



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعته

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الرابعة والعشرون

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٧٣

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٤

تنبيه

تقرر اعتباراً من العدد الأول من السنة الرابعة والعشرين نشر الأحكام وفق ما يلي :

(١) نشر موجز القواعد المستخلصة من الأحكام وترقيعها دون الإشارة إليها بالحروف الأبجدية .

(٢) الاجتزاء بإيراد موجز القاعدة دون إيرادها بذاتها وذلك بالنسبة للقواعد المستقرة والمتواتر نشرها إكتفاء بورودها في مدونات الحكم .

(٣) نشر الأحكام الصادرة من الهيئة العامة بكامل أجزائها ، وما يتقرر نشر منطوقه من الأحكام الصادرة بالتصحيح والأحكام الصادرة في موضوع الطعن أو موضوع الدعوى .

القسم الأول

الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(١) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(١)

الطالب رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" :
مرتبات . "إعانة غلاء المعيشة" .

تعيين الطالب وكيلًا للنائب العام . صدور القرار المطعون فيه بمنحه المرتب الذي كان يتقاضاه
في وظيفته السابقة ببنك الائتمان . ثبوت أن هذا المرتب يشمل إعانة الغلاء التي كانت تمنح للطلاب
وأدجت في مرتبه إعمالا للقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأصبحت جزءا منه . طلبه —
من بعد — إعانة غلاء معيشة مستقلة عند تعيينه في وظيفة وكيل للنائب العام . غير جائز .

متى كان يبين من الاطلاع على قرار وزير العدل رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٦٩
الصادر بشأن تسوية حالة الطالب أنه كان يعمل محاميا بقلم قضايا بنك الائتمان
عند صدور قرار وزير العدل بتعيينه وكيلًا للنائب العام مع منحه أول مربوط
الدرجة ، ولما تقدم الطالب بطلب منحه مرتبه الذي كان يتقاضاه بالبنك
وتسوية حالته على هذا الأساس استجابت الوزارة إلى هذا الطلب ، وأصدرت
قرارها سالف الذكر بمنحه المرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ،
وكان يبين من كتاب بنك الائتمان في هذا الشأن أن هذا المرتب الأخير يشمل
إعانة الغلاء التي كانت تمنح للطلاب وأدجت في مرتبه إعمالا لأحكام القرار
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والذي انطبق على بنك الائتمان بالقرار
الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وأن تسوية مرتبه منذ ذلك التاريخ قد شمل
هذه الإعانة المندمجة حتى بعد تسكينه في وظيفة "نائب ب" بأثر رجعي بحيث
أصبحت إعانة الغلاء جزءا من المرتب ، فإنه لا يكون للطالب إعانة غلاء مستقلة
يتقاضاها عند تعيينه في وظيفة وكيل للنياابة العامة ، ولا يغير من ذلك أن إلغاء

إعانة غلاء المعيشة وإدماجها في المرتب لم يتقرر بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة إلا من ١٩٦٥/٧/١ وبعد تعيين الطالب وكيلًا للنائب العام ، ذلك أنه وقد حصل الطالب على هذه الإعانة ضمن مرتبه فلا يجوز له أن يطالب بها مرة أخرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٣ يولية سنة ١٩٦٩ تقدم الطالب إلى هذه المحكمة بطلب الحكم ضد وزير العدل والنائب العام بصفتيهما بإلغاء القرار الوزاري رقم ٥٦٥ سنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من حرمان الطالب من إعانة الغلاء واستحقاقه لها وتعديل مرتبه على هذا الأساس وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك ، وقال مرفعا لطلبه إنه كان يعمل في وظيفة محام بإدارة الشؤون القانونية ببنك الائتمان العقاري براتب شهري قدره ٤٥ ج و ٣٥٠ م عندما عين في ٢ فبراير سنة ١٩٦٥ وكيلًا للنائب العام في الدرجة ٤٢٠ — ٧٨٠ ج سنويا مع منحه أول مربوط لها وهو ٣٥ ج شهريا ، ولما كان الطالب قد سكن في وظيفة نائب "ب" ٤٥ — ٨٠ ج شهريا بإدارة الشؤون القانونية ببنك الائتمان العقاري في ١٩٦٥/٧/١ بأثر رجعي من ١٩٦٤/٧/١ فقد رفع مرتبه إلى أول مربوط هذه الدرجة ولكن قرار وزير العدل رقم ٥٦٥ سنة ١٩٦٩ اقتصر عند تسوية حالته على منحه المرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته الأولى وهو ٤٥ ج و ٣٥٠ م وحرمه من إعانة الغلاء المقررة بحجة أن هذه الإعانة سبق إدماجها بالمرتب الممنوح له بوظيفته ببنك الائتمان العقاري ، وأنه لما كانت الإعانة المذكورة ميزة توجبها أحكام القانون ويتعلق أمرها بالنظام العام ولم تلغ بالنسبة لرجال القضاء والنيابة إلا اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ ، فإنه لا يجوز حرمانه منها كما أن منحها لزملائه دونه يعد ضربا من ضروب إساءة استعمال السلطة ومخالفة القانون ، وطلبت وزارة العدل رفض الطلب وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على قرار وزير العدل رقم ٥٦٥ سنة ١٩٦٩ الصادر بشأن تسوية حالة الطالب أنه كان يعمل محاميا بقلم قضايا بنك الائتمان عند صدور قرار وزير العدل في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ بتعيينه وكيلا للنائب العام مع منحه أول مربوط الدرجة وقدره ٣٥ ج شهريا ، ولما تقدم الطالب بالطلبين المؤرخين ١٧/٥/١٩٦٩ ، ٥/٦/١٩٦٩ بمنحه مرتبه الذي كان يتقاضاه بالبنك وتسوية حالته على هذا الأساس ، استجابت الوزارة إلى هذا الطلب وأصدرت قرارها سالف الذكر بمنحه المرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة وقدره ٤٥ ج و ٣٥٠ م شهريا ، وإذ كان يبين من كتاب بنك الائتمان في هذا الشأن أن هذا المرتب الأخير يشمل إعانة الغلاء التي كانت تمنح للطالب وأدجت في مرتبه إعمالا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والذي انطبق على بنك الائتمان بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وأن تسوية مرتبه منذ ذلك التاريخ قد شمل هذه الإعانة المندمجة حتى بعد تسكينه في وظيفته "نائب" بأثر رجعي من ١/٧/١٩٦٤ بحيث أصبحت إعانة الغلاء جزءا من هذا المرتب وقدره ٤٥ ج و ٣٥٠ م شهريا فإنه لا يكون للطالب إعانة غلاء مستقلة يتقاضاها عند تعيينه في وظيفة وكيل للنيابة العامة ، ولا يغير من ذلك أن إلغاء إعانة غلاء المعيشة وإدماجها في المرتب لم يتقرر بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة إلا من ١/٧/١٩٦٥ وبعد تعيين الطالب وكيلا للنائب العام، ذلك أنه وقد حصل الطالب على هذه الإعانة ضمن مرتبه فلا يجوز له أن يطالب بها مرة أخرى .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حاد ، وعلى عبد الرحمن ، ودلى صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين .

(٢)

الطالب رقم ١٦ لسنة ٤١ ق " رجال القضاء " :

استقالة . " الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الأمة " . مرتبات .
معاشات .

مجلس المستشار الذي يعزل الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة . وجرب أن تضم إلى مدة
خدمته المحسوبة في المعاش — المدة الباقية له على بلوغ سن الستين مضافا إليها ما يقابلها
من مدة المخاماة إذا لم يكن قد استكمل حدها الأقصى وقدره عشر سنوات بشرط ألا يتجاوز
مجموع المديتين ثلاث سنوات . في حالة عدم النجاح في الانتخابات يصرف له الفرق بين المرتب
والمعاش بما في ذلك إعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغ سن التقاعد .

بعد أن أوضح القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في البند أولا التيسيرات
الخاصة بالمستشار ومن في درجته ، ثم من علت درجته بأن تضم إلى مدة خدمته
المحسوبة في المعاش المدة الباقية له على بلوغه سن الستين مضافا إليها ما يقابلها
من مدة المخاماة إذا لم يكن قد استكمل حدها الأقصى بعد وقدره عشر سنوات
التي يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ ، وذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع
المديتين ثلاث سنوات ، وفي جميع الأحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقا
لهذه القاعدة عن المعاش الذي يسوى على أساس المرتب الفعلي لأي ممن هم في الوظيفة
التالية لوظيفته على الوجه المبين في البند ثانيا ، وذلك بشرط ألا تقل مدة الخدمة
المحسوبة في المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثاني ، ويجرى هذا الحكم
ولو لم يترك أحد من التاليين له الخدمة بسبب الترشيح — نص في الفقرة الأخيرة
منه على أن يصرف لمن اعزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش
بما في ذلك إعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد إذا أخفق

فى الانتخابات ، ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين فى القضاء بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢ وقدم استقالته وهو فى درجة مستشار للترشيح لعضوية مجلس الأمة فى ١٩٧١/١٠/١٢ ، وأنه أخفق فى الانتخابات لعدم حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين ، فإنه يكون محقا فى طلب صرف الفروق بين مرتبه عند الاستقالة والمعاش المقرر له إعتبارا من ١٩٧١/١٠/١٢ حتى بلوغ سن التقاعد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتمصل فى أن
 تقدم إلى هذه المحكمة فى ١٩٧١/١٢/٤ بطلب ذكر فيه أنه عين فى سلك القضاء فى ١٩٤٧/٢/٢ واستمر يعمل فيه إلى أن عين مستشارا بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢١ ، ثم رغب فى ترشيح نفسه لعضوية مجلس الأمة فقدم استقالته من عمله فى ١٩٧١/١٠/١٢ ، وإذ جاءت نتيجة الانتخابات فى غير صالحه فقد طلب من وزارة العدل معاملته طبقا لأحكام البند أولا من القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ وذلك بصرف الفرق بين المرتب الذى كان يتقاضاه والمعاش الذى تقرر له مضافا إليه إعانة غلاء المعيشة إعتبارا من تاريخ الاستقالة حتى بلوغه سن التقاعد فى ١٩٧٣ / ٦ / ٣٠ ، ولما رفضت وزارة العدل معاملته على هذا الأساس اضطر إلى اختصاصهما والمدعى عليهما الثانية والثالثة للحكم له بالطلبات ، وفرض الحاضر عن المدعى عليهم الرأى للمحكمة طبقا لما استقر عليه قضاؤها فى الطلب رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ قضائية ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بقبول الطلب .

وحيث إنه بالرجوع إلى القرار الجمهوري المشار إليه يبين أنه بعد أن أوضح في البند أولاً التيسيرات الخاصة بالمستشار ومن في درجته ثم من علت درجته بأن تظم إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش المدة الباقية له على بلوغه من الستين مضافاً إليها ما يقابلها من مدة المحاماة — إذا لم يكن قد استكمل حدها الأقصى بعد وقدره عشر سنوات التي يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ وذلك بشرط ألا يجاوز مجموع المدين ثلاث سنوات ، وفي جميع الأحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقاً لهذه القاعدة عن المعاش الذي يسوى على أساس المرتب الفعلي لأي ممن هم في الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين في البند ثانياً ، وذلك بشرط ألا تقل مدة الخدمة المحسوبة في المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثاني ، ويجرى هذا الحكم ولو لم يترك أحد من التالى له الخدمة بسبب الترشيح — نص في الفقرة الأخيرة منه على أن يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك إهانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه من التقاعد إذا أخفق في الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق في حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة . إذ كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين في القضاء بتاريخ ١٩٤٧ / ٢ / ٢ وقدم استقالته وهو في درجة مستشار للترشيح لعضوية مجلس الأمة في ١٩٧١ / ١٠ / ٢٢ وأنه أخفق في الانتخابات لعدم حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين ، فإنه يكون محقاً في طلب صرف الفروق بين مرتبه عند الاستقالة والمعاش المقرر له إعتباراً من ١٩٧١ / ١٠ / ١٢ حتى بلوغ من التقاعد .

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل قائب رئيس المحكمة ، ومضوية الصادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وإبراهيم السيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ،
وإسماعيل فرحات عثمان .

(٣)

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) بيع . "التزامات البائع" . عرف . تسجيل .

انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد سجل العقد أم لم يسجل ما لم يوجد
اتفاق أو عرف يخالف . م ٤٥٨ / ٢ مدني .

(٢) ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية" . حجز . إيجار . بيع .

أجرة العقار المبيع . حق للمشتري ولو لم يسجل العقد .

توقيع مصلحة الضرائب حجزاً تحت يد مستأجر العقار المبيع بعد تاريخ استحقاق المشتري
للأجرة وفاء لضريبة الأرباح التجارية المستحقة على البائع . غير صحيح إلا في حدود المبلغ الباقي
من الثمن في ذمة المشتري .

(٣) ضرائب . "امتياز الضريبة" . تأمينات هينية . "حق الامتياز" .

حجز .

حق الامتياز المنصوص عليه في المادة ٩٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مقصور على أموال المدين .

مدم صحة الحجر إلا على ما هو ملوك له .

١ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني ،

أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع ،
فيمتلك المشتري الثمرات والثمار في المنقول والعقار على السواء ، مادام المبيع

شيئا معينا بالذات من وقت تمام العقد ، وذلك ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف ، يستوى في بيع العقار أن يكون البيع مسجلا أو غير مسجل ، لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ، ولو لم يسجل العقد .

٢ — متى كان الثابت في الدعوى أنه اتفق في عقد البيع على أن يضع المشتريان اليد على العقار المبيع ويستغلاه بقبض الأجرة المستحقة في ذمة المستأجرين ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦١ ولم تطعن مصلحة الضرائب على هذا العقد بشيء ، فإن أجرة هذا العقار تكون من حق المشتريين ابتداء من التاريخ الأخير دون نظر إلى تسجيل العقد ، وبالتالي فلا يصح الجزأ الذي وقعته مصلحة الضرائب بعد ذلك تحت يد مستأجرى العقار المذكور وفاء لضرائب على أرباح تجارية مستحقة على البائع إلا في حدود المبلغ الباقي من الثمن في ذمة المشتريين .

٣ — حق الامتياز المنصوص عليه في المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يرد إلا على أموال المدين ، وهو ما صرحت به المادة المذكورة ، فلا يصح توقيع الجزأ إلا على ما هو مملوك للمدين ، وتطبيق ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الجزأ الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ منوط بأن يكون المال الذي وقع عليه الجزأ من أموال المدين .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث الطاعنين والطاعن الأول أقاما الدعوى رقم ١٩٩ سنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب ، وقالوا شرعا لها أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ إشتريا

من ستاورو درسو عقارا لقاء ثمن قدره ۶۰۰۰ ج دفعا منه مبلغ ۴۵۰۰ ج وقت تحرير العقد، واتفق على دفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائي ، ونص في البند الرابع منه على أن يضعها اليد على العقار من أول يناير سنة ۱۹۶۱ ، وبتاريخ ۲ يولييه سنة ۱۹۶۲ وقعت مصلحة الضرائب حجزا إداريا تحت يدهما وفاء لمبلغ ۶۲۸ ج و ۹۲۹ م قيمة الضرائب على الأرباح التجارية المستحقة في ذمة البائع حتى سنة ۱۹۵۵ ، وبتاريخ ۵ ديسمبر سنة ۱۹۶۲ عادت المصلحة فوفقت حجزا إداريا آخر تحت يد مستأجرى العقار المبيع وفاء للضرائب على الأرباح التجارية المستحقة على البائع المذكور من السنوات من ۱۹۵۵ إلى ۱۹۶۰ وقدرها ۱۱۶۶۰ ج و ۷ م . وإذا كان الحجز الموقع تحت يد مستأجرى العقار لا يصح إلا بالنسبة لمبلغ ۸۷۱ ج و ۷۱ م ، وهو الباقي في ذمتها من الثمن بعد خصم مبلغ ۶۲۸ ج و ۹۲۹ م الذى وقعت المصلحة الحجز الأول من أجله ، فقد انتهيا إلى طلب الحكم بإلغاء الحجز الإداري الموقع بتاريخ ۵ ديسمبر سنة ۱۹۶۲ تحت يد مستأجرى العقار فبا زاد على مبلغ ۸۷۱ ج و ۷۱ م ، وبتاريخ ۲۸ من أبريل سنة ۱۹۶۳ حكمت المحكمة بطلبات المدعين . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۴۱۶ سنة ۸۰ ق القاهرة ، وبتاريخ ۷ يناير سنة ۱۹۶۵ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينعمه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن الحجز الموقع تحت يد مستأجرى العقار وفاء لمبلغ ۱۱۶۶۰ ج و ۷ م صحيح لأنه طبقا للمادة ۹۰ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ تكون الضرائب المستحقة للحكومة دينا ممتازا على جميع أموال المدينين بها ولمدير المصلحة أن يصدر أمرا بحجز الأموال التي يرى استيفاء الضرائب منها ، وأن المادة الثالثة من القانون رقم ۳۰۸ لسنة ۱۹۵۵ تجيز توقيع الحجز الإداري على أموال المدين أيا كان نوعها من منقول أو عقار ، وأنه لا يصح الاحتجاج على مصلحة الضرائب بما اتفق عليه

في عقد البيع من انتفاع المشتريين بثمرة العقار ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦١ لأن عقد البيع لم يسجل ، في حين أن حق المشتري في الحصول على ثمرة العين المبيعة ليس حقا عينيا حتى يتوقف انتقاله اليه على تسجيل عقد البيع ، بل هو حق مصدره التزام البائع بتسليم العقار المبيع إلى المشتري فتتحقق له حيازته والانتفاع به ، وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٨ من القانون المدني ، هذا إلى أنه لا محل لاستناد الحكم إلى المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة الثالثة من قانون الحجز الإداري لأنه يشترط لتطبيقهما أن تكون الأموال مملوكة للمدين ، والثابت أن الثمرات التي وقعت المصلحة الحجز عليها ليست مملوكة لمدينها وهو بائع العقار ، وإذا رفض الحكم المطعون فيه الدعوى المرفوعة بالغاء الحجز الإداري الموقع تحت يد مستأجرى العقار فيما زاد على مبلغ ٨٧١ ج و ٧١ م وهو الجزء الباقي من الثمن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني على أن " للمشتري ثمر المبيع ونمائه من وقت تمام البيع ، وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضا . هذا إذا لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره " يدل على أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع ، فيمتلك المشتري الثمرات والنماء في المنقول والعقار على السواء مادام البيع شيئا معينا بالذات من وقت تمام العقد وذلك ما لم يوجد اتفاق أو عرف يخالف ، يستوى في بيع العقار أن يكون البيع مسجلا أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولولم يسجل العقد ، ولما كان الثابت في الدعوى أنه اتفق في عقد البيع المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ على أن يضع المشتريان اليد على العقار المبيع ويستغلاه بقبض الأجرة المستحقة في ذمة المستأجرين ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦١ ولم تطعن مصلحة الضرائب على هذا العقد بشيء ، فإن أجرة هذا العقار تكون من حق المشتريين ابتداء من التاريخ الأخير دون نظر إلى تسجيل العقد ، وبالتالي فلا يصح الحجز الذي وقعته مصلحة الضرائب بعد ذلك تحت يد مستأجرى العقار المذكور بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفاء لضرائب على أرباح تجارية مستحقة على البائع إلا في حدود المبلغ الباقي من الثمن في ذمة المشتريين وقدره ٨٧١ ج و ٧١ م ، وكان لا يغير من هذا النظر استناد الحكم للقول

بصححة الحجز إلى المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على امتياز دين الضريبة وتجزئ للدير العام لمصلحة الضرائب أن يصدر أمرا بحجز الأموال التي يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت ، ذلك أن حق الامتياز لا يرد إلا على أموال المدين ، وهو ما صرحته به المادة المذكورة ، ولأن الحجز لا يصح توقيعه إلا على ما هو مملوك للمدين ، كما لا يجدى الحكم الاستناد إلى المادة الثالثة من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لأن تطبيق هذا النص منوط بأن يكون المال الذي وقع عليه الحجز من أموال المدين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأجاز توقيع الحجز تحت يد مستأجرى العقار فيما زاد على مبلغ ٨٧١ ج و ٧١ م وهو الجزء الباقي من الثمن في ذمة المشتريين استنادا إلى أن عقد البيع لم يسجل ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
جودة أحمد فيث ، و إبراهيم السعيد ذكرى ، وحامد وصفي ، وإسماعيل فرحات عثمان .

(٤)

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " الضريبة العامة على الإيراد " . قانون . " الأثر الرجعي
للقانون " .

مريان الضريبة العامة على الإيراد لأول مرة على إيرادات سنة ١٩٤٩ . المادة ٢٥/ق ٩٩
لسنة ١٩٤٩ . السنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٩ مريان الضريبة على جزء الإيراد الخاص بالمدة
الداخلية في سنة ١٩٤٩ لحسب . حكم المادة ٦ من القانون . مريانه فقط حيث تكون كل مدة
الاستغلال خاضعة للضريبة .

لئن كان مقتضى نص المـ ٣ و ٨ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الضريبة العامة على الإيراد لا تسرى
إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ عن إيراد سنة ١٩٥٠ ، وهي أول سنة مالية
لتاريخ مريان القانون ، إلا أن المشرع نص في المادة ٢٥ منه على أن تسرى
للضريبة المقررة به لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩ ،
ومؤدى ذلك أن المشرع قرر مريان القانون على الماضى فى الحدود التى قررته
المادة ٢٥ المذكورة . ولما كان هذا النص قد ورد استثناء من التواهد العامة
التي تقضى بأن القوانين تسرى على المستقبل دون الماضى ، فإنه يجب عدم
التوسع فى تفسيره . وكان الثابت من وقائع الدعوى أن الإيراد محل النزاع هو عن
السنة المالية للمنفعة التى تبدأ من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ وتنتهى فى آخر أغسطس
سنة ١٩٤٩ فإنه يتعين ألا يدخل فى حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص
بالمدة الداخلة فى سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك فى سنة ١٩٤٨
ولا يغير من هذا النظر أن تكون المادة السادسة من القانون قد نصت فى فقرتها

السادسة على أن "الإيرادات تحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها" وأن الواقعة المنشأة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحدد نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تباشرها المنشأة ، وأنه يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض الضريبة على هذا الربح ، وقد تم ذلك في آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ ، أي خلال سنة ١٩٤٩ : ذلك أن هذا الحكم إنما يسرى في الأحوال العادية حيث تكون كل مدة الاستغلال خاضعة للضريبة ، ولا يسرى على واقعة الدعوى حيث طبق القانون لأول مرة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩ ، فلا تخضع المدة السابقة على سنة ١٩٤٩ لأحكام الضريبة الجديدة ، وإلا لآدى ذلك إلى أعمال أثر الرجعية في غير الحدود التي وردت في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب العطارين أول حددت صافي إيراد الطاعن وهو من الخاضعين للضريبة العامة على الإيراد عن سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ بمبلغى ١٢٠٧١ ج و ٦١٥ م ، ١٣٧٠١ ج و ٨٠١ م على التوالي ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦١ بتعديل تقديرات المأمورية إلى مبلغى ١١٩٩٧ ج و ١٣٣ م ، ١٤٦٣٣ ج و ٩١٥ م فقد أقام الدعوى رقم ٥٥٤ سنة ١٩٦١ تجارى الإسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار بالنسبة لسنة ١٩٤٩ طالبا الحكم باستبعاد مبلغ ١٠٧ ج و ٢٣٥ م من وعاء ضريبة الأرباح التجارية ومبلغ ٣٠٥ ج و ٢٥ م من وعاء ضريبة على القيم المنقولة ، استنادا إلى أن السنة المالية للمنشأة تبدأ من أول سبتمبر وتنتهى في آخر أغسطس من كل عام ، وأنه قدم إقراره عن سنة ١٩٤٩ —

وهي أول سنة مالية يطبق فيها القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة على الإيراد العام — ولم يدرج فيه نتيجة نشاطه عن المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ على اعتبار أن وعاء الضريبة العامة مقصور على صافي إيرادات سنة ١٩٤٩ ، غير أن المأمورية ومن ورائها اللجنة لم تأخذ بهذا النظر وأدرجت ضمن وعاء الضريبة في هذه السنة الأرباح التي حققتها في المدة سالفة الذكر ، وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة أول درجة بطايات الطاعن . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧ سنة ١٩٦٩ ق تجارى الإسكندرية طالبة تعديله وتأيد تقديرات المأمورية ، وبتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من استبعاد مبلغ ١٠٧ ج و ٢٣٥ م قيمة الإيراد المتحصل من الأرباح التجارية والصناعية عن سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ المالية وإضافتها إلى وعاء الضريبة العامة على الإيراد الخاضع لها الممول سنة ١٩٤٩ وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطاعن أقيم على سبب واحد مباه أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه على أن الربح لا يتحقق من السنوات المتداخلة إلا في نهاية السنة المالية ، فتدخل الأرباح التجارية التي حققها الطاعن عن سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ بأكملها في وعاء الضريبة العامة على الإيراد عن سنة ١٩٤٩ ، في حين أن أرباح الطاعن في الفترة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ لا تحسب ضمن الإيراد العام عن سنة ١٩٤٩ ، لأن المستفاد من أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن الضريبة العامة تسرى لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ على إيرادات سنة ١٩٤٩ ، فلا يخضع إيراد المدة السابقة على هذه السنة لأحكام الضريبة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه وإن كان من مقتضى نص المادتين ٣ ، ٨ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الضريبة العامة على الإيراد لا تسرى إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ عن إيراد

سنة ١٩٥٠ وهى أول سنة تالية لتاريخ سريان القانون ، إلا أن المشرع نص في المادة ٢٥ منه على أن تسرى الضريبة المقررة به لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إرادات سنة ١٩٤٩ ، ومؤدى ذلك أن المشرع قرر سريان القانون على الماضى فى الحدود التى قررتها المادة ٢٥ المذكورة ، وإذا كان هذا النص قد ورد استثناء من القواعد العامة التى تقضى بأن القوانين تسرى على المستقبل دون الماضى ، فإنه يجب عدم التوسع فى تفسيره ، ولما كان الثابت من وقائع الدعوى أن الإيراد محل النزاع هو عن السنة المالية للمنشأة التى تبدأ من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ وتنتهى فى آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ ، فإنه يتعين ألا يدخل فى حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة فى سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك فى سنة ١٩٤٨ ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المادة السادسة من القانون قد نصت فى فقرتها السادسة على أن "الإيرادات تحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها" وأن الواقعة المنشأة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية التى تخضع لها أرباح الطاعن تحدد نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى تباشرها المنشأة وأنه يكفى أن تكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى فى نهاية السنة الضريبية ربحية حتى تفرض الضريبة على هذا الربح ، وقد تم ذلك فى آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ أى خلال سنة ١٩٤٩ ، ذلك أن هذا الحكم إنما يسرى فى الأحوال العادية حيث تكون كل مدة الاستغلال خاضعة للضريبة ولا يسرى على واقعة الدعوى حيث طبق القانون لأول مرة إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إرادات سنة ١٩٤٩ فلا تخضع المدة السابقة على سنة ١٩٤٩ لأحكام الضريبة الجديدة وإلا لأدى ذلك إلى أعمال أثر الرجعية فى غير الحدود التى وردت فى القانون لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأدخل إيراد المدة من سبتمبر سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ فى محاسبة الطاعن من الضريبة عن سنة ١٩٤٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمرد ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد
زكى عبد البر .

(٥)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ القضائية "أحوال شخصية" :

(١) نقض . "إيداع الأوراق" . أحوال شخصية . "الطعن بالنقض" .
بطلان .

وجوب إيداع الطاعن في مسائل الأحوال الشخصية صورة من الحكم المطعون فيه ، والحكم
الابتدائي الذي أحال عليه . يعنى من ذلك أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى في الميعاد
القانوني . علة ذلك .

(٢) أحوال شخصية . "الطعن في الحكم" . حكم . قانون .

الطعن من غير المحكوم عليه إذا تعدى إليه الحكم . طريق الطعن في الأحكام الصادرة
في مسائل الأحوال الشخصية في ظل المادة ٣١ من لائحة المحاكم الشرعية وقبل إلغائها .
سريانها على الأحكام التي صدرت في ظلها .

(٣) وقف . "التنازل عن الوقف" . بطلان . "بطلان التصرفات" .

بطلان إقرار الموقوف عليه أو تنازله لغيره من كل أو بعض استحقاقه في الوقف .
علة ذلك .

(٤) حكم . "الطعن في الحكم" . محكمة الموضوع . تنفيذ . وقف .

القبول المانع من الطعن في الحكم . شرطه . أن يكون قاطع الدلالة على الرضاء بالحكم
وترك الحق في الطعن . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع . مثال بشأن تنفيذ الحكم
في دعوى وقف .

(۶ و ۵) وقف . " وكالة ناظر الوقف " . حكم . " حجية الحكم " . وكالة .

وكالة ناظر الوقف . حدودها . الحكم ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا له بما يمس استحقاق المستحقين الذين ليسوا طرفا في الخصومة لا يعتبر حجة عليهم .
حجية الأحكام قاصرة على أطراف الخصومة . المستحق في الوقف لا يمد ممثلا في الخصومة
إذا لم يخاض بنفسه أو بوكيله أو بوصية

(۷) نقض . " حالات الطعن " . وقف . قوة الأمر المقضي .

الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى . شرطه . صدور حكم آخر سبق أن فصل في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به . مثال في دعوى وقف .

۱ — إنه وإن كان يتعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وفقا للفقرة الثانية من المادة ۸۸۱ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ۷۷ لسنة ۱۹۴۹ والمادة ۴۳۲ من قبل تعدلها بالقانون رقم ۴۰۱ لسنة ۱۹۵۵ والذي ألغى بموجب المادة ۲/۳ من قانون السلطة القضائية رقم ۴۳ لسنة ۱۹۶۵ — أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، إلا أنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم يوم التمهيد بالطعن بطاب ضم ملف الدعوى ، وأصدر السيد رئيس محكمة النقض أمرا في ذات اليوم — وقبل فوات ميعاد الطعن — بضم هذا الملف استعمالا للرخصة المخولة له بمقتضى المادة ۸۸۲ من قانون المرافعات ، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر رئيس المحكمة في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتيح للخصوم في الطعن تأييد وجهات نظرهم ، استنادا إلى ما حواه من مستندات أو أوراق دون أن يحتاج الطاعن في هذه الحالة بأنه لم يقدم في المواعيد التى حددها القانون المستندات المؤيدة لطاعنه ، فإن الدفع ببطلان الطعن — لعدم إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه — يكون متعين الرفض .

۲ — إذ تضمنت المادة ۳۴۱ من المرسوم بقانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ — الملغاة بالقانون رقم ۴۶۲ لسنة ۱۹۵۵ — قاعدة من قواعد المرافعات ، تنظم

طريقا من طرق الطعن — الطعن من غير المحكوم عليه إذا تعدى إليه الحكم —
فإن حكمها يبقى ساريا في شأن الطعن على الأحكام التي صدرت في ظلها إعمالا
لحكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣
لسنة ١٩٦٨ .

٣ — تنص المادة ٢٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — الواجبة
التطبيق عملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة الخامسة
من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — على أنه " يبطل إقرار الموقوف عليه لغيره
بكل أو بعض استحقاقه ، كما يبطل تنازله عنه " وتقرير البطلان طبقا لتلك
المادة دعت إليه الرغبة في حماية المستحقين الذين يتخذون من الإقرار أو التنازل
وسيلة لبيع استحقاقهم بثمن بخس مما يؤدي إلى تفويت غرض الواقف ، وانتفاع
غير الموقوف عليهم بريع الوقف .

٤ — يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم ،
وتركه الحق في الطعن فيه ، وتقدير ذلك مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع
متى بني على أسباب سائغة . وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى أن قيام
المطعون عليهم بتنفيذ الأحكام المعترض عليها التي حددت نصيب الطاعن
في الاستحقاق باستلام أنصبتهم في الغلة من الحارص على الوقف ، لا يعتبر قبولا
مانعا من الطعن في هذه الأحكام لأن النزاع حول الأنصبة في الوقف المذكور قطاع شوطا
كبيرا أمام المحاكم على اختلاف درجاتها إلى أن فصل فيه نهائيا بأن نصيب القيم
يرجع لإخوته الأحياء فقط وهو استخلاص موضوعي سائغ ، وكان لا محل
للتجدي بأن قبول تنفيذ الأحكام قد تم بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
الذي جعل الاستحقاق في الوقف ملكا ، ذلك أن هذا القبول كان بالنسبة
لنصيب المطعون عليهم في الغلة ، ولم ينصرف إلى الاستحقاق في الوقف ،
لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير
أساس .

٥ — وكالة ناظر الوقف عن المستحقين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — تقف عند حد المحافظة على حقوقهم في الغالة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الاعيان دون أن تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق ، مما ينبني عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً للوقف ومنفذا لكتاب الواقف ماساً باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ، ولا يعتبر حجة عليهم ، بل يبقى لهم حق الاعتراض على ذلك القضاء بالطرق المقررة قانوناً .

٦ — حجية الأحكام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) — تقتصر على أطراف الخصومة فيها ولا تتعداهم إلى الخارجين عنها ، وفي ضوء هذا الأصل الوضعي ، نصت المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن "كل حكم يكون متعدياً لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لغير المحكوم عليه أن يطعن فيه" . وفي نطاق هذه المادة قبل إلغائها جرت المحاكم الشرعية على أن المستحق في الوقف لا يعتبر ممثلاً في الخصومة ولا طرفاً فيها إذا لم يخاصم بنفسه أو بوكيله أو بوصية ، والحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليه .

٧ — ما تجيزه المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائى الثانى الذى فصل في النزاع على خلاف الحكم الأول . وإذا كان التابت أن الأحكام في الدعوى الابتدائية الشرعية واستئنافها والالتماس الذى رفع عنه قد صدرت ضد المطعون عليه الثانى بصفته ناظراً على الوقف ، ثم حارساً عليه ، ولم يكن المطعون عليهم وهم من المستحقين في الوقف ممثلين في هذه الخصومة ، فإن الأحكام الصادرة فيها لا تكون حجة عليهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وقضى بعدم تعدية هذه الأحكام ، إلى المطعون عليهم ، فإنه لا يكون

(١) نقض ١٩٧١/١٢/١ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ ص ٩٦٣

(٢) نقض ١٩٦٧/٤/١٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ٨٤٤

قد فصل في النزاع على خلاف حكم سابق ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٣ استصدرت السيدة لمعان مصطفى بصفقتها وصية على ابنها محمد صلاح الدين محمد توحيد أمر الله — الطاعن — حكما فى الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٥١ الجيزة الابتدائية الشرعية المرفوعة منها ضد محمود أحمد فاروق الشهير بفاروق أحمد بهجت — المطعون عليه الثانى — بصفته ناظرا على وقف المرحوم أحمد عبد الله البكباشى ثم حارسا عليه ، قضى باستحقاق ولدها المشار إليه لغيراطين ونحو القيراط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها الوقف ، وبتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية فى الاستئناف رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣ ، ورفع المحكوم عليه التماسا من هذا الحكم قيد برقم ١٠ لسنة ١٩٥٤ وقضى فيه بالرفض بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وإذ كان من شأن هذه الأحكام أن تنقص من استحقاق المطعون عليهم فى الوقف وتعدى إليهم بالضرر مع أنهم لم يكونوا طرفا فيها ، فقد أقاموا الدعوى رقم ١٣ لسنة ٨٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة — باعتبارها حلت محل المحكمة العليا الشرعية — ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى بصفته ناظرا ثم حارسا على الوقف المذكور طالبين القضاء بعدم تعدية أثر الأحكام سالفة الذكر إليهم . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لمساسها بأحكام حائزة حجية الأمر المقضى ولسابقة قبول المطعون عليهم لهذه الأحكام ، وبتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٩ حكمت محكمة استئناف القاهرة بطلبات المطعون عليهم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٩ وتقدم فى ذات اليوم إلى السيد رئيس المحكمة بطلب ضم ملف الدعوى وأجيب إلى طلبه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة

دفعت فيها ببطلان الطعن ، لأن الطاعن لم يودع خلال الميعاد القانوني صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، وأبدت الرأي في الموضوع برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن في غير محله ، ذلك أنه وإن كان يتعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية — وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والذي ألغى بموجب المادة ٢/٣ من قانون الصلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، إلا أنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم يوم التقرير بالطعن بطلب ضم ملف الدعوى ، وأصدر السيد رئيس محكمة النقض أمرا في ذات اليوم — وقبل فوات ميعاد الطعن — بضم هذا الملف استعمالا للرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات ، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر رئيس المحكمة في الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتيح للخصوم في الطعن تأييد وجهات نظرهم استنادا إلى ما حواه من مستندات وأوراق دون أن يحتاج الطاعن في هذه الحالة بأنه لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطعنه . لما كان ذلك فإن الدفع ببطلان الطعن يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالوجه الأول من الدعي الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم طبق على الأحكام موضوع النزاع نص المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تجيز لغير المحكوم عليه الطعن في الحكم إذا تعدى إليه ، في حين أن هذه المادة قد ألغيت بموجب المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢

لسنة ١٩٥٥ المعمول به من ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، فلا يمكن تطبيقها على الأحكام الصادرة في ظلها أو التالية لإلغائها ، مما يعيب الحكم بخالفه القانون .

وحيث إن هذا النعي غير جديد ، ذلك أن المادة ٣٤١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية الملغاه بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — وقد تضمنت قاعدة من قواعد المرافعات تنظم طريقا من طرق الطعن ، فإن حكمها يبقى ساريا في شأن الطعن على الأحكام التي صدرت في ظلها إعمالا لحكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ . لما كان ذلك ، وكانت الأحكام في الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٥١ بالحيزة الابتدائية الشرعية واستئنافها رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣ والالتماس رقم ١٠ لسنة ١٩٥٤ — وهي الأحكام المطلوب عدم تعدية أثرها إلى المطعون عليهم — قد صدرت أثناء سريان المادة ٣٤١ سالفة الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق هذه المادة على الأحكام المشار إليها لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول بيانا لذلك إنه دفع بعدم قبول الطعن على الأحكام المطلوب عدم تعدية أثرها إلى المطعون عليهم لأنهم قبلوا تنفيذها وظلوا يقبضون أنصبتهم المحكوم لهم بها من الحارس على الوقف مدة تزيد على أربعة عشر عاما ، ورد الحكم المطعون فيه بأن ذلك لا يعد رضا مانعا من الطعن على الحكم ، ولأن استحقاق المستحق في الوقف لا يقبل إسقاطه ، في حين أن الراجح في فقه الحنفية أن الاستحقاق في الوقف حق شخصي للمستحق يملك إسقاطه كله أو بعضه بعوض أو بغير عوض ، وأن قبول المطعون عليهم قد تم بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات الذي جعل الاستحقاق ملسكا يجوز التنازل عنه ، وأكدوا ذلك بحضور الصلح المؤرخ أول يولي سنة ١٩٦٢ الذي ارضوا فيه معاملتهم طبقا للأحكام المعترض عليها ، فلا يحق لهم التذرع بحكم المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وإذا طبق الحكم المطعون فيه هذه المادة على واقعة التراجع ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الواجبة التطبيق عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه " يبطل إقرار الموقوف عليه لغيره بكل أو بعض استحقاقه كما يبطل تنازله عنه " ، إذ أن تفسير البطلان طبقاً لتلك المادة دعت إليه الرغبة في حماية المستحقين الذين يتخذون من الإقرار أو التنازل وسيلة لبيع استحقاقهم بثمن بخس مما يؤدي إلى تفويت غرض الواقف وانتفاع غير الموقوف عليهم ببيع الوقف ، ولما كان يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه ، وتقدير ذلك مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى بنى على أسباب سائغة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى أن قيام المطعون عليهم بتنفيذ الأحكام المعترض عليها التي حددت نصيب الطاعن في الاستحقاق باستلام أنصبتهم في الغلة من الحارس على الوقف لا يعتبر قبولاً مانعاً من الطعن في هذه الأحكام لأن النزاع حول الأنصبة في الوقف المذكور قطع شوطاً كبيراً أمام المحاكم على اختلاف درجاتها إلى أن فصل فيه نهائياً بأن نصيب العقيم يرجع لإخوته الأحياء فقط ، وهو استخلاص موضوعي سائغ وكان لا محل للتحدى بأن قبول تنفيذ الأحكام قد تم بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي جعل الاستحقاق في الوقف ملكاً ، ذلك أن هذا القبول كان بالنسبة لنصيب المطعون عليهم في الغلة ولم ينصرف إلى الاستحقاق في الوقف . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثالث من السبب الأول وبالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن الأحكام المطالب بعدم تعدية أثرها إلى المطعون عليهم صدرت ضد ناظر الوقف وحده ولم يمثل فيها سائر المستحقين وأنها بهذه المثابة لاجبة لها قبل المطعون عليهم ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك لأن المادة ٥٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تعتبر الناظر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين فيه مما يقتضاه أنه يمثل جهة الوقف

في كافة ما لها وما عليها من حقوق ، وأن كل حكم يصدر في مواجهته يلزمهم ، وقد صدر الحكم في الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٥١ الجيزة الابتدائية الشرعية ضد ناظر الوقف وتأييد استئنافا وراض فيه الالتئس فيكون حجة على المطعون عليهم وهم من المستحقين في الوقف ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم تعدية أثر هذه الأحكام إليهم لأنهم لم يمثلوا بأشخاصهم في تلك الدعاوى ، فإنه يكون قد خالف قضاء سابقا صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، مما يجوز الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كانت وكالة ناظر الوقف من المستحقين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقف عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق مما ينبئ عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا للوقف ومنفذا لكتاب الواقف ماسا باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم ، بل يبقى لهم حق الاعتراض على ذلك القضاء بالطرق المقررة قانونا ، وكانت حجة الأحكام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقتصر على أطراف الخصومة فيها ولا تتعداهم إلى الخارجين عنها ، وفي ضوء هذا الأصل — للوضعي — نصت المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن "كل حكم يكون متعديا لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لغير المحكوم عليه أن يطعن فيه" ، وفي نطاق هذه المادة قبل إلغائها جرت المحاكم الشرعية على أن المستحق في الوقف لا يعتبر ممثلا في الخصومة ولا طرفا فيها إذا لم يناصب بنفسه أو بوكيله أو بوصية والحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليه ، وكان ما تجيزه المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروطا بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الثاني الذي فصل

في النزاع على خلاف الحكم الأول ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الأحكام في الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٥١ الجزية الابتدائية الشرعية واستثنائها والالتزام الذي رفع عنه قد صدرت ضد المطعون عليه الثاني بصفته ناظرا على الوقف ثم حارضا عليه ، ولم يكن المطعون عليهم وهم من المستحقين في الوقف ممثلين في هذه الخصومة ، فإن الأحكام الصادرة فيها لا تكون حجة عليهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اترم هذا النظر وقضى بعدم تعدية هذه الأحكام إلى المطعون عليهم ، فإنه لا يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم سابق ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور مجزكي عبد البر .

(٦)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" :

(١) نقض . " الخصوم في الطعن " . دعوى . " الصفة " . دعوى .

ورود اسم المظنون عليه في تقرير الطعن وفي القرار المظنون فيه مجردا دون
 ذكر صفته كولي شرعي على القاصر . الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذي صفة .
 لا محل له طالما أن البين بجلاء أنه لا يختصم في الاستئناف وفي تقرير الطعن
 بهذه الصفة .

(٢) أحوال شخصية . " ولاية على المال " .

معاش القاصر . صرفه لوالديه تطبيقا لقرار وزير الخزانة ٧٤ لسنة ١٩٦٥ .
 لا يسلب الجدل الصحيح ولايته في إدارة أمواله . للجد طلب تحديد نفقة مناسبة
 للقاصر وإيداع ما يتبقى من المعاش لحسابه في أحد المصارف .

(٣) اختصاص . " الاختصاص المحلي " . أحوال شخصية . " ولاية
 على المال " .

مواد الولاية على المال . محكمة موطن الولي هي المختصة محليا بنظرها . طلب
 الولي تحديد نفقة للقاصر . من المسائل المتعلقة بإدارة أمواله .

(٤) أحوال شخصية . " ولاية على المال " . محكمة الموضوع .

تقدير نفقة للقاصر بما يتفق مع مصلحته من سلطة محكمة الموضوع .

١ - تنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أن
 تشمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل

منهم ، والغرض المقصود من هذا النص ، هو اعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات ، وكل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله . ولئن كان الثابت فى القرار المطعون فيه — الصادر من دائرة الأحوال الشخصية الولاية على المال — وفى تقرير الطعن أن المطعون عليه الأول (الولى الشرعى على القاصر) ورد اسمه مجردا دون ذكر لصفته ، إلا أنه يبين بجلاء من الأوراق أنه اختصم فى الإستئناف وفى تقرير الطعن بصفته وليا شرعيا على القاصر ، ومن ثم يكون الدفع — بعدم قبول الطعن لرفعه على فردى صفة — فى غير محله متعينا رفضه .

٢ — تقضى المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، بأن يقوم الولى على رعاية أموال القاصر ، وله إدارة هذه الأموال والتصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة فى القانون المذكور ، ولما كان المستفاد من نص المادة ١٣ من قرار وزير الخزانة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ الذى أصدره تنفيذا لقانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أنها خاصة بتحديد من يصرف اليه معاش القاصر ، وتضمنت النص على صرفه لوالديه التى تقوم بمحضاته ، وذلك إلى أن يعرض الأمر على محكمة الأحوال الشخصية وتصدر قرارها فى هذا الخصوص بما تراه متفقاً مع مصلحة القاصر ، دون أن يدخل للنص تغييراً فى أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر ، فيسلب الجدل الصحيح ولايته فى شأن معاش القاصر ويضيفها على والدته ، بل لازال هذا الجدل هو المسئول عن أموال القاصر بما فيها معاشه ، وعليه تقديم حساب مؤيد بالمستندات من إدارتها طبقاً لما تنص عليه المادتان ٢٦ و ٤٥ من المرسوم بقانون المشار اليه ، يؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٣ سالف الذكر من أن المحكمة أن تقرر صرف المعاش لشخص آخر . لما كان ذلك ، فإنه يكون من حق الولى الجدل مراقبة الصرف على القاصر والالتجاء إلى محكمة الأحوال الشخصية لتحديد نفقة مناسبة له وإيداع ما يتبقى من المعاش لحسابه فى أحد المصارف .

٣ — تنص المادة ١/٩٧٥ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات على أن الاختصاص المحل للمحكمة يتحدد فى مواد الولاية ، ووطن الولى ، وإذا كانت المادة موضوع النزاع ، وهى تحديد نفقة للقاصر تعتبر من المسائل المتعلقة بإدارة أمواله

المنصوص عليها في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ،
وتدخل في ولاية الولي ، فإن محكمة موطن الولي تكون هي المختصة .

٤ — لمحكمة الموضوع تقدير نفقة للقاصر بما يتفق مع مصلحته . وإذا كان
البين من القرار المطعون فيه أن محكمة الاستئناف في حدود سلطاتها الموضوعية ،
عدلت القرار المستأنف وقدرت مبلغ خمسة عشر جنيها نفقة شهرية للقاصر
وألزمت والدته تبعا لذلك بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عما قبضته من معاش
من مدة سابقة ، وقررت أنها راعت في تقديرها ظروف الدعوى وأن القاصر لم يبلغ
الخامسة من عمره ، وحتى يجد في المستقبل من المدرجات ما يكفل له الحياة
الكريمة والتعليم الذي هو أهل له . لما كان ذلك ، فإن النعي على القرار المطعون فيه ،
يكون في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المرحوم النقيب استشهد في يناير سنة ١٩٦٥
عن ابنة القاصر أمامه الذي شمل بولاية جده لأبيه — المطعون عليه الأول —
مع بقائه في حضنة والدته — الطاعنة — وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٨
قررت محكمة بني سويف الابتدائية للأحوال الشخصية في القضية رقم ٢٦
سنة ١٩٦٧ أحوال شخصية " مال " بتقرير نفقة شهرية للقاصر قدرها عشرون
جنيها ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٦٨ والتصريح للطاعنة بصرف النفقة المقررة
من إدارة المعاشات لإنفاقها في شئونه ، وكلفت النيابة بإخطار إدارة المعاشات
بإيداع باقي المعاش المستحق للقاصر لحسابه ببنك مصر فرع بني سويف
وأعفت الطاعنة من إيداع باقي المعاش عن المدة السابقة التي تسلمته خلالها .
استأنف المطعون عليه الأول هذا القرار أمام محكمة بني سويف بالاستئناف
رقم ٣ سنة ٦ ق أحوال شخصية " مال " طالبا تعديله وتقدير نفقة شهرية شاملة

للقاصر مبلغ عشرة جنيهات وإلزام الطاعنة بإيداع الزائد عنها لحساب القاصر
بنك مصر فرع بنى سويف من بدء قبضها للمعاش ، كما استأنفته الطاعنة أمام
نفس المحكمة بالاستئناف رقم ٤ سنة ٦ ق أحوال شخصية "مال" طالبة عدم
قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليه لرفعه من غير ذى صفة مع إلغاء القرار
المستأنف واعتبار المعاش الشهري للصغير نفقة له واعفاءها من تقديم كشف
حساب باعتبارها صاحبة الولاية في صرف المعاش ، واحتياطيا تكليفها بتقديم
كشف حساب مدعم بالمستندات بأوجه صرف المعاش على الصغير مع إحالة
المادة إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية للاختصاص ، وقررت المحكمة ضم
الاستئناف الثانى إلى الاستئناف الأول ، وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٩ قررت
في موضوع الاستئناف الثانى برفضه ، وفي موضوع الاستئناف الأول بتعديل
القرار المستأنف بتحديد النفقة الشهرية للقاصر بمبلغ خمسة عشر جنيها شهريا
إعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٨ والتصریح للطاعنة بصرف هذه النفقة المقررة
من إدارة المعاشات لإنفاقها في شئونه مع إلزامها بإيداع الزائد عن هذه النفقة
الشهرية ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٦٨ وبتكليفها بتقديم حساب تفصيلي
مؤيد بالمستندات عما قبضته من معاش أو مبالغ أخرى لصالح القاصر ووجه
إنفاقها منذ وفاة والده حتى أول أبريل سنة ١٩٦٨ مع تكليف النيابة بإخطار
إدارة المعاشات بإيداع ما زاد عن هذه النفقة المحددة بالقرار من معاش الصغير
لحسابه بنك مصر فرع بنى سويف . طعن الطاعنة في هذا القرار بطريق
النقض ، وقدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لرفعه
على غير ذى صفة وطلب في الموضوع رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وبالحلقة
المحددة لنظره التزمت رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع أن المطعون عليه الأول اختصم في الدعوى حتى صدر
الحكم المطعون فيه بصفته وليا شرعيا على القاصر ، غير أن الطعن وجه إليه
بصفته الشخصية فيكون غير مقبول لتوجيهه إلى شخص لا صفة له في الدعوى .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه إذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أن تشمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء

المقصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ، فإن الغرض المقصود من هذا النص إنما هو إعلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات ، وأن كل ما يكفي للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله ، ولئن كان الثابت في القرار المطعون فيه وفي تقرير الطعن أن المطعون عليه الأول ورد اسمه مجردا دون ذكر لصفته ، إلا أنه يبين بجلاء من الأوراق أن المطعون عليه الأول اختصم في الامتثاف وفي تقرير الطعن بصفته وليا شرعيا على القاصر ، ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعيينا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنمي الطاعنة بالسبب الأول منها على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الاستئناف بأنه ليس للمطعون عليه الأول صفة فيما طلبه من تحديد نفقة للقاصر تتناسب مع مصروفاته ، لأنه طبقا لقرار وزير الخزانة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ يصرف المعاش إلى والدة القاصر دون حاجة إلى صدور قرار وصاية ، غير أن القرار المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا إلى أن المطعون عليه الأول هو جد القاصر والولي الشرعي على ماله والمسئول عن تقديم حساب عن إدارته طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فله بهذه الصفة مراقبة الصرف على القاصر وأن قرار وزير الخزانة سالف الذكر لا يرقى إلى مرتبة هذا المرسوم بقانون ولا يعتبر معدلا لأحكامه وإنما قصد به تحديد من يصرف إليه معاش القاصر على وجه الاستعجال إلى أن يتحدد من له الصفة في تولى شؤنه المالية ، في حين أن قرار وزير الخزانة صدر في نطاق التفويض التشريعي الذي نصت عليه المادة ٦٣ من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وقد نقل هذا القرار الولاية في شأن المعاش إلى والدة القاصر وجعلها هي الأصل بحيث لا تنتقل الولاية على هذا المال إلى الولي الشرعي إلا عند عدم وجود الوالدة ، وهذه الولاية دائمة وليست مؤقتة ، وإذ رفض القرار المطعون فيه الدفع بعدم قبول طلب المطعون عليه الأول بتحديد نفقة القاصر ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيت إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ تقضى بأن يقوم الولي على رعاية أموال القاصر وأن له إدارة هذه الأموال والتصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في القانون المذكور، وكانت المادة ١٣ من قرار وزير الخزانة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ الذي أصدره تنفيذا لقانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه "تصرف مبالغ التأمين والمعاشات المستحقة للقصر إلى والدتهم دون حاجة إلى صدور قرار وصاية". فإذا لم توجد والدته فالولي الشرعي فإذا لم يوجد فالولي متولى شئون القصر الذي يثبت صفته بشهادة إدارية وإذا زادت قيمة المبلغ المستحق للقصر عن ٣٠٠ ج يؤثر على الشيكات بعدم الصرف إلا بإذن من نيابة الأحوال الشخصية، وعلى جهات الصرف أن تخطر نيابة الأحوال الشخصية بقيمة المعاش ومبلغ التأمين ومن يصرف إليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر فإذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش لشخص آخر فعلى الجهة تنفيذ ذلك إعتبارا من معاش الشهر التالي لإخطار الجهة بالقرار المشار إليه، وكان المستفاد من هذه المادة أنها خاصة بتحديد من يصرف إليه معاش القاصر وتضمنت النص على صرفه لوالدته التي تقوم بمضائته وذلك إلى أن يعرض الأمر على محكمة الأحوال الشخصية وتصدر قرارها في هذا الخصوص بما تراه متفقا مع مصلحة القاصر، دون أن يدخل للنص تغييرا في أحكام المرسوم بقانون مالف المذكور فيسلب الجهد الصحيح ولايته في شأن معاش القاصر ويضعفها على والدته، بل لازال هذا الجهد هو المسئول عن أموال القاصر بما فيها معاشه وعليه تقديم حساب مؤيد بالمستندات عن إدارتها طبقا لما تنص عليه المادتان ٢٦ و ٤٥ من المرسوم بقانون المشار إليه، يؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٣ سالفة الذكر من أن للمحكمة أن تقرر صرف المعاش لشخص آخر لما كان ذلك فإنه يكون من حق الولي الجهد مراقبة الصرف على القاصر والالتجاء إلى محكمة الأحوال الشخصية لتحديد نفقة مناسبة له وإيداع ما يتبقى من المعاش لحسابه في أحد المصارف، وإذا التزم القرار المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك إن القرار قضى برفض دفعها بعدم الاختصاص المحلي لمحكمة بنى سويف حيث موطن الولي — بنظر المادة تأسيسا على أنها من مسائل الولاية على المال التي يتعقد فيها الاختصاص محليا للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن الولي ، في حين أن المادة في حقيقتها هي مادة حساب عن المعاش الذي للطاعة حق الولاية عليه فتختص محكمة الإسكندرية ، حيث تقيم هي والقاصر ، بنظر هذه المادة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١/٩٧٥ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات تنص على أن الاختصاص المحلي للمحكمة يتحدد في مواد الولاية بموطن الولي ، وكانت المادة موضوع النزاع وهي تحديد نفقة للقاصر تعتبر من المسائل المتعلقة بإدارة أمواله المنصوص عليها في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وتدخل في ولاية الولي ، وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فإن محكمة موطن الولي تكون هي المختصة بنظرها ، وإذا جرى القرار المطعون فيه في قضائه على أن محكمة بنى سويف حيث يقيم الولي ، هي المختصة بنظر المادة سالفة الذكر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على القرار المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق ، وتقول الطاعة بيانا لذلك إن القرار قدر لنفقة القاصر مبلغ خمسة عشر جنيها شهريا مع أنها قدمت للمحكمة مستندات تبين أن ما يصرف عليه شهريا حفظا لمستواه يربو على معاشه وقدره ٥٦ ج و ٥٣ م ، وإذا رتب القرار على هذا التقدير تكليف الطاعة بتقديم حساب عن المدة السابقة فإنه يكون معيبا بمخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع تقدير نفقة القاصر بما يتفق مع مصلحته ، وكان البين من القرار المطعون فيه أن محكمة الاستئناف في حدود سلطتها الموضوعية عدلت القرار المستأنف وقدرت مبلغ

خمسة عشر جنيها نفقة شهرية للقاصر إعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٨ وألزمته والدته تبعا لذلك بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عما قبضته من معاش عن المدة السابقة على هذا التاريخ ، وقررت أنها راعت في تقديرها ظروف الدعوى وأن القاصر لم يبلغ الخامسة من عمره ، وحتى يجد في المستقبل من المدرجات ما يكفل له الحياة السعيدة والتعليم الذي هو أهل له ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب على القرار المطعون فيه يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٧)

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٧ القضائية :

نزاع الملكية للمنفعة العامة . دعوى . " رفع الدعوى " . تعويض .

مدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض عن نزاع الملكية . شرطه .
أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت إجراءات تقدير التعويض التي أوجب
القانون اتباعها .

لأنه وإن كان لا يجوز لصاحب الشأن — طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧
لسنة ١٩٥٤ — الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن نزاع
الملكية ، إلا أن هذا الحظر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — مشروط
بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب عليها
القانون اتباعها لتقدير التعويض فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات في المواعيد التي
حددها القانون كان لصاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للطالبة
بالتعويض المستحق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) نقض ٢٧/٢/١٩٦٩ بمجموعة المكتب الفني . ص ٢٠ . ص ٤٨٦ .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن مورث الطاعنين أقام الدعوى
رقم ٣٤٠٥ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة ضد محافظ القاهرة بطلب الحكم بإلزامه بأن
يؤدى له مبلغ ٢٤٤٥٠ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية قائلا
إن محافظة القاهرة أخطرتة عند شروعه فى البناء بالأرض الفضاء المملوكة له
والواقعة بشارع شبرا ، أن يشتري زوائد تنظيم مساحتها ١٨ مترا مربعا بثمان
قدره ٩٠٠ ج ، ولما صدر قرار توسيع شارع شبرا انتزعت المحافظة من أرضه
٤٨٩ مترا مربعا من بينها زوائد التنظيم المشار إليها دون أن يصدر قرار بنزع ملكية
أرضه ودون دفع قيمتها ، فأقام الدعوى بطلباته مألغة البيان . دفع المدعى عليه
بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية ، وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض
الدفع وبندب خير لتقدير ثمن الأرض موضوع النزاع ، ثم عادت بعد أن قدم
الخبير تقريره وحكمت بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بإلزام المدعى عليه بأن يدفع
للمدعين (ورثة المدعى) مبلغ ١٣٤٧٠ ج والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ
الحكم حتى السداد . استأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة
طالبين تعديله والحكم لهم بطلباتهم ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٤ سنة ٨٣ ق
كما استأنفه المدعى عليه بالاستئناف رقم ١٧٦ سنة ٨٣ ق طالبا إلغاءه ورفض
الدعوى ، وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف وإلغاء
الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى . طعن
الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها
وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون والخطأ فى تأويله وتطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون إن القانون
رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أوجب اتباع إجراءات محددة عند نزع ملكية العقارات
للمنفعة العامة ووضع قواعد خاصة ألزم ذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق
باتباعها عند الاعتراض على التعويضات التى تقدرها الجهة القائمة بإجراءات
نزع الملكية ، فإذا استولت هذه الجهة على العقار دون اتباع الإجراءات التى أوجبها

القانون اعتبر عملها فصبا يستوجب مسئوليتها وذلك بدعوى مبتدأة أمام المحكمة المختصة ، ولما كان نزع ملكية الأرض التي يملكها الطاعنون قد تم دون اتخاذ الإجراءات التي نص عليها القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع بعدم الاختصاص استنادا إلى أن المحكمة لا تختص طبقا لأحكام قانون نزع الملكية إلا بنظر المعارضة في تقدير التعويض الذي تجريه اللجنة المنصوص عليها فيه يكون مخالفا للقانون ، ولا يغير من ذلك صدور القرار رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٥٦ باعتماد خط التنظيم الجديد لشارع شبرا ، إذ اعتماد هذا الخط ليس معناه نزع ملكية العقارات المبنية به ، ولا يفتى بالتالي من اتباع الإجراءات التي أوجبها القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أوجب في المادتين الخامسة والسادسة منه على الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة أن تتخذ الإجراءات المحددة بها والتي تنتهى بتحرير كشوف تتضمن بيان العقار المطلوب نزع ملكيته واسم مالكة وأصحاب الحق فيه ومحل إقامتهم والتعويض المقدّر لهذا العقار وعرض هذه الكشوف مع الخرائط في الأماكن المحددة والنشر عنها وإخطار أصحاب الشأن بها ، كما خولت المادة السابعة لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاعتراض على هذه البيانات ، كما في ذلك تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف سالفه الذكر ، وبينت المادة الثالثة عشرة تشكيل اللجنة المختصة بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات وأجازت المادة الرابعة عشرة الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية على أن يكون حكمها انتهايا ، ويبين من هذه النصوص أنه وإن كان لا يجوز لصاحب الشأن اللجوء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية إلا أن هذا الحظر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض ، فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات في المواعيد التي حددها القانون ، كان لصاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للطالبة بالتعويض المستحق . لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن الجهة المطعون عليها

نزعت ملكية العقار المملوك للطاعنين دون اتخاذ الإجراءات المشار إليها ولم تقم بتقدير التعويض المستحق عن نزع ملكيته ، فإنه يكون لهم اللجوء إلى المحكمة المختصة مباشرة للطالبة بحقوقهم ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا إلى أن أحكام القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ تمنع من رفع دعوى مبتدأة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد مميح طلعت ، وأديب نصيبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ،
وحافظ الركيل .

(٨)

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . " ميعاد الطعن " . قانون . " الأثر الرجعى " .

ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . القانون ٤ لسنة ١٩٦٧
مريانه ابتداء من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(٢) عمل . " إنتهاء عقد العمل " . محكمة الموضوع . " سلطاتها فى مسائل
للواقع " .

تقدير المبرر لفصل العامل . مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع .

(٣) حكم . " حجية الحكم " . " ما لا يحوز الحجية " .
نيابة عامة .

قرار النيابة بالحفظ لا يكتسب حجية أمام القاضى المدنى . علة ذلك .

(٤) حكم . " تسبيب الحكم " . محكمة الموضوع . دعوى . " الدفاع
فى الدعوى " .

عدم التزام محكمة الموضوع بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه . حسبها أن تقيم قضاها
على ما يكفى لمله .

(٥) حكم . " القصور . ما لا يعد كذلك " . دعوى . " الدفاع
فى الدعوى " .

إغفال الحكم التحدث عن دفاع لا دليل عليه . لا قصور .

١ — عدلت المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت بأن ميعاد الطعن بالنقض يبقى ٦٠ يوما ، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وهو ٢٢ من يولييه سنة ١٩٦٥ ، ومؤدى ذلك هو أن العودة إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص للطعون بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ لا تمتد إلى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانونين رقمي ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوما ساريا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه^(١) .

٣ — قرار حفظ النيابة — أيا كان سببه أو مضمونه — لا يكتسب أية حجية أمام القاضى المدنى لأن القرارات الصادرة من سلطة التحقيق لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة وإنما تفصل في توافر الظروف أو عدم توافر الظروف لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٨٨ لسنة ١٩٦٣ كلى عمال القاهرة طالبا إلزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبالغ ٢٣٨٣٦ جنيا قائلا فى بيان دعواه إنه كان يعمل صرافا بنخزينة للبنك التابع للمطعون ضدها بكفر الشيخ واستمر إلى أن تقرر إيقافه من العمل فى ١٧ / ٩ / ١٩٦٢ بسبب اكتشاف عجز فى عهده مقدار ٩٤٩٤ ج ، ثم أعقب ذلك أن أنهت المطعون ضدها خدمته فى ١٨ / ١٠ / ١٩٦٢

(١) نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٩٤٨ .

(٢) نقض ١٩٧٠/١١/١٠ مجموعة المكتب الفنى ص ٢١ ص ١١٣٠ .

قبل أن تنتهى النيابة من تحقيقها ، وإذ كان هذا الفصل تعسفيا فقد رفع دهاوه مطالبا بالتعويض وبباقى حقوقه القانونية التى قدرها بالمبلغ سالف الذكر وبجلسة ١٩٦٦/٦/٤ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدهوى ، فاستأنف هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ٩٥٥ لسنة ٨٣ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بطريق النقض فى هذا الحكم ، وقدمت المطعون ضدها مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الدفع ورفض الطعن ، وبالجلسة المحددة صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن المطعون ضدها تستند فى دفعها إلى أن المادة ٢/٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية عادت بإجراءات الطعن بالنقض إلى القواعد التى كان معمولاً بها أصلا فى قانون المرافعات السابق ومن بينها المادة ٤٢٨ منه التى حددت ميعاد الطعن بالنقض بثلاثين يوما وأن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم طبقا للمادة ٣٧٩ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ولم يقرر بالطعن فيه إلا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٧ ، فإنه يكون مرفوعا بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت بأن ميعاد الطعن بالنقض يبقى ٦٠ يوما وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وهو ٢٢ من يولييه سنة ١٩٦٥ فإن مؤدى ذلك هو أن العودة إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التى كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ لا تمتد إلى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوما ساريا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وإذ صدر الحكم فى ١٩٦٦/١٢/٢٩

وكافة الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض في ١٢/٢/١٩٦٧ أى قبل ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد مما يتعين معه رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تفسيره ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن ما وقع من الطاعن يعد إخلالا بالتزاماته الجوهرية التي فرضها عليه قانون العمل ، وأن هذا الإخلال يستوجب الفصل ، وهذا في حين أن إخلال العامل بأى التزام جوهرى يشترط فيه ركن العمد ، وإذا كان الواقع أن النيابة العامة انتهت من تحقيقها في محضر الجناية رقم ١٨٠٣ لسنة ١٩٦٢ بنسب كافر الشيخ إلى انتفاء ركن العمد عن الإختلاس المنسوب إلى الطاعن ، وأن الأمر لا يعدوا أن يكون خطأ ماديا غير مقصود يحصل عادة في أثناء العد عند التسليم والتسلم ، وقد جرى العرف على التسامح فيه ، فإن تكييف الحكم المطعون فيه لهذا الخطأ بأنه إخلال بالتزام جوهرى ينطوى على خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على أن الفصل ليس مستندا إلى نتيجة تصرف للنيابة في الاتهام المنسوب إلى الطاعن وإنما استند إلى إخلال الطاعن بالتزاماته الجوهرية الناشئة عن العقد ، فقال أنه لا شك في أن اتهام المدعى الطاعن باختلاس مبلغ من الخزانة وقيامه بسداد العجز فور اكتشافه وثبوت خطئه وإهماله حتى بقرار لاحق من سلطة التحقيق كل ذلك يعتبر سببا قويا لإثارة المخاوف في نفس المدعى عليها ويكون لها فسخ العقد ويكون لهذا الفسخ ما يبرره بصرف النظر عما سيتم من تصرف من السلطة المختصة في شأن الإتهام ، وقد أيد الحكم المطعون فيه هذا الحكم للأسباب التى بنى عليها وأضاف " أن المستأنف عليه - المطعون ضده - كان على حق في فصل المستأنف من عمله لإخلاله بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل وأن الجزاء بالفصل كان جزاء مناسباً لظهور العجز في الخزينة ، بل ملائماً دون زيادة لأن الثقة

غير قابلة للتجزئة ، فإذا ما فقد المستأنف عليه الثقة في المستأنف كصراف فإنه يفقدها في أية وظيفة أخرى “ ولما كان تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وكانت تقريرات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي في هذا الخصوص سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى نفي وصف التعسف عن قرار الفصل ، وكان قرار حفظ النيابة أيا كان سببه أو مضمونه لا يكتسب أية حجية أمام القاضي المدني ، لأن القرارات الصادرة من سلطة التحقيق لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة وإنما تفصل في توافر أو عدم توافر الظروف لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب لعدم رده على دفاع جوهرى ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه أثار أمام محكمة الاستئناف وجود عرف جرى في البنوك على التجاوز عن خطأ الصيارفة الذى يقع بحسن نية ، وأن البنوك تقوم بصرف مبلغ إضافي علاوة على المرتب يسمى عجز خزينة ، وهو تسليم منها بأن مثل هذا العجز ، لا ينطوى على إخلال جسيم بالتزام جوهرى طالما مدد الصراف قيمة العجز ، واستند إلى ما تضمنته اللائحة المالية لوزارة الخزانة في هذا الخصوص ، كما استند إلى حكم المادة ٦٣ من اللائحة الداخلية للمؤسسة التى تنص على أنه في حالة الخطأ أو الإهمال الذى يتسبب عنه ضياع حق للبنك يكون الجزاء بالخصم ثلاثة أيام ، فإذا تكرر يكون الخصم خمسة أيام وإذا تكرر يجوز الفصل مع المكافأة ، وانتهى الطاعن إلى أن المطعون ضدها خالفت العرف واللائحة المالية المشار إليها عندما أوقعت جزاء الفصل لدى اكتشاف أول عجز ظهر في أثناء خدمته ، وأنها بذلك تكون قد تعسفت في فصله ، غير أن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع مع ماله من أثر في الفصل في الدعوى بخفاء حكمها معيبا لقصوره في التسبيب .

وحيث إن هذا النهي مردود ، ذلك أنه لما كانت الأوراق قد خلت من أن الطاعن قدم لمحكمة الموضوع الدليل على ما أثاره من وجود عرف جرى بالتجاوز عن المعجز لدى الصيارفة في البنوك ومن وجود نص في لائحة المؤسسة المطعون ضدها يقضى في حالة الخطأ أو الإهمال الذي يتسبب عنه ضياع حق من حقوق البنك لأول مرة بمجازاة الموظف بالخصم من راتبه ثلاثة أيام ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع وحسبها أن أقامت قضاءها وفقا للاستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لحمله حسبما جاء في الرد على السبب الأول . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل التحدث عن دفاع لم يقدم الطاعن المستندات التي استدل بها عليه ، فإنه لا يكون قد شابه قصور في التسبيب .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المحاضرين : هدى
بغدادى ، ومحمود المصرى ، وعبد طاييل راشد ، ومصطفى الفقى .

(٩)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ القضائية :

بيع . صورية . " صورية مطابقة " . إثبات . " إجراءات الإثبات . البينة " .
حكم . " القصور . ما بعد كذلك " . إرث .

تمسك الوارث . بصورية عقد البيع الصادر من مورثه لوارث آخر صورية مطلقة . التدليل عليها
بعدة قرائن . طلبه الإحالة إلى التحقيق لإثباتها بالبينة تأسيسا على قيام المنافع الأدبي . دفاع جوهرى .
إغفال بحثه . قصور .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه ومن المذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة
الاستئناف أنه تمسك أمام تلك المحكمة بصورية عقد البيع — الصادر من والدته
إلى باقى أولادها — صورية مطلقة ودال على هذه الصورية بعدة قرائن منها
أن العقد تضمن أن نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى — وهو ما يطابق
أحكام الشريعة الإسلامية فى الميراث — وأن المتصرف إليهم . لا يستطيعون
أداء الثمن وأن العقد لم يظهر إلى حيز الوجود إلا بعد وفاة المتصرفه ، كما طلب
إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت هذه الصورية بالبينة على أساس أن رابطة
الأمومة التى تربط المتصرفه بأولادها المتصرف إليهم والظروف التى تم فيها
هذا التصرف تعتبر مانعا أدبيا من الحصول على دليل كتابى ، وكان الحكم
المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه ، فإنه يكون مشوبا
بالقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أرضاءه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على أنفسهم وعلى الطاعن الدعوى رقم ٣٦١
سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الأسكندرية ، وطلبوا الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ
١٩٦٠/٩/٢٠ الصادر إليهم من مورثة، الطرفين ببيعها لهم المنزل المبين بالصحيفة
لقاء ثمن مقبوض مقداره ٣٠٠٠ ج. دفع الطاعن بأنه لا يعلم أن التوقيع الذى
يحمله العقد هو لمورثته وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت
جهود الطرفين قضت برفض الدفع وتمسك الطاعن بصورية عقد البيع ، وطلب
إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الصورية بكافة الطرق ، وبتاريخ
١٩٦٦/١١/٢٣ قضت المحكمة للمطعون ضدهم بطلباتهم . استأنف الطاعن هذا
الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٦ سنة ٢٢ ق الاسكندرية . ومحكمة الاستئناف
حكمت فى ١٩٦٧/٦/٢٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم
المطعون فيه ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأيا .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب
وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بصورية عقد البيع صورية
مطلقة وأن المورثة لم تقبض شيئا من الثمن المنصوص عليه فيه ، وطلب إحالة
الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الصورية بشهادة الشهود علاوة على القرائن
التي ساقها للتدليل بها على الصورية ، وذلك تأسيسا على أنه يجوز له إثباتها بكافة
طرق الإثبات القانونية لوجود مانع أدبى حال بين مورثته وبين الحصول

على ورقة ضد ، هو أن المتصرف إليهم في هذا العقد هم أولادها ولا يتصور أن تطلب منهم ورقة ضد ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع وهو ما يشوبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا الذمى صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن المذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الاستئناف بـ ١٩٦٧/٥/٧ أنه تمسك أمام تلك المحكمة بصورية العقد المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٠ صورية مطلقة ، ودلل على هذه الصورية بعدة قرائن منها أن العقد تضمن أن نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى ، وهو ما يطابق أحكام الشريعة الإسلامية في الميراث وإن المتصرف إليهم لا يستطيعون أداء الثمن ، وأن العقد لم يظهر إلى حين الوجود إلا بعد وفاة المتصرف ، كما طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت هذه الصورية بالبينة على أساس أن رابطة الأمومة التي تربط المتصرفة بأولادها المتصرف إليهم والظروف التي تم فيها هذا التصرف تعتبر مانعا أدبيا من الحصول على دليل كتابي . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس - إلى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين : عدلى بغدادى ،
ومحمد طاهيل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، ومصطفى الفقى .

(١٠)

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

عدم تقديم الطاعن دليلا على أن عقدا بعينه كان مبرورا على محكمة الاستئناف
وأنه تمسك به أمامها . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢) عقد . " فسخ العقد " . " الشرط الفاسخ الضمنى " . بيع . محكمة
الموضوع .

الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالالتزام إلا إذا كانت
صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه . لمحكمة الموضوع الساطعة
التقديرية فى ألا تقضى بالفسخ استنادا لشرط الفاسخ الضمنى .

٢ - الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالالتزام
إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه . وإذا كانت
عبارة الشرط الواردة فى عقد البيع أنه " إذا لم يدفع باقى الثمن فى المدة المحددة
به يعتبر البيع لاغيا " فإن هذا الشرط لا يعدو أن يكون ترديدا لشرط الفاسخ
الضمنى المقرر بحكم القانون فى العقود الملزمة للجانبين ، ولما كانت محكمة
الموضوع قد رأت فى حدود سلطتها التقديرية ألا تقضى بالفسخ استنادا
إلى الشرط الفاسخ الضمنى الوارد بالعقد لما تبينته من أن الباقى من الثمن بعد
استئزال قيمة العجز فى المبيع قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام فى جملة فإنها
لا تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٤٧ لسنة ١٩٦٦ القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها ، وطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/٧/١ الصادر منه إلى المطعون عليها ، وقال بيانا لدعواه إنه بموجب العقد المشار إليه باع إلى المطعون عليها قطعة أرض فضاء مساحتها ١٤٠ مترا مقابل ثمن قدره ٤٠٠ ج دفعت المشتريه منه مبلغ ١٠٠ ج وقت التعاقد ، وتعهدت بسداد الباقي فى ميعاد غايته ١٩٦٥/١٠/١ وإلا اعتبر العقد مفسوخا ، وإذا قامت المطعون عليها بسداد مبلغ ٢٠٠ ج فى ١٩٦٥/٨/١٥ وتخلفت عن سداد الباقي وقدره ١٠٠ ج فقد أقام الطاعن دعواه عليها بطلباته السابقة . أجابت المطعون عليها بأن العين المبيعة وجد بها عجز مقداره ٣٠ مترا قيمته ٨٢ ج و ٨٥٧ م ، وطلبت لذلك رفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ قضت المحكمة للطاعن بطلباته . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٥٠٩ سنة ٨٤ ق ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم أقام قضاؤه برفض الدعوى استنادا إلى القول بوجود عجز فى المبيع لأنه تبين من كشف التحديد أن مساحة الأرض المبيعة حقيقتها ١١٠ مترا وليست ١٤٠ مترا ، ولما كانت قيمة العجز تبلغ ٨٢ ج و ٨٥٠ م فلما الباقي

من الثمن وقدره ١٧ ج و ١٤٣ م يكون ضئيلا بحيث لا يستأهل القضاء بالفسخ هذا في حين أن الثابت من عقد البيع موضوع الدعوى ومن عقد البيع الصادر إلى الطاعن من البائعة له أن قطعة الأرض المبيعة ومساحتها ١٤٠ مترا ليست قاصرة على الأرض المدة للبناء وإنما يدخل ضمنها نصف مساحة الطريق الذي يحدها من الناحية القبليّة ومساحته ٢٥ مترا ، وهو ما يعادل العجز الذي ظهر في كشف التعديد ، وبالتالي يكون الباقي من الثمن ٥٠ مبلغ ١٠٠ ج وإذا لم يعتمد الحكم بذلك ولم يعمل الشرط الفاسخ المبرمج الوارد في العقد ، فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان يبين من عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/٧/١ موضوع الدعوى والمودع بملف الطعن أنه لم يرد به أن الأرض المبيعة تشمل نصف مساحة الطريق الذي يحدها من الناحية القبليّة ، فإن النعي على الحكم بخالفته الثابت في هذا العقد يكون على غير أساس ، وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن عقد البيع الصادر إليه من البائعة له والمقدمة صورته الشمسية بملف الطعن كان معروضا على محكمة الاستئناف ، وأنه تملك به أمامها ولم يرد بالحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك ، فإنه لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الشرط الفاسخ لا يقتضي الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالالتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه ، وكانت عبارة الشرط الواردة في العقد موضوع الدعوى أنه ” إذا لم يدفع باقي الثمن في المدة المحددة به يعتبر البيع لاغيا “ فإن هذا الشرط لا يعدو أن يكون ترديدا للشرط الفاسخ الضمني المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين ، ولما كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية ألا تقضى بالفسخ استنادا إلى الشرط الفاسخ الضمني الوارد بالعقد لما تبينته من أن الباقي من الثمن به قد استنزال قيمة العجز قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في جملة ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جريدة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبدالمبر ، وإسماعيل
فرحات ممان .

(١١)

للطعن رقم ١٧ لسنة ٣٥ القضائية:

(١) ضرائب . "ضريبة للتركات" .

الأموال المتروكة من المتوفى . وجوب تقديرها حسب قيمتها الحقيقية وقت الوفاة .

(٢) ضرائب . "ضريبة الأرباح الاستثنائية" . "احتياطي هبوط
الأسعار" . "ضريبة التركات" .

احتياطي هبوط الأسعار . لا يهد في حالة عدم استعماله من أصول تركة المول .

١ - الأصل في تقدير التركات - وفي غير الأحوال التي وضع المشرع
في شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال - أن تقوم الأموال التي يتركها
المتوفى فعلاً بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة ، ذلك أن هذا النوع من الضريبة
إنما يفرض بمناسبة ما وقع للوارث من اغتناء أى من زيادة في رأس ماله ،
تقوم لحظة تمامها بما تساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة
المندشة للضريبة .

٢ - الاحتياطي الذي أجاز المشرع للمول تكوينه لمواجهة هبوط الأسعار
تطبيقاً للسادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة
على الأرباح الاستثنائية ، هو من الأصول الدفترية ولا يعتبر في حالة عدم
استعماله من أصول التركة ، بحيث يضاف إلى قيمة البضاعة ، بل يتعين عدم
التعويل عليه في التقدير كعنصر من عناصر التركة ، طالما أن جميع أصولها
وخصومها يشملها التقدير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن مراقبة ضرائب المنشية قدرت تركة مورث المطعون عليهم المتوفى فى ١١/٧/١٩٥١ بمبلغ ٣٦٨٥٩ ج و ٧١ م وأخطرتهم به — هذا التقدير ، وإذا عترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٦ بتخفيض قيمة التركة إلى مبلغ ٢٠٧٦٦ ج و ١٥٥ م ، فقد أقاموا الدعوى رقم ٦٦٣ سنة ١٩٥٦ تجارى اسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبين الحكم باعتبار التركة مدينة بمبلغ ١٨١٦٥ ج و ٥٥٢ م ، كما طعنوا مصلحة الضرائب فى القرار المذكور بالدعوى رقم ٦٦٩ سنة ١٩٥٦ تجارى اسكندرية الابتدائية طالبة إلغاء وتأيد تقديرات المراقبة استنادا إلى أن اللجنة استبعدت مبلغ ١٦٠٩٢ ج و ٩١٦ م قيمة احتياطي هبوط الأسعار من أصول المحل التجارى الذى تركه المورث مع أنه يتعين إضافة هذا المبلغ إلى رأس المال لأنه لم يستعمل حتى تاريخ الوفاة ، وبتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة فى طعن الورثة بنسب خبير لأداء المأمورية الميمنة بذلك الحكم ، وفى طعن مصلحة الضرائب برفضه وتأيد قرار اللجنة فيما قضى به من استبعاد احتياطي هبوط الأسعار من أصول المحل التجارى . امتنعت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦١٥ سنة ١٨ قى تجارى اسكندرية طالبة إلغاء والحكم بتأييد تقديرات المراقبة . وبتاريخ ١١/١١/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصدرت النيابة حل رأيا .

وحيث إن الطامنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن الحكم قضى بعدم إضافة احتياطي هبوط الأسعار إلى أصول التركة استنادا إلى أن المأمورية قدرت أصول المحل التجارى المخلف من المورث ، كما قدرت خصومه وقت الوفاة طبقا للقواعد التى نص عليها قانون التركات ، وأن فى إضافة احتياطي هبوط الأسعار إلى الأصول زيادة لقيمة البضاعة بما يجاوز تقدير المراقبة ، وهو ما يترتب عليه زيادة رأس مال المحل التجارى بمقدار الاحتياطي على غير أساس ، فى حين أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ حدد فى المادتين ٣٦ و ٢٧ طرق تقدير قيمة الأموال الخاضعة لرسم الأيلولة ، ولم يتبع طريقا واحدا للتقييم بل جعل الأصل فى الرسم أن يربط على القيمة الحقيقية للتركة ، وذلك فيما عدا الأموال التى نص على تقييمها طبقا للأسس الحكيمة التى عينها . وقد أضافت مصلحة الضرائب إلى أصول التركة مبلغ ١٦٠٩٢ ج و ٩١٦ م قيمة احتياطي هبوط الأسعار الذى لم يستعمل حتى تاريخ وفاة المورث ، وهذا يتفق مع ما نص عليه القانون من تقدير التركة طبقا لقيمتها الفعلية ، لأنه طالما أن هذا الاحتياطي استقطع من الربح الاستثنائي للمنشأة ، وظل باقيا حتى تاريخ الوفاة دون أن يستخدم فى الغرض الذى كونه من أجله ، فإنه يتعين إضافته إلى رأس مال المنشأة واعتباره أصلا من أصولها عند تقدير التركة ، دون أن يكون فى ذلك زيادة لقيمة البضاعة عن تقدير مراقبة الضرائب ، وإذا امتنع الحكم المطعون فيه احتياطي هبوط الأسعار من أصول التركة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعنى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان الأصل فى تقدير التركات — وفى غير الأحوال التى وضع المشرع فى شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال — أن تقوم الأموال التى يتركها المتوفى فعلا بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة ، ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع لاوارث من اغتناء أى من زيادة فى رأس ماله تقوم لحظة تمامها بما تساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة ، وكان الاحتياطي الذى أجاز المشرع للممول تكوينه لمواجهة هبوط الأسعار تطبيقا للمادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية هو من الأصول

طالدة تزية ، ولا يعتبر في حالة عدم استعماله من أصول التركة بحيث يضاف إلى قيمة
البضاعة ، بل يتعين عدم التعويل عليه في التقدير كمنع من عناصر التركة طالما
أن جميع أصولها وخصومه ما يشمله التقدير ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد التزم هذا النظر وقرر أن مراقبة الضرائب قدرت جميع أصول المحل للتجاري
وخصومه وقت الوفاة طبقا للقواعد التي نص عليها قانون الشركات ، وأنه لا يجوز
بالتالي اعتبار احتياطي هبوط الأسعار الذي لم يستعمله المورث ضمن أصول التركة ،
فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون
والخطأ في تطبيقه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٣

رئاسة السيد المستطار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جردة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(١٢)

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . شركات . " شركات
التضامن " .

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك متضامن شخصيا في شركات
التضامن أو التوصية . التزام هذا الشريك بتقديم الإقرار عن أرباحه . وجوب توجيه
إجراءات ربط الضريبة إليه أو إلى من يذيه من الشركاء أو الغير ، طعن الشركة في قرار اللجنة
غير جائز . المادة ٣٤/٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الهدف منها ضمان تحصيل الضريبة
المستحقة على كل شريك .

(٢) ضرائب . " العامن الضريبي " . دفع . شركات . " شركات
التوصية " .

إقامة الطعن في قرار اللجنة من مدير شركة التوصية . لمصلحة الضرائب مصلحة قانونية
في المدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركاء المتضامين حتى يقتصر نطاق الطعن في حصة
التوصية .

١ — مؤى نص المادة ٣٤/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — أن المشرع لم يعتد بالشخصية الاعتبارية لشركات
التضامن أو التوصية ، فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات
المساهمة في المادة ٣١ منه ، بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن
في هذه الشركات وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود
ما يصيبه من ربح ، مما يقتضاه أن هذا الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب

هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الاقرار عن أرباحه في الشركة ، كما يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصيا من مصلحة الضرائب ، كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب أحد الشركاء أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب ، فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته ، ولا وجه لتحدى الطاعنة (شركة توصية بسيطة) تأييدا لوجهة نظرها — بجواز طعن مدير الشركة في قرار اللجنة نيابة عن الشركاء المتضامنين — بالفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وهي تنص على أنه ” ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك ديناً على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقلاً “ ذلك ان المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما هدف بإضافة هذه الفقرة إلى ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على الشريك ، وهو ما أفصححت عنه الأعمال التوضيحية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ (تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة في مجلس الشيوخ وتقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب) مما لا يسوغ معه القول بأنه يجوز للشركة أن تنوب عن الشركاء المتضامنين في الطعن في قرار اللجنة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه — هذا النظر وجرى ن قضاء على أنه ليس بالأوراق توكيل من الشركاء المتضامنين إلى مدير الشركة وأن الطعن الذي أقامه بهذه الصفة يكون منصرفاً إلى حصة التوصية بحسب دون الشركاء المتضامنين ، وهم الذين تربط الضريبة عليهم فيكون لهم وحدهم الحق في الطعن في هذا القرار ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٢ — لمصلحة الضرائب مصلحة قانونية في إبداء الدفع بعدم قبول للطعن — في قرار اللجنة بالنسبة لمن هذا حصة التوصية — إمتناداً إلى أنه رفع من مدير الشركة الذي لا يمثل الشركاء المتضامنين ، وذلك حتى تحصر مصلحة الضرائب نطاق الطعن في حصة التوصية دون حصص هؤلاء الشركاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مراقبة ضرائب المنشية قدرت أرباح شركة — — — — — وهى شركة توصية بسيطة — فى سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ بمبلغ ٢٣٦٠ ج ، وفى الفترة من ١/٤/١٩٥٥ إلى ٣١/١٢/١٩٥٥ بمبلغ ١٧٧٠ ج ، وفى السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ بمبالغ ١٩٠٤ ج ، ٢٤٧٦ ج ، ٣٠٧٠ ج على التوالى ، وإذ افترض الشركاء المتضامنون ومدير الشركة بصفته وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ٢٧/٩/١٩٦٠ بقبول الطعن شكلاً ورفضه مضمناً ، فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٢٣٣ سنة ١٩٦٠ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغائه واعتبار صافى الأرباح فى سنوات الخلاف طبقاً للإقرارات المقدمة منها ، وأرباح المدة من ١/٤/١٩٥٥ إلى ٣١/١٢/١٩٥٥ — التى لم تقدم عنها إقراراً — بمبلغ ٦٠٠ ج . دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا حصصة التوصية استناداً إلى أن الطعن رفع من مدير الشركة بصفته فلا ينصرف إلا إلى حصصة التوصية دون حصص الشركاء المتضامين ، وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٦١ حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع وبندب مكتب الخبراء بوزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره عادت وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٣ حكمت بتعديل قرار اللجنة واعتبار صافى أرباح الشركة بمبلغ ١٢٦٥ ج و ٤٦٥ م فى سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ ، ٩٤٨ ج و ٥٩٩ م فى الفترة من ١/٤/١٩٥٥ إلى ٣١/١٢/١٩٥٥ ، ٩٤٩ ج و ٦٠٠ م ، ١٢٤٢ ج و ١٨٩ م ، ١٦٥٠ ج و ٤١٢ م فى السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ على التوالى . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم والحكم الصادر بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦١ بالاستئناف

رقم ٣٦٦ سنة ١٩ ق تجارى الاسكندرية طالبة إلغاءهما والحكم بقبول الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا حصة التوصية وبتأييد قرار اللجنة ، بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الدفع واعتبار الطعن مقصورا على حصة لتوصية وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأىها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم أقام قضاءه بقبول الدفع تأسيسا على أن مؤدى نص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن شركات التضامن والتوصية لا تخضع للضريبة وإنما تربط على الشريك المتضامن وهو الذى يحق له وحده أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينوب عنه ، وإذا كان مدير الشركة هو الذى طعن في قرار اللجنة بنفسه دون أن يكون نائبا عن الشركاء المتضامين فإن طعنه يكون غير مقبول إلا بالنسبة لحصة التوصية ، في حين أنه ليست لمصلحة الضرائب مصلحة في الدفع ، لأن الشركة لم تعرض في طلباتها للضريبة المستحقة على الشركاء المتضامين ، هذا إلى أن الشركة هي صاحبة الصفة في الطعن على تقدير أرباحها وهي مسألة سابقة على ربط الضريبة على الشركاء ، علاوة على أنها تسأل عن هذه الضريبة على وجه التضامن مع الشركاء ، وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ سالفة الذكر ، ويعتبر المدير نائبا عن الشركاء في الطعن الذى أقامه لأنه اتخذ هذا الإجراء لمصلحتهم جميعا فضلا عن مصلحة الشركة ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ، وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على دفاعه المذكور وقضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا حصة التوصية ، فإنه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون قد حاره القصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص في فقرتها الثانية على أنه "وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح تعادل نصيبه في الشركة" وتنص في فقرتها الثالثة على أنه "أما فيما يتعلق بشركات التوصية فتفرض الضريبة

باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد عن ذلك فتفرض عليه الضريبة باسم الشركة“ ، وكان مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يعتد في هذا الخصوص بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه ، بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين للشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، مما يقتضاه أن هذا الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الاقرار عن أرباحه في الشركة ، كما يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصيا من مصلحة الضرائب ، كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب أحد الشركاء أو الغير في تقديم الاقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب ، فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته ، وكان لا وجه لتحدى الطاعنة تأييدا لوجهة نظرها في هذا الخصوص بالفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وهي تنص على أنه ”ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك دينا على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقلا“ ، ذلك أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — إنما هدف بإضافة هذه الفقرة إلى ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على الشريك ، وهو ما أفصح عنه الأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، إذ جاء في تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة في مجلس الشيوخ عن مشروع القانون المذكور ”أن إضافة الفقرة الرابعة إلى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ترمى إلى تمكين الخزانة من استيفاء الضريبة على الشريك في حصته في الشركة لأن بعض الشركات كانت تعترض على التنفيذ على حصص الشركاء بحجة أنها ليست مملوكة للشريك بل للشركة فدفعنا لادس وضع هذا النص“ يؤكد هذا المظر ما أشار إليه تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب من أن الفقرة سالفة الذكر لا تتعلق بالشريك المتضامن فحسب بل تنصرف كذلك إلى

الشريك الموصى في شركة التوصية — وهو لا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود حصته — مما لا يسوغ معه القول بأنه يجوز للشركة أن تنوب عن الشركاء المتضامنين في الطعن في قرار اللجنة ، ولما كان لمصلحة الضرائب مصلحة قانونية في إبداء الدفع بعدم قبول الطعن استنادا إلى أنه رفع من مدير الشركة الذي لا يمثل الشركاء المتضامنين وذلك حتى تحصر مصلحة الضرائب نطاق الطعن في حصة التوصية دون حصص هؤلاء الشركاء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أنه ليس بالأوراق توكيل من الشركاء المتضامنين إلى مدير الشركة . وأن للطعن الذي أقامه بهذه الصفة يكون منصرفا إلى حصة التوصية فحسب دون الشركاء المتضامنين وهم الذين تربط الضريبة عليهم ويكون لهم وحدهم الحق في الطعن في هذا القرار ، وكان ما قرره الحكم يكفي لحمله ويتضمن الرد على دفاع الطاعنة ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : هنان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٣)

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تزوير . ” الادعاء بالتزوير ” . إثبات . ” طرق الإثبات .
الكتابة ” . نقض . ” ما لا يصاح سببا للطعن ” . حكم . ” تسبيب
الحكم . التقارير القانونية الخاطئة ” . خلف .

الادعاء بالتزوير من صاحب التوقيع على الورقة العرفية . إمانع له من الادعاء
بالإنكار بعد ذلك . حكم الوارث أو الخلف حكم المورث فى هذا الشأن .
إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . النعى عليه فى أورده من تقارير خاطئة .
غير منتج .

(٢) نقض . ” أسباب الطعن . السبب الجديد ” . بطلان . وكالة .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان الخصومة أو بطلان التوكيل
لانعدام أهلية مورثه فى إصداره . التمسك بذلك أمام محكمة النقض . سبب جديد .
غير مقبول .

(٣) حكم . ” تسبيب الحكم ” . إثبات . ” طرق الإثبات .
الشهادة ” .

عدم التزام الحكم بذكر جميع أقوال الشهود . حسب الإشارة إلى ما ورد بها
بما ينبنى من مراجعتها . حقه فى إطراح ما لا يطمئن إليه من هذه الأقوال .

(٤) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الأدلة ” .

قاضى الموضوع . سلطته فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة وترجيح ما يطمئن إليه
واستخلاص ما يرى أنه واقع الدعوى .

(٥) حكم . " تسليب الحكم " .

لا مل الحكم إن لم يقنع المصوم في مخالف مناحى أقوالهم ومجهم ويرد استقلالاً على كل منها .

(٦) محكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير الأدلة " .

تقدير الأدلة وكفايتها في الإقناع من شأن محكمة الموضوع ما دام لا خروج فيه على الثابت بأوراق الدعوى .

(٧) حكم . " عيوب التدليل . ما لا يعد قصوراً " . تزوير . إثبات .

ثبوت توقيع المورث على العقد بالتمسك . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بطالب تحقيق بصحة الإصح المنسوبة إلى المورث على ذات العقد بمعرفة أهل الخبرة . إقتناع الحكم بصحة صدور العقد من المورث تأسيساً على ما قدم من أدلة . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .

(٨) عقد . " إنعقاد العقد " . حكم . " عيوب التدليل . ما لا يعد خطأ في الإسناد " . بيع . هبة . وصية . صورية .

إتقاء الحكم إلى صدور العقد صحيحاً من المورث . استخلاص اتجاه نيته إلى نقل الملكية إلى بناته بعد تحصيل إيجار السنة الزراعية التي أصدر فيها العقد . هذا الاستخلاص فيه الرد على ما وجه إلى العقد من أنه وصية مضافة إلى ما بعد الموت . قضاء الحكم بصحة العقد باعتباره عقد بيع حقيق أو هبة يسترها عقد بيع . لا قصور ولا خطأ في الإسناد .

١ - صاحب التوقيع على الورقة العرفية إذا لجأ إلى طريق الادعاء بالتزوير ولم يقف عند حد الإنكار ، كان عليه إثبات هذا التزوير ، ولا يكون على المتمسك بالورقة إثبات صحتها ، ولا يستطيع من نسب إليه التوقيع أن يلجأ بعد ذلك إلى الإنكار ليسقط حجية الورقة ، ويحمل المتمسك بها عبء إثبات صدورها ، كما لا يستطيع الوارث أو الخلف الابتغاء إلى الإنكار أو التجهيل بعد أن أسقط سلفه حقه فيه بالادعاء بالتزوير . وإذا كان الواقع في الدعوى أنها أقيمت على مورث الطاعن وأن الحاضر عنه طعن على عقد البيع الذي يحمل توقيعته بالتزوير ، وأن الطاعن اختصم بعد وفاة المورث وتمسك بأنه يجهل توقيع

المورث ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في قضائه بعدم قبول الطعن بالإفكار من جانب الطاعن بعد الادعاء بالتزوير — من جانب مورثه — فإن النعي عليه فيما أورده من تقارير خاطئة يكون غير منتج .

٧ — إذا كان الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بطلب تحقيق البصمة المنسوبة إلى المورث على العقد بمعرفة أهل الخبرة ، وإنما قرر في مذكرة دفاعه أمامها بأنها بصمة مطموسة لا تقبل فحصاً أو مقارنة ، وكان يكفي لإضفاء الحجية على العقد واعتباره صادراً من المورث ثبوت توقيعه عليه بالختم ، فإن الحكم إذ رأى فيما تقدم من أدلة ما يكفي لاقتناعه بصحة صدور العقد من المورث ويغنى عن تحقيق البصمة المنسوبة إليه على هذا العقد ، فإنه لا يكون مشوباً بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع .

٨ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأدلة سائغة إلى رفض الادعاء بالتزوير ، وإلى أن العقد صدر صحيحاً من المورث ، وهو في حالة شيخوخة ، ولم يكن في حالة سرضية لا تسمح له بإصداره عن رضا صحيح ، واستخلص الحكم من نصوص العقد وملابساته أن نية المورث اتجهت إلى أن ينقل الملكية إلى بناته بعد أن يحصل إيجار السنة الزراعية التي أصدر فيها العقد ، وأن تصرفه إن لم يكن بيعاً فإنه يكون هبة منجزة استوفت الشكل القانوني ، وهو استخلاص سائغ يتضمن الرد على ما وجه إلى هذا العقد في دفاع الطاعن من أنه وصية مضافة إلى ما بعد الموت ، وكان لا يؤثر في ذلك أن يكون مشروطاً في العقد تأجيل التسليم إلى نهاية السنة الزراعية أو نقص الثمن المسمى بالعقد عن القيمة الحقيقية ، كما لا يؤثر فيه حديث الحكم عن هبة من المورث لولده الطاعن في تصرف سابق لا دليل على حصوله ، لأنه تزيد يستقيم بدونه قضاء الحكم ، فإنه لا يكون إذ قضى بصحة العقد باعتباره عقد بيع حقيقي أو هبة يسترها عقد بيع — قد أخطأ في الإسناد أو شابه قصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه من الخمس الأوليات أقمن الدعوى رقم ٤١٦٧ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ضد والدهن بطاب الحكم بصحة وتفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٠/٢/٣٠ والمتضمن بيعه لمن ٣٠ ف و ٢٢ ط و ٢١ س أطيانا زراعية كائنة بناحية كفر بولين مركز كوم حمادة محافظة البحيرة وبإلزام المدعى عليه بتسليم هذه الأطيان مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وذلك بناء على عقد بيع موقع عليه ببصمة إبهام وخاتم منسوب صدورهما إلى البائع ، ونص فى العقد على أن الثمن قدره ٧٤٣٠ ج دفع وقت التعاقد ، وطعن الحاضر عن المدعى عليه بالتزوير على أساس أن البائع لم يوقع على العقد ببصمة خاتمه أو إبهامه وأنه يجيد القراءة والكتابة وكان يشغل منصب رئيس محكمة شرعية قبل إحالته إلى المعاش ، وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الادعاء بالتزوير شكلا وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه أنه لم يستعمل فى معاملاته ختما أو بصمة ، ونظرا لانقطاع الخصومة بسبب وفاة المدعى عليه قبل تنفيذ الحكم عجالت الدعوى قبل ورثته ، وطعن المدعى عليه الأول بأنه يجهل توقيع مورثه على العقد ، وبعد أن حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/٤/٤ بعدم قبول الادعاء بالإنكار وإعادة القضية للمرافعة وأصر المدعى عليه الأول فى مذكرة دفاعه على تزوير العقد ، عادت بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٠ فحكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه الأول أن مورثه لم يوقع ببصمة إبهامه أو بخاتمه على العقد ، وبعد أن نفذت المحكمة هذا الحكم بسماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٥ (أولا) برفض الادعاء بالتزوير وإلزام المدعى عليه الأول باعتباره وارثا للمرحوم بالغرامة

وقدرها ۲۵ جنيها (ثانيا) بصحة عقد البيع المؤرخ ۲۰ فبراير سنة ۱۹۶۰ وإلزام المدعى عليه الأول باعتماده وارثا للرحوم عبد العزيز سليمان بالمصروفات واستأنف المدعى عليه الأول هذا الحكم والأحكام السابقة لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءها والحكم برد وبطلان العقد وقيد الاستئناف برقم ۶۱۳ سنة ۸۲ قضائية ، وبتاريخ ۱۹۶۶/۱۲/۷ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وباستجواب طرفي الخصومة ، وبعد أن نفذت هذا الحكم حكمت بتاريخ ۱۹۶۶/۳/۸ في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه رفض قبول الطعن بالجهالة على أساس أن الطاعن اعترف في استجوابه بأنه هو الذي طعن بالتزوير أمام محكمة أول درجة وانتحل إرادة والده دون علمه وسخر في ذلك محاميا كان ويكلاه ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وتناقض في التسبيب ، ذلك أن الثابت بمذكرة دفاع المطعون عليه أمام محكمة أول درجة وبالتقرير الطبي الشرعي المقدم في دعوى الجهر أن المورث لم تكن له إرادة يمكن انتحالها في تاريخ الطعن بالتزوير ، فلا تكون له أهلية التقاضي وقت رفع الدعوى مما يؤدي إلى بطلان الخصومة وبطلان الطعن بالتزوير ، كما أن انتحال إرادة المورث يؤدي إلى بطلان توكيل المحامي ولا يؤدي إلى اعتبار الطعن بالتزوير صادرا من الطاعن قبل اختصاصه في الدعوى وإنما يعتبر الطعن بالتزوير عديم الأثر فلا يحول دون حقه في الطعن بالتجهيل ، وهو يعتبر من الغير في شأن حجية الورقة العرفية المنسوب صدورها إلى المورث .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن صاحب التوقيع على الورقة العرفية إذا لجأ إلى طريق الادعاء بالتزوير ولم يقف عند حد الإنكار كان عليه إثبات هذا التزوير ، ولا يكون على المتمسك بالورقة إثبات صحتها ولا يستطيع من نسب إليه التوقيع أن يلجأ بعد ذلك إلى الإنكار ليسقط حجية الورقة ويحمل المتمسك بها عبء إثبات صدورها ، كما لا يستطيع الوارث أو الخلف الالتجاء إلى الإنكار

أو التجهيل بعد أن أسقط سلفه حقه فيه بالادعاء بالتزوير ، وإذا كان الواقع في الدعوى أنها أقيمت على مورث الطاعن وأن الحاضر منه طعن على عقد البيع الذي يحمل توقيعه بالتزوير وأن الطاعن اختصم بعد وفاة المورث وتمسك بأنه يجهل توقيع المورث ولم يتمسك أمام محكمة الموضوع بإعلان الخصومة أو بإعلان التوكيل لانعدام أهلية المورث في إصداره قبل صدور قرار المحرر ، وكان لا يقبل التمسك به - هذا الإعلان لأول مرة أمام محكمة للنقض باعتباره صيبا جديدا وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في قضائه بعدم قبول الطعن بالإفكار من جانب الطاعن بعد الادعاء بالتزوير ، فإن النعي على الحكم فيما أورده من تقارير خاطئة يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الثاني في الوجوه الثلاثة الأولى أن الحكم المطعون فيه اعتمد في قضائه برفض الادعاء بالتزوير وبصفة العقد على أقوال الشهود في التحقيق ، وهو من الحكم خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال وقصور من وجوه (أولها) أن الحكم قرر أن شهادة شاهدي الطاعن انصبت على القول بأن المورث كان مريضا طريح الفراش قبل وفاته بثلاث سنوات ، في حين أن الثابت من أقوالهما أنهما شهدا بأن المورث كان فاقد الوعي لا يعرف أهله ولا يستطيع التصرف في أمواله ، وأنه كان يستعمل في معاملاته السابقة الإمضاء لا الختم (وثانيها) أن الحكم مول في قضائه على أن الشاهد طه مهنا قد قرر بأن المورث جاء لأداء واجب العزاء بالقرية في سنة ١٩٦٠ وتمكن من صعود السلم في حين أن الشاهد لم يذكر هذه الواقعة وإنما ذكرها شاهد آخر أغفلت المحكمة الإشارة إلى أقواله فضلا عن أن الحكم لا يبين هذه القرية ولا يحدد ما إذا كان العزاء قد حدث قبل تاريخ العقد أو بعده ، وهو لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في قضائه (وثالثها) أن الحكم استند إلى أقوال الشاهد طه مهنا من أن المورث كان يستعمل الختم في معاملاته مع بنك مصر منذ سنة ١٩٤٨ وأغفل ما هو ثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن من أن المورث وقع بإمضائه في معاملاته مع البنك والجهات الأخرى بعد هذا التاريخ فضلا عن أن استعمال المورث للختم يفرض

صحته لا يؤدي بذاته إلى ثبوت صدور العقد خصوصا وأن إحدى المطعون عليهن أقرت في الاستجواب بأن والدها كان يحتفظ دائما بالختم في ملابسه وأنها أرملة وتقيم معه لخدمته .

وحيث إن هذا للنفي مردود في الوجهين (الأول والثاني) منه بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على أقوال الشهود في التحقيق وذلك بقوله " انصبت شهادة شاهدي المستأنف وهما و
... .. على أن المورث كان مريضا طريح الفراش قبل وفاته بثلاث سنوات ، وأنهما لم يعلما بالعقود موضوع الدعوى ، وهذه الشهادة لا تقدم ولا تؤخر إذ أن هذين الشاهدين لا يقيمان معـه في نفس المنزل ولم يكن واجبا على المورث أن يفضي إليهما بكل أمراره وأمرار بيته " وأنه " شهد
مدير إدارة بنك مصر وهو أحد شهود المستأنف عليهن والذي تعتمد هذه المحكمة أقواله وتطمئن إليها أن المورث كان يتعامل مع بنك مصر بتوقيعه حتى سنة ١٩٤٨ ، وفيها انتابته رعشة في جسده فأشار عليه باستعمال الختم ، كما قرر أنه في سنة ١٩٦٠ جاء المورث إلى قريته أي قرية هذا الشاهد لأداء واجب العزاء وكان متعبا ولكنه استطاع صعود السلم " وأن " ذهب البائع في سنة ١٩٦٠ وهي السنة التي أبرم للعقد في بدايتها إلى بلد آخر للعزاء يقطع بأنه كان في حالة صحية لا بأس بها بالنسبة لمن هو في مثل عمره ، وأما أنه كان في حالة شيخوخة فمن المعلوم أن الشيخوخة طور من أطوار الحياة ولا تعتبر في نظر القانون مرضا كما أورد الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قوله " يؤكد سلامة هذا العقد ما شهد به شاهد المدعيات الأول من أن البائع كان يتعامل مع البنك بخاتمه ابتداء من سنة ١٩٤٨ ، وقد قدم لبنك مصر فيشة المرحوم ، وقد تأشر عليها بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٨ ببصمة خاتم للطالبة باعتمادها بدلا من توقيعه ابتداء من هذا الشهر " وهي تقارير موضوعية سائغة حول فيها الحكم على أقوال الشاهد الأول المطعون عليهن ولم يعول على أقوال شاهدي الطاعن ولا وجه للقول بأن الحكم تفاضى عما قرره هذان الشاهدان من أن المورث كان أثناء مرضه فاقد الوعي لا يعرف أهله ولا يستطيع التصرف

في أمواله لأن الحكم صرح في أسبابه بأن الشاهدين لا يقيمان مع المورث في منزله وأن عدم عليهما بالعقد لا ينفي صدوره ، ولم يكن على المورث أن يفضي إليهما بتصرف أصدره لبناته المطعون عليهن ، وهو استخلاص لا يخرج بأقوالهما عن مدلولها ولا يثريب على الحكم إن لم يورد جميع أقوال الشاهدين ، وبحسبه أن يشير إلى ما ورد بأقوالهما بما يفي من مراجعتها ، وله أن يطرح منها ما لا يطمئن إليه ، كما لا وجه لرمي الحكم بالخطأ في إسناد واقعة قيام المورث بواجب العزاء إلى شاهد المطعون عليهن الأول بمقولة إن هذه الواقعة ذكرها الشاهد الثاني الذي أغفل الحكم الإشارة إليه ، إذ الواقع الثابت في التحقيق بمحضر جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٤ أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت أقوال الشاهد الأول وأثناء سماعها لأقوال الشاهد الثاني أعادت سؤال الشاهد الأول وقد تضمنت إجابته حضور المورث إلى بلد الشاهد للقيام بواجب العزاء في سنة ١٩٦٠ وأن الشاهد وقع بإمضائه تحت ملاحظة أوردتها المحكمة في هذا الخصوص . والنعي مردود في الوجه (الثالث) بأن الحكم وقد استخلص من أقوال الشهود أن الطاعن عجز عن إثبات التزوير وأن المورث استعمل الخاتم في معاملاته ببنك مصر بعد مرضه في سنة ١٩٤٨ ، فإنه يكون قد تضمن للتغايل المسقط لحجة الطاعن بتوقيع المورث بإمضائه في معاملاته الأخرى مع البنك أو غيره من الجهات بالمستندات المشار إليها في النعي ، ذلك أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وترجيح ما يطمئن إلى ترجيحه منها واستخلاص ما يرى أنه واقع الدعوى ، وما كان على الحكم أن يتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم وبرد استقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه .

وحيث إن حاصل الوجوه الرابع والخامس والسادس من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما لا يصلح دليلاً على صدور البيع من المورث وإرادته فشابه القصور والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استخلص من حضور أحد المحامين عن المورث في هذه الدعوى بتوكيل قديم وتسخير الطاعن لهذا المحامي في الادعاء بتزوير العقد بتاريخ ١٩٦٢/١/٤ قبل وفاة المورث بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢ دون علم من المورث أن الطاعن إنما سلك

هذا السبيل لأنه علم بحقيقة العقد من والده وتحقق من صحته وصدوره بإرادته وانتهز فرصة عجز والده عن الحركة حتى يستطيع إبطال العقد ، في حين أن الثابت من التقرير الطبي الشرعي المقدم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢١ في دعوى الجرم ومن إقرار المطعون عليهم بعجز المورث وفقده الإدراك من منتصف سنة ١٩٦٠ أن المورث لم تكن له إرادة وقت الادعاء بالتزوير أو وقت رفع الدعوى ، فكان يستحيل على الطاعن أن يعلم منه بحقيقة العقد ، كما أن الحكم أطرح التقرير الطبي الشرعي استنادا إلى أنه لا يبين بداية الأمراض التي أصابت المورث وإلى قيامه بالعزاء في سنة ١٩٦٠ ، في حين أن الأمراض المستعصية لا تنشأ في وقت واحد ، وفي حين أن الحكم لا يحدد وقت حصول العزاء من تلك السنة مع أن العقد مؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٠ ولم يبرم في بدايتها خلال الشهر الأول منها ، هذا إلى أن الطاعن تمسك في شواهد التزوير بأن بصمة الإصبع الموقع بها على العقد ليست للمورث وطالب تحقيق ذلك بمعرفة أهل الخبرة إلا أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعي في جميع ما تضمنه مردود بأنه بالرجوع إلى تقرير الطعن بالتزوير يبين أنه قدم إلى قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٢/١/٤ من الأستاذ محمد توفيق السيد يوسف المحامى والوكيل عن الشيخ عبد العزيز على سليمان بتوكيل رقم ٢٨٨ سنة ١٩٥٩ والمصرح فيه بالطعن بالتزوير ، وبالرجوع إلى محضر الجلسة أمام محكمة استئناف القاهرة في ١٩٦٦/١/١٧ يبين أن المستأنف قرر في استجوابه أنه هو الذى طعن على العقد بالتزوير وأن والده كان فاقد الإدراك وقت الطعن على هذا العقد ، وإذ كان الحكم قد أورد بهذا الصدد قوله "إن دعوى صحة العقد وقد رفعت في ١٩٦١/٨/١٨ فقد كان باستطاعة المستأنف أن يعلم من والده الذى توفى في ١٩٦٢/١٢/٢ ما إذا كان العقد صحيحا أم مزورا" وأن "المستأنف إنما ركب هذا الطريق الوعر لتحقيقه من صحة العقد ومن صدوره بإرادة والده فأراد بهذا الأسلوب أن يبطل العقد منتهزا في ذلك فرصة عجز والده عن الحركة في وقت الطعن بالتزوير" ، وما قرره الحكم من ذلك واقع له أصله الثابت بالأوراق وما رتبته على هذا الواقع هو استخلاص مائع ليس من المستحيل عقلا ، وكان التحدى بما أوردته التقرير الطبي الشرعي عن الأمراض التي أصابت المورث للتدليل على فقده الإدراك وقت الطعن بالتزوير لا يؤثر في القرينة

المستفادة من مسلك الطاعن في تسخير الوكيل للقيام بالطعن بالتزوير نيابة عن والده دون علمه وهو الثابت باعترافه في الاستجواب ولا يقبل من الطاعن التحدى بالتقرير الطبي للتدليل على أن المورث كان فاقد الإدراك وقت العقد مادام الحكم قد أطرحت هذا الدليل لأن التقرير لا يحدد بداية هذه الأعراض ، وتقدير الأدلة وكفايتها في الإقناع من شأن محكمة الموضوع متى كان تقديرها لا خروج فيه على ما وثقت بأوراق الدعوى ، إذ كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بطلب تحقيق البصمة المنسوبة إلى المورث على العقد بمعرفة أهل الخبرة وإنما قرر في مذكرة دفاعه أمامها بأنها بصمة مطبوعة لا تقبل فحصاً أو مقارنة ، وكان يكفي لإضفاء الحجية على العقد واعتباره صادراً من المورث ثبوت توقيعه عليه بالحكم فإن الحكم إذ رأى فيما تقدم من أدلة ما يكفي لاقتناعه بصحة صدور العقد من المورث ، ويغنى عن تحقيق البصمة المنسوبة إليه على هذا العقد ، فإنه لا يكون مشوباً بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن حاصل الوجهين السابع والثامن من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه حول في قضائه على صحة التاريخ الوارد في العقد ، وهو من الحكم قصور وخطأ في الإسناد لأن الثابت بصحيفة الاستئناف أن الطاعن تمسك بأن العقد لم يوقع عليه شاهد أو كاتب ، ولم يظهر في الوجود إلا بعد رفع الدعوى ومضى أكثر من سنة ونصف على التاريخ المعطى للعقد ، ولم يتخذ أى إجراء للتسجيل والتسليم رغم سداد الثمن بالكامل حتى توقع الحجر على البائع ووفاته ، إلا أن الحكم قرر أنه ليس بالأوراق ما يدل على عدم صحة هذا التاريخ ولم يتخذ أى إجراء لتحقيق الطعن بصورية التاريخ على فرض ثبوت تزوير العقد ، هذا إلى أن الحكم اعتمد في تكوين اقتناعه على ما قرره إحدى المطعون عليه في الاستجواب من أن المورث كتب للطاعن عشرة أفدنة قبل ذلك بسنتين وأن الطاعن لم ينف هذا القول رغم أن الطاعن لم يوجه إليه سؤال عنها أثناء الاستجواب أو بعده ، ورغم أن الحكم رتب على هذه الواقعة اعتبار البيع صائراً لمبة منجزة دون أن يبين مظاهر التنجيز .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى صحيفة الاستئناف يبين أن الطاعن تمسك بعدم صحة التاريخ الوارد في العقد لبيان أن هذا العقد لم يكن له

وجود في هذا التاريخ، كما تمسك بأن العقد على فرض صحته لا يعدو أن يكون وصية لأن الثمن الوارد في العقد للأطيان المبيعة لا يتجاوز ثلث القيمة الحقيقية لهذه الأطيان ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأدلة سائغة — على ما سلف البيان — إلى رفض الادعاء بالتزوير وإلى أن العقد صدر صحيحاً من المورث وهو في حالة شيخوخة ، ولم يكن في حالة مرضية لا تسمح له بإصداره عن رضا صحيح ، وكان الحكم قد استخلص من نصوص العقد وملابساته أن نية المورث اتجهت إلى أن ينقل الملكية إلى بناته بعد أن يحصل بإيجار السنة الزراعية التي أصدر فيها العقد، وأن تصرفه إن لم يكن بيعاً فإنه يكون هبة منجزة استوفت الشكل القانوني ، وهو استخلاص سائغ يتضمن الرد على ما وجه إلى هذا العقد في دفاع الطاعن من أنه وصية مضافة إلى ما بعد الموت ، لا يؤثر في ذلك أن يكون مشروطاً في العقد تأجيل التسليم إلى نهاية السنة الزراعية أو نقص الثمن المسمى بالعقد من القيمة الحقيقية ، كما لا يؤثر فيه حديث الحكم عن هبة من المورث لولده الطاعن في تصرف سابق لا دليل على حصوله لأنه تزيد يستقيم قضاء الحكم بدونه ، إذ كان ذلك وكان الحكم قد قضى بصحة العقد باعتباره عقد بيع حقيقي أو هبة يستترها عقد بيع فإنه لا يكون قد أخطأ في الإسناد أو شابه قصور في التسييب .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة
المستشارين : هيثم زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(١٤)

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٧ قضائية:

بيع . "أنواع من البيوع" . عقد . "آثار العقد" . وكالة . إثبات .
"الإقرار" . خلف . صورية .

إقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن إلا اسما مستعارا لغيره .
صلاحيته للاحتجاج به على المقر وورثته . أثره . انصراف آثار البيع للمشتري المستتر على
افتراض أن معير الاسم هو في حكم الوكيل عنه . شرط أعمال هذا الأثر ذكر حق الاختيار
في العقد وأعمال المشتري حقه فيه في الميعاد المتفق عليه مع البائع .

إقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن في هذا العقد
إلا اسما مستعارا لغيره وإن كان يصلح للاحتجاج بما حواه على المقر نفسه
وعلى ورثته بوصفهم خلفاء عاما له في كسب المشتري المستتر للحقوق الناشئة عن
للعقد وإسنادها إليه مباشرة دون حاجة إلى تصرف جديد ، على افتراض أن
معير الاسم هو في حكم الوكيل عنه ، إلا أنه يشترط لإعمال هذا الحكم — وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — أن يتفق في العقد على حق المشتري في اختيار
الغير ، فإذا لم يتفق على ذلك ، أو إذا لم يعمل المشتري حقه فيه أو أعمله بعد الميعاد
المتفق عليه مع البائع ، فإن الافتراض يزول ، وتزول معه كل الآثار المترتبة على
الوكالة . وإذا كان الثابت في الدعوى أن المشتري لم يتفق مع البائعين على حقه
في اختيار الغير ، لافي عقد البيع ولا في الطلب الذي قدمه إلى مأمورية الشهر

العقارى فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد على هذا الطلب — الذى ذكر فيه المشتري أن البيع النهائى لصالح القاصر المشمول بولايته — فى اعتبار عقد البيع صادرا مباشرة إلى هذا الأخير ، وقضى برفض دعوى الطاعنين بصحة صدور هذا العقد إلى مورثهم رغم أنه المشتري الذى وقع على العقد باسمه ولحسابه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تحصل فى أن السيدتين وجيهه وفايزه عوض أسعد عطا الله أقامتا الدعوى رقم ٣٨٦ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى طنطا ضد السيدة شفيقه مرقص بغدادى وآخرين بطلب الحكم (أولا) بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٤/٢/١٩٥٦ الصادر من السيدة شفيقه مرقص وميخائيل حنا والمتضمن بيعهما إلى عوض أسعد عطا الله مورث المدعيتين قطعة أرض مساحتها ١٧٢/٢٧ مترا مربعا بشارع سعد الدين رقم ٢٩ قسم أول بندر طنطا مبينة الحدود والمعالم بالعقد والصحيفة نظير ثمن قدره ٧٧٥ ج و ٢١٥ م مع إلزامهما بالمصاريف والأتعاب (ثانيا) تثبيت ملكيتهما لنصيبهما الشرعى فى جميع الأعيان التى خلفها والدهما فى التركة وتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة (أولا) بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٤/٢/١٩٥٦ (ثانيا) بتدب خير زراعى للانتقال إلى الأطياف والمنازل التى خلفها المورث ومعايتهما وحصر تركته على وجه التحديد ، واستأنف صلاح عوض أسعد عطا الله هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبا الغاءه فى الشق الأول منه استنادا إلى أنه المشتري الحقيقى فى العقد موضوع الدعوى وأن المورث أقر بذلك فى طلب قدمه للشهر العقارى برقم ٩٧٢ سنة ١٩٥٨ — وقيد الاستئناف

برقم ٣٠٢ سنة ١٦ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبندب أحد أعضائها للانتقال إلى مقر مأمورية الشهر العقاري بطنطا للاطلاع على أصول الطلبات المقدمة للمأمورية والخاصة بطلب إعطاء البيانات المساحية من الأرض الفضاء موضوع النزاع وإثبات ما ورد بها خاصة بهذه الأرض ، وبعد أن تم الانتقال عادت المحكمة وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٧ حكمت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهما الأول والثاني بصفتيه في شقها المستأنف والزمتها بالمصاريف عن درجتي التقاضي وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض الدعوى بصحة عقد البيع الصادر إلى مورثهما بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤ استنادا إلى إقرار المورث في الطلب رقم ٩٧٢ سنة ١٩٥٨ المقدم إلى الشهر العقاري بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٨ بأنه أبرم العقد لصالح ولده صلاح ، وأنه لم يكن إلا اسما مستعارا لولده القاصر فتكون الصفقة قد تمت لصالح ولده ولحسابه فيكسب ما ينشأ عن العقد من حقوق ولا يكسب المورث شيئا منها وهو من الحكم مخالفة للقانون ، ذلك أن المورث تعاقد مع البائعين بصفته الشخصية وأبرم العقد المؤرخ ١٩٥٦/٢/١٤ باسمه ولحسابه ودفع الثمن من ماله الخاص وقدم بهذه الصفة وباسمه وحده طلبه الأول رقم ١٤١٣ سنة ١٩٥٦ إلى مأمورية الشهر العقاري وأن ما ذكره المورث في الطلب رقم ٩٧٢ سنة ١٩٥٨ من أن البيع النهائي لصالح ولده القاصر صلاح المشمول بولايته لا يصلح دليلا على أن ولده القاصر هو المتعاقد الحقيقي في عقد البيع ، لأن الطلب لا يتضمن أية إشارة إلى العقد ولا ينطوي على إقرار المورث بأنه كان إسما مستعارا لولده القاصر ، وكل ما يفيد أن المورث راودته فكرة إثارة هذا القاصر دون باقي الورثة بقطعة الأرض الواردة فيه وعدل عنها في طلب لاحق قدمه بصفته الشخصية إلى الشهر العقاري برقم ٣٧٨٤ سنة ٦١ وذكر فيه أن الشراء لصالحه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن إقرار المشتري الظاهر فى تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن فى هذا العقد إلا إسم مستعارا لغيره وإن كان يصلح للاحتجاج بما حواه على المقر نفسه وعلى ورثته بوصفهم خلفاء عاماله فى كسب المشتري المستتر للحقوق الناشئة عن العقد وإسنادها إليه مباشرة دون حاجة إلى تصرف جديد على افتراض أن معبر الاسم هو فى حكم الوكيل عنه إلا أنه يشترط لإعمال هذا الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتفق فى العقد على حق المشتري فى اختيار الغير فإذا لم يتفق على ذلك أو إذا لم يعمل المشتري حقه فيه أو أعمله بعد الميعاد المتفق عليه مع البائع فمن الافتراض يزول وتزول معه كل الآثار المترتبة على الوكالة ، وإذا كان يبين من عقد البيع المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ المودع بالأوراق أن عوض أسعد عطا الله مورث الطاعنين تعاقد باسمه مع البائعين على شراء قطعة أرض فضاء بثمن قدره ٧٧٥ ج و ٢١٥ م دفع منه مبلغ ٦٥٨ ج و ٧١٥ م واتفق على أن يدفع المبلغ الباقي وقدره ١١٦ ج و ٥٠٠ م عند التوقيع على العقد النهائى فى خلال ثلاثة أشهر ولا يتضمن الاتفاق على حق المشتري فى اختيار الغير ، وكذلك بالرجوع إلى مدونات الحكم المطعون فيه بشأن أصول الطلبات التى قدمها المورث إلى مأمورية الشهر العقارى يبين أن الطلب رقم ٩٧٢ سنة ١٩٥٨ ، والذي ذكر فيه المورث أن البيع النهائى لصالح صلاح عوض أسعد عطا الله القاصر المشمول بولاية والده قد ذيل بتوقيع المورث ولم يوقع عليه من البائعين ، كما أن المورث لم يذكر هذه العبارة فى طلبه اللاحق رقم ٣٧٨٤ والذي وقع عليه كل من المشتري والبائع وإنما ذكر المورث فى هذا الطلب أن البيع لصالحه ، وكان النابت من عقد البيع ومن هذه الطلبات أن المشتري لم يتفق مع البائعين على حقه فى اختيار الغير لا فى عقد البيع ولا فى الطلب رقم ٩٧٢ سنة ١٩٥٨ الذى وقع عليه المشتري وحده ، فإن الحكم إذا اعتمد على هذا الطلب فى اعتبار عقد البيع صادرا مباشرة إلى المطعون عليه الأول وقضى برفض دعوى الطاعنين بصحة صدور هذا العقد إلى مورثهم رغم أنه المشتري الذى وقع على العقد باسمه ولحسابه ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فى هذا الشق من قضائه دون حاجه إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبدالجواد ، وعضوية السادة المستشارين : عدلي بخداي
ومحمود عمر المصري ، ومحمد طاييل راشد ، ومصطفى الفقى .

(١٥)

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٧ القضائية :

حراسة . " حراسة إدارية . رفع الحراسة " . التزام . " انقضاء الالتزام .
الوفاء " . نيابة . " نيابة قانونية " . دعوى . " شروط قبول الدعوى " .

رفع الحراسة وفقا للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . وجوب تقديم دائي الأشخاص الذين رفعت
الحراسة عن أموالهم بديونهم إلى مدير عام إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قبل الالتجاء إلى
القضاء . المدير أن يرفض أداء أى دين غير جدى أو صورى بقرار مسبب . عدم جواز الرجوع
على المدين بغير الديون التي يرفض المدير العام أداها . امتناع المدير رغم مضي مدة كافية من
إصدار قرار بأداء هذه الديون أو برفضها . أثره . أحقية الدائن في الإلتجاء إلى القضاء العادى
لمطالبة المدير بدينه .

مفادما تقضى به المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة
عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقا لأحكام قانون الطوارئ
وما تنص عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦
لسنة ١٩٦٤ الصادر بالاستناد إلى ذلك القانون ، أنه يجب على الدائنين للأشخاص
الذين رفعت الحراسة عن أموالهم وآلت إلى الدولة — أن يتقدموا
إلى المدير العام لإدارة الأموال المذكورة بديونهم قبل التجاؤهم إلى القضاء
للمطالبة بها ، وأن ما يؤول إلى الدولة إنما هو صافي قيمة أموال الأشخاص
الموضوعين تحت الحراسة وهو ما يتحدد بعد استئزال الديون التي في ذمتهم وإجراء
تصفية يتولاها المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بحيث تعطى لهم
سندات التعويض بقيمة ناتج هذه التصفية ، ويلتزم المدير المذكور في سبيل ذلك
بأن يؤدي إلى الدائنين ديونهم بوصفه مصفيا ينوب في الوفاء بها عن المدين نيابة

قانونية ، ويصدق ذلك بالنسبة إلى جميع الديون سواء كانت عقارية أو ممتازة أو عادية متى كان قد تم الإخطار عنها وفقا للقانون ، وكانت تدخل في نطاق قيمة الأصول المملوكة للمدين ولا يستثنى من ذلك سوى الدين الذي يصدر المدير قرارا مسببا برفض أدائه لعدم جديته أو صوريته أو لغير ذلك من الأسباب التي يتحقق معها أن الدين قد اتفق عليه مع المدين بقصد إخراج بعض الأموال من نطاق الحراسة لإضرارا بالمصلحة العامة فيمتنع على ذلك المدير بحكم القانون أدائه من جانبه ، كما يمتنع على الدائن مطالبته به ، وإن كان يجوز لهذا الدائن أن يرجع به فضاء على المدين صاحب سندات التعويض ، أما إذا لم يصدر المدير قرارا مسببا برفض الدين ، ومن ثم لم يتعلق به سبب من أسباب الاعتراض من جانب السلطة العامة فإن امتناعه عن أداء ذلك الدين يكون بمثابة امتناع المدين أو نائبه عن الوفاء بدين لم يجمعه ، مما يحق معه للدائن أن يطالبه به أمام القضاء العادي صاحب الولاية في نظر كافة المنازعات المدنية دون أن يقوم ثمة وجه للدعاء بمجاوزة هذا القضاء ولايته أو تعديه على اختصاص السلطة التنفيذية لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المطعون ضدها - الدائنة - قد تقدمت إلى الجهة المختصة بطلب أداء دينها وفقا للأوضاع المقررة في هذا الشأن ، وقدمت المستندات المؤيدة لجديته ، ولم يصدر الطاعن بصفته - مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة - قرارا مسببا برفض الدين حتى صدور الحكم المطعون فيه ، وكان هذا الحكم قد أقام قضاءه في الدعوى على تقدير منه بأن الطاعن إذ لم يصدر قرارا مسببا برفض الدين رغم مضي مدة اعتبارها الحكم كافية ومعقولة لكي يمارس الطاعن فيها سلطته ، فإن ذلك من جانبه في الظروف المتقدمة يحمل على أن الطاعن لم يجد أن هذا الدين يقوم به سبب من أسباب عدم الجدية أو الصورية أو غير ذلك مما يدعو إلى رفضه ، وانتهى الحكم إلى أنه ليس ثمة ما يبرر امتناع الطاعن بصفته عن أداء الدين أو ما يحول بين الدائنة وبين أن تسلك للطالبة بدينها سبيل القضاء العادي وإلزامه بالدين موضوع الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢ استصدرت المطعون ضدها الأولى أمر الحجز
التحفظى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ كلى الجيزة على ما لمدينها — المطعون ضده الأخير —
تحت يد الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث وقاء لمبلغ ٣٨٧٤ ج و ٧٢٦ م
وفوائده القانونية ، وقامت بإعلان هذا الأمر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢١ ،
ثم اتبعت ذلك بأن استصدرت فى ١٩٦٤/٥/٢٦ أمر الأداء رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤
كلى الجيزة بإلزام المطعون ضده الأخير بإعتباره مدينا والطاعن بصفته مصفيا
ومديرا لإدارة الأموال الآيلة للدولة بأن يدفع لها المبلغ المشار إليه وبصفة
إجراءات الحجز التحفظى وجعله نافذا . تظلم الطاعن بصفته من أمر الحجز
لدى محكمة الجيزة الابتدائية بالدعوى رقم ٦٦١ سنة ١٩٦٤ ، كما تظلم من أمر الأداء
بالدعوى رقم ٤٧١ سنة ١٩٦٤ كلى الجيزة وطلب فى هاتين الدعويتين إلغاء
الأمرين المشار إليهما لاستنادا إلى أن المطعون ضده الأخير قد خضع للحراسة
بمقتضى الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ثم رفعت عنه وآلت أمواله إلى الدولة
طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، وأنه لا يجوز قانونا توقيع حجز على أموال
آلت إلى الدولة وأصبحت مملوكة لها والطاعن قائب عنها فى إدارتها ولم يعد نائبا
عن المطعون ضده الأخير بعد أن رفعت عنه الحراسة بالقانون السالف ذكره .
وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ قضت المحكمة الابتدائية للطاعن بصفته بطلباته
استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد
امتثالها برقم ١٠١١ سنة ٨٣ ق ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٩٦٧/٣/٣٠
بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه وبإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون
ضدها الأولى مبلغ ٢٨٧٤ م و ٧٣٦ م وفوائده القانونية . طعن الطاعن

في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه وإن كانت القاعدة العامة الواردة في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ هي أيلولة أسوأ الأشخاص الطبيعيين الذين رفعت عنهم الحراسة إلى الدولة مقابل التعويض المشار إليه في هذه المادة ، إلا أنه استثناء من هذه القاعدة صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ وناط في المادة الأولى منه - في فقرتها الرابعة - بالسلطة التنفيذية ممثلة في المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ولاية الفصل في جدية الديون التي يطلبها أصحابها من الأشخاص الذين رفعت الحراسة عن أموالهم ، فلا يجوز لهؤلاء الدائنين الالتجاء مباشرة إلى القضاء للمطالبة بديونهم قبل عرضها على المدير المذكور ، كما لا يجوز للمحاكم أن تقضى بقبول هذه الديون أو برفضها وإلا كان عملها هذا اغتصابا لما خص به ذلك القانون السلطة التنفيذية ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن بصفته بالدين موضوع الدعوى على الرغم من عدم صدور قرار منه بشأنه ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ تقضى بأن تؤول إلى الدولة الأموال والممتلكات التي رفعت الحراسة عنها ويعوض عنها صاحبها بتعويض إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ، وتنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالاستناد إلى ذلك القانون على أن الأموال والممتلكات التي تؤول إلى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه هي صافي قيمتها بعد استئصال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ، ولا يجوز الرجوع على صاحب

هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أدائها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صورتها أو لأي سبب آخر يقره القانون ، ومفاد ذلك أنه يجب على الدائنين للأشخاص الذين رفعت الحراسة عن أموالهم وآلت إلى الدولة أن يتقدموا إلى المدير العام لإدارة الأموال المذكورة بديونهم قبل التجاؤم إلى القضاء للمطالبة بها ، وأن ما يؤول إلى الدولة إنما هو صافي قيمة أموال الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة وهو ما يتحدد بعد استئصال الديون التي في ذمتهم وإجراء تصفية يتولاها المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بحيث تعطى لهم سندات التعويض بقيمة فاتح هذه التصفية ، ويلتزم المدير المذكور في سبيل ذلك بأن يؤدي إلى الدائنين ديونهم بوصفها مصفيا ينوب في الوفاء بها عن المدين نيابة قانونية ، ويصدق ذلك بالنسبة إلى جميع الديون سواء كانت عقارية أو ممتازة أو عادية متى كان قد تم الإخطار عنها وفقا للقانون ، وكانت تدخل في نطاق قيمة الأصول المملوكة للمدين ، ولا يستثنى من ذلك سوى الدين الذي يصدر المدير قرارا مسببا برفض أدائه لعدم جديته أو صورته أو غير ذلك من الأسباب التي يتحقق معها أن الدين قد اتفق عليه مع المدين بقصد إخراج بعض الأموال من نطاق الحراسة لإضرارها بالمصلحة العامة ، فيمتنع على ذلك المدير بحكم القانون أدائه من جانبه ، كما يمتنع على الدائن مطالبته به ، وإن كان يجوز لهذا الدائن أن يرجع به قضاء على المدين صاحب سندات التعويض أما إذا لم يصدر المدير قرارا مسببا برفض الدين ، ومن ثم لم يتعلق به سبب من أسباب الاعتراض من جانب السلطة العامة فإن امتناعه عن أداء ذلك الدين يكون بمثابة امتناع المدين أو نائبه عن الوفاء بدين لم يجده مما يحق معه للدائن أن يطالبه به أمام القضاء العادي صاحب الولاية في نظر كافة المنازعات المدنية ، دون أن يقوم تمة وجهه للإدعاء بمجاوزة هذا القضاء ولايته أو تعديه على اختصاص السلطة التنفيذية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المطعون ضدها - الدائنة - قد تقدمت إلى الجهة المختصة بطلب أداء دينها وفقا للأوضاع المقررة في هذا الشأن ، وقدمت المستندات المؤيدة لجديته ولم يصدر الطاعن بصفته قرارا مسببا برفض الدين حتى صدور الحكم المطعون فيه ، وكان هذا الحكم قد أقام قضاءه في الدعوى

على تقدير منه بأن الطاعن إذ لم يصدر قرارا مسببا برفض الدين رغم مضي مدة اعتبارها بالحكم كافية ومعقولة لكي يمارس الطاعن فيها سلطته ، فإن ذلك من جانبه في الظروف المتقدمة يحمل على أن الطاعن لم يجد أن هذا الدين يقوم به سبب من أسباب عدم الجدية أو الصورية أو غير ذلك مما يدعو إلى رفضه وانتهى بالحكم إلى أنه ليس ثمة ما يبرر امتناع الطاعن بصفته عن أداء الدين ، أو ما يحول بين الدائنة وبين أن تسلك للمطالبة بدينها سبيل القضاء العادي وإلزامه بالدين موضوع الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عدي بغدادى ، وعبد طاييل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، ومصطفى الفقى .

(١٦)

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٧ القضائية :

اختصاص . " الاختصاص الولائى " . قرار إدارى . جمرك . " تهريب
جمركى " .

الاختصاص بنظر الطعون التى ترفع عن القرارات الإدارية النهائية لمجلس الدولة
بهيئة قضاء إدارى هذا ما يستثنى بنص خاص . قرارات مدير عام مصلحة الجمارك فى مواد
التهريب الجمركى . ماهيتها . الطعن فيها فى ظل ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . يكون أمام محكمة
القضاء الإدارى . لا محل للاحتجاج بما اعتقر فى ظل اللائحة الجمركية الملغاة .
وله ذلك .

الاختصاص بنظر الطعون التى ترفع عن القرارات الإدارية النهائية سواء
صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائى
ينعقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى
دون غيره ، هذا ما يرى المشرع بنص خاص إعطاء القضاء العادى ولاية نظره
وذلك عملاً بمفهوم المادتين ٨ ، ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ٥٩ الذى
أقيم الطعن فى ظله ، وإذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القرارات
التي يصدرها مدير عام مصلحة الجمارك فى مواد التهريب الجمركى تعتبر قرارات
إدارية وكان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى صدر القرار المطعون فيه
فى ظل أحكامه قد نص فى المادة ١١٩ منه على جواز الطعن فى تلك القرارات أمام
المحكمة المختصة ، ولم يرد به نص خاص ينحول المحاكم العادية حق الفصل فى هذه
الطعون ، فتكون المحكمة التى هناها المشرع هى المحكمة المختصة طبقاً للقواعد
العامة فى توزيع الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى وفقاً للأصول

العامة في توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية ، وهي محكمة القضاء الإداري ولا محل للاحتجاج بما كان مستقرا في ظل اللائحة الجمركية الملغاة من اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الصادرة في شأن مواد التهريب الجمركي ، ذلك أن المادة ٣٣ من تلك اللائحة كانت تنص صراحة على اختصاص المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجمرك بنظر الطعون في تلك القرارات ، في حين أن قانون الجمرك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد جاء خلوا من نص مماثل لتلك المادة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى الاسكندرية على مصلحة الجمرك الطاعنة طلبت فيها الحكم بإلغاء القرار الصادر من مدير عام مصلحة الجمرك الطاعن في التظلم المقدم في القرار الصادر من مدير جمرك المحمودية والقاضى بفرض غرامة على الشركة بصفتها وكالة على السفينة كافورى ، وقالت بيانا لدعواها أن مدير جمرك المحمودية أصدر قرارا رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ يقضى بتغريمها بمبلغ ١٥٢ ج و ١٧٠ م لوجود عجز قدره ٤١٨ جوالا من الدقيق في شحنة السفينة كافورى التي وصلت إلى ميناء الاسكندرية في ١٦/١٠/١٩٦٤ ، وأنها تظلمت من هذا القرار إلى مدير عام مصلحة الجمرك ، وإذا أصدر قراره برفض هذا التظلم وتأييد القرار المتظلم منه ، فقد أقامت المطعون ضدها دعواها بطلباتها السابق بيانها . دفعت الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى تأييدا على أن القرار المطعون فيه هو قرار إداري نهائى يختص مجلس الدالة وحده بإلغائه ، وبتاريخ ٢/١٠/١٩٦٦ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وباختصاصها

بنظر الدعوى وبقبول التظلم وبإلغاء القرار المطعون فيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية ، وقيد استئنافها برقم ٤٠٦ لسنة ٢٢ ق تجارى اسكندرية ، وتاريخ ١٣/٦/١٩٦٧ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وباجلسة المحددة انظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول إن القرارات التى يصدرها مدير عام مصلحة الجمارك فى مواد مخالفات التهريب الجمركى تعتبر قرارات إدارية ، وإنه منذ صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصبح الاختصاص معقودا للقضاء الإدارى وحده بنظر الطعون فى تلك القرارات ، لأن هذا القانون لم يتضمن نصا مشابها لنص المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية التى كانت تبيح للطعن فى هذه القرارات أمام المحكمة التجارية ، وإنما نص فى المادة ١١٩ منه على جواز الطعن فى تلك القرارات أمام المحكمة المختصة مما مفاده أن محكمة القضاء الإدارى قد أصبحت وحدها فى ظل القانون المشار إليه هى المختصة بالنظر فى هذه الطعون باعتبارها صاحبة الولاية الأصلية بنظر الطعون فى القرارات الإدارية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن الاختصاص بنظر الطعون التى ترفع من القرارات الإدارية النهائية سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائى ينعقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره ، عدا ما يرى المشرع بنص خاص إعطاء القضاء العادى ولاية نظره ، وذلك عملا بمفهوم المادتين ٨ ، ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — الذى أقيم الطعن فى ظله — وإذا كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القرارات التى يصدرها مدير عام مصلحة

الجمارك في مواد التهريب الجمركي تعتبر قرارات إدارية ، وكان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذي صدر القرار المطعون فيه في ظل أحكامه قد نص في المادة ١١٩ منه على جواز الطعن في تلك القرارات أمام المحكمة المختصة ولم يرد به نص خاص ينحول المحاكم العادية حتى الفصل في هذه الطعون ، فتكون المحكمة التي عنها المشرع هي المحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة في توزيع الاختصاص بين جهتي القضاء العادي والإداري وفقا للأصول العامة في توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية وهي محكمة القضاء الإداري ، ولا محل للاحتجاج بما كان مستقرا في ظل اللائحة الجمركية الملغاة من اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الصادرة في شأن مواد التهريب الجمركي ذلك أن المادة ٣٣ من تلك اللائحة كانت تنص صراحة على اختصاص المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجمرك بنظر الطعون في تلك القرارات في حين أن قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد جاء خلوا من نص مماثل لتلك المادة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأيد الحكم المستأنف الذي قضى باختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين لذلك نقضه ، والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبإدخال اختصاص القضاء العادي ولأئيا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عثمان زكريا ، وعضوية السادة المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين .

(١٧)

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٧ القضائية :

إفلاس . " جماعة الدائنين " . تنفيذ عقارى . " حكم مرمى المزداد " . تسجيل . ملكية .

وجوب اختصام وكيل الدائنين فى الإجراءات التى تتخذ بعد شهر إفلاس المدين . لا محل لذلك إذا بلغت الإجراءات نهايتها بحكم مرمى المزداد قبل شهر الإفلاس . تسجيل حكم مرمى المزداد منوط بقلم الكتاب . القضاء بتثبيت ملكية النفيسة للأطيان المحكوم برصو مزادها فأسيما على أن التسجيل الذى تم بناء على طلب فلم الكتاب غير نافذ فى حق جماعة الدائنين . خطأ .

إنه وإن كان يجب اختصام وكيل الدائنين فى الإجراءات التى تتخذ بعد شهر إفلاس المدين ، ويترتب على إغفال اختصامه فيها عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين ، إلا أنه لا محل لهذا الاختصام إذا كانت الإجراءات قد تمت وبلغت نهايتها بحكم مرمى المزداد قبل شهر الإفلاس ، ذلك أن المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى اتخذت الإجراءات فى ظله قد أوجبت على قلم الكتاب أن يقوم بالنيابة عن ذوى الشأن بطلب تسجيل حكم مرمى المزداد خلال ثلاثة أيام التالية لصدوره ، ومن ثم فإن قلم الكتاب يعتبر نائباً عن ذوى الشأن ، وقائماً مقامهم بحكم القانون فى طلب تسجيل حكم مرمى المزداد . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر التسجيل الذى تم بناء على طلب فلم الكتاب غير نافذ فى حق جماعة الدائنين ورتب على ذلك القضاء بتثبيت ملكية النفيسة للأطيان المحكوم برصو مزادها على البك " طاعن . فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن — تتمثل فى أن بصفته وكيلًا لدائى تفليسة شركة أتريس الروبى (المطعون عليه الأول) أقام الدعوى رقم ٣٢٣ سنة ١٩٥٧ كلى المنيا ضد البنك العقارى المصرى (الطاعن) طالبا الحكم بتثبيت ملكية التفليسة التى يمثلها للنصف شائعا فى العقارات المبينة بالحدرد والمعالم بصحيفة الدعوى والبالغ مساحتها ١١٤ ف و ٤ ط و ٣ س وبطلان تسجيل حكم مرسى المزاد الصادر لصالح البنك المدعى عليه فى القضية رقم ٢١ سنة ١٩٥٣ بيوع المنيا وما ترتب عليه من آثار ، وقال فى بيانها إنه صدر لصالح البنك المدعى عليه فى ١٥/٢/١٩٥٥ فى القضية رقم ٢١ سنة ١٩٥٣ بيوع المنيا حكم برسو مزاد العقارات المرفوع بشأنها الدعوى عليه نظير ثمن قدره ١١٧٠٠ ج أعنى من إيداعه ، وعلى أساس أنها مملوكة لـ و والمدينين له فى مبلغ ١٣٠٨٦ ج و ٢٨٦ م ، وإذ لا تنتقل الملكية بحكم مرسى المزاد إلا إذا سجل عملا بحكم المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى ، وترانى البنك فى تسجيله حتى ١١/٢/١٩٥٦ بينما حكم فى ١٠/١٢/١٩٥٥ فى الدعوى رقم ٢٣٢ سنة ١٩٦٥ أفلاس مصر بإشهار أفلاس أحد المدينين والمالك على الشيوع لنصف العقارات المتزوع ملكيتها ، فإنه لا يجوز تسجيل أى تصرف أو حكم يقضى بنقل ملكية عقارات المفلس بعد الحكم بإشهار أفلامه وتبقى هذه العقارات مع باقى أمواله الأخرى مخصصة للوفاء بدينون دائنيه ، ولما كان البنك هو الذى طلب البيع وهو أيضا الراس عليه المزاد فإنه يكون قد ضيع برسو المزاد درجة الامتياز التى كانت لديه وأصبح دائئا عاديا بقيمة المبلغ الذى رست به الصفقة ، وليس له أن يضع يده على نصف تلك

العقارات باحتباره مالكا، ويصبح كل تسجيل تم لصالحه بعد حكم إشهار الإفلاس، معدوم الأثر في حق جماعة الدائنين، وأنه لذلك فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة وطلب البنك المدعى عليه رفض الدعوى استنادا إلى أنه يداين و بالتضامن في مبلغ ١٢٠٠٠ ج دفعه عنهما لـ و البائعين للأطيان موضوع الدعوى وحل محلها في حق امتياز البائع عليها وذلك بمقتضى مرسوم مؤرخ ١٩٥٠/٢/٢٥ وتسجل في ١٩٥٠/٣/١ برقم ٧٩٤، ولما تخلف المدينان عن الوفاء عمد إلى نزع ملكية تلك الأطيان لاستيفاء دينه وأعلنهما بالتنبيه ثم سجله في ١٩٥٣/٥/٣٠، واستمر في الإجراءات إلى أن رما عليه المزاد في ١٩٥٥/٢/١٥ قبل الحكم بإشهار الإفلاس الصادر في ١٩٥٥/١٢/٣، وإذا أوجبت المادة ٦٨٢ من قانون المرافعات على قلم كتاب المحكمة التي أصدرت حكم مرسوم المزاد القيام بتسجيله بالنيابة عن ذوى الشأن، فإن حكم إشهار الإفلاس لا يمس حكم مرسوم المزاد السابق عليه، خاصة وقد اعتبر بعض دينه الممتاز مقابلا للوفاء بثمن العقارات الراسى عليه مزادها، فضلا عن أن صاحب الدين الممتاز لا يدخل في تركيب جماعة الدائنين ويبقى بعيدا عن التفليسة لتعلق حقه ببعض أموال المفلس التي تحدت لضمان استيفاء دينه، وفي ١٩٥٨/٣/٢٩ أدخل البنك المدعى عليه و المطعون عليهما الثانية والثالثة والمشتريتين لبعض الأطيان خصوما في الدعوى لتقديم مستندات التليك وإبداء ما لديهما من دفاع ولصدور الحكم في مواجهتهما ودفعت المدخلتان بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذى صفة كما طلبنا رفض الدعوى موضوعا، وبعد أن حكمت المحكمة في ١٩٦٤/١٢/٢٠ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى عادت وحكمت في ١٩٦٦/٤/٢٤ على المدعى عليه الأول في مواجهة المدعى عليهما المدخلتين بتثبيت ملكية تفليسة للنصف شائنا في المساحة الباغة قدرها ١١٤ ف و ٤ ط و ٣ س الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبطلان تسجيل حكم مرسوم المزاد الصادر لصالح المدعى عليه الأول في القضية رقم ٣١ سنة ١٩٥٣ بيوع المنيا وإلغاء ما ترتب عليه من آثار، واستأنف البنك للعقارى المصرى هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا إلغاءه ورفض دعوى وكيل الدائنين وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٠ سنة ٢ ق، كما استأنفته و طالبين إلغاءه ورفض الدعوى، وقيد هذا

الاستئناف برقم ٩٤ سنة ٢ ق، وفي ١٦/٤/١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا، وصممت النيابة العامة على الرأي الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم.

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله، إذ قرر أن تسجيل حكم مرسى المزاد الحاصل بعد إشهار إفلاس المدين دون اختصاص وكيل الدائنين يجعل هذا التسجيل غير نافذ في حق جماعة الدائنين، في حين أن تسجيل حكم مرسى المزاد يتم بغير إرادة المدين وبمعرفة قلم الكتاب الذي يقوم به بالنيابة عن ذوى الشأن طبقا للمادة ٦٨٧ من قانون المرافعات، فلا يكون اختصاص وكيل الدائنين واجبا في إجراء التسجيل ولم يوجه وكيل الدائنين أى طعن على حكم مرسى المزاد أو الإجراءات السابقة عليه، ولا أثر لتحديد يوم ١٩/١٠/١٩٥٤ تاريخا للتوقف عن الدفع، إذ يستند حكم مرسى المزاد إلى السند الرسمى بالدين المؤرخ ٢٥/٢/١٩٥٠ والمشهدر في ١/٣/١٩٥٠.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بتثبيت ملكية التفليسة للأطيان موضوع الدهوى وبطلان تسجيل حكم مرسى المزاد الصادر لصالح البنك الطاعن على قوله إنه "لا خلاف بين الطرفين في أن البنك العقاري وقد كان يداين و في مبلغ ١٢٠٠٠ ج مكفول بحق امتياز على الأطيان موضوع النزاع وأن حق امتيازهم أشهر قانونا في ١/٣/١٩٥٠، ثم اتخذ طريق إجراءات نزع الملكية لهذه الأطيان وقدرها ١١٤ ف و ٤ ط و ٣ س، ورسا مزادها عليه في القضية رقم ٣١ سنة ١٩٥٣ بيوع بمجلسة ٢٥/٢/١٩٥٥، وذلك مقابل ثمن قدره ١٧٠٠٠ ج وأعفى المشتري من إيداع الثمن بقدر دينه، وفي ١٠/١٢/١٩٥٥ وقبل تسجيل حكم مرسى المزاد حكم بإشهار إفلاس المدين واعتبر يوم ١٩/١٠/١٩٥٤ تاريخا مؤقتا لتوقفه عن الدفع وإن من آثار حكم مرسى المزاد أن تنتقل ملكية العقار إلى الراى عليه المزاد بتسجيل حكم مرسى المزاد

ولا يتم هذا الأثر فيما بين المشتري والبائع ولا بالنسبة للغير إلا بمحصول التسجيل ،
لما كان ذلك وكان حكم مرسوم المزاد لم يسجل إلا بعد إشهار الإفلاس ورفع يد
المدين عن إدارة أمواله ومن بينها الأطيان موضوع الدعوى والتي ظلت في ملكيته
حتى شهر إفلاسه وأنه لا يحتاج بهذا التسجيل قبل جماعة الدائنين . وهذا الذي
قرره الحكم وأقام عليه قضاءه خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أنه وإن كان يجب
اختصاص وكيل الدائنين في الإجراءات التي تتخذ بعد شهر إفلاس المدين وينترب
على إغفال اختصاصه فيها عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين ، إلا أنه
لا محل لهذا الاختصاص إذا كانت الإجراءات قد تمت وبلغت نهايتها بحكم مرسوم
المزاد قبل شهر الإفلاس ، ذلك أن المادة ٦٨٧ من قانون المرافعات السابق
الذي اتخذت الإجراءات في ظله قد أوجبت على قلم الكتاب أن يقوم بالنيابة
عن ذوى الشأن بطلب تسجيل حكم مرسوم المزاد خلال الثلاثة الأيام التالية لصدوره
فإن قلم الكتاب يعتبر نائباً عن ذوى الشأن وقائماً بمقامهم بحكم القانون في طلب
تسجيل حكم مرسوم المزاد . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف
هذا النظر واعتبر التسجيل الذي تم بناء على طلب قلم الكتاب غير نافذ في حق
جماعة الدائنين ، ورتب على ذلك القضاء بتثبيت ملكية التفليسة للأطيان المحكوم
برسومزادها على البنك الطاعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه
بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية
السادة المستشارين : ممان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٨)

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٧ القضائية :

استئناف . " الاستئناف الفرعى " . نقض . نزع الملكية للنفعة العامة .

الاستئناف الفرعى يتبع الاستئناف الأصلى ويزول بزواله . إعمال هذه القامدة لا يترتب عليه
بالضرورة ارتباط الاستئناف للفرعى بالاستئناف الأصلى فى موضوعه . للقضاء برفض الاستئنافين .
الطعن من أحد الطرفين لا يتناول إلا موضوع الاستئناف المطعون فيه ولا يفيد إلا رافعه مالم تكن
المسألة التى نقض الحكم بسببها أساسا للموضوع الآخر أو غير قابلة للتجزئة . مثال فى نزع ملكية
للنفعة العامة .

إنه وإن كان يجوز للاستئناف عليه الذى قبل الحكم الابتدائى ، وفوت
حل نفسه ميعاد الطعن فيه أن يرفع قبل إقفال باب المرافعة استئنافا فرعيا ،
يتبع الاستئناف الأصلى ويزول بزواله باعتبار أن قبوله للحكم معلق على شرط
أن يكون مقبولا من الطرف الآخر ، إلا أن إعمال هذا الشرط لا يترتب عليه
بالضرورة ارتباط الاستئناف الفرعى بالاستئناف الأصلى فى موضوعه وإنما
يكون له كيانه المستقل وطلبه المنفصل ، شأنه فى ذلك شأن أى استئناف آخر ،
فلذا صدر الحكم برفض موضوع الاستئنافين ، وطعن فيه أحد الطرفين دون
الآخر بطريق النقض ، فإنه لا يفيد من الطعن إلا رافعه ، ولا يتناول النقض —
مهما تكن صيغة الحكم الصادر به — إلا موضوع الاستئناف المطعون فيه ،
ولا يمتد إلى موضوع الاستئناف الآخر مالم تكن المسألة التى نقض الحكم
بسببها أساسا للموضوع الآخر أو غير قابلة للتجزئة ، وإذا كان الواقع فى الدعوى

أن الطاعنين أقاموا استئنافا أصليا بطلب إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى فيما زاد على المبلغ الذى قدرته جهة الإدارة ثمنا للأطيان المستولى عليها وأودعته خزانة المحكمة ، وأن المطعون عليهم أقاموا من جانبهم استئنافا فرعيا بطلب تعديل الحكم المستأنف والحكم لهم بالمبلغ الذى قدره الخبير المستدب فى الدعوى ، وكانت محكمة الاستئناف قد أصدرت حكما بقبول الاستئنافين شكلا وبرفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، ولم يطعن فيه المطعون عليهم ، وصدر الحكم بنقضه على أساس أنه أغفل بحث ما تمسك به الطاعنون فى دفاعهم من أن أطيان المطعون عليهم التى لم تنزع ملكيتها قد زادت قيمتها بسبب تنفيذ المشروع فإن النقض يكون مقصورا على موضوع الاستئناف الأصيل ، ويمتنع على محكمة الاستئناف أن تعود إلى النظر فى الاستئناف الفرعى من جديد . وإذا كانت محكمة الاستئناف قد خالفت هذا النظر ، واعتبرت الاستئناف الفرعى قائما بعد نقض الحكم وأصدرت حكما بقبوله ، وحكمت فى موضوعه بما يجاوز المبلغ المحكوم به ابتداءيا ، فإن هذا القضاء يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٤ كلى كفر الشيخ ضد الطاعنين طالبين الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٣٨٦٨ ج و ٢٨٠ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد ، وقالوا بيانا للدعوى إن وزارة الأشغال قامت بعمل المشروع رقم ٩٨٤٢ بتمديد وتعليق وتقوية جسر النيل بناحية فوة

واستولت دون إنذار أو اتفاق سابق على أطيانهم المجاورة للمشروع وقدرها ٥ ف و ١٢ ط ، وأتلفت الزراعة القائمة بها وهدمت سواقيها واقتزعت الأتربة من مساحة أخرى قدرها ٢ ف و ٢١ ط و ٩ س فقاموا بإنذارها مطالبين بثن الأطيان مع التعويض ولما لم تجبهم إلى طيهم رفعوا عليها الدعوى رقم ١٤ سنة ١٩٥٠ كفر الشيخ طلبوا فيها ندب خبير لإثبات الحالة وقدم الخبير تقريره ، ثم رفعوا هذه الدعوى لحكم لهم بالطلبات السابقة ، وبتاريخ ١٩/٢/١٩٥٥ حكمت المحكمة بندب خبير لبيان قيمة الأطيان المستولى عليها وقت نزع الملكية وقيمة الزراعة والأشجار والمنشآت وقت الاستيلاء وثن الأتربة والريع السنوي للأطيان موضوع النزاع ، وبتاريخ ١٢/٢/١٩٥٦ حكمت المحكمة بالإزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم مبلغ ٢٧٦٦ ج و ٩٤٩ م والفوائد بالنسبة لمبلغ ١٠٢٦ ج و ٦١٨ م بسعر ٤ . / سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٨/٤/١٩٥٤ حتى السداد ، وامتناف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبين إلغاءه والحكم برفض الدعوى فيما زاد على المبلغ الذي أودعته الحكومة خزانة المحكمة وقدره ١٧٤٠ ج و ٣٣١ م ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٦ سنة ٦ قضائية كما رفع المطعون عليهم استئنافا فرعيا طالبين تعديل الحكم المستأنف والحكم لهم بالمبلغ الذي أظهره الخبير وقدره ٣٨٩٩ ج و ٨٦٨ م ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٠ سنة ٦ قضائية ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين وبتاريخ ٦/٦/١٩٥٧ حكمت بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢١٥ سنة ٣٧ قضائية وبتاريخ ٢٤/١/١٩٦٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه على أساس أنه أغفل بحث دفاع الطاعنين من أن أطيان المطعون عليهم التي لم تنزع ملكيتها قد زادت قيمتها بسبب تنفيذ المشروع ، وبعد إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف وبتاريخ ٤/١١/١٩٦٥ حكمت بقبول الاستئنافين شكلا وبندب خبير لتقدير قيمة الزيادة ومقابل التعويض ، ثم عادت وبتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٧ حكمت في موضوع الاستئنافين بتعديل الحكم المستأنف إلى الإزام المستأنفين أصليا بأن يدفعوا متضامنين إلى المستأنف ضدهم أصليا مبلغ ١٤٩٩ ج و ٣٤٧ م والفوائد بواقع ٤ . / سنويا

من تاريخ صدره . طعن الطاعنون فى هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكمين .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكمين المطعون فيهما أن الحكم الأول اعتبر الاستئناف الفرعى قائما بعد إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف من محكمة النقض وأن الحكم الثانى قضى فى هذا الاستئناف بإلزام الطاعنين بدفع ثمن عن الأرض المتزوعة ملكيتها يزيد على تقدير الحكم الابتدائى ، وهو من الحكمين مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ، ذلك أن الطعن بالنقض رفع من الطاعنين عن الحكم السابق صدره من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٥٧/١/٦ وصدر حكم النقض لصالحهم فى الاستئناف الأصلى بسبب عدم مراعاة الفائدة التى عادت على الأرض التى لم تتزع ملكيتها من تنفيذ المشروع ، ولم يكن تقدير الثمن بالحكم السابق على طعن من جانب المطعون عليهم فىكون الاستئناف الأصلى وحده هو المطروح على محكمة الإحالة دون الاستئناف الفرعى ، وكان يتعين على محكمة الإحالة أن تتزم حدود التقدير المحكوم به ابتدائيا لأنه لا يجوز أن يضار طاعن من طعنه، ولأن هذا التقدير أصبح نهائيا بالحكم الصادر فى الاستئناف الفرعى وهو لم يكن محل طعن سابق .

وحيث إن هذا النهى فى محله ، ذلك أنه وإن كان يجوز للاستئناف عليه الذى قبل الحكم الابتدائى وفوت على نفسه ميعاد الطعن فيه أن يرفع قبل إقفال باب المرافعة استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الأصلى ويزول بزواله باعتبار أن قبوله للحكم معلق على شرط أن يكون مقبولا من الطرف الآخر ، إلا أن أعمال هذا الشرط لا يترتب عليه بالضرورة ارتباط الاستئناف الفرعى بالاستئناف الأصلى فى موضوعه ، وإنما يكون له كيانه المستقل وطلبه المنفصل شأنه فى ذلك شأن أى استئناف آخر ، فإذا صدر الحكم برفض موضوع الاستئناف وطعن فيه أحد الطرفين دون الآخر بطريق النقض فإنه لا يفيد من الطعن إلا رافعه ولا يتناول النقض مهما تكن صيغة الحكم الصادر به إلا موضوع الاستئناف المطعون فيه ، ولا يمتد إلى موضوع الاستئناف الآخر ما لم تكن المسألة التى نقض الحكم بسببها أساسا للأوضوع الآخر أو غير قابلة للتجزئة ، وإذا كان الواقع

في الدعوى أن الطاعنين أقاموا استئنافا أصليا بطلب إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى فيما زاد على المبلغ الذي قدرته جهة الإدارة ثمنا للأطيان المستولى عليها وأودعتها خزانة المحكمة وأن المطعون عليهم أقاموا من جانبهم استئنافا فرعيا بطلب تعديل الحكم المستأنف والحكم لهم بمبلغ ٣٨٩٩ ج و ٨٦٨ م الذي قدره الخبير المنتدب في الدعوى ، وكانت محكمة الاستئناف قد أصدرت بتاريخ ١٩٥٧/٦/٦ حكما بقبول الاستئنافين شكلا وبرفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ولم يطعن فيه المطعون عليهم وصدر الحكم بنقضه على أساس أنه أغفل بحث ما تمسك به الطاعنون في دفاعهم من أن أطيان المطعون عليهم التي لم تنزع ملكيتها قد زادت قيمتها بسبب تنفيذ المشروع ، فإن النقض يكون مقصورا على موضوع الاستئناف الأصلي ، ويمتنع على محكمة الاستئناف أن تعود إلى النظر في الاستئناف الفرعي من جديد . إذ كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف قد خالفت هذا النظر واعتبرت الاستئناف الفرعي قائما بعد نقض الحكم ، وأصدرت حكما بقبوله وحكمت في موضوعه بما يجاوز المبلغ المحكوم به ابتدائيا ، فإن هذا القضاء يكون مخالفا للقانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان الطعن للمرة الثانية ، ولما تقدم وللأسباب الواردة بالحكم الابتدائي ، ولما هو ثابت في واقع الدعوى بعد إحالتها إلى محكمة الاستئناف من أنه لم تترتب أية فائدة لباقي أطيان المطعون عليهم بسبب تنفيذ المشروع ولأحقية المطعون عليهم في صرف المبلغ المحرر عنه محضر الإيداع المؤرخ ١٩٥٤ / ١١ / ٧ ، فإنه يتعين القضاء بالمبلغ المحكوم به ابتدائيا بعد خصم المبلغ المودع والفوائد القانونية عن باقي المبلغ .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيهما وحكمت في موضوع الاستئناف الأصلي رقم ١٢٦ سنة ٩ ق طنطا بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المستأنفين بأن يدفعوا متضامنين للاستأنف عليهم مبلغ ١٠٦٢ ج و ١٢١ م (ألف واثنان وستين جنيتها ومائة وواحد وعشرين مليا) وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ صدور هذا الحكم حتى تمام السداد وألزم المستأنفين بالمصروفات المناسبة من الدرجتين وألزم المطعون عليهم بمصروفات هذا الطعن وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة عن جميع مراحل التقاضى .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية للسادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٩)

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكم . " عيوب التدليل . مالا يعد فسادا في الاستدلال " ملكية .
لارتفاق .

إقرار الطاعنة أمام محكمة أول درجة بملكية المطعون عليها للأرض . انتهاء الحكم
المطعون فيه إلى أن الطاعنة أنكرت في دفعها الأخير ملكية البائنة للمطعون عليها دون
أن تدعى حقا على الأرض خلاف حق الارتفاق ، وأنه لذلك لا محل لمناقشة هذه الملكية .
قيام الحكم على هذه الدعامة — دون الإقرار المسند للطاعنة — وهي دعامة مستقلة وكافية للحل .
لا خطأ في الاستدلال .

(٢) حكم . " تسبب الحكم " . دعوى . " الدفاع في الدعوى " .
إثارة دفاع جوهرى يتغير به إله صح وجه الرأى فى الدعوى . بحث الحكم هذا للدفاع .
لا خطأ .

(٣) بيع . " آثار البيع " . حيازة . دعوى . " تكييف الدعوى " .
لارتفاق .

مقد للبيع العقارى — ولولم يكن مشهرا — ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة
بالمبيع والدعوى المرتبطة به بما فى ذلك طلب نفى حق الارتفاق . إستناد المطعون عليها
فى دعواها بطلب التسليم ضد الطاعنة — مدعية حق الارتفاق على العقار المبيع —
إلى هذا المقد . اعتبار تلك الدعوى متعفة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة .

۱ - متى كان يبين أن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على إقرار الطاعنة أمام محكمة أول درجة بملكية المطعون عليها للأرض ، وإنما أثبت أن الطاعنة قد أنكرت في دفاعها الأخير ملكية البائعة للمطعون عليها المذكورة ، دون أن تدعى حقا على الأرض خلاف حق الارتفاق ، وأنه لذلك لا يكون ثمة محل لمناقشة هذه الملكية ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على هذه الدعامة وحدها دون ذلك الإقرار المسند إلى الطاعنة ، وهي دعامة مستقلة وتكفي لحمله ، فإن النعي عليه بالخطأ في الاستدلال يكون على غير أساس .

۳ - متى كانت المطعون عليها قد أسست دعواها على عقد البيع الابتدائي الصادر لها ، والذي ينقل إليها - ولو لم يكن مشهرا - جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به بما في ذلك طلب نفي حق الارتفاق الذي تدعيه الطاعنة ، فإن الدعوى تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق ، وليست من دعاوى الحيازة ، ويكون قضاء الحكم المطعون فيه بتسليم العين وطرد الطاعنة منها إستنادا إلى أن العقد العرفي بمنح المشتري الحق في استلام المبيع لأنه من الآثار التي تنشأ من عقد البيع صحيحا في القانون ، ولا حجة بما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه قضى بتسليم العين رغم سبق القضاء به في دعوى صحة التعاقد المرفوعة على البائعة طالما أن الطاعنة لم تكن طرفا فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ۸۶۵ سنة ۱۹۶۴ مدني كلى المنصورة ضد الطاعنة

... .. المطعون عليها الثانية بطلب الحكم بطرد الأولى من الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليها وذلك في مواجهة المدعى عليها الثانية وقالت بيانا للدعوى إنها اشترت من هذه المدعى عليها قطعة أرض فضاء بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٥٧/٤/٢٤ ، ثم استصدرت ضدها الحكم رقم ١٥٤٠ سنة ١٩٦٠ بنذر المنصورة بصحة ونفاذ هذا البيع مع التسليم ، ولما كانت المدعى عليها الأولى تقف عقبة في سبيل تنفيذ حكم التسليم ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها السابقة . ردت المدعى عليها الأولى بأن الغرض من رفع الدعوى هو غلق باب منزلها الذي يطل على قطعة الأرض المذكورة ويفضي إليها ، وأن حقها في الإنتفاع بالباب وإن كان في ملك المدعية قد تقرر بتخصيص من المالك السابق للعقارين ولا يجوز لهذه الأخيرة أن تعترض عليه عملا بالمادة ١٠١٧ من القانون المدني وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٨ حكمت المحكمة بنسب خبير لمعاينة الأرض وتطبيق مستندات الطرفين عليها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حادت في ١٩٦٥/١٢/١٩ وحكمت برفض الدعوى . استأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاء والقضاء لها بطلباتها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤ سنة ١٨ ق مدني المنصورة ، وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٥ حكمت المحكمة بإعادة الدعوى إلى الخبير لتحقيق دفاع الطاعنة من أن المطعون عليها الثانية لم تكن تملك العين موضوع النزاع عندما باعها إلى المطعون عليها الأولى ، في ١٩٥٧/٤/٢٤ وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٦٧/٨/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف وطرد الطاعنة من قطعة الأرض المبينة الحدود والمعالم بصحيفة إفتتاح الدعوى الابتدائية وتسليمها إلى المطعون عليها الأولى ، وذلك في مواجهة المطعون عليها الثانية . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه على إقرار الطاعنة بملكية المطعون عليها الأولى للأرض المتنازع عليها ، في حين أن هذا الإقرار لم يصدر منها ، وليس أدل على ذلك من الحكم بنسب خبير في الدعوى لبحث هذه الملكية .

وحيث إن هذا الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله " إنه لما كان الحكم الصادر بنسب الجير من ذات المحكمة بهيئة أخرى لا يقيد المحكمة لأن الثابت من دفاع المستأنف عليها الأولى أمام محكمة أول درجة أنها اعترفت بملكية المستأنفة للعين موضوع التداعى كما هو ثابت من مذكرتها السابق الإشارة إليها ، وهى وإن ادعت وجود حق إرتفاق بتخصيص رب الأسرة وهو المالك السابق ، إلا أنها اقتصرت في دفاعها الأخير على إنكار ملكية البائعة للمستأنفة دون أن تدعى حقا على الأرض خلاف حق الارتفاق وإذن لا يكون ثمة محل لمناقشة ملكية البائعة للمستأنفة طالما أن المستأنف عليها الأولى لم تقدم ما يفيد ملكيتها على الأرض ، وأنها تلقت حقا عليها من مالك آخر لها خلاف المستأنف عليها الثانية " . ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على إقرار الطاعنة أمام محكمة أول درجة بملكية المطعون عليها الأولى للأرض ، وإنما أثبتت أن الطاعنة قد أنكرت في دفاعها الأخير ملكية البائعة للمطعون عليها المذكورة دون أن تدعى حقا على الأرض خلاف حق الارتفاق ، وأنه لذلك لا يكون ثمة محل لمناقشة هذه الملكية ، ولما كان الحكم قد أقام قضاءه على هذه الدعامة وحدها دون ذلك الإقرار المسند إلى الطاعنة وهى دعامة مستقلة وتكفى لحمله ، فإن النعى عليه بالخطأ في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين ذهب إلى اعتبار الارتفاق محل النزاع مقررًا بعمل رب الأسرة وأن شروطه غير متوفرة ، في حين أن دفاع الطاعنة قد تحصل في أن هذا الارتفاق مقرر قبل شراء المطعون عليها الأولى وكان ظاهرا ومعلوما لها ، وظل كذلك لمدة تزيد على اثني عشر عاما بينما تكفى سنة واحدة لثبوته ، وبذلك تكون دعوى الطرد غير مقبولة قانونا لأنها من دعاوى وضع اليد التى تستلزم توافر شروط معينة ، هذا إلى أن الحكم قضى بالتسليم رغم سبق الحكم به في دعوى صحة التعاقد التى سبق أن رفعتها المطعون عليها الأولى .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملته ، ذلك أن الثابت من دفاع الطاعنة في مذكرتها المقدمة أمام محكمة أول درجة " أن حق المدعى عليها في الانتفاع

بهذا الباب بالكيفية التي هو عليها حتى ولو كان في ملك المدعية فإنه قد تقرر بتخصيص من المالك السابق ولا يجوز لمن تاقى الملك منه الاعتراض وذلك عملاً بنص المادة ١٠١٧ مدني " فإذا كانت الطاعنة هي التي أثارَت هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهري يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى ، فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذا تعرض لبحثه ، ولا وجه لما تتحدى به الطاعنة من أن الدعوى هي من دعاوى وضع اليد التي لها شروط يتعين توافرها ، ذلك أنه متى كانت المطعون عليها الأولى قد أسست دعواها على عقد البيع الابتدائي الصادر لها والذي ينقل إليها - ولو لم يكن مشهراً - جميع الحقوق المتعلقة بالبيع والدعاوى المرتبطة به ، بما في ذلك طلب نفى حق الارتفاق الذي تدعيه الطاعنة ، فإن الدعوى تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة ويكون قضاء الحكم المطعون فيه بتسليم العين وطرده المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) منها استناداً إلى أن العقد العرفي يمنع المشتري الحق في استلام المبيع لأنه من الآثار التي تنشأ عن عقد البيع - صحيحاً في القانون ، ولا عبرة بما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه قضى بتسليم العين رغم سبق القضاء به في دعوى صحة التعاقد المرفوعة على البائعة طالما أن الطاعنة لم تكن طرفاً فيها .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة، وعضوية المادة المشاورين :
عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٢٠)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ القضائية :

إعلان . " إعلان المقيم في الخارج " . بطلان . " بطلان الإجراءات " .
حكم . " عيوب التدليل . ما يعد قصورا " . دعوى . " بعض أنواع الدعاوى .
دعوى صحة التوقيع " . تجزئته . " أحوال عدم التجزئة " .

عدم جواز تسليم صورة الإعلان إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد
إعلانه فلم يجده . مادتين ١١ ، ١٢ مرافعات سابق . وجوب تسليم صورة إعلان المقيم
بالخارج للنيابة .

تمسك الطاعنين الأول والثانية ببطلان إعلان الحكم الابتدائي الصادر في موضوع غير
قابل للتجزئة (دعوى صحة توقيع) . إفتعال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضائه بتسقوط حقهما
في الاستئناف تأسيسا على إعلانهما بالحكم الابتدائي في محل إقامة المطعون عليهما الثالثة .
قصور موجب للنقض بالنسبة للجميع .

مؤدى نص المادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة
الدعوى هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص في موطنه ، وأنه لا يصح
تسليم الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد إعلانه ، وتبين له
أنه غير موجود ، كما وأنه لا يجوز تسليمها في الموطن المختار إلا في الأحوال التي
بينها القانون ، وأوجبت الفقرتان ١٠ ، ١١ من المادة ١٤ من قانون المرافعات
السابق أن تسليم صورة الإعلان لمن كان مقيما في الخارج ، سواء كان موطنه معلوما
أو غير معلوم للنيابة بالشروط والأوضاع المبينة فيهما ، فإذا لم يتم الإعلان على
النحو المنصوص عنه في هذه المواد فإنه يكون باطلا . وإذ كان الطاعنان ،
الأول والثانية قد تمسكا في دفاعهما ببطلان إعلان الحكم الابتدائي ، وأغفل

الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الذى من شأنه اوضح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، ثم رتب على اعلان الحكم الابتدائى للطاعنين الأول والثانية فى محل إقامة المطعون عليها الثالثة سقوط حقهما فى الإستئناف ، وكان الموضوع غير قابل للتجزئة — دعوى صحة توقيع على اتفاق — فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٢٢٩ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة الثالثة عن نفسها وبصفتها وكالة من و الطاعنين الثانية والأول طالبا الحكم بصحة توقيع المدعى عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وكالة من باقى المدعى عليهم على عقد الاتفاق المؤرخ ١١/٥/١٩٦٦ ، وقال فى بيان دعواه إنه تنازع مع المدعى عليهم بشأن تركة والدتهم ومورثتهم ثم تصالحوا بالعقد المؤرخ ١١/٥/١٩٦٦ المطلوب الحكم بصحة توقيع المدعى عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وكالة عن الباقيين عليه ، وفى ٢٨/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة للمدعى بطلباته ، فاستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٧٦ سنة ٨٤ ق طالبين إلغاءه ، ودفع المستأنف عليه بسقوط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد إذ صدر الحكم فى ٢٨/١١/١٩٦٦ وأعلن للمستأنفين فى ١٩/١٢/١٩٦٦ ، إلا أن صحيفة الاستئناف لم تقدم لقلم المحضرين إلا فى ٢٣/٤/١٩٦٧ ، ورد المستأنفون على الدفع بأنهم لا يقيمون بالمنزل رقم ١٤ بشارع محمود عزمى بالزمالك الذى تم الإعلان فيه سواء فى تاريخ إعلان صحيفة افتتاح الدعوى أو فى تاريخ إعلان الحكم ، وأنهم لذلك قد أعلنوا فى مواجهة

الإدارة لغلق مسكنهم، وفي ١٠/١٠/١٩٦٧ حكمت المحكمة بسقوط حق المستأنفين في الاستئناف، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعماء الطاعنون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بصحة إعلان الحكم المستأنف على ما قرره من أن الإعلان تم في موطن الطاعنين الذي أقرت الطاعنة الثالثة بأنها تقيم فيه في عقد الاتفاق المؤرخ ١١/٥/١٩٦٦، ولأن تأجيرها لمسكنها في ذلك الموطن مفروشا وإقامتها بفندق ماي فير لا يعني انقطاع صلتها به، مع أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن العقد مزور صلبا وتوقيعا، وأن الطاعن الأول يقيم بسويسرا بينما تقيم الطاعنة الثانية بفرنسا وتركت الطاعنة الثالثة مسكنها رقم ١٤ شارع محمود عزمي بالزمالك الذي أعلن الحكم فيه منذ شهر يونيو سنة ١٩٦٦ لما استأجره بعض الألمان وأقاموا فيه وسافرت إلى فرنسا وأقامت مع شقيقتها ولما عادت أقامت بفندق ماي فير، واذ وجه إعلان الحكم إلى مكان لا يعتبر موطنا لأى من للطاعنين فإنه يكون قد وقع باطلا ولا يبدأ ميعاد الاستئناف به وأنه بفرض أن تقيم بالموطن الذي تم إعلان الحكم فيه فإن إعلان و ... في مواجهتها لا يعتبر إعلانا صحيحا ويظل ميعاد الاستئناف مفتوحا لهما، وإذا كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة فإن ميعاد الاستئناف يظل مفتوحا بالضرورة لـ أيضا، ورغم تمسكهم بهذا الدفاع فقد أغفلت المحكمة الرد عليه فانطوى الحكم بذلك على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله "ومن حيث إن المستأنفين قدموا ضمن أوراق الدعوى عدة أوراق بحوافظهم أرادوا الاستدلال بها على أن المستأنفين وقت إعلان الحكم ووقت إعلان صحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية لم يكونوا مقيمين بالمنزل رقم ١٤ بشارع محمود عزمي بالزمالك، وأن إعلانهم جرى بالطريق الإداري لغلق مسكنهم، وحيث إن المحكمة تبين استخلاصا من أوراق الدعوى أن المستأنفة الأولى من نفسها وبصفتها وكالة من باقى المستأنفين وقعت على عقد الاتفاق المؤرخ

١١/٥/١٩٦٦ وثابت به أن العنوان الذي تقيم به هو المنزل رقم ١٤ بشارع محمود عزمى بالزمالك ولذلك عندما يجرى إعلان الدعوى بهذا العنوان يكون صحيحا ومطابقا للقانون .

وحيث إن المدعى جرى على إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية على نحو ما جرى عليه إعلان الحكم المطعون فيه ، إذ أعلن إلى المستأنفين بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ بشارع محمود عزمى رقم ١٤ بالزمالك ، وهو العنوان الثابت بعقد الاتفاق ولا يقدح في ذلك إقرار البواب بأن المستأنف الأولى غادرت المسكن قبل الإعلان إذ الثابت من عقد الإيجار المقدم منها أنها أجرت المسكن إلى الغير ابتداء من ١٩٦٦/٧/٥ حتى ١٩٦٧/٧/٣١ ، لأن تأجير مسكنها مفروشا لا يثبت انقطاع حلاقتها به وتردها عليه بدليل معرفة كل ما يجرى فيه من أمور يومية بإثبات أنها لم تتخذ لنفسها سكنا غير هذا السكن إلا في المدة من ٥ يناير سنة ١٩٦٧ حتى ٢٩ مارس سنة ١٩٦٧ حيث اختارت الإقامة في فندق ماى فير بالزمالك وهو مجاور لمنزلها الذى جرى به الإعلان ، وأن إقامتها بالفندق لا يعنى انقطاع صلتها بالمسكن الذى جرى فيه الإعلان ، فضلا عن أن إعلان الحكم جرى في وقت لم تكن مقيمة فيه بمسكن آخر غير المسكن الذى جرى فيه إعلان الحكم بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

وحيث إنه لم يقدّم دليل من واقع الأوراق المقدمة في الدعوى على أن المستأنف الأولى انقطعت صلتها بالمسكن الشرعى وهو الذى جرى به الإعلان في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ لذلك يكون الإعلان صحيحا ويجرى ابتداء من تاريخه حسب الميعاد . . . ” وإذ يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة منهم لمحكمة الاستئناف أنهم تمسكوا ببطلان إعلان الحكم المستأنف لأنه لم يوجه إلى موطن أى منهم لأن أحدا منهم لا يقيم بالعمارة رقم ١٤ شارع محمود عزمى بالزمالك إذ يقيم بسويسرا منذ سنوات طويلة كما تقيم بفرنسا على وجه الاستقرار وليس لأى منهما موطن بمصر كما تركت مسكنها الذى تم الإعلان فيه منذ شهر يونيو سنة ١٩٦٦ لما استأجره بعض الألمان وسافرت إلى فرنسا ، ولما عادت أقامت بفندق ماى فير ، واستندوا في إثبات

ذلك إلى أن المطعون عليه أقر في مذكرته المقدمة في الدعوى رقم ١٨٨٩ سنة ١٩٦٣ مستعجل مصر التي كانت مرفوعة منهم عليه بأنهم يقيمون في الخارج بصفة دائمة وإلى ما أقر به بواب العمارة التي تم فيها الإعلان بأن ليس لهما محل إقامة بها خلال سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ وما أفصح عنه مدير فندق ماى فير من أن كانت تقيم في الفندق في الفترة من ١٩٦٧/١/١٥ و ١٩٦٧/٥/٢٩ وإلى ما ثبت من عقد الإيجار المبرم بين والممثل التجارى لألمانيا الشرقية من أن هذا الأخير قد استأجر مسكنها منذ ١٩٦٦/٧/٥ حتى ١٩٦٧/٧/٣١ . إذ كان ذلك وكان مؤدى نص المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم واقعة الدعوى هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص فى موطنه وأنه لا يصح تسليم الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد لإعلانه وتبين له أنه غير موجود به ، كما وأنه لا يجوز تسليمها فى الموطن المختار إلا فى الأحوال التى بينها القانون . وأوجبت الفقرتان ١٠ و ١١ من المادة ١٤ من قانون المرافعات أن تسلّم صورة الإعلان لمن كان مقيما فى الخارج سواء كان موطنه معلوما أو غير معلوم للنيابة بالشروط والأوضاع المبينة فيهما ، فإذا لم يتم الإعلان على النحو المنصوص منه فى هذه المواد ، فإنه يكون باطلا ، وكان الطاهنان الأول والثانية قد تمسكا فى دفاعهما بإعلان إعلان الحكم الابتدائى وقد أففل الحكم الرد على هذا الدفاع الذى من شأنه لو صح أن يغير من وجه الرأى فى الدعوى وكان الحكم قد رتب على إعلان الحكم الابتدائى للطاهنين الأول والثانية فى محل إقامة المطعون عليها الثالثة سقوط حقهما فى الاستئناف ، وكان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن الحكم يكون مشوبا بأفصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 هيثم زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٢١)

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) دعوى . "شروط قبول الدعوى . الصفة" . دفعوع . "الدفع بعدم القبول" .

اكتساب المدعى الصفة في رفع الدعوى أثناء نظرها . أثره . زوال العيب وانتفاء مصلحة المدعى عليه في التمسك بالدفع بعدم القبول .

(٢) دعوى . "شروط قبول الدعوى . الصفة" . استئناف . " نطاق الاستئناف . السبب الجديد" .

الصفة في رفع الدعوى . جواز أن يكون سند المدعى في ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مغايراً لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادراً بعد نقض الحكم السابق . ليس من شأن ذلك تغيير موضوع النزاع .

(٣) نقض . "أثر نقض الحكم" . استئناف .

نقض الحكم . للنصوم أن يقدموا أمام محكمة الإحالة ما كان يجوز لهم تقديمه قبل صدور الحكم المنقوض من دفاع ودفع وإلا ما سقط الحق فيه . جواز امتداد هذه المحكمة في تحصيل فهمها لواقع الدعوى على ما يقدم لها من تلك الوجوه وما يستجد من وقائع ومستندات وأدلة .

(٤) دعوى . "شروط قبول الدعوى . الصفة" . دفعوع "الدفع بعدم القبول" . حوالة . استئناف .

إقامة الطاعن دعواه ابتداء بطلب التعويض الناشئ عن إخلال الشركة المطعون عليها بتنفيذ عقد المقابلة المبرم بينها وبين جمعية بناء المساكن تأسيساً على أنه تضمن اشتراطاً لمصلحة الأعضاء .
 اعتماداً أمام محكمة الإحالة — بعد نقض الحكم الصادر في الدعوى — على أن الجمعية أحالت إليه حقوقها بما فيها التعويض بموجب عقد أملن إلى الشركة أثناء نظر الاستئناف . أثره . انتفاء مصلحة الشركة في التمسك بالدفع بعدم القبول . عدم ترتيب الحكم المطعون فيه على الحوالة أثرها في اعتبار صفة الطاعن في المطالبة بالحق موضوعها لأنها قدست في الاستئناف بمسود صدر حكم النقض السابق . خطأ .

١ - إنه وإن كان يجوز للدعى عليه أن يدفع بعدم قبول الدعوى إذا لم يكن المدعى صاحب صفة في رفعها إلا أنه متى اكتسب المدعى هذه الصفة أثناء نظر الدعوى مراعىا المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في القانون، فإن العيب الذى شاب صفته عند رفعها يكون قد زال وتصبح الخصومة بعد زوال العيب منتجة لآثارها منذ بدايتها ، ولا تكون للدعى عليه مصلحة في التمسك بهذا الدفع .

٢ - لا يؤثر في اعتبار صفة المدعى - في رفع الدعوى - أن يكون السند الذى اعتمد عليه في ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مغايرا لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادرا بعد نقض الحكم السابق ، ذلك أن التمسك بسبب جديد لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليس من شأنه تغيير موضوع النزاع ، وإنه وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصيل على حاله تغيير سببه والإضافة إليه .

٣ - للخصوم أمام محكمة الإحالة ما كان يجوز لهم تقديمه قبل صدور الحكم المنقوض من دفاع ودفع ، إلا ما يكون منها قد سقط الحق فيه ، وللمحكمة الإحالة أن تعتمد في تحصيل فهمها لواقع الدعوى على ما يقدم إليها من هذه الوجوه ، وعلى ما يستمد من وقائع ومستندات وأدلة .

٤ - متى كان الواقع في الدعوى أن الطاعن أقامها بطلب التعويض الناشئ عن إخلال الشركة المطعون عليها بتنفيذ عقد المقاوله على أساس أن هذا العقد الذى أبرمته مع الجمعية التعاونية لبناء المساكن تضمن الاشتراط لمصلحة أعضاء الجمعية ، إلا أن الطاعن اعتمد أمام محكمة الإحالة على أن الجمعية أحالت إليه حقوقها بما في ذلك الحق في التعويض بموجب عقد حوالة أعلن إلى الشركة أثناء نظر الاستئناف، وكان يترتب على هذه الحوالة اعتبار الطاعن صاحب صفة في طلب الحق موضوع الحوالة ، ولا يستطيع المدين الوفاء للإيجل بعد نفاذ الحوالة في حقه ، فإن توجيه الدعوى إليه من المحال له الذى أصبح وحده صاحب الصفة في المطالبة بالحق يكون صحيحا، وتنتفى كل مصلحة للمدين في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لأن للمدين وفقا لنص المادة ٣١٢

من التقنين المدني أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التي كان له أن يتمسك بها قبل التحيل وقت نفاذ الحوالة في حقه ، كما يجوز له أن يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة . وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يرتب على الحوالة أثرها في اعتبار صفة الطاعن في المطالبة بالحق موضوعها لأنها لم تقدم إلا في الاستئناف بعد صدور حكم النقض السابق ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى للقاهرة ضد المطعون عليهم الأول والثاني والرابع والخامس طالباً بالحكم بإلزامهم متضامنين ، وفي مواجهة المطعون عليه الثالث بصفته بأن يدفعوا له مبلغ ٣٦٤٩ ج و ٥٣٠ م ، وقال بياناً للدعوى إنه باعتباره أحد الأعضاء في الجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنيابة العامة اختص بقطعة أرض ليقم عليها مسكناً طبقاً للنموذج حرف (ج) ، وهو أحد الناذج الأربعة التي صممها المطعون عليهم الرابع والخامس وقدرت التكاليف بمبلغ ٣٠٩٤ ج ، وأن الجمعية التعاونية عهدت بإقامة هذا المسكن مع مساكن أعضائها إلى الشركة التي يمثلها المطعون عليهم الأول والثاني بمقتضى عقد مقاول مؤرخ ١٤/٥/١٩٥٥ وأشرف المطعون عليهم الرابع والخامس على التنفيذ ، إلا أنه تبين بعد أن تسلم الطاعن البناء من الجمعية أن الشركة خالفت الشروط والمواصفات الواردة في العقد وظهرت عيوب في البناء وأوجه نقص عديدة في التنفيذ فرفع الدعوى رقم ٨٠٧ لسنة ٥٨ ورقم ١١٠٢٣ مستعجل القاهرة لإثبات حالة البناء وما فيه من عيوب ومدى مطابقتها لعقد المقاول وللأصول الفنية ، وقدم الخبير المنتدب فيهما تقريراً بالعيوب الموجودة في البناء وبالمخالفات لشروط العقد ونظراً لأن الشركة هي التي أقامت البناء ووضع المطعون عليهم الرابع والخامس تصميمه وقاما بالإشراف على التنفيذ وهم جميعاً مسئولون بالتضامن عن تعويض الأضرار

الناشئة من تلك العيوب والمخالفات فقد انتهى الطاعن إلى طلب الحكم له بالطلبات . وأقرت الجمعية التعاونية بحق الطاعن وانضمت إليه في طلباته ، ودفعت الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة إستنادا إلى أن عقد المفاولة أبرم بينهما وبين الجمعية لبناء مساكن لها وأن الجمعية وحدها تتولى بيعها لأعضائها من رجال القضاء والنيابة ولا شأن للشركة بهذا التوزيع ولا علاقة بينها وبين الطاعن تخوله مقاضاتها بسبب التزاماتها المترتبة على عقد المفاولة ، وبتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم القبول تأسيسا على أن عقد المفاولة يتضمن اشتراطا لمصلحة أعضاء الجمعية ، ثم عادت بتاريخ ٢٥/٦/١٩٦١ حكمت بإلزام الشركة والمطعون عليهما الرابع والخامس متضامنين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ١٠٤٩ ج و ٥٢٠ م والمصروفات المناسبة ، واستأنفت الشركة هذا الحكم طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها وقيد الاستئناف برقم ١٤٠٩ سنة ٧٨ قضائية ، وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وأسست قضاءها برفض الدفع على أن عقد المفاولة أبرم في حدود نيابة الجمعية عن أعضائها وأن ما ينشأ عن العقد من حقوق والتزامات يضاف إليهم فيكون للطاعن توجيه الدعوى مباشرة إلى الشركة ، وطعننت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٧٧ سنة ٣٢ قضائية ، وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٦ نقضت المحكمة هذا الحكم على أساس أنه اخطأ في تكييف العلاقة القانونية بين الجمعية التعاونية وأعضائها في شأن عقد المفاولة وفي ترتيب آثاره ، وبعد أن أحيلت القضية إلى محكمة الاستئناف تمسك الطاعن بأن الجمعية أحالت إليه الحقوق الناشئة عن عقد المفاولة بما فيها التعويضات المترتبة على مخالفة شروطه منذ تاريخ رفع الدعوى على الشركة وذلك بموجب إقرار من الجمعية مؤرخ ١٢/٣/١٩٦٧ فضلا عن انتقال الحق في التعويض بموجب تسجيل عقد ملكيته عن الأرض المقام عليها البناء بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٦ تحت رقم ٢٦٩٧ شهر عقارى الجيزة ، وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول الدعوى مستندا في ذلك إلى أن الطاعن أقام الدعوى لبثاء على أساس قاعدة الاشتراط لمصلحة الغير ، وأنه لم يحصل على حواله الحق من الجمعية التعاونية إلا بتاريخ ۱۲/۳/۱۹۶۷ بعد صدور حكم النقض فلا تصلح لاعتباره صاحب صفة في الدعوى لأن العبرة في ذلك هي بوقت رفع الدعوى ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه لا يجب أن يتحقق شرط الصفة للمدعى في وقت رفع الدعوى ، وإنما يكفي اكتساب هذه الصفة أثناء نظرها ، لأنه بزوال العيب الذي كان يشوب صفته تصبح إجراءات التقاضي صحيحة ومنتجة لآثارها ولا محل بعد ذلك للدفع بانعدام الصفة ولا يكون لصاحب الدفع مصلحة فيه ، ورغم أن حق الجمعية في اقتضاء التعويض المترتب على إخلال الشركة في تنفيذ عقد المقابلة قد انتقل إلى الطاعن بموجب حواله نافذة قبل الشركة التي أعلنت بها أثناء الاستئناف ، إلا أن الحكم لم يرتب على الحواله أثرها ، وحسب أنه مقيد بأدلة الإثبات وأوجه الدفاع المقدمة إلى محكمة أول درجة أو التي تكون سابقة على حكم النقض ، مع أنه يجوز تقديم أدلة وأوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاستئناف بعد نقض الحكم ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة أول درجة .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه وإن كان يجوز للمدعى عليه أن يدفع بعدم قبول الدعوى إذا لم يكن المدعى صاحب صفة في رفعها ، إلا أنه متى اكتسب المدعى هذه الصفة أثناء نظر الدعوى مراعىا المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في القانون فإن العيب الذي شاب صفته عند رفعها يكون قد زال وتصبح الخصومة بعد زوال العيب منتجة لآثارها منذ بدايتها ، ولا تكون للمدعى عليه مصلحة في التمسك بهذا الدفع ، ولا يؤثر في اعتبار صفة المدعى أن يكون السند الذي اعتمد عليه في ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مغايرا لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادرا بعد نقض الحكم السابق ، ذلك أن التمسك بسبب جديد لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليس من شأنه تغيير موضوع النزاع وإنه وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ۱۱۱ من قانون المرافعات السابق يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه ، وكذلك يكون الخصوم أمام محكمة الإحالة ما كان يجوز لهم تقديمه قبل صدور الحكم المنقوض من دفاع

ودفع إلا ما يكون منها قد سقط الحق فيه، ولمحكمة الإحالة أن تعتمد في تحصيل فهمها لواقع الدعوى على ما يقدم إليها من هذه الوجوه وعلى ما يستجد من وقائع ومستندات وأدلة . وإذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعن أقامها بطلب التعويض الناشئ عن إخلال الشركة المطعون عليها بتنفيذ عقد المقاولة على أساس أن هذا العقد الذي أبرمته مع الجمعية التعاونية لبناء المساكن تضمن الاشتراط لمصلحة أعضاء الجمعية، إلا أن الطاعن اعتمد أمام محكمة الإحالة على أن الجمعية أحالت إليه حقوقها بما في ذلك الحق في التعويض بموجب عقد حوالة مؤرخ ١٢/٣/١٩٦٧ أعلن إلى الشركة أثناء نظر الاستئناف، وكان يترتب على هذه الحوالة اعتبار الطاعن صاحب صفة في طلب الحق موضوع الحوالة، ولا يستطيع المدين الوفاء للحيل بعد نفاذ الحوالة في حقه فإن توجيه الدعوى إليه من المحال له الذي أصبح وحده صاحب الصفة في المطالبة بالحق يكون صحيحاً، وتنتهي كل مصلحة للمدين في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى، لأن للمدين وفقاً لنص المادة ٣١٢ من التقنين المدني أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التي كان له أن يتمسك بها قبل الحيل وقت نفاذ الحوالة في حقه، كما يجوز أن يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يربط على الحوالة أثرها في اعتبار صفة الطاعن في المطالبة بالحق موضوعها، لأنها لم تقدم إلا في الاستئناف بعد صدور حكم النقض السابق، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع في شأن الدفع بعدم القبول صالح للفصل فيه، ولما تقدم ولأن الطعن للمرة الثانية، فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف في قضائه برفض الدفع وتحديد جلسة للفصل في الموضوع .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد مميح طلعت ، وأديب نصيبى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، ومهافظ الوكيل .

(٢٢)

الطعن رقم ٣١ ٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) عمل . " الأجر " . صلح . بطلان .

الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعماله . مناط بطلانه . المساس بحقوق تقررها
قوانين العمل . منال بشأن استبدال أجر ثابت بعمولة .

(٢) استئناف . " ميعاد الاستئناف " . عمل . " ميعاد استئناف الدعوى
العمالية " .

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على الأحكام
الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقا لها . ماعداها باق على أصله .

١ - الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة^(١) - لا يكون باطلا إلا أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل .
وإذا كان الاتفاق الذي انعقد بين الشركة الطاعنة والمطعون ضده ، والذي تضمن
استبدال أجر ثابت بالعمولة التي كان يتقاضاها المطعون ضده ، لم يمس حقوقا
تقررتها قوانين العمل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى
في قضائه على " أن العمولة التي يتقاضاها المطعون ضده جزء من الأجر تعلق به حق
المستأنف عليه - المطعون ضده - ولا يجوز المساس به أو الاتفاق على مبلغ أقل
منه " فإنه يكون قد خالف القانون .

(١) نقض ١٧/٥/١٩٦٧ بمجموعة المسكيب الفنى ص ١٨ ص ١٠١٨

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٤ عمال كلى القاهرة
طالباً بالحكم على الشركة الطاعنة بإعلان عقد تعديل عقد العمل المؤرخ
١٩٦٣/١٠/٢٩ وبإلزامها بأن تؤدي له مبالغ ٢٢٢ ج و ٦١٠ م قيمة فروق مرتبه
من ١/١/١٩٦٢ حتى آخر مارس سنة ١٩٦٤ ، وقال مبرحاً لدعواه إنه التحق
بالعمل لدى الشركة الطاعنة بأجر شهرى مقداره ٢٠ ج زيد إلى ٣٥ ج بالإضافة
إلى عمولة توزيع بنسبة ١٪ من مبيعات سوق القاهرة واستمر يتقاضى المرتب
والعمولة إلى أن اضطرت الشركة إلى توقيع تعديل للعقد السابق ألغت فيه العمولة
وأضافت ١٠ ج إلى مرتبه الشهرى ليكون ٤٥ ج فى حين أن متوسط العمولة التى
كان يتقاضاها شهرياً علاوة على مرتبه خلال السنوات الثلاث السابقة بلغت
٥٤ ج و ٩٢٢ م ، مما يعدمه هذا الاتفاق تخفيضاً لأجر الطاعن ومن ثم فهو
اتفاق باطل عملاً بالمادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبمجلس
١٩٦٥/١٢/٢٧ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية (أولاً) بإعلان عقد تعديل عقد
العمل المؤرخ ١٩٦٣/١٠/٢٩ (وثانياً) وقبل الفصل فى موضوع الشق الخاص
بطالب فرق العمولة بنسب الخبير الحسابى بمكتب خبراء وزارة العدل لتقدير
العمولة . استأنفت الشركة الطاعنة الشق الأول من الحكم وقيد استئنافها برقم ٣
سنة ٨٣ أمام محكمة استئناف القاهرة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره أمام محكمة
أول درجة قضت بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبالغ ١٦٨ ج و ١٥٠ م
فاستأنفت الشركة هذا الحكم أمام ذات المحكمة ، وقيد استئنافها برقم ٨٧٩ سنة ٨٤ ق -
وبمجلس ١٩٦٧/٦/٢٢ قضت محكمة الاستئناف فى الاستئناف رقم ٣ سنة ٨٣ ق
برفضه وتأييد الحكم المستأنف وفى الاستئناف رقم ٨٧٩ سنة ٨٤ ق بسقوط حق

الطاعة في الاستئناف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعة على الحكم المطعون فيه في شقه الخاص بالاستئناف رقم ٣ سنة ٨٣ق مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بإبطال الاتفاق الخاص بتعديل عقد العمل المؤرخ ١٩٦٣/١٠/٢٩ على مخالفته للمادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، لأنه تضمن إلغاء العمولة التي كان يتقاضاها المطعون ضده والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر ، هذا في حين أن الاتفاق لم يتضمن إلغاء العمولة كليا وإنما اتفق على استبدالها بأجر ثابت يبرره نظام العمل بالشركة وللظروف الاقتصادية التي لا بدت أوضاعها ، ومثل هذا الاتفاق الذي هو وليد إرادة الطرفين لا يكون باطلا ، ولا يوجد في أحكام قانون العمل ما يقيّد حرية العامل وصاحب العمل في تعديل شروط العقد ، ولم يتضمن ذلك القانون تحديدا لمقدار الأجر سوى تحديد الحد الأدنى له ، وعلى ذلك فإن تحديد قدر الأجر فيما جاوز الحد الأدنى متروك لإرادة المتعاقدين ، ويجب احترام إرادتهما عملا بالمادة ١/١٤٧ من القانون المدني التي تنص على أن العقد قانون المتعاقدين ويجوز تعديله بإرادة طرفيه ، وطالب أن الشركة الطاعة لم تخفض الأجر عن الحد الأدنى المقرر قانونا فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإبطال التعديل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك لأن الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون باطلا إلا أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل وإذا كان الاتفاق الذي انعقد بين الشركة الطاعة والمطعون ضده والمؤرخ ١٩٦٣/١٠/٢٩ والذي تضمن استبدال أجر ثابت بالعمولة التي كان يتقاضاها المطعون ضده لم يمس حقوقا قررتها قوانين العمل وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على "أن العمولة التي يتقاضاها المطعون ضده جزء من الأجر تعلق به حق الاستئناف

عليه — المطعون ضده — ولا يجوز المساس به أو الاتفاق على مبلغ أقل منه “ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب الموجهة إلى هذا الشق من الحكم المطعون فيه .

وحيث أن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم فى شقه الآخر فى الاستئناف رقم ٨٧٩ سنة ٨٤ ق أنه قضى بسقوط حق الشركة الطاعنة فى استئناف الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بجلسته ١٠/٤/١٩٦٧ ، لأنه رفع بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم المستأنف ، وهذا من الحكم خطأ فى تطبيق القانون ، لأن الأصل فى ميعاد استئناف الأحكام التى تصدر فى جميع الدعاوى بما فيها دعاوى العمل ستون يوماً من تاريخ صدورها ، وذلك عملاً بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والاستثناء وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون العمل من أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فى الموضوع والتى تحال من قاضى الأمور المستعجلة هو عشرة أيام ، وهذا الاستثناء يقتصر نطاقه على الدعاوى الموضوعية التى تحال من قاضى الأمور المستعجلة ، ولا يتعداه إلى الدعاوى التى ترفع ابتداءً إلى محكمة الموضوع وبالأوضاع العادية ، وإذا كانت دعوى المطعون ضده غير محالة إلى محكمة الموضوع من قاضى الأمور المستعجلة وقضى الحكم المطعون فيه على الرغم من ذلك بأن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام من تاريخ النطق به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا الذى فى محله ، ذلك إن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قصد به الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع بالتزام الأوضاع الواردة فيها ، وما عداها باقى على أصله ويلتزم فى استئناف الأحكام الصادرة فيه اتباع القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات السابق ، وإذا

كانت الدعوى لم ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها يكون ممتد يومياً يبدأ من تاريخ صدور الحكم وفقاً للمادة ٣٧٩ و٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم ياتزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن ميعاد الاستئناف هو عشرة أيام فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب الموجهة إلى هذا الشق من الحكم المطعون فيه .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٣

بمهاصة السيد المستشار / عباس حلمى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
 عدلى بنادى ، ومحمود المصرى ، وأحمد سميح طلعت ، ومعتضى الفقى .

(٢٣)

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) ، (٢) - بيع . وصية . " قرينة المادة ٩١٧ مدنى " لإثبات .
 صورية . إرث .

(١) مجرد بيع المورث حق الانتفاع بالعقار لوارث بعد تصرفه فى حق الرقبة إليه فبر
 مانع من اعتبار التصرف وصية . م ٩١٧ مدنى .

(٢) قرينة م ٩١٧ مدنى . مناطها : احتفاظ المتصرف بحجزة العين التى تصرف فيها
 وبحق الانتفاع بها مدى حياته . خلو العقد من النص عليهما لايمنع محكمة الموضوع من التحقق
 من توافرها . للوارث إثبات أن العقد يخفى وصية احتيالا على أحكام الإرث بكافة
 طرق الإثبات .

(٣) ، (٤) . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل . " لإثبات .
 " قرائن قضائية " . حكم . " القصور فى التسبيب . ما بعد ذلك " .

(٣) التفات الحكم عن التحدث عن المستندات التى قدمها الخصم مع ما قد يكون لها
 من الدلالة . قصور .

(٤) استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية . محله اطلاعها عليها واخضاعها
 لتقديرها . هدم بحثها . قصور .

(٥) إرث . وصية . " حكم " . " القصور فى التسبيب " . نقض .

(٥) دفاع الورثة بأن تصرف المورث لأحدهم يخفى وصية استنادا إلى معتدات وقرائن .
 دفاع جوهري . إغفال الرد عليه . قصور .

١ — مجرد بيع المورث حق الانتفاع بالعقارات موضوع الدعوى إلى ولديه القاصرين بعد أن كان قد تصرف إليهما في حق الرقبة ، لا يمنع من اعتبار التصرف وصية وفقا للمادة ٩١٧ من القانون المدني ، إذ لا يعدو ذلك أن يكون بمثابة بيع الرقبة وحق الانتفاع ابتداء مع النص على تنجيز التصرف ، وهو ما لا يحول بين الطاعنات — باق الورثة — وبين إثبات مخالفة هذا النص للواقع .

٢ — من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه وإن كان صحيحا أن القرينة التي نصت عليها المادة ٩١٧ من القانون المدني ، لا تقوم إلا باجتماع شرطين هما إحتفاظ المتصرف بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الإنتفاع بها مدى حياته ، إلا أن خلو العقد من النص عليها لا يمنع قاضي الموضوع من استعمال سلطته في التحقق من توفر هذين الشرطين للوقوف على حقيقة العقد المتنازع عليه وقصد المتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها غير متقيد في ذلك بما ورد في العقد من نصوص صريحة دالة على تنجيزه ، لأن للوراث أن يثبت بطرق الإثبات كافة مخالفة هذه النصوص للواقع ، متى كان قد طعن في العقد بأنه يخفى وصية احتيالا على أحكام الارث .

٤ — القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وبإطراح مالاترى الأخذ به منها محله أن تكون قد اطاعت عليها وأخضعتها لتقديرها فإذا بان من الحكم أن المحكمة لم تطلع على تلك القرائن ، وبالتالي لم تبحثها فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنات أقمن ضد المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها الدعوى رقم ٣٤٢ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى بنى سويف ، وطلبن الحكم بتثبيت ملكيتهن إلى ٢١ فدانا و ١٤ قيراطا شيوعا في ٤٣ فدانا و ١٢ قيراطا و ٢٣ سهما أطيانا زراعية وإلى ١٤٥٥ مترا شيوعا في منزل مساحته ٣٠٠ متر مربع مبنية جميعها بصحيفة الدعوى وقلن بيانا لذلك إن مورث الطرفين تصرف في معظم ما يملك من عقارات إلى المطعون عليها وولديها منه تصرفا صوريا لم ينفذ حال حياته بل ظل واضعا اليد على ما تصرف فيه حتى وفاته ، وإذا استأثرت المطعون عليها بالتركة عقب وفاته وأنكرت على الطاعنات حقهن الشرعى في الميراث ، فقد أقمن عليها هذه الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، وفي ١٩٦٦/١/٣ قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وتفى أن تصرفات المورث هى في حقيقتها وصية ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ١٩٧٢/٢/١٣ ببطلان كافة التصرفات الصادرة من المورث إلى المطعون عليها وولديها القاصرين واعتبار العقارات المتصرف فيها تركة للمورث تقسم بين ورثته . استأنفت المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ سنة ٥ قضائية بنى سويف وبعد أن نظرت محكمة الاستئناف الدعوى بجلسته ١٩٦٧/٥/٩ حددت للنطق بالحكم جلسته ١٩٦٧/٦/١١ وصرحت لمن يشاء من الخصوم بتقديم مذكرة خلال أسبوعين ، وفي ١٩٦٧/٦/٧ قضت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فيما تناولته العقود الصادرة من المورث إلى ولديه . طعن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنات على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقلن لمن تمسكن في مذكراتهن المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٦٧/٦/١١ التى كانت محددة للنطق بالحكم بأن التصرفات محل النزاع الصادرة من مورث الطرفين إلى ولديه القاصرين تعتبر وصية في حقهن ، إذ احتفظ لنفسه بحيازة ما تصرف فيه وبحقه في الانتفاع به مدى حياته ، وأن عقود الأيجار التى استدلت بها المطعون عليها على أن المورث

كان يؤثر بعض الأطيان المتصرف فيها بصفته وليا طبيعيا على ولديه المذكورين هي عقود صورية اصطنعت على غير الحقيقة إبان مرضه لاتخاذها دليلا على تنجيز ملك التصرفات وقد شهد الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى بخالفه هذه العقود للواقع، وقدمت الطاعنات تدليلا على ذلك عقود إيجار وأوامر أداء وإيصالات صادرة من المورث تفيد أنه ظل يقوم بتأجير ما تصرف فيه لحسابه الخاص . غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن باستعراض هذه الأدلة أو مناقشتها واقتصر على تسبيب قضائه على القول بأن عقود الإيجار المقدمة من المطعون عليها تفيد أن المورث كان يؤثر الأطيان المتصرف فيها بصفته وليا طبيعيا على ولديه وليس بصفته الشخصية، وأنه بعد أن كان قد احتفظ بحقه في الانتفاع بها عاد فباع هذا الحق إليهما بعقد مشهر في سنة ١٩٥٦، وهو فيما ترى الطاعنات قول مرسل لا يصلح سببا لإطراح ما تمسكن به من أن التصرفات محل النزاع تعتبر وصية وأن العقود المقدمة من المطعون عليها صورية مما يعيب الحكم بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للذاكرة المقدمة من الطاعنات إلى محكمة الاستئناف بالجلسة ١٩٦٧/٦/١١ والمودعة ملف الطعن أنهم تمسكن فيها بأن التصرفات الصادرة من المورث إلى ولديه القاصرين تخفى وصية احتيالا على أحكام الإرث، وأن عقود الإيجار المقدمة من المطعون عليها هي عقود صورية، وقدموا إثباتا لذلك المستندات والقرائن المشار إليها في سبب النعى على النحو السالف بيانه، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إلا بقوله " إنه بالاطلاع على عقود الإيجار المقدمة من المستأنفة المطعون عليها بحفاظتها رقم ١٥ ملف ابتدائي يبين أن المورث كان يؤثر الأطيان التي تصرف فيها أولديه القاصرين بصفته وليا طبيعيا عليهما ولم يكن يؤثرها بصفته الشخصية وأن حيازته لهذه الأطيان لم تكن لحسابه بل لحساب ولديه القاصرين اللذين باع لهما هذه الأطيان، وأنه بعد أن كان المورث قد احتفظ بحق الانتفاع مدى الحياة عاد فباع هذا الحق لابنيه بالعقد المشهر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٦، وأنه مما سبق بيانه يتضح أن الشرطين اللازمين لاعتبار العقود الصادرة من المورث أولديه وصية غير متوفرين، الأمر

الذى يتعين معه ضرورة اعتبارها بيوعاً منجزة " وكان مجرد بيع المورث حق الانتفاع بالعقارات موضوع الدعوى بعد تصرفه في حق الرقبة إلى ولديه القاصرين لا يمنع من اعتبار التصرف وصية وفقاً للمادة ٩١٧ من القانون المدني إذ لا يعدو ذلك أن يكون بمثابة بيع الرقبة وحق الانتفاع ابتداءً مع النص على تمييز التصرف، وهو ما لا يحول بين الطاعنات وبين إثبات مخالفة هذا النص للواقع، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه وإن كان صحيحاً أن القرينة التي نصت عليها المادة آنفة الذكر لا تقوم إلا باجتماع شرطين هما احتفاظ المتصرف بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته، إلا أن خلو العقد من النص عليهما لا يمنع قاضي الموضوع من استعمال سلطته في التحقق من توفر هذين الشرطين للوقوف على حقيقة العقد المتنازع عليه وقصد المتصرف من تصرفه، وذلك في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها غير متقيد في ذلك بما ورد في العقد من نصوص صريحة دالة على تمييزه، لأن للوارث أن يثبت بطرق الإثبات كافة مخالفة هذه النصوص للواقع متى كان قد طعن في العقد بأنه يخفى وصية احتيالية على أحكام الارث، وكان ما أقام عليه الحكم قضاءً مما سلفت الإشارة إليه يفيد أن المحكمة لم تطلع على ما ركزت إليه الطاعنات من مستندات وقرائن تمسكن بدلائلها على أن المورث ظل واضحاً اليد على ما تصرف فيه لولديه حتى وفاته، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها فالتفت الحكم عن التحدث عنها بشيء مع ما قد يكون طامناً للدلالة، فإنه يكون مشوباً بالقصور كما أن القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وباطراح ما لا ترى الأخذ به منها محله أن تكون قد اطاعت عليها وأخضعتها لتقديرها فإذا بان من الحكم أن المحكمة لم تطلع على تلك القرائن وبالتالي لم تبحثها فإن حكمها يكون أيضاً قاصراً قصوراً يبطله. لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنات بأن التصرفات الصادرة من المورث إلى ولديه القاصرين تخفى وصية استناداً إلى المستندات والقرائن المشار إليها، وأن عقود الإيجار التي قدمتها المطعون عليها للتدليل بها على تمييز تلك التصرفات هي عقود صورية تخالف حقيقة الواقع هو دفاع جوهري من شأنه أو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإن إغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور في التسبيب ومخالفة القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٣

بقيادة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
هدى بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومجد طايىل راشد ، ومصطفى الفقى .

(٢٤)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) تزوير . حكم . ” بطلان الحكم “.

إيراد الحكم فى أسبابه ما يفيد اطلاع المحكمة على العقد المطعون عليه بالتزوير .
الذى عليه بالبطلان لعدم الأمر بضم المظروف المحتوى على ذلك العقد والاطلاع عليه .
غير صحيح .

(٢) استئناف . ” الأحكام الغير جائز استئنافها “ . قوة الأمر المقضى .
تزوير . دعوى . ” ترك الخصومة “ . حكم .

عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالا فى الحكم الصادر برفض الادعاء بالتزوير .
ترك الخصومة فى استئناف ذلك الحكم . قضاء محكمة الاستئناف برد وبطلان العقد
المطعون فيه لدى نظر استئناف الحكم الصادر من بعد فى الموضوع . الذى عليه
بأنه خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الادعاء بالتزوير .
لا محل له .

(٣) ، (٤) ، (٥) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل “ . حكم .
” النسب الكافى “ . إثبات . ” قرائن
قضائية “ .

(٣) تقدير أقوال الشهود من إطلاقات قاضى الموضوع . الاطمئنان إلى أقوال شاهد
آخر مرجعه وجدان القاضى .

(٤) استقلال قاضى الموضوع بتقدير القرائن القضائية .

(٥) عدم التزام قاضى الموضوع بإبداء أسباب ترجيحه دليلا على آخر . حسب الحكم ببيان
أسباب قضائه .

۱ - متى كان الحكم المطعون فيه الذى قضى برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره قد اورد في اسبابه " أن العقد المطعون عليه ألزم المستأنف عليها بكافة الأموال الأميرية المفروضة على الأتليان المبيعة إبتداء من تاريخ البيع " مما مفاده أن محكمة الاستئناف قد اطلمت على العقد المدعى بتزويره قبل إصدار حكمها المطعون عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه - بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم إذ لم تاهر المحكمة بضم المظروف المحتوى على العقد المطعون فيه وتطلع عليه - على غير أساس .

۲ - ما نصت عليه المادة ۳۷۸ من قانون المرافعات السابق من أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (۱) - إلى أن الخصومة التى ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التى تثار عرضا في خصوص دفع شكلى في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها . وإذا كان حكم محكمة أول درجة قد اقتصر على الفصل في الادعاء بتزوير العقد دون النظر في موضوع الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، وهى طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد ، بل استقرت تلك المحكمة بعد ذلك في نظر الموضوع ، فإن الحكم الإبتدائي المشار إليه ما كان يجوز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا ، ومن ثم فلا يترتب على ترك الخصومة في استئناف ذلك الحكم صيرورته نهائيا . ويكون النعى على حكم محكمة الاستئناف برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره في الاستئناف المرفوع من الحكم الصادر في الموضوع بأنه جاء على خلاف الحكم السابق من محكمة أول درجة برفض الادعاء بالتزوير الحائز قوة الأمر المقضى في غير محله .

(۱) نقضه ۱۹۶۹/۱/۲ بمجموعة المكتب الفنى المدة ۲ ص ۵۶۶ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطامنة أقامت الدعوى رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٦١ مدني كلي سوهاج على المطعون ضدها الأولى ومورث باقي المطعون ضدهم ، وطلبت الحكم بصحة عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٨ الصادر إليها من ابنها المرحوم مورثها ومورث المطعون ضدهم ببيعه لها ٣ ف و ٢٢ ط و ١٦ س مبينة بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٩٤٦ ج و ٦٦٥ م . ادعى المدعى عليهما تزوير هذا العقد ، وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٢ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليهما بشهادة الشهود أن العقد مزور ، وانتهى المدعية الطامنة ذلك ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين ، وجهت اليمين المتممة إلى الطامنة واستجوبتها في شأن ظروف وفاة البائع ، ثم نذبت قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لبيان عمر الورقة المحرر عليها عقد البيع المدعى بتزويره وعمر المداد الذي حرره ، وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ قضت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير وتحديد جلسة ١٩٦٤/٣/٣ ، انظر الموضوع . استأنف المحكوم ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٢ لسنة ٣٦ ق سوهاج وبتاريخ ١٩٦٤/٥/١٩ حكمت المحكمة الابتدائية بإثبات صحة التعاقد عن عقد البيع سالف الذكر . استأنف المحكوم عليهما هذا الحكم الأخير بالاستئناف رقم ١٣١ لسنة ٣٩ ق سوهاج وقضت محكمة الاستئناف في الاستئناف الأول بإثبات ترك الخصومة وفي الثاني بانقطاع حيز الخصومة لوفاة المستأنف الثاني . وبعد أن عجلت الطامنة هذا الاستئناف حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ برد وبطلان عقد البيع موضوع الدعوى وتحديد جلسة ١٩٦٧/١١/٧ انظر الموضوع ،

ثم قضت بتاريخ ١٩٦٧/١١/٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنة في هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، حاصل أولها وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن محكمة الاستئناف نظرت الدعوى بجلسة ١٩٦٧/٤/٩ وقررت حجزها للحكم بجلسة ١٩٦٧/٦/٥ وفيها قضت برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره دون أن تأمر بضم المظروف المحتوي على ذلك العقد من خزانة المحكمة وتطلع عليه وأنه يترتب على إغفال هذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ والذي قضى برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره قد أورد في أسبابه " أن العقد المطعون عليه أنزم المستأنف عليها بكافة الأموال الأميرية المفروضة على الأطيان المبيعة ابتداء من تاريخ البيع " مما مفاده أن محكمة الاستئناف قد اطلعت على العقد المدعى بتزويره قبل إصدار حكمها المطعون فيه ، ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ مخالفته القانون لصدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المقضي ، وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ برفض الادعاء بتزوير عقد البيع وحددت جلسة لنظر الموضوع ، وقد استأنف المدعى عليهما هذا الحكم استقلالا بالاستئناف رقم ٦٢ / ٣٩ ق سوهاج ، ثم تركا الخصومة فيه ، وحكمت محكمة الاستئناف بقبول ترك الخصومة وبذلك أصبح الحكم الابتدائي برفض الادعاء بالتزوير نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه وبعد أن حكمت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٩ بإثبات صحة التعاقد استأنف المدعى عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣١ لسنة ٣٩ ق سوهاج وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ حكمت محكمة الاستئناف برد وبطلان عقد البيع المدعى

بتزويده و بتحديد جلسة لنظر الموضوع ، ثم قضت بتاريخ ۱۹۶۷/۱۱/۸ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وبهذا يكون الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ۱۹۶۷/۶/۵ برد وبطلان عقد البيع قد جاء على خلاف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ۱۹۶۴ / ۱ / ۲۸ والقاضي برفض الادعاء بالتزوير الذي أصبح نهائيا بعد أن قضى فيه استئنافا بإثبات ترك الخصومة وحاز قوة الأمر المقضى ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان المشرع إذ نص في المادة ۳۷۸ من قانون المرافعات السابق — الذي أقيم الاستئناف رقم ۶۳ لسنة ۳۹ ق سوهاج في ظله — على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع قد قصد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، وكان حكم محكمة أول درجة الصادر في ۱۹۶۴/۱/۲۸ قد اقتصر على الفصل في الادعاء بتزوير العقد دون النظر في موضوع الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، وهي طلب الحكم بصحة وتقاذ العقد بل استقرت تلك المحكمة بعد ذلك في نظر الموضوع ، إذ كان ما تقسم فإن الحكم الابتدائي المشار إليه ما كان يجوز الطعن فيه بالاستئناف مستقلا ، ومن ثم فلا يقترب على ترك الخصومة في استئناف ذلك الحكم صيرورته نهائيا ويكون النعى على الحكم الصادر في ۱۹۶۷/۶/۵ بأنه جاء على خلاف حكم سابق حاز لقوة الأمر المقضى في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الصادر في ۱۹۶۷/۶/۵ القصور في التمييز من وجهين : الأول : أنه امتد في قضائه إلى أقوال شهود المطعون ضدهم وإلى دفاع مورث الطرفين في القضية رقم ۱۱۷ لسنة ۱۹۶۱ مدني أولاد طوق ، وإلى عدم ظهور عقد البيع في حياة المورث ، هذا في حين أن أقوال الشهود جاءت على عييل الظن لا اليقين علاوة على تناقضهم

في واقعة الاحتفاظ بنتم المورث ، وأن دفاع هذا المورث في الدعوى المشار إليها لا ينفي تصرفه بالبيع إلى والدته بالعقد مشار للتزاع ، كما أن عدم ظهور العقد إلى حيز الوجود إبان حياته لا ينهض دليلا على تزويره . وللوجه الثاني : أن الحكم المطعون فيه قد أغفل ما ورد بتقرير أبحاث التزييف والتزوير من أن العقد المدعى بتزويره قد حرر في التاريخ الثابت عليه أي في سنة ١٩٥٥ ولم يحرق في تاريخ لاحق وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا التمسك في وجهه الأول مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد دال على تزوير العقد موضوع الدعوى بقوله " أن المحكمة مطمئن إلى أقوال شهود المستأنفين إذ يطلب عليها طابع الصدق ولا تعول على أقوال شهود المستأنف عليها خصوصا وأن الشاهد الثاني من شهود المستأنف عليها قرر أنه سمع بواقعة البيع سنة ١٩٥٩ وأن المستأنف عليها لم تضع اليد على الأرض إلا منذ ثلاث أو أربع سنوات ، وإذا كان التحقيق في ٢٣/٥/١٩٦٢ فمضى ذلك أن المستأنف عليها وضعت اليد على الأرض في سنة ١٩٥٨ على الأكثر الأمر الذي لا يتفق مع ما ذكره هو بعد ذلك من أن البائع كان هو الواضع اليد على الأرض وكان هو المتولى إيجارها وزراعتها ، وهذا القول الأخير من الشاهد هو ما ترى المحكمة أنه يتفق وواقع الحال ، إذ أن المستأنف عليها طلبت في الدعوى الحالية تسليمها الأطنان موضوع الدعوى فلو كانت واضحة اليد بالفعل ما كانت طلبت هذا الطلب ، يؤيد ذلك أن المستأنفة قالت في مذكرة إعلان شواهد التزوير إن المورث كان هو الواضع اليد على الأطنان حتى وفاته ، ولم تنف المستأنف عليها هذا القول ، مما يؤيد هذا النظر ما ثبت من الاطلاع على القضية رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ أولاد طوق على النحو السالف بيانه ، إذ لا يتأتى أن المورث يمسك في نوفمبر سنة ١٩٥٩ وطوال نظر الدعوى حتى الحكم فيها بجلعة ٦/٥/١٩٦١ بملكيته للساحة موضوع الدعوى في الوقت الذي يكون هو قد تصرف فيها بالبيع منذ ٨/١٢/١٩٥٥ ، وهو تاريخ عقد البيع الإبتدائي موضوع التزاع . . وأنه إذا أضيف إلى ذلك كله أن العقد المطعون عليه لم يظهر حال حياة المورث ولم تتخذ المستأنف ضدها أي إجراء نحو شهره حتى توفي المورث في يوليو سنة ١٩٦١

بعد مضي ما يزيد على الخمس السنوات من التاريخ المنسوب بالعقد أنه حر فيه ، ولم يكن هناك ما يمنع ذلك البتة خصوصا وأن العقد المطعون عليه ألزم المستأنف عليها بكافة الأموال الأميرية المفروضة على الأتبان المبيعة ابتداء من تاريخ البيع فإن واجب الحرص يقتضي في أقل القليل اتخاذ اللازم نحو شهر هذا العقد خصوصا وأن المستأنف عليها تعلم أن هناك زوجة سوف ترثه في تركته من بعده — كان كل ذلك مطمئنا هذه المحكمة أن عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٨ مزور على صاحبه ولم يصدر منه ، ويتعين تبعا لذلك الحكم بردو بطلان العقد المشار اليه “ ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بردو بطلان العقد المدعى بتزويره إلى ما استخلصه من أقوال شهود المطعون ضدهم بما لا يخرج عما يؤدي اليه مدلولها وإلى القرائن الأخرى المستمدة من أوراق الدعوى والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو من إطلاقات قاضي الموضوع مادام لم يخرج في ذلك عما يؤدي إليه مدلولها وأن اطمئنانه إلى أقوال شامد دون آخر مرجعه إلى وجدانه ، كما أن تقدير القرائن القضائية هو مما يستقل به هذا القاضي ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصها هو منها . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه لا يعدو وأن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة ، وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض . والنعي في وجهه الثاني مردود أيضا بأن لقاضي الموضوع أن يأخذ في قضائه بما يرتاح اليه من أدلة الدعوى وي طرح مالا يقتنع بصحته منها دون أن يكون ملزما بإبداء أسباب ترجيحه دليلا على آخر ، ويكفيه أن يبين الأسباب التي اعتمد عليها في قضائه ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطاعن في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، علي عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٢٥)

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٧ القضائية :

عقد . " العقد الإداري " . اختصاص . " الاختصاص الولائي " .
قضاء مستعجل . تنفيذ . تأميم .

اختصاص القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية . صدور حكم
في هذه المنازعات بالإلزام . اختصاص القضاء المستعجل بنظر الإشكالات الوقتية المتعلقة بتنفيذه .
مكس ذلك المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والمتصلة بموضوع المنازعات الخارجة
عن اختصاص القضاء العادي . مثل .

إنه وإن كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بالفصل في المنازعات
المتعلقة بالعقود الإدارية ، إلا أنه متى صدر الحكم فيها بالإلزام أصبح سنداً
يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ، فتختص المحاكم المدنية بمراقبة إجراءات
التنفيذ ، والنظر في مدى صحتها وبطلانها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل
في جميع المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعاً
منها بنظر الإشكالات الوقتية المتعلقة بالتنفيذ ، إذ لا شأن لهذه الإشكالات
بأصل الحق الثابت بالحكم المستشكل فيه ، كما أنها لا تعد طعناً على الحكم ،
ولما تتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقته لأحكام القانون ، وذلك بخلاف
المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، والتي تتصل بموضوع
المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادي ، والتي قد يرى القاضي المستعجل
فيها مالا يراه قاضي الدعوى ، وهي المسائل التي استقر قضاء هذه المحكمة على عدم
اختصاص القضاء المستعجل بنظرها . وإذا كان الواقع في الدعوى أن الإشكال

المرفوع من المظنون عليه قد قصد به منسح التنفيذ على السيارة المملوكة له ، استنادا إلى أن الدين المجهوز من أجله للثابت بحكم محكمة القضاء الإداري يتعلق بالمنشأة التي كان يملكها ، وأنه لم يعد مشغولا من أدائه بعد تأميم هذه المنشأة ، وزيادة أصولها من خصومها ، دون أن يكون مبنى الإشكال نزاعا مما يختص به القضاء الإداري وحده ، فإن الحكم المضمون فيه إذ قضى باختصاصه بنظر الإشكال تطبيقا لنص المادة ١/٤٩ من قانون المرافعات السابق يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المظنون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن وزارة التموين أوقعت بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٨ حجزا على سيارة مملوكة لـ تنفيذ الحكم رقم ١١٦٥ لسنة ١٥ قضائية الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٧٨٦ ج ولفوائد القانونية والمصاريف ، فاحتشك المدين في التنفيذ بالدعوى رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ مستعجل سوهاج اعتنادا إلى أن المنشأة التي صدر بشأنها الدين المحكوم به قد آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ ، وأن الدولة أصبحت مسئولة عن حقوق المنشأة والتزاماتها السابقة على التأميم في حدود ما آل إليها منها وقد أصغر تقييم المنشأة من زيادة الأصول عن الخصوم بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه ودفعت وزارة التموين بعدم اختصاص القضاء المستعجل ولائيا بنظر الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه وقضت برفض الدفع في الأسباب ، واستأنفت الوزارة هذا الحكم لدى محكمة سوهاج الابتدائية طالبة إلغاء والحكم بقبول الدفع وقيد الاستئناف برقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ مستأنف مستعجل سوهاج ، وفي ١٩٦٧/٤/١٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل هيب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على أنه الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الإداري متى يتعلق بالمال ولم يكن مبنيا إجراء من الإجراءات أو أمرا من الأمور التي خص بها المشرع جهة القضاء الإداري وإنما كان من وقائع لاحقة للحكم المستشكل فيه يعتبر عقبة من عقبات التنفيذ التي يختص بنظرها القضاء المستعجل طبقا لنص المادة ١/٤٩ من قانون المرافعات ، في حين أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ قد خصت للقضاء الإداري وحده بالفصل في المنازعات الخاصة بالعقود الإدارية ، وقد ورد لفظ " المنازعات " عاما ومطلقا يشمل المنازعات الموضوعية والمسائل المستعجلة المتفرعة عنها سواء كانت إهكالات في التنفيذ أم دعاوى إثبات حالة أم غيرها من المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت ، وهو ما أفتره محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٩٦٥/٣/٣١ ، ولما كان الحكم المستشكل في تنفيذه قد صدر من محكمة القضاء الإداري في نزاع ناشئ عن عقد إداري يخرج عن اختصاص القضاء العادي ، فإن القضاء المستعجل باعتباره فرعا منه يكون غير مختص بنظر الإشكال المرفوع عنه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي وبوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه قد أقام قضاءه برفض الدفع على أنه وإن كانت القاعدة الأصلية تقضي بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر المسائل المستعجلة التي تتعلق بالمنازعات الموضوعية التي تخرج من ولاية القضاء العادي إلا أنه بالنسبة للإشكالات الوقتية في تنفيذ الأحكام يوجد ثمة اعتبار آخر له أهميته يجب مراعاته عند تطبيقها وهو أن التنفيذ يجري على المال ، وأن جهة القضاء العادي التي يتفرع عنها القضاء المستعجل هي صاحبة الولاية العامة في المنازعات المتصلة بالمال ، وعلى هذا فإن القضاء المستعجل يختص بالإشكالات الوقتية حتى ولو كان السند المنفذ به يتصل بجهة قضاء أخرى " وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أنه وإن كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بالفصل في المنازعات

المتعلقة بالعقود الإدارية، إلا أنه متى صدر الحكم فيها بالإلزام أصبح سنداً يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه فتختص المحاكم المدنية بمراقبة إجراءات التنفيذ والنظر في مدى صحتها وبطلانها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمال، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعا منها بنظر الإشكالات الوقتية المتعلقة بالتنفيذ، إذ لا شأن لهذه الإشكالات بأصل الحق الثابت بالحكم المستشكل فيه، كما أنها لا تمتد طعنا على الحكم وإنما تتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقته لأحكام القانون، وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والتي تتصل بموضوع المنازعات الخارجية عن اختصاص القضاء العادي والتي قد يرى القاضي المستعجل فيها مالا يراه قاضي الدعوى وهي المسائل التي استقر قضاء هذه المحكمة على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها. إذ كان ذلك، وكان الواقع في الدعوى أن الإشكال المرفوع من المطعون عليه قد قصد به منع التنفيذ على السيارة المملوكة له امتنادا إلى أن الدين الميجوز من أجله الثابت بالحكم رقم ١٥/١١٦٥ ق محكمة القضاء الإداري يتعلق بالمنشأة التي كان يملكها، وأنه لم يعد مسئولا عن أدائه بعد تأميم هذه المنشأة وزيادة أصولها من خصومها دون أن يكون مبنى الإشكال نزاعا مما يختص به القضاء الإداري، وحده، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاصه بنظر الإشكال تطبيقا لنص المادة ١/٤٩ من قانون المرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

ولما تقدم يترتب رفض الطعن.

جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٢٦)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تجزئة . " أحوال عدم التجزئة " . حكم . " الطعن في الحكم " .
نقض . " الخصوم في الطعن " .

صدر الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . الخصم الذي قبل ذلك الحكم أوفوت بمهاد
الطعن فيه أن طعن أثناء نظر الطعن المرفوع في المهاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته .
للقعود عن استعمال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن المرفوع من باقي المحكوم عليهم
جميعا في المهاد .

(٢) اختصاص . " الاختصاص الولائي " . حراسة . " الحراسة
القضائية " . تعليم . قرار إداري .

هقد شركة مبرم بشأن إدارة مدرسة خاصة . اختصاص انقضاء العاوى بالفصل فيما ينشأ
عنه من نزاع ، وما يتفرع عن ذلك من طالب فرض الحراسة القضائية على المدرسة موضوع
العقد . انعدام هذا الاختصاص إذا كان من شأن الحراسة وقف تنفيذ أمر إداري صادر
من جهة مختصة .

(٣ ، ٤) تعليم . حراسة . " الحراسة القضائية " .

(٣) المدرسة الخاصة . منشأة خاصة وإن كانت تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم في الشؤون
المبينة بالقانون .

(٤) أموال المدرسة الخاصة . قابليتها لأن يعهد بإدارتها إلى الغير . فرض الحراسة
القضائية عليها ليس من شأنه وقف تنفيذ الترخيص الصادر بفتحها أو المماس بموئل صاحبها
أو بما له من حقوق أو ما عليه من واجبات طبقا للقانون .

(٥) تعليم . حراسة . " الحراسة القضائية " . قرار إداري . اختصاص .

وجوب تضمين اللائحة الداخلية للدرسة الخاصة التي تتقاضى مصروفات نظام تعيين الموظفين ومؤهلاتهم ومرتباتهم . ق ١٦٠ لائحة ١٩٥٨ . تعيين مدير المدرسة بقرار من صاحبها بناء على ترشيح مجلس الإدارة طبقاً لللائحة . هذا القرار لا يعد من القرارات الإدارية حتى ولو وافقت عليه مديرية التربية والتعليم ، ولا يمنع من وضع المدرسة تحت الحراسة القضائية .

(٦) حكم . " تسبيب الحكم . التقارير القانونية الخاطئة " .
بطلان . " بطلان الأحكام " . نقض . " سلطة محكمة النقض " .

اشتمال أسباب الحكم على أخطاء قانونية . لا أثر له متى كان الحكم سليماً في نتيجته .
لمحكمة للنقض تصحيح تلك الأخطاء .

١ - إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة الدعوى على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته ، فقد دلت على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبة الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي بينها في المادة المذكورة .
وإذا كانت هذه رخصه أجازها الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطعن عليه في الميعاد ، فإن قعوده عن استعمال هذه الرخصة لا يؤثر في شكل الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - متى أقيم من باقي المحكوم عليهم جميعاً في الميعاد . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعنين وأخرى بوضع المدرسة تحت الحراسة القضائية ، فإنه يجوز للطاعنين وحدهم الطعن في هذا الحكم وإن صدر في موضوع غير قابل للتجزئة ، ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن .

(١) نقض ١٧/٥/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني . ص ١٧ . ص ١١٤٦ .

٢ - متى كانت العلاقة التي تربط المطعون عليه الأول بمورث الطاعنين والمطعون عليه الثانى هى علاقة تعاقدية أسامها عقد الشركة المبرم بينهم ، والذي لم تكن الإدارة طرفا فيه ، فإنه يكون للقضاء العادى ولاية الفصل فيما ينشأ عن هذا العقد من نزاع بشأن ما اشتمل عليه من حقوق والتزامات ، وما يتفرع عن هذا النزاع من طلب فرض الحراسة القضائية على المدرسة موضوع العقد ، إلا إذا كان من شأن هذه الحراسة وقف تنفيذ أمر إدارى صدر من جهة إدارية مختصة بإصداره فإن هذه الولاية تنعدم ، ويصبح للقضاء الإدارى هو وحده الذى له ولاية الفصل فيها .

٣ - تعتبر المدرسة الخاصة منشأة خاصة ، لأنها على ما أفصحت عنه المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ مؤسسة غير حكومية تقوم أصلا بالتربية والتعليم ، وإن كانت تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها فى الحدود والقيود المبينة بالقانون المذكور ولائحته التنفيذية .

٤ - ما تطلبه المشرع فى صاحب المدرسة الخاصة من صفات ومؤهلات لا علاقة له بأموال المدرسة التى تقبل أن يعهد بإدارتها إلى الغير ، والحكم بفرض الحراسة عليها ليس من شأنه وقف تنفيذ الترخيص الصادر بفتحها أو المساس بمؤهل صاحبها أو بما له من حقوق أو بما فرضه عليه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ من واجبات أو ما رتبته على مخالفتها من جزاء .

٥ - أوجبت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٦٩ من لائحته التنفيذية أن تبين اللائحة الداخلية للمدرسة الخاصة التى تتقاضى مصروفات نظام تعيين الموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والمرتبات التى يمنحونها عند التعيين . وإذا كان يبين من اللائحة الداخلية للمدرسة موضوع النزاع أنه قد نص فى الباب السادس منها على أن يعين مدير المدرسة بقرار من صاحبها بناء على ترشيح مجلس الإدارة فإن القرار الصادر بتعيين مدير المدرسة من صاحبها أو من ورثته أو النائب عنهم لا يعتبر من القرارات الإدارية التى يمتنع على القضاء العادى وقف تنفيذها حتى ولو وافقت عليه مديرية التربية والتعليم ، كما أنه لا يحول

دون القضاء بوضع المدرسة تحت الحراسة القضائية ، كما لا يحول دون ذلك ما تطلبت المادةان ٤ ، ٧ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ توافره في صاحب المدرسة ومديرها من شروط ما دام أن اختصاص المدير قاصر على الشئون المالية والإدارية دون الشئون التربوية والتعليمية التي يختص بها ناظر المدرسة على ما أفصحت عنه المادة ٤٣ من اللائحة الداخلية للمدرسة .

٦ - متى كان الحكم سليماً في نتيجه ، فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية ، إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن عبد السلام خبيز المسمى (المطعون عليه الأول) أقام الدعوى رقم ٤٣١ سنة ١٩٦٦ مستعجل جزئي ضد نعمات نوار عن نفسها وبصفقتها وآخرين طالباً بالحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي على مدرسة التربية الحديثة الإمدادية الخاصة بدمهور يتولى استلامها وإدارتها واستغلالها وقبض إيراداتها وتوزيع صافيه على أصحابها بحق النصف المدعى والباقي للدعى عليهم كل بقدر نصيبه ، وقال في بيانها إن شركة مدنية تكونت بينه وبين المدعى عليهما السادس والسابع والرحوم عبد الوهاب عبد السلام مورث المدعى عليهم هذا الأخيرين بعقد مؤرخ ١٩٥٨/٨/٢٣ الغرض منها افتتاح مدرسة إمدادية خاصة بمصروفات بمدينة دمنهور ورأس مال قدره ٣٠٠٠ ج دفع المدعى نصفه ودفع باقي الشركاء النصف الآخر وعلى أن تكون الأرباح والخسائر بنسبة حصة كل في رأس المال

(١) قض ١٩٧٢/٤/٢٩ مجموعة المكتب الفني . س ٢٣ . ص ٧٨١ .

ونص في البند الثاني من العقد على أن لعبد الوهاب أحمد عبد السلام أن يستأجر العقار اللازم للمدرسة ويستصدر التراخيص اللازمة من الجهات المختصة لحساب الشركة، على أن يتولى إدارة المدرسة نظير أجر معلوم، فاستأجر العقار واستصدر التراخيص بالفعل، ولما توفي في أكتوبر سنة ١٩٦٥ انتهز ورثته فرصة صدور عقد الإيجار والتراخيص باسمه وأنكروا عليه حقوقه في المدرسة وأدرجوها ضمن تركته، واستأثروا بإيراداتها وأصروا على تعيين محمد نبيل عبد الوهاب عبد السلام مديرا للمدرسة رغم أنه غير أهل لهذا المنصب، مما دعاه لإقامة الدعوى بطلباته السابقة، ودفع المدعى عليهم هذا الأخيرين بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى، لأن المدرسة تخضع لنظام إداري يمت وتزاول عملا ذا نفع عام، كما دفعوا بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى لانعدام ركن الخطر والاستعجال وفي ١٩٦٧/١١/٢٦ حكمت المحكمة في مادة مستعجلة (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا. (ثانيا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا. (ثالثا) بوضع المدرسة موضوع الدعوى والميمنة بصحيفة إفتتاحها تحت الحراسة القضائية وتعيين المدعى عليه الثالث محمد نبيل عبد الوهاب عبد السلام حارضا قضائيا عليها تكون مهمته إدارتها طبقا للقوانين الخاصة في حدود أحكامها واستلام المصروفات والإعانات وحرف المصروفات اللازمة والضرورية وتحديد صافي الربح وإيداع نصفه خزانة المحكمة وتوزيع النصف الثاني على باقي الشركاء والورثة هذا المدعى كل بحسب نصيبه، واستأنف المدعى عليهم هذا الأخيرين منهم هذا الحكم لدى محكمة دمنهور الابتدائية بهيئة استئنافية رقم ١٣٦ سنة ٦٧ من دمنهور طالبين إلغاءه والحكم (أولا) بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى (ثانيا) بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها كما استأنفه المدعى بالاستئناف رقم ١٤٢ سنة ٦٧ من دمنهور طالبا تعديله والحكم أصليا بتعيينه حارضا قضائيا على المدرسة موضوع الدعوى واحتياطيا تعيين مدير للتعليم الإهدادي الخاص بمديرية التربية والتعليم بحافظة البحيرة حارضا عليها أو أحد حراس الجدول، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد، ثم حكمت في ١٩٦٧/٦/٢٧ (أولا) برفض الاستئناف رقم ١٣٦ سنة ٦٧ دمنهور وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لفرض الحراسة القضائية على المدرسة

موضوع الدعوى . (ثانيا) بالنسبة للاستئناف رقم ١٤٢ حنة ١٩٦٧ دمنهور بتعديل الحكم المستأنف وتعيين السيد مدير التعليم الإعدادى الخاص بمديرية للتربية والتعليم المستأنف عليه العاشر حارسا قضائيا على المدرسة موضوع الدعوى لأداء المهمة الموضحة بالحكم المستأنف ، وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها أصليا بعدم قبول الطعن وطلب من باب الاحتياط رفضه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أن الحكم المطعون فيه أصبح نهائيا بالنسبة للقصر المشمولين بوصاية نعمات محمد نوار التى لم تطعن عليه إلا بصفتها الشخصية ، وأنه لما كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن صيرورة الحكم نهائيا بالنسبة لبعض الشركاء يجعل الطعن غير مقبول بالنسبة للباقيين .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم واقعة الدعوى إذ نصت على أنه إذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضما إليه فى طلباته ، فقد دلت على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد ختم من طعن مرفوع من غيره فى الميعاد فى حالة الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل فى الطعن بالوصيلة التى بينها فى المادة المذكورة ، ولما كانت هذه رخصة أجازها للشارع فى هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطعن عليه فى الميعاد ، فإن قعوده عن استعماله هذه الرخصة لا يؤثر فى شكل الطعن — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — متى أقيم من باقى المحكوم عليهم جميعا فى الميعاد . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعنين ونعمات محمد نوار بصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم عبد الوهاب عبد السلام بوضع المدرسة تحت الحراسة القضائية فإنه يجوز للطاعنين وحدهم الطعن فى هذا الحكم وإن صدر فى موضوع غير قابل للتجزئة ومن ثم فإنه يتعين رفض هذا الدفع .

وحيث إن حاصل النفي في الأسباب الخمسة أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتماويله من وجوه . أولها ، أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن إجراءات قيد مورت الطاعنين باعتباره صاحب المدرسة ومديرها الإداري تعتبر من الأعمال الإدارية المسادية ، ولا تعتبر من الأوامر الإدارية التي تقتضي بالاختصاص الولائي بلجهة القضاء الإداري لأنها وليدة إرادة المشرع مباشرة ولا تعتبر إفصاحا عن إرادة الإدارة ، في حين أن قرارات الإدارة سواء منها الصادر عن سلطتها المقيدة أو عن سلطتها التقديرية تعتبر كلها من القرارات الإدارية التي لا يجوز للقضاء العادي التعرض لها بالإلغاء أو الوقف أو التعديل . وثانيها : أن ما قرره من جواز فرض الحراسة القضائية على المعاهد التعليمية الخاصة مخالف لأحكام القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٨ ولائحته التنفيذية المتعلقة بالنظام العام والتي لا يجوز الخروج عليها لما يترتب على فرض الحراسة القضائية من نقل إدارة المدرسة ماليا وفنيا وتربويا من نظام السلطة الإدارية وإجراءات الرقابة والجزاءات الإدارية إلى إدارة الحارس القضائي ، واعتبار الحارس والمطعون عليه الأول طرفا في العلاقة الإدارية بغير اتباع الإجراءات التي حددها القانون وتوافق ما استلزمه من شروط ، فضلا عن إخضاع مدير التربية والتعليم ومن قبله المطعون عليه الثاني لقيود الحراسة مع ما في ذلك من وقف وتعطيل وإلغاء للقرارات الإدارية الصادرة من مديرية التربية والتعليم . وثالثها : أنه استند في رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي إلى أن مديرية التربية والتعليم لم تتمسك به مع أن قواعد الاختصاص الولائي تتعلق بالنظام العام ، ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ويتعين على المحكمة أن تطبقها من تلقاء نفسها دون طلب من الخصوم ورابعها : أن ما قرره من أن المدرسة مال خاص خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن عنصر المؤهل التربوي وما عداه من الشروط التي كانت متوفرة في مورت الطاعنين والتي لا يمكن أن تكون محل شركة بينه وبين الغير لا تدخل في نطاق الأحوال التي أجازت المادة ٧٣٠ من القانون المدني فرض الحراسة القضائية عليها .

وحيث إن هذا النفي في جميع ما تضمنه مردود ، ذلك أنه لما كانت العلاقة التي تربط المطعون عليه الأول بمورت الطاعنين والمطعون عليه الثاني علاقة

تعاقدية أساءها عقد الشركة المبرم بينهم في ١٩٥٨/٧/٢٣ الذي لم تكن الإدارة طرفا فيه، وكان للقضاء العادي ولاية للفصل فيما ينشأ عن هذا العقد من نزاع بشأن ما اشتمل عليه من حقوق والتزامات وما يتفرع عن هذا النزاع من طلب فرض الحراسة القضائية على المدرسة موضوع العقد، إلا إذا كان من شأن هذه الحراسة وقف تنفيذ أمر إداري صدر من جهة إدارية مختصة بإصداره فإن هذه الولاية تنعدم ويصبح القضاء الإداري هو وحده الذي له ولاية للفصل فيها، وإذا اعتبر المدرسة موضوع الدعوى منشأة خاصة لأنها على ما أفصحته هذه المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ مؤسسة خير حكومية تقوم أصلا بالتربية والتعليم وأن كانت تخضع لرقابة وزارة التربية وتفتيشها في الحدود والقيود المبينة بالقانون المذكور ولائحته التنفيذية، وكان ما تطلبه المشرع في صاحبها من صفات ومؤهلات لا علاقة له بأموال المدرسة التي تقبل أن يعهد بإدارتها إلى الغير وكان الحكم بفرض الحراسة عليها ليس من شأنه وقف تنفيذ الترخيص الصادر بفتحها أو المماس بمؤهل صاحبها أو بما له من حقوق أو بما فرضه عليه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ من واجبات أو مارتبه على مخالفتها من جزاء. لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣ من القانون المذكور والمادة ٦٩ من لائحته التنفيذية قد أوجبت كل منهما أن تبين اللائحة الداخلية للمدرسة الخاصة التي تتقاضى مصروفات نظام تعيين الموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والمرتبات التي يمنحونها عند التعيين، وكان يبين من اللائحة الداخلية للمدرسة موضوع النزاع والمقدمة من الطاعنين والمرفقة بالملف أنه قد نص في الباب السادس منها على أن يعين مدير المدرسة بقرار من صاحبها بناء على ترشيح مجلس الإدارة فإن القرار الصادر بتعيين مدير المدرسة من صاحبها أو من ورثته أو النائب عنهم لا يعتبر من القرارات الإدارية التي يمتنع على القضاء العادي وقف تنفيذها حتى ولو وافقت مديرية التربية والتعليم عليه، وإذا ثبت من دفاع الطاعنين ومن المستندات المقدمة منهم والمرفقة بالأوراق أن محمد نبيل عبد الوهاب حين مديرا ماليا وإداريا للمدرسة، وكان القرار الصادر بتعيينه لا يعتبر من القرارات الإدارية على النحو سالف البيان، فإنه بوصفه هذا لا يحول دون القضاء بوضع المدرسة تحت الحراسة القضائية، كما لا يحول دون هذا القضاء أيضا ما تطلبت المادتان

٤ ، ٧ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ توافره في صاحب المدرسة ومديرها من شروط ، وإذ اقتصر اختصاص المدير على الشؤون المالية والإدارية دون الشؤون التربوية والتعليمية التي يختص بها ناظر المدرسة على ما أفصحت عنه المادة ٤٣ من اللائحة الداخلية للمدرسة ، فإن تنفيذ حكم الحراسة لن يؤدي إلى المساس بهذه الشؤون الأخيرة أو إلى جعل المطعون عليه الأول ذا شأن في إدارة المدرسة ، ومن ثم فإن القضاء العادي يكون هو وحده المختص بنظر دعوى الحراسة دون القضاء الإداري ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإن تعيينه فيما قرره من أن تعيين محمد نبيل عبد الوهاب يعتبر عملاً إدارياً مادياً لا قراراً إدارياً وفيما تزيد منه من اتخاذ من عدم تمسك مديرية التربية والتعليم بالدفع بعدم الاختصاص الولائي دليلاً على صحة قضائه وفي باقي ما ورد بأوجه الطعن يكون غير منتج ، ذلك أنه متى كان الحكم سليماً في نتيجته فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية للمادة المستشارين : عدلي بغدادى
ومحمود المصرى ، ومحمد طاهيل راشد ، ومصطفى الفقى .

(٢٧)

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) دعوى . ” الرسم المستحق على الدعوى . بطلان . رسوم . ” رسوم
قضائية ” .

هدم ترتيب البطلان على عدم دفع الرسم على الدعوى . طة ذلك . تحصيل الرسوم المستحقة من شأن
قلم الكتاب .

(٢) لإثبات . ” البيئة . القرائن القضائية ” محكمة الموضوع . ” سلطتها
في تقدير الدليل ” .

استقلال قاضى الموضوع بتقدير أقوال الشهود واعتباط القرائن القضائية . لا رقابة عليه
في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .

(٣) تسجيل . ” الأسبقية في التسجيل ” . عقد . صورية . ” الصورية
المطلقة ” .

إعمال الأسبقية في التسجيل . شرطه . ألا يكون أحد المقدين صوريا صورية
مطلقة .

(٤) حكم . ” تسبيب الحكم ” محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” .
إثبات . صورية .

استناد الخصم الى قرائن غير فاطعة في تجريخ أقوال الشهود التي أخذت بها المحكمة . إغفال
الحكم التحدث عن هذه القرائن . لا حيب . مثال في صورية .

(ه) استئناف . نطاقه . " دفاع . تقض . أسباب الطعن " . " السبب الجديد .

تنازل المستأنف ضمنا عن دفاع أئزره أمام محكمة أول درجة . هودته إلهه أمام محكمة للتقض .
سبب جديد . عدم جواز إيدائه أمامها لأول مرة .

١ — عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة . وإذا تقضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة للقضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم . فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب لا يكون معيبا بالبطلان .

٣ — لا مجال لإعمال الأسبقية في التسجيل إذا كان أحد العقدين ضروريا
صورية مطلقة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى أن عقد
الطاعة ضروري صورية مطلقة فإنه لا يكون ثمة محل للفاضلة بينه وبين عقد
المطعون عليه إستنادا إلى أسبقية تسجيل صحيفة دعواها .

٤ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصورية عقد الطاعة
على أقوال الشهود وقرائن الأحوال التي استخلصها من وقائع الدعوى وعناصرها
وهي أدلة وقرائن تكفي لحمل النتيجة التي انتهت إليها ، فلا على الحكم إن هو
لم يتحدث عن الشهادة الصادرة من الجمعية الزراعية — التي قدمتها الطاعة للتدليل
على عدم صحة شهادة الشهود لأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
لا يعيب الحكم أنه لم يتحدث عن بعض القرائن التي ساقها الخصم لتجريح
شهادة الشهود التي أخذت بها المحكمة بعد أن اطمأنت إليها ، مادامت هذه
القرائن غير قاطعة فيما أريد الاستدلال بها عليه ، وما دام تقديرها خاضعا لسلطة
محكمة الموضوع .

هـ — إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعنة قد تنازلت ضمنا في الاستئناف المرفوع منها عن الحكم الابتدائي عن دفاعها الذي سبق أن أنارته أمام محكمة أول درجة بأن مقدها يفضل عقد المطعون عليه لأصلية تسجيل صحيفة دعواها ، فإن هذا الدفاع منها أمام محكمة النقض يعتبر سببا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٣٦ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الجيزة ضد المطعون عليه الأول ، وطلبت الحكم بصحة وتفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/١/٥ والمتضمن بيعه لما ٢٠ ط أطيانا زراعية شيوعا في الأطيان المبينة بالصحيفة وأثناء سير الدعوى تدخل المطعون عليه الثانى فيها طالبا رفضها استنادا إلى أنه اشترى القدر المبيع من البائع نفسه بمقد تاريخه ١٩٦٢/٢/١ ، ودفع بصورية عقد الطاعنة ، وبتاريخ ١٩٦٦/١/٥ قضت المحكمة الابتدائية بقبول تدخل المطعون عليه الثانى وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الصورية المدعى بها — وبعد أن سمعت الشهود وقضت بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٦ برفض الدعوى — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٦٣ لسنة ٨٣ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحسدة لنظره تمسكت النيابة برأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالثالث منها على الحكم المطعون فيه للبطلان، ذلك أن محكمة أول درجة قضت بقبول تدخل المطعون عليه الثانى فى الدعوى على الرغم من عدم سداده الرسوم المستحقة وفقا للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ مما يترتب عليه بطلان الحكم الابتدائى ، وأن هذا البطلان يسرى أيضا على الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من أن المخالفة المالية فى القيام بعمل لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص للقانون على البطلان من هذه المخالفة . وإذ تنص المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ، ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب فإنه لا يكون معيبا بالبطلان ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق والفساد فى الاستدلال، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بصورية عقد الطاعنة على ما استخلصه من أقوال شاهدى المطعون عليه الثانى وعلى القرائن التى ساقها ، هذا فى حين أن أقوال هذين الشاهدين لا تؤدي إلى الصورية إذ إنهما شهدا بأنهما لا يعرفان شيئا عن موقع وحدود القدر المبيع ، وعلاوة على ذلك فإن أولهما قد تضارب فى أقواله بما لا يمكن معه الاطمئنان إليها إذ أنه بعد أن قرر بأنه كان حاضرا وقت تحرير عقد المطعون عليه الثانى وأنه وقع عليه كشاهد عاد وناقض نفسه فى ذلك مقررًا أنه علم بالمبيع من المطعون عليه الأول ، كما أن القرائن التى استدل بها الحكم على الصورية هى قرائن فاسدة ، لأن قرابة الطاعنة

المطعون عليه الأول وتراخيا في رفع دعواها وتصلحها معها ، كل ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى صورية عقدها ، وكذلك اقترض الحكم أن المبيع واحد في العقدين مع أنه ليس كذلك وأن مانسبة الحكم إلى شاهدي المطعون عليه الثاني في هذا الصدد يخالف الثابت في أقوالهما ، وتضيف الطاعنة أن محكمة الاستئناف لم تجبها إلى طلبها التصريح لها باستخراج صورة من حكم محكمة القضاء الإداري الصادر لها بشأن أمبيتها في التسجيل ، قولا من المحكمة بأنه على فرض صحة صدور هذا الحكم فإن لها أن تقضى بالصورية ولو كان العقد مسجلا ، وترى الطاعنة أن هذا القول يخالف للقانون ، ذلك أن مناط المفاضلة بين المشتريين في حالة تراخيم هو السبق في التسجيل ، وأن الأسبق تسجيلا يفضل على سائر المشتريين ولو كان متواطئا مع للبائع على الإضرار بحقوق الغير ، وهذا كله من شأنه أن يعيب الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والقصور في التمهيب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي برمته مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه قوله ” إن شاهدي المطعون عليه الثاني قد شهدا في صراحة أن عقد المستأنفة (الطاعنة) صوري لم يدفع فيه ثمن وقد حرر بين الأخ وأخته كيذا للاستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) بقصد حرمانه من الأطنان التي اشتراها ووضع اليد عليها ، وفي هذه الأقوال الصريحة ما يكفي لأطراف المحكمة وتكوين إقناعيتها من صورية عقد المستأنفة (الطاعنة) فإذا أضيف إلى هذه الأقوال القرينة المستفادة من علاقة المستأنفة بالمستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) وتلك المستفادة من تراخيا في رفع دعواها أكثر من عامين رغم ملابها بوضع يد المستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) على الأطنان المبعة وكذلك تقديمها عقد صانع في الدعوى وسحب منها ، فإذا أضيف كل ذلك لكنت النتيجة التي خلصت إليها محكمة أول درجة نتيجة مائمة ومائفة ولها ما يساندها من أقوال الشهود والقرائن ، كما أن شاهدي الإثبات قد شهدا بأن الأطنان المبعة إلى المستأنف عليه الثاني هي بذاتها التي بيعت صوريا للمستأنفة كما شهدا بموقعها ، وأضاف الشاهد الثاني أنه جاء لهذه الأطنان وأن المستأنف

عليه الثاني بوضع اليد عليها ، وأما ما ذهبت إليه المستأنفة من صدور حكم لمصلحتها من محكمة القضاء الإداري بشأن أسبقية تسجيل هريضة دعوها فضلا عن أن المستأنف عليه الثاني قد أنكره فإنها قد قدمت عن تقديم الدليل على ذلك بالإضافة إلى أنه بفرض صحة ما ذهبت إليه فإن فلك لا يمنع من القضاء بصورية عقدها ولو كان مسجلا ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود في الدعوى واستنباط القرائن القضائية فيها من المسائل الموضوعية التي يستقل بها القاضي الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان ما استخلصه منها من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان قد استند في استظهار الصورية المدعى بها وتفنيد ما أثارته الطاعنة من مطاوع في هذا الشأن إلى اعتبارات سائغة اعتمد فيها على ما استخلصه من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة بما لا يخرج من أقوالهم التي أوردها الحكم ومن القرائن القضائية التي ساقها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن المجادلة في ذلك لا تخرج من كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو ما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه . لما كان ذلك ، وكان لا مجال لأعمال الأسبقية في التسجيل إذا كان أحد العقدين صوريا صورية مطلقة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة وعلى ما سلف القول إلى أن عقد الطاعنة صوري صورية مطلقة فإنه لا يكون ثمة هل للفاصلة بينه وبين عقد المطعون عليه الثاني استنادا إلى أسبقية تسجيل صحيفة دعوها . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذا أخذ بهذا للنظر لا يكون قد خالف للقانون ، ومن ثم فإن النهي عليه بهذا السبب بجميع ما تضمنه يكون غير سليم .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إنها قدمت إلى محكمة الموضوع شهادة من الجمعية الزراعية التعاونية ببلدة الكنيسة مركز الحيزة بمقدار ما يحوزه المطعون عليه الثاني من أطيان زراعية في تلك البلدة ، وذلك للتدليل بها على كذب شهادته

فما قرراه بشأن وضع يده على أطيان النزاع ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل
التحدث عن هذا المستند ، كما أنه لم يرد على ما دفعت به الطاعنة من عدم الاعتداد
بعقد المطعون عليه الثاني لصوريته وهو ما يعيب الحكم بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم
المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على البيان السابق أنه أقام قضاءه بصورية
عقد الطاعنة على أقوال الشهود وقرائن الأحوال التي استخلصها من وقائع الدعوى
وعناصرها ، وهي أدلة وقرائن تكفي لحل النتيجة التي انتهى إليها فلا على الحكم
إن هو لم يتحدث عن الشهادة الصادرة من الجمعية الزراعية لأنه — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — لا يعيب الحكم أنه لم يتحدث عن بعض القرائن التي ساقها
الحكم لتجريح شهادة الشهود التي أخذت بها المحكمة بعد أن اطمأنت إليها
ما دامت هذه القرائن غير قاطعة فيما أريد الاستدلال بها عليه وما دام تقديرها
خاضعا لسلطة محكمة الموضوع . والنعي في شقه الثاني غير مقبول ذلك أن الثابت
من أوراق الدعوى أن الطاعنة قد تنازات ضمنا في الاستئناف المرفوع منها
عن الحكم الابتدائي عن دفاعها الذي سبق أن أثارته أمام محكمة أول درجة
من عدم الاعتداد بعقد المطعون عليه الثاني لصوريته ، وذلك لتمسكها أمام محكمة
الاستئناف بأن عقدها يفضل ذلك العقد لأسبقية تسجيل صحيفته دواها .
ومن ثم فإن هذا الدفاع منها أمام محكمة النقض يعتبر سببا جديدا لا يجوز إبدائه
لأول مرة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٣

بمراجعة السيد المستشار / عباس حلى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عدي بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومجد طايل راشد ، ومصطفى الفقى .

(٢٨)

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) مرض الموت . " تحديد " .

مرض الموت هو مما يوجب فيه الهلاك ويشعر معه المريض بذنو أجله ويقتضى بموته .

(٢) إثبات . " القرائن القانونية " . وصية . " القرينة المنصوص عليها
في المادة ٩١٧ مدنى " .

قرينة م ٩١٧ مدنى . قيامها باجتماع شرطين : احتفاظ المنصرف بحياة العين المتصرف
فيها وبحقه فى الانتفاع بها مدى الحياة استنادا إلى مركز قانونى يخوله حقا فيه .

(٣ ، ٤) عقد . بيع . " البيع المنجز " . هبة . " الهبة المستترة " .

(٣) وضع يد المشتري على المبيع وإن صح اعتباره قرينة على إنجاز التصرف إلا أنه ليس
شرطا لازما فيه .

(٤) التصرف بالبيع المنجز صحيح سواء كان فى حقيقته بيعا أو هبة مستترة فى صورة
عقد بيع . عدم دفع المشتري الثمن لا يتعارض مع تنفيذ التصرف .

(٥) حكم . " القصور فى التسهيل . مالا يعد قصورا " . خبرة .

عدم التزام محكمة الموضوع بتدب خبير فى الدعوى متى وجدت فى أوراقها ما يكفى لتكوين
عقيدتها .

١ — إن من الضوابط المقررة فى تحديد مرض الموت — وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة^(١) — أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ، ويشعر

(١) نقض ١٩٥٥/٤/٢١ بمجموعة المكتب الفنى السنة ٦ ص ١٠٢٠ .

معه المريض بذنو أجله ، وأن يتهى بوفاته ، وإذا نفى الحكم حصول التصرفين في مرض موت المورث مما اعتنق لصحة من أقوال الشهود من أن مرضه لم يكن شديدا يغلب فيه الهلاك ، إذا أنه كان يباشر أعماله العادية خارج منزله وقت صدور التصرفين منه وإلى ما قبل وفاته بثلاثة أشهر ، فإن ذلك من الحكم ليس فيه ما يخالف تعريف مرض الموت وكاف لحمل قضائه .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أن مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيها لاتقوم إلا باجتماع شرطين (الأول) هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، (والثاني) احتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين إلى أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ، ولا يكفي لقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون مستندا في هذا الانتفاع إلى مركز قانوني يخوله حقا فيه . وإذا كان يبين من أقوال الشهود التي اطمأن إليها الحكم المطعون فيه وأوردها في أسبابه أن أحدا لم يشهد بأن المورث ظل منتفعا بالأعيان المتصرف فيها لحسابه الخاص باعتباره مالكا حتى وفاته ، فإن ما انتهى إليه الحكم من عدم قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني ومن أن مجرد استقرار المورث واضعا يده على تلك الأعيان لا يتنافى مع تمييز التصرف ليس فيه خروج على أقوال هؤلاء الشهود ولا يخالف فيه القانون .

٣ - ولئن كان وضع يد المشتري على العين المبيعة يصح اعتباره قرينة على إنجاز التصرف إلا أنه ليس شرطا لازما فيه ، إذ قد يكون التصرف منجرا مع استقرار حيازة البائع للعين المبيعة لمهب من الأسباب التي لاتنافى بإنجاز التصرف .

٤ - عدم دفع المطعون ضدهم (المشتري) الثمن لا يتعارض مع تمييز عقدي البيع موضوع الدعوى ، إذ التصرف بالبيع المنجز ، يعتبر صحيحا سواء أكان العقد في حقيقته بيعا أروبة مستترة في صورة عقد بيع استوفى شكله القانوني .

(١) قضاة ١٩٧٢/٣/٧ بمجموعة المكاتب التي السنة ٢٢ ص ٢٩٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى المنصورة على المطعون ضدهم ، وقال فى صحيفة إن المرحوم محمد عثمان البنا توفى بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٣٠ عن ورثته الشرعيين وهم المطعون ضدهم وعن ولدى ابنته آمال المتوفاة قبله والمسولين بولاية والدهما الطاعن والذين يستحقان نصيبا فى التركة عن طريق الوصية الواجبة ، وأن المورث المذكور تصرف إلى المطعون ضدهم فى ١١ ف و ١٢ ط و ٨ من أطياف زراعية ومنزل مساحته ٥٦٨ مترا مربعا بموجب عقد بيع مسجل فى ١٩/٩/١٩٦٤ ، كما سبق أن تصرف إليهم فى مخزن بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١/٨/١٩٦٣ ، وأن هذين العقدين صادرا من المورث فى مرض موته دون أن يقبض شيئا من الثمن ولم يتخل حال حياته عن حيازته للأعيان المتصرف فيها ، وكان ذلك منه احتيالا على أحكام الوصية الواجبة بقصد حرمان ولدى ابنته المذكورين من نصيبهما فى تركته ، ولذلك أقام الطاعن بصفته هذه الدعوى ، وطلب فيها الحكم بإبطال عقد البيع المسجل فى ١٩/٩/١٩٦٤ وإبطال الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٩ فى الدعوى رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٦٤ مدنى قسم ثان بئندرا المنصورة والقاضى بصحة وتفاذ عقد البيع المؤرخ ١/٨/١٩٦٣ أجاب المطعون عليهم بأن للعقدين المشار إليهما هما عقدا بيع منجزان صادرا إليهم من مورثهم وهو فى حال صحته ، وباتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٦ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى أن التصرفين المطعون فيهما قد صادرا من المورث فى مرض موته وأنه ظل حائزا باعتباره مالكا ومستغما ببيع الأطياف والعقارات موضوع هذين التصرفين مدى حياته ، وأنه لم يقبض تمنا خلافا للثابت بهما ، وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين قضت فى ١٩٦٧/٢/٢٥

برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ١٤٣ لسنة ١٩ قى مدنى ، وبتاريخ ١١/٦/١٩٦٧ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيت إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن دفاعه أمام محكمة الموضوع كان يقوم على أن العقدين موضوع الدعوى هما فى حقيقةهما وصية ، واستدل على ذلك بصدرهما من المورث إلى زوجته وولديه وهو فى مرض موته ، وأنه لم يقبض منهم شيئا من الثمن المسعى فى هذين العقدين ، وأنه استمر واضعا اليد على الأطنان والعقارات بعد تصرفه فيها ومستفعا بريعهما حتى وفاته ، ولكن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر واعتبر العقدین منجزين استنادا إلى القول بأنهما صدرا من المورث حال صحته لأن مرضه لم يكن خطيرا وأن وضع يد المشتري على الأطنان المبيعة ليس شرطا لازما فى تنجيز التصرف ، وأن عدم دفع الثمن لا يتعارض مع هذا التنجيز ، ويرى الطاعن أن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه ينطوى على خطأ فى القانون وقصور فى التسبيب ، ذلك أنه لا يشترط فى مرض الموت أن يكون خطيرا بل يكفى أن يكون من شأنه أن يؤدى إلى الهلاك ، وأن الشهود قد أجمعوا على أن المورث قد احتفظ بحياته للأطنان المتصرف فيها وظل مستفعا بها لحسابه الخاص وليس لحساب المطعون ضدهم مما يتحقق معه القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المدنى ، هذا إلى أن ما قرره الحكم من أن عدم دفع المشتري الثمن لا يتعارض مع تنجيز التصرفين ، هذا القول منه لا يصلح ردا على ما ساقه الطاعن من قرائن أخرى للتدليل بها على أن التصرفين موضوع الدعوى هما فى حقيقةهما وصية قصد بهما حرمان ولدى الطاعن المشمولين بولايته من نصيبهما فى تركته جدهما إعمالا لأحكام الوصية الواجبة ويحصل السهم الثانى فى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور فى التسبيب

ذلك أن الطاعن طلب من محكمة الاستئناف تعيين خبير لتحقيق أن المورث كان يؤثر الأتيان للغير بعد تصرفه فيها بصفتها مالكا لها لا بصفتها نائبا عن المطعون ضدهم ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يجبه إلى طابعه مما يعيب الحكم بالتقصير في التسبيب .

وحيث إن النعي بهذين المدينين مردود ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة تحققت لدفاع الطرفين أصدرت حكما بإحالة الدعوى إلى التحقيق كلفت فيه الطاعن بإثبات أن العقدين صدرا من المورث وهو في مرض موته وأنه استمر واضعا يده على الأعيان المتصرف فيها ومنتفعا بريعها لحسابه الخاص حتى وفاته ، وأن المطعون ضدهم لم يدفعوا شيئا من الثمن ، وبعد سماع أقوال الشهود بإثباتا وتقييا عرض الحكم الابتدائي — الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه — لدفاع الطرفين وأقوال شهودهما والمستندات المقدمة في الدعوى ، وناقش كل ذلك وانتهى إلى أن الطاعن قد عجز عن إثبات أن العقدين المشار إليهما صدرا من المورث وهو في مرض موته ، وحصل مما أجمع عليه الشهود أن هذا المورث لم يكن وقت التصرف مريضا مرضا شديدا يغلب فيه الهلاك ، بل كان يباشر أعماله العادية خارج منزله إلى ما قبل وفاته بثلاثة أشهر ، كما انتهى الحكم إلى أن الطاعن قد عجز أيضا عن إثبات أن المورث ظل حائرا ومنتفعا بالأعيان المتصرف فيها لحساب نفسه حتى وفاته استنادا منه إلى أن أحدا من الشهود لم يشهد بذلك وأن استمرار وضع يد المورث على ما باعه لا يتعارض مع تنجيز التصرف مادام المتصرف إليهم هم زوجته وولداه القاصران الذين يعيشون في كنفه وتحت رعايته ، واستخلص الحكم من ذلك انتفاء القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني ، ثم أضاف أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى التصرف المنجز لا إلى الإيصاء لما ثبت له — من أوراق الدعوى — أن المورث قد أقر بصحة العقدين الصادرين منه إلى المطعون ضدهم في الدعويين اللتين أقامتهما المطعون ضدها الأولى بطلب صحة وتفاذ هذين المدينين ، وأنه لا يغير من ذلك أن المطعون ضدهم لم يدفعوا ثمننا لأن البيع الذي يستره بها صحيح في القانون متى كان التصرف

منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت، وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ولا قصور فيه، ذلك أنه من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ويشعر معه المريض بدنو أجله وأن ينتهي بوفاته، وإذ نفى الحكم حصول التصرفين في مرض موت المورث مما استخلصه من أقوال للشهود من أن مرضه لم يكن شديدا يغلب فيه الهلاك، إذ أنه كان يباشر أعماله العادية خارج منزله وقت صدور التصرفين منه وإلى ما قبل وفاته بثلاثة أشهر، فإن ذلك من الحكم ليس فيه ما يخالف تصرف مرض الموت وكاف لحمل قضائه، ولما كان يبين من أقوال الشهود التي أطمأن إليها الحكم وأوردتها في أسبابه أن أحدا لم يشهد بأن المورث ظل منتفعا بالأعيان المتصرف فيها لحسابه الخاص باعتباره مالكا حتى وفاته، فإن ما انتهى إليه الحكم من عدم قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني ومن أن مجرد استمرار المورث واضعا يده على تلك الأعيان لا يتنافى مع تمييز التصرف، هذا الذي انتهى إليه الحكم ليس فيه خروج على أقوال هؤلاء الشهود ولا مخالفة فيه للقانون، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المعنى أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا باجتماع شرطين (الأول) هو احتفاظ المتصرف بحياة العين المتصرف فيها (والثاني) احتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ولا يكفي للقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون مستندا في هذا الانتفاع إلى مركز قانوني يخوله حقا فيه، ولئن كان وضع يد المشتري على العين المبيعة يصع اعتباره قرينة على إنجاز التصرف إلا أنه ليس شرطا لازما فيه، إذ قد يكون التصرف منجزا مع استمرار حياة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تنافي لإنجاز التصرف، ولما كان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان قد أورد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى اعتبار التصرفين منجزين فإنه يكون قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله. ولما كان ذلك، وكان عدم دفع المطعون ضدهم الثمن لا يمارض مع تمييز المعدين موضوع الدعوى، إذ التصرف بالبيع المنجز يعتبر صحيحا سواء أكان العقد في حقيقته يبا أروحية مستترة في صورة عقد

بيع استوفى شكله القانونى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة السائغة التى تؤدى إلى اعتبار التصرف منجزا كما سبق القول ، فإنه لا على محكمة الموضوع إن التفتت عن طلب الطاءن تعيين خبير فى الدعوى طالما أنها وجدت فى أوراقها وعناصرها ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها بأسباب مقبولة . ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى القانون والقصور فى التسيب يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وإبراهيم السيد ذكري ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(٢٩)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٥ القضائية :

- استئناف . " نطاق الاستئناف " . خرائب . " الطعن الضريبي " .
- الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها للمحكمة الاستئنافية بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .
- لا يجوز تسوئ مركز المستأنف بالاستئناف الذي رفعه . مثال في طعن ضريبي .
- الاستئناف — وفقا لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق — ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية — وهى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تتعرض للفصل فى أمر غير مطروح عليها وأن تسوئ مركز المستأنف بالاستئناف الذى قام هو برفعه . ولما كان الثابت فى الدعوى أن الحكم الابتدائى قضى بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه ، وكان الطاعن هو الذى استأنف هذا الحكم وحده ، وكان استئنافه مقصورا على الناحية الموضوعية دون الناحية الشكلية التى حكم فيها لصالحه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض تلقائيا للناحية الشكلية وقضى بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى ، يكون قد أساء للطاعن بطعنه مع أنه بوصفه مستأنفا إذا لم يستفد من استئنافه فلا يضار به . لما كان ذلك .
- فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتوصل في أن مأمورية ضرائب دكرنس قدرت صافي إيراد الطامن الخاضع
للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في كل من السنوات من ١٩٥٥
حتى ١٩٥٩ بمبلغ ١٥٠٤ ج ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة
الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩ من مارس سنة ١٩٦٣ بتأييد تقديرات
المأمورية ، فقد أقام الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ تجارى أمام محكمة المنصورة
الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — المطعون عليها الأولى — بعريضة قدمت
إلى قلم كتاب المحكمة بالطعن في هذا القرار طالبا إلغائه واعتباره غير مسئول
عن أية ضريبة ، واحتياطيا تحديد أرباحه بمبلغ ١٥٠ ج في سنى المحاسبة ،
وبتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا
وتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٢٧ لسنة ١٦ ق تجارى المنصورة ، وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥
حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الطعن المرفوع من الطامن
لرفعه بغير الطريق المرسوم بالقانون . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وبالحلاسة
المحددة لنظر الطعن التزمت رأيا .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ،
وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قضت بعدم قبول الطعن في قرار
اللجنة تأسيسا على أنه رفع بعريضة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة لا بطريق
التكليف بالحضور ، في حين أن الاستئناف أقيم من الطامن وحده وانصب
على موضوع الطعن لا على شكاه ، فلا كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يعرض
للناحية الشكلية وأن يتصدى تلقائيا لطريقة رفع الطعن التي سلمت مصلحة
الضرائب بصحتها ولم تطعن عليها الأمر الذى يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الاستئناف — وفقا لنص
المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق — ينقل الدعوى بمحالتها التي كانت عليها
قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، فإنه لا يجوز

للمحكمة الاستئنافية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تتمريض للفصل في أمر غير مطروح عليها وأن تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذي قام هو برفضه ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الحكم الابتدائي قضى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه . وكان الطاعن هو الذي استأنف هذا الحكم وحده ، وكان استئنافه مقصورا على الناحية الموضوعية دون الناحية الشكلية التي حكم فيها لصالحه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض تلقائيا للناحية الشكلية وقضى بعدم قبول الطعن لرفضه بغير الطريق القانوني يكون قد أساء للطاعن بطلعه مع أنه بوصفه مستأنفا إذا لم يستفد من استئنافه فلا يضار به . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صيد أحمد حماد ، وهلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(٣٠)

الطعن رقم ١٣ ٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . " بيانات الحكم " . بطلان . " بطلان الأحكام " .

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم
واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتيب بطلان الحكم عليه . م ٣٤٩ مرافعات
سابق . مثال .

(٢) " تسوية الديون العقارية . " تقديم طلب التخفيض " .

البيان الواجب على كل من المدين والدائن تقديمه إلى لجنة تسوية الديون العقارية
وفقا للقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ ولائحته التنفيذية . عدم شموله ما سدد من الدين وفوائده
بعد ١٩٤١/١٢/٣١

(٣) حكم . " تسبيب الحكم . تسبيب كاف " . محكمة الموضوع . دعوى .
" الدفاع في الدعوى " .

عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله .

(٤) فوائد . " تخفيض الفوائد " . مسئولية .

تخفيض الفوائد أو عدم القضاء بها وفقا للسادة ٢٢٩ مدنى . عدم تطلبه رفع الدائن
خصومة إلى القضاء . كفاية بلوثة في المطالبة بحقه إلى إجراءات لا طائل من بطئها . مثال .

١ — النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه
التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر — وهلى ماجرى به

قضاء هذه المحكمة (١) — نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق — التي صدر الحكم في ظلها — أن يترتب عليه بطلان الحكم . وإذا كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى ابتداء عن نفسه وبصفته وصيا على قصر وكان الطاعن قد اختصم المطعون عليه الأول بهاتين الصفتين في الاستئناف الذي رفعه عن الحكم الابتدائي ، ثم عاد واختصم من عدا .. بأشخاصهم ، وحضر عنهم المطعون عليه الأول بوصفه وكلاء ، فإن افعال الحكم المطعون فيه الإشارة إلى اختصاصهم على هذا النحو في ديباجته ، لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما في التعريف بأشخاصهم ، ولا يؤدي إلى تشكيك الطاعن في حقيقتهم من حيث اتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى ، وبالتالي فلا يترتب عليه البطلان .

٢ — إذ أوجبت المادة ١٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ على المدين أن يقدم طلب التخفيض إلى لجنة تسوية الديون العقارية مصحوبا ببيان تفصيلي بالديون العقارية والعادية يذكر فيه جملة الديون أصلا والفوائد محسبة لغاية ١٩٤١/١٢/٣١ ، كما أوجبت المادة الثانية من لائحة الإجراءات المصادرة لتنفيذ القانون المذكور على الدائن أن يقدم للجنة في خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه بتقديم طلب التسوية بيانا تفصيليا بديونه من رأس مال وفوائد محسبة لغاية ١٩٤١/١٢/٣١ ، فإنه لا جدال في أن هذا البيان لا يشمل ما سدد من الدين وفوائده بعد هذا التاريخ الذي حددته المادتان السابقتان .

٤ — أعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٢٢٥ من القانون المدني بتخفيض الفوائد قانونية كانت أو اتفاقية ، أو عدم القضاء بها اطلاقا ، لا يستلزم — على ما أفصحته هذه المذكرة الإيضاحية — رفع خصومه إلى القضاء يكون الدائن مدعيا فيها ، بل يكفي أن يلجا الدائن في المطالبة بحقه إلى إجراءات لا طائل من بطئها . وإذا كان عرض المدينين للباقي من دين الطاعن لتبرئة ذمتهم يستلزم وقوفهم على حقيقة هذا الباقي ، وكان الحكم قد خلاص إلى أن المدينين لم يتمكنوا من معرفة هذا الباقي رغم إندارهم البنك المرة بعد الأخرى ومقاضاته ، وهذا الذي

(١) ققض ١٩٧٢/٥/١١ بمجموعة المكتب الفقه . ص ٢٣ . ص ٨٧٦

خلص إليه الحكم له أصله الثابت في الأوراق ، فإن النعى عليه — لإسقاط الفوائد استنادا إلى أن البنك الطاعن قد تسبب بسوء نيته في إطالة أمد النزاع — يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم الستة الأول أقاموا الدعوى رقم ١٤٨٢ لسنة ٦١ كلى الاسكندرية ضد بنك الأراضى (الطاعن) وبنك الاثتمان العقارى بوصفه نائبا عن الحكومة (المطعون عليه السابع) ، طالبين إلزام بنك الأراضى بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات بمدفوعاتهم ومورثهم من قبلهم خصما من الدين الموضح بصحيفة افتتاح الدعوى ، وإجراء حساب رصيدهم بافتبار التسوية التى تمت في ١٠/٢٦/١٩٤٨ المقررة بحكم نهائى بما فى ذلك دين الحكومة النائب عنها المدعى عليه الثانى بصفته ، وإلزام المدعى عليه الأول بما يسفر عنه الحساب الصحيح من فروق مدفوعة بالزيادة ، وقالوا فى بيان دعواهم إن مورثهم اقترض من بنك الأراضى فى سنة ١٩٣٠ مبلغ ١٥٠٠ ج مضمونة برهن رسمى على ١٤ ف و ١٩ ط و ٢٢ س ، وفى سنة ١٩٣٩ وافق البنك على شطب الرهن من ٢ ف و ١٦ ط و ١١ س بيعت للغير مقابل حصوله على ٤٠٠ ج ، وبعد صدور القانونين رقمى ٢ لسنة ١٩٣٩ و ١٢ لسنة ١٩٤٢ قدم المورث إلى لجنة تسوية الديون العقارية الطاب رقم ٢٣٦٥ ، وبعد تحقيق ممتلكاته وتحديد ديونه قررت اللجنة قبول طلبه على أساس أن أملاكه ٩ ف و ٢٢ ط و ٢١ س وأربعة منازل قيمتها ٢١٩٤ ج و ٥٨٣ م مع تخفيض دين البنك من ١٨٣٤ ج و ٧٢٩ م إلى ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م بما فيه ما يخص الحكومة مقابل ما كانت دفعته عنه للبنك وهو ما يعادل ٧٠٪ من قيمة أملاكه ، ثم أصدرت اللجنة قائمة التوزيع المؤقت وأعلنتها لمورثهم

ولبنك الأراضي في ١٩٤٨/٩/٩ ، ولم يتم تنظيم منها أحد صدقت عليها في ١٩٤٨/١٠/٢٦ وأصبحت نهائية ، ومن ثم فقد برئت ذمة المدين مما زاد على مبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م كما انتهت علاقته بدائنه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية عملاً بالمادة ٢٦ من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ ، ولقد صدر الحكم رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق استئناف الاسكندرية مقراً براءة ذمته مما زاد على هذا المبلغ وأنه باحتساب ما سددته المورث حال حياته وما سددته الورثة من بعده يبين أنهم دفعوا للبنك أكثر من الدين وملحقاته القانونية، إلا أن المدعى عليه الأول رفض صرف الفروق المستحقة لهم كما رفض المدعى عليه الثاني إقرار براءة ذمتهم من حصة الحكومة في هذا الدين فأقاموا الدعوى بطلباتهم السابقة ، وقدم بنك الأراضي كشف حساب انتهى فيه إلى أنه لا يزال يدين المدين في مبلغ ١١٤٧ ج و ٩٢٦ م حتى ١٩٦٢/١١/٣٠ ، كما قدم بنك الأثمان العقارى كشفاً ضمنه أنه لا زال يدين المدعين في مبلغ ٣٧٥ ج و ٢٢٩ م حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فطلب المدعون نذب خبير لمناقشة الحساب ومطابقته على ما لدى البنك من مستندات وعلى ما انتهى إليه الحكم الاستئنافى السالف بيانه ، وفي ١٩٦٣/١/١٩ حكمت المحكمة بنذب الخبير الحسابى بمكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية للاطلاع على ملف الدعوى وما به من مستندات وما يقدمه له الخصوم منها لبيان ما إذا كان المدعون ومورثهم من قبل قد سددوا الدين الذى حددته لجنة التسوية العقارية بصفة نهائية والحكم المستأنف رقم ٣٣٠ سنة ١٠ ق استئناف الاسكندرية ، بمبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م بما فيه مطلوب الحكومة من عدمه ، وبيان مقدار الزيادة فى السداد إن وجدت ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ١٩٦٥/٣/٣١ بإعادة المأمورية إلى الخبير لمباشرتها على الأسس الآتية (أولاً) توجيه التسيديت استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ والاتفاق الملحق به المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٣٧ . (ثانياً) فوائد التأخير تحتسب اعتباراً من ١٩٤٣/١٢/٣١ على الأقساط فقط من ذلك التاريخ وحتى العمل بقرار لجنة التسوية ، أما مبلغ الدين فهو مجمد ولا تحتسب عليه فوائد ، وتسرى فى هذه الفترة الفوائد المتفق عليها فى عقد القرض ، أما بعد العمل بقرار لجنة التسوية فتسرى بالنسبة لمبلغ الدين الفوائد المبينة بقرار لجنة التسوية وبالنسبة للتأخير فى سداد الأقساط فتسرى

فائدة بـ ٨. / حتى تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد في ١٥/١٠/١٩٤٩ ومن ذلك التاريخ تسرى فوائدها ٧٪ ، (ثالثا) التسيديات التي تمت في سنة ١٩٤٢ وهي مبلغ ٩٥ ج و ٤٢٥ م و ٥٨ ج و ٣٨٥ م فيخضعان من مبلغ الدين بعد التسوية ، (رابعا) تحـديد تاريخ ١٩٥٢/١٢/٣١ لتصفية الدين واستقاط الفوائد قانونية كانت أو اتفاقية بعد ذلك التاريخ . (خامسا) تكليف بنك الأراضي بتقديم كشف مفصل بالمصروفات التي عددها في الكشف رقم ١ المقدم للتجيز والمنوه عنه بالأسباب ، واستأنف بنك الأراضي هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه فيما قضى به في الأسس الأربعة الأولى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٣٠ سنة ٢١ ق ، كما أقام المدعون أصلا استئنافا مقابلا طلبوا فيه تحديد يوم ١٩٤٩/٦/٢٢ تاريخا لتصفية الدين تسقط بعده الفوائد اتفاقية كانت أو قانونية ، وفي ١٩٦٦/٥/٢٣ حكمت المحكمة برفض الاستئنافين الأصلي والمقابل وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن بنك الأراضي في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول بطلان الحكم المطعون فيه لإيراده بيانا بأسماء المطعون عليهم باعتبار معظمهم قصر اشمولين بوصاية المطعون عليه الأول رغم بلوغهم سن الرشد جميعا ، عدا وإعادة البنك إعلانهم بالإستئناف لأشخاصهم وحضور المطعون عليه الأول عنهم بصفته وكيل لا بصفته وصيا ، وهذا من الحكم خطأ جسم يبطله عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى ، لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق التي صدر الحكم في ظلها — أن يترتب عليه بطلان الحكم — وإذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى ابتداء عن نفسه وبصفته وصيا على قصر

كل من المرحوم ، والمرحوم ، والمرحوم ، والمرحوم
... .. المدينة أسماؤهم بالحكمين الصادرين من محكمة أول درجة ،
وكان الطاعن قد اختصم المطعون عليه الأول بهاتين الصفتين في الاستئناف
الذي رفعه عن الحكم الابتدائي ، ثم عاد واختصم من هذا
بأشخاصهم وحضر منهم المطعون عليه الأول بوصفه وكيلًا — على ما ثبت
من صورة إعادة إعلان الاستئناف وصورة محضر جلسة ١٦/١١/١٩٦٥ المرفقين
بالأوراق — فإن إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة إلى اختصاصهم على هذا النحو
في ديباجته لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً في التعريف بأشخاصهم ولا يؤدي
إلى تشكيك الطاعن في حقيقتهم من حيث اتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى
وبالتالي فلا يترتب عليه البطلان .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون
وشابه قصور في التسبيب من وجهين (أولهما) أن الحكم الابتدائي الذي أيده
الحكم المطعون فيه استند في قضائه بوجوب خصم المبلغين المسددين في سنة ٢٩٤٢
من الدين بهد تخفيضه بمعرفة لجنة تسوية الديون العقارية إلى ما نصت مذكرة مراقبة
البنوك والشركات المقدمة إلى لجنة تسوية الديون العقارية في ٤/٤/١٩٤٥ بعد قبول
الطلب والتي تم على أساسها التوزيع ، من أن دين البك للطاعن بلغ في ٣١/١٢/١٩٤١
١٨٣٤ ج و ٧٢٩ م كما بلغت السلفتان (أ ، ب) ١٦٣٥ ج و ٩٦١ م مما يستفاد
منه أن مادفعه المدين في سنة ١٩٤٢ لم يدخل ضمن عمل لجنة التسوية وقت إجراء
التخفيض ، مع أنه وضع بمذكرة المقدمة بالجلسة ٢٣/٥/١٩٦٦ خطأ تلك البيانات
وأن المبالغ المسددة في سنة ١٩٤٢ قد خصمت من الدين قبل تخفيضه وأنه لا تجريد
ولا تخفيض للدين ، كما لا تمتد آجاله إلا بعد قبول طلب التسوية ، وأن ما يدفعه المدين
قبل قبوله لا يحتسب إلا من الدين الأصلي قبل تجريده وتخفيضه وأن ذلك هو ما أجراه
بشأن الـ ٩٥ ج و ٤٢٥ م المدفوعة في ٢٤/٢/١٩٤٢ و ٥٨ ج و ٨٣٥ م المدفوعة
في ٨/٨/١٩٤٢ ، وأنه كان يتعين على محكمة أول درجة أن تكلف الخبير بالاطلاع
على ملف التسوية العقارية لبيان حقيقة الدين الذي تقدم به البك وهل خصم
منه المبلغان السابقان أو تأمر بضم ملف التسوية لتبني حكمها على المستندات
وكشوف الحساب المقدمة منه بدلا من التأويل والتفسير خاصة وقد رفض

طلب المدين المقدم إلى لجنة التسوية في ٢٢/٤/١٩٤١ لعدم صداده أكثر من ثلاثة أقساط، ثم عادت اللجنة وقبلته وحددت له ميعادا غايته ٢٠/١٢/١٩٤٢ لسداد المتأخرات الزائدة على ثلاثة أقساط، ولهذا فلقد خصمت المبالغ المسددة منه في سنة ١٩٤٢ بما في ذلك المبلغان المذكوران من الدين قبل تخفيضه ثم تقدم للبنك بدينه ودين الحكومة نفخس الباقي من أطيان المدين والمتزئين منه مبلغ ١٤٦٧ ج و ٥٠٩ م وهو يقل كثيرا عما جاء بالكشف الذي استند إليه الحكم، وإذا أهدر الحكم هذا الدفاع الجوهرى ولم يلتفت إليه وحول على مذكرة مراقبة البنوك والشركات رغم أنها غير رسمية ولا تحمل توقيع أعضاء اللجنة فإنه يكون قد أخل بدفاعه وشابه قصور في التسبب فضلا عن خطئه في تطبيق القانون . (وثانيهما) أن الحكم المطعون فيه بتأييده قضاء الحكم الابتدائى باسقاط الفوائد استنادا إلى أن البنك الطاعن قد تسبب بسوء نية في إطالة أمد النزاع - قد أخفل واقعة جوهرية هي أن البنك الطاعن كان مدعى عليه في جميع مراحل النزاع وكان على المطعون عليهم أن يعرضوا ما يرونه مستحقا عليهم عرضا قانونيا مبرئا لذمتهم، إلا أنهم لم يسلكوا هذا السبيل رغم علمهم بمقدار الدين وفقا لقرار لجنة تسوية الديون العقارية الأول، ولقد تمسك البنك بذلك في مذكرته المقدمة بالجلسة ٢٣/٥/١٩٦٦ إلا أن الحكم أخفل الرد على هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الحكم في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه ، ذلك أن المادة ١٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ إذ أوجبت على المدين أن يقدم طلب التخفيض إلى لجنة تسوية الديون العقارية مصحوبا ببيان تفصيلي بالديون العقارية والعادية يذكر فيه جملة الديون أصلا والفوائد محتسبة لغاية ٣١/١٢/١٩٤١ ، كما أوجبت المادة الثانية من لائحة الإجراءات الصادرة تنفيذا للقانون المذكور على الدائن أن يقدم للجنة في خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه بتقديم طلب التسوية بيانا تفصيليا بديونه من رأس مال وفوائد محتسبة لغاية ٣١/١٢/١٩٤١ ، فإنه لا جدال في أن هذا البيان لا يشمل ما سدد من الدين وفوائده بعد هذا التاريخ الذى حددته المادتان السابقتان ، وإذا أثبت الخبير المنتدب في الدعوى إطلاقه على مذكرة مراقبة البنوك المؤرخة في ٤/٤/١٩٤٥ والمرفقة بملف التسوية وتبين منها أن رصيد

البنك الطاعن حتى ١٩٤١/١٢/٣١ مبلغ ١٧٣٤ ج و ٧٢٩ م وأن السلفتين (أ ، ب) يبلغان ١٦٣٥ ج و ٨٦٠ م وبغير احتساب ما يكون قد تسدد بعد ١٩٤١/١٢/٣١ ، فإن هذا الذي أثبتته الخبير من واقع ملف التسوية يكفي لتكوين عقيدة المحكمة في قضائها بنخص المبلغين المسددين في ١٩٤٢/٤/٤ و ١٩٤٢/٨/٨ والبالغ أولهما ٩٥ ج و ٤٢٥ م والبالغ ثانيهما ٥٨ ج و ٨٣٥ م من الدين بعد تخفيضه بمعرفة لجنة التسوية ، والنعي على الحكم بأنه عول في قضائه في هذا الخصوص على مذكرة مراقبة البنوك والشركات مع أنها غير رسمية ولا تحمل توقيع اللجنة مردود بأن الطاعن لم يقدم دليل ذلك رغم ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن جميع الأوراق الخاصة بالتسوية كانت في حوزته ، وبأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله . والنعي مردود في الوجه الثاني بأن أعمال الجراء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ من القانون المدني بتخفيض الفوائد قانونية كانت أو اتفاقية أو عدم القضاء بها إطلاقاً لا يستلزم على ما أفصحته هذه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون رفع خصومة إلى القضاء يكون الدائن مدعياً فيها ، بل يكفي أن يلجأ الدائن في المطالبة بحقه إلى إجراءات لا طائل من بطئها . إذ كان ذلك وكان عرض المدعين للباقي من دين الطاعن لتبرئة ذمتهم يستلزم وقوفهم على حقيقة هذا الباقي ، وكان الحكم قد خلاص إلى أن المدعين لم يتمكنوا من معرفة هذا الباقي ، رغم إنذارهم البنك المرة بعد الأخرى ومقاضاته ، وكان هذا الذي خلاص إليه له أصله الثابت في الأوراق ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

رياسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : هتمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وحل صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين .

(٣١)

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تحكيم . " اختصاص هيئات التحكيم " . اختصاص .

اختصاص هيئات التحكيم بنظر المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص
الطبيعيين والاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب . شرطه . قبول هؤلاء بعد وقوع النزاع لحالته
على التحكيم .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الأدلة " . نقض . " أسباب
الطعن . السبب المتعلق بالواقع " .

كفاية الأدلة والوقائع الثابتة في الدعوى لتكوين عقيدة المحكمة . استخلاص الحكم منها
ما يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام
محكمة النقض .

(٣) نقض . " أسباب الطعن . السبب الجديد " .

دفاع يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جوار التعدي به لأول مرة أمام
محكمة النقض .

١ - إنه وإن أجاز المشرع في الفقرة (ج) من المادة ٦٦ من القانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التى تقع بين
شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين وطنيين
كانوا أو أجانب ، إلا أنها اشترطت قبول هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع
لحالته على التحكيم . وإذا كان من بين المحصوم في الدعوى . . . الذى اختتم

بوصفه ممثلاً لشركة الملاحة التي تتبعها الباخرة . وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن هذه الشركة قد قبلت بعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم ، فإنه لا يكون ثمة وجه للقول باختصاص هيئات التحكيم بنظر النزاع ، ويكون النهي على الحكم بخالفه القانون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن وزيرى التموين والاقتصاد بعفتمهما (المطعون عليهما الأول والثاني) أقاما الدعوى رقم ١٩٠٤ سنة ٥٩ تجارى كلى القاهرة ضد الشركة العامة للتجارة الداخلية المندمجة في شركة التجارة الاقتصادية (الطاعنة) ، والشركة المتحدة للتأمين المندمجة في شركة الشرق للتأمين ، وما كيلس بابا نيكوناس بتوكيل السويس للملاحة البحرية التابع للشركة العربية المتحدة لأعمال النقل والمندمجة في شركة القناة للتوكيلات الملاحية بوصفه ممثلاً لشركة الملاحة التي تتبعها الباخرة هلسنيك جلورى (المطعون عليهما الثالثة والرابع) ومدير فرع اللحوم بالشركة العامة للتجارة الداخلية ، للحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ١٣١٣٨ ج و ٢٧٣ م ، وقالوا في بيانها إنهما تعاقدوا مع الشركة العامة للتجارة الداخلية على استيراد صفقة من اللحوم الهندية المثلجة ، ولما وردت اللحوم على الباخرة هلسنيك جلورى التي وصلت ميناء الأدبية بالسويس في ١٩٥٩/٨/١ وانتهى تفريغها في ١٩٥٩/٨/٢ تبين للجنة المشكلة لاستلام الرسالة أن وزنها الصافي ٧٨ طن و ٩٦ ك وأن اللحوم تالفة ومخالفة لمواصفات ذبح اللحوم ، وأنها بحالة سيئة ولا تصلح للتخزين أو الاستهلاك ، ولقد أثبتت اللجنة ذلك بحضور فتح العنابر ، ثم تشكلت لجنة ثانية لمعاينة وفحص اللحوم وثبت من تقريرها المؤرخ ١٩٥٩/٩/٦ أن اللحوم مخالفة للمواصفات ولا تصلح للاستهلاك الآدمي أو الصناعي ، فوجها

احتجاجاً قانونياً للشركات المذكورة عقب انتهاء التفريع، وأقاما الدعوى بطلباتهما السابقة، ودفعت الشركة للتجارية والاقتصادية بعدم قبول الدعوى عملاً بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ م من قانون التجارة البحرية، وعلى أساس أنه رغم تمام استلام الرسالة في ١٩٥٩/٨/٣ فإن الوزارة لم ترسل احتجاجها إلى الشركة الناقلة أو صورة منه إلى الشركة العامة للتجارة الداخلية إلا في ١٩٥٩/٨/١٠ بعد أكثر من خمسة عشر يوماً، كما وأنهم لم تعلن الشركة العامة للتجارة بالدعوى إلا في ١٩٥٩/١١/١٥ بعد أكثر من ثلاثة شهور، وقالت عن الموضوع بأن البيع سيف يلتزم فيه البائع بشحن البضاعة والتأمين عليها لحساب المشتري ويتم فيه تسليم البضاعة ونقل ملكيتها إلى المشتري من وقت الشحن، كما تقع فيه مخاطر الطريق على عاتق المشتري وأنها أوفت بالتزامها كاملاً، إذ ثبتت صلاحية اللحوم ومطابقتها للواصفات من محضرى اللجنة المؤرخين ١ و ٢/٨/١٩٥٩، ومن خص اللحوم بمعرفة شركة سيوبرانتدلس الهندية التى اعتمدتها الوزارة، ومن الشهادة البيطرية التى قدمها البائعون والدالة على مطابقة اللحوم للواصفات، وتم على أساسها صرف الاعتماد إليهم، كما دفعت شركة التأمين بأنها لا تضمن إلا العيوب التى تنشأ بعد خروج البضاعة المؤمن عليها من مخازن المورد لا قبل ذلك، وأنه وقد ثبت من تقرير لجنة المعاينة المؤرخ ٦/٩/١٩٥٩ أن المورد الهندى باع لحوماً لا تصلح للاستهلاك الآدمى ومخالفة للواصفات، فإنها لا تسأل من ذلك لأنه يعتبر من قبيل الغش التجارى، وطلبت شركة الملاحة رفض الدعوى لأنها لا تسأل عن العيوب الذاتية فى البضاعة المشحونة، ولأنها سلمت البضاعة بحالة سليمة فى ميناء الوصول على ما ثبت من محضرى ١ و ٢/٨/١٩٥٩، ولأنها لا صلة لها بفساد اللحوم الحاصل بعد ذلك وفى ٢٥/٣/١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلزام الشركة المتحدة للتأمين بأن تدفع لوزارة التكوين المدعية مبلغ ١٣١٣٨ ج و ٢٧٣ م ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات، استأنف وزير التكوين والاقتصاد هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٥٢ سنة ٨٢ ق طالبين إلغاء فيما قضى به من رفض الدعوى قبل الشركة العامة للتجارة الداخلية التى اندمجت فى الشركة التجارية الاقتصادية وإلزام هذه الشركة الأخيرة بطلباتهما الابتدائية، كما استأنفته شركة الشرق للتأمين المندمجة فيها الشركة المتحدة للتأمين بالاستئناف رقم ١٢٩٣ سنة ٨٢ ق طالبة إلغاء

ورفض الدعوى ، ودفعت في المذكرة المقدمة منها بعدم قبول دعوى المسؤولية الموجهة إليها استنادا إلى المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية ، وفي ١٩٦٧/٥/٩ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف رقم ٣٥٢ سنة ٨٢ ق تجارى بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة التجارية الاقتصادية بأن تدفع للوزارين المستأنفتين مبالغ ١٣١٣٨ ج و ٢٧٣ م وفي موضوع الاستئناف رقم ٣٩٢ سنة ٨٢ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبل شركة التأمين المستأنفة . طعن طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أنه لما كان النزاع بين جهة الحكومة وشركات تابعة للقطاع العام ، فإن لجان التحكيم تكون وحدها المختصة بنظره عملا بالمادتين ٦ و ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، وإذا فصل الحكم في موضوع النزاع فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن المشرع وإن أجاز في الفقرة (جـ) من المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب إلا أنها اشترطت قبول هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم . إذ كان ذلك وكان من بين الخصوم في الدعوى الذى اختصم بوصفه ممثلا لشركة الملاحة التي تتبعها الباحرة هليزيك جلورى وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن هذه الشركة قد قبلت بعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم ، فإنه لا يكون ثمة وجه لقول باختصاص هيئات التحكيم بنظر النزاع ، ويكون النعى على الحكم بخالفة القانون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الثانية والثالثة والرابعة والخامسة أن الحكم المطعون فيه خالف النابى بالأوراق ومثابه الفساد فى الاستخلاص وأخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن وزارة التموين أقرت بمحض

الاستلام المؤرخ ١٩٥٩/٨/٢ بسلامة اللحوم وصلاحياتها للغذاء الآدمي كما ثبتت صلاحية اللحوم من فحص شركة جنرال سوبرانتوس انتومي التي اعتمدتها الوزارة ومن الشهادة البيطرية الدالة دلي مطابقة اللحوم لمواصفات العقد، والتي تم على أساسها صرف الاعتماد للبائعين، ومن الشهادات التي قدمت الطاعنة تنفيذًا للعقد من أن الرائحة الغير طبيعية والغير مستساغة المنبعثة من اللحوم ليست دليلا على فسادها، وأن تماسكها قد نتج عن ارتفاع درجة حرارتها نسبيا عند شحنها ثم اشتداد درجة التبريد على ما ثبت من محضري المعاينة المؤرخين ١٩٥٩/٨/١ و ١٩٥٩/٨/٢ ومما ثبت من محضر ١٩٥٩/٩/٦ من أن الرائحة لا تدل على تعفن اللحوم وإنما قد ترجع إلى الممرعي أو إلى تلوث اللحوم بمادة نفاذة علقبت بها هذه الرائحة، وإذ لم تقطع هذه المحاضر بسبب معين لهذه الرائحة، وكان الثابت من الأوراق أن أجهزة التبريد بالبالحة تعمل بغاز الكالور ذي الرائحة النفاذة وخلت في الوقت نفسه مما يقطع بأنها نتجت بفعل الشركة الطاعنة فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن هذه الرائحة ترجع إلى عيب في ذات البضاعة، وتخرج من نطاق وثيقة التأمين، وذلك قبل الاستعانة بخبير فني للوقوف على السبب الحقيقي للرائحة المذكورة، يكون قد بنى على الظن والتخمين، وخالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد في الاستخلاص وأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى إلى أن الشركة البائعة المندمجة في الشركة الطاعنة قد أخلت بشروط عقد البيع، وقامت بتوريد لحوم غير مطابقة للمواصفات والشروط المتعاقد عليها وأنه قد استخلص ذلك مما جاء بأحد المحاضر المحورة في ١٩٥٩/٨/٢ على ظهر السفينة التي نقلت اللحوم والذي ينقض ما ورد بمحضرى اللجنة المؤرخين ١ و ٢ و ١٩٥٩/٨/٢، واشتمل على تحفظات بالنسبة لرائحة اللحوم ولونها وسوء تغليفها وتقرر على أساسه الإفراج مؤقتا عن الرسالة ونقلها إلى ثلاثيات الجيش لحين استيفاء الشهادات الطبية المطلوبة ومن محضر اللجنة الأخيرة المؤرخ ١٩٥٩/٩/٦ التي هاينت اللحوم بثلاثيات الجيش، وثبت من معاينتها وجود رائحة نفاذة غير طبيعية وغير مقبولة بقيت باللحوم رغم غليها والتي لا مثيل لها في باقى اللحوم المستوردة من الصين والأرجنتين والموجودة بثلاثيات الجيش أيضا وأنها غير

مطابقة لشروط ومواصفات اللحوم المثلجة ومواصفات العقيد ولا تصلح للاستهلاك الآدمي، ومن محضر اللجنة المؤرخ ١٩٥٩/٩/٣٠ الذي ثبت منه أن حالة اللحوم ازدادت سوءا وتقرر إعدامها ومن أن الطاعنة لم تنف ما جاء بكتاب الإدارة العامة لاستيراد مواد التئوين المؤرخ ١٩٥٩/٩/١٤ من أنها كانت عضوا في اللجنة التي عاينت اللحوم في ١٩٥٩/٩/١٠ وانتهت إلى أنها غير مطابقة للشروط والمواصفات المتفق عليها ولمرسوم تداول اللحوم الصادر في أبريل سنة ١٩٥٣ سواء من حيث سوء التجهيز ووجود رائحة نتننة أو من حيث لون اللحوم الداكن لوجود نسبة كبيرة من الدماء بالأنسجة والأوعية الدموية أو وجودها بحالة طرية بشكل ظاهر . مما يدل على أن حرارتها وقت الشحن كانت مرتفعة على خلاف ما تقضى به شروط العقد ، وإذ كانت الأدلة التي أوردها الحكم والوقائع الثابتة في الدعوى تكفي لتكوين عقيدة المحكمة للفصل فيها دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر ، وكان ما استخلصه الحكم منها سائغا وله أصله الثابت في الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يعتبر جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن محكمة الاستئناف كيفت العقد المبرم بينها وبين الوزارة بأنه بيع مع أنه عقد وكالة بالعمولة بدليل أن الوزارة حددت في خطابها المؤرخ ١٩٥٩/١٠/١٣ الموجه منها إلى الشركة المتحدة للتأمين عمولة الشركة الطاعنة ، كما فتحت الاعتماد رأسا باسم المورد الهندي ، وإنه لما كان الموكل في الوكالة بالعمولة بالشراء لا يستطيع الرجوع على وكيله بدعوى العيوب الخفية لأنه لا يعتبر بائعا بل وسيطا يشتري لحساب موكله إنما له أن يرجع بهذه الدعوى مباشرة على الغير إذا انكشفت له شخصيته ، وإذ ثبتت شخصية البائع للوزارة فقد كان يتعين عليها أن ترجع مباشرة على المورد الهندي وألا تسأل الشركة الطاعنة باعتبارها وكيلة بالعمولة بعد أن قامت بتنفيذ التزاماتها التعاقدية وطبقا للتعليمات الصادرة إليها من الوزارة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول لتعلقه بدفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة المستشارية
 همان زكريا ، ومحمد صيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين .

(٣٢)

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) ملكية . " أسباب كسب الملكية " . تقادم . " التقادم المكسب " .
 حيازة . " شروط وضع اليد " .

الحيازة التي تصاحب أساساً بذلك المنقول أو العقار بالتقادم . شروطها . عدم لزوم علم
 المالك بها علم اليقين . كفاية أن تكون من المظهر بحيث يستطيع العلم بها .

(٢) محكمة الموضوع . نقض . " سلطة محكمة النقض " . حيازة .
 سلطة محكمة الموضوع في التحقق من استيفاء الحيازة لشروطها . لا سبيل لمحكمة النقض عليها
 مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

(٣ و ٤) حيازة .

(٣) كف الحائز من استعمال حقه في بعض الأوقات بسبب فمهرى . عدم إخلاله بصفة
 الاستمرار .

(٤) العبرة — في الحيازة — بالحيازة الفعلية ، وليست بمجرد تصرف قانوني قد يطابق
 أو لا يطابق الحقيقة .

(٥) ملكية . " أسباب كسب الملكية " . تقادم . " التقادم المكسب " .
 حيازة . إيجار .

استئجار المأطعون عليه أرض النزاع من صاحبة الأملاك في سنة ١٩٤٣ . ثم ائجار هذه الأرض
 من مورثه بمقدار مسجل في سنة ١٩٤٨ . تمسكه بملكية البائع بالتقادم الطويل . قضاء
 الحكم المطعون فيه بثبوت هذه الملكية فأمر بما على أن البائع حاز ملك الأرض بنية الملك المدة
 الطويلة المكسبة للملكية بصفة ظاهرة ومستمرة حتى تاريخ البيع وأن عقد الاستئجار لم ينفذ
 بالتسليم . لا خطأ .

(٦) دعوى . " مصروفات الدعوى " .

مصروفات الدعوى يحكم بها على الخصم الذى ألزم بالحق المتنازع عليه فيها .
م ٣٥٧ مرافعات سابق . الخصم المدخل للحكم فى مواجهته والذى لم يكن له شأن
بالنزاع . عدم جواز إلزامه بالمصروفات .

١ — الحيازة التى تصلح أساساً لتملك المنقول أو العقار بالتقادم ، وإن كانت
تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة فى معارضة حق المالك على نحو لا يحمل
صكوته فيه على حمل التسامح ولا يحمل الخفاء أو اللبس فى قصد التملك بالحيازة ،
كما تقتضى من الحائز الاستمرار فى استعمال الشيء بحسب طبيعته ، وبقدر الحاجة
إلى استعماله ، إلا أنه لا يشترط أن يعلم المالك بالحيازة علم اليقين ، وإنما يكفى
أن تكون من الظهور بحيث يستطيع العلم بها ، ولا يجب على الحائز أن يستعمل
الشيء فى كل الأوقات دون انقطاع ، وإنما يكفى أن يستعمله كما يستعمله
المالك فى العادة ، وعلى فترات متقاربة منتظمة .

٣ — كف الحائز عن استعمال حقه فى بعض الأوقات لسبب قهرى لا يفيد أن
الحيازة متقطعة ولا ينحل بصفة الاستمرار .

٤ — العبرة — فى الحيازة — بالحيازة الفعلية ، وليست بمجرد تصرفات
قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة .

٥ — متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى من الأسباب السائغة التى أوردها
إلى أن مورث المظعون عليه قد حاز الأرض موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة
للكية بنية التملك وبصفة ظاهرة ومستمرة حتى تاريخ البيع الصادر منه
للمظعون عليه فى سنة ١٩٤٨ ، وأن عقد الإيجار الصادر من مصلحة الأملاك
إلى المظعون عليه فى سنة ١٩٤٣ لم ينفذ بالتسليم ، وكان هذا العقد حجة على
المتعاقدين لا ينصرف أثره إلى المورث الذى لم يكن طرفاً فيه ، ولا يغير صفته
ولا يجعل حيازته عرضية ، وهو لم يقرن بتسليم العين للمستأجر وحيازتها لحساب
مصلحة الأملاك ، فلا يكون له تأثير على حيازة المورث الأصلية ، وتظل
مع استمرارها صحيحة ، لا هى عرضية وقتية ، ولا هى مفقودة أو مقطوعة
ويترتب عليها أثرها فى كسب الملك ، ولا يحول العقد دون تمسك المستأجر بحق

سلفه فی کسب الملك بالتقادم ، لأنه لا يدعى حيازة لنفسه على خلاف سنده ، وإنما يدعى بحق في الحيازة اكتمل لسلفه ، ولا وجه للتعدي باعترافه بالملكية لمصلحة الأملاك بمقتضى عقد الإيجار ، لأنه لا يملك التزول عن حق سلفه قبل انتقاله إليه ، وكان الثابت أن مورث المطعون عليه باع الأرض المتنازع عليها إلى المطعون عليه بعقد مسجل بتاريخ ۱۳/۴/۱۹۴۸ وأن المطعون عليه تمسك بملكية البائع لهذه الأرض بالتقادم الطويل ، ولم يتمسك بحيازة يدها لنفسه على خلاف عقد الإيجار ، فإن الحكم إذ قضى بثبوت ملكية البائع بالتقادم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٦ — مصاريق الدعوى لا يحكم بها — على مقتضى المادة ۳۵۷ من قانون المرافعات السابق إلا على الخصم الذي ألزم بالحق المتنازع عليه فيها . وإذا كان الثابت أن الطاعن الأول أقام الدعوى على المطعون عليهم بطلب تثبيت ملكيته للأرض المبينة بصحيفتها ، وببطلان عقود البيع الصادرة لهم من هذه الأرض . وشطب التسجيلات والتأشيرات المترتبة عليها ، وأنه أدخل فيها الطاعن الثاني بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجهته ، وأن الطاعن الثاني لم يدفع الدعوى بشيء ، ولم يكن له شأن في النزاع الذي دار فيها أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزامه مع الطاعن الأول بالمصروفات ، فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن وزير الشؤون البلدية والقروية أقام الدعوى رقم ۲۴۲ سنة ۱۹۵۷ مدني كل المنصورة ضد المطعون عليهم وطلب في مواجهة

للطاعن الثاني الحكم (أولاً) بثبوت ملكية الحكومة إلى قطعة الأرض الميينة بصحيفة الدهوى السكّانة بزمام بندر المطرية وتسليمها خالية مما يشغلها وإزالة ما عليها من فراش ومنشآت وغيرها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم وإلا قام بإزالتها على نفقتهم . (ثانياً) ببطالان عقد البيع المسجل برقم بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٢ والذي بمقتضاه باع مورث المدعى عليهم من الثاني عشر العاشر هذه القطعة إلى المدعى عليه الأول (ثالثاً) ببطالان عقد البيع المسجل برقم ٢٢٢٤ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤ وهو الذي بمقتضاه باع المدعى عليه الأول ٦٥ متراً من هذه القطعة إلى المدعى عليه الحادي عشر (رابعاً) ببطالان عقد البيع المسجل برقم ٢٢٢٥ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤ وهو الذي بمقتضاه باع المدعى عليه الأول ١٣٠ متراً من هذه القطعة إلى المدعى عليهم الثاني عشر والثالث عشر (خامساً) إلغاء التأشيرات والتسجيلات المترتبة على هذه العقود الباطلة (سادساً) إلزام المدعى عليهم هذا الأخير بالمصروفات والأتعاب . وقال بيانا للدهوى إن الحكومة تملك بندر المطرية قطعة أرض مساحتها ٧٨٠ متراً مربعاً برقمي ٣٤٤ و ٣٤٥ في المربع ١٢٤ وهي واردة في سجل مساحة فك الزمام بإمام الحكومة ضمن القطعة ١ بمحوض ١ في زمام المصافرة المتداخلة في كردون بندر المطرية وكانت الحكومة تباشر عليها كافة حقوقها وتفوم بتأجيرها للأفراد، وأن المدعى عليه الأول استأجرها بعقد مؤرخ ١٩٤٣/٤/٢٧ لمدة سنة يبدأ من ١/١/١٩٤٣ إلا أنه تواطأ مع والده لإضراراً بالحكومة على أن ييمه والده هذه القطعة بموجب عقد مسجل برقم ٢٦٢٠ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٣ نص فيه على أن البائع تملكها بوضع اليد المدة الطويلة قبل سنة ١٩٢٤ ، وقام المدعى عليه الأول ببيع جزء منها مساحته ٦٥ متراً مربعاً إلى المدعى عليه الحادي عشر بعقد مسجل تحت رقم ٢٢٢٤ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤ وبيع جزء مساحته ١٣٠ متراً مربعاً إلى المدعى عليهم الثاني عشر والثالث عشر بعقد مسجل تحت رقم ٢٢٢٥ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤ ، وانتهى من ذلك إلى طالب الحكم له بالطلبات ، وبتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ حكمت المحكمة بنسب خير لمأينة الأرض موضوع النزاع وتحقيق وضع اليد ومدته وصيه ، ثم عادت بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٧ فحكمت بثبوت ملكية المدعى إلى هذه القطعة وببطالان عقود البيع المشار إليها وإلغاء التأشيرات والتسجيلات المترتبة عليها ، وذلك في

مواجهة المدعى عليه الرابع عشر وألزمت المدعى عليه الأول بالمصروفات . واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبين إلغاء والحكم برفض الدعوى ، وقيد الاستئناف برقم ٣١١ سنة ١٦ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن مورث المستأنفين للعترة الأول والبنات المستأنف الأول وضع يده على الأرض موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملك بشروطها القانونية ، وبعد أن نقضت هذا الحكم وبتاريخ ١٩٦٧/٥/٩ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهما وإلزامهما بصفتها بالمصروفات من الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت نقض الحكم نقضا جزئيا وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل الأسباب الثلاثة الأولى أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعن الأول مستندا في ذلك إلى ما ورد بأقوال شاعدي المطعون عليهم وما جاء بتقرير الخبير من أن والد المطعون عليهم تملك الأرض موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهو من الحكم قصور وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون من وجوه (أولها) إن أقوال شاعدي المطعون عليهم وتقرير الخبير لا تتضمن مظاهر وضع اليد من جانب والد المطعون عليه الأول لأن قيامه بردم الأرض موضوع النزاع منذ أربعين سنة دون اتخاذ أى مظهر آخر أو القيام بترع بعض الأشجار منها والحصول على شهادة من الخيران بوضع يده عليهما لتقديمها إلى الشهر العقارى لا يدل على حيازة قانونية تؤدي إلى اكتساب ملكيتها بالتقادم (وثانيها) أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة أول درجة بأن ردم الأرض - إن صح حدوثه - يعتبر من قبيل التسامح لأن النبات بالأوراق أن أرض النزاع كانت جزءا من بحيرة المتلة ، وأن مجرد ردمها في مدة شهر لا يستفلاها لا يفيد استمرار الحيازة وإنما هو سهل لبسه حيازتها بالزراعة أو البناء إلا أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الذى يعد مطروحا على محكمة الاستئناف ، واعتمد على قيام والد المطعون عليه الأول بردم الأرض موضوع النزاع دون بحث العناصر والصفات القانونية الواجب توافرها في الحيازة

(وثالثها) أن الحكم قرر أن وضع اليد اكتملت مدته قبل رفع الدعوى ، في حين أن الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن الأول أمام محكمة أول درجة أن لجنة تقدير الإيجار المشككة من مندوب الحكومة ورجال السلطة المحليين أثبتت في محاضرها بتاريخ ١٩٣٦/٩/٢١ و ١٩٣٩/٤/٢٣ أن الأرض موضوع النزاع تغمرها مياه البحيرة ، وهو ما يفيد أن الأرض لم تكن في حيازة المورث حتى ذلك التاريخ ، كما أن الثابت بعقد الإيجار الصادر من مصلحة الأملاك الأميرية للمطعون عليه الأول بتاريخ ١٩٤٣/٤/٢٧ أن الأرض المؤجرة فضاء وبها غاب وحشائش وهو ما يستبعد وضع يد المورث عليها عن طريق الزراعة أو البناء حتى أبرم المطعون عليه الأول عقد البيع في ١٩٤٨/٤/١٣ ، وأعقبه هذا الأخير بإقامة البناء على أرض النزاع في سنة ١٩٥٣ إلا أن الحكم اعتبر وضع يد المورث سابقا على إبرام هذا العقد وأغفل بحث هذه المستندات اكتفاء بأقوال شاهدي المطعون عليهم وهي أقوال مرسلة يشوبها الاضطراب والغموض (ورابعها) أن الحكم قرر أن الحكومة لم تنفذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٣/٤/٢٧ ولم تطالب المستأجر بأى مبلغ في حين أن الثابت من تقرير الخبير أن المطعون عليه الأول قام بسداد الأجرة المستحقة من سنة ١٩٤٣ ولم يذكر المطعون عليه الأول أو الشاهدان أن العقد لم ينفذ ، كما قدم الطاعن أمام محكمة أول درجة الإيصال المؤرخ ١٩٤٣/٥/٢٩ والثابت فيه قيام المطعون عليه الأول بسداد الأجرة من هذه السنة .

وحيث أن هذا النعى مردود بأن الحيازة التي تصلح أساسا لتلك المنقول أو العقار بالتقادم وإن كانت تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة في معارضة حق المالك على نحو لا يحمل سكوته فيه على حمل التسامح ولا يحتمل الخفاء . أو اللبس في قصد التملك بالحيازة كما تقتضى من الحائز الاستمرار في استعمال الشئ بحسب طبيعته وبقدر الحاجة إلى استعماله إلا أنه لا يشترط أن يعلم المالك بالحيازة علم اليقين وإنما يكفي أن تكون من الظهور بحيث يستطيع العلم بها ولا يجب على الحائز أن يستعمل الشئ في كل الأوقات دون انقطاع وإنما يكفي أن يستعمله كما يستعمله المالك في العادة وعلى فترات متقاربة منتظمة . وللمحكمة الموضوع السلطة التامة في التحقق من استيفاء الحيازة للشروط التي يتطلبها القانون ، ولا سبيل لمحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب

صائغة ، وإذ كان الواقع في الدعوى أن الأرض موضوع النزاع كانت جزءا من بحيرة المنزلة وأصبحت قطعتين على شارع بمدينة المطرية ، وأن الخبير المنتدب في الدعوى أثبت في معاينته أنه مقام عليها مبان للسكن بالطوب الأحمر والأسمنت المسلح ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله "لأنه يبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن المستأنف ... أشهر ... و ... فشهد كل منهما أن ... اشترى من والده ... وأن الأخير كان يمتلك الأرض المبيعة إلى المستأنف منذ أربعين سنة تقريبا وأن أحدا لم ينزع البائع في وضع يده وأن مظهر وضع يد ... البائع أنه هو الذي قام بردم الأرض المبيعة بنفسه وأنه عندما أراد واضح اليد أن يبيع لوالده المستأنف الأول طلب منه الشهر العقاري مستندات التملك فأحضر شهادة من الخيران وكبار السن ومن مشايخ البلد ومن رجال الإدارة بوضع يده " وأنه "ثبت من تقرير الخبير أن والد المستأنف الأول قام بردم الأرض المتنازع عليها منذ أربعين سنة ووضع اليد عليها ، ثم تصرف فيها بالبيع إلى ابنه المستأنف الأول بموجب عقد مسجل في سنة ١٩٤٨ ، وقد قام هذا الأخير بالتصرف فيها وكذلك بموجب عقود مسجلة أيضا وذلك في سنة ١٩٥٢ " وأنه "يبين من الاطلاع على العقد المسجل رقم ٢٧٤٢ المؤرخ ٨/٤/١٩٤٨ أنه ثبت فيه بالبند الرابع أن البائع يقر بأنه تملك الأرض المذكورة بطريق وضع اليد المدة الطويلة من قبل سنة ١٩٢٤ وضع يد هادئ بموجب الشهادة الإدارية الموقع عليها من كبار السن والمجاورين ومن رجال الحكومة المحليين ومعتمدة من مركز المنزلة بتاريخ ٨/٥/١٩٤٧ قسيمة رقم ٩٠٤٤٧١ - " ومن ذلك يبين أن الحكم اعتمد على أقوال شاهدي الإثبات وتقرير الخبير المنتدب في الدعوى والقرائن التي ساقها في ثبوت حيازة والد المطعون عليه الأول لأرض النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية بصفة ظاهرة ومستمرة وبنية التملك قبل تاريخ البيع الصادر منه للمطعون عليه الأول في سنة ١٩٤٨ ، وهي أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتواجه دفاع الطاعن الأول بما أورده من بيان مظاهر الحيازة طوال هذه المدة وهو ما ينفي عن الحيازة مظنة التنازع وشبهة الخفاء ويتضمن الرد على ماورد بمحاضر لجنة الإيجارات من أن الأرض كانت تفرمها بالبحيرة في سنة ١٩٣٩ ، لأن كف الحائز عن استعمال حقه في بعض الأوقات اسبب

فهو لا يفيد أن الحيازة منقطعة ولا يخل بصفة الاستقرار ، كما يتضمن الرد على ماتمسك به الطامع الأول من تأجير هذه الأرض إلى المطعمون عليه الأول في سنة ١٩٤٣ واقتضاء الأجرة عن هذه السنة لأن العبرة بالحيازة الفعلية وليست بمجرد تصرف قانوني قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة . إذ كان ذلك ، وكان الحكم قد امتنع من أقوال الشهود ومن تقرير الخبير أن عقد الإيجار لم ينفذ بالفعل بحسب ما هو ثابت بالأوراق في محضر التحقيق وفي تقرير الخبير فإن الحكم إذ رتب على ذلك تملك والد المطعمون عليه الأول لأرض النزاع وصحة عقود البيع الصادرة منهما فإنه لا يكون مشوباً بالقصور أو الفساد في الاستدلال أو الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعمون فيسه عول على حيازة المطعمون عليه الأول في اكتساب ملكية الأرض موضوع النزاع بالتقادم وهو خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن حيازة مورثه كانت على سبيل التسامح ويشوبها عيب الخفاء وعدم الاستمرار فتنتقل إلى خلفه المطعمون عليه الأول بصفاتها التي تحول دون اكتساب الملكية بالتقادم ، ولأن المطعمون عليه الأول وقد استأجر الأرض موضوع النزاع من مصلحة الأملاك الأميرية بمقتضى عقد مؤرخ ٢٧/٤/١٩٤٣ يكون قد اعترف بملكيتها للأرض فلا يجوز له أن يكسب بالتقادم على خلاف سنده وأولم تحصل منه الأجرة عن السنوات التالية لأن السكوت عن تحصيلها يرب سقوط الحق فيها بالتقادم إذا توافرت شروطه ولا يترتب عليه زوال العقد ، بل يظل العقد قائماً منتجا لكافة آثاره ولا يغير من ذلك عقد البيع الصادر من المورث إلى المطعمون عليه الأول بالتواطؤ لإضراراً بحق الجهة الإدارية مالكة الأرض لأن عقد الإيجار يخوله الحق في الانتفاع فتكون الحيازة مشوبة بالغموض ولا يتوافر فيها ركن القصد اللازم لكسب الملك بالتقادم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعمون فيه انتهى من الأسباب السائغة التي أوردها على ماسلف البيان إلى أن مورث المطعمون عليه الأول قد حاز الأرض موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية بنية التملك وبصفة ظاهرة ومستمرة حتى تاريخ البيع الصادر منه للمطعمون عليه الأول في سنة ١٩٤٨ وأن عقد الإيجار الصادر من مصلحة الأملاك إلى المطعمون عليه الأول في سنة ١٩٤٣

لم ينفذ بالتسليم ، وإذا كان هذا للعقد حجة على المتعاقدين لا ينصرف أثره إلى المورث الذي لم يكن طرفاً فيه ولا يغير صفته ولا يجعل حيازته عرضية وهو لم يقترن بتسليم العين للمستأجر وحيازتها لحساب مصلحة الأملاك فلا يكون له تأثير على حيازة المورث الأصلية ، وتظل مع استمرارها صحيحة لاهى عرضية وقتية ولاهى مفقودة أو مقطوعة ويترتب عليها أثرها في كسب الملك ولا يحول العقد دون تمسك المستأجر بحق سلفه في كسب الملك بالتقادم ، لأنه لا يدعى حيازة لنفسه على خلاف سنده وإنما يدعى بحق في الحيازة اكتمل لسلفه ، ولا وجه للتحدى باعترافه بالملكية لمصلحة الأملاك بمقتضى عقد الإيجار ، لأنه لا يملك النزول من حق سلفه قبل انتقاله إليه . إذ كان ذلك ، وكان الثابت أن مورث المطعون عليهم باع الأرض المتنازع عليها إلى المطعون عليه الأول بعقد مسجل بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٨ وأن المطعون عليه الأول تمسك بملكية البائع لهذه الأرض بالتقادم الطويل ولم يتمسك بحيازة يدها لنفسه على خلاف عقد الإيجار ، فإن الحكم إذ قضى بثبوت ملكية البائع بالتقادم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطامن الثاني بالمصروفات قد خالف القانون ، ذلك أن الطامن الثاني أدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة ليصدر الحكم في مواجهته بشطب التسجيلات والتأشيرات المترتبة على عقود البيع المشار إليها بالصحيفة كما لم توجه إليه طلبات أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن مصاريف الدعوى لا يحكم بها على مقتضى المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات السابق إلا على الخصم الذي ألزم بالحق المتنازع عليه فيها ، وإذا كان الثابت أن الطامن الأول أقام الدعوى على المطعون عليهم بطلب تهيت ملكيته للأرض المبينة بصحيفتها وببطلان عقود البيع الصادرة لهم عن هذه الأرض وشطب التسجيلات والتأشيرات المترتبة عليها

وأنه أدخل فيها الطاعن الثاني بصفته الرئيس الأهل لمصلحة الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجته ، وأن الطاعن الثاني لم يدفع الدعوى بشيء ولم يكن له شأن في النزاع الذي دار فيها أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزامه مع الطاعن الأول بالمصروفات فإنه يكون مخالفا للقانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الزام المستأنف عليه الأول والذي يمثله الطاعن الأول بالمصروفات من الدرجتين .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : هيثم زكريا ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٣٣)

الطلب رقم ٣٢٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " الأحكام الغير جائز الطعن فيها " . استئناف . " الأحكام الغير جائز استئنافها " .

الحكم بخفض الأجرة استنادا إلى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للظعن .
إجراء تعديلات وتحسينات في المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ يجوز طلب زيادة الأجرة
طبقا لأحكام القانون المذكور .

(٢) إيجار . " إيجار الأماكن " . استئناف . " الأحكام الجائز استئنافها " .
بطلان . " بطلان الحكم " .

نص المادة ٣٩٦ مرافعات سابق هل جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من
المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . عدم
اعتباره استثناء من حكم المادة ١٥ من قانون إيجار الأماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المادة
من الظعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة من تطبيقه . علة ذلك .

(٣) دعوى . " نظر الدعوى . تقديم المذكرات " . حكم . " مد أجل
الحكم " . محكمة الموضوع .

جزر الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في أجل معين . عدم التزام المحكمة بمد هذا
الأجل ولو أجلت إصدار الحكم إلى جلسة أخرى .

(٤) حكم . " إصدار الحكم " . بطلان . " بطلان الأحكام " .

نص المادة ٣٤٤ مرافعات سابق على بيان أسباب تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية . من
النصوص التنظيمية . مخالفة ذلك . لا بطلان .

١ — متى كان الحكم الابتدائي قد استند في قضائه بتخفيض الأجرة إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيقه ، ولا يكون قابلا للطعن فيه عملا بنص المادة ١٥ منه ، ولا يغير من ذلك تمسك الطاعن بمحصل تعديلات وتحسينات في العين المؤجرة لأن إجراء التعديلات والتحسينات في المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ لا يعنى هذه المباني من الخضوع لأحكام القانون المشار إليه وإنما يجيز للسالك المطالبة بزيادة الأجرة مقابل تكاليفها ، مما تختص به المحكمة الابتدائية طبقا لأحكامه ، ويكون حكمها في ذلك غير قابل للطعن .

٢ — ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) — استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه لا تكون قابلة لأي طعن ، لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص ، تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا سبيل لإلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ .

٣ — متى كانت الدعوى قد حجزت للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد معين ، ولم يقدم أحد الخصوم مذكرة بدفاعه خلال هذا الميعاد ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تمد له الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه حتى ولو أجلت إصدار حكمها إلى جلسة أخرى .

٤ — النص في المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق على بيان أسباب تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية في ورقة الجلسة وفي المحضر يعتبر من النصوص التنظيمية التي لا يقرب البطلان على مخالفتها .

(١) نقض ١١/٢٦ / ١٩٧ مجموعة المكثب الف. . ص ٢١ ص ١١٧٠ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن أقام الدعوى رقم ٢٠٦٢ سنة ١٩٦٤ مدنى كل الاسكندرية ضد بطلب الحكم بتحديد أجرة الشقة التى يستأجرها منه بمبلغ ١ ج و ٥٠ م استنادا إلى أن المالك المؤجر التواء قبل يناير سنة ١٩٤٤ ويخضع فى تحديد أجرته لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأن الأجرة الواجبة الأداء طبقا لهذه الأحكام هى المبلغ المشار إليه وفى ١٤ مايو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بتخفيض أجرة الشقة إلى مبلغ ١ ج و ٩٥٥ م استنادا إلى تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ، واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٦٤٤ سنة ٢٢ قضائية ، وبتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، ذلك أن المطعون عليه الأول كان مالكا لعين النزاع ، ويعلم أجرتها قبل أن يصبح مستأجرا لها بذات القيمة ومن ثم فلا تخضع المنازعة الحالية فى تقدير الأجرة لأحكام ذلك القانون ، وهذا علاوة على أن المطعون عليه الأول قد أجرى فى عين وقت أن كان مالكا لها تعديلات وتحسينات تخرجها عن نطاق أحكامه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه متى كان الحكم الابتدائي قد استند في قضائه بتخفيض الأجرة إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيقه ، ولا يكون قابلا للطعن فيه عملا بنص المادة ١٥ منه ، ولا يغير من ذلك تمسك الطاعن بحصول تعديلات وتحسينات في العين المؤجرة ، لأن إجراء التعديلات والتحسينات في المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ يعنى هذه المباني من الخضوع لأحكام القانون المشار إليه ، وإنما يجيز للمالك المطالبة بزيادة الأجرة مقابل تكاليفها ، مما تختص به المحكمة الابتدائية طبقا لأحكامه ويكون حكمها في ذلك غير قابل للطعن ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف لاعتماده تقرير الخبير الذي اتخذ من الأجرة المحددة بمقتضى عقد إيجار مؤرخ أول يناير سنة ١٩٤٢ أساسا لتقدير الأجرة خلافا لما يستلزمه القانون من اتخاذ أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ أو شهر أبريل سنة ١٩٤١ أساسا لتحديد لها ، وإذا صدر الحكم باطلا على هذا النحو فإنه يكون قابلا للاستئناف عملا بنص المادة ٣٩٦ مرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه لا تكون قابلة لأي طعن ، لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا مهيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم

هذا النظر ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف قررت حجز الدعوى للحكم وحددت أجلاً لتقديم المذكرات ، وبعد أن مدت أجل الحكم وقدم الطاعن في خلاله مذكرة بدفائه أمرت المحكمة باستبعاد هذه المذكرة والمستندات المرفقة بها بحجة تقديمها بعد الميعاد ، في حين أن مد أجل الحكم يقتضى بالضرورة مد الأجل المحدد لتقديم المذكرات ، كما أن المحكمة إذ رأت تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية لم تبين أسباب هذا التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر خلافاً لنص المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات وهو ما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأنه متى كانت الدعوى قد حجزت للحكم مع التصريح للمحكوم بتقديم مذكرات في ميعاد معين ولم يقدم أحد المحكوم مذكرة بدفائه خلال هذا الميعاد ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تمد له الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه حتى ولو أجلت إصدار حكمها إلى جلسة أخرى ، ومردود في شقه الثاني بأن النص في المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق على بيان أسباب تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية في ورقة الجلسة وفي المحضر يعتبر من النصوص التنظيمية التي لا يترتب البطلان على مخالفتها — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٣٤)

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(٢٠١) إختصاص . " الإختصاص الولائى " . أموال . " الأموال العامة " . نقض . " حالات الطعن " . عقد . إيجار .

(١) الأوراق التى تقيمها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى . أموال عامة بحكم تخصيصها
للفتحة العامة . الترخيص بالاشتغال بها من الأعمال الإدارية . لولاية الحاكم العادية
فى هذا الشأن .

(٢) مخالفة الحكم لقواعد الإختصاص الولائى . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان
صادرا من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وذلك فى ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٢

١ - الأسواق العامة التى تقيمها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى ،
وبحكم تخصيصها للفتحة العامة تعتبر من الأموال العامة ، وتصرف السلطة الإدارية
فى هذه الأموال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - لا يكون إلا على
سبيل الترخيص ، والترخيص بطبيعته مؤقت ، وغير ملزم للسلطة المرخصة التى
لها دائما لدواعى المصلحة العامة الحق فى إلغائه والرجوع فيه ، ولو قبل حلول
أجله ، وكل أوامرك من الأعمال الإدارية التى يحكمها القانون العام ، وتخرج
عن ولاية المحاكم العادية لتدخل فى اختصاص جهة القضاء الإدارى طبقا لقانون
مجلس الدولة .

٢ - مخالفة الحكم لقواعد الإختصاص الولائى تجيز الطعن فيه بطريق
النقض ، ولو كان صادرا من المحكمة الابتدائية فى استئناف حكم صادر من المحكمة

(١) نقض ١٩٧١/٤/٨ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٢ ص ٤٧٣ .

الجزئية ، وذلك وفقا لنص المادة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ والذي تم الطعن في ظله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن وآخرين ، أقاموا الدعوى رقم ٥٦٩٣ لسنة ١٩٦٦ مستعجل الاسكندرية ضد محافظ الاسكندرية بصفته طالبين الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتراف بإجراءات المزايدات التى تمت فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ عن الدكان رقم ٤ الدكان بسوق طريق النصر ونوبار، وقالوا فى بيان الدعوى إنهم يستأجرون هذا الدكان من محافظة الاسكندرية بمقتضى تاريخه ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٠ مقابل أجرة شهرية قدرها ٢١ ج و ٥٠٠ م وأنه تهربا عما تفضى به أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من امتداد عقود الإيجار أجبرتهم المحافظة على التوقيع بطريق الإذعان على العقد الذى أسمىه ترخيصا ثم عمدت فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ إلى إجراء مزايدة لتأجير الدكان ورما مزاده على مستأجر آخر، مما دفعهم إلى إقامة الدعوى بطلباتهم السابقة . دفعت المحافظة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لتعلق النزاع بعقد إدارى ، وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بعدم الاعتراف بإجراءات مزايدات ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ عن المحل المبين بصحيفة الدعوى . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية طالبا إلغاءه والحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة ولائيا بنظر الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٢٩ لسنة ١٩٦٧ من الاسكندرية بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وطعن طاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت للحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن حاصل سلب الطمن مخالفة القانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، وفي بيان ذلك يقول الطامن إن مجموعة الدكاكين المرخص للمطعمون عليهم يشغل أحدها هي سوق عام ومن ثم فإن الانتفاع بها وباعتبارها من الأموال العامة لا يكون إلا بمقتضى ترخيص ، والترخيص عمل إداري لا يمنح المرخص لهم حقا من الحقوق التي ينظمها القانون المدني ، وإنما تخضع حقوقهم فيه لأحكام القانون العام ، ويكون للسلطة المساندة له الحق في إلغائه إذ هي لا تنشأ من إصدار الترخيص استغلال محل معد للتجارة وإنما تسعى إلى تحقيق مصلحة عامة تتمثل في تقديم خدمات لمولق من المرافق العامة هو في واقعة الدعوى مرفق الاقتصاد ، وسواء كان لروام العلاقة بين الطرفين ترخيصا أو عقدا إداريا فإن المنازعة في شأنها تكون في الحالين من اختصاص القضاء الإداري ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى القول باختصاص القضاء العادي فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النص صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطامن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن المكان موضوع الدعوى هو من أملاك الدولة العامة ، ويخصص لخدمة سوق النصر التجاري وخدمة رواده من أفراد الجمهور ، وأن العلاقة بين الإدارة وبين المطعمون عليهم تخضع لأحكام القانون العام وحده سواء اعتبر التصرف ترخيصا أم عقدا إداريا . لما كان ذلك ، وكان الثابت في واقع الدعوى أن محل التصرف الصادر من محافظة الإسكندرية مكان في سوق النصر ونوبار وكانت الأسواق العامة التي تقيمها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى وبحكم تخصيصها النفعة العامة ، تعتبر من الأموال العامة ، وكان تصرف السلطة الإدارية في هذه الأموال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون إلا على سبيل الترخيص ، والترخيص بطبيعته مؤقت وغير ملزم للسلطة المرخصة التي لها دائما لدواعي المصلحة العامة الحق في إلغائه والرجوع فيه ولو قبل حلول أجله ، وكل أولئك من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام وتخرج عن ولاية المحاكم القضائية لتدخل في اختصاص جهة القضاء الإداري طبقا لقانون مجلس الدولة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر فإنه يكون مخالفا لقواعد

الاختصاص للولائي، وهو ما يجيز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية، وذلك وفقا لنص المادة الثامنة من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والذي تم الطعن في ظله .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الموضع -وع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات الجديد.

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد
صفاء الدين .

(٣٥)

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(٢٠١) إيجار . " إيجار الأماكن " . اختصاص . " الاختصاص
الولائى " . قانون .

(١) الأجرة المحفظة طبقا للمادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ تقدير حكى .
القصد منه إنهاء الحالات المنظورة أمام بلحان التقدير المشكلة طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢
اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون الأول فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ .

(٢) قرار التفسير التشريعى رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ . صدوره لبيان قصد المشرع بالأجرة
المتعاقد عليها فى ظل أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ونحوه الأما كن الخاضعة لتقدير
اللجان من الأماكن الخاضعة لتخفيض المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . اختصاص اللجان
بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها ولحقى لم يتم الإخطار فيها أو لم تشكل فعلا قبل تاريخ العمل
بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ .

١ - المستند من ظاهر النص فى المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥
بإجراء تخفيض بنسبة ٣٥ ٪ من الأجرة المحددة فى عقود الإيجار عن الأماكن
التي لم يتم تقدير قيمتها الإيجارية تقديرا نهائيا طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٢ أن الأجرة المحفظة تقدير حكى بدلا من تقدير القيمة الإيجارية
لهذه الأماكن يستتبع إنهاء الحالات التي كانت منظورة أمام بلحان التقدير
من تاريخ العمل بهذا القانون فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ تحقيقا للغرض الذى
هدف إليه من التخفيض باعتبار أن هذه النسبة - وعلى ما أفصحت عنه
مذكرته الإيضاحية - هى التي دلت الإحصاءات عن عمل اللجان أنها النسبة
التي يضيفها المؤجرون عادة على القيمة الحقيقية .

٢ — مفاد نصي المادتين الأولى والثانية من قرار التفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع أراد أن يجعل اختصاص اللجان المشكلة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ مستمرا بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ لتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها ، والتي لم يتم إخطار اللجان عنها ، أو لم تشغل فعلا قبل هذا التاريخ ، فلا تكون هذه الأماكن خاضعة للأجرة المخفضة بنص المادة الثانية من هذا القانون لمنع الاحتيال على التخفيض بفرض أجرة مرتفعة في عقود تحمل تاريخا سابقا عليه ، وإذا صدر قرار التفسير التشريعي باستمرار اللجان في تقدير أجرة هذه الأماكن لسد الذرائع ولم يمتد بالأجور المتفق عليها في هذه العقود إلا إذا تم إخطار اللجان عن الأماكن أو شغلت فعلا قبل العمل بقانون التخفيض ، فلا تختص اللجان بتقدير أجزائها لانتفاء الشبهة في حصول الاتفاق على الأجرة وقت صدوره ، وإنما تخضع للتخفيض المحدد بنسبة ٣٥ ٪ من الأجرة المتعاقد عليها من قبل ، وكان القرار الصادر من اللجنة العليا المخول لها تفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نشر بالجريدة الرسمية في أول بوليه سنة ١٩٦٥ لبيان قصد المشرع بالأجرة المتعاقد عليها في ظل العمل بأحكامه ، وتحديد الأماكن التي تخضع لتقدير اللجان من الأماكن التي تخضع للتخفيض المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فإن قرار التفسير الصادر بهذا التحديد يكون تخصيصا لعموم هذا النص وقيدا يصرفه عن إطلاقه ، ولا وجه للتحدي بتقصير المالك في إخطار اللجان أو تعمله عدم الإخطار للخروج على نصوص قرار التفسير وتحديد القيمة الإيجارية عن هذه الأماكن وفقا لتقدير اللجنة النهائي أو الأجرة المخفضة وفقا لنص المادة الثانية ، لأن قرار التفسير لا يعول على الأجرة المتعاقد عليها إذا لم يتم الإخطار أو لم يشغل المكان بالفعل قبل العمل بقانون التخفيض لاعتبارات لا تتعلق بترتيب جزاء على عدم قيام المالك بواجب الإخطار عن عمد أو تقصير ولا مجال للتخفيض إلا عن أجرة متعاقد عليها من قبل ، ولا وجه لتحديد القيمة الإيجارية وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ إلا إذا كان المكان المؤجر قد تم تقدير أجرته تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه وقت صدور القانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجرى التخفيض المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون دون أن يتقيد

بقرار للتفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ، ودون أن يحقق الشروط اللازمة لتطبيقه رغم تمسك الطاعنة في دفاعها بتوافر هذه الشروط في المكان موضوع النزاع فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٢٤ سنة ١٩٦٥ مدني كلى بنها ضد المطعون عليه بطلب الحكم بإخلائه من الشقة المؤجرة إليه وتسليمها إليها مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب ، وقالت بيانا للدعوى إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٠ / ٢ / ١٩٦٥ استأجر منها المطعون عليه شقة بالدور الثاني من منزلها السكني بشارع العقاد رقم ٤ بئر بنها بأجرة شهرية قدرها عشرة جنيهات اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ إلا أنه امتنع عن سداد هذه الأجرة ، وعمد إلى إرسالها مخفضة إلى مبلغ ٦ ج و ٥٠٠ م بحجة أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ خفض أجرة المبنى بنسبة ٣٥ ٪ رغم أن هذا القانون يسري من أول مارس سنة ١٩٦٥ ، ولا يخضع لأحكامه المكان الذي لم يكن قد تم بناؤه حتى تاريخ صدوره في ٢٢ / ٢ / ١٩٦٥ ، وقد أرسلت إليه بتاريخ ٢٢ / ٧ / ١٩٦٥ إنذارا تضمن التنبيه عليه بوجوب سداد المتأخر من الأجرة ومقداره ١٧ ج و ٥٠٠ م فرق الأجرة عن خمسة أشهر ومبلغ ٣ ج و ٥٠٠ م خصمه من التأمين ، وحددت لذلك خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار إلا أن المدة انقضت دون أن يقوم بالسداد وانتهت من ذلك إلى طلب الحكم لها بطلباتها ، ودار النزاع بين الطرفين حول تحديد الأجرة لانزل موضوع الدعوى فيينا ذهبت الطاعنة إلى تحديد طبقا لتقدير اللجان المنصوص عليها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ذهب المطعون عليه إلى تحديد طبقا بتخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ من الأجرة التعاقدية طبقا لأحكام القانون

رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، وقيد الاستئناف برقم ١٥١ سنة ١٦ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في تقرير الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخضع الأجرة المتفق عليها بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٥/٢/١٠ للتخفيض بنسبة ٣٥ ٪ طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ استنادا إلى أنه لم يكن قد تم حتى تاريخ العمل به في ١٩٦٥/٢/٢٢ تقدير القيمة الإيجارية للشقة موضوع النزاع تقديرا نهائيا وفقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وإلى أن قرار اللجنة العليا بالتفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ هو تفسير لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أريد به تنظيم أعمال اللجان التي أنشئت طبقا لأحكامه ولا شأن له بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ جعلت تخفيض الأجرة التعاقدية بنسبة ٣٥ ٪ ليكون تحديد الأجرة بطريقة آلية تنفي عن انتظار قيام اللجان بتقديرها وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ووضعت ضابط التفرقة بين الحالات التي تخضع لحكم التخفيض الذي نصت عليه والحالات التي تظل خاضعة لتقدير اللجان ، وقد رأت اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن هذا الضابط غير واضح ، فأصدرت القرار رقم ٨ والقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ بتفسير لا يقتصر على أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بل يمتد في الوقت ذاته إلى أحكام المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لأن الحاجة إلى التفسير لم تظهر إلا بسبب صدوره ، وجاء القرار رقم ٩ في شأن الأماكن التي تدخل في نطاق للمادة الأولى من نص المادة الثانية المشار إليها ، وهي التي كانت مؤجرة من قبل ولم يتم تقدير قيمتها الإيجارية تقديرا نهائيا ، وخصص القرار المادة الأولى لبيان الحالات التي يجب أن يستمر فيها عمل اللجان ، وذلك بالنسبة إلى الأماكن التي حصل التعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ إذا كان الملاك

لم يخطرأ عنها اللجان أو لم تشغل الأماكن حتى هذا التاريخ وخصص مادته الثانية للحالات التي لا تختص فيها اللجان بالتقدير، وهي التي تم الإخطار عنها أو شغلت فعلا قبل هذا التاريخ، ورغم أن هذا التفسير التشريعي ملزم في تحديد مدلول نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المكمل للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢، وأن الشروط التي تضمنها قرار التفسير لاستمرار عمل اللجان تنطبق على المكان موضوع النزاع، فإن المحكم لم يلتزم مدلول هذا النص، واستبعد تطبيق القرار التفسيري بشأنه، وذهب فضلا عن ذلك إلى أن القرار عاجل حالات عدم الإخطار حتى لا يستفيد المالك من تقديره أو تعمله، ذلك وحتى يكون للمستأجر اختيار الأجرة وفقا لتقدير اللجنة النهائي أو الأجرة المخفضة وفقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أيهما أصح، في حين أن فكرة الجزاء بعيدة كل البعد عن القرار الذي يسوى بين عدم الإخطار وعدم الشغل قبل ٢٢ / ٢ / ١٩٦٥ وفي حين أن خيار المستأجر لا يكون بنص الفقرة الثالثة للمادة الثانية من هذا القانون إلا إذا كان التقدير نهائيا وقت صدوره.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن النص في المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بإجراء تخفيض بنسبة ٣٥٪ من الأجرة المحددة في عقود الإيجار من الأماكن التي لم يتم تقدير قيمتها الإيجارية تقديرا نهائيا طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وإن كان المستفاد من ظاهره أن الأجرة المخفضة تقدير حكى بدلا من تقدير القيمة الإيجارية لهذه الأماكن يستتبع إنهاء الحالات التي كانت منظورة أمام لجان التقدير من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ تحقيقا للغرض الذي هدف إليه من التخفيض باعتبار أن هذه النسبة — وعلى ما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية — هي التي دلت الإحصاءات عن عمل اللجان أنها النسبة التي يضيفها المؤجرون عادة على القيمة الحقيقية، إلا أن النص في قرار التفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ بالمادة الأولى على أن تستمر اللجان المشكلة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في تقدير الأجرة بالنسبة إلى الأماكن التي تم التعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ إذا كان ملك هذه الأماكن لم يخطرأ عنها اللجان عنها طبقا لنص المادة ٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه، أو كانت هذه الأماكن قد تم التعاقد عليها ولكنها لم تشغل حتى التاريخ

المذكور ، وبالمادة الثانية على أن لا تختص اللجان بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ إذا كان قد تم إخطار اللجان عنها أو شغلت فعلا قبل هذا التاريخ - يدل على أن المشرع أراد أن يجعل اختصاص اللجان مستمرا بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ لتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها والتي لم يتم إخطار اللجان عنها أو لم تشغل فعلا قبل هذا التاريخ فلا تكون هذه الأماكن خاضعة للأجرة المخفضة بنص المادة الثانية من هذا القانون لمنع الاحتيال على التخفيض بفرض أجرة مرتفعة في عقود تحمل تاريخا سابقا عليه . وإذا صدر قرار التفسير التشريعي باستمرار اللجان في تقدير أجرة هذه الأماكن لسد الذرائع ولم يعتد بالأجور المتفق عليها في هذه العقود إلا إذا تم إخطار اللجان عن الأماكن أو شغلت فعلا قبل العمل بقانون التخفيض فلا تختص اللجان بتقدير أجرتها لانتفاء الشبهة في حصول الاتفاق على الأجرة وقت صدوره ، وإنما تخضع للتخفيض المحدد بنسبة ٣٥٪ من الأجرة المتعاقد عليها من قبل ، وكان القرار الصادر من اللجنة العليا المخول لها تفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نشر بالجريدة الرسمية في أول يولييه سنة ١٩٦٥ لبيان قصد المشرع بالأجرة المتعاقد عليها في ظل العمل بأحكامه وتحديد الأماكن التي تخضع لتقدير اللجان من الأماكن التي تخضع للتخفيض المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فإن قرار التفسير الصادر بهذا التحديد يكون تخصيصا لمعوم هذا النص وقيدا يصرفه عن إطلافه ، ولا وجه للتحدي بتقصير المالك في إخطار اللجان أو تعمله عدم الإخطار للخروج على نصوص قرار التفسير وتحديد القيمة الإيجارية من هذه الأماكن وفقا لتقدير اللجنة النهائية أو الأجرة المخفضة وفقا لنص المادة الثانية . لأن قرار التفسير لا يعول على الأجرة المتعاقد عليها إذا لم يتم الإخطار أو لم يشغل المكان بالفعل قبل العمل بقانون التخفيض لاعتبارات لا تتعلق بترتيب جزاء على عدم قيام المالك بواجب الإخطار من عدم أو تعصير على ماسلف البيان ، ولا مجال للتخفيض إلا عن أجرة متعاقد عليها من قبل ، ولا وجه لتحديد القيمة الإيجارية وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ إلا إذا كان المكان المؤجر قد تم تقدير أجرته تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه وقت صدور القانون

ذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى التخفيض المنصوص عليه
الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون دون أن يتقيد بقرار التفسير
لتشريحي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ، ودون أن يحقق للشروط اللازمة لتطبيقه رغم تمسك
لطاعة في دفاعها بتوافر هذه الشروط في المكان موضوع النزاع فإن الحكم يكون
قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث
بأق أسباب الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

رئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حاد ، وحل عبد الرحمن ، حل صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين .

(٣٦)

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) قوة الأمر المقضي . إثبات . " القرائن القانونية . قرينة قوة الأمر
المقضي " .

القضاء السابق في مسألة أحادية . اكتساب قوة الأمر المقضي . مانع للحصوم من العودة
للتنازع فيها في أية دعوى تالية ولو بأداة قانونية أو رافعة لم يبق إلارتها في الدعوى الأولى
أو أثبت ولم تبحث .

(٢) تسوية الديون العقارية . " نهائية قرار لجنة التسوية " . حكم
" الأحكام الغير الجائز الطعن فيها " . اختصاص . " الاختصاص
الولائي " .

قرارات لجنة التسوية — فيما اخصت به — غير قابلة للطعن فيها أمام جهات القضاء
التسوية تحدد ملاحا المدين بدائنه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية تحديدا
نهائيا .

(٣ و ٤) تسوية الديون العقارية " . " نهائية قرار لجنة التسوية " .

(٣) قرار لجنة التسوية . عدم اعتباره نهائيا إلا بعد مضي ميعاد النظم فيه أمامها .
مالم يرض هذا الميعاد فإن القسط الواجب على المدين دفعه يعادل ٥٠٪ من قيمة العقارات
حسب التقديرات الواردة في طلبه . مادتان ٢٤٧ ، ٢٤٨ ق ١٢ لسنة ١٩٤٢ .

(٤) قانون تسوية الديون العقارية . عدم حرمانه المدين من سداد دينه دفعه واحدة
رغم تقييده .

١ - متى صدر الحكم وحاز قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن للجنة تسوية الديون العقارية وفقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ اختصاصا نهائيا في حصر ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها ، وإعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر ، وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المتخفضة في التوزيع وشروط سدادها ، والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك كله لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ، فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء ، إذ بالتسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا ، فتبرا ذمته من كافة الديون إلا بالقدر الذى خصص لهم .

٣ - إنه وقد جرى نص الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على أنه "إلى أن تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الغالب يدفع المدينون كل سنة لحساب هذه الأقساط مبلغا يعادل ٤ ٪ من قيمة العقارات حسب التقديرات الواردة في طلباتهم" كما نصت المادة ٢٤ من ذات القانون على أن "تحدد اللجنة المبالغ للدائنين بعد التسوية وشروط تسديدها طبقا لأحكام هذا القانون ، وتحدد قائمة للتوزيع وتعلن للدائنين والمدين بخطاب مسجل بعلم الوصول ، ولكل ذى شأن في خلال عشرة أيام من تاريخ تسليم الخطاب المذكور أن يتظلم لدى اللجنة من الخطأ المأدى في قائمة التوزيع ، فإذا انقضى الميعاد المذكور اعتبر قرار اللجنة نهائيا ، ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء" فإن مؤدى ذلك أن قرار اللجنة لا يعتبر نهائيا إلا بعد مضي ميعاد التظلم فيه ، وإذا كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن قرار اللجنة قد أصبح نهائيا بالنسبة لجميع الخصوم في موعد سابق على العشرة الأيام

السابقة على تاريخ التصديق على القائمة ، فإن القسط الواجب على المدين دفعه يعادل ٤,٥ ٪ من قيمة العقارات حسب التقديرات الواردة في طلبه .

٤ — لم يحرم قانون تسوية الديون العقارية المدين من سداد دينه بجميعه دفعة واحدة رغم تقسيطه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم العشرة الأول ومورثه المطعون عليه الحادى عشر من نفسه وبصفته والمطعون عليهم من اثنا عشر عشرة إلى الرابعة عشرة أقاموا الدوى رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦١ كلى عمال الإسكندرية ضد بنك الأراضى (الطاهن) وبنك الائتمان العقارى بوصفه نائبا عن الحكومة — المطعون عليه الخامس عشر — طالبن الحكم بإلزام بنك الأراضى بتقديم حساب مؤيد بالمستندات بمدفوعاتهم ومورثهم خصما من المدين الموضح بالصحيفة وإجراء حساب رصيدهم (سواء الدائن أو المدين) باعتبار التسوية التى تمت فى ٢٦/١٠/١٩٤٨ المقررة بحكم نهائى بما فى ذلك دين الحكومة النائب عنها المدعى عليه الثانى بصفته وإلزام المدعى عليه الأول بما يسفر عنه الحساب الصحيح من فروق مدفوعة بالزيادة ، وقالوا فى بيان دعوهم إن مورثهم اقترض من بنك الأراضى فى سنة ١٩٣٠ ١٥٠٠ ج مضمونة برهن رسمى على ١٤ ف و ١٩ ط و ٢٢ س ، وفى سنة ١٩٣٩ وافق البنك على شطب الرهن عن ٢ ف و ١٦ ط و ٧ س بيعت للغير مقابل حصوله على ٤٠٠ ج ، وبعد صدور القانونين ٢ سنة ١٩٣٦ و ١٢ سنة ١٩٤٢ قدم المورث الطلب رقم ٢٢٦٥ إلى لجنة تسوية الديون العقارية فقررت بعد تحقيق ممتلكاته وتحديد ديونه قبول طلبه على أساس أن أملاكه ٩ ف و ٢٢ ط و ٢١ س وأربعة منازل قيمتها ٢١٩٤ ج و ٥٨٣ م وتخفيض دين البنك من ١٨٣٤ ج و ٧٣٩ م إلى ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م بما فى ذلك

ما يخص الحكومة أى ما يعادل ٧٠ ٪ من قيمة أملاكه ، ثم أصدرت اللجنة قائمة للتوزيع المأوفت وأعلنتها لمورثهم ولبنك الأراضى فى ١٩٤٨/٩/٩ ، ولمسالم يتظلم منها أحد صدقت عليها فى ١٩٤٨/١٠/٢٦ وأصبحت نهائية ، ومن ثم فقد برئت ذمة المدعى مما زاد على مبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م ، كما انتهت علاقته بدائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية عملاً بالمادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ ، كما صدر الحكم رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق استئناف اسكندرية مقرا براءة ذمته مما زاد على هذا المبلغ ، وأنه باحتساب ما سددته المورث حال حياته وما سددته الورثة من بعده يبين أنهم دفعوا للبنك أكثر من الدين وملحقاته القانونية ، ولما رفض المدعى عليه الأول صرف الفروق المستحقة لهم ، كما رفض المدعى عليه الثانى إقرار براءة ذمتهم من حصة الحكومة فى هذا الدين أقاموا الدعوى بطلباتهم السابقة وقدم بنك الأراضى كشف حساب انتهى فيه إلى أنه يدين المدعى فى مبلغ ١١٤٧ ج و ٩٣٦ م حتى ١٩٦٢/١١/٣٠ ، كما قدم بنك الأثمان العقارى كشف خلص فيه إلى أنه يدين المدعى فى مبلغ ٣٧٥ ج و ٢٢٩ م حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وطلب المدعون نذب خبير لمناقشة الحساب ومطابقته هل ما لدى البنك من مستندات وهل ما انتهى إليه الحكم الاستئنافى السالف بيانه وفى ١٩٦٣/١/١٩ حكمت المحكمة بنذب الخبير الحسابى بمكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية لبيان ما إذا كان المدعون ومورثهم من قبل قد قاموا بوفاء الدين الذى حددته لجنة التسوية العقارية بصفة نهائية والحكم الاستئنافى رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق بمبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م بما فيه مطالب الحكومة من عدمه مع بيان مقدار الزيادة فى السداد إن وجدت ، وبعد أن قدم الخبير تقريراً طلب فيه من المحكمة الفصل فى المسائل التى اختلف الخصوم بشأنها والتى حددها بتقريره وإيضاح الأسس التى متجوزى المحاسبة على أساسها عادت وحكمت فى ١٩٦٥/٣/٣١ بإعادة المأمورية إلى الخبير لمباةرتها على الأسس الآتية (أولاً) توجيه التصديقات استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٦ والاتفاق الملحق به المعدل بالقانون رقم ١٦ سنة ١٩٣٧ (ثانياً) فوائد التأخير تحتسب على الأقساط فقط اعتباراً من ١٩٤٢/١٢/٣١ حتى العمل بقرار لجنة التسوية أما مبلغ الدين فهو مجمد ولا تحتسب عليه فوائد وتسرى فى هذه الفترة الفوائد المتفق عليها فى عقد القرض أما بعد العمل بقرار لجنة التسوية فتسرى بالنسبة لمبلغ الدين الفوائد

المبينة بقرار لجنة التسوية وبالنسبة للتأخير في سداد الأقساط قسرى فائدة
بسر ٨. / حتى تاريخ العمل بالقانون الجديد في ١٥/١٠/١٩٤٩ ومن ذلك التاريخ
تسرى فائدة قدرها ٧. / (ثالثا) التسديدات التي تمت في سنة ١٩٤٢ وهى
مبلغ ٩٥ ج و ٤٢٥ م و ٥٨ ج و ٣٨٥ م فيخصمان من مبلغ الدين بعد التسوية .
(رابعا) تحديد تاريخ ١٩٥٢/١٢/٣١ لتصفية الدين وإسقاط الفوائد قانونية
كانت أو اتفاقية بعد ذلك التاريخ . (خامسا) تكليف بنك الأراضى بتقديم
كشف مفصل بالمصروفات التي عددها في الكشف رقم ١ المقدم للخبير والمذو عنه
بالأسباب واستأنف بنك الأراضى هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية
بالاستئناف رقم ٣٣٠ سنة ٢١ ق طالبا إلغاءه فيما قضى به في الأسس الأربعة
الأولى ، كما أقام المدعون أصلا استئنافا مقابلا طالبا فيه تحديد يوم ١٩٤٩/٦/٢٢
تاريخا لتصفية الدين تسقط بعده الفوائد اتفاقية كانت أو قانونية
وفي ١٩٣٦/٥/٢٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف الأمل والمنازل وطعن بنك الأراضى
في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤١٣ سنة ٣٦ ق المحجوز للحكم مع هذا
الطعن ، ولقد أودع الخبير تنفيذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٦٥/٣/٣١
تقريراً انتهى فيه إلى أن المدعين ومورثهم من قبل لم يسددوا الدين الذى حددته
لجنة التسوية العقارية والحكم رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق استئناف اسكندرية
بمبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م ، وأن الباقي في ذمتهم منه مبلغ ٣٢٧ ج و ٣٠٩ م ولقد
أبدى كل من الطرفين اعتراضه على التقرير ، وبجلسة ١٩٦٧/٥/١٣ عرض المدعون
على بنك الأراضى المبلغ الذى حددته الخبير فقبله الحاضر عن البنك خصما من
مطلوبه ، وهدل المدعون طلباتهم إلى طاب الحكم (أولا) ببراءة ذمتهم من الدين
الذى حددته لجنة التسوية العقارية والحكم رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق استئناف
الإسكندرية بمبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م وشطب الرهون المقيمة لصالح بنك الأراضى
والمسجلة برقم ١٤٤٧ سنة ٥٩ ق لقطع ٥٤ و ٥٦ و ٥٧ بحوض الجزيرة رقم ٤
قسم أول بزمام شبراخيت وما عليها من مبان (ثانيا) بإلزام بنك الأراضى بأن
يدفع لهم مبلغ ٢٥٢ ج و ٧٠ م المدفوع منهم بالزيادة من الدين الذى حددته لجنة
تسوية الديون العقارية ، وفي ١٩٦٧/٦/٢٦ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية إلى مكتب
خبراء وزارة العدل بالإسكندرية لتصفية الحساب بين الطرفين وفقا للأسس

المبينة بأسباب الحكم، واستأنف بنك الأراضى المصرى هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية بالاستئناف رقم ٧٧٢ سنة ٢٣ ق طالبا إلغاءه فيما تضمنه من قضاء قطعى بعدم أحقية البنك فى خصم الدين على الجزء المستبعد من التسوية من الدفعة المسددة فى ١٩٤٨/٦/٢٣ وبالتحديد القسط المستحق على المدين فى الفترة من ١٩٤٣/١٢/٣١ حتى تاريخ التصديق على قائمة التوزيع النهائية فى ١٩٤٨/١٠/٢٦ بمبلغ ٨٧ ج و ٥٠٦ م وإعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لإجراء الحساب (أولا) بخصم الدين المستحق على الجزء المستبعد من التسوية والبالغ قدره ٤١١ ج و ٥٧٩ م من الدفعة المسددة فى ١٩٤٨/٦/٢٣ (ثانيا) بتحديد القسط المستحق على المدين بواقع ١/٤١٪ من قيمة العقارات البالغة ٢١٩٤ ج و ٥٨٢ م حسبما قدرتها اللجنة وأن تكون هذه المبالغ لحساب الأقساط التى حددتها اللجنة ولتى أوضح الخبراء بيانها فى الجدول الوارد بتقريره، وفى ١٩٦٨/٣/١٣ قدم خبير محكمة أول درجة تقريراً انتهى فيه إلى أن مقدار الدين الذى حددته اللجنة وفوائد التأخير المستحقة ١٥٤٩ ج يستنزى منه التسديدات التى تمت حتى ١٩٥٢/١٢/٣١ وجعلتها ١٥١٨ ج و ٨٤٥ م، وأن الباقي على المدين مبلغ ٤٢ ج و ٣٥٦ م عبارة عن ٣٠ ج و ٧٤٣ م باقى المستحق و ١١ ج و ٦١٣ م قيمة المصاريف التى أقرها الحاضر من المدعين، وفى ١٩٦٨/٣/٢٣ عدل المدعون طلبهم الثانى إلى إلزام بنك الأراضى بأن يدفع لهم مبلغ ٥٧٢ ج و ٥٤٨ م وفى ١٩٦٨/٦/١٥ حكمت المحكمة (أولا) ببراءة ذمة المدعين من الدين الذى حددته لجنة التسوية العقارية والحكم الاستئنافى رقم ٣١٣ ١٠ ق اسكندرية بمبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م وشطب الرهون المقيدة لصالح بنك الأراضى والمسجلة برقم ١٤٤٧ سنة ٥٩ على القطع ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ بحوض الجزيرة رقم ٤ قسم أول بزمام شبراخيت. (ثانيا) بإلزام بنك الأراضى بأن يؤدى للمدعين مبلغ ٥٥٧ ج و ١٣٥ م، واستأنف بنك الأراضى المصرى هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية بالاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٢٤ ق طالبا إلغاءه ورفض الدعوى، وفى ١٩٦٤/٣/٣ قررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد، ردفع من هذا بنك الإيثمان من المطعون عليهم بعدم جواز نظر الاستئنافين لسابقة الفصل فى موضوعهما وبعدم قبول الاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٢٤ ق لانتفاء مصلحة المستأنف فيه، وطلبوا من باب الاحتياط رفض الاستئنافين وتأيد

الحكمين، وفي ١٩/٥/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الدفيعن وبقبول الإستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكمين المستأنفين، وطعن بذلك الأراضى المصرى فى هذا الحكم بطريق التقض للأسباب الواردة بالتقرير، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينهى فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصصـور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن حكم محكمة أول درجة الصادر فى ٢٦/٦/١٩٦٧ قطع بعدم أحقية البنك فى خصم الدين المستحق على الجـزة المستبعد من التسوية من مبلغ ١٢٠٠ ج المسدد فى ٢٣/٦/١٩٤٨ استنادا إلى أن دفاع البنك بشأن الجزء المستبعد سبق الفصل فيه بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق اسكندرية، ولأن هذا الدفاع يتضمن للطعن فى قرار لجنة التسوية وهو قرار نهائى له حجيته بن الخصوم ، ولقد أيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء رغم خلطه بين الدين المقبول فى التسوية العقارية والحمل على ٩ ف و ٢٢ ط و ٢٢ س والبالغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م وبين الدين البالغ حتى ١١/١٢/١٩٤٢ - ٣٦٢ ج و ٨١٤ م والذي لا يخضع للتخفيض والحمل على ٢ ف و ٤ ط و ١٧ س المستبعدة لأنها لم تكن مـسكاً للدين ورغم تمسكه بأن الأطنان المرهونة للبنك كانت ١٤ ف و ١٩ ط و ٢٢ س ومزايين ثم شطب الرهن عن مساحة ٢ ف و ١٦ ط و ٧ س فى سنة ١٩٣٩ وأصبح الباقي ١٢ ف و ١٣ ط و ١٥ س والمزايين، وأن المدين قدم طلب التسوية شاملا هذه المساحة الباقية وأربعة منازل ولما فحصت لجنة التسوية طلبه، وتبينت أنه تصرف فى مساحة ٢ ف و ٤ ط و ١٧ س قبلت فى التسوية مساحة ٩ ف و ٢٢ ط و ٢٢ س والمزايين وحملتها بنسبة من الدين تبلغ ٩٢٥٩٩ و ٨١٪ أى ما جملة ١٦٣٤ ج و ٨٥٦ م، وهى التى خفضت إلى ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م، بينما استبعدت ٢ ف و ٤ ط و ١٧ س التى تصرف فيها وحملتها بنسبة من الدين تبلغ ٧٤٠١ و ١٨٪ أى ما جملة ٣٦٢ ج و ٨٤١ م ولم يلحقها أى تخفيض وأصبح قرارها نهائيا، ورغم ما قرره من أن مورث المطعون عليهم عدا الأخير طلب فى سنة ١٩٤٨ شطب الرهن عن مساحة ٦ ف و ١٨ ط

١٥ من المبيعة منه إلى وآخرين مقابل حداد ١٢٠٠ ج
 لتبين أن من بين هذه الأطنان ٢ ف و ٤ ط و ١٧ من المستبعدة من التسوية
 شطب البنك الرهن عنها مقابل إقتضاء كامل دينه عنها والبالغ ٥١١ ج و ٥٧٩ م
 حتى ١٩٤٨/٦/٢١ خصما من مبلغ ال ١٢٠٠ ج بينما خصم الباقي من هذا المبلغ
 بقدره ٦٨٨ ج و ٢٢١ م من الجزء المقبول في التسوية وأن المورث أقر بقبوله
 خصم مبلغ ال ١٢٠٠ ج من مجموع ديون البنك والحكومة المترتبة على ١٢ ف
 ٣ ط و ١٥ س والمنازل، ومن ثم فإن ما قرره الحكم من أن دفاع البنك بشأن
 الجزء المستبعد من التسوية العقارية فيه محاسن بقرار لجنة تسوية الديون
 العقارية وبالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق رغم أنه كان منصبا
 على الجزء المقبول في التسوية العقارية يكون مبيحا من الوجوه الآتية (أولا)
 لأنه أغفل الرد على دفاع البنك المطعن رغم أنه دفاع جوهري ينبغي به وجه
 الفصل في الدعوى مكتفيا بالقول بأن هذا الدفاع يتضمن طعنا في قرار لجنة
 التسوية، وأنه سبق للفصل فيه في الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق اسكندرية
 دون أن يبين الأسس التي استند إليها في ذلك. (ثانيا) ولأنه فسر الحكم الصادر
 في الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق اسكندرية على أنه قضاء عام يتجاوز الدين
 المقبول في التسوية إلى ما عدا من الديون الأخرى المستبعدة منها رغم أنه قاصر
 على الجزء المقبول في التسوية والبالغ ٩ ف و ٢٢ ط و ٢٢ س وعلى الدين البالغ
 ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م المحمل به تلك المساحة مما يجعل استدلاله فاسدا ومخالف
 لثبات في الأوراق. (ثالثا) ولأن ما قرره من أن تمسك الطاعن إقرار مورث
 المطعون عليهم المؤرخ ١٩٤٩/٣/٣ لا جدوى منه لأنه إن صح ما جاء بالصورة
 المقدمة منه فإنه لا يفيد إلا قبول المدين للوفاء بديون البنك والحكومة التي كانت
 موضوع طلب التسوية وخفضتها اللجنة إلى مبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م ولا يشمل
 ما استبعدته اللجنة وبرئت منه ذمته. مع أن هذا الإقرار ينصب على مجموع الأطنان
 المرهونة والبالغة ١٢ ف و ٣ ط و ١٥ س لا على تلك التي قبلت في التسوية
 والبالغة ٩ ف و ٢٢ ط و ٢٢ س فحسب، إذ قبل المدين فيه خصم مبلغ ال ١٢٠٠ ج
 من الديون المترتبة على جميع ال ١٢ ف و ٣ ط و ١٥ س والمنازل بغير تخفيض
 أو تحديد مما يجعل تفسير الحكم المطعون فيه فاسدا. (رابعا) ولأنه خالف

للقانون وأخطأ في تطبيقه لقوله إن قرار لجنة التسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠٪ من قيمة العفارات وإن هذا القرار يعتبر منها لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ومبرراً لذمة المدين من القدر الذي استبعدته، ومنها للعلاقة بينه وبين دائنيه بالنسبة لهذه الديون مع أن قرار اللجنة لا تكون له حجية إلا في الحدود التي صدر فيها وبالنسبة لما خص مساحة ٩ ف و ٢٢ ط و ٢٢ س من الديون على ما دل عليه نص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ سنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٤ وكذا المادة ٨ من ذات القانون . (خاصاً) ولأنه خالف نص المادة ١٧٢ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ٢٣٥ من القانون المدني المختلط والتي نصت على استئصال المبلغ المدفوع من الدين الذي حبه المدين فإن لم يعينه استئصال من الدين الذي له زيادة منفعة في وفائه، وأنه وقد قبل مورث المظنون عليهم هذا الأخير في إقراره المؤرخ ١٩٤٩/٣/٣ سداد مبلغ الـ ١٢٠٠ ج لشطب الرهن عن ٦ ف و ١٨ ط و ١٥ س من بينها ٢ ف و ٤ ط و ١٧ س المستبعدة من التسوية، فقد كان يتعين التزام ما جاء بإقراره إلا أن الحكم المظنون فيه لم ياتزم ما ورد بهذا الإقرار ولم يشر إلى دفاعه بشأنه بفناء مشوباً بالقصور ومخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم المظنون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إليه أنه انتهى إلى أن دفاع البنك بشأن الجزء المستبعد من التسوية بالقرار الأول سبق أن فصل فيه بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ١٩٤٠ ق، وأن ما يقوله البنك بشأنه إنما هو ترديد لما سبق الفصل فيه في تلك الدعوى، كما يتضمن الطعن في قرار لجنة التسوية وهو بمثابة حكم نهائي له حجية كاملة بين الخصوم، فضلاً عن أن هذا القرار بتسويته دين البنك الطاعن وتخفيضه إلى ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م قد أبرأ ذمة المدين من القدر الذي استبعدته اللجنة من الدين، وأنهى العلاقة بينه وبين الطاعن بالنسبة لهذا الدين، وأنه لا يجدي الطاعن التمسك بالإقرار المؤرخ ١٩٤٩/٣/٢ المنسوب صدوره للمدين، لأنه إذا صح ما جاء بالصورة المقدمة منه لا يفيد إلا قبول المدين الوفاء بديون البنك والحكومة وهي تلك التي كانت مستحقة في ذمته في ذلك الوقت وكانت موضوع طلب

سوية وخففتها اللجنة إلى ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م، كما يبين من الحكم الصادر الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق اسكندرية أن ورثة المدين أقاموا الدعوى ٢٢٩ سنة ٥٣ كلى اسكندرية للحكم ببراءة ذمتهم مما زاد عن مبلغ ١٥٣٦ ج ٢٠٨ م المحدث بقرار لجنة التسوية الأول الصادر في ١٨/٨/١٩٤٥ والذي حصر ملكات مورثهم في ٩ ف و ٢٢ ط و ٢٢ س لبطلان قرار اللجنة الصادر ١٩٤٩/٦/٢٠ الذي حدد أملاك المدين بـ ١٢ ف و ٣ ط و ١٥ س، وقدر ديونه بلغ ١٧٩١ ج استنادا إلى الإقرار الصادر من المدين والذي تضمن أنه ملك ٢ ف و ٤ ط و ١٧ س زيادة عن ممتلكاته التي قدرها قرار اللجنة الأول لقد انتهى ذلك الحكم إلى أن قرار اللجنة الثاني قرار معدوم الوجود ولا أثر له انونا، وأن المدين لم يخف شيئا من أملاكه بل ضمن طلب التسوية المقدم منه أنه ملك ١٣ ف و ٨ ط و ١١ س من بينها ٢ ف و ٤ ط و ١٧ س، إلا أن اللجنة خلصت إلى أنه لا يملك سوى ٩ ف و ٢٢ ط و ٢٢ س وخففت التزاماته على هذا الأساس إلى مبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م، وأن هذا القرار منها والذي ينبغي أن تجرى المحاسبة بين الطرفين على أساسه، وقضى براءة ذمة ورثة المدين من دين البنك الطاعن مما يزيد عن نتيجة إجراء المحاسبة على أساس قرار لجنة تسوية الديون العقارية الصادر في ١٨/٨/١٩٤٥، وإذ بنى طاعن دفاعه في الدعوى المسائلة على أن المدين يملك ٢ ف و ٤ ط و ١٧ س أخرى يخصها في إجمالى الدين ٣١٢ ج و ٨٤١ م حق ٣١/١٢/١٩٤٢ غير مساحة ١ ف و ٢٢ ط ٢٢ س التي حددها قرار لجنة التسوية الأول وحملها بمبلغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م من قيمة الدين، فإنه يبين أن هذا النزاع هو بعينه النزاع الذي فصل فيه الحكم رقم ٣١٣ سنة ١٠ ق استئناف الإسكندرية، وإذ صدر هذا الحكم بين نفس الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى، فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يشار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يجتثها الحكم الصادر فيها. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى أيضا على أن لجنة تسوية الديون العقارية — وفقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ — اختصاصا نهائيا في حصر

ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها، وإعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المحفزة في التوزيع وشروط سدادها، وللقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك كله لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية، فلا يجوز للطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء إذ بالتسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا فترا ذمته من كافة الديون إلا بالقدر الذي خصص لهم، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وكان ماقرره يتضمن الرد على كل ما أثاره الطامن من أوجه الدفاع فلأن النعي عليه في هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول إنه نعى على الحكم الابتدائي تحديد القسط المستحق على المدين عن المدة من ١٩٤٣/١٢/٣١ حتى ١٩٤٨/١٠/٢٦ بمبلغ ٧٨ ج و ٥٠٦ م بواقع ٤,٥ ٪ من قيمة للعقارات البالغة ١٧٤٤ ج و ٥٨٢ م حسبما جاء بطلب المدين، مع أنه يتعين طبقا للمادة ٧ من القانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٤، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أن القيمة التي يحاسب على أساسها القسط هي التي قدرتها لجنة التسوية في قرارها الابتدائي الصادر في ١٩٤٥/٨/١٨ بمبلغ ٢١٩٤ ج و ٥٨٢ م وبالتالي يكون القسط بواقع ٤,٥ ٪ منها بمبلغ ١١١ ج و ٩٨٨ م، وأنه وقد خالف الحكم ذلك وحدد القسط بمبلغ ٧٨ ج و ٥٠٦ م فإنه يكون فضلا عن مخالفة القانون قد خالف قرار لجنة التسوية النهائي الذي حدد المبلغ المقبول في التسوية وطريقة وشروط سدادها، كما نعى على الحكم أيضا أنه اعتبر المبالغ المدفوعة في الفترة من ١٩٤٣/١٢/٣١ حتى ١٩٤٧/١٢/٣١ والفوائد بواقع ٨ ٪ من حق بنك الأراضى وليست لحساب الأقساط إلا أن الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا النعي ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه، أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " إن تحديد القسط المستحق على ذلك المدين ابتداء من ١٩٤٣/١٢/٣١ وحتى التصديق على قائمة التوزيع في ١٩٤٨/١٠/٢٦

بمبلغ ٧٨ ج و ٥٠٦ م بنسبة ٤,٥ ٪ من قيمة عقاراته كما قدرها في طلب التسوية جاء صحيحا ومطابقا لأحكام قانون تسويات الديون العقارية رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢، إذ قضى في مادته السابعة المعدلة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على أنه " إلى أن تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب يدفع المدينون كل سنة لحساب هذه الأقساط مبلغا يعادل ٤,٥ ٪ من قيمة العقارات حسب التقديرات الواردة في طلباتهم " وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ذلك أنه وقد جرى نص لفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ٤٢ المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على النحو الذي أورده الحكم المطعون فيه، كما نصت المادة ٢٤ من ذات القانون على أن " تحدد اللجنة المبالغ المستحقة للدائنين بعد التسوية وشروط تسديدها طبقا لأحكام هذا القانون وتعد قائمة للتوزيع وتعلن للدائنين والمدينين بخطاب مسجل بعلم الوصول ولكل ذي شأن في خلال عشرة أيام من تاريخ تسليم الخطاب المذكور أن يتظلم لدى اللجنة من الخطأ المأدى في قائمة التوزيع فإذا انقضى الميعاد المذكور اعتبر قرار اللجنة نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء " فإن مؤدى هذا النص أن قرار اللجنة لا يعتبر نهائيا إلا بعد مضي ميعاد التظلم فيه . إذ كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن قرار اللجنة قد أصبح نهائيا بالنسبة لجميع الخصوم في موعد سابق على العشرة الأيام السابقة على تاريخ التصديق على القائمة الحاصل في ٢٨/١٠/١٩٤٨ فإن القسط الواجب على المدين دفعه يعادل ٤,٥ ٪ من قيمة العقارات حسب التقديرات الواردة في طلبه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النتي عليه بالخطأ في القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون عليه القصور في التسبيب ومخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه عاب على الحكم الابتدائي خضاه في اعتماد تقدير الخبير مع ما فيه من خطأ وقصور إذ لم يبين الدين المستحق لبك الأثمان العقاري الذي حل محل الحكومة المصرية في ديونها طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ رغم استفادته من قوانين التسوية العقارية رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ ثم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣

سنة ١٩٤٤ ، وأصدر تلك القوانين والأحكام التمهيدية وأقرار يره السابقة باعتباره الدين المحدد من لجنة التسوية والبالغ ١٥٣٦ ج و ٢٠٨ م حتى ١٩٤٨/٦/٢٣ واستزاله جميع المبالغ المسددة منه ، مع أنه دين مقسط على أقساط يستحق أولها في ١٩٤٣/١٢/٣١ ، وتسرى عليه فوائد تأخير من هذا التاريخ حتى سداد القسط بالكامل ، ويتعين خصم كل دفعة من تاريخ دفعها من القسط المستحق وما بقي من القسط تسرى عليه الفوائد التأخيرية بالسعر المنصوص عليه في عقد القرض طبقا لأداة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٤ ، كما وأنه لم يخصص المصروفات التي سددتها البنك والبالغة ١٢٢ ج و ٢٨٥ م من الدفعات المسددة ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على دفاعه مكتفيا بالقول بأنه ليس في قانون تسويات الديون العقارية ما يمنع المدين من الوفاء بالدين الذي تحدده لجنة تسوية الديون العقارية قبل حلول تواريخ استحقاق الأقساط جميعها أو بعضها ، دون أن يبين كيف ينطبق هذا القول على واقعة الدعوى ، ومدى سلامته بالنسبة للفوائد التي تستحق طبقا لقائمة التوزيع على الأقساط الخاصة بالسنوات ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ ، والتي استحققت بالفعل قبل حصول السداد ، فالسداد المعجل فرضا لا يحول دون سريان الفوائد على تلك الأقساط ، وإن لم يوضع الحكم المطعون فيه أيضا أساسا استبعاد المصروفات التي حددتها البنك بالكشف المتقدم منه ، وكان ما قرره من أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٣٠ سنة ٢١ ق قد حدد تاريخا لتصفية الديون يوم ١٩٥٢/١٢/٣١ وأن هذا الحكم مطعون عليه بالنقض ، وخلص إلى عدم تحديد دين بنك الائتم العقاري فإنه يكون مشوبا بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مبالغ الدين الذي حددته الحكم يشمل حصة البنك الطاعن وحصة الحكومة ، وكان تقرير الخبير الذي عول عليه الحكم في صدد الفوائد قد احتسب الفائدة على ما لم يسدد من الأقساط على أساس السعر المتفق عليه في عقد القرض ، ولم يحرم قانون تسوية الديون العقارية المدين من سداد دينه بجميعه دفعة واحدة رغم تقسيطه ، وكان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إليه لم ير إلزام المطعون عليهم هذا الأخير من المصاريف

التي عددها الطاعن بالكشفين المتقدمين منه سوى بمبلغ ١٥ ج و ١٣ م لما تب
أن الباقي بعضه خاص بالاستئناف رقم ٣١٢ سنة ١٠ ق المحكوم فيه أصلا
المطعون عليهم هذا الأخير، وبعضه خاص بمصاريف الدعوى المائلة ويحدد
قيد الرهن الحاصل بعد التاريخ المحدد لتصفية الدين، وكان ما قرره المحكم له أصل
الثابت في الأوراق ، ويؤدي إلى ما انتهى إليه ولا مخالفة فيه للقانون فإن الذ
على الحكم في هذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : محمد شبل عبد المقصود ، وأحمد سميح طلعت ، وأديب نصيجى ،
وحافظ الوكيل .

(٣٧)

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٦ القضائية :

عمل . "إنهاء عقد للعمل" . تأميمات اجتماعية . "المعاش" . قانون .

القانون ٤ لسنة ١٩٦٩ قانون تفسيرى . بيانه نصه المشرع من المادة ٦ ق ٦٣
لسنة ١٩٦٤ منذ تنفيذها . مؤدى ذلك . استمرار المؤمن عليه فى العمل بعد سن الستين
لاستكمال المدة المرجبة لاستحقاق المعاش . شمل هذه المدة لعدة السابفة على الاشتراك
فى التأمين .

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٩ وفقا لما تراه
هذه المحكمة ، قانون تفسيرى كشف عن حقيقة مراد المشرع من المادة
السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ منذ تنفيذها ، وهو أن يستمر المؤمن عليه
فى العمل أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه
حتى يستكمل المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها مائة وثمانون شهرا ،
وأن هذه المدة لا تنصرف إلى مدة الاشتراك الفعلية فى التأمين وحدها بل يدخل
فى حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه فى التأمين . إذ كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاهن
(العامل) تأسيسا على أن مدة خدمته لدى الشركة المطعون ضدها تجاوزت
عشرين عاما ، وبذلك يكون قد استكمل المدة المقررة لاستحقاق المعاش
وإن مبدأ اشتراكه فى التأمين فعلا فى أول يونيو سنة ١٩٥٥ ، وأنه لا يحق له
بالنالى أن يستمر فى عمله بعد بلوغه سن الستين فى أبريل سنة ١٩٦٤ ،
فإن النظمى على الحكم بالخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن تقدم بطلب إلى مكتب عمل بنى صويف ضمنه أنه كان يعمل مديرا لفرع شركة " فرغل للأقطان والأعمال المائية " ببنى صويف منذ ١٥ أغسطس ١٩٤١ بمرتب شهرى قدره ٩٧ ج و ١٤٢ م إلى أن أخطرته الشركة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٤ بإنهاء خدمته إعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٤ لبلوغه من الستين وذلك بالمخالفة لحكم المادة السادسة من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ ، وإذ لم يتمكن مكتب العدل من تسوية النزاع أحاله إلى قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة بنى صويف وقيد بجدولها برقم ٢١١ سنة ١٩٦٤ مستعجل بنى صويف ، وبتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الفصل وإحالة موضوع النزاع إلى محكمة بندر بنى صويف الجزئية وقيدت الدهوى بجدولها برقم ٢٦٢ سنة ١٩٦٤ مدنى بندر بنى صويف ، وبعد أن حدد الطاعن طلباته الموضوعية قبل تلك الشركة التى أدرجت فى الشركة المطعون ضدها الأولى وفى مواجهة المطعون ضدها الثالثة بمبلغ ٨٩٩٤ ج و ٢٢٤ م ، وأيضا من الأضرار التى لحقت به من جراء فصله قررت المحكمة فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ إحالة الدهوى إلى محكمة بنى صويف الابتدائية لاختصاصها بنظرها ، وقيدت بجدولها برقم ٣١ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى بنى صويف واختتم الطاعن المطعون ضدها الثانية وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له متضامنة مع المطعون ضدها الأولى مبلغ ٨٩٩٤ ج و ٢٢٤ م وبتاريخ أول يونيو سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدهوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى صويف وقيد استئنافه برقم ١٥٠ سنة ٣ ق ، وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٦ قضت محكمة الاستئناف

بتأييد الحكم المصانف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين انتهت في الأخيرة منهما إلى طلب رفض الطعن ، وبالحلقة انحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه على أن مدة خدمته لدى الشركة تجاوزت عشرين عاما وبذلك يكون قد استكمل مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش ولا يحق له بالتالي أن يستمر في العمل بعد بلوغه سن الستين ، وهو من الحكم خطأ في تفسير المقصود بمهارة (مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق المعاش) الواردة بالمادة ٦ من مواد إصدار قانون للتأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ التي أجازت المؤمن عليه أن يستمر في العمل بعد الستين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال تلك المدد ، إذ خلط الحكم بين مدد الاشتراك الفعلية وبين مدة خدمة العامل السابقة على الاشتراك في التأمين وهي مدة اعتبارية يحسب منها المعاش بواقع ١ ٪ من الأجر الشهري طبقا للمادة ٨٥ من هذا القانون وأما مدد اشتراك العامل في التأمين فيحسب منها المعاش بواقع ٢ ٪ طبقا للمادة ٨٤ منه باختيارها مدد اشتراك فعلية ، وإذ حرص المشرع على أن يصف هذه المدد في المادة ٦ المشار إليها بأنها " مدد الاشتراك الفعلية " فقد أتى بحكم جديد لم يكن مقررا من قبل في قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ قصد به أن تنصرف هذه المدد التي يشترك فيها العامل في التأمين طبقا لأحكام القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ وتأخذ حكمها مدد الاشتراك في التأمين طبقا لأحكام القانونين ٤١٩ سنة ١٩٥٥ و ٩٢ سنة ١٩٥٩ دون مدد الخدمة الاعتبارية حتى ولو استكمل بها العامل المدة المقررة لاستحقاق المعاش ، وذلك حتى يتمكن العمال الذين بلغوا سن الستين من استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق المعاش وهي ١٥ سنة وفقا للمادة ٢/٧١ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ ولذلك يحق للطاعن أن يستمر في عمله حتى أول يونيه سنة ١٩٧٠ لأن اشتراكه الفعلي في التأمين بدأ في أول يونيه ١٩٥٥ . وإذ أجاز الحكم المطعون فيه لإنهاء خدمته في أول يولييه سنة ١٩٦٤ لبلوغه سن الستين فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن المشرع أصدر بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٩ القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٩ ونص في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية النص التالي " يكون المؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها مائة وثمانون شهرا على الأقل ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ " وورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون " وقد أسفر التطبيق العملي لأحكام المادة (٦) المشار إليها عن خلاف حول المقصود بمدد الاشتراك الفعلية وكان السبب في هذا الخلاف يرجع إلى وجود كلمة " الفعلية " الواردة بهذه المادة " . ولما كان الغرض من حكم المادة (٦) من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ المشار إليه هو تمكين العاملين من استكمال مدد الاشتراك في التأمين الموجبة لحصولهم على معاش ، لذلك أعدت وزارة العمل مشروع القانون المرافق بتعديل أحكام المادة (٦) المذكورة بما يكفل تلافى النتائج المشار إليها وحذف كلمة " الفعلية " الواردة بهذه المادة " ولما كان هذا القانون وفقا لما تراه هذه المحكمة قانونا تفسيريا كشف عن حقيقة مراد المشرع من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ منذ تقيينها، وهو أن يستمر المؤمن عليه في العمل أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه حتى يستكمل المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها مائة وثمانون شهرا، وأن هذه المدة لا تنصرف إلى مدة الاشتراك الفعلية في التأمين وحدها ، بل يدخل في حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه في التأمين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن مدة خدمته لدى الشركة المطعون ضدها تجاوزت عشرين عاما وبذلك يكون قد استكمل المدة المقررة لاستحقاق المعاش ، وأن بدء اشتراكه في التأمين فعلا في أول يونية سنة ١٩٥٥ ، وأنه لا يحق له بالتالي أن يستمر في عمله بعد بلوغه سن الستين في أبريل سنة ١٩٦٤ ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تفسير القانون وتطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد صميح طلعت ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المبرجوشي ، وحافظ
الوكيل .

(٣٨)

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٣٧ القضائية :

حكم . " إغفال الفصل في بعض الطلبات " . دعوى . الطلبات
في الدعوى " .

الرجوع إلى نفس المحكمة وفقاً للمادة ٣٦٨ مرافعات سابق ، ما طء . إغفال الفصل وفي طلب
موضوعي عن وهو أر غلط . قضاء المحكمة صراحة أو ضمناً برفض الطلب . التظلم من ذلك . رصيلته
الطعن في الحكم إن كان قابلاً له .

المستفاد من صريح نص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق — وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة
قد أغفلت عن وهو أر غلط الفصل في طلب موضوعي إغفالاً كلياً يجعل الطلب
باقياً معلقاً أمامها لم يقض فيه قضاء ضمناً ، أما إذا كان المستفاد من أسباب
الحكم أو منطوقة أنها قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب فإن وسيلة التظلم
من ذلك تكون بالطعن في الحكم إن كان قابلاً له ، وإذا كان النابت أن محكمة
النقض قد استبعدت — في حكمها السابق — قيام الشركة بين الطرفين وقررت
أن ماتم بينهما لم يتجاوز مرحلة المفاوضات ، وأن مسؤولية المدعى عليه لا تقوم
في هذه الحالة على الخطأ العقدي وإنما على الخطأ التقصيري طبقاً للمادة ١٦٣
من القانون المدني ، وانتهت إلى تقدير التعويض المستحق للطالب على هذا

(١) نقض ١٣/٥/١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ ص ٨٢٠ .

ونقض ٥/١/١٩٦١ مجموعة المكتب الفني ص ١٢ ص ٤٩٠ .

الأساس الذى رأته ، فإنها بذلك تكون قد فصلت فى طالب التعويض موضوع الدعوى الذى يعتبر طلبا واحدا وإن تعددت عناصره ، مما يمتنع معه على المحكمة بإعادة النظر فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الأوراق - فى أن الطالب تقدم بطلب إلى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٧ قال فيه إنه فى خلال سنة ١٩٥٤ عرض عليه المدعى عليه أن يفكر فى مشروع يستثمر فيه أمواله ويكون الطالب شريكا له فيه وأنه اهتدى إلى مشروع إنشاء مصنع لعمل وطبع اسطوانات الأغاني والموسيقى بمصر ، واتفقا على تكوين شركة بينهما وطلب منه المدعى عليه السفر إلى أوروبا لاختيار الآلات والأدوات اللازمة للمصنع ، فسافر وأحضرها ودفع المدعى عليه ثمنها ، ولكن ما أن وصلت إلى مصر وتسلمها المدعى عليه حتى تنكر له ورفض تحرير عقد الشركة وأبكر حصول أى اتفاق بينهما فى هذا الخصوص واستأثر بالآلات لنفسه وعقد شركة مع آخرين لتنفيذ ذات المشروع الذى كان ولائمه تفكير الطالب مما اضطره لرفع الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة مطالبا المدعى عليه بمبلغ عشرين ألف جنيه كتعويض له عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقت به بسبب إخلال المدعى عليه بتنفيذ ما تعهد به ، وبتاريخ ١١/٢٢/١٩٥٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطالب أنه وقبل سفره إلى أوروبا فى سنة ١٩٥٤ اتفق مع المدعى عليه على الأسس التى ستكون منها الشركة بينهما ، وبعد أن نفذ هذا الحكم أوضح الطالب عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه بأنها (١) فكرة المشروع وهى من ابتكاره (٢) ما تكبده الطالب من نفقات إقامته وتجوله بأوروبا (٣) ما تكبده الطالب من خسارة فى محلاته للتجارية بالقطر المصرى

بسبب إهماله لها وانصرافه عنها (٤) مافاته من نصيب في ربح المصنع الذي كان يدر عشرات الآلاف من الجنيهات سنويا طول مدة الشركة (٥) التعويض الأدبي ، وبتاريخ ١٩/٦/١٩٦٠ حكمت المحكمة بالإلزام المدعى عليه بأن يدفع للطالب مبلغ ٩٨٧٠ ج . استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافه برقم ٤٤٤ سنة ٧٧ ق ، كما استأنفه الطالب بدوره ، وقيد استئنافه برقم ٤٥٤ سنة ٧٧ ق ، وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٦١ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطالب مقدار ما حل به من خسارة ومافاته من ربح بسبب فسخ عقد الشركة بفعل المدعى عليه ، وبعد أن نفذ هذا الحكم قضت محكمة الاستئناف في ١/١/١٩٦٢ برفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف . طعن المدعى عليه في الحكم الصادر بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦١ بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢١٩ سنة ٣١ ق ، وبتاريخ ٢٧/١/١٩٦٦ نقضت هذه المحكمة الحكم المطعون فيه وحكمت في موضوع الاستئنافين رقمي ٤٤٤ ، ٤٥٤ سنة ٧٧ ق القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المدعى عليه بأن يدفع للطالب مبلغ ألفين من الجنيهات و انتهى الطالب في طلبه إلى أن محكمة النقض في حكمها المذكور أغفلت الفصل في العنصر الرابع من عناصر الضرر وهو مافات الطالب من نصيب في ربح المصنع طول مدة الشركة وهو ما قدره بمبلغ ستة آلاف جنيه ، وطالب الحكم له به . قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطلب ، وبالحامسة المحددة لظهور صميمت النيابة على رأيها .

وحيث إن هذا الطلب في غير محله ، ذلك أنه يبين من حكم هذه المحكمة الصادر في ٢٧/١/١٩٦٦ أنه بعد أن نقض الحكم المطعون فيه لخطئه في تطبيق القانون رأى أن الموضوع صالح للحكم فيه وقال ” وحيث إن هذه المحكمة ترى أن التكييف الصحيح للوقائع حسبما سجلها الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه هو اعتبار ماتم بين الطرفين لم يتجاوز مرحلة المفاوضات على تكوين شركة بينهما ، وأن الطامن لم يكن جادا في هذه المفاوضات ولم يكن أبدا يقصد أن تبلغ غايتها من عقد الشركة مع المطعون ضده ، بل إنه أودهم الأخير برغبته في تكوين هذه الشركة لمجرد الحصول منه على فكرة المشروع واستخدامه في اختيار الآلات

اللازمة للصانع لدرايته بذلك على أن تقوم بتنفيذ المشروع شركة يكونها الطاعن مع آخرين ممن يقبلون المساهمة معه في رأس مال الشركة بنصيب كبير ، وهو ما تم له فعلا بتكوينه الشركة مع الذي ساهم بحق النصف في رأس المال ، وذلك بخلاف الطاعن الذي كان يريد أن يشترك بعمله بحسب ، ومع ذلك يكون له الربع في كل أموال الشركة والربع كذلك في أرباحها ولما كان مسلك الطاعن على النحو المتقدم تجاه المفاوضات التي أجراها مع المطعون ضده وعدم إخطاره الأخير بقطع المفاوضات في وقت مناسب يعتبر خطأ من الطاعن ، وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر للمطعون ضده يتمثل فيما تكبده من خسارة بسبب اضطرابه لإهمال مباشرة محله التجاري في المدة التي قضاه في الخارج لاختيار الآلات اللازمة للصانع اعتمادا على أن الطاعن جاد في أن تصل المفاوضات إلى غايتها ، وكذلك الخسارة التي لحقت بالمطعون ضده من جراء حصول الطاعن منه على فكرة المشروع والسبق في تنفيذه ، وهذا إلى جانب الضرر الأدبي الذي أصاب المطعون ضده من جراء إظهاره بمظهر من يسهل إنخداعه ومن لا يوثق به مما ينال من سمعته واعتباره في السوق التجاري . لما كان ذلك فإن الطاعن يلزم بتعويض هذه الأضرار الناتجة عن خطئه وذلك عملا بالمادة ۱۶۳ من القانون المدني ، وتقدر المحكمة التعويض الجابر لجميع عناصر الضرر السالف بيانها بمبلغ إجمالي قدره ألفان من الجنيهات ، ولما كان الاستفادة من صريح نص المادة ۳۶۸ من قانون المرافعات السابق — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت عن وهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي إغفالا كلياً يجعل الطلب باقيا معلقا أمامها لم يقض فيه قضاء ضمنا ، أما إذا كان الاستفادة من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب فإن وسيلة النظم من ذلك تكون بالطعن في الحكم إن كان قابلا له ، وكان الثابت مما تقدم أن هذه المحكمة قد استبعدت قيام الشركة بين الطرفين ، وقررت أن ما تم بينهما لم يجاوز مرحلة المفاوضات ، وأن مسؤولية المدعى عليه لا تقوم في هذه الحالة على الخطأ العقدي وإنما على الخطأ التقصيري طبقا للمادة ۱۶۳ من القانون المدني ، وانتهت إلى تقدير التعويض المستحق للطالب على هذا الأساس الذي رآته ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في طلب التعويض موضوع الدعوى الذي يعتبر طلبا واحدا وإن تعددت عناصره مما يمتنع معه على المحكمة إعادة النظر فيه . لما كان ما تقدم فإن الطلب يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين : هدى بغدادى ، ومحمود المصرى ، وعثمان حسين عبد الله ، ومصطفى الفقى .

(٣٩)

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) اختصاص . ” اختصاص ولائى “ . نزع الملكية للنفعة العامة .

اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون فى قرارات لجان معارضات نزع الملكية . حكمها انتهى . هى ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء .

(٢) استئناف ” الأحكام الغير جائز استئنافها “ . قانون . حكم . ” الطعن فى الحكم “ . بطلان . نزع الملكية للنفعة العامة .

م ٣٩٦ مراقبات سابق لا تفتح طريق استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالتطبيق للسادة ١٤ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سواء كانت باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة . هـ ذلك .

١ — مفاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم إجراءات خاصة للطعن فى قرارات لجنة المعارضات التى تصدرها فى شأن تعويضات نزع الملكية للنفعة العامة من حيث الاختصاص ، إذ جعل المحكمة الابتدائية تختص بنظر الطعون التى تقدم إليها سواء من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن فى قرارات تلك اللجان ، وحدد المشرع ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص بفعلها مقصورة على النظر فى هذه الطعون تأميدا على أنها ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء ، وإنما هى هيئة تنظر فى طعن فى قرار أصدرته إحدى اللجان المشار إليها ، ورتب المشرع على ذلك إعتبار الحكم الذى تصدره المحكمة فى شأن تقدير التعويض حكما نهائيا .

٢ — لا محل للاستناد إلى نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق لفتح طريق الطعن بالاستئناف في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية بالتطبيق للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، بدعوى أنها أحكام باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة ، ذلك أن هذا القانون الأخير يعد تشريعا خاصا انفردت نصوصه بقواعد متماسكة في ذاتها ، وهي بذلك منبثقة الصلة عن حكم المادة ٣٩٦ المشار إليها ، ولا سهيل إلى المساس بتلك الأحكام إلا بتشريع خاص ينص على ذلك ، ولا يغير من هذا النظر ما لحق المادة ٣٩٦ المذكورة من تعديل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، إذ أن كل ما قصد بهذا التعديل هو النص على جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الانتهائية فيما يتعلق بالاستئناف ، كما لا يغير منه التعديل الذي لحق بتلك المادة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، إذ المقصود بهذا التعديل الأخير — على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — هو دفع اللبس الذي ثار حول معنى عبارة بصفة نهائية التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه ، فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة في حدود نصائها الانتهائي حتى يوضح أن المقصود بالنص هو استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن وزارة الري نزع ملكية بعض أطيان مملوكة للطاعنة كائنة بزمان القناطر الخيرية ، وقدوت المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية التعويض المستحق عن هذه الأطيان بمبلغ ٣٢٠١ ج و ٦٦٥ م ، امتنعت للطاعنة

على هذا التقدير لدى لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للنفقة العامة ، وفي ١٩٦٢/٥/٢٢ قررت هذه اللجنة رفض المعارضة وتأييد التقدير المعارض فيه ، فأقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٥٧ سنة ١٩٦٢ أمام محكمة بنها الابتدائية ضد المطعون عليهم طعنا في قرار اللجنة ، وطلبت الحكم أصليا بإلغاء تقدير الحكومة للتعويض واعتباره كأن لم يكن واحتياطيا بئدب خبير لتقدير التعويض المناسب ، وفي ١٩٦٢/١١/١١ قضت المحكمة بئدب خبير لتقدير ثمن الأطنان المشار إليها وقت نزاع ملكيتها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٩٦٦/٣/٢٨ بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار ثمن الأطنان المزروعة ملكيتها ٤٨٠٠ ج و ٧٥٠ م ، استأنفت الطاعنة هذين الحكمين بالاستئناف رقم ٢٤٥ سنة ١٦ ق طنطا ، وفي ١٩٦٧/٦/٢١ قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨ وبسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر بئدب خبير بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٧ . طعننت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض للطعن وبالحلصة المحددة لنظره التزمت رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد والمقصود في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٦/٣/٢٨ إذ أسند خطأ إلى الحكم الصادر في ١٩٦٢/١١/١٧ أنه قد حسم النزاع بشأن تاريخ نزاع الملكية بأن أرجعه إلى سنة ١٩٥٠ في حين أن أسبابه لا تؤدي إلى ذلك لاشتمالها على ما يفيد سقوط القرارات الوزارية السابقة على القرار رقم ٩٨٢٢ سنة ١٩٦٠ الذي قضى باعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة مما مؤداه أن الأطنان مثار النزاع لم تكن ملكيتها قد نزلت قبل صدور هذا القرار ، الأمر الذي ينفي عن الحكم فصله في النزاع الناشب حول تحديد تاريخ نزاع الملكية بقول فصل ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد ساير الحكم الصادر في ١٩٦٦/٣/٢٨ في خطئه في الإسناد ، ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعنة في استئناف الحكم الصادر في ١٩٦٢/١١/١٧ لعدم استئنافية

على استقلال في الميعاد ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبب لعدم رده على ما تمسكت به الطاعنة من أن الحكم الصادر في ٧ / ١١ / ١٩٦٢ لم يحسم النزاع حول تحديد تاريخ نزاع الملكية على خلاف ما ذهب إليه الحكم الصادر في ٢٨ / ٣ / ١٩٦٦ ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في الإسناد والقصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان يبين من مطالعة الحكم الصادر في ١٧ / ١١ / ١٩٦٢ أنه بعد أن أشار إلى ما طلبته الطاعنة من الحكم أصليا بإلغاء تقدير الحكومة للتعويض عن الأرض المتزوعة ملكيتها واعتباره كأن لم يكن وإلى ما استندت إليه الطاعنة في ذلك من أن الحكومة صرفت النظر عما بدأته من إجراءات ، إذ أنها عادت بعد التقدير والإيداع المطعون عليهما وأصدرت القرار الوزاري رقم ٩٨٢٢ سنة ١٩٦٠ باعتبار المشروع رقم ٩٣٣٨ رى من أعمال المنفعة العامة ، رد الحكم على هذا الطلب بقوله " إنه لا يستفاد من إصدار القرار رقم ٩٨٢٢ سنة ١٩٦٠ - كما ذهبت الطاعنة - أن الحكومة قد صرفت النظر عما بدأته من إجراءات ، إذ أن هذا القرار قد اعتبر المشروع رقم ٩٣٣٨ رى من أعمال المنفعة العامة تمهيدا لنقل ملكية الأرض اللازمة له أو نزاع ملكيتها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ " وكان يبين من الحكم الصادر في ٢٨ / ٣ / ١٩٦٦ أنه قد أورد في أسبابه في هذا المقام قوله " إن ما يتدعى فيه الطرفان في تحديد الوقت الذي يجب فيه تقدير التعويض عن الأطنان المتزوعة ملكيتها ، وهل يكون هذا التقدير في سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ صدور المرسوم بنزع الملكية على ما ذهب إليه الحكومة أم في سنة ١٩٦٠ على ما ذهب إليه الطاعنة ، فإن الحكم الصادر من المحكمة بجلية ١٧ / ١١ / ١٩٦٢ قد حسم هذا النزاع في أسبابه ، إذ قرر أنه لا يستفاد من إصدار القرار رقم ٩٨٢٢ سنة ١٩٦٠ كما قررت الطاعنة أن الحكومة صرفت النظر عما بدأته من إجراءات ، ومفاد هذا أن المرسوم ما زال قائما منتجا لآثاره كبداً لإجراءات نزع الملكية ، والعبرة في تقدير التعويض هو بتاريخ نزع الملكية ، ومما لا جدال فيه أن أسباب الحكم التي ترتبط بمنطوقه ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدونها وبحيث لو عزلت هذه الأسباب عن منطوقه ما قامت له قائمة ، وإذا انتهى الحكم إلى ندب الخبير لتقدير التعويض في تاريخ

نزع الملكية فإن هذا أمر مرتبط بالمعنى الذي حدده في أسبابه من أن نزع الملكية كان بناء على المرسوم الذي لم تعدل الحكومة عنه ، فهذه الأسباب تحوز حجيتها قبل طرفي الخصومة بما لا يجوز معاودة الجدل فيها ، ومتى حاز الحكم في شق من الدعوى قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المنازعة التي فصل فيها" ويبين من هذا الذي قرره الحكم أنه قد خُص بأسباب لا يشوبها خطأ في الإسناد إلى أن الحكم الصادر في ١٧ / ١١ / ١٩٦٢ قد قطع في أسبابه التي تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها بأن تاريخ نزع الملكية إنما يرجع إلى سنة ١٩٥٠ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقر هذا النظر للأسباب التي أوردها والتي تكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص ، ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعة في استئناف الحكم الصادر في ١٧ / ١١ / ١٩٦٢ لعدم استئنائه خلال ستين يوما من تاريخ صدوره ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الإسناد والقصور في التمهيد يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في ٢٨ / ٣ / ١٩٦٦ استنادا إلى أنه حكم انتهائي بنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، هذا في حين أن الإتهائية لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور ، فإذا تجاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتدأ لم تطرح على اللجنة ولم تصدر من ثم قرارا فيها أو في مسألة أواية خارجة من نطاق أحكام القانون المشار إليه ، فإن قضاءها في ذلك لا يلحقه وصف الإتهائية ويكون قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة ، وإذا كان النزاع بين الطاعة وبين الحكومة قد قام في أساسه على بطلان إجراءات نزع الملكية وزوال المرسوم الصادر في سنة ١٩٥٠ وسقوط ما تلاه من قرارات وزارية بتقرير المنفعة العامة لأطيان الطاعة ، وطلبت لذلك إلغاء تقدير الحكومة للتعويض واعتباره كأن لم يكن ، فإن المحكمة الابتدائية إذ فصلت في هذه الطلبات فإنها تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قضاؤها في ذلك قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة ولما كان الحكم المطعون فيه لم ياتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للنفعة العامة قد نصت على أن لكل من المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار المذكور، وتنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها انتهايا، وكان يبين من هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم إجراءات خاصة للطعن في قرارات لجان المعارضات التي تصدرها في شأن تعويضات نزاع الملكية للنفعة العامة من حيث الاختصاص إذ جعل المحكمة الابتدائية تختص بنظر الطعون التي تقدم إليها سواء من المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان، وحدد المشرع ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص بفعلها مقصورة على النظر في هذه الطعون تأسيسا على أنها ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء ، وإنما هي هيئة تنظر في طعن في قرار أصدرته إحدى اللجان المشار إليها، ورتب المشرع على ذلك اعتبار الحكم الذي تصدره المحكمة في شأن تقدير التعويض حكما انتهايا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة الابتدائية قد اقتضرت في الحكم الذي أصدرته في ٢٨/٣/١٩٦٦ على الفصل في النزاع على تقدير التعويض من نزاع الملكية، وقد أورد الحكم في ذلك قوله " إن الثابت من الاطلاع على الحكم المستأنف أنه قضى في موضوع الطعن بتعديل تقدير الحكومة لقيمة التعويض عن الأضرار المنزوعة ملكيتها للنافع العامة إلى مبلغ ٤٨٠٠ ج و ٧٥٠ م ولم يتناول في أسبابه سوى الفصل في مقدار ما تستحقه المستأنفة من تعويض " ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح في أسبابه أن المحكمة الابتدائية لم تفصل في حكمها الصادر في ٢٨/٣/١٩٦٦ فيما جاوز ذلك من طلبات بسبب استنفادها ولايتها عليها بقضائها فيها بحكمها الصادر في ١٨/١١/١٩٦٢ بما لا يجيز العودة إلى الحكم فيها وأورد في ذلك قوله " أما ما ذهبت إليه المستأنفة " الطاعنة " من أن هذا الحكم تناول فيما قضى به أمورا تخرج من ولاية المحكمة باعتبارها جهة مختصة بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو أصحاب الشأن في قرارات لجان المعارضات، إذ فصل في النزاع الذي كان قائما بينها وبين الحكومة حول تحديد تاريخ نزاع الملكية هو سنة ١٩٦٠ أم ١٩٥٠/١٠/١٩

كما فصل في النزاع الذي أثارته حول عدم قيام الحكومة بالإجراءات التي أوجب القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ إتباعها ولا الإجراءات التي نص عليها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ — فردود بأن اثبات من الاطلاع على الأوراق أن المستأنسة بعد أن أصدرت المحكمة حكمها المؤرخ ١٩٦٢/١١/١٧ أثارته الجدل حول هذا الموضوع فأنتهت المحكمة في أسبابها إلى أن هذا الوجه من النزاع قد حسمه الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٧ قبل الفصل في الموضوع، وأنها بذلك قد استنفدت ولايتها ولا يجوز معاودة الجدل فيه مرة أخرى، ثم قصرت بحثها بعد ذلك على الخلاف الذي كان قائماً حول تقدير التعويض، لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٩٦٦/٣/٢٨ يكون انتهائياً طبقاً لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من هذا الحكم، فإن النعي عليه بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إنها استندت في استئنافها للشق من الحكم المتعلق بتقدير التعويض — وهو وحده الذي يضمن عليه القانون صفته الانتهائية — إلى حكم المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق الذي أقيم الاستئناف في ظله، والتي تجيز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية والابتدائية في حدود نصابها الانتهائي إذا كان هناك بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم، ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر استناداً إلى القول بأن تطبيق هذا النص قاصر على الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الابتدائية في حدود نصابها الانتهائي دون الأحكام التي ينص المشرع على انتهائيتها بموجب قوانين خاصة كما هو الحال في المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤، هذا في حين أن نص المادة ٣٩٦ آنفة الذكر قد ورد عاماً فلا يجوز تخصيصه بوجوب أن يكون مصدر الانتهائية هو قواعد قانون المرافعات دون سواه من القوانين، وأن المشرع وإن نص في المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على انتهائية الحكم الصادر بالتطبيق لأحكامه، إلا أنه لم ينص على عدم جواز الطعن فيه كما نعمل في بعض القوانين الأخرى، وإن اتجه

الحكم المطعون فيه إلى اعتبار المحكمة الابتدائية جهة طعن في قرار لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات لا ينهض مبررا لعدم جواز استئناف الحكم الصادر منها ، إذ أنها لا تنظر الطعن بوصفها محكمة استئناف ، وفي ذلك كله ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لا محل للاستناد إلى نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق لفتح طريق الطعن بالاستئناف في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية بالتطبيق للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للنفعة العامة بدهوى أنها أحكام باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة ، ذلك أن هذا القانون الأخير يعد تشريعا خاصا انفردت نصوصه بقواعد متماسكة في ذاتها ، وهي بذلك منبئة الصلة عن حكم المادة ٣٩٦ المشار إليها ، ولا سهيل إلى المساس بتلك الأحكام إلا بتشريع خاص بنص على ذلك ، ولا يغير من هذا النظر ما لحق المادة ٣٩٦ المذكورة من تعديل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ، إذ أن كل ما قصد بهذا التعديل هو النص على جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الانتهائية فيما يتعلق بالاستئناف ، كما لا يغير منه التعديل الذي لحق بتلك المادة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، إذ المقصود بهذا التعديل الأخير — على ما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — هو دفع الالبس الذي ثار حول معنى عبارة — بصفة نهائية — التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة — في حدود نصابها الانتهائي — حتى يوضح أن المقصود بالنص هو استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين،
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر .

(٤٠)

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " استيفاء الضريبة " . حجز . " حجز ما للمدين لدى الغير " .
 محكمة الموضوع .

الحكم على المحجوز لديه بدفع دين الحاجز م ٩١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . شروطه . توقيع
 هذا الجزء رقم توافر هذه الشروط . جوازى لمحكمة الموضوع بحسب ظروف الدعوى .

مؤدى نصوص الفقرات الثانية والرابعة والخامسة من المادة ٩١ من القانون
 رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، أنه يشترط لإعمال
 الجزء المنصوص عليه فى الفقرة الخامسة بالحكم على المحجوز لديه بأن يدفع دين
 الحاجز الذى وقع الحجز لاقتضائه ، أن يرتكب المحجوز لديه أحد الأمور التى أشارت
 إليها تلك الفقرة ، وهى عدم بيان مقدار الدين الذى فى ذمته غشا أو تدليساً
 أو الإقرار بمبلغ أقل مما فى ذمته أو إخفاء بعض المستندات الواجب إيداعها
 لتأييد التقرير أو الامتناع عن التقرير بما فى الذمة أو عدم إخطار مصلحة الضرائب
 بالتقرير ، أو بإيداعه فى المحكمة المختصة ، غير أن توقيع هذا الجزء رغم توافر
 شروطه أمر جوازى لمحكمة الموضوع تقضى به حسبما يترأى لها من ظروف
 كل دعوى وملايساتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٣٢٩ سنة ١٩٥٥ مدني
المنيا الابتدائية ضد المطعون عليهما طالبة إلزامهما متضامنين بأن يدفعا لها
مبلغ ٣٢٢٤٥ ج و ٤٤٥ م ، وقالت بيانا لدعواها إنها وقعت بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٤
حجزا تنفيذيا تحت يد المطعون عليهما على ما هو مستحق بذمتيهما لمدينتها
... .. وفاء للمبلغ صالف الذكر وهو قيمة الضرائب المستحقة عليه ،
وإذ قررا بما في ذمتيهما دون تقديم المستندات المؤيدة لصحة بياناتهما ويحق
لها طلب إلزامهما بالمبلغ الذي وقع الحجز من أجله عملا بنص المادة ٩١
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها . رد المطعون
عليهما بأنهما كانا مدينين للمول في مبلغ ٣٥٠٠ ج باقى قيمة الحكم
رقم ٥٧٦ سنة ١٩٥٢ المنيا الابتدائية ، وأنهما باعا بتاريخ ٦/١/١٩٥٤ أطيانا
زراعية إلى ابنه مقابل ثمن يزيد عن الدين المذكور ، وأن
المول أثبت في عقد البيع موافقته على خصم دينه من ثمن الأرض التي اشتراها ابنه
فلا يكون له أى دين في ذمتيهما عند توقيع الحجز ، وبتاريخ ٢٤/١٢/١٩٥٩ حكمت
المحكمة برفض الدعوى . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٩٠ سنة ١ ق بنى سويف طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ
١٤/١/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن
مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظرة التزم النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنهى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وتقول في بيان ذلك إنها
تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليهما لم يقدموا دليلا
على ما قرراه من أنهما تخالضا عن الدين الذى كان مستحقا في ذمتيهما لمدين مصلحة
الضرائب بأن باعا لابنه قبل توقيع الحجز أطيانا زراعية مقابل ثمن يزيد على هذا
الدين الذى وافق المدين على خصمه من الثمن ، وأنه مع التسليم بحصول هذا
البيع فلا يحتاج بتاريخه دلى المصلحة باعتبارها من الغير إلا إذا كان ثابتا وسابقا
على توقيع الحجز ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى

مما يعيبه بالقصور ، هذا إلى أن المحكمة الاستئنافية لم تلزم المطعون عليهما بتقديم عقد البيع المؤيد لإقرارهما عملاً بما توجبه المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مستندة في ذلك إلى أن للمطعون عليهما العذر في عدم تقديم هذا العقد ، لأنه لم يكن تحت يدهما بل كان تحت يد المشتري ، وكان في مصلحة المصلحة أن تدخله أو تدخل مدينتها في الدعوى ، في حين أن هذه العملة غير مقبولة لأن العقد حرر من نسختين بيد كل من البائع والمشتري نسخة ، علاوة على أن القانون لم يلزم الدائن الحاجز بأن يدخل المحجوز عليه في الدعوى ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص بالفقرات الثانية والرابعة والخامسة من المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه " تخول مصلحة الضرائب حق توقيع حجز تنفيذي على ما يكون لدى الغير من النقود أو الأوراق المالية أو غيرها ، سواء كانت مستحقة في الحال أم في المستقبل ، وعلى المحجوز لديه أن يقوم بتوريد ما في ذمته لخزينة مصلحة الضرائب أو التقرير بما في ذمته في المصلحة المذكورة ، مبينا أسباب الدين وكل ما لديه من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة بياناته ، وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ تاقى الإعلان ، فإذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشا أو تدليسا أو أنه أقر بمبلغ أقل مما هو في ذمته أو أخفى بعضا من المستندات أو امتنع عن التقرير بما في ذمته أو لم يخطر مصلحة الضرائب بتقريره أو بإيداعه في المحكمة المختصة جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز من أجله " ، يدل على أنه يشترط لإعمال الجزاء المنصوص عليه في الفقرة الخامسة بالحكم على المحجوز لديه بأن يدفع دين الحاجز الذي وقع الحجز لاقتضائه أن يرتكب المحجوز لديه أحد الأمور التي أشارت إليها تلك الفقرة ، وهي عدم بيان مقدار الدين الذي في ذمته غشا أو تدليسا ، أو الإقرار بمبلغ أقل مما في ذمته ، أو إخفاء بعض المستندات الواجب إيداعها لتأييد التقرير ، أو الامتناع عن التقرير بما في الذمة ، أو عدم إخطار مصلحة الضرائب بالتقرير أو بإيداعه في المحكمة المختصة ، غير أن توقيع هذا الجزاء رغم توافر شروطه أمر جوازي لمحكمة الموضوع تقضى به حسبما يترأى لها من ظروف كل دعوى وملايساتها ، ولما كان يبين

مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه وما أضافه الحكم الأخير أن محكمة الموضوع رأت من ظروف الدعوى وفي حدود سلطتها التقديرية ألا توقع الجزاء سالف الذكر على المطعون عليهما ، لأنه ثبت من التقرير بما في الذمة أنهما لم يكونا مدينين لمدين مصلحة الضرائب عند توقيع الحجز إذ قررا أنهما كانا مدينين له في مبلغ ٣٥٠٠ ج ، وأنهما باعا أطيافا زراعية إلى ابنه مقابل ثمن يزيد عن هذا الدين الذي أثبت الممول في عقد البيع موافقته على خصمه من الثمن ، ولأنه تبين أن المطعون عليهما كانا معذورين في عدم تقديم عقد البيع إذ لم يكن تحت يدهما بل تحت يد المشتري . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبدالبر ، وإسماعيل
فرحات ممان .

(٤١)

للطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(٢٤١) ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد “ . موطن . محكمة
الموضوع .

(١) إيرادات الأجنبي . خضوعها للضريبة العامة على الإيراد متى كان متوطنا
في مصر بانخاضها محلا لإقامته الرئيسية ، أو كانت بها مصالحه الرئيسية .

(٢) تحديد موطن الأجنبي في حكم المادة ٢ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . استقلال
قاضى الموضوع به .

(٣) ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد “ .

الضريبة العامة على الإيراد . وعازما . تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق
المادة ٣٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . لا يمنع من إضافة إيرادات ورسوم الأموال المنقولة
إلى وعاء الضريبة العامة .

١ — مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى ونص المادة الثانية
من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن المشرع أخضع إيرادات الأجنبي للضريبة
العامة على الإيراد إذا كان له موطن في مصر ، وقد اعتبر الأجنبي متوطنا في مصر
إذا اتخذ منها محلا لإقامته الرئيسية أو كانت بها مصالحه الرئيسية ، وقد سائر
المشرع في خصوص المعيار الأول معنى الموطن في القانون المدنى المصرى ،
إذ عرفته المادة ٤٠ من هذا القانون بأنه المكان الذى يقيم الشخص فيه عادة ،
وهو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تصوير واقعى لفكرة الموطن
يرتكز على الإقامة الفعلية المقترنة بعنصر الاستقرار أى بنية إستمرار الإقامة على وجه
يتحقق معه شرط الاعتقاد .

٢ - تحديد موطن الأجنبي في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سواء باتخاذ مصر محلا لإقامته الرئيسية أو لوجود مصالحه الرئيسية بها ، هو مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .

٣ - مفاد نص المادتين الأولى والسادسة من قانون الضريبة العامة على الإيراد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، أن إيراد الممول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - يتحدد من واقع ما ينتج مما له من عقارات ورءوس أموال منقولة ، وما يحصل عليه من المهن والإيرادات التجارية ، وأن تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كعنصر من عناصر وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، لا يمنع من إضافة إيرادات رءوس الأموال المنقولة إلى وعاء الضريبة العامة ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه خاضع للضريبة العامة في السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ ، وكان شريكا متضامنا في شركة ... للأوراق المالية وحصل على نصيبه من أرباحها في تلك السنوات ، وجرى الحكم المطعون فيه على استبعاد ٩٠٪ من هذا النصيب عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مراقبة خرائب الشركات المساهمة قدرت صافي إيراد المطعون عليه الخاضع للضريبة العامة في السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦

(٢) نقض ١٩٦٨/٣/٠٦ مجموعة المكتب الفني ص ١٩ ص ٥٤١

بمبالغ ٦٥٩٧ ج و ٥٥١ م ، ٧٠١٣ ج و ٥٨٢ م ، ١٠٤٥٠ ج و ٩٨٣ م ، على التوالي ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٣ بتحديد صافي الإيراد العام للمول في السنوات المذكورة طبقا لتقديرات المأمورية مخصوصا منه الفرق بين قيمة الوعاء التجارى قبل تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقيمته بعد تطبيقها ، فقد أقام الدعوى رقم ٩٤١ سنة ١٩٥٩ تجارى الإسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا تعديله باستبعاد الإيراد الناتج من الخارج كما طعنت مصلحة الضرائب في هذا القرار بالدعوى رقم ٩٧١ سنة ١٩٥٩ تجارى الإسكندرية الابتدائية طالبة تعديله بتحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية وحصيلته وفقا لقيمته قبل تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد حكمت بتاريخ ١٩٦١/١١/٩ بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من إخضاع إيرادات المطاعم عليه الناتجة من مصادر خارج مصر للضريبة العامة على الإيراد من سنوات النزاع ، وبعدم خضوع هذه الإيرادات للضريبة المذكورة وتأييد القرار فيما عدا ذلك . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤١ سنة ١٨ ق تجارى الإسكندرية طالبة إلغاء والحكم بتأييد تقديرات المأمورية ، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/١٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وبالحاسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وأقول بيانا لذلك إن الحكم أقام قضائه بعدم خضوع إيرادات المطاعم عليه الناتجة من مصادر خارج مصر للضريبة العامة على الإيراد مستنادا إلى أنه بالنسبة للمعيار الأول الذى وضعته المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لتحديد الموطن "ضرائج للأجانب وهو اتخاذ الأجنبي مصر محلا لإقامته الرئيسية" ، فإن المادة المذكورة أخذت في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ٤٠ من القانون المدنى ، أما بالنسبة

للمعيار الثاني الذي وضعته تلك المادة وهو وجود المصالح الرئيسية للمول في مصر فإنه يرجع في تحديدها إلى ما يزاوله بمصر من نشاط على اختلاف صوره وإلى درجة أهمية هذا النشاط ، وإن الثابت أن المطعون عليه من رجال الأعمال الأمريكيين و يقيم مع عائلته بالولايات المتحدة الأمريكية وأن مصالحه فيها ترجح مصالحه في مصر فيعتبر أجنبيا غير متوطن في مصر ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ، لأنه يبين من نص المادة الثانية المشار إليها أن المشرع استبعد الأخذ بفكرة الموطن المنصوص عليه في المادة ٤٠ من القانون المدني ، واعتبر الأجنبي متوطنا في مصر إذا أقام فيها إقامة عادية دون أن تكون نيته الاستقرار في هذه الإقامة ، ولأن المقصود بالمصالح الرئيسية للمول هي المصالح الاقتصادية ، أما المصالح العائلية الاجتماعية التي اعتبرها الحكم فلم يعول عليها المشرع ، وإذا كان المطعون عليه قد أقام في مصر إقامة معتادة عدة سنوات وكانت مصالحه الاقتصادية فيها أرجح بكثير من مصالحه في أمريكا لأنه شريك متضامن في إحدى الشركات وعضو مجلس إدارة في أربع شركات في مصر مع أن مصالحه في أمريكا تقتصر على ما يتقاضاه من شركة أنلانتك ، فإنه يكون متوطنا في مصر وتخضع إيراداته الناتجة من الخارج للضريبة العامة على الإيراد .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أنه "تفرض ضريبة عامة على الإيراد وتسرى على صافي الإيراد الكلي للأشخاص الطبيعيين المصريين أيا كان موطنهم والأجانب المتوطنين في الجمهورية العربية المتحدة حتى لو كانت إيراداتهم ناتجة من مصادر خارج مصر" والنص في المادة الثانية من هذا القانون على أنه "يعتبر الأجنبي متوطنا في مصر (١) إذا اتخذ الجمهورية العربية المتحدة محلا لإقامته الرئيسية . (٢) أو إذا كانت مصالحه الرئيسية في الجمهورية العربية المتحدة" يدل على أن المشرع أخضع إيرادات الأجنبي للضريبة العامة على الإيراد إذا كان له موطن في مصر ، وقد اعتبر الأجنبي متوطنا في مصر إذا اتخذ منها محلا لإقامته الرئيسية ، أو كانت بها مصالحه الرئيسية ، وقد سائر المشرع في خصوص المعيار الأول معنى الموطن في القانون المدني المصري إذ عرفته المادة ٤٠ من هذا القانون بأنه المكان الذي يقيم الشخص فيه عادة ،

وهو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تصوير واقعى لفكرة الوطن
يرتكز على الإقامة الفعلية المقترنة بعنصر الاستقرار أى بنية استمرار الإقامة
على وجه يتحقق معه شرط الاختياد ، ولما كان تحديد موطن الأجنبي فى حكم
المادة الثانية سائفة الذكر سواء باتخاذ مصر محلا لإقامته الرئيسية أو لوجود
مصلحه الرئيسية بها — هو مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه
على أسباب سائفة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه
قد قرر فى هذا الخصوص ما يلى ” ولما كانت مصلحة الضرائب لم تجادل
المول — المطعون عليه — فيما قرره من أنه من رجال الأعمال الأمريكين
ويقى بمدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية مع عائلته المقيمة بها ويتردد
أولاده على المدارس الأمريكية ، بل إن المصلحة أقرت صراحة فى مذكرتها
رقم ١٠ ملف أن هذا المول يعمل لدى شركة أتلاتيك للتجارة والملاحة بنىويورك
لقاء مرتب يتقاضاه منها ، فمن ثم يكون ذلك المول إذن مستقرا مع أسرته فى تلك
البلدة التى يقع بها نشاطه هذا الرئيسى ، باعتبار أنه يتطالب منه التفرغ له تفرغا تاما
لأنه بطبيعته هذه كاشف عن أنه إنما يعتمد عليه فى حياته الخاصة جل الاعتماد
ومن أنه قد اتخذ من أمريكا التى يقع بها موطنه له ، الأمر الذى ينبىء
عن أن مصالحه الأساسية قد استقرت فى أمريكا ، وأن هذه المصالح ترجع مصالحه
فى مصر التى تنحصر فى وجود بعض أموال له يستثمرها فيها وعضوية مجالس
إدارة بعض الشركات ، وهى مصالح تبدر فريضة ثانوية عند موازنتها بمصالحه
فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد مصالحه العائلية واستقراره الفعلى
وعمله الرئيسى ، وهى ذلك فإن مجرد وجود أموال له فى مصر أيا كان مقدارها أمر
لا يتناسب إطلاقا مع مجموع المصالح التى له فى أمريكا بل إنها تتضاءل بجانبها
ولا يمكن أن تستوى معها لا سيما وأن الأتمودجين رقمى ٦٠٥ ”مكرر“ المرفقين
بالملف الفردى برقمى ٤٥٠٠ يشفان عن أن أمواله بأمرىكا تساوى ضعف أمواله
بمصر تقريبا ، إذا العبرة فى هذه الخصوصية بالمكان الذى توجد فيه جميع المصالح
المالية والعائلية والاجتماعية للأجنبي ، والتى بعناصرها المختلفة تتفاعل وتتجمع
لتكوين كيان الشخصى فتشده إلى موطن معين تلتقى فيه تلك المصالح جميعها
ومتى كان الأمر كذلك فإن المول الأمريكى المذكور يكون متوطنا فى أمريكا

باتخاذها محلا لإقامته الرئيسية ووجود مصالحه الرئيسية بها فيعتبر إذن بهذه المثابة أجنبيا غير متوطن في مصر ، ولما كان يبين مما أورده الحكم أنه اعتبر أن المطعون عليه — وهو أجنبي — غير متوطن في مصر لأنه لم يتخذها محلا لإقامته الرئيسية ، ولا توجد بها مصالحه الرئيسية ورتب على ذلك أن إirاده في الخارج لا يخضع للضريبة العامة على الإيراد ، واستند فيما خلص إليه إلى أسباب سائفة ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني من سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه استبعد من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ٩٠٪ من إيرادات القيم المنقولة التي حصل عليها المطعون عليه في سني النزاع من شركة ل . باقى مستندا في ذلك إلى أن المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تقضى بأن تحديد إيرادات الأرباح التجارية والصناعية قبل اضافتها إلى وعاء الضريبة العامة على الإيراد يكون وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وتوجب المادة ٣٦ من هذا القانون أن يخصم من وعاء الضريبة ٩٠٪ من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتناولها ضريبة القيم المنقولة ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أنه طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تفرض الضريبة العامة على صافي الإيراد الكلى الذى حصل عليه الممول ومنه إيرادات القيم المنقولة والأرباح التجارية على سواء ، وما يستبعد من إيرادات القيم المنقولة عند حساب وعاء الضريبة على الأرباح التجارية وفقا للمادة ٣٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ لسبق خضوعه للضريبة على القيم المنقولة — سوف يدخل حتما في وعاء الضريبة العامة على أساس أنه إيرادات قيم منقولة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في قانون الضريبة العامة على الإيراد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالمادة الأولى منه على أن "تفرض ضريبة عامة على الإيراد وتسرى على صافي الإيراد الكلى للأشخاص الطبيعيين" ، والنص في المادة السادسة منه على أن تسرى الضريبة على المجموع الكلى للإيراد السنوى للصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ، ويحدد هذا الإيراد

من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة بما في ذلك الاستحقاق في الوقف وحق الانتفاع، ومن المهن والمرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والأتعاب والمعاشات والإيرادات المرتبة مدى الحياة .. أما باقي الإيرادات فتحدد دائماً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية الخاصة بها“ ، والنص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تقاومها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون ” .. تخصم من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات“ ، يدل على أن إيرادات الممول — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يتحدد من واقع ما ينتج مما له من عقارات ورؤوس أموال منقولة وما يحصل عليه من المهن والإيرادات التجارية، وأن تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كعنصر من عناصر وعاء الضريبة العامة على الإيراد لا يمنع من إضافة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة إلى وعاء الضريبة العامة . إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه خاضع للضريبة العامة في السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ وكان شريكاً متضامناً في شركة ل . ل . أتى للأوراق المالية وحصل على نصيبه من أرباحها في تلك السنوات وجرى الحكم المطعون فيه على استبعاد ٩٠٪ من هذا النصيب عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور
محمد زكى عبد البر .

(٤٢)

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية" "التكاليف" . عمل . محكمة
الموضوع . .

أجور العمال بالمنشأة . جواز تقديرها بنسبة معينة من الأرباح . هذه الأجور تعد
من التكاليف على الربح ، ولو كانت هناك صلة قرابة تربط هؤلاء العمال بصاحب المنشأة . وجوب
التحقق من تناسب الأجر مع ما تؤديه هؤلاء العمال من عمل . امتحان ذلك . خاضع لتقدير
محكمة الموضوع .

(٢) محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . ضرائب "ضريبة
الأرباح التجارية" .

لمحكمة الموضوع سلطة اعتماد دوائر الممول أو اطرافها كلياً أو جزئياً .

(٣) حكم "تسبيب الحكم" .

للمحكمة أن تأخذ بما يقتنع به من أدلة ، دون حاجة للرد استقلالاً على كل ما يثار أمامها
من دفاع .

١ - إنه وإن كانت المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها
وعمالها يجوز تقديرها على أساس نسبة معينة من الأرباح ، وتعد - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - من التكاليف في معنى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ حتى ولو كانت تربط هؤلاء المستخدمين والعمال بصاحب المنشأة

علاقة وثيقة من القرابة أو المصاهرة ، إلا أنه ينبغي التحقق من تناسب الأجر الذى يتقاضاه هؤلاء العمال ، وما يؤدونه من عمل فعل مع مراعاة ظروف المنشأة والمفارنة بينها وبين المنشآت المشابهة ، واستخلاص ذلك خاضع لتقدير محكمة الموضوع .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة فى تقدير دفاتر الممول ، سواء باعتمادها أو اطراحها كلياً أو جزئياً حسبما يستبين لها ، ومن ثم فإنه لا على الحكم إذ هو استبعد عمولة مدير المنشأة للأسباب السائفة التى خلص إليها ، مع اعتماده باقى قيود الدفاتر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعنة تقدمت بإقراراتها الخاصة بالأرباح التجارية والصناعية عن نشاطها فى استغلال المكتبة والمطبعة المملوكة لها فى السنوات من ١٩٥٢/١٩٥٣ حتى ١٩٥٤/١٩٥٥ إلى مأمورية ضرائب هـ/دين ، التى أجرت تعديلات فيها من بينها استبعاد العمولة التى تقاضاها مدير المنشأة من المصروفات ، وأخطرتها بأن نشاطها أصفر من خسارة فى سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ بمبلغ ٣٣٨ ج و ٢٥٩ م ، وأنتج ربحاً فى سنتى ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ بمبلغى ٢١ ج و ٩٨ م ، و ٣٨٢ ج و ٣٦ م على التوالى ، وإذا عترض وأصدرت لجنة الطعن قرارها فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ بأنها حققت خسارة بمبلغى ٢٦٨ ج و ٧٥٦ م ، ١٣ ج ٦٠١ م فى سنتى ١٩٥٢/١٩٥٣، ١٩٥٣/١٩٥٤ و ربحاً بمبلغ ٣٥٦ ج و ٣٢٩ م فى سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ ، فقد أقامت الدعوى رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٦٠ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — المطعون عليها — بالطعن فى هذا القرار طالبة تعديله واعتبار العمولة المنصرفة إلى مدير المنشأة ضمن

التكاليف في جميع سنوات النزاع ، وبتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٢٧ لسنة ٨٠ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ١١ من مارس سنة ١٩٦٥ بالتأييد . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المسددة انظره إلترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن اقيم على أربعة أسباب تنهى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم استبعد عمولة مدير المنشأة المقدرة بمعدل خمسة في المائة من قيمة المبيعات ولم يحسبها ضمن التكاليف ، في حين أن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب خصم جميع التكاليف ومن بينها العمولة باعتبارها من قبيل الأجر ويراعى في تقديرها ميزة معينة في الشخص المصروفة إليه ، وإذ كان مدير المنشأة على المسام بالعديد من اللغات الأجنبية وله دراية خاصة بشئون الماكينات فلا تأثير لكونه زوجا للطاعنة مالكة المكتبة طالما يتناول أجرا لقاء عمله ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه وإن كانت المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها يجوز تقديرها على أساس نسبة معينة من الأرباح ، وتعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من التكاليف في معنى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، حتى ولو كانت تربط هؤلاء المستخدمين والعمال بصاحب المنشأة علاقة وثيقة من القرابة أو المصاهرة ، إلا أنه ينبغي التحقق من تناسب الأجر الذي يتقاضاه هؤلاء العمال وما يؤديه من عمل فعلي مع مراعاة ظروف المنشأة والمقارنة بينها وبين المنشآت المشابهة ، واستخلاص ذلك خاضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستبعاد عمولة مدير المنشأة من التكاليف على ما استخلصه من ظروف الدعوى بقوله "إن الطاعنة لجأت إلى هذا الادعاء بقصد تضخيم مصروفاتها والهرب من الضريبة ، حيث لا تسمح حالة المنشأة بدفع هذا الأجر مضافا إليه

العمولة ، ولم يقيم مدير المنشأة بأعمال يستحق عليها هذه العمولة فضلا عن أن أجره الأصلي مناسب ومتفق مع أجر المثل . . . والملاحظ أن هذه العمولة تصل إلى مبالغ كبيرة تفوق في السنة مجموع المرتب الثابت للمدير ، كما أنها تكاد تضاهي نصف مرتبات العاملين بالمنشأة ، وإضافتها تحقق خسارة للمنشأة فهي تضع حملا ظاهرا عليها يجعل من العسير تقبل إضافتها إلى المرتب ، خصوصا وأن ما يتعلق به لتبرير هذه الإضافة من الحث على بذل الجهد والعناية بالعمل والعلماء لا يعتمد به أزاء توفر الحافز الشخصي لدى المدير لوجود علاقة الزوجية بينه وبين صاحبة المنشأة ، ولا ينظر في كل ذلك إلى ضرورة تقدير أجر المدير بحسب تناسب وهذه الظروف الشخصية ، بل يجب أن ينظر فيه بواقع الحال وسير الأعمال في المنشأة حتى ترتفع مظنة المحاباة وزيادة التكاليف بغير مبرر ... " ، وهو استخلاص موضوعي سائق يكفى لحمل الحكم ولا مخالفة فيه للقانون ، ومن ثم فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إنه على الرغم من إقرار مصالحة الضرائب بنظامية دفاتر المنشأة وأنها ممسوكة طبقا للأصول المحاسبية الصحيحة ، فإنها استبعدت عمولة مدير المنشأة استنادا إلى أنها تروى على مجموع الأجر الثابت لذلك المدير وتكاد توازي نصف مرتبات العاملين بالمنشأة ، مع أن انتظام الدفاتر في حد ذاته يوجب الأخذ بكافة ما تضمنته دون إجراء أية تعديلات ، وما ذهب إليه الحكم من ضخامة العمولة ، وأنه قصد بها التهرب من الضريبة يناهضه ما قدمته الطاعنة من مستندات لم يرد الحكم عليها ، تقطع بتناسب أجر المدير وعمولته واتفاقهما مع الحالات المماثلة ، الأمر الذي يعيب الحكم بخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المستنق في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير دفاتر الممول سواء باعتمادها أو اطراحها كليا أو جزئيا حسبما يستبين لها ، ومن ثم فإنه لا على الحكم إذا هو استبعد عمولة مدير المنشأة للأسباب السائفة التي خالص إليها على ما سبق بيانه في الرد على

السبب الأول مع اعتماده باقى قيود الدفاتر ، لما كان ذلك وكان لا شريب على المحكمة فى الأخذ بأى دايلى تكون قد اقتنعت به دون حاجة إلى الرد استقلالا على كل ما يثار من دفاع أمامها ما دام حكمها يقوم على أسباب تكفى لحمله ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون لا محل له .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول إن الحكم امتنع العمولة التى تقاضاها مدير المنشأة تأسيسا على علاقة الزوجية التى تربطه بالطاعة ، مع أنه ينبغى التفرقة بين المدير الذى يتناول أجرا عن عمله يحتسب ضمن التكاليف وبين الشريك الذى يعد مائة قضاؤه ربما يخضع للضريبة ، وإذا كان زوج الطاعة أجيرا لاشريكا فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يرقم قضاؤه على اختلاف المركز القانونى بين المدير الأجير وبين الشريك ، وكان لا يصح الطعن فى الحكم إلا للخطأ الذى يتأثر به قضاؤه ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون غير مقبول . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر ،
واسماعيل فرحات ممان .

(٤٣)

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ القضائية :

ضرائب . " دعوى الضرائب " . استئناف . " ميعاد الاستئناف " .
قانون .

أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بقرارات لجان الطعن في الضريبة على أرباح المهن
غير التجارية . ميعاد استئنافها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يفسر من ذلك
أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الأحكام من وقت النطق بها . عدم جواز
إصدار القانون الخاص لأعمال القانون العام .

نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — معدلة بالقانون رقم ٩٧
لسنة ١٩٥٢ والمادة ٩٩ منه — معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٤ —
والفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من ذات القانون ، التي تقضى بسريان أحكام
المادتين ٥٤ و ٥٥ مكررا فيما يتعلق بالطعن في قرار اللجنة الخاص بالضريبة
على أرباح المهن غير التجارية ، هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١)
نصوص صريحة قاطعة في أن ميعاد الاستئناف الذي يرفع من الممول أو من مصلحة
للضرائب عن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية
المتعلقة بالطعون في قرارات اللجان هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم ،
ولا يغير من ذلك أن المشرع وبمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل
ميعاد الطعن في الحكم ساريا من وقت النطق به بدلا من وقت إعلانه ،

(١) نقض ٩ يونيو ١٩٧١ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٧٢٩ .

على تقدير أن الخصم يفترض فيه عادة العلم بالخصوصية وما يتخذ فيها من إجراءات ، ذلك أن المشرع نفسه نص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن " يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من وقت صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك " . فضلا عن أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات ، في حين أن النص في المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن ميعاد استئناف الأحكام المبينة فيها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم إنما هو نص خاص ، والمقرر قانونا أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب ديروط قدرت صافي أرباح المطعون عليه — وهو من الخاضعين لضريبة المهن غير التجارية — في الفترة من ١/٤/١٩٥١ حتى ٣١/١٢/١٩٥١ بمبلغ ٣٦٠ ج ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٩ بتخفيض تقدير المأمورية إلى مبلغ ٢٨٢ ج ، فقد أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٢٤ سنة ١٩٦٠ تجارى الزقازيق الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا الحكم بتعديله إلى مبلغ ١١٢ ج و ٥٠٠ م ، وبتاريخ ٧/١٢/١٩٦٣ حكمت المحكمة بتعديل قرار اللجنة وتحديد أرباح المطعون عليه بمبلغ ١٥٦ ج و ٥٠٠ م ، وأعان الحكم إلى مصلحة الضرائب في ٦/٨/١٩٦٤ واستأنفته بالاستئناف رقم ٧٣ سنة ٧ ق تجارى المنصورة " مأمورية استئناف الزقازيق " بصحيفة قدمت إلى قلم المحضرين في ٢/٩/١٩٦٤ وأعلنت إلى المطعون عليه في ٦/٩/١٩٦٤

طالبة إلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار اللجنة ، وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٧ حكمت المحكمة بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحالة المحددة لنظره عدلت النيابة عن رأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط الحق في الاستئناف على أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في طعون الضرائب الخاصة بالمهنة غير التجارية هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم طبقا لنص المادتين ٣٧٩ ، ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالطعن في قرارات لجان الطعن هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم طبقا لنص المادتين ٥٤ ، ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولا محل لاحتساب ميعاد الاستئناف وبسريانه طبقا لقانون المرافعات متى كان القانون الخاص قد تضمن أحكاما مخالفة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرارات اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن أيا كانت قيمة النزاع " ، كما تنص المادة ٩٩ منه معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ على أن " يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم " ، وطبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من ذات القانون تسمى أحكام المادتين ٥٤ ، ٥٤ مكررا فيما يتعلق بالطعن في قرار اللجنة الخاص بالضريبة على أرباح المهنة غير التجارية ، وهي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نصوص صريحة قاطعة في أن ميعاد الاستئناف الذي يرفع

من الممول أو من مصلحة الضرائب عن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية المتعلقة بالطعون في قرارات اللجان هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم ، ولا يغير من ذلك أن المشرع وبمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم ساريا من وقت النطق به بدلا من وقت إعلانه ، على تقدير أن الخصم يفترض فيه عادة العلم بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، ذلك أن المشرع نفسه نص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن " يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من وقت صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك " ، فضلا عن أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات ، فحين أن النص في المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن ميعاد استئناف الأحكام المبينة فيها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم إنما هو نص خاص والمقرر قانونا أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام . لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه يسقط الحق في الاستئناف على أن " الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ١٩٦٣/٢/٧ وأن مصلحة الضرائب لم ترفع هذا الاستئناف إلا بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢ " ، وذلك رغم ثبوت إعلان الحكم إليها في ١٩٦٤/٨/٦ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكري ، والدكتور محمد
زكي عبد البر .

(٤٤)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ القضائية "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين . زواج .
أهلية " .

عقد المعتوه زواجه بنفسه أو بوليّه الأبعد . عقد موقوف على أجازة الولي الأقرب . الإجازة
تثبت بالصریح وبالضرورة وبالدلالة قولاً أو فعلاً . الإجازة دلالة . معاًها الشرعى .

(٢) أحوال شخصية . عرف . إثبات .

العرف فى مسائل الأحوال الشخصية . معتبر إذا عارض نصاً مذهبياً منقولاً عن صاحب
المذهب . ملة ذلك .

١ — الرأى فى المذهب الحنفى أنه إذا زوج المعتوه نفسه أو زوجه وليه
الأبعد مع وجود الأقرب ، فإن عقد الزواج يكون موقوفاً على إجازة الولي
الأقرب ، فإن أجازته نفذ وإلا بطل ، والإجازة تثبت بالصریح وبالضرورة
وبالدلالة قولاً أو فعلاً ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المرحوم ...
زوج المعتوه بالمطعون عليها ، وهو من أقاربه البعيدين ، واعتبر الحكم أن الطاعن ،
وهو شقيق المعتوه وولى النكاح الأقرب ، قد أجاز عقد الزواج دلالة بحضوره
مجلس العقد ، واستنجاره مسكناً لشقيقه المذكور بعد الزواج الإقامة فيه مع زوجته ،
وتردده عليهما فى ذلك المسكن واستلامه لشقيقه (المعتوه) من والد زوجته ،
وتأخره فى رفع الدعوى ، ولما كانت هذه الأمور لا تدخل فى مفهوم الإجازة
دلالة بمعناها الشرعى ، إذ لا تحمل أى معنى مشترك من المعانى التى وضعت

لإجازة عقد الزواج، وليست شرطاً له ولا ركناً فيه ولا أثراً من آثاره، ولا يوجد فيها معنى ثابت للإجازة ثبوتاً قطعياً لا يحتمل الشك، بل تحتمل أكثر من احتمال، لأن سكوت ولي النكاح في مجلس عقد زواج محجوره، لا يكون رضا إذ يحتمل الرضا ويحتمل السخط، ولأن تأجير الطاعن مسكناً للمعتوه بعد الزواج وزيارته فيه واستلامه من والد الزوجة، أمور يباشرها ولي النفس باعتبار أنها من لوازم ولاية الحفظ ومقتضياتها الواجبة عليه نحو محجوره أو بدافع الشفقة عليه، ولأن مضي المدة مهما طال أمدها لا يعتبر إجازة للعقد الموقوف، وهو ما يتعين معه حسب النصوص الفقهية ألا تعتبر هذه الأمور منفردة أو مجتمعة إجازة بضيق الدلالة من الولي الأقرب لعقد زواج المعتوه، وذلك ما لم يكن قد جرى عرف مخالف اعتبرها إجازة بالدلالة.

٢ - العرف معتبر إذا عارض نصاً مذهبياً منقولاً عن صاحب المذهب، إذ الجرد على ظاهر المنقول مع ترك العرف، فيه تضييع حقوق كثيرة، دون أن يكون في ذلك مخالفة للمذهب.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٣ طناً الابتدائية للأحوال الشخصية "ولاية على النفس" ضد المطعون عليها طالباً بالحكم بعدم تعرضها لأخيه في أمور الزوجية بموجب عقد الزواج المؤرخ ١٩/٧/١٩٦٢، وقال بياناً لدعواه إنه سبق الحكم بتوقيع الجرم على أخيه المذكور للمعتوه وعين قياً عليه المرحوم وهو من أقاربه البعيدين، وتواطأ هذا القيم مع والد المطعون عليها استغلالاً لأموال أخيه المعتوه

وزوجه إياها وتولى بصفته قيا عقد الزواج بتاريخ ١٩/٧/١٩٦٢، وإذا كان هذا العقد باطلا لأن الطاعن هو الولي الأقرب وتم العقد دون علمه ورضاه، فقد أقام دعواه للحكم له بطلانته، وبتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لنثبت المطعون عليها أن الطاعن كان يعلم بزواجها من شقيقه
... .. بوثيقة الزواج المؤرخة ١٩/٧/١٩٦٢، وأن سكوتة على ذلك حتى رفع الدعوى في ٢٣/١٢/١٩٦٣ بمثابة القبول الضمني لهذا العقد، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢٥/٦/١٩٦٨ برفض الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١ سنة ١٨ ق أحوال شخصية "نفس" وبتاريخ ٢/٢/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أين أبدت الرأي في الثانية منهما بتنقض الحكم، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة هذا الرأي.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ويقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى استنادا إلى أن الطاعن وهو ولي النكاح قد أجاز دلالة عقد الزواج، لأنه حضر مجلس العقد واستأجر لشقيقه الميجور عليه مسكنا بناحية سنباط ليقم فيه مع زوجته، وكان يتردد عليهما في ذلك المسكن واستلم شقيقه من والد المطعون عليها، وسكت عن رفع الدعوى من ١٩/٧/١٩٦٢ تاريخ العقد حتى ٢٣/١٢/١٩٦٣، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون، لأن الإجازة في عرف الفقهاء هي قول أرفعل ينقذ به النكاح إذا النكاح شرعا عقد لابد فيه من إيجاب وقبول، والإيجاب والقبول كما يكونان بالقول يكونان بالفعل، وهذا العقد لا يقاس على غيره، فإذا زوج ولي النكاح الأبعد مع وجود ولي النكاح الأقرب ولو كان حاضرا في مجلس العقد وسكت لا يكون سكوتة إجازة لنكاح الأبعد، ولو زوج ولي النكاح الأبعد حال قيام الأقرب حتى توقف على إجازة الأقرب ثم غاب الأقرب أو مات قبل أن يجيز عقد الأبعد وتحولت الولاية إلى الأبعد لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الأبعد إلا بإجازة منه بعد تحول الولاية إليه، وعلى ذلك يكون ما اعتبرته المحكمة إجازة للعقد خطأ في فهم معنى الإجازة المطلوبة.

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الراى فى المذهب الحنفى أنه إذا زوج المعتوه نفسه أو زوجه وإيه الأبعد مع وجود الأقرب فإن عقد الزواج يكون موقوفا على إجازة الولى الأقرب فإن أجازته نفذ وإلا بطل ، والإجازة تثبت بالصريح وبالضرورة وبالدلالة قولاً أو فعلاً ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المرحوم ... زوج المعتوه ... بالمطعون عليها ، وهو من أقاربه البعيدين ، واعتبر الحكم أن الطاعن وهو شقيق المعتوه وولى النكاح الأقرب قد أجاز عقد الزواج دلالة بحضوره مجلس العقد واستنجاره مسكناً لشقيقه المذكور بعد الزواج الإقامة فيه مع زوجته وتردده عليهما فى ذلك المسكن واستلامه لشقيقه من والد زوجته وتأنره فى رفع الدعوى ، ولما كانت هذه الأمور لا تدخل فى مفهوم الإجازة دلالة بمعناها الشرعى إذ لا تحمل أى معنى مشترك من المعانى التى وضعت لإجازة عقد الزواج وليست شرطاً له ولا ركناً فيه ، ولا أثراً من آثاره ، ولا يوجد فيها معنى ثابت للإجازة ثبوتاً قطعياً لا يحتمل الشك بل تحتمل أكثر من احتمال ، لأن سكوت ولى النكاح فى مجلس عقد زواج محجوره لا يكون رضا إذ يحتمل الرضا ويحتمل السخط ، ولأن تأجير الطاعن مسكناً للمعتوه بعد الزواج وزيارته فيه واستلامه من والد الزوجة — أمور يباشرها ولى النفس باعتبار أنها من لوازم ولاية الحفظ ومقتضياتها الواجبة عليه نحو محجوره أو بدافع الشفقة عليه ، ولأن مضي المدة مهما طال أمدها لا يعتبر إجازة للعقد الموقوف ، وهو ما يتعين معه حسب النصوص الفقهية ألا تعتبر هذه الأمور منفردة أو مجتمعة إجازة بطريق الدلالة من "ولى الأقرب لعقد زواج المعتوه وذلك ما لم يكن قد جرى عرف مخالف اعتبرها إجازة بالدلالة ، لأن العرف معتبر إذا عارض نصاً مذهبياً منقولاً عن صاحب المذهب ، وإذا الجود على ظاهر المقول مع ترك العرف فيه تضييع حقوق كثيرة دون أن يكون فى ذلك مخالفة للمذهب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، واعتبر الأمور سالفة الذكر مجرداً لإجازة بالدلالة لعقد زواج المعتوه المؤرخ ١٩٦٢/٧/١٩ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نفيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صميح طلعت ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٤٥)

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكم . " مد أجل الطق بالحكم " . لإثبات . " الورقة الرسمية " .
دعوى . " نظر الدعوى " . دفع .

تاريخ إصدار الحكم . الأصل في ثبوته . ما تضمنته محاضر الجلسات . ثبوت عدم مجاوزة
الحكم مرات مد أجل الحكم إلى حدها القانون بما ورد بذلك المحاضر . لا بهرة بما أثبت
في جدول المحكمة خلافاً لذلك .

(٢) حكم . " تسبب الحكم " . نقض . " ما لا يصلح سبباً للطعن " .
عمل .

إقامة الحكم على دعائين . كناية إما إعمالاً لقضائه . النفي على الأخرى — بفرض صحة —
غير منتج مثال في عمل .

(٣) نقض . " تقديم أسباب الطعن " .

العبرة في بيان أسباب الطعن هي بما جاء بتقرير الطعن . ورود النفي بالملذكرة الشارحة دون
ذلك التقرير . غير مقبول .

١ — الأصل في ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محاضر الجلسات التي أعدت
لإثبات ما يجرى فيها ، خاصة وأن المشرع قد حرص بالنص في المادة ٣٤٤
من قانون المرافعات السابق على أنه في حالة تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية تعين
المحكمة اليوم مع بيان أسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر ، ومن ثم إن تمسك
الطاعنة بما ورد في جدول المحكمة الابتدائية — بشأن مد أجل الحكم — لا يعول
عليه لأن العبرة بالوارد في محاضر الجلسات .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، قد أقام قضاءه بعدم أحقية الطاعنة في خصم ما يقابل السكن واستهلاك الكهرباء في الإضاءة والوقود من المطعون ضدهم (العمال) — على ما صرح به في أسبابه — على دعامتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى (الأولى) العرف الذي ثبت لدى المحكمة بتمتع المطعون ضدهم بتلك الميزات . (والثانية) إقرار الشركة بأحقيتهم لتلك الميزات بذاتها وأنها إنما أقامت دفاعها على أن ما تخصصه هو مقابل صيانة المباني ولما ينفق من التيار الكهربائي في إصراف لا محل له ، وكانت هذه الدعامة الثانية التي عول عليها الحكم في قضائه كافية وحدها لحمله ، فإن النعي على الدعامة الأولى بفرض صحته يكون غير منتج .

٣ — العبرة في بيان أسباب الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — هي بما جاء بتقرير الطعن وحده ، وإذا كان سبب النعي لم يرد إلا في المذكرة الشارحة ، فإنه يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعاوى أرقام ٤٩٦ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ لسنة ١٩٦٣ عمال كل الجيزة طالبين الحكم (أولا) بعدم أحقية الشركة الطاعنة في خصم ما يقابل السكن واستهلاك للنور الإضاءة والوقود . (ثانيا) أحقية كل منهم في استرداد المبالغ التي خصمت من أجور بدون وجه حق من تاريخ الخصم حتى الفصل في الدعوى ، وقالوا في بيان ذلك إنهم عدا المطعون ضده الأخير التحقوا عمالا بمصانع مورناجا — التي آلت أخيرا إلى الشركة

(١) قض ٨/١٢/١٩٧١ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٩٩٦ .

الطاعنة — يعقود عمل نص فيها على انتفاعهم بالسكن والنور والمياه والوقود مجاناً كما هو متبع بالمصنع ، وفي ١٩٥٦/٧/٤ خلقت الشركة الطاعنة مصانع سورناجا، وظلوا مع ذلك يتمتعون بهذه الميزات العينية حتى شهر مايو سنة ١٩٥٨ حيث أخذت الشركة تخصم من مرتب كل منهم ٢٪ مقابل أجرة السكن ، ثم قامت في نوفمبر سنة ١٩٦١ بتخصم ما يقابل استهلاك الكهرباء من مرتباتهم ، أما المطعون ضده الأخير فإنه التحق بالعمل بالشركة بعقد في سنة ١٩٥٧ لم يذكر فيه شيء من هذه الميزات ، إلا أنه وفقاً لما هو متبع بالمصنع أعطى سكناً يتمتع فيه ببقية الميزات العينية الأخرى مجاناً إلى أن طبق عليه الخصم مالف الذكر ، وإذا كانت هذه الميزات العينية جزءاً من الأجر فيكون الخصم مخالفاً للقانون والاتفاق والعرف وبعد أن قررت محكمة أول درجة ضم هذه الدعاوى حكمت في ١٩٦٤/٢/٢٧ بنسب خبير لبيان تاريخ بدء استعمال كل من المطعون ضدهم لمسكن المصنع الذي خصص له وتقدير إقامته فيه سيما عند شراء البنك الصناعي للمنشأة وما نص عليه في عقد الشراء من قواعد ، وبيان ما كان يؤديه كل منهم من مقابل نظير الانتفاع بالسكن واستهلاك التيار الكهربائي وتاريخ الخصم ومقداره ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٦٥/٧/٥ بعدم أحقية الشركة الطاعنة في خصم ما يقابل السكن واستهلاك الكهرباء في الإضاءة والوقود وبإلزام الشركة بأن ترد للمطعون ضدهم ما خصمته بالتقدير الذي انتهى إليه تقرير الخبير . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٣٦٣ لسنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنَت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة انظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى في السبب الأول من أسباب الطعن ببطلان الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك تقول إن محكمة أول درجة إذ حجرت الدعوى للحكم بجلسة ١٩٦٥/٤/٢٢ ومدت أجل الحكم إلى ١٩٦٥/٥/١٣ ومنه إلى ١٩٦٥/٦/١٠ ، ثم حكمت في الدعوى في ١٩٦٥/٧/٥ فلما لم تكن بذلك قد أجلت النطق بالحكم أربع مرات ويكون حكمها باطلاً طبقاً لنص

المادتين ٣٤٣ ، ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق ، وأن الطاعنة دفعت أمام محكمة الاستئناف بإعلان ذلك الحكم ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على الدفع بأن الدعوى حجت للحكم بـ ١٩٦٥/٤/٢٢ ثم صدر قرار مد أجل الحكم إلى ١٩٦٥/٧/٥ حيث نطق به ، وإذ كان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه غير صحيح كما هو ثابت من الشهادة الرسمية الصادرة من واقع جدول المحكمة والمقدمة بملف الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً لأنه بني على أسباب الحكم الابتدائي الباطل .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قال رداً على دفع الطاعنة موضوع هذا النعي بأنه تبين من محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن المحكمة لم تتجاوز مرات مد أجل الحكم التي حددها القانون في المادتين ٣٤٣ ، ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق ، وكان الأصل في ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محاضر الجلسات التي أمدت لإثبات مايجرى فيها ، خاصة وأن المشرع قد حرص بالنص في المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق على أنه في حالة تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية تعين المحكمة اليوم مع بيان أسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر ، فإن تمسك الطاعنة بما ورد في جدول المحكمة الابتدائية لايعول عليه ، لأن العبرة بالوارد في محاضر الجلسات ، ومن ثم فإن هذا النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأشياء من الثاني إلى الخامس على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وشابه القصور في التفسير ، وفي بيان ذلك نقول إن مؤدى ما انتهى إليه تقرير الخبر الذي أخذ به الحكم المطعون فيه هو أن عقود العمل القديمة قد ألغيت وعين العمال بقرارات جديدة جاءت خلوا من ميزات السكن والكهرباء ، إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه فسر هذه القرارات الجديدة بأنها تضمن الميزات المذكورة رغم أنها خلت من أي نص هاها ، وذلك دون أن توضح المحكمة سبب عدولها عن المدلول الظاهر لصيغ تلك القرارات إذ لايعتد بما استنتجته المحكمة في هذا الخصوص من أن بقاء العمال في مساكنهم يفيد انصراف نية الشركة إلى منحهم الميزات المقررة سابقاً ، لأنه يصح أن يكون

بقاؤهم هذا بمقابل ، كما لا يكفي لتكملة هذه الأسباب القاصرة القول بوجود عرف يقرر تلك الميزات بغير دايـل سائـع في الأوراق ، فضلا عن أن المحكمة لم تطلب من الخبير تحري العرف القائم ، ولم يتضمن تقرير الخبير وجود أى عرف ، ومع هذا أقامت المحكمة قضاءها على وجود عرف في هذا الشأن دون أن تنبه الطاعنة لتبدي دفاعها في هذا الخصوص مما يشوب الحكم بخالفـة القانون والقصور الميطل .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد أقام قضاءه بعدم أحقية الطاعنة في خصم ما يقابل السكن واستهلاك الكهرباء في الإضاءة والوقود من المطعون ضدهم — على ما صرح به في أسبابه — على دعامتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى الأولى العرف الذى ثبت لدى المحكمة بتمتع المطعون ضدهم بتلك الميزات . والثانية إقرار الشركة بأحقيتهم لتلك الميزات بذاتها وأنها إنما أقامت دفاعها على أن ما تخصصه هو مقابل صيانة المباني ولما ينفق من التيار الكهربائي في إمراف لا محل له ، وكانت هذه الدعامة الثانية التى عول عليها الحكم في قضائه كافية وحدها لحمله فإن النعي على الدعامة الأولى بفرض صحته يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس الذى أوردته في مذكرتها الشارحة على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، إذ قالت إن الشركة أقرت الميزة العينية في مذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة وهو قول لا أساس له .

وحيث إن العبرة في بيان أسباب الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي بما جاء بتقرير الطعن وحده ، ولما كان هذا السبب لم يرد إلا في المذكرة الشارحة فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد سميج علامت ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل .

(٤٦)

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٧ قضائية :

(١) نقض . " الخصوم في الطعن " .

عدم جواز اختصام من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .

(٢) عقد . " تكييف العقد " . محكمة الموضوع " تكييف العقد " عمل . وكالة .
محاماة .

العبرة في تكييف العقود بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف قصد المتعاقدين من سلطة
محكمة الموضوع .

القيام بالعمل القانوني محل الوكالة قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له .
مثال بشأن وكالة محام .

(٣) إثبات . " القرائن القضائية " . حكم . " تسبيب الحكم " .
نقض . " ما لا يصلح سببا للطعن " .

قيام الحكم على قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم
كفايتها في ذاتها .

١ — متى كان الطاعن قد تنازل عن مخاصمة المطعون ضده الثالث أمام محكمة
الاستئناف وأثبتت المحكمة هذا التنازل ، وإذا كان لا يجوز — على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة — ^(١) أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه

(١) نقض ١٩٧١/٣/٩ مجموعة المكتب الفني من ٢٢ ص ٢٥٤ .

الحكم المطعون فيه ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون
ضده الثالث

٢ — إذ كانت محكمة الموضوع قد كيفت العلاقة بين الطرفين — محام وشركة —
بأنها علاقة وكالة لا تتضمن تبعية الطاعن للشركة وليست علاقة عمل بناء
على ما استظهرته من عبارات المكاتبات المتبادلة بينهما حول التعاقد وتحديد
الأنساب ، ولما كان المناط في تكييف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية
الصحيحة هو ما عناء العاقدان منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتؤدي إليه
وقائع الدعوى ومستنداتها ، وكان ما انتهت إليه المحكمة من تكييف العلاقة
بين الطرفين بأنها علاقة وكالة تؤدي إليه عبارات تلك المكاتبات وما استخلصته
المحكمة منها . إذ كان ذلك وكان من المقرر أن القيام بالعمل القانوني محل
الوكالة قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له ، وكان الواضح
من سياق أسباب الحكم الابتدائي أن قصد المحكمة من عبارات العمل القضائي
إنما هو تمثيل الشركة أمام القضاء والذي يندرج ضمن الأعمال القانونية التي ترد
عليها الوكالة ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في تكييف تلك العلاقة بأنها وكالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتوصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٠٤ عمال كلى للقاهرة ضد المطعون
ضدهم ، وطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٨٣٣ ج و ٢٠٠ م
وقال بياناً لها إنه كان يباشر منذ ٢ أغسطس سنة ١٩٣١ الشئون القانونية
والقضائية لشركة " أنطون وريمون حمص " التي اندمجت في الشركة المطعون ضدها
الثانية لقاء أجر بلغ أخيراً ٥٠٠ ج سنوياً إلى أن أخطرت المطعون ضدها الأولى
في ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٢ بأن يسلم قضايا تلك الشركة لمحام آخر وكلته
بدلاً منه ، وإذا يستحق قبلها ذلك المبلغ قيمة مكافأة نهاية الخدمة فقد انتهى

إلى طلب الحكم له به ، وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافه برقم ٧٩٤ سنة ٨١ ق ، وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضده الثالث بعدم قبول الطعن بالنسبة له تأسيسا على أن الطاعن تنازل عن مخاصمته أمام محكمة الاستئناف التي قضت بجلسته ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٧ بإثبات هذا التنازل ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة له تأسيسا على أن الطاعن تنازل عن مخاصمته أمام محكمة الاستئناف التي قضت بجلسته ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٧ بإثبات هذا التنازل ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث لذات السبب ، وطلبت رفض الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت على هذا الرأي .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن قد تناول عن مخاصمة المطعون ضده الثالث أمام محكمة الاستئناف وأثبتت المحكمة هذا التنازل ، ولما كان لا يجوز — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدهما الأولين .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أخطأ في التفرقة بين عقدي الوكالة والعمل حين كيف العلاقة بينه وبين الشركة بأنها علاقة وكالة وليست عقد عمل ، إذ ذهب الحكم إلى أن العبارات التي حوتها المكاتبات المتبادلة بين الطرفين حول التعاقد والأنعاب تدل

على قيام علاقة وكالة بينهما استنادا إلى أن الأعمال التي كلف بها الطاعن وإن انطوت على أعمال غير قضائية إلا أنها من مستلزمات أو مقدمات العمل القضائي ورتب الحكم على ذلك استقلال الطاعن بعمله دون إشراف أو تبعية للشركة، وهو من الحكم خلط بين العمل القانوني وبين العمل القضائي، لأن العمل القانوني الذي يتميز به عقد الوكالة عن عقد العمل يقصد به الإجراء أو التصرف الذي يجريه الوكيل نيابة عن موكله، وأما العمل القضائي فهو ليس بالضرورة عملا قانونيا وتعتبر كذلك مقدمات هذا العمل أو مستلزماته، كما أخطأ الحكم من جهة أخرى حين عول في نفي علاقة التبعية على أن الطاعن يؤدي العمل في مكتبه لاني مكاتب الشركة، ذلك لأنه يكفي في قيام علاقة العمل توافر التبعية المهنية، وهي أن يخضع العامل لإشراف وتوجيه صاحب العمل على أية صورة دون التقيد بزمان أو مكان، وأنه طالما أن الطاعن قد التزم بأداء العمل الذي كلف به فإنه يخضع لتبعية الشركة، وإذا أضاف الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي أن قيام الطاعن بالعمل الموكل له في مكتبه الخاص إلى جانب ما يؤديه من أعمال لغير الشركة يجعله غير تابع لها ولا يحق لها توجيهه أو مراقبة أعماله، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي غير صحيح، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه استند في تكييف العلاقة بين الطاعن والشركة المطعون ضدها الثانية إلى قوله "بالرجوع إلى المستندات المقدمة من المدعي (الطاعن) من حيث عباراتها حول طريقة تحديد الأجر وزيادته بطريق المراسلة بخطابات متبادلة وتدرج هذه الزيادة من ٢٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه ووصفه هذه القيمة بأنها اشتراك في هذه الخطابات جميعا... وبعبارة تجديد اشتراكنا مع مكتبكم بواقع ١٥٠ جنيه سنويا، ثم رفعه إلى ٢٢٥ جنيه، ثم طلب المدعي (الطاعن) زيادته في خطاب ٢ يونيو سنة ١٩٥٩ إلى ٤٠٠ جنيه بقوله صراحة اشتراك الأتعاب بالنظر لكمية وأهمية المعاونة القضائية والقانونية التي نبذلها لكم وصراحة إمادة الميزان بين كفتي أعمالكم وأتعابنا، ثم رفعها إلى ٥٠٠ جنيه في الخطاب الموجه إلى الأستاذ... زميل المدعي (الطاعن) في المكتب — وعلى نفس النمط — لذلك ولم يتقدم من المدعي (الطاعن) ثمة ما يدل على مظهر خارجي

ينخرج بهذه العبارات حول التعاقد والأتعاب عن مدلول الوكالة وإن شملت أعمالاً ولو كانت غير قضائية، إلا أنها من مقدمات أو مستلزمات العمل القضائي، فلا يغير ذلك من الأمر شيئاً في وضوح استقلال المدعى (الطاعن) بعمله وإشراف مكتبه الخاص على هذا العمل دون إشراف أو تبعية للشركة ولا يقدح في هذا مجرد التزود من الشركة بالمعلومات اللازمة عن المهام المطلوبة من المدعى (الطاعن) خاصة مع ما ثبت من مباشرة المكتب لهذه المهام بإشراف المدعى (الطاعن) وبطريق الاشتراك لدى هذا المكتب ثم تجديده بصريح اللفظ وهكذا، ومن جماع ما تقدم يتعين اعتبار العلاقة وكالة لعلاقة عمل. " ومن ذلك يبين أن محكمة الموضوع كيفت العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة وكالة لا تتضمن تبعية الطاعن للشركة، وإيست علاقة عمل بناء على ما استظهرته من عبارات المكاتبات المتبادلة بينهما حول التعاقد وتحديد الأتعاب، ولما كان المناط في تكيف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو ما عناه العاقدان منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتؤدي إليه وقائع الدعوى ومستنداتها، وكان ما انتهت إليه المحكمة من تكيف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة وكالة تؤدي إليه عبارات تلك المكاتبات وما استخلصته المحكمة منها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القيام بالعمل القانوني محل الوكالة قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له، وكان الواضح من سياق أسباب الحكم الابتدائي أن قصد المحكمة من عبارة العمل القضائي إنما هو تمثيل الشركة أمام القضاء والذي يندرج ضمن الأعمال القانونية التي ترد عليها الوكالة، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في تكيف تلك العلاقة بأنها وكالة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها أن قيام الطاعن بالعمل الموكل له في مكتبه الخاص إلى جانب ما يباشره من أعمال لغير الشركة يجعله غير تابع لها، وكان قضاء الحكم على هذا النحو جاء محمولا على قرائن متساندة تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يقبل من الطاعن الجادلة في هذه القرينة الأخيرة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه.

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المنشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المنشارين ، أحمد سمير طمعت ، وأديب نصيجى ، ومحمد فاضل المجرشى ، وحافظ الوكيل .

(٤٧)

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) إثبات . " القرائن القانونية " . وصية . عقد . " تكييف العقد " .
صورية . محكمة الموضوع .

قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين . وبحقه فى الانتفاع بها
مدى حياته . لقاضى الموضوع التحرى عن قصد المتصرف فى ضوء ظروف الدعوى .

(٢) نقض . " السبب المفتقر للدليل " .

الذى على الحكم بالخطأ فى تأويل شهادة الشهود . عدم تقديم صورة رسمية من التحقيق المشتمل
على تلك الشهادة . نى بغير دليل .

(٣) محكمة الموضوع . " تقدير الدليل " . إثبات . " الإقرار
غير القضائى " .

تفسير تقارير الخصوم فى دعوى أخرى مما يستقل به قاضى الموضوع .

(٤) محكمة الموضوع . " تقدير الدليل " . إثبات . " شهادة الشهود " .

تقدير أقوال الشهود والقرائن . إستقلال محكمة الموضوع به دون معقب من كائن ما نفا .

(٥) حكم . " تسبيب الحكم " . محكمة الموضوع . " تقدير الدليل " .

قاضى الموضوع غير ملزم بالرد استقلالا على كافة جميع الخصوم . حسب أن يقيم قضاؤه على ما يصلح
من الأدلة لملفه .

(٦) إثبات . " طرق الإثبات " . إرث . وصية . خلف .

طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المفضرة به . جواز إثباته بكافة الطرق . إعتبار الوارث من الغير بالنسبة لهذه التصرفات .

(٧) حكم . " تسبب الحكم " . استئناف . " تسبب الحكم الاستئنافي " .

إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه ، حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تكفي لحمله .

١ — مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — أن القرينة التي تضمنتها لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها، وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون احتفاظه بالأمرين مدى حياته ، ونقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه، والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه، وذلك في ضوء ظروف الدعوى التي أحاطت به مادام قد برر قوله في هذا الخصوص بما يؤدي إليه . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى باعتبار تصرف محل النزاع مضافا إلى ما بعد الموت وقصد به الاحتيال على قواعد الإرث، وتسرى عليه أحكام الوصية بناء على ما استخلصه من أقوال الشهود ومن الظروف التي أحاطت بالتصرف من أن المورث لم يقبض الثمن المسمى في العقد، وأنه احتفظ بحق الانتفاع بنفسه بالأرض موضوع التصرف طوال حياته، ولم يقيم الطاعنان بزراعة الأرض واستغلالها إلا باعتبارهما مساحرين ونائبين عن والدهما، وكان من شأن هذه الأدلة أن تبرر النتيجة التي انتهى إليها الحكم من أن نية الطرفين قد انصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز، فإن النفي على الحكم — بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التمهيب — يكون على غير أساس .

٦ — الوارث الذي يطعن في تصرف صادر من مورثه في صورة بيع منجز بأن حقيقته وصية، وأنه قصد به الاحتيال على قواعد الإرث المقررة شرعا لإضرارها

(١) نقض ١٩٧٢/٣/٧ بمجموعة المسكيب الفنز من ٢٢ ص ٢٩٨، نقض ١٩٧٠/٦/١٦

بحقه يجوز له إثبات طعنه بكافة طرق الإثبات لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة ، و يعتبر من الغير فيما يختص بهذا التصرف .

٧ - استقر قضاء هذه المحكمة ^(١) على أن محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع فلا تكون ملزمة بمبحث أو تفنيد أسباب هذا الحكم ، وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول والمطعون ضده من الثانية للسادسة أقم الدعوى رقم ٣١١ سنة ١٩٦١ مدني كلى بنى سويف ضد الطاعنين والمطعون ضدهما السابعة والثامنة ، قان فيها إن مورثن توفي عن تركه مقدارها ٨ ف و ٤ ط و ٦ ص مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وعن ورثة هم زوجناه المطعون ضدهما السابعة والثامنة وولداه الطاعنان وبناته مورثة المطعون ضده الأول التي توفيت أثناء نظر الدعوى وحل محلها ابنتها والمطعون ضده من الثانية للخامسة وبنت ابنته المطعون ضدها السادسة ولها وصية واجبة في تركه المورث ، وإذا كانت الأنصبة الشرعية لهؤلاء المدعيات في تركه مورثن تقدر بأربعة أفدنة فقد طابن تثبت ملكيتهن إلى هذا القدر وبطلان عقد البيع المسجل في ١٥/٩/١٩٥٨ برقم ٢٧٧٦ شهر بنى سويف والصادر من مورثن إلى ولديه الطاعنين وزوجته المطعون ضدها الثامنة ومحو التسجيلات الموقعة بناء عليه وأسن هذين الطلبين على أن عقد البيع

(١) نقض ١٥/١٢/١٩٧٠ ص ٢١ ص ١٢٤٣ .

صوري صورة مطابقة قصد به الاحتيال على قواعد الإرث لحرمانهم من حقهم في الميراث ، وبجلسة ١٩٦٣/١١/٢٥ قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبوت المدعىات أن عقد البيع المسجل سالف الذكر عقد صوري وبعد أن تم التحقيق قضت هذه المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم السنة الأولى هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ١٨٨ سنة ٢ ق أمام محكمة استئناف بني سويف ، وطلبوا احتياطيا اعتبار عقد البيع المتنازع عليه وصية . وبجلسة ١٩٦٦/١٠/١٠ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهن أن عقد البيع يخفى وصية وصرحت للطاعنين بنفي ذلك ، وبعد أن سمعت محكمة الاستئناف شهود الطرفين قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت ملكية المستأنفين — المطعون ضدهم السنة الأولى — إلى فداين وعشرين فراطا وتسعة عشر مهما وثلاثة عشر من عشرين من السهم الواحد مشاهدا في ٨ ف و ٤ ط و ٦ س . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعنين يتعيان في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أجرى تطبيق المادة ٩١٧ من القانون المدني مع أن القرينة التي تضمنتها هذه المادة لا تقوم إلا إذا توافر شرطان وهما احتفاظ المتصرف بحياة العين المتصرف فيها واحتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته ، وأن يستند المورث في هذا الانتفاع إلى مركز قانوني يحوله حقا في الانتفاع ، هذا في حين أن الحكم أقام قضاءه باعتبار عقد البيع موضوع النزاع ساترا لوصية على أقوال الشهود وعلى قرائن غير صحيحة استخلص منها — على خلاف الواقع — أن المورث طلب الاحتفاظ بحقه في الانتفاع وأن ثمة لم يدفع في العقد ، وهو ما لا تتوافر معه شروط تطبيق المادة ٩١٧ مدني سالف الذكر ولا يؤدي — بفرض صحته — إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم إذ أن البيع الذي يسترعية صحيح في القانون متى كان المتصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت ، لأن عدم دفع الثمن يعتبر هبة منجزة ولا ينفي عن البيع التنجيز

ولا يكفي للقول بأن العقد يستتر وصية ثبوت نية التبرع لدى المتصرف، بل يجب أن يثبت إلى جانبها إضافة التملك إلى ما بعد موته، وهو ما التفت الحكم من تحييصه، والتحقق منه مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور حلاوة على الخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه باعتبار التصرف موضوع النزاع ليس بيعاً منجزاً وأنه يخفى وصية إلى ما شهد به شهود المطعون ضدهم الستة الأول من أن المورث لم يقبض ثمناً للقدر موضوع النزاع، وأنه كتب في نفس الوقت ورقة يحتفظ فيها المورث بحق الانتفاع مدى الحياة وأن أحد هؤلاء الشهود على ما جاء بالحكم وصف هذه الورقة في شهادته أمام هذه المحكمة بأن البائع طلب أن يضع يده على الأرض مدى حياته، فخررت ورقة عرقية بذلك مما يدل على أن نية البائع قد اتجهت إلى الاحتفاظ بحيازته للعين مدى الحياة، وأن كتابة ورقة الاحتفاظ بحق الانتفاع إنما هي في الوقت نفسه مظهر من مظاهر استمرار وضع يد البائع على العين محل النزاع، وأضاف الحكم المطعون فيه أن " شهد أمام هذه المحكمة أنه سمع أن المورث أعطى الأرض لأولاده وأن هذا البيع لم يدفع فيه ثمن - وكلمة أعطى لا يقال في حالة البيع الكامل الجدي كما قرر بأنه سمع باحتفاظ البائع بورقة ضد لحق انتفاعه بالأرض المبيعة حال حياته كما شهد بأن هذه الورقة كانت تحت يده أمانة للمورث حتى اشتد به المرض ونقله أولاده عندهم فأخذوها ضمن ما أخذوا من أوراق، وأن ما ذهب إليه المستأنف عليهما الأولان - الطاعنان - من أنها كانا يضعان اليد على المبيع مردود عليه بما قرره و بأن سببه أن المستأنف ضدهما - الطاعنين - كانا يستأجران الأرض أصلاً من والدهما ويحاسبانه على إيجارها، ومن ثم فقد كان وضع يدهما نيابة عن هذا الوالد البائع واستمر بهذه الصورة، إذ كانا يدفعان الربيع إلى المورث حال حياته وأن زوجة المورث - المطعون ضدها الثامنة - وأحد المتصرف إليهم قررت أنها لم تدفع ثمناً وإنما كتبت لها مورثها هذه الأرض وأن أحد المتصرف إليهم - قرر في دعوى الحجر رقم ١٠ أنه يقوم بإدارة أموال والده نيابة عنه ويتولى الإنفاق عليه من إيرادها، وهذه العبارة

وحدها قاطعة في الدلالة على اعتراف المستأنف عليه بأن الأطيان لازالت في حيازة والده لم تنتقل الى من صدر لهم التصرف. لما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أن الفريضة التي تضمنتها لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما احتفاظ المنتصرف بحيازة الدين المنتصرف فيها وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون احتفاظه بالأمرين مدى حياته ، ولقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المنتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدعوى التي أحاطت به مادام قد برر قوله في هذا الخصوص بما يؤدي إليه ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى باعتبار التصرف محل النزاع مضافا إلى ما بعد الموت ، وقصد به الاحتيال على قواعد الإرث وتسرى عليه أحكام الوصية بناء على ما استخلصه من أقوال الشهود ، ومن الظروف التي أحاطت بالتصرف من أن المورث لم يقبض الثمن المسمى في العقد وأنه احتفظ بحق الانتفاع بنفسه بالأرض موضوع التصرف طوال حياته ، ولم يقم الطاعنان بزراعة الأرض واستغلالها إلا باعتبارهما مستأجرين وثائمين عن والدهما وكان من شأن هذه الأدلة أن تبرر النتيجة التي انتهى إليها الحكم من أن نية الطرفين قد انصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز ، فإن النعمى على الحكم بما تقدم يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه في السبب الثالث المقصور في التسبب وخالفته الثابت بالأوراق وذلك من وجوه (أولها) أن الحكم أقام قضاءه باعتبار عقد البيع ساترا الوصية على ما استخلصه من أقوال شهود المطعون ضدهم السنة الأولى في حين أن هذه الأقوال لا تفيد هذا الاستخلاص (وثانيهما) أن الحكم اعتبر الأقوال التي صدرت من الطاعن الأول في قضية الحجر رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ بنى سوييف والتي قرر فيها أنه يقوم بإدارة أموال والده نيابة عنه ويتولى الإنفاق عليه من إيرادها — اعتبرها إقرارا من الطاعن — وهو أحد المنتصرف إليهم في العقد المتنازع عليه — بأن والده استبقى الأطيان في حيازته بعد بيعها ، وهو تأويل غير سديد ، لأن المقصود من هذه العبارة أطيان أخرى للمورث قد باعها لأولاده مع الاحتفاظ بحق الانتفاع مدى الحياة ، واستصدر حكما بأحققته

في الانتفاع بها وهي غير الأَطْيَان موضوع النزاع (وثالثها) أن الحكم رد على ما تمسك به الطاعنان من ثبوت وضع يدهما على العين المبيعة بعد البيع مقررًا أن ذلك إنما كان بصفتهما مستأجرين من والدهما البائع، وهو افتراض من الحكم يغير الواقع ولا دليل عليه، بل قام الدليل على عكسه إذ ثبت من الشهادة المستخرجة من الجمعية التعاونية الزراعية ومن شهادة شاهد الإثبات وشهادة شهود الطاعنين ومن بينهم مستأجرو الأرض ما يقطع بأن العين المبيعة انتقلت إلى حيازة الطاعنين فور انعقاد البيع وأنهما استمرا في استغلالها بعد ذلك (ورابعها) أن النابت بالأوراق أن المورث لم يحتفظ لنفسه بحق الانتفاع بهذه الأَطْيَان ولم يحجر أي شرط به—ذا المعنى، يؤكد ذلك تصرف الطاعنين حال حياة المورث في حزه من الأَطْيَان المبيعة واستلام المشتري هذا القدر دون اعتراض من المورث، وقد قدم الطاعنان للتدليل على ذلك ضمن مستندات الطعن صورة رسمية من طلب كشف تحديد لهذه الأَطْيَان المبيعة، وقيام المورث برفع دعوى طلب فيها أحقيته في الانتفاع بأَطْيَان أخرى تصرف فيها لأولاده مع احتفاظه في شأنها بحق الانتفاع، هذا إلى أنه لا يجوز الاستدلال بشهادة الشهود على وجود ورقة الضد، لأن الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من مورثه، وإنما هو مقيد في الإثبات بما كان يتقيد به مورثه ومن ثم فإن المطعون ضدهم لا يملكون إثبات هذه الورقة إلا بالكتابة لأن مورثهم لم يكن يملك إثباتها إلا بالكتابة، وقال الطاعنان إنهما أثارا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع كل هذه الأمور إلا أن المحكمة تغاضت عنها وأقامت قضاءها باعتبار البيع سائرًا لوصية على أقوال وقرائن لا أصل لها في الأوراق واستخلصت منها نتائج غير صحيحة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير مقبول، لأن الطاعنين لم يقدموا صورة رسمية من التحقيق المشتغل على شهادة الشهود التي يقولان، إن الحكم أخطأ في تأويلها، ومن ثم يكون نعيهما في هذا الخصوص مجردا عن الدليل . والنعي مردود في وجهه الثاني بأن تفسير تقارير الخصوم في دعوى أخرى بما لا يخرج عن مدلول عبارتها وتقدير ما إذا كان يمكن اعتبارها اعترافا ببعض وقائع الدعوى أم لا هو مما يستقل به قاضي الموضوع، فلا أثرب على المحكمة إن هي اعتمدت على

أقوال الطاعن الأول في دعوى الحجر المشار إليها والتي قرر فيها أنه يضع اليد على أطيان أبيه بطريق الإيجار واعتبرتها تعبيراً يشمل الأطيان موضوع التصرف المتنازع عليه، لأن عبارات الطاعن جاءت عامة لم يخصص فيها أطياناً بذاتها مما يسوغ حملها على أنها تتناول عموم أطيانه التي لا خلاف في أن جميعها كان مبيناً في هذا الوقت للطاعنين وغيرهما من الورثة . والنمي في وجهيه الثالث والرابع مردود، ذلك أنه لما كان قاضي الموضوع هو وحده صاحب الحق في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من بينات وفي فهم ما يقدم فيها من الفرائض وفي موازنة بعضها بالبعض الآخر والأخذ بما يطمئن إليه وجدانه من أقوال الشهود بلا معقب عليه في ذلك إلا أن يخرج بهذه الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين رجح منها أقوال شهود الإثبات — شهود المطعون ضدهم الستة الأول — على أقوال شهود الطاعنين، ودعم ذلك بما ساقه من الدلالات التي استخلصها من وقائع الدعوى وعناصرها وفقاً لما سلف بيانه في الرد على السهين الأول والثاني ، وكانت المحكمة قد استبعدت أقوال شهود الطاعنين استناداً إلى ما قالته من أن مافوره بعضهم من أن الطاعنين تصرفوا بالبيع أثناء حياة والدهما في جزء من الأطيان المبيعة وسلماه إلى المشتري لا يعتد به لعدم تقديم الدليل المثبت لهذا التصرف ، وأن مافوره آخرون من أنهم يستأجرون بعض هذه الأطيان من الطاعنين مرده بأن الثابت أن الطاعنين يضعان اليد بطريق الإيجار قبل التصرف، وأنه يجوز لحماهم هذه الصفة لإدارتها بنفسيهما أو بطريق التأجير للغير، وأن الشهادة الصادرة من الجمعية التعاونية الزراعية بأن الأرض في حيازة الطاعنين لا تغير من الأمر شيئاً لأن الشهادة إنما تعطى للتعامل معها سواء كان مالكا أو وكيلاً عن المالك، أو مستأجراً . لما كان ذلك وكانت المحكمة ليست ملزمة بالرد على كافة حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وحسبها أنها أقامت قضاءها على ما يصلح من الأدلة لملحه ، وكان لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بالصورة الرسمية من كشف التحديد المقدم لهذه المحكمة إذ لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فإن ما نعاه الطاعنان في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل غير مقبول أمام محكمة النقض ، وكذلك

فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم من عدم جواز إثبات ورقة الضد بالبينة مردود بأن الوارث الذي يطعن في تصرف صادر من مورثه في صورة بيع منجز بأن حقيقته وصية ، وأنه قصد به الاحتيال على قواعد الإرث المقررة شرعا لإضراراً بحقه يجوز له إثبات طعنه بكافة طرق الإثبات ، لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة ، ويعتبر من الغير فيما يختص بهذا التصرف ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن الحكم لا يكون معيباً ويكون الطاعن عليه في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع القصور في التسبيب لأن الحكم المطعون فيه الذي صدر على خلاف الحكم الابتدائي لم يتناول أسباب الحكم الابتدائي ويرد عليها مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع فلا تكون ملزمة بمبحث أو تنفيذ أسباب هذا الحكم وحسبها أنها أقامت قضاءها على أسباب كافية لمحله .

وحيث أنه لا كل ما تقدم يكون الطاعن برمته على غير أساس .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد سمير طلعت ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوش ، وحافظ الركيل .

(٤٨)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) حكم . " الطعن فى الحكم " . إيجار . " إيجار الأماكن " .

هدم قابلية الحكم للتعين وفقاً للسادة ١٥/١ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . صدوره
فى منازعة إيجارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا القانون .

(٢) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " الطعن فى الحكم " .

المنازعات الناشئة عن تطبيق القوانين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر منازعات
إيجارية . خضوع الحكم الصادر فيها للقواعد العامة من حيث قابليته للطعن .

(٣) إيجار . " إيجار الأماكن " .

القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . نفاذه . الأماكن التى تم إنشاؤها منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .
والأماكن التى تم إنشاؤها قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ولكنها بقيت خالية لم تؤجر أو تشغل حتى
هذا التاريخ .

(٤) إيجار . " إيجار الأماكن " . نظام عام .

أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أحكام آمرة . وجوب تحديد الأجرة وفقاً لها متى كان
المتبني خاضعاً لأحكام هذا القانون .

(٥) إيجار . " إيجار الأماكن " .

(٥) تخفيض الأجر المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنسبة
٢٥ ٪ . م ٢ ق رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . شرطه .

(٦) الأجرة التى تتخذ أساساً للتخفيض بنسبة ٢٥ ٪ . هى الأجرة الأصلية المتعاقد عليها قبل
أى تخفيض يكون قد أجرى عليها .

۱ — یشرط لا اعتبار الحکم غیر قابل لأی طعن طبقا للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷ أن يكون صادرا في منازعة إيجارية یسنلزم الفصل فیها تطبیق حکم من أحكام هذا التشریع الاستثنائی ، غلذا لم یتوافر هذا الشرط فإن الحکم ینخضع بالنسبة لقابلینة للطعن للقواعد العامة الواردة فی قانون المرافعات .

۲ — المنازعات الناشئة عن تطبیق القانونین ۴۶ لسنة ۱۹۶۲ ، ۷ لسنة ۱۹۶۵ لا تعتبر منازعات إيجارية لأن كلا منهما لم یدمج فی قانون إيجار الأماکن رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷ ، بل بقيت أحكامهما خارجة عنه مستقلة بذاتها ، ومن ثم يكون الحکم الابتدائی الصادر فی هذه المنازعات بالتطبیق لأحكام هذين القانونین خاضعا للقواعد العامة من حیث جواز الطعن فیہ .

۳ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ۴۶ لسنة ۱۹۶۲ أن مجال صریانه هو (أولا) الأماکن التي تم إنشاؤها منذ ۵ نوفمبر سنة ۱۹۶۱ تاریخ العمل بالقانون رقم ۱۶۸ لسنة ۱۹۶۱ . (وثانيا) الأماکن التي تم إنشاؤها قبل ۵ نوفمبر سنة ۱۹۶۱ ولسكنها بقيت خالية ولم تؤجر أو لم تشغل لأول مرة حتى هذا التاريخ . وإذا كان الثابت فی الدعوى أنه لا خلاف بین الطرفين حول هدم تأجير الأعیان المتنازع علیها وعدم شغلها قبل أن یستأجرها المطعون ضدهم ویشغلونها فعلا ابتداء من ۱/۹/۱۹۶۲ بالنسبة للمطعون ضده الأول و ۱/۳/۱۹۶۲ بالنسبة للمطعون ضدهما الثاني والثالث ، وإنما انحصر الخلاف بینهما دلی - حقيقة الأجرة المتفق علیها والتي تتخذ أساسا للتخفیض الذي قضی به القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۶۵ ، وكان مقتضى ما تقدم أن الأعیان لم تؤجر ولم تشغل قبل ۵ نوفمبر سنة ۱۹۶۱ ، فإن القانون رقم ۴۶ لسنة ۱۹۶۲ يكون وحده الذي یحکم العلاقة بین الطرفين ویرسم حدودها .

۴ — لا تبرة لإقرار المؤجر فی عقود الإيجار بخضوع المساكن المؤجرة للقانون ۱۶۸ لسنة ۱۹۶۱ ، ذلك لأنه متى توافرت فی المبنى شروط صریان القانون رقم ۴۶ لسنة ۱۹۶۲ تعین إخضاع أجرته لأحكامه ، لأن أحكام هذا القانون أحكام أمرة لا یجوز الاتفاق علی مخالفتها .

٥ — يترتب على خضوع المساكن المؤجرة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وعدم صدور تقدير نهائى للأجرة وجوب أعمال المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ التى تنص على أن تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجرة المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه على أن تسرى بأثر رجعى من بدء تنفيذ عقد الإيجار .

٦ — الأجرة المتعاقد عليها التى تتخذ أساسا للتخفيض بنسبة ٣٥٪ هى الأجرة الأصلية التى تم الاتفاق عليها فى العقد منذ بدء الإجارة وقبل أى تخفيض يكون قد أجرى عليها ، سواء كان هذا التخفيض طبقا لقوانين تخفيض الأجرة أو طبقا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بالإعفاءات الضريبية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعاوى أرقام ٣٢٦١ و ٣٢٦٢ و ٣٢٦٣ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة بطلب قدمه كل منهم إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية ، قال فيه إنه استاجر من مورت الطاعنة شقة فى العقار رقم ٢٠ ب شارع العزيز بالله بالزيتون بأجرة شهرية مقدارها ٧ ج و ٩٦٥ وإن المورث — رغبة منه فى التحايل على أحكام القانون — أضاف بنسدا فى العقد ينص على أن الأجرة الأصلية ١٢ ج ، وأنها خفضت إلى مبلغ ٩ ج و ٦٠٠ م أى بنسبة ٢٠٪ طبقا للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ثم إلى مبلغ ٧ ج و ٩٦٥ بعد استبعاد الضرائب التى تعفى منها مساكنهم وفق القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، هذا فى حين أن الوحدات السكنية المؤجرة أعدت للسكنى فى ١/٩/١٩٦٢ بالنسبة للمطعون

ضده الأول ، ١٩٦٢/٣/١ بالنسبة للمطعمون ضدهما الثانى والثالث ولم تؤثر أو تستغل بغيرهم من قبل ، وأنها لذلك تخضع لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الأولى منه ، وفعلًا قامت لجنة التقدير بتقدير الأجرة بمبلغ ٧ ج و ١٣٩ م لكل شقة فتظالم المطعمون ضدهم إلا أنه وقبل الفصل في تظالمهم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ الذى قضى بتخفيض الأجرة المتعاقد عليها بنسبة ٣٥ ٪ فى الحالات التى لم يتم فى شأنها تقدير نهائى للأجرة وعلى ذلك يتعين أن يجرى هذا التخفيض على الأجرة المتفق عليها حقيقة فى العقد والى كان المطعمون ضدهم يؤدونها فعلا لئلا يتركوا بمقدارها ٧ ج و ٩٦٥ م ، وانتهى المطعمون ضدهم إلى طلب الحكم باعتبار الأجرة الشهرية المتفق عليها فى العقد مبلغ ٧ ج و ٩٦٥ م تخفض طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ إلى ٥ ج و ١٧٥ م . دفعت الطاعنة الدعوى بأن مورثها طبق على عقود الإيجار خطأ القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وأنه لذلك أجرى تخفيض الأجرة المتعاقد عليها بمقدارها ١٢ ج بنسبة ٢٠ ٪ وفق أحكام هذا القانون — إلا أنه بعد أن تبين أن الأعيان المؤجرة تخضع لقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يجب استبعاد هذا التخفيض الخاطئ وإجراء التخفيض الذى استحدثه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ومقداره ٣٥ ٪ على القيمة الإيجارية المحددة أصلا فى العقد قبل تخفيضها وليس على الأجرة بعد التخفيض كما ذهب المطعمون ضدهم ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوىين ٢٢٦٢ لسنة ١٩٦٦ و ٣٢٦٣ لسنة ١٩٦٦ إلى الدعوى ٢٢٦١ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة حكمت بجلاسة ١٩٦٦/١٠/٣١ برفض الدعوى الثلاث . استأنف المطعمون ضدهم هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ١٤٥٥ لسنة ٨٣ لدى محكمة استئناف القاهرة التى قضت برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجوازه وبإلغاء الحكم المستأنف وتخفيض القيمة الإيجارية الخاصة بالعين المؤجرة لكل من المطعمون ضدهم إلى مبلغ ٦ جنيه و ٣٦٥ م . طعن الطاعنة بطريق النقض فى هذا الحكم ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة أنظره صممت النيابة على هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع

بعدم جواز الاستئناف على أن النزاع الذي فصلت فيه المحكمة الابتدائية لا يعتبر نزاعاً تجاريًا ، في حين أن هذا النزاع تجاري والحكم الذي صدر فيه هو حكم نهائي لا يجوز استئنافه عملاً بالمادة ١٥/٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن التجار إلا ما كن ، ذلك أنه يدخل في الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الابتدائية كافة المازعات الناشئة من تطبيق هذا التشريع ، ومن بينها المسائل الخاصة بتحديد الأجرة وزادتها أو خفضها إلى الحد القانوني ، ولا يمنع من ذلك أن يكون تقدير الأجرة أو خفضها مما نص عليه في قانون لاحق لأن القوانين التي تعاقب صدورها بعد القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مثل القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ و ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ - اقتضت على تقدير الأجرة أو تخفيضها على أن يظل العقد خاضعاً لأحكام التشريع الاستثنائي وإذا كان النزاع الذي فصلت فيه المحكمة الابتدائية خاصاً بتحديد الأجرة التي يجري عليها التخفيض الذي نص عليه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وكان هذا النزاع يدخل في نطاق تطبيق التشريع الاستثنائي والحكم الذي يصدر فيه غير قابل للاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز هذا الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادراً في مازعة تجارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي ، فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة للقائمتين للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن النزاع الذي فصلت فيه المحكمة الابتدائية بحكمها الصادر بجلسته ٣١/١٠/١٩٦٦ دار بين المؤجر (الطاعنة) وبين المستأجر (المطعون ضدهم) حول تحديد القيمة التجارية التي يقضي القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بتخفيضها بنسبة ٣٠٪ فقد طلب المطعون ضدهم أن تكون هذه القيمة ٧ ج و ٩٦ د م وهي الأجرة التي كانوا يؤدونها فعلاً ، بينما ذهبت الطاعنة إلى أن الأجرة التي يسرى عليها التخفيض هي المحددة أصلاً في العقد قبل التخفيض ومقدارها ١٢ ج ، وقد أقرت المحكمة رغبة نظر الطاعنة وقضت .

برفض الدعوى تأسيسا على أن التخفيض يسرى على الأجرة الأصلية المتفق عليها في العقد قبل التخفيض مطابقة في هذا الخصوص أحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولما كانت المنازعات الناشئة عن تطبيق هذين القانونين لا تعتبر منازعات إيجارية لأن كلا منهما لم يدمج في قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بل بقيت أحكامهما خارجة عنه مستقلة بذاتها ومن ثم يكون الحكم الابتدائي الصادر في هذه المنازعة بالتطبيق لأحكام هذين القانونين خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه ، وإذ جرى الحكم المطعون فيه على هذا النظر، وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون وبالتالي فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إن الحكم قضى بانطباق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على واقعة الدعوى ، واحتسب أجرة الشقة وفقا لأحكامه استنادا إلى أن عقود الإيجار قد أبرمت في ظل هذا القانون ، في حين أن تحديد الأجرة منوط بما يثبت أنه التاريخ الحقيقي لإتمام البناء لأن هذا التاريخ وحده هو الذي يحدد القانون الواجب تطبيقه لتحديد الأجرة ، وإذ كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نص على سريانه على الأماكن التي تنشأ بعد العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ أي بعد ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ . كما يسرى أيضا على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بهذا القانون وإذ كان لا خلاف في أن المساكن المؤجرة للمطعون ضدهم أهدت للمساكني في ١/١/١٩٦٢ بالنسبة للمطعون ضده الأول ، ١/٣/١٩٦٢ بالنسبة للمطعون ضدهما الثاني والثالث ، وأنها لم تؤجر أو تشغل قبل تأجيرها إليهم فإن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ هو وحده الواجب تطبيقه على هذه الأماكن المؤجرة ، ولا يعنى في هذا الخصوص بما نص عليه في العقود من إقرار الطرفين بسبق تخفيض الأجرة بنسبة ٢٠ ٪ طبقا للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لأن القوانين التي تحدد القيمة الإيجارية من النظام العام ، ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، بل يكون على المحكمة إزال حكم القانون الصحيح على الواقع الذي يثبت لها ، ويترب

على ذلك أن تبقى الأجرة المتفق عليها في العقد، وهي ١٢ ج صحيحة وقائمة، وهي التي يجرى عليها التخفيض الذي شرعه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى إعمال القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على واقعة الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله : ذلك أن المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تحدد إيجارات الأماكن المعدة للسكنى أو غير ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وفقاً لما يأتي (أ) ... (ب) ... وتسرى أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وظاهر من هذا النص أن مجال سريانه (أولاً) الأماكن التي تم إنشاؤها منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ (وثانياً) الأماكن التي تم إنشاؤها قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ولكنها بقيت خالية ولم تؤجر أو لم تشغل لأول مرة حتى هذا التاريخ ، ولما كان الثابت في الدعوى المائلة أنه لا خلاف بين الطرفين حول عدم تأجير الأعيان المتنازع عليها وعدم شغلها قبل أن يستأجرها المطعون ضدهم ويشغلونها فعلاً ابتداءً من ١/٩/١٩٦٢ بالنسبة للمطعون ضده الأول ، ١/٣/١٩٦٢ بالنسبة للمطعون ضدهما الثاني والثالث ، وإنما انحصر الخلاف بينهما كما تقدم على حقيقة الأجرة المتفق عليها والتي تتخذ أساساً للتخفيض الذي قضى به القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وكان مقتضى ما تقدم أن الأعيان لم تؤجر ولم تشغل قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ فإن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ يكون وحده الذي يحكم العلاقة بين الطرفين ويرسم حدودها ، ولا حجة لإقرار المؤجر في عقود الإيجار بخضوع المساكن المؤجرة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ذلك لأنه متى توافرت في المبنى شروط سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعين إخضاع أجرته لأحكامه لأن أحكام هذا القانون أحكام أمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى بإخضاع الأماكن المؤجرة لموضوع الدعوى للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث السبب الأخير .

وحيث إن الموضوع صالح للقفل فيه .

وحيث أنه يترتب على خضوع المساكن المؤجرة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وعدم صدور تقدير نهائي للأجرة وجوب أعمال المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ التي تنص على أن تخفيض بنسبة ٣٥٪ الأجرة المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها التجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل الطعن فيه ، على أن تسرى بأثر رجعي من بدء تنفيذ عقد الإيجار ، وإذا كان مفهوم الأجرة المتعاقد عليها التي تتخذ أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥٪ هي الأجرة الأصلية التي تم الاتفاق عليها في العقد منذ بدء الإجارة وقبل أي تخفيض يكون قد أجرى عليها سواء كان هذا التخفيض طبقاً لقوانين تخفيض الأجرة أو طبقاً للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بالإعفاءات الضريبية ، وكان الثابت أن الأجرة المتعاقد عليها لكل من المساكن المؤجرة للطعون ضدهم والسابقة على إجراء التخفيض الذي أعمله المالك وفق القانونين ١٦٨ لسنة ١٩٦١ و ١٦٩ لسنة ١٩٦١ هي ١٢ جنيهاً فإن هذه الأجرة تكون الأساس في التخفيض المشار إليه الذي نص عليه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على أن تحمل الأجرة المخفضة محل الأجرة المتعاقد عليها من وقت تنفيذ العقد ، وترتباً على ما تقدم وللأسباب التي استند عليها الحكم المستأنف يكون هذا الحكم في محله ويتمين رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٣

بإدارة السيد المستشار / عباس حلمي بسيه الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبدى بخدادى ، ومحمود المصرى ، وعثمان حسين عبد الله ، ومصطفى الفقى .

(٤٩)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) وكالة . " النيابة القانونية " . شركات . محاماة . هيئات عامة .

نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة دون الشركات التابعة للوزارات العامة . على ذلك . عدم اعتبار هذه الشركات من الأشخاص العامة .

(٢) استئناف . " صحيفة الاستئناف " . محاماة . بطلان . دعوى .

عدم توقيع محام مقرر على صحيفة الاستئناف . أثره . بطلان تلك الصحيفة .

(٣) نقض . " أثر نقض الحكم " . استئناف .

نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا . أثره . إلغاء الحكم الصادر فى موضوع الاستئناف .

١ — مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات السابق — الذى رفع الاستئناف فى ظله — ونص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، أن تلك الإدارة — فى ظل قانون المرافعات السابق — لم تتوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية ، وكذلك عن الهيئات العامة التى تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام ، على أساس أن هذه الهيئات كانت فى الأصل مصالح حكومية ، ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خرجا بالمرافق التى تتولى مبرها عن جمود النظم الحكومية ، ففتحها شخصية مستقلة

تحقيقاً لغرضها الأسهمى وهو أداء خدمة، أما الشركات التابعة للمؤسسات العامة والتي يكون الغرض الأسهمى منها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى، وتستقل بميزانيات تعد على نمط الميزانيات التجارية، وتثول إليها أرباحها بحسب الأصل، وتحمل بالخسارة فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات السابق ولا حكم المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر.

٢ — إذ كان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم الذى رفع الاستئناف فى ظله صريحاً فى الهى عن تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها، فإن مقتضى ذلك أن عدم توقيع محام ممن نصت عليهم المادة المذكورة على صحيفة الاستئناف يترتب عليه بطلانها.

٣ — يترتب على نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف ورفض الدفع ببطلان صحيفته لعدم التوقيع عليها من محام مقرر إلغاء الحكم الصادر من بعد فى موضوع الاستئناف باعتباره لاحقاً للحكم الأول ومؤسساً عليه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنين أقاموا ضد شركة وادى كوم امبو الدهوى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٥ مدنى كللى أسوان، وطلبوا الحكم بصحة وتفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/٥/٢٦ والصادر إليهم من الشركة المذكورة بيدها إليهم المنزل المبين بصحيفة الدهوى لقاء ثمن قدره ١٨٣١ جنيهاً، ٦٢٠ ملياً، وفى ١١/١١/١٩٦٥

قضت لهم المحكمة الابتدائية بطلباتهم . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠ لسنة ٤٠ قضائية أسيوط . دفع الطاعنون ببطلان صحيفة الاستئناف لرفعه من إدارة قضايا الحكومة وبعد التوقيع على تلك الصحيفة من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف ، وفي ٢٤/١١/١٩٦٦ قضت محكمة استئناف أسيوط برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلا ، ثم حكمت في ٢٧/٥/١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره بالتمت النيابة برأيها .

وحيث أن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٤/١٢/١٩٦٦ مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن هذا الحكم قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف المرفوع من إدارة قضايا الحكومة بصفتها نائبة عن الشركة المستأنفة على الرغم من أن صحيفته لم يوقع عليها من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف ، تأسيسا على أن تلك الإدارة تعتبر نائبة عن الأشخاص العامة وأن الشركة المستأنفة تعتبر من أشخاص القانون العام بحكم تأميمها ، هذا في حين أنه طبقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة لا تنوب هذه الإدارة إلا عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية ، وإذا كانت الشركة المستأنفة لا تدخل ضمن تلك الجهات بل هي من أشخاص القانون الخاص ، وكان التأميم لا يغير من شكلها القانوني وطبيعتها وفقا للقانونين رقمي ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فإن إدارة قضايا الحكومة لا تملك تمثيلها ، وتكون صحيفة الاستئناف باطلة لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف ، ولما كان الحكم المطعون فيه سالف الذكر قد جانب هذا النظر ورفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ويستتبع ذلك نقض الحكم الصادر في موضوع الاستئناف بتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٧ .

وحيث أن هذا النمي سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات السابق - الذي رفع الاستئناف في ظله على أنه فيما

يتعلق بالأشخاص العامة تسلّم صورة الإعلان للمائب عنها قنونا فيما عدا صحف الدعاوى وصحف العاملون والأحكام قد لم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو، أمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلي لكل منها ، والنص في المادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي بنحوها القانون اختصاصا قضائيا — يدل على أن تلك الإدارة في ظل قانون المرافعات السابق إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية، ثم رأت الدولة إداراتها عن طريق هيئات عامة خرجا بالمرافق التي تتولى تسييرها عن جمود النظم الحكومية ، فمنحتها شخصية مستقلة تحقيقا لغرضها الأساسي وهو إداء خدمة عامة ، أما الشركات النابعة للمؤسسات العامة والتي يكون الغرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي وتستقل بميزانيات تعد على نمط الميزانيات التجارية وتشول إليها أرباحها بحسب الأصل وتحمل بالخسارة فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات السابق ولا حكم المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر، ولما كانت الشركة المطعون عليها هي إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي فإنها لا تخضع لحكم المادتين المشار إليهما ، ولما كان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن إمامة أمام المحاكم — الذي رفع الاستئناف في ظله — صريحا في النهي عن تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين إمامها فإن مقتضى ذلك أن عدم توقيع محام ممن نصت عليهم المادة المذكورة على صحيفة الاستئناف يترتب عليه بطلانها، ولما كان الثابت من الحكم الصادر في ٢٤/١٢/١٩٦٦ أن الطاعنين قد تمسكوا ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف بحق له تمثيل الشركة المستأنفة، وكان الحكم

المذكور قد قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أن تلك الشركة تعتبر من أشخاص القانون العام مما يجيز لإدارة قضايا الحكومة أن تنوب عنها في مباشرة ما يرفع منها أو عليها من دعاوى ، وكان هذا النظر على ما سلف بيانه خاطئا في القانون فإنه يتعين لذلك نقض هذا الحكم ، وإذ كان يترتب على ذلك إلغاء الحكم الصادر في موضوع الاستئناف بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٧ باعتباره لاحقا للحكم الأول ومؤسسا على قضائه بقبول الاستئناف فإنه يتعين لذلك القضاء بنقض هذا الحكم الأخير أيضا .

وحيث إن محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها - بخطئها على النحو السالف بيانه - عن بحث ما أثير أمامها من وجود توقيع آخر على صحيفة الاستئناف لمهام يحق له تمثيل الشركة المستأنفة المطعون عليها ، وذلك على النحو الذي أشارت إليه تلك المحكمة في أسباب حكمها الصادر في ١٩٦٦/١٢/٢٤ ، ومن ثم يتعين مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار هياص - إلى عبد الجواد ، وحضوية المادة المنتشرين : محمود المصري ،
ومحمد طایل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، ومصطفى أفق .

(٥٠)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) دعوى . " إنقطاع سير الخصومة " . بطلان . " بطلان الإجراءات " .
دفع .

بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي .

(٢) استئناف . " شكل الاستئناف . الأحكام الجائز استئنافها " . قوة
الأمر المقضي . دفع .

قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا . قضاء ضمنى بجواز الاستئناف . اعتباره
حائزا قوة الأمر المقضي بشأن جواز الاستئناف ، الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ،
والدفع بعدم قبوله ممن لم يكن خصما - قبة يا في الدعوى قبل الحكم الابتدائي . هذا الدفع في حجة منه
دفع بعدم جواز الاستئناف . وليس دفعا بعدم القبول مما نعت عليه م ١٤٢ مرافعات .

(٣) محكمة الموضوع . " ملاحظتها في تقدير الدليل " . " خبرة " . حكم .
" تسبيب كاف " .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبرة محولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على
الطعون الموجهة إليه .

(٤) تزوير . " الادعاء بالتزوير " . حكم . " تسبيب الحكم " . لا يعد
قصورا . إثبات .

أخذ الحكم بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير وبالقرائن وبما تكشف له من ظروف
الدعوى . انتهاؤه من هذه الأدلة إلى صحة التوقيع المدعى بتزويره . رده على الادعاء باختلاس
هذا التوقيع على بيأس بأنه لا يتم بالجد ويتنافى مع الأساس الذي قام عليه الطعن بالتزوير .
لأنصور .

٢ — إنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) متى قففت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا كان قضاؤها هذا قضاء ضمينا بجواز الاستئناف يحوز قوة الأمر المقضى ، ويحول دون العودة إلى إثارة النزاع أمامها في شأن جواز الاستئناف أو عدمه ، وإذا كان الثابت في الأوراق أنه بعد أن قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا ، دافع الطاعن به — لم جواز الاستئناف لقلة النصاب كما دفع بعدم قبوله لأن المستأنف لم يكن خصما حقيقيا في الدعوى ولم يحكم عليه بشيء فيها ولأن المطعون ضده الثانية (البائعة) قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تستأنفه فأضحى حائزا قوة الأمر المقضى قبلها وبالتالي قبل المستأنف باعتباره خلفا عاما لها ، وكان هذا الدفع في حقيقته طبقا لنص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق دفعا بعدم جواز الاستئناف وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢ من ذلك القانون وأجازت إبداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى إذ العبرة بحقيقة الدفع ومصرماه وليس بالتسمية التي يطلقها عليه الخصوم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى برفض هذه الدفوع ، لا يكون قد خالف القانون .

(١) قرض ملحق ١٩٦٨/١١/٢٨ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ١٤٣٢ .
 ، ، ، ، ، ١٩٧٠/٤/٩ ، ، ، ، ، ٢١ ص ٥١٧ .
 (٢) ، ، ، ، ، ١٩٥٩/٣/١٩ ، ، ، ، ، ١٠ ص ٢٣٥ .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ^(١) أنه متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطاتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعدم ذلك بالرد استقلالاً على الطاعن التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير ، لأن في أخذها به محولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه ، قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لاقتناعه بالأسس التي بنى عليها ، وبما ساقه الحكم من قرائن وما تكشف له من ظروف الدهوى التي أوردها في أسبابه ، و انتهى من هذه الأدلة إلى أن التوقيع على الإقرارين المدعى بتزويرهما صحيح ، وأن ادعاء الطاعن - بالتزوير - بأن هذا التوقيع قد اختلس منه على بياض لا يتسم بطابع الجدل ويتنافى مع الأسس الذي قام عليه الطعن بالتزوير في تقرير الادعاء به أو في مذكرة شواهد ، فلا يعاب على هذا الحكم بعد ذلك إن هو لم يأخذ أو يرد على بعض القرائن التي استند إليها الطاعن ، إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة ما دام أنه انتهى إلى صحة الورقة بأدلة تحمل قضاءه ، لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن الرد المسقط لما يخالفها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطاعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدهوى رقم ٦٢٥٦ لسنة ١٩٦٤ مدني كلى القاهرة على المطعون ضدهم وطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٥/٦/١٩٦٤ المتضمن بيع الشركة المطعون ضدها الثانية له المحل التجاري.

(١) نقض ١٩٦ / ١١ / ٣٠ بجماعة المكتب الفني من ١٨ ص ١٧٩٠ .

» ١٩٦٨ / ٥ / ١٢ » » » من ١٩ ص ٩٣٤ .

المبين بالصحيفة بما فيه من جدك وأثاث مع التسليم ، وقال بيانا لدعواه إنه اشترى هذا المحل من الشركة المذكورة لقاء ثمن قدره ٤٠٠ جنيه ، وقد تعهدت بتسليمه إليه في ١٥ / ٦ / ١٩٦٤ ، وإذا امتنعت الشركة عن تنفيذ التزامها رغم استيفائها كامل الثمن وعمدت إلى التواطؤ مع المطعون ضده الأول و باعته المحل وسامته إياه ، فقد أقام الطاعن دعواه بطلباته السابقة ، وبتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٦٥ قضت المحكمة بصحة عقد البيع المشار إليه والتسليم . استأنف المطعون ضده الثالث لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٠٠١ لسنة ٨٢ ق وبني استئنافه على عدة أسباب من بينها أن الطاعن قد عدل عن شراء المحل المتنازع عليه وقدم تأييدا لذلك صورتين من عقد البيع موضوع الدعوى أثبت على إحداها اقرار مؤرخ ٨ / ٧ / ١٩٦٤ يحمل توقيعا منسوباً للطاعن ويفيد عدوله عن شراء ذلك المحل ، كما أثبت على الصورة الثانية اقرار مؤرخ ٢٩ / ٥ / ١٩٦٤ يحمل كذلك توقيعا منسوباً إلى الطاعن ويفيد استرداده مبلغ مائة جنيه من الثمن السابق دفعه . ادعى الطاعن بتزوير هذين الإقرارين وبتاريخ ٣١ / ١ / ١٩٦٦ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لتحقيق التزوير بمضاهاة توقيع الطاعن على صورتى عقد البيع المؤرخ ١٥ / ٦ / ١٩٦٤ والمعترف بهما منه دلى توقيعه للواردين بالإقرارين المدعى بتزويرهما ، وذلك لبيان ما إذا كانا صادرا منه أم مزورين عليه ، وبعد أن قدم الخبر تقريره الذى انتهى فيه إلى أن التوقيعين الموقع بهما على الإقرارين المشار إليهما صحيحان ، دفع الطاعن بطلان الحكم القاضى بنندب الخبر وما ترتب عليه لصدوره وقت أن كانت المصدومة فى دعوى منقطة بحكم القانون لزوال صفة ممثل الشركة المطعون ضدها الثانية لإشهار إفلاسها فى ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٥ ، كما دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وعدم قبوله لانتفاء صفة ومصلحة المستأنف ، وبتاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٦٧ قضت المحكمة برفض الدفوع ورفض الادعاء بتزوير الإقرارين المتقدم ذكرهما وبصحتهما وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطاعن ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيه .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه دفع أمام محكمة الاستئناف بطلان الحكم الصادر بتاريخ ۱۹۶۶/۱/۳۱ الذي قضى بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير وما تلاه من إجراءات الخبرة لصدورها في فترة انقطاع سير الخصومة بحكم القانون لزال صفة ممثل الشركة المطعون ضدها الثانية بإشهار إفلاسها في ۱۹۶۵/۱۲/۱۹ ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا إلى أن الانقطاع حدث بعد أن كانت الدعوى قد تهيأت للفصل فيها ، وهذا من الحكم خطأ في القانون ، إذ أن الدعوى لا تعتبر مهياة للحكم طبقا لنص المادة ۲۹۵ من قانون المرافعات السابق إلا إذا كانت صالحة للقضاء فيها بحكم حاسم لموضوع الخصومة ، هذا إلى أن الإجراءات التي تتخذ أثناء الانقطاع تقع باطله ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه وإن كانت الخصومة في الاستئناف ينقطع سيرها لوفاة أحد الخصوم فيه أو فقد أهليته أو زوال صفة ممثلة وإن كل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلا ، إلا أن هذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم ، وهم خلفاء المتوفى أو من يقرمون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته ، فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان . لما كان ذلك ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يتمسك بالبطلان الناشئ عن انقطاع سير الخصومة بسبب زوال صفة ممثل الشركة المطعون ضدها الثانية ، ولا يكون له بالتالي أن يعيب على الحكم المطعون فيه اعتباره إجراءات الخبرة صحيحة إذ أنها تعتبر صحيحة بالنسبة إليه ، وترتبطا على ذلك فإن الدفع ببطلان تلك الإجراءات يكون غير مقبول ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع لم يخالف القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد تناقضت أسبابه ذلك أنه بعد أن اعتبر الدفع التي أبداه الطاعن مجرد وسيلة دفاع في الدعوى ، عاد فرفضها باعتبارها دفوعا مما يعيبه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى مدونات الحكم المطعون فيه يبين أنه ورد به ما يأتي " إنه بالنسبة للدفع التي أبادها المستأنف عليه الأول (الطاعن) وضمنها مذكراته المقدمة بالأوراق فإنها لا تعدو أن تكون أوجه دفع واحد بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ولانعدام صفة ومصلحة المستأنف (المطعون ضده الثاني) " ثم انتهى الحكم في منطوقه إلى القضاء برفض الدفع ، وبذلك يكون التنازع المدعى به لا وجود له ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة ولا منفعة رافعه فيه وبعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب فقضى الحكم المطعون فيه برفض هذه الدفع استنادا إلى أن المحكمة سبق أن حكمت بقبول الاستئناف شكلا وبذلك حاز حكمها حجية تمنع من إثارة تلك الدفع ، هذا في حين أن الدفع بعدم القبول يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا المنظر فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — متى قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا كان قضاؤها هذا قضاء ضميا بجواز الاستئناف يحوز قوة الأمر المقضى ويحول دون العودة إلى إثارة النزاع أمامها في شأن جواز الاستئناف أو عدمه ، ولم كان الثابت في الأوراق أنه بعد أن قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٦/١/٢١ بقبول الاستئناف شكلا دفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ، كما دفع بعدم قبوله لأن المستأنف لم يكن خصما حقيقيا في الدعوى ولم يحكم عليه بشئ فيها ، ولأن المطعون ضدها الثانية (البائعة) قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تستأنفه فأضحى حائزا قوة الأمر المقضى قبلها وبالتالي قبل المستأنف باعتباره خلفا عاما لها ، وإذ كان هذا الدفع في حقيقته طبقا لنص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق ، دفعا بعدم جواز الاستئناف وإس دفا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢

من ذلك القانون وأجازت إبداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى، إذ العبرة بحقيقة الدفع ومرماه ولبس بالتسمية التي يطلقها عليه الخصوم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض ما أبداه الطاعن من دفع على قوله . " إنه بالنسبة للدفع التي أبداها المستأنف عليه الأول وضمها مذكراته المقدمة بالأوراق فإنها لا تتمد وأن تكون أوجه دفع واحد بعدم جواز الاستئناف لعللة النصاب ولانعدام صفة ومصلحة المستأنف ، وهو مردود بأنه وقد قضت هذه المحكمة بقبول الاستئناف شكلا فإن قضاؤه هذا يعتبر قضاء ضميا بجواز الاستئناف يحوز قوة الأمر المقضى ويحول دون العودة إلى إثارة لتنازع أمائها في شأن جواز الاستئناف لعدم جوازه على نحو ما دفع به المستأنف عليه الأول " وكان هذا الذي قرره الحكم معجبا في القانون ويكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم اعتمد في قضائه على ماورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، دون أن يرد على ما ساقه الطاعن من قرائن للتدليل على التزوير ، كما التفت عن تحقيق دفاعه المبني على أن توقيعه على الإقرارين المدعى بتزويرهما قد اختلف منه على بياض ، مما يوجب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ورد به مايلي " أن مكتب الطب الشرعي المنتدب قد باشر مهمته وقدم تقريرا مؤرخا ١٩٦٧/٢/١٣ انتهى في نتيجته إلى أن التوقيعين المنسوبين إلى المستأنف عليه الأول — الطاعن — والموقع بهما على الإقرارين المؤرخين ١٩٦٤/١/٨ ، ١٩٦٥/٥/٢٩ والمحرفين على صورتى عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/٧/١٥ والمطعون عليهما بالتزوير هما توقيعان صحيحان صادران من صاحبهما وذلك للأسباب الفنية والواقعية السيدة التي ارتكز عليها والتي تقرها هذه المحكمة وتأخذ بها جزما متمما لقضاؤها . ولا يوهن من ذلك ما ذهب إليه المستأنف عليه الأول بمذكراته من أن تقرير قسم الأبحاث غير منتج في صحة

الورقة المطعون عليها بمقولة إنه ليس معنى صحة التوقيع أن يكون المحرر صحيحا بل قد يصبح التوقيع ويكون المحرر مزورا لحالة اختلاس التوقيع أو التوقيع على بياض أو التزوير المعنوي، والواقع في حالة النزاع أن التزوير جرى بطريق التوقيع على بياض على غير إرادة صاحبه، لأن ذلك لا يتم بطابع الجحد ويتنافى مع الأساس الذي قام عليه الادعاء بالتزوير وثبت أساسه بتقرير الطعن ومذكرة شواهد التزوير فقد خلت من مثل ذلك الادعاء... وأنه ترتيبا على ذلك يكون قد ثبت للمحكمة صحة توقيعي المستأنف عليه الأول على الإقرارين المطعون عليهما ويكون طعنه عليهما بالتزوير على غير أساس صحيح ويتعين لذلك القضاء في موضوع الادعاءين برفضهما وبصحة الإقرارين المطعون عليهما... "ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطاتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه، فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير، لأن في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لاقتناعه بالأسس التي بنى عليها وبما سافه الحكم من قرائن وما تمكشفت له من ظروف الدعوى التي أوردها في أسبابه، وانتهى من هذه الأدلة إلى أن التوقيع على الإقرارين المدعى بتزويرهما صحيح، وأن ادعاء الطاعن بأن هذا التوقيع قد اختلس منه على بياض لا يتم بطابع الجحد ويتنافى مع الأساس الذي قام عليه الطعن بالتزوير في تقرير الادعاء به أو في مذكرة شواهد، فلا يعاب على هذا الحكم بعد ذلك إن هو لم يأخذ أو يرد على بعض القرائن التي استند إليها الطاعن. إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة ما دام أنه انتهى إلى صحة الورقة بأدلة تحمل قضاءه، لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن الرد المسقط لما يخالفها. لما كان ما تقدم، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب يكون غير مفيد.

وحيث إنه لما ساف يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه.

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن ديكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد فيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبدالله ، والدكتور محمد
زكي عبد البر .

(٥١)

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(٢٤١) ضرائب . ” الضريبة الإضافية ” . شركات . ” الشركات
المساهمة ” . قانون .

(١) الضريبة الإضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة .
الواقعة المنشئة للضريبة . قبض الممول للإيراد أو وضعه تحت تصرفه . الضريبة تستحق لأول مرة
من إيرادات سنة ١٩٥٧ بأكملها . ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨

(٢) الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . وعلاؤها . ما يتقاضاه عضو
مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل بها بهذه الصفة . المبالغ التي يحصل عليها هذا الممول من
شركة ليس مضمواً بمجلس إدارتها . لا تخضع لهذه الضريبة .

١ — النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٩
لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة
في الشركات المساهمة على أنه ” وتستحق هذه الضريبة في أول يناير من كل
سنة من الإيرادات التي تقاضاها المصروف أو التي وضعت تحت تصرفه خلال
السنة التقويمية السابقة وتستحق الضريبة لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٨
عن الإيرادات المتعلقة بسنة ١٩٥٧ بأكملها ” يدل على أن المشرع قرر في الفقرة
الثانية من المادة الثالثة سالفة الذكر حكماً عاماً عن امتحان الضريبة الإضافية
فمنص على أن هذه الضريبة تستحق في أول يناير من كل سنة ، ثم حدد المشرع
في هذه الفقرة الواقعة المنشئة للضريبة ، فمنص على أنها تستحق من الإيرادات التي
تقاضاها عضو مجلس الإدارة أو التي وضعت تحت تصرفه خلال السنة السابقة ،

وهي ذات الواقعة المنشئة للضريبة النوعية على إيراد القيم المنقولة والضريبة على المرتبات وما في حكمها ، وهي الإيرادات التي يتكون منها وعاء الضريبة الإضافية ، مما مقتضاه أنه بالنسبة لسنة ١٩٥٧ تستحق عنها الضريبة الإضافية وتسرى على الإيرادات التي تقاضاها الممول أو وضعت تحت تصرفه خلال هذه السنة تطبيقا للقاعدة العامة التي قررتها الفقرة الثانية سالفة الذكر ، أما الفقرة الأخيرة من المادة فقد أوردتها المشرع لبيان أن الضريبة تستحق لأول مرة عن إيرادات سنة ١٩٥٧ بأكملها وليس عن جزء منها ، يؤكد هذا المظهر ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون من أن الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة نصت على استحقاق الضريبة في أول يناير سنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى الإيرادات المنحصلة في سنة ١٩٥٧ بأكملها ، علاوة على أن المادة الرابعة من القانون ألزمت الممول بتقديم إقرار عن إيراداته الخاضعة للضريبة والتي تقاضاها أو التي وضعت تحت تصرفه خلال السنة السابقة ، كما أن المادة الخامسة منه ألزمت الشركات المساهمة بأن تقدم إقرارات بالمبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أي عضو من أعضاء مجالس إدارتها خلال السنة السابقة ، مما مفاده أن المشرع جعل استحقاق هذه الضريبة منوطا بقبض الإيراد أو وضعه تحت تصرف عضو مجلس الإدارة ، ومن ثم فلا رجة للتعدي بأن المشرع أورد في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة حكما خاصا بسنة ١٩٥٧ ، مؤداه ألا يدخل في وعاء الضريبة عنها إلا الإيرادات الخاصة بنشاط الممول في الفترة من أول يناير إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، على أن يكون قد تقاضاها أو وضعت تحت تصرفه في تلك الفترة ، ذلك أنه لا محل للتفرقة في الحكم بين هذه السنة والسنوات الأخرى التالية لها ، بل يتعين أن تسرى على جميع السنوات القاعدة التي أوردتها الفقرة الثانية ، فضلا عن أن الأخذ بذلك الرأي يؤدي إلى عدم خضوع ما يصرف لعضو مجلس الإدارة من مكافأة عضوية وبدل حضور عن سنة ١٩٥٧ للضريبة الإضافية في هذه السنة ، لأنه لا يتقرر توزيعه عادة إلا في سنة ١٩٥٨ بعد معرفة أرباح الشركة وتقرير توزيعها بمعرفة الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة .

۲ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ۹۹ لسنة ۱۹۵۸ — وهى ماجرى به قضاء هذه المحكمة (۱) — أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة فى الشركة المساهمة التى يعمل فيها بهذه الصفة ، دون المبالغ التى يحصل عليها من شركة لا يكون عضواً بمجلس إدارتها ، مما مقتضاه أن تتلازم صفة العضوية بمجلس الإدارة مع الإرادات حتى يمكن إدخالها فى وعاء الضريبة . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن — من أنه ترك عضوية مجلس إدارة الشركة فى ۱۹۵۸/۱۰/۲۰ ، وطلب عدم خضوع المبالغ التى صرفت له منذ ذلك التاريخ من عمله كـ نائب المدير العام بهذه الشركة للضريبة الإضافية ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن قدم إلى مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة إقرارات بإيراداته الخاضعة للضريبة الإضافية عن السنوات من ۱۹۵۷ إلى ۱۹۵۹ وهى على التوالي ۱۱۴۴ ج و ۹۹۹ م ، ۳۸۹۹ ج و ۶۴ م ، ۵۶۹۴ ج و ۶۱ م ، وهدلت المراقبة هذه المبالغ إلى ۶۹۲۰ ج و ۲ م ، ۸۱۰۲ ج و ۵۸۰ م ، ۸۰۲۷ ج و ۲۰ م ، وإذا امترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ۱۹۶۲/۵/۲۳ بتخفيض وعاء الضريبة إلى مبالغ ۶۸۱۴ ج و ۹۷۴ م ، ۷۹۴۶ ج و ۹۸۰ م ، ۳۸۶۷ ج و ۶۴۴ م ، فقد أقام الدعوى رقم ۵۸ لسنة ۱۹۶۲ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالطعن

(۱) نقض ۱۹۷۲/۱۲/۲۷ بمجموعة المكتب الفنى . س ۲۳ . ص ۱۴۷۱

في هذا القرار طالبا تعديل وعاء الضريبة إلى لا شيء من سنة ١٩٥٧ ومبلغ ٣٧٤٣ ج و ٤٦٤ م عن سنة ١٩٥٨ ومبلغ ٣٨٦٧ ج و ٦٤٤ م عن سنة ١٩٥٩ ، وبتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ سنة ١٩٦٤ ق تجارى الاسكندرية ، وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينحى للطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بأن تضاف إلى وعاء الضريبة الإضافية عن سنة ١٩٥٧ المبالغ المنصرفة في هذه السنة كأتعاب ومكافآت مستحقة له عن سنة ١٩٥٦ مستندا في ذلك إلى أنه طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ تستحق الضريبة عن الإيرادات المتعلقة بسنة ١٩٥٧ ، وأن المقصود بها الإيرادات التى تقاضاها الممول أو وضعت تحت تصرفه خلال هذه السنة ، في حين أن المشرع وضع النص السابق بصفة استثنائية بالنسبة لسنة ١٩٥٧ باعتبارها أولى السنوات التى تسرى فيها الضريبة الإضافية حتى لا تخضع لهذه الضريبة الإيرادات المتعلقة بأية سنة سابقة عليها ولو وضعت تحت تصرف الممول في سنة ١٩٥٦ ، وإذ تبلغ الإيرادات المتعلقة بسنة ١٩٥٦ - ١٩٩١ ج و ٨٦ م منها ١٤٧٥ ج و ٨٢٥ م مكافأة ميزانية صرفت له من شركة مصر للحرير الصناعي بمقتضى قرار مجلس إدارة هذه الشركة في ٢٩/١٢/١٩٥٦ ، ٢٧٢٣ ج و ٢٦١ م مقابل حضور جلسات مجالس إدارة ومكافأة عضوية ، وأخضعها الحكم المطعون فيه للضريبة الإضافية عن سنة ١٩٥٧ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة إذ نص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة منه على أنه " وتستحق هذه الضريبة في أول يناير من كل سنة عن الإيرادات التى تقاضاها العضو أو التى

ووضعت تحت تصرفه خلال السنة التقويمية السابقة . وتستحق الضريبة لأول مرة فى أول يناير سنة ١٩٥٨ عن الإيرادات المتعلقة بسنة ١٩٥٧ بأكلها ، فإنما يدل على أن المشرع قرر فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة سالفة الذكر حكما عاما من استحقاق الضريبة الإضافية فنص على أن هذه الضريبة تستحق فى أول يناير من كل سنة ، ثم حدد المشرع فى هذه الفقرة الواقعة المنشئة للضريبة نص على أنها تستحق عن الإيرادات التى تقاضاها عضو مجلس الإدارة أو التى وضعت تحت تصرفه خلال السنة السابقة وهى ذات الواقعة المنشئة للضريبة النوعية على إيراد القيم المنقولة والضريبة على المرتبات وما فى حكمها ، وهى الإيرادات التى يتكون منها وعاء الضريبة الإضافية ، مما مقتضاه أنه بالنسبة لسنة ١٩٥٧ تستحق عنها الضريبة الإضافية وتسرى على الإيرادات التى تقاضاها الممول أو وضعت تحت تصرفه خلال هذه السنة تطبيقا للقاعدة العامة التى قررتها للفقرة الثانية سالفة الذكر ، أما الفقرة الأخيرة من المادة فقد أورها المشرع لبيان أن الضريبة تستحق لأول مرة من إيرادات سنة ١٩٥٧ بأكلها وليس عن جزء منها ، يؤكد هذا النظر ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون من أن الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة نصت على استحقاق الضريبة فى أول يناير سنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى الإيرادات المتحصلة فى سنة ١٩٥٧ بأكلها ، علاوة على أن المادة الرابعة من القانون ألزمت الممول بتقديم إقرار عن إيراداته الخاضعة للضريبة والتى تقاضاها أو التى وضعت تحت تصرفه خلال السنة السابقة ، كما أن المادة الخامسة منه ألزمت الشركات المساهمة بأن تقدم إقرارات بالمبالغ التى صرفت أو وضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجالس إدارتها خلال السنة السابقة ، مما مفاده أن المشرع جعل استحقاق هذه الضريبة منوطا بقبض الإيراد أو وضعه تحت تصرف عضو مجلس الإدارة ، ومن ثم فلا وجه للتحدى بأن المشرع أورد فى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة حكما خاصا بسنة ١٩٥٧ مؤداه ، أن لا يدخل فى وعاء الضريبة عنها إلا الإيرادات الخاصة بنشاط الممول فى الفترة من أول يناير إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧ على أن يكون قد تقاضاها أو وضعت تحت تصرفه فى تلك الفترة ، ذلك أنه لا محل للتفرقة فى الحكم بين هذه السنة والسنوات الأخرى التالية لها ، بل يتعين أن تسرى على جميع السنوات القاعدة التى أوردتها الفقرة الثانية ، فضلا عن أن الأخذ بذلك الرأى يؤدى

إلى عدم خضوع ما يصرف لعضو مجلس الإدارة من مكافأة عضوية وبدل حضور من سنة ١٩٥٧ للضريبة الإضافية في هذه السنة ، لأنه لا يتقرر توزيعه عادة إلا في سنة ١٩٥٨ . بعد معرفة أرباح الشركة وتقرير توزيعها بمعرفة الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المبالغ موضوع النزاع قد صرفت للطاعن في سنة ١٩٥٧ وجرى الحكم المطعون فيه في قضائه على إخضاعها للضريبة الإضافية من السنة المذكورة ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في السبب ، ويقول الطاعن بيانا لذلك إنه تمسك في دفاعه بأنه استقال من عضوية مجلس إدارة شركة مصر للحرير الصناعي بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٨ ، ويتعين أن يستبعد من وعاء الضريبة الإضافية في سنة ١٩٥٨ أجره من رظيفته كنائب المدير العام للشركة المذكورة في الفترة من تاريخ استقالته حتى نهاية هذه السنة وقدره ١٥٨٩ ج و ٣٩٦ م ، غير أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعن باعتراضه أمام لجنة الطاعن وعلى دفاعه أمام محكمة الموضوع أنه تمسك بأنه ترك عضوية مجلس إدارة شركة مصر للحرير الصناعي بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٨ ، وطلب عدم خضوع المبالغ إلى صرفت له منذ ذلك التاريخ عن عمله كنائب المدير العام بهذه الشركة للضريبة الإضافية ، وقدم أمام محكمة أول درجة أييدا لدفاعه شهادة مؤرخة ١٠/١٠/١٩٧٠ من شركة مصر للحرير الصناعي ، وكان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة دون المبالغ التي يحصل عليها من شركة لا يكون عضوا بمجلس إدارتها ، مما يقتضاه أن تتلازم صفة العضوية بمجلس الإدارة مع الإيرادات حتى يمكن إدخالها في وعاء الضريبة ، كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن سالف البيان وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وإبراهيم المعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ،
واسماعيل فرحات عثمان .

(٥٢)

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية و"ضريبة" . " ضريبة
القيم المنقولة" .

استثمار بعض رأس مال المنشأة التجارية في أعمال التعليل دون أن يقتضى ذلك ضرورة مراعاة
المهنة . وجوب خصم فوائد القرض — بعد تنزيل ١٠ ٪ منها مقابل المعاريف — من وراء
ضريبة الأرباح التجارية . علة ذلك . منع ازدواج الضريبة م ٢٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
اتصال عملية الإفراض بمباغرة المهنة . إغناء الفوائد من ضريبة القيم المنقولة .
م ١٥ / ٢ .

(٢) ضرائب . " مسائل -نوعة" .

الضريبة لا ترتكن على رباط مفقود . جواز تدارك الخطأ الواقع فيها . للمحل
استرداد ما دفعه بغير حق . وللعلامة حق المطالبة بما هو مستحق زيادة على ما دفع .

١ — نص المادتين ٣٠ و ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يدل —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — على أن المشرع فيما أورده
في المادة ٣٠ منه قد فرض الضريبة على صافي الأرباح التي يحصل عليها
أرباب المهن التجارية أيا كان مصدر هذه الأرباح ما دامت ناتجة من مراولة
مهنتهم ، كما فرض الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات بما نص عليه

(١) نقض ١٩٥٦/١٢/٦ مجموعة المكنب الفني من ٧ ص ٩٤١ .

في المادة ١٥ / ١ ، ولم يستثن من هذه الضريبة الأخيرة إلا ما أورده في الفقرة الثانية من المادة ١٥ وهي فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة ، ويقصد بها ما تقتضيه طبيعة المهنة أو ضروراتها ما دامت تلك الفوائد داخلة في حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولكن المشرع رأى منعا من ازدواج الضريبة أن يورد نص المادة ٣٦ منه ، ومقتضاها أنه إذا كان صاحب مهنة خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، قد استثمر بعض رأس المال المخصص لمزاولة مهنته في أعمال التسليف دون أن تضطره إلى ذلك ضرورة مزاولة المهنة ، فإن الضريبة المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ١٥ تكون مستحقة على الفوائد التي يحصل عليها من تلك السلفيات ، وإذا تمثلت تلك الفوائد في نفس الوقت جزءا من الأرباح التجارية والصناعية وتستحق عليها ضريبة طبقا للمادة ٣٠ من القانون ، فإنه عملا بحكم المادة ٣٦ ومنعا من ازدواج الضريبة يتعين خصم تلك الفوائد بعد تنزيل ١٠ ٪ منها مقابل المصاريف من مجموع الربح الصافي الذي تستحق عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وإذا كان النابت في الدعوى أن عملية الإقراض بالفائدة كانت متصلة بمباشرة مهنة المورث فإنه يتعين أن يطبق بشأنها نص المادة ٢ / ١٥ دون المادة ٣٦ من القانون ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون المورث قد أوفى بالضريبة المستحقة على فوائد الديون .

٢ - الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) - لا ترتكن في أساسها على رباط عتدى بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوازين التي تفرضها ، وليس في هذه القوازين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها ، لاسمول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصاحبة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ، ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

(١) نقض ١٥ / ١١ / ١٩٧٢ بجمعة المكتب الفني من ٢٣ ص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الزقازيق قدرت صافى أرباح مورث المطعون عليهم من نشاطه فى تجارة الأقطان والحبوب وعمليات التسليف فى سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٣٣٦٦ ج ، من ذلك مبالغ ٣٢٨ ج و ٨١٥ مليا قيمة فوائد السلفيات ، واتخذت أرباح هذه السنة أساسا للربط عليه من كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٧/٥/١١ بتخفيض صافى أرباحه إلى مبلغ ١٢٦٦ ج وبسريان هذا التقدير على كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وبسقوط الضرائب المستحقة عن ١٩٤٧ بالتقدم ، فقد أقام الدعوى رقم ١٢٩ سنة ١٩٥٧ تجارى الزقازيق الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبا الحكم باعتبار خسائره فى سنة ١٩٤٧ مبلغ ٨٢٥ ج و ٢١٢ مليم ، وأرباحه فى سنة ١٩٤٨ مبلغ ٣٣٧ ج و ١٣٧ مليم وخسائره فى السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ مبلغ ٩٥٠ ج و ٩٢ مليم و ٩٦٦ ج و ٩٢٨ مليم و ١٠٨٦ ج و ١٢٨ مليم ، وأثناء سير الدعوى توفى المول وحل المطعون عليهم محله فيها ، وجرى النزاع فيها — من بين ماجرى — حول خضوع فوائد السلفيات المتصلة بمباشرة مهنة المورث للضريبة على الأرباح التجارية ، وبتاريخ ١٩٦٤/١/١٤ حكمت المحكمة بتعديل القرار واعتبار صافى أرباح المورث فى سنة ١٩٤٧ مبلغ ٣٢٠ ج و ٣١٥ مليا ، وبسريان هذا التقدير على كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وبتأييد القرار المطعون فيه فيما عدا ذلك . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩ سنة ٧ ق تجارى المنصورة (مأمورية الزقازيق) طالبة إلغاءه والحكم بتأييد قرار لجنة الطعن . وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة

الضرائب في هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم نقضاً جزئياً فيما قضى به في خصوص فوائد السلفيات ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن حاصل مذهب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإضافة ١٠٪ فقط من فوائد السلفيات إلى وهاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تطبيقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، مستنداً في ذلك إلى أن عملية الإقراض بالفائدة متصلة بمباشرة مهنة مورث المطعون عليه وأنه قام بسداد الضريبة المستحقة على الفوائد التي حصل عليها في سنة ١٩٤٧ ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أن المادة ٣٦ -التي لا تطبق إلا على الفوائد الناتجة من استثمار أموال المنشأة والتي تخضع لضريبة فوائد الديون ، أما الفوائد موضوع النزاع فهي ناتجة عن عمليات تسليف متصلة بمباشرة مهنة المورث وتخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تطبيقاً لنص المادة ١٥/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي تقضى بأن يعفى من الضريبة على فوائد الديون الفوائد المتصلة بمباشرة المهنة والتي تدخل في حساب المنشأة المنتفعة بها الكائنة في مصر وتخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وذلك منعا من ازدواج الضريبة على هذه الفوائد فتخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها جزءاً من أرباح المنشأة التي حصلت عليها ، ثم تخضع في نفس الوقت للضريبة على فوائد الديون ، وإذا عمل الحكم نص المادة ٣٦ على الفوائد موضوع الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك القول بأن المورث قام بسداد الضريبة المقررة بالكتاب الأول على هذه الفوائد ، لأن هذا السداد يكون وفاء بغير المستحق وبالتالي غير مانع من اقتضاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة عليها طبقاً للقانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه "اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن

بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء إلا ما ينص عليه القانون“ والنص فى المادة ١٥ منه على أن ”تسرى الضريبة بذات السعر المقرر فى المادة السابعة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وهى فوائد الودائع والتأمينات النقدية . . . ومع ذلك فتعفى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتعلقة بمباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلية فى حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة فى مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون“ يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع فيما أورده فى المادة ٣٠ منه قد فرض الضريبة على صافى الأرباح التى يحصل عليها أرباب المهن التجارية أيا كان مصدر هذه الأرباح ما دامت ناتجة من مزاولة مهنهم ، كما فرض الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات بما نص عليه فى المادة ١٥/١ ولم يستثن من هذه الضريبة الأخيرة إلا ما أورده فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ وهى فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة ويقصد بها ما تقتضيه طبيعة المهنة أو ضرورياتها ما دامت تلك الفوائد داخلية فى حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة فى مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولكن المشرع رأى منعا من ازدواج الضريبة أن يورد نص المادة ٣٦ التى تقضى بأنه ”مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ فقرة ثانية فإن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة فى ممتلكات المنشأة والتى تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التى تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المباشرة إليها بعد تنزيل نصيبها فى مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠ ٪ من قيمة تلك الإيرادات . . .“ ومقتضى هذا أنه إذا كان صاحب مهنة خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قد استثمر بعض رأس المال المخصص لمزاولة مهنته فى أعمال للتسليف دون أن تضطره إلى ذلك ضرورة مزاولة المهنة فإن الضريبة المنصوص عنها فى الفقرة الأولى من المادة ١٥ تكون مستحقة على الفوائد التى يحصل عليها من تلك السلفيات ، وإذا تمثلت تلك الفوائد فى نفس

الوقت جزءا من الأرباح التجارية والصناعية وتستحق عليها ضريبة طبقا للمادة ٣٠ من القانون، فإنه عملا بحكم المادة ٣٦ ومنعاً من ازدواج الضريبة يتعين خصم تلك الفوائد بعد تنزيل ١٠٪ منها مقابل المصاريف من مجموع الربح الصافي الذي تستحق عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية. لما كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن عملية الإقراض بالفائدة كانت متصلة بمباشرة مهنة المورث فإنه يتعين أن يطبق بشأنها نص المادة ٢/١٥ دون المادة ٣٦ من القانون، لا يغير من هذا النظر أن يكون المورث قد أوفى بالضريبة المستحقة على فوائد الديون ذلك أن الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها، فللممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع مالم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل في شأن الفوائد موضوع النزاع نص المادة ٣٦ من القانون تأسيساً على أن عملية الإقراض بالفائدة متصلة بمباشرة مهنة المورث وأنه قام بالوفاء بالضرائب المستحقة على الفوائد التي حصلها في سنة ١٩٤٧، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص.

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عثمان زكريا ، وعضوية السادة المستشارين و حامد وصفي ، و ابراهيم السيد ذكري ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، و اسماعيل فرحات عثمان .

(٥٣)

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) استئناف . " نطاق الاستئناف " . ضرائب . " ضريبة التركات " .

الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الاستئناف .
عدم جواز تصويء مركز المعتانف باستئنافه . مثال في ضريبة التركات .

(٢) ضرائب " ضريبة التركات " . تضامن . التزام . " القابلية للانقسام " .

وجوب استبعاد الديون من وراء الضريبة على التركات متى كانت ثابتة بمسندات تصلح دليلا عليها أمام القضاء . المدين المتضامن . وجوب استبعاد الدين بأكمله من الضريبة على تركته . لا يحول دون ذلك حق الموفى في الرجوع على باقي المدينين كل بقدر حصته في الدين .

١ - الاستئناف وفقا لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق ، ينقل الدعوى بحالتها إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الاستئناف ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها .
وإذ كان الواقع في الدعوى أن الحكم الابتدائي قضى باعتبار العقار موضوع النزاع من أصول تركة المورث ، وأن رسم الأيلولة عنه مستحق على جميع ورثته ، فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لتخصيص المطعون عليها الأولى برسم الأيلولة دون باقي الورثة ، ولم تطعن الأخيرة عليه بالاستئناف ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من المسندات المقدمة في الدعوى أن العقار موضوع النزاع آل إلى المطعون عليها الأولى بتصرف صادر من الغير وليس

من المورث فلا تكون ملزمة بأداء الرسم عنه ، إلا أنه لما كانت المطعون عليها الأولى قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تطعن عليه بالاستئناف ، وكان لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تسوئ مركز مصلحة الضرائب بالاستئناف الذي قامت هي برفعه فتفرض عدم استحقاق رسم عن هذا العقار . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم نطاق الاستئناف وقضى بتأييد الحكم الابتدائي ، فإنه لا يكون مشوباً بالتناقض .

٢ - مفاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبلولة على التركات ، أن الديون التي شغلت بها ذمة المتوفى تستبعد من وعاء الضريبة على التركات متى كانت ثابتة بمستندات تصالح دليلاً عليه أمام القضاء . وإذا كان للدائن أن يرجع على المدين المتضامن بالمدين جميعه باعتبار أن ذمة المدين قد انشغلت بكل الدين ولا يستطيع أن يجزئ الوفاء وتبقى تركته من بعد وفاته مشغولة بهذا الدين ، شأنها في ذلك شأن المدين لواقى حياً ، فإنه يتعين استبعاد هذا الدين بأكمله من وعاء ضريبة التركات . ولا يحول دون ذلك أن يكون للوارث الذي أوفى بالدين حق الرجوع على المدينين المتضامين كل بقدر حصته ، لأن المأمول عليه في تحديد وعاء هذه الضريبة هو الشغل ذمة المتوفى بالدين قبيل الدائن وليس بحصته فيه قبل باقي المدينين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن دين بنك الأراضى غير قابل للاقسام في علافة الدائن بالمدينين المتضامين ، ورتب على ذلك وجوب خصم هذر الدين كله من أصول التركة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المنع ورو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب العطارين ثان قدرت صافي تركة

... .. بمبلغ ٢٠٦٨٠ ج و ٧٣٢ م ، وإذا احترض الورثة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ بتعديل تقديرات المأمورية إلى مبلغ ١٥٥٩٣ ج و ٥٤٦ م ، وباعتبار العقار السكائن بشارع منديس بالإسكندرية من أصول التركة بالنسبة لجميع الورثة ، وخصم مبلغ ٢٩٢ ج و ٤٨٦ م قيمة للسلفة المستحقة لملك الأراضي المصرى من وءاء التركة ، فقد أقامت أرملة المتوفى — المطعون عليها الأولى — الدعوى رقم ٧٤٤ سنة ١٩٦٠ تجارى الإسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاء فيما يتعلق بعقار شارع منديس واعتباره مملوكا لها ، كما أقامت شقيقة المتوفى — المطعون عليها الأخيرة — الدعوى رقم ٧٦٥ سنة ١٩٦٠ تجارى الإسكندرية الابتدائية بذات طلبات المطعون عليها الأولى ، وأقامت مصلحة الضرائب بدورها الدعوى رقم ٨٣٦ سنة ١٩٦٠ تجارى الإسكندرية الابتدائية طلبت فيها تعديل قرار اللجنة وتأييد تقديرات المأمورية ، وقررت المحكمة ضم الدعويين ٧٤٤ سنة ١٩٦٠ ، ٨٣٦ سنة ١٩٦٠ إلى الدعوى ٧٦٥ سنة ١٩٦٠ . وبتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٩ سنة ١٧ ق تجارى الإسكندرية طالبة إلغاء وتأييد تقديرات المأمورية ، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحجاسة المحددة لنظره للتمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى مصلحة الضرائب على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول فيهما التناقض ، إذ بينما يقرر أن المطعون عليها الأولى قدمت من المستندات ما يثبت ملكيتها للعقار السكائن بشارع منديس مما مؤداه أن يضيف الحكم قيمة هذا العقار إلى نصيب المطعون عليها الأولى ويخضعه لرسم الأيلولة الخاص بها ، إذا به يؤيد ما قضت به محكمة أول درجة من اعتبار العقار المذكور تركة بالنسبة لجميع الورثة .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الواقع في الدعوى أن الحكم الابتدائي قضى باعتبار العقار موضوع النزاع من أصول تركة مورث المطعون عليه وأن رسم الأيلولة عنه مستحق على جميع ورثته، وإذا استأنفت مصلحة الضرائب الحكم لتخصيص المطعون عليها الأولى برسم الأيلولة دون باقي الورثة، ولم تطعن الأخيرة عليه بالاستئناف، وكان الاستئناف وفقا لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق ينقل الدعوى بحالتها إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الاستئناف، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من المستندات المقدمة في الدعوى أن العقار موضوع النزاع آل إلى المطعون عليها الأولى بتصرف صادر من الغير وليس من المورث، فلا تكون ملزمة بأداء الرسم عنه، إلا أنه لما كانت المطعون عليها الأولى قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تطعن عليه بالاستئناف، وكان لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تسوئ مركز مصلحة الضرائب بالاستئناف الذي قامت هي برفعه، فتقضى بعدم استحقاق رسم من هذا العقار. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم نطاق الاستئناف وقضى بتأييد الحكم الابتدائي فإنه لا يكون مشوبا بالتناقض ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، ونقول الطاعة في بيان ذلك إن المأمورية استبعدت من أصول التركة ثلث دين بنك الأراضي المصري البالغ قدره ٢٩٢ ج و ٤٨٦ م على أساس أن البنك يداين المورث والمطعون عليها الأولى وثالث بالتضامن فيما بينهم في ذلك المبلغ، غير أن الحكم خصم المبلغ جميعه من وعاء الضريبة على أساس أن هذا الدين غير قابل للانقسام في علاقة المدينين المتضامنين بالدائن، وأنه يجوز للأخير أن يرجع على أي منهم بكل الدين، وهذا في حين أن الدين ينقسم على المدينين المتضامنين معا طبقا لحكم المادة ٢٩٧ من القانون المدني فإذا أوفاه أحدهم كان له حق الرجوع على كل من المدينين الآخرين بقدر حصته، ومؤدى ذلك أنه إذا دفعت التركة الدين كله كانت دائنة لكل من المدينين الآخرين بقدر الثالث ويحق لها أن ترجع على كل منهم بقدر حصته في الدين.

إلا إذا ثبت إعسار أى منهما فإنها تتحمل هذا الإعسار ، وإذا أضاف الحكم المطعون فيه الدين كله إلى خصوم التركة دون أن يثبت من الأوراق إعسار أى من المدينين الآخرين فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن النص فى المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولولة على التركات على أنه "يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصاح دايلا على المتوفى أمام القضاء" ، يدل على أن الديون التى شغلت بها ذمة المتوفى تستبعد من وعاء الضريبة على التركات متى كانت ثابتة بمستندات تصاح دايلا عليه أمام القضاء ، وإذا كان للدائن أن يرجع على المدين المتضامن بالدين جميعه باعتبار أن ذمة المدين قد انشغلت بكل الدين ولا يستطيع أن يجزئ الوفاء وتبقى تركته من بعد وفاته مشغولة بهذا الدين شأنها فى ذلك شأن المدين لو بقى حيا ، فإنه يتعين لاستبعاد هذا الدين بأكمله من وعاء ضريبة التركات ، ولا يحول دون ذلك أن يكون للوارث الذى أوفى بالدين حق الرجوع على باقى المدينين المتضامين كل بقدر حصته ، لأن الممول عليه فى تحديد وعاء هذه الضريبة هو انشغال ذمة المتوفى بالدين قبل الدائن وليس بحصته فيه قبل باقى المدينين ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن دين بنك الأراضى غير قابل للانقسام فى علاقة الدائن بالمدينين المتضامين ، ورتب على ذلك وجوب خصم هذا الدين كله من أصول التركة فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٣

رئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٥٤)

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ القضائية :

معارضة . " ميعاد المعارضة " . إعلان . حكم . " الطعن فى الحكم " . دعوى
" بعض أنواع الدعاوى " . نيابة عامة .

نص المادة ٣٩٨ إجراءات جاء مطلقا فى جعل تاريخ إعلان الحكم الغيابى مبدأ
لميعاد المعارضة . جواز حصول هذا الإعلان من المدعى المدنى . الإعلان الحاصل منه
يرتب نفس نتيجة الإعلان الحاصل من النيابة وهى بدء ميعاد المعارضة بالنسبة للدعوى
المدنية والجنائية .

نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية بأن " تقبل المعارضة
فى الأحكام الجنائية الصادرة فى المخالفات والجناح من كل من المتهم والمشتعل
عن الحقوق المدنية فى ظرف الثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابى خلاف
ميعاد مسافة الطريق " جاء مطلقا فيما يتعلق بجعل تاريخ إعلان الحكم مبدأ لميعاد
المعارضة ، وهذا الإطلاق يدل على أن الإعلان الذى يوجه للمتهم ، كما يجوز أن
يحصل من النيابة العامة يجوز أن يحصل من المدعى المدنى باعتباره خصما فى الدعوى ،
ويرتب على الإدلاء الحاصل منه نفس النتيجة التى تترتب على حصوله من النيابة ،
وهى بدء ميعاد المعارضة بالنسبة للدعوى المدنية والجنائية على السواء . وإذا كان
الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وجرى فى قضائه على أن إعلان الحكم
الغيابى الموجه من المدعى المدنى - الطاعن - إلى المتهم - المطعون عليه -
لا يبدأ به ميعاد المعارضة بالنسبة للدعوى الجنائية ، وأن الحكم الصادر فيها
وفى الدعوى المدنية لا يصبح فى هذه الحالة نهائيا بقوات ميعاد المعارضة -

والاستئناف ، وحجبه هذا الخطأ عن بحث صحة الإعلان الحاصل من المدعى المدني للحكم المنفذ به حسبما جاء بسبب الاعتراض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن .
تتحصل فى أن أقام الدعوى رقم ١٥٣٤١ سنة ١٩٦٦ ك القاهرة بالاعتراض على إجراءات التنفيذ العقارى التى اتخذها ضده وطلب الحكم بطلان هذه الإجراءات ، تأسيسا على أن حكم التعويض المنفذ به صدر غيابيا فى اللجنة المباشرة رقم ٢٤٠١ سنة ١٩٦٢ عابدين ، ولما يصحح نهائيا بعد ذلك شرحا للدعوى إن مباشر الإجراءات قد حرك اللجنة ضده مطالبا بالتعويض وصدر الحكم بالعقوبة والتعويض غيابيا ولم يصحح هذا الحكم انتهايا لعدم إعلانه إعلانا صحيحا ، والسكن الدائن استطاع أن يحصل بطريق الغش على صورة تنفيذية من الحكم ، وبتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١١٦٦ حكمت المحكمة برفض الاعتراض والاستمرار فى التنفيذ على أساس أن الحكم فى الدعوى المدنية يصحح نهائيا متى أعلن إعلانا صحيحا ولو ظل الحكم الجنائى قابلا للمارضة أو الاستئناف . استأنف المعارض هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٨١ سنة ٨٣ ق ، وبتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء إجراءات البيع الجبرى المتخذة ضد العقارات موضوع النزاع والموضحة فى تقييه نزع الملكية وبطلانها طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما يتعاه الطامع في الدين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببطلان إجراءات التنفيذ على أن الحكم الغيابي المنفذ به وقد صدر في الدعوى المدنية من محكمة الجناح فإنه طبقا لقاعدة تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية وخضوعهما معا للقواعد الواردة بقانون الإجراءات الجنائية لا يصير نهائيا إلا إذا أصبح الحكم بالعقوبة كذلك ، وأن الإعلان الحاصل من المدعى المدني للحكم المنفذ به لا يبدأ به ميعاد المعارضة طالما أن النيابة العامة لم تقم بإعلان التهم (المطعون عليه) بالحكم الصادر بالعقوبة ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن قاعدة التبعية بين الدعويين ليست قاعدة مطلقة وأن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجناح يبدأ ميعاد المعارضة فيه من تاريخ إعلانه للتهم سواء من النيابة العامة أم من المدعى المدني .

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن المستأنف "المطعون عليه" لم يعلن بالحكم الغيابي القاضي بالإدانة حول في قضائه على أن الحكم على فرض أنه أعلن إعلانا صحيحا فإنه قابل لإعادة النظر فيه إستنادا إلى أن "العبرة في قابلية الحكم للتنفيذ بوجبه وفقا لمبدأ التبعية إنما هي بقابلية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية للطعن فيه بالطرق المقررة قانونا" ويتحدد المصير في الحكم بالتعويضات بما يتحدد به المصير في الدعوى الجنائية وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية بأن "تقبل المعارضة في الأحكام الجنائية الصادرة في المخالفات والجناح من كل من المتهم والمشتول عن الحقوق المدنية في ظرف الثلاثة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق" قد جاء مطامعا فيما يتعلق بجعل تاريخ إعلان الحكم مبدأ لميعاد المعارضة ، وهذا الإطلاق يدل على أن الإعلان الذي يوجه للتهم كما يجوز أن يحصل من النيابة العامة يجوز أن يحصل من المدعى المدني باعتباره خصما في الدعوى ، ويترتب على الإعلان الحاصل منه نفس النتيجة التي تترتب على حصوله من النيابة ، وهي بدء ميعاد المعارضة بالنسبة

للهويين المدنية والجنائية على السواء . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن إعلان الحكم الغيابي الموجه من المدعي المدني (الطاعن) إلى المتهم (المطعون عليه) لا يبدأ به ميعاد المرافعة والإستئناف . وحجبه هذا الخطأ عن بحث صحة الإعلان الحاصل من المدعي المدني للحكم المنفذ به حسبما جاء بسبب الاعتراض ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث ما عدا ذلك من أوجه النعي .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد سمير طالع ، وأيوب نصيب ، ومحمد فاضل النرحوشى ، وحافظ الوكيل ،

(٥٥)

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) عمل . " انتهاء عقد العمل " . تمريض .

عقد العمل غير المحدد المدة . إعتباره منتهيا بإخطار أحد الطرفين بالرغبة فى إنتهائه . عدم مراعاة مهلة الإخطار لا يترتب عليه إلا الحق فى التعريض .

(٢) تأييدات اجتماعية . " معاش الوفاة " . عمل . " إنهاء عقد العمل " .

إستحقاق معاش الوفاة . شرطه . وفاة المؤمن عليه خلال مدة الخدمة . م ٦٢ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . حدثت الوفاة بعد الإخطار بإنهاء العقد غير المحدد المدة . قضاء الحكم بالمعاش بمقولة إن الوفاة وقعت أثناء الخدمة لامتداد عقد العمل حتى نهاية مهلة الإخطار التى لم يراعها رب العمل . خصاً .

(٣) حكم . " عيوب التدليل " . " القصور " .

إغفال الحكم ببحث دفاع رب العمل بصدد أجراء العامل . قضاؤه بأجر معين دون بيان صناعته فى ذلك . قصور .

١ — يجوز لكل من المتعاقدين فى عقد العمل غير المحدد المدة — وفقاً لما تنص عليه المادتان ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدنى والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر ، ويتعين لاستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً بثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين ، فإذا لم تراعى هذه المهلة لزم من نقض منهما العقد أن يؤدي إلى الطرف

الآخر تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ، مما مفاده اعتبار عقد العمل منتهاً لإبلاغ الرغبة في إنهائه من أحد طرفيه إلى الآخر وأنه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية إلا مجرد التعويض على التفصيل السابق .

٢ — وفقاً لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المنطبقة في الدعوى ، يشترط لاستحقاق معاش الوفاة أن تكون وفاة المؤمن عليه قد وقعت خلال مدة الخدمة ، الأمر الذي لم يتوفر حصوله في واقعة هذه الدعوى ، إذ الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأخير — رب العمل — أخطر مورث المطعون ضدهما الأولين ت ١٨/١/١٩٦٢ برغبته في إنهاء العقد ، ومن ثم فإن العقد يعتبر منقوضاً من ذلك التاريخ ، وإذا كانت وفاة المورث في ٢/٢/١٩٦٠ قد وقعت في تاريخ لاحق لنقض العقد فلا يحق لورثته أن يتقاضوا معاش الوفاة عنه . إذ كان ما تقدم ، كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن عقد عمل المورث قد استمر — رغم الإخطار بنقضه — حتى نهاية مهلة الإخطار التي لم يراها المطعون ضده الأخير ، ورتب على ذلك أن الوفاة وقعت أثناء خدمة المورث ، وأن ورثته يستحقون المعاش تبعاً لذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — متى كان الثابت من دفاع الطاعنة أمام محكمة الاستئناف على ما بين من الحكم المطعون فيه أنه تضمن أن أجر المورث كان ٢ ج و ٥٠٠ م شهرياً ١٥ ج ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يبحث هذا الدفاع ولم يرد عليه وانتهى إلى تقرير أن أجر المورث كان ١٥ ج بغير أن يذكر سبباً لذلك ، فإنه يكون معيياً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفعها وبصفتها وصية على أولادها
قصر المرحوم والمطعون ضدها الثانية أقامت الدعوى رقم ١٢٦
لسنة ١٩٦٢ كلى السويس ضد الطاعن (هيئة التأمينات) والمطعون ضده الأخير
(رب العمل) بطلب إلزامهما متضامين بأن يدفع لهما معاشا شهريا اعتبارا من
تاريخ وفاة مورثهما في ١٩٦٢/٢/٢ ، وقالتا بيانا لها إنه بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٢
عمل مورثهما بموجب عقد غير محدد المدة سائفا بمصنع المطعون ضده الأخير بأجر
قدره ٧ ج و ٥٠٠ م يدفع كل أسبوعين ، وأنه في ١٩٦٢/١/١٨ وصله خطاب
موصى عليه من المطعون ضده الأخير بالاستغناء عن خدمته اعتبارا من ١٩٦٢/١/١٢ ،
فتقدم بشكواه لمكتب العمل لفصله دون مبرر ، غير أنه توفي في ١٩٦٢/٢/٢ .
قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٣/٨/١١ بإلزام الطاعنة والمطعون ضده الأخير
متضامين بأن يؤديا للمطعون ضدهما الأواين معاشا شهريا قدره ٥٠ ٪ من أجر
المورث البالغ ٧ ج و ٥٠٠ م كل أسبوعين . استأنفت الطاعنة هذا الحكم
أمام محكمة استئناف القاهرة وتفيد الاستئناف برقم ١٨١٢ لسنة ٨٠ ق ، كما
استأنفه المطعون ضده الأخير فرميا وتفيد استئنافه برقم ٣٩٦ لسنة ٨٢ ق .
وفي ١٩٦٦/٥/٢٥ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف
والزام الطاعنة وحدها بأن تؤدي للمطعون ضدها الأولى بصفتها معاشا شهريا
قدره ٤٠ ٪ من قيمة متوسط الأجر الشهري للمورث وقدره خمسة عشر جنيها .
طعنت الطاعنة في هذا القضاء بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة
طلبت فيها نقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة نعت على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببي
الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وقالت بيانا لذلك إن المطعون ضده
الأخير أخطر مورث المطعون ضدهما الأولين بإنهاء عقد عمله غير المحدد المدة
اعتبارا من ١٩٦٢/١/١٢ ، فوصله الإخطار في ١٩٦٢/١/١٨ ويكون عقد عمله
قد انتهى بهذا الإخطار ، ولا يترتب على عدم مراعاة صاحب العمل مدة
المهلة المقررة بالمادة ٦٩٤ من القانون المدني والمادة ٧٢ / ١ من القانون

رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ سوى حق العامل في التعويض عن مهلة الإخطار التي لم يراعها صاحب العمل على ما تنص عليه المادة ٦٩٥ من القانون المدني المادة ٧٢ / ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأنه لما كان مورث المطعون ضدهما الأولين قد توفي في ٢ فبراير سنة ١٩٦٢ بعد إنهاء علاقة العمل ، فإنه لا يحق لورثته أن يتقاضوا معاشا كنص المادة ٦٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المنطبق على واقعة الدعوى معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ لأنها تستلزم لاستحقاق معاش الوفاة أن تكون علاقة العمل قائمة وقت حصول الوفاة ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد جازبه الصواب فيما قرره من أن عقد العمل استمر رغم الإخطار بإنهائه حتى نهاية مهلة الإخطار التي لم يراعها المطعون ضده الأخير ، وفيما رتبته على ذلك من أن الوفاة قد وقعت أثناء قيام عقد العمل واستحقاق ورثته معاشا مما يشوب الحكم بالخطأ في تطبيقه القانون .

وحيث إن هذا الذي صحیح ، ذلك أنه لما كان يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير المحدد المدة — وفقا لما تنص عليه المادتان ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر ، ويتعين لاستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقا بثلاثين يوما بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوما بالنسبة للعمال الآخرين ، فإذا لم تراعى هذه المهلة لزم من نقض منهما العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ، مما مفاده إعتبار عقد العمل منتهايا بلاإبلاغ الرغبة في إنهائه من أحد طرفيه إلى الآخر ، وأنه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية إلا مجرد التعويض على التفصيل السابق . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأخير قد أخطره ورث لمطعون ضدهما الأولين في ١٨/١/١٩٦٢ برغبته في إنهاء العقد فإن العقد يعتبر منقوضا من ذلك التاريخ ، وإذا كانت وفاة المورث في ٢ / ٢ / ١٩٦٢ قد وقعت في تاريخ لاحق لنقض العقد فلا يحق لورثته أن يتقاضوا معاش الوفاة عنه ، لأنه وفقا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المنطقتين في الدعوى يشترط لاستحقاق معاش الوفاة أن تكون وفاة

المؤمن عليه قد وقعت خلال مدة الخدمة، الأمر الذي لم يتوفر حصوله في واقعة هذه الدعوى . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن عقد عمل المورث قد استمر - رغم الإخطار بنقضه - حتى نهاية مهلة الإخطار التي لم يراعها المطعون ضده الأخير، ورتب على ذلك أن الوفاة وقعت أثناء خدمة المورث وأن ورثته يستحقون المعاش تبعاً لذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه النقص في التسبيب إذ اعتبر أجر المورث ١٥ جنيه بغير سند من الأوراق ودون أن يرد على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في صحيفة استئنافها من أن أجر المورث كان ١٢,٥٠٠ جنيه حسبما جاء باستمارة اشتراكه لديها .

وحيث إن هذا الذي صيغ ، ذلك أنه لما كان ثابت من دفاع الطاعنة أمام محكمة الاستئناف على ما يبين من الحكم المطعون فيه أنه تضمن أن أجر المورث كان ١٢,٥٠٠ جنيه شهرياً لا ١٥ جنيه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يبحث هذا الدفاع ولم يرد عليه ، وانتهى إلى تقرير أن أجر المورث كان ١٥ جنيه بغير أن يذكر سبباً لذلك فإنه يكون معيباً بالنقصان مما يستوجب نقضه لهذا السبب أيضاً .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : أحمد صبح طلعت ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٥٦)

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) تحكيم . لإثبات . " الكتابة " . عقد . " أركان
العقد " . بطلان . نظام عام . حكم . " إصدار الحكم " .

(١) الكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم وليست شرطاً لانعقاد مشاركة
التحكيم . القضاء ببطلان المشاركة إستناداً إلى عدم توقيع أحد المحكمين عليها . عدم تعويل
الحكم على إقرار هذا الحكم كتابة بقبوله مهمة التحكيم . خطأ .

(٢) المحكم المفروض بالصلح . عدم جواز تعيين غيره بغير اتفاق الطرفين . وفاته
بعد انعقاد مشاركة التحكيم ليست سبباً لبطلانها . ضرورة اتفاق الخصوم على محكم آخر
لذاذ عقد التحكيم . المادة ٨٢٤ مرافعات سابق . تعلق حكمها بالنظام العام .

(٣) الميعاد المحدد في مشاركة التحكيم لإصدار الحكم في النزاع . وقف مريانه لحين
صدور الحكم في المدعى المرفعه قبل انتضائه بطلب تعيين محكم بدلاً من تنحي . م ٨٣٨
مرافعات سابق .

(٤) تعيين محكم جديد بدلاً من المحكم المنزول أو المعتزل . أثره . مريانه الباقي
من مدة الحكم المتفق عليها وإضافة مدة ثلاثين يوماً أخرى عليها . م ٨٣١ مرافعات .

١ — مؤدى نص المادة ٨٢٦ من قانون المرافعات السابق — المقابلة
للفقرة الأولى من المادة ١/٥٠٣ من القانون الحالى — أن الكتابة شرط لإثبات
قبول المحكم مهمة التحكيم وليست شرطاً لانعقاد مشاركة التحكيم . وإذا كان
الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على أن توقيع المحكمين
على العقد يعتبر ركناً لانعقاده، إذ استلزم أن يكون توقيع المحكم على ذات العقد

والإعتبر باطلا ، واستبعد على هذا الأساس الإقرار للصادر من المحكم والذي ضمنه سبق موافقته على مهمة التحكيم — وهو محرر له قوة الكتابة في الإثبات — ورتب الحكم على ذلك بطلان المشاركة لعدم انعقادها فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ — إذ كانت مشاركة التحكيم، ووضوح الدعوى — المطلوب الحكم بإبطالها — هي عقد رضائي توافرت عناصره من إيجاب وقبول صحيحين بين طرفيه ، وكان موضوع النزاع مما يجوز التحكيم فيه وقد وقع محكمان على المشاركة وأقر المحكم الثالث كتابة بقبوله مهمة التحكيم ، فإن المشاركة تكون قد انعقدت صحيحة ويكون طالب الحكم بإبطالها على غير أساس . ولا يغير من هذا النظر قول المعامون ضده الأول إنه بوقفة المحكم — الذي لا يجوز تعيين غيره بواسطة المحكمة لأنه كان محكما مفوضا بالصلح — أضحت تنفيذ المشاركة مستحيلا مما تعتبر معه باطلة ، لأن ذلك مردود بأن المحكم نوفي بعد نشره المشاركة صحيحة فلا تكون هذه الوفاة إلا عقبة استجبت في سبيل تنفيذ المشاركة لأسباب إبطالها ، لأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) — متى كان المحكم مفوضا بالصلح فلا يمكن تعيين غيره بغير اتفاق الطرفين ، ومؤدى ذلك أنه إذا حدث صوب عدم مشاركة التحكيم يمنع المحكم عن الحكم فلا ينفذ عقد التحكيم إلا باتفاق جديد بين الخصوم على شخص محكم آخر طبقا للمادة ٨٢٤ من قانون المرافعات السابق الواجبة التطبيق في الدعوى والتي يعتبر حكمها من النظام العام ، وكل هذا لا يخل بشروط انعقاد المشاركة موضوع النزاع التي توافرت قبل وفاة المحكم .

٣ — الميماد المحدد في مشاركة التحكيم لإصدار الحكم في النزاع المعروض على الهيئة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(٢) — يقف سره حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم في الدعوى — المرفوعة قبل انعقاده بطالب تعيين محكم آخر بدلا ممن تنحى — عملا بالمادة ٨٣٨ من قانون المرافعات السابق ، وذلك

(١) نقض ١٩٦٧/٥/١٨ مجرمة المكتب الفني من ١٨ ص ١٠٢١ .

(٢) قض ١٩٧٠/٣/٥ مجرمة المكتب الفني من ٢١ ص ٤١١ .

بحسبان هذه المسألة مسألة عارضة تخرج عن ولاية المحكمين ، ويستحيل عليهم قبل الفصل فيها مواصلة السير في التحكيم المنوط بهم .

٤ - إذا كانت المادة ٨٣١ من قانون المرافعات السابق تنص على أن الميعاد المحدد للحكم يمتد ثلاثين يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعزول أو المعتزل سواء تم التعيين بحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم ، وذلك إفساحا في الوقت ليتسنى لمن خلف المحكم المعزول أو المعتزل دراسة موضوع النزاع ، ولأن تغيير المحكم يستوجب إعادة المرافعة أمام الهيئة الجديدة ، وكان ينبغي على ذلك أنه إذا صدر حكم بتعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل أو إذا اتفق الخصوم على تعيين غيره يبدأ مريان الباقي من مدة التحكيم المتفق عليها ، ثم تضاف إليه مدة ثلاثين يوما أخرى ، فإن الحكم المستأنف إذ خالف هذا النظر وقضى بانقضاء المشاركة واعتبارها كأن لم تكن لمجرد انتهاء الميعاد المحدد فيها لإصدار الحكم في النزاع ، يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - توضح في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٥١ سنة ١٩٥٩ تجارية على دمنهر ضد الطاعن وفي مواجهة باقي المطعون ضدهم بطلب الحكم ببطلان مشاركة التحكيم المبرمة في ١٩٥٩/١/٣١ بينه وبين الطاعن واعتبارها كأن لم تكن ، وقال شرحا لدعواه إنه قامت بينه وبين أخيه الطاعن شركة تجارية كان أخوه يتولى إدارتها ولكنه أنكر عليه حقه فيما أنتجته من أرباح فرفع عليه دعوى طلب فيها إلزامه بتقديم حساب عن إدارته لأعمال هذه الشركة كما طلب تعيين حارس قضائي عليها وقضى في طلب الحراسة برفضه ، فاستأنف

المطعون ضده الأول هذا الحكم وقضى بتعيين أحد خبراء الحدود حارسا على الشركة إلى أن يفصل في دعوى الحساب نهائيا ، ثم اتفق الطرفان على إنهاء هذا النزاع بطريق التحكيم ، وحررت بينهما في ١٩٥٩/١/٣١ مشاركة نص بها على تنازل المطعون ضده الأول عن حكم الحراسة ودعوى الحساب وعلى أن تتكون هيئة المحكمين من الأساتذة عبد العزيز عبد الهادي وحسنى عمر ونظمى غالى وإبراهيم جمبى المحامين والسيد / أنور محمد السومى مع تفويضهم بالصلح ، وأنه إذا امتنع أحدهم عن التحكيم فتكون الهيئة مكونة من الأستاذين حسنى عمر وإبراهيم جمبى والسيد / أنور محمد السومى على أن ينتهى التحكيم فى ميعاد غايته أسبوعان من تاريخ تحرير المشاركة ، وكان مما استند اليه المطعون ضده فى طلب بطلان المشاركة أن الطاعن أخذ يسوف فى تنفيذها وافترض أن السيد / أنور محمد السومى تنحى عن التحكيم ، وأقام الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور بطلب تعيين محكم آخر بدلا منه مما ترتب عليه انقضاء ميعاد التحكيم المتصوص عليه فى المشاركة ، كما استند إلى أنه لم يوافق عليها سوى الأستاذ حسنى عمر والسيد / أنور محمد السومى اللذين وقعا عليها دون الأستاذ إبراهيم جمبى وباقي المحكمين ، ودفع الطاعن الدعوى بأن الأستاذ إبراهيم جمبى قبل التحكيم واستند فى ذلك إلى ما قرره الأستاذ حسنى عمر بجلسته ١٩٥٩/٣/١٠ فى الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور من أنه عرض على الأستاذ إبراهيم جمبى تفاصيل التحكيم تليفونيا أولا بأول فقبله وأرسلت إليه صورة المشاركة فى نفس اليوم الذى تمت فيه موافقة الطرفين عليها . وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٦ حكمت محكمة أول درجة بانقضاء المشاركة وباعتبارها كأن لم تكن . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا الغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٥ سنة ١٩٦٠ ق تجارى ، وقضت محكمة الاستئناف فى ١٩٦٠/١٠/٢٦ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . وفى ١٩٦٠/١١/٢٤ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٤٣٣ لسنة ٣٠ ق . وبتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٦ حكمت المحكمة بتقضى الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الإسكندرية وقالت فى أسبابها إن ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه بانقضاء أجل المشاركة المحدد له أسبوعان من تاريخ تحريرها فى ١٩٥٩/١/٣١

دون أن يتفق المحتكمان على مدة فتكون ولاية المحكمين قد زالت مما يبنى عليه انقضاء المشاركة ، هذا القول من الحكم هو تقرير خاطيء لأن انتهاء أجل المشاركة لا يستتبع حتما انقضاءها ، إذ الميعاد قابل للامتداد كصريح نص المادة ٨٣١ مراعات ، وأن هذا التقرير الخاطيء قد حجب الحكم المطعون فيه عن أن يقيم اعتبارا للدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور ، وأن يبحث ما إذا كان التحدى المنسوب إلى السيد / أنور محمد السومى وطلب تعيين محكم بدلا منه يترتب عليه امتداد الأجل المحدد للتحكيم أم لا ، كما حجب أيضا عن بحث دفاع الطاعن بشأن قبول الأستاذ ابراهيم جميعى مهمة التحكيم والذي قدم سنداه الإقرار المؤرخ ١٩٦٠/١٠/١٠ ، وهو دفاع جوهرى قد يتغلب به وجه الرأى فى الدعوى مما يستوجب نقض الحكم ، وبعد أن أعيدت القضية إلى محكمة استئناف الإسكندرية حكمت بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، وأقامت قضاءها على أن قبول الأستاذ ابراهيم جميعى بالتأليفون لا يعتد به لأنه لم يتم بالطريقة التى رسمها القانون وهى الكتابة ، وأن الإقرار المؤرخ ١٩٦٠/١٠/١٠ الصادر من المرحوم الأستاذ ابراهيم جميعى لم يكن له وجود قبل صدور الحكم المستأنف ، وأنه بذلك يكون شأنه شأن القبول التأيفونى ، كما أن باقى المحكمين لم يوقعوا على مشاركة التحكيم كتابة بما يفيد قبولهم للمهمة المنوطة بهم مما يبطل المشاركة لمخالفة المادة ٨٢٦ من قانون المرافعات السابق . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وبالحلاسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان مشاركة التحكيم لعدم توقيعها من جميع المحكمين يكون قد اعتبر أن هذا التوقيع شرط لانعقاد التحكيم حالة أنه لم يرد فى القانون نص يوجب أن يوقع المحكم بالقبول على مشاركة التحكيم ذاتها ، ذلك أن ما قرره المادة ٨٢٦ من قانون المرافعات السابق من أنه يجب أن يكون قبول المحكم صريحا وأن يثبت بالكتابة إن هو إلا شرط للإثبات لا للانعقاد ، ومن ثم فإن إقرار المحكم المؤرخ ١٩٦٠/١٠/١٠

بقبوله التحكيم يكون كافيا في هذا الخصوص ، وإذ لم يعتد الحكم المطعون فيه بذلك الإقرار وقضى ببطالان المشاركة لعدم التوقيع عليها من جميع المحكمين يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٨٢٦ من قانون المرافعات السابق — المقابلة للفقرة الأولى من المادة ٥٠٣ من القانون الحالي — على أنه " يجب أن يكون قبول المحكم بالكتابة " مؤداه أن الكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم وإست شرطاً لانعقاد مشاركة التحكيم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على أن توقيع المحكمين على العقد يعتبر ركناً لانعقاده ، إذ استلزم أن يكون توقيع المحكم على ذات العقد وإلا اعتبر باطلاً ، واستبعد على هذا الأساس الإقرار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٠ الصادر من الأستاذ إبراهيم جمبوع والذي ضمنه سبق موافقته على مهمة التحكيم — وهو محرر له قوة الكتابة في الإثبات — ورتب الحكم على ذلك بطلان المشاركة لعدم انعقادها فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن ، ولما كان الطعن بالنقض للمرة الثانية فإنه يتعين الحكم في الموضوع .

وحيث إن مشاركة التحكيم موضوع الدعوى — المطلوب الحكم بطلانها — هي عقد رضائي توافرت عناصره من إيجاب وقبول صحيحين بين طرفيه ، وكان موضوع النزاع مما يجوز التحكيم فيه وقد وقع له كان حسنى عمر والسيد / أنور السومى على المشاركة وأقر المحكم الثالث المرحوم الأستاذ إبراهيم جمبوع كتابة بقبوله مهمة التحكيم ، ومن ثم تكون المشاركة قد انعقدت صحيحة ويكون طلبه الحكم بطلانها على غير أساس .

وحيث إنه لا يغير من هذا النظر قول المستأنف ضده الأول أنه بوفاء الأستاذ إبراهيم جمبوع — الذى لا يجوز تعيين غيره بواسطة المحكمة لأنه كان محكماً مفوضاً بالصلح — أضفى تنفيذ المشاركة مستحيلاً مما تعتبر معه باطلة ، لأن ذلك مردود بأن الأستاذ إبراهيم جمبوع توفي بعد نشوء المشاركة صحيحة ، فلا تكون هذه الوفاة لادقية استجابات في سبيل تنفيذ المشاركة لا سبباً لبطلانها ، لأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة — متى كان المحكم مقوضا بالصالح فلا يمكن تعيين غيره بغير اتفاق الطرفين ،
ومؤدى ذلك أنه إذا حدث سبب بعد مشاركة التحكيم يمنع المحكم عن المحكم
فلا ينفذ عقد التحكيم إلا باتفاق جديد بين الخصوم على شخص محكم آخر طبقا
للمادة ٨٢٤ من قانون المرافعات السابق الواجبة التطبيق في الدعوى والتي يعتبر
حكمها من النظام العام ، وكل هذا لا يخل بشروط انعقاد المشاركة موضوع النزاع
التي توافرت قبل وفاة المحكم السالف الإشارة إليه .

وحيث إن قول المستأنف إن المحكم المستأنف أخطأ إذ رتب على انتهاء الأجل
المحدد في مشاركة التحكيم انقضاء دعواه أن مدة التحكيم قابلة للوقف والامتداد
وأنه إذ رفع الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور قبل انقضاء موعده
المشاركة لتعيين محكم آخر بدلا من السيد / أنور السومى الذى تنهى فإن ميعاد
التحكيم يقف سر يانه ثم يمتد ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم فى تلك الدعوى ،
هذا القول من المستأنف صحيح فى الواقع والقانون ، إذ لما كان الثابت من
مشاركة التحكيم وصحيفة الدعوى سالفة الذكر المودعة مورتاهما الرسميتين بناف
الطعن ، أنه نص فى البند السابع من المشاركة على أن يكون ميعاد التحكيم
أسبوعين من تاريخ المشاركة المؤرخة ١/٣/١٩٥٩ ، كما أن المستأنف رفع الدعوى
المذكورة بصحيفة أعلنت فى ٧ و ٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ فتكون قد رفعت
فى خلال الميعاد المحدد فى المشاركة لإصدار الحكم فى النزاع المعروض على الهيئة
ولما كان هذا الميعاد — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يقف سر يانه
حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم فى الدعوى سالفة البيان عملا بالمادة ٨٣٨
من قانون المرافعات السابق ، وذلك بحسبان هذه المسألة عارضة تخرج عن ولاية
المحكى ويستحيل عليهم قبل الفصل فيها مواصلة السير فى التحكيم المنوط بهم ،
وكانت المادة ٨٣١ من قانون المرافعات السابق تنص على أن الميعاد المحدد للحكم
يمتد ثلاثين يوما فى حالة تعيين محكم بدلا من الحكم الموزول أو المعتزل سواء تم
التعيين بحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم ، وذلك لإفساحا فى الوقت ليتسنى لمن
خلف الحكم الموزول أو المعتزل دراسة موضوع النزاع ، ولأن تغيير الحكم يستوجب
إعادة المرافعة أمام الهيئة الجديدة ، وكان ينبى على ذلك أنه إذا صدر حكم بتعيين

محكم بدلا من المحكم المعتزل أو إذا اتفق الخصوم على تعيين غيره ، يبدأ مريان الباقي من مدة التحكيم المتفق عليها ثم تضاف إليه مائة ثلاثين يوما أخرى . لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد خالف هذا النظر وقضى بانقضاء المشاركة واعتبارها كأن لم تكن لمجرد انتهاء الميعاد فيها لإصدار الحكم في النزاع فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : أحمد صبح طلمت ، وأديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ،
وحافظ الوكيل .

(٥٧)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) شفعة . تسجيل . ملكية . بيع .

١- ملكية الشفع للفقار الذى يشفع به وقت قيام سبب الشفعة . شرط لجوازها . الملكية
لا تنتقل إلا بتسجيل عقد البيع .

(٢) تسجيل ، ملكية . بيع . ” دعوى صحة التعاقد ” . دعوى .

الأثر المترتب على التسجيل . الأصل فيه أن يكون من تاريخ حصوله . عدم انسحابه
إلى الماضى . إسمثناء المائتين ١٥ ، ١٧ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن انسحاب أثر التأشير
بالحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد إلى تاريخ تسجيل صحفها . عدم جواز التوسع فيه
أو القياس عليه .

١ — من المقرر قانوناً أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفع مالكا للفقار
الذى يشفع به وقت قيام سبب الشفعة ، أى وقت بيع الفقار الذى يشفع فيه ،
وأن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع ، وأما عقد البيع الذى
لم يسجل فلا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه .

٢ — الأصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التسجيل لا يترتب عليه
أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد ، أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية
أو أى حق عيني آخر على عقار أو نقله ، وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضى ،
ولا يحتاج دلي ذلك أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى

أجاز بالمأدين ١٥ ، ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق صيدية عقارية ، ورتب على الناشر بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحائفها إنسحاب أثر هذا الناشر إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، لأن تقرير هذا الأثر ورد على سبيل الاستثناء لحماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى ، وهو استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المعلنون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورت الطاعنين أقام الدعوى رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى سوهاج ضد مورت المطعون ضدهم الخمسة الأولين وضد باقى المطعون ضدهم وطلب الحكم بأحقية فى أخذ المنزل البين بصحيفة الدعوى بالشفعة نظير الثمن الحقيقى الحاصل به البيع وقدره ٢٥٠ ج . وتسليم هذا المنزل له ، وقال بيانا لها إن مورت المطعون ضدهم الخمسة الأولين والمطعون ضدها السادسة باعا إلى المطعون ضدهما السابع والثامن منزلا مقابل ثمن قدره ٢٥٠ ج ذكر فى العقد على خلاف الحقيقة أنه ٣٠٠ ج ، وأنه إذ كان يمتلك المنزل المجاور له من الجهة البحرية فقد أعلن رغبته فى الأخذ بالشفعة إلى البائعين والمشتريين وأودع الثمن الوارد بالعقد خزانة محكمة سوهاج الابتدائية ، ثم أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف مورت الطاعنين هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط (مأمورية سوهاج) وقيد استئنافه برقم ٩٤ لسنة ٣٨ ق . وبتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحكمة المحددة لنظره صدمت على هذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون من وجوه (أولها) أن الحكم نفى حق مورث الطاعنين في الشفعة على أساس أنه لم يكن يملك المنزل الذي يشفع به وقت بيع العقار الذي يشفع فيه لأن عقد شرائه للمنزل لم يسجل إلا بعد حصول هذا البيع ، في حين أنه يسجل الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه عن هذا العقد وبالتالي تمسح ملكيته للمنزل إلى تاريخ تسجيل صحيفة هذه الدعوى ، وهو سابق على تاريخ بيع العقار المشفوع فيه (وثانيهما) أن الحكم جرى في قضائه على أنه لا يجوز للشفيع الأخذ بالشفعة إذا كان عقد شرائه للعقار المشفوع به غير مسجل في حين أن عقد البيع غير المسجل ينتج جميع آثار العقد المسجل هذا الإثر الخاص بانتقال الملكية فهو لا يتم إلا بالتسجيل (وثالثهما) أن الحكم وهو بصدد تمسك مورث الطاعنين بملكية المنزل الذي يشفع به بالتقدم الطويل لم يعتد بضم مدة حيازة الدائن المرتهن الذي رهن له هذا المنزل في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ إلى مدة حيازته بدعوى أن العقد بينهما عقد بيع بات مع أن هذا البيع يخفى رهنا بدليل أن الدائن المرتهن عاد وباع له ذات العقار في ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ والعبرة في ذلك بنية المتعاقدين .

وحيث إن هذا النعي في وجهيه الأول والثاني مردود ، ذلك أنه من المقرر قانوناً أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفيع مالكا للعقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة أي وقت بيع العقار الذي يشفع فيه ، وأن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع وأما عقد البيع الذي لم يسجل فلا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه ، كما أن الأصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن للتسجيل لا يترتب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه إنشاء حق الملكية أو أي حق عيني آخر على عقار ونقله ، وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضي ، ولا يحتاج على ذلك بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالتمهر العقاري أجاز بالمادتين ١٥ ، ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحائفها إنسحاب أثر هذا التأشير

إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، لأن تقرير هذا الأثر ورد على سبيل الاستثناء
حماية لأصحاب تلك الدعوى قبل من ترتيب لهم حقوق على ذات العقار المبيع
بعد تسجيل صحيفة الدعوى ، وهو استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه .
والنعي في وجهه الأخير مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد تناول
دفاع الطاعنين المستند إلى أن عقد البيع الصادر من مورثهم في ١٧ يناير سنة ١٩٤٧
ينحفي رهبا ، وخلص في حدود ملاحظته الموضوعية أن مسدة التقادم لم تكتمل
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، ومضوية السادة المستشارين : عدلى بغدادى ، ومحمد المصرى ، ومحمد طاهيل راشد ، ومصطفى الفقى .

(٥٨)

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٧ القضائية:

إثبات . " إجراءات الإثبات " . إنكار التوقيع . الدفع بالجهالة . حكم .

النقض بعدم قبول الادعاء بالإنكار وفي موضوع الدعوى معا . غير جائز . هـ ذلك .
الدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) - أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الادعاء بالإنكار أن تقضى في موضوع الدعوى ، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصورا على الدفع حتى لا تنفوت على صاحب المصلحة من الخصوم سلوك طريق الادعاء بالتزوير إذا أراد . إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول لدفع بالجهالة ، وهو صورة من صور الإنكار ، وفي الموضوع بتأييد أمر الأداء بحكم واحد ، دون أن يتيح للورثة (الطاعنين) فرصة الادعاء بالتزوير على السند أن أرادوا ، وكان لا يحول دون ذلك قول الحكم بأن مورثهم قد سبقهم إلى هذا الادعاء ، ذلك أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلط في الادعاء به الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٨١ وما بعدها من قانون المرافعات السابق لكي يذبح الادعاء أثره القانونى ، وهو ما لم يسلطه مورث الطاعنين ، وبذلك يكون ما صدر منه لا يبعد أن يكون إنكارا للتوقيع تابعه ورثته فيه ، وليس ادعاء بالتزوير بمعناه القانونى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعنين في الدفاع بما يستوجب نقضه

(١) نقض ١٩٣٦/١١/١٩ بمجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٣٠٨

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه استصدر من محكمة القاهرة الابتدائية فى ٢٠/٢/١٩٦٣ أمرأداء ضد مورث الطاعنين بإلزامه بأن يؤدى اليه مبلغ الفين وثمانمائة جنيه بناء على سند مؤرخ ١٩٦١/١/٦ مذيّل بتوقيع منسوب صدوره من المورث . تغلّم هذا الأخير من الأمر بالدعوى رقم ٤٩٣٠ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة وطالب بإلغاء الأمر المتظلم منه لعدم صدور السند منه ، ثم تابع ورثته — الطاعنون — السير فى الدعوى بعد وفاته ، وفى ٣/٢/١٩٦٤ قضت المحكمة بنسب خبر المضاهة لإمضاء الموقع بها على السند على إمضاءات المورث الموقع بها على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها ، وكلفت المطعون عليه بأداء الأمانة المقررة للتعبير ، وإذا امتنع عن أدائها ، قضت المحكمة فى ٨/٦/١٩٦٤ بإلغاء أمر أداء واعتباره كأن لم يكن . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٢٩ ، لسنة ٨١ قضائية القاهرة ، وفى ٣٠/٣/١٩٦٦ قضت محكمة الاستئناف بتوجيه اليمين إلى الطاعنين بأنهم لا يعلمون أن التوقيع الموقع به على السند هو لمورثهم ، وبعد أدائهم تلك اليمين قضت المحكمة فى ٥/٤/١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض التظلم وتأيد أمر الأداء المتظلم منه . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للرأى برفض الطعن وبالحاسة المحددة لنظره ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعم الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم دفعوا أمام محكمة الاستئناف بأنهم لا يعلمون بأن التوقيع على السند هو لمورثهم وأدرا اليمين القانونية على ذلك مما كان يتعين معه على تلك المحكمة أن تفصل فى هذا الدفع قبل قضائها فى الموضوع

حتى يتيح لهم الفرصة في تقديم ما عسى أن يكون لديهم من أدلة أخرى على صحة السند في حالة رفض دفعهم بالجهالة ، وإذ جانبت المحكمة بحكمها المطعون فيه هذا النظر وقضت في الدفع وفي الموضوع معا بحكم واحد فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعنين في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى أورد في أسبابه قوله " أن المورث وقد طعن على السند بالتزوير فإنه ما كان للورثة أن يعودوا إلى الطعن بالجهالة ، بل كان عليهم إن كانوا جادين في مدعاهم أن يستمروا في الطعن بالتزوير وإن الدين محل الدعوى صحيح من السند .. " ومؤدى هذا الذي قرره الحكم أنه قضو بعدم قبول الدفع بالجهالة وفي موضوع الدعوى معا بحكم واحد ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الادعاء بالإنكار أن تقضى في موضوع الدعوى ، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصورا على الدفع حتى لا تنفوت على صاحب المصلحة من المصوم ملوك طريق الادعاء بالتزوير إذا أراد - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول الدفع بالجهالة وهو صورة من صور الإنكار وفي الموضوع بتأييد أمر الأداء بحكم واحد دون أن يتيح للورثة فرصة الادعاء بالتزوير على السند إن أرادوا ، وكان لا يحول دون ذلك قول الحكم بأن مورثهم قد سبقهم إلى هذا الادعاء ، ذلك أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلط في الادعاء به الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٨١ ، وما بعدها من قانون المرافعات السابق لكي ينتج الادعاء أثره القانوني ، وهو ما لم يسلطه مورث الطاعنين وبذلك يكون ما صدر منه لا يعد وأن يكون إنكارا للتوقيع تابعه ورثته فيه وليس ادعاء بالتزوير بمعناه القانوني .

لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعنين في الدفاع بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
محمود المصري ، ومحمد طاييل راشد ، وعبدان حسين عبدالله ، ومصطفى الفقي .

(٥٩)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) عقد . " عيوب الرضا . الإكراه " . بطلان . " بطلان التصرفات " .

الإكراه المبطل للرضا . تحققه بالتهديد بخاطر جسيم محقق بالنفس أو المال يحدث رهبة تحمل على الإقرار بقبول مالم يكن ليقبل اختيارا .

(٢) محكمة الموضوع . عقد . " عيوب الرضا " . نقض . " سلطة محكمة النقض " .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس العاقد بلا رقابة من محكمة النقض متى قام نفاذها على أسباب مائتة . عدم التزامها بإجراء تحقيق لا ترى حاجة إليه .

(٣) صلح محكمة الموضوع . دعوى .

الصلح المبرم بين الخصمين . عدم جواز توثيقه متى رجع أحدهما فيه . اعتباره مندا في الدعوى والحكم بما تضمنه . جواز ذلك .

(٤) صلح . دعوى . " ترك الخصومة " . استئناف . " ترك الخصومة في الاستئناف " . عقد .

الصلح المتضمن لإقرار كل من طرفيه بترك الخصومة في استئنافه . اعتباره بياناً كتابياً صريحاً بالترك في معنى م ٣٠٨ مرافعات سابق . ترك الخصومة في الاستئناف بعد انقضاء مهلاده . منتج لأثره دون حاجة إلى قبول العارف الآخر .

١ — الإكراه المبطل للرضا لا يتحقق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — إلا بتهديد المتعاقد المكره بخاطر جسم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو لتخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا .

٢ — تقدير وسائل الإكراه ، ومبلغ جسامتها ، وتأثيرها في نفس العاقد — هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى أنها في حاجة إليه^(٢) .

٣ — إنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع أحدهما فيه ، إلا أن عليها أن تعتبره صندا في الدعوى يجوز لها أن تحكم بما تضمنه .

٤ — متى كان عقد الصلح الذي طالب المطعون ضده أخذ للطاعن به ، يعد بياناً كتابياً صريحاً وقعاً من الطرفين ، يقرر فيه كل منهما ترك الخصومة في الاستئناف على نحو يتحقق به إحدى الطرق التي تتطلبها المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات السابق في شأن ترك الخصومة ، وكان آثابت أن الطاعن قرر ترك الخصومة في استئنافه ، بعد أن كان ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي قد انقضى ، فإن هذا الترك يتم وينتج أثره دون حاجة إلى قبول يصدر من الطرف الآخر ، وذلك تطبيقاً للمادة ٤١٤ من قانون المرافعات السابق التي تنقضى بأن تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك .

(١) نقض ١٩٧٠/١/٩ بمجموعة المكتب الفني من ٢١ ص ١٠٢٢

(٢) نقض ١٩٧١/٥/٢٥ بمجموعة المكتب الفني . من ٢٢ ص ٦٧٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه الأول استصدر ضد الطاعن أمرا بتوقيع حجز على ماله لدى منطقة سوهاج التعليمية وفاء لمبلغ ١٠٠٠ ج ، ثم استصدر أمرا أداء بإلزامه بدفع ذلك المبلغ وبصححة الحجز وجعله نافذا ، واستند فى ذلك إلى إقرار تاريخه ١٩٦٤/٣/١ مذيّل بتوقيع منسوب إلى الطاعن ، فتظلم هذا الأخير بالدهوى رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٥ على أسبوط ، وطلب فيها الحكم برد وبطلان الإقرار وبإلغاء أمر الأداء ، وأثناء نظر الدهوى قدم المطعون عليه الأول ورقتين محررتين بخط الطاعن يتعهد فيهما المطعون عليه المذكور بأن ينفذ أمر الأداء ضد المنطقة التعليمية ولا ينفذه على مقولات الطاعن وأطيانته . ادعى الطاعن بتزوير الإقرار والورقتين المذكورتين ، ثم طعن بالصورىة فدفع المطعون عليه الأول بعدم جواز الإثبات بالبينة ، وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ حكمت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير وبرفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدهوى إلى التحقيق ليثبت للطاعن صورىة للسند الصادر بمقتضاه أمر الأداء وصرحت للمطعون عليه الأول بالنفى بذات الطرق . استأنف الطاعن هذا الحكم ، وقيد استئنافه برقم ٦٩ لسنة ٤٢ استئناف أسبوط كما استأنفه المطعون عليه الأول بالاستئناف رقم ٧٢ لسنة ٤٢ أسبوط وضم الاستئناف الأخير إلى الأول ، ثم قدم المطعون عليه الأول عقد صلح وقعا من الطرفين تاريخه ١٩٦٧/٧/٤ يتضمن كيفية إنهاء النزاع الذى ما زال مطروحا على محكمة أول درجة ، كما يقرر فيه للطرفان نزول كل منهما عن استئنافه وقد اعترف للطاعن بتوقيعه على عقد الصلح ، ولكنه ادعى أنه أكره على ذلك تحت تأثير التهديد باتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى على أمواله ، وأنه لذلك قد رجع

في التنازل وطلب المطعون عليه الحكم بما ورد بمقتضى الصلح ، وإذ تبين للمحكمة انتفاء وقوع إكراه على إرادة الطاعن فقد حكمت في ١٥/١١/١٩٦٧ بإثبات ترك كل مستأنف الخصومة في الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره من وجهين يحصل الثاني منهما في أن الحكم أسس قضاءه على أن تهديد الطاعن باتخاذ إجراءات التنفيذ على أمواله عمل مشروع لا يتحقق به الإكراه المبطل للرضا ، هذا في حين أن دفاع الطاعن كان يقوم على أن هذه الإجراءات كانت مصحوبة بوسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتياها أو التخلص منها ، إذ أن المحضر اصطحب معه إبتداء قوة من رجال الشرطة على خلاف ما تقضى به المادة ٨٣ من قانون المرافعات السابق التي لا تبيح له أن يطلب معونة القوة العامة إلا إذا لقي مقاومة أو تعديا وقد حاول رجال الشرطة إلقاء أثاث الطاعن بالطريق العام توطئة لبيعه بالمزاد ، وإنه كان من نتيجة ذلك أن اعتراه خوف شديد حمله على التوقيع على عقد الصلح الذي لم يكن يقبله اختيارا ، وإذ كانت هذه الظروف والملابسات التي حرر فيها ذلك العقد من شأنها أن يتوافر بها الإكراه طبقا لنص المادة ١٢٧ من القانون المدني ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه تحقيقها يجعله معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الإكراه المبطل للرضا لا يتحقق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بتهديد المتعاقد المكروه بخطار جسم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتياها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تجعله على الإقرار بقبول ما لم يكن يقبله اختيارا ، وكان تفدير وسائل الإكراه ومبالغ جسامتها وتأثيرها في نفس التعاقد هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سليمة ، وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى أنها في حاجة إليه . لما كان ذلك

وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نفى عن عقد الصلح الإكراه المدعى به واستند في ذلك إلى قوله إنه "بالاطلاع على أوراق التنفيذ تبين أنه بناء على طلب المستأنف عليه تحديد يوم ١٩٦٧/٧/٤ لبيع منقولات مملوكة للمستأنف وفاء لمبلغ ٦١ ج و ٩٤٠ م، ولاترى المحكمة في إجراءات التنفيذ التي اتخذها المستأنف عليه ما يعتبر رهبة بعثها الأخير في نفس المستأنف صورت له خطرا جسيما محققا به في ماله يدفعه إلى أن يتصلح على ما يفيد مديونته للمستأنف عليه بمبلغ ألف جنيه فقد تضمن الصلح تنازله عن التظلم من أمر الأداء الذي ما زال أمره معروضا على محكمة أول درجة ، فإن الرضا في تفادي التنفيذ بمبلغ ٦٢ ج تقريبا لا يمكن أن تؤدي إلى الالتزام بمبلغ ألف جنيه ومتى انتهى أن الصلح يعيبه إكراه لحق المستأنف فإنه يجب الأخذ به والحكم بمقتضاه" ، وكان يبين من ذلك أن محكمة الاستئناف قد نفت بأسباب سائغة في حدود سلطاتها التقديرية وقوع إكراه مؤثر على إرادة الطاعن في توقيعه على عقد الصلح ، ووقائع الإكراه التي ادعاها بفرض صحتها لم تكن لتؤثر في نفسه تأثيرا يحمله على توقيع ذلك العقد ، ولم تر لذلك حاجة إلى إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن فإنه لا محصل لمجادلتها في ذلك ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الأول أن محكمة الاستئناف أخطأت في تطبيق القانون إذ حكمت بقبول ترك الخصومة في الاستئناف ، ذلك أن المطعون ضده وقد طالب الحكم بما تضمنه عقد الصلح فإنه لم يكن أمامها إلا أن تلحقه بحضور الجاسة ونثبت محتواه فيه ليكون له قوة السند التنفيذي واعتباره ، أو أن تلتفت عنه وتفصل في الموضوع ، هذا إلى أنه بالإضافة إلى أن ترك الخصومة لم يتم بطريق من الطرق التي حددها المشرع في المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات السابق فإن المحكمة لم تراع بشأنه ما نصت عليه المادة ٣٠٩ من ذلك القانون من أن الترك لا يتم بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله ، ومن شأن ذلك أن يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تونق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع أحدهما فيه ، إلا أن عليها أن تعتبره سندا في الدعوى يجوز لها أن تحكم بما تضمنه ، وإذا كان قد ثبت وعلى ما سلف

البيان في الرد على الوجه السابق عدم وقوع إكراه . يؤثر على إرادة الطاعن وكان مقد الصالح الذي طلب المطعون ضده أخذ الطاعن به يعد بياناً كتابياً صريحاً موقعاً من الطرفين يقرر فيه كل منهما ترك الخصومة في الاستئناف على نحو تتحقق به إحدى الطرق التي تتطلبها المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات السابق في شأن ترك الخصومة . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قرر ترك الخصومة في استئنافه بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ أي بعد أن كان ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٦/١٢/٣١ قد انقضى ، فإن هذا الترك يتم وينتج أثره دون حاجة إلى قبول يصدر من الطرف الآخر ، وذلك تطبيقاً للمادة ٤١٤ من قانون المرافعات السابق الذي تقضى بأن تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك ، لما كان ما تقدم فلأن السعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٣

يرئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
 عدلى بغدادى ، ومحمرد المصرى ، ومحمد طاهل راشد ، ومصطفى الفقى .

(٦٠)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) إعلان . " إعلان الإملان " . نقض . " إعلان الطعن " . بطلان .
 حكم . " الطعن فى الحكم " .

تقديم المطعون ضده مذكرة بدقائه فى الميعاد القانونى . تمسكه بإعلان إملانه دون بيان وجه
 المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .

(٢) حكم . إستئناف . " الأحكام الغير جائز استئنافها " .

الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلا أو بعضا . عدم جواز
 الطعن فيها إستقلالاً . م ٣٧٨ مرافعات سابق . الخصومة التى ينظر إلى انتهائها هى الخصومة
 الأصلية لانك انقضاء عرضا فى خصوص دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات .

(٣) حكم . " التسبيب المكانى " .

لا يعيب الحكم عدم الافصاح عن تكليف السند القانونى لقضائه .

(٤) إثبات . " بدأ الثبوت بالكتابة " . محكمة الموضوع . نقض .
 " سلطة محكمة النقض " .

م ٤٠٢ مدنى تتطلب فى مبدأ الثبوت بالكتابة أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال .
 إستقلال قاضى الموضوع بتقدير ذلك متى أنام رأيه على مايسوفه . لارفاة لمحكمة النقض عليه .

(٥) إثبات . " البينة " . محكمة الموضوع . " ساطتها فى تقدير الدليل " .

إستقلال قاضى الموضوع بتقدير أقوال الشهود . عدم التزامه ببيان سبب ترجيحه ثمادة شاهد
 على آخر .

(٦) إثبات . "اليمين المتممة" .

اليمين المتممة إجراء يتخذ القاضى من تلقاء نفسه امتكالا لدليل ناقص . جواز الحكم على أساسها باعتبارها مكملة لعناصر الإثبات الأخرى .

١ - متى كان الثابت أن المظنون عليه قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانونى ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - لا يجوز له التمسك بالبطلان لعيب شاب لإجراء الإعلان أيا كان وجه الرأى فيه ، طالما أنه لم يبين وجه مصلحته فى ذلك .

٢ - إذ نص المشرع فى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق - الذى تم إلغاؤه فى ظله - على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى - ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع فقد قصد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى أن الخصومة التى ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين ، لا تلك التى تثار عرضا فى خصوص دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها .

٣ - لا يعيب الحكم عدم إفصاحه عن تكييف السند القانونى لقضائه مادام قد جاء موافقا فى نتيجه للقانون .

٤ - إن المادة ٤٠٢ - من القانون المدنى ، لا تتطلب فى مبدأ الثبوت بالكتابة سوى أن يجعل وجود التعريف المدعى به قريب الاحتمال ، كما أن تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل هذا التعريف قريب الاحتمال أولا تجعله كذلك هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك ، متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاما على أسباب تسوغه .

٦ - اليمين المتممة إجراء يتخذ القاضى من تلقاء نفسه رغبة منه فى تحرى الحقيقة ليستكمل به دليلا انصافى الدعوى ، وهذه اليمين وإن كانت لانحتم

(١) قضر ١٩٧١/١/١٩ بحرمة المكتب الفنى من ٢٢ ص ٦٢

النزاع إلا أن للقاضي بعد حلفها أن يقضى على أساسها باعتبارها مكملة لعناصر الإثبات الأخرى القائمة في الدعوى ليبنى على ذلك حكمه في موضوعها أو في قيمة ما يحكم به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٢٢٣٠ ج و ٢٧٠ م ، وقال بيانا لذلك إن الطاعن عهد إليه بالإشراف على أرضه البور المبينة بالصحيفة وكلفه بالإتفاق على إصلاحها من ماله الخاص ، وأنه بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٥ تمت المحاسبة بينهما بشأن ما أنفق المطعون عليه في إصلاح تلك الأرض من سنة ١٩٥٢ ، وأسفرت هذه المحاسبة عن إنشغال ذمة الطاعن له في مبلغ ١٢٤٥ ج و ١٤٠ م قام بسداده إليه وأنه استمر في الإشراف على الأرض وإصلاحها وقد بلغ مجموع ما أنفق في مهيل ذلك خلال سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٢٣٠ ج و ٢٧٠ م ، وأنه عندما طالب الطاعن بأدائه أرسل إليه خطا بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦ أقر فيه بقيام المطعون عليه بما عهد إليه به من أعمال وبلإنهاء العلاقة التي بينهما ابتداء من ذلك التاريخ ، وأنه إزاء ذلك أقام عليه دعواه بطلب الحكم بإلزامه بأداء المبلغ المشار إليه . أجاب الطاعن على الدعوى بأن ما أنفق على الأرض كان من ماله الخاص وأن المعاملة كانت بينه وبين المطعون عليه بالكتابة ، وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٥ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١١٠ سنة ٧٥ ق استئناف القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بتدب خبير زراعى لمعاينة الأقطان وتقدير ما عساه أن يكون قد صرف عليها في مهيل إصلاحها بعد المحاسبة التي تمت في ١٩٥٢/١٢/٢٥ لغاية

تاريخ انتهاء العلاقة بين الطرفين بالخطاب المؤرخ ١٩٥٣/١١/٢٦ وتصفية الحساب بينهما وبيان ما إذا كان للمطعون عليه في ذمة الطاعن المبلغ المرفوعة به الدعوى ، وقد باشر الخبير مهمته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن نفقات الإصلاح بلغت في ١٩٥٣ مبلغ ٨٦٦ ج و ٩٣٧ م ، وبتاريخ ١٩٦٢/٦/١٣ أعادت المحكمة المأمورية إلى الخبير لاستكمال ما في عمله من نقص فقدم لاحقاً بتقريره تمسك فيه برأيه الأول ، وفي ١٩٦٦/١/٢٧ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه بكافة طرق الإثبات بما فيها للبيئة أنه أنفق من ماله الخاص في سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٢٣٠ ج و ٢٧٠ م في إصلاح الأرض ، وأنه لم يحصل من الطاعن في تلك السنة على أى مبلغ وللأخير النفي بذات الطرق ، وقد سمعت المحكمة شهود الطرفين ثم قضت في ١٩٦٧/٤/٦ بتوجيه اليمين المتبعة إلى المطعون عليه بالصيغة الآتية " أحلف بالله العظيم أنني أنفقت من مالى الخاص في سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٢٣٠ ج و ٢٧٠ م في إصلاح الأرض التى عهد إلى الطاعن بالإشراف على إصلاحها وأنتى لم أحصل منه في السنة المذكورة على أى مبلغ " وبعد أن أدى المطعون عليه تلك اليمين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بمبلغ ٢٢٣٠ ج و ٢٧٠ م طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع ، وفي الموضوع برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن وذلك من وجهين : الأول أن تقرير الطعن أعان إليه في مواجهة الإدارة وخلت ورقة الإعلان من بيان الخطوات السابقة على ذلك ، كما أنها لم تتضمن ما يفيد إرسال خطاب موصى عليه بخبره فيه المحضر بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة ، هذا إلى أن تقرير الطعن وجه إليه في مكتبه ، في حين أنه كان يجب إعلانه به في مسكنه مما يعيب الإعلان بالبطلان .

وحيث إن الدفع بهذا الوجه غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون عليه قدم مذكرة بدفعه في الميعاد القانونى ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة — لا يجوز له التمسك بالبطلان لعيب شاب بإجراء الإعلان أيا كان وجه
الرأى فيه ، طالما أنه لم يبين وجه مصاحته في ذلك .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن الأحكام الصادرة فى ١٩٦١/٤/٢٨ ،
و ١٩٦٦/١/٢٧ ، ١٩٦٧/٤/٦ قطعت فى أسبابها بقيام علاقة بين الطاعن وبين
المطعون عليه ، وأن الأول مهد إلى الثانى بإصلاح أرضه وأن محاسبة تمت بينهما
بشأنها عن سنة ١٩٥٢ ، وأن هذه العلاقة استمرت بينهما حتى أرسل له الطاعن
بالخطاب المؤرخ ١٩٥٣/١١/٢٦ ، وأن ورقة المحاسبة والخطاب المذكور يعتبران
مبدأ ثبوت بالكتابة وتكون المحكمة بذلك قد أنهت الخصومة فى هذا الخصوص
بما لا يملك معه إعادة النظر فيها ، وإذ فات الطاعن أن يطعن على هذه الأحكام
بطريق النقض فى الميعاد بينما هى مما يجوز الطعن فيه على استقلال عملا
بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، وتراخى فى الطعن فيها إلى ما بعد صدور
الحكم فى الموضوع فإن طعنه فيها يكون غير مقبول ، ويترتب على عدم قبوله انعدام
مصاحته فى الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، وفى ذلك ما يوجب عدم قبول
الطعن برمته .

وحيث إن الدفع بهذا الوجه مردود بأن المشرع إذ نص فى المادة ٣٧٨
عن قانون المرافعات السابق الذى تم الطعن فى ظله على أن الأحكام التى تصدر
قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز
الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع فقد قصد — وهى ما جرى به
نقضاء هذه المحكمة — إلى أن الخصومة التى ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص
هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لانتلك التى تثار عرضا فى خصوص
دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالاثبات فيها ، وإذ كان يبين
عن الأحكام الصادرة فى ١٩٦١/٤/٢٨ ، ١٩٦٦/٢/٢٧ ، ١٩٦٧/٤/٦ أنها
لم تفصل إلا فى جواز إثبات العلاقة التى ادعها الطاعن استنادا إلى أن الخطاب
المرسل إليه من المطعون عليه يدل على وجود علاقة بينهما اعتبرتها المحكمة مبدأ
ثبوت بالكتابة تجيز سماع البيئة المتممة له ولم تقطع فى ماهية هذه العلاقة ، وكان
هذا القضاء لا ينتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها

مما لا يجوز معه الطعن في الأحكام المشار إليها استقلالا . لما كان ذلك ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بهذا الوجه يكون على غير أساس أيضا .
وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينحى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يبين ما إذا كان مصدر التزام الطاعن بدفع المبلغ المحكوم به هو العقد أو الفعل المسمى مع اختلاف الأثر القانوني في الحالين ، وإذا كان الحكم قد اعتبر أن ثمة علاقة عقدية بين الطرفين فإنه لم يكيف هذه العلاقة مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون .

وحيث إن هذا السعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض واقعة الدعوى أورد قوله " الثابت أن المستأنف عليه (الطاعن) قد أقر العلاقة بينه وبين المستأنف ، وأنه كان قد عهد إليه بالإشراف على الأرض البور التي اشتراها وأصاحبها وأن المحامية بينهما من المصاريف والتفقات التي قام بها خلال سنة ١٩٥٢ قد تمت وثبت منها أن المستأنف (الطاعن) يداينها في مبلغ ١٢٤٥ ج و ١٤٠ م دفعها له في نهاية ذلك العام ، والناصب أيضا أن المستأنف قد قام بالإشراف على الأرض وإصلاحها خلال سنة ١٩٥٣ وقد اعترف المستأنف عليه بذلك في الخطاب المؤرخ ١٩٥٣/١١/٢٦ الذي بعث به للمستأنف إذ جاء به أن المستأنف قام بالإشراف على إصلاح الأرض ، وصارت في حالة جيدة تماما وذلك بفضل علم المستأنف واجتهاده الأمر الذي استحق عليه المستأنف الذكر من المستأنف عليه ... " ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه استخلص من أوراق الدعوى ومستنداتها - وفي حدود سلطته الموضوعية - قيام علاقة عقدية بين الطرفين هي أن الطاعن عهد إلى المطعون عليه بالإشراف على أرضه خلال سنة ١٩٥٣ وكلفه بإصلاحها ، وأن هذا الأخير قد أنفق من ماله في سبيل ذلك مبلغ ٢٢٣٠ ج و ٢٧٠ م ورتب الحكم على ذلك إلزام الطاعن بهذا المبلغ ، وكان هذا حسب الحكم لتسبب فضائه ، فلا يعيبه به ذلك عدم إقصاءه عن تكييف السند القانوني لهذا القضاء ما دام قد جاء موافقا في نتيجه للقانون ، ومن ثم فإن التمسح على الحكم بهذا السبب يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه انطافى فهم الواقع ومخالفة القانون ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم انتهى إلى وجود مبدأ ثبوت بالكتابة ، واستند في ذلك إلى صورة شمسية من دفتر قدمها المطعون عليه وإلى خطاب صادر من الطاعن إلى المطعون عليه ، ويرى الطاعن أن الحكم إذا اعتبر الورقتين المشار إليهما مبدأ ثبوت بالكتابة قد أخطأ في فهم الواقع ذلك أنه علامة على أنه لا يجوز الاعتماد على الصورة الشمسية فلأنه بفرض أنها تطابق أصلاً صحيحاً عليه توقيع الطاعن فإن ما ورد بها ليس من شأنه أن يجعل ما يدعيه المطعون عليه أمراً قريب الاحتمال لانقطاع الصلة بين إقرار الطاعن بدين مرتب في ذمته عن سنة ۱۹۵۲ وبين إدعاء المطعون عليه بتكليفه إياه بالقيام بالإيفاق على إصلاح أرضه من ماله في السنة التالية ، هذا إلى أن الحكم قد حمل عبارات خطاب ۱۹۵۳/۱۱/۲۶ ما لا تحتله ، إذ اعتبر أن إسناد الطاعن إلى المطعون عليه الإشراف على إصلاح أرضه يقرب إلى الذهن حصول تكليفه الإيفاق عليها من ماله مع أنه لا صلة بين الأمرين ، وذلك يكون ما خلاص إليه الحكم من وجود مبدأ ثبوت بالكتابة منتزعا من دليل غير قائم — ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذ لم يتطلب في مبدأ الثبوت بالكتابة سوى أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال ولم يستلزم فيه أن يكون مرجح الحصول فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون فوق خطئه في فهم الواقع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ۴۰۲ من القانون المدني لا تطالب في مبدأ الثبوت بالكتابة سوى أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال كما أن تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل هذا التصرف قريب الاحتمال أولاً تجعله كذلك هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاماً على أسباب تسوغه . لما كان ذلك ، وكان الحكم في حدود سلطته التقديرية قد انتهى إلى اعتبار الحاسبة التي تمت بين الطرفين وخطاب ۱۹۵۳/۱۱/۲۶ مبدأ ثبوت بالكتابة واستند في ذلك إلى أن ما تضمنته هاتان الورقتان من قيام علاقة بين الطرفين عن مدة سابقة وإشراف المطعون عليه

على اصلاح الأرض وقيامه بالاتفاق على هذا الاصلاح من ماله خلال تلك المدة التي صنفى حسابها بين الطرفين من شأنه أن يجعل استمرار المطعون عليه في الاتفاق في السنة التالية أمر قريب الاحتمال وهو ما لا يتعارض مع المدون في الورقتين المشار إليهما ، ولما كانت الاعتبارات التي أوردتها الحكم سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وكان الثابت من هذا الحكم أنه قد اعتمد على دفتر الحساب الذي كان تحت نظر المحكمة لا على صورة شمسية منه ، ولما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن للطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم ذهب إلى أن أقوال شهود المطعون عليه التي اعتمد عليها تقوى احتمال ثبوت الرافعة موضوع النزاع في حين أن هذه الأقوال جاءت قصيرة على إحداث هذا الأثر لأن المطعون عليه هو مصدر أقوالهم التي أدلوا بها في الرقت الذي رفض الحكم فيه الأخذ بأقوال شهود الطاعن غير أنه بأنه مقبولة منه ، هذا بالإضافة إلى أن الحكم قد استخلص من أقوال أحد شهود الطاعن وهو "عبد الملك جرجس" أن ما صرف على اصلاح الأرض إنما كان من مال المطعون عليه مع أن أقواله لا تؤدي إلى ذلك وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع وهي لا تلتزم ببيان أسباب ترجيحها شهادة شاهد على آخر ما دامت هي لم تخرج من الثابت في أقوالهم ، ولما كان ما أوردته الحكم بشأن شهادة شهود المطعون عليه التي اطمأن إليها وأخذ بها لا تخرج عن الثابت بمحضر التحقيق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ اعتبر ناظرا الزراعة وكيلا عن الطاعن ينصرف لإقراره إليه عملا بالمادة ١٠٥ من القانون المدني ، في حين أن هذا الإقرار ليس من أعمال الإدارة مما يستلزم وجود وكالة خاصة طبقا للمادة ٢٠٢ من ذلك القانون وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا بد أن يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما استخلصه من وجود مبدأ ثبوت بالكتابة استكماله بالتحقيق بشهادة الشهود ثم بتوجيه اليمين المتممة وعلى مساقفه في أسبابه من قرائن أخرى فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضاؤه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم بشأن سريان إقرار ناظر الزراعة باليمين على الطاعن يعد استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه ، فإن النعى عليه في هذا الخصوص يكون غير منتج أيا كان وجه الرأي فيه .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم لم يأخذ بتقرير الخبر الذي قدر نفقات إصلاح الأرض بمبلغ ٨١٦ ج و ٩٣٧ م عن سنة ١٩٥٣ وقضى بالمبلغ المحكوم به دون أن يستند في ذلك إلى دليل آخر ولا يكفي في إثبات مقدار تلك النفقات اليمين المتممة التي وجهتها المحكمة إذ لم يؤد تحقيق الدعوى بالشهود إلى الكشف عن مقدار ما أنفق المطعون عليه حتى تستكمل المحكمة باليمين المتممة وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت اليمين المتممة إجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه رغبة منه في تحرى الحقيقة يستكمل به دليلا ناقصا في الدعوى ، وأن هذه اليمين وإن كانت لا تحسم النزاع إلا أن للقاضي بعد حلفها أن يقضى على أساسها باعتبارها مكملة لعناصر الإثبات الأخرى القائمة في الدعوى ليهني على ذلك حكمه في موضوعها أو في قيمة ما يحكم به ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالمبلغ المحكوم به على أساس تلك اليمين التي أداها المطعون عليه فإن النعى على الحكم بالخطأ في القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين : عبد العليم الدهشان ، ومحمود المصري ، وعثمان حسين عبد الله ، ومصطفى البق .

(٦١)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٨ القضائية :

بيع . " التزامات المشتري . دفع الثمن " . إرث . ضرائب . " رسم الأيلولة على التركات " .

حق المدين في الامتناع عن الوفاء بما في ذمته من ديون للتركة إلى أصحابها ما لم يقدموا الشهادة الدالة على سداد رسم الأيلولة . التزام المشتري بأن يؤدي باقي ثمن الأتبان لورثة البائع قبل تقديم تلك الشهادة . خطأ .

أوجبت المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على كل شخص يكون مديناً للتركة بشيء من القيم المالية المملوكة لها أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إقراراً يبين فيه كل ما في ذمته للتوفي ، ونصت على أنه لا يجوز لهذا المدين أن يسلم شيئاً مما في ذمته إلى الورثة لا مباشرة ولا بواسطة الغير إلا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب دالة على تسديد رسوم الأيلولة المستحقة للتركة أو على أن التركة غير مستحق عليها رسوم ، ومفاد ذلك أن المشرع خول المدين الحق في أن يمتنع عن الوفاء بما في ذمته من ديون للتركة إلى أصحابها حتى يقدموا الشهادة المسابقة ذكرها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضدهم الباقي من ثمن الأتبان التي اشتراها من مورثتهم ، تأييداً على ما قرره الحكم في أسبابه المرتبطة بالمنطوق والمبكملة له من أن سداد باقي الثمن لا يتوقف على تقديم تلك الشهادة ، مما يدل على أن محكمة الاستئناف قد أجازت للورثة استيفاء الدين المستحق للتركة من مدينها قبل تقديم الشهادة المشار إليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بإهداره حقاً قانونياً للطاعن بغير مقتضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٣٠٦٢ - سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعن وطلبوا الحكم بإلزامه بأن يؤدى لهم مبالغ ١٠٥٢ ج و ٥٠٠ م وقالوا بياناً لدعواهم إن مورثتهم المرحومة " زكية أحمد شكرى " باعت للطاعن بموجب العقد المؤرخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٤ قطعة الأرض المبينة به لفناء ثمن قدره ٦٥٥٢ ج و ٥٠٠ م دفع منه وقت التعاقد مبلغ ١٠٠٠ ج واتفق على دفع الباقي عند التوقيع على عقد البيع النهائى الذى حدد له أول أغسطس سنة ١٩٦٥ واذ لم يف الطاعن بهذا المبلغ كاملاً إلى المطعون عليهم بل بقى لهم فى ذمته مبلغ ١٠٥٢ ج و ٥٠٠ م فقد أقاموا عليه دعواهم بطلباتهم سالفة البيان . وبتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٦٧ قضت لهم المحكمة بتلك الطلبات ، واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ١٤٥٢ - سنة ٨٤ ق استئناف القاهرة . وبتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وبالحكمة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقول فى بيان ذلك ، أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن من حقه طبقاً للقانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات أن يحبس باقى الثمن وقدره ١٠٥٢ ج و ٥٠٠ م حتى يقدم المطعون عليهم شهادة من مصاحبة الضرائب دالة على تسديد رسوم الأيلولة المستحقة لتقزاة على تركه مورثتهم البسامة

إلا أن الحكم المطعون فيه قضى رغم ذلك بإلزامه بأداء المبلغ المشار إليه مما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفه القانون .

وحيث إنه لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن تمكن أمام محكمة الموضوع بحقه في الامتناع عن دفع باقي الثمن حتى يقدم المطعون عليهم شهادة من مصلحة الضرائب دالة على تسديد رسوم الأيلولة على تركة مورثهم البائعة ، فرد الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه على هذا الدفاع بقوله : " إنه بالنسبة لتعاقب الحكم في هذه الدعوى على تقديم شهادة الأيلولة فإن هذا الطلب في غير محله ، إذ أن الحكم بإلزام المدعى عليه (الطاعن) بسداد باقي الثمن لا يتوقف على تقديم الشهادة المذكورة ... " ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ المشار إليه قد أوجبت على كل شخص يكون مدينا لتركه بشيء من القيم المالية المملوكة لها أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إقرارا يبين فيه كل ما في ذمته للتوفى ، ونصت على أنه لا يجوز لهذا المدين أن يسلم شيئا مما في ذمته إلى الورثة لا مباشرة ولا بواسطة الغير إلا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب دالة على تسديد رسوم الأيلولة المستحقة للتركة أو على أن التركة غير مستحق عليها رسوم ، مما مفاده أن المشرع خول المدين الحق في أن يمتنع عن الوفاء بما في ذمته من ديون لتركه إلى أصحابها حتى يقدموا الشهادة السابق ذكرها وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون عليهم الباقي من ثمن الأطنان التي اشتراها من مورثهم تأسيسا على ما قرره الحكم في أسبابه المرتبطة بالمنطوق والمكالة له من أن سداد باقي الثمن لا يتوقف على تقديم تلك الشهادة ، مما يدل على أن محكمة الاستئناف قد أجازت لورثة استيفاء الدين المستحق لتركه من مدينها قبل تقديم الشهادة المشار إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بإهداره حقا قانونيا للطاعن بغير مقتضى ، ويتعين لذلك نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السيد زكري ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل فرحات
هتمان .

(٦٢)

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . شركات . " الشخصية
الاعوية للشركة " . ملكية .

المادة ٣٦ و ٤١ لسنة ١٩٣٩ بشأن خصم إيرادات القيم المنقولة وإيرادات الأراضي الزراعية
والمباني المملوكة المنشأة من الربح الخاضع لضريبة الأرباح . شروط تطبيقها . الشخصية الممنوعة
للشركة . مقتضاها أن تكون أموالها مستقلة عن أموال الشركاء . صيرورة حصة الشريك ملكا
للشركة كشخص معنوي .

النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ فقرة ثانية
فإن إيرادات وعرض الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تناولها
الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة
من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى ، تخضع من مجموع الربح الصافي الذي
تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد
توزيع نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك
الإيرادات ، ويجرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني
الداخلة في ممتلكات المنشأة ، فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد توزيع ١٠٪
من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدي عنه الضريبة ، ويشتط أن تكون

هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة . يدل على أنه يشترط لتطبيق الحكم الوارد بها أن تكون الأموال المنقولة أو العقارية التي تنتج الإيرادات المراد خصمها مملوكة للمنشأة وداخلة في رأس مالها العامل الذي تشغل به في عملها الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، فيكون نتاجها باباً من أبواب الإيرادات وخاضعاً بالتالى لهذه الضريبة . ولما كان الثابت في الدعوى أن الإيرادات موضوع النزاع ناتجة عن حصة للشركة المطعون عليها في الشركة المدنية لتفتيش النجيلة التي تعمل في استغلال الأراضي الزراعية ، وكانت هذه الشركة هي شركة مدنية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم وأن تخرج حصة الشركة المطعون عليها في الأراضي الزراعية عن ملكها وتصبح مملوكة لشركة النجيلة كشخص معنوي ولا يكون للمطعون عليها بعد ذلك أثناء قيام الشركة المذكورة إلا نسبة معينة في الأرباح ، وهو ما لا يتوافق معه شرط انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٦ سالفة الذكر التي وردت بشأن الإيرادات الناتجة من الأموال العقارية . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع شركة النجيلة ونوع الحصة التي تملكها المطعون عليها في هذه الشركة ، وما إذا كان نتاجها يخضع لضريبة القم المنقولة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو أنه معفى من هذه الضريبة بمقتضى قوانين أخرى حتى يكون هناك وجه لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٦ الواردة في خصوص إيرادات الأموال المنقولة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتطبيق نص المادة ٣٦ على الإيرادات موضوع النزاع يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة قامت بفحص قرارات الشركة المطعون عليها عن أرباحها الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ وأضافت إلى وعاء الضريبة عن سنوات النزاع المبالغ الآتية على التوالي ٣١٥٠ ج ، ٢٦٠٠ ج ، ١٧٥٠ ج ، ٢٠٠٠ ج ، ٤٠٠٠ ج باعتبار أنها تمثل أرباح حصة المطعون عليها في الشركة المدنية لتفتيش النجيلة التي تعمل في استغلال الأراضي الزراعية ، وإذا تعرضت المطعون عليها طالبة استبعاد المبالغ سالفة الذكر من وعاء الضريبة تطبقا لحص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٤ برفض هذا الطلب ، فقد أقامت الدعوى رقم ٥٣٧ سنة ١٩٥٨ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وبخضوع المبالغ موضوع النزاع لحكم المادة ٣٦ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٩ سنة ٧٩ قى تجارى القاهرة طالبة إلغاء والحكم بتأييد قرار لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه استبعد من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية ٩٠٪ من أرباح الشركة المطعون عليها التي حصلت عليها من حصتها في الشركة المدنية لتفتيش النجيلة مستندا في ذلك إلى أن الأراضي الزراعية هي جزء من رأس مال الشركة المطعون عليها الذي تستغله في عملها فيكون نتائجها من أبواب الإيرادات ويخضع للضريبة على الأرباح التجارية مع تطبيق حكم المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولا يغير من ذلك أن تكون المطعون عليها مالكة للأرض ذاتها أم لحصة في رأس مال شركة النجيلة طالما أن صافي الإيراد المستحق هو ثمرة رأس المال الذي تستغله الشركة في عملها ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور

في التفسير ، ذلك أنه وفقا للسادة سائلة الذكر يجب أن تكون الإيرادات المراد خصمها ناتجة من أراض زراعية داخلية في رأس المال التجاري للمنشأة الذي تستغله في عملها الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية ، والثابت في الدعوى أن الأراضي الزراعية التي أنتجت هذه الإيرادات ليست مملوكة للشركة المطعون عليها وأن كل ما تملكه هو حصة مقومة بالنقد من رأس مال شركة النجيلة المسالكة لتلك الأراضي ، وهذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كانت الإيرادات موضوع للنزاع خاضعة لضريبة القيمة المنقولة أو معفاة منها ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير .

وحيث إن هذا الذي صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ فقرة ثانية فإن إيرادات رؤوس الأموال المنهوبة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف ومكاييف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات . ويجرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الدائمة في ممتلكات المنشأة ، فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدي هذه الضريبة . ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلية في جملة إيرادات المنشأة " ، يدل على أنه يشترط لتطبيق الحكم الوارد بها أن تكون الأموال المنقولة أو العقارية التي تنتج الإيرادات المراد خصمها مملوكة للمنشأة وداخلية في رأس مالها العامل الذي تستغل به في عملها الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فيكون نتائجها بابا من أبواب الإيرادات وخاضعة بالتالي لهذه الضريبة ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الإيرادات موضوع النزاع ناتجة من حصة للشركة المطعون عليها في الشركة المدنية لتفتيش النجيلة التي تعمل في استغلال الأراضي الزراعية ، وكانت هذه الشركة هي شركة مدنية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها

ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم وأن تخرج حصة الماطعون عليها في الأراضي الزراعية من ملكها وتصبح مملوكة لشركة النجيلة كشخص معنوي، ولا يكون للمطعون عليها بعد ذلك أثناء قيام الشركة المذكورة إلا نسبة معينة من الأرباح، وهو ما لا يتوافق معه شرط انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٦ سالفة الذكر التي وردت بشأن الإيرادات الناتجة من الأموال العقارية، لما كان ذلك، وكان الحكم الماطعون فيه لم يبين نوع شركة النجيلة ونوع الحصة التي تملكها الماطعون عليها في هذه الشركة وما إذا كان نتائجها يخضع لضريبة القيمة المنقولة المفردة بمقتضى الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو أنه معفى من هذه الضريبة بمقتضى قوانين أخرى حتى يكون هناك وجه لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٦ للواردة في خصوص إيرادات الأموال المنقولة، لما كان ما تقدم، فإن الحكم الماطعون فيه إذ قضى بتطبيق نص المادة ٣٦ على الإيرادات موضوع النزاع يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه في هذا الخصوص.

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أحمد محمود ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر ،
واسماعيل فرحات عثمان .

(٦٣)

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٥ التضيائية :

(٢٠١) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ” . استئناف .
” رفع الاستئناف ” .

(١) اجراءات رفع الاستئناف عن أحكام المحاكم الابتدائية في الدعوى الخاصة بالضريبة
على الأرباح التجارية والصناعية . وجوب اتباع القواعد العامة المقررة في قانون
المرافعات .

(٢) الاستئناف بعد مرفوعاً في الميعاد إذا ما قدمت صحيفة لقيم المخضرين قبل قوات
الميعاد المحدد في الاستئناف . المدة ٧٥ و ٤٠٠ مرافعات سابق بعد تعديله في ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ .

١ — مؤدى نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلهما
بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، والمادة ٩٩ من ذات القانون معدلة
بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ، أن الشارع وإن حدد ميعاد استئناف الأحكام
الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية بثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ إعلان الحكم ، إلا أنه مع ذلك لم ينص
على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الاستئناف ومن ثم فإنه يرجع في شأنه إلى المواعيد
العامة والإجراءات في قانون المرافعات .

٢ — مفاد المادتين ٣/٧٥ و ٤٠٠ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، مرتبطين — وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة (١) — أن يعتبر تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم المستحق عليها كاملاً لإعلانها هو الإجراء الذي يتم به رفع الاستئناف وتنقطع به مدة التقادم وتسقوط ، كما هو الشأن في صحيفة الدعوى ، وعلى ذلك يعد الاستئناف مرفوعاً في الميعاد — طبقاً لما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . تطبيقاً على المادة ٤٠٥ — إذا ما قدمت صحيفته لقلم المحضرين قبل فوات الميعاد المحدد للاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مراقبة ضرائب بنى سويق قسرت أرباح المطعون عليه الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمبلغ ١٢٠٠ ج في كل من السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٠ بإلغاء تقديرات المأورية عن سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ واعتبار المطعون عليه غير خاضع للضريبة فيهما وتخفيض أرباحه في سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٥٠٠ جنيه ، فقد أقام الدعوى رقم ٨٤٠ لسنة ١٩٦٠ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالباً بإلغاء واعتباره غير خاضع لأية ضريبة في سنة ١٩٥٥ . وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بإجابة المطعون عليه إلى طلباته . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٤ لسنة ٨٠ ق تجارى القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ١١ من مارس سنة ١٩٦٥ بسقوط الاستئناف . طعنّت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بسقوط الاستئناف على سند من القول بأن الحكم المستأنف أعلن لمصلحة الضرائب في ١٧ من مارس سنة ١٩٦٣ ، وأعلنت صحيفة الاستئناف إلى المطعون عليه في ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٣ ، وإذا كان يوم ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٣ آخر موعد للاستئناف بالتطبيق لنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإنه يكون قد أقيم بعد الميعاد مما يترتب عليه سقوط الحق فيه وفقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات السابق ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٩٩ سالفة الذكر وإن حددت ميعاد الاستئناف في الأحكام الصادرة في الطعون الضريبية من المحاكم الابتدائية بثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم إلا أنها لم تبين الاجراء الذي يرفع به الاستئناف ، وإذا كان مؤدى المادتين ٧٥ ، ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين يقطع مدة السقوط فإن الاستئناف يكون قد رفع في الميعاد القانوني تبعا لتقديم صحيفته إلى قلم المحضرين في ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٣ قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المقررة بالمادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بعد تعديلهما بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أن " لكل من مصلحة الضرائب والممول للطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة " . وفي المادة ٩٩ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ على أن " يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم " ، يدل على أن الشارع وإن حدد ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بالعربية على الأرباح التجارية والصناعية بثلاثين يوما تبدأ من تاريخ إعلان الحكم ، إلا أنه مع ذلك لم ينص على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الاستئناف ، ومن ثم فإنه يرجع في شأنها إلى القواعد العامة والاجراءات المقررة في قانون المرافعات ، ولم تكن المادة

٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالفانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الثالثة على أن "تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً ، أما باقي الآثار التي ترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها" وكانت المادة ٤٠٥ من ذات القانون تنص على أن "يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور يراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إفتتاح الدعوى" ، فإن مفاد هاتين المادتين مرتبطتين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يعتبر تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم المستحق عليها كاملاً لإعلانها هو الإجراء الذي يتم به رفع الاستئناف وتنقطع به مدة التقادم والسقوط كما هو الشأن في صحيفة الدعوى ، وعلى ذلك يعد الاستئناف مرفوعاً في الميعاد — طبقاً لما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تعليقاً على المادة ٤٠٥ منه — إذا ما قدمت صحيفته لقلم المحضرين قبل فوات الميعاد المحدد للاستئناف ، لما كان ذلك وكان البات في الدعوى أن الحكم الابتدائي أعلن إلى الطاعن في ١٧ من مارس سنة ١٩٦٣ . وقدمت صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين في ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٣ ، وكانت مصلحة الضرائب — الطاعنة — معفاة من أداء الرسوم ، فإن الاستئناف يعتبر مرفوعاً قبل انقضاء الميعاد المحدد في المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الاستئناف لا يعد مرفوعاً إلا من تاريخ إعلان صحيفته ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محرد ، وجودة أحمد غيث ، وحامد ومنى ، وإبراهيم
العميد ذكرى .

(٦٤)

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم . رهن . تجزئة .

تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب لا يحتمل التجزئة . وجوب تحصيل رسم
دمغة اتساع واحد .

بالرجوع إلى الأمر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن
ميرالبيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التى
أدخلت عليه ، ومن قبله الأمر العالى الصادر فى ٢٤ / ١٢ / ١٩٠٠ ، بين
أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — نظم أوضاع عملية تسليف
النقود على رهونات وشروطها وأحكامها على أنها تصرف قانوني مركب ومن طبيعة
خاصة لا تحتل التجزئة ، ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم دمغة اتساع
واحد ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وطبق المادة الخامسة
من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على المحررات موضوع الدعوى على أساس
اعتبار عملية التسليف على رهونات تشمل عقدين ، يستحق عن كل منهما رسم
دمغة اتساع ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(١) نقض ١٧ مارس ١٩٦٥ بمجموعة المكاتب الفنى السنة ١٦ ص ٢٢٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٦ سنة ١٩٥٩ تجارى القاهرة الابتدائية
ضد مصلحة الضرائب بطلب فيها الحكم بعدم استحقاق رسم دمغة اتساع
على المحررات التى تمت فى الفترة بين ١٩٤٧/٨/١٥ حتى ١٩٥٩/٢/٢٨ والخاصة
بعملية القرض المضمون برهن ، واحتياطيا ببراءة ذمته من مبلغ ٥٣٣ ج و ٩٢٠ م
قيمة الفروق التى تطالب بها المصلحة كرسوم دمغة اتساع عن المحررات التى تمت
فى الفترة من ١٩٥٤/١/١ حتى ١٩٥٩/١/٢٨ ، وقال شرحا لدهواه إنه يمتلك
مخلاييع المصوغات ويقوم بعملية التسليف على رهونات ، وتطالبه مصلحة
الضرائب برسم دمغة اتساع عن العمليات التى قام بها على أساس أن كل عملية
تعتبر عمليتي قرض ورهن شملهما محرروا واحد ، فى حين أن عملية التسليف على
رهونات تتضمن عقد رهن حيازى واحد لا عقدين . وبترجيح ١٩٦١/١١/٢١
حكمت المحكمة ببراءة ذمة الطاعن من مبلغ ٤٠٩ ج و ٩٠٠ م قيمة الفروق التى
تطالب بها مصلحة الضرائب كرسوم دمغة اتساع عن المحررات الخاصة بعملية
القرض المضمون برهن . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٦٢٥ سنة ٧٩ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٩٦٥/٥/٢٧
بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية مصلحة الضرائب فى مطالبة الطاعن
بمبلغ ٤٣٥ ج و ٤٣٠ م قيمة فروق رسم الدمغة حتى ١٩٥٩/٢/٢٨ طعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى
بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اعتبر عقد القرض
المضمون برهن حيازى عقدين مستقلين لكل منهما ذاتيته وأركانه وشروط

انعقاده وأسباب زواله فيحصل عن كل منهما رسم دفعة الاتساع المفروض عليه وأنه لا محل لاعتبار هذا العقد تصرفاً قانونياً مركباً ، وهو من الحكم خطافي تطبيق القانون ، ذلك أنه يتعارض مع ما تقضى به المادتان ١٠٩٦ ، ١٠٩٩ من القانون المدني من أن الرهن الحيازي عقد واحد ملزم للجانبين يقوم الدائن المرتهن بموجبه بتسليم النقود مقابل التزام المدين الراهن بتسليم الشيء المرهون ، الأمر الذي لا يمكن معه اعتبار كل من الالتزامين عقداً قائماً بذاته منفصلاً عن الآخر .

وحيث إن هذا الذي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الأمر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٥١ بشأن سير البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التي أدخلت عليه — ومن قبله الأمر العالي الصادر في ١٩٥٠/١٢/٢٤ — بين أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نظم أوضاع عملية " تسليف النقود على رهونات " وشرروطها وأحكامها على أنها تصرف قانوني مركب ومن طبيعة خاصة لا تخضع للتجزئة ، ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم اتساع واحد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وطبق المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على المهررات موصوع الدعوى على أساس اعتبار عملية التسليف على رهونات تشمل مقدين يستحق عن كل منهما رسم دفعة اتساع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(٦٥)

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٧ القضائية :

عمل . " مكافأة نهاية الخدمة " . نقض . " أسباب الطعن . السبب
الجديد " . أمر أداء .

تضمن صحيفة غلب استصدار أمر الأداء أن المبلغ المطالب به هو باقى مكافأة نهاية
خدمة . عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بأن هذا المبلغ هو مقابل تمويض عن الفصل
أو منحة . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . قضاء الحكم المطعون فيه
بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لعدم ترجيحه إلى هيئة التأمينات . لا خطأ .

مضى كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن — العامل —
قد أفصح فى صحيفة الطلب المقدم منه لاستصدار أمر الأداء أن المبلغ المطالب به
هو الباقي له من مكافأة مدة خدمته لدى والد المطعون عليه تعهد المطعون عليه
بسداده وقام فعلا بسداد مبلغ منه ، وكان الطاعن لم يعدل عن هذا الدفاع
أمام محكمة الاستئناف ، ولم يتمسك بأن إقرار المطعون عليه ينطوى على التزام
بمقابل تمويض عن الفصل أو باعتباره منحة أو مكافأة عن خدمات سابقة ،
فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا الدوع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون الحكم
المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لرفعه على غير ذى
صفة لم يخالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن طلب استصدار أمر بإلزام بأن يثبته له مبلغ ٣٠٠ ج وهو الباقي من المكافأة المستحقة له من مدة خدمته لدى والد الأخير ومدرسته ٤٥٠ ج . رفض رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعوى وفيدت برقم ٣٥٧ سنة ١٩٦٦ عدنى كلى القاهرة . وطلب الحكم له بالطبقت السابقة ، وقال شرحا لها إنه كان يعمل كاتب حسابات محلات تجارة الأملاك المملوكة للرحوم ولما توفى فى ٢٧/٤/١٩٦٥ استغل بها أنه المدعى عليه بناء على اتفاق تم بينه وبين باقى الورثة فى ٢٦/٦/١٩٦٥ ، ثم اتفق الأخير معه على ترك العمل مدة بل مكافأة عن مدة خدمته لدى المورث حتى تاريخ وفاته قدرها بمبلغ ٤٥٠ ج ، استغل منه مبلغ ٦٨ ج كان مدينا به للمورث بموجب ثمانية منندات إذنية مؤرخة ١٥/١٢/١٩٦٠ وسدده المدعى عليه مبلغ مجموعها ٨٢ ج وبقي فى ذمته المبلغ المطالب به ودفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لتوجيهها إليه دون الحارس القضائى على تركه المورث ، وفى ٢١/١/١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الدفع وإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى المبلغ المطالب به . استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا بإلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد حول مكافأة نهاية الخدمة إلى معاش تدفعه هيئة التأمينات الاجتماعية للعامل سواء اشترك رب العمل عنه فى الهيئة أم لا وقيد الاستئناف برقم ٣٩٥ لسنة ٨٤ قضائية وفى ٢٥/٥/١٩٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء

الحكم المستأنف وقبول الدفع المشار إليه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه أخضع واقعة النزاع لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وأوجب اختصاص الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بوصفها الملزمة دون المطعون عليه بأداء مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها ، وذلك رغم تعهد المطعون عليه بأداء المبلغ الثابت بإقراره وقيامه فعلا بأداء جزء منه ، وأنه لما كان الدين الذمت بالإقرار معين المقدار وحال الأداء ، وكان العقد شريعة المتعاقدين فإن المطعون عليه يكون مسئولاً عنه دون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ذلك أن الدين المطالب به لا يعدر أن يكون مكافأة استثنائية عن الخدمات التي قام بها الطاعن أو مجرد تعويض عن فسخ عقده بناء على رغبة المطعون عليه وحده ودون مبرر ، فيكون التزامه بها صحيحاً على هذا الأساس ، وليس بوصفه مكافأة عن نهاية مدة الخدمة طبقاً لما ورد في الإقرار .

وحيث إن هذا النعي مردود ، إذ يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أفصح في صحيفة الطلب المقدم منه لاستصدار أمر الأداء أن المبلغ المطالب به هو الباقي له من مكافأة مدة خدمته لدى والد المطعون عليه البالغ قدرها ٥٠ ج تعهد المطعون عليه بسدادها وقام فعلاً بسداد مبلغ ١٥٠ ج ، وإذا كان الطاعن لم يعدل عن هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ، لم يتملك أن إقرار المطعون عليه ينطوي على التزام متقابل تعويض عن النقص أو اعتباره منحة أو مكافأة عن خدمات سابقة ، ولا يقلل من الطاعن التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لرفعه على غير ذى صفة — لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد صبح طلعت ، وأديب نصري ، ومحمد فاضل المرجوف ، وحافظ الوكيل .

(٦٦)

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) عمل . " الأجر " .

تقدير أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم على أساس إنتاجهم الفعلي . أساسه متوسط
ماتقاضاه العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة . ضرورة استبعاد مقابل ساعات العطل .

(٢) نقض . " السبب المجهول " .

عدم بيان الطاعن موطن قصور القرار المطعون فيه وأرجو دقائه التي أفلها . نعى مجهول .

١ — المستفاد من نص المادة التاسعة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
أنه يقرر القاعدة التي تنظم حساب أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم لا بالشهر
أو الأسبوع أو اليوم ، بل على أساس إنتاجهم الفعلي ، ونقض هذه القاعدة بأن
يكون تقدير تلك الأجور على أساس متوسط ماتقاضاه العامل عن أيام العمل
الفعلية في السنة الأخيرة . إذ كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد ألتزم
هذا النظر وانتهى إلى حساب متوسط الأجر اليومي لغير العمال الذين يتقاضون
أجورهم بالشهر أو الأسبوع أو اليوم على أساس ما تناوله العامل عن أيام العمل
الفعلية في السنة الأخيرة ، مستبعدا بذلك مقابل ساعات العطل ، فإن النعى على
القرار بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من قرار هيئة التحكيم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ١/٢٥/١٩٦٥ تقدمت المطعون ضدها بشكوى ضد الشركة الطاعنة إلى مكتب عمل حلوان ، وطلبت (أولا) تقرير حق عمال نسيج القعايفة في حفظ متوسطات أجورهم السابقة على تخفيض فئة التشغيل مع تقرير حقهم في فروق الأجر المنقص . (ثانيا) تقرير حق العمال في احتساب متوسطات أجورهم السنوية على أساس أيام وساعات العمل الفعلي باستبعاد أيام وساعات العطل والراحة والإجازات . (ثالثا) تقرير حق العمال في احتساب العطلات على متوسط أجر الإنتاج ، وقد أحال مكتب العمل هذا النزاع إلى لجنة التوفيق بحكمة المادرة الابتدائية التي أحالته إلى هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة وتفيد برقم ٨ لسنة ١٩٦٥ تمكيم القاهرة ، وبتاريخ ١٦/٦/١٩٦٥ قررت هيئة التحكيم نذب مدير مكتب عمل حلوان لبيان ما اتبعته اللجنة بشأن : ١ — معاملة نساجي القعايفة ومقدار ما يستحقه كل عامل من فروق الأجر المنقص . ٢ — كيفية احتساب أجور العمال السنوية ، ودل كان ذلك على أساس متوسط ما تناوله العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة أم على أساس آخر . ٣ — تعديل النظام المتبع في تحديد أجر ساعات العطل . قدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى (أ) أن أجور عمال القعايفة لم تنقص . (ب) أن العادة تحسب أجور العمال السنوية على أساس جملة ما تناوله العامل في السنة الواحدة من أجور عن أيام العمل الفعلية وأجور ساعات العطل مقدوماً على أيام العمل الفعلية وساعات العطل . (ج) أن المطعون ضدها لم تبتدأ عتراضاً على النظام المتبع لحساب أجر العطلات . وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦٦ قررت هيئة التحكيم بالنسبة للمدعى الثاني — أحقية أعمال المتنازعين في حساب أجورهم طبقاً لنص المادة ٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ورفضت الطلبين الأول والأخير . طعت الطاعة في هذا القرار بطريق نقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض القرار وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على اقرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله ، وفي بيان ذلك نقول إن القرار انتهى إلى احتساب

متوسط أجر العمال على أساس أيام العمل الفعلية مع استبعاد ساعات العطل التي تصرف فيها الماعنة أجورا للعمال طبقا لنظام معين حاز لموافقة نوابتهم ، تخالف بذلك نص المادة ٩ من المانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فيما تقرره من احتساب متوسطات الأجور عن أيام العمل الفعلية وهي المتضمنة ساعات العطل المنصرف عنها أجر .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة التاسعة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن " يكون حساب متوسط الأجر اليومي لغير العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر أو بالأسبوع أو باليوم على أساس متوسط ما تناوله العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة " وكان المستفاد من هذا النص أنه يقرر الماعنة التي تنظم حساب أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم لا بالشهر أو بالأسبوع أو باليوم بل على أساس إنتاجهم الفعلي ونقضى هذه الماعنة بأن يكون تقدير تلك الأجور على أساس متوسط ما تقاضاه العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة . لما كان ما تقدم ، وكان الفرار المطعون فيه قد انترم هذا النظر وانتهى إلى حساب متوسط الأجر اليومي لغير العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر أو بالأسبوع أو باليوم على أساس ما تناوله العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة ، مستبعدا بذلك منساب ساعات العطل ، فإن النفي عليه بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنهى في السبب الثاني على الفرار المدعى فيه القصور في السبب لعدم مناقشة تقرير الخبير المقدم في النزاع ولعدم الرد على دفاعها الذي ضمنته مذكرتها .

وحيث إن هذا النفي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت الطاعة لم تبين في سبب طعنها مرطن قصور الفرار المطعون فيه في بحثه لتقرير الخبير أو نواحي الدفاع التي تتطلب الطاعة الرد عليها وغفل عنها ذلك الفرار ، فإن النفي عليه في هذا الشأن يكون مجعولا ، ومن ثم فهو غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطعن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
أحمد سمير طلعت ، وأدب فصيحي ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٦٧)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) شركات .

اندماج عدة شركات فى شركة أخرى . مؤداه . إقضاء للشركات المندمجة وبقاء الشركة المدمجة .
مختلفة بشخصيتها .

(٢) إعلان . بطلان . " بطلان الإجراءات " .

توجيه الإعلان إلى الشركة باسمها السابق قبل تعديله . احتواء ورقة الإعلان على بيانات
لا تجهل بها الشركة . لا بطلان .

(٣) نقض . " السبب الجديد " . إعلان . بطلان .

النقض أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان الاستئناف . غير جائز .

(٤) عقد . " تكييف العقد " . عمل . " الأجر " . شركات . نقض .

" ما لا يصلح سببا للطعن " .

الدبرة فى تكييف العقد هى بما عناه الماندان . تكييف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة
لقيام عنصر النجوة . لا ينال منه تحديد أجر العامل بنسبة من الأرباح .
الأسباب الواردة . النوى طلبها بفرض صحة . غير منتج .

(٥) محكمة الموضوع " تقدير الدليل " . خبرة .

راى الخبر لا يقيد المحكمة . حسبها أن تقيم قضاها على أمباب كافة لمحله .

(٦) نقض . " ما لا يصلح سببا للطعن " . عقد . عمل .

النوى على الحكم فى تكييف لشرط من شروط العقد . عدم تأثير هذا التكييف على نتيجة الحكم
الصحيحة . غير منتج . مثال فى عمل .

(٧) التزام . " إنقضاء الالتزام " . " المقاصة القانونية " .

المقاصة القانونية . شرطها . أن يكون الدين معلوم المقدار خاليا من النزاع .

(٨) عمل . " الأجر " .

تحديد أجر العامل بنسبة مئوية من الأرباح . عدم تحقق المنشأة أى ربح . وجوب تقدير الأجر وفقا للأسس المحددة بالمادة ١/٦٨٢ مدنى .

(٩) نقض . " السبب الجديد " . عمل . التزام . " حق الحبس " .
تأمينات عينية .

تمسك رب العمل لأول مرة أمام محكمة النقض بحقه فى حبس التأمين المدفوع له من العامل تبعا
لرهن الجازى المقرر له عليه . سبب جديد . غير مقبول .

١ — متى كان يبين من الرجوع إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية لعامة
للصناعات الهندسية المودعة مودته الرسمية منصف الطعن أنه نص على ضم الشركة
المصرية لأعمال الصلب وشركة المنشآت المعدنية المصرية والشركة المصرية
للتعدين والإنشاءات إلى شركة المشروعات الهندسية والتجارية فى شركة واحدة
تحت اسم " شركة المشروعات الهندسية لأعمال الصلب " وهو اسم الشركة
الطاعنة ، ومؤدى ذلك هو اندماج الشركات الثلاث الأولى فى " شركة المشروعات
الهندسية والتجارية " باعتبارها الشركة الداخلة . فإنه يترتب على الاندماج بهذه
الطريقة إنقضاء الشركات الداخلة وأما الشركة الداخلة فتبقى لها شخصيتها وتظل
قائمة باسمها الممدل .

٢ — إذ كان ما وقع فى إعلان صحيفة الاستئناف من خطأ فى اسم الشركة
الطاعنة يتمثل فى توجيه الإعلان إليها باسمها السابق قبل تعديله ، ليس
من شأنه — مع ما حوته الورقة الممانة من بيانات — للتجهيل بالطاعنة واتصالها
بالخصومة ، ولا يؤدى بالتالى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلى بطلان
هذه الورقة ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى برفض الدفع ببطلان تلك
للصحيفة يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون .

٣ — متى كانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطاعة مبق لها التمسك أمام محكمة الموضوع ببطان إعلان إعلان الاستئناف استنادا إلى أن مـ ورتة لم تسلم إلى ممثليها القانوني ، وكان لا يقبل منها التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة القضاء ، فإن النفي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

٤ — المناط في تكليف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو ما عناه العاقدان فيها ، وإذا كان ما انتهت إليه المحكمة من تكليف العقد بأنه ينطوي على عقد عمل وليس شركة لا خروج فيه على نصوص هذا العقد وتؤدي إليه عباراته وما استخلصته المحكمة منها من قيام عنصر التبعية الذي يتمثل في خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته ، مما يعارض وطبيعة عقد الشركة ، وكان لا يتنافى مع هذا التكليف تحديد أجر المعاون ضاه بنسبة مئوية من مـ في الأرباح ، إذ ليس ثمة ما يمنع من تحديد أجر العامل على هذه الصورة دون أن يغير ذلك من طبيعة عقد العمل ، وكان ما ورد في أسباب الحكم الأخرى التي عيها الطاعة لم يكن إلا استعارادا زائدا من الحكم يستقيم بدونه ، مما يكون معه النفي على ما تضمنته هذه الأسباب الرائدة غير منتج ، فإن النفي على الحكم المطعون فيه — بأنه أخطأ في تكليف العقد بأنه — قد عمل — يكون على غير أساس .

٦ — متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى أن الخسارة التي لحقت بالشركة الداعنة في مدة عمل المطعون ضده لم تأنأ عن خروجه أو تقصيره ، فإنه لا يجدي الطاعة تعيب الحكم في اعتباره الشرط الوارد في البند الثالث عشر من العقد شرطا جراثيا يمنعها من خصم الخسارة تقائيا من حصة المطعون ضده في الأرباح ثم من التأمين ، طالما أن هذا الخصم يقتصر طبقا للعقد على الخسارة الناشئة عن خطأ أو تقصير المعاون ضده ، ومن ثم يكون النفي على الحكم بهذا السبب غير منتج .

٧ — المقاصة القانونية على ما تقضي به المادة ٣١٢ من القانون المدني ، تستلزم في الدين أن يكون خاليا من النزاع محققا لا شك في ثبوته في ذمة المدين ،

وأن يكون معلوم المقدار ، ولا بد من اجتماع الشرطين لأن المقاصة تتضمن معنى الوفاء الإجباري ، ولا يجبر المدين على دفع دين متنازع فيه أو دين غير معلوم المقدار .

٨ — من المقرر إعمالاً لالتزام رب العمل بأن يدفع للعامل أجراً مقابل ما أداه من عمل ، أنه يجب في حالة تحديد أجر العامل بنسبة مئوية من الأرباح وثبوت أن المنشأة التي يعمل بها لم تحقق أي ربح أن يقدر للعامل أجره وفقاً للأسس الواردة في المادة ٦٨٢/١ من القانون المدني .

٩ — إذا كانت الطائفة لم تترك أمام محكمة الموضوع بحقتها في حبس التأمين — المدفوع لها من العامل بقيمة عقد العمل — تبعاً للرهن الحيازي المذرور لها عليه حتى تبرأ ذمة المطعون ضده العامل من المسحوبات ، فإن هذا المدفع يكون سبباً جديداً لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصاء الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٠٧ سنة ١٩٦١ تجارى كل القاهرة ضد " شركة المشروعات الهندسية والتجارية " التي سميت فيما بعد باسم الشركة الطاعة ، وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٦٠٠٠ ج ، وقال بياناً لها إن الشركة أسست قسماً لأعمال التجارة بمصانعها واتفقت معه بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٤ على أن تسند إليه إدارة هذا القسم لقاء النصف في صافي أرباحه على أن يكون له الحظ في سحب ٥٠ جنيه شهرياً من حساب هذه الحصصة ، وألزمه الاتفاق بإداء مبلغ ٦٠٠٠ ج للشركة كتأمين ، ونص البند الثالث عشر منه أن يكون

المطعون ضده مستولا عن الخسارة الناشئة عن خطئه وتقصيره وعلى خصمها من حصته في الأرباح فإن لم تكف فمن رصيد التأمين وأضاف المطعون ضده أن الشركة أنهت خدمته وحرمته من التأمين بإذار وجهته إليه في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ادمت فيه أنه كبدها خسارة جسيمة بسبب خطئه في إدارة ذلك القسم ، مع أنه لم يخطئ ، ولم يقصر في إدارته ، بل كان ينفذ أوامر الشركة وتعليماتها ، وإذا كانت علاقته بها هي علاقة عمل يحكمها القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، وكانت أحكام هذا القانون لا تجيز لرب العمل مساءلة العامل عن الخسارة إلا في أحوال معينة وبإجراءات خاصة لم تتبعها الشركة ، ولا يسوغ لها بالتالي حرمانه بنسأ على ذلك الشرط الباطل من مبلغ التأمين فقد انتهى إلى طلب الحكم له به .

وبتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة الابتدائية بصحة البند الثالث عشر من الاتفاق المؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ وقبل الفصل في الموضوع بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦ برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافه برقم ٥٢ سنة ٨٤ ق وبتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٦٠٠٠ ج . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أفيم على سنة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعة إنها دفعت في المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف ببطلان صحيفة الاستئناف لأنها لم توجه إليها ، بل وجهت إلى "شركة المشروعات الهندسية والتجارية" التي انقضت وزالت شخصيتها اندماجها مع شركات أخرى في شركة جديدة باسم الشركة الطاعة فمدت وحدها صاحبة الصفة في تمثيلها في التقاضي ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع مستندا في ذلك إلى أن ما وقع في الإعلان من خطأ في اسم الطاعة لا يعدو أن يكون خطأ ماديا ، وأن الطاعة تسلمت صورة هذا الإعلان وحضرت في أول جلسة لنظر الاستئناف مما يزيل ما شاب تلك الصحيفة من بطلان ، وهو من الحكم

خطأ في القانون، ذلك أن اختصاص هذه الشركة بعد أن انقضت لا يعتبر خطأ ماديا بل خطأ في توجيه الخصومة إلى صاحب الصلة في تمثيلها بالإضافة إلى أن صورة الإعلان لم تسلم إلى الممثل القانوني للشركة الطاعنة اتباما لنص المادة ١٤/٥ من قانون المرافعات السابق وإنما سلمت إلى إحدى العائلات فيها، وأن البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه عملا بالمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق هو البطلان الماشيء من عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة، وأما البطلان الماشيء عن عيب جوهري في ذات الصحيفة والذي تتمك به الطاعة فلا يسرى عليه حكم هذه المادة.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه يبين من الرجوع إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية الصادر بجلسته المنعقدة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمودعة حورته الرسمية ملف الطعن أنه نص على ضم الشركة المصرية لأعمال الصلب وشركة المنشآت المعدنية المصرية والشركة المصرية للتعبدين والإنشاءات إلى شركة المشروعات الهندسية والتجارية في شركة واحدة تحت اسم "شركة المشروعات الهندسية لأعمال الصلب" وهو اسم الشركة الطاعنة، وهو الذي ذلك هو اندماج الشركات الثلاث الأولى في "شركة المشروعات الهندسية والتجارية" باعتبارها الشركة الدائبة، ويترتب على الاندماج بهذه الطريقة انقضاء الشركات المندمجة، وأما الشركة الدائبة فتبقى لها شخصيتها وتظل قائمة باسمها الممثل. لما كان ذلك، وكان ما وقع في إعلان صحيفة الاستئناف من خطأ في اسم الشركة الطاعنة يتمثل في توجيه الإعلان إليها باسمها السابق قبل تعديله ليس من شأنه — مع ما حوته الورقة المعللة من بيانات — الجهيل بالطاعة واتصالها بالخصومة، ولا يؤدي بالتالي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلى بطلان هذه الورقة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برنض الدفع ببطلان تلك الصحيفة يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ويكون النعي على بعض ما زرد في أسبابه من قرارات قانونية أيا كان وجه الرأي فيه غير منتج. لما كان ما تقدم، وكانت الأوراق قد خلت بما يفيد أن الطاعة سبق لها التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلان الاستئناف استنادا إلى أن حورته

لم تسلم إلى ممثلها الثانوي ، وكان لا يقبل منها التحدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تكييف العقد المؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ بأنه عقد عمل ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم استند في هذا التكييف إلى القول بأن العلاقة التي قامت بين المطعون ضده وبين الشركة تقتضي هذا العقد تتوافر فيها عناصر عقد العمل من تبعية وإشراف ورقابة ، فضلاً عن حق الشركة في فصله وبأنه لا يخل بهذا التكييف أن يكون أجر المطعون ضده حصة في صافي الأرباح ، وأنه لا يتصور عملاً أو قانوناً أن تعقد الطاعنة وهي شركة مساهمة شركة مع الغير ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح ، لأن العقد لم ينص على إلحاق المطعون ضده بخدمة الشركة ، وإنما عهد إليه بإدارة قسم التجارة ، كما لم ينص على حق الشركة في فصله ، بل نص على حقها في إلغاء العقد بالإضافة إلى أن المطعون ضده لا يتقاضى مقابل عمله سوى حصة في صافي الأرباح ، في حين أن أجر العامل طبقاً لمادة الرابعة من قانون العمل رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني يجب أن يكون ثابتاً وأن يتقاضاه العامل في حالتي الربح والخسارة على السواء ، كما أن بنود العقد التي استند إليها الحكم لا تفيد قيام التبعية ، إذ لم يقصد بها سوى توزيع الاختصاص بين الشريكين وإضافة على أموال الشركة ، ولذلك يكون التكييف الصحيح للعقد هو أنه مشاركة بالعمل مقابل حصة في الأرباح لا يمنع القانون من قيامها بين الطاعنة كشركة مساهمة وبين المطعون ضده .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باعتبار العقد المؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ عقد عمل على قوله " إن الواضح من نصوص العقد المبرم بين الطرفين في ١٦/٣/١٩٥٣ أنها حوت على القسم الأول منها الاتفاق على قيام الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) بشراء حدد وآلات تجارية من المستأنف (المطعون ضده) بمبلغ ٧٩٣٥ ج وحوت

في القسم الثاني منها الاتفاق على التحاق المستأنف (المطعون ضده) بخدمة الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) كمدير لقسم التجارة لقاء أجر معين هو النصف في صافي أرباح ذلك القسم بعد خصم جميع المصاريف ، وعلى أن يلتزم المستأنف (المطعون ضده) في إدارته باتباع جميع الأوامر والتعليمات التي تصدر إليه من الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) ولا يجوز له الارتباط بأي عمل خاص بالبيع أو الشراء أو الاستثمار أو التوريد أو غير ذلك إلا عن طريق عرض الأمر على الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) التي لها الحق المطلق في الموافقة أو الرضا بحسب ما تراه في صالح العمل ، وأنه لا يجوز للمستأنف (المطعون ضده) أن يعمل أو يشترك في أي عمل آخر إلا بإذن كتابي صريح من الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) وأن من حق هذه الأخيرة الاستغناء عن خدماته إذا بلغت الخسائر في أي سنة نصف التأمين المدفوع منه وهو ٦٠٠٠ ج فشرط القسم الثاني من العقد أنف الذكر هي شروط عقد عمل وليست شروط عقد مشاركة ، وعلى ذلك فإن العلاقة بين الطرفين هي علاقة عمل ، وليست علاقة مشاركة لتوفر عناصر عقد العمل من تبعية وإشراف ورقابة وحق فصل لرب العمل "المستأنف عليها" على العامل "المستأنف" هذا فضلا عن أنه لا يتصور عقلا أو قانونا أن الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) وهي شركة مساهمة يدخل فيها المستأنف كشريك بناء على عقد يبرمه معه عضو مجلس الإدارة المنتدب ، وعلى ذلك فإن المحكمة تقطع بأن عقد ١٩٥٣/٣/١٦ هو عقد عمل وليس عقد شركة ، ولا يغير من طبيعته أن يكون الأجر حصة معينة من صافي الأرباح ، ومن ذلك يبين أن محكمة الموضوع كيفت العقد بأنه عقد عمل بناء على ما استظهرته من نصوص العقد الدالة على تبعية المطعون ضده للطاعنة وتقاضيه أجرا عن عمله فضلا عن حق الطاعنة في فصله ، ولما كان المناط في تكييف العقود وإعطائها الأوصاف للقانونية الصحيحة هو ما هناء العاقدان فيها ، وكان ما انتهت إليه المحكمة من تكييف العقد بأنه ينطوي على عقد عمل وليس شركة لا خروج فيه على نصوص هذا العقد وتؤدي إليه عباراته ، وما استخلصته المحكمة منها من قيام عنصر التبعية الذي يتمثل في خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته مما يتعارض وطبيعة عقد الشركة ، وكان لا يتنافى مع هذا التكييف تحديد

أجر المطعون ضده بنسبة مئوية من صافي الأرباح ، إذ ليس ثمة ما يمنع من تحديد
أجر العامل على هذه الصورة دون أن يغير ذلك من طبيعة عقد العمل ،
لما كان ذلك ، وكان ما ورد في أسباب الحكم الأخرى التي عيبتها الطاعنة
لم يكن إلا استطرادا زائدا من الحكم يستقيم بدونه مما يكون معه النعي
على ما تضمنته هذه الأسباب الزائدة غير منتج فإن النعي على الحكم المطعون فيه
بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبب
وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم إذ قرر أن الخسارة التي لحقت بالشركة
في مدة عمل المطعون ضده لم تنشأ عن تقصيره بل نشأت عن سوء إدارة الشركة
وطبيعة الاستغلال التجاري والصناعي فقد أطرح بذلك ما انتهى إليه الخبير
في تقريره من إسناد هذه الخسارة إلى خطأ المطعون ضده ، وقال الحكم تبريرا
لذلك إن إدارة المطعون ضده خلال هذه المدة كانت مقيدة بنصوص العقد
التي تمنعه من أن يبرم بيعا أو شراء أو تصرفا قبل موافقة الشركة ، في حين
أن اشتراط هذه الموافقة يقتصر على الأعمال المشتركة مع الغير دون الأعمال
المندرجة بالمطعون ضده في البند السادس من العقد والتي لا يتصور أن تصدر
الشركة بشأنها أمرا يرتب الخسارة ، فضلا عن أن مثل ذلك الأمر لا يفترض
بل يجب ثبوت حدوثه فعلا ، وهي ما لم يقل به المطعون ضده أو يعالجه الحكم
مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه
بانتفاء مسؤولية المطعون ضده عن الخسارة التي لحقت بالشركة في مدة عمله
على قوله " وبما أنه بالنسبة للخسائر التي منيت بها المستأنف عليها (الطاعنة)
مدة عمل المستأنف (المطعون ضده) وما إذا كانت ناشئة من خطأ المستأنف
(المطعون ضده) الشخص أم ناشئة عن طبيعة العمل الصناعي والتجاري
فإن الثابت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة أن المستأنف
(المطعون ضده) عمل بالشركة المستأنف عليها (الطاعنة) كمدير لفهم التجارة
يخلل المدة من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٦ وأن المستأنف عليها (الطاعنة)

قد حققت أرباحاً في سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٥٨٦ ج و ٨١١ م ولحققتها خسائر في باقي السنوات مبلغ ٦٢٥ ج و ٧٩٤ م ، ٤٤٢٣ ج و ٦٣٧ م ، ٢٧١١ ج و ١٨٢ م على التوالي ، وأنها قد نزعَت الإدارة من يد المستأنف (المطعون ضده) في أواخر سنة ١٩٥٥ وعينت بدله السيد / علي توفيق بموجب الأمر الإداري الصادر منها في ١٠/٢٩/١٩٥٥ وذلك على أثر الشكاوى المتكررة المقدمة من المستأنف (المطعون ضده) ضد بعض العمال بالنسبة لما يجري عليه العمل داخل قسم النجارة ، ومن ذلك يبدو واضحاً أن الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) قد لحقتها خسائر في سنة ١٩٥٦ التي أبعد فيها المستأنف عن الإدارة تبلغ ثلاثة أضعاف الخسائر التي لحقتها في سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ التي كان يضطلع فيها المستأنف (المطعون ضده) بأعباء الإدارة ، فإذا ما أضيف إلى ذلك أن إدارة المستأنف (المطعون ضده) كانت مقيدة بنصوص العقد المؤرخ ١٦/٣/١٩٥٣ على نحو يجعله لا يبرم أمراً يتعلق بالبيع والشراء أو الاستثمار أو التوريد أو التعاقد مع الغير أو تعيين عمال إلا بعد الرجوع إلى المستأنف عليها (الطاعنة) وأخذ موافقتها مقدماً فإن الاستفادة من كل ذلك أن الخسائر التي لحقت المستأنف عليها (الطاعنة) مدة عمل المستأنف (المطعون ضده) لم تكن ناشئة عن خطئه الشخصي أو تقصيره أو إهماله في العمل المنوط به وإنما هي ناشئة عن سوء إدارة المستأنف عليها (الطاعنة) وطبيعة الاستغلال الصناعي والتجاري ولهذا لا يكون مسئولاً عن تلك الخسائر وبالتالي يكون على حق في المطالبة بقيمة التأمين المدفوع منه وتلزم المستأنف عليها (الطاعنة) بإدائه له . ولما كان يبين مما أورده الحكم أن الأسباب التي ساقها للقول بانتفاء مسؤولية المطعون ضده عن الخسارة التي لحقت بالشركة الطاعنة خلال مدة عمله سائغة ومستمدة من بنود العقد المبرم بين الطرفين وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير في هذا الخصوص لأنها لا تقضي إلا على أساس ما تظمن إليه ربحيتها أن تقيم قضاؤها على أسباب كافية لحمله على النحو المتقدم . لما كان ذلك فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون في بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم تأسيساً على ما انتهى إليه من تكييف

العلاقة بينها وبين المطعون ضده بأنها علاقة عمل اعتبر الشرط الوارد في البند الثالث عشر من العقد الذي يقضى بأن يكون المطعون ضده مسئولاً عن الخسارة الناشئة عن تقصيره في تنفيذ التزاماته وبحق الشركة في خصمها من حصته في الأرباح ثم من التأمين شرطاً جزائياً، ورتب على ذلك أنه لا يحق للشركة أن تجري هذا الخصم قبل تقدير التعويض المستحق لها قبل المطعون ضده قضائياً، في حين أن التزام المطعون ضده الوارد بالبند الثالث عشر من العقد هو تقدير فعلي وواقعي للضرر الذي يلحق بالشركة ينأى به عن معنى الشرط الجزائي، ويكفي أن تدفع الشركة دعوى مطالبتها بالتأمين بحقها في خصم تلك الخسارة طبقاً للعقد فتجري المحكمة تحقيقها سبباً وقيمة .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى أن الخسارة التي لحقت بالشركة الطاعنة في مدة عمل المطعون ضده لم تنشأ عن خطئه أو تقصيره على ماسبق بيانه في الرد على السبب السابق فإنه لا يجدي الطاعنة تعيب الحكم في اعتباره الشرط الوارد في البند الثالث عشر من العقد شرطاً جزائياً يمنعها من خصم الخسارة تلقائياً من حصة المطعون ضده في الأرباح ثم من التأمين ، طالما أن هذا الخصم يقتصر طبقاً للعقد على الخسارة الناشئة عن خطأ أو تقصير المطعون ضده ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب غير منتج .

وحيث إن حاصل السببين الخامس والسادس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، ذلك أنه استلزم لخصم مسحوبات المطعون ضده النقدية من التأمين المطالب به أن تقيم الطاعنة دعوى فرعية بشأنها ، وأشار في أسبابه إلى أن المحكمة تحفظ للطاعنة الحق في الرجوع على المطعون ضده بما يزيد من مسحوباته على أجرة مستندا في ذلك إلى أنه بصدد مقاصة قضائية يجب على الطاعنة أن تسلك سبيلها ، في حين أن العقد يقضى بإجراء ذلك الخصم ولم يكن الأمر يتطلب سوى تصفية الحساب بين الطرفين ولا يقتضي الادعاء بهذه المقاصة بالإضافة إلى أن القضاء للمطعون ضده بكامل التأمين فيه إهدار لحق الرهن الحيازي المقرر للشركة على هذا التأمين فضلاً عن حقها في حبسه حتى تبرأ ذمة المطعون ضده من تلك المسحوبات التي قدرها الخبير بمبلغ ٩٨٣٧ ج و ٤٧٠ م وأقر المطعون

ضده في صحيفة الاستئناف بجزء منها قدره ٣٤٦٣ ج و ٤٠٥ م مما تقع به المقاصة وجوبا ، كما أخطأ الحكم حين قرر في أسبابه استحقاق المطعون ضده أجرا يخص من مسحوباته ، في حين أنه لا يتقاضى أجرا بل حصة في الربح فإن لم يتحقق ربح لا يستحق شيئا قبل الشركة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المقاصة القانونية على ما تقضى به المادة ٣٦٢ من القانون المدني تستلزم في الدين أن يكون خاليا من النزاع ، محققا لاثبات في ثبوته في ذمة المدين ، وأن يكون معلوم المقدار ، وكان لا بد من اجتماع الشرطين ، لأن المقاصة تتضمن معنى الوفاء الإلجباري ولا يجبر المدين على دفع دين متنازع فيه أو دين غير معلوم المقدار ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد نازع في تقدير الخبير لمسحوباته النقدية ونحوها الشركة في مدة عمله ، وكان من المقرر إعمالا لالتزام رب العمل بأن يدفع للعامل أجرا مقابل ما أداه من عمل أنه يجب في حالة تحديد أجر العامل بنسبة مئوية من الأرباح وثبوت أن المنشأة التي يعمل بها لم تحقق أي ربح أن يقدر للعامل أجره وفقا للأسس الواردة في المادة ١/٦٨٢ من القانون المدني ، وكان مؤدى ذلك تخلف الشرطين المقررين لتلك المقاصة القانونية فيما يكون للشركة الطاعنة من دين قبل المطعون ضده نتيجة لتلك المسحوبات كما قدرها الخبير أو بالقدر الذي أقربه المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر واقضى لنحصر هذا الدين من التأمين المطالب به الادعاء بالمقاصة القضائية لا يكون قد خالف القانون ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بحجة في - بس التأمين تبعا للرهن الحيازي المقرر لها عليه حتى تبرأ ذمة المطعون ضده من تلك المسحوبات ، مما يكون معه هذا الدفاع سببا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبدى بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومحمد مایل راشد ، ومحمد فنى الفقى .

(٦٨)

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) ، (٢) ، (٣) إيجار . ” إيجار الأماكن ” . ” تحديد الأجرة ” .

(١) الإصلاحات والتحسينات الجديدة التى أدخلها المؤجر فى العين قبل التأجير . جواز تقويمها وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة الأساس . وجوب إعمال اتفاق الطرفين ما لم يقصد منه التحايل على القانون .

(٢) الترخيص للتأجير بالتأجير من الباطن مفروشا . ميزة جديدة . جواز تقويمها وإضافتها إلى الأجرة . م ٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

(٣) الأجرة المحددة وفقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . المقصد منها الانتفاع العادى بالعين المؤجرة . تحويل المستأجر حق التأجير من الباطن مفروشا . ميزة يحق للمؤجر تقاضى مقابل عنها .

١ — المستفاد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ٦٨ لسنة ١٩٦١ التى أدمجت فيه تحت رقم المادة ٥ مكررا ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التى تحدد على الأسس التى قررتها تلك القوانين ، فإذا اتفق الطرفان على ذلك وجب أعمال إتفاقهما ما لم يثبت أن المقصد منه هو التحايل على أحكام القانون فىكون للقاضى عدئذ سلطة التقدير .

٢ - يعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة جديدة يولمها للمستأجر كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا فرخص له المؤجر بذلك ، فإن هذه الميزة تقوم وتزاد على الأجرة وفقا لما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي خولت المؤجر الحق في زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ في حالة تأجير الأماكن بقصد استغلالها مفروشة وذلك على تقدير من المشرع بأن الأجرة التي اتخذها أساسا للتحديد إنما هي مقابل انتفاع المستأجر بالمكان المؤجر في حدود المزايا العادية التي كانت قائمة في التاريخ الذي عينته القوانين سالفة الذكر ، فإذا خول المؤجر المستأجر زيادة في المزايا عما كانت عليه وقتذاك فقد حق تقويمها وإضافة قيمتها إلى أجرة الأساس .

٣ - لأن كان المشرع لم يدمج القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ولم يورد فيه نصا مماثلا لنص المادة الرابعة من القانون الأخير ، إلا أنه لما كان القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدر لذات الغرض المقصود من إصدار القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المدمجة فيه ، وهو الحد من مغالاة الملاك في تقدير الأجرة ، وكان عدم إدماجه في هذا القانون كشأن القوانين السابقة عليه مرده إلى الرغبة في وضع تنظيم ثابت للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بما يضمن استقرارها ويغني عن صدور تشريعات متوالية في هذا الشأن على نحو ما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية فإن النص في مادته الأولى على تحديد أجرة الأماكن الخاصة لأحكامه بنسبة معينة من قيمة الأرض والمباني إنما كان يستهدف تحديد الأجرة بالنسبة إلى الانتفاع العادي ، بحيث إذا خول المؤجر المستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية بأن رخص له في تأجير المكان من الباطن مفروشا فإن هذه الميزة تعتبر في حكم التحسينات ، فيجوز للمؤجر أن يتقاضى مقابلا عنها على نحو ما هو مقرر بالنسبة للأماكن الخاصة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المدمجة فيه ، وقد كشف المشرع عن هذا المقصد عندما أصدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين إذ أنه وقد حدد الأجرة وفقا لذات الأسس التي كانت مقررة بالقانون رقم ٤٦

لسنة ١٩٦٢ فإنه نص في المادة ٢٨ منه على أنه في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير مسكنه مفروشا ، يستحق المالك أجرة إضافية تعادل ٧٠٪ من الأجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا ، ندل بذلك على أن تحديد الأجرة وفقا لنسب معينة سواء في هذا القانون أو في القانون السابق عليه ، لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد أجرة عادلة في حالة الانتفاع العادي ، وأنه ليس تمة ما يمنع من زيادتها في مقابل تأجير المكان من الباطن مفروشا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا المدعى رقم ٤٤٦٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنين ، وطلبوا فيها الحكم بتخفيض الأجرة السنوية للعمارة التى يستأجرونها من الطاعنين والمبينة بصحيفة الدعوى من ١٣٠٦٠ ج إلى ٨٠٠٠ ج إستنادا إلى القول بأن الطاعنين قد عمدوا احتيالا على القانون إلى تحديد عناصر الأجرة المتعاقدة عليها على أساس أنها تتكون من ٨٠٠٠ ج أجرة أساسية ، ٣٠٢٠ ج قيمة فرق أجرة الشقق المؤجرة مفروشة إلى المطعون عليهم ، ٢٠٠٠ ج مقابل الترخيص لهم بتأجير الشقق الخالية من الباطن مفروشة ، وأنه لما كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى يحكم العلاقة بين الطرفين - يحظر اقتضاء ما يتجاوز قيمة الأجرة - وهى ٨٠٠٠ ج ، فقد أقام المطعون عليهم هذه الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، وفى ١٠/٢/١٩٦٤ قضت المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر العلب الخاص بتخفيض مبلغ ٣٠٢٠ ج "قيمة فرق أجرة الشقق المفروشة" وحكمت بتخفيض مبلغ ٢٠٠٠ ج من الأجرة وهو مقابل الترخيص باستغلال باقى الشقق مفروشة . استأنف الطاعنون الشق الأخير من الحكم بالاستئناف رقم ٧٨٢ لسنة ٨١ قضائية القاهرة ، وفى ٢٩/٣/١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف

بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريقتي النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ويقولون في بيان ذلك إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه استند في قضائه إلى القول بأن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد أوجب تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكامه على مقتضى عناصر معينة أيا كان نوع الانتفاع بالعين المؤجرة باعتبار الأجرة مقابلا لاستثمار رأس المال في إقامة البناء، ولذلك فرض القانون حدا أقصى لهذا المقابل لا يجاوز نسبة معينة من قيمة رأس المال سنويا ، وإلى أنه لا مجال في ظل هذا القانون للاتفاق على أجرة يدخل في تقديرها تقييم ما يحصل عليه المستأجر من مزايا لم يكن متاحا له الانتفاع بها من قبل ، وفي ذلك يختلف حكم هذا القانون عن حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ويرى الطاعنون أن هذا الحكم خطأ في القانون، ذلك أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لم يخالف القاعدة الأساسية التي قام عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من اعتبار الأجرة مقابل الانتفاع الشخصي بالعين المؤجرة دون استغلال المستأجر لها بتأجيرها من الباطن مفروشة ، إذ لا يملك هذا الحق إلا بترخيص كتابي صريح من المؤجر الذي يحق له عند منعه إياه اقتضاء مقابل عنه ، وبذلك تسرى هذه القاعدة على العلاقات التي ينظمها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولا يكون ثمة فارق بين ما كان عليه الحال قبل العمل به وبين ما يجري في ظله ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم أحقية الطاعنين في اقتضاء المقابل الوارد بعقد الإيجار لقاء ترخيصهم للطاعنون عليهم بتأجير الشقق الخالية من الباطن مفروشة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كان المستفاد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ١٦٨ لسنة ١٩٦١ التي أدمجت فيه تحت رقم المادة ٥ مكررا ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الإصلاحات والتحسينات المحددة

التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف ما يقابل ارتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررتها تلك القوانين فإذا اتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال اتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير، ويعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة جديدة يوليها للمستأجر كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا، فرخص له المؤجر بذلك فإن هذه الميزة تقوم وتزاد على الأجرة ونفقا لما تنص به المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي خولت المؤجر الحق في زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ في حالة تأجير الأماكن بقصد استغلالها مفروشة، وذلك على تقدير من المشرع بأن الأجرة التي اتخذها أساسا للتحديد إنما هي ارتفاع المستأجر بالممكن المؤجر في حدود المزايا العادية التي كانت قائمة في التاريخ الذي عينته القوانين سالفه الذكر، فإذا خول المؤجر المستأجر زيادة في المزايا عما كانت عليه وقتذاك فقد حق تقويمها وإضافة قيمتها إلى أجرة الأساس، ولئن كان المشرع لم يدمج القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولم يورد فيه نصا مماثلة لنص المادة الرابعة المشار إليها إلا أنه لما كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدر ذات الغرض المقصود من إصدار القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المدججة فيه، وهو الحد من مغالاة الملاك في تقدير الأجرة وكان مدم إدماجه في هذا القانون كشأن القوانين السابقة عليه والتي سلفت الإشارة إليها مرده إلى الرغبة في وضع تنظيم ثابت للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بما يضمن استقرارها، ويفنى عن صدور تشريعات متوالية في هذا الشأن على نحو ما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية فإن النص في مادته الأولى على تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكامه بنسبة معينة من قيمة الأرض والمباني إنما كان يستهدف تحديد الأجرة بالنسبة إلى الارتفاع العادي بحيث إذا خول المؤجر المستأجر علاوة على هذا الارتفاع ميزة إضافية بأن رخص له في تأجير المكان من الباطن مفروشا فإن هذه الميزة تعتبر في حكم التحسينات فيجوز للمؤجر أن يتقاضى مقابلا عنه على نحو ما هو مقرر بالنسبة للأماكن الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المدججة فيه وقد كشف المشرع

عن هذا القصد عندما أصدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، إذ أنه وقد حدد الأجرة وفقاً لذات الأسس التي كانت مقررّة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فإنه نص في المادة ٢٨ منه على أنه في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير مسكنه مفروشا يستحق المالك أجرة إضافية تعادل ٧٠٪ من الأجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا. يدل بذلك على أن تحديد الأجرة وفقاً للنسب معينة سواء في هذا القانون أو في القانون السابق عليه لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد أجرة عادلة في حالة الانتفاع العادي ، وأنه ليس ثمة ما يمنع من زيادتها في مقابل تأجير المكان من الباطن مفروشا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في الدعوى على أساس عدم أحقية الطاعنين في إضافة أية زيادة إلى أجرة الأساس مقابل ترخيصهم للطعون عليهم في تأجير بعض الشقق من الباطن مفروشة وقيامهم بتأجيرها فعلاً ، فإن الحكم يكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
جودة أحمد فيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(٦٩)

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " ضريبة القيم المنقولة " . " الطعن الضريبي " . إختصاص .

المنازعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة لا تنحال إلى لجان الطعن المشار إليها
بالمواد ٥٠ — ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . هذه المنازعات ترفع مباشرة إلى المحاكم صاحبة
الولاية العامة .

خص المشرع كل كتاب من الكتب الثلاثة الأول من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ — الخاص بضريبة إيرادات رهوس الأموال المنقولة وضريبة
الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل — بأحكام ضريبة معينة
بحيث لا يجرى سريان حكم ضريبة على أخرى إلا بنص خاص . وإذا وردت
المواد من ٥٠ إلى ٥٤ التي تنظم عمل لجان الطعن وإختصاصها في الكتاب
الثاني من القانون سالف الذكر ، وهو خاص بالضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية دون أن يكون لها مثيل في مواد الكتاب الأول الخاص بالضريبة
على إيرادات رهوس الأموال المنقولة ، ودون أن يحيل إليها هذا الكتاب ،
فإن مفاد ذلك أن المشرع قصد إلى أن تكون ولاية هذه اللجان مقصورة
على المنازعات الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولا تتعداها
إلى ما سواها من الضرائب الأخرى إلا بنص خاص باعتبار أن الأحكام المتعلقة
بهذه اللجان إستثناء من القواعد العامة في الإختصاص الواردة في قانون المرافعات ،
فلا تنحال المنازعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة إلى لجان الطعن ، بل يرفع

أمرها مباشرة إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة المنازعات طالما لم يرد بشأنها نص خاص ، ومع مراعاة الأحكام الخاصة بهذه الضريبة التي وردت في الكتاب الرابع من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ ، يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد المشرع تطبيق الأحكام المتعلقة بالطعن أمام هذه اللجان بالنسبة لضرائب معينة نص على ذلك صراحة ، فقد أشارت إلى ذلك المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالنسبة للضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية ، وأجازت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لمولى الضريبة العامة على الإيراد أن يطعنوا في تقدير مصاحبة الضرائب خلال شهر من وصول التذية إليهم أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ونصت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات على اختصاص هذه اللجان بالفصل في أوجه الخلاف بين ذوى الشأن والمصلحة وفقا للأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لا يغير من ذلك أن مصلحة الضرائب ضمنّت النموذجين رقمي ١٨ ، ١٩ ضرائب بيانات عن وعاءى الضريبة التجارية وضريبة القيم المنقولة ، إذ لم تشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى هذين النموذجين إلا في المادة ٢٤ التي وردت في الكتاب الثانى من اللائحة ، وهو خاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، كذلك بالنسبة للتخصم المنصوص عليه في المادتين ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فليس من شأنه أن يضاف اختصاصا على لجان الطعن بالنسبة لضريبة القيم المنقولة ، بل يتم الخصم المذكور طبقا لما ورد في إفراز الشركة ، هل أن يعدل وعاء الضريبة التجارية فيما بعد تبعا لتعديل وعاء ضريبة القيم المنقولة إذا ما صدر بذلك حكم من القضاء . ولا محل للاستدلال بالتعديل الذى أدخله المشرع بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ وردت هذه المادة بالكتاب الثانى الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية ، هذا إلى أن النص بعد التعديل على أن " تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين المول والمصلحة " لا يفيد أن لجان الطعن تختص بنظر المنازعات المتعلقة بضريبة القيم المنقولة ، بل يقتصر اختصاصها على الفصل في كافة أوجه الخلاف المتعلقة بضريبة الأرباح

التجارية ، فضلا عن أن هذا التعديل لم يقصد به سوى إعادة صياغة هذه المادة وهو ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما تبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تقتضى فى أن مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بالإسكندرية حددت وعاءى ضريبة الأرباح التجارية وضريبة القيمة المنقولة للشركة الطاعنة عن نشاطها فى سنة ١٩٥٧ على أساس مبلغ ٢٩٨٩٠ ج و ١٤٦ م بالنسبة لوعاء الضريبة الأولى قبل إعمال المادتين ٣٦ ، ٣٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومبلغ ١١١٣٨ ج و ٨٣٢ م بعد إعمال هاتين المادتين وحددت وعاء الضريبة الثانية بمبلغ ٥٥١٨ ج و ٢٢٧ م توزيعات المادة ٣٥ ومبلغ ٣٧٣٤ ج و ٦٧٠ م صافى المبالغ المدفوعة لأصحاب السندات المستملكة بطريق السحب الشهري على اعتبار أنها توزيعات، وإذا امتنعت الطاعنة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٩ بتعديل تحديد المراقبة لضافى أرباح الشركة الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية إلى مبلغ ١٧٦٠٩ ج و ٩٩١ م وذلك قبل إجراء خصومات المادتين ٣٦ ، ٣٥ وبتعديل تحديد المراقبة لوعاء ضريبة القيمة المنقولة إلى مبلغ ٥٥١٨ ج و ٢٢٧ م، فقد أفادت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٩٤٠ سنة ١٩٦٠ تجارى إسكندرية الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة الحكم بعدم اختصاص لجنة الطعن بنظر النزاع المتعلقة بضريبة القيمة المنقولة ، وبتعديل هذا القرار فيما قضى به بالنسبة لتحديد وعاء الضريبة التجارية وتحديد هذا الوعاء بمبلغ ٢٦٤٤١ ج و ٧١ م ، وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٣١ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم

بالاستئناف رقم ٦٠ سنة ١٨ ق اسكندرية طالبة لإلغاء والحكم لها بطلباتها ،
وبتاريخ ١٠ / ٣ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة
في خصوص الشق الخاص بتحديد وعاء الضريبة على إيراد القيم المنقولة وبعدم
اختصاص لجنة الطعن بنظره ، وبتأييد الحكم المستأنف في خصوص الشق
الخاص بتحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية . طعنت الشركة في الشق
الأول من هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بني على أسباب ثلاثة تحصل في النهي على الحكم المطعون فيه
الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول الطاعنة بيانا لذلك إن الحكم قضى بعدم
اختصاص لجنة الطعن بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد وعاء الضريبة على إيراد
القيم المنقولة مستندا في ذلك إلى أن المواد التي تنظم اختصاص لجنة الطعن
وردت في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو خاص بضريبة
الأرباح التجارية والصناعية ولم يحل إليه الكتاب الأول بشأن الضريبة على رؤوس
الأموال المنقولة في هذا الخصوص ، في حين أنه طبقا للمادة ٤٥ من القانون
سالف الذكر يكون لمصلحة الضرائب أن تدخل على إقرارات الشركات المساهمة
ما تراه من تصحيحات أو تعديلات وهي تناول كلا من ضريبتى القيم المنقولة
وإيرباح التجارية لتدخل الأحكام المتعلقة بهما ، ولأن وعاء الضريبة الأخيرة
لا يتحدد إلا بعد تحديد وعاء الضريبة الأولى وإجراء الحكم المنصوص عليه
في المادتين ٣٥ ، ٣٦ من القانون ، ولذلك فإن مصلحة الضرائب تقوم بإخطار
الشركة بهذه التصحيحات والتعديلات على نموذج واحد هو النموذج رقم ١٨
ضرائب ، ثم تخطر بها بالربط على الوعاءين على النموذج رقم ١٩ ضرائب فإذا لم توافق
الشركة على الربط طعنت عليه أمام اللجنة ونفقا لاحكام المادة ٥٢ من القانون ،
مما يدل على أن المشرع أراد توحيد الجهة التي تختص بالفصل في الطعن بالنسبة
للوعاءين ، يؤيد هذا الظاهر أن المشرع عدل نص المادة ٥٣ من القانون بالمرسوم
بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ بحيث صارت لجان الطعن تختص بالفصل في جميع
أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم

اختصاص لجنة الطعن بنظر المنازعة المتعلقة بضريبة القيم المنقولة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المشرع خص كل كتاب من الكتب الثلاثة الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — الخاص بضريبة إيرادات رءوس الأموال المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل — بأحكام ضريبة معينة بحيث لايجرى مريان حكم ضريبة على أخرى إلا بنص خاص ، وإذا وردت المواد من ٥٠ إلى ٥٤ التي تنظم عمل لجان الطعن واختصاصها في الكتاب الثاني من القانون سالف الذكر وهو خاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية دون أن يكون لها مثيل في مواد الكتاب الأول الخاص بالضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة ودون أن يحيل اليها هذا الكتاب ، فإن مفاد ذلك أن المشرع قصد إلى أن تكون ولاية هذه اللجان مقصورة على المنازعات الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا تتعداها إلى ما سواها من الضرائب الأخرى إلا بنص خاص باعتبار أن الأحكام المتعلقة بهذه اللجان استثناء من القواعد العامة في الاختصاص الواردة في قانون المرافعات ، فلا تحال المنازعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة إلى لجان الطعن ، بل يرفع أمرها مباشرة إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة المنازعات طالما لم يرد بشأنها نص خاص ، ومع مراعاة الأحكام الخاصة بهذه الضريبة التي وردت في الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد المشرع تطبيق الأحكام المتعلقة بالطعن أمام هذه اللجان بالنسبة لضرائب معينة نص على ذلك صراحة ، فقد أشارت إلى ذلك المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالنسبة للضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية ، وأجازت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لمول الضريبة العامة على الإيراد أن يطعنوا في تقدير مصلحة الضرائب خلال شهر من وصول التنبيه إليهم أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ونصت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات على اختصاص هذه اللجان بالفصل في أوجه الخلاف بين ذوى الشأن والمصلحة وفقا للاوضاع والإجراءات المنصوص

عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لا يغير من ذلك أن مصلحة الضرائب ضمنت النموذجين رقمي ١٨ ، ١٩ ضرائب بيانات عن وعاءى الضريبة التجارية وضريبة القيم المنقولة ، إذ لم تشر اللائحة للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى هذين النموذجين إلا في المادة ٢٤ التي وردت في الكتاب الثانى من اللائحة ، وهو خاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، كذلك بالنسبة للحصم المنصوص عليه في المادتين ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فليس من شأنه أن يضمن اختصاصا على لجان الطعن بالنسبة لضريبة القيم المنقولة ، بل يتم الحصم المذكور طبقا لما ورد في إقرار الشركة على أن يعدل وعاء الضريبة التجارية فيما بعد تبعا لتعديل وعاء ضريبة القيم المنقولة إذا ما صدر بذلك حكم من القضاء ولا محل للاستدلال بالتعديل الذى أدخله المشرع بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ وردت هذه المادة بالكتاب الثانى الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية ، هذا إلى أن النص بعد التعديل على أن ” تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة “ لا يفيد أن لجان الطعن تختص بنظر المنازعات المتعلقة بضريبة القيم المنقولة بل يقتصر اختصاصها على الفصل في كافة أوجه الخلاف المتعلقة بضريبة الأرباح التجارية ، فضلا عن أن هذا التعديل لم يقصد به سوى إعادة صياغة هذه المادة ، وهو ما أفصحت منه المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ بقولها ” إن تعديل المادة ٥٣ يجمع أيضا بين ما تنأثر في النهوض الحالية من أحكام خاصة بموضوع اختصاص اللجان وإجراءاتها وسلطاتها مع حقوق طرف النزاع أمامها ولا يخرج التعديل في هذا المجال عن إعادة الصياغة “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أنه ليس للجان الطعن ولاية الفصل في المنازعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلي عبد الجراد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم الدهشان ، ومحمد حاييل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، ومصطفى الفقى .

(٧٠)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) بيع . ” البيع بالمزاد العلنى ” . بطلان . نظام عام . مزاد .

أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بقواعد بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلنى .
قيامها على أساس إتمام البيع بواسطة خير مئمن . عدم ترتيب البطلان الحتمى جزاء على عدم مراعاتها .
جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا لعدم تعلقها بالنظام العام .

(٢ ، ٣) عقد . ” أركان العقد ” . ” عيوب الرضا ” . ” الغلط ” .
” التدليس ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل ” . نقض .

(٢) الغلط الذى يجيز إبطال العقد . شرطه . استئلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة ثبوت
واقعة الغلط .

(٣) التدليس الذى يجيز إبطال العقد . استخلاص عناصره وتقدير ثبوته أو نفيه . استقلال
محكمة الموضوع بذلك بلا رقابة عليها من محكمة النقض .

١ — أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
الخاصة بالإعلان عن بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلنى وميعاد إجراء ذلك
البيع وتحديد يوم للمaine ومكان حصول المزايدة ووجوب دفع نصف الثمن الراسى
به المزاد وإعادة البيع على مسؤولية المشتري المتخلف ، تقوم على أساس جوهري
هو أن يتم البيع بواسطة خير مئمن وفيما عدا ذلك فإن هذه النصوص لا تعدو
أن تكون تبيانا لقواعد الإجراءات والمواعيد الواجب على الخبير المئمن متولى
البيع مراعاتها تحقيقا لسلامة إجراءات المزاد وضمنا لحقوق ذوى الشأن فيه
ولم يرتب المشرع على عدم مراعاة هذه القواعد جزاء البطلان الحتمى ، هذا

إلى أن المشرع قد نص في ذلك القانون على عقوبات جنائية جزاء على مخالفة بعض أحكامه الأخرى ومنها ما أورده في الباب الخاص بتنظيم البيع بالتقسيط لحماية السوق التجارية من الغش والهزات التي تؤثر في الائتمان العام ، في حين أنه لم ينص بشأن قواعد بيع المنقولات المستعملة بالمراد العلني على عقوبات جنائية ، مما مفاده أن هذه القواعد إنما شرعت في مجموعها لمصلحة ذي الشأن الذي يكون له أن يتمسك عند مخالفتها مخالفة جوهرية — بإبطال البيع درءا لما يصيبه من ضرر ، ومن ثم فهي لا تتعلق بالمنظام العام ، ويزول الأثر المترتب على مخالفتها إذا نزل عنه من شرع لمصلحته سواء كان هذا النزول صراحة أو ضمنا ، وينبئ على ذلك اعتبار الإجراءات صحيحة .

٢ — إنه وإن جاز طبقا للمادة ١٢٠ من القانون المدني للتعاقد الذي وقع في غلط جوهرى أن يطلب إبطال العقد إذا كان التعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الغلط أو كان على علم به أو كان من الممهل عليه أن يتبينه ، إلا أن ثبوت واقعة الغلط هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مسألة موضوعية يستقل قاضي الموضوع بتقدير الأدلة فيها .

٣ — استخلاص عناصر التدليس الذي يجيز إبطال العقد من وقائع الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض مادام قضاؤها مقاما على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٤ تجارى القاهرة ضد

المطعون عليهما وطلب فيها الحكم ببطلان بيع الأخشاب المبينة بصحيفة الدوى واعتباره كأن لم يكن و بإلزام الشركة المطعون عليها الأولى بأن ترد له مبلغ ١٣٠٠ ج والمطعون عليه الثانى برد مبلغ ٢٠٠ ج ، وقال بيانا لدعواه إن المطعون عليها الأولى أعلنت عن بيع كمية من الأخشاب بمزاد علنى يتولاه المطعون عليه الثانى وإنها وصفت فى نشرة البيع بأنها أخشاب " أطوال " وقد رسا مزادها على الطاعن بعد أن عاينها وتبين له من الطريقة التى رسمت بها أنها مطابقة لما ورد بتلك النشرة ثم دفع مبلغ ١٣٠٠ ج ، وإذ شرع فى تسلمها اتضح له أن أكثرها من الأخشاب القصيرة والكسر ، وأقام دعوى لإثبات الحالة رقم ١٢٣٣٢ سنة ١٩٦٣ مستعجل القاهرة وفيها نذبت المحكمة خيرا أثبت حالة الأخشاب ، ثم رفع الطاعن بعد ذلك الدوى بمطالبته السالف ذكرها ، واستند فى طلب البطلان إلى مخالفة أحكام قانون البيع بالمزاد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ، وإلى أن إرادته شأبها غلط وتدليس . وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٢ سنة ٨٣ ق ، ومحكمة استئناف القاهرة حكمت بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره صدمت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم وإن سلم بوقوع مخالفات للإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن بعض البيوع التجارية تحصل فى نشر إعلان البيع بمجرد واحدة لا جريدتين ، وعدم مراعاة معنى ثلاثة أيام بعد الإعلان ، وإجراء البيع فى مكتب المطعون عليه الثانى على خلاف حكم القانون ، وعدم دفع نصف الثمن الراسى به المزاد ، إلا أن الحكم لم يرتب على وقوع هذه المخالفات بطلان البيع بالمزاد إذ اعتبره بطلانا نسبيا يزول بالإجازة ويصح التزول عنه ، هذا فى حين أنه بطلان مطلق يعمين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا تصححه الإجازة لتعلق أحكام القانون المشار إليه بالنظام العام ، هذا إلى أن عدم مراعاة المواعيد القانونية للبيع بالمزاد العلنى يستتبع بطلان الإجراء بحكم المادة ٢٤ من قانون

المرافعات ، وهو بطلان لا يلزم لوقوعه أن يتمسك به من شرع له ولا تلحقه الإجازة ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن ما انتظمته أحكام المواد ٢ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وهى الخاصة بالإعلان عن بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلنى وميعاد إجراء ذلك البيع وتحديد يوم للمaine ومكان حصول المزايدة ووجوب دفع نصف الثمن الراسى به المزاد وإعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف ، يقوم على أساس جوهري هو أن يتم البيع بواسطة خبير مثن وفيما هذا ذلك فإن هذه النصوص لا تعدو أن تكون تبيانا لقواعد الإجراءات والمراعى الواجب على الخبير المثن متولى البيع مراعاتها تحقيقا لسلامة إجراءات المراء وضمانا لحقوق ذوى الشأن فيه ، ولم يربط المشرع على هدم مراعاة هذه القواعد جزاء البطلان الحتمى ، هذا إلى أن المشرع قد نص فى ذلك القانون على عقوبات جنائية جزاء على مخالفة بعض أحكامه الأخرى ومنها ما أورده فى الباب الخاص بتنظيم البيع بالتقسيط لحماية السوق التجارية من الغش والهزات التى تؤثر فى الائتمان العام ، فى حين أنه لم ينص بشأن قواعد بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلنى على عقوبات جنائية ، مما مفاده أن هذه القواعد إنما شرعت فى مجموعها — لمصلحة ذى الشأن الذى يكون له أن يتمسك عند مخالفتها بخافه جوهريه — بإبطال البيع درءا لما يصيبه من ضرر ، ومن ثم فهم لا تتعلق بالنظام العام ، ويزول الأثر المترتب على مخالفتها إذا نزل عنه من شرع لمصلحته ، سواء كان هذا النزول صراحة أو ضمنا ، وينبنى على ذلك إعتبار الإجراءات صحيحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه فى أسبابه قد أورد فى هذا الخصوص قوله إن الثابت من الأوراق أن بيع الأخشاب موضوع النزاع قد تحدد لإجرائه أولا يوم ١٢/١١/١٩٦٣ ، ولما لم تصل نتيجة المزاد فى ذلك اليوم إلى السعر الذى قدرته المدعى عليها فقد تأجل البيع إلى يوم ١٩/١١/١٩٦٣ حيث تم برسو المزاد على المدعى ، وكانت إجراءات البيع المحدد له يوم ١٢/١١/١٩٦٣ قد تمت صحيحة وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ولم يوجه إليها طعن

فلا يكرن للمدعى أن يطعن بعد ذلك في إجراءات تأجيل البيع طالما أن نصوص القانون قد خلت من تنظيم هذه الإجراءات ، وأضاف الحكم إلى ذلك " أن مخالفة الإجراءات الخاصة بالنشر عن البيع ومواعيده وتحديد مكان البيع لا شأن لها بما أسفرت عنه جلسات المزايدة من رسو المزايدة على المدعى (الطاعن) ولم يكن لها أدنى أثر على السعر الذي رسا به الزاد ، خاصة وأن المدعى قد أقر بأنه عاين الأخشاب المباعة في يوم سابق على يوم البيع ، ولا شك كانت لديه الفرصة الكاملة والوقت الكافي لفحص المبيع والتحقق من أوصافه بحيث لا يقبل منه بعد ذلك التمسك بمخالفات هي بالتأكيد غير جوهرية علاوة على أن ضررا لم يترتب عليها بغية إبطال البيع ، كذلك لا يجدي التمسك بعدم سداد نصف الثمن في جلسة المزايدة خلافا لما أوجبه القانون لأن هذا الإجراء إنما شرع لمصلحة البائع ، ولما كان قد أقر شروط المزايدة بتوقيعه عليها ، وكانت جلسة المزايدة قد انتهت دون أن يبدى فيها اعتراضا أو تحفظا أو ملاحظات في ذلك الخصوص فإن ما يدعيه من بطلان يكون قد زال ، ويكون طلبه إبطال البيع تاسيسا على مخالفة الإجراءات المنفردة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ على غير أساس " وكان يبين من هذا لدى قرره الحكم المطعون فيه أنه انتهى في حدود سلطته التقديرية وبأسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها الحكم إلى أن إجراءات المزايدة المدعى بأنها قد خولفت غير جوهرية ، ولم يترتب عليها إضرار بالطاعن وأنه قد قبلها دون اعتراض ، مما يعد منه زولا عما يكون قد شابها من عيوب . لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إن طلباته أمام محكمة الموضوع كانت تقوم على أنه وقع في غلط في صفة جوهرية في الشيء المباع هي أن الأخشاب المباعة ذات مقاسات طويلة وهو ما عبرت عنه نشرة البيع بأنها أخشاب " أطوال " ثم ظهر له عند تسليمها أن كيات منها أخشاب " كمر " ولو أنه تبين ذلك وقت التعاقد لما أبرم العقد وهو غلط مبطل للعقد ، كان سببه المباشر حصول المزايدة في مكتب المطعون عليه الثاني بعيدا عن مكان وجود

الأخشاب موضوع المزايد ، وقد أ طرح الحكم المطعون فيه القرائن التي ساقها للتدليل بها على ذلك الغلط ولم يحقق دفاعه في هذا الشأن ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه وإن جاز طبقا للمادة ١٢٠ من القانون المدني لاتعاقد الذي وقع في غلط جوهرى أن يطلب إبطال العقد إذا كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الغلط أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، إلا أن ثبوت واقعة الغلط هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقدير الأدلة فيها ، ولما كان الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أورد في هذا الخصوص قوله إنه ” بالرجوع إلى وقائع المدعى يبين أن المدعى — الطاعن — قد عين الأخشاب المباعة بنفسه كما وقع على شروط البيع بأنه قد عاين الخشب المطروح للبيع ، معاينة كافية نافية لكل جهالة ، ومن ناحية أخرى فإن ما يقرره المدعى من أن النشرات قد وصفت الأخشاب المعروضة للبيع بأنها أطوال وهى حسبما جرى العرف التجارى الأخشاب التى يزيد طولها على متر ونصف بينما تبين له عند تشوينها أنها أخشاب كسر ، هذا القول مردود عليه بما جاء بتقرير إثبات الحامة من أن كلمة (أطوال) تعنى أطوالا مختلفة متعددة ، وذلك خلافا لما يدعيه المدعى ولم يقيم الدليل عليه ، ومردود عليه أيضا بأن المدعى قد وقع على قائمة شروط البيع الثابت بها أن الخشب المطروح للبيع (خشب كسر أطوال) كما وقع على محضر جلسة البيع الثابت بها أن الخشب المباع (خشب كسر وخشب صناديق كسر) ومن ثم يكون طلب المدعى إبطال البيع بسبب الغلط في صفات المبيع أو بدعى عدم العلم به في غير محله فيتعين رفضه “ وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك قوله : ” إن الغلط انتهى بإقرار المسئنف أنه أجرى المعاينة بنفسه وهو خبير بتجارة الأخشاب تلك المهنة التى يحترفها “ . وكان مفاد ذلك أن محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن الطاعن — المشتري — لم يكن يجهل المبيع ، وأنه عاينه بنفسه وتحقق من أوصافه وكان هذا الاستخلاص سائغا مبنيًا على ما أوردته في حكمها من وقائع الدعوى

وظروفها وملابساتها وكافيا لحمل قضائها في هذا الخصوص ، فلا يجوز بعد ذلك إثارة هذا الأمر أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بوقوع تدليس دفعه إلى التعاقد ، تمثل في أن الشركة المطعون عليها الأولى عمدت إلى رص الأخشاب بطريقة توهم بأنها ذات مقاسات طويلة وأحدثت تغييرا بها إبان وجودها ، كما أن المطعون عليه الثاني أوهم الطاعن بأن الأخشاب المباعة مطابقة لما ورد بشأنها في نشرة البيع من أنها ذات مقاسات طويلة ، وأنه على الرغم من أن الحكم المطعون فيه قد سلم بهذه الوقائع وبمحصول الكذب في وصف المبيع فإنه اشترط لحصول التدليس استعمال طرق احتيالية ولم يعتبر الكذب وإخفاء حقيقة المبيع عمدا تدليسا ، مخالفا بذلك حكم القانون المدني الذي يعتبر السكوت عمدا عن وافعة أو ملبسة تدليسا ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٢٥ من القانون المدني تنص على أنه : ” يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الخيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامة بحيث أولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد . ويعتبر تدليسا السكوت عمدا عن وافعة أو ملبسة إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملبسة ” إلا أن استخلاص عناصر التدليس الذي يميز إبطال العقد من وقائع الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض مادام قضاؤها مقاما على أسباب سائغة ، ولما كان الحكم الابتدائي بعد أن نفى وقوع الطاعن في غلط جوهري على النحو الذي سبق بيانه في الرد على السبب الثاني — قد رد على ادعاء الطاعن وقوع تدليس عليه دفعه إلى التعاقد بقوله ” إن الثابت من الأوراق أن المدعى كان على علم بمصدر الخشب المباع وظروف بيعه فضلا عن خبرته التامة

بالأخشاب لكونه يتجر فيها، وأنه قد أتيت له فرصة معاينة المبيع وعينه فعلا ، وكان الثابت كذلك من تقرير الخبير المودع في الدعوى رقم ٦٦١٣ سنة ٦٥ مستعجل القاهرة أن الأخشاب موضوع النزاع هي بذاتها الأخشاب التي عاينها خبير اثبات الحالة في الدعوى رقم ١٢٣٣٢ سنة ٦٣ مستعجل القاهرة، ولم يقدم المدعى ما يدل به على حصول أدنى عبث أو تغيير فيها ، واختلاف وزن كميات هذه الأخشاب على النحو الثابت في نشرات البيع لا يدل بذاته على حصول مثل هذا العبث وإنما مرجعه عدم إجراء هذا الوزن وبالتالي عدم معرفة واختلاف التقدير بشأنه، خاصة وأنه قد نص صراحة في شروط البيع على أن الكمية المطروحة للبيع تحت المعجز والزيادة “ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد ذلك الحكم وأخذ بأسبابه وأضاف إليها قوله : ” إنه لم يقم دليل على قيام الشركة المستأنف عليها بالتدليس أو مصلحه ، وظيفتها في إجراء وسائل احتيالية للإيقاع في الغش وتعمد إخفاء الأخشاب القصيرة أسفل الأخشاب الطويلة “ . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد نفى أن الطاعن كان ضحية تدليس أيا كانت صورته، وحصل ذلك من أوراق الدعوى تحصيلًا سائغا مؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه يتعين لما تقدم رفض الطعن .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد فيث ، إبراهيم المعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ،
واسماء بيل فرحات عثمان .

(٧١)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " دعوى الضرائب " : حكم . " حجية الحكم " . " قوة الأمر
المقضي " . نظام هام .

الطعن في قرار اللجنة — بشأن ضريبة إضافية — بطريق التكاليف بالحضور ، ثم الطعن فيه
بصحيفة أودعت قلم الكتاب . القضاء نهائيا بعدم قبول الطعن الثاني لرفعه بغير الطريق القانوني .
وجوب التزام محكمة الاستئناف بحجية هذا القضاء السابق بالنسبة لشكل الطعن ولو كان الحكم فيه
قد خالف القانون أو النظام العام .

إذا كان الثابت أن الطاعنين — ورثة الممول — أقاموا ضد المطعون عليها
— مصلحة الضرائب — الدعوى رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ تجارى الإسكندرية
الابتدائية بطريق التكاليف بالحضور بالطعن في قرار اللجنة طالبين إلغاءه والحكم
بعدم استحقاق ضريبة إضافية عن المبلغ موضوع النزاع ، كما أقاموا الدعوى
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ تجارى بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة المذكورة
بالطعن في ذات القرار وببنفس العلبات ، ودفعت مصلحة الضرائب في الدعوى
الأولى ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني ، وقضت محكمة أول درجة
في الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن لوجوب رفعه بتكاليف
الحضور ، وفي الدعوى رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا
وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة ، وبعدم استحقاق ضريبة إضافية عن المبلغ
موضوع النزاع ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بشقيه ، وكان يبين
من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قضت بعدم جواز الاستئناف المرفوع

من مصلحة الضرائب عن الحكم في الدعوى ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ ، وصار هذا الشق من الحكم نهائيا فيما تضمنه من أن الطعن في قرار اللجنة يجب رفعه بتكليف بالحضور ، فكان يتعين على المحكمة عند الفصل في الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ عن ذات النزاع ، أن تارم حجية القضاء النهائي السابق بالنسبة لشكل الطعن وتقضى في موضوعه ، ولا تعيد النظر في الشكل ، حتى ولو كان الحكم فيه قد خالف القانون أو النظام العام ، لأن قوة الأمر المقضى تسد في هذا المقام على قواعد النظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد الدارلة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بالإسكندرية حددت وعاء الضريبة الإضافية لمورث الطاعنين ، وكان عضوا بمجلس إدارة شركة النيل للمليج من سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٦١٦٢ ج و ٢٦٤ م ، وإذا عترض الطاعنون وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٢/١٢/٢٩ برفضه ، فقد أقاموا الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ تجارى الإسكندرية الابتدائية بطريق التكليف بالحضور بالطعن في هذا القرار طالبين إلغاءه والحكم بعدم استحقاق أية ضريبة إضافية عن المبلغ المستحق لمورثهم ، كما أقاموا الدعوى رقم ١٣٧ سنة ١٩٦٣ تجارى بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة المذكورة طعنا في ذات القرار وبنفس الطلبات ، وقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد . دفعت مصلحة الضرائب في الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ ببطلان الطعن لرفعه بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٥٤ "مكررا" من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٢ حكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٣٧ بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني ، وفي الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣

برفض الدفع ببطلان الطعن و بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة الطعن و بعدم استحقاق ضريبة إضافية على المبلغ المستحق لمورث الطاعنين . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ سنة ٢٠ ق تجارى الإسكندرية طالبة إلغاءه والحكم فى الدعوى رقم ١٣٧ سنة ١٩٦٣ بقبول الطعن وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظرها موضوعا وفى الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ بقبول الدفع و ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى ، و بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٥ حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ١٣٧ سنة ١٩٦٣ بعدم جواز الاستئناف لرفعه من غير المحكوم عليه ، وفى الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ بإلغاء الحكم المستأنف و بقبول الدفع و بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المهددة لنظره عدلت النيابة عن رأيها و طلبت نقض الحكم .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى بين الخصوم أنفسهم ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم ١٣٧ سنة ١٩٦٣ قضى بعدم قبول الطعن استنادا إلى أنه رفع بعريضة ، وكان يجب رفعه بطريق التكاليف بالحضور ولم يستأنف الطاعنون هذا الحكم الذى صدر ضدهم فأصبح نهائيا ، ثم قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الطعن رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ لأنه كان يجب رفعه بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب لا بطريق التكاليف بالحضور ، وإذ صدر الحكم السابق بين الخصوم أنفسهم وفى النزاع عينه وحاز قوة الأمر المقضى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ناقضه ويجوز الطعن فيه بطريق النقض تطبيقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا الذى فى محله ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعنين أناموا ضد المطعون عليها الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ تجارى الإسكندرية الابتدائية بطريق التكاليف بالحضور بالطعن فى قرار اللجنة طالبين إلغاءه والحكم بعدم استحقاق ضريبة إضافية عن المبلغ موضوع النزاع ، كما أقاموا الدعوى رقم ١٣٧

سنة ١٩٦٣ تجارى بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة المذكورة بالطعن في ذات القرار وبنفس الطلبات ، ودفعت مصلحة الضرائب في الدعوى الأولى بطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني ، وقضت محكمة أول درجة في الدعوى رقم ١٣٧ سنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن لوجوب رفعه بتكليف بالحضور وفي الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة وعدم استحقاق ضريبة إضافية من المبلغ موضوع النزاع ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بشقيه ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قضت بعدم جواز الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب من الحكم في الدعوى رقم ١٣٧ سنة ١٩٦٣ وصار هذا الشق من الحكم نهائيا فيما تضمنه من أن الطعن في قرار اللجنة يجب رفعه بتكليف بالحضور ، فكان يتعين على المحكمة عند الفصل في الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ عن ذات النزاع أن تلتزم بحجية القضاء النهائي السابق بالنسبة لشكل الطعن ، وتقضى في موضوعه ولا تعيد للنظر في الشكل حتى ولو كان الحكم فيه قد خالف القانون أو النظام العام لأن قوة الأمر المقضى تسمو في هذا المقام على قواعد النظام العام ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتصدى لشكل الطعن مرة أخرى وقضى في الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني لأنه كان يجب رفعه بمريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة ، فإنه يكون قد ناقض القضاء السابق الصادر في ذات النزاع وبين الخصوم أنفسهم ، والذي قضى بوجوب رفع الطعن بتكليف بالحضور وأهدر ما حازه من قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المعامون به يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في خصوص قضائه في الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد ومنى ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(٧٢)

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٥ القضائية :

خرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . " الربط الحكى " .

تطبيق قاعدة الربط الحكى بالنسبة للنشاط المستحدث المختلف نوعا على نشاط الممول في سنة
الأساس . شرطه . استمرار الممول في مزاولة هذا النشاط الجديد في السنوات المقيسة . توقف
هذا النشاط . أثره . استبعاد قاعدة الربط الحكى في حدود هذا النشاط .

مؤدى أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أنه يشترط لتطبيق قاعدة
الربط الحكى بالنسبة للنشاط الذى يستحدثه الممول ، ويختلف في النوع عن نشاطه
في سنة الأساس أن يستمر الممول على مزاولة هذا النشاط الجديد في السنوات
المقيسة ، بحيث إذا توقف عن مزاولته فإنه لا يعمل بقاعدة الربط الحكى
في حدود هذا النشاط ، وهو ما نص عليه صراحة القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤
بعد تعديله بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ ، والذى قضى باستمرار العمل بأحكام
ذلك المرسوم بقانون بالنسبة لسنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، وأفصحت منه
المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب للعطارين ثان قدرت أرباح الشركة الجماعة عن نشاطها في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ بمبلغ ٥٧٦ ج و ٤٥٨ م مع اتخاذ أرباح هذه السنة أساسا للربط في السنوات التالية بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، ثم أضافت المأمورية بالنسبة لسنة ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى الربح المقدّر عن سنة الأساس مبلغ ٩٢٤٩ ج و ٣٤٣ م باعتباره يمثل أرباح الشركة عن نشاطها المستحدث في توكيلات فورتي فأصبح مجموع لربح مبلغ ١٠٨٢٥ ج و ٨٠١ م واتخذت هذا التقدير أساسا لربط الضريبة على الشركة في السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٣/١٩٥٤ طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، وإذا اعترضت الشركة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٠/١/٣١ باعتبار أرباح المشاة في كل من سنوات النزاع من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٣/١٩٥٤ مبلغ ٤٩٥٥ ج ، فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٠ تجارى الإسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغائه وتحديد أرباحها في كل من سنوات الخلاف بمبلغ ٥٧٦ ج و ٤٥٨ م ، واحتياطيا وفي حالة اعتبار توكيلات فورتي نشاطا ، مستحدث تحديد أرباحها من هذا النشاط طبقا لفترة الشركة ، وبتاريخ ١٩٦١/٣/٢١ حكمت المحكمة برفض الدّاعن وتأييد الفرار لمطعون فيه . استأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ١٨٦ سنة ١٨ ق تجارى طالبة إلغائه والحكم لها بتظلماتها ، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/١٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنّت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالمسألة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنهاه الطاعة على الحكم المطعون فيه القصور في التمهيد ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بأن الضريبة في السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٣/١٩٥٤ تربط على مجموع الأرباح المقدرة لسنة الأساس والأرباح المقدرة للنشاط الذى استحدثته الطاعة في توكيلات فورتي ، وهذا في حين

أن الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن هذا النشاط المستحدث توقف نهايا في ١٩٤٨/١١/٣٠ ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجهرى مما يعيبه بالفصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن مؤدى أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أنه يشترط لتطبيق قاعدة الربط المحكى بالنسبة للنشاط الذى يستحدثه الممول ويختلف في النوع عن نشاطه في سنة الأساس أن يستمر الممول على مزاولة هذا النشاط الجديد في السنوات المقيسة ، بحيث إذا توقف عن مزاولته فإنه لا يعمل بقاعدة الربط المحكى في حدود هذا النشاط ، وهو ما نص عليه حراحة القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ والذى قضى باستمرار العمل بأحكام ذلك المرسوم بقانون بالنسبة للسنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، إذ تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية على أنه بالنسبة للدوليين "الذين يتوقفون عن مزاولة نشاط مستقل يستمر العمل بالربط المحكى لغاية تاريخ التوقف ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ المشار إليه" وقد أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ في قولها "رئي تمشيا مع غرض التيسير أن يستثنى أيضا الممولون الذين يتوقفون عن مزاولة نشاط مستقل وذلك فقط في حدود هذا النشاط فيستنزل من وعاء الضريبة" . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على اتخاذ الأرباح المقدرة لسنة الأساس وهي ١٩٤٦/١٩٤٧ والأرباح المقدرة للنشاط الذى استحدثته الطاعنة في توكيلات فورتى ومجموع ذلك ٤٩٥٥ ج أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٣/١٩٥٤ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، مع أن الطاعنة تمسكت في مذكرتها التي قدمتها بالجلسة ١٩٦٥/٢/١٠ أمام محكمة الاستئناف بأن هذا النشاط الجديد لم يستمر

طيلة سنوات الخلاف ولكنّه بدأ في ١/٢/١٩٤٧ وتوقف نهائياً في ٣٠/١١/١٩٤٨ كما هو ثابت من حسابات الأرباح والخسائر ، وأن مقتضى ذلك أعمال قاعدة الربط الحكمي بالنسبة لباقي سنوات الخلاف طبقاً لأرباح سنة الأساس فقط وقدرها ٥٧٦ ج و ٤٥٨ م ، وإذا أغفل الحكم هذا الدفاع ولم يتناوله في أسبابه بالرد ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قد هارقه عمداً يبطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ أحمد حسن ديبكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين محمد أسعد محمد ، وجورده أحمد فيث ، و-امد وصفى ، والدكتور محمد زكي
عبد البر .

(٧٣)

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب "ضريبة المهن الحرة" .

ضريبة المهن الحرة . وعائدها . الأرباح التي قبضها الممول أو وضعت تحت تصرفه
من عمليات بائرها خلال السنة أو في سنوات سابقة ، لا الأرباح التي استجفت ولم يتم
قبضها .

وفقاً للمادتين ٧٢ و ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — بعد تعديلهما
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — تفرض ضريبة سنوية لإبتداء من أول يناير
سنة ١٩٥١ على "أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها
الممولون بصفة مستقلة ، ويكون العنصر الاساسي فيها العمل" وتحدد
هذه الضريبة على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ، ويكون
تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي بائرها
الممول . وهي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — ضريبة متميزة ،
يحدد وعائدها بالأرباح التي قبضها الممول أو وضعت تحت تصرفه من عمليات
بائرها خلال السنة أو سنوات سابقة ، لا الأرباح التي استجفت ولم يتم قبضها
بعد ، وإذ خالف الحكم المعامرن فيه هذا النظر واستبعد من وعاء الضريبة المبالغ
إلى قبضها المطعون عليه — مهندس — في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣
عن عمليات تمت قبل ذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(١) نقض ١٥/١٢/١٩٦٥ بجمرة المكتب الفني السنة ١٦ ص ١٢٦٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه وهو خير مهندس فى التعدين قدم إلى مأمورية قصر النيل إقرارات عن أرباحه الخاضعة للضريبة غير التجارية فى السنوات من ۱۹۵۱ إلى ۱۹۵۳ وأدخلت عليها المأمورية بعض التعديلات وحددت أرباحه بمبالغ ۱۹۵۲ ج و ۷۱۰ م ، ۵۶۶۱ ج و ۲۶۵ م ، ۳۰۴۹ ج و ۴۹۳ م على التوالى ، وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ۱۹۵۹/۱۱/۱۴ بتخفيض صافى أرباحه فى تلك السنوات إلى مبالغ ۱۶۲۷ ج و ۴۹۰ م ، ۳۹۴۹ ج و ۴۹۰ م ، ۲۸۲۰ ج و ۳۴۴ م بعد استبعاد الإيرادات التى قبضها فى سنوات النزاع عن عمليات قام بها فى سنوات سابقة ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ۳۰ سنة ۱۹۶۰ تجارى القاهرة الابتدائية الطعن فى هذا القرار طالبة إلغاءه وتأييد تقديرات المأمورية ، بتاريخ ۱۹۶۱/۲/۱۵ حكمت المحكمة برفض الدعوى وتأييد القرار المطعون فيه . ستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ۲۹ سنة ۸۱ ق تجارى القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ۱۹۶۵/۳/۱۸ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، بالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه استبعد من وعاء الضريبة بالغ التى قبضها المأمور عليه فى سنوات النزاع عن عمليات باشرها قبل سنة ۱۹۵۱ متندا فى ذلك إلى أن الضريبة على أرباح المهن غير التجارية كانت وإلى ما قبل

تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تفرض على أساس قيمة إيجار المساكن وهو تقدير حكى لا يعتد فيه بالربح أو بالخسارة، وأنه بمقتضى التعديل الذى أدخله هذا القانون أصبحت الضريبة تحدد على أساس الأرباح المقبوضة خلال السنة، فلا تسرى إلا على أرباح العمليات التى باشرها الممول وتمت إبتداء من تاريخ العمل به فى أول يناير سنة ١٩٥١ فتخرج بذلك أرباح العمليات التى باشرها وتمت قبل هذا التاريخ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، ذلك أن ضريبة المهن غير التجارية كانت ومنذ صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مقرر على أرباح المهنة، ولم يغير القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ من هذا الأساس وإنما غير وسيلة تحديد وداء الضريبة، فبعد أن كان يتم بطريقة حكى على أساس المظاهر الخارجية صار يجرى على أساس الأرباح الفعلية، ومن تاريخ العمل بهذا القانون أصبحت الضريبة تسرى على الأرباح التى قبضها الممول بغض النظر عن استحقاقها عن عمليات سابقة.

وحيث إن هذا المعنى فى محله، ذلك أنه وفقا للمادتين ٧٢، ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — تفرض ضريبة سنوية لإبتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ على "أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولون بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسى فيها العمل" وتحدد هذه الضريبة "على أساس مقدار الأرباح الصافية فى بحر السنة السابقة ويكون تحديد مافى الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرها الممول"، وهى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ضريبة متميزة يتحدد وعاؤها بالأرباح التى قبضها الممول أو وضعت تحت تصرفه عن عمليات باشرها خلال السنة أو فى سنوات سابقة لا الأرباح التى استحققت ولم يتم قبضها بعد، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظار واستبعد من وعاء الضريبة المبالغ التى قبضها المطاعم عليه فى السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ عن عمليات تمت قبل ذلك، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه.

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وحامد وصفي ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، واسماعيل
فرحات عثمان .

(٧٤)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق : "أحوال شخصية"

(١) رسوم . "رسوم قضائية" . دعوى . "قيمة الدعوى" . أحوال شخصية .
إرث .

الأصل في الدعوى أنها معلومة القيمة . الدعوى الاستثنائية بطالب إلغاء الحكم
المستأنف الصادر بقبول الوفاة والوراثة . دعوى معلومة القيمة . تقدير قيمتها بنصيب الوارث
رافع الدعوى .

(٢) رسوم . "رسوم قضائية" . قانون . "تنازع القوازين من حيث لزمان" .
حوال شخصية . إرث .

دعوى قبول الوفاة والوراثة ابتدائية أو معنقدة . يستحق عليها رسم نسبى ٢ ٪ . م ٥ ق ٩١
سنة ١٩٤٤ . القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٤ الذى خفض الرسم إلى ١ ٪ . لا يسرى على قائمة
يوم الاستئناف المرفوع قبل العمل به .

(٣) رسوم . "رسوم قضائية" . أحوال شخصية . إرث .

دعوى قبول الوفاة والوراثة . تقدير الرسوم النسبية المستحقة على أساس حصة الوارث
الورثة رافعى الدعوى . تقدير الرسم طبقا لتقدير معاملة الضرائب لأركة . لا خطأ .

(٤) حكم . "حجية الحكم" . قضاء مستعجل . حراسة .

الحكم المستعجل يفرض الحراسة على أطيان المورث . لا يعتبر حجة على أن هذه الأطيان
كل ما كان يملكه .

١ - الأصل في الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة ، ولا يخرج من هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير ، فتعتبر مجهولة القيمة . ولما كانت الدعاوى الاستثنائية التي صدرت بشأنها قائمة الرسوم قد رفعت بطلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر بثبوت وفاة وأن المستأنف عليهما - المدعين - من ورثته ، وقضى فيها بالرفض وتأيد الحكم المستأنف ، فإنها تكون دعوى معلومة القيمة وتقدر قيمتها بنصيب المستأنف عليهما في التركة ، وتخضع للرسم النسبي .

٢ - تنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الواجبة التطبيق عملاً بالمادة ١١ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية ، على أن يفرض في دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ابتدائية كانت أو مستأنفة رسم نسبي قدره ٢٪ .
ولما كان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ الذي عدل الفقرة الأولى سالفة الذكر ، وجعل الرسم النسبي المستحق على دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ١٪ لا يسرى على قائمة الرسوم موضوع النزاع ، لأن هذا القانون لا يعمل به إلا من تاريخ نشره في ٢١/٣/١٩٦٤ ، والثابت في الدعوى أن الاستئناف الصادر بشأنه قائمة الرسوم قد رفع قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٣ - تقضى الفقرة السابعة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ ، بأن الرسوم النسبية تقدر في دعوى ثبوت الوفاة والوراثة باعتبار حصة الوارث أو الورثة الذين يطلب الحكم بوراثة لهم ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن قلم الكتاب قدر الرسم النسبي على أساس نصيب رافعي دعوى الوراثة فيما تركه مورثهما طبقاً لتقدير مصلحة الضرائب ، وكانت الطاعنة لم تنع بأن التقدير الذي أخذه قلم الكتاب في تسوية الرسم يزيد عن القيمة الحقيقية للتركة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

٤ - الحكم المستأنف الصادر بفرض الحراسة على أطيان المورث ، لا يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هي كل ما كان يملكه عند الوفاة ، لأن هذا الحكم لا يعكس أصل الحق ، ولا يعتبر فاصلاً فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن ... و أقاما الدعوى رقم ٣٤٨ سنة ١٩٥٩ القاهرة
الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاعنة وآخرين يطلبان الحكم بثبوت وفاة
والدهما المرحوم وانحصار إرثه فى زوجته السيدة /
وفيهما ، وأن له من يستحق وصية واجبة وهم أولاد ابنه المتوفى قبله ،
وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩ حكمت المحكمة بثبوت وفاة المرحوم فى يناير
سنة ١٩٥٤ وأن المدعين من ورثته ويستحق الأول ١٤ ط من ٢٤ ط
والثانية ٧ ط من ٢٤ ط ينقسم إليها باقى التركة بعد الوصية الواجبة وألزم
المدعى عليهم المصروفات . امتأنت الطاعنة وآخرون هذا الحكم أمام محكمة
استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٥٢ سنة ٧٦ ق ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٣٠
حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . اعتمد قلم الكتاب
فى تسوية رسم الاستئناف على تقدير مصلحة الضرائب لتركه المتوفى بمبلغ ٢٧٨٨ ج ٢٠
و ٢٥٥ م ، وقدر على نصيب المستأنف عليهما — المدعين — فى هذا المبلغ رسما
نسبيا بواقع ٢٪ قدره ٢٣٥٨ ج و ١٠٠ م استصدر به قائمة ضد الطاعنة
وباقى المستأنفين . عارضت الطاعنة فى هذه القائمة واقتت إلى طلب إلغاؤها
وتقدير الرسم على أساس أن الدعوى مجهولة القيمة واحتياطيا تقدير الرسم
على أساس القيمة الحقيقية للتركة ، وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٣٠ حكمت المحكمة برفض
المعارضة . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وفى الجلسة المحددة لنظره التزمت
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم اعتبر دعوى الوراثة المرفوعة معلومة القيمة يستحق عليها رسم نسبي على أساس النصيب الذي يطلب الحكم به من المال المذكور في الدعوى ، في حين أنها دعوى مجهولة القيمة لأنها منازعة في صفة الوارث ولا تتصل بالمال ذاته فيستحق عليها رسم مقرر ، هذا إلى أن الحكم قدر الرسم النسبي على أساس ٢٪ مع أنه طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ يقدر هذا الرسم بنسبة ١٪ ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الأصل في الدعاوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنها معلومة القيمة ، ولا يخرج من هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، ولما كانت الدعوى الاستثنائية التي صدرت بشأنها قائمة الرسوم قد رفعت بطلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر بثبوت وفاة المرحوم وبأن المستأنف دليها — المدعين — من ورثته وقضى فيها بالرفض وتأييد الحكم المستأنف ، فإنها تكون دعوى معلومة القيمة وتقدر قيمتها بنصيب المستأنف عليها في التركة وتخضع للرسم النسبي ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الواجب التطبيق علا بالمادة ١١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية — تنص على أن يفرض في دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ابتدائية كانت أو مستأنفة رسم نسبي قدره ٢٪ ، وكان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ الذي عدل الفقرة الأولى سالفة الذكر وجعل الرسم النسبي المستحق على دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ١٪ — لا يسرى على قائمة الرسوم موضوع النزاع ، لأن هذا القانون لا يعمل به إلا من تاريخ ندره في ٢١/٣/١٩٦٤ ، والنايب في الدعوى أن الاستئناف الصادر بشأنه قائمة الرسوم قد رفع قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن الدعوى المرفوعة معلومة القيمة ويستحق عليها رسم نسبي قدره ٢٪ فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة النابت بالأوراق والقصور في النسب، ذلك أن الحكم احتسب الرسم على أساس أن المورث كان يملك عند وفاته ٥١٨ ف و ١١ ط و ١٦ س، في حين أن من هذا القدر ما كان موقوفاً بموضع، كما أن المورث تصرف في جزء من هذه الأطنان طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي حدد ملكية الفرد وقتذاك بما لا يزيد على مائتي فدان، ولهذا فلم يبق على ملكه سوى ٣٣ ف و ١٨ ط و ٩ س حسباً هو ثابت من حكم الحراسة الصادر في الدعوى رقم ١٢١٤٣ سنة ١٩٥٩ مستعجل القاهرة، وإذ لم يبحث الحكم هذه التصرفات واحتسب الرسم على أساس أن المورث ترك ٥١٨ ف و ١١ ط و ١٦ س فإنه يكون قد خالف النابت بالأوراق وعاره القصور. هذا إلى أن الحكم أخذ بتقدير مصلحة الضرائب للتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي لا يعتد بتصرفات المورث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى أن يثبت المتصرف إليه دفع المقابل للمورث، مع أنه عند تسوية الرسوم يجب الاعتداد بهذه التصرفات وأن تقدر التركة على أساس ما خلفه المورث فعلاً، ردوما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كانت الفقرة السابقة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ تقضي بأن الرسوم النسبية تقدر في دعوى موت الوفاة والوراثة باعتبار حصة الوارث أو الورثة الذين يطالب الحكم بوراثتهم، كان النابت في الدعوى أن قلم الكتاب قدر الرسم النسبي على أساس نصيب رافعي عوى الوراثة فيما تركه مورثهما طبقاً لتقدير مصلحة الضرائب، وأثبت الحكم المطعون فيه تفصيلات هذا التقدير فيما قرره من أن "للإبدي من مطالعة مستندات الخصوم أن التقدير الذي بني على أساسه تقدير الرسم يتضمن أن المتوفى ترك ٥١ ف و ١١ ط و ١٦ س و قيمتها ١٦٢٦٦١ ج و ٢٨٦ م يستزل منها ٢ ف و ٢٣ ط و ١٥ س تصرفات لأولاد بناته بمقتضى قانون الإصلاح الزراعي، ١٠ ف موقوفة على أولاد بناته بموضع وصافي قيمة الأطنان بعد ذلك ١٢٩٢٨ ج و ٦٥٧ م يضاف إليه قيمة المباني والجنينة والآلات الزراعية وخلافها بحملة بعد ذلك ٢٥٠١١٦ ج و ١٦٢ م ويخصم من هذا المبلغ مصاريف الحنازة والديون

والضرائب وثمان الأطنان المبيعة لاهتار المزارعين طبقا لائحة ٣٦ وثمان هذه الأطنان هو ٢١٦٠٠ ج ومبلغ ٣٥٣ ج قيمة ما دفع لاورث من مزار المزارعين طبقا للعقود العرفية وصافي التركة بعد كل ذلك ٢٠٢٧٨٨ ج و ٢٥٥ م “ ولما كان يبين مما أوردته الحكم أن الرسم لم يحاسب على أساس أن المتوفى ترك ٥١٨ ف و ١١ ط و ١٦ س، بل استنزل الحكم من هذا القدر ٢٩ ف و ٢٣ ط و ١٥ س تصرف فيها المورث لأولاد بناته طبقا لقانون الإصلاح الزراعى و ١٠٩ ف موقوفة على أولاد بناته بعوض مالى كما استبعد من أصول التركة مبلغ ٢١٦٠٠ ج ثمن الأطنان التى تصرف فيها إلى مزار المزارعين طبقا لقانون الإصلاح الزراعى ، وكانت الطاعنة لم تبين فى تقرير الطعن التصرفات التى لم يعتد بها الحكم طبقا للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات لصدورها خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة ، بل سافت فى هذا الخصوص عبارة عامة غير محددة، وكان الحكم رقم ١٢١٤٣ سنة ١٩٥٩ يستعمل القاهرة الصادر بفرض الحراسة على ٣٣ ف و ١٨ ط و ٩ س تركها المورث لا يعتبر حجة على أن هذا القدر هو كل ما كان يملكه عند الوفاة لأن هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلا فيه ، وكانت الطاعنة لم تنع بأن التقدير الذى أخذه قلم الكتاب فى تسوية الرسم يزيد عن القيمة الحقيقية للتركة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى تأييد قائمة الرسوم المبينة على تقدير نصيب رافعى دعوى الوراثة فى التركة طبقا لتقدير مصلحة الضرائب لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه به - هذا السبب فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد
زكي عبد البر .

(٧٥)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " . محكمة
الموضوع .

استخلاص ثبوت العجز الجنسي من عدمه . متروك لتقدير قاضي الموضوع . مثال
في دعوى بطلان زواج للتمتع عند الأنباط الأرثوذكس .

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من وقائع الدعوى أنه
لم يثبت أن الزوج مصاب بعجز جنسي مستعجم مما لا يرجى شفاؤه ، واستدل
على ذلك بأن الطاعنة لم تمكث معه في منزل الزوجية المدة الكافية للحكم على حالته ،
وقدر هذه المدة بسنة كاملة على أساس أن السنة تحوى فصولا أربعة ، وربما
يستطيع الزوج القيام بواجباته في فصل دون آخر ، ورتب الحكم على عدم
ثبوت العجز الجنسي بالمطعون عليه قضاءه برفض دعوى الطاعنة ببطلان عقد
الزواج ، وهو استخلاص موضوعي سائق يؤدي إلى ما انتهى إليه ، ومما يستعمل به
قاضي الموضوع . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون
في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية "ملى" ضد المطعون عليه بصحيفة معلنة في ١٩٦٣/١١/٥ تطلب الحكم بإعلان عقد زواجهما منه المؤرخ ١٩٦٢/١/٩ واعتباره كأن لم يكن، استنادا إلى أنها تزوجته أمام كنيسة الاقباط الأرثوذكس وتبين لها أن به عنة من قبل الزواج منعتة من الدخول بها رغم قضائهما معا فترة طويلة حتى إنها ظلت بكرًا مما يجعل العقد باطلا وفقا لشريعتهما . وبعد أن حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٩ بتدب الطبيب الشرعى ثم بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٧ بتدب كبير الأطباء الشرعيين لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذين الحكمين ، وقدم كل منهما تقريره ، عادت وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٢ فخكت للطاعنة بطلباتها . اصناف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافته برقم ٣٢ لسنة ٨٦ ق أحوال شخصية (ملى) ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالمجلسة المحددة انظر الطعن تنازات الطاعنة عن السبب الأول من أسباب الطعن الخاص بإعلان الحكم المطعون فيه لخلوه من ذكر رأى النيابة بعد أن تبين أن هذا الرأى قد أثبت ضمن بيانات الحكم ، ثم أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنهى بالسبب الثانى دلى الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب، ذلك أنه أقام قضاءه على أن العجز الجنسي لا يبين إلا بعد فترة معقولة أقلها سنة من يوم الخصومة وأن الطاعنة لم تمكث مع المطعون عليه إلا اثنين وثلاثين يوما ، مع أن مقتضى ما قدره الحكم بمنح الزوجين مهلة سنة للمباشرة يبين خلالها عجز المطعون عليه أو قدرته ، غير أن الحكم قضى برفض الدعوى قبل التحقق من ثبوت العجز مما يجعله متهاترا قاصر التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أسس قضاءه برفض الدعوى على ما قدره من أن "المستأنف عليها — الطاعنة — قد قررت في مذكراتها أن مدة مكثها في منزل الزوجية كانت

اثنين وثلاثين يوما، وكانت هذه المدة قد تخللتها العادة الشهرية التي لا يستطيع الزوج قربانها خلالها، كما تخاها يومان للسفر إلى ومن الإسكندرية وكانت هذه المدة التي قررتا المستأنف عليها غير كافية للتعرف على قدرة الزوج على المعاشرة الزوجية على الوجه الصحيح ولا يمكن أن يشير عدم فسخ غشاء بكارتها وهو من النوع الحاقى اللحمي لا يشير على عجز المستأنف — المطعون عليه — الجنسي أو إصابته بأي نوع من أنواع العنة، ذلك أن العجز الجنسي لا يتحقق إلا بمضي فترة معقولة أقلها سنة ليتبين بمرور الفصول الأربعة المختلفة ما إذا كان عجز الزوج عن مباشرة النساء لعارض يزول أو عيب مستحکم وهو العنة، ولا يحتسب من السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه إن كان مرضا لا تستطاع معه المخالطة وإبتداء السنة من يوم الخصومة، وذلك حتى يكون البطلان قائما على عيب مستحکم لا على مجرد عارض قد يكون سريع الزوال وإذا كانت شريعة الطرفين توجب أن يكون المانع الذي يترتب عليه بطلان الزواج هو المانع الذي لا يرجى زواله كالعنة أو الخنوثة أو الخشاء وكانت هذه المحكمة لا ترى ثمة دليلا على قيام هذا المانع لدى المستأنف مع عدم تمكين المستأنف عليها للمستأنف من نفسها الوقت الكافي لأطمئنان الحياة الزوجية فإنها تكون هي المتسببة في عدم اكتمال المعاشرة، ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه استخلص من وقائع الدعوى أنه لم يثبت أن الزوج مصاب بعجز جنسي مستحکم مما لا يرجى شفاؤه، واستدل الحكم على ذلك بأن الطاعة لم تمكث معه في منزل الزوجية المدة الكافية للحكم على حالته، وقدر هذه المدة بسنة كاملة على أساس أن السنة تحوى فصولا أربعة وربما يستطيع الزوج القيام بواجباته في فصل دون آخر، ورتب الحكم على عدم ثبوت العجز الجنسي بالمطعون عليه قضاءه برفض دعوى الطاعة ببطلان عقد الزواج، وهو استخلاص موضوعي مائع يؤدي إلى ما انتهى إليه ومما يستقل به قاض الموضوع، ولما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون في غير محله.

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق إذ أسند إلى الطاعة أنها تمسكت في دفاعها بأنها عرفت من المعاشرة الجنسية ما يعيب عضو زوجها من وجود فتحة أسفل الفتحة العادية نحو إلى $\frac{1}{4}$ سم

ورد على ذلك بأن هذا العيب مستترا تحس به الزوجة وقت المعاشرة، ولا يمكن أن تلم به إلا منه وهو لن يبوح لها بهذا العيب، في حين أن الطاعنة لم تبد هذا الدفاع لأنها تنكر حدوث معاشرة بينهما.

وحيث إن هذا النعى غير صحيح، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للرد على التقرير الطبي الاستشاري الذي قدمته الطاعنة للتدليل على إصابة المطعون عليه بمجز جنسي قرر ما يلي " ولا تعول المحكمة على التقرير الطبي الشرعي الاستشاري المقدم من المستأنف عليها - الطاعنة - فيما ذهب إليه من أن العيب الخلقى بفتحة القبل ينهض دليلا ماديا على أن الانتصاب لدى المستأنف - المطعون عليه - غير كامل، وأن شعور الزوج بهذا النقص الخلقى والنشوء الموجود من طبيعته أن يورث عقدة نفسية من جهة الزوج تزيد الإثماء السريع وهو منصرف هام في العنة مما يجعل الحالة - في رأيه - غير قابلة للشفاء مما لا يتحقق معه الغرض المقصود من الزواج - لا تعول المحكمة على هذا التقرير، ذلك أن العيب الموصوف بفتحة قبل المستأنف هو عيب مستتر لا تحس به الزوجة وقت المعاشرة، ولا يمكن أن تعلم عنه شيئا طالما لم يفصح عنه الزوج وهو قطعاً لن يبوح لها بعيب خافي مستتر لا حيلة لها في معرفته إلا عن طريقه هو وآية ذلك أن المستأنف عليها لم تتمكن بهذا العيب الخلقى في صحيفة دعواها ولم تعلم عنه شيئا إلا بعد توقيع الكشف الطبي على المستأنف بمعرفة السيد الطبيب الشرعي المنتدب . . . وحتى إذا مايرت المحكمة ما أورده الطبيب الاستشاري وما تمسكت به المستأنف عليها في مذكراتها من أن هذا العيب الخلقى بفتحة القبل يورث عقدة نفسية فإن العقدة النفسية قابلة للشفاء وبالعلاج والتدريب والتحكم والاطمئنان في الحياة الزوجية، ومن ثم لا يعتبر مرضاً مستعصياً يستعصى على الشفاء"، ويبين من هذا الذي أورده الحكم أنه لم ينسب إلى الطاعنة أنها تعلم بالعيب الذي أشار إليه التقرير الطبي الاستشاري بل على العكس قرر الحكم أنها لم تعلم بهذا العيب إلا بعد توقيع الكشف الطبي على المطعون عليه بمعرفة الطبيب الشرعي.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ومضوية لاسادة
المستشارين : عثمان زكريا : وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين .

(٧٦)

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إيجار . " إيجار الأماكن " . إثبات . نظام عام .

تحديد أجرة المساكن من مسائل النظام العام . - التعايل على زيادة هذه الأجرة . جواز
إثباته بكافة الطرق .

(٢) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " تسبب الحكم " .
إثبات .

استخلاص الحكم من الفرائض التي ساقها الأجرة الحقيقية الواجب إعمال التخفيض عليها .
وأن المؤبر لم يقع في خطأ بشأن القانون الواجب التطبيق . قيادة على هذه الفرائض المتسارعة .
عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

(٣) إيجار . " إيجار الأماكن " . دعوى . " العلبات في الدعوى " .
حكم . " الحكم بما لم يطلبه الخصوم " .

طلب المؤبر الإخلاء لتأخر في الوفاء ببعض الأجرة لإعمالا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
تمرض الحكم لبحث النزاع حول حقيقة الأجرة الواجبة على المتأجر وما يجب خصمه منها
إعمالا لقانون التخفيض وذلك لتتمكن من البت في طلب الإخلاء . عدم إعتباره قضاء
بما لم يطلبه الخصوم .

١ - تحديد أجرة المساكن هو من مسائل النظام العام التي نص المشرع
على تأييم مخالفة القواعد الواردة بشأنها ، والتعايل على زيادة هذه الأجرة يجوز
إثباته بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البيئة والفرائض .

٣ — متى كان يبين من الرجوع إلى الأوراق أن الطاعن طلب إخلاء المطعون عليه من العين المؤجرة لتأخره في الوفاء ببعض الأجرة المستحقة ، وذلك إعمالاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وأجاب المطعون عليه بأنه إنما يقوم بأداء الأجرة المستحقة قانوناً ، وأن الطاعن يطالبه بمبالغ تزيد عليها ، وكان بيان حقيقة القيمة الإيجارية والقدر الذي لم يوف به المستأجر منها للتحقق من تخلفه عن أدائها يعتبر أمراً لازماً لفصل في طلب الإخلاء ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لبحث النزاع حول حقيقة الأجرة الواجبة على المستأجر ، وما يجب خصمه منها إعمالاً لأحكام القانون الصادر بتخفيضها ، يمكن من البت في طلب إخلاء المستأجر بسبب عدم الوفاء بالأجرة القانونية يكون قد فصل في مسألة داخلية في صميم المنازعة الإيجارية المطروحة على المحكمة ، ويكون النعي عليه — بأنه قضى في أسبابه بتخفيض الأجرة المتفق عليها بعقد الإيجار وهو مالم يطالبه الخصوم على — غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن أقام الدعوى ٧٨١٩ سنة ٥٥ ق لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالب فيها الحكم بإخلاء المستأجر من المسكن المؤجر له وتسليمه إليه ، وقال في بيان ذلك إنه حرر للسدعي عليه في ١٩٦٥/١/٢٧ ٥٠ قدماً ليجار للسكن المبين بصحيفتها وقام بإجراء التخفيض على الأجرة بواقع ٢٠٪ طبقاً لأحكام القانون ١٦٨ سنة ١٩٦١ وكذلك الموائد طبقاً لأحكام القانون ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، وبين ذلك في هامش نسختي عقد الإيجار باعتبار أن أصل الأجرة تسعة جنيهات أصبحت بعد التخفيض ٦ ج و ٢٨٠ م ولما صدر القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ ونص في مادته الأولى على تخفيض الأجرة التي تدفع وقت صدوره بواقع ٢٠٪ ونص في مادته الثانية على تخفيض

الأجرة التي لم يسبق تخفيضها بواقع ٣٥٪ من أصل الأجرة المتعاقد عليها، فقد تبين له وجوب تطبيق هذا القانون الأخير وحده بواقع ٣٥٪ من أصل الأجرة فتصبح ٥ ج و ٥٨٠ م ، إلا أن المستأجر أصر على احتساب ذلك التخفيض على ٦ ج و ٥٨٠ م ، في حين أن هذه الأجرة الأخيرة جاءت نتيجة التخفيض الذي أجراه المؤجر إعتقاداً منه بوجوب تطبيق أحكام القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ ، وأداء المستأجر للأجرة بواقع ٤ ج و ٣٥ م شهرياً يعتبر وفاءً ذقفاً ، ولما كان قد تجدد من ذلك في ذمته مبلغ ١٨ ج و ٤٩٤ م حتى نهاية نوفمبر سنة ١٩٦٥ فقد أقام الدعوى بطلباته ، وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طلباً بإلغاءه والحكم بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٢٤ سنة ٣ ق ، وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بال تقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وحلت برفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول والأسباب الثالث والرابع والخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي تأويله كما شابه الإعلان من وجوه (أولها) أنه استبعد أحد عناصر تحديد الأجرة وهو التحسين الذي أدخله المالك على المسكن المؤجر بما قرره من أن السكن الجديد لا يحتاج إلى تحسين مع أن هذا التحسين كان مقصوداً به ما أضافه المؤجر على طابق المبنى الذي ارتفع به ويحوى الشقة موضوع النزاع ، والذي قام بإنشائه في وقت لاحق لإنشاء باقي المبنى وقد اتخذ الحكم من هذا الفهم الخاطئ قرينة على صورية ما ثبت بها من عقد الإيجار بشأن أصل الأجرة ، في حين أنه لا يجوز إثبات عكس ما ثبت كتابة إلا بالكتابة و (ثانياً) أن الحكم استدل بالكشف الرسمي الصادر من البلدية على حنيفة الأجرة رغم أن البلدية لم تكن خصماً في الدعوى ، كما أن هذا الكشف لا يصلح دليلاً على قيمة الأجرة و (ثالثاً) أن الطاعن إذ سبق له وأجرى تخفيض الأجرة بواقع ٢٠٪ إعتقاداً منه بانطباق أحكام القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ على هذا العقد ، فإن الحكم المطعون فيه بإجرائه التخفيض الوارد بالمادة الثانية

من القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ على الأجرة المحفضة يكون قد مكن المستأجر من الحصول على تخفيض وهو الأمر المخالف لذلك القانون و (رابعها) أن قيام المؤجر بالتخفيض الوارد بالقانون ١٦٨ سنة ١٩٦١ كان خطأ يفسد الرضا باعتباره غلطاً جوهرياً في إرادة المتعاقدين وإغفال الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع الجوهري يعيبه بالفصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن تحديد أجرة المساكن هو من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأنيب مخالفة القواعد الواردة بشأنها وأن التحايل على زيادة هذه الأجرة يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البيئة والقرائن. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حول في إثبات الأجرة القانونية على ما ثبت لديه من الكشف الرسمي والمسكفة من أن الشقة المؤجرة استحدثت سنة ١٩٦٢ وتم بناؤها سنة ١٩٦٤ وتحددت أجزؤها — بمبلغ ٤ ج و ٣٦ م وأن ذلك يؤخذ منه أن إنشاء المسكن كان بعد صدور القانونين ١٦٨ سنة ١٩٦١ و ١٦٩ سنة ١٩٦١ بفترة طويلة وأن أصل الأجرة التي ارتضاها المتعاقدان هي ٦ ج و ٢١٠ م لا ٩ ج ، وأنه " إذا كان صحيحاً أنه لو أدخل المؤجر تخفيضاً على أجرة العين المؤجرة عملاً بالقانونين رقمي ١٦٨ و ١٦٩ سنة ١٩٦١ بطريق الخطأ فإنه لا يؤخذ بذلك وتكون العبرة بالأجرة الأصلية المتعاقد عليها إلا أن الواضح هنا أنه لا خطأ يمكن نسبته إلى المستأنف لأن ظروف الحال لا تسمح به على ما صرح به ، كما أن عقد الإيجار أبرم بعد سنوات عديدة من تاريخ صدور وإعمال القانونين سالف الذكر فلا يتصور الخطأ في تطبيقهما ، ثم أن الأجرة التي تحددت بعد التخفيض عملاً بالقانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ هي ٤ ج و ٣٦ م كما هو ثابت من الصورة الفوتوغرافية للكلفة عن العقار المملوك للمستأنف ، وهذه الأجرة لا يمكن البلوغ إليها إلا بإجراء التخفيض على مبلغ ٦ ج و ٢١٠ م بواقع ٣٥ / عملاً بالمادة الثانية من القانون ٧ سنة ١٩٦٥ ، ومن الجدير بالذكر أن نص العبارة الواردة قبالة الأجرة في أملا العقد أي قبالة التسعة جنيهاً يقطع في صورية الأجرة المذكورة ، إذ تجرى العبارة هكذا أجرة المثل والتجسين فأى تحسين هذا الذي يقصده المستأنف إذا كانت الشقة جديدة ولم يسكنها أحد من قبل اللهم إلا أن يكون الأمر كله صورياً قصد به محاولة الوصول إلى أجرة

يرفضها وتضمن له التخلص مما عساه يصدر من قوانين أخرى بالتخفيض وهو ما يبين منه أن الحكم المطعون فيه استخلص من القرائن المجتمعة التي ساقها أن المؤجر لم يقع في أى خطأ بشأن القانون الواجب التطبيق، وأن الأجرة الحقيقية الواجب إعمال التخفيض عليها هي ٦ ج و ٢١٠ م شهريا، وأن تلك النابذة بهامش عقد الإيجار قصد بها التحايل على القانون، ولما كانت هذه القرائن المتساندة التي ساقها الحكم تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها وكان لا يجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها فإن الحكم المطعون فيه بإجرائه التخفيض على الأجرة التي انتهى إلى أنها هي الأجرة الحقيقية لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه، ولا يغير من ذلك ما استورد إليه الحكم بعد ذلك بشأن عبارة التحسين والواردة بهامش عقد الإيجار باعتباره زائدا عن حاجة الدعوى فلا يعيبه الخطأ فيه.

وحيث إن حامل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى في أسبابه بتخفيض الأجرة المنفق عليها بعقد الإيجار وهو ما لم يطلبه الخصوم.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الطاعن طالب إخلاء المطعون عليه من العين المؤجرة لتأخره في الوفاء ببعض الأجرة المستحقة وذلك إعمالا للفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧، وأجاب المستأجر بأنه إنما يقوم بأداء الأجرة المستحقة قانونا وأن المؤجر يطالبه بمبالغ تزيد عليها. لما كان ذلك وكان بيان حقيقة القيمة الإيجارية والقدر الذي لم يوف به المستأجر منها للتحقق من تخلفه عن أدائها يعتبر أمرا لازما للفصل في طلب الإخلاء فإن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لبحث النزاع حول حقيقة الأجرة الواجبة على المستأجر وما يجب خصمه منها إعمالا لأحكام القانون الصادر بتخفيضها ليتمكن من البت في طلب إخلاء المستأجر بسبب عدم الوفاء بالأجرة القانونية يكون قد فصل في مسألة داخلية في صميم المنازعة الإيجارية المطروحة على المحكمة ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين .

(٧٧)

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . نقض . " سلطة محكمة النقض " . حيازة .

سلطة محكمة الموضوع في تعرف حقيقة نية راضع اليد — عند البحث في تلك غلة العين المملوكة
الموجودة تحت يده — دون مذهب من محكمة النقض متى بني قضاؤها على مقدمات تؤدي إلى النتيجة
التي انتهت إليها .

(٢) حكم . " عيوب التدليل . مالا يعد قصورا " . حيازة .

تقدير الحكم بأسباب سائغة أن الطاعن كان سيئ النية في وضع يده . عدم رده على ما ساقه
الطاعن من أدلة وقرائن إثباتا لحسن نيته . لا قصور .

(٣) التزام . " انقضاء الالتزام . المقاصة " . دعوى . " الطلبات
العارضة " . حكم .

طالب المقاصة القضائية إما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب عارض . مجرد تمسك الطاعن
باحتقائه لريع الأطنان — بعد إبرام عقد شرائه لها — وعدم خصمه من الثمر المدعوى منه .
عدم إعمال الحكم المقاصة القضائية من الفائدة المقول باحتقائه لها والريع انقضاه . لا خطأ
ولا قصور .

١ — تعرف حقيقة نية راضع اليد عند البحث في تملك غلة العين المملوكة
تحت يده هو مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومن سلطة محكمة الموضوع وحدها
تقريره ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان قضاؤها مبنيًا على مقدمات
من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإذا كان الحكم قد أسس انتفاء
حسن النية لدى الطاعن على علمه بعبوب سنده ، واستخلص هذا العلم استخلاصا

سائغا من دفاع الطاعن في الدعوى رقم . . . واعتبر هذا الدفاع قرينة عليه ، وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ، فإنه لا مبدل إلى الجدل في هذا التقدير لدى محكمة النقض .

٢ — لا على الحكم إن هو لم يرد على ماساقه الطاعن من أدلة وقرائن إثباتا لحسن نيته ، ذلك أنه وقد قرر الحكم بأسباب سائغة أن الطاعن كان سيئ النية في وضع يده ، وانتهى إلى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا في عدد الآثار القانونية المترتبة على ذلك ، فإن النعي عليه بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٣ — يشترط لإجراء المقاصة القضائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — أن يطلبها صاحب الشأن بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض . وإذا كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع إلا باستحقاقه للربيع بعد إبطال عقد شرائه للأطيان وعدم خصمه من الثمن المدفوع منه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعمل المقاصة القضائية بين الفائدة التي يرى الطاعن استحقاقه لها وبين الربيع المقضى به لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن (الطاعن) أقام الدعوى رقم ١٩٤٣ لسنة ٦٤ مدنى كلى القاهرة ضد (المطعون عليهما) بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له متضامنين قيمة الثمن الذي عجله إليهما عند شرائه الأطيان المبينة به بحيفه الدعوى مع حقه في - بس هذه الأطيان

(١) نقض ١٩٧١/٦/٢٤ مجموعة المسكتب الفنى . ص ٢٢ . ص ٨١٨

حتى تمام السداد ، وقال شرحا للدعوى إن المطعون عليهما سبق أن طلبا بالدعوى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ كلى المنيا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥١ الصادر لهما منهما ببيع ١٠ ف و ٦ ط و ٨ ص نظير ثمن قدره ٤٠٦٥ ج وإلزامه بأن يدفع لهما الباقي منه وقدره ٨٠٠ ج تأسيسا على أن هيئة التصرفات بمحكمة مصر الشرعية قد أذنت باستبدال هذه الأطنان الموقوفة وحددت جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٥١ لبيعها بالمزاد ، وأن الطاعن والمطعون عليه الثانى قد اتفقا على أن يقوم هذا الأخير بدخول المزاد ثم يقوم ببيع الأطنان إلى الأول بثن قدره ٣٩٠٠ ج دفع منه بمحاس العقد ٤٠٠ ج واتفق على سداد ٤٠٠ ج أخرى عند رسو المزاد ، أما الباقي فيدفع فى موعد غايته آخر مارس سنة ١٩٥١ وأنسحب المطعون عليه الثانى من المزايدة بعد تقريره بأن مادفعه كتأمين هو لحساب الطاعن ومن ماله ، وانتهى الأمر يومئذ برسو المزاد على الطاعن بمبلغ ٤٠٦٥ ج وتقرر حفظ المادة مؤقتا حتى تتم الإجراءات ، ولم يصدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات نكل الطاعن عن تنفيذ الاتفاق فطلب المطعون عليهما الحكم بصحة الاتفاق وإلزامه بدفع باقى الثمن ، وقضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى أخذا بدفاع الطاعن من أن العقد لم ينعقد لعدم إيقاع صيغة البذل ، ولما أنفى هذا الحكم استئنافا طعن الطاعن فى الحكم الاستئنافى بطريق النقض وقيد الطعن برقم ١٥٩ لسنة ٢٦ ق ، وبتاريخ ١١/١/١٩٦٢ نقضت المحكمة الحكم المشار إليه وقضت فى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن إذن القاضى باستبدال الوقف لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة أشعرية صيغة البذل ، وأن البيع لم ينعقد بين الطرفين بموجب الاتفاق المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥١ لتخلف الشرط الواقف المعلق عليه الشراء وهو رسو المزاد على المطعون عليه الثانى ، فاضطر الطاعن إلى إقامة دعواه لاسترداد مادفعه من ثمن . . . وأقام المطعون عليهما بدورهما الدعوى رقم ٢٣٥٤ لسنة ١٩٦٥ كلى القاهرة لإلزام الطاعن بقيمة الربيع المستحق لهما فى ذمته وقدره ٢٢٦٨ ج وخصمه من قيمة المطلوب منهما ، وفى ٢٨/٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة فى الدعويين بإلزام المطعون عليه الثانى بأن يدفع للطاعن مبلغ ٩١٥ ج و ٤٥٠ م باعتباره حاصل المفاضلة بين المستحق للطاعن وقدره ٣٣١٥ ج و ٤٥٠ م

والمستحق للطعون عليه الثاني وقدره ٢٤٠٠ ج. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١٤ سنة ٨٣ ق القاهرة طالبا رفض دعوى المطعون عليهما والحكم له بطلباته الابتدائية ، كما استأنفه المطعون عليهما بالاستئناف رقم ٦٩٦ سنة ٨٣ ق القاهرة للحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لهما مبلغ ٥٨٨ ج و ٥٥٠ م — وفي ٨ مايو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة في الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليهما بأن يدفع للطاعن مبلغ ٤٤٧ ج و ٤٥٠ م . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، حاصل الأول منهما الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه أقام دفاعه لدى محكمة الموضوع على أنه لاوجه لإلزامه ببيع الأطنان موضوع النزاع لانتفاء سوء نيته عند حيازته لها ، وأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع امتنادا إلى أنه يعلم بعبوب سنده فلما يدل عليه ما أثاره في الدعوى رقم ٤٥٤ سنة ١٩٥٤ كلى الدنيا من أن هذا البيع لم ينعقد لعدم إيقاع صيغة البذل ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن دفاع الطاعن في الدعوى ٤٥٤ سنة ١٩٥٤ كلى الدنيا لا يعتبر إقرارا قضائيا ، ومن ثم فلا يعتبر حجة عليه في هذه الدعوى (وثانيهما) أن الحكم أهدر الدلالة المستمدة من الحكم النهائي الصادر لصالحه في الاستئناف رقم ٨١٥ سنة ٧٢ ق القاهرة والذي اعتبره مشتريا ومسئولا عن دفع باقي الثمن ، وبذلك لا يمكن أن يثور الجدل حول حسن نيته إلا من تاريخ صدور حكم النقض في ١١ يناير سنة ١٩٦٢ ، ويضيف الطاعن أنه بالرغم من تمسكه بالأدلة والقرائن التي استدل بها على ثبوت حسن نيته عند الحصول على الربح فإن الحكم المطعون فيه قد أغفل الره عليها ومناقشتها بخفاء مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن تعرف حقيقة نية الطاعن عند البحث في تملك غلة العين الموجودة تحت يده ، هو مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومن سلطة محكمة الموضوع وحدها تقريره ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان قضاؤها مبنيًا على مقدمات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإذا كان الحكم قد أسس انتفاء حسن النية لدى الطاعن على علمه بعبوب سنده

واستخلص هذا العلم استخلاصا سائغا من دفاع الطاعن في الدعوى رقم ٤٥٤ سنة ١٩٥٤ كلى المنيا ، واعتبر هذا الدفاع قرينة عليه ، وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ، فإنه لا سبيل إلى الجدل في هذا التقدير لدى محكمة النقض ، ولا يجدى الطاعن بعد ذلك نعيه على الحكم عدم اعتداده بالحكم الصادر لصالحه فى الاستئناف رقم ٨١٥ سنة ٧٢ ق القاهرة الذى اعتبره مشترىا ، مادام هذا الحكم قد نقض فى الطعن رقم ١٥٩ سنة ٢٦ ق وأصبح بذلك غير قائم ولا وجود له ، ولا على الحكم بعد ذلك إن هو لم يرد على ماساقه الطاعن من أدلة وقرائن إثباتا لحسن نيته ، ذلك أنه وقد قرر الحكم بأسباب سائغة أن الطاعن كان سبى النية فى وضع يده وانتهى إلى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا فى صدد الآثار القانونية المترتبة على ذلك ، فإن النعى عليه بالقصور فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحق الدفاع والقصور فى التمييز ، وفى بيان ذلك يقول إنه أقام دفاعه لدى محكمة الموضوع على عدم أحقية المطعون عليهما فى المطالبة برىع الأطلان واحتفاظهما فى الوقت نفسه بالثمن المقبوض بغير فوائد ، ورد الحكم على ذلك بأن هذا الدفاع لا ينبغى أن يوجه إلى المطعون عليهما لعدم مطابقة الطاعن بالفوائد ، وهذا الذى قرره الحكم لا يكفى لمواجهة دفاعه فى هذا الخصوص ، ذلك أن كل دفاع يصح للدعى التمسك به فى دعوى مبتدأة يجوز له أن يبديه كدفاع فى دعوى كدع عليه ، ومن ثم فإنه كان على المحكمة الأخذ بهذا الدفاع أو الرد عليه بمسألة قضيه ، وإذ هى خالفت هذا النظر فإن حكمها يكون خاطئا وقاصر البيان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إنه يشترط لإجراء المقاصة القضائية - وهى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يطالبها صاحب الشأن بدعوى أصلية أو فى صورة طلب عارض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع إلا باستحقاقه للريع وعدم خصمه من الثمن المدفوع منه فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعمل المقاصة القضائية بين الفائدة التى يرى الطاعن استحقاقه لها وبين الريع المفضى به لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بالقصور .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : هيثم زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٧٨)

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) اختصاص . " الاختصاص الولائي " . إيجار . " إيجار الأماكن .
المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية " .

المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفيها وعملها . شغل
هؤلاء لها على سبيل الترخيص . حق السلطة المرخصة في إقامته والرجوع فيه . ذلك من الأعمال
الإدارية . لا ولاية لأحكام العادية بشأنه .

(٢) اختصاص . " الاختصاص الولائي " . إيجار . " إيجار الأماكن .
المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية " . حيازة . " دعاوى الحيازة " .
نقض . " حالات الطعن " . دعوى . قرار إداري .

لنعرض المسند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة لا يملح أصلاً لرفع دعوى بمنع هذا
التعرض . شغل موظف مسكناً ملحقاً برفق حكومي ومخصصاً لسكنى موظفيه . صدور قرار إداري
بإنهاء الترخيص بذلك . إقامة دعوى بطلب رد حيازة هذا المسكن . القضاء بإجابة هذا الطلب .
مخالفة للقانون في مسألة اختصاص . تعلق بولاية المحاكم . بجواز الطعن فيه بطريق النقض ولو صدر
من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

١ - إذ نص المشرع في المادة الأولى من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥
على أن " لا تسري أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن
وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت
الحكومية المخصصة لسكنى موظفي وعمال هذه المرافق " ونص في المادة الثالثة
على أنه " يجوز إخراج المنتفع من المسكن بالطريق الإداري ولو كان شغله سابقاً

على العمل بهذا القانون ، وذلك إذا زال الغرض الذي من أجله أعطى المسكن .
فقد دل على أن المساكن التي تلحق بالمرافق والمنشآت الحكومية ، والتي تخصصها
جهة الإدارة لسكنى موظفيها وعملها إنما يكون شغلهم لها على سبيل الترخيص ،
وهو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — يبيع للسلطة المرخصة دواما
ولدواعي المصلحة العامة الحق في إلغائه والرجوع فيه ، ولو قبل حلول أجله ،
وكل أولئك من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم
في شأنها ، ولا تخضع للقانون الخاص .

٢ — إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه بوصفه مديرا للجمعية
الزراعية بمدينة مطروح شغل مسكنا مملوكا للحكومة ، وخصصته جهة الإدارة
لسكنى الموظفين والعمال الذين يعملون بالمدينة ، ثم أصدر رئيس مجلس المدينة
قرارا إداريا بإنهاء هذا الترخيص وإخلاء المسكن ، وأقام المطعون عليه بعد
إخراجه من المسكن الدعوى بطالب تمكينه منه ورد حيازته إليه ، وكان التعرض
المستند إلى أمر إداري إقتضته مصلحة عامة لا يصالح أساسا لرفع دعوى حيازة
لمنع هذا التعرض ، وذلك لما يترتب حتما على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة
رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه ، وهو ما يتنوع على المحاكم بنص
المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ولا يكون للحائز
في هذه الحالة من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء إلى القضاء الإداري
لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ،
فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص تتلقى بولاية المحاكم ،
وهو ما يجبر الطعن في هذا الحكم بطريق القصر رغم صدوره من المحكمة الابتدائية
بهيئة استئنافية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن أقام الدعوى رقم ١٨٤ سنة ١٩٦٦ مدني مستعجل

(١) قض ١٩٧١/٤/٨ بمجموعة المكتب الفني . من ٢٢ . من ٤٧٣ .

مطروح طلب فيها تمكينه وإعادة حيازته للشقة الموضحة بالمحيفة والملوكة لمجلس مدينة مطروح ، وقال بيانا للدعوى إنه استأجر الشقة المذكورة بوصفه مديرا للجمعية التعاونية الزراعية للتوريد والتسليف بالصحراء الغربية ، ولما أوقف عن عمله استولت المحافظة على شقته ونوة وسلمتها خالية للدعى عليه الأول ، ويعتبر كلاهما مغتصبا لما الأمر الذى أقام من أجله الدعوى بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بتمكين المدعى من الشقة ورد حيازته لها ، واستأنف محافظ مطروح ورئيس مجلس المدينة هذا الحكم لدى محكمة الإسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية طالبين إلغاء والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٨٩ سنة ١٩٦٧ الإسكندرية ، واستندا في ذلك إلى أن ما صدر للدعى هو ترخيص أو عقد إدارى للانتفاع بالعين لا يختص القضاء العادى بنظر النزاع المتعلق به ، وإلى أن القانون رقم ٥٦٤ سنة ١٩٥٥ أخرج المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والفصصة لسكنى موظفى وعمال هذه المرافق من دائرة تطبيق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ وأباح إخراج المستفيع بالطريق الإدارى إذا زال الغرض الذى أعطى من أجله المسكن ، وبتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث أن حاصل سبب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان إنه لما كان القرار الذى أصدره رئيس مجلس مدينة مطروح بإخلاء المطعمون عليه من المسكن هو قرار إدارى صادر من جهة الإدارة باعتباره عملا من أعمال السلطة العامة ، وانصب على موضوع إدارى هو الترخيص بالانتفاع بمال مخصص لخدمة عامة ، وكان لرئيس مجلس المدينة صفة فى إصداره بمقتضى قانون الإدارة المحلية ونصوص الترخيص التى تخول الجهة الإدارية سلطة التنفيذ المباثر ولم تتجاوز هذه السلطة الصالح العام المقصود به توفير مبل الراحة والاستقرار لموظفى محافظة مرسى مطروح بما يكفل للرفق السير بانتظام واضطراد فإن هذا

قرار تكون قد توافرت له مقوماته كقرار إداري، وتصبح معه الدعوى بطاب
د حيازة المبنى والتمكين من الانتفاع في حقيقتها دعوى إلغاء هذا القرار
لإداري الصحيح ووقف تنفيذه، وهو ما يمنع على المحاكم العادية بنص المادة ١٦
من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية.

وحيث إن هذا النعمي صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض
الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى دلي مقرر من أن العقد موضوع
الدعوى إن هو إلا عقد إيجار مدني، إذ لا يتناول بالتنظيم تسيير مرفق عام وإنما
ينظم تأجير مسكن للمستأنف عليه الأول مقابل أجر معين، وهذا المسكن ليس
مرفقا عاما أو ملحقا بمرفق عام بطريق التبعية أو التخصيص، كما أن مجلس المدينة
لم يهدف من العقد تحقيق مصلحة عامة، ذلك أنه وإن كان هدفه من إنشاء تلك
المساكن مصلحة عامة كما يذهب في دفاعه إلا أن تلك المصلحة لم تكن هدف
التعاقد، إذ لا يهدف العقد إلا إلى تحقيق مصلحة خاصة لفرد مقابل مبلغ يتقاضاه
مجلس المدينة. لما كان ذلك، فإن قضاء الحكم المستأنف لا يكون منطويا
على إلغاء أمر إداري، كما أن البادي من الأوراق أن جهة الإدارة قد تمت السلطة
المخولة لها واتخذت إجراء لا يتفق مع القانون ويهدد الحصانة الممنوحة للأمر
الإداري، ويكون ما قام به المستأنفان إن هو إلا عمل عدواني يتعين القضاء بحجوه
آثره، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة
الأولى من القانون رقم ٥٦٤ سنة ١٩٥٥ على أن "لا تسري أحكام القانون رقم ١٢١
سنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين
على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفي
وعمال هذه المرافق" ونص في المادة الثالثة على أنه: "يجوز إخراج المستفيع
من المسكن بالطريق الإداري ولو كان شغله سابقا على العمل بهذا القانون وذلك
إذا زال الغرض الذي من أجله أعطى السكن" فقد دل على أن المساكن التي
تلاحق بالمرافق والمنشآت الحكومية والتي تخصصها جهة الإدارة لسكنى موظفيها
وعمالها إنما يكون شغلهم لها على سبيل الترخيص وهو — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة — يبيح للسلطة المرخصة دواما ولدواعي المصلحة العامة الحق في إلغاءه
أو الرجوع فيه ولو قبل حلول أجله، وكل أولئك من الأعمال الإدارية التي يحكمها

القانون العام ولا ولاية للمحاكم في شأنها ولا تخضع للقانون الخاص ، وإذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه بوصفه مديرا للجمعية الزراعية بمدينة مطروح شغل مسكنا مملوكا للحكومة وخصصته جهة الإدارة لسكنى الموظفين والعاملين الذين يعملون بالمدينة ، ثم أصدر رئيس مجلس المدينة قرارا إداريا بإنهاء هذا الترخيص وإخلاء المسكن ، وأقام المطعون عليه بعد إنحراجه من المسكن الدعوى بطلب تمكينه منه ورد حيازته إليه ، وكان التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم في هذه الدعوى لمصاحبة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه ، وهو مما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ، ولا يكون للحائز في هذه الحال من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء إلى القضاء الإداري لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا المنظر فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص تنسيق بولاية المحاكم وهو ما يجيز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض رغم صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، رعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد
صفاء الدين .

(٧٩)

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) أحوال شخصية . "ولاية على المال" . حكم . "تسبيب الحكم .

تسبيب كاف" . اختصاص .

تعيين الوصى الخاص من الجهة صاحبة الولاية . إقفال الحكم ببحث علة ذلك وقونا
على وجه التضارب بين مصلحة القاصر في البيع ومصلحة الوصى عليه . لا عيب .

(٢) نقض . "أسباب الطعن . السبب المتعلق بالواقع" .

تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى . الجدل في ذلك بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير
التي انتهى إليها الحكم . موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

(٣) إثبات . "إجراءات الإثبات . الإحالة إلى التحقيق" . محكمة
الموضوع .

طلب إجراء التحقيق أو الانتقال للاطلاع على ملف تركته المورث من الرخص التي تلك
محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها .

١ - متى كان تعيين الوصى الخاص قد تم من الجهة صاحبة الولاية في تعيينه
فلا على الحكم إذا أغفل البحث عن علة صدور هذا القرار وقونا على وجه
التضارب بين مصلحة القاصرين في البيع ومصلحة الوصية عليهم لانعدام
جدواه .

٣ - طلب إجراء التحقيق أو الانتقال للاطلاع على ملف تركة المورث أيضا حقا للتصوم وإنماهما من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٦٣ كلى الجيزة ضد المطعون عليهم للحكم ببراءة ذمتهم من دين الرهن البالغ قدره ٢٦٠ ج وإلزامهم برد العين المرهونة المبينة بصحيفتها، وقالوا شرحا للدعوى إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩١١/٨/١٠ رهن مورثهم طلبه خليل الشريف للرحومين رضا صالح الأكوح وأخيه صالح مورثي المطعون عليهم نصف فدان مقابل ١٠٠ ج لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد، كما أنه بموجب إقرار مؤرخ ١٩٢٢/١١/١٥ أقر المرتين الأول كتابة بأنه وأولاد أخيه المرتين الثانى يضعون اليد على فدان بموجب عقد الرهن المؤرخ ١٩١٤/٩/٢٠ لمدة ٣ سنوات تجددت وتنتهى في ١٩٢٦/١١/١٤ ضمنا لدين قدره ٢٦٠ ج، ولما كانت العين المرهونة في وضع يد المطعون عليهم وكان دين الرهن قد استهلك من غلتها، فقد أقاموا الدعوى بالطلبات السابقة، وطلب المطعون عليهم رفض الدعوى لاستنادا إلى أن العين المرهونة آلت بعد وفاة المدين الراهن إلى ولديه القاصرين وقتئذ وهما عباس وعبد العاطى طلبه خليل (الطاعنان الثانى والثالث) وأن مجلس حسبي أمبابة قد أذن بيعها فاشتراها رضا صالح الأكوح وأولاد أخيه صالح الأكوح بتاريخ ١٩٢٨/١/١٧ وصدق على العقد رسميا في محكمة أمبابة في ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ وتم شهره في ١٩٤٨/٩/١٦ بمكتب الشهر العقارى بالقاهرة، وفي ٥ يناير سنة ١٩٦٥

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء والقضاء لهم بطلباتهم بالإستئناف رقم ٤٧٤ لسنة ٨٢ق ، وبتاريخ ١٤/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة بنذب مكتب الخبراء بالحيزة للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها والانتقال إلى الأرض موضوع النزاع لتطبيق الحدود الواردة بمسندات الطرفين على الطبيعة لتحديد ما إذا كان الفدان المبيع بالعقد المؤرخ ١٧/١/١٩٢٨ والمسجل في ١٦/٩/١٩٤٨ هو نفس الفدان الذى قام مورث الطاعنين برهنه لمورثي المطعون عليهم أم لا ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ وحكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت للنيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على مذهبين حاصل (أولهما) الخطأ في تطبيق القانون والقضاء بما ليس له أصل في الأوراق من وجوه (أولها) أن الحكم اعتبر عند البيع المؤرخ ١٧/١/١٩٢٨ والمسجل في ١٦/٤/١٩٤٨ والصادر من جوهر عثمان بصفته وصيا خاصا على كل من عبد الرحمن وعبد العاطى قاصرى المرحوم طلبه خليل ابراهيم لشريف (الطاعنين الثانى والثالث) ساريا في حق الطاعنين الأول والرابعة وهما من غير أطرافه و (ثانيهما) أنه لم يرد بالعقد المذكور ما يدل على وجود تضارب بين مصلحة القاصرين ومصلحة الوصية عليهما يبرر تعيين وصى خاص يتولى البيع لحسابهما كما لم يرفق به قرار المجلس الحسبى الصادر بتعيينه ، وخلا العقد مما يشير إلى الرهن كما خلت الأوراق مما يفيد اختصاص القاصرين البائعين بالعين المرهونة و (ثالثها) أن اثثن الذى حدد في العقد بمبلغ ٣٢٠ ج لا يمثل دين الراهن البالغ ٢٦٠ ج .

وحيث إن النعى مردود في الوجه الأول بما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن الفدان المرهون هو بذاته الفدان المبيع ، وإذا كان البائعان يملكان حصة في العين تشمل الفدان المبيع ، فإن النعى في هذا الوجه يكون على غير أساس ، ومردود في الوجه الثانى بأن تعيين الوصى الخاص قد تم من الجهة صاحبة الولاية في تعيينه . فلا على الحكم إن أغفل البحث عن علة صدور هذا القرار وقوفا

على وجه التضارب بين مصلحة القاصرين في البيع ومصلحة الوصية عليهما لانهدام جدواه ، والنعي مردود في باقي ما تضمنته بأنه عار عن الدليل ، إذ لم يقدم الطاعنون عند البيع الصادر للمطعون عليهم للتدليل على خلوه مما يشير إلى الرهن ، كما وأن القول بأن ثمن المبيع يغير دين الرهن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها الحكم مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجه الأخير من السبب الأول والسبب الثاني القصور في التسبيب ، إذ جرى الحكم المطعون فيه على أن البيع تم لسداد دين الرهن دون بيان أو تفصيل ، وأن ما قرره الحكم من أنه عهد إلى الوصي بإتمام البيع وقبض الثمن وسداده فورا للمشتريين وهم امدائنون المرتهنون ليس له أصل في الأوراق كما رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن العين المرهونة تغاير العين المباعة بمقولة إن الطاعنين الثلاثة الأول أفروا في محاضر أعمال الخبير يومي ١٩٦٦/١١/٢٨ ، ١٩٦٦/١٢/٢٥ بأن الفدان المرهون قد تحدد في الطبيعة على أساس أنه الفدان المبيع الذي يضع المطعون عليهم اليد عليه ، مع أن ما ذكره كن منصبا على الفدان المرهون ولم يشر أي منهم إلى البيع الذي تم بشأنه لعدم علمهم به ، لأن الطاعن الأول لم يكن طرفا فيه وأن الطاعنين الثاني والثالث كانا قاصرين عند إجرائه .

وحيث إن هذا النعي ، مردود في شقيه الأول والثاني بأنه عار عن الدليل إذ تبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص أن البيع تم سدادا لدين الرهن مما جاء به عقد البيع ، كما عول على ما جاء بتقرير الخبير من أن الفدان المرهون هو بذاته الفدان المبيع أخذا بما أفرد به الطاعنون الثلاثة الأول بمحاضر الأعمال ولم يقدم الطاعنون صورة من العقد ومحاضر أعمال الخبير للتدليل على أن ما استخلصه الحكم ليس له أصل فيها . إذ كان ذلك ، وكان طلب إجراء التحقيق أو الانتقال للاطلاع على ملف تركة المورث ليس حقا لمقصوم وإنما هما من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها ، وكان الحكم

قد استند في رفض هذين الطلبين إلى ما قرره من أن الطاعنين الثلاثة الأول قد أقرروا في محاضر أعمال الخبير بأن الفدان المرهون تمرد في الطبيعة بنفس الفدان الذي يضع المطعون عليهم اليد عليه بوصفه الفدان المبيع، وإلى أنهم لم يحركوا ساكناً من تاريخ وفاة مورثهم في سنة ١٩٢٥ حتى تاريخ رفع الدعوى في سنة ١٩٦٣، وأنهم لم يتمسكوا بهذا الدفاع أمام الخبير وأثناء المعاينة، وكانت هذه الأسباب مائة تكفي لحمل قضاء المحكمة برفض طلبات الطاعنين سالفه البيان، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين : هبة العليم
الدهشان ، و عدلى بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومحمد طاهل راشد .

(٨٠)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) اختصاص . "الاختصاص المحلى" . " حجز ما للدين
لدى الغير" .

المحكمة التى يختص قاضيا محليا بإصدار الأمر بالحجز وتقدير الدين والمحكمة المختصة
بدعوى ثبوت الدين وصحة الحجز هى محكمة موطن المدين المحجوز عليه م ٥٤٥ ، ٥٥٢
مرافعات سابق .

(٢) اختصاص . "الاختصاص المحلى" . إحالة . استئناف . حكم .
"استنفاد الولاية" .

استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها هل الدعوى بفصلها فى موضوعها . تحققه بالنسبة
إلى تلك المحكمة دون المحكمة المحالة إليها الدعوى بعد انقضاء الحكم الابتدائى .

(٣) اختصاص . "الاختصاص المحلى" . حكم . "ما يعد قصورا" .
تزوير . "الادعاء بالتزوير" .

استدلال المحكمة فى رفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى بالاعلانين الموجهين فى دائرتها
عدم إيرادها سببا للقضاء بصحتها رغم الادعاء بتزويرهما . قصور .

(٤) دعوى . "ورقة التكليف بالحضور" . حجز . "حجز ما للدين
لدى الغير" . اختصاص . "الاختصاص المحلى" . دفع .

ورقة التكليف بالحضور الموجهة من الخايز إلى المحجوز عليه . هى تثبت لما أوجبه
٥٥١ مرافعات سابق . الإذن بالحجز هو أساس الخصومة .

١ - حرص المشرع على النص في المادتين ٥٤٥ و ٥٥٢ من قانون المرافعات السابق على أن المحكمة التي تختص قاضيا محليا بإصدار الأمر بالمحجز وتقدير الدين والمحكمة التي تختص بدعوى ثبوت الدين وصحة المحجز هي المحكمة التي يتبعها المدين المحجوز عليه ، أى التي يقع موطنه في دائرتها ، باعتبار أنه هو وحده الخصم الحقيقي في الدعوى وأو اختصم معه المحجوز لديه ، وذلك نفيًا لشبهة اختصاص المحكمة التي يتبعها المحجوز لديه أو اشتراكها مع محكمة المحجوز عليه في الاختصاص المحلي .

٢ - استنفاد إحدى محاكم الدرجة الأولى ولايتها على الدعوى بفصلها في موضوعها ، إنما يتحقق بالنسبة إلى تلك المحكمة ، دون المحكمة المختصة التي يتمين إحالة الدعوى إليها طبقا لنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات السابق إذا ألفت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي وقضت بعدم اختصاص المحكمة التي أصدرته محليا .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذا استدل في قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا بنظر الدعوى بالإعلانين الموجهين إلى الطعن في المنزل الواقع بدائرتها - لم يورد سببا يبرره قضاءه بصحتها ، على الرغم من أن الطاعن ادعى بتزويرهما بالطرق القانونية طبقا للمادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور ، إذ لو كانت المحكمة قد بسرت للطاعن الدليل لإثبات ادعائه لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأي في الدعوى .

٤ - إذ أوجبت المادة ٥٥١ من قانون المرافعات السابق إبلاغ المحجز إلى المحجوز عليه بإعلان يشتمل على ذكر حصول المحجز وتاريخه وبيان الحكم والسند الرسمي أو أمر القاضى الذى حصل المحجز بموجبه ، وأن يتم إبلاغ المحجز أو إعلانه في الثمانية الأيام التالية لإعلانه إلى المحجوز لديه وإلا اعتبر المحجز كأن لم يكن ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من صحة إجراءات المحجز المتوقع لدى المطعون عليهم بناء على الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية بمالا مساغ معه

للقول بأن الحصومة قد انعقدت بمقتضى ورقة مستقلة هي ورقة التكليف بالحضور الموجهة من المطعون عليه الأول إلى الطاعن ، إذ لا تعدر هذه الورقة أن تكون تنفيذا لما أوجبه المادة ٥٥١ المشار إليها ويترتب على إغفالها اعتبار المجز كأن لم يكن ، مما يجعل الإذن الصادر من القاضى بالمجز هو أساس الحصومة يعيها ما يعيها — فإنه يكون للطاعن مصلحة في التمسك بعدم اختصاص قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية محليا بإصدار الأمر بتقدير الدين والإذن بتوقيع المجز ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه الأول تقدم إلى قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية بعريضة طلب فيها تقدير دينه فى ذمة الطاعن بمبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات والإذن بتوقيع المجز تحت يد المطعون عليهم من الثانى إلى الأخير على ما يكون مستحقا للطاعن لديهم من أموال ، وفى ١٩٦٦/٥/١ أصدر القاضى أمرا بتقدير الدين بمبلغ عشرة آلاف جنيهه وبالإذن بتوقيع المجز المطلوب وتحديد جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥ لنظر الموضوع ، وقيد هذا الأمر برقم ٣٣٢ سنة ١٩٦٦ القاهرة ، وقد كلف المطعون عليه الأول الطاعن وباقي المطعون عليهم بالحضور إلى تلك الجلسة أمام محكمة القاهرة الابتدائية لسماع الحكم بإلزام الطاعن — فى مواجهة الباقيين — بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ خمسة عشر ألف جنيهه وببصحة إجراءات المجز وقيدت الدعوى برقم ٣٢١٨ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ، وبالجلسة الأولى دفع الطاعن بعدم اختصاص قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية محليا بإصدار الأمر بتقدير الدين وبتوقيع المجز وعدم

اختصاص تلك المحكمة كذلك بنظر الدعوى لأن موطنه يقع في دائرة محكمة الحيزة الابتدائية، وأنه لا يقيم بالمنزل رقم ٩ شارع ضريح سعد بالقاهرة الذي وجه إليه فيه الإعلان، وأتبع ذلك بأن قرر في قلم الكتاب بالادعاء بتزوير الإعلانين اللذين وجهها إليه في ذلك المنزل، وفي ٢٢/٤/١٩٦٦ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص وبعدم قبول الادعاء بالتزوير وبإلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون عليه الأول مبلغ ثمانمائة وخمسين جنيهاً. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٨٧ سنة ٨٤ قضائية القاهرة. كما استأنفه المطعون عليه الأول بالاستئناف رقم ١٢٧٦ سنة ٨٤ قضائية القاهرة، وفي ٢٩/١١/١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف في الاستئناف الأول برفضه وفي الاستئناف الثاني بتعديل الحكم المستأنف إلى إرام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون عليه الأول مبلغ أربعة آلاف جنيه. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم، والترمت هذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن.

وحيث إن مما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وانقصور في التسبيب، ويقول في بيان ذلك، إنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص قاضي الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية محلياً بإصدار الأمر بتقدير الدين والإذن بتوقيع الججز وبعدم اختصاص تلك المحكمة محلياً بنظر دعوى ثبوت الدين وصحة إجراءات الججز، لأن موطنه لا يتبع تلك المحكمة وأنه ادعى بالطريق القانوني بتزوير الإعلانين الموجهين إليه في المنزل رقم ٩ شارع ضريح سعد بالقاهرة إذ لا إقامة له فيه، وإنما هو يقيم بالمنزل رقم ١٨ شارع مصدق بالحيزة وقدم الأدلة المؤيدة لذلك، ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استناداً إلى أن المطعون عليه الأول طلب الحكم بثبوت الدين وبصحة الججز بصحيفة مستقلة عن أمر التقدير انعقدت بها الخصومة بينه وبين الطاعن وفي المطعون عليهم، وقد صدر الحكم الابتدائي مغايراً لما ورد بأمر التقدير الذي لم يتعرض له الحكم في منطوقه بتأييد أو تعديل أو إلغاء، مما يتفنى به وجه المصاحبة في الدفع بعدم اختصاص القاضي الأمر، هذا إلى أن المطعون عليهم من الثاني إلى الأخير — وهم المحجوز لديهم المختصمون في الدعوى — يقيمون بدائرة محكمة القاهرة وبذلك تختص محلياً بنظر الدعوى وفقاً لحكم المادة ٥٥ من قانون

المرافعات السابق ، كما أنه لا مصلحة للطاعن في إبداء الدفع بعدم الاختصاص أمام محكمة الاستئناف ، إذ تقضى المادة ١٣٥ من ذلك القانون بأنه إذا حكمت تلك المحكمة بعدم اختصاصها وجب عليها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، وأن قضاء الدرجة الأولى قد استنفذ ولايته على هذه الدعوى بصدور حكم منه في موضوعها ، مما لا سبيل معه إلى إحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولا مناص بالتألي من تصدى محكمة الاستئناف للفصل فيها ، وكذلك فإنه يجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن وقد صح إعلان الطاعن في القاهرة في مواجهة أخيه تارة وتابعه تارة أخرى ، وأنه وقد رفضت المحكمة الدفع بعدم الاختصاص فإن الادعاء بتزوير الإعلانين الموجهين إليه بالقاهرة يكون غير مقبول لعدم إنتاجه في الدعوى ، ويرى الطاعن أن هذا من الحكم خطأ في القانون ، ذلك أنه وفقاً لنص المادتين ٥٥٢ و ٥٥٣ من قانون المرافعات السابق — يختص قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدين بإصدار الأمر بتقدير الدين والإذن بالجزء ، كما تختص هذه المحكمة دون سواها بالنظر في دعوى ثبوت الدين وصحة الجزء دون اعتداد بموطن المحجوز لديه في هذا الصدد ، وأنه لا مساس للقول بأن الخصومة قد انعقدت بين الحاجز وبين المحجوز عليه بمقتضى ورقة التكليف بالحضور الموجهة من أحدهما إلى الآخر كما أنه لا سند من القانون للقول بأن من شأن قضاء محكمة غير مختصة في موضوع الخصومة سلب المحكمة المختصة بها قانوناً ولايتها عليها ، ولا وجه للاستناد في الحكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير إلى القول باحتمال أن يكون للطاعن موطنان إذ الأحكام لا تبنى على الظن ، وكذلك لا أساس للقول بثبوت صحة إعلان الطاعن في القاهرة بناء على ورقتي تكليف بالحضور هما محل الادعاء بالتزوير الذي لم يفصل فيه الحكم دون أن يسوق على قوله هذا دليلاً ، وفي ذلك كله ما يعيب الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات السابق — الذي أقيمت الدعوى في ظله — تنص على أنه "إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار فلا يجوز الجزاء إلا بأمر من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة التابع لها المدين يأذن فيه بالجزء ويقدر دين

الحاجز تقديرًا مؤقتًا" وكانت المادة ٥٥٢ منه تنص على أنه "في الأحوال التي يكون فيها المحجز بأمر من قاضي الأمور الوقفية يجب أن تشمل ورقة إبلاغ المحجز أو إعلانه إلى المحجز عليه على تكليفه بالحضور أمام المحكمة التي يتبعها لسماع الحكم عليه بثبوت الدين المحجوز من أجله وصحة إجراءات المحجز وإلا اعتبر المحجز كأن لم يكن" وبين من ذلك أن المشرع حرص على النص في هاتين المادتين على أن المحكمة التي تختص قاضيها محليا بإصدار الأمر بالمحجز وتقدير الدين، والمحكمة التي تختص بدعوى ثبوت الدين وصحة المحجز هي المحكمة التي يتبعها المدين المحجوز عليه أي التي يقع موطنه في دائرتها باعتبار أنه هو وحده الخصم الحقيقي في الدعوى وأو اختصم معه المحجوز لديه، وذلك نفيًا لشبهة اختصاص المحكمة التي يتبعها المحجوز لديه أو اشتراكها مع محكمة المحجوز عليه في الاختصاص المحلي. لما كان ذلك، وكان استنفاد إحدى محاكم الدرجة الأولى ولايتها على الدعوى بفصلها في موضوعها إنما يتحقق بالنسبة إلى تلك المحكمة دون المحكمة المختصة التي بتعين إحالة الدعوى إليها طبقا لنص المادة ٣٥ من قانون المرافعات السابق إذا ألغت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي وقضت بعدم اختصاص المحكمة التي أصدرته محليا، وكان الحكم المطعون فيه إذا استدل في قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى — بالإعلانين الموجهين إلى الطاعن في المنزل رقم ٩ شارع ضريح سعد بالقاهرة — لم يورد سببا يبرره برفضه قضاءه بصحتها، على الرغم من أن الطاعن ادعى بتزويرهما بالطريق القانوني طبقا للمادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق، فإن الحكم يكون معيبا بالفصور، إذ لو كانت المحكمة قد يسرت للطاعن السبيل لإثبات ادعائه لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأي في الدعوى، ولما كانت المادة ٥٥١ من ذلك القانون قد أوجبت إبلاغ المحجز إلى المحجز عليه بإعلان يشمل على ذكر حصول المحجز وتاريخه وبيان الحكم أو السند الرسمي أو أمر القاضي الذي حصل المحجز بموجبيه، وأن يتم إبلاغ المحجز أو إعلانه في ثمانية الأيام التالية لإعلانه إلى المحجز لديه وإلا اعتبر المحجز كأن لم يكن، وكان الحكم المطعون فيه قد أبدى الحكم الابتدائي فيما قضى به من صحة إجراءات المحجز الموقع في ٨ و ٩/٥/١٩٦٦ لدى المطعون عليهم من الثاني إلى الأخير بناء على الأمر الصادر من قاضي الأمور

الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية، بما لا مساغ معه للقول بأن الخصومة قد انعقدت بمقتضى ورقة مستقلة هي ورقة التكليف بالحضور الموجهة من المطعون عليه الأول إلى الطاعن، إذ لا تعدو هذه الورقة أن تكون تنفيذا لما أوجبه المادة ٥٥١ المنار إليها ويترتب على إغفالها اعتبار المجز كأن لم يكن، مما يجعل الإذن الصادر من القاضى بالمجز هو أساس الخصومة يعيها ما يعيبه. لما كان ما تقدم جميعه، فإنه يكون للطاعن مصلحة في التمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحلى على النحو السالف بيانه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد خالف القانون وأخطأ وتطبيقه وشابه قصور في التسهيل بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين : عبد العليم الدمشان ، وهدى بغدادى ، ومحمد المصرى ، ومحمد طايىل راشد .

(٨١)

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ القضائية .

(١) نيابة عامة . بطلان . دعوى . ” تدخل النيابة العامة فى قضايا القصر ” .

جواز تدخل النيابة العامة فى قضايا القصر . م ١٠٠ مرافعات سابق . إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة العامة بتلك القضايا . بطلان نسي مقرر لصاحب المصلحة فيه دون غيره .

(٢) تنفيذ عقارى .

ملطة قاضى البيع فى الحكم بوقف البيع أو الاستمرار فيه فى أحوال الوقف الجوازى . انحصارها فى تقدير مدى جدية طلب الوقف دون التعرض لبحث الموضوع الذى من أجله يطلب الوقف .

(٣) محكمة الموضوع . ” ملطتها فى تقدير الدليل ” . نقض .

سلطة محكمة الموضوع فى الأخذ بما تضمن إليه من الأدلة . لارقية لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى قام قضاؤها على أسباب كافية للحل .

١ - لئن أجاز المشرع بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية فى قضايا حدودها من بينها القضايا الخاصة بالقصر ، وأوجب فى المادة ١٠٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة العامة فى هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه وأنه

يترتب على إغفال هذا الإجراء الجوهري بإعلان الحكم ، إلا أن هذا البطلان مقصور على أصحاب المصلحة فيه دون غيرهم من المحصوم ، وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الوصية على القاصر لم تتمسك بالبطلان فإنه لا يجوز للطاعة التحدى بعدم إختيار النيابة بقيام الدعوى .

٢ — ساطة قاضى البيوع فى الحكم بوقف البيع أو الاستمرار فيه فى أحوال وقف البيع الجوازية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) — إنما تنحصر فى تقدير مدى جدية طلب الوقف فىأمر بوقف البيع إذا بدا له أن الغلب جدى أو يرفض الوقف ويأمر بالاستمرار فى إجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جديته دون أن يتعرض لبحث الموضوع الذى من أجله يطلب الوقف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن — تفصل فى أن المطعون عليه العاشر اتخذ إجراءات التنفيذ على عقار مملوك للطاعة بالدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ بيوع القاهرة ، وأعلن بها المطعون عليهم من الأول إلى التاسع برصفهم من أصحاب الحقوق المقيدة ، وأثناء سير الدعوى قرر الدائن مباشر الإجراءات بأنه تخالف عن دينه فطلب باقى المطعون عليهم الحلول محله فى تلك الإجراءات ، وعزلت الطاعة وقف البيع تأسيساً على أنها أوفت الدين المنفذ من أجله وعلى أنها أقامت دعوى براءة الذمة رقم ٢٦٤٦ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١ قضى

(١) نقض مدنى ١٩٧١/٣/١٨ مجموعة المكاتب الفنى السنة ٢٢ ص ٣٥٩ .

قاضى البيوع بوقف السير فى إجراءات البيع حتى يفصل نهايتها فى دعوى راءة الذمة المشار إليها . استأنف المطعون عليهم من الأول الى التاسع هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٧٨ سنة ٨٣ ق القاهرة ، وتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٩ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من وقف السير فى الدعوى والاستمرار فى إجراءات البيع . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظرة تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالثالث منها على الحكم المطعون فيه البطلان فى الإجراءات ، وتقول فى بيان ذلك إن " نجيب الياس عبدالله " مورث المطعون عليهم الستة الأول توفى أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة عن ورثته الذين قاموا مقامه ومن بينهم قاصر ، ومع ذلك فصلت تلك المحكمة فى الدعوى دون أن تكلف كاتب المحكمة بإخبار النيابة العامة وفقا لنص المادة ١٠٢ من قانون المرافعات السابق حتى تتدخل فى الدعوى ، كما أن محكمة الاستئناف لم تأمر باتخاذ هذا الإجراء مما يترتب عليه بطلان حكمها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن أجاز المشرع بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية فى قضايا حدودها من بينها القضايا الخاصة بالقصر ، وأوجب فى المادة ١٠٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة العامة كتابة فى هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تتاح لها فرصة العلم بالتزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيا فيها ، وأنه يترتب على إغفال هذا الإجراء الجوهرى بطلان الحكم ، إلا أن هذا البطلان مقصور على أصحاب المصلحة فيه دون غيرهم من الخصوم ، وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن للرؤية على القاصر لم تتمسك بالبطلان ، فإنه لا يجوز للطاعنة التحدى بعدم إخبار النيابة بقيام الدعوى ، وبذلك يكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطامنة تنعى بالهيب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وتقول في بيان ذلك، إنها طلبت من قاضى البيوع وقف إجراءات البيع استناداً إلى أن الدائن مباشر الإجراءات (المطعون عليه العاشر) أقر بخالفه عن دينه ولم يمتض في السير في تلك الإجراءات، وأنها أقامت على باقى المطعون عليهم الذين حلوا محله دعوى براءة ذمتها من دينهم قيدت برقم ٢٦٤٦ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة، كما رفعت دعوى الحساب رقم ٦٩٢٣ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ضد الحارس المعين على العقار المطلوب يمسّه، وندبت المحكمة خبيراً لفحص الحساب، غير أن الحكم المطعون فيه تعرض لبحث موضوع الدعوى بين المشار إليهما، وقضى بعدم صحة طلباتها فيها، ورتب على ذلك قضاءه بالمضى في إجراءات البيع على الرغم من أن موضوع هاتين الدعويتين لم يكن معروضاً على قاضى البيع مما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن مرد وقائع الدعوى وأسانيدها واستعرض دفاع الطامنة بخصوص إقامتها دعوى براءة الذمة ودعوى الحساب أورد قوله : — " إن الواضح من المستندات المقدمة من المستأنفين (المطعون عليهم من الأول إلى التاسع) خاصة الشهادة المصادرة من محكمة الأمور المستعجلة، أن الحارس المعين على العقار موضوع دعوى البيع لم يقم بإبداء شئ من غلة العقار خزائنة محكمة الأمور المستعجلة، ومن ثم لم يقم بأداء شئ من غلة العقار المذكور إلى المستأنفين، ويكون ما ذهبت إليه المستأنف عليها الأولى (الطامنة) من أن الحارس المذكور قام بتحصيل مبلغ يربو على خمسة آلاف جنيه وأنه قام بأداء دين المستأنفين، قولاً لا يتفق وما هو ثابت فى أوراق الدعوى، وأنه واضح من مراجعة صحيفة دعوى براءة الذمة رقم ٢٦٤٦ سنة ١٩٦٦ المقدمة من المستأنف عليها، أن دين المستأنفين قد تم سداد بعضه بموجب إيصالات قدمتها لمحكمة أول درجة ثم عادت وسحبته، وأن بعضه الآخر تم سداده بمعرفة الحارس من غلة العقار موضوع إجراءات البيع، وأنه فضلاً عن أن المستأنف عليها الأولى لم تقدم إيصالات السداد التى قررتها، والتي ذهبت إلى أنها سددت بموجبها بعض الدين المنفذ به فإنه قد ثبت للمحكمة على النحو السابق بيانه أن الحارس المعين على العقار لم يسلم المستأنفين أى مبلغ مما هو مستحق لهم ..

وأنه متى تقرر ذلك ، يكون ظاهر الأمر في الدعوى يؤيد عدم جدية دعوى براءة الذمة ، ويؤكد عدم صحة ما ذهب إليه المستأنف عليها الأولى من أداء دين المستأنفين وتخالصهم مما هو مستحق لهم “ وبين من هذا الذي قرره الحكم أنه رفض طلب وقف البيع لما تبين له من ظاهر الأوراق أنه طلب غير جدى ولما كانت سلطة قاضى البيوع فى الحكم بوقف البيع أو الاستمرار فيه فى أحوال وقف البيع الجوازية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما تنحصر فى تقدير مدى جدية طلب الوقف ، فبما سر بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدى أو يرفض الوقف ويأمر بالاستمرار فى إجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جديته ، دون أن يتعرض لبحث الموضوع الذى من أجله يطلب الوقف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذه الحدود على النحو السالف بيانه فإن النعمى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه جاء مبيهاً بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك أنه استظهر عدم جدية دعوى براءة الذمة من أمرين : (الأول) أن الشهادة المقدمة من المطعون عليهم تفيد أن الحارس لم يودع شيئاً من خلة العقار ، مع أن هذه الشهادة تؤيد دفاع الطاعنة إذ أنها أقامت دعوى الحساب على الحارس لما تبينته من أنه استأثر بغلة ذلك العقار . (الأمر الثانى) أن الطاعنة لم تقدم إيصالات سداد الدين فى حين أن هذه الإيصالات كانت أمام محكمة أول درجة وصحبت لتقديدها فى دعوى براءة الذمة ولم تكلفها محكمة الاستئناف بإعادتها ، وإذا عول الحكم المطعون فيه على هذين الأمرين فإن قضاءه يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال علاوة على قصوره فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف بيانه — فى الرد على المذهب الأول — قد استظهر عدم جدية منازعة الطاعنة من واقع المستندات المقدمة فى الدعوى ودال على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه ولا فساد فيها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة

الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الساطة المطلقة في الأخذ بما أطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عناه، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب تكفي لجملة وتسوغ النتيجة التي انتهت إليها، فإن النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وهضوبة السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد قيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٨٢)

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٥ القضائية :

(٢٤١) ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم . حكم . " ما بعد
قصورا " .

- (١) صورة العقد المضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل .
هي الصورة المضاة من المتعاقدين الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء .
- (٢) المستخرجات الخاصة لرسم الدمغة على اتساع الورق . م ٢ من الجدول (١) ق ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ . المقصود بها . إغفال المحكمة بحث مدى انطباق هذا النص على الكثوف محل
النزاع رغم تمسك مصلحة الضرائب بانطباقه . قصور .

١ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أن المقصود بصورة المحرر
المضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل ، هو تلك الصورة
المضاة من المتعاقدين الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء ، وأن هذا الرسم
لا يتعدد إلا بتعدد تلك الصور ، فتخرج بذلك من نطاق الرسم ، الصور التي
يحفظ بها المتعاقد وتحمل توقيعه هو ، دون توقيع المتعاقد الآخر .

٢ - ينص البند (٢) من الفقرة ب من المادة الثانية من الجدول رقم (١)
الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أنه يخضع لرسم الدمغة على اتساع
الورق " المستخرجات والصور والشهادات الخاصة بالأعمال التجارية الصادرة

(١) قاض ١٩٧٢/١/٥ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ٢٣ .

من السماسرة أو سماسرة الأوراق المالية أو البنوك أو المخازن العمومية أو أية منشأة تجارية أو صناعية — والمقصود بالمستخرجات في معنى هذه المادة ، المحررات التي تحوى بيانات منقولة بحرفيتها من أصل محفوظ بالدفاتر والسجلات تعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه في تاريخ لاحق لإتمام الأصل ، وبشرط أن تكون صادرة في خصوصية عمل تجارى ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون عليها وصفت كشوف فرز القطن موضوع النزاع بأنها " بيانات عن نتيجة عملية الفرز التي قام بها المحامج مبينا بها الرواتب المختلفة للقطن ، وتعطى هذه البيانات للعمومية دون أدنى مسئولية على الشركة " وكانت مصلحة الضرائب قد تمسكت في دفاعها بأن هذه الكشوف تعتبر من المستخرجات المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل بحث مدى انطباق هذا النص على الكشوف المذكورة ، وجرى في قضائه على أنها ليست إيصالات ولا تخضع لرسم دةغة ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمثل في أن شركة حلاجى الأقطان التى آلت بعد تأميمها إلى الشركة المصرية للزيوت والصابون — المطعون عليها — أقامت الدعوى رقم ٤١٢٠ لسنة ١٩٦١ مدنى أمام محكمة لقاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — الطاعمة — انتهت فيها إلى طلب الحكم بأحقيتها فى استرداد مبلغ ٧٢٩ ج و ٥٠٠ م ، وقالت تبياناً لدعواها إن مأمورية ضرائب دةغة القاهرة طالبتها بمبلغ ٩٣٥ ج و ٨٨٢ م قيمة رسوم دةغة على محررات بفرع مكاتب الشركة بالقناطر الخيرية من بينها مبلغ ٣٧٨ ج قيمة رسم الدةغة النوعى على أذن الصرف وصورها ،

ومبلغ ٣١٥ ج و ٥٠٠ م قيمة رسم دمغة الاتساع على كشوف فرز القطن ، وإذ اضطرت الشركة لتسديد هذه الرسوم درءا لإجراءات التنفيذ الجبرى ، ومن حقها أن تسترد ما دفعته بغير وجه حق ، فقد أقامت دعواها بطلباتها سائلة البيان ، وبتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٦٤ لسنة ٨١ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للشركة المطعون عليها مبلغ ٦٠٣ ج و ٥٠٠ م طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة انظر الطعن الترتت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل موب الطعن الخفا فى تطبيق القانون والقصور فى التفسير من وجهين : (الأول) أن مصاحبا الضرائب تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن صور أذون الصرف خاضعا لرسم الدمغة طبقا لى الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ باعتبارها موقعة من العميل مستلم البضاعة ولها بهذه المثابة حجية تصلح مستندا للشركة أمام القضاء ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ، واكتفى بالقول بأن أذون الصرف تعتبر إيصالات تبعا لتوقيع العميل على الأصل ، ولا يستحق الرسم فى حالة تعدد الصور إلا على الإيصال الذى يأخذه العميل دون باقى الصور التى تحتفظ بها المنشأة لأنها تمثل حركة النقود ، فى حين أن مفاد المادة سائلة الذكر أنه طالما خضع أصل المحرر لرسم الدمغة فقد وجب إخضاع الصورة المضاعة للرسم إلا فى حالات أوردها المشرع على سبيل الحصر ليس من بينها حالة حركة النقود التى أشار إليها الحكم . (الثانى) أن الحكم المطعون فيه لم يخضع كشوف فرز القطن لرسم الدمغة على سند من أنها لا تخرج عن كونها بيانات اعمالية الفرز تعاون على تقدير الثمن وأنها مجرد إجراءات داخلية فلا تعد إيصالات عن توريد أو استلام ، مع أن المصاحبة لم تربط الرسم على هذه الكشوف باعتبار أنها إيصالات ولكن على أساس أنها مستخرجات خاصة بأعمال تجارية صادرة من منشأة تجارية أو صناعية فى معنى الفقرة الثانية من المادة ٢ ب من الجدول

الأول الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لأن هذه الكشف تحوى بيانات صادرة من الشركة بالنتيجة التى أسفرت عنها عملية الفرز لصالح البنك موضحا بها الرواتب المختلفة للموظفين ، فيستحق عليها رسم دفعة الاتساع المنصوص عليه فى الفقرة سالفه الذكر .

وحيث إن هذا الذى بوجهيه فى محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه " إذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاة أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذى يستحق على الأصل ، ويستثنى من ذلك رسم الدفعة النسبي والتدريجي ، فإنه لا يحصل إلا مرة واحدة على الأصل مهما تعدد الصور ، ما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى الجداول الملحقة به ... " ، وكان هذا النص يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المقصود بصورة المحرر الممضاة التى يستحق عليها رسم الدفعة النوعى المقرر على الأصل ، هو تلك الصورة الممضاة من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء ، وأن هذا الرسم لا يتعدد إلا بتعدد تلك الصور ، فتخرج بذلك من نطاق الرسم الصور التى يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيعها هو دون توقيع المتعاقد الآخر ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يخضع صور أذون الصرف لرسم الدفعة إستنادا إلى أن المنشأة تحتفظ بها دين أن يتحقق مما أثارته المصلحة فى دفاعها من أن هذه الصور موقع عليها من العميل ، وأنها بهذا الوضع صالحة للاحتجاج بها أمام القضاء وتخضع بالتالى لرسم الدفعة النوعى المقرر على الأصل ، وهو ما يبرز محكمة النقض عن صرافية تطبيق القانون فى هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، وكان البند (٢) من الفقرة ب من المادة الثانية من الجدول رقم ١/ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ينص على أن يخضع لرسم الدفعة على اتساع الورق " المستخرجات والصور والشهادات الخاصة بالأعمال التجارية الصادرة من المياسرة أو مياسرة الأوراق المالية أو البنوك أو المخازن العمومية أو أية منشأة تجارية أو صناعية " ، وكان المقصود بالمستخرجات فى معنى هذه المادة المحررات التى تحوى بيانات مقولة بحرفيتها من أصل محفوظ بالدفاتر والسجلات

تعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه في تاريخ لاحق لإتمام الأصل، ويشترط أن تكون صادرة في خصوصية عمل تجارى ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون عليها وصفت كشوف فرز القطن موضوع النزاع بأنها " بيانات من نتيجة عمليّة الفرز التي قام بها المحامج مبيّنا بها الرواتب المختلفة للقطن وتعطى هذه البيانات للمعلومية دون أدنى مسئولية على الشركة " وكانت مصلحة الضرائب قد تمسكت في دفاعها بأن هذه الكشوف تعتبر من المستخرجات المنصوص عليها في المادة سابعة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أففل بحث مدى انطباق هذا النص على الكشوف المذكورة وجرى في قضائه على أنها ليست إيصالات ولا تخضع لرسم دمغة ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه في خصوص سبب الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(٨٣)

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) محكمة الموضوع . " سلطاتها في تقدير الأدلة " .
إثبات .

(١) سلطة قاضى الموضوع في الأخذ بالدلائل المقدم له أو إطراره . إلا أن تكون له حجية
معينة حدودها القانون .

(٢) تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان القاضى إلا أن يخرج بها
إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .

(٣) إسفلت قاضى الموضوع بتقدير الدليل . عدم اعتباره كشف الحساب المقدم دليلا كاملا
وفضائه بتوجيه اليمين المتممة لإستكمال اقتناعه . لا موجب .

(٤) نفى . " تقرير الطعن . السبب المجهل " . حكم . " عيوب التدايل .
القصور " .

خلو تقرير الطعن من بيان أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أقل الرد عليها وأوجه البطلان
المقول بأنها شابت الحكمين السابقين عليه . اكتفاء الطاعن بتقديم صورة من مذكرته أمام محكمة
الموضوع . النعى بذلك مجهول وغير مقبول .

(٥) إثبات " طرق الإثبات . اليمين المتممة " . محكمة الموضوع .

اليمين المتممة دليل تكبيل ذر قوة محدودة . لقاضى الموضوع توجيهه من تلقاء نفسه وله السلطة
التامة في تقدير نتيجته .

١ — لقاضى الموضوع أن يأخذ بالدليل المقدم له إذا اقتنع به ، وأن يطرحه إذا تطرق إليه الشك فيه ، لا فرق بين دليل وآخر ، إلا أن تكون للدليل حجية معينة حددها القانون .

٣ — تقدير الدليل هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، فله أن يعتبر كشف الحساب المقدم فى الدعوى دليلا كاملا على صحتها أو لا يعتبره كذلك ، ومن ثم فلا تريب عليه إذا رأى من كشف الحساب المقدم أن المطعون عليهم أرجح دايلا من الطاعن وقضى من ثم بتوجيه اليمين المتممة إليهم لاستكمال اقتناعه .

٤ — متى كان الطاعن لم يبين أوجه الاعتراضات التى تمسك بها أمام محكمة الموضوع ، وكيفية قصور الحكم فى الرد عليها . كما لم يبين أوجه البطلان الذى ينشأ على الحكمين السابقين عليه ، وكان لا يفتى من إيراد هذا البيان فى سبب الطعن تقديم صورة من المذكرة التى تضمنت دفاعه تاركا لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذى يشوب الحكم ، إذ المستندات إنما تقدم لمحكمة النقض لتكون دليلا على أسباب الطعن بعد بيانها بيانا صريحا فى التقرير ، لا لتكون مصدرا تستخرج منه هذه المحكمة بنفسها وجه العيب فى الحكم المطعون فيه ، فإن التفتى بهذين الوجهين يكون مجهولا وغير مقبول .

٥ — توجيه يمين المتممة وإن كان إجراء يتخذ القاضى من تلقاء نفسه وقوفا على الحقيقة إلا أن له السلطة التامة فى تقدير نتيجه ، إذ اليمين المتممة دليل تكيل ذوقه محدودة ، ولأن العبرة أساسا هى بمدى اطمئنانه إلى صحة الواقعة محل النزاع فى مجموعها سواء حلف اليمين جميع الورثة — الموجهة إليهم — أو بعضهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومماثر الأوراق —
تتحصل في أن (الطاعن) أقام الدعوى رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٥
تجاري كلى المنصورة بطلب الحكم بالزام (مورث المطعون
عليهم) بمبلغ ٣٧٧٩ ج وقال في بيان دعواه إنه اتفق مع المدعى عليه على تكوين
شركة محاصة لتجارة الأقطان يقسم ربحها مناصفة بينهما ، ودفع إليه مبلغ ١٣٧٩ ج
نصيبه في رأس المال دون أن يحرر معه عقدا ، ولما انتهت أعمال الشركة طالبه
برد ما دفع وبخصته في الأرباح فسلمه كشف حساب متضمنا مبالغ لم يتسلمها
ولما تعذرت التسوية الودية بينهما أقام الدعوى بطلب ما دفعه في رأس المال
مضافا إليه ٢٤٠٠ ج قيمة نصيبه في الأرباح وركن في إثباتها إلى الكشف المقدم له
من مورث المطعون عليهم والمحضر بخطه والثابت به دفع الطاعن مبلغ ١٣٧٩ ج
و ٧٠٠ م وأن نصيبه في الأرباح ٩٥٠ ج ، نذبت المحكمة خيرا لتصفية الحساب
بين الطرفين ، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أنه يبين من مراجعة كشف
الحساب أن المبالغ المستحقة للطاعن من رأس مال وأرباح ٢٣٧٠ ج و ٧٠٠ م
وأن مورث المطعون عليهم سدد له طبقاً لهذا الكشف مبالغ تزيد على ذلك .
فعدل الطاعن طلباته إلى هذا المبلغ ، وتسلك مورث المطعون عليهم بصحة الكشف
المقدم منه وبأنه يعتبر إقراراً مركباً لا تجوز تجزئته فيجب أخذه بحالته أو تركه .
وبتاريخ ١٥/٤/١٩٥٨ قضت المحكمة بالزام مورث المطعون عليهم بأن يؤدي
إلى الطاعن مبلغ ٢٣٧٠ ج و ٧٠٠ م . استأنف المورث هذا الحكم لدى محكمة
استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٧ سنة ١٠ ق ، وبتاريخ ٢٦/٢/١٩٥٩
قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى استناداً إلى عدم جواز

تجزئة ما جاء بكشف الحساب من إقرار بالمديونية وتقرير بالوفاء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٩٩ سنة ٢٩ ق، وتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٩ نقضت المحكمة الحكم مقيمة قضاءها على أن محكمة الاستئناف إذ حكمت برفض دعوى الطاعن إستنادا إلى أن كشف الحساب — وهو إقرار غير قضائي — لا تجوز تجزئته، وكان من شأن هذا التقرير الخاطيء إذ لم تعمل المحكمة سلطتها في تقدير الإقرار فإن حكمها يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه . وتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٨ قضت محكمة الاستئناف — بعد توجيه ل الدعوى أمامها — بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليه (الطاعن) بجميع طرق الإثبات القانونية ومنها البيئة أنه سلم مورث المستأنفين (المطعون عليهم) مبلغ ١٣٧٩ ج و ٧٠٠ م هي حصته في رأس مال شركة المحاصة التي انمقدت بينهما وأن نصيبه في الربح من هذه الشركة مبلغ ٩٥٠ ج وليثبت المستأنفون أن مورثهم قام بوفاء هذه المبالغ إلى المستأنف عليه ، ثم عادت بعد سماع الشهود وقضت في ١٩٦٧/١/٢٤ بتوجيه اليمين إلى الورثة على عدم علمهم بأن مورثهم كان مدينا للطاعن ، إستنادا إلى أن أقوال الشهود لا تكفي لاستخلاص ما يمكنها من ترجيح حجة أحد الطرفين وإلى أنها ترى في الكشف الذي قدمه المورث دليلا غير كامل على براءة ذمته ، وبعد أن حلف الورثة اليمين فيما عدا الزوجة (المطعون عليها الرابعة) وأحد الورثة الباقين (المطعون عليه السادس) لوجوده في بعثة تعليمية في أسريكا ، حكمت بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه . طعن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكمين الصادرين بالإحالة إلى التحقيق وتوجيه اليمين — بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول من أسباب طعنه على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٨ مخالفته قواعد الإثبات والقصور في التسهيل ، ذلك أنه قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق دون أن يقطع فيما إذا كان قد اعتبر كشف الحساب المقدم دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو لم يأخذ به أصلا ودون تقدير للظروف التي صدر فيها هذا الكشف، وبذلك لا يكون قد التزم حكم محكمة

النقض الصادر في الطعن رقم ١٩٩ سنة ٢٩ ق ، كما قام الحكم بتكليفه بإثبات دهواه رغم اعتراضه على ذلك لثبوت أحقيته فيها من الكشف المحرر بمعرفة مورث المطعمون عليهم .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود ، ذلك أن الحكم المطعمون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله ” وحيث إن سند الدعوى هو كشف الحساب المقدم من المستأنف عليه ، كما قررت محكمة النقض في حكمها المتضمن نقض الحكم الاستئنافي أنه يتضمن إقرارا من جانب المطعمون عليه ، فإن هذا الإقرار يكون إقرارا غير قضائي لعدم صدوره في مجلس القضاء . ولما كان الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر ، كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذه أصلا . . . وحيث إنه على ضوء ما تقدم وعلى هديه كله ترى المحكمة قبل الفصل في الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تدور بالمنطوق “ . . . ومفاد ذلك أن محكمة الموضوع لم تعتبر الكشف المقدم من مورث المطعمون عليهم دليلا كاملا على صحة الدعوى وإنما رأت في حدود سلطتها الموضوعية إجراء تحقيق في الدعوى تستكمل به إقتناعها ، وهذا الذي أورده الحكم لا يتضمن مخالفة للأسئلة القانونية التي قررتها محكمة النقض في حكمها النافض . والنعي في شقه الثاني مردود بأن الحكم إذ قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بجميع طرق الإثبات تسليمه مورث المطعمون عليهم حصته في رأس المال ومقدار نصيبه في الربح ، وليثبت المطعمون عليهم أن مورثهم قد قام بسداد هذه المبالغ إلى الطاعن ، تهيدا للفصل في الدعوى لا يكون قد فصل في أية نقطة من نقط النزاع .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم الصادر في ١٩٦٧/١/٢٤ بتوجيه الممين المتممة إلى ورثة المدين أخطأ في القانون وشابه القصور من وجوه (أولها) أنه كان يتعين عليه — قبل التعرض لأقوال الشهود ودلالاتها — أن يفصل في دفاع الطاعن من أن دعواه ثابتة بكشف الحساب المحرر بخط المورث وبقرار الخبير ، ثم ما يقتضيه بذلك من تحديد الخسائر المكلف بالإثبات

على النحو الوارد بالسبب الأول و (ثانيها) أن الحكم لم يأخذ بأقوال الشهود رغم كفايتها ، لأن هذه الأقوال وإن كانت لم ترد مباشرة على مقطع النزاع في الدعوى إلا أن المحكمة أن تكاها بما تستخلصه بطريق الاستنتاج و (ثالثها) أن الحكم قد خلاص إلى أن مورث المطعون عليهم هو الذي أقام الطعن رقم ١٩٩ سنة ٢٩ ق على خلاف الثابت بالأوراق من أن الطاعن هو الذي أقامه و (رابعها) أن الحكم قد خالف المادة ٤١٥ من القانون المدني وذلك بتوجيهه اليين إلى الورثة بعدم عليهم بواقعة الدين في ذمة المورث رغم وجود دليل كامل على صحتها هو كشف الحساب المحرر بخطه .

وحيث إن النعى بالوجه الأول مردود بما سبق بيانه عند الرد على السبب الأول ، وبأن لقاضي الموضوع أن يأخذ بالدليل المقدم له إذا اقتنع به وأن يطرحه إذا تطرق إليه الشك فيه لا فرق بين دليل وآخر إلا أن تكون للدليل حجية معينة حددها القانون . ومردود في وجهه الثاني بأن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطعن إليه وجدان قاضي الموضوع بلا معقب عليه في ذلك ، إلا أن يخرج بملك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مداولها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لأقوال الشهود ثم خلاص إلى أن المحكمة لا ترى فيما أدلى به شهود الطرفين ما يكفي لاستخلاص ما يمكنها من ترجيح حجة أحد الطرفين . . فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس ، والنعى مردود في الوجه الثالث بأن خفا الحكم في بيان الطرف الذي أقام الطعن السابق هو مجرد خطأ مادي لم يكن له أثر في قضائه . ومردود أخيرا بأن تقدير الدليل هو مما يستقل به قاضي الموضوع فله أن يعتبر كشف الحساب المقدم في الدعوى دليلا كاملا على صحتها أو ألا يعتبره كذلك ، ومن ثم فلا تثريب عليه إذا رأى من كشف الحساب المقدم من المورث أن المطعون عليهم أرجح دليلا من الطاعن وقضى من ثم بتوجيه اليين المتممة إليهم لاستكمال اقتناعه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم الصادر بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٧ في القصور في التسبب لإغفاله الرد على الاعتراضات التي تقدم بها في مذكرته الأخيرة وأثبتها بحضور الجلسات رغم الإشارة إليها بمدوناته كما أنه إذ بني

على حكيم باطلين وأغفل النتيجة التي يرتبها القانون على امتناع اثنين من الورثة عن حلف اليمين فإنه يكون باطلا ومخطئا في القانون .

وحيث إن النعي بالوجهين الأول والثاني غير مقبول اوروده مجهلا ، إذ لم يبين الطاعن أوجه الاعتراضات التي تمسك بها أمام محكمة الموضوع وكيفية قصور الحكم في الرد عليها ، كما لم يبين أوجه البطلان الذي ينعاه على الحكيم السابقين ، ولا يغني عن إيراد هذا البيان في سبب الطعن تقديم صورة من المذكرة التي تضمنت دفاعه تاركا لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذي يشوب الحكم ، فالاستندات إنما تقدم لمحكمة النقض لتكون دليلا على أسباب الطعن — وبعد بيانها بيانا صريحا في التقرير — لا لتكون مصدرا تستخرج منه هذه المحكمة بنفسها وجه العيب في الحكم المطعون فيه . والنعي مردود في الوجه الثالث بأن توجبه اليمين المنعومة وإن كان إجراء يتخذ القاضى من تلقاء نفسه ووفقا على الحقيقة ، إلا أن له السلطة التامة في تقدير نتيجته إذ اليمين المنعومة مجرد دليل تكبيلي ذو قوة محدودة ولأن العبرة أساسا هي بمدى اطمئنانه إلى صحة الواقعة محل النزاع في مجموعها سواء حلف اليمين جميع الورثة أو بعضهم . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد
صفاء الدين .

(٨٤)

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) مباني . " الترخيص بإقامة المباني " . اختصاص . قرار إداري .

الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . سلعتها في الترخيص للأفراد بإقامة المباني
أو توسعتها أو تعديلها أو تدميرها أو هدمها . رفض الترخيص بأى من هذه الأعمال .
قرار إداري .

(٢) حيازة . " دعوى منع التعرض " . اختصاص . " الاختصاص
الولائي " . نقض . " حالات الطعن " . قرار إداري .

التعرض الممتنع إلى قرار إداري لا يصلح أساساً لرفع دعوى بمنع هذا التعرض .
نسبة حيب من عبوب عدم المشروعية إلى القرار . اختصاص جهة القضاء الإداري بذلك طالما
لم يلحق القرار حيب ينحدر به إلى درجة العدم . صدور حكم على خلاف ذلك . جواز
الطعن فيه بطريق النقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

١ — ناط القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني في مادته الأولى
بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم سلطة الترخيص للأفراد بإقامة المباني
أو توسعتها أو تعديلها أو تدميرها أو هدمها ، كما حظر القيام بأى عمل
من الأعمال المذكورة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك منها ، ومن ثم فإن
رفض الجهة الإدارية الترخيص بعمل من تلك الأعمال التي مددها القانون يعتبر
قراراً إدارياً صدر من هذه الجهة الإدارية المختصة في حدود سلطاتها بقصد إحداث
أثر قانوني .

٢ — التعرض المستند إلى قرار إداري لا يصلح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أساسا لرفع دعوى يمنع هذا التعرض، لما يترتب حتما على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا القرار ووقف تنفيذه، وهو ما يمتنع على المحاكم العادية، ولا يغير من ذلك عدم قيام المطعون عليها بالتظلم من هذا القرار إلى اللجنة الإدارية التي حددها القانون أو أن ينسب إلى القرار عيب من عيوب عدم المشروعية لأن النظر في ذلك كله يكون من اختصاص جهة القضاء الإداري طالما كان القرار لم يلحقه عيب ينحدر به إلى درجة العدم، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الكتاب المرسل من مجلس مدينة المنصورة إلى المطعون عليها — بعدم الاعتراف بملكيتها لأرض النزاع — تعرضا لها في حيازتها، دون أن يأخذ في اعتباره أن هذا التعرض كان مستندا لقرار إداري سابق برفض الترخيص لها ببناء تلك الأرض، فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن السيدة / (المطعون عليها) أقامت الدعوى رقم ٥٠٥ سنة ١٩٦٥ أمام محكمة بندر المنصورة الجزئية على السيد محافظ الدقهلية وآخرين (الطاعنين) طالبة الحكم بمنع تعرضهم لها في بناء قطعة الأرض الموضحة بصحيفتها، وقالت بياناً للدعوى إنها تمتلك قطعة أرض بشارع الأسواق بالمنصورة بموجب عقد بيع مسجل في ١٩٦٣/٣/٢٤ برقم ١٤٤٥ وقد رفض مجلس مدينة المنصورة الترخيص لها ببنائها بكتابه المؤرخ ١٩٦٤/١٢/٩ بحجة أن الأرض مملوكة لوزارة الأوقاف كما تعرض لها تعرضا ماديا عند شروعها في البناء فاضطرت إلى إقامة الدعوى بطلباتها المشار إليها . دفع المدعى عليهم بعدم اختصاص المحكمة

ولأثنا بنظر الدعوى لأنها تتضمن طعنا في القرار الإداري الصادر من مجلس المدينة برفض الترخيص . وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بمنع تعرض المدعى عليهم للمدعية في بناء قطعة الأرض المذكورة مؤسسة قضاءها برفض الدفع على أن قرار رفض الترخيص في خصوصية هذه الدعوى لا يعتبر قرارا إداريا ، لأن قيام نزاع قضائي على الملكية ليس من الحالات التي أجازت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالمباني رفض الترخيص فيها . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية طالبين إلغاء والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة ولأثنا بنظر الدعوى ، واحتياطيا بعدم قبولها أو رفضها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ مستأنف المنصورة . وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص وقبل الفصل في الموضوع بنadb مكتب خبراء وزارة العدل بالدقهاء لتحقيق وضع اليد على العقار . موضوع النزاع وأسست قضاءها برفض الدفع بعدم الاختصاص لولائي على أن الثابت من الاطلاع على الخطاب المرسل من مجلس مدينة المنصورة إلى المطعون مايبها بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٨ والذي تعتبره بدء التعرض لها ليس قرارا إداريا ، لأنه قصد منه عدم اعتراف مجلس المدينة بملكيته للأرض . موضوع النزاع . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت في ١٩٦٧/١٢/٢١ وحكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم بعدم جواز الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب حاصله أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٦ خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن المطعون عليها تقدمت إلى مجلس مدينة المنصورة بطلب استخراج رخصة لبناء قطعة الأرض موضوع النزاع ورفض المجلس طلبها بالكتاب رقم ٢٦٤٩ المؤرخ ١٩٦٤/١٢/٩ وأن هذا الرفض يعتبر قرارا إداريا يخرج الطعن فيه من اختصاص المحاكم العادية ، ذلك أن التفلم من قرارات الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم بمنع الترخيص أو برفضه ، يكون — طبقا لنص المادة الثالثة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني — من اختصاص اللجنة الإدارية التي نص هذا القانون على تشكيلها ،

فاذا لم يرتض ذوو الشأن قرار اللجنة المذكورة كان لهم أن يطعنوا فيه أمام محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ باعتبار قراره قرارا نهائيا صادرا من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي ، ولا يغير من ذلك ما أوردته المطعون عليها في صحيفة الدعوى من أن مجلس مدينة المنصورة قد تعرض لها تعرضا ماديا عند محاولاتها البناء لأن التعرض الذي يستند إلى قرار إداري لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع التعرض .

وسيت إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني قد ناط في مادته الأولى بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ، سلطة الترخيص للأفراد بإقامة المباني أو توسعتها أو تعديلها أو تدميرها ، كما حظر القيام بأي عمل من الأعمال المذكورة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك منها ، وكان رفض الجهة الإدارية الترخيص بعمل من تلك الأعمال التي عددها القانون يعتبر قرارا إداريا صادر من هذه الجهة الإدارية المختصة في حدود سلطاتها وبمقصد إحداث أثر قانوني ، وكان التعرض المستند إلى قرار إداري لا يصلح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض لما يترتب حتما على الحكم لمصاحبة رافعها من تعطيل هذا القرار ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم العادية ، ولا يغير من ذلك عدم قيام المطعون عليها بالتظلم من هذا القرار إلى اللجنة الإدارية التي حددها القانون ، أو أن ينسب إلى القرار عيب من عيوب عدم المشروعية لأن النظر في ذلك كله يكون من اختصاص جهة القضاء الإداري طالما كان القرار لم يلحقه عيب ينحدر به إلى درجة العدم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦٦/٥/٢٦ إذا اعتبر الكتاب المرسل بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٨ من مجلس مدينة المنصورة إلى المطعون عليها تعرضا لها في حيازتها دون أن يأخذ في اعتباره أن هذا التعرض كان مستندا لقرار إداري سابق برأى الترخيص ، فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

وحيث إن الطعن قد امتوى أوضاده الشكاية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص وهو ما يستتبع نقض الحكم الصادر في الموضوع باعتباره مترتبا عليه

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . فإنه يتعين الحكم في الاستئناف رقم ٧٩ لسنة ٩٦٦ مستأنف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى وإحالتها إلى مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هر يدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعمل عبد الرحمن ، وعمل صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(٨٥)

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " .
دهوى . " تكييف الدهوى " .

تحديد أجرة الساكن من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بتخفيض
الأجرة وفقاً للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل له . حكم صادر في منازعة ناشئة عن تطبيقه .
عدم قابلية لأى طعن . لا يغير من ذلك فصل الحكم في تحديد تاريخ إتمام المبنى وإعداده للسكنى
أو لصوره لإغفاله بحث أمر المبنى الذى بدىء فى إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ وأعدت للسكنى بعد
هذا التاريخ .

(٢) حكم . " حجية الحكم " . استئناف . " الأحكام غير الجائز
استئنافها " .

إتمام الحكم المتعاون فيه إلى عدم جواز الاستئناف . لا محل لبحث دفاع الطاعن بشأن هجرته .
حكم محكمة أول درجة الصادر بتدب خير .

(٣) استئناف . " الأحكام الجائز استئنافها " . إيجار . " إيجار الأماكن " .
قانون . " إلغاء القانون " .

جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان
في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . م ٣٩٦ مرافعات سابق . عدم اعتباره
استثناء من حكم المادة ١٥٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المادة ١٥٥ القانون تشريع خاص .
لا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على ذلك وعدم استنفاد هذا الإلغاء من تعديل
المادة ٣٩٦ سالفة الذكر بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

١ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليها في المادة الرابعة منه . وإذا كانت " دائرة الإيجارات " قد قضت بتخفيض الأجرة مطابقة أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل له ، فإن حكمها يكون صادرا في منازعة إيجارية ناشئة من تطبيقه بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة ، وبالتالي غير قابل لأي طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة ، ولا يغير من وصف هذه المنازعة بأنها إيجارية فصل الحكم في تحديد التاريخ إتمام المبنى وإعداد السكنى ، لأن الفصل فيه لا يعتبر فصلا في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وقبل الطعن وفقا للقواعد العامة ، بل هو فصل في صميم المنازعة الإيجارية التي قضت فيها المحكمة ، ولا يغير منه خطأ الحكم أو صوابه في اعتبار ما قرره الحكم الصادر بنسب الخبير فصلا في انطباق أى من القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على واقع مطروح عليه ، ولا قصوره لإغفاله بحث أمر المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ وأعدت للسكنى بعد هذا التاريخ ، إذ أن قضاءه في الأصل وفيما تفرع عنه لا يقبل الطعن .

٢ - لا يجوز للحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى عدم جواز الاستئناف أن يعرض لبحث دفاع الطاعن بشأن حجية حكم محكمة أول درجة الصادر - قبل الفصل في الموضوع - بنسب الخبير .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة^(١) على أن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لا يعتبر استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي أن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن ، لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا سيما إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا الإلغاء

(١) نقض ١٩٧٠/١/٢٦ بمجموعة المكتب الفنى . س ٢١ . ص ١١٧٠ .

من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بسد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، إذ المقصود بهذا التعديل الأخير دفع الأيس الذي ثار حول معنى عبارة " بصفة نهائية " التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ وبيان أن المقصود هو استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الاتحائي للحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن و باقي المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٥٨ كلى الجيزة ضد (الطاعن) طالبين الحكم بتخفيض إيجار الشقق موضوع الدعوى الى مبلغ ٤٠٠ ج و ٤٠٠ م لكل شقة شهريا وقالوا في بيانها إنهم استأجروا من المدعى عليه شققا بالعمارة رقم ٩ بشارع مراد بالجيزة وأن المدعين الرابع والخامس منهم و كانا من أوائل من سكنها إذ تحرر عقد الرابع في ٢٠/١٢/١٩٥٢ اعتبارا من ١/١/١٩٥٣ وتحرر عقد الخامس في سنة ١٩٥٢ ونص في كل منهما على أن القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ الذى خفض الأجرة بنسبة ١٥٪ لا ينطبق على العمارة ، ثم تحررت عقود باقى المدعين في تواريخ تاليفة ، وذلك نظير أجرة شهرية قدرها ١٨ ج لكل شقة ، وفى ١٥/١/١٩٥٨ صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذى خفض أجور المساكن التى أنشئت منذ ١٨/٩/١٩٥٢ بنسبة ٢٠٪ واعتبر الأماكن منشأة فى هذا التاريخ إذا كان بناؤها قد انتهى وأعدت بالفعل للسكنى فيه أو بعده ، وإذا كانت العمارة المؤجرة لم تكن قد تم بناؤها وأعدت للسكنى بالفعل إلا بعد ١٨/٩/١٩٥٢ فإن أجرة القانونية تكون هى الأجرة المحددة بعقود الإيجار مخصوصا منها ٢٠٪ أى مبلغ ١٤ ج و ٤٠٠ م شهريا لكل شقة ، إلا أن المدعى

عليه لم يقبل هذه الأجرة مما دعاهم إلى إيداعها بنخزينة محكمة بندر الحيزة وإقامة الدعوى بطلباتهم السابقة ، وطلب المدعى عليه إثبات تنازل المدعين الثالث والثامن عن دعواهما ، كما دفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى الخامس لرفعها من غير ذي صفة ، وطلب من باب الاحتياط رفض الدعوى بالنسبة لجميع المدعين استنادا إلى أن القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ هو الواجب التطبيق دون غيره ، ولأن المبنى قد تم بناؤه وأعد للسكنى قبل ١٩٥٢/٩/١٨ بإقرار بعض المستأجرين ، وفي ١٩٦٠/١٢/٨ حكمت المحكمة (أولا) بإثبات تنازل المدعين الثالث والثامن عن دعواهما . (ثانيا) بضم الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى الخامس للموضوع . (ثالثا) وقبل الفصل في الموضوع بنسب خبر من مكتب خبراء وزارة العدل بالحيزة للانتقال إلى العمارة موضوع الدعوى ومعاينتها والاطلاع على مستندات الطرفين وبيان تاريخ إتمامها وإعدادها للسكنى ، وهل كان قبل ١٩٥٢/٩/١٨ أم بعد ذلك لبيان أى القانونين ١٩٩ لسنة ٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق وتقدير لميجار الشقق على ضوء ما يظهر ، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن الأدوار من الثانى إلى السابع تم بنائها وشغلت قبل ١٩٥٢/١١/١٥ ، وأنه قد تم إعدادها للسكنى قبل ١٩٥٢/٩/١٨ عدا بعض التشطيبات التى لا تؤثر على اعتبارها معدة للسكنى والتى تم فى وقت وجيز ، وأن القانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ هو الواجب التطبيق وقدر القيمة الإيجارية لكل شقة من شقق النزاع بمبلغ ١٧ ج و ٥٠ م على أساس أن أصل أجرتها ٢١ ج ، وأن النسبة الواجب تخفيضها هى ١٥ ٪ ، وقدم المدعى الثانى تقريراً استشارياً أعده المهندس رفاعى أبو العلا انتهى فيه إلى أن العمارة أعدت للسكنى بعد ١٩٥٢/٩/١٨ ، وأن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق ، وقدم المدعى عليه تقريراً استشارياً أعده المهندس ناجح توماس أيدفيه ما جاء بتقرير الخبير المنتدب ، وفي ١٩٦٧/٢/٢٣ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى فهم أسعد وبقبولها (ثانيا) بتخفيض أجرة شقة كل من المدعين الأول والثانى والرابع والخامس والسادس والسابع والتاسع والمبينة بصحيفة افتتاح الدعوى إلى مبلغ ١٤ ج و ٤٠٠ م وذلك اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٨ ، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم

لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى واحتياطيا تعديله بتخفيض
أجرة كل شقة من الشقق المؤجرة للاستئناف عليهم إلى مبلغ ١٦ ج و ٨٠٠ م شهريا
وقيد الاستئناف برقم ٨٢٨ لسنة ٨٤ ق ، ودفع المستئناف عليه الثاني
بعدم جواز الاستئناف عملا بالفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وفي ١٩٦٧/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف
وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وقدمت
النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين ، أولهما مخالفته قواعد حجية
الأمر المقضي ، وهي من القواعد المدنية العامة التي يجوز عند مخالفتها استئناف
الحكم بقوله إن حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٠/١٢/٨ قطع في أسبابه
أن المباني الخاضعة لحكم القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ هي التي تم بناؤها وأعدت
للسكنى فعلا بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وأن المباني
الخاضعة في تحديد أجزائها للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هي التي تم بناؤها وأعدت
للسكنى فعلا بعد سبتمبر سنة ١٩٥٢ وحتى تاريخ العمل بالقانون المذكور وهو قضاء
قطعي في القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى بعدم تحديد تاريخ المبنى
استنفدت به المحكمة ولايتها في هذا الشق من النزاع ، وأنه وقد انتهت محكمة أول
درجة هذا القضاء فإن حكمها يكون صحيحا في هذا الخصوص وهو من الحكم
المطعون فيه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله فضلا عن تنقض أسبابه
مع منطوقه ، ذلك أن حكم ١٩٦٠/١٢/٨ لم يحدد أيًا من القانونين هو الواجب التطبيق
على واقعة الدعوى ، بل اكتفى بإيراد القاعدتين وجعل انطباق إحدهما يتوقف
على نتيجة بحث الخبير ، ولا يمد ذلك قضاء بانطباق أيهما عليها بل مجرد تقرير قانوني
لا يجوز حجية الأمر المقضي التي لا تكون إلا لما فصل الحكم فيه من مسائل الواقع
لا من مسائل القانون ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا التقرير القانوني باعتباره
قضاء في الموضوع فإنه يكون قد خالف حجية الأمر المقضي وهي من المسائل
التي تخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويكون استئناف
الحكم الصادر فيها جائزا ، هذا فضلا عن أن حكم ١٩٦١/١٢/٨ لم يتناول المباني

التي دى فيها قبل ١٩٥٢/٩/١٨ وأعدت للسكنى بعد هذا التاريخ والتي لم يتناولها التقرير القانوني الذي أورده ومن بينها المبنى موضوع الدعوى، وإذا تقيدهم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٧/٢/٢٣ بما أورده حكم ١٩٦٠/١٢/٨ من تقرير قانوني لاشان له بالمبنى موضوع النزاع وتحجب به عن أعمال الرأى الراجح بشأن هذا النوع من المباني والذي يقضى بانطباق القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على المبنى في ذات الوقت، فإنه يكون أيضا قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من هذه الناحية. وثانيهما - أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المحكم المستأنف قضى في مسألة أولية هي أن المبنى أحد للسكنى بعد ١٩٥٢/٩/١٨ وأن قضاءه في هذه المسألة كان معيبا لقيامه على أساس وهمي خاطيء هو أن العمارة كانت محرومة من إدخال المجارى وتوصيل الكهرباء وأنه بدورهما يستحيل على أى ماكن الانتفاع بالعين المؤجرة على الوجه الذى أعدت له رغم وجود وسيلة أخرى احصر فى المتخلفات مستعملة بالفعل وداخله فى تقدير الخبر حسبما أوضح بتقريره، كما كانت جميع التركيبات الكهرباء باثية كاملة قبل ١٩٥٢/٩/١٨ وأن السكابل كان مطلوبا منذ ١٩٥٢/٧/١٥ وأن تأخير تنفيذه حتى ١٩٥٢/١٠/٢٩ ليس من شأنه أن يجعل الشق غير معدة للسكنى، وإذا كان قضاء المحكم فى هذه المسألة لم يكن بالتطبيق لأحكام خاصة وردت فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له، بل بالتطبيق للقواعد العامة وكان الفصل فيها يسبق تطبيق تلك القوانين فإنها تعتبر مسألة أولية يجوز استئناف قضاء المحكم فى خصوصها، وإذا خالف المحكم هذا النظر واعتبر المنازعة فى هذه المسألة ناشئة من تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث إن النعى فى الوجهين غير صديد، ذلك أن النزاع الذى فصلت فيه دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية والذي رفع منه الاستئناف دار بين المؤجر (الطاعن) والمستأجرين (المطعون عليهم) حول أى القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدلين للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو المنطبق على العين المؤجرة، فبينما ذكر المطعون عليهم أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق عليها لأن المبنى لم يتم بناؤه وإمداده للسكنى إلا بعد ١٩٥٢/٩/١٨ نزعهم الطاعن فى ذلك بمقولة إن القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ هو المنطبق عليها دون غيره تأمينا على أن المبنى قديم وأحد للسكنى قبل ١٩٥٢/٩/١٨ وإذا قضت المحكمة

في ١٩٦٧/٢/٢٣ بانطباق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على اللعين المؤجرة وبتحديد أجرتها القانونية على أساسها وكان تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ انصه عليها في المادة الرابعة منه وكانت " دائرة الاجارات " قد قضت بتخفيض الأجرة مطبقة أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل له فان حكمها يكون صادرا في منازعة ايجارية ناشئة عن تطبيقه بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة منه ، وبالتالي غير قابل لأي طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة ولا يغير من وصف هذه المنازعة بأنها ايجارية فصل الحكم في تحديد تاريخ اتمام المبنى واعداده للسكنى لأن الفصل فيه لايعتبر فصلا في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقا للقواعد العامة بل هو فصل في صميم المنازعة ايجارية التي قضت فيها المحكمة ، ولا يغير منه خطأ الحكم أو صوابه في اعتباره ما قرره الحكم الصادر في ١٩٦٠/١٢/٨ فصلا في انطباق أي من القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على واقع مطروح عليه ولا قصوره لإفقاله بحث أمر المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٩٥٢/٩/١٨ وأعدت للسكنى بعد هذا التاريخ إذ أن قضاءه في الأصل وفيما تفرع عنه لايقبل أي طعن ، إذ كان ذلك وكان لايجوز للحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى عدم جواز الاستئناف أن يعرض لبحث دفاع الطاعن بشأن حجية حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٠/١٢/٨ فان النعي في السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه استند في استئنافه إلى ما شاب الحكم الابتدائي من بطلان لقصور أسبابه مما يجعل استئنافه جائزا عملا بالمادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ التي نسخت حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نسخا ضمينا بالنسبة للأحكام الباطلة ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر مخالفا بذلك القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما أجازته المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦

من استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لا يعتبر استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ المقصود بهذا التعديل الأخير دفع اللبس الذيثار حول معنى عبارة (بصفة نهائية) التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ وبين أن المقصود هو استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظار وقضى بعدم جواز الاستئناف فإن النهي بهذا السبب يكون على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل .

(٨٦)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . " حالات الطعن " . إختصاص . " إختصاص ولائي " .
قوة الأمر المقضى .

الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه .
مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم .
أو فصله في نزاع بين نفس الخصوم على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .
المادتان ٢ ، ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) نقض . " حالات الطعن " . عمل . " إمانة فلاء المعيشة " . قوة الأمر
المقضى . نظام هام .

الطعن على الحكم بالنقض لمخالفته هجرة حكم سابق . جوازه حراه دفع أمام محكمة
الموضوع بذلك الحجة أم لم يدفع . مثال بشأن مطالبة عمال البحر والملاحين بإمانة
فلاء المعيشة .

١- إذ كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية
وكان لا يجوز وفقا للسادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
— بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — الطعن بالنقض
في هذا الحكم إلا إذا كان صادرا في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم
ومبنيًا على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو أن يكون هذا الحكم
قد صدر خلافا لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم
وحاز قوة الشيء المحكوم به . وإذا كان وجهها النعي يخرجان عن الحالتين سالفتي

البيان اللتين يجوز فيهما الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية، فإن الطعن في الحكم بالوجهين المذكورين يكون غير جائز.

٢- مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائيين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضي في مسألة تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق ، وإذا كان يبين من وقائع الدعوى أن محكمة العمال الجزئية بالاسكندرية ضمنّت أسباب حكمها الصادر في ١٩٦٣/١٢/٢ أن نظام إعانة غلاء المعيشة المقررة بالأوامر العسكرية المختلفة وآخرها الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ يسرى على عمال البحر والملاحين سواء قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ والقرارات الصادرة تنفيذاً له أو بعد صدورهما وأن الإعانة تضاف بالنسبة الواردة بالجدول المرافقة للأوامر العسكرية إلى مرتباتهم التي تحدت في تلك الأوامر ، وقضت تلك المحكمة بنسب خبر لبيان ما يستحقه مورث الطاعن من إعانة الغلاء على هذا الأساس في الخمس سنوات السابقة على ، وكانت هذه المسألة هي التي تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة ، فإن تلك المحكمة تكون قد حسمت النزاع بشأنها بين مورث الطاعن والمطعون ضدها وقطعت باستحقاق مورث الطاعن لإعانة غلاء المعيشة بحكم حاز قوة الأمر المقضي لعدم استئنائه . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٥/١/١٩ وباعتبار دعوى الطاعن منتهية استناداً إلى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون قد حرم مورث الطاعن من إعانة غلاء المعيشة على خلاف ما قضى له به الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم من محكمة العمال الجزئية بالاسكندرية في ١٩٦٣/١٢/٢ بأحقية تلك الإعانة والذي حاز قوة الأمر المقضي ، إذ كان ، اتقدم فإن الطاعن على الحكم المطعون فيه لمخالفة حجية حكم سابق يكون جائزاً وذلك سواء أكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بتلك الحجية أم لم يدفع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن مورث الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٩١ لسنة ١٩٦٣ عمال جزئى
الاسكندرية بطلب الحكم بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٥٢٠ ج
والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ رفع الدعوى حتى السداد ، وفى بيان ذلك
إنه يعمل على بواخر الشركة المطعون ضدها من ١٩٥٦/١٢/٢٠ بوخيفة ضابط
ثالث وأنه يستحق إعانة غلاء المعيشة طبقاً لأحكام الأمر العسكرى رقم ٣٤٨
لسنة ١٩٤٢ والأوامر التالية له وأن المبلغ المطالب به هو قيمة فروق إعانة الغلاء
المستحقة له من المدة من ١٩٥٦/١٢/٢٠ حتى ١٩٦٣/٤/٣٠ وقد رفضت الشركة
المطعون ضدها صرفها له بحجة عدم استحقاق بحارة السفن الذين عينوا بعد
صدور الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ لإعانة الغلاء باعتبار أن أجورهم
شاملة للإعانة . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢ حكمت المحكمة الجزئية بقبول الدفع
بسقوط الحق المدعى به فيما زاد من إعانة الغلاء عن الخمس سنوات السابقة
على ١٩٦٣/٤/٨ وقبل الفصل فى الموضوع بنadb مكتب خبراء وزارة العدل
بالاسكندرية الإنتقال إلى مقر الشركة المطعون ضدها والاطلاع على دفاترها
ومجلاتها ومقود تشغيل عمالها وكشوف أجورهم وذلك توصلوا لبيان ما لم يتقاضاه
مورث الطاعن من إعانة الغلاء فى حدود الخمس سنوات السابقة على ١٩٦٣/٤/٨
بالنطبق لأحكام الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . وورد بأسباب ذلك
الحكم أن المحكمة ترى أن نظام إعانة غلاء المعيشة المقررة بالأوامر العسكرية
المختلفة وآخرها الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ يسرى على عمال البحر
والأحواض سواء قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ والقرارات
الصادرة تنفيذاً له أو بعد صدورهما وتضاف الإعانة بالنسب الواردة بالجدول
المرافقة للأوامر العسكرية إلى مرتباتهم التى تحددت فى تلك الأوامر . وبعد

أن قدم الخبير تقريره، حكمت المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٦٥/١/٩ بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٩٥ ج و ٨٠٧ م والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد، وجاء بأسباب ذلك الحكم أن الحكم السابق صدوره بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢ والذي قضى بنسب الخبير قطع بأحقية مورث الطاعن لإعانة غلاء المعيشة وهو في هذا الشأن قضاء قطعي في شق من الدعوى وتبعاً لذلك فهو يستأنف استقلالاً من تاريخ صدوره، وأن الشركة المطعون ضدها لم تستأنفه وبالتالي فقد أصبح قضاء موضوعياً حائزاً لقوة الأمر المقضى وأنه بذلك يكون حكماً نهائياً ولا يسرى عليه نص المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ التي استلزم تطبيقها ألا يكون قد صدر في النزاع حكم نهائي . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية طالبة إلغاء الحكم المستأنف واعتبار دعوى مورث الطاعن منتهية استناداً إلى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر، وقيد استئنافها برقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٥ عمال مستأنف . دفع الطاعن باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اعدام اعلانه بالحضور خلال ثلاثين يوماً من تقديم صحيفة الاستئناف فلم المحضرين . وبتاريخ ١٩٦٧/٢/١٢ حكمت المحكمة برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وبإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار دعوى الطاعن منتهية تطبيقاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ وتأسيساً على أن الطاعن لم يتمسك بحجبة الحكم الصادر في ١٩٦٣/١٢/٢ والذي قطع بأحقية مورث الطاعن لإعانة الغلاء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها الحكم بقبول الطعن شكلاً وبالنسبة الموجه الثالث من السبب الأول والسبب الثاني من أسباب الطعن وبنقض الحكم المطعون فيه في خصوصهما ، وبعدم قبول باقي أوجه الطعن لورودها على حالة لا يجوز فيها الطعن بالنقض طبقاً للمادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وبالحالة المحددة انظر الطعن صمدت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه من الوجهين الأول والرابع من السبب الأول من سببي الطعن مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك يقول

أن الحكم رفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن إستنادا إلى أنه أعلن في الميعاد ، في حين أن صحيفة الاستئناف كانت قد قدمت لقلم المحضرين في ١٣/٢/١٩٦٥ ولم يعان الاستئناف للطاعن إملانا صحيحا إلا في ١٩/١٢/١٩٦٥ أي بعد فترات أكثر من ثلاثين يوما من تقديم صحيفته لقلم المحضرين مما يترتب عليه إعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، كما أن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الشكل والموضوع معا دون إناحة الفرصة للطاعن لإبداء دفاعه في الموضوع يكون باطلا .

وحيث إن النعي بهذين الوجهين غير جائز ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وكان لا يجوز وفقا للسادة الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا إذا كان صادرا في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم ومبنيًا على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن يكون هذا الحكم قد صدر خلافا لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، وكان النعي بهذين الوجهين يخرج عن الحالتين سالفتي البيان اللتين يجوز فيهما الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية فإن الطعن في الحكم بالوجهين المذكورين يكون غير جائز .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في باقي سببي الطعن أنه جاء على خلاف حكم سابق حاز لقوة الشيء المحكوم به لأنه إذ قضى باعتبار الدعوى منتبهة إستنادا إلى المادة ٣ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ فإن قضاءه هذا يعني أن الخصومة استمرت حتى مرحلة الاستئناف في خصوص استحقاق مورث الطاعن لإعانة غلاء المعيشة ، في حين أن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢ قد قضى باستحقاق مورث الطاعن تلك الإعانة وأصبح نهائيا لعدم الطعن عليه استقلالا في الميعاد القانوني ، وأنه لما كان هذا الحكم السابق قد صدر بين الخصوم أنفسهم وفي النزاع ذاته ، وحاز قوة الأمر المقضى فإن الحكم المطعون فيه إذ ناقضه يكون مع صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية جائز الطعن فيه بطريق النقض تطبيقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نصت على أن "للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم انتهائي - أي كانت المحكمة التي أصدرته فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء أُدفع بهذا أم لم يدفع" وكان يؤدي هذا النص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائيين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضي في مسألة تثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق ، وكان يبين من الوقائع السالف ذكرها أن محكمة العمال الجزئية بالاسكندرية ضمنّت أسباب حكمها الصادر في ١٩٦٣/١٢/٢ أن نظام إمانة غلاء المعيشة المقررة بالأوامر العسكرية المختلفة وآخرها الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ يسرى على عمال البحر والملاحين سواء قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ ، والقرارات الصادرة تنفيذا له أو بعد صدورهما وأن الإمانة تضاف بالنسب الواردة بالجدول المرافقة للأوامر العسكرية إلى مرتباتهم التي تحدت في تلك الأوامر ، وقضت تلك المحكمة بنذب خبير ابيان ما يستحقه مورث الطاعن من إمانة الغلاء على هذا الأساس في الخمس سنوات السابقة إلى ١٩٦٣/٤/٨ وكانت هذه المسألة هي التي تثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة ، فإن تلك المحكمة تكون قد حسمت النزاع بشأنها بين مورث الطاعن والمطعون ضدها ، وقطعت باستحقاق مورث الطاعن لإمانة غلاء المعيشة بحكم حاز قوة الأمر المقضي لعدم استئنافه ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٥ / ١ / ١٩ وباعتبار دعوى الطاعن منتهية إستنادا إلى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ التي تنص على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للطالبة بإمانة غلاء معيشة بالإضافة إلى مرتباتهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون" فإنه يكون قد حرم مورث الطاعن من إمانة غلاء المعيشة على خلاف ما قضى له به الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم من محكمة العمال الجزئية بالاسكندرية بتاريخ ١٩٦٣ / ١٢ / ٢

بأحقية تلك الإهانة والذي حاز قوة الأمر المقضى ، لما كان ما تقدم ،
فإن الطعن على الحكم المطعون فيه لمخالفة حجية حكم سابق يكون جائزا ، وذلك
سواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بتلك المجيبة أم لم يدفع ، وإذا كان
الطعن في هذا الخصوص قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه فيما قضى به من إلغاء الحكم المستأنف واعتبار دعوى
الطاعنة منتبهة .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين : عدلى
بندادى ، ومحمد طاهيل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، ومصطفى الفقى .

(٨٧)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ١ ، القضائية :

(١) اختصاص . " اختصاص قيسى " . استئناف . " نصاب الاستئناف " .
دعوى . " قيمة الدعوى " .

اختصاص المحاكم الابتدائية بالحكم فى الدعوى التى لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها .
اختصاص استئناف . أحكام تلك المحاكم فى الدعوى التى لا تزيد قيمتها على هذا النصاب . عدم
قابليتها للاستئناف إلا بنص خاص .

(٢) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " الأحكام الجائز الطعن فيها " .
استئناف . اختصاص . " إحصاء نوعى " .

اختصاص المحاكم الابتدائية بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ . الصن فى الأحكام العادرة فى تلك المنازعات . خضوعه للقواعد العامة
فى قانون المرافعات .

(٣) إيجار . " إيجار الأماكن " . " انتهاء مدة الإيجار " .

التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن . تطبيقها لمصوص القانون المدنى المتعلقة بإنهاء
مدة الإيجار . امتداد المفسود الخاصة لتلك التشريعات تطلقا وبحكم القانون لمدة غير
محدودة . خضوعها لأحكام تلك التشريعات وأحكام القانون المدنى التى لا تتعارض معها .
المدة ركن فيه وإن فئت غير محدودة بامتدادها .

(٤) إيجار . " إيجار الأماكن " . " امتداد الإيجار " .

امتداد مفسود إيجار الأماكن الخاصة للتشريعات الاستثنائية لمدة غير محدودة وفقا
لأحكام هذه التشريعات . عدم توقف هذا الامتداد على توافق إرادة المتعاقدين مراحة أراضينا .
لا محل فى هذا للمصدر لإعمال حكم السادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ مدنى .

(٥) إيجار . " إيجار الأماكن " . دعوى . " تقدير قيمة الدعوى " .
استئذف . الأحكام الجائز استثنائها " . حكم . " الأحكام الجائز
الطعن فيها " .

دعوى تزيد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها .
هذه ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

١ - مؤدى نصوص المواد ٤٧ ، ٤٢ ، ١/٢١٩ ، ٢٢٣ من قانون
المرافعات - أن الأصل أن المحاكم الابتدائية إما تختص بالحكم في الدعاوى
المدنية والتجارية التي تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيهاً، إلا أن المشرع استثنى
من هذا الأصل بعض الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها هذا النصاب وخص المحاكم
الابتدائية بالحكم فيها وجعل مناط استئناف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم
هو تجاوز قيمة الدعوى للنصاب النهائي فيكون الحكم الذي يصدر من المحكمة
الابتدائية في دعوى لا تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيهاً، غير قابل للاستئناف
سواء كان اختصاصها بها بناء على قاعدة الاختصاص الواردة في قانون المرافعات
أو بمقتضى قوانين أخرى ما لم ير المشرع الخروج على ذلك بنص خاص .

٢ - إذ كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن
إيجار الأماكن تقضى بأن تختص المحكمة الابتدائية بالفصل في المنازعات
التي تنشأ عن تطبيقه ، ولم يرد به نص يحجز الطعن في الأحكام الصادرة في تلك
المنازعات . هما كانت قيمتها ، فإن مفاد ذلك أن المشرع جعل الطعن في هذه
الأحكام خاصاً للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات . ولا يغير
من ذلك ما ورد في تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية والخدمات
بمجلس الأمة من أنها عدلت المادة ٤٠ من مشروع القانون آنف الذكر
على نحو يفتح باب الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في المنازعات
الناشئة عن تطبيقه تجنباً للكثير من المتناقضات التي حفلت بها الأحكام بسبب
حظر الطعن فيها مع أن فتح باب الطعن من شأنه أن تستقر الأحكام على مبادئ
موحدة ، ذلك أنه ليس فيها ورد بتقرير اللجنة المذكورة ما يفيد جواز الطعن
في الأحكام على إطلاقه أياً كانت قيمة الدعوى ، إذ أن تلك اللجنة قد اقتضرت

على حذف ما كان ينص عليه مشروع القانون من نهائية الأحكام المذكورة وعدم قابليتها للطعن وقد جاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ خاليا من نص يبيع الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الخاضعة لأحكامه أيا كانت قيمتها مما يؤكد أن المشرع قد قصد إلى إخضاع الطعن فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات.

٣ - إذ كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن قد منعت المؤجر من اخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له ما دام موفيا بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الإيجار وأحكام القانون ، فإن هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص القانون المدني المتعلقة بإنهاء مدة الإيجار وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على السواء طالما بقيت صارية تلك التشريعات الخاصة التي أملت اعتبارات النظام العام حماية للمستأجرين وحلا لأزمة الاسكان إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر مراعيًا في ذلك مواعيد التنبيه بإخلائه أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر أن يتخذ الإجراءات التي رسمها القانون لإنهاء العقد ووضع حد لإمتداده لأحد الأسباب التي حددتها تلك التشريعات ، على أنه فيما عدا ذلك يبقى العقد مصدر التزامات الطرفين تهيمن عليه أحكام قوانين إيجار الأماكن وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ، وتظل للعقد طبيعته من حيث كونه من العقود المستمرة المدة ركن من أركانه وأن غدت غير محدودة لإمتدادها بحكم القانون بعد إنتهاء مدة العقد .

٤ - لا محل للقول بأن عقد إيجار الأماكن إذا انتهت مدته يعتبر منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة استنادا إلى حكم المادة ٥٦٣ من القانون المدني أو بأنه قد تجدد بشروطه الأولى تجديدا ضمينا لهذه الفترة إعمالا لأحكام المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من هذا القانون ، ذلك لأن المادة ٥٦٣ المشار إليها خاصة بالحالات التي يكون الإيجار فيها قد عقد دون اتفاق طرفيه عند إبرامه على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، وهي حالات يكون المتعاقدان قد أغفلا فيها تحديد مدة للعقد أو عرضا للمدة ولكنهما لم يعيناها

أو اتفاقاً على مدة معينة وتعذر على أيهما إثباتها ، فتدخل المشرع وفسر إرادتهما بأن حملها على أنهما قد قصدا إلى انعقاد العقد للفترة المعينة لدفع الأجرة ، أما حالة انتهاء المدة في العقود الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فقد وضع المشرع لها حكماً مذكراً ، بأن فرض بنص صريح الأمر في تلك القوانين امتداد هذه العقود إلى مدة غير محدودة دون حاجة إلى توافق إرادة المتعاقدين على ذلك ، مما لا محل معه للاستناد في هذا الخصوص إلى حكم المادة ٥٦٣ الأنف ذكرها والتي جاءت مفسرة لإرادة المتعاقدين ، كما أن المادة ٥٩٩ من القانون المدني إذ نصت على أنه ، إذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر منتفعاً بالعين بعلم المؤجر ودون اعتراض منه اعتبر الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير معينة وتسرى على الإيجار إذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٥٦٣ ، ومن ثم يعتبر إيجاراً جديداً منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة ، فإنها تكون قد أفادت أن تجديد العقد إنما يتم في هذه الحالة بتوافق الإرادة الضمنية للطرفين وبذلك لا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن التي لا يتوقف استداد مدتها على توافق إرادة الطرفين للصريحة أو الضمنية على النحو السالف بيانه ، لما كان ذلك ، فإن عقود إيجار الأماكن المشار إليها لا تنتهي بانتهاء مدتها المتفق عليها ، بل تمتد تلقائياً إلى مدة غير محدودة امتداداً تنظمه أحكام قوانين إيجار الأماكن وتضع ضوابطه وتحكم آثاره على نحو يغير أحكام القانون المدني المتعلقة بالإيجار المنعقد لمدة غير معينة "م ٥٦٣ مدني" أو الإيجار الذي يتجدد بإرادة المتعاقدين الضمنية بعد انتهاء مدته "م ٥٩٩ مدني" .

٥ - إذا كانت الدعوى يدور النزاع فيها حول تجديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة ، وكان الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى المقررة قانوناً يعتبر باطلاً ، وكانت المادة ٨/٢٧ من قانون المرافعات تقضي بأنه إذا كانت الدعوى بطلب صحة أو إبطال عقد مستمر فإن قيمتها تقدر باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها وكان عقد الإيجار موضوع النزاع - بعد انتهاء مدته - قد امتد تلقائياً إلى مدة غير محدودة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فمن ثم يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدد ، وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها ، وبالتالي

تعتبر قيمتها زائدة عن مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استئنافه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٢١٠٧ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة، وطلبت فيها الحكم بزيادة القيمة الإيجارية للشقتين المبيتتين بصحيفة الدعوى وجمعها ٢٧ ج و ٥٥ م شهريا اعتبارا من ١/٤/١٩٦٣ ، وقالت بيانا للدعوى إنها أجرت إلى الطاعن الأول الشقتين آنفتى الذكر بموجب عقدى إيجار مؤرخين ٣٠/٥/١٩٦١ لمدة سنة لقاء أجرة شهرية قدرها ١٦ ج و ٢١٠ م ، وأن الطاعن المذكور قام بتأجيرهما من الباطن إلى الطاعن الثانى اعتبارا من ١/٤/١٩٦٣ فاستحققت بذلك الزيادة المنصوص عليها فى المادة ٤/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقدرها ٧٠٪ من الأجرة المتعاقد عليها ، وإذا امتنع الطاعنان عن لوفاء بهما ، فقد أقامت دعواها بطلباتها المشار إليها . دفع الطاعنان تلك الدعوى بأن الأجرة المتعاقد عليها ليست الأجرة القانونية للعين المؤجرة ، بل روى فى تحديداتها إضافة مقابل الترخيص للطاعن الأول بتأجيرها من الباطن مفروشه ، وبتاريخ ٢٦/١/١٩٧٠ قضت المحكمة الابتدائية للمطعون ضدها بطلباتها سالفه الذكر ، استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ٧٠٨ لسنة ٨٧ ق ، وبتاريخ ١٦/١/١٩٧١ قضت تلك المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم ، وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأياها .

(١) مدر بذات الجلسة الحكم فى الطعن رقم ٨١ لسنة ٤١ ق متضمنا ذات التواجد الثلاثة الأخيرة بشأن مدى تحقيق أجره وقضت باعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة .

وحيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ويقرلان في بيان ذلك إن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن كان يقضى في المادة ١٥/٤ منه بنهاية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالتطبيق لأحكامه وعدم جواز الطعن فيها ، وقد ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي لم يرد به نص مماثل لحكم المادة ١٥/٤ المشار إليها ، وذلك بهدف فتح باب الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون تحقيقا لاستقرارها على مبادئ موحدة ، مما يفيد إباحة الطعن فيها أيا كانت قيمة النزاع ، إذ لو كان المشروع يقصد إلى إخضاع تلك المنازعات للقواعد العامة في قانون المرافعات لما نص على اختصاص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها دون اعتداد بقيمتها ، هذا إلى أن عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن قد أصبحت ممتدة إلى مدة غير محدودة مما يتعذر معه تقدير المقابل للمدة الواردة فيها أو المدة الباقية ، وبذلك تكون الدعوى بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يكون جائزا استئنافا ، وإذا جاب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات تنص على أن " تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها إنتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها " وتنص المادة ٤٢ من ذلك القانون على أنه " تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها " كما تنص الفقرة الأولى من المادة ٢١٩ منه على أن المحصوم في غير الأحوال المستثناة تنص في القانون أن يستأنفوا أحكام محاكم الدرجة الأولى الصادرة في اختصاصها الابتدائي " وكانت المادة ٢٢٣ منه تنص على أنه " تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ " فإن مؤدى هذه النصوص أن الأصل أن المحاكم الابتدائية إنما تختص بالحكم في الدعاوى المدنية والتجارية التي تزيد قيمتها

على مائتين وخمسين جنيها ، إلا أن المشرع امتثنى من هذا الأصل بمقتضى الدعوى التى لا تتجاوز قيمتها هذا النصاب وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها ، وجعل مناط استئناف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم هو تجاوز قيمة الدعوى للنصاب الانتهاى ، فيكون الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية فى دعوى لا تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيها غير قابل للاستئناف ، سواء كان اختصاصها بها بناء على قاعدة الاختصاص الواردة فى قانون المرافعات أو بمقتضى قوانين أخرى ما لم ير المشرع الخروج على ذلك بنص خاص ، ولما كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن تنص على أن " تختص المحكمة الابتدائية بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيقه " ولم يرد به نص يجيز الطعن فى الأحكام الصادرة فى تلك المنازعات مهما كانت قيمتها ، فإن مفاد ذلك أن المشرع جعل الطعن فى هذه الأحكام خاضعا للقواعد العامة المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك ما ورد فى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية والخدمات بحاجس الأمانة منها عدلت المادة ٤٠ من مشروع القانون آنف الذكر على نحو يفتح باب الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيقه تجنبيا لكثير من المتناقضات التى حفلت بها الأحكام بسبب حظر الطعن فيها ، مع أن فتح باب الطعن من شأنه أن تستقر الأحكام على مبادئ موحدة ، ذلك أنه ليس فيما ورد بتقرير اللجنة المذكورة ما يفيد جواز الطعن فى الأحكام على إطلاقه أيا كانت قيمة الدعوى ، إذ أن تلك اللجنة قد اقتصرت على حذف ما كان ينص عليه القانون من نهائية الأحكام المشار إليها وعدم قابليتها للطعن ، وقد جاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ خاليا من نص يبيح الطعن فى الأحكام الصادرة فى المنازعات الخاضعة لأحكامه أيا كانت قيمتها . مما يؤكد أن المشرع قد قصد إلى إخضاع الطعن فيها للقواعد العامة فى قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن إذ منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له ما دام موافيا بالتزاماته على النحو الذى فرضه عقد الإيجار وأحكام القانون ، فإن هذه التشريعات تكون قد قيدت فى شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص القانون المدنى

المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار، وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة للتاجر والمستأجر على السواء طالما بقيت مارية تلك التشريعات الخاصة التي أمتها اعتبارات النظام العام حماية للتجار وحلا لأزمة الإسكان، إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر صراها في ذلك مواعيد التنبيه بالإخلاء أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للتاجر أن يتخذ الإجراءات التي رسمها القانون لإنهاء العقد ووضع حد لامتداده لأحد الأسباب التي حددتها تلك التشريعات ، على أنه فيما عدا ذلك يبقى العقد مصدر التزامات الطرفين ، تهيمن عليه أحكام قوانين إيجار الأماكن وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ، وتظل للعقد طبيعته من حيث كونه من العقود المستمرة . المدة ركن من أركانه وإن غدت غير محدودة لامتدادها بحكم القانون بعد انتهاء مدة العقد ، وكان لا محل للقول بأن العقد إذا انتهت مدته يعتبر منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة استنادا إلى حكم المادة ٥٦٣ من القانون المدني أو بأنه قد تجدد بشروطه الأولى تجديدا ضمنيا لهذه الفترة إعمالا لأحكام المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من هذا القانون ، ذلك لأن المادة ٥٦٣ المشار إليها خاصة بالحالات التي يكون الإيجار فيها قد عقد دون اتفاق طرفيه عند إبرامه على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو نذر إثبات المدة المدعاة ، وهي حالات يكون المتعاقدان قد أغفلا فيها تحديد مدة للعقد أو عرضا للمدة ولكنهما لم يعيناها أو اتفقا على مدة معينة ونعذر على أيهما إثباتها ، فتدخل المشرع وفسر إرادتهما بأن حاملها على أنهما قد قصدا إلى انقضاء العقد للفترة المعينة لدفع الأجرة ، أما حالة انتهاء المدة في العقود الخاضعة لقوانين إيجار الأماكن فقد وضع المشرع لها حكما مغايرا بأن فرض بنصوصه الآمرة في تلك القوانين إمتداد هذه العقود إلى مدة غير محدودة دون حاجة إلى موافق إرادة المتعاقدين على ذلك ، مما لا محل معه للاستناد في هذا الخصوص إلى حكم المادة ٥٦٣ الآنف ذكرها والتي جاءت مفسرة لإرادة المتعاقدين ، كما أن المادة ٥٩٩ من القانون المدني إذ نصت على أنه " إذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر منتفعا بالعين بعلم المؤجر ودون اعتراض منه اعتبر الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير معينة " وتسرى على الإيجار إذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٥٦٣ ، ومن ثم يعتبر

إيجارا جديدا منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة فإنها تكون قد أفادت أن تجديد العقد إنما يتم في هذه الحالة بتوافق الإرادة الضمنية للطرفين ، وبذلك لا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن التي لا يتوقف إمتداد مدتها على توافق إرادة الطرفين صريحة كانت أو ضمنية على النحو السالف بيانه . لما كان ذلك ، فإن عقود إيجار الأماكن المشار إليها لا تنتهي بانتهاء مدتها بل تمتد تلقائيا إلى مدة غير محدودة ، إمتدادا تنظمه أحكام قوانين إيجار الأماكن وتضع ضوابطه وتحكم آثاره على نحو يغير أحكام القانون المدني المتعلقة بالإيجار المنعقد لمدة غير معينة (م ٥٦٣ مدني) أو الإيجار الذي يتجدد بإرادة المتعاقدين الضمنية بعد انتهاء مدته (م ٥٩٩ مدني) . لما كان ما تقدم ، وكانت الدعوى الحالية يدور النزاع فيها حول تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة ، وكان الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا يعتبر باطلا ، وكانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تنقضي بأنه إذا كانت الدعوى بطلب صحة أو إبطال عقد مستمر فإن قيمتها تقدر باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة لعقد كلها ، وكان عقدا الإيجار موضوع النزاع — بعد إنتهاء مدتهما . قد امتدا تلقائيا إلى مدة غير محدودة طبقا لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فمن ثم يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدد ، وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة عن مائتين وخمسين جنيتها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنافه . لما كان ما سلف جميعه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واعتبر أن هذه الدعوى تقدر قيمتها بمجموع الأجرة الواردة بعقدي الإيجار عن المدة التي اعتبر أن الإيجار تجدد إليها ورتب على ذلك قضاءه بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عدي بندهي ، ومحمود المصرى ، ومحمد طاهر راشد ، ومصطفى القنى .

(٨٨)

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ١ فى القضائية :

(١) إختصاص . " إختصاص قيسى " . إستئناف . " نصاب
الاستئناف " .

إختصاص المحاكم الابتدائية بالحكم فى الدعاوى التى لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها .
إختصاص استئنافى . أحكام تلك المحاكم فى الدعاوى التى لا تزيد قيمتها على هذا النصاب .
عدم قابليتها للاستئناف إلا بنص خاص .

(٢) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " الأحكام الجائز الطعن فيها " .
إستئناف . إختصاص . " إختصاص نوعى " .

إختصاص المحاكم الابتدائية بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ . الطعن فى الأحكام الصادرة فى تلك المنازعات . خضوعه للقواعد العامة
فى قانون المرافعات .

(٣) إيجار . " إيجار الأماكن " . " إنتهاء مدة الإيجار " .

التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن . تقييدها لنصوص القانون المدنى المتعلقة بإنتهاء مدة
الإيجار . إمتداد عقود الخاصة لتلك التشريعات تلقائيا وبمحكم القانون لمدة غير محدودة .
خضوعها لأحكام تلك التشريعات وأحكام القانون المدنى التى لا تتعارض معها . المدة ركن فيها
وإن غدت غير محدودة بامتدادها .

(٤) إيجار . " إيجار الأماكن " . " إمتداد الإيجار " .

إمتداد عقود إيجار الأماكن الخاصة للتشريعات الاستثنائية لمدة غير محدودة وفقا لأحكام هذه
التشريعات . عدم توقف هذا الإمتداد على توافق إرادة المتعاقدين صراحة أو ضمنا . لا محل
فى هذا الصدد لإعمال حكم المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ مدنى .

(٥) إيجار . " إيجار الأماكن " . دعوى . " تقدير قيمة الدعوى " .
استئناف . " نصاب الاستئناف " . حكم . " الأحكام الجائز استئنافها " .

دعوى المؤجر بالإخلاء للخلف من الوفاء بالأجرة هي دعوى بفسخ عقد الإيجار . الدعوى بطلب فسخ أو امتداد عقد الإيجار الخاضع لقوانين إيجار الأماكن غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

١ - مؤدى نصوص المسواد ٤٢ ، ٤٧ ، ٢١٩ / ١ ، ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن الأصل أن المحاكم الابتدائية إنما تختص بالحكم في الدعاوى المدنية والتجارية التي تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيتها ، إلا أن المشرع استثنى من هذا الأصل بعض الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها هذا النصاب ، وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها ، وجعل مناط استئناف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم هو تجاوز قيمة الدعوى للنصاب الانتهائي ، فيكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في دعوى لا تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيتها غير قابل للاستئناف ، سواء كان اختصاصها بها بناء على قاعدة الاختصاص الواردة في قانون المرافعات أو بمقتضى قوانين أخرى ما لم ير المشرع الخروج على ذلك بنص خاص .

٢ - إذ كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن تقضى بأن تختص المحكمة الابتدائية بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيقه ، ولم يرد به نص يجيز الطعن في الأحكام الصادرة في تلك المنازعات مهما كانت قيمتها ، فإن مفاد ذلك أن المشرع جعل الطعن في هذه الأحكام خاضعا للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك ما ورد في تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية والخدمات بمجلس الأمة من أنها عدلت المادة ٤٠ من مشروع القانون آنف الذكر على نحو يفتح باب الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيقه تجنباً لكثير من المتناقضات التي حفلت بها الأحكام بسبب حظر الطعن فيها ، مع أن فتح باب الطعن من شأنه أن تستقر الأحكام على مبادئ موحدة ، ذلك أنه ليس فيما ورد بتقرير اللجنة المذكورة ما يفيد جواز للطعن

في الأحكام على إطلاقه أيا كانت قيمة الدهوى ، إذ أن ملك اللجنة قد اقتضت على حذف ما كان ينص عليه مشروع القانون من نهائية الأحكام المذكورة وهدم قابليتها للطعن ، وقد جاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ خاليا من نص يبيح الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الخاضعة لأحكامه أيا كانت قيمتها ، مما يؤكد أن المشرع قد قصده إلى إخضاع الطعن فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات .

٣ — إذ كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن قد منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له ، مادام موفيا بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الإيجار وأحكام القانون ، فإن هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار ، وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة إلى المؤجر والمستأجر على السواء ، طالما بقيت صارية تلك التشريعات الخاصة التي أمثلتها اعتبارات النظام العام حماية للمستأجرين وحلا لأزمة الإسكان ، إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر مراعيًا في ذلك مواعيد التنبيه بالإخلاء أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر أن يتخذ الإجراءات التي رسمها القانون لإنهاء العقد ووضع حد لامتدادها لأحد الأسباب التي حددتها تلك التشريعات ، على أنه فيما عدا ذلك يبقى العقد مصدر التزامات الطرفين تهيمن عليه أحكام قوانين إيجار الأماكن ومالا يتعارض معها من أحكام القانون المدني وتظل للعقد طبيعته من حيث كونه من العقود المستمرة ، المدة ركن من أركانه ، وإن غدت غير محدودة لامتدادها بحكم القانون بعد انتهاء مدة العقد .

٤ — لا محل للقول بأن عقد إيجار الأماكن إذا انتهت مدته يعتبر منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة استنادا إلى حكم المادة ٥٦٣ من القانون المدني ، وأبانه قد تجدد بشروطه الأولى تجديدا ضمنيا لهذه الفترة إعمالا لأحكام المادتين ٥٦٣ و ٥٩٩ من هذا القانون ، ذلك لأن المادة ٥٦٣ المشار إليها خاصة بالحالات التي يكون الإيجار فيها قد عقد دون اتفاق طرفيه عند إبرامه على مدة أو عقد

لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، وهي حالات يكون المتعاقدان قد أخفلا فيها تحديد مدة العقد أو عرضا للمدة ولكنهما لم يميّناها أو انفقا على مدة معينة وتعذر على أيهما إثباتها ، فتدخل المشرع وفسر إرادتهما بأن حملها على أنهما قد قصدا إلى انعقاد العقد للفترة المعينة لدفع الأجرة ، أما حالة انتهاء المدة في العقود الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فقد وضع المشرع لها حكما مغايرا ، بأن فرض بنصوصه الآمرة في تلك القوانين امتداد هذه العقود إلى مدة غير محدودة دون حاجة إلى توافق إرادة المتعاقدين على ذلك ، مما لا محل معه للاستناد في هذا الخصوص إلى حكم المادة ٥٦٣ الآنف ذكرها والتي جاءت مفسرة لإرادة المتعاقدين ، كما أن المادة ٥٩٩ من القانون المدني إذ نصت على أنه إذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر متفعلا بالعين بعلم المؤجر ودون اعتراض منه اعتبر الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير معينة ، وتسرى على الإيجار إذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٥٦٣ ، ومن ثم يعتبر إيجارا جديدا منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة ، فإنها تكون قد أفادت أن تجديد العقد إنما يتم في هذه الحالة بتوافق الإرادة الضمنية للطرفين ، وبذلك لا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن التي لا يتوقف امتداد مدتها على توافق إرادة الطرفين الصريحة أو الضمنية على النحو السالف بيانه . لما كان ذلك ، فإن عقود إيجار الأماكن المشار إليها لا تنتهي بانتهاء مدتها المتفق عليها ، بل تمتد تلقائيا إلى مدة غير محدودة امتدادا تنظمه أحكام قوانين إيجار الأماكن ، وتضع ضوابطه وتحكم آثاره على نحو يغير أحكام القانون المدني المتعلقة بالإيجار المنعقد لمدة غير معينة " م ٥٦٣ مدني " أو الإيجار الذي يتجدد بإرادة المتعاقدين الضمنية بعد انتهاء مدته " م ٥٩٩ مدني "

هـ - إذ كانت الدعوى التي يقيمها المؤجر بإخلاء العين المؤجرة هي دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار " أي إنهائه " يدور النزاع فيها حول امتداد العقد ، وكانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ عقد مستمر كان تقدير قيمتها باعتبار المقابل النقدي من المدة الواردة في العقد ، فإذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير باعتبار المدة الباقية ، وإذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة

التي قام النزاع على امتداد العقد إليها ، مما مفاده أنه إذا كانت المدة الباقية من العقد المستمر أو المدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها مدة محدودة ، كان المقابل النقدي لهذه المدة محددًا ، ويكون دعوى فسخ العقد أو امتداده مقدرة القيمة بذلك المقابل المحدد ، أما إذا كانت المدة الباقية من العقد أو المدة التي قام النزاع على امتداده إليها غير محدودة فإن المقابل النقدي لهذه المدة يكون غير محدد ، ويكون طالب فسخ العقد أو امتداده طلبًا غير قابل لتقدير قيمته ، وتعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيهًا طبقًا للسادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزًا استثنائيًا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر واعتبر أن عقد الإيجار مثار النزاع وهو يخضع لقانون إيجار الأماكن قد تجدد وفقًا لأحكام السادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من القانون المدني ، ورتب على ذلك تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة التي تجدد إليها العقد وهي تقل عن مائتين وخمسين جنيهًا ، وقضى على هذا الأساس بعدم جواز الاستئناف فإنه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ٣١٠٧ لسنة ١٩٦٧ كلى القاهرة ، وطلب فيها الحكم بإخلاء العين المؤجرة منه إليها والمبينة بالعقد المؤرخ ١٩٦٥/٨/٥ وبصحيفة الدعوى لتأخرها في الوفاء بالأجرة عن المدة من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ حتى أبريل سنة ١٩٦٧ بواقع ٤ ج و ٢٠٠ م شهرًا ،

(١) صدرت بالجلسة الحكم في الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤١ ق من ضمن ذات الفوائد الأربع الأولى بشأن دعوى إخلاء لوفاء المستأجر الذي استأجر المكان لإزاول فيه مهنته كطبيب ، ونقض باعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة .

أجاب المطعون ضدها على الدعوى بأنها صدقت الأجرة المستحقة طبقا لعقد إيجار لاحق أبرم بينهما في ١٩٦٦/١٠/٣١ حددت فيه الأجرة بمبلغ ٨٧٥ م شهريا، فطعن الطاعن ببطالان هذا العقد الأخير لوقوع إكراه عليه وقت تحريره. وبتاريخ ١٩٦٨/١/٢٨ نذبت المحكمة الابتدائية خبيرا لتقدير الأجرة القانونية للمعين موضوع الدعوى، وبعد أن قدم الخبير تقريره طلبت المطعون ضدها في مواجهة الطاعن تخفيض الأجرة إلى مبلغ ٨٢٥ م شهريا أخذا بتقرير الخبير. وفي ١٩٧٠/١/٢٦ قضت تلك المحكمة بتقدير الأجرة بهذا المبلغ ورفض طلب الإخلاء، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٦١ سنة ٨٧ ق القاهرة، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٧١/١/٢٣ بعدم جواز الاستئناف، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ويقول في بيان ذلك إن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن كان يقضى في المادة ٤/١٥ منه بنهاية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالتطبيق لأحكامه، وعدم جواز الطعن فيها، وقد ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي لم يرد به نص مماثل لحكم المادة ٤/١٥ المشار إليها، وذلك بهدف فتح باب الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون تحقيقا لاستقرارها على مبادئ موحدة، مما يفيد إباحة الطعن فيها أيا كانت قيمة النزاع، إذ لو كان المشرع يقصد إلى إخضاع تلك المنازعات للقواعد العامة في قانون المرافعات لما نص على اختصاص المحاكم الابتدائية بالنظر فيها دون اعتداد بقيمتها، هذا إلى أن عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن قد أصبحت ممتدة إلى مدة غير محدودة، مما يتعذر معه تقدير المقابل النقدي للمدة الواردة فيها أو المدة الباقية، وبذلك تكون الدعوى بطلب غير قابل للتقدير، فتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيا طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يكون جائزا استثناءه وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات تنص على أن "تختص المحكمة الابتدائية بالحكم الابتدائية في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها إتهاميا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها" وتنص المادة ٤٢ من ذلك القانون على أن "تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم الابتدائية في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها" كما تنص الفقرة الأولى من المادة ٢١٩ منه على "لمختصوم في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون أن يستأنفوا أحكام محاكم الدرجة الأولى الصادرة في اختصاصها الابتدائي" وكانت المادة ٢٢٣ منه تنص على أن "تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصب الاستئناف وفقا لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ فإن يؤدي هذه النصوص أن الأصل أن المحاكم الابتدائية إنما تختص بالحكم في الدعاوى المدنية والتجارية التي تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيها ، إلا أن المشرع استثنى من هذا الأصل بعض الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها هذا النصاب وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها ، وجعل مناط استئناف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم هو تجاوز قيمة الدعوى للنصاب الإتهامي ، فيكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في دعوى لا تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيها غير قابل للاستئناف سواء كان اختصاصها بها بناء على قاعدة الاختصاص الواردة في قانون المرافعات أو بمقتضى قوانين أخرى مالم ير المشرع الخروج على ذلك بنص خاص ، ولما كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن تنص على أن تختص المحكمة الابتدائية بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيقه ولم يرد به نص يميز الطعن في الأحكام الصادرة في تلك المنازعات مهما كانت قيمتها ، فإن مفاد ذلك أن المشرع جعل الطعن في هذه الأحكام خاضعا للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك ما ورد في تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية والخدمات بمجلس الأمة من أنها عدلت المادة ٤٠ من مشروع القانون آنف الذكر على نحو يفتح باب الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيقه تجنبيا لكثير من المتناقضات التي حفلت بها الأحكام بسبب حظر الطعن فيها ، مع أن فتح باب الطعن من شأنه أن تستقر الأحكام على مبادئ موحدة

ذلك أنه ليس فيما ورد بتقرير اللجنة المذكورة ما يفيد جواز الطعن في الأحكام على إطلاقه أيا كانت قيمة الدعوى ، إذ أن تلك اللجنة قد اقتضت على حذف ما كان ينص عليه مشروع القانون من نهائية الأحكام المذكورة وعدم قابليتها للطعن ، وقد جاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ خاليا من نص يبيح الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الخاصة بالأحكام أيا كانت قيمتها ، مما يؤكد أن المشرع قد قصد إلى إخضاع الطعن فيها للفواعد العامة في قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن إذ منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له ما دام موفيا بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الإيجار وأحكام القانون ، فإن هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاصة بالأحكام نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائيا وبمحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة إلى المؤجر والمستأجر على السواء ، طالما بقيت مارية تلك التشريعات الخاصة بقى أمثلها إعتبارات النظام العام حماية للمستأجرين وحلا لأزمة الإمكان إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر مراعيًا في ذلك مواعيد التنبيه بالإخلاء ، أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر أن يتخذ الإجراءات التي رسمها القانون لإنهاء العقد ووضع حد لامتداده لأحد الأسباب التي حددتها تلك التشريعات ، دلي أنه فيما عدا ذلك يبقى العقد مصدر التزامات الطرفين تهيمن عليه أحكام قوانين إيجار الأماكن وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني هو تظل للعقد طبيعته من حيث كونه من العقود المستمرة . المادة ركن من أركانه وإن غدت غير محدودة لامتدادها بمحكم القانون بعد انتهاء مدة العقد ، وكان لا محل للقول بأن العقد إذا انتهت مدته يعتبر منقدا للفترة المعبية لدفع الاجرة استنادا إلى حكم المادة ٥٦٢ من القانون المدني أو بأنه قد تجدد بشرطه الأولى تجديدا ضميا لهذه الفترة إعمالا لأحكام المادتين ٥٦٣ ، ٥٦٩ من هذا القانون . ذلك لأن المادة ٥٦٣ المشار إليها خاصة بالحالات التي يكون لإيجار فيها عقد بدون اتفاق طرفيه عند إبرامه على مدة أو دقة لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، وهي حالات يكون المتعاقدان قد أغفلا فيها تحديد مدة للدأو مرضا بطلدة ولكنهما لم يعيناها أو اتفقا على مدة معينة وتعذر على أيهما إثباتها فتدخل

المشرع وفسر إرادتهما بأن حملها على أنهما قد قصدا إلى انقضاء العقد للفترة المعينة لدفع الأجرة ، أما حالة انتهاء المدة في العقود الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن فقد وضع المشرع لها حكما مغايرا بأن فرض بنصوصه الآمرة في تلك القوانين امتداد هذه العقود إلى مدة غير محدودة دون حاجة إلى توافق إرادة المتعاقدين على ذلك مما لا محل معه للاستناد في هذا الخصوص إلى حكم المادة ٥٦٣ الآتية ذكرها والتي جاءت مفعمة لإرادة المتعاقدين ، كما أن المادة ٥٩٩ من القانون المدني إذ نصت على أنه إذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر منتفعا بالعين بعلم المؤجر ودون اعتراض منه اعتبر الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير معينة وتسرى على الإيجار إذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٥٦٣ ، ومن ثم يعتبر إيجارا جديدا منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة ، فإنها تكون قد أفادت أن تجديد العقد إنما يتم في هذه الحالة بتوافق الإرادة الضمنية للطرفين ، وبذلك لا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن التي لا يتوقف امتداد مدتها على توافق إرادة الطرفين الصريحة أو الضمنية على النحو السالف بيانه ، لما كان ذلك فإن عقود إيجار الأماكن المشار إليها لا تنهى بإنتهاء مدتها بل تمتد تلقائيا إلى مدة غير محدودة امتدادا تنظمه أحكام قوانين إيجار الأماكن وتضع ضوابطه وتحكم آثاره على نحو يفair أحكام القانون المدني المتعلقة بالإيجار المنعقد لمدة غير معينة (م ٥٦٣ مدني) أو الإيجار الذي يتجدد بإرادة المتعاقدين الضمنية بعد انتهاء مدته (م ٥٩٩ مدني) ، لما كان ما تقدم وكانت الدعوى التي يقيمها المؤجر بإخلاء العين المؤجرة هي دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار — أي إنهائه بدور النزاع فيها حول امتداد العقد ، وكانت المادة ٣٧/١ من قانون المرافعات تقضي بأنه " إذا كانت الدعوى بطلب فسخ عقد مستمر كان تقدير قيمتها باعتبار المقابل النقدي من المدة الواردة في العقد فإذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير باعتبار المدة الباقية ، وإذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها " مما مفاده أنه إذا كانت المدة الباقية من العقد المستمر أو المدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها مدة محدودة كان المقابل النقدي لهذه المدة محددًا ويكون دعوى فسخ العقد أو امتداده مقدرة القيمة بذلك المقابل المحدد ، أما إذا كانت

المدة الباقية من العقد أو المدة التي قام النزاع على امتداده إليها غير محدودة فإن المقابل النقدي لهذه المدة يكون غير محدد ويكون طلب فسخ العقد أو امتداده طلبا غير قابل لتقدير قيمته وتعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيبا طبقا للسادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزا استئنافه ، لما كان ما سلف جميعه وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر واعتبر أن عقد الإيجار مثار النزاع قد تجدد وفقا لأحكام المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من القانون المدني ورتب على ذلك تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة التي تجدد إليها العقد وهي تقل عن مائتين وخمسين جنيبا ، وقضى على هذا الأساس بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون بذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، واسماعيل
فرحات هلمان .

(٨٩)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) ضرائب . "تقادم الضريبة" . تقادم . "تقادم
مسقط" . جمارك . دفع غير المستحق .

(١) تقادم الحق في المطالبة باسترداد الضرائب ورسوم بضائع ثلاث سنوات من يوم دفعها
م ٢/٣٧٧ مدن . شرطه . أن يكون تمصيل تلك المبالغ قد تم بغیر وجه حق .

(٢) صدور قرار بإعفاء صاحب الشأن من الرسوم الجمركية عن فترة سابقة . اعتبار الرسوم
الما قبل تحصيلها ديناً عادياً . سقوط الحق في طلب استردادها بمضي ١٥ سنة من تاريخ صدور
قرار الإعفاء .

(٣) تحصيل رسوم جمركية بغیر وجه حق . تقادم الحق في استردادها بمضي ثلاث سنوات
من يوم دفعها .

(٤) رد . مصلحة الجمارك جزء من رسوم جمركية أخرى بخلاف الرسوم الجمركية المتنازع عليها .
غير قاطع لتقادم الحق في استرداد هذه الرسوم الأخيرة .

(٥) طلب استرداد الرسوم المحصلة بدون وجه حق بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قبل صدور
القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ غير قاطع للتقادم . هذه المطالبة — بعد صدور ذلك القانون — لا تقطع
التقادم إذ انتمت بعد اكتمال مدته .

١ — النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني على أنه
"يتقادم بثلاث سنوات أيضاً الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت
بغير حق ، ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها" . يدل على أنه يشترط لتطبيق
حكم هذه الفقرة أن يكون المبالغ الذي حصلته الدولة قد دفع باعتباره ضريبة أو رسماً

وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق . ولما كانت مصلحة الجمارك إذ حصلت من الشركة المطعون عليها — شركة الطيران — المبالغ المطالب بردها باعتبارها رسوما جمركية إعمالا لأحكام اللائحة الجمركية الصادرة بها الأمر العالي المؤرخ في ١٨٨٤/٤/٢ السارية وقتذاك ، فتكون قد حصلت بها بحق استنادا إلى أحكام اللائحة المذكورة ، وذلك إلى أن أعفيت منها الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٨/٢/١

٢ — إذا كان من شأن تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٨/٢/١ أن يكون للمطعون عليها — شركة الطيران — حق استرداد ما دفع من تاريخ امتثالها العمل في ١٩٤٥/١١/١٠ ، فلا يسمح أن تواجه المطعون عليها بحكم المادة ٣٧٧ من القانون المدني حتى تاريخ صدور القرار ، لأن ما حصل حتى هذا التاريخ إنما حصل بحق ، ولكن بقاءه تحت يد مصلحة الجمارك أصبح بعد صدور القرار المذكور بغير سند ، ولذلك يصبح ديننا عاديا يسقط الحق في اقتضائه بمدة التقادم المقررة في القانون المدني ، ولا يجوز قياس حالة ما تحمله المصلحة بغير حق وقت تحصيله ، بما يصبح بمقتضى قرار لاحق من مجلس الوزراء واجب الرد ، ذلك أن نص المادة ٣٧٧ من القانون المدني ، هو نص استثنائي لا يجوز النوسع فيه بطريق القياس ، ولما كان الثابت في الدعوى أن هذه المدة وهي خمسة عشر عاما لم تكن قد اكتملت من تاريخ صدور قرار المجلس في ١٩٤٨/٢/١ حتى رفع الدعوى في ١٩٥٦/٧/١٢ فإن الحق في الرسوم المطالب بردها من المدة من ١٩٤٥/١١/١٠ حتى ١٩٤٨/١/٣١ وهو اليوم السابق على صدور قرار الجمارك لا يكون قد سقط بالتقادم .

٣ — إذا كانت الرسوم الجمركية المطالب بردها قد تم تحصيلها — بمـ صدور قرار مجلس الوزراء بالإعفاء — بغير وجه حق ، فإن الحق في استرداد يتقادم بثلاث سنوات تبدأ من يوم دفعها تطبيقا لنص المادة ٣٧٧ من القانون المدني .

٤ — تقادم الحق في استرداد الرسوم الجمركية — محل النزاع — لا يقدّر قيام مصلحة الجمارك برد جزء من الرسوم الجمركية التي اقتضتها على مراد الو

والزيت ، إذ هي بخلاف الرسوم موضوع النزاع المحصلة عن مواد أخرى ، فتعتبر ديننا مستقلا بذاته عن الرسوم المحصلة على المواد الأولى ، وبالتالي فإن سداد الرسوم الأخيرة لا يقطع التقادم بالنسبة للرسوم المتنازع عليها .

هـ - لا يقطع التقادم - المسقط - إرسال الشركة المطعون عليها إلى مصلحة الجمارك الخطابين المؤرخين ١٣ / ١ / ١٩٥٢ و ٢٤ / ٤ / ١٩٥٤ للمطالبة بالرسوم موضوع النزاع - الرسوم الجمركية المحصلة بغير وجه حق - ذلك أن أولهما أرسل قبل صدور القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي اعتبر الكتاب الموصى عليه مع علم الوصول المرسل من الممول إلى الجهات المختصة بطلب رد مادفع بغير حق قاطعا للتقادم ، أما الخطاب الثاني فقد أرسل بعد أن اكتملت مدة التقادم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن شركة الخطوط الجوية الهولندية الملكية - المطعون عليها - اقامت الدعوى رقم ٢٣٩٨ سنة ١٩٥٦ مدني أمام محكمة القاهرة الابتدائية بصحيفة معلقة في ٥ و ١٢ / ٧ / ١٩٥٦ ضد مصلحة الجمارك ووزارة المالية والاقتصاد - الطاعنتين - طالبة الحكم بإلزامهما بأن تدفعا لها مبلغ ٢١٠٠ ج وفوائده من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، وقالت شرعا لدعواها إنها تحصلت في سنة ١٩٣٦ على ترخيص بتنظيم خدمات جوية بالأراضي المصرية ، ومضمن هذا الترخيص إعفاءها من الرسوم الجمركية المقررة على مواد الوقود ومواد التزيت التي تأخذها طائراتها عند تأهبها للسفر من الأراضي المصرية ، وظلت تتمتع بهذا الإعفاء حتى وقعت الحرب العالمية الثانية حيث اضطرت إلى وقف نشاطها ، ثم استأنفته بتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٤٥ بعد الحرب

بموجب ترخيص جديد غير أنه جاء خلوا من الإعفاء السابق ، وبتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٨ صدر قرار مجلس الوزراء بإعفاء شركات الطيران من دفع الرسوم الجمركية المقررة على مواد الوقود ومواد التزييت وأن يكون هذا الإعفاء باثر رجعي بالنسبة للشركات التي سبق أن تمتعت به بموجب قرارات سابقة ، فتقدمت المطاعم عليها بتاريخ ١٩٤٨/٣/٩ بطلب استرداد الرسوم الجمركية التي سبق أن دفعتها خلال مدتين الأولى من ١٩٤٥/١١/١٠ إلى ١٩٤٧/٧/٣١ ، والثانية من ١٩٤٧/٨/١ إلى ١٩٤٨/٧/٣١ ، وردت لها الطاعتان مبلغ ٤٧٢٧١ ج و ٦٤٧ م في ١٩٥١/٦/١٠ ثم مبلغ ٧٩٧٤ ج و ٧٠ م في ١٩٥١/٩/٢٠ قيمة الرسوم الجمركية التي دفعت في المدة من ١٩٤٥/١١/١٠ حتى ١٩٤٨/٧/٣١ عن مواد الوقود ومواد التزييت ، أما الرسوم الخاصة بالسائل المذيب للجليد والزيوت الهيدروليكي فلم يتسن لها استردادها لعدم وجود المستندات الخاصة بهذين الصنفين تحت يدها ، وإذ حصلت على هذه المستندات وتمتدت بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٠ إلى مصلحة الجمارك للمطالبة بهذه الرسوم وقدرها ٢١٠٠ ج ورفضت ردها فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها . دفعت الطاعتان بسقوط حق المطاعم عليها في استرداد الرسوم موضوع النزاع بالتقادم إستنادا إلى المادة ٣٧٧ من القانون المدني لمضى أكثر من ثلاث سنوات على دفعها ، وبتاريخ ١٩٥٩/١/٢٢ حكمت المحكمة برفض الدفع وبندب مكتب الخبراء بوزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم ، وبمد أن قدم الخبير تقريره عدلت المطاعم عليها طلباتها إلى طلب الحكم بالإزام الطاعتين متضامتين بأن تدفما لها مبلغ ٢٥٨٠ ج و ٢٥١ م والفوائد ، وبتاريخ ١٩٦٣/٢/٢١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطاعم عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٨٣ سنة ٨٠ ق مدني ، وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والإزام الطاعتين بأن تدفعا للمطعون عليها مبلغ ٢٥٨٠ ج و ٢٥١ م والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٦/٧/٥ حتى تمام السداد . طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت في الأولى منهما الرأي برفض الطعن ، ثم عدلت عن هذا الرأي في مذكرتها الثانية وطلبت نقض الحكم .

وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تنازلات الطاعتان عن السبب الثاني الخاص بتعيب الحكم لاعتباره الخطاب المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٤ قاطعا للتقادم ، وأصرت النيابة على رأيها الأخير .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بالتقادم بالنسبة للرسوم الجمركية الخاصة بالسائل المذيب للجليد والزيت الهيدروليكي استنادا إلى أن التقادم انقطع بقيام الطاعتين برد جزء منها في ١٩٥١/٦/١٠ ، ١٩٥١/٩/٢٠ مما يعتبر نزولا منهما عن التمسك به ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن الوفاء الجزئي الذي تم في سنة ١٩٥١ متعلق بالرسوم الجمركية الخاصة بمواد الوقود ومواد التزيت فلا يقطع التقادم بالنسبة للرسوم الجمركية الخاصة بالسائل المذيب للجليد والزيت الهيدروليكي موضوع النزاع وهي مواد تخضع لرسوم خاصة تختلف عن المواد الأخرى .

وحيث إن النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني على أنه "يتقادم بثلاث سنوات أيضا الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق . ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها " ، يدل على أنه يشترط لتطبيق حكم هذه الفقرة أن يكون المبلغ الذي حصلته الدولة قد دفع باعتباره ضريبة أو رسما وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق ، ولما كانت مصلحة الجمارك إذ حصلت من الشركة المطعون عليها المبالغ المطالب بردها باعتبارها رسوما جمركية مقررة على السائل المذيب للجليد والزيت الهيدروليكي إعمالا لأحكام اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالي المؤرخ ١٨٨٤/٤/٢ السارية وقتذاك فتكون قد حصلت بحق استنادا إلى أحكام اللائحة المذكورة ، وذلك إلى أن أعفيت منها الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٨/٢/١ ، إذ أصدر المجلس مراعاة لاعتبارات خاصة قرارا في هذا التاريخ يقضي بأن تعفى شركات الطيران ذات الخطوط الجوية الدولية المنتظمة "من الرسوم الجمركية المقررة على الوقود والزيوت اللازمة لطائراتها عند شرائها في المطارات بشرط ألا تعمل إلا فيما يتعلق بتشغيل الطائرات عند سفرها للخارج وعلى أن يكون الإعفاء من تاريخ استئناف العمل فعلا بالنسبة للشركات التي سبق أن تمتعت بالإعفاء

بموجب قرارات من مجلس الوزراء ، ولما كان من شأن تطبيق هذا القرار أن يكون للمطعمون عليها حق استرداد ما دفع من تاريخ استئنافها العمل في ١٠/١١/١٩٤٥ ، فلا يصح أن تواجه المطعمون عليها بحكم المادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني سالفه الذكر حتى تاريخ صدور القرار ، ذلك لأن ما حصل حتى هذا التاريخ إنما حصل بحق ولكن بقاءه تحت يد مصلحة الجمارك أصبح بعد صدور القرار المذكور بغير سند ولذلك يصبح ديناً عادياً يسقط الحق في اقتضائه بمدة التقادم المقررة في القانون المدني ، ولا يجوز قياس حالة ما تحصله المصلحة بغير حق وقت تحصيله بما يصبح بمقتضى قرار لاحق من مجلس الوزراء واجب الرد ، ذلك أن نص المادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني هو نص استثنائي لا يجوز التوسع فيه بطريق القياس ، ولما كان الثابت في الدعوى أن هذه المدة وهي خمسة عشر عاماً لم تكن قد اكتملت من تاريخ صدور قرار المجلس في ١/٢/١٩٤٨ حتى رفع الدعوى في ١٢/٧/١٩٥٦ ، فإن الحق في الرسوم المطالب بردها عن الفترة من ١٠/١١/١٩٤٥ حتى ٣١/١/١٩٤٨ وهو اليوم السابق على صدور قرار المجلس لا يكون قد سقط بالتقادم ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة بالنسبة للفترة المذكورة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، أما بالنسبة للرسوم الجمركية المطالب بردها عن الفترة من ١/٢/١٩٤٨ حتى ٣١/٨/١٩٤٨ فإنه لما كان تحصيلها بعد صدور قرار الإعفاء قد تم بغير وجه حق ، فإن الحق في استردادها يتقادم بثلاث سنوات تبدأ من يوم دفعها تطبيقاً لنص المادة ٣٧٧/٢ من القانون المدني ، ومن ثم يكون حق المطعمون عليها في استرداد هذه الرسوم قد سقط بالتقادم لانقضاء المدة المذكورة قبل تاريخ رفع الدعوى ، ولما كان التقادم المذكور لا يقطع قيام مصلحة الجمارك برد جزء من الرسوم الجمركية في ١٠/٦/١٩٥١ ، ٢٠/٩/١٩٥١ ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن ما دفعته المصلحة هو الرسوم الجمركية التي اقتضتها على مواد الوقود والزيوت وهي بخلاف الرسوم موضوع النزاع المحصلة عن السائل المذيب للجليد والزيت الهيدروايبكي عند شراء هذه المواد خلال الفترة من ١/٢/١٩٤٨ حتى ٣١/٨/١٩٤٨ فتعتبر ديناً مستقلاً بذاته عن الرسوم المحصلة على المواد الأخرى وبالتالي فإن سداد الرسوم الأخيرة لا يقطع

التقادم بالنسبة للرسوم المتنازع عليها ، وكان لا يقطع التقادم أيضا لإرسال الخطابين المؤرخين ١٩٥٢/١٠/١٣ و ١٩٥٤/٤/٢٤ من الشركة المطعون عليها إلى مصلحة الجمارك للطالبة بهذه الرسوم ، ذلك لأن أولهما أرسل قبل صدور القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي اعتبر الكتاب الموصى عليه مع علم الوصول المرسل من المحول إلى الجهات المختصة بطالب رد ما دفع بغير حق قاطعا للتقادم ، أما الخطاب الثاني فقد أرسل بعد أن اكتملت مدة التقادم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعنتين برد هذه الرسوم المتحصلة في الفترة من ١٩٤٨/٢/١ حتى ١٩٤٨/٨/٣١ إلى الشركة المطعون عليها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ،
واسماعيل فرحات عثمان .

(٩٠)

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " الضريبة الإضافية " . شركات . " الشركات المساهمة " .
الضريبة الإضافية على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب بالشركة المساهمة .
ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . الواقعة المنشئة لها . قبض الإيراد أو وضعه تحت تصرف صاحب
الشان . قيد المبلغ في الحساب الجارى للمول . وجوب أن يكون قيداً حقيقياً ولا يرجد ما يحول
دون صرفه .

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨
يفرض الضريبة الإضافية — على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب
فى الشركات المساهمة — أن الواقعة المنشئة لهذه الضريبة ، تكون يقبض الإيراد
أو وضعه تحت تصرف صاحب الشان بحيث يكون معدداً للقبض ، ولا يوجد
ما يحول دون تسلمه ، واثن كان قيد المبلغ فى الحساب الجارى لصاحب الشان
بالشركة يجعله موضوعاً تحت تصرفه فيستحق عنه الضريبة ، إلا أنه يتعين
أن يكون القيد حقيقياً بحيث لا يوجد ما يحول دون صرفه . لما كان ذلك
وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت فى حدود سلطتها
الموضوعية أن قيد المبلغ موضوع النزاع فى الحساب الجارى للمطعون عليه (المول)
بالشركة لم يكن قيداً حقيقياً بحيث كان فى مكنته صرفه ، بل كان مجرد قيد شكلى
لا تتوافر فيه المقومات المطلوبة لاعتبار المبلغ موضوعاً تحت تصرفه ، واستندت
المحكمة فى ذلك إلى أسباب سائغة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب جميع
حكم القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه قدم إلى مراقبة ضرائب الشركات المستهمة بالإسكندرية إقرارا بإيراداته الخاضعة للضريبة الإضافية من سنة ١٩٥٧ وأدخلت عليها المراقبة تعديلا انتهت فيه إلى تحديدها بمبلغ ٤٦٥٩ ج و ٦٤٢ م ، وإذا عترض طالبا استبعاد مبلغ ٥٠٣ ج و ٧٥٠ م مقابل حضور جلسات شركة سبريت من وعاء الضريبة ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٦١ قرارا أجابته فيه إلى طلباته ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢٨٦ سنة ١٩٦١ تجارى اسكندرية الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة الحكم باعتبار مبلغ ٥٠٣ ج و ٧٥٠ م خاضعا للضريبة الإضافية ، وبتاريخ ١٩ / ٢ / ١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى وتأيد القرار المطعون فيه ، استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٦ سنة ٣٠ ق تجارى اسكندرية طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنهى على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه والخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وتقول فى بيان ذلك إنه بعد أن أورد الحكم القاعدة القانونية السليمة التى مفادها أن قيد الإيراد فى الحساب الجارى للمول يترتب عليه تحقق الواقعة المنشئة للضريبة الإضافية ولو لم يتسلم المول الإيراد بالفعل ، إلا أنه عند تطبيق هذه القاعدة على الواقعة موضوع الدعوى انتهى الحكم

إلى نتيجة مناقضة إذ استبعد من وعاء الضريبة الإضافية للمطعمون عليه في سنة ١٩٥٧ مبلغ ٥٠٣ ج و ٧٥٠ م الذي قيده شركة مبريث في حسابه الجاري مقابل حضوره الجلسات، واستند في ذلك إلى أنه قامت عقبات مادية منعت المطعمون عليه من صرف هذا المبلغ بعد أن قيد في حسابه الجاري في حين أن مجرد قيد هذا الإيراد في الحساب الجاري للمطعمون عليه يخضعه للضريبة ولو نشأت بعد ذلك عقبات مادية حالت دون استلامه طالما لم يثبت أنه عند إجراء القيد كان يتم سداد عليه استلامه وهو ما يعيب الحكم بالتناقص . هذا إلى أن المستفاد من المادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض الضريبة الإضافية أنه يكفي لاستحقاق هذه الضريبة أن يوضع الإيراد تحت تصرف صاحب الحق فيه وقد يكون ذلك بقيده في حسابه الجاري بالشركة ، على أنه وإن كان يشترط أن يكون في مكانة الممول محب الإيراد من حسابه الجاري إلا أنه لا يجوز أن تحتاج المصلحة بذلك إلا في حدود السنة الخاضعة للضريبة فلا يؤثر في حق المصلحة أن تجد أمور بعد انتهاء السنة تحول دون استلامه الإيراد ، وقد كان في مكانة المطعمون عليه في نهاية سنة ١٩٥٧ استلام بدل الحضور المشار إليه بعد قيده في حسابه الجاري ، وبالتالي تستحق عليه الضريبة من هذه السنة ، غير أن الحكم المطعون فيه استمد من توقف أعمال الشركة وإشهار إفلاسها في سنة ١٩٥٩ قرينة على عدم تحقق الواقعة المنبثقة للضريبة وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض الضريبة الإضافية على أنه "وتستحق هذه الضريبة في أول يناير من كل سنة عن الإيرادات التي تقاضاها العضو أو التي وضعت تحت تصرفه خلال السنة التقويمية السابقة" يدل على أن الواقعة المنبثقة للضريبة الإضافية تكون بقبض الإيراد أو وضعه تحت تصرف صاحب الشأن بحيث يكون معدا للقبض ولا يوجد ما يحول دون تسلمه ، واثبت أن قيد المبلغ في الحساب الجاري لصاحب الشأن بالشركة يجعله موضوعا تحت تصرفه فتستحق عنه الضريبة ، إلا أنه يتعين أن يكون القيد حقيقيا بحيث لا يوجد ما يحول دون صرفه . لما كان ذلك ، وكان البين

من المحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم خضوع المبلغ موضوع النزاع للضريبة الإضافية على ما قرره من " أن ثمة عقبات مادية لا تستطيع مصلحة الضرائب بحجدها قامت في وجه الممول المستأنف عليه — المطعون عليه — ومنعته من أن يكون في مكنته إستلام المبلغ محل الخلاف ، وهذا لا يعنى إلا أن ذلك المبلغ لم يوضع تحت تصرفه بالمعنى المراد في القانون الضريبي ، إذ أن سوء حالة الشركة مما أدى إلى إفلاسها ينشأ — في غير إعصات عن أن ما قبل من قيده بحسابه ليس إلا إجراء شكلياً مجرداً لا قيمة له في حقيقة الواقع ولم يعد ينفع عليه وليس أدل على ذلك من أن إقامة المستأنف عليه لدعوى عمالية مطالباً بهذا المبلغ لم تكن مؤدية إلى تغيير الأوضاع " ، وكانت لجنة الطعن التي أحال المحكم المطعون فيه إلى أسبابها قد قررت ما يلي " وحيث يبين للجنة أن الطاعن قد طالب الشركة المذكورة للحصول على هذا المبلغ ولم يحصل عليه لسوء حالة الشركة المالية ولأنها في حالة توقف عن العمل بسبب خلاف بينها وبين الوزارة مانحة الامتياز ، وحيث يبين للجنة من مذكرة الطاعن وأوراق الملف أنه قدم للأمورية إقراراً معدلاً في ٢٩/٣/١٩٥٩ أى قبل إخطاره بالموذج رقم ٣ ضريبة إضافية ، وحيث يتضح للجنة أن الطاعن قام برفع دعوى للمطالبة بالمبلغ موضوع الخلاف — القضية رقم ١٠٦٣ لسنة ٦٠ عمال جزئي اسكندرية — الأمر الذي يبين من أنه لم يقصر في المطالبة به ، وحيث أنه واضح من الشهادة المقدمة من وكيل الطاعن بالجلسة أن الشركة المصرية لتنمية الإنشاءات السياحية " سيديت " قد أنهت إفلاسها في أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ وأن المبالغ المفيدة لحساب الطاعن في سنة ١٩٥٧ لم تصرف لسيادته كما أنه لا ينتظر صرفها بعد لإفلاس الشركة نظراً لأن الديون الممتازة التي هي للشركة المفلسة تستغرق كل أموال الشركة بل تزيد عليها كثيراً ، فلذلك ذلك ترى اللجنة أن واقعة الوضع تحت التصرف لم تكن بكامل أركانها ، ومن ثم فإن هذا المبلغ لا يخضع للضريبة على هذا

الأماس " ، ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن قيد المبلغ موضوع النزاع في الحساب الجاري للطاعون عليه بالشركة لم يكن قيذا حقيقيا بحيث كان في مكتبته صرفه ، بل كان مجرد قيد شكلي لا تتوافر فيه المقومات المطلوبة لاعتبار المبلغ موضوعا تحت تصرفه ، واستندت المحكمة في ذلك إلى أسباب مائغة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون النهي عليه بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيسكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : جردة أحمد غيث ، رحامد وصفي ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
فرحات هنان .

(٩١)

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٥، التقضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . " الربط المحكى " .

وجوب تطبيق قاعدة الربط المحكى ولو اشتملت السنوات المقيمة على خسائر وأرباحية نتيجة
حوادث عامة (حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ و ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ .
لا يغير من ذلك تعويض المنشأة عن بعض ما لحقها من خسارة .

• مفاد نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، ونص
المادة الأولى من القانون رقم ٥٨١ لسنة ١٩٥٤ ، أن المشرع وضع قاعدة
تقضى بأن تتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ — وبما كانت أم خسارة
بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير — أساساً لربط الضريبة
عليهم في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ ، وهذه القرينة القانونية التي فرضها
لانتقيل المناقشة ، سواء من ناحية الممول أو مصلحة الضرائب ، ويترتب على ذلك
أنه يتحتم تطبيق قاعدة الربط المحكى في جميع الحالات وإن اشتملت السنوات
المقيمة على خسائر وأرباحية نتيجة حوادث عامة ، لا يغير من هذا النظر أن الحكومة
تطبقها للرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المكملة له عوضت المنشأة
المطمعون عليها عن بعض ما لحقها من خسارة نتيجة حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ،
ذلك أن المشرع لم ينص في المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أو القانون
رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ وقد صدرا في تاريخ لاحق ، على حكم خاص بالخسائر
الراشمالية التي ترتبت على هذه الحوادث ، مما يتعين معه عدم مخالفة قاعدة الربط
المحكى بالنسبة للخسائر المشار إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتنوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل فى أن المنشأة المطعون عليها وهى شركة توصية بسيطة أصيبت بخسارة
فى حريق ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وقدمت إقرارا عن نشاطها فى تجارة الأسلحة
والذخائر وأدوات الصيد والرياضة فى المدة من ١/٦/١٩٥١ إلى ١/٢٦/١٩٥٢
بخسارة قدرها ٩١٧٨ ج و ٦٧٨ م ، غير أن مأمورية الضرائب حددت صافي
أرباحها فى الفترة المذكورة بمبلغ ٩٨٥٥ ج و ٣٣٣ م قياسا على الأرباح المقدرة
فى سنة ١٩٤٦، ١٩٤٧ بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، وإذا عارض المطعون عليه وأحيل الخلاف
إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٨ باعتماد خصم الخسائر
التي لحقت بالمنشأة نتيجة حريق ١/٢٦/١٩٥٢ من الأرباح المقدرة من مدة
النزاع بعد خصم قيمة التمويل الذى حصل عليه الطاعن فى هذا الشأن ، فقد
أقام الدعوى رقم ٤٥٠ سنة ١٩٥٨ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة
للضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا إلغاء واعتماد خسائره طبقا للإقرار ،
كما طعنت مصلحة الضرائب فى القرار المذكور بالدعوى رقم ٤٤٣ سنة ١٩٥٨
تجارى القاهرة الابتدائية طالبة إلغاء وتأييد تقديرات المأمورية ، وبعد أن قررت
المحكمة ضم الطعن الثانى إلى الطعن الأول ، حكمت بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٢
برفضهما وتأييد القرار المطعون فيه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى
محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨١٩ سنة ٧٩ ق تجارى ، كما استأنفته
مصلحة الضرائب أمام ذات المحكمة ، وقيد استئنافها برقم ٥٩٥ سنة ٨٠ ق تجارى ،
وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الأخير إلى الاستئناف الأول ، حكمت
بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٥ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت

مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لمطار الطعن انترمت النيابة رأيها .

وحيث ان حامل مذهب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بنقص مالحق المنشأة المطعون عليها من خسائر نتيجة حريق ١٩٥٢/١/٢٦ من الأرباح المقدرة حكما من مدة النزاع مستندا في ذلك إلى أن الحكومة قد بحلت على سبيل الإحاطة جانبا من الخسائر التي لحقت بالمنشأة ، مما يعد إقرارا منها بأن خسارة قد لحقت برأس مالها نتيجة تخريب عام استثنائي لاشان له بنشاطها حتى تحاسب عليها في مجال تقدير الأرباح فهو يخلق حالة لا تخضع للقوانين العادية ، بل يتعين أن يكون لها حكم خاص بتحميل حساب الأرباح بهذه الخسائر الرأسمالية التي لم تكن في ذهن المشرع عند وضع المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وماتلاه من القوانين المشكلة له ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أنه إذا كانت الحكومة قد حمت نفسها جانبا من الخسائر المترتبة على حريق القاهرة إلا أنه ليس في ذلك ما يبرر الخروج على نصوص القانون ، فسواء حققت المنشأة في السنوات المقيسة أرباحا أو لحقتها خسارة فليس في ذلك ما يخل بالقاعدة التي فرضت قرينة لاتقل لإثبات العكس على تماثل الأرباح في سنة الأساس والسنوات المقيسة ، هذا إلى أنه غير صحيح أن المشرع لم يكن في ذهنه مثل هذه الخسائر التي لا دخل للمول فيها عند وضع المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، ذلك أنه أصدر قوانين الر بطل الحكمى بعد حريق القاهرة ، وهى تؤدي أعمال هذه القوانين عدم جواز المناقشة في التقدير سواء بقصد زيادته أو إنقصاه

وحيث إن هذا النقص في محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ دلى أنه " إنشاء من أحكام الفصل الخامس من المكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الموائن الخاصة بر بطل الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم من كل السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ " ، والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ على أن " يستمر

العمل بأحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وذلك بالنسبة للسنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ فتتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم من كل من السنوات المذكورة ، يدل على أن المشرع وضع قاعدة تقضى بأن تتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ — وبما كانت أم خسارة بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير — أساساً لربط الضريبة عليهم في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ ، وهذه القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو مصلحة الضرائب ، ويترتب على ذلك أنه يتحتم تطبيق قاعدة الربط الحكى في جميع الحالات وإن اشتملت السنوات المفيسة على خسائر رأسمالية نتيجة حوادث عامة ، لا يغير من هذا النظر أن الحكومة تطبق المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المسكلة له حوضت المنشأة المطعون عليها من بعض ما لحقها من خسارة نتيجة حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ذلك أن المشرع لم ينص في المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أو القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ — وقد صدرا في تاريخ لاحق — على حكم خاص بالخسائر الرأسمالية التي ترتبت على هذه الحوادث مما يتعين معه عدم مخالفة قاعدة الربط الحكى بالنسبة للخسائر المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بنخصم الخسارة الرأسمالية التي لحقت بالمنشأة المطعون عليها نتيجة الحوادث المذكورة من الأرباح المقدرة حكماً من الفترة من ١/٦/١٩٥١ إلى ١/١/١٩٥٢ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : جوده أحمد غيث ، وإبراهيم العميد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر
واسماعيل فرحات عثمان .

(٩٢)

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " ضريبة التركات " . إثبات . " القرينة القانونية " .

تصرف المورث خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة إلى فروع أحد ورثته أو زوجته أو أزواج
فروع ، قرينة قانونية على أن التصرف صدر للوراث نفعه . م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ -
خضوع هذا التصرف لرسم الأيلولة . جواز إقامة الدليل على أن التصرف صدر لصالحهم ، وأنه
ليسوا شخصية معنوية للوراث .

مفاد نص الفقرتين الأولى والرابعة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ - بشأن رسم الأيلولة على التركات - معدلة بالقانون رقم ٢١٧
لسنة ١٩٥١ أن المشرع اتخذ من هذه الخمس السنوات - السابقة
على الوفاة - فترة رتبة بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالميات وصائر التصرفات
الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث
كان متوافراً وقت صدورها ، سواء تمت الميات والتصرفات المذكورة
إلى الوراث بالذات أو بالواسطة عن طريق أحد الأشخاص المذكورين بالفقرة
الرابعة من المادة - فروع الوراث وزوجه وأزواج فروعهم - وقد افترض
المشرع في الحالة الأخيرة قرينة مفادها أن التصرف تم للوراث نفسه ، وإن كان
ذلك بطريق غير مباشر ، فأخضعه للرسم خشية أن يقوم من تم التصرف لهم
وهم ممن تربطهم بالورثة صلات وثيقة من القربى ، بتقل تلك الأموال مرة
أخرى إليهم ، دون أن تلزم مصلحة الضرائب بإقامة الدليل على ذلك ، ولما

كـانـت المـادـة سـالـفـة الـذـكـر لـم تـنـص صـراـحـة أو بـطـرـيـق غـيـر مـبـاـشـر عـلى جـبل هـذه القـرـيـنة قـاطـمة ، فـلانـه يـجـوز لـهـؤـلـاء انـ شـخـاص إقـامـة الدـالـيل عـلى مـكـسـها بـلـأثـبات أن التـصـرف صـدر لـصـالـحـيـهم وأنـهـم لـم يـكـونـوا بـجـرد شـخـصـية مـسـتـعـارة للـوارث .

المحكمة

بـعد الاطـلاع عـلى الأوراق ومـمـاع التـقـرير الـذـى تـلاه السـيد المـسـتـشار المـقـرر والمـرافـعة وبعـد المـداوـلة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب العطارين ثان قدرت صافي تركة المرحومة مورثة المطعون عليهم التي توفيت في ١٠/٢/١٩٥٥ بمبلغ ٢٦٣٨٠ ج و ٥٥٤ م ، وإذ اعترض الورثة وأحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٣٠/٤/١٩٥٩ بتعديل تقديرات المأمورية وتحديد صافي قيمة التركة بمبلغ ١٠٠٠ ج ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٦١٨ سنة ١٩٥٩ تجارى الإسكندرية الابتدائية ضد ورثة المتوفاة بالطعن في هذا القرار طالبة الحكم بإلغاءه وتأييد تقديرات المأمورية . وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٦١ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٠ سنة ١٨ قى تجارى الإسكندرية طالبة إلغاءه والحكم لها بطلبها ، وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وبالحلاسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم استبعد من أصول التركة مبلغ ٧٥٠ ج قيمة الهبة التي صدرت من المورثة إلى وهى ابنة إبتها خلال خمس

السنوات السابقة على الوفاة إستنادا إلى أن مصلحة الضرائب لم تقم الدليل على أن هذا التصرف قصد به في الحقيقة منفعة والدته المتصرف إليها وهي بنت المورثة تهربا من رسم الأيلولة ، في حين أن المتصرف إليها تعسف في حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ شخصية مستعارة لوالدتها وهي وارثة ، ويعتبر التصرف الصادر إليها موضوع النزاع قرينة قاطعة على أنه قصد به التهرب من الرسم دون ما حاجة إلى أن تقدم مصلحة الضرائب الدليل على ذلك ، وإذا استبعد الحكم المطعون فيه التصرف المذكور من وعاء الضريبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ تنص في فقرتها الأولى على أن " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلق تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة " ، وتنص في فقرتها الرابعة على أن " ويعد شخصية مستعارة لمن يصدر التصرف لصالحه فروعه وزوجه وأزواج فروعه " ، وكان مفاد ذلك أن المشرع اتخذ من هذه الخمس السنوات " فترة رتبة " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورهما ، سواء تمت الهبات والتصرفات المذكورة إلى الوارث بالذات أو بالواسطة عن طريق أحد الأشخاص المذكورين بالفقرة الرابعة من المادة ، وقد افترض المشرع في الحالة الأخيرة قرينة مفادها أن التصرف تم للوارث نفسه ، وإن كان ذلك بطريق غير مباشر فأخضعه للرسم خشية أن يقوم من تم التصرف لهم وهم ممن تربطهم بالورثة صلات وثيقة من القربى — بنقل تلك الأموال مرة أخرى إليهم ، دون أن تلزم مصلحة الضرائب بإقامة الدليل على ذلك ، ولما كانت المادة سالفة الذكر لم تنص صراحة أو بطريق غير مباشر على جعل هذه القرينة قاطعة فإنه يجوز لمؤلاء

الأشخاص إقامة الدليل على عكسها باثبات أن التصرف صدر لصالحهم وأنهم لم يكونوا مجرد شخصية مستعارة للوارث ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من وعاء الضريبة الهبة الصادرة من المورثة إلى ... وهي إبنة إبنها لأن مصلحة الضرائب لم تقم الدليل على أن التصرف قصد به التهرب من الرسم ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : حامد وصفي ، وأديب قصبجي ، ومحمد قاضل المرجوش ،
وحافظ الوكيل .

(٩٣)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٧ القضائية :

عمل . " الأجر " .

لإتزام رب العمل بسكنى العاملين وبمقابل مصاريف استهلاك المياه . ميزة عينية . إعتبارها
عنصرا من عناصر الأجر . المساس بها . إنتقاص من الأجر . غير جائز .

إذ كانت المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه
" يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما
كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتى : —
(١) .. (٢) الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التى تصرف لهم
بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة . (٣) .. " وكان يبين من قرار هيئة
التحكيم المطعون فيه أن المطعون ضدها قد ألزمت بسكنى العاملين بها
فى بعض مبانيها التى خصصتها لهم وتحت فى الوقت نفسه بمقابل مصاريف
استهلاك المياه من تلك المباني ، وكان ذلك يعتبر ميزة عينية ممنوحة للعاملين
وعنصرا من عناصر الأجر المنصوص عليه فى المادة الثالثة المشار إليها ، فإنه
لا يجوز للمطعون ضدها أن تحصل مقابل استهلاك المياه من شاغلي هذه المباني ،
لما فى ذلك من مساس بالميزة العينية الممنوحة لهم مما يعد إنتقاصا من أجرهم
بالمخالفة للقانون . إذ كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا
النظر وانتهى إلى أن تحصل ثمن استهلاك المياه من العاملين لا يعتبر إنتقاصا
لميزة عينية قولا بأن هذا الانتقاص ضئيل ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من قرار هيئة التحكيم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة تقدمت بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٦٦ بشكوى إلى مكتب عمل شمال القاهرة ، وقالت فيها إن المطعون ضدها اشترت فى عام ١٩٦٣ ٥٥ ددا من المساكن بجهة الشراية بالقاهرة وخصصتها لسكنى العاملين بها لقاء مصاريف إدارية شهرية حددتها لائحة صادرة بتنظيم الانتفاع بها ، وقد شملت هذه المصاريف مقابل استهلاك المياه ، غير أنه فى شهر يوليو عام ١٩٦٦ رأت المطعون ضدها تحميل سكان تلك المساكن بقيمة استهلاك المياه بواقع ١٥٠ مليا شهريا للسكن المكون من حجرة واحدة و ٢٠٠ مليا شهريا للسكن المكون من حجرتين و ٣٠٠ مليا شهريا للسكن المكون من ثلاث حجرات ، الأمر الذى يعتبر انتهاكا من ميزة صينية استمر العاملون يتمتعون بها مدة طويلة بصفة منتظمة ومطردة ومستقرة ورتبوا معيشتهم على أساسها ، وطلبت الطاعنة عدم تحميل شاغلي تلك المساكن بمقابل استهلاك المياه . أحال مكتب العمل الشكوى إلى لجنة التوفيق بمحكمة القاهرة الابتدائية فأحالته إلى محكمة استئناف القاهرة ، وتفيد بجدول مازحات التحكيم برقم ٢٧ عام ١٩٦٦ تحكيم القاهرة ، وبتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٦٧ قررت هيئة التحكيم رفض الطلب . طعنت الطاعنة فى هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وبالحلاسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها

وحيث إن الطاعنة تنعى فى سبب طعنها على القرار المطعون فيه مخالفته القانون ، ذلك أن المطعون ضدها وقد التزمت بأن توفر لعمالها سبل المعيشة

المستقرة بأقل التكاليف مقابل مصاريف إدارية شهرية محددة ، فإنه لا يجوز لها زيادتها بالإضافة مقابل استهلاك المياه إلا ينطوى عليه تصرفها من الانتقاص من الميزة العينية الممنوحة ، وهي جزء من الأجر بالمخالفة لعقد العمل .

وحيث إن هذا انتهى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات ، أيا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي : (١) ... (٢) الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة . (٣) ... " ، وكان يبين من القرار المطعون فيه أن المطعون ضدها قد التزم بتسكنى العاملين بها في بعض مبانيها التي خصصتها لهم وتحتات في الوقت نفسه بمقابل مصاريف استهلاك المياه من تلك المباني ، وكان ذلك يعتبر ميزة عينية ممنوحة للعاملين ومنحصرا من عناصر الأجر المنصوص عليه في المادة الثالثة المشار إليها ، فإنه لا يجوز للمطعون ضدها أن تحصل مقابل استهلاك المياه من شاغلي هذه المباني ، لما في ذلك من مساس بالميزة العينية الممنوحة لهم مما يعد انتقاصا من أجرهم بالمخالفة للقانون . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى إلى أن تحصل ثمن استهلاك المياه من العاملين لا يعتبر انتقاصا لميزة عينية قولا بأن هذا الانتقاص ضئيل ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وحضورية السادة المستشارين :
حامد وصفي ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ،

(٩٤)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٨ القضائية :

أوراق تجارية .

رجوع الحامل على المظهرين والمدين الأصلي . إجراءاته . ضرورة اتباع هذه الإجراءات
سواء رفعت الدعوى على المدين والمظهر معاً أو على الأخير بالانفراد . عدم اتباع هذه الإجراءات .
بزائه . سقوط حق الحامل في الرجوع على المظهرين وحدهم .

مفاد نصوص المواد ١٦٢ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٩ و ١٨٩ من قانون التجارة
أن الشارع لم يقرر السقوط بجزاء للإهمال إلا ليفيد منه المظهرين وحدهم ،
فيجب على حامل السند الإذنى تحرير بروتستو عدم الدفع ضد المدين الأصلي
محرم السند في اليوم التالى للاستحقاق وإعلان هذا البروتستو ورفع الدعوى فى خلال
الخمس عشرة يوماً التالية لعمل البروتستو، وذلك سواء رفعت الدعوى على المظهر
بالانفراد أو عليه هو والمدين الأصلي محرم السند، وإلا جاز للمظهر التمسك بسقوط
حق الحامل لإهماله فى عدم القيام بهذين الإجراءين، ولما كان الحكم المطعون فيه
قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من — الطاعنة باعتبارها مظهرة
السند — بسقوط حق الحامل فى الرجوع عليها تأسيساً على أنه لا يلزم إعلان
البروتستو للمظهر إلا إذا كانت مطالبة حامل السند له بالانفراد ، فإنه يكون
قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول تقدم لرئيس محكمة القاهرة الابتدائية
بطلب إلزام السيد مصطفى شوقى زيتون بصفته مصفيا لشركة سيارات الطرق
الصحراوية (الطاعة) وعلى لطفى السيد بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة
النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا المندمج فيها شركة سيارات اسكندرية
والبحيرة للنقل (المطعون ضدها الثانية) بأن يدفع له متضامنين مبلغ ٥٠٠ ج ،
وإذ رفض هذا الطلب أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٦٥
تجارى كلى القاهرة ضد الشركة الطاعنة والشركة المطعون ضدها الثانية بإعلان
مؤرخ فى ١٢ و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بطلب الحكم بالطلبات آنفة الذكر
وقال فى بيان دعواه إنه يدين شركة سيارات الطرق الصحراوية (الطاعة) بمبلغ
٥٠٠ ج مقابل حقوقه المالية لديها ، وإنها حولت له مقابل هذا الدين سندا
إذنيا محررا لصالحها على المطعون ضدها الثانية شركة سيارات اسكندرية
والبحيرة للنقل " أتوبيس البحيرة " والى اندمجت فى شركة النيل العامة لأتوبيس
غرب الدلتا التى ماطلته فى سداد هذا الدين ، وقدم لتبائنا لدعواه السند
الإذنى موضوع الدعوى وبروتستو عدم الدفع المعلن للمطعون ضدها الثانية
فى ١/٧/١٩٦١ ، وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٦ حكمت محكمة أول درجة بإلزام
المدعى عليها (الطاعة والمطعون ضدها الثانية) متضامنين بأن يدفع للمدعى
(المطعون ضده الأول) مبلغ ٥٠٠ ج . استأنفت الشركة (المطعون ضدها الثانية)
هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافها برقم ٥٩٦ سنة ٨٣ ق ،
كما استأنفه الحارس العام على الشركة الطاعنة ، وقيد استئنافه برقم ١٠
سنة ٨٤ ق ، وبعد أن ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين حكمت

بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢١ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في شقه الخاص برفض استئنافها رقم ١٠ سنة ٨٤ ق وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنمي به الطاعنة على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني من السبب الأول أنه خالف القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون ضده الأول — حامل السند — في الرجوع عليها باعتبارها مظهرة لأنه حرر بروتستو عدم الدفع ضد الشركة المدينة المطعون ضدها الثانية باعتبارها مدينة ولكنه لم يعلنه للطاعنة باعتبارها مظهرة ، كما لم يعلنها بورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة في خلال الخمسة عشر يوما التالية لعمل البروتستو ، مما يعد معه مهملًا ويسقط حقه في الرجوع عليها باعتبارها مظهرة السند ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع على أساس أنه إذا طالب الساحب المسحوب عليه والمحمل — أي المظهر — معا كالحاصل في الدعوى الرهانة فلا يوجب القانون على الساحب سوى إعلان المدين المسحوب عليه بروتستو عدم الدفع دون المحيل ، ولا يلزم إعلان البروتستو للمظهر إلا إذا كانت مطالبة الساحب له بالانفراد ، ولما كان المستفاد من نصوص المواد ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٩ من قانون التجارة أن الحامل يعتبر مقصرا ويسقط حقه في الرجوع على المحيلين إذا حرر البروتستو في الميعاد القانوني ولكنه لم يعقبه برفع الدعوى على من يختارهم من الموقعين في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ تحريره ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن البروتستو تحرر في ١٩٦١/٧/١ ولم يعلن للطاعنة ولم ترفع دعوى الرجوع على المظهر إلا في شهر أغسطس سنة ١٩٦٤ فإن حق المطعون ضده في الرجوع على الطاعنة يكون قد سقط إعمالا لنص المادة ١٦٩ من قانون التجارة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا الذي صيغ ، ذاك أن المادة ١٦٢ من قانون التجارة تنص
ن " الامتناع عن الدفع يلزم إثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي

لحلول ميعاد الاستحقاق " وتنص المادة ١٦٤ على أنه " يجوز لحامل السكبيالة المعمول منها بروتستو عدم الدفع أن يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد أو جميعهم معا ... ". وتنص المادة ١٦٥ من ذلك القانون على أنه " إذا طالب حامل السكبيالة من حولها إليه وكانت مطالبته له بالانفراد وجب عليه أن يعلن إليه البروتستو المعمول ، وإن لم يوفه بقيمة السكبيالة يكلفه في ظرف خمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالخصـور أمام المحكمة ... ". كذلك حددت المادة ١٦٦ المواعيد التي تحصل فيها مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المصري بعد عمل البروتستو عن السكبيالات المسجوبة من القطر المصري . ونصت المادة ١٦٩ على أن " يسقط ما لحامل السكبيالة من الحقوق على المحيلين بمضى المواعيد السالف ذكرها لتقديم السكبيالات المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعده بيوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولعمل بروتستو عدم الدفع وللمطالبة بالضمان على وجه الرجوع ... ". كما نصت المادة ١٨٩ على أن " كافة القواعد المتعلقة بالسكبيالات ... تتبع في السندات التي تحت الاذن " . ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن الشارع لم يقرر السقوط كجزاء الإهمال إلا ليفيد منه المظهرون وحدهم ، فيجب على حامل السند الاذني تحرير بروتستو عدم الدفع ضد المدين الأصلي محرر السند في اليوم التالي للاستحقاق وإعلان هذا البروتستو ورفع الدعوى في خلال خمسة عشر يوما التالية لعمل البروتستو وذلك سواء رفعت الدعوى على المظهر بالانفراد أو عليه هو والمدين الأصلي محرر السند ، وإلا جاز للمظهر التمسك بسقوط حق الحامل لإهماله في عدم القيام بهذين الإجراءين ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا المظر وقضى برفض الدفع المبدي من الطاعنة — باعتبارها مظهرة السند — بسقوط حق الحامل في الرجوع عليها تأسيسا على أنه لا يلزم إعلان البروتستو للمظهر إلا إذا كانت مطالبة حامل السند له بالانفراد فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن البروتستو لم يعلن للطاعنة ، كما أن دعوى الرجوع لم ترفع عليها في الميعاد القانوني فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ضد الطاعنة والحكم بسقوط حق المطعون ضده الأول في الرجوع عليها .

فهرس هجائى موضوعى

للأحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

العدد الأول — السنة الرابعة والعشرون

(١٩٧٣)

(أ) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

في طلبات رجال القضاء

الصفحة

القاعدة

(١)

إستقالة

معاشر المستشار الذي يعتزل الخدمة للإرشيع لعضوية مجلس الأمة . وجوب أن تضم إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش المدة الباقية له على بلوغ سن الستين مضافاً إليها ما يقابلها من مدة المحاماة إذا لم يكن قد استكمل حدها الأقصى وقدره عشر سنوات بشرط ألا يتجاوز مجموع المدين ثلاث سنوات . في حالة عدم النجاح في الانتخاب يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك إعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغ سن التقاعد .

(الطلب رقم ١٦ لسنة ٤١ ق رجال القضاء - جلة ١٥/٣/١٩٧٣) .. ٢

(م)

مرتبات . معاشات

مرتبات

١ - تعيين الطالب وكيلًا للنائب العام . صدور القرار المطعون فيه بمنحه المرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة بذلك الاثنتان . ثبت أن هذا المرتب يشمل إعانة الغلاء

الصفحة	القاعدة	
٣	١	<p>التي كانت تمنح للطالب وأدجت في مرتبه إعمالا للقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأصبحت جزءا منه . طلبه — من بعد — إعانة غلاء معيشة مستقلة عند تعيينه في وظيفة وكيل النائب العام . غير جائز .</p> <p>(الطلب رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٣/١/٤) ..</p> <p style="text-align: center;">معاشات</p> <p>معاش المستشار الذي يعتزل الخدمة للارشيع لعضوية مجلس الأمة . وجوب أن تضم إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش المدة الباقية له على بلوغ سن الستين مضافا إليها ما يقابلها من مدة المحاماة إذا لم يكن قد استكمل حدها الأقصى وقدره عشر سنوات بشرط ألا يتجاوز مجموع المدين ثلاث سنوات . في حالة عدم النجاح في الانتخابات يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش كما في ذلك إعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغ سن التقاعد .</p> <p>(الطلب رقم ١٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)</p>
٦	٢	

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة
	(١)
	إثبات . أحوال شخصية . اختصاص . ارتفاق . إرث . استئناف . إعلان . إفلاس . التزام . أمر أداء . أموال . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
	إثبات
	إجراءات الإثبات : الإحالة للتحقيق .
٤٦	٩ ١ — تمسك الوارث بصورية عقد البيع الصادر من مورثه لوارث آخر صورية مطلقة . التدليل عليها بعدة قرائن . طلبه الإحالة إلى التحقيق لإثباتها بالبيدنة تأسيسا على قيام المانع الأدبي . دفاع جوهرى . أفعال بحتة . قصور . (الطن رقم ٤١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٩)
٣٣٦	٥٩ ٢ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس العاقد بلا رقابة من محكمة النقض ، متى قام قضاؤها على أسباب سائغة . عدم التزامها بإجراء تحقيق لا ترى حاجة إليه . (الطن رقم ١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٤٤٠	٧٩	٣ - طلب إجراء التحقيق أو الانتقال للاطلاع على ملف تركه المورث . رخصة تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها . (الطنز رقم ٥٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٣)
		طرق الإثبات :
		(أولا) الكتابة .
٦٢	١٣	١ - ثبوت توقيع المورث على العقد بالحنم . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بطلب تحقيق بصحة الأصبع المنسوبة إلى المورث بمعرفة أهل الخبرة . افتناع المحكمة بصحة صدور العقد من المورث تأسيسا على ما قدم من أدلة . لا قصور ولا اخلال بحجى الدفاع . (الطنز رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٣)
٢٥٥	٤٥	٢ - تاريخ إصدار الحكم . الأصل في ثبوته . ما تضمنته محاضر الجلسات . ثبوت عدم مجاوزة المحكمة عدد مرات إمد أجل الحكم التي حددها القانون بما ورد بتلك المحاضر . لا خبرة بما أثبت في جدول المحكمة خلافا لذلك . (الطنز رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٣)
٣٢١	٥٦	٣ - الكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم وإيست شرطا لانهقاد مشاركة التحكيم . القضاء ببطلان المشاركة استنادا إلى عدم توقيع أحد المحكمين عليها . عدم تمويل المحكم على إقرار هذا المحكم كتابة بقبوله مهمة التحكيم . خطأ . (الطنز رقم ٤٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٧٣)
٣٣٣	٥٨	٤ - القضاء بعدم قبول الإدعاء بالانكار وفي موضوع الدعوى معا . غير جائز . حلة ذلك . الدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار . (الطنز رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		هـ - مبدأ الثبوت بالكتابة . وجوب أن يكون التصرف المدعى به قريب الاحتمال . استقلال قاضى الموضوع بتقدير ذلك . متى أقام قضاؤه على مايسوغه . لارقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك .
٣٤٢	٦٠	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧) (ثانيا) شهادة الشهود .
		١ - عدم التزام المحكمة بذكر جميع أقوال الشهود . حسبها الإشارة إلى ماورد بها بماينبئ من مراجعتها . حقها فى إطراح مالا تطمئن إليه من هذه الأقوال .
٦٢	١٣	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١) ٢ - تقدير أقوال الشهود من إطلاقات قاضى الموضوع . الاطمئنان إلى أقوال الشهود . مرجعه وجدان القاضى .
١٢٤	٢٤	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣٠) ٣ - استقلال قاضى الموضوع بتقدير أقوال الشهود واستنباط القرائن القضائية . لارقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض ، متى كان استخلاصه سائغا .
١٤٤	٢٧	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦) ٤ - تقدير أقوال الشهود والقرائن استقلال محكمة الموضوع به دون معقب متى كان سائغا .
٢٦٥	٤٧	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧) هـ - استقلال قاضى الموضوع بتقدير أقوال الشهود . عدم التزامه ببيان سبب ترجيحه شهادة شاهد على آخر .
٣٤٢	٦٠	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٤٦٣	٨٣	٦ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان القاضى إلا أن يخرج بها إلى مالا يؤدي إليه مدلولها . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٢) (ثالثا) القرائن . (١) القرائن القانونية .
١١٩	٢٣	١ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى . مناطها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين التى تصرف فيها وبحق الانتفاع بها مدى حياته . خلو العقد من النص على ذلك لا يمنع محكمة الموضوع من التحقق من توافرها . للوارث إثبات أن العقد يخفى وصية احتيالا على أحكام الإرث بكافة طرق الإثبات . (الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
١٥١	٢٨	٢ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى قيامها باجتماع شرطين . احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحق الانتفاع بها مدى الحياة ، استنادا إلى مركز قانونى يخوله هذا الحق . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
٢٦٥	٤٧	٣ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين ، وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته . لقاضى الموضوع التحرى عن قصد المتصرف فى ضوء ظروف الدعوى . (الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
٥٢٥	٩٢	٤ — تصرف المورث خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة إلى فروع أحد ورثته أو زوجه أو أزواج فروعهم . قرينة قانونية على أن التصرف صدر للوارث نفسه . م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . خضوع هذا التصرف لرسم الأيلولة . جواز إقامة الدليل على أن التصرف صدر لصالحهم ، وأنهم ليسوا شخصية مستعارة للوارث . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)

الصفحة	القائمة	
		”قرينة قوة الأمر المقضي“ .
		راجع : (ق . قوة الأمر المقضي) .
		(ب) القرائن القضائية .
		١ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية .
		محلله . إطلاعها عليها وإخضاعها لتقديرها . عدم بحثها . قصور
١١٩	٢٣	(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣٠)
		٢ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير القرائن القضائية .
١٢٤	٢٤	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٣ — استناد الخصم إلى قرائن غير قاطعة في تجريح أقوال
		الشهود التي أخذت بها المحكمة . إغفال الحكم التحدث عن هذه
		القرائن . لاهيب . مثال في صورية .
١٤٤	٢٧	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٤ — قيام الحكم على قرائن متسائدة . عدم جواز مناقشة كل
		منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٢٦٠	٤٦	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٥ — استخلاص الحكم من القرائن التي ساقها ، الأجرة
		الحقيقية الواجب إعمال التخفيض عليها ، وأن المؤجر لم يقع
		في خطأ بشأن القانون الواجب التطبيق . قيامه على هذه القرائن
		المتسائدة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم
		كفايتها في ذاتها .
٤٢٥	٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) الإقرار .
		١ - إقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن إلا اسماً مستعاراً لغيره . صلاحيته للاحتجاج به على المقر وورثته . أثره . إنصراف آثار البيع للمشتري المستتر . وجوب ذكر حق الاختيار في العقد وإعمال المشتري حقه فيه في الميعاد المتفق عليه مع البائع .
٧٣	١٤	(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١) -
		٢ - تفسير تقارير الخصوم في دعوى أخرى . مما يستقل به قاضي الموضوع .
٣٦٥	٤٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧) -
		(خامساً) اليمين .
		”اليمين المتممة“
		١ - اليمين المتممة إجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه استكمالاً لدليل ناقص . جواز الحكم على أسامها باعتبارها مكملة لعناصر الإثبات الأخرى .
٣٤٢	٦٠	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧) -
		٢ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير الدليل . عدم إعتباره كشف الحساب المقدم دليلاً كاملاً . قضائه بتوجيه اليمين المتممة لاستكمال اقتناعه . لا عيب .
٤٦٣	٨٣	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٢) -

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اليمين المتممة دليل تمكيلي ذو قوة محدودة . لقاضى الموضوع توجيهه من تلقاء نفسه . له السلطة التامة فى تقدير نتيجه .
٤٦٣	٨٣	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)
		• مسائل عامة .
		١ — طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . جواز إثباته بكافة الطرق . إعتبار الوارث من الغير بالنسبة لهذه التصرفات .
٢٦٥	٤٧	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٢ — تحديد أجرة المساكن من مسائل النظام العام . التحايل على زيادة هذه الأجرة . جواز إثباته بكافة الطرق .
٤٢٥	٧٦	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)
		٣ — سلطة قاضى الموضوع فى الأخذ بالدليل المقدم له أو إطراره إلا أن تكون له حجية معينة حددها القانون .
٤٦٣	٨٣	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)
		أحوال شخصية
		(أولا) المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين .
		١ — عقد المعتوه زواجه بنفسه أو بولي الأبعد . عقد موقوف على إجازة الولي الأقرب . الإجازة تثبت بالصريح وبالضرورة وبالدلالة ، قولاً أو فعلاً . الإجازة دلالة معناها الشرعى .
٢٥١	٤٤	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)

الصفحة	المفاعة	
		(ثانيا) المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين .
		استخلاص ثبوت العجز الجنسي من عدمه . متروك لتقدير قاضي الموضوع . مثال في دعوى بطلان زواج للعتة عند الأقباط الأرثوذكس .
٤٢١	٧٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٣/١٩٧٢)
		(ثانيا) الولاية على المال .
		١ — مواد الولاية على المال . محكمة موطن الولي هي المختصة محليا بنظرها . طلب الولي تحديد نفقة للقاصر . من المسائل المتعلقة بإدارة أمواله .
٢٨	٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/١/١٩٧٢)
		٢ — تقدير نفقة للقاصر بما يتفق مع مصلحته . من سلطة محكمة الموضوع .
٢٨	٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/١/١٩٧٢) ..
		٣ — معاش القاصر . صرفه لوالديه تطبيقا لقرار وزير الخزانة ٧٤ لسنة ١٩٦٥ . لا يسبب الجحد الصحيح ولايته في إدارة أمواله . للجحد طلب تحديد نفقة مناسبة للقاصر وإيداع ما يتبقى من المعاش لحسابه في أحد المصارف .
٢٨	٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/١/١٩٧٢) ..
		٤ — تعيين الوصي الخاص من الجهة صاحبة الولاية . إغفال الحكم المطعون فيه بحث علة ذلك وقوفا على وجه التضارب بين مصلحة القاصر في البيع ومصلحة الوصية عليه . لا عيب .
٤٤٠	٧٩	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) دعوى الأحوال الشخصية .
		” دعوى ثبوت الوفاة والوراثة “
٤١٥	٧٢	١ — الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة . الدعوى الاستثنائية بطلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر بثبوت الوفاة والوراثة . دعوى معلومة القيمة . تقدر قيمتها بنصيب الوارث رافع الدعوى . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣)
٤١٥	٧٤	٢ — دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ابتدائية أو مستأنفة . مستحق عليها رسم نسبي ٢٪ . م . هـ ق ١١ لسنة ١٩٤٤ . القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٤ الذي خفض الرسم إلى ١٪ لا يسرى على رسوم الاستئناف المرفوع قبل العمل به . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣)
٤١٥	٧٤	٣ — دعوى ثبوت الوفاة والوراثة . تقدير الرسوم النسبية المستحقة على أساس حصة الوارث أو الورثة رافعي الدعوى . تقدير الرسم طبقا لتقدير مصلحة الضرائب اقيمة الزكاة . لا خطأ . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣)
		(رابعا) الطعن في الحكم .
		(أ) اعتراض الخارج عن الخصومة .
١٨	٥	الطعن من غير المحكوم عليه إذا تعدى إليه الحكم . طريق للطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية ، في ظل المادة ٣٤١ من لائحة المحاكم الشرعية قبل إلغائها . مرياتها على الأحكام التي صدرت في ظلها . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣) ..

الصفحة	القاعدة	
		(ب) النقض .
		وجوب إيداع الطاعن في مسائل الأحوال الشخصية صورة من الحكم المطعون فيه ، والحكم الابتدائي الذي أحال إليه . يغنى عن ذلك أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى في الميعاد القانوني . حلة ذلك .
١٨	•	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ..
		(خامسا) الإثبات .
		العرف في مسائل الأحوال الشخصية . معتبر إذا عارض نصا مذهبيا منقولاً عن صاحب المذهب . حلة ذلك .
٢٥١	٤٤	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤) ..
		اختصاص
		(أولا) الإختصاص الولائي .
		١ — الاختصاص بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات الإدارية النهائية . لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري . هذا ما استثنى بنص خاص . قرارات مدير عام مصلحة الجمارك في مواد التهريب الجمركي . ماهيتها . الطعن فيها في ظل القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . معقود لمحكمة القضاء الإداري .
٨٣	١٦	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٣)
		٢ — إختصاص القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية . مسدور حكم في هذه المنازعات بالإلزام . إختصاص القضاء المستعجل بنظر الاشكالات الوقتية

الصفحة	القاعدة	
		المتعلقة بتنفيذه . المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والمتصلة بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادى . اختصاص القضاء الإدارى بنظرها .
١٣١	٢٥	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		٣ — عقد شركة مبرم بشأن إدارة مدرسة خاصة . اختصاص القضاء العادى بالفصل فيما ينشأ عنه من نزاع . أو طالب فرض الحراسة القضائية على المدرسة . لإنعدام هذا الاختصاص إذا كان من شأن الحراسة وقف تنفيذ أمر إدارى صادر من جهة مختصة .
١٣٥	٢٦	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		٤ — اختصاص هيئات التحكيم بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب . شرطه . قبول هؤلاء بعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم .
١٦٩	٣١	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٥ — الأسواق التي تقيمها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى . أموال عامة بحكم تخصيصها للنفقة العامة . الترخيص بالإنتفاع بها من الأعمال الإدارية . لولاية للحاكم العادية في هذا الشأن .
١٩٠	٣٤	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٦ — مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولائى . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وذلك في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٩٠	٣٤	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	اختصاص
		٧ - قرار التفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ . صدوره ليبيان قصد المشرع بالأجرة المتعاقد عليها في ظل أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وتحديد الأما كن الخاضعة لتقدير اللجان من الأما كن الخاضعة لتخفيض المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ إختصاص اللجان بتقدير أجرة الأما كن المتعاقد عليها والتي لم يتم الإخطار عنها أو لم تشغل فعلا قبل تاريخ العمل بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ .
١٩٤	٣٥	(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٨ - قرارات لجنة التسوية العقارية . غير قابلة للطعن فيها أمام جهات القضاء . التسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية تحديدا نهائيا .
٢٠١	٣٦	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٩ - إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات لجان معارصات نزع الملكية . الحكم فيها إنتهائي . المحكمة ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء .
٢٢٣	٣٩	(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٣)
		١٠ - المساكن الملاحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفيها وعمالها . شغل هذه المساكن يعد على سبيل الترخيص . حق السلطة المرخصة في إلغائه . ولا ولاية للحاكم العادية في هذا الشأن .
٤٣٥	٧٨	(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض . شغل موظف مسكنا ملحقا بمرافق حكومي . صدور قرار إداري بإنهاء الترخيص بذلك . إستجابة المحكمة لطلب رد حيازة هذا المسكن . مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٤٣٥	٧٨	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٣) ١٢ — التعرض المستند إلى قرار إداري لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض . نسبة عيب من عيوب عدم المشروعية إلى الفرار . اختصاص جهة القضاء الإداري بذلك طالما لم يلحق القرار عيب ينحدر به إلى درجة العدم . صدور حكم على خلاف ذلك . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٤٧٠	٨٤	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٣) (ثانيا) الاختصاص النوعي . ١ — اختصاص المحاكم الابتدائية بالحكم في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيتها . اختصاص استثنائي . أحكام تلك المحاكم في الدعاوى التي لا تزيد قيمتها على هذا النصاب . عدم قابليتها للاستئناف إلا بنص خاص .
٤٩٩	٨٨	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)
٤٩٠	٨٧	(والطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣) ٢ — اختصاص المحاكم الابتدائية بالفصل في المنازعات الناشئة من تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن . الطعن في الأحكام الصادرة في تلك المنازعات . خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات .
٤٩٠	٨٧	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)
٤٩٩	٨٨	(والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) الاختصاص المحلي .
٢٨	٦	١ - مواد الولاية على المال . محكمة موطن الولى هي المختصة محليا بنظرها . طلب الولى تحديد نفقة للقاصر . من المسائل المتعلقة بإدارة أمواله . (الطعن رقم ١ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٣)
٤٤٥	٨٠	٢ - المحكمة التى يختص قاضيا محليا بإصدار الأمر بالحجز وتقدير الدين والمحكمة المختصة بدعوى ثبوت الدين وصحة الحجز . هي محكمة موطن المدين المحجوز عليه . م ٥٤٥ و ٥٥٢ مرافعات سابق . (الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٠)
٤٤٥	٨٠	٣ - استدلال المحكمة فى رفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى بالإعلان الموجهين للطاعن فى دائرتها . عدم إيرادها سببا للقضاء بصحتها رغم الإدعاء قانونا بتزويرهما . قصور . (الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٠)
		(رابعا) مسائل عامة .
٣٩٠	٦٩	١ - المنازعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة . لا تنحال إلى لجان الطعن المشار إليها بالمواد ٥٠ - ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . هذه المنازعات ترفع مباشرة إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة . (الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٧)
		٢ - الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . مخالفة القانون فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، أو فصله فى نزاع بين نفس الخصوم على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشئ المحكوم فيه . المسادتان ٣ و ٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤٨٣	٨٦	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		إرتفاق
		١ — إقرار الطاعنة أمام محكمة أول درجة بملكية المطعون عليها للأرض . إتهام الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعنة أنكرت في دفاعها الأخير ملكية البائعة للمطعون عليها دون أن تدعى حقا على الأرض خلاف حق الارتفاق . قيام الحكم على هذه الدعامة — دون الإقرار المسند للطاعنة — وهي دعامة مستقلة وكافية لحمله . لا خطأ في الاستدلال .
٩٨	١٩	(الطن رقم ٥١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٥)
		٢ — عقد البيع العقاري — ولو لم يكن مشهرا — ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به بما في ذلك طلب نفي حق الارتفاق . استناد المطعون عليها في دعواها بطلب التسليم ضد الطاعنة — مدعية حق الارتفاق على العقار المبيع — إلى هذا العقد . اعتبار تلك الدعوى متعلقة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة .
٩٨	١٩	(الطن رقم ٥١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٥)
		إرث
		١ — تمسك الوارث بصورية عقد البيع الصادر من مورثه لوارث آخر صورية مطلقة . التدليل عليها بعدة قرائن . طلبه الإحالة إلى التحقيق لإثباتها بالبينة تأسيسا على قيام المانع الأدبي . دفاع جوهرى . إغفال بحثه . قصور .
٤٦	٩	(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
		٢ — مجرد بيع المورث حق الانتفاع بالعقار لأحد الورثة بعد تصرفه في حق الرقبة إليه . غير مانع من اعتبار التصرف وصية م. ٩١٧ مدني .
١١٩	٢٣	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — قرينة المادة ٩١٧ مدني . مناطها . احتفاظ المتصرف بميزة العين التي تصرف فيها وبحق الانتفاع بهامدى حياته . خلو العقد من النص على ذلك لا يمنع محكمة الموضوع من التحقق من توافرها . للوارث إثبات أن العقد يخفى وصية احتيالا على أحكام الإرث بكافة طرق الإثبات .
١١٩	٢٣	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٤ — دفاع الورثة بأن تصرف المورث لأحد الورثة يخفى وصية استنادا إلى مستندات وقرائن . دفاع جوهرى . إغفال الرد عليه . قصور .
١١٩	٢٣	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٥ — طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . جواز إثباته بكافة الطرق . اعتبار الوارث من الغير بالنسبة لهذه التصرفات .
٢٦٥	٤٧	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٦ — حق المدين في الامتناع عن الوفاء بما في ذمته من ديون لائزكة إلى أصحابها ما لم يقدموا الشهادة الدالة على صداد رسم الأيلولة . إلزام المشتري بأن يؤدي باقى ثمن الأيطان لورثة البائع قبل تقديم تلك الشهادة . خطأ .
٣٥١	٦١	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
		٧ — الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة . الدعوى الاستثنائية بطلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر بثبوت الوفاة والوراثة . دعوى معلومة القيمة . تقدر قيمتها بنصيب الوارث رافع الدعوى .
٤١٥	٧٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ابتدائية أو مستأنفة .
		يستحق عليها رسم نسبي ٢٪ . م ٥ ق ٩١ لسنة ١٩٤٤ .
		القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٤ الذي خفض الرسم إلى ١٪ . لايسرى
		على رسوم الاستئناف المرفوع قبل العمل به .
٤١٥	٧٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣) ..
		٩ — دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة . تقدير الرسوم الذسبية
		المستحقة على أساس حصة الوارث أو الورثة رافعى الدعوى .
		تقدير الرسم طبقا لتقدير مصلحة الضرائب لقيمة التركة . لاخطأ .
٤١٥	٧٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣) ..
استئناف		
(أولا) الأحكام الجائز استئنافها .		
		١ — المنازعات الناشئة عن تطبيق القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢
		و ٧ لسنة ١٩٦٥ . لا تعتبر منازعات إيجارية . خضوع الحكم
		الصادر فيها للقواعد العامة من حيث قابليته للطعن .
٢٧٤	٤٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٣)
		٢ — اختصاص المحاكم الابتدائية بالفصل فى المنازعات
		الناشئة عن تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن .
		الطعن فى الأحكام الصادرة فى تلك المنازعات . خضوعه للقواعد
		العامة فى قانون المرافعات .
٤٩٠	٨٧	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٢)
٤٩٩	٨٨	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)
		٣ — دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات
		الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . حلة ذلك . جواز
		استئناف الحكم الصادر فيها .
٤٩٠	٨٧	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتخلف عن الوفاء بالأجرة . هي دعوى بفسخ عقد الإيجار . الدعوى بطلب فسخ أو امتداد عقد الإيجار الخاضع لقوانين إيجار الأماكن غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧) ٨٨
٤٩٩	٨٨	(ثانيا) الأحكام غير الجائز استئنافها . ١ — عدم جواز الطعن بالاستئناف إستقلالاً في الحكم الصادر برفض الإدعاء بالتزوير . ترك الخصومة في استئناف هذا الحكم . قضاء محكمة الاستئناف برد وبطلان العقد المطعون فيه لدى نظر استئناف الحكم الصادر من بعد في الموضوع . النعي عليه بأنه خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الادعاء بالتزوير . لا محل له . (الطعن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠) ٢٤
١٢٤	٢٤	٢ — الحكم بتخفيض الأجرة استناداً إلى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للطعن بإجراء تعديلات وتحسينات في المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩١٤ . جواز طلب زيادة الأجرة طبقاً لأحكام القانون المذكور . (الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨) ٣٣
١٨٥	٣٣	٣ — جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . المادة ٣٩٦ مرافعات سابق . عدم إعتباره استثناء من حكم المادة ١٥ من قانون إيجار الأماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المانعة من الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨) ٣٣
١٨٥	٣٣	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢) ٨٥
٤٧٥	٨٥	

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بترع ملكية العقارات للمنفعة العامة . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ عدم جواز الطعن فيها سواء كانت باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة . حلة ذلك .
٢٢٣	٣٩	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٣) ٥ — الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلا أو بعضا . عدم جواز الطعن فيها استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق . فصل الحكم في جواز اثبات العلاقة بين طرفي النزاع بالينة ، لوجود مبدأ ثبوت بالكتابة دون أن تقطع في ماهية هذه العلاقة . عدم جواز الطعن في هذا القضاء استقلالا .
٣٤٢	٦٠	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٣) ٦ — اختصاص المحاكم الابتدائية بالحكم في الدعاوى التي لا تجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها . اختصاص امتثالي . أحكام تلك المحاكم في هذه الدعاوى . عدم قابليتها للاستئناف إلا بنص خاص .
٤٩٠	٨٧	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)
٤٩٩	٨٨	(والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)
		(ثالثا) ميعاد الاستئناف .
		١ — ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقا لها . ما عداها باق على أصله .
١١٤	٢٢	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بقرارات لجان الطعن في الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . ميعاد استئنافها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الأحكام من وقت النطق بها . عدم جواز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام .
٢٤٧	٤٣	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)
		٣ — الاستئناف يعد مرفوعا في الميعاد إذا ما قدمت صحيفته بقلم المحضرين قبل فوات الميعاد المحدد للاستئناف .
		المادتان ٧٥ و ٤٠٥ مرافعات سابق بعد تمديده ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
٣٥٩	٦٣	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨)
		(رابعاً) رفع الاستئناف .
		استئناف أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وجوب اتباع القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات بشأن إجراءات رفع الاستئناف .
٣٥٩	٦٣	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨)
		(خامساً) صحيفة الاستئناف .
		عدم توقيع محام مقدم أمام محاكم الاستئناف على صحيفة الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة .
٢٨٢	٤٩	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)

الصفحة	المقابلة	
		(سادسا) إعلان الاستئناف .
		توجيه الإعلان إلى الشركة باسمها السابق قبل تعديله . إحتواء ورقة الإعلان على بيانات لا تجهل بهذه الشركة . لا بطلان .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٣)
		(سابعاً) نطاق الاستئناف .
		١ - الصفة في رفع الدعوى . جواز أن يكون مند المدعى في ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مغايراً لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادراً بعد نقض الحكم السابق والإحالة . التمسك بسبب جديد في الاستئناف ليس من شأنه تغيير موضوع النزاع .
١٠٨	٢١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		٢ - نقض الحكم والإحالة . للتصوم أن يقدموا أمام محكمة الإحالة ما كان يجوز لهم تقديمه قبل صدور الحكم المنقوض من دفاع ودفع وإلا ماسقط الحق فيه . جواز اعتماد المحكمة في تحصيل فهمها لواقع الدعوى على ما يقدم لها من تلك الوجوه وما يستجد من وقائع ومستندات وأدلة .
١٠٨	٢١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		٣ - إقامة الدعوى ابتداء بطلب التعويض الناشئ عن إخلال الشركة بتنفيذ عقد المقاولة المبرم بينها وبين جمعية بناء المساكن تأسيساً على أنه تضمن اشتراطاً لمصلحة الاعضاء . استناد المدعى

الصفحة	القاعدة	
		— عضو الجمعية — أمام محكمة الإحالة إلى أن الجمعية أحالت إليه حقوقها بما فيها التعويض بموجب عقد أعلن للشركة بعد النقص والإحالة . لا محل لتمسك الشركة بانتفاء صفة المدعى .
١٠٨	٢١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		٤ — الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها للمحكمة الاستئنافية بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . لا يجوز تسويء مركز المستأنف بالاستئناف الذي رفعه . مثال في طعن ضريبي .
١٥٨	٢٩	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٧)
		٥ — الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الاستئناف . عدم جواز تسويء مركز المستأنف باستئنافه . مثال في ضريبة الزكوات .
٣٠٧	٥٣	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)
		(ثامنا) الاستئناف الفرعى .
		الاستئناف الفرعى يتبع الاستئناف الأصيل ويزول بزواله ، ولا يتبعه في موضوعه . القضاء برفض الاستئنافين . الطعن من أحد الطرفين لا يتناول إلا موضوع الاستئناف المطعون فيه ولا يفيد إلا رافعه ما لم تكن المسألة التي نقض الحكم بسببها أساسا للموضوع الآخر أو غير قابل للتجزئة .
٩٢	١٨	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		(تاسعا) الحكم في الاستئناف .
		١ — إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تكفى لحمله .
٢٦٥	٤٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا .
		قضاء ضمني بجواز الاستئناف . إعتباره حائزا قوة الأمر المقضي
		بشأن جوار الاستئناف . الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة
		النصاب ، والدفع بعدم قبوله ممن لم يكن خصما حقيقيا في الدعوى
		وقبل الحكم الابتدائي . هو دفع بعدم جواز الاستئناف .
		وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه م ١٤٢ مرافعات .
٢٨٧	٥٠	(الملحق رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		٣ - إنتهاء الحكم المطعون فيه الى عدم جواز الاستئناف .
		لا محل لبحث دفاع الطاعن بشأن حجية حكم محكمة أول درجة
		الصادر بنadb خبير .
٤٧٥	٨٥	(الملحق رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)
		٤ - الصلح المتضمن لإقرار كل من طرفيه بترك الخصومة
		في استئنافه . إعتباره بيانا كتابيا صريحا بالترك في معنى م ٣٠٨
		مرافعات سابق ترك الخصومة في الاستئناف بعد انقضاء
		ميعاده . منتج لآثره دون حاجة إلى قبول الطرف الآخر .
٣٣٦	٥٩	(الملحق رقم ١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
		(عاشر) مسائل عامة .
		نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا . أثره .
		إلغاء الحكم الصادر في موضوع الاستئناف .
٢٨٢	٤٩	(الملحق رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)

القاعدة الصفحة

إعلان

(أولا) إعلان الحكم الجنائي الغيابي .

نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية . جاء مطلقا في جمل تاريخ إعلان الحكم الغيابي مبدا لميعاد المعارضة ، حصول هذا الإعلان من المدعى المدني . أثره بدء ميعاد المعارضة بالنسبة للدعويين المدنية والجنائية .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢) ٥٤ ٣١٢

(ثانيا) إعلان المقيم بالخارج .

عدم جواز تسليم صورة الإعلان إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد إعلانه فلم يجده . وجوب تسليم صورة إعلان المقيم بالخارج للنيابة . تمسك الطاعنين الأولين ببطلان إلاعنهما بالحكم الابتدائي الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة "دهوى صحة توقيع" . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور موجب للنقض بالنسبة للجميع .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٥) ٢٠ ١٠٢

(ثالثا) بطلان الإعلان .

١ — تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . تمسكه بطلان إعلان تقرير الطعن دون بيان وجه المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧) ٦٠ ٣٤٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ — توجيه الإعلان إلى الشركة باسمها السابق قبل تعديله . إحتواء ورقة الإعلان على بيانات لا تجهل بهذه الشركة . لا بطلان .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٣) ٣ — التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان الاستئناف . غير جائز .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٣)
		إفلاس
		وجوب إختصاص وكيل الدائنين في الإجراءات التي تتخذ بعد شهر إفلاس المدين . لا محل لذلك إذا بلغت الإجراءات نهايتها بحكم مرسى المزااد قبل شهر الإفلاس . القضاء بتثبيت ملكية التفليسة للأطيان المحكوم برسومزادها تأسيسا على أن تسجيل الحكم الذي تم بناء على طلب قلم السكاب غير نافذ في حق جماعة الدائنين . خطأ .
٨٧	١٧	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		إلتزام
		(أولا) أوصاف الإلتزام . "التضامن"
		وجوب استبعاد الديون من وعاء الضريبة على التركات متى كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء . دين المدين المتضامن . وجوب استبعاد الدين بأكمله من وعاء الضريبة على تركته . لا يحول دون ذلك حق الموفى في الرجوع على باقي المدينين كل بقدر حصته في الدين .
٣٠٧	٥٣	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) تنفيذ الالتزام .
		” حق الحبس “
		تمسك رب العمل لأول مرة أمام محكمة النقض بحقه في حبس للتأمين المدفوع له من العامل تبعا للرهن الحيازي المقرر له عليه . سبب جديد غير مقبول .
٣٧٢	٦٧	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٣)
		(ثالثا) انقضاء الالتزام .
		” الوفاء “
		رفع الحراسة وفقا للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . وجوب تقديم الدائنين بديونهم إلى مدير عام إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قبل الإلتجاء إلى القضاء . للمدير أن يرفض أداء أى دين غير جدى أو صورى بقرار مسبب . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي يرفض المدير العام أداؤها . إمتناع المدير رغم مضي مدة كافية عن إصدار قرار بأداء هذه الديون أو برفضها . أثره . أحقية الدائن في الإلتجاء إلى القضاء العادى لمطالبة المدير بدينه .
٧٧	١٥	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٣)
		” المقاصة القانونية “
		المقاصة القانونية . شرطها . أن يكون الدين معلوم المقدار خاليا من النزاع .
٣٧٢	٦٧	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٣)

الصفحة	القاعدة	
		” المقاصة القضائية “
		طلب المقاصة القضائية إما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب عارض . مجرد تمسك المشتري باستحقاقه لريع الأطنان — بعد إبطال عقد شرائه لها — وعدم خصمه من الثمن المدفوع منه . عدم إعمال الحكم للمقاصة القضائية بين الفائدة المقول باستحقاقه لها والريع المقضى به . لا خطأ ولا قصور .
٤٣٠	٧٧	(الطنن رقم ٢٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٣)
		أمر أداء
		تضمن صحيفة طلب امتصداً أمر الأداء أن المبلغ المطالب به هو باقى مكافأة نهاية الخدمة . عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بأن هذا المبالغ هو مقابل تعويض عن الفصل أو منحة . عدم جواز التعدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . القضاء بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لعدم توجيهه إلى هيئة التأمينات . لا خطأ .
٣٦٦	٦٥	(الطنن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١/٣/١٩٧٣)
		أموال
		الأسواق التى تقيمها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى . أموال عامة بحكم تخصيصها للمنفعة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لا ولاية للحاكم العادية فى هذا الشأن .
١٩٠	٣٤	(الطنن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٨/٢/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		أهلية
		عقد المعتوه زواجه بنفسه أو بولي له الابد . عقد موقوف على إجازة الولي الأقرب . الإجازة تثبت بالصريح وبالضرورة وبالدلالة . قولاً أو فعلاً . الإجازة دلالة . معناها الشرعى .
٢٥١	٤٤	(الظن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٢/١٩٧٣) ..
		أوراق تجارية
		رجوع الحامل على المظهرين والمدين الأصلي . إجراءاته . ضرورة اتباع هذه الإجراءات سواء رفعت الدعوى على المدين والمظهر معا أو على الأخير بالانفراد . عدم اتباع هذه الإجراءات . جزاؤه . سقوط حق الحامل في الرجوع على المظهرين وحدهم .
٥٣٢	٩٤	(الظن رقم ٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣١/٢/١٩٧٣)
		إيجار
		١ - أجرة العقار المبيع . حق للمشتري ولولم يسجل العقد . توقيع مصلحة الضرائب حجزاً تحت يد مستأجر العقار المبيع بعد تاريخ استحقاق المشتري للأجرة وفاء لضريبة الأرباح التجارية المستحقة على البائع . غير صحيح إلا في حدود المبلغ الباقي من الثمن في ذمة المشتري .
٩	٣	(الظن رقم ١٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٣)
		٢ - الأسواق التي تقيّمها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى . اعتبارها من الأموال العامة بحكم تخصيصها للنفعة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لاولاية للحاكم العادية في هذا الشأن .
٩٩٠	٣٤	(الظن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٨/٢/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية المخصصة لسكنى موظفيها وعمالها . شغل هؤلاء لها على سبيل الترخيص . حق السلطة المرخصة في إلغائه . لولاية للمحاكم العادية في هذا الشأن .
٤٣٥	٧٨	(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٣)
		٤ — التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة . لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض . شغل موظف مسكنا ملحقا بمرافق حكومي ومخصصا لسكنى موظفيه . صدور قرار إداري بإنهاء الترخيص بذلك . القضاء برد حيازة هذا المسكن . مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٤٣٥	٧٨	(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٣)
		إيجار الأماكن :
		الامتداد القانوني لعقود الإيجار .
		١ — التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن . إمتداد العقود الخاضعة لتلك التشريعات تلقائيا وبحكم القانون لمدة غير محدودة . خضوعها لأحكام تلك التشريعات وأحكام القانون المدني التي لا تتعارض معها .
٤٩٠	٨٧	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)
٤٩٩	٨٨	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إمتداد عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الامتناعية لمدة غير محدودة وفقاً لأحكام هذه التشريعات . عدم توقف هذا الامتداد على توافق إرادة المتعاقدين صراحة أو ضمناً . لا محل في هذا الصدد لإعمال حكم المادتين ٥٦٣ و ٥٩٩ مدني .
٤٩٠	٨٧	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)
٤٩٩	٨٨	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)
		”تحديد الأجرة“
		١ — الأجرة المخفضة طبقاً للأداة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . تقدير حكى . المقصد منه إنهاء الحالات المنظورة أمام لجان التقدير المشكلة طبقاً للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأول في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ .
١٩٤	٣٥	(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٢ — قرار التفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ . صدوره لبيان قصد المشرع بالأجرة المتعاقد عليها في ظل أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وتحديد الأماكن الخاضعة لتقدير اللجان . إختصاص اللجان بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها والتي لم يتم الإخطار عنها أو لم تشغل فعلاً قبل تاريخ العمل بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥
١٩٤	٣٥	(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٣ — أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد إيجار الأماكن . أحكام أمرة . وجوب تحديد الأجرة وفقاً لها متى كان المبنى خاضعاً لأحكام هذا القانون .
٢٧٤	٤٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تخفيض الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنسبة ٣٥٪ . م ٢ ق رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . شرطه .
٢٧٤	٤٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٥ — الأجرة التي تتخذ أساسا للتخفيض بنسبة ٣٥٪ . الأجرة الأصلية المتعاقد عليها قبل أي تخفيض يكون قد أجرى عليها .
٢٧٤	٤٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٦ — القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . نطاقه . الأماكن التي تم إنشاؤها منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، والأماكن التي تم إنشاؤها قبل ١٩٦١/١١/٥ وظلت خالية لم تؤجر أو تشغل حتى هذا التاريخ .
٢٧٤	٤٨	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٧ — تحديد أجرة المساكن من مسائل النظام العام . التحايل على زيادة هذه الأجرة . جواز إثباته بكافة الطرق .
٤٢٥	٧٦	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)
		٨ — استخلاص الحكم من القرائن التي ساقتها الأجرة الحقيقية الواجب إعمال التخفيض عليها وأن المؤجر لم يقع في خطأ بشأن القانون الواجب التطبيق . قيامه على هذه القرائن المنسائدة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٤٢٥	٧٦	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)
		٩ — طلب المؤجر الإخلاء للتأخر في الوفاء ببعض الأجرة إعمالا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تعرض الحكم لبحث النزاع

الصفحة	القاعدة	
		حول حقيقة الأجرة الواجبة على المستأجر وما يجب خصمه منها إعمالا لقانون التخفيض وذلك للتمكن من البت في طلب الاخلاء . عدم اعتباره قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٤٢٥	٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٥)
		١٠ - الاصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين قبل التأجير . جواز تقوييمها وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة الأساس . وجوب أعمال اتفاق الطرفين ما لم يقصد منه التحايل على القانون .
٣٨٤	٦٨	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		١١ - الترخيص للاستأجر بالتأجير من الباطن مفروشا . ميزة جديدة . جواز تقوييمها وإضافتها إلى الأجرة . تم ٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٣٨٤	٦٨	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		١٢ - الأجرة المحددة وفقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . القصد منها الانتفاع العادي بالعين المؤجرة . تحويل المستأجر حق التأجير عن الباطن مفروشا . ميزة يحق للمؤجر تقاضي مقابل عنها .
٣٨٤	٦٨	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		«الطعن في الحكم»
		١ - الحكم بتخفيض الأجرة استنادا إلى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للطعن . إجراء تعديلات وتحسينات في المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ يحيز طلب زيادة الأجرة طبقا لأحكام القانون المذكور . الحكم في ذلك غير قابل للطعن .
١٨٥	٣٣	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — نص المادة ٣٩٦ مرافعات سابق على جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . عدم اعتباره استثناء من حكم المادة ١٥ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المانعة من الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه . هـ ذلك .
١٨٥	٣٣	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
٤٧٥	٨٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)
		٣ — عدم قابلية الحكم للطعن وفقا للمادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . صدوره في منازعة إيجارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا القانون .
٢٧٤	٤٨	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩١٣/٢/١٧)
		٤ — المنازعات الناشئة عن تطبيق القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . لا تعتبر منازعات إيجارية . خضوع الحكم الصادر فيها للقواعد العامة من حيث قابليته للطعن .
٢٧٤	٤٨	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٥ — تحديد أجرة المساكن . من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بتخفيض الأجرة وفقا للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل له . هو حكم صادر في منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قابليته لأي طعن . لا يغير من ذلك فصل الحكم في تحديد تاريخ إتمام المبنى واعداده للسكنى أو قصوره لإغقاله بحث أمر الميساني التي بدىء في إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ وأعدت للسكنى بعد هذا التاريخ .
٤٧٥	٨٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)

المصفحة	القاعدة	
		٦ — اختصاص المحاكم الابتدائية بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن الطعن في الأحكام الصادرة في تلك المنازعات . خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات .
٤٩٠	٨٧	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)
٤٩٩	٨٨	(والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)
		٧ — دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية، غير قابلة لتقدير قيمتها . حلة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٤٩٠	٨٧	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)
		٨ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتخلف عن الوفاء بالأجرة . هي دعوى بفسخ عقد الإيجار . الدعوى بطلب فسخ أو امتداد عقد الإيجار الخاضع لقوانين إيجار الأماكن . غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٤٩٩	٨٨	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)

(ب)

بطلان • بيع •

بطلان

(أولاً) بطلان التصرفات .

١ — بطلان إقرار الموقوف عليه أو تنازله لغيره بكل أو بعض استحقاقه في الوقف . حلة ذلك .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) .. ٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إتفاق العامل بالصلح أو التنازل مع رب العمل . مناط بطلانه . المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . مثال بشأن استبدال أجر ثابت بعمولة .
١١٤	٢٢	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)
		٣ — الكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم وإيست شرطا لإنعقاد مشاركة التحكيم . القضاء ببطلان المشاركة استنادا إلى عدم توقيع أحد المحكمين عليها . عدم تعويل المحكم على إقرار هذا المحكم كتابة بقبوله مهمة التحكيم . خطأ .
٣٢١	٥٦	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
		٤ — المحكم المفوض بالصلح . عدم جواز تعيين غيره بغير اتفاق الطرفين . وفاته بعد انعقاد مشاركة التحكيم . إيست سببا لبطلانها . ضرورة اتفاق الخصوم على محكم آخر لنفاذ عقد التحكيم . المادة ٨٢٤ مرافعات سابق . تعلق حكمها بالنظام العام .
٣٢١	٥٦	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
		٥ — الإكراه المبطل للرضا . تحققه بالتهديد بخطر جسيم محقق بالنفس أو المال يحدث رهبة تحمل على الإقرار بقبول المتعاقد ما لم يكن ليقبله اختيارا .
٣٣٢	٥٩	(الطن رقم ١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
		٦ — أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاصة ببيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلني . قيامها على أساس اتمام البيع بواسطة خير مئتمن . عدم ترتب البطلان الحتمي جزاء على عدم مراعاتها . جواز التزول عنه صراحة أو ضمنا لعدم تعلقها بالنظام العام .
٣٩٦	٧٠	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٣)

الصفحة	المقابلة	
		(ثانيا) بطلان الإجراءات .
		(١) تدخل النيابة .
		جواز تدخل النيابة العامة في قضايا القصر . م ١٠٠ مرافعات سابق . إغفال كاتب المحكمة أخطار النيابة العامة بتلك القضايا . بطلان نسبي مقرر لصاحب المصلحة فيه دون غيره . (الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠) ٨١
٤٥٢		
		(ب) بطلان الصحيفة .
		عدم توقيع محام مقرر أمام محاكم الاستئناف على صحيفة الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة . (الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠) ٤٩
٢٨٢		
		(ج) بطلان الإعلان .
		١ — عدم جواز تسليم صورة الإعلان إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد إعلانه فلم يجد . مادتان ١١ و ١٢ مرافعات سابق وجوب تسليم صورة إعلان المقيم بالخارج للنيابة . تمسك الطاعنين الأولين ببطلان إعلانهما بالحكم الابتدائي الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة دعوى صحة توقيع . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور موجب للنقض بالنسبة للجميع . (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥) ٢٠
١٠٣		

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . تمسكه ببطلان إعلانه بتقرير الطعن دون بيان وجه المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٣٤٢	٦٠	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
		٣ — توجيه الإعلان إلى الشركة باسمها السابق قبل تعديله . احتواء ورقة الإعلان على بيانات لا تجهل بهذه الشركة . لا بطلان .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٣)
		٤ — التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان الاستئناف . غير جائز .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٣)
		(د) مسائل عامة .
		١ — وجوب إبداع الطاعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية صورة من الحكم المطعون فيه، والحكم الابتدائي الذي أحال إليه . يغني عن ذلك أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى في الميعاد القانوني . حلة ذلك .
١٨	٥	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣)
		٢ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان الخصومة أو بطلان التوكيل لانعدام أهلية مورثه في إصداره . التمسك بذلك أمام محكمة النقض . مذهب جديد . غير مقبول .
٦٢	١٣	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١١)
		٣ — الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم جواز

الصفحة	القاعدة	
		إستثنائها سواء كانت باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة . علة ذلك .
٢٢٣	٣٩	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٣)
		٤ - بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي .
٢٨٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		(ثالثاً) بطلان الأحكام .
		١ - اشتغال أسباب الحكم على أخطاء قانونية . لا أثر له متى كان الحكم مائلاً في نتيجه . لمحكمة النقض تصحيح تلك الأخطاء .
١٣٥	٢٦	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		٢ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . لا بطلان .
١٦١	٣٠	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٣ - نص المادة ٣٩٦ مرافعات سابق على جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . عدم اعتباره استثناء من حكم المادة ١٥ من قانون إيجار الأماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المانعة من الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه . علة ذلك .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - نص المادة ٣٤٤ مرافعات سابق على بيان أسباب تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية . من النصوص التنظيمية . مخالفة ذلك . لا بطلان .
١٨٥	٣٢	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		بيع
		(أولا) انعقاد البيع .
		١ - إتمام الحكم إلى صدور العقد صحيحا من المورث . استخلاص اتجاه نيته إلى نقل الملكية لبناته بعد تحصيل إيجار السنة الزراعية التي أصدر فيها العقد . هذا الاستخلاص فيه الرد على ما وجه إلى العقد من أنه وصية . القضاء بصحة العقد باعتباره عقد بيع حقيقي أو هبة يسترها عقد بيع . لا قصور .
٦٢	١٣	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١)
		٢ - وضع يد المشتري على المبيع وإن صح اعتباره قرينة على إنجاز التصرف إلا أنه ليس شرطا لازما فيه .
١٥١	٢٨	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٣ - التصرف بالبيع المنجز صحيح سواء كان في حقيقته بيعا أو هبة مستترة في صورة عقد بيع . عدم دفع المشتري الثمن لا يعارض مع تنجيز التصرف .
١٥١	٢٨	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		(ثانيا) آثار البيع .
		١ - انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد ، سجل أم لم يسجل ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف . م ٢/٤٥٨ مدني .
٩	٣	(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — أجرة العقار المبيع حق للمشتري ولو لم يسجل العقد . توقيع مصاحبة الضرائب حجزاً تحت يد مستأجرى العقار المبيع بعد تاريخ استحقاق المشتري للأجرة وفاء لضريبة الأرباح التجارية المستحقة على البائع . غير صحيح ، إلا في حدود المبلغ الباقى من الثمن في ذمة المشتري .
٩	٣	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢)
		٣ — إقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن إلا إسماً مستعاراً لغيره . صلاحيته للاحتجاج به على المقر وورثته . أثره . انصراف آثار البيع للمشتري المستتر . شرط إعمال هذا الأثر . ذكر حق الاختيار في العقد وإعمال المشتري حقه فيه في الميعاد المتفق عليه مع البائع .
٧٣	١٤	(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١١)
		٤ — عقد البيع العقاري — ولو لم يكن مشهوراً — ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به بما في ذلك طلب نفي حق الارتفاق . استناد المطعون عليها في دعواها بطلب التسليم ضد الطاعنة — مدعية حق الارتفاق على العقار المبيع — إلى هذا العقد . اعتبار تلك الدعوى متعلقة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيाزة .
٩٨	١٩	(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		(ثالثاً) إلزامات البائع . ”نقل الملكية“
		ملكية الشفيع للعقار الذى يشفع به وقت قيام سبب الشفعة . شرط لجواز طلبها . الملكية لا تنتقل إلا بتسجيل عقد البيع .
٣٢٩	٥٧	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		” دعوى صحة التعاقد “
		الأثر المترتب على التسجيل . الأصل فيه أن يكون من تاريخ حصوله . عدم انسحابه إلى الماضي . استثناء المادتين ١٥ و ١٧ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن انسحاب أثر التأشير بالحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد إلى تاريخ تسجيل الصحيفة . عدم جواز التوسع فيه أو القياس عليه .
٣٢٩	٥٧	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
		(رابعا) التزامات المشتري .
		” الوفاء بالتمن ”
		حق المدين في الامتناع عن الوفاء بما في ذمته من ديون للتركة إلى أصحابها ما لم يقدموا الشهادة الدالة على سداد رسم الابلولة . إلزام المشتري بأن يؤدي باقي ثمن الأطنان أورثة البائع قبل تقديم تلك الشهادة . خطأ .
٣٥١	٦١	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
		(خامسا) صورية عقد البيع .
		١ — تمسك الوارث بصورية عقد البيع الصادر من مورثه لو ارث آخر صورية مطلقة . التدايل عليها بعدة قرائن . طلبة الإحالة إلى التحقيق لإثباتها بالبيننة تأسيسا على قيام المانع الأدبي . دفاع جوهرى . اغفال بحته . قصور .
٤٦	٩	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٩)
		٢ — مجرد بيع المورث حق الانتفاع بالعقار لو ارث بعد تصرفه في حق الرقبة إليه . غير مانع من اعتبار التصرف وصيه . م ٩١٧ مدنى .
١١٩	٢٣	(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)

الصفحة	المقابلة	
		(سادسا) فسخ البيع .
		الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالالتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه . لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في ألا تقضى بالفسخ استنادا للشرط الفاسخ الضمني .
٤٩	١٠	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٩)
		(سابعاً) بعض أنواع البيوع .
		” البيع بالمزاد العلني ”
		أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاصة ببيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلني . قيامها على أساس إتمام البيع بواسطة خير مئتمن . عدم ترتب البطلان الحتمي جزاء على عدم مراعاتها . جواز التزول عنه صراحة أو ضمنا لعدم تعلقها بالنظام العام .
٣٩٦	٧٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٣)

ت

تأميم . تأمينات اجنبية . تأمينات حينية .
تجزئة . تحكيم . تزوير . تسجيل .
تسوية الديون العقارية . تضامن . تعليم حر .
تعويض . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .

تأميم

اختصاص القضاء الإدارى بالفصل في المنازعات المتعلقة
بالعقود الإدارية . صدور حكم في هذه المنازعات بالإلزام .

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص القضاء المستعجل بنظر الاشكالات الوقتية المتعلقة بتنفيذه. المسائل المستعجلة المتصلة بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادي. من اختصاص القضاء الإداري. مثال في تأمين .
١٣١	٢٥	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		تأمينات إجتماعية
		١ — القانون ٤ لسنة ١٩٦٩ . قانون تفسيري . بيانه قصد المشرع من المادة ٦٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن التأمينات الاجتماعية منذ تقييدها . مؤدى ذلك . استمرار المؤمن عليه في العمل بعد من الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . شمول هذه المدة للمدة السابقة على الاشتراك في التأمين .
٢١٥	٣٧	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٠)
		٢ — استحقاق معاش الوفاة . شرطه . وفاة المؤمن عليه خلال مدة الخدمة . م ٦٢ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . حدوث الوفاة بعد الإخطار بإنهاء العقد غير المحدد المدة . القضاء بالمعاش استنادا إلى أن الوفاة وقعت أثناء الخدمة لامتداد عقد العمل حتى نهاية مهلة الإخطار التي لم يراها رب العمل . خطأ .
٣١٦	٥٥	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
		تأمينات عينية
		١ — حق الامتياز المنصوص عليه في المادة ٩٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مقصور على أموال المدين . عدم صحة الججز إلا على ما هو مملوك له .
٩	٣	(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
٣٧٢	٦٧	٢ - تمسك رب العمل لأول مرة أمام محكمة النقض بحقه في حبس التأمين المدفوع له من العامل تبعا للرهن الحيازي المقرر عليه . سبب جديد غير مقبول . (الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٣)
تجزئة		
أحوال عدم التجزئة :		
١٠٣	٢٠	١ - عدم جواز تسليم صورة الإعلان إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد إعلانه فلم يجده . وجوب تسليم صورة إعلان المقيم بالخارج للنيابة . تمسك الطاعنين الأولين بإعلان إعلانهما بالحكم الابتدائي الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة " دعوى صحة توقيع " . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور موجب للنقض بالنسبة للجميع . (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
١٣٥	٢٦	٢ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . للنصم الذي قبل ذلك الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته . عدم استعمال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن المرفوع من باقي المحكوم عليهم صحيفا في الميعاد . (الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)
٣٦٣	٦٤	٣ - تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب لا يحتمل التجزئة . وجوب تحصيل رسم دقة اتساع واحد . (الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	تحكيم
		١ - اختصاص هيئات التحكيم بنظر المازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب . شرطه . قبول هؤلاء بعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم .
١٦٩	٣١	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٢ - الكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم وليست شرطاً لانعقاد مشاركة التحكيم . القضاء بطلان المشاركة إستناداً إلى عدم توقيع أحد المحكمين عليها . عدم تحويل الحكم على إقرار هذا المحكم كتابة بقبوله مهمة التحكيم . خطأ .
٣٢١	٥٦	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
		٣ - المحكم المموض بالصلح . عدم جواز تعيين غيره بغير اتفاق الطرفين . وفاته بعد انعقاد مشاركة التحكيم . ليست سبباً لبطلانها . ضرورة اتفاق الخصوم على محكم آخر لإنفاذ عقد التحكيم . المادة ٨٢٤ مرافعات سابق . تعلق حكمها بالنظام العام .
٣٢١	٥٦	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
		٤ - الميعاد المحدد في مشاركة التحكيم لإصدار الحكم في النزاع . وقف سريانه حين صدور الحكم في الدعوى المرفوعة قبل انقضائه بطلب تعيين محكم بدلا من تنحي . م ٨٣٨ مرافعات سابق .
٣٢١	٥٦	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
٣٢١	٥٦	<p>٥ - تعيين محكم جديد بدلا من المحكم المعتزل . أثره . سريان الباقي من مدة الحكم المتفق عليها وإضافة مدة ثلاثين يوما أخرى عليها . م ٨٣١ مصافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)</p>
		<p style="text-align: center;">تزوير</p>
٦٢	١٣	<p>١ - الادعاء بالتزوير من صاحب التوقيع على الورقة العرفية . مانع له من الادعاء بالإنكار بعد ذلك . حكم الوارث أو الخلف حكم المورث في هذا الشأن . انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . النعي عليه فيما أورده من تقارير خاطئة . غير منتج .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١)</p>
١٢٤	٢٤	<p>٢ - إيراد الحكم في أسبابه ما يفيد اطلاع المحكمة على العقد المطعون عليه بالتزوير . النعي عليه بالبطلان بعدم الأمر بضم المظروف المحتوى على ذلك العقد والاطلاع عليه . غير صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)</p>
١٢٤	٢٤	<p>٣ - عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالا في الحكم الصادر برفض الادعاء بالتزوير . ترك الخصومة في استئناف هذا الحكم . قضاء محكمة الاستئناف برد وبطلان العقد المطعون فيه لدى نظر استئناف الحكم الصادر من بعد في الموضوع . النعي عليه بأنه خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الادعاء بالتزوير . لا عمل له .</p> <p>(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)</p>
١٢٤	٢٤	<p>٤ - أخذ الحكم بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وبالقرائن وبما تكشف له من ظروف الدهوى . انتهاؤه</p>

الصفحة	القاعدة	
		إلى صحة التوقيع المدعى بتزويره . رده على الادعاء باختلاس هذا التوقيع على بياض بأنه لا يقسم بالحد ويتنافى مع الأساس الذي قام عليه الطعن بالتزوير . لا قصور .
٢٨٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		٥ - استدلال المحكمة في رفض الدفع بعدم الاختصاص المحل بالإعلانين الموجهين في دائرتها . عدم إيرادها سببا للقضاء بصحتها رغم الادعاء بتزويرها قانونا . قصور .
٤٤٥	٨٠	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٠)

تسجيل

		انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد ، سجل العقد أم لم يسجل ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف . م ٢/٤٥٨ مدني .
٩	٣	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣)
		٢ - وجوب اختصام وكيل الدائنين في الإجراءات التي تتخذ بعد شهر إفلاس المدين . لا محل لذلك إذا بلغت الإجراءات نهايتها بحكم مرسوم الميزاد قبل شهر الإفلاس . القضاء بتثبيت ملكية التفليسة للأطيان المحكوم برمو مزادها تأسيسا على أن تسجيل الحكم الذي تم بناء على طلب قلم الكتاب غير نافذ في حق جماعة الدائنين . خطأ .
٨٧	١٧	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		٣ - أعمال الأسبقية في التسجيل . شرطه . ألا يكون أحد العقدين صوريا صورية مطلقة .
١٤٤	٢٧	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦)

الصفحة	المادة	
		٤ - ملكية الشفيع للعقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة . شرط لجواز طلبها . الملكية لا تنتقل إلا بتسجيل عقد البيع .
٣٢٩	٥٧	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
		٥ - الأثر المترتب على التسجيل . الأصل فيه أن يكون من تاريخ حصوله . عدم انسحابه إلى الماضي . استثناء المادتين ١٥ و ١٧ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن انسحاب أثر الناشر بالحكم الصادر في دعاوى صحة التعاقد إلى تاريخ تسجيل الصحيفة . عدم جواز التوسع فيه أو القياس عليه .
٣٢٩	٥٧	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
تسوية الديون العقارية		
		١ - البيان الواجب على كل من المدين والدائن تقديمه إلى لجنة تسوية الديون العقارية وفقا للقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ ولائحته التنفيذية . عدم شموله ماسدد من الدين وفوائده بهـ
		١٩٤١/١٢/٣١
١٦١	٣٠	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٢ - قرارات لجنة التسوية العقارية . غير قابلة للطعن فيها أمام جهات القضاء . التسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية تحديدا نهائيا .
٢٠١	٣٦	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٣ - قرار لجنة التسوية . عدم اعتباره نهائيا إلا بعد مضي ميعاد التظلم فيه أمامها . عدم مضي هذا الميعاد . أثره . القسط

المفحة	القاعدة	
		الواجب على المدين دفعه يعادل ٤,٥٪ من قيمة العقارات حسب التقديرات الواردة في طلبه . المادتان ٧ و ٢٤ ق ١٢ لسنة ١٩٤٢
٢٠١	٣٦	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٤ — قانون تسوية الديون العقارية . عدم حرمانه المدين من سداد دينه دفعة واحدة رغم تقسيطه .
٢٠١	٣٦	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
تضامن		
		وجوب استبعاد الديون من وعاء الضريبة على التركات متى كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا عليها أمام القضاء . دين المدين المتضامن . وجوب استبعاد الدين بأكمله من وعاء الضريبة على تركته . لا يحول دون ذلك حق الموفي في الرجوع على باقي المدينين كل بقدر حصته في الدين .
٣٠٧	٥٣	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)
تعليم حر		
		١ — عقد شركة مبرم بشأن إدارة مدرسة خاصة . اختصاص القضاء العادي بالفصل فيما ينشأ عنه من نزاع وفي طلب فرض الحراسة القضائية على المدرسة . انعدام هذا الاختصاص إذا كان من شأن الحراسة وقف تنفيذ أمر إداري صادر من جهة مختصة .
١٣٥	٢٦	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		٢ — المدرسة الخاصة . منشأة خاصة وإن كانت تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم في الحدود المبينة بالقانون .
١٣٥	٢٦	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
١٣٥	٢٦	<p>٣ - اموال المدرسة الخاصة . قابليتها لأن يعهد بإدارتها إلى الغير . فرض الحراسة القضائية عليها . ليس من شأنه وقف تنفيذ الترخيص الصادر بفتحها أو المساس بمؤهل صاحبها أو بماله من حقوق وما عليه من واجبات طبقا للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)</p>
١٣٥	٢٦	<p>٤ - وجوب تضمين اللائحة الداخلية للمدرسة الخاصة التي تتقاضى مصروفات نظام تعيين الموظفين ومؤهلاتهم ومرتباتهم .</p> <p>ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ . تعيين مدير المدرسة بقرار من صاحبها بناء على ترشيح مجلس الإدارة طبقا لللائحة . هذا القرار لا يعد من القرارات الإدارية حتى ولو وافقت عليه مديرية التربية والتعليم . لا يمنع ذلك من وضع المدرسة تحت الحراسة القضائية .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)</p>
تعويض		
٣٦	٧	<p>١ - عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض عن نزع الملكية . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت لإجراءات تقدير التعويض التي أوجب القانون اتباعها .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٤)</p>
٣١٦	٥٥	<p>٢ - عقد العمل غير المحدد المدة . إعتباره منتهيا بإخطار أحد الطرفين للآخر بالرغبة في إنهائه . عدم مراعاة مهلة الإخطار لا يترتب عليه إلا الحق في التعويض .</p> <p>(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)</p>

تقادم

(أولا) التقادم المكسب .

١ — الحيازة التي تصلح أساسا لتملك المنقول أو العقار بالتقادم .
شروطها . عدم لزوم علم المالك بها علم اليقين . كفاية أن تكون
من الظهور بحيث يستطيع العلم بها .

١٧٥ ٣٢ (الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)

٢ — استئجار المطاعم عليه أرضا من مصلحة الأملاك
في سنة ١٩٤٣ . شراؤه هذه الأرض من مورثه بعقد مسجل
في سنة ١٩٤٨ . تمسكه بملكية البائع بالتقادم الطويل .
القضاء بثبوت ملكيته تاعيدا على أن البائع حاز تلك الأرض بنية
التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية بصفة ظاهرة ومستمرة حتى
تاريخ البيع وأن عقد الاستئجار لم يتفد بالتسليم . لا خطأ .

١٧٥ ٣٢ (الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)

(ثانيا) التقادم المسقط .

١ — تقادم الحق في المطالبة باسترداد الضرائب والرسوم بمضي
ثلاث سنوات من يوم دفعها . م ٣٧٧ / ٢ مدني . شرطه .
أن يكون تحصيل تلك المبالغ قد تم بغير وجه حق . صدور قرار
بإعفاء صاحب الشأن من الرسوم الجمركية من فترة سابقة .
إعتبار الرسوم السابق تحصيلها دينا عاديا . سقوط الحق في طلب
استردادها بمضي ١٥ سنة من تاريخ صدور قرار الإعفاء .

٥٠٩ ٨٩ (الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٥٠٩	٨٩	٢ — تحصيل رسوم جمركية بغض وجه حق . تقديم الحق في استردادها بمضى ثلاث سنوات من يوم دفعها . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
٥٠٩	٨٩	٣ — رد مصلحة الجمارك جزء من رسوم جمركية أخرى بخلاف الرسوم الجمركية المتنازع عليها . غير مانع لتقديم الحق في استرداد هذه الرسوم الأخيرة . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
		”قطاع التقديم“
٥٠٩	٨٩	طلب استرداد الرسوم المحصلة بدون وجه حق بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قبل صدور القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . غير قاطع للتقديم . هذه المطالبة بعد صدور ذلك القانون لا تقطع التقديم إذا تمت بعد اكتمال مدته . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
		تنفيذ
١٨	٥	١ — القبول المانع من الطعن في الحكم . شرطه . أن يكون قاطع الدلالة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع . مثال بشأن تنفيذ الحكم في دعوى وقف . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق . ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٣/١/٣)
		٢ — اختصاص القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية . صدور حكم في هذه المنازعات بالالزام . اختصاص القضاء المستعجل بنظر الاشكالات الوقتية المتعلقة

القائمة

المصفحة

بمقتضى . المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت والمتصلة بموضوع العقود الإدارية . لا اختصاص للقضاء العادى بشأنها .

(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١) ٢٥ ١٣١

تنفيذ عقارى

١ — وجوب اختصاص وكيل الدائنين فى الإجراءات التى تتخذ بعد شهر إفلاس المدين . لا محل لذلك إذا بلغت الإجراءات نهايتها بحكم مرسى المزاد قبل شهر الإفلاس . القضاء بثبوت ملكية التفليسة للاطيان المحكوم برسو مزادها تأسيسا على أن تسجيل الحكم الذى تم بناء على طلب قلم الكتاب غير نافذ فى حق جماعة الدائنين . خطأ .

(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥) ١٧ ٨٧

٢ — سلطة قاضى البيوع فى الحكم بوقف البيع أو الاستمرار فيه فى أحوال الوقف الجوازى . إنحصارها فى تقدير مدى جدية طلب الوقف دون التعرض لبحث الموضوع الذى من أجله طلب الوقف .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠) ٨١ ٤٥٢

(ج)

جمارك

١ — الاختصاص بنظر الطعون التى ترفع عن القرارات الإدارية النهائية . معقود لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى هذا ما يستثنى بنص خاص . قرارات مدير عام مصلحة الجمارك

الصفحة	القاعدة	
		في مواد التهريب الجمركي . ما هيتهما . الطعن فيها في ظل القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . من اختصاص محكمة القضاء الإداري . لا محل للاحتجاج بما استقر في ظل اللائحة الجمركية الملغاة . حلة ذلك .
٨٣	١٦	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٣)
		٢ - تقادم الحق في المطالبة باسترداد الضرائب والرسوم بمضي ثلاث سنوات من يوم دفعها . م ٢/٣٧٧ مدني . شرطه . أن يكون تحصيل تلك المبالغ قد تم بغير وجه حق . صدور قرار بإعفاء صاحب الشأن من الرسوم الجمركية عن فترة سابقة . اعتبار الرسوم السابق تحصيلها ديناً عادياً . سقوط الحق في طلب استردادها بمضي ١٥ سنة من تاريخ صدور قرار الإصفاء .
٥٠٩	٨٩	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
		٣ - تحصيل رسوم جمركية بغير وجه حق . تقادم الحق في استردادها بمضي ثلاث سنوات من يوم دفعها .
٥٠٩	٨٩	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
		٤ - رد مصلحة الجمارك جزء من رسوم جمركية أخرى بخلاف الرسوم الجمركية المتنازع عليها . غير قاطع لتقادم الحق في استرداد هذه الرسوم الأخيرة .
٥٠٩	٨٩	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
		٥ - طلب استرداد الرسوم المحصلة بدون وجه حق بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قبل صدور القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . غير قاطع للتقادم . هذه المطالبة بعد صدور ذلك القانون لا تقطع التقادم إذا تمت بعد اكتمال مدته .
٥٠٩	٨٩	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)

(ح)

حجز . حراسة . حكم . حوالة . حيازة

حجز

١ - أجرة العقار المبيع . حق للمشتري وأولم يسجل العقد .
توقيع مصلحة الضرائب حجزاً تحت يد مستأجر العقار المبيع
بعد تاريخ استحقاق المشتري للأجرة وفاء لضريبة الأرباح
التجارية المستحقة على البائع . غير صحيح إلا في حدود المبلغ
الباقى من الثمن في ذمة المشتري .

٩ ٣ (الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣)

٢ - حق الامتياز المنصوص عليه في المادة ٩٠ ق ١٤
لسنة ١٩٣٩ . مقصور على أموال المدين . عدم صحة الحجز
إلا على ما هو مملوك له .

٩ ٣ (الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣)

٣ - الحكم على المحجوز لديه بدفع دين الحاجز . م ٩١ ق ١٤
لسنة ١٩٣٩ . شرطه . توقيع هذا الجزاء عند توافر هذه الشروط .
جوازى لمحكمة الموضوع بحسب ظروف الدوى .

٢٣١ ٤٠ (الطن رقم ١٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)

٤ - المحكمة التى يختص قاضيا محلها بإصدار الأمر بالحجز
وتقدير الدين ، والمحكمة المختصة بدعوى ثبوت الدين وصحة الحجز .
محكمة موطن المدين المحجوز عليه . م ٥٤٥ و ٥٥٢ مرافعات
سابق .

٤٤٥ ٨٠ (الطن رقم ٤١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		٥ - ورقة التكليف بالحضور الموجهة من الحاجز إلى المحجوز عليه . هي تنفيذ لما أوجبه م ٥٥١ مرافعات سابق . الإذن بالحجز هو أساس الخصومة .
٤٤٥	٨٠	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٠)
		حراسة
		(أولاً) الحراسة القضائية .
		١ - عقد شركة مبرم بشأن إدارة مدرسة خاصة . اختصاص القضاء العادي بالفصل فيما ينشأ عنه من نزاع وفي طلب فرض الحراسة القضائية على المدرسة . انعدام هذا الاختصاص إذا كان من شأن الحراسة وقف تنفيذ أمر إداري صادر من جهة مختصة .
١٣٥	٢٦	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		٢ - أموال المدرسة الخاصة . قابليتها لأن يعهد بإدارتها إلى الغير . فرض الحراسة القضائية عليها . إيس من شأنه وقف تنفيذ الترخيص الصادر بفتحها أو المساس بمؤهل صاحبها أو بماله من حقوق وما عليه من واجبات طبقاً للقانون .
١٣٥	٢٦	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		٣ - وجوب تضمين اللائحة الداخلية للمدرسة الخاصة التي تتقاضى مصروفات نظام تعيين الموظفين ومؤهلاتهم ومرتباتهم .
		ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ . تعيين مدير المدرسة بقرار من صاحبها بناء على ترشيح مجلس الإدارة طبقاً لللائحة . هذا القرار لا يعد من القرارات الإدارية حتى ولو وافقت عليه مديرية التربية والتعليم . لا يمنع ذلك من وضع المدرسة تحت الحراسة القضائية
١٣٥	٢٦	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم المستعجل بفرض الحراسة على أطيان المورث . لا يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هي كل ما كان يملكه . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٢/١٩٧٣)
٤١٥	٧٤	(ثانيا) الحراسة الإدارية . رفع الحراسة وفقا للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . وجوب تقديم الدائنين بديونهم إلى مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قبل الالتجاء إلى القضاء . للدير أن يرفض أى دين غير جدى أو صورى بقرار مسبب . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي يرفض المدير العام أداؤها . امتناع المدير رغم مضي مدة كافية عن إصدار قرار بأداء هذه الديون أو برفضها . أثره . أحقية الدائن فى الالتجاء إلى القضاء العادى لمطالبة المدير بدينه . (الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٣)
٧٧	١٥	...
		حكم
		إصدار الحكم :
		القضاء بعدم قبول الادعاء بالإنكار وفى موضوع الدعوى معا . غير جائز . حلة ذلك . الدفع بالجهالة صـورة من صور الإنكار . (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
٣٣٣	٥٨	...
		"تقديم المذكرات"
		حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فى أجل معين . عدم التزام المحكمة بمد هذا الأجل ولو أجلت إصدار الحكم إلى جلسة أخرى . (الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
١٨٥	٣٣	...

الصفحة	القاعدة	
		” الحكم بمالم يطلبه الخصوم “
		طلب المؤجر إخلاء المستأجر للتأخر في الوفاء بالأجرة إعمالا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تعرض الحكم لبحث النزاع حول حقيقة الأجرة الواجبة على المستأجر وما يجب خصمه منها إعمالا لقانون التخفيض وذلك للتمكن من البت في طلب الإخلاء . عدم اعتباره قضاء بمالم يطلبه الخصوم .
٤٢٥	٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٥)
		” إغفال الفصل في بعض الطلبات “
		الرجوع إلى نفس المحكمة وفقا للمادة ٣٦٨ مرافعات سابق . مناطه . إغفال الفصل في طلب موضوعي عن مهو أو غلط . قضاء المحكمة صراحة أو ضمنا برفض الطلب . التظلم من ذلك . وسيلته . الطعن في الحكم إن كان قابلا له .
٢١٩	٣٨	(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٥)
		بيانات الحكم :
		١ — النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتب بطلان الحكم عليه . م ٣٤٩ مرافعات سابق .
١٦١	٣٠	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٢ — تاريخ إصدار الحكم . الأصل في ثبوته . ما تضمنته محاضر الجلسات . ثبوت عدم مجاوز المحكمة عددمرات مد أجل الحكم التي حددها القانون بما ورد بتلك المحاضر . لاجرة بما أثبت في جدول المحكمة خلافا لذلك .
٢٥٥	٤٥	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : (بطلان " بطلان الحكم ")
		تدبير الحكم :
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع بوقت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه . حسبها أن تقيم قضاءها على ما يكفي لملء .
٤٠	٨	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٦)
		٢ - عدم التزام الحكم بذكر جميع أقوال الشهود . حسبه الإشارة إلى ماورد بها بما ينبيء عن مراجعتها . حقه في أطراح مالا يطعن إليه من هذه الأقوال .
٦٢	١٣	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١)
		٣ - عدم التزام الحكم بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم والرد استقلالاً على كل منها .
٦٢	١٣	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١)
		٤ - الدفاع الجوهرى الذى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى . بحث الحكم هذا الدفاع . لا خطأ .
٩٨	١٩	(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٥)
		٥ - تقدير أقوال الشهود من إطلاقات قاضى الموضوع . الاطمئنان إلى أقوال شاهد دون آخر مرجعه وجدان القاضى .
١٢٤	٢٤	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣٠)
		٦ - عدم التزام قاضى الموضوع بإبداء أسباب ترجيحه دليلاً على آخر . حسبه بيان أسباب قضاؤه .
١٢٤	٢٤	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — عدم التزام محكمة الموضوع بنسب خبر في الدعوى متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٥١	٢٨	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٨ — عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله .
١٦١	٣٠	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٩ — للمحكمة أن تأخذ بما تقتنع به من أدلة ، دون حاجة للرد استقلالاً على كل ما يثار أمامها من دفاع .
٢٤٢	٤٢	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)
		١٠ — إقامة الحكم على دعامتين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . النعي على الأخرى — بفرض صحته — غير منتج . مثال في دعوى عمل .
٢٥٥	٤٥	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		١١ — قيام الحكم على قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٢٦٠	٤٦	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		١٢ — قاضي الموضوع غير ملزم بالرد استقلالاً على كافة حجج الخصوم . حسبه أن يقيم قضاءه على ما يصلح من الأدلة لحمله .
٢٦٥	٤٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		١٣ — إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تكفي لحمله .
٢٦٥	٤٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الجبير محجولا على أسبابه . عدم إلزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٢٨١
		١٥ — لا يعيب الحكم عدم الإفصاح عن تكييف السند القانوني لقضائه . علة ذلك . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧) ٣٤٢
		١٦ — استخلاص الحكم من القرائن التي ماقها ، الأجرة الحقيقية الواجب إعمال التخفيض عليها وأن المؤجر لم يقع في خطأ بشأن القانون الواجب التطبيق . قيامه على هذه القرائن المنسادة . عدم جواز مناقشة كل منها على حده لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . (الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٥) ٤٢٥
		١٧ — تعيين الرضى الخاص من الجهة صاحبة الولاية . إغفال الحكم المطعون فيه بحث علة ذلك وقوفا على وجه التضارب بين مصلحة القاصر في البيع ومصلحة الوصية عليه . لا عيب . (الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٥) ٤٤٠
		”التقريرات القانونية الخاطئة“ ١ — الادعاء بالتزوير من صاحب التوقيع على الورقة العرفية . مانع له من الإدعاء بالانكار بعد ذلك . حكم الوارث أو الخلف حكم المورث في هذا الشأن . انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . النعي عليه فيما أورده من تقريرات خاطئة . غير منتج . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١١) ٦٢

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اشتغال أسباب الحكم على أخطاء قانونية . لا أثر له ، متى كان الحكم سليما في نتيجته . لمحكمة النقض تصحيح تلك الأخطاء .
١٣٥	٢٦	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		عيوب التدليل :
		(أولا) القصور .
		” ما يعد كذلك “
		١ - تمسك الوارث بصورية عقد البيع الصادر من مورثه لوارث آخر صورية مطلقة . التدليل عليها بعدة قرائن . طلبه الإحالة إلى التحقيق لإثباتها بالبينة تأسيسا على قيام المانع الأدبي . دفاع جوهرى . إغفال بحثه . قصور .
٤٦	٩	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٩)
		٢ - عدم جواز تسليم صورة الإعلان إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد إعلانه فلم يجده . مادتان ١١ و ١٢ من مرافعات سابق . وجوب تسليم صورة إعلان المقيم بالخارج للنيابة . تمسك الطاعنين الأولين بإعلان إعلانهما بالحكم الابتدائي الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة ” دعوى صحة توقيع “ . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور موجب للنقض بالنسبة للجميع .
١٠٣	٢٠	(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — دفاع الورثة بأن تصرف المورث لأحد الورثة يخفى وصية استنادا إلى مستندات وقرائن . دفاع جوهرى . إغفال الرد عليه . قصور .
١١٩	٢٣	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٤ — التفات الحكم عن التحدث عن المستندات التي قدمها الخصم مع ما قد يكون لها من الدلالة . قصور .
١١٩	٢٣	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٥ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير الفرائض القضائية . مناط ذلك . إطلاعها عليها وإخضاعها لتقديرها . عدم بحثها . قصور .
١١٩	٢٣	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٦ — إغفال الحكم ببحث دفاع رب العمل بصدور أجرة العامل . قضاؤه بأجر معين دون بيان سنده في ذلك . قصور .
٣١٦	٥٥	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
		٧ — رفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى . استناد المحكمة للإعلانين الموجهين في دائرتها . عدم إيرادها سببا للقضاء بصحتها رغم الادعاء بترويرهما قانونا . قصور .
٤٤٥	٨٠	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		٨ — المستخرجات الخاضعة لرسم الدمغة على أنساع الورق . م ٢ من الجدول (١) ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . المقصود بها . إغفال المحكمة ببحث مدى انطباق هذا النص على الكشف محل النزاع رغم تمسك مصلحة الضرائب بانطباقه . قصور .
٤٥٨	٨٢	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		” ما لا يعد قصورا “
		١ — إغفال الحكم النحدث عن دفاع لا دليل عليه . لا قصور .
٤٠	٨	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٦)
		٢ — ثبوت توقيع المورث على العقد بالخطم . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بطلب تحقيق بصحة الأصبع المنسوبة إلى المورث على ذات العقد . إقناع الحكم بصحة صدور العقد من المورث تأسيسا على ما قدم من أدلة . لا قصور
٦٢	١٣	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١١)
		٣ — إسناد الخصم إلى قرائن غير قاطعة في تبريح أقوال الشهود التي أخذت بها المحكمة . إغفال الحكم التحدث عن هذه القرائن . لا عيب . مثال في صورية .
١٤٤	٢٧	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٤ — أخذ الحكم بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وبالقرائن وبما تكشف له من ظروف الدعوى . إنتهاؤه إلى صحة التوقيع المدعى بتزويره . رده على الادعاء باختلاس هذا التوقيع على بياض بأنه لا يتسم بالحد ويتنافى مع الأساس الذي قام عليه الطعن بالتزوير . لا قصور .
٢٨٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		٥ — تقدير الحكم بأسباب سائغة أن الطاعن كان سيء النية في وضع يده . عدم رده على ما ساقه الطاعن من أدلة وقرائن إثباتا لحسن نيته . لا قصور .
٤٣٠	٧٧	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — طلب المقاصة القضائية إما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب عارض. مجرد تمسك الطامن باستحقاقه لريع الأطيان — بعد إبطال عقد شرائه لها — وعدم خصمه من الثمن المدفوع منه . عدم إعمال الحكم للمقاصة القضائية بين الفائدة المقول باستحقاقه لها والريع المقضى به . لا خطأ ولا قصور .
٤٣٠	٧٧	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٣) (ثانياً) فساد الاستدلال . " ما لا يعد كذلك "
		إقرار الطاعة أمام محكمة أول درجة بملكية المطعون عليها للأرض . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعة أنكرت في دفاعها الأخير ملكية البائعة للمطعون عليها دون أن تدعى حقاً على الأرض خلاف حق الارتفاق . قيام الحكم على هذه الدعوى — دون الإقرار المسند للطاعة — وهي دعوى مستقلة وكافية لحمله . لا خطأ في الاستدلال .
٩٨	١٩	(الطن رقم ٥١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٣) (ثالثاً) الخطأ في الاسناد . " ما لا يعد كذلك "
		إنهاء الحكم إلى صدور العقد صحيحاً من المورث . استخلاصه إتجاه نيته إلى نقل الملكية إلى بناته بعد تحصيل إيجار السنة الزراعية التي أصدر فيها العقد . هذا الاستخلاص فيه الرد على ما وجه إلى العقد من أنه وصية . القضاء بصحة العقد باعتباره عقد بيع حقيقي أو هبة يسترها عقد بيع . لا قصور ولا خطأ في الاستناد .
٦٢	١٣	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	حجية الحكم :
١٨	٥	١ - وكالة ناظر الوقف . حدودها . الحكم ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً له بما يمس استحقاق المستحقين الذين ليسوا طرفاً في الخصومة . لا يعتبر حجة عليهم . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٣)
١٨	٥	٢ - حجية الأحكام . قاصرة على أطراف الخصومة . المستحق في الوقف لا يعد ممثلاً في الخصومة إذا لم يخاضم بنفسه أو بوكيله أو بوصيه . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٣)
٤٠٤	٧١	٣ - الطعن في قرار اللجنة - بشأن ضريبة إضافية - بطريق التكاليف بالحضور ، ثم الطعن فيه بصعيفة أودعت قلم الكتاب . القضاء نهائياً بعدم قبول الطعن الثاني لرفعه بغير الطريق القانوني . وجوب التزام محكمة الاستئناف بحجية هذا القضاء السابق بالنسبة لشكل الطعن ولو كان الحكم فيه قد خالف القانون أو النظام العام . (الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٤)
٤١٥	٧٤	٤ - الحكم المستعجل بفرض الحراسة على أطيان المورث . لا يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هو كل ما كان يملكه . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٣/١٤)
٤٧٥	٨٥	٥ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم جواز الاستئناف . لا محل لمبحث دفاع الطاعن بشأن حجية حكم محكمة أول درجة الصادر بتهذيب خبر . (الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		”قرارات النيابة بالحفظ“
		قرار الحفظ الصادر من النيابة . لا يكتسب حجية أمام القاضي المدني . حلة ذلك .
٤٠	٨	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٦) وراجع (ق . قوة الأمر المقضى) .
		”استنفاد الولاية“
		استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها على الدعوى بفصلها في موضوعها . تحققه بالنسبة إلى تلك المحكمة دون المحكمة المحالة إليها الدعوى بعد إلغاء الحكم الابتدائي لعدم اختصاص المحكمة محلها .
٤٤٥	٨٠	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		بطلان الحكم :
		١ — إيراد الحكم في أسبابه ما يفيد اطلاع المحكمة على العقد المظنون عليه بالتزوير . النعى عليه بالبطلان لعدم الأمر بضم المظروف المحتوى على ذلك العقد والاطلاع عليه . لا محل له .
١٢٤	٢٤	(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٠)
		٢ — نص المادة ٣٤٤ مرافعات سابق على بيان أسباب تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية . من النصوص التنظيمية . مخالفة ذلك . لا بطلان .
١٨٥	٣٣	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	حكم
		الطعن في الحكم :
		(١) ميعاد الطعن .
		نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية جاء مطلقا في جعل تاريخ إعلان الحكم الغيابي مبدأ لميعاد المعارضة . حصول هذا الإعلان من المدعى المدني . أثره . بدء ميعاد المعارضة بالنسبة للدعويين المدنية والجنائية .
٣١٢	٥٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٢)
		(ب) الخصوم في الطعن .
		١ - الطعن من غير المحكوم عليه إذا تعدى إليه الحكم . طريق الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية ، في ظل المادة ٣٤١ من لائحة المحاكم الشرعية وقبل إلغائها . سريانها على الأحكام التي صدرت في ظلها .
١٨	٥	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٣)
		٢ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . للنعم الذي قبل ذلك الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمين إليه في طلباته . عدم استعمال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن المرفوع من باقي المحكوم عليهم جميعا في الميعاد .
١٣٥	٢٦	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		(ج) الأحكام الجائز الطعن فيها .
		١ - المنازعات الناشئة عن تطبيق القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . لا تعتبر منازعات إيجارية . خضوع الحكم الصادر فيها للقواعد العامة من حيث قابليته للطعن .
٢٧٤	٤٨	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . ملة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٤٩٠	٨٧	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)
		٣ — إختصاص المحاكم الابتدائية بالفصل في المنازعات الناشئة من تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن الطعن في الأحكام الصادرة في تلك المنازعات . خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات .
٤٩٠	٨٧	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)
٤٩٩	٨٨	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)
		٤ — دعوى المؤجر بـ إخلاء المستأجر للتخاف عن الوفاء بالأجرة . هي دعوى بفسخ عقد الإيجار . الدعوى بطلب فسخ أو امتداد عقد الإيجار الخاضع لقوانين إيجار الأماكن . غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٤٩٩	٨٨	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٧)
		(د) الأحكام غير الجائز الطعن فيها .
		١ — القبول المانع من الطعن في الحكم . شرطه . أن يكون قاطع الدلالة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع . مثال بشأن تنفيذ الحكم في دعوى وقف .
٩٨	•	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٣/١/٣)
		٢ — هدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالا في الحكم الصادر برفض الادعاء بالتزوير . ترك الخصومة في استئناف هذا الحكم . قضاء محكمة الاستئناف برد و بطلان العقد المطعون فيه

الصفحة	القاعدة	
		عند نفاذ استئناف الحكم الصادر من بعد في الموضوع . الذي عليه بأنه خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الادعاء بالتزوير . لا محل له .
١٢٤	٢٤	(الضمن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٣ - الحكم بتخفيض الأجرة لاستنادا إلى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للطعن . لا يغير من ذلك إجراء تعديلات وتحسينات في المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ التي تجيز طلب زيادة الأجرة طبقا لأحكام القانون المذكور .
١٨٥	٣٣	(الضمن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٤ - قرارات لجنة التسوية العقارية . قابلية للطعن فيها أمام جهات القضاء . التسوية تحدد علافة المدين بدائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية تحديدا نهائيا .
٢٠١	٣٦	(الضمن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٥ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم جواز استئنافها سواء كانت باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة . هذه ذلك .
٢٢٣	٣٩	(الضمن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٣)
		٦ - عدم قابلية الحكم للطعن وفقا للسادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . صدوره في منازعة تجارية مما يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا القانون .
٢٧٤	٤٨	(الضمن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)

٧ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلا أو بعضا . عدم جواز الطعن فيها استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق . فصل المحكمة في جواز إثبات العلاقة بين طرفي النزاع بالبينة لوجود مبدأ ثبوت بالكتابة دون أن تقطع في ماهية هذه العلاقة . عدم جواز الطعن في هذا القضاء استقلالا .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧) ٦٠ ٣٤٢

٨ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بتخفيض الأجرة وفقا للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل له . حكم صادر في منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قابليته لأي طعن . لا يغير من ذلك فصل الحكم في تحديد تاريخ إتمام المبنى وإعداده للسكنى أو قصوره لإفغاله بحث أمر المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٩٥٢/٩/١٨ وأعدت للسكن بعد هذا التاريخ .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢١) ٨٥ ٤٧٥

وراجع: (استئناف "الأحكام الجائز وغير الجائز استئنافها").

حوالة

إقامة الدعوى لإبتداء بطلب التعويض الناشء من إخلال الشركة بتنفيذ عقد المقاول المبرم بينها وبين جمعية بناء المساكن تأسيسا على أنه تضمن اشتراطا لمصلحة الأعضاء . إمتداد المدعى - عضو الجمعية - أمام محكمة الإحالة إلى أن الجمعية أحالت إليه حقوقها بما فيها التعويض بموجب عقد أعلن إلى الشركة بعد القبض والإحالة . لا محل لتمسك الشركة بانتفاء صفة المدعى .

(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥) ٢١ ١٠٨

الصفحة	القاعدة	حيازة
		(أولا) الحيازة المكتسبة للملكية .
		١ - الحيازة التي تصلح أساسا لتملك المذبول أو العقار بالتقادم . شروطها . عدم لزوم علم المالك بها علم اليقين . كفاية أن تكون من الظهور بحيث يستطيع العلم بها .
١٧٥	٣٢	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٢ - سلطة محكمة الموضوع في التحقق من استيفاء الحيازة لشروطها . لا سبيل لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب مائغة .
١٧٥	٣٢	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٣ - كف الحائز من استعمال حقه في بعض الأوقات لسبب قهري . عدم إخلاله بصفة الاستمرار .
١٧٥	٣٢	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٤ - العبرة في الحيازة هي بالحيازة الفعلية ، وليست بمجرد تصرف قانوني قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة .
١٧٥	٣٢	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٥ - استئجار المطعون عليه أرضا من مصلحة الأملاك في سنة ١٩٤٣ . شراؤه هذه الأرض من مورثه بعقد مسجل في سنة ١٩٤٨ . تمسكه بالملكية البائع له بالتقادم الطويل . القضاء بثبوت هذه الملكية تأسيسا على أن البائع حاز تلك الأرض بنية التملك المدة الطويلة المكتسبة للملكية

الصفحة	الفاصل	
		بصفة ظاهرة ومستمرة حتى تاريخ البيع وأن عقد الاستئجار لم ينفذ بالتسليم . لا خطأ .
١٧٥	٣٢	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٦ — لمحكمة الموضوع تعرف نية واضع اليد عند البحث في تملك غلة العيين الموجودة تحت يده . لا معقب عليها من محكمة النقض متى بنى قضاؤها على مقدمات تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٤٣٠	٧٧	(الطن رقم ٣٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٥)
		(ثانيا) دعاوى الحيازة .
		١ — عقد البيع العقاري ولو لم يكن مشهرا ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالبيع والدعاوى المرتبطة به بما في ذلك طلب نفي حق الارتفاق . استناد المطعون عليها في دعواها بطلب التسليم ضد الطاعنة — مدعية حق الارتفاق على العقار المبيع — إلى هذا العقد . إعتبار تلك الدعوى متعلقة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة .
٩٨	١٩	(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		٢ — التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة . لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض . شغل موظف مسكنا ملحقا بمرفق حكومي . صدور قرار إداري بإنهاء الترخيص بذلك . القضاء بإجابة طلب رد حيازة هذا المسكن مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٤٣٥	٧٨	(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التعرض المستند إلى قرار إداري . لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض . نسبة عيب من عيوب عدم المشروعية إلى هذا القرار . اختصاص جهة القضاء الإداري بالفصل فيه طالما لم يلحق القرار عيب بخدره إلى درجة العدم . صدور حكم على خلاف ذلك . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٤٧٠	٨٤	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)
		(ثالثا) الحائز سبب النية .
		إيراد الحكم بأسباب سائغة أن الطاعن كان سبب النية في وضع يده . عدم رده على ماساقه الطاعن من أدلة وقرائن إنباتا لحسن نيته . لا قصور .
٤٣٠	٧٧	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)
		وراجع : (تقادم " التقادم المكسب ") .
<hr/> <p>(خ)</p> <p>خبرة . خلف</p> <hr/> <p>خبرة</p>		
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع بتدب خبير في الدعوى متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٥١	٢٨	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطاعن الموجهة إليه .
٢٨٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)

الصفحة	العام	
		٣ — رأى الخبير لا يقيد المحكمة . حسبها أن تقيم قضاها على أسباب كافية لحمله .
٣٧٠	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٣)

خلف

		١ — الادعاء بالتزوير من صاحب التوقيع على الورقة العرفية . مانع له من الادعاء بالإنكار بعد ذلك . حكم الوارث أو الخلف حكم المورث في هذا الشأن . انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . النعي عليه فيما أورده من تقارير خاطئة غير منتج .
٦٢	١٣	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١)

		٢ — إقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن إلا إسما مستعارا لغيره . صلاحيته للاحتجاج بما حواه على المقر وورثته بوصفهم خلفاء عاماله . أثره . انصراف آثار البيع للمشتري . شرط أعمال هذا الأثر . ذكر حق الاختيار في العقد وأعمال المشتري حقه فيه في الميعاد المتفق عليه مع البائع .
٧٣	١٤	(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١)

وراجع : (١ . ارث)

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		دهوى . دفوع .
		دعوى
		رفع الدعوى :
		١ - عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض عن نزع الملكية . شرطه . أن تكون الجهة نازمة الملكية قد اتبعت إجراءات تقدير التعويض التي أوجب القانون إتباعها .
٣٦	٧	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٤)
		٢ - ورقة التكليف بالحضور الموجهة من الحاجز إلى المحجوز عليه . هي تنفيذ لما أوجبه م ٥٥١ صرافعات سابق . الإذن بالحجز هو أساس الخصومة .
٤٤٥	٨٠	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٠)
		« صحيفة الدعوى »
		عدم توقيع محام مقرر أمام محاكم الاستئناف على صحيفة الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة .
٢٨٢	٤٩	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		شروط قبول الدعوى :
		« الصفة »
		١ - ورود اسم المطعون عليه في تقرير الطعن وفي القرار المطعون فيه ، مجردا دون ذكر صفته كولى شرعى على القاصر .

الصفحة	المادة	
		الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة . لا محل له طالما أن البين بجلاء أنه اختصم في الاستئناف وفي تقرير الطعن بهذه الصفة .
٢٨	٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٣) ..
		٢ - اكتساب المدعى الصفة في رفع الدعوى أثناء نظرها . أثره . زوال العيب وانتفاء مصلحة المدعى عليه في التمسك بالدفع بعدم القبول .
١٠٨	٢١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		٣ - الصفة في رفع الدعوى . جواز أن يكون مند المدعى في ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مغايرا لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادرا بعد نقض الحكم والإحالة . لا يعد ذلك تغييرا لموضوع النزاع .
١٠٨	٢١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		٤ - إقامة الدعوى ابتداء بطلب التعويض الناشئ عن إخلال الشركة بتنفيذ عقد المقاوله المبرم بينها وبين جمعية بناء المساكن تأسيسا على أنه تضمن اشتراطا لمصلحة الأعضاء . استناد المدعى - عضو الجمعية - أمام محكمة الإحالة إلى أن الجمعية أحالت إليه حقوقها بما فيها التعويض بموجب عقد أعلن للشركة بعد النقض والإحالة . لا محل لتمسك الشركة بانتفاء صفة المدعى .
١٠٨	٢١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		"سماع الدعوى"
		رفع الحراسة وفقا للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . وجوب تقديم الدائنين بديونهم إلى مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قبل

الصفحة	القاعدة	
		<p>الالتجاء إلى القضاء . للمدير أن يرفض أداء أى دين غير جدى أو صورى بقرار مسبب . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التى يرفض المدير العام أدائها . إمتناع المدير رغم مضي مدة كافية عن إصدار قرار بأداء هذه الديون أو برفضها . أثره . أحقية الدائن فى الالتجاء إلى القضاء العادى لمطالبة المدير بدينه .</p> <p>(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٣)</p>
٧٧	١٥	
		<p>الطلبات فى الدعوى :</p> <p>طلب المقاصة القضائية إما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب عارض . مجرد تمسك الطامن باستحقاقه لريع الأطليان — بعد إبطال عقد شرائه لها — وعدم خصمه من الثمن المدفوع منه . عدم إعمال الحكم للمقاصة القضائية بين الفائدة المقول باستحقاقه لها والريع المقضى به . لا خطأ ولا قصور .</p> <p>(الطن رقم ٣٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٥)</p>
٤٣٠	٧٧	
		<p>”الحكم بما لم يطلبه الخصوم“</p> <p>طلب المؤجر إخلاء المستأجر للتأخر فى الوفاء بالأجرة إعمالا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تعرض الحكم لبحث النزاع حول حقيقة الأجرة الواجبة على المستأجر وما يجب خصمه منها إعمالا لقانون التخفيض وذلك للتمكن من البت فى طلب الإخلاء . عدم اعتباره قضاء بما لم يطلبه الخصوم .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٥)</p>
٤٢٥	٧٦	

الصفحة	القاعدة	
		”إغفال الفصل في بعض الطلبات“
		الرجوع إلى نفس المحكمة وفقا للمادة ٣٦٨ مرافعات سابق . مناطه . إغفال الفصل في طلب موضوعى عن مهر أو غلط . قضاء المحكمة صراحة أو ضمنا برفض العلب . النظم من ذلك . وسيلته . الطعن في الحكم ان كان قابلا له .
٢١٩	٣٨	(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧٣)
		”تكييف الطلبات“.
		١ — عقد البيع العقارى ولو لم يكر مشهرا ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به بما في ذلك طلب نفي حق الارتفاق . امتداد المطعون عليها في دعوها بطلب للتسليم ضد الطاعنة — مدعية حق الارتفاق على العقار المبيع — إلى هذا للعقد . إعتبار ملك الدعوى متعلقة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة .
٩٨	١٩	(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٣)
		٢ — تحديد أجرة المساكن من المسائل التى يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بتحفيض الأجرة وفقا للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل له . حكم صادر فى منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قبوله لآى طعن . لا يغبر من ذلك فصل الحكم فى تحديد تاريخ إتمام المبنى وإعداده للسكنى أو قصوره لإغفاله بحث أمر المبنى التى بدئ فى إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ وأعدت للسكنى بعد هذا التاريخ .
٤٧٥	٨٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	قيمة الدعوى :
		١ — الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة . الدعوى الاستثنائية بطلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر بثبوت الوفاء والوراثة . دعوى معلومة القيمة . تقدر قيمتها بنصيب الوارث رافع الدعوى .
٤١٥	٧٤	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣)
		٢ — اختصاص المحاكم الابتدائية بالحكم فى الدعاوى التى لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها . اختصاص استثنائى . أحكام تلك المحاكم فى الدعاوى التى لا تزيد قيمتها على هذا النصاب . عدم قابليتها للاستئناف إلا بنص خاص .
٤٩٠	٨٧	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)
		٣ — دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٤٩٠	٨٧	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)
		٤ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتخلف عن الوفاء بالأجرة . هى دعوى بفسخ عقد الإيجار . الدعوى بطلب فسخ أو امتداد عقد الإيجار الخاضع لقوانين إيجار الأماكن . غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٤٩٩	٨٨	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الدعوى :
		” تدخل النيابة “
		جواز تدخل النيابة العامة في قضايا القصر . م ١٠٠ مرافعات سابق . إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة العامة بتلك القضايا . إعلان نسبي مقرر لصاحب المصلحة فيه دون غيره .
٤٥٢	٨١	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٠)
		نظر الدعوى :
		” تقديم المذكرات “
		حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في أجل معين . عدم التزام المحكمة بتمديد هذا الأجل ولو أجلت إصدار الحكم إلى جلسة أخرى .
١٨٥	٣٣	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		” توثيق الصلح “
		الصلح المبرم بين الخصمين . عدم جواز توثيقه متى رجع أحدهما فيه . إعتباره سندا في الدعوى والحكم بما تضمنه . جائز .
٣٣٦	٥٩	(الطن رقم ١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
		” الدفاع في الدعوى “
		١ — عدم التزام محكمة الموضوع بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه . حسبها أن تقيم قبضاءها على ما يكفي لملئه .
٤٠	٨	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٦)

الصفحة	القاعدة	
٩٨	١٩	٢ — إثارة الدفاع الجوهرى الذى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى . بحث الحكم هذا الدفاع . لا خطأ . (الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
١١٩	٢٣	٣ — دفاع الورثة بأن تصرف المورث لأحد الورثة يخفى وصية استنادا إلى مستندات وقرائن . دفاع جوهرى . اغفال الرد عليه . قصور . (الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/ / ٢٠)
١٤٤	٢٧	٤ — تنازل المستأنف ضمنا عن دفاع أثاره أمام محكمة أول درجة . عودته إليه أمام محكمة القضا . مذهب جديد . عدم جواز إبدائه أمامها لأول مرة . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
١٦١	٣٠	٥ — عدم إلزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله . (الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		مسائل تعترض سير الخصومة :
		« إنقطاع سير الخصومة »
٢٨٧	٥٠	بطلان الإجراءات التى تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		« ترك الخصومة »
		١ — عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالا فى الحكم الصادر برفض الإدعاء . بالتزوير . ترك الخصومة فى استئناف هذا الحكم . قضاء محكمة الاستئناف برد وبطلان العقد المطعون فيه

الصفحة	المقابلة	
		عند نظر استئناف الحكم الصادر من بعد في الموضوع . النعى عليه بأنه خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الإدعاء بالتزوير . لا محل به .
٩٢٤	٢٤	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٢ - الصالح المتضمن لإقرار كل من طرفيه بترك الخصومة في استئنافه . اعتباره بياناً كتابياً صريحاً بالترك في معنى م ٣٠٨ مرافعات سابق . ترك الخصومة في الاستئناف بعد انقضاء ميعاده . منتج لآثره دون حاجة إلى قبول الطرف الآخر .
٩٣٦	٥١	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
		مصاريف ورسوم الدعوى :
		١ - عدم ترتيب البطلان على عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى . سلامة ذلك . تحصيل الرسوم المستحقة من شأن قلم الكتاب .
٩٤٤	٢٧	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٢ - مصاريف الدعوى يحكم بها على الخصم الذي ألزم بالحق المتنازع عليه . م ٣٥٧ مرافعات سابق . الخصم المدخل للحكم في مواجهته الذي لم يكن له شأن بالنازع . عدم جواز إلزامه بالمصروفات .
٩٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		بعض أنواع الدعاوى :
		(١) دعوى منع التعرض .
		التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة . لا يصلح أساساً لرفع دعوى بمنع هذا التعرض . شغل موظف مسكناً ملحاقاً بمرفق حكومي . صدور قرار إداري بإنهاء الترخيص بذلك .

الصفحة	القاعدة	
		القضاء بإجابة طاب رد حيازة هذا المسكن . مخالفة للقانون في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٤٣٥	٧٨	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٥)
		(ب) دعوى صحة التوقيع .
		عدم جواز تسليم صورة الإعلان إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد إعلانه فلم يجده . مادتان ١١ و ١٢ مرافعات سابق . وجوب تسليم صورة إعلان المنعم بالخارج للنيابة . تمسك الطاعنين الأولين بإعلان إعلانهما بالحكم الابتدائي للصادر في موضوع غير قابل للتجزئة "دعوى صحة التوقيع" . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور موجب للنقض بالنسبة للجميع .
١٠٣	٢٠	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		(ج) الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .
		نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية جاء مطلقاً في جعل تاريخ إعلان الحكم الغيابي مبدأ لميعاد المعارضة . حصول هذا الإعلان من المدعى المدني . أثره . بدء ميعاد المعارضة بالنسبة للدعوى المدنية والجنائية .
٣١٢	٥٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٢)
		(د) دعوى صحة التعاقد .
		راجع : (ب . بيع)
		(هـ) دعوى التزوير .
		راجع : (ت . تزوير) .

دفع

١ - ورود اسم المطعون عليه في تقرير الطعن وفي الفرار المطعون فيه ، مجرداً دون ذكر صفته كولى شرعى على القاصر .
الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة . لا محل له طالما أن البين بجلاء انه اختصم في الاستئناف وفي تقرير الطعن بهذه الصفة .

٢٨ (الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق. "أحول شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٣ .. ٦

٢ - إقامة الطعن في قرار اللجنة من مدير شركة التوصية .
لمصلحة الضرائب مصلحة قانونية في الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لاشركاء المتضامنين حتى يقتصر نطاق الطعن على حصة التوصية .

٥٦ (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٠ .. ١٢

٣ - اكتساب المدعى لصفته في رفع الدعوى أثناء نظرها .
آثره . زوال العيب وانتفاء مصلحة المدعى عليه في التمسك بالدفع بعدم القبول .

١٠٨ (الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥ .. ٢١

٤ - إقامة الدعوى ابتداء بطلب التعويض الناشئ عن إخلال الشركة بتنفيذ عقد المقاوله المبرم بينها وبين جمعية بناء المساكن تأسيساً على أنه تضمن اشتراطاً لمصلحة الأعضاء .
استناد المدعى - عضو الجمعية - أمام محكمة الإحالة إلى أن الجمعية أحالت إليه حقوقها بما فيها التعويض بموجب عقد أطن للشركة بعد القبض والإحالة . لا محل لتمسك الشركة بانتفاء صفة المدعى .

١٠٨ (الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥ .. ٢١

الصفحة	القائمة	
		٥ — الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ، والدفع بعدم قبوله ممن لم يكن خصما حقيقيا في الدعوى ولقبول المحكوم عليه الحكم الابتدائي . هذا الدفع في حقيقة دفع بعدم جواز الاستئناف ، وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه م ١٤٢ مرافعات .
٢٨٧	٥	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

(ر)

رد غير المستحق . رسوم . رهن

رد غير المستحق

١ — تقادم الحق في المطالبة باسترداد الضرائب والرسوم بمضي ثلاث سنوات من يوم دفعها م ٢/٣٧٧ مدني . شرطه . أن يكون تحصيل تلك المبالغ قد تم بغير وجه حق صدور قرار بإعفاء صاحب الشأن من الرسوم الجمركية من فترة سابقة . اعتبار الرسوم السابق تحصيلها دينا عاديا . سقوط الحق في طلب استردادها بمضي ١٥ سنة من تاريخ صدور قرار الاعفاء .

(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨) ٨٩ ٥٠٩

٢ — تحصيل رسوم جمركية بغير وجه حق . تقادم الحق في استردادها بمضي ثلاث سنوات من يوم دفعها .

(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨) ٨٩ ٥٠٩

الصفحة	القاعدة	
		٣ — رد مصلحة الجمارك جزء من رسوم جمركية أخرى بخلاف الرسوم الجمركية المتنازع عليها . غير قاطع لتقادم الحق في استرداد هذه الرسوم الأخيرة .
٥٠٩	٨٩	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨)
		٤ — طلب استرداد الرسوم المحصلة بدون وجه حق بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قبل صدور القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . غير قاطع للتقادم . هذه المطالبة بعد صدور ذلك القانون . لا تقطع التقادم إذا تمت بعد اكتمال مدته .
٥٠٩	٨٩	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨)
رسوم		
(أولا) الرسوم القضائية .		
		١ — عدم ترتيب البطلان على عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى . هـ ذلك . تحصيل الرسوم المستحقة من شأن قلم الكتاب .
١٤٤	٢٧	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٢ — الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة . الدعوى الاستئنافية بطلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر بثبوت الوفاة والوراثة . دعوى معلومة القيمة . تقدر قيمتها بنصيب الوارث رافع الدعوى .
٤١٥	٧٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٩ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)
		٣ — دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ابتدائية أو مستأنفة . يستحق عليها رسم نسبي ٢٪ . م ٥ ق ٩١ لسنة ١٩٤٤ . القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٤ الذي خفض الرسم إلى ١٪ لا يسرى على رسوم الاستئناف المرفوع قبل العمل به .
٤١٥	٧٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٩ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
٤١٥	٧٤	٤ — دعوى ثبوت الوفاة والوراثة . تقدير الرسوم النسبية المستحقة على أساس حصة الوارث أو الورثة رافعي الدعوى . تقدير الرسم طبقا لتقدير مصلحة الضرائب لقيمة التركة . لا خطأ . (الطن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣)
		(ثانيا) رسم الدمغة .
٣٦٣	٦٤	١ — تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب لا يشمل التجزئة . وجوب تحصيل رسم دمغة اتساع واحد . (الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٧٣)
٤٥٨	٨٢	٢ — صورة العقد المضاء التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل . هي الصورة المضاء من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء . (الطن رقم ٣٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٣)
٤٥٨	٨٢	٣ — المستخرجات الحاضعة لرسم الدمغة على اتساع الورق . م ٢ من الجدول (١) ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . المقصود بها . إغفال المحكمة بحث مدى انطباق هذا النص على الكشف محل النزاع ، رغم تمسك مصلحة الضرائب بانطباقه . قصور . (الطن رقم ٣٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٣)
		رهن
٣٦٣	٦٤	تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب لا يشمل التجزئة . وجوب تحصيل رسم دمغة اتساع واحد . (الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٧٣)

الصفحة القاعدة

(ش)

شركات . شفعة

شركات

(أولا) الشركات المساهمة

"الضريبة الإضافية"

١ — الضريبة الإضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة . الواقعة المنشئة للضريبة . قبض الممول للإيراد أو وضعه تحت تصرفه . الضريبة تستحق لأول مرة من إيرادات سنة ١٩٥٧ بأكملها . ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨

٢٩٥ ٥١ (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)

٢ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥١ . وهاؤها . ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل بها بهذه الصفة . المبالغ التي يحصل عليها هذا الممول من شركة أخرى ليس عضوا بمجالس إدارتها . لا يخضع لهذه الضريبة .

٢٩٥ ٥١ (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)

٣ — الضريبة الإضافية على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب بالشركة المساهمة . ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . الواقعة المنشئة لها . قبض الإيراد أو وضعه تحت تصرف صاحب الشأن . قيد المبلغ في الحساب الجاري للممول . وجوب أن يكون قيدا حقيقيا ولا يوجد ما يحول دون صرفه .

٥١٦ ٩٠ (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) شركات القطاع العام .
		نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة دون الشركات التابعة للمؤسسات العامة . علة ذلك عدم اعتبار هذه الشركات من الأشخاص العامة .
٢٨٢	٤٩	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		(ثالثا) شركات الأشخاص .
		”شركات التضامن“ .
		ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك متضامن شخصيا في شركات التضامن أو التوصية . التزام هذا الشريك بتقديم الإقرار عن أرباحه . وجوب توجيه إجراءات ربط الضريبة إليه أو إلى من ينييه من الشركاء أو الغير . طعن الشركة في قرار اللجنة . غير جائز . المادة ٣٤/٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الهدف منها ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على كل شريك .
٥٦	١٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٠)
		”شركات التوصية“ .
		إقامة الطعن في قرار اللجنة من مدير شركة التوصية . لمصلحة الضرائب مصلحة قانونية في الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركاء المتضامنين حتى يقتصر نطاق الطعن على حصة التوصية .
٥٦	١٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٠)
		(رابعاً) مسائل متنوعة .
		١ — العبرة في تكييف العقد بما عناه العاقدان . تكييف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة لقيام عنصر التبعية . لا ينال منه تحديد أجر العامل بنسبة من الأرباح .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المادة ٣٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن خصم إيرادات القيم المنقولة وإيرادات الأراضي الزراعية والمباني المملوكة للمنشأة من الربح الخاضع لضريبة الأرباح . شروط تطبيقها . الشخصية المعنوية للشركة . مقتضاها أن تكون أموالها مستقلة عن أموال الشركاء . صيرورة حصة الشريك ملكا للشركة كشخص معنوي .
٣٥٤	٦٢	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨) اندماج عدة شركات في شركة أخرى . مؤداه . انقضاء الشركات المندمجة وبقاء الشركة الداجمة محتفظة بشخصيتها .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢) شفعة
		ملكية الشفع للعقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة . شرط لجواز طلبها . الملكية لا تنتقل إلا بتسجيل عقد البيع .
٣٢٩	٥٧	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
(ص)		
صلاح . صورية		
صلاح		
		١ — اتفاق العامل بالصلاح أو التنازل مع رب العمل . مناط بطلانه . المساس بحقوق تقررهما قوانين العمل . منال بشأن استبدال أجر ثابت بعمولة .
١١٤	٢٢	(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٣٣٦	٥٩	٢ — الصلح المبرم بين الخصمين . هدم جواز توثيقه متى رجع أحدهما فيه . اعتباره سندا في الدعوى والحكم بما تضمنه . جائز . (العلم رقم ١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
٣٣٦	٥٩	٣ — عقد الصلح المتضمن لإقرار كل من طرفيه بترك الخصومة في استئنافه . اعتباره بيانا كتابيا صريحا بالترك في معنى م ٣٠٨ مرافعات سابق . ترك الخصومة في الاستئناف بعد انقضاء مياعده . منتج لآثره دون حاجة إلى قبول الطرف الآخر . (العلم رقم ١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)

صورية

٤٦	٩	١ — تمسك الوارث بصورية عقد البيع الصادر من مورثه لوارث آخر صورية مطلقة . التدليل عليها بعدة قرائن . طلبه الإحالة إلى التحقيق لإثباتها بالبيئة تأميسا على قيام المانع الأدبي . دفاع جوهرى . إغفال بحثه . قصور . (العلم رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
٦٢	١٣	٢ — انتهاء الحكم إلى صدور العقد صحيحا من المورث . استخلاصه اتجاه نيته إلى نقل الملكية إلى بناته بعد تحصيل إيجار السنة الزراعية التي أصدر فيها العقد . هذا الاستخلاص فيه الرد على ماوجه إلى العقد من أنه وصية القضاء بصحة العقد باعتباره عقد بيع حقيقى أو هبة يسترها عقد بيع . لا قصور . (العلم رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١١)
١١٩	٢٣	٣ — مجرد بيع المورث حق الانتفاع بالعقار لوارث بعد تصرفه في حق الرقبة إليه . غير مانع من اعتبار التصرف وصية . م ٩١٧ مدنى . (العلم رقم ٤٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — قرينة م ١١٧ مدنى . مناطها . إحتفاظ المتصرف بحيازة العين التى تصرف فيها وبحق الانتفاع بها مدى حياته . خلو العقد من النص عليهما لا يمنع محكمة الموضوع من التحقق من توافرها . للوارث إثبات أن العقد ينهى وصية احتيالا على أحكام الإرث بكافة طرق الإثبات .
١١٩	٢٣	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٥ — إعمال الأسبقية فى التسجيل . شرطه . ألا يكون أحد العقدين صوريا صورية مطلقة .
١٤٤	٢٧	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٦ — إستاناد الخصم إلى قرائن غير قاطعة فى تخرج أقوال الشهود التى أخذت بها المحكمة . إغفال الحكم التحدث من هذه القرائن . لا عيب . مثال فى صورية .
١٤٤	٢٧	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٧ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قوامها . إحتفاظ المتصرف بحيازة العين وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته . لقاضى الموضوع التحرى من قصد المتصرف فى ضوء ظروف الدعوى .
٢٦٥	٤٧	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
(ض)		
ضرائب		
(أولا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .		
١ — أجرة العقار المبيع . حق لاشرى ولو لم يسجل العقد .		
توقيع مصلحة الضرائب مجزا تحت يد . ستأجرى العقار المبيع بعد تاريخ استحقاق المشتري للأجرة وفاء لضريبة الأرباح		

الصفحة	القاعدة	
		التجارية المستحقة على البائع . غير صحيح إلا في حدود المبلغ الباقي من ائتمن في ذمة المشتري .
٩	٣	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣)
		٢ - أجور العمال بالمنشأة . جواز تقديرها بنسبة معينة من الأرباح . هذه الأجور تعد من التكاليف على الربح . وجود صلة قرابة تربط هؤلاء العمال بصاحب المنشأة . وجوب التحقق من تناسب الأجر مع ما يؤديه هؤلاء العمال من عمل . استخلاص ذلك . خاضع لتقدير محكمة الموضوع .
٢٤٢	٤٢	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)
		٣ - لمحكمة الموضوع سلطة اعتماد دفاتر المول أو إطراحها كلياً أو جزئياً .
٢٤٢	٤٢	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)
		٤ - استثمار بعض رأس مال المنشأة التجارية في أعمال التسليف دون أن يقتضي ذلك ضرورة مزاولة المهنة . وجوب خصم فوائد القرض - بعد تزيل ١٠٪ منها مقابل المصاريف - من وعاء ضريبة الأرباح التجارية . علة ذلك . منع ازدواج الضريبة . م ٣٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . إتصال عملية الإقراض بمباشرة المهنة . إعفاء الفوائد من ضريبة القيم المنقولة . م ٢/١٥
٣٠١	٥٢	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)
		٥ - المادة ٣٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن خصم إيرادات القيم المنقولة وإيرادات الأراضي الزراعية والمباني المملوكة للمنشأة من الربح الخاضع لضريبة الأرباح . شروط تطبيقها .

الصفحة	القاعدة	
		الشخصية المعنوية للشركة . مقتضاها أن تكون أموالها مستقلة عن أموال الشركاء . صيرورة حصة الشريك ملكا للشركة كشخص معنوى .
٣٥٤	٦٢	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨) "الربط الحكيم"
		١ — تطبيق قاعدة الربط الحكيم بالنسبة للنشاط المستحدث المختلف نوعا عن نشاط الممول في سنة الأساس . شرطه . استمرار الممول في مراولة هذا النشاط الجديد في السنوات المقبلة . ترقف هذا النشاط . أثره . إستبعاد قاعدة الربط الحكيم في حدود هذا النشاط .
٤٠٨	٧٢	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٤) ٢ — وجوب تطبيق قاعدة الربط الحكيم ولو اشتملت السنوات المقبلة على خسائر وأرباح نتيجة حوادث عامة (حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) ق ٥٨٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣ . لا يغير من ذلك تعويض المنشأة عن بعض ما لحقها من خسارة .
٥٢١	٩١	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨) (ثانيا) ضريبة القيم المنقولة .
		المنازعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة . لا تحال إلى لجان الطعن المشار إليها بالمواد ٥٠ — ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . هذه المنازعات ترفع مباشرة إلى المالك صاحبة الولاية العامة .
٣٩٠	٦٩	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٧) (ثالثا) ضريبة أرباح المهن غير التجارية .
		ضريبة المهن الحرة . وعازوها . الأرباح التي قبضها المول أو وضعت تحت تصرفه من عمليات باشرها خلال السنة أو في سنوات سابقة ، لا الأرباح التي استعقت ولم يتم قبضها .
٤١٢	٧٣	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) الضريبة الإضافية :
		١ — الضريبة الإضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة . الواقعة المنشئة للضريبة . قبض الممول للإيراد أو وضعه تحت تصرفه . الضريبة تستحق لأول مرة من إيرادات سنة ١٩٥٧ بأكملها . ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨
٢٩٥	٥١	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)
		٢ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . وعائوها . ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل بها بهذه الصفة . المبالغ التي يحصل عليها هذا الممول من شركة أخرى ليس عضواً بمجلس إدارتها . لا يخضع لهذه الضريبة .
٢٩٥	٥١	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)
		٣ — الضريبة الإضافية على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتخب بالشركة المساهمة . ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . الواقعة المنشئة لها . قبض الإيراد أو وضعه تحت تصرف صاحب الشأن . قيد المبلغ في الحساب الجاري للمول . وجوب أن يكون قيداً حقيقياً ولا يوجد ما يحول دون صرفه .
٥١٦	٩٠	(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨)
		(خامساً) الضريبة العامة على الإيراد .
		١ — مريان الضريبة العامة على الإيراد لأول مرة على إيرادات سنة ١٩٤٩ . المادة / ٢٥ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . السنة المالية ١٩٤٨ / ١٩٤٩ مريان الضريبة

الصفحة	القاعدة	
		على جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة في سنة ١٩٤٩ فحسب . حكم المادة ٦ من القانون . سر يانه فقط حيث تكون كل مدة الاستغلال خاضعة للضريبة .
١٤	٤	(الظن رقم ١٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ٢ — إيرادات الأجنبي . خضوعها للضريبة العامة على الإيراد . متى كان متوطنا في مصر باتخاذها محلا لإقامته الرئيسية ، أو كانت بها مصالحه الرئيسية .
٢٣٥	٤١	(الظن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤) ٣ — تحديد موطن الأجنبي في حكم المادة ٢ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، استقلال قضى الموضوع به .
٢٣٥	٤١	(الظن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤) ٤ — الضريبة العامة . وءؤها . تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لا يمنع من إضافة إيرادات رموس الأموال المنقولة إلى وعاء الضريبة العامة
٢٣٥	٤١	(الظن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤) (سادسا) ضريبة التركات . ١ — الأموال المتروكة عن المتوفى . وجوب تقديرها حسب قيمتها الحقيقية وقت الوفاة .
٥٢	١٠	(الظن رقم ١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٠) ٢ — احتياطي هبوط الأسعار . لا يعد في حالة عدم استعماله من أصول تركة المول .
٥٢	١١	(الظن رقم ١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٠) ٣ — الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع منه الاستئناف . عدم جواز تسوئ مركز المستأنف باستئنافه . مثال في ضريبة التركات .
٣٠٧	٥٣	(الظن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — وجوب استبعاد الديون من وعاء الضريبة على الزكات متى كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلاً عليها أمام القضاء . دين المدين المتضامن . وجوب استبعاد الدين بأكمله من وعاء الضريبة على تركته . لا يحول دون ذلك حق الموفى في الرجوع على باقي المدينين كل بقدر حصته في الدين . (الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١) ٥٣ ٣٠٧
		٥ — حق المدين في الإمتناع عن الوفاء بما في ذمته من ديون للتركة إلى أصحابها ما لم يقدوا الشهادة الدالة على سداد رسم الأيلولة . إلزام المشتري بأن يؤدي باقي ثمن الأطنان لورثة البائع قبل تقديم تلك الشهادة . خطأ . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧) ٦١ ٣٥١
		٦ — تصرف المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى فروع أحد ورثته أو زوجه أو أزواج فروعهم . قرينة قانونية على أن التصرف صدر للوارث نفسه . م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . خضوع هذا التصرف لرسم الأيلولة . جواز إقامة الدليل على أن التصرف صدر لصالحهم ، وأنهم ليسوا شخصية مستعارة للوارث . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨) ٩٢ ٥٢٥
		(سابعاً) رسم الدمغة . ١ — تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب لا يحتمل التجزئة . وجوب تحصيل رسم دمغة اتساع واحد . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨) ٦٤ ٣٦٣
		٢ — صورة العقد المفضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل . هي الصورة المفضاة من المتعاقدين الآخرين نصاح للاحتجاج بها أمام القضاء . (الطن رقم ٢٥١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١) ٨٢ ٤٥٨

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المستخرجات الخاضعة لرسم الدفعة على اتساع الورق . م ٢ من الجدول (١) ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . المعمود بها . إغفال المحكمة بحث مدى انطباق هذا النص على الكشف محل الزراع ، رغم تمسك مصلحة الضرائب بانطباقه . قصور .
٤٥٨	٨٢	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢١) (ثامنا) إمتياز دين الضريبة . حق الإمتياز المنصوص عليه في المادة ٩٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . منصور على أموال المدين . عدم صحة الجزأ الأعلى ما هو مملوك له .
٩	٣	(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣) (تاسعا) الطعن الضريبي .
٥٦	١٢	١ - إقامة الطعن في قرار اللجنة من مدير شركة التوصية . لمصلحة الضرائب مصلحة قانونية في الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركاء المتضامنين حتى يقتصر نطاق الطعن على حصة التوصية . (الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٠) ٢ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك متضامن شخصيا في شركات التضامن أو التوصية . إلتزام هذا الشريك بتقديم الإقرار عن أرباحه . وجوب توجيه إجراءات ربط الضريبة إليه أو إلى من ينوبه من الشركاء أو الغير . طعن الشركة في قرار اللجنة . غير جائز . المادة ٣٤/٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الهدف منها ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على كل شريك . (الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٠)
٥٦	١٢	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها لمحكمة الاستئنافية بالنسبة لم رفع عنه الاستئناف فقط . لا يجوز تسويء مركز المستأنف بالاستئناف الذي رفعه . مثال في طعن ضريبي .
١٥٨	٢٩	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٧)
		٤ — أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بقرارات لجان الطعن في الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . ميعاد استئنافها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الأحكام من وقت النطق بها . عدم جواز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام .
٢٤٧	٤٣	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)
		٥ — إجراءات رفع الاستئناف من أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وجوب اتباع القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات .
٣٥٩	٦٣	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٨)
		٦ — الطعن في قرار اللجنة — بشأن ضريبة إضافية — بطريق التكليف بالحضور ، ثم الطعن فيه بصحيفة أودعت قلم الكتاب . القضاء نهائيا بعدم قبول الطعن الثاني لرفعه بغير الطريق القانوني . وجوب التزام محكمة الاستئناف بحجية هذا القضاء السابق بالنسبة لشكل الطعن ولو كان الحكم فيه قد خالف القانون أو النظام العام .
٤٠٤	٧١	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٤)
		(عاشرا) التقادم .
		١ — تقادم الحق في المطالبة باسترداد الضرائب والرسوم بمضي ثلاث سنوات من وم دفعها . م ٣٧٧/٢ مدني . شرطه . أن يكون تحصيل تلك المبالغ قد تم بغير وجه حق .

الصفحة	القائمة	
		صدور قرار بإعفاء صاحب الشأن من الرسوم الجمركية عن فترة سابقة . إعتبار الرسوم السابق تحصيلها ديناً عادياً . سقوط الحق في طلب استردادها بمضى ١٥ سنة من تاريخ صدور قرار الإعفاء .
٥٠٩	٨٩	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
		٢ — تحصيل رسوم جمركية بغير وجه حق . تقادم الحق في استردادها بمضى ثلاث سنوات من يوم دفعها .
٥٠٩	٨٩	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
		٣ — طلب استرداد الرسوم المحصلة بدون وجه حق بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قبل صدور القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . غير قاطع للتقادم . هذه المطالبة بعد صدور ذلك القانون لاتقطع التقادم إذا تمت بعد اكتمال مدته .
٥٠٩	٨٩	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
		٤ — رد مصالحة الجمارك جزء من رسوم جمركية أخرى بخلاف الرسوم الجمركية المتنازع عليها . غير قاطع لتقادم الحق في استرداد هذه الرسوم الأخيرة .
٥٠٩	٨٩	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٨)
		(حادى عشر) مسائل عامة .
		الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي . جواز تدارك الخطأ الواقع فيها . للمول استرداد مادفعه بغير حق . وللصلحة حق المطالبة بما هو مستحق زيادة على مادفع .
٣٠١	٥٢	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(ع)
		عرف . عقد . عمل
		عرف
		١ — انتقال منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ إبرام العقد بموجب العقد أم لم يسجل ، مالم يوجد اتفاق أو عرف مخالف . م ٢/٤٥٨ مدني .
٩	٣	(الظعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣)
		٢ — العرف في مسائل الأحوال الشخصية . معتبر إذا عارض نصا مذهبيا منقولا عن صاحب المذهب . هـ ذلك . (الظعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)
٢٥١	٤٤	
		عقد
		(أولا) أركان العقد .
		عيوب الرضا :
		"الإكراه"
		١ — الإكراه المبطل للرضا . تحققه بالتهديد بمخطر جسيم محدد بانفس أو المال يحدث رهبة تحمل على الإفراز بقبول المتعاقد مالم يكن ليقبله اختيارا .
٣٣٦	٥٩	(الظعن رقم ١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)

الصفحة	الفائدة	
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس العاقد . لارقابة عليها من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة . عدم التزامها بإجراء تحقيق لا ترى حاجة إليه .
٣٣٦	٥٩	(الطعن رقم ١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧) .. - .. " الغلط "
		الغلط الذي يجوز إبطال العقد . شرطه . استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة ثبوت واقعة الغلط .
٣٩٦	٧٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٣) .. - .. " التدليس "
		التدليس الذي يجوز إبطال العقد . استخلاص عناصره وتقدير ثبوته أو نفيه . استقلال محكمة الموضوع بذلك . لارقابة عليها من محكمة النقض .
٣٩٦	٧٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٣) .. - .. (ثانيا) تكييف العقد .
		١ - انتهاء الحكم إلى صدور العقد صحيحا من المورث . استخلاصه اتجاه نيته إلى نقل الملكية إلى بناته بعد تحصيل إيجار السنة الزراعية التي أصدر فيها العقد . هذا الاستخلاص فيه الرد على ما وجه إلى العقد من أنه وصية . القضاء بصحة العقد باعتباره عقد بيع حقيقي أو هبة يسترها عقد بيع . لا قصور ولا خطأ في الإسناد .
٦٢	١٣	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١) .. - .. ٢ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قوامها . احتفاظ المنصرف بحيازة العين وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لقاضي الموضوع التحري عن قصد المنصرف في ضوء ظروف الدعوى .
٢٦٥	٤٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧) .. - ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع . القيام بالعمل القانوني محل الوكالة قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ماحقة به وتابعة له . مثال بشأن وكالة محام .
٢٦٠	٤٦	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٤ — النعي على الحكم في تكييفه لشرط من شروط العقد . عدم تأثير هذا التكييف على نتيجة الحكم الصحيحة . غير منتج . مثال في دعوى عمل .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٣)
		٥ — العبرة في تكييف العقد هي بما عناه العاقدان . تكييف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة لقيام عنصر التبعية . لا ينال منه تحديد أجزء العامل بنسبة من الأرباح . الأسباب الزائدة . النعي عليها . برفض محنته . غير منتج .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٣)
		(ثالثاً) آثار العقد .
		إقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن إلا إسما مستعاراً لغيره . صلاحيته للاحتجاج به على المورثته . أثره . انصراف آثار البيع للمشتري المستتر . شرط إعمال هذا الأثر . ذكر حق الاختيار في العقد وإعمال المشتري حقه فيه في الميعاد المنفق عليه مع البائع .
٧٣	١٤	(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١١)

(رابعا) إبطال العقد .

١ - الكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم وليست شرطا لانعقاد مشاركة التحكيم . القضاء بإبطال المشاركة استنادا إلى عدم توقيع أحد المحكمين عليها . عدم تعويل المحكم على إقرار هذا المحكم كتابة بقبوله مهمة التحكيم . خطأ .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤) ٥٦ ٣٢١

٢ - المحكم المفوض بالصلح . عدم جواز تعيين غيره بغير إتفاق الطرفين . وفاته بعد انعقاد مشاركة التحكيم ليست سببا لبطلانها . ضرورة إتفاق الخصوم على محكم آخر لنفاذ عقد التحكيم . المادة ٨٢٤ مرافعات ساق . تعلق حكمها بالنظام العام .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤) ٥٦ ٣٢١

وراجع : (بطلان " بطلان التصرفات ") .

(خامسا) فسخ العقد .

الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالالتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه . ترديد الشرط الفاسخ الضمني . لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في العناء بالفسخ .

(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٩) ١٠ ٤٩

(سادسا) العقد الإداري .

إختصاص القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية . صدور حكم في هذه المنازعات

الصفحة	الفاصلة	
		بالإلزام . اختصاص القضاء المستعجل بنظر الاشكالات الوقفية المتعلقة بتنفيذه . المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والمنصلة بموضوع المنازعات الإدارية . لا تدخل في اختصاص القضاء العادي .
١٣١	٢٥	(المظن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١)
		عمل
		(أولاً) عقد العمل .
		١ — العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة ما هناء العاقدون منها . تعرف قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع . القيام بالعمل القانوني محل الوكالة قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له . مثال بشأن وكالة محام .
٢٦٠	٤٦	(المظن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٢ — العبرة في تكييف العقد هي بما هناء العاقدان . تكييف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة لقيام عنصر التبعية . لا ينال منه تحديد أجر العامل بنسبة من الأرباح . الأسباب الزائدة . النعي عليها بفرض صحته . غير منتج .
٣١٢	٦٧	(المظن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣)
		٣ — النعي على الحكم في تكييفه لشرط من شروط العقد . عدم تأثير هذا التكييف على نتيجة الحكم الصحيحة . غير منتج . مثال في عمل .
٣٧٢	٦١	(المظن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣)
		(ثانياً) الأجر .
		١ — اتفاق العامل بالصالح أو التنازل مع رب العمل . مناط بطلانه . المساس بحقوق تقررهما قوانين العمل . مثال بشأن استبدال أجر ثابت بعمولة .
١١٤	٢٢	(المظن رقم ٤٣١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — أجور العمال بالمنشأة . جواز تقديرها بنسبة معينة من الأرباح . هذه الأجور تعد من التكاليف على لربح . وجود صلة قرابة تربط هؤلاء العمال بصاحب المنشأة . وجوب التحقق من تناسب الأجر مع ما يؤديه هؤلاء العمال من عمل . استخلاص ذلك . خاضع لتقدير محكمة الموضوع .
٢٤٢	٤٢	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٣ — تقدير أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم على أساس إنتاجهم الفعلي . حسابها على أساس متوسط الإنتاج العامل من أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة . ضرورة استبعاد مقابل ساعات العطل .
٣٦٩	٦٦	(الطن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٤ — تحديد أجر العامل بنسبة مئوية من الأرباح . هدم تحقيق المنشأة أي ربح . وجوب تقدير الأجر وفقاً للأسس المحددة بالمادة ١/٦٨٢ مدني .
٣٧٢	٦٧	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٥ — التزام رب العمل بسكنى العاملين وبمقابل مصاريف استهلاك المياه . ميزة عينية . اعتبارها عنصراً من عناصر الأجر . المساس بها . انتقاص من الأجر . غير جائز .
٥٢٩	٩٣	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		” إعانة غلاء المعيشة “
		الطن على الحكم بطريق النقض لمخالفته حكم سابق . جائز سواء دفع أمام محكمة الموضوع بطلب المجية أم لم يدفع . مثال بشأن مطالبة عمال البحر والملاحين بإعانة غلاء معيشة .
٤٨٣	٨٦	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثاً) إنتهاء عقد العمل .
		١ - تقدير المبرر للفصل . مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٤٠	٨	(للطن رقم ٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٦)
		٢ - عقد العمل غير المحدد المدة . إعتباره منتهياً بإخطار أحد الطرفين للأخر بالرغبة في إنتائه . عدم مراعاة مهلة الإخطار . لا يترتب عليه إلا الحق في التعويض .
٣١٦	٥٥	(للطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)
		” معاش الشيخوخة “
		القانون ٤ لسنة ١٩٦٩ . قانون تفسيري . بيانه قصد المشرع من المادة ٦ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأميزات الإجتماعية منذ تنفيذها . مؤدى ذلك . إستمرار المؤمن عليه في العمل بعد سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . شمول هذه المدة للمدة السابقة على الاشتراك في التأمين .
٢١٥	٢٧	(للطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٠)
		” معاش الوفاة “
		إستحقاق معاش الوفاة . شرطه . وفاة المؤمن عليه خلال مدة الخدمة . م ٦٢ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . حدوث الوفاة بعد الإخطار بإنهاء العقد غير المحدد المدة . تقضاء بالمعاش استناداً إلى أن الوفاة وقعت أثناء الخدمة لامتداد عقد العمل حتى نهاية مهلة الإخعار التي لم يراها رب العمل . خطأ .
٣١٦	٥٥	(للطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		” مكافأة نهاية الخدمة “ .
		تضمن صحيفة طلب استصدار أمر الأداء أن المبلغ المطالب به هو باقى مكافأة نهاية الخدمة . عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بأن هذا المبلغ هو مقابل تعويض عن الفصل أو منحة . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . القضاء بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لعدم توجيهه إلى هيئة التأمينات . لا خطأ .
٣٦٦	٦٥	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١)
		(رابعا) الدعوى العمالية .
		ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على الأحكام الصادرة فى دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التى ترفع وفقا لها . ما عداها باقى على أصله .
١١٤	٢٢	(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)
		(خامسا) مسائل عامة .
		١ - إقامة الحكم على دعامين . كفاية احدهما للحمل قضائه . النعى على الأخرى - بفرض صحته - غير منتج . مثال فى دعوى عمل .
٢٥٥	٤٥	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٢ - تمسك رب العمل لأول مرة أمام محكمة النقض بحقه فى حبس التأمين المدفوع له من العامل تبعا للرهن الحيارى المقرره عليه . مذهب جديد غير مقبول .
٣٧٢	٦٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٣)

الصفحة

القاعدة

(غ)

غير

طعن الوارث بصورة تصرفات المورث المضرة به . جواز
إثباته بكافة الطرق . اعتبار الوارث من الغير بالنسبة لهذه
التصرفات .

٢٦٥

٤٧

(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)

(ف)

فوائد

إعمال الجزاء بتخفيض الفوائد المستحقة للدائن أو عدم القضاء
بها وفقا للمادة ١٢٩ مدني . لا يستلزم رفع الدائن خصومة إلى القضاء .
كفاية لجوئه في المطالبة بحقه إلى إجراءات لا طائل من بطئها .

١٦١

٣٠

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)

(ق)

قانون . قرار إداري . قضاء مستعجل .
قوة الأمر المقضي

قانون

١ — قرار التفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ . مملوره
ليبيان قصد المشرع بالأجرة المتعاقد عليها في ظل أحكام القانون ٤٦

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٦٢، وتحديد الأماكن الخاصة بتقدير اللجان . اختصاص اللجان بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها والتي لم يتم الإخطار عنها أو لم تشغل فعلا قبل تاريخ العمل بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥
١٩٤	٣٥	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨) ٢ — القانون ٤ لسنة ١٩٦٩ . قانون تفسيري . بيانه قصد المشرع من المادة ٦ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية منذ تقييدها . يؤدي ذلك . استمرار المزمع عليه في العمل بعد سن الستين . لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . شمول هذه المدة للمدة السابقة على الاشتراك في التأمين .
٢١٥	٣٧	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٠) ٣ — أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بقرارات لجان الطعن في الضريبة على أرباح المهن غير التجارية . ميعاد استئنافها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الأحكام من وقت النطاق بها . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام .
٢٤٧	٤٣	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤) سريان القانون من حيث الزمان : ١ — الطعن من غير المحكوم عليه إذا تعدى إليه الحكم . طريق للطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية في ظل المادة ٣٤١ من لائحة المحاكم الشرعية وقبل إلغائها . مبرراتها على الأحكام التي صدرت في ظلها .
١٨	٥	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ابتدائية أو مستأنفة . يستحق عايمها رسم نسبي ٢٪ . م ٥ ق ٩١ لسنة ١٩٤٤ . القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٤ الذي خفض الرسم إلى ١٪ لايسرى على رسوم الاستئناف المرفوع قبل العدل به .
٤١٥	٧٤	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣) "الأثر الرجعي"
		١ — سريان الضريبة العامة على الإراد لأول مرة على إيرادات سنة ١٩٤٩ ، المادة ٣٥ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . السنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٩ . سريان الضريبة على جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة في سنة ١٩٤٩ فحسب . حكم المادة ٦ من القانون . سريانه فقط حيث تكون كل مدة الاستغلال خاضعة للضريبة .
١٤	٤	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/٣/١٩٧٣)
		٢ — ميعاد الطعن بالنقض . ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ سريانه ابتداء من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥
٤٠	٨	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٣)
		٣ — الأجرة المخفضة طبقا للمادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . تقدير حكي . القصد منه إيهاء الحالات المنظورة أمام لجان التقدير المشكلة طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون الأول في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ .
١٩٤	٣٥	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٨/٣/١٩٧٣)
		إلغاء القانون :
		جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الإبتدائية بسبب وقسوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . م ٢٩٦ مرافعات سابق . عدم اعتباره

الصفحة	القاعدة	
		استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . هذا القانون تشريع خاص لاسبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص بذلك . عدم استفادة هذا الإلغاء من تعديل المادة ٢٩٦ مماثلة الذكر بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
٤٧٥	٨٥	(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		قرار إدارى
		١ - الاختصاص بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات الإدارية النهائية . لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى . عدا ما استثنى بنص خاص . قرارات مدير عام مصلحة الجمارك في مواد التهرب الجمركى . ماهيتها . الطعن فيها في ظل ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . معقود لمحكمة القضاء الإدارى .
٨٣	١٦	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)
		٢ - عقد شركة مبرم بشأن إدارة مدرسة خاصة . اختصاص القضاء العادى بالفصل فيما ينشأ عنه من نزاع أو طلب فرض الحراسة القضائية على المدرسة . إنعدام هذا الاختصاص إذا كان من شأن الحراسة وقف تنفيذ أمر إدارى .
١٣٥	٢٦	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١)
		٣ - وجوب تضمين اللائحة الداخلية للمدرسة الخاصة التي تتقاضى مصروفات نظام تعيين الموظفين ومؤهلاتهم ومرتباتهم . ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ . تعيين مدير المدرسة بقرار من صاحبها بناء على ترشيح مجلس الإدارة طبقاً لللائحة . هذا القرار لا يعد من القرارات الإدارية حتى ولو وافقت عليه مديرية التربية والتعليم . لا يمنع ذلك من وضع المدرسة تحت الحراسة القضائية .
١٣٥	٢٦	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضت مصلحة عامة . لا يصلح أساسا لرفع دعوى يمنع هذا التعرض . شغل موظف مسكنا ملحقا برفق حكومي . صدور قرار إداري بانتهاء الترخيص بذلك . إجابة طلب رد حيازة هذا المسكن . مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . (الطن رقم ٥١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٣)
٤٣٥	٧٨	٥ — الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . سلطاتها في الترخيص للأفراد بإقامة المباني أو توسعتها أو تعديلاتها أو تدميرها أو هدمها . رفض الترخيص بأي من هذه الأعمال قرار إداري . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٣)
٤٧٠	٨٤	
		قضاء مستعجل
		١ — اختصاص القضاء الإداري بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية . صدور حكم في هذه المنازعات بالإلزام . اختصاص القضاء المستعجل بنظر الإشكالات الوقتية المتعلقة بتنفيذه . المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والمتصلة بموضوع المنازعات الإدارية لا تدخل في اختصاص القضاء العادي . (الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١/٢/١٩٧٣)
١٣١	٢٥	
		٢ — الحكم المستعجل بفرض الحراسة على أطيان المورث . لا يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هي كل ما كان يملكه . (الطن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٣/١٩٧٣)
٤١٥	٧٤	

قوة الأمر المقضى

١ - الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى . شرطه . صدور حكم آخر سبق أن فصل فى ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به . مثال فى دعوى وقف .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١/٢) .. ٥٨

٢ - عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالاً فى الحكم الصادر برفض الإدعاء بالتزوير . ترك الخصومة فى استئناف هذا الحكم . قضاء محكمة الاستئناف برد وبطلان العقد المطعون فيه عند نظر استئناف الحكم الصادر من بعد فى الموضوع . النعى عليه بأنه خالف حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الإدعاء بالتزوير . لا محل له .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ٢٢ ١٢٢

٣ - القضاء السابق فى مسألة أصابية . إكتسابه قوة الأمر المقضى . مانع للخصوم من العودة لتنازع فيما فى أية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثيرت ولم تبحث .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨) ٣٦ ٥٠١

٤ - قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً . قضاء ضمنى بجواز الاستئناف . اعتباره حائزاً قوة الأمر المقضى بشأن جواز الاستئناف . الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة الدصاب ، والدفع بعدم قبوله ممن لم يكن خصماً حقيقياً فى الدعوى ولأن المحكوم عليه قبل الحكم الابتدائى . هذا الدفع فى حقيقة دفع بعدم جواز الاستئناف ، وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه م ١٤٢ من أفعال

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٥٠ ٢٨٧

الصفحة	القاعدة	
		هـ — الطعن في قرار اللجنة — بشأن ضريبة إضافية — بطريق التكاليف بالحضور ، ثم الطعن فيه بصحيفة أودعت قلم الكتاب . القضاء نهائياً بعدم قبول الطعن الثاني لرفعه بغير الطريق القانوني . وجوب التزام محكمة الاستئناف بحجية هذا القضاء السابق بالنسبة لشكل الطعن ولو كان الحكم فيه قد خالف القانون أو النظام العام . (الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٢) ٧١ ٤٠٤
		و — الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الإبتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . مخالفة القانون في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم . أو فصله في نزاع بين نفس الخصوم على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه . المادتان ٣٦٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٧٢) ٨٦ ٤٨٣
		٧ — الطعن على الحكم بطريق النقض لمخالفته حجية حكم سابق . جائز سواء دفع أمام محكمة الموضوع بطلب الحجية أم لم يدفع . مثال بشأن مطالبة عمال البحر والملاحين بإعانة غلاء المعيشة . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٧٢) ٨٦ ٤٨٣

(م)

مبان . محاماة . محكمة الموضوع . مرض
الموت . مسئولية . معارضة . ملكية . موطن .

مبان

الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . سلطاتها في الترخيص
للأفراد بإقامة المباني أو توسعتها أو تعديلها أو تدعيمها

الصفحة	القاعدة	
		أو هدمها . رفض الترخيص بأي من هذه الأعمال . قرار إداري .
٤٧٠	٨٤	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)
محاماة		
		١ - العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف قصد العاقدين من سلطة محكمة الموضوع . القيام بالعمل القانوني محل الوكالة قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له . مثال بشأن وكالة محام .
٢٦٠	٤٦	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٢ - عدم توقيع محام مقرر أمام محاكم الاستئناف على صحيفة الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة .
٢٨٢	٤٩	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		٣ - نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة دون الشركات التابعة للمؤسسات العامة . هلة ذلك . عدم اعتبار هذه الشركات من الأشخاص العامة .
٢٨٢	٤٩	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
محكمة الموضوع		
(أولا) تكييف العقد .		
		العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع .

الصفحة	القاعدة	
		القيام بالعمل القانوني محل الوكالة قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له . مثال بشأن وكالة محام .
٢٦٠	٤٦	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧) (ثانيا) فسخ العقد .
		الشرط الفاسخ لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الاخلال بالإلتزام إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه . لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في ألا تقضى بالفسخ ، استنادا للشرط الفاسخ الضمني .
٤٩	١٠	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٩) (ثالثا) مسائل الواقع .
		١ - القبول المانع من الطعن في الحكم . شرطه . أن يكون قاطع الدلالة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع . مثال بشأن تنفيذ الحكم في دعوى وقف .
٦٨	٥	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٣) ٢ - تقدير نفقة للقاصر بما يتفق مع مصلحته . من سلطة محكمة الموضوع .
٢٨	٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٣) ٣ - تقدير المبرر لفصل العامل مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .
٤٠	٨	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٦) ٤ - كفاية الأدلة والوقائع الثابتة في الدعوى لتكوين عقيدة المحكمة . إستخلاص الحكم منها ما يؤدي إلى النتيجة التي انتهى

الصفحة	القاعدة	
		إليها . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٦٩	٣١	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٥ — سلطة محكمة الموضوع في التحقق من استيعاء الحياة لشروطها . لا سبيل لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاؤها على أسباب سائغة .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٦ — تحديد موطن الأجنبي في حكم المادة ٢٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الأيراد . استقلال قاضي الموضوع به .
٢٣٥	٤١	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)
		٧ — أجور العمال بالمنشأة . جواز تقديرها بنسبة معينة من الأرباح . — هذه الأجور تعد من التكاليف على الربح . وجود صلة قرابة تربط هؤلاء العمال بصاحب المنشأة وجوب التحقق من تناسب الأجر مع ما يؤديه هؤلاء العمال من عمل . استخلاص ذلك . خاضع لتقدير محكمة الموضوع .
٢٤٢	٤٢	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)
		٨ — قرينة المادة ٩١٧ مدني . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين . وبحقه في الانتفاع بها . مدى حيته . لقاضي الموضوع التحري عن قصد المتصرف في ضوء ظروف الدعوى .
٢٦٥	٤٧	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٩ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس الماقد بلا رقبة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة . عدم التزامها بإجراء تحقيق لا ترى حاجة إليه .
٢٣٦	٥٩	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - الغلط الذي يجيز إبطال العقد . شرطه . استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة ثبوت واقعة الغلط .
٣٩٦	٧٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٣)
		١١ - التدليس الذي يجيز إبطال العقد . استخلاص عناصره وتقدير ثبوته أو نفيه . استقلال محكمة الموضوع بذلك . لارقابة عليها من محكمة النقض .
٣٩٦	٧٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٣)
		١٢ - استخلاص ثبوت العجز الجنسي من عدمه . متروك لتقدير قاضي الموضوع . مثال في دعوى بطلان زواج للجنة عند الأقباط الأرثوذكس .
٤٢١	٧٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٠ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٣/١٤)
		١٣ - سلطة محكمة الموضوع في تعرف نية واضع اليد عند البحث في تملك غلة العين الموجودة تحت يده . لامعقب عليها من محكمة النقض متى بنى قضاؤها على مقدمات تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٤٣٠	٧٧	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)
		(رابعاً) تقدير الدليل .
		١ - قاضي الموضوع . سلطته في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وترجيح ما يطمئن إليه واستخلاص ما يرى أنه واقع الدعوى .
٦٢	١٣	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١)
		٢ - تقدير الأدلة وكفايتها في الإقناع . من شأن محكمة الموضوع مادام لا خروج فيه عن الثابت بأوراق الدعوى .
٦٢	١٣	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١)

الصفحة	القائمة	
		٣ — عدم التزام قاضي الموضوع بإبداء أسباب ترجيحه دليلا على آخر . حسب الحكم ببيان أسباب قضائه .
١٢٤	٢٤	(الضمن رقم ١١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣٠)
		٤ — عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله .
١٦١	٣٠	(الضمن رقم ٤١٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٥ — لمحكمة الموضوع سلطة اعتماد دفاتر الممول أو إطراحها كليا أو جزئيا .
٢٤٢	٤٢	(الضمن رقم ٢١٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٦ — تفسير قرارات الخصوم في دعوى أخرى . مما يستقل به قاضي الموضوع .
٢٦٥	٤٧	(الضمن رقم ٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٧ — قاضي الموضوع غير ملزم بالرد استقلالا على كافة حجج الخصوم . حسبه أن يقيم قضاءه على ما يصلح من الأدلة لحمله .
٢٦٥	٤٧	(الضمن رقم ٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٨ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه .
٢٨٧	٥٠	(الضمن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		٩ — رأى الخبير لا يقيد المحكمة . حسبها أن تقيم قضاؤها على أسباب كافية لحمله .
٣٧٢	٦٧	(الضمن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣)
		١٠ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى قام قصاؤها على أسباب كافية لحمله .
٤٥٢	٨١	(الضمن رقم ٦٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — سلطة قاضي الموضوع في الأخذ بالدلائل المقدم له أو إطراره إلا أن تكون له حجية معينة حددها القانون .
٤٦٣	٨٢	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)
		١٢ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير الدليل . عدم اعتباره كشف الحساب المقدم دليلا كاملا وقضاؤه بتوجيه اليمين المتممة لاستكمال إقتناعه . لا عيب .
٤٦٣	٨٢	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)
		(خامسا) الإثبات .
		(١) البيئة .
		١ — تقدير أقوال الشهود من إطلاقات قاضي الموضوع . الاطمئنان إلى أقوال شاهد دون آخر مرجعه وجدان القاضي .
١٢٤	٢٤	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٢ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود واستنباط القرائن القضائية . لا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .
١٤٤	٢٧	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		٣ — تقدير أقوال الشهود والقرائن . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب متى كان سائغا .
٣٦٥	٤٧	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
		٤ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود . عدم التزامه ببيان سبب ترجيحه شهادة شاهد على آخر .
٣٤٢	٦٠	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
		٥ — طلب إجراء التحقيق أو الانتقال للاطلاع على ملف تركة المورث . من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها .
٤٤٠	٧١	(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — تقدير أقوال الشهود . مرهون بما يطعن إليه وجدان القاضي إلا أن يخرج بها إلى ما لا يؤدي إليه . مدلوها .
٤٦٣	٨٣	(المظن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٢)
		(ب) القرائن .
		١ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير القرائن القضائية .
١٢٤	٢٤	(المظن رقم ١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٢ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية . محله إطلاعها عليها واخضاعها لتقديرها . عدم بحثها . قصور .
١١٩	٢٣	(المظن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)
		٣ — استناد الخصم إلى قرائن غير قاطعة في تبريح أقوال الشهود التي أخذت بها المحكمة . إغفال الحكم النحوت عن هذه القرائن . لا صيب . مثال في صورية .
١٤٤	٢٧	(المظن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
		(ح) التمين المتممة .
		التمين المتممة دليل تكميل ذو قوة محدودة . لقاضي الموضوع توجيهه من تلقاء نفسه وله السلطة التامة في تقدير نتيجته .
٤٦٣	٨٣	(المظن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٢)
		(د) الكتابة .
		« مبدأ الثبوت بالكتابة »
		مبدأ الثبوت بالكتابة . وجوب أن يكون التصرف المدعى به قريب الاحتمال . استقلال قاضي الموضوع بتقدير ذلك ، متى أقام رأيه على مايسوغه . لارفاية لمحكمة انقض عليه .
٣٤٢	٦٠	(المظن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) مسائل عامة .
٤٠	٨	١ — عدم التزام محكمة الموضوع بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه . حسبها أن تقيم قضاءها على ما يكفي لملئه . (الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٦)
١٨٥	٣٣	٢ — حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في أجل معين . عدم التزام المحكمة بمد هذا الأجل ولو أجلت إصدار الحكم إلى جلسة أخرى . (الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
٢٣١	٤٠	٣ — الحكم على المحجوز لديه بدفع دين الحاجز . المادة ٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . شرطه . توقيع هذا الجزاء عند توافر هذه الشروط . جوازي لمحكمة الموضوع بحسب ظروف الدعوى . (الطن رقم ١٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤)

مرض الموت

مرض الموت هو مما يغلب فيه الهلاك ويشعر فيه المريض بدنو أجله وينتهي بالموت .

١٥١	٢٨	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)
-----	----	--

مسئولية

أعمال الجزاء بتخفيض الفوائد المستحقة للدائن أو عدم القضاء بها وفقا للمادة ٢٢٩ مدني . لا يستلزم رفع الدائن خصومة إلى القضاء . كفاية لجوئه في المطالبة بحقه إلى إجراءات لا طائل من بطئها .

١٦١	٣٠	(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
-----	----	--

معارضة

نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية جاء مطلقا في جعل تاريخ إعلان الحكم النهائي مبدأ لميعاد المعارضة . حصول هذا الاعلان من المدعى المدني . أثره . بدء ميعاد المعارضة بالنسبة للدعوى المدنية والجنائية .

(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢) ٥٤ ٣١٢

ملكية

(أولا) أسباب كسب الملكية .

١ — الحيازة التي تصلح أساسا لتلك المنقول أو العقار بالتقادم . شروطها . عدم لزوم علم المالك بها علم اليقين . كفاية أن تكون من الظهور بحيث يستطيع العلم بها .

(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨) ٣٢ ١٧٥

٢ — امتشجار المطعون عليه أرضا من مصلحة الاملاك في سنة ١٩٤٣ . شراؤه هذه الأرض من مورثه بعقد مسجل في سنة ١٩٤٨ . تمسكه بملكية البائع له بالتقادم الطويل . القضاء بثبوت هذه الملكية تأسيسا على أن البائع حاز تلك الأرض بذية التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية بصفة ظاهرة ومستمرة حتى تاريخ البيع وأن عقد الامتجار لم ينفذ بالتسليم . لاخطأ .

(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٨) ٣٢ ١٧٥

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) إنتقال الملكية .
		١ - وجوب اختصام وكيل الدائنين في الاجراءات التي تتخذ بعد شهر افلاس المدين . لا محل لذلك إذا بلغت الاجراءات نهايتها بحكم مرمى المزايد قبل شهر الافلاس . القضاء بتثبيت ملكية الفايضة للاطيان المحكوم برسو مزادها تأسيسا على أن تسجيل الحكم الذي تم بناء على طلب قلم الكتاب غير نافذ في حق جماعة الدائنين . خطأ .
٨٧	١٧	(المطن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٥)
		٢ - ملكية الشفيع للعقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة . شرط لجواز طلبها . الملكية لا تنتقل إلا بتسجيل عقد البيع .
٣٢٩	٥٧	(المطن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٤)
		٣ - الأثر المترتب على التسجيل . الأصل فيه أن يكون من تاريخ حصوله . عدم انسحابه إلى الماضي . استثناء . للمادتين ١٥ و ١٧ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن انسحاب أثر التأشير بالحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد إلى تاريخ تسجيل صحيفتها . عدم جواز التوسع فيه أو القياس عليه .
٣٢٩	٥٧	(المطن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٤)
		موطن
		٤ - إرادات الأجنبي . خضوعها للضريبة العامة على الإرادة متى كان متوطنا في مصر . باتخاذها محلا لإقامته الرئيسية ، أو كانت بها مصالحه الرئيسية .
٢٣٥	٤١	(المطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

المادة	المقابلة
٢ — تحديد موطن الأجنبي في حكم المادة ٢ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . استقلال قاضي الموضوع به . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٤) ٤١	٢٣٥
(ن)	
نزع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام . نقض نيابة . نيابة عامة .	
نزع الملكية للمنفعة العامة	
١ — عدم جواز الاتجاه مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض عن نزع الملكية . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت إجراءات تقدير التعويض التي أوجب القانون اتباعها . (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٤) ٧	٣٦
٢ — الاستئناف الفرعي يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله . أعمال هذه القاعدة لا يترتب عليه بالضرورة ارتباط الاستئناف الفرعي بالاستئناف الأصلي في موضوعه . القضاء برفض الاستئنافين . الطعن من أحد الطرفين لا يتناول إلا موضوع الاستئناف المطعون فيه ولا يفيد إلا رافعه ما لم تكن المسألة التي نقض الحكم بسببها أساسا للموضوع الآخر أو غير قابلة للتجزئة . (الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥) ١٨	٩٢
٣ — اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات لجان معارضة نزع الملكية . حكمها النهائي . المحكمة ليست هيئة مخصصة بتقدير التعويض ابتداء . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٣) ٣٩	٤٢٣

الصفحة	القائمة	
		٤ — الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بتزع ملكية العقارات لانفعة العامة . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم جواز الطعن فيها سواء كانت باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة
٢٢٣	٣٩	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٣)
		نظام عام
		الطعن في قرار اللجنة — بشأن ضريبة إضافية — بطريق التكليف بالحضور ، ثم الطعن فيه بصحيفة أودعت قلم الكتاب . القضاء نهائيا بعدم قبول الطعن الثاني لرفعه بغير الطريق القانوني . وجوب التزام محكمة الاستئناف بحجية هذا القضاء السابق بالنسبة لشكل الطعن ولو كان الحكم فيه قد خالف القانون أو النظام العام .
٤٠٤	٧١	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٣)
		(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام .
		١ — أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أحكام آمرة . وجوب تحديد الأجرة وفقا لها متى كان المبنى خاضعا لأحكام هذا القانون .
٢٧٤	٤٨	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٣)
		٢ — المحكم المفوض بالصلاح . عدم جواز تعيين غيره بغير اتفاق الطرفين . وفاته بعد انعقاد مشاركة التحكيم ليست سببا لبطلانها . ضرورة اتفاق الخصوم على محكم آخر لتنفيذ عقد التحكيم . المادة ٨٢٤ مرافعات سابق . تعلق حكمها بالنظام العام .
٣٢١	٥٦	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تحديد أجرة المساكن من مسائل النظام العام . التحايل على زيادة هذه الأجرة . جواز إثباته بكافة الطرق .
٤٢٥	٧٦	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)
		٤ — الطعن على الحكم بالنقض لمخالفته حجية حكم سابق . جوازه سواء دفع أمام محكمة الموضوع بتلك الحجية أم لم يدفع . مثال بشأن مطالبة عمال البحر والملاحين بإعانة غلاء المعيشة .
٤٨٣	٨٦	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٤)
		(ثانيا) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام .
		أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاصة ببيع المقولات المستعملة بالزاد العلني . قيامها على أساس إتمام البيع واسطة خير مثنى . عدم ترتيب البطلان الحتمي جزاء على عدم مراعاتها . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا لعدم تعلقها بالنظام العام .
٢٩٦	٧٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٣)
		نقض
		(أولا) إجراءات الطعن .
		(أ) ميعاد الطعن .
		ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . سر يانه ابتداء من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥
٤٩٠	٨٠	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) تقديم أسباب الطعن .
		١ — اعبرة في بيان أسباب الطعن هي بما جاء بتقرير الطعن . ورود النعي بالمذكرة الشارحة دون ذلك التقرير .
		غير مقبول .
٢٥٥	٤٥	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٢ — خلو تقرير الطعن من بيان أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أغفل الرد عليها وأوجه البطلان المقول بأنها شابت المحكمين السابقين عليه . اكتفاء الدعاء بتقديم صورة من مذكرته أمام محكمة الموضوع . النعي بذلك مجمل وغير مقبول .
٤٦٣	٨٣	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		(ج) إعلان الطعن .
		تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . تمسكه بإعلان إعلانه دون بيان وجه المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٣٤٢	٦٠	(الطعن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		(د) إيداع الأوراق والمستندات .
		وجوب إيداع الطاعن في مسائل الأحوال الشخصية صورة من الحكم المطعون فيه ، والحكم الابتدائي الذي أحال إليه .
		يعني عن ذلك أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى في الميعاد القانوني . علة ذلك .
١٨	٥	(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١/٣)

(ثانيا) الخصوم في الطعن .

١ — ورود اسم المطعون عليه في تقرير الطعن وفي القرار المطعون فيه ، مجردا دون ذكر صفته كولى شرعى على القاصر .
الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة . لا محل له طامسا أن البين بجلاء أنه اختصم في الاستئناف وفي تقرير الطعن بهذه الصفة .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ٩٨ ٦

٢ — صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . للتصم الذى قبل ذلك الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن يطعن أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من زملائه منضمين إليهم في طلباتهم .
عدم استعمال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن المرفوع من باقى المحكوم عليهم جميعا في الميعاد .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١) ٩٣٥ ٢٦

٣ — عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ٩٦٠ ٤٦

(ثالثا) حالات الطعن .

١ — الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى . شرطه . صدور حكم آخر سبق أن فصل في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به . مثال في دعوى وقف .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ٩٨ ٥

٢ — مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولاى . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من المحكمة الابتدائية بميزة استئنافية . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨) ٩٩٠ ٣٤

الصفحة	القائمة	
		٣ — التعرض المستند إلى أمر إداري إقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض . شغل موظف مسكنا ملحقا بمرفق حكومي . صدور قرار إداري بإنهاء الترخيص بذلك . القضاء برد حيازة هذا المسكن . مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . جواز الطعن فيه بطريق النقض وأو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٤٣٥	٧٨	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٥)
		٤ — التعرض المستند إلى قرار إداري لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض . نسبة عيب من عيوب عدم المشروعية إلى القرار . اختصاص جهة القضاء الإداري طالمسا لم يأتحق القرار عيب ينحدر به إلى درجة العدم . صدور حكم على خلاف ذلك . جواز الطعن فيه بطريق النقض وأو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٤٧٠	٨٤	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٢)
		٥ — الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . مخالفة القانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . أو فصله في نزاع بين نفس الخصوم على خلاف حكم سابق حاز لفوة الشيء المحكوم فيه .
٤٨٣	٨٦	المادتان ٢ ، ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٤)
		٦ — الطعن على الحكم بالنقض لمخالفته حجية حكم سابق . جوازه سواء دفع أمام محكمة الموضوع بتلك الحجية أم لم يدفع . مثال بشأن مطالبة عمال البحر والملاحين باعانة غلاء المعيشة .
٤٨٣	٨٦	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) نطاق الطعن .
		الاستئناف الفرعى يتبع الاستئناف الأصيل ويزول بزواله . إعمال هذه القاعدة لا يترتب عليه بالضرورة ارتباط الاستئناف الفرعى بالاستئناف الأصيل فى موضوعه . نقضاء . رفض الاستئناف . الطعن من أحد الطرفين لا يتناول إلا موضوع الاستئناف المطعون فيه ولا يفيد إلا رافعه . ما لم تكن المسألة التي نقض الحكم بسببها أساساً للموضوع الآخر أو غير قابلة للتجزئة .
٩٢	١٨	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		(خامساً) أسباب الطعن .
		(١) السبب الجديد .
		١ — عدم تقديم الطاعن دليلاً على أن عقداً بعينه كان موضوعاً على محكمة الاستئناف وأنه تمسك به أمامها . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٩	١٠	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٩)
		٢ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان الخصومة أو بطلان التوكيل لانعدام أهلية مورثه فى إصداره . التمسك بذلك أمام محكمة النقض . سبب جديد . غير مقبول .
٦٢	١٣	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١١)
		٣ — تنازل المستأنف ضمناً عن دفاع أثاره أمام محكمة أول درجة . عودته إليه أمام محكمة النقض . سبب جديد . عدم جواز إبدائه أمامها لأول مرة .
١٤٤	٢٧	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٩	٣١	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
		٥ - تضمين صحيفة طلب استصدار أمر الأداء أن المبلغ المطالب به هو باقي مكافأة نهاية خدمة . عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بأن هذا المبلغ هو مقابل تعويض عن الفصل أو منعه . عدم جواز التعدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض القضاء بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لعدم توجيهه إلى هيئة التأمينات . لا خطأ .
٣٦٦	٦٥	(الطن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)
		٦ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان الاستئناف . غير جائز .
٣٧٢	٦٧	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٣)
		٧ - تمسك رب العمل لأول مرة أمام محكمة النقض بحقه في حبس التأمين المدفوع له من العامل تبعا للرهن الحيازي المقرر له عليه . سبب جديد غير مقبول .
٣٧٢	٦٧	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٣)
		(ب) السبب المتعلق بالواقع .
		١ - كفاية الأدلة والوقائع الثابتة في الدعوى لتكوين عقيدة المحكمة . استخلاص الحكم منها ما يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
١٦٩	٣١	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى . الجدل في ذلك بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها الحكم . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٤٤٠	٧٩	(الطنن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٢)
		(ج) السبب المجهل .
		عدم بيان الطاعن موطن قصور القرار المطعون فيه وأوجه دفاعه التي أغفلها . نعي مجهل .
٣٧٢	٦٧	(الطنن رقم ٤٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢/٣/١٩٧٢)
		(د) السبب المفترق للدليل .
		النعي على الحكم بالخصم بالخصم في تأويل شهادة الشهود . عدم تقديم صورة رسمية من التحقيق المشتمل على تلك الشهادة . نعي بغير دليل .
٢٦٥	٤٧	(الطنن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٧/٢/١٩٧٢)
		(هـ) ما لا يصلح سبباً للطعن .
		١ — الادعاء بالتزوير من صاحب التوقيع على الورقة العرفية . مانع له من الادعاء بالانكار بعد ذلك . حكم الوارث أو الخلف حكم المورث في هذا الشأن . انتهاء الحكم إن النتيجة الصحيحة . النعي عليه فيما أورده من تقريرات خاطئة . غير منتج .
٦٢	١٣	(الطنن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٢)
		٢ — إقامة الحكم على دعامين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . النعي على الأخرى — بفرض صحة — غير منتج . مثال في دعوى عمل .
٢٣١	٤٥	(الطنن رقم ١٠١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
٢٦٠	٤٦	٣ - قيام الحكم على قرائن متسلسلة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . (الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧)
٣٧٢	٦٧	٤ - العبرة في تكيف العقد هي ما عناه العاقدان . تكيف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة لقيام عنصر التبعية . لا ينال منه تحديد أجر العامل بنسبة من الأرباح . الأسباب الزائدة . النعي عليها بفرض صحته . غير منتج . (الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٣)
٣٧٢	٦٧	٥ - النعي على الحكم في تكيفه لشرط من شروط العقد . عدم تأثير هذا التكيف على نتيجة الحكم الصحيحة . غير منتج . مثال في دعوى عمل . (الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٣)
		(سادسا) ساطة محكمة النقض .
١٣٥	٢٦	١ - اشتغال أسباب الحكم على أخفاء قانونية . لا أثر له متى كان الحكم ملما في نتيجته . محكمة النقض تصحيح ذلك الأخطاء . (الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١)
١٧٥	٣٢	٢ - ساطة محكمة الموضوع في التحقق من استيفاء الحيازة لشروطها . لا سهيل محكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاؤها على أسباب ساطة . (الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٨)
٣٣٦	٥٩	٣ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس العاقد لإلزامه من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب ساطة . عدم التزامها بإجراء تحقيق لا ترى حاجة إليه . (الطعن رقم ١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مبدأ الثبوت بالكتابة . وجوب أن يكون التصرف المدعى به قريب الاحتمال . استقلال قاض الموضوع بتقدير ذلك ، متى أقام رأيه على ما يسوغه . لارقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك .
٣٤٢	٦٠	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٧)
		٥ - سلطة محكمة الموضوع في تعرف نية واضع اليد عند البحث في تملك غلة العين الموجودة تحت يده . لامعقب دليها من محكمة النقض متى بنى قضاؤها على مقدمات تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٤٣٠	٧٧	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٥)
		٦ - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطعن إليه من الأدلة . لارقابة لمحكمة النقض دليها في ذلك متى قام قضاؤها على أسباب كافية لجملة .
٤٥٢	٨١	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		(سابعاً) آثار نقض الحكم .
		١ - نقض الحكم والإحالة . للمصوم أن يقدموا أمام محكمة الإحالة ما كمن يجوز لهم تقديمه قبل صدور الحكم المنقوض من دفاع ودفع . إلا ما سقط الحق فيه . جواز اعتماد هذه المحكمة في تحصيل فهمها لواقع الدعوى على ما يقدم لها من تلك الوجوه وما يستجد من وقائع ومستندات وأدلة .
١٠٨	٢١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٥)
		٢ - نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً . أثره . إلغاء الحكم الصادر في موضوع الاستئناف .
٢٨٢	٤٩	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	نيابة
		نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة دون الشركات التابعة للمؤسسات العامة . حلة ذلك . عدم اعتبار هذه الشركات من الأشخاص العامة .
٢٨٢	٤٩	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)
		نيابة عامة
		١ — القرار الصادر من النيابة بالحفظ . لا يكتسب حجية أمام القاضي المدني . حلة ذلك .
٤٠	٨	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٦)
		٢ — نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية جاء مطلقا في جعل تاريخ إعلان الحكم الغيابي مبدأ لميعاد المعارضة . حصول هذا الإعلان من المدعى المدني . أثره . بده ميعاد المعارضة بالنسبة للدعوى المدنية والجنائية .
٣١٢	٥٤	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٢)
		٣ — جواز تدخل النيابة العامة في قضايا القصر . م ١٠٠ مرافعات سابق . إضغال كاتب المحكمة لإخطار النيابة العامة بتلك القضايا . بطلان نسبي مقرر لصاحب المصلحة فيه دون غيره .
٤٥٢	٨١	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٠)

(٥)

هيئة . هيئات

هيئة

١ - انتهاء الحكم إلى صدور العقد صحيحا من المورث .
استخلاصه اتجاه نيته إلى نقل الملكية إلى بناته بعد تحصيل
إيجار السنة الزراعية التي أصدر فيها العقد . هذا الاستخلاص
فيه الرد على ماوجه إلى العقد من أنه وصية . القضاء بصحة العقد
باعتباره عقد بيع حقيقي أو هبة يستترها عقد بيع . لا قصور .

(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٣) ١٣ ٦٢

٢ - التصرف بالبيع المنجز . صحيح سواء كان في حقيقته
بيعا أو هبة مستترة في صورة عقد بيع . عدم دفع المشتري الثمن .
لا ينعارض مع تنجيز التصرف .

(الطن رقم ٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٦/٢/١٩٧٣) ٢٨ ١٥١

هيئات

نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمصالح العامة
والجبالس المحلية والهيئات العامة دون الشركات التابعة للتؤسسات
العامة . هــ ذلك . عدم اعتبار هذه الشركات من الأشخاص العامة .

(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٧٣) ٤٩ ٢٨٢

(و)

وصية . وقف . وكالة

وصية

١ - انتهاء الحكم إلى صدور العقد صحيحا من المورث .
استخلاصه اتجاه نيته إلى نقل الملكية إلى بناته بعد تحصيل
إيجار السنة الزراعية التي أصدر فيها العقد . هذا الاستخلاص
فيه الرد على ما وجه إلى العقد من أنه وصية . القضاء بصحة
العقد باعتباره عقد بيع حقيقي أو هبة يسترها عقد بيع .
لا قصور .

٦٢ ١٣ (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١)

٢ - دفاع الورثة بأن تصرف المورث لأحد الورثة يخفى
وصية استنادا إلى مستندات وقرائن . دفاع جوهري . إغفال
الرد عليه . قصور .

١١٩ ٢٣ (الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)

٣ - قرينة م ٩١٧ مدني . مناطها احتفاظ المتصرف
بمجازة العين التي تصرف فيها وبحق الانتفاع بها مدى حياته .
خلو العقد من النص عليهما لا يمنع محكمة الموضوع من التحقيق
من توافرها . للوارث إثبات أن العقد يخفى وصية احتيالا
على أحكام الإرث بكافة طرق الإثبات .

١١٩ ٢٣ (الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)

٤ - مجرد بيع المورث حق الانتفاع بالعقار لوارث بعد
تصرفه في حق الرقبة إليه . غير مانع من اعتبار التصرف وصية .
م ٩١٧ مدني .

١١٩ ٢٣ (الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة
	٥ - قرينة م ٩١٧ مدني ، قيامها باجتماع شرطين . احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى الحياة استنادا إلى مركز قانوني يخوله هذا الحق .
١٥١	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦) ٢٨
	٦ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين . وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لقاضي الموضوع التحري عن قصد المتصرف في ضوء ظروف الدعوى .
٢٦٥	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧) ٤٧
	٧ - طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضررة به . جواز إثباته بكافة الطرق . إعتبار الوارث من الغير بالنسبة لهذه التصرفات .
٢٦٥	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٧) ٤٧
وقف	
	١ - بطلان إقرار الموقوف عليه أو تنازله لغيره بكل أو بعض استحقاقه في الوقف . حلة ذلك .
١٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧٣/١/٣) ١٨
	٢ - القبول المسافع من الطعن في الحكم . شرطه . أن يكون قاطع الدلالة على لرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع . مثال بشأن تنفيذ الحكم في دعوى وقف .
١٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧٣/١/٣) ١٨

الصفحة	القاعدة
١٨	٣ — وكالة ناظر الوقف . حدودها . الحكم ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً له بما يمس استحقاق المستحقين الذين ليسوا طرفاً في الخصومة . لا يعتبر حجة عليهم . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ..
١٨	٤ — حجية الأحكام . قاصرة على أطراف الخصومة . المستحق في الوقف لا يعد ممثلاً في الخصومة إذا لم يخاضم بنفسه أو بوكيله أو بوصيه . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ..
١٨	٥ — الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي . شرطه . صدور حكم آخر سبق أن فصل في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به . مثال في دعوى وقف . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ..
وكالة	
١٨	١ — وكالة ناظر الوقف . حدودها . الحكم ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً له بما يمس استحقاق المستحقين الذين ليسوا طرفاً في الخصومة . لا يعتبر حجة عليهم . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ..
١٨	٢ — حجية الأحكام . قاصرة على أطراف الخصومة . المستحق في الوقف لا يعد ممثلاً في الخصومة إذا لم يخاضم بنفسه أو بوكيله أو بوصيه . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/١/٣) ..
١٨	٣ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان الخصومة أو بطلان التوكيل لإنعدام أهلية مورثه في إصداره . التمسك بذلك أمام محكمة النقض . مذهب جديد . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١١)
٦٢	١٣

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ — إقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن إلا اسما مستعارا للغير . صلاحيته للاحتجاج به على المقر وورثته . أثره . انصراف آثار البيع إلى المشتري المستتر . شرط إعمال هذا الأثر . ذكر حق الاختيار في العقد وإعمال المشتري حقه فيه في الميعاد المتفق عليه مع البائع .</p>
٧٣	١٤	<p>(الطن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١١)</p>
		<p>٥ — نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة دون الشركات التابعة للمؤسسات العامة . حلة ذلك . عدم اعتبار هذه الشركات من الأشخاص العامة .</p>
٢٧٢	٤٩	<p>(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)</p>

الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء
العدد الأول — السنة الرابعة والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣١	أموال		طلبات رجال القضاء
٣٢	أهلية		—
٣٢	أوراق تجارية	٣	استقالة
٣٢	إيجار	٣	مرتبات
	(ب)	٤	معاشرات
٣٨	بطلان		—
٤٢	بيع		المواد المدنية والتجارية
	(ت)		والأحوال الشخصية
			(١)
٤٦	تأمين	٥	إثبات
٤٧	تأمينات اجتماعية	١١	أحوال شخصية
٤٧	تأمينات عينية	١٤	إختصاص
٤٨	تجزئة	١٩	ارتفاق
٤٩	تحكيم	١٩	إرث
٥٠	تزوير	٢٢	استئناف
٥١	تسجيل	٢٨	إعلان
٥٢	تسوية الديون المقارية	٢٩	إفلاس
٥٢	تضامن	٢٩	إلتزام
٥٣	تعليم حر	٣١	أمر أداء

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ر)		
٩٠	رد غير المسحق	٥٤	أمراض
٩١	رسوم	٥٥	تقديم
٩٢	رهن	٥٦	تنفيذ
	(ش)	٥٧	تنفيذ عقارى
٩٣	شركات		(ج)
٩٥	شفعة	٥٧	بمارك
	(ص)		(ح)
٩٥	صلح	٥٩	هجز
٩٦	صور ية	٦٠	حراسة
	(ض)	٦١	حكم
٩٧	ضرائب	٧٥	حوالة
	(ع)	٧٦	حيازة
١٠٦	عرف		(خ)
١٠٦	عقد	٧٨	خبرة
١١٠	عمل	٧٩	خطف
	(غ)		(د)
١١٤	غير	٨٠	دعوى
		٨٩	دفوع

(ع)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ن)		(ف)
		١١٤	غوائد
١٣١	نزاع الملكية للنفعة العامة		(ق)
١٣٢	نظام عام		
١٣٣	نقض	١١٤	خانون
١٤٢	نيابة	١١٧	قرارى إدارى
١٤٢	نيابة عامة	١١٨	خضاء مستعجل
	(هـ)	١١٩	قوة الأمر المقضى
			(م)
١٤٣	هيئة	١٢٠	مبان
١٤٣	هيئات	١٢١	محاماة
	(و)	١٢١	محكمة الموضوع
		١٢٨	مرض الموت
		١٢٨	مسئولية
١٤٤	وصية	١٢٩	معارضة
١٤٥	وقف	١٢٩	ملكية
١٤٦	وكالة	١٣٠	موطن

تصويبات

العدد الأول من السنة الرابعة والعشرين
(يناير ، فبراير ، مارس سنة ١٩٧٣) مدني

الصواب	الخطأ	رقم الصفحة	رقم السطر
٤ لسنة ٣٩ قضائية	٤ لسنة ١٩٣٩	٧	قبل الأخير
الملف	الملف	١٩	١٨
الالتباس	الالتباس	٢٦	الثالث
القاصر	القصر	٣١	٢٤٠١٥
لينت	لينت	٤٦	١٧
لم يستعمل	لم يستعمل	٦٥	١٧
يؤول	يؤول	٧٧	٢٠
تؤول	تؤول	٨٠	٣٣٠١٩
عليه	لعليه	٨٨	١٢
تلتزم	تتزم	٩٥	١٢
متعلقة	مقفة	٩٨	الآخر
للتحقق	لالتقى	١٣٤	٧
استقر	اصقر	١٣٤	١٠
والذي	والذق	١٧٨	٥

(د)

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
١٩١	الثاني	رقم ٥٧ سنة ١٩٥١	رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩
٢٤٠	١٤	رؤوس	رؤوس
٢٤١	١٤٦١ ١٤٦١١	رؤوس	رؤوس
٢٦٢	١٥	قد تناول	قد تنازل
٢٨٢	الأخير	تتولى يبرها	تتولى تسيرها
٢٩٩	١٥	صت على	نصت على
٣٠٨	١٨	خضم هذر	خضم هذا
٣٤٧	٢٠	السكر	الشكر
٣٧٥	٢١	التجارة	النجارة
٤٣٦	١٠	ابلدينة	بالمدينة
٤٩٤	الأخير	النيبة	النيابة

جميع بالمهنة العامة لشئون المطابع الاميرية بالقاهرة

وكيل وزارة

علي سلطان علي

وليس مجلس الادارة

“رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٤”

“هيئة المطابع الاميرية (دار القضاء) ٥٦٥ / ١٩٧٤ / ٢٢٠١”



جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الرابعة والعشرون

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٧٣

إهداء للسيد الأستاذ : إبراهيم المنير المحامي
محكمة : العدل الدولية

القسم الأول

الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(أ) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ مريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى وصلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(٩٥)

الطلبان رقما ٢٤ لسنة ٤١ ، لسنة ٢٤٢ ق " رجال القضاء " .
(١) قانون . " إلغاء القوانين " . اختصاص . " الاختصاص الولائي " .
قرار إداري .

قرارات السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية . قرارات إدارية . مدى حجيتها .
حق القضاء الإداري في إلغائها إذا تجاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التي
يقوم عليها . حيازتها حجية التشريع بإقرار المجلس النيابي .

(٢) قانون . " التفويض التشريعي " . عزل . قضاة .

التفويض التشريعي المقرر بق ١٥ لسنة ١٩٦٧ . سنه وحدوده . ما تضمنه القرار بق
٨٣ لسنة ١٩٦٩ — الصادر بالاستناد إلى هذا التفويض — من اعتبار رجال القضاء الذين
لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم
القانون . نروجه من نطاق قانون التفويض . أثر ذلك .

(٣) قضاة . عزل .

عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ تنظيمها
بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . مؤدى ذلك أن ما تضمنه القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩
من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش يكون
غير قائم على أساس من الشرعية .

(٤) إجراءات . " ميعاد تقديم الطلب " .

اعتبار القرار الجمهوري المطعون فيه عديم الأثر . مؤداه . عدم تحمته والقرارات الصادرة
بموجبه بفوات مواعيد الطعن فيها .

(٥) قانون . قضاة . عزل .

إعتبار القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما
عدم صلاحية كأداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور
قرار جمهوري بالعزل من ولاية القضاء .

(٧٤٦) اختصاص . " اختصاص محكمة النقض " . ترقية . معاشات .

(٦) طلبات إلغاء القرارات الجمهورية المتعلقة بالترقية . عدم اختصاص محكمة النقض
بنظرها . م ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . ترتيب هذه القرارات ثبوت حق الطالب في مرتب ومعاش
الوظيفة التي حرمها . اختصاص محكمة النقض بذلك .

(٧) النص على أن يكون مرتب مستشار النقض معادلا لمرتب من يعين رئيسا لإحدى محاكم
الاستئناف ممن كانوا يملونه في الأقدمية قبل تعيينه بالنقض . ثبوت أن من بين من يملون الطالب
في الأقدمية قبل تعيينه بالنقض قد عين رئيسا لمحكمة الاستئناف . أنه استحقاقه المرتب المقرر
لرئيس الاستئناف .

١ - القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة
التشريعية وإن كان لها في موضوعها قوة الذنون التي تمكنها من إلغاء
وتعديل القوانين القائمة ، إلا أنها تعتبر قرارات إدارية لا تبلغ مرتبة
القوانين في حجية التشريع ، فيكون للقضاء الإداري بماله من ولاية الرقابة
على أعمال السلطة التنفيذية أن يحكم بإلغائها إذا تجاوزت الموضوعات المحددة
بقانون التفويض أو الأسس التي يقوم عليها ، ولا تحوز هذه القرارات
حجية التشريع إلا إذا أقرها المجلس النيابي شأنها في ذلك شأن أي
قانون آخر " .

٢ - إذ كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإعادة تشكيل
الهيئات القضائية قد صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر
من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون
وكان مؤدى نص المادة الأولى من هذا القانون الأخير أن التفويض يقتصر
على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية القائمة
في ذلك الوقت والتي أعقبها عدوان يمنية سنة ١٩٦٧ ، وقد صدر هذا تفويض
بناء على ما هو محول لمجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤

الذى كان معمولاً به ، وكان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ، ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه ، فإنه يكون مجرداً من قوة القانون (١) .

٣ - مؤدى نصوص المواد ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ من دستور سنة ١٩٦٤ أن عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . وإذا كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يمس حقوق القضاة وضمائمهم مما يتصل باستقلال القضاء ، وهو ما لا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية ، فإن ذلك القرار فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشرعية ومشوباً بعيب جسيم يجعله عديم الأثر (٢) .

٤ - إذا كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المطعون فيه فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش - عديم الأثر ، فإنه والقرارات الصادرة بموجبه لا تحصن بقوات مواعيد الطعن فيها (٣) .

٥ - متى كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ منعزلاً ، فإنه لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم ، كما لا يصلح أساساً لصدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار الطالب محالاً إلى المعاش وعزله من ولاية القضاء . وإذا كان قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذاً للقرار المشار إليه ، فإنه يتعين إلغاء هذه القرارات واعتبارها عديمة الأثر في هذا الخصوص (٤) .

٦ - إنه وإن كانت هذه المحكمة غير مختصة بنظر طلب إلغاء القرارات الجمهورية المتعلقة بالترقية طبقاً لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، إلا أنه لما كان من آثار القرار الجمهوري رقم ٣٠٠٩ لسنة ١٩٧١ فيما تضمنه من ترك تعيين الطالب نائبا لرئيس محكمة النقض - والتي أصر الطالب على إعمالها - ثبوت حقه في مرتب تلك الوظيفة ومعاشها فإنه يكون مما تختص به هذه المحكمة .

٧ - متى كانت الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية تنص على أن " يكون مرتب المستشار بمحكمة النقض معادلا لمرتب من يعين رئيسا لإحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض " وكان الثابت من السكادر القضائي أن من بين من يلون الطالب في الأقدمية قبل تعيينه مستشارا بمحكمة النقض قد عينوا رؤساء لمحاكم الاستئناف قبل أن يبلغ الطالب من التقاعد في .. ومن بينهم المستشاران ، فإنه بذلك يستحق مرتب ٢٠٠٠ ج المقرر لوظيفة رئيس الاستئناف المعادلة لوظيفة نائب رئيس محكمة النقض ، وكذلك لمنصب نائب الوزير المقرر بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ ، وإذا كان قانون المعاشات المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ قد نص في المادة ٢١ على استحقاق نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة معاشا لا يزيد عن ١١٠ ج ، فإنه يتعين تسوية معاش الطالب على هذا الأساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما بين من الأوراق تحصل في أنه بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧١ تقدم الطالب إلى هذه المحكمة بطلب الحكم (أولا) بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمناه من عزل الطالب

من منصب مستشار محكمة النقض مع ما يترتب على ذلك من آثار .
 (ثانيا) بإلغاء القرارين الجمهوريين الصادرين في سبتمبر سنة ۱۹۶۹ فيما تضمناه
 من ترك تعيين الطالب نائبا لرئيس محكمة النقض مع ما يترتب على ذلك من آثار .
 (ثالثا) الحكم بتعويض قدره ۲۰ ألفا من الجنيحات ، وقل بيانا لطلبه
 لأنه بتاريخ ۳۱ أغسطس سنة ۱۹۶۹ صدر القرار الجمهوري رقم ۱۶۰۳ بإعادة
 تعيين رجال القضاء والنيابة العامة كما صدر قرار وزير العدل رقم ۹۲۷ سنة ۱۹۶۹
 بإحالة من لم يشملهم قرار إعادة التعيين أو النقل لوظائف أخرى إلى المعاش
 تنفيذ الحكم المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ۸۳ سنة ۱۹۶۹ ، ثم
 صدر القرار الجمهوري بتعيين نائبين لرئيس محكمة النقض مهذرا حق الطالب
 في التعيين في هذا المنصب تبعا لتقدمه عليهما في درجة مستشار محكمة النقض
 كما صدر قرار آخر في سنة ۱۹۷۱ بتعيين ثلاثة نواب آخرين ممن يلوته
 في الأقدمية ، وإنه لما كان القرار بقانون رقم ۸۳ سنة ۱۹۶۹ عديم الأثر
 لصدوره من سلطة لا تملك إصداره ولمخالفته أحكام قانون السلطة القضائية
 وكذلك لأحكام الدستور ، وكان القرار الجمهوري والقرار الوزاري رقم ۹۲۷
 سنة ۱۹۶۵ قد صدرا استنادا إلى أحكامه ، فإن ميعاد الطعن في هذه القرارات
 جميعا يكون مفتوحا ، ومن ثم انتهى إلى طلباته سائلة البيان التي قيد طلبه فيها
 برقم ۲۴ سنة ۴۱ ق طلبات رجال القضاء ، وبتاريخ ۱۹۷۲/۱/۳ تقدم الطالب
 بطلب جديد طلب فيه الحكم (أولا) بإلغاء القرار الجمهوري رقم ۳۰۰۹ سنة ۷۱
 الصادر في ۱۹۷۱/۱۲/۱۵ فيما تضمنه من ترك تعيين الطالب نائبا لرئيس محكمة
 النقض مع ما يترتب على ذلك من آثار . و (ثانيا) بإلغاء القرار الجمهوري الصادر
 في ۱۹۷۱/۱۲/۲۶ فيما تضمنه من ترك تعيينه نائبا لرئيس محكمة النقض
 مع ما يترتب على ذلك من آثار . (ثالثا) الحكم للطالب على سبيل التعويض
 بمبلغ ۲۰ ألفا من الجنيحات ، وفي بيان هذا الطلب يقول إن القانون رقم ۸۵
 سنة ۱۹۷۱ أجاز إعادة تعيين بعض رجال القضاء المفصولين إلى مناصبهم
 مع حفظ حقوقهم في الترقيات والعلاوات ومع حساب مدة عزلهم ضمن مدة
 خدمتهم ، وصدر القرار الجمهوري رقم ۳۰۰۹ سنة ۷۱ تنفيذا له وأغفل تعيين الطالب
 وبذلك يكون قد أقر الفصل غير التأديبي الذي أصابه أولا ، وفي ذلك مخالفة واضحة
 للدستور ، فضلا عن أن القانون ذاته وضع تفرقة بين الذين بلغوا سن المعاش

أو توفوا عند صدوره فقد سوى معاشاتهم على أساس إلتصال مدة خدمتهم حتى بلوغ السن أو الوفاة وبين الذين لم يبلغوا من المعاش وقت صدوره فقد أجاز عودة البعض دون البعض الآخر ، وهو بذلك يكون قد أقر قابلية رجال القضاء للعزل بغير الطريق التأديبي . وإذ كان القانون رقم ٨٥ سنة ٧١ غير دستوري فإنه يكون معدوما وكذلك القرار رقم ٣٠٠٩ سنة ٧١ خاصة وقد ترتب على ذلك تعيين من يلونه في الأقدمية نوابا لرئيس محكمة النقض ، وفوضت وزارة العدل الرأي في طلب الإلغاء وطابت رفض طلب التعويض كما فوضت النيابة الرأي .

وحيث إن المحكمة قررت ضم الطلب الثانى إلى الطلب الأول ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن القرارات التى تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية وإن كان لها فى موضوعها قوة القانون التى تمكنها من إلغاء وتعديل القوانين القائمة إلا أنها تعتبر قرارات إدارية لا تبلغ مرتبة القوانين فى حجية التشريع فىكون للقضاء الإدارى بماله من ولاية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أن يحكم بإلغائها إذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التى يقوم عليها ، ولا تحوز هذه القرارات حجية التشريع إلا إذا أقرها المجلس النيابى شأنها فى ذلك شأن أى قانون آخر وإذ كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية قد صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون ، وكان نص المادة الأولى من هذا القانون على أن " يفوض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية ودعم الجهود الحربى والاقتصاد الوطنى وبصفة عامة فى كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية " فإن مؤدى هذا النص أن التفويض يقتصر على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية القائمة فى ذلك الوقت والى أعقبها عدوان يونيه سنة ١٩٦٧ ، وصدر هذا التفويض بناء على ما هو مخول لمجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ الذى كان معمولا به

وإذ كان الفرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض، ويتخالف مؤدى نصه ومقتضاه مما يجعله مجردا من قوة القانون، وكان القرار فوق ذلك يمس حقوق القضاة وضمائماتهم فيما يتصل باستقلال القضاء وهو ما لا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية، ذلك أن النص في المادة ١٥٢ من الدستور المشار إليه على أن "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون" وفي المادة ١٥٦ على أن "القضاة غير قابلين للعزل على الوجه المبين بالقانون" وفي المادة ١٥٧ على أن "بين القانون شروط تعيين القضاة ونقائهم وتأديبهم" يدل على أن عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون، فإن القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشرعية ومشوبا بعيب جسيم يجعله عديم الأثر، كما لا يتحصن والقرارات الصادرة بموجبه بفوات ميعاد الطعن فيها .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان الفرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ منعدما على ما سلف البيان فإنه لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم، كما لا يصلح أساسا لصدور الفرار الجمهورى رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩، فيما تضمنه من اعتبار الطالب محالا إلى المعاش وعزله من ولاية القضاء . إذ كان ذلك وكان قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذا لقرار المشار إليه، فإنه يتعين إلغاء هذه القرارات واعتبارها عديمة الأثر في هذا الخصوص .

وحيث إنه بالنسبة لطالب إلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٠٠٩ لسنة ٧١ فيما تضمنه من ترك تعيين الطالب نائبا للرئيس محكمة النقض مع ما يترتب على ذلك من آثار فإن هذه المحكمة وإن كانت غير مختصة بنظر طلب إلغاء القرارات الجمهورية

المتعلقة بالترقية طبقاً لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إلا أنه لما كان من آثار هذا القرار — والتي أصر الطالب على أعمالها — ثبوت حقه في مرتب تلك الوظيفة ومعاشها، وهو ما تختص به هذه المحكمة، وكانت الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المملوق بقانون السلطة القضائية تنص على أن " يكون مرتب المستشار بمحكمة النقض معادلاً لمرتب من يعين رئيساً لإحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض " وكان الثابت من الكادر القضائي أن من ين من يلونه في الأقدمية قبل تعيينه مستشاراً بمحكمة النقض قد عينوا رؤساء لمحاكم الاستئناف قبل أن يبلغ الطالب سن التقاعد في ٨/١١/١٩٧٢، ومن بينهم المستشاران محمد صادق المهدي وحسين محمدي فإنه بذلك يستحق مرتب ٣٠٠٠ ج المقرر لوظيفة رئيس الاستئناف المعادلة لوظيفة نائب رئيس محكمة النقض وكذلك لمنصب نائب الوزير المقرر بالقانون رقم ٢٢٣ سنة ١٩٥٣، ولما كان قانون المعاشات المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٢ سنة ١٩٧١ قد نص في المادة ٢١ على استحقاق نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة معاشاً لا يزيد عن ١٠٠ ج، فإنه يتعين تسوية معاش الطالب على هذا الأساس .

وحيث إنه عن طلب التعويض فإن المحكمة ترى في الحكم للطالب بإلغاء قرار عزله وتسوية معاشه طبقاً لما سلف بيانه التعويض المكفي لما لحقه من أضرار في الظروف التي أحاطت به ويتعين رفض هذا الطلب .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سعيد أحمد حماد ، وهلى دبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(٩٦)

الطلبات أرقام ١٥ ، ٢٢ لسنة ٣٩ ، ٦ لسنة ٤٠ ق . "رجال
القضاء" :

(١) اختصاص . " اختصاص مجلس التأديب " . قضاة . تأديب .

اختصاص مجلس تأديب القضاة فى إصدار حكم عقابى بالعزل أو باللوم فى خصوص الخطأ
المنسوب للقاضى . اختصاص قضائى . المواد ١٠٨ — ١١٨ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(٢) قضاة . تأديب .

أحكام مجالس تأديب القضاة . . نهائيتها . قرار رئيس الجمهورية فى شأن عقوبة العزل وقرار
وزير العدل فى شأن عقوبة اللوم . كل منهما قرار بتنفيذ العقوبة التى أصدرها مجلس التأديب .
م ١١٩ / ٢ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(٣) قضاة . عزل .

صدور حكم من مجلس التأديب بهزل الطالب من ولاية القضاء قبل صدور القرار بقانون ٨٣
لسنة ١٩٦٩ . طعنه على هذا القرار وما لحقه من قرارات تنفيذية لإغفال إعادة تعيينه فى وظيفته .
غير مقبول .

١ — مفاد نصوص المواد من ١٠٨ — ١١٨ من القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية أن محاكمة القضاة التأديبية تتبع فيها الأحكام
المقررة بتلك النصوص ، وذلك إلى أن يصدر مجلس التأديب حكمه بالبراءة
أو بعقوبة العزل أو اللوم بماله من اختصاص قضائى فى إصدار حكم

عقابي في خصوص الخطأ المنسوب إلى القاضي حسبما يبين من نصوص المواد سالفة الذكر^(١).

٢ — مؤدى نص المادة ٩٠ / ١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، جواز الطعن في القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الخاصة بشئون القضاة أمام دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض هذا ما يكون من هذه القرارات محصنا من الطعن ، وهي القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو النذب أو الترقية . وإذا كانت الأحكام التي يصدرها مجلس التأديب بالتطبيق لنصوص المواد من ١٠٨ — ١١٨ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم لا تعتبر من القرارات الجمهورية أو الوزارية المنصوص عليها بالمادة ٩٠ / ١ المشار إليها ، فإن مؤدى ذلك هو عدم قبول الطعن في أحكام مجلس التأديب المشار إليها أمام الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ١١٩ / ٢ من أن تنفيذ هذه الأحكام يكون بقرار جمهوري فيما يتعلق بعقوبة العزل وبقرار من وزير العدل فيما يتعلق بعقوبة اللوم ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية وقرار وزير العدل في هذا الخصوص قاصر على تنفيذ العقوبة ، ويعتبر كلاهما من القرارات الإدارية المكشوفة التي تقتصر على إثبات حالة قانونية سابقة على صدورها ومحققة بذاتها لكافة آثارها القانونية ، فلا يترتب على التأخير في صدور القرارات التنفيذية الخاصة بها أي مساس بتلك الحالة القائمة وبآثارها القانونية التي يكشف عنها القرار^(٢).

٣ — متى كان الطالب يطعن على القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية وعلى القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتنفيذه بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة في وظائفهم مفعلا تعيينه في وظيفته ، وفي قرار وزير العدل رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٠ بإنهاء خدمته وإحالاته إلى المعاش لصدور هذه القرارات مشوبة بعيب إساءة استعمال السلطة ،

وكان الطعن في هذه القرارات لا يكون إلا لمن أهدرت القرارات المذكورة حقوقه من رجال الهيئات القضائية العاملين وقت صدورها ، وكان الطالب قد زالت صفته وعزل من القضاء في تاريخ سابق عليها ، فإن طعنه فيها يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أن الطالب تقدم إلى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٩٦٩ بطلب قيد برقم ١٥ لسنة ٣٦ ق (رجال القضاء) قال فيه أنه أقيمت ضده الدعوى التأديبية عن الوقائع التي أسندت إليه وأصدر مجلس التأديب في ١٦ / ٧ / ١٩٦٩ حكما بعزله مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة طبقا للقانون ، وإذ كان هذا الحكم لا سند له من الواقع ومن القانون ، وكانت وزارة العدل تزمع امتصاص قرار جمهوري بتنفيذه فقد تقدم بهذا الطلب لإلغاء القرار الجمهوري المزمع إصداره تنفيذا لحكم مجلس التأديب والحكم ببراءته مما نسب إليه . وبتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٦٩ تقدم بطلب آخر قيد برقم ٢٢ سنة ٣٩ ق (رجال القضاء) قال فيه أنه صدر قرار بقانون بإعادة تشكيل الهيئات القضائية وصدر على أساسه قرار جمهوري بإعادة تعيين رجال القضاء في وظائفهم منفلا تعيينه ، وأنه لما كان القرار الجمهوري بتنفيذ عقوبة العزل الصادرة ضده لم يصدر بعد فإن إغفال تعيينه في وظيفته القضائية يكون قرارا مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة ويجوز له طابإلغائه . وانتهى من ذلك إلى طلب ضم هذا الطلب إلى الطلب السابق وإلغاء القرار الخاص بإغفال إعادة تعيينه في وظيفته القضائية وإلغاء الآثار المترتبة عليه وبتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٠ قدم طلبا ثالثا قيد برقم ٦ سنة ٤٠ ق رجال القضاء طعن فيه على قرار وزير العدل رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٨ / ٢ / ١٩٧٠ بإنهاء خدمته وإحالاته إلى المعاش إعتبارا من ٣١ / ٨ / ١٩٦٩ تأسيسا على صدوره مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة فضلا عن عدم استناده إلى سبب صحيح

وطلب ضمه إلى طلبيه السابقين للارتباط وإلغاء القرار الوزاري المذكور وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليه مع إلزام وزارة العدل بالتعويض . دفعت وزارة العدل بعدم قبول الطالب رقم ٣٩/١٥ ق لانتفاء محله بعدم صدور قرار جمهوري بتنفيذ عقوبة العزل ، ولأن حكم مجلس التأديب غير قابل للطعن فيه وطلبت احتياطيا رفض الطلب موضوعا . كما دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب رقم ٣٩/٢٢ ق لزوال صفة الطالب كقاض عند تقديمه ، وبجلسة ١٩٧١/١/٢٦ (تحضير) قررت المحكمة ضم الطالبين رقم ٤٠/٦ ق ورقم ٣٩/٢٢ ق إلى الطالب رقم ٣٩/١٥ ق ليصدر فيهما حكم واحد ، وقدم الطالب مذكرة ختامية التمس فيها الحكم (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب رقم ٢٢ سنة ٣٩ ق . (ثانيا) برفض الدفع بعدم قبول الطالب رقم ١٥ سنة ٣٩ ق . (ثالثا) بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ والقرار الوزاري رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٠ والحكم التأديبي الصادر في ١٦/٧/١٩٦٩ وبرأيه من الواقعة المنسوبة إليه (رابعا) الحكم باعتباره عضوا مشغلا في وظيفته القضائية ولم تزل عنه ولاية القضاء . ورد كافة حقوقه الوظيفية إليه بما في ذلك أقدميته ودرجته وملاواته الحالية وغيرها مما قد يستحقه وذلك من تاريخ ١٩٦٩/٨/٣١ حتى الآن وإلزام الجهات المختصة بتنفيذ ذلك . (خامسا) إلزام وزير العدل بصفته بأن يدفع له تعويضا مقداره عشرة آلاف جنيه . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت عدم قبول الطالب رقم ١٥ سنة ٣٩ ق والحكم في الطلبين ٢٢ سنة ٣٩ و ٤٠ سنة ٤٠ ق بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير العدل رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٠ فيما تضمنه من إحالة الطالب إلى المعاش ورفض طلب التعويض .

وحيث إنه عن الطلب رقم ١٥ لسنة ٣٩ ق فإن الثابت من الأوراق أن وزير العدل أرسل بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٦٩ إلى النائب العام أوراق تحقيق الجنحتين رقمي ١٩٣٦ و ١٩٦٨/٢٤٤٦ شربين والمحضر رقم ١٩٦٩/١٥ حصر تحقيق نيابة أسبوط الكلية والشكاوى أرقام ٢ و ٣ و ٤/١٩٦٩ ت . ق لإقامة الدعوى التأديبية ضد الطالب ، وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥ أصدر النائب العام قرارا بإقامة الدعوى المذكورة لمحاكمة الطالب عما نسب إليه وقيدت هذه الدعوى بالجدول

برقم ٢ لسنة ١٩٦٩ - وبتاريخ ٥ يونيو ١٩٦٩ قرر المجلس المنصوص عليه في المادة ١٠٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية السير في اجراءات المحاكمة التأديبية بالنسبة للتهمة الرابعة المنسوبة إلى الطالب دون غيرها ثم حكم بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٦٩ بمزل الطالب مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة طبقاً للقانون ، ولما كان المشرع قد نظم في الفصل التاسع من الباب الثاني من القانون المشار إليه قواعد محاكمة القضاة وتأديبهم فنص بالمادة ١٠٨ على تشكيل مجلس التأديب ثم نص بالمادتين ١٠٩ و ١١٠ على كيفية إقامة الدعوى التأديبية . ونظم بالمواد ١١١ إلى ١١٦ الإجراءات التي تتخذ أمام المجلس إلى ان يقرر السير في اجراءات المحاكمة وحتى يصدر الحكم في الدعوى التأديبية ، ثم اشترط بالمادة ١١٧ في الحكم الذي يصدره المجلس أن يكون مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية ، وبين بالمادة ١١٨ العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة وهي الموم والعزل ، ولما تنص الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون السلطة القضائية المشار إليه في شأن تنفيذ العقوبة التي يصدرها المجلس على أن "يصدر قرار جمهوري بتنفيذ عقوبة العزل وقرار من وزير العدل بتنفيذ عقوبة اللوم على ألا ينشر القرار بتنفيذ اللوم في الجريدة الرسمية " فإن مفاد ذلك أن محاكمة القضاة التأديبية تتبع فيها الأحكام المقررة بالنصوص من ١٠٨ إلى ١١٨ المشار إليها وذلك إلى أن يصدر مجلس التأديب حكمه بالبراءة أو بعقوبة العزل أو اللوم بماله من اختصاص قضائي في إصدار حكم عقابي في خصوص الخطأ المنسوب إلى القاضي حسبما يبين من نصوص هذه المواد على النحو سالف البيان . ولما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي يحكم واقعة الطلب والوارد في الباب الثاني بالفصل السابع الخاص بالنظلمات والطعن في القرارات الخاصة بشئون القضاة قد نصت على أن " تختص دائرة المواد المدنية والجارية بمحاكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ

في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة، مما مفاده جواز الطعن في القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الخاصة بشئون القضاة أمام دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض مما سيكون من هذه القرارات محصنا من الطعن، وهي القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو التذب أو الترقية، وكانت الأحكام التي يصدرها مجلس التأديب بالتطبيق لنصوص المواد من ١٠٨ إلى ١١٨ في الفصل التاسع من الباب الثاني من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم لا تعتبر من القرارات الجمهورية أو الوزارية المنصوص عليها بالمادة ١/٩٠ المشار إليها، فإن مؤدى ذلك هو عدم قبول الطعن في أحكام مجالس التأديب المشار إليها أمام الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ١١٩/٢ من أن تنفيذ هذه الأحكام يكون بقرار جمهوري فيما يتعلق بعقوبة العزل وقرار من وزير العدل فيما يتعلق بعقوبة اللوم، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية وقرار وزير العدل في هذا الخصوص عاصران على تنفيذ العقوبة، ويعتبر كلاهما من القرارات الإدارية الكاشفة التي تقتصر على إثبات حالة قانونية سابقة على صدورهما وعقوبة وبذاتها الكافة آثارها القانونية فلا يترتب على التأخير في صدور القرارات التنفيذية الخاصة بها أى مساس بملك الحالة القائمة وبآثارها القانونية التي يكشف عنها القرار. لما كان ذلك، وكان الطالب قد وجه أسباب طعنه إلى الحكم الصادر من مجلس التأديب بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٦٩ رغم نهائيته فإنه يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطلب.

وحيث إنه من الطلبين رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق، ٦ لسنة ٤٠ ق فإن الطالب بطعن فيها على القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١٩٦٩/٨/٣١ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية وعلى القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتنفيذه بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة في وظائفهم مغفلا تعيينه في وظيفته وفي قرار وزير العدل رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٩٧٠/٢/٢٨ بإنهاء خدمته وإحالة إلى المعاش لصدور هذه القرارات مشوبة بعيب إساءة استعمال السلطة، ولما كان الطعن في هذه القرارات لا يكون إلا لمن أهدرت القرارات المذكورة حقوقه من رجال الهيئات القضائية العاملين وقت صدورهما، وكان الطالب قد زالت صفته وعزل من القضاء في تاريخ سابق عليها فإن طعنه فيها يكون غير مقبول.

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ مريدي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(٩٧)

الطلب رقم ٢٣٠ لسنة ٣٥ ق . " رجال القضاء " .

(١) إجراءات . " ميعاد تقديم الطالب " . مرتبات . " علاوة دورية " .

القرار الضمني برفض منح الطالب علاوة المحدد لها ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ . عدم ثبوت
علمه اليقيني بهذا القرار إلا بقبض مرتب شهر أبريل التالي المستحق في أول مايو بغير علاوة .
تقديم الطعن في ٨ من مايو سنة ١٩٦٥ . قبول .

(٢) مرتبات . " علاوة دورية " .

منح الطالب علاوة الدورية في أول يولييه سنة ١٩٦٤ تأسيساً على الأثر الفوري للقانون ٧٢
لسنة ١٩٦٤ . تأخير هذه العلاوة من حيث استحقاقها على ما يليها من علاوات مستقبلة .
نص القانون المذكور على سنوية العلاوة . مؤداه . استحقاق الطالب علاوة كل سنة
في نفس التاريخ .

١ — متى كان الطالب يطعن على قرار وزير العدل الضمني برفض منحه
العلاوة المحدد لها ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ ، ولم يثبت علمه اليقيني بهذا القرار
وكان هذا العلم لا يتحقق إلا بقبضه مرتب الشهر التالي بغير هذه العلاوة أي مرتب
شهر أبريل الذي يستحق في الأول من مايو ، فإن تقديمه للطلب بتاريخ
٨ من مايو سنة ١٩٦٥ يكون حاصلاً في الميعاد .

٢ — إذ كانت العلاوة التي منحت للطالب في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤
تعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — مستحقة له في هذا التاريخ

(١) نقض ١٩٦٦/١١/٢٢ بحكمة المكتب الفئ . ص ١٧ . ص ١٥١٨ .

تأسيسا على الأثر الفوري للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ لا من تاريخ سابق ، وكان هذا القانون ينص على سنوية العلاوة الدورية ، وكان الطالب وقد مضت على آخر علاوة دورية حصل عليها منذ العمل بذلك القانون سنة فأكثر قد منح علاوته الدورية الأولى طبقا للقانون الجديد المشار إليه في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ نفاذا للأثر الفوري له ، وكانت هذه العلاوة من العلاوات الدورية العادية المؤثرة من حيث استحقاقها على ما يليها من علاوات دورية مستقبلة ، فإن لازم ذلك أن يستحق الطالب علاوته الدورية التالية بعد سنة من تاريخ استحقاقه علاوته الأخيرة في الأول من يولييه سنة ١٩٦٥ ، على أن يجرى استحقاق علاوته الدورية العادية بعد ذلك كل سنة في نفس التاريخ إلى أن يصل مرتبه آخر المربوط المقرر لدرجة وظيفته وليس من تاريخ سابق عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطالب تقدم في ٨ مايو سنة ١٩٦٥ إلى هذه المحكمة بطلب الحكم بأحقاقه لعلاوة دورية قدرها خمسة جنيئات اعتبارا من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ وإلزام وزارة العدل بصرف الفروق المستحقة له من هذا التاريخ ، وقال بيانا لطلبه إن ميعاد علاوته الدورية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ هو ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ وتوالى استحقاقه لها على هذا الأساس حتى صدر القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٤ ، والذي عمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤ ، وأصدرت وزارة العدل قرارها رقم ٨٨٥ سنة ١٩٦٤ بإعطائه علاوة دورية قدرها خمسة جنيئات اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٤ وإذ كانت علاوته الدورية تستحق بعد ذلك في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ فقد ترقب صدور قرارها إلا أن الوزارة سكنت عن ذلك بما يفيد عزوفها عن إعطائها له ، فتقدم بطلبائه مالفة الذكر وطلبت وزارة العدل عدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد .

وقدست النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الدفع ورفض الطلب .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم القبول أنه لما كان الطالب يطعن على قرار وزير العدل بمنح علاوات شهر مارس سنة ١٩٦٥ والذي لم يتضمن اسمه ، وكان طلبه المسائل لم يرفع إلا في ٨ مايو سنة ١٩٦٥ أى بعد أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ علمه بالقرار المطعون فيه بقبضه مرتب شهر مارس سنة ١٩٦٥ فإنه يكون مرفوعا بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك أن الطالب يطعن على قرار وزير العدل الضمني برفض منحه العلاوة المحدد لها ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ ، وإذا كان لم يثبت علمه اليقيني بهذا القرار ، وكان هذا العلم لا يتحقق إلا بقبضه مرتب الشهر التالي بغير هذه العلاوة أى مرتب شهر أبريل الذي يستحق في الأول من مايو ، فإن تقديمه للطلب بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٥ يكون حاصلا في الميعاد .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه عن الموضوع فإنه لما كانت العلاوة التي منحت للطالب في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مستحقة له في هذا التاريخ تأسيسا على الأثر الفوري للقانون ٧٢ سنة ١٩٦٤ لا من تاريخ سابق ، وإذا خص القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٤ على سنوية العلاوة الدورية ، وكان الطالب قد مضى على آخر علاوة دورية حصل عليها منذ العمل بهذا القانون سنة فأكثر قدم منح علاوته الدورية الأولى طبقا للقانون الجديد المشار إليه في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ نفاذا للأثر الفوري له ، وكانت هذه العلاوة من العلاوات الدورية العادية المؤثرة من حيث استحقاقها على ما يلزمها من علاوات دورية مستقبلية فإن لازم ذلك أن يستحق الطالب علاوته الدورية التالية بعد سنة من تاريخ استحقاقه علاوته الأخيرة في الأول من يولييه سنة ١٩٦٥ ، على أن يجري استحقاق علاوته الدورية العادية بعد ذلك كل سنة في نفس التاريخ ، إلى أن يصل مرتبه آخر المربوط المقرر لدرجة وظيفته وليس من تاريخ سابق عليه ، ويتعين لذلك رفض الطلب .

جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(٩٨)

الطلب رقم ٧ لسنة ٣٨ ق "رجال القضاء"

إقامة . "أجر الإقامة" . بدل السفر .

أماكن إقامة رجال القضاء والنيابة واستراحاتهم . وزير العدل هو المخصص بتحديد
أجر الإقامة بها . تحديد هذا الأجر باستراحتات المستشارين ، بواقع ١٠ ٪ من أول مربوط
درجة المستشار . تقاضى الوزارة هذه النسبة ثم قيامها بنخصم ربع بدل السفر طبقاً للأنحة بدل
السفر . خطأ .

تنص المادة ٣/٨١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩
المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ الذى يحكم واقعة النزاع . والتي تقابل
المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعمول به حالياً على أنه "يجوز
أن تعد لرجال القضاء والنيابة أماكن الإقامة أو الاستراحة وتنظم بقرار
من وزير العدل الأحكام المتعلقة بتخصيص هذه الأماكن وتحديد الأجر الذى
يلزم به المنتفعون بها" . وإعمالاً لهذا النص أصدر وزير العدل القرار رقم ١٤٤
لسنة ١٩٦٤ ، ونص فى مادته الأولى على أن يحدد أجر الأماكن التى تعد
لاستراحة المستشارين بمقار محاكم الاستئناف بواقع ١٠ ٪ من أول مربوط
درجة المستشار طبقاً للبند رقم ٤ من جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة
القضائية ، وإذا كانت وزارة العدل قد أفادت أن "جميع نفقات الاستراحة
وما تحتاجه من أثاث ومفروشات تغطى من حصيلة الاشتراكات الشهرية
التي تستقطع من مرتبات المستشارين ، فإنه يكون قد تم تحديد أجر الإقامة
باستراحة أسيوط والانتفاع بها عملاً بحكم المادة الأولى من قرار وزير العدل

صـالـف الـبـيـان ، ولـمـا كـانـت الـوزـارـة قـد اقـتـضـت مـن الـطـالـب هـذا الأـجر إـبان إقامته فيها وانتفاعه بها ، وكان ربع بدل السفر المقرر في المادة الثالثة "من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال" الصادر بها القرار الجمهوري في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ لا يعدو أن يكون أجراً للانتفاع بما تعده الحكومة من أماكن عند الإقامة بها ، فإنه لا يجوز للوزارة المدعى عليها ، وقد اقتضت أجر الإقامة والانتفاع بالاستراحة أن تعود فتقتضيه مرة أخرى ، وتكون مطالبة الطالب بنحوم ربع بدل السفر على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المنشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ المستشار بمحكمة القاهرة تقدم لقلم كتاب هذه المحكمة في ٢١/٨/١٩٦٨ بطلب قيد برقم ٧ لسنة ٢٨ ق ، قال فيه إن محكمة استئناف أسبوط التي كان متدباً للعمل مستشاراً بها أخطرت بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨ بصورة من الكتاب الدوري رقم ٢٢٤٨ المؤرخ ٦/٤/١٩٦٨ المنصن أن الجهاز المركزي للمحاسبات لاحظ عند مراجعة مستندات المحكمة عن السنة المالية سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، أنها أغفلت تحصيل ربع بدل السفر المنصرف للمستشارين المتدبين من محكمة استئناف القاهرة مقابل نزولهم في استراحة المستشارين بأسبوط قبل أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ تطبيقاً لقرار وزير العدل رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ٥/٢/١٩٦٤ وطالبته بسداد المبلغ المستحق عليه وقدره ٣٤ ج ، وأنها أخطرت محكمة استئناف القاهرة لاستقطاع هذا المبلغ من مرتبه . وإذ جاء قرار وزير العدل المشار إليه خلوا من مثل هذا الأمر وإنما اقتصر على تحديد أجراء استراحات المستشارين بواقع ١٠٪ من أول مربوط درجة المستشار ، وكانت الاستراحة الخاصة بمحكمة استئناف أسبوط مؤجرة من وزارة

العدل إلى أحد المستشارين وليست محلا حكوميا، فقد انتهى في طلباته الختامية إلى طلب إلغاء المطالبة المذكورة وكافة ما يترتب عليها من آثار . قدمت وزارة العدل مذكرة طلبت فيها رفض الطلب إعمالا لحكم المادة الثالثة من لائحة بدل السفر الصادر بها قرار رئيس الجمهورية في ١٨/١/١٩٥٨ التي توجب تخفيض بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة سواء كانت مالهكة أو مستأجرة له . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطلب .

وحيث إنه لما كانت المادة ٨١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ الذي يحكم واقعة النزاع والتي تقابل المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا ، تنص في فقرتها الثالثة على أنه " يجوز أن تعد لرجال القضاء والنيابة أما كن للإقامة أو الاستراحة وتنظم بقرار من وزير العدل الأحكام المتعلقة بتخصيص هذه الأماكن وتحديد الأجر الذي يلزم به المنتفعون بها " وإعمالا لهذا النص أصدر وزير العدل القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ ، ونص في مادته الأولى على أنه " يحدد أجر الأماكن التي تعد لاستراحة المستشارين بمقار محاكم الاستئناف بواقع ١٠٪ من أول مربوط درجة المستشار طبقا للبيند رقم ٤ من جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية " وكانت وزارة العدل قد أفادت بكتابها المؤرخ ١٣/٥/١٩٧٣ المقدم بجلسته ١٤/٦/١٩٧٣ أن " جميع نفقات الاستراحة وما تحتاجه من أثاث ومفروشات تغطي من حصيلة الاشتراكات الشهرية التي تستقطع من مرتبات المستشارين " ومن ثم فقد تحدد أجر الإقامة في استراحة أسبوت والانتفاع بها عملا بحكم المادة الأولى من قرار وزير العدل سالف البيان . لما كان ذلك ، وكانت الوزارة قد اقتضت من الطالب هذا الأجر إبان إقامته فيها وانتفاعه بها ، وكان ربع بدل السفر المقرر في المادة الثالثة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري في ١٨/١/١٩٥٨ لا يعدو أن يكون اجرا للانتفاع بما تعده الحكومة من أماكن عند الإقامة بها ، فإنه لا يجوز للوزارة المدعى عليها ، وقد اقتضت أجر الإقامة والانتفاع بالاستراحة أن تعود وتفضيه مرة أخرى ، وتكون مطالبة الطالب بمقابل ربع بدل السفر على غير أساس .

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس علي عبد الجواد ، وحضرة السادة المستشارين :
عبد العظيم الدمشقي ، وعدلى بغدادى ، ومحمد طاهل راشد ، ومصطفى الفقي .

(٩٩)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) نقل بحرى .

سند الشحن . اعتبار المرسل إليه طرفاً فيه . تكافؤ مركزه — عندما يطالب بتنفيذ حقه
القل — ومركز الشاحن .

(٢) بيع . ” البيع فوب ” . نقل بحرى .

البيع ” فوب ” . أثره . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام . تحمل المشتري
بخطأ الطريق . التعاقد على نقل البضاعة بوزن عليه إلا أن ينبى البائع في ذلك بوصفه
وكيلاً عنه .

(٣) (٤) محكمة الموضوع . ” تقدير الدليل ” . حكم . نقض .

(٢) محكمة الموضوع . حقها في رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في أوراقها
ما يكفي لتكوين عقيدتها .

(٤) إستقلال محكمة الموضوع بتقدير الأدلة دون رقابة من محكمة النقض . حسبها أن تقيم
فضاءها على أسباب تصرفه .

(٥) نقض . ” السبب غير المنتج ” . حكم .

إقامة الحكم على دعوتين مستقلتين . كفاية إحداهما لحله . النفي عليه في الأخرى .
غير منتج .

(٦) التزام . "مصادر الالتزام" . إثراء بلا سبب .

دعوى الإثراء بلا سبب لا تقوم حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية . المقدمه تذهب
هو مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .

١ — مؤدى المواد ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ من قانون التجارة البحري —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) — أن المشرع يجعل من المرسل إليه طرفاً
ذا شأن في سند الشحن ، باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن ، ككأنه
مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن وأنه يرتبط بسند الشحن
كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط هذا الأخير به .

٢ — مفاد بيع البضاعة طبقاً للنظام المعروف في الاصطلاح البحري باسم
"قوب" — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(٢) — أن يتم تسليم البضاعة في ميناء
القيام منذ شحنها على ظهر السفينة ، وأن أبرأ من ذلك الوقت ذمة البائع من الالتزام
بالنقل ، وتنقل ملكية البضاعة إلى المشتري الذي يلتزم وحده بمخاطر الطريق ويقع
على عاتقه عبء التعاقد على نقل البضاعة من ميناء الشحن إلى ميناء الوصول
إلا أن يثبت البائع في إبرام هذا التعاقد لمصلحته بوصفه وكيله عنه .

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقاً
للخصوم في كل حال ، وإنما هو حق للمحكمة ولها رفض ما يطلبه الخصوم في شأنه
إذا وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بما يغني عن إجراء
التحقيق .

٤ — تقدير الأدلة هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من مسائل الواقع
التي تستقل بها محكمة الموضوع دون ما رقابة عليها من محكمة النقض ما دام قضاؤها
قائماً على أسباب تسوغه .

٥ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا اتبى الحكم على دعامتين كل منهما
مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداها وعدمها فإن النفي عليه
في الدعامة الأخرى يكون غير منتج .

(١) نقض مدني ١٤/٤/١٩٧٠ مجموعة المآلات الفنى من ٢١ ص ٥٩٨ .

(٢) نقض مدني ٢٧/١٢/١٩٦٦ مجموعة المآلات الفنى من ١٧ ص ١٩٧١ .

٦ - من المقرر أنه حيث تقوم بين طرفي الخصم - ومة وابطة عتدية ، فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد ذير المستحق بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر ، إذ يلزم لقيام هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث أو للافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٦ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى الاسكندرية ضد شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية ومصلحة الجمارك وطلبت الحكم بإلزام أولاهما بأن تدفع لها مبلغ خمسمائة وستين جنيا وبأن تقدم الأخرى ما لديها من أوراق متعلقة بالدعوى ، وقالت الطاعنة بيانا لدعواها إنها استوردت من الخارج ٤٩ كتلة من الرخام يبلغ حجمها ٦٩ مترا مكعبا و ٦٩ من الألف من المتر بموجب سند شحن مؤرخ ١٢/١٠/١٩٦٣ قدر فيه وزنها بـ ٣١٠ طنا، وقد سددت الطاعنة إلى المطعون عليها الأولى أجرة النقل المستحقة منها على هذا الأساس وقدرها ١٨٧٠ ج و ١٤٤ م ، وإذ تبين عند الإفراج عنها بميناء الإسكندرية في ٢٦/١١/١٩٦٣ أن حقيقة وزنها ٢١٩ طنا و ٩٩٠ كيلوجراما فإن المطعون عليها الأولى تكون قد اقتضت بغير حق قيمة أجرة الشحن المستحقة عن الفرق في الوزن بين ما ورد بسند الشحن وبين ما ثبت بشهادة الإفراج وقدرها ٥٦٠ ج، ولذلك أقامت الطاعنة دعواها بطاياتها آتفة الذكر، وفي ٢٠/٥/١٩٦٦ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٢ سنة ٢٢ قضائية الإسكندرية . وفي ٢٦/١٢/١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم

المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق القرض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظرة التزم الفياضة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم قد اعتبر الطاعنة طرفاً في سند الشحن ترتبط بما ورد به في حين أنها لم تكن طرفاً فيه ، إذ أبرمه شاحن البضاعة مع الشركة الناقلة " المطعون عليها الأولى " بوصفه مالكا للبضاعة حتى وضعها على ظهر السفينة باعتبار أن البيع تم طبقاً لنظام (فوب) وقد تمسكت الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاحتجاج عليها بسند الشحن ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع مما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٩٩ من قانون التجارة البحرية توجب ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن ، كما أن المادة ١٠٠ من هذا القانون توجب أن يكتب هذا السند من أربع نسخ أصلية موقع عليها من كل من الشاحن والربان وخصت المرسل إليه بإحدى هذه النسخ ، ثم جاءت المادة ١٠١ منه مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها — أى في المادتين ٩٩ ، ١٠٠ المشار إليهما يكون معتمداً من جميع المالكين ، وهم من عبر عنهم النص الفرنسي لهذه المادة بما معناه " الأطراف ذوو الشأن في الشحن " وكان الربط بين هذه المادة الأخيرة وبين المادتين السابقتين عليها يفيد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن قانون التجارة البحرية يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن ، يتكافأ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط هذا الأخير به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم في قضائه هذا النظر بأن أعمال الأحكام الواردة في سند شحن البضاعة في حق الطاعنة بوصفها طرفاً فيه ، وكان لا يغير من ذلك أن يكون بيع البضاعة إلى الطاعنة

قد تم طبقا للنظام العام المعروف في الاصطلاح البحري باسم " فوب " بل إنه على العكس من ذلك ليؤكد صحة ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من نظر ذلك أن مفاد هذا التعاقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتم تسليم البضاعة في ميناء القيام منذ شحنها على ظهر السفينة، وأن تبرأ من ذلك الوقت ذمة البائع من الالتزام بالتسليم وتنتقل ملكية البضاعة إلى المشتري الذي يلتزم وحده بمخاطر الطريق ويقع على عاتقه عبء التعاقد على نقل البضاعة من ميناء الشحن إلى ميناء الوصول إلا أن يثبت البائع في إبرام هذا التعاقد لمصاحبه بوصفه وكيله . لما كان ما تقدم ، فإن النفي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنفي على الحكم المطعون فيه بالسببين الرابع والسادس الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول إنه على الرغم مما سلم به الحكم من أن حجية سند الشحن ليست مطلقة بل يجوز إثبات عكس ما جاء به بطرق الإثبات كافة — إلا للطاعنة أنه لم يتح الطاعنة فرصة نفى ما ورد بالسند خاصة بوزن البضاعة مع تمسكها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لهذا الغرض ، علاوة على أن الحكم قد أهدر الدليل الرسمي المقدم من الطاعنة في هذا الصدد لإثبات دفاعها ، وهو إذن الإفراج عن البضاعة الصادر من مصلحة الجمارك قولاً من الحكم بأن ذلك الإذن لا ينقض الدليل المستمد من سند الشحن ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النفي مردود ، بأنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقا للخصوم في كل حال ، وإنما هو حق للمحكمة ، ولها رفض ما يطلبه الخصوم في شأنه إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بما يغني عن إجراء التحقيق ، وكان تقدير الأدلة هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون ما رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك ما دام قضاؤها قائما على أسباب تسوغه ، وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد واجه دفاع الطاعنة في هذا الشأن ورد عليه بقوله " إن الثابت من أوراق مصلحة الجمارك أن الرسالة سلمت تحت نظام تسليم

صاحبه .. وإذا كان شرط مسند الشحن أن يتم التسليم تحت شبكة البانخرة فإن التسليم يكون قد تم إثر تمام التفريغ الحاصل في ١٩٦٣/١٠/٣١ ، ومع ذلك فإن الشحنة لم توزن حتى ١٩٦٣/١١/٢٨ . فإن وزنها يكون لاحقاً لاستلامها الشحنة وقد تم الوزن دون أن يحضره أو تدعى إليه الناقله فلا تحتاج به ، ولا يكون الوزن الذي تدعيه الطاعنة "عند الصرف مثبتاً لما يناهض الدليل المستمد من مسند الشحن" لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أطرح بأسباب سائغة لها أصلها في أوراق الدعوى ما تمسكت به الطاعنة من دلالة لاذن الإفراج في نقض الدليل المستمد من مسند الشحن ، وأخذ بدلالة هذا السند في إثبات حقيقة وزن البضاعة عند شحنها ولم ير به حاجة بعد ذلك إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وهو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع دون ما وقابة عليها من محكمة النقض فيها ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذين السببين غير سليم .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الثاني والثالث الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم قد أخطأ في تفسير أحكام البندين الثالث والسادس عشر من مسند الشحن واستخلص منهما ما لا تؤدي إليه عبارتهما ، كما اتخذ من خلو السند من أى تحفظ في شأن وزن البضاعة قرينة تنقض ما يجري به العرف البحري من قيام الناقل بوزن البضاعة وإثبات الوزن بسند الشحن على مسؤوليته وهو ما طلبت الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته ، ولكن المحكمة الاستئنافية لم تلتفت إلى هذا الدفاع ولم تناقشه ، مما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعي بهذين السببين غير منتج ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بنى الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وكان يصح بناء الحكم على إحداها وحدها ، فإن النعي عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوضح في أسبابه أن مسند الشحن حجة على الطاعنة بجميع ما ورد فيه فتعاج بالوزن المثبت به ، أفصح من أخذه بالرأى القائل بجواز نفي المدون بالسند بطرق

الإثبات جميعاً، ثم ناقش ما استندت إليه الطاعنة في نفي ذلك، وخلص إلى عدم الأخذ به على نحو ما سلفت الإشارة إليه في الرد على السببين الرابع والسادس، وكان هذا من الحكم كافياً لحمل قضائه، فإنه يضحى غير ذى أثر ما وجهته الطاعنة إلى الدعامة الأخرى للحكم من مطاعن ويكون النعى على الحكم بهذين السببين في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الخطأ في تطبيق القانون، وتقول في بيان ذلك إنها امتنعت في طلب استرداد الفرق في أجرة الشحن إلى قواعد الإثراء بلا سبب ورد غير المستحق لا إلى أحكام عقد النقل البحري، وإمكن الحكم أطرح أساس دعواها قولاً منه بارتباطها بأحكام سند الشحن، في حين أن ذلك السند يفرض قيامه لا يسرى إلا على البيانات الصحيحة المتعاقدة عليها دون تلك المشوبة بالغش أو الخطأ المأدى، إذ أنها تخرج من حدود العقد وتحكمها قواعد الإثراء بلا سبب واسترداد ما دفع دون وجه حق، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأطرح دفاع الطاعنة آنف الذكر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أورد في هذا الخصوص قوله .. "إن العلاقة فيما بين الشركة الناقلة وبين المرسل إليها يحكمها سند الشحن وحده .. ولا يقال إن أساس دعوى المدعية هي قواعد استرداد ما دفع بدون وجه حق وقواعد الإثراء بلا سبب فلا يرجع إلى عقد النقل، لأن الرجوع إلى عقد النقل وأحكامه واجب لتحديد ما إذا كان ما دفع من أجرة النقل كان حقاً للناقلة أم أنها استولت عليه بغير حق، ومن ثم وجب رده" وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك ما يلي "أن الأساس القانوني الصحيح الذي تقوم عليه دعوى المستأنفة ليس هو قواعد استرداد ما دفع دون حق أو الإثراء بلا سبب لأن كلاهما يفترض عدم وجود عقد بين الطرفين، والحال هنا أنه يوجد سند شحن ينظم حقوق والتزامات كل من الشاحن والناقل، وبذلك يكون الأساس الصحيح لمطالبة المستأنفة بفارق العربون هو التزام الشاحن أو المرسل دفع الأجرة، وكان الثابت من هذا النزاع أن الالتزام بالأجرة قد نظمته سند الشحن، ومن ثم يتعين الرجوع إليه للفصل في تحديد الأجرة

التي يتعين على المستأنفة دفعها"، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يخالفه فيه للقانون، ذلك أنه من المقرر أنه حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب، والذي من تطبيقاته رد غير المستحق، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر، إذ يلزم لقيام هذه الدعوى أن يكون للإثراء الحادث أو للافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب غير سديد.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيسكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : جوده أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(١٠٠)

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . "الطعن الضريبي" . حكم " تصحيح الحكم " .
للمحكمة المطعون أمامها في قرار لجنة الطعن تدارك ما يكون قد ورد في القرار
من أخطاء مادية .

خول القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لجنة الطعن ولاية القضاء للفصل
في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب ، ويترتب على الطعن في قرار اللجنة
نقل موضوع النزاع برمته إلى المحكمة الابتدائية التي تنظر الطعن وإعادة
طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلته الواقعية ، فتكون هذه المحكمة
بمأهلها من ولاية في فحص النزاع مختصة بتدارك ما يكون قد ورد في القرار
المطعون فيه من أخطاء مادية وأن تنمضي على موجب الوجه الصحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب قصر النيل قدرت صافي أرباح
المولين من مكتب بيروت وفانر وسميس مارشال للمحاماة في السنوات من ١٩٥٢

إلى ١٩٥٤ بمبالغ ١٠٥١٠ ج و ١٦٩ م ، ١٩٥٥٨ ج و ٢٣٢ م ، ١٢٤٢٢ ج و ٧٥٢ م ، واتخذت الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٥٤ أساسا للربط عن كل من سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، وإذا لم يقبل الحارس الخاص على المسكتب هذه التقديرات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٩ بتخفيض صافي الأرباح في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ إلى مبالغ ٩٦٧٤ ج و ٦٩٩ م ، ١٧٣٣٣ ج و ١٩٧ م ، ١٠١٥٨٠ ج و ٤٧ م وبإعادة الملف إلى المأمورية لفحص الحسابات عن سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ فقد أقام الدعوى رقم ٨٥٣ سنة ١٩٥٩ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا احتساب المصروفات ومن بينها مصاريف الضيافة التي استبعدتها المأمورية واعتماد الإقرارات المقدمة عن سنوات النزاع ، وبتاريخ ١٩٦١/٢/٢ حكمت المحكمة بذهب مكتب الخبراء لفحص اعتراضات المنشأة وبيان صافي الأرباح في السنوات المذكورة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠ حكمت بتعديل قرار اللجنة وتحديد أرباح المنشأة بمبلغ ٩٢٠٢ ج و ٣٠٩ م في سنة ١٩٥٢ وبمبلغ ١٦٩٧٠ ج و ١٤٧ م في سنة ١٩٥٣ وبمبلغ ١٠٤١٨ ج و ٤٧ م في سنة ١٩٥٤ . استأنف الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين - المطعون عليه - هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٤٠ سنة ٨١ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد صافي ربح المنشأة في سنة ١٩٥٤ بمبلغ ١٠٤١٨ ج و ٤٧ م وبتأييد قرار اللجنة في تحديد صافي ربح هذه السنة بمبلغ ١٠١٥٨ ج و ٤٧ م . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه من تصحيح الخطأ المسمى الذى شاب قرار لجنة الطعن بالنسبة لمصاريف الضيافة عن سنة ١٩٥٤ تأميدا على أنه ترتب على هذا التصحيح زيادة في أرباح هذه السنة مع أن المنشأة هي التي طعننت وحدثا في هذا القرار ولا يجوز أن تضار بطعننا ، هذا إلى أن مصلحة الضرائب لم تطلب من المحكمة

تصحيح هذا الخطأ، وأنه طبقا للمادة ٣٦٤ من قانون المرافعات السابق تختص اللجنة وحدها — وقبل أن تصدر قرارها — بتصحيح الخطأ المشار إليه، وإيس للمحكمة وهي مقيدة بطلبات الخصوم أن تجريه من تلقاء نفسها، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، ذلك أنه إذا كانت المحكمة تتولى تصحيح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية أو حسابية طبقا للمادة ٣٦٤ سالفة الذكر، إلا أنه إذا طعن في القرار فإن سلطة التصحيح تنقل إلى المحكمة المطعون أمامها دون أن يكون هناك محل للتمسك بعدم جواز مضارة الطاعن بطعنه أو بوجوب تقيد المحكمة بطلبات الخصوم، وأن الثابت أنه بعد أن قطعت اللجنة في أسباب قرارها بنجم مبلغ ١٢٠ ج من الأرباح كمصاريف ضيافة عن سنة ١٩٥٤ أخطأت فخصمت مبلغ ٣٨٠ ج، ومن ثم فلا تثير على محكمة أول درجة إن هي صححت هذا الخطأ وأو ترتب على ذلك زيادة أرباح المنشأة عما ورد بمنطوق قرار اللجنة.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد خول لجنة الطعن ولاية القضاء للفصل في خصومة بين المول ومصلحة الضرائب، وكان الطعن في قرار اللجنة يترتب عليه نقل موضوع النزاع برمتيه إلى المحكمة الابتدائية التي تنظر الطعن وإعادة طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلة الواقعية، فتكون هذه المحكمة بما لها من ولاية في فحص النزاع مختصة بتدارك ما يكون قد ورد في القرار المطعون فيه من أخطاء مادية وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح، ولما كان الثابت في الدعوى أن المنشأة قدرت مصاريف الضيافة في سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٥٠٠ ج، وأن لجنة الطعن انتهت في قرارها إلى تحديد هذه المصاريف بمبلغ ١٢٠ ج غير أنها عند تحديد وءء الضريبة أخطأت بأن خصمت من الأرباح مبلغ ٣٨٠ ج بدلا من ١٢٠ ج، فلأن المحكمة الابتدائية بعد أن طعنت المنشأة في قرار اللجنة تكون هي المختصة بتصحيح هذا الخطأ المادي الذي وقع في القرار. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه بتأييد قرار اللجنة في خصوص مصاريف الضيافة من سنة ١٩٥٤ على أنه ليس للمحكمة التي تنظر الطعن أن تصحح الخطأ المادي سالف الذكر من تلقاء نفسها، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم الدهشان ، وعدلى بنداوى ، ومحمود المعصرى ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٠١)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) إلتزام . " إنقضاء الإلتزام " . " التجديد " . بيع . " إلتزامات
المشتري " .

تحرير سندات بياقي الثمن لا يعتبر تجديدا للدين ما لم يتفق على غير ذلك أو تظهر نية التجديد
بوضوح من الظروف .

(٢) إثبات . " القرائن " . إلتزام . " إنقضاء الإلتزام " . الوفاء .
بيع . حكم . " النسبب الكافى " .

إختصاص الحكم من عدم وجود السندات بأقساط باقى الثمن بيد البائع وعجزه عن إثبات
ضياها بسبب للعنوان الثلاثى قرينة على الوفاء بها . مانع ولا خطأ فيه .

(٣) ، (٤) أوراق تجارية . " السند الإذنى " . إلتزام . " الإلتزام
الصرفى " . بيع .

(٣) نشوء الإلتزام جديد . " صرفى " من السندات الإذنية المهررة بياقى الثمن إلى جانب
الإلتزام الأصلى . مناطه . أن تكون تلك السندات أوراقا تجارية .

(٤) الأصل فى السند أن يكون مدنيا ولو أدرج فيه شرط الإذن . إعتبار السند الإذنى
ورقة تجارية . مناطه .

(٥) إثبات . محكمة الموضوع .

تقدير أقوال الشهود من حلة محكمة الموضوع .

١ — تحرير سندات بباقي الثمن لا يعتبر طبقاً للمادة ٣٥٤ من القانون المدني تجديداً للدين ينقضى به الدين الأصلي ويحل محله دين جديد ، ما لم يتفق على غير ذلك أو تظهر نية التجديد بوضوح من الظروف .

٢ — لما كان الحكم الابتدائي — الذي أيده الحكم المطعون فيه ، وأحال إلى أسبابه — قد اختلص من عدم وجود سندات الدين الخاصة بأفراط السنوات ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ بيد الدائن وعجزه عن إثبات ضياعها بسبب العدوان الثلاثي قرينة على حصول الرفاء بالدين المذكور ومن ثم انقضائه وبرائة ذمة المطعون عليه منه ، وذلك على تقدير من الحكم بأن المتعاقدين إذ حررا السندات قد قصدا بها إنشاء وسيلة لإثبات الباقي من الثمن تحل في ذلك محل عقد البيع ، فبعد أن كانت المديونية به نابتة بالعقد أضحت نابتة بالسندات ، فإن هذا من الحكم سائق ولا خطأ فيه ، ذلك أنه لا يقبل القول بأن عقد البيع يبقى سنداً لإثبات المديونية بالثمن على الرغم من تحرير سندات به ، وإلا لأصبح البائع وقد اجتمع له دليلان كتابيان بشأن دين الثمن يصلح كلاهما سنداً للمطالبة به ، مما يمكن معه للدائن استيفاء الدين ذاته مرتين وهو أمر غير مقبول ، ولا يسوغ عقلاً صرف إرادة لمتأقدين إليه بدون قيام دليل على ذلك من العقد أو من ظروف الحال .

٣ — لا محل للقول بأن السندات المحررة بباقي الثمن ينشأ عنها التزام جديد إلى جانب الالتزام الأصلي ، ويبقى لكل من الالتزامين كيانه الذاتي بحيث يحق للدائن الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي مستنداً إلى عقد البيع أو بدعوى الالتزام الجديد "العرفي" مستنداً إلى السند الإذني ، ذلك أن مناط ما تقدم أن يكون السند الإذني ورقة من الأوراق التجارية .

٤ — الأصل في السند أن يكون مدنياً ولو كان قد أدرج فيه شرط الإذن ، وإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ^(١) لا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان موقفاً من تاجر أو مترتباً على معاملة تجارية .

(١) نقض مدني ٧/٤/١٩٧٠ بحرمة المسكن الفني السنة ٢١ ص ٥٧٦ .

• — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى بور سعيد ، وطلب فيها الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٢١٦ ج و ٢٦٣ م وفوائده وذلك عدا طلبات أخرى ، وقال بيانا لدعواه إنه بمقتضى العقد المؤرخ في ١٥ / ٦ / ١٩٤٦ والمسجل برقم ٥٧٠ سنة ١٩٤٦ باع مصلحة الأموال المشتركة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس المؤتممة إلى المطعون عليه قطعة أرض فضاء بمدينة بور فؤاد بثمن قدره ٦١١ ج و ٥٨٠ م ، عجل منه مبلغ ١٢١ ج و ٥٨٠ م ، واتفق على أن يسدد الباقي على أقساط سنوية ، حررت بها أربعة عشر سنداً لإذن الطاعن يستحق آخرها في ١٥ / ٦ / ١٩٦٠ ، وإذا فقدت بعض هذه السندات أثناء العدوان الثلاثي وتخلف المطعون عليه عن سداد مبلغ ٢١٦ ج و ٢٦٣ م ، فقد أقام عليه الطاعن بصفته دعواه بهذا المبلغ . دفع المطعون عليه الدعوى بأنه وفى بالأقساط المستحقة حتى سنة ١٩٥٨ ، وبتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٦١ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ٨٦ ج و ٨٢٦ م قيمة قسط سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٠ وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت كل من الطرفين أن المستندات المثبتة لدفعه عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ قد فقدت أثناء العدوان الثلاثي ولينفى كل منهما ما كلف الآخر بإثباته ، وبتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى فيما يختص بالمطالبة بأقساط السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ سنة ٨ ق، وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٠ حكمت محكمة استئناف المنصورة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، ويقول في بيان ذلك إن المطعون عليه المشتري ملزم بمقتضى عقد البيع بالوفاء بباقي الثمن ، وعليه هو إثبات براءة ذمته منه طبقا لحكم المادة ٣٨٩ من القانون المدنى ، ولا يغير من ذلك أن يكون باقى الثمن قد حررت به سندات ، إذ أنه لم يقصد بهذه السندات إستبدال دين جديد بدين قديم وإنما حررت لتسهيل تحصيل الأقساط ، وذلك وفقا لما نص عليه في عقد البيع ، ولأن التجديد — على ما تفضى به المادة ٣٥٤ من القانون المدنى — لا يفترض وبوجه خاص لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود من قبل ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر أن مصدر التزام المطعون عليه بالدين هو السندات المذكورة ورتب على عجز الطاعن عن إثبات فقدائها رفض دعواه دون أن يكلف المطعون عليه بإثبات تخالفه من الدين ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه وإن كان تحرير سندات بباقي الثمن لا يعتبر طبقا للمادة ٣٥٤ من القانون المدنى تجديدا للدين ينقض به الدين الأصلي ويحل محله دين جديد ، ما لم يتفق على غير ذلك أو تظهر نية التجديد بوضوح من الظروف ، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائى — الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه — قد امتنع من عدم وجود سندات الدين الخاصة بأقساط السنوات ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ بيد الدائن وعجزه عن إثبات ضياعها بسبب العدوان الثلاثى قرينة على حصول الوفاء بالدين المذكور ، ومن ثم انقضائه وبرائة ذمة المطعون عليه منه ، وذلك على تقدير من الحكم بأن المتعاقدين إذ حررا السندات قد قصدا بها إنشاء وسيلة لإثبات الباقي من الثمن تحمل في ذلك محل عقد البيع ، فبعد أن كانت المديونية به ثابتة

بالعقد أضحت ثابتة بالسندات ، وهذا من الحكم سائق ولا خطأ فيه ، ذلك أنه لا يقبل القول بأن عقد البيع يبقى مندا لإثبات المديونية بالثمن على الرغم من تحرير السندات به ، وإلا لأصبح البائع وقد اجتمع له دليلان كتابيان بشأن دين الثمن يصلح كلاهما مندا للطالبة به ، مما يمكن معه للدائن استيفاء الدين ذاته مرتين وهو أمر غير مقبول ، ولا يسوغ عقلا صرف إرادة المتعاقدين إليه بدون قيام دليل على ذلك من العقد أو ظروف الحان ، هذا ولا محل لمقول بأن السندات المحررة بباقي الثمن ينشأ عنها التزام جديد إلى جانب الالتزام الأصلي ويبقى الكل من الالتزامين كيانه الذاتي بحيث يحق للدائن الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي مستندا إلى عقد البيع ، أو بدعوى الالتزام الجديد "الصرفي" مستندا إلى السند الإذني ، ذلك أن مناط ما تقدم أن يكون السند الإذني ورقة من الأوراق التجارية ، في حين أن الأصل في السند أن يكون مدنيا ولو كان قد أدرج فيه شرط الإذن ، وأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعتبر ورقة تجارية ، إلا إذا كان موقعا من تاجر أو مرتبها على معاملة تجارية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يثبت أن السندات موضوع الدعوى تعتبر أوراقا تجارية فإنه لا ينشأ عنها التزام صرفي إلى جانب الالتزام الأصلي ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف النظر المتقدم ، فإن النعي عليه بخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أسند إلى الحكم الصادر في ١٩٦١/١٢/٢٤ والذي قضى بالإحالة إلى التحقيق أنه ألقى عبء إثبات فقد السندات المثبتة لأقساط السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ على عاتق الطاعن ، ورتب الحكم الابتدائي على عجز الطاعن عن إثبات فقدتها قضاءه برفض الدعوى بشأنها ، هذا في حين أن الثابت من حكم الإحالة إلى التحقيق أنه لم يقتصر على إلقاء عبء الإثبات على الطاعن وحده ، بل كلف المطعون عليه أيضا بإثبات فقد المستندات المثبتة لتخالفه من الدين ولو تنبه الحكم المطعون فيه إلى ذلك لحاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، مما يعيب ذلك الحكم بخالفة الثابت في الأوراق ، هذا إلى

أن محكمة أول درجة لم تأخذ بأقوال شاهدي الطاعن بشأن فقد السندات المتعلقة بالسنوات المذكورة لعدم اطمئنانها إلى هذه الأقوال ، واستندت في ذلك إلى القول بأنه لو صح ادعاء الطاعن لفقدت هذه السندات مع غيرها من السندات الخاصة بباقي الأقساط فقد حررت جميعها في وقت واحد وأودعت خزانة واحدة في حين أن الطاعن قد قرر أمام محكمة أول درجة أن السندات التي استجقت في السنوات من ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٦ أرسلت إلى فرع هيئة قناة السويس ببور سعيد للحصول حيث تعرضت لأثر العدوان على هذه المدينة بينما بقيت السندات الأخرى في مقر الهيئة بالإسماعيلية فلم تتعرض للضياع ، وبذلك تكون المحكمة المذكورة قد أخطأت في الاستدلال ، وقصرت في تحقيق دفاع الطاعن ، وإذا جارتها في ذلك محكمة الاستئناف فإن حكمها يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم الصادر في ١٩٦١/١٢/٢٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق قد أتاح لكل من الطرفين أن يثبت أن المستندات المثبتة لدفاعه قد فقدت أثناء العدوان ولكل منهما أن يما كلف الآخر بإثباته فأشهد الطاعن شاهدين لم يأخذ الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه بأقوالها وأورد في هذا الخصوص ما يأتي :
 " أنه عن الشق الخاص بفقد سندات ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ فإن الثابت من شهادة الشهود أنهم ذكروا أنها وحدها هي التي فقدت وأن باقي السندات من سنة ١٩٥٧ موجودة ، مما لا يمكن معه الاطمئنان إلى هذه الشهادة إذ لو أن هذه السندات قد فقدت فعلا في العدوان لفقدت السندات جميعها مادام أنها قد حررت في وقت واحد وكانت جميعها في الخزينة " ولما كان تقدير أقوال الشهود مرهونا بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ، وكانت محكمة أول درجة لم تخالف ماورد بأقوال شاهدي الطاعن وانتهت وبأسباب سائغة إلى عدم الاطمئنان إلى كفاية تلك الأقوال لإثبات واقعة فقد السندات خلال عدوان سنة ١٩٥٦ ، وكان الحكم المطعون فيه — وعلى ما سبق الرد به على السبب الأول — قد اتخذ من عدم وجود سندات

الدين موضوع النزاع بيد الدائن وعجزه عن إثبات ضياعها بسبب العدوان الثلاثي قرينة على الوفاء بالدين وبراءة ذمة المطعون عليه منه ، وبذلك لم يعد ثمة ما يلزم المطعون عليه بإثبات هذا التخالص بدليل آخر ، وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه سائغا ومستمدا من أوراق الدعوى وكافيا لحمل قضائه فإنه يكون قد أترم صحيح القانون ولم يخالف الثابت في الأوراق ، ولم يشبه قصور في التسبب أو فساد في الاستدلال ، ويكون النفي عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
 عبد العليم الدهشان ، وهدى بغدادى ، و محمد طاهل راشد ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ للقضائية :

(١) بيع . بطلان . تقادم . صورية . وصية .

الدفع ببطلان البيع لأنه يستر وصية . دفع بالصورية النسبية بطريق التستر .
 عدم سقوطه بالتقادم . هــ ذلك .

(٢) وصية . " إثبات " . " القرائن " صورية .

القرينة المخصوص عليها في م ٩١٧ مدنى قيامها باجتماع شرطين . احتفاظ المتصرف
 بحيازة العين المتصرف فيها وبيعته في الانتفاع بها ، على أن يكون ذلك مدى حياته . لقاضى
 الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين . عدم جواز النجوى بعدم توافرها إستنادا
 إلى صيغة العقد . هــ ذلك .

(٣ ، ٤) إثبات . " القرائن للقضائية " . حكم . نقض . محكمة الموضوع
 " سلطتها في تقدير الدليل " .

(٣) إستقلال قاضى الموضوع بتقدير القرائن . لا يعقب عليه في ذلك متى كان
 امتنابه سائغا .

(٤) قيام الحكم على أدلة وقرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة
 لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

(٥) إرث . تركة .

عدم الاعتداد بإجازة الوارث لتصرف مورثه إلا إذا حصلت بعده وفاة المورث .
 هــ ذلك .

١ — الدفع ببطلان عقد البيع على أساس أنه يستر وصية وإن وصف بأنه دفع بالبطلان ، إلا أنه في حقيقته وبحسب المقصود منه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) — إنما هو دفع بصورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ، لا يسقط بالتقادم ، لأن ما يطلبه المتمسك بهذا الدفع إنما هو تحديد طبيعة التصرف الذي قصده العاقدان وترتيب الآثار القانونية التي يجب أن ترتب على النية الحقيقية لهما ، واعتبار العقد الظاهر لا وجود له ، وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لا تزول بالتقادم ، فلا يمكن لذلك أن ينقلب العقد الصوري صحيحا مهما طال الزمن .

٢ — أفادت المادة ٩١٧ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(٢) — أن القرينة التي تضمنتها لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون ذلك كله مدى حياته ، ولقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحري عن قصد المتصرف من تصرفه ، وذلك في ضوء ظروف الدعوى التي أحاطت به مادام قد برر قوله في ذلك بما يؤدي إليه ، ولا يجوز التحدي بعدم توافر هذين الشرطين أو أحدهما استنادا إلى ما جاء في صياغة العقد بشأنه ، لأن جدية العقد بوصفه عقد بيع هي بذاتها موضوع الطعن عليه .

٣ — تقدير الفرائض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا شأن لشككة النقض فيما يستنبطه من هذه الفرائض متى كان استنباطه سائغا .

٤ — متى اعتمد الحكم على أدلة وقرائن متسلسلة تؤدي في مجموعها إلى ما خلاص إليه من أن نية الطرفين قد انصرفت إلى الوصية لا البيع المنجز ، فإنه لا يجوز للطاعة المجادلة في النتيجة التي استخلصها الحكم بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

(١) نفس مدني ٢٠/٣/١٩٦٩ بحرمة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٤٥٠ .

(٢) نفس مدني ١٦/٦/١٩٧٠ بحرمة المكتب الفني السنة ٢١ ص ١٠٦١ .

هـ — إجازة الوارث للتصرف الصادر من مورثه لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث ، ذلك لأن صفة الوارث التي تخوله حقاً في التركة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنات أقمن على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٧٥ سنة ١٩٦٤ كلى أسيوط ، وطلبن الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١١/٢١/١٩٥٦ الصادر من مورث الطرفين ببيعهن أرضاً زراعية مساحتها ١٢ ف و ٣ ط و ٢٣ س مبنية بصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقبوض قدره ٦١٠٠ ج . دفع المطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة ببطلان العقد على أساس أن مورثهم وإن كان قد صور التصرف موضوع ذلك العقد بأنه بيع إلا أنه في حقيقته يخفى وصية لزوجته وبناته الطاعنات تحايلاً على أحكام الإرث ، إذ ظلت الأطيان المتصرف فيها في حيازته طول حياته بوصفه مالكا لها ، واشترط على زوجته أنه في حالة زواجها بعد وفاته يشول نصيبها الوارد بالعقد إلى بناته المشتريات معها وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٥ قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة أن العقد يخفى وصية وأن الأطيان موضوع النزاع ظلت في حيازة البائع طول حياته بوصفه مالكا لها ، وأن الطاعنات لم تدفن من ثمن البيع ، ولهن نفى ذلك ، وبعد سماع الشهود قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٦ باعتبار العقد موضوع النزاع يخفى وصية ويندب خبير لتقدير قيمة تركة المورث والأطيان موضوع العقد المشار إليه لبيان ما إذا كانت تدخل في حدود ثلث التركة أو تتجاوزها . استأنفت الطاعنات هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩٩ سنة ٤١ ق أسيوط ، وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٨

قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنتم الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المدة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تنعى بها الطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، ويقان في بيان ذلك إنهن دنعن بسقوط حق المطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة في طلب إبطال عقد البيع لإتقضاء أكثر من ثلاث سنوات على صدوره إعمالا لنص المادة ١٤٠ من القانون المدني ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع استنادا إلى القول بأن العقد باطل بطلانا أصليا متعلقا بالنظام العام فلا يلحقه التقادم مهما طال الزمن ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، لأن البطلان بفرض وجوده هو بطلان نسبي تصححه الأجازة وبذلك يسقط الحق في التمسك به بإتقضاء ثلاث سنوات وفقا لنص المادة ١٤٠ المشار إليها ، هذا إلى أن الحكم قضى باعتبار العقد موضوع النزاع يخفى وصية على الرغم مما ورد في نصوصه من أنه بيع بات منجز ، وأن الثمن قد دفع ولم ينص فيه على احتفاظ المورث بحيازة الأطيان المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها لحساب نفسه مدى حياته ، وقد عجز المطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة عن إثبات ما كلفهم به الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق من أن المتصرف قد تم بغير مقابل بما لا يتوافر معه قيام القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني ، واتخذ الحكم المطعون فيه مما اشترطه المورث على زوجته من أنه في حالة زواجها بعد وفاته يشول نصيبها إلى بناته ومن تأجير الأطيان إلى الغير ، قرينتين على تحقق شرط احتفاظ المورث بالأطيان بعد تصرفه فيها وانتفاءها مع أنهما لا يؤديان إلى ذلك ، وتضيف الطاعات أن مورثة المطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة قد وقعت على عقد البيع وقت صدوره كشاهدة عليه ، مما يفيد إجازتها له بهذا الوصف ، فيمتنع على وريثها هؤلاء الطعن عليه بعد ذلك بأنه في حقيقته يخفى وصية ومع ذلك فلأنهم لم يثيروا هذا الطعن إلا بعد قرابة ثمانى سنوات من وفاة المتصرف ، مما يعد منهم إجازة للمتصرف بفرض اعتباره وصية ، وإذا قضى الحكم برفض الدفع بالتقادم وباعتبار العقد

موضوع الدعوى وصية لوارث لا تنفذ إلا في حدود ثلث التركة ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي برمته مردود ، ذلك أنه لما كان الدفع ببطلان عقد البيع على أساس ، أنه يستر وصية وإن وصف بأنه دفع بالبطلان إلا أنه في حقيقته وبحسب المقصود منه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما هو دفع بصورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر لا يسقط بالتقادم ، لأن ما يطلبه المتمسك بهذا الدفع إنما هو تحديد طبيعة التصرف الذي قصده العاقدان وترتيب الآثار القانونية التي يجب أن ترتب على النية الحقيقية لهما واعتبار العقد الظاهر لوجوده ، وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لا تزول بالتقادم ، فلا يمكن لذلك أن ينقلب العقد الصوري صحيحا مهما طال الزمن ، وكانت المادة ٩١٧ من القانون المدني إذ نصت على أنه ” إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته ، اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت ، وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقم دليل يخالف ذلك “ قد أفادت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن القرينة التي تضمنتها لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون ذلك كله مدى حياته ، وكان لقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتصرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدعوى التي أحاطت به ما دام قد برر قوله في ذلك بما يؤدي إليه ، وكان لا يجوز التحدى بعدم توافر هذين الشرطين أو أحدهما استنادا إلى ما جاء في صياغة العقد بشأنه لأن جدية العقد بوصفه عقد بيع هي بذاتها موضوع الطعن عليه . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه ، أنه إذ قضى باعتبار التصرف موضوع النزاع تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت قصد به الاحتيال على قواعد الإرث وتسرى عليه أحكام الوصية أسس هذا القضاء على قوله ” وإن المحكمة تستخلص من صيغة العقد المؤرخ ١٩٥٦/١١/٢١ أنه يخطو في حقيقته على وصية لوارث مما تحكمه المادة ٩١٧ من القانون المدني ، ذلك أنه يبين من الرجوع

إلى العقد المذكور (١) أن المورث المرحوم قد تصرف
إلى بناته المذكورات في العقد وإلى زوجته في الأتيان
موضوع التداعى واشترط أنه إذا تزوجت بعد وفاته يؤول
نصيبها في الأتيان السالفة الذكر إلى بناتها وهن باقى المتصرف إليهن بالعقد
المذكور . (ب) أن المورث المذكور اشترط في العقد سالف الذكر أنه في حالة
عدم زواج بعد وفاته ، فإن نصيبها أيضا في الأتيان موضوع
التداعى يؤول إلى بناتها دون اعتداد بمعارضة وريثها ، وأنه بالإضافة إلى ذلك
فإن المحكمة تستخلص أيضا من أقوال الشاهد الثانى من شهود المدعىات الطاعنات
وهو الذى تطمئن إلى أقواله أن العقد موضوع التداعى ، إنما ينطوى على وصية
ذلك أنه قرر أن المورث المرحوم كان يقوم بتأجير الأتيان
موضوع التداعى إلى الغير ، وأنه كان يتقاضى الأجرة المستحقة عنها حتى تاريخ
وفاته ، كما وأن هذا الشاهد قرر أنه لا يعلم شيئا عن العقد المؤرخ ١٩٥٦/١١/٢١
وأنه لم يسمع عنه إطلاقا ، وكان الواضح من هذا الذى قرره الحكم أنه امتظهر
قيام الشرطين اللذين تستلزمهما القرينة القانونية المستفادة من نص المادة ٩١٧
من القانون المدنى ، وركن فى ذلك وعلى ما سلف بيانه إلى أقوال الشاهد الثانى
من شهود الطاعنات وهن الأقوال التى اطمان إليها وإلى قرائن أخرى باعتبارها
أدلة متساندة تؤدى فى مجموعها إلى ما انتهى إليه من أن العقد يخفى وصية
لما كان ذلك ، وكان تقدير القرائن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه
القرائن متى كان استنباطه مائغا ، وإذا اعتمد الحكم كما سبق القول على أدلة
وقرائن متساندة تؤدى فى مجموعها إلى ما خلص إليه من أن نية الطرفين قد انصرفت
إلى الوصية لا إلى البيع المنجز فإنه لا يجوز للطاعنة الجادلة فى النتيجة التى استخلصها
الحكم بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها . لما كان
ما تقدم ، وكان ما أثارت الطاعنات من أن مورثة الماطعون ضدهم من السادس
إلى الأخيرة قد أجازت التصرف الصادر إليهن من المورث باعتباره بيعا منجزا
بتوقيعها على العقد كشاهدة مردودا بأن إجازة الوارث للتصرف الصادر من مورثه
لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث ، ذلك لأن صفة الوارث التى تخوله

حقاً في التركة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة ، وكان ما تنعاه الطاعنات من أن سكوت هؤلاء المطعون ضدهم عن الطعن على العقد بأنه يخفى وصية قرابة تمنائي سنوات يعتبر منهم إجازة له ، مردوداً أيضاً بأن الحكم المطعون فيه قد انتهى في حدود سلطته التقديرية إلى أن ذلك لا يعد منهم في ظروف الدعوى إجازة للتصرف باعتباره وصية ، لما كان ما تقدم جميعه ، فإن النعي على الحكم بالأسباب الأربعة السالف ذكرها يكون على غير أساس .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(١٠٣)

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة التركات " . إثبات .

إعفاء الدار المخصصة لأمره المتوفى والمفروشات المخصصة لاستعمالهم من روم الأهلولة .
المادة ١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المقصود بأمره المتوفى . ذور قرواء الذين يجمعهم معه أصل
مشرك سواء كانت قرابة مباشرة أو قرابة حواشي .

(٢) ضرائب . " ضريبة التركات " . حكم . " تسبيب الحكم " . إثبات .
" القرائن " . نقض . " أسباب الطعن " .

تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع . المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع
ملائمة . غير جائز . مثال في ضريبة التركات .

(٣) ضرائب . " ضريبة التركات " . حكم . " تسبيب الحكم " . إثبات .
" عبء الإثبات " .

تدليل الحكم على أن المنزل مخصص لسكنى الورثة . إضافته أن مصلحة الضرائب
لم تدل على خلاف ذلك . لا يحد قفلا لعبه إثبات شرط الإعفاء من الضريبة إلى عائق
المصلحة .

(٤) ضرائب . " ضريبة التركات " . نزع الملكية للنفعة العامة .

إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من روم الأهلولة . بيعها خلال عشر السنوات
التالية للوفاة . أثره . استحقاق الرمم . نزع ملكيتها للنفعة العامة خلال هذه المدة .
لا يوجب استحقاق الرمم .

١ — إذ نص المشرع في المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولة على التركات ، على أن تعنى من الرسم الدار المخصصة لسكنى أمرة المتوفى والمفروشات المخصصة لاستعمالهم ، إلا أنه لم يحدد المقصود بالأمرة في تطبيق الحكم المذكور ، فيتعين الرجوع في ذلك إلى القواعد العامة المقررة في القانون المدنى ، وقد جرى الفقه في ظل التقنين المدنى القديم على أن أمرة الشخص تشمل ذوى قرياه بصفة عامة الذين يجمعهم معه أصل مشترك سواء كانت قراباتهم مباشرة ، وهى الصلة ما بين الأصول والفروع ، أو قرابة حواشى وهى الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك ، دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر . وهو ما نص عليه المشرع في المادتين ٣٤ و ٣٥ من التقنين المدنى الحالى . والقول بغير ذلك وقصر أفراد أسرة المتوفى على ذوى قرياه المباشرين وهم أصوله وفروعه ممن كان يعولهم ، هو تخصيص لنص المادة ١٢ مالفة الذكر بغير تخصيص . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المطعون عليهم وهم أبناء أخ المتوفى وأبناء أخته المتوفاه ، يعتبرون من أسرته ، وأعفى من الرسم الدار موضوع النزاع المخصصة لسكنائهم والمفروشات الموجودة بها المخصصة لاستعمالهم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — متى كان الحكم قد استدل على أن المنزل موضوع النزاع كان مخصصاً لسكنى أمرة المتوفى في تاريخ الوفاة ، وظل محتفظاً به لهذا الغرض ، بأن هذا المنزل مخصص بجميع مشتعلاته لغرض السكنى ، ولم يثبت استغلال أى جزء منه أو تأجيره للغير ، وكان المورث يقيم فيه قبل وفاته ومع ورثته ، واستمرت إقامتهم فيه بدليل أن جميع مكاتبات مصلحة الضرائب ترسل لهم على هذا العنوان باعتباره مسكن المورث والورثة من بعده ، وأن هذا المنزل كبير ومكون من جناحين ويتسع لهم جميعاً ، ولما كانت هذه القرائن من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى استخلصها الحكم ، وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن ، متى كان استنباطه سائفاً . فإن ما تثيره الطاعنة — مصلحة الضرائب — لا يهدر أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة التى اعتمدت عليها ، مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ - متى كان الحكم بعد أن أورد الدليل على أن المنزل مخصص لسكنى الورثة ، أضاف أن مصلحة الضرائب لم تدلل على خلاف ذلك ، فلا يكون الحكم قد ألقى على المصلحة عبء إثبات شرط الإعفاء من الضريبة .

٤ - مؤدى نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، أنه يشترط حتى تعفى الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة ، أن تحتفظ الأسرة بهذه الدار لغرض السكنى والإقامة فيها والانتفاع خلال عشر السنوات التالية للوفاة ، فإذا بيعت خلال هذه المدة استحق الرسم ، أما إذا نزع ملكيتها للنفعة العامة ، فإن الرسم لا يستحق لأن انتهاء التخصيص لسكنى الأسرة لم يكن راجعاً إلى تصرف إرادى من جانب الورثة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقرر أن الألف متر الملحقة بالدار المخصصة لسكنى الأسرة ، لا يسرى عليها الرسم بسبب نزع ملكيتها للنفعة العامة ، خلال عشر السنوات التالية للوفاة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب شبرا قدرت قيمة صافى شركة مورث المطعون عليهم المتوفى فى ١٠/١١/١٩٥٢ بمبلغ ٥١٤٦٦ ج و ٨٧١ م ، وإذا اعترض الورثة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ٦/٦/١٩٥٧ بتخفيض هذه القيمة إلى مبلغ ٤٨٦٩٣ ج و ٥٠٠ م فقد أقام الورثة الدعوى رقم ٣٥٩ سنة ١٩٥٧ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبين تعديل قيمة التركة إلى مبلغ ١٥٣٦٣ ج و ٥٨٠ م ، ومن بين الأسباب التى استندوا إليها عدم استبعاد قيمة الدار المخصصة لسكن الأسرة

من وهاء الضريبة ، وبتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٣ حكمت المحكمة بئدب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير قيمة التركة وما يخضع منها للضريبة على التركات ورسم الأيلولة ، وبعد أن باشر الخبير المأمورية وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١١ بتقدير قيمة التركة بمبلغ ٢٠٠١٢ ج و ٤٦٠ م وأجابت المطعون عليهم إلى طلبهم باستبعاد قيمة مسكن الأسرة من أصول التركة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٢٠ سنة ٧٨ ق تجارى طالبة الحكم بتأييد قرار اللجنة ، وبتاريخ ١٩٦١/١٢/١٤ أعادت المحكمة المأمورية لمكتب الخبراء لإبداء الرأى فى اعتراضات المصلحة وبعد أن قدم المكتب تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٤ حكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأى بنقض الحكم فى خصوص الوجه الثالث من صهب الطعن ، وبالحماسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من صهب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وتقول فى بيان ذلك إن الحكم قضى بإعفاء المنزل رقم ١٣ شارع هجازى وماحقاقه بوصفه مسكن الأسرة وكذلك المفروشات التى خلفها المورث من الرسم واعتبر المطعون عليهم وهم أولاد أخيه وأولاد أخته من أسرته تأسيسا على أن المقصود بأسرة المتوفى طبقا لاسادة ٣٤ من القانون المدنى هم من تربطه به صلة قربنى ويجمعهم أصل مشترك ، فى حين أن المسادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تستثنى الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من مبدأ الخضوع للرسم وورد هذا القانون سابقا على القانون المدنى فيتعين إلزام التفسير الضيق لكلمة الأسرة بحيث لا تشمل إلا القرابة المباشرة التى تضم الأصول والفروع ممن كان يعولهم المورث ، وهؤلاء هم الذين تتحقق بالنسبة إليهم الحكمة التشريعية من النص وهى الإبقاء على وحدة الأسرة .

وحيث إن هذا الذى مردود ، ذلك أن المشرع إذ نص فى المسادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أن تعفى من الرسم الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى والمفروشات المخصصة لاستعمالهم ،

لم يحدد المقصود بالأسرة في تطبيق الحكم المذكور فيتمتعين الرجوع في ذلك إلى القواعد العامة المقررة في القانون المدني ، ولما كان الفقه في ظل التقنين المدني القديم قد جرى على أن أسرة المتوفى تشمل ذوى قرباه بصفة عامة الذين يجمعهم معه أصل مشترك سواء كانت قرابتهم مباشرة وهي الصلة ما بين الأصول والفروع أو قرابة حواشي وهي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر ، وهو ما نص عليه المشرع في المادتين ٣٤ ، ٣٥ من التقنين المدني الحالي ، إذ تنص المادة الأولى منهما على أن " ١ - تتكون أسرة الشخص من ذوى قرباه ٢٠ - ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك " ، وتنص المادة الثانية على أن " ١ - القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الأصول والفروع ٢ - وقرابة الحواشي هي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر " ، والافول بغير ذلك وقصر أفراد أسرة المتوفى على ذوى قرباه المباشرين وهم أصوله وفروعه ممن كان يعولهم هو تخصيص لنص المادة ١٢ سالفه الذكر بغير مخصص . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المطعون عليهم وهم أبناء أخ المتوفى وأبناء أخته المتوفاة يعتبرون من أمرته وأعفى من الرسم الدار موضوع النزاع المخصصة لسكنائهم والمفروشات الموجودة بها والمخصصة لاستعمالهم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الوجه الثاني من سبب الطعن يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفته القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن الخبير الذي اعتمدت محكمة أول درجة تقريره لم يبين أن الدار موضوع النزاع كانت مخصصة لسكنى أسرة المتوفى في تاريخ الوفاة وظل محتفظاً بها لهذا الغرض ، وردت المحكمة على هذا الدفاع بأن المطعون عليهم كانوا يقيمون مع المورث في المنزل المذكور قبل وفاته وقيمون به حالياً وهو منزل كبير يتسع لهم جميعاً وأن مصلحة الخرائب لم تدل على خلاف ذلك ، في حين أن الحكم لم يبين سنده في النتيجة التي انتهى إليها ، أما ما استدل به في هذا الخصوص فهو استدلال قاسد إذ الإقامة الحالية ليست

دليلا على الإقامة في سنة ١٩٥٢ عند وفاة المورث واتساع المنزل لايتهض حجة على أن المتوفى كان يقيم به ومعه المطعون عليهم ، هذا إلى أنه ليس على مصلحة الضرائب عبء إثبات انتفاء شرط الإعفاء من الضريبة بل على من يتمسك بالإعفاء أن يقيم الدليل على توافر شروطه ، وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون والقصور في التدبير والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن تقرير الخبير المنتدب أمام محكمة الاستئناف والذي أصبح جزءا متما لحكمها بإحالتها إليه ، أن الحكم استدل على أن المنزل موضوع النزاع كان مخصصا لسكنى أسرة المتوفى في تاريخ الوفاة وظل محتفظا به لهذا الغرض بأن هذا المنزل مخصص بجميع مشتملاته لغرض السكنى ولم يثبت استغلال أى جزء منه أو تأجيره للغير ، وكان المورث يقيم فيه قبل وفاته ومعه ورثته واستمرت إقامتهم فيه بدليل أن جميع مكاتبات مصلحة الضرائب ترسل لهم على هذا العنوان باعتباره مسكن المورث والورثة من بعده ، وأن هذا المنزل كبير ومكون من جناحين ويتسع لهم جميعا ، ولما كانت هذه القرائن من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصها الحكم ، وكان تقدير القرائن مما يستلزم به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائغا ، ولما كان الحكم بعد أن أورد الدليل على أن المنزل مخصص لسكنى الورثة على النحو سالف البيان أضاف أن مصلحة الضرائب لم تدل على خلاف ذلك ، فلا يكون الحكم قد ألقى على المصلحة عبء إثبات شرط الإعفاء من الضريبة ، ولما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعنة بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة التي اعتمدت عليها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أنه مع التسليم بأن الدار موضوع النزاع مخصصة لسكنى أسرة المتوفى ، فقد ألحق بها الحكم المطعون فيه ألف متر مربع كانت حديقة وزعت ملكيتها للزوجة العامة قبل انقضاء عشر سنوات على وفاة المورث تأسيسا منه على أن التصرف الذي يخرج دار الأسرة من الإعفاء

هو التصرف فيها بالبيع إختيارا ، أما إذا كان جبرا فلا يترتب عليه الجزاء المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ باستحقاق الرسم ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أن النص جاءت عبارته عامة مطلقة لا تفرق بين البيع إختيارا والبيع جبرا ولم يفرض جزاء بل قرر الإعفاء وجعل علة أن تظل الدار محتفظا بها لغرض سكنى الأسرة إبقاء على وحدتها ، فإذا انتهت هذه العلة بأن بيعت الدار خلال عشر السنوات التالية لوفاة المورث استحق الرسم سواء كان بيعها إختيارا أو جبرا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه ” ويعنى من الرسم ولا يدخل في تقدير قيمة التركة الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى ما دام محتفظا بها لهذا الغرض ويستحق الرسم إذا بيعت في خلال عشر سنوات من تاريخ وفاة المورث “ يدل على أنه يشترط حتى تعفى الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من الرسم أن تحتفظ الأسرة بهذه الدار لغرض السكنى والإقامة فيها والالتباع خلال عشر السنوات التالية للوفاة ، فإذا بيعت خلال هذه المدة استحق الرسم ، أما إذا نزع ملكيتها للنفعة العامة فإن الرسم لا يستحق ، لأن انتهاء التخصيص لسكنى الأسرة لم يكن راجعا إلى تصرف إرادى من جانب الورثة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الألف متر الملاحقة بالدار المخصصة لسكنى الأسرة لا يسرى عليها الرسم بسبب نزع ملكيتها للنفعة العامة خلال عشر السنوات التالية للوفاة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
جودة أحمد فيث ، وحامد وصفي ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، واسماعيل فرحات هنان .

(١٠٤)

الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق " أحوال شخصية " :

(١) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " .
" تغيير الطائفة " . قانون . " القانون الواجب التطبيق " .

تغيير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره بمجرد الطلب ، وإنما بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية وقبول الطلب . العجز من إثبات التغيير بطريقة لا تقبل الشك . إعتبار الشخص باقياً على طائفة أو ملته القديمة . شريعة الأقباط الأرثوذكس . لا تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة .

(٢) حكم . " تسبیب الحكم " . نقض . " ما لا يصلح سبباً للطعن " .
أحوال شخصية .

إقامة الحكم قضاءً هل دعائه تكفى لحله . النقص عليه فيما يزيد فيه . غير منتج . مثال
في دعوى أحوال شخصية .

١ — إنه وإن كان تغيير الطائفة أو الملة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ، وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة . ولما كانت المحكمة قد استخلصت من أوراق الدعوى وفي حدود سلطاتها الموضوعية عدم انضمام الطاعن (الزوج)

(١) نقض ١٧ مايو سنة ١٩٧٢ بمجموعة المسكيب الفنى السنة ٢٣ ص ٩٥٢ .

إلى الطائفة الانجيلية ، لأن مظاهر الانضمام الخارجية لم تتم ، وأنه بالتالى لا زال باقيا على طائفته الأولى ، وهى طائفة الأقباط الأرثوذكس لأن تغييرا فى الطائفة لم يحدث ، إذ يتعين إثبات تغيير الطائفة أو الملة بطريقة لا تقبل الشك ، وإلا اعتبر الشخص باقيا على طائفته أو ملته القديمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الزوجين متعديا للطائفة والملة ونطبق فى شأنهما شريعة الأقباط الأرثوذكس ، وهى لا تجوز الطلاق بالإرادة المفردة ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد استند فيما خلاص إليه من عدم إتمام إجراءات الانضمام للطائفة الإنجيلية ، إلى أن مجلس الكنيسة قرر إبطال شهادة الانضمام التى قدمها الطاعن (الزوج) للتدليل على ائتمانه إلى الطائفة المذكورة ، وهى دعامة تكفى لحمل الحكم ، ولم تكن محل تعيب من الطاعن ، ومن ثم فإن النعى على الحكم لاستناده فى هذا الخصوص إلى أن رئيس الطائفة لم يعتمد شهادة الانضمام — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون نعيًا غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٦٣ سنة ١٩٦٩ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بإثبات طلاقه لها ، وقال بيانًا لدعواه إنه تزوجها فى ١٩٦٥/٢/٢٨ أمام الكنيسة القبطية الارثوذكسية ثم اعتنق المذهب البروتستانتي ، وإذا لازل المطعون عليها على مذهبها وهما دينان بالطلاق فقد طلقها عند إقامة دعواه بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩ بقوله " زوجتى ومدخولتى تریز مجلى غالى طالق منى طلقه أولى رجعية " وطلب

الحكم بإثبات هذا الطلاق . وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٦ حكمت المحكمة بإثبات طلاق الطاعن للمطعون عليها طلاقاً رجعياً اعتباراً من ١٩٦٩/٦/٩ . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية بالاستئناف رقم ٧٦ سنة ٨٧ ق . وبتاريخ ١٩٧١/١/١٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه انضم إلى طائفة الانجليين ولم يعد قبطياً أرثوذكسياً ، إذ قام بإجراء الشعار الدينية أمام تلك الطائفة وقيد في سجلاتها وحصل على شهادة بذلك وهي مظاهر رسمية خارجية تكفى للاعتراف بالطائفة الجديدة ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذه المظاهر واعتبره قبطياً أرثوذكسياً وقضى برفض دعواه وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه مع التسليم بإلغاء انضمامه إلى طائفة الانجليين ، فإنه لا يعود بالضرورة قبطياً أرثوذكسياً لأنه لم يبد الرغبة والعودة إلى هذه الطائفة ولم يتخذ المظاهر الرسمية الخارجية الدالة على ذلك ، ولكن الحكم أغفل تحقيق هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان تغيير الطائفة أو الملة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمر يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطاب وإبداء الرغبة ولكن بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طاب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، ولم كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم الاعتداد بتغيير الطاعن مذهبه على ما قرره من " أما في الطوائف المسيحية فإنه لا بد من توافر مظاهر خارجية تنبئ عن هذا التغيير ولا بد من قبول الجهة التى غير الشخص ملته إليها لهذا التغيير

وإضافتها عليه المظاهر اللازمة ، وبصرف النظر عن موافقة الجهة السابق
 لانسواء الشخص تحت ملاتها على هذا التغيير أو عدم موافقتها . ولأنه وإن ثبت
 من الشهادة المؤرخة ١٩٦٩/١/٢٦ الصادرة من سكرير كنيسة شبرا الزهة الانجيلية
 أن المستأنف ضده — الطاعن — انضم إلى تلك الكنيسة في ١٩٦٨/١٢/٢٢
 إلا أن السيد الدكتور القس ابراهيم سعيد رئيس الطائفة الانجيلية قرر أن هذه الشهادة
 لاغية لأنها لم تعتمد منه وأن من شروط الانضمام إلى الطائفة أن يعتمد رئيسها
 هذا الانضمام وأن يقره ، وإذا هو لم يفعل فإن مظاهر الانضمام الخارجية
 لا تكون قد تمت ويكون المستأنف ضده باقيا على طائفته الأولى وهي الأقباط
 الأرثوذكس ، وأنه إذا أضيف إلى ما تقدم أن مجلس الكنيسة الانجيلية بشبرا
 الزهة قد اجتمع في ١٩٦٩/١٠/١٩ وقرر ابطال هذه الشهادة وإلغاء ما إذا صدرت
 بناء على احتيال المستأنف ضده وإخفائه أمر نزاعه مع زوجته ، وإذا كانت
 الكنيسة الانجيلية صاحبة الحق في قبول إنتمائه لها أو رفضه فإن حقها في ابطال
 مثل هذه الشهادة أو إلغائها بآثر رجعي هو حق لا يمارى لأن من يملك الاعطاء
 يملك المنع ولأنها حين تقبل عضوية أحد الأشخاص إنما تناقش مدى حقيقة الأمر
 ولا تقبله بمجرد الطلب ، ومن ثم ولأنه لا ولاية للمحاكم على تصرفات المجالس
 الكنسية ، فإن المحكمة احتراماً منها لقول رئيس الطائفة الانجيلية ولقرار مجلس
 كنيسة شبرا الزهة لا يسمها إلا أن تعتبر أن إجراءات انضمام المستأنف
 ضده إلى الكنيسة الانجيلية لم تتم “ ، وكان يبين من ذلك أن المحكمة استخلصت
 من أوراق الدعوى وفي حدود سلطتها الموضوعية عدم انضمام الطاعن إلى الطائفة
 الانجيلية لأن مظاهر الانضمام الخارجية لم تتم وأنه بالتالي لا زال باقيا على طائفته
 الأولى وهي طائفة الأقباط الأرثوذكس لأن تغييرا في الطائفة لم يحدث ، وهو
 ما يكفي للرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص إذ يتعين إثبات تغيير الطائفة
 أو الملة بطريقة لا تقبل الشك وإلا اعتبر الشخص باقيا على طائفته أو ملته القديمة .
 لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الزوجين متحدا للطائفة
 والملة وتطبق في شأنهما شريعة الأقباط الأرثوذكس وهي لا تجيز الطلاق
 بالإرادة المفردة ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون
 النهي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ خاض فى سبب تغيير الطاعن طائفته أو ملته وما إذا كان وليد غش أو تحايل ، مع أن الاعتقاد الدينى مسأله نفسانية ليس لأية جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه يبين مما أورده الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول أنه لم يبحث الدافع على تغيير الطائفة أو الملة وإنما قـرر وهو بصدد بحث المظاهر الخارجية الرسمية للتغيير أن الشهادة المؤرخة ١٩٦٩/١/٢٦ الصادرة من سكرتير مجلس كنيسة شبرا الزهدة والتي اعتمد عليها الطاعن لإثبات التغيير قد ألغاه هذا المجلس ، أما ما جاء بالحكم من أن الشهادة " صدرت بناء على احتيال المستأنف ضده - الطاعن - وإخفائه أمر نزاعه مع زوجته " فهو قول نقلته المحكمة عن مجلس كنيسة شبرا الزهدة الانجيلية فى مقام تسبيب قراره بإبطال هذه الشهادة بعد أن تبين له عدم جدية طلب الانضمام .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ جعل من اعتماد رئيس الجهة الدينية للشهادة الصادرة من مجلس الكنيسة شرط انضمام إلى الطائفة فى حين أنه شرط غير لازم بل يقتصر الأمر على اعتماد توقيع رئيس مجلس الكنيسة عليها ولطاعون عليها لم تذكر صحتها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه قد استند فيما خلاص إليه من عدم أتمام إجراءات الانضمام للطائفة الانجيلية إلى أن مجلس الكنيسة قرر إبطال شهادة الانضمام التي قدمها الطاعن للتدليل على انتمائه إلى الطائفة المذكورة ، وهى دعامة تكفى لحمل الحكم ولم تكن محلا لتعيب من الطاعن ، ومن ثم فإن النعى على الحكم لاستناده فى هذا الخصوص إلى أن رئيس الطائفة لم يعتمد شهادة الانضمام - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون نعيًا غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٣

بإدارة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الحادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين .

(١٠٥)

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ القضائية :

- (١) إثبات . ” طرق الإثبات . الإقرار “ . محكمة الموضوع .
الإقرار غير القضائي . عدم اشتراط صدوره للقر له . جواز استخلاصه من أى دليل أو ورقة
مقدمة إلى جهة أخرى . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع .
 - (٢) دعوى . ” إعادة الدعوى إلى المرافعة “ . محكمة الموضوع .
بطلان . حكم .
إعادة الدعوى إلى المرافعة من إطلاقات محكمة الموضوع .
 - (٣) إثبات . ” طرق الإثبات . الإقرار “ . إرث .
الإقرار ليس سببا لدلوله . حكمة ظهور ما أقرب المقر لاثبوت ابتداء . صحته ولو خلى من ذكر
سببه . هو حجة على وروثة المقر .
 - (٤) بيع . ” دعوى صحة التعاقد “ . صورية .
دعوى صحة التعاقد . دعوى موضوعية تسلزم أن يكون من شأن البيع نقل الملكية . إتساع
خطاها لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه وبصحته أو بطلانه أو صوريته .
- ١ — لا يشترط في الإقرار غير القضائي أن يكون صادرا للمقر له ، بل يجوز
استخلاصه من أى دليل أو ورقة تكون مقدمة إلى جهة أخرى ، مادامت نية
المقر وقصده قد اتجهتا إلى أن يؤخذ بإقراره ، وهو ما تستقل محكمة الموضوع
بكشفه واستخلاصه ، فإذا ثبت لها قيام الإقرار ، فإنه يكون خاضعا لمطلق
تقديرها ، ويكون لها أن تعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد
قرينة أو ألا تأخذه أصلا .

٢ — إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم تتحتم إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يجب طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة للرد على مذكرة المطعون عليها هذا إلى أنه لم يعول على ما جاء بتلك المذكرة ، بل ولم يشر إليها فإن النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

٣ — الإقرار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — لا يكون سبباً لمداولة ، إنما هو داليل تقدم الاستحقاق عليه في زمن سابق ، فخكاه ظهور ما أقرب به المقر لاثبوتة ابتداء ، ويكون الإقرار صحيحاً نافذا ولو كان خالياً من ذكر سببه السابق عليه ، ويقوم حجة على ورثة المقر بما حواه .

٤ — الدعوى بصحة ونفاذ العقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) — هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية ، وهو ما يقتضى أن يفصل القاضى في أمر صحة البيع ، ويتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لاتعاقده وصحته ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تنسج لبحث كل ما يشار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه وبصحته أو بطلانه ، ومنها أنه ضرورى صورية مطلقة ، إذ من شأن هذه الصورية لو صحت أن يعتبر العقد ولا وجود له قانوناً ، فتحول دون الحكم بصحته ونفاذه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه ومـائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعنه أقامت الدعوى رقم ٣٧٦ سنة ١٩٦٦ بدنى

(١) قض ١٩٣٦/٢/٦ مجموعة القواعد فى ٢٥ سنة ص ٢٢ . بند / ٥٣

(٢) قض ١٩٧٢/٤/٢٩ مجموعة المكتب الفنى ص ٢٣ . ص ٧٨١

كلى بنى سوييف عن نفسها وبصفقتها ضد المطعون عليها طالبة الحكم بإثبات التعاقد الصادر من هذه الأخيرة إلى مورثها ومورث أولادها ببيع ستة قراريط شائعة في كامل أرض وبناء وأدوات ماكينة الطحين الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والعقد لقاء ثمن قدره أربعمائة جنيه والتسليم .

طلبت المطعون عليها رفض الدعوى قائلة إن ابنها المشتري طلب منها أن تخصصه بجزء من الماكينة دون باقي أخوته واستوقعها على عقد بيع ترك تحديد تاريخه إلى الوقت الذي يراه مناسبا، ولما رأى الطرفان العدول عن هذا التصرف وزعم المشتري فقد العقد ، تقدم إلى مكتب الشهر العقاري ووقع إقرارا مصدقا عليه بتاريخ ١٩٦١/١/١٩ بأن والدته تمتلك ستة قراريط وأنه يمتلك إثني عشر قراطا ويملك ابنه القاصر ستة قراريط في الماكينة المذكورة ، وظلت الوالدة تباشر حقها كمالككة لهذه الحصة وتقوم بتأجيرها إلى أن توفي ابنها مورث الطاعنة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣ وعمل محضر بحضر تركته أقرت فيه الطاعنة بأحقية والدة مورثها - المطعون عليها - في ملكية ستة قراريط من الماكينة علاوة على نصيبها في الميراث . وبتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بعد تحقيق أجرته بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي الصادر من المطعون عليها ، وبوقف الدعوى في الشق الخاص بطلب التسليم حتى تقدم الطاعنة لإثبات الوفاة والوراثة الخاص بمورثها .

استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سوييف طالبة إلغاءه ورفض دعوى الطاعنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٩ سنة ٥ ق بنى سوييف وبتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بطايات المستأنفة . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت لدى محكمة الموضوع بأن الإقرار الصادر من مورثها لم يكن صادرا للمطعون عليها بقصد العدول عن عقد البيع وإنما للجهة الإدارية القائمة على ترخيص الماكينة وأنه بذاته لا يصلح سندا للملكية سواء كان سابقا على العقد أم لا حقا له إلا أن الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على ذلك الإقرار دون مناقشة لهذا الدفاع أو الرد عليه .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه على ما استخلصته المحكمة من شهادة شاعدي المطعون عليها التي اطمأنت إليها من أن الإقرار المصدق عليه بالشهر العقاري قد حرر في وقت لاحق على عقد البيع ويقصد العدول عنه وإهدار أثره وأن المطعون عليها ظلت تحصل على غلة القدر المقول ببيعها ، وهو ما تأكد بما ورد في محضر حصر التركة من إقرار الطاعنة باعتبارها وصية بملكية المطعون عليها للحصة محل العقد وهي ستة أرايط بخلاف حصتها من الميراث وإقرارها في ذات الوقت بأن أي عقد يخالف ذلك يعتبر لاغيا وأنه أوضح غير هذا لأشير في عقد البيع إلى الإقرار المصدق عليه ، وهو استخلاص سائع يكفي لحمل قضاؤه ، فإنه لا يجدي الطاعنة بعد ذلك قولها إن لها دفاها لم تعرض له المحكمة ، إذ لا يشترط في الإقرار غير القضائي أن يكون صادرا للمقر له بل يجوز استخلاصه من أي دليل أو ورقة تكون مقدمة إلى جهة أخرى ، مادامت نية المقر وقصده قد اتجهت إلى أن يؤخذ بإقراره ، وهو ما تستقل محكمة الموضوع بكشفه واستخلاصه فإذا ثبت لها قيام الإقرار فإنه يكون خاضعا لمطلق تقديرها ويكون لها أن تعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو ألا تأخذ به أصلا ، كما لا يجدي الطاعنة أيضا قولها إن الإقرار لا يصلح بذاته سندا للكم ، مادام الحكم المطعون فيه لم يناقض هذه الحقيقة واعتمد في قضاؤه على ما استخلصه من الأوراق والقرائن في حدود سلطته الموضوعية من أن الإقرار قصد به العدول نهائيا عن عقد البيع الذي تطلب الطاعنة الحكم بصحته ونفاذه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إنها أطاعت — عقب حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٦٨/٢/٥ — على مذكرة المطعون عليها وبها ما يستاهل الرد عليه فقدمت طلبا لإمادة الدعوى إلى المرافعة إلا أن المحكمة قضت في الدعوى دون التفات إلى هذا الطلب .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن إمادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقا لمقصوم تقم إجابته إلى بل هو امر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، هذا

إلى أن الحكم المطعون فيه لم يعول على ما جاء بتلك المذكرة بل ولم يشر إليها ، ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون من وجوه (أولها) أنه جرى في قضائه على أن الإقرار الصادر من مورث الطامنة قد أكسب المطعون عليها ملكية العين محل النزاع مع أن الإقرار ليس تصرفاً منشأ بطبيعته وإنما هو كاشف للسبب الذي يكون قد أكسب المقر له هذا الملك ، وقد فات الحكم المطعون فيه أن يستظهر السبب الذي من أجله أقر المقر بملكية المقر لها والسند السابق الذي أراد كشفه بهذا الإقرار ، فإن قيل بأن ذلك الإقرار في حد ذاته يعتبر تبرعاً من الإبن أو والدته فإنه يحول دون ذلك أنه لم يصدر لها ولم يثبت أنها قبلته و (ثانيها) أنه أقام قضاءه على أن الإقرار يصلح في ذاته سنداً منشأ للملكية و (ثالثها) أنه لا يدخل في موضوع دعوى صحة ونفاذ العقد أن تنطرق المحكمة إلى واقعة أخرى منفصلة عن العقد وهي الإقرار ، لأنها بذلك تكون قد قلبت الدعوى إلى دعوى إثبات ملكية وهو طلب لم يتقدم به أحد من الخصوم ولم تطلبه المطعون عليها ولا دفعت رسومه وكان يتعين على المحكمة أن تحكم في حدود الطلبات أمامها . (ورابعها) أن إقرار الطامنة عقب وفاة ورثتها ليس له ذلك الأثر الذي أسنده له الحكم المطعون فيه ، فالإقرار القضائي ليس حجة مطلقة في ذاته وليس قاطعاً بل يستمد قوته من ظروفه وملايساته ، والتسليم بحجية هذا الإقرار بلا أسباب هو إخلال وقصور واضح في الحكم ، فضلاً عن أنه ليس منتجاً قانوناً على الأقل في حق القصر من أولاد الطامنة لأن تنازل الوصية عن ملكية القصر له إجراءاته .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجهين الأول والثاني منه بما سبق ذكره في الرد على السبب الأول وما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ، وبأن الإقرار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون سبباً لدلوله وإنما هو دليل تقدم الاستحقاق عليه في زمن ساق فحكه ظهور ما أقرب به المقر ، لاثبوت ابتداء ويكون الإقرار صحيحاً نافذاً ولو كان خالياً من ذكر سببه السابق عليه ، ويقوم حجة على ورثة المقر بما حواه . ومردود في الوجه الثالث بأنه

لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء برفض دعوى الطاعنة بطلب صحة العقد ونفاذه، وكانت الدعوى بصحة وتفاذ العقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية وهو ما يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ويتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لانعقاده وصحته ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه وبصحته أو بطلانه ومنها أنه صورى صورية مطلقة، إذ من شأن هذه الصورية أو صحت أن يعتر العقد ولا وجود له قانونا فتحول دون الحكم بصحته ونفاذه. والنمى مردود أخيرا بأن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على استدلاله بهذا الإقرار بين ما أورده من أدلة وقرائن أخرى على الرجوع فى العقد وليس فى ذلك مساس بحقوق القصر الذين يحتاج عليهم بإقرار مورثهم. ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب نصيبى ، ومحمد فاضل المرجوفى ، وحافظ الوركيل .

(١٠٦)

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) عمل . شركات . ” شركات القطاع العام “ . تأميمات اجتماعية .

العاملون بالشركات التابعة للوحدات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها
لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة .

(٢) عمل . ” التحكيم فى منازعات العمل “ . اختصاص . تحكيم .
” دعوى “ . ” الصفة “ . نقابات .

اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنص المادة ١٨٨ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مناهة . دعوى
النفاذ بطلب تقرير حتى يرضى عمال الشركة فى صرف متوسط عمولة التوزيع خلال أجازاتهم .
دعوى مقامة من ذى سنة . اختصاص هيئة التحكيم بنظرهما . حلة ذلك .

(٣) عمل . ” الأجر “ . ” عمولة التوزيع “ .

الأصل فى استحقاق الأجر أنه لقضاء العمل . العمولة المرتبطة بالتوزيع وجودا وعدما .
من ماحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا بالتوزيع الفعلى . القضاء
بأحقية العاملين فى صرف متوسط هذه العمولة عن أيام الأجازات السنوية والمرضية . خطأ .

١ — مؤدى نص المادة الأولى من نظام موظفى وعمال الشركات الصادر
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين
بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من
القرار الأول والمادة الثانية من القرار الثانى والفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام
أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة فى ظل هذه النظم المتعاقبة

هي علاقة تعاقدية لانتظيمية ، ولا يغير من هذا النظر خلو القرار الأخير من نص مماثل لنص المادتين سالفتي البيان الواردتين في القرارين الأولين ، لأن إرادته ذلك النص يفيد بقاء علاقة العاملين بهذه الشركات خاضعة للقانون الخاص . وإذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد تصدى للفصل في النزاع القائم بين الشركة والنقابة فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإختصاص الولائي .

٢ — مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم . وإذا كانت النقابة المطعون صدها قد طلبت إلى هيئة التحكيم تقرير حق فريق من عمال الشركة في صرف متوسط عمالة التوزيع خلال أجازاتهم مستندة في ذلك إلى أحكام القانون المدني وقانون العمل وإلى ما جرى عليه العمل في الشركة ، وكان النزاع على هذا الوضع نزاعا جماعيا ويتعلق بشروط العمل ، فإنه يكون للنقابة صفة في رفعه وتختص هيئة التحكيم بنظره .

٣ — متى كان الواقع حسبا بمجمله القرار المطعون فيه أن الشركة الطاعنة جرت على منع عمولة على التوزيع لعمال قسم البيع بها إلى جانب أجورهم الأصلية وأن هذه العمولة ترتبط بالتوزيع الفعلي وجودا وعدما ، وإذا كان الأصل في استحقاق الأجر — وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها مالا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة التوزيع التي تصرفها الشركة الطاعنة على ذلك النحو لبعض عمالها فوق أجورهم الأصلية والتي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي ، فإذا باشره العامل استحق العمولة وبمقدار هذا التوزيع ، أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلا فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها الأجر الكامل الذي يؤدي للعامل عن فترة الأجازات . إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتقرير حق عمال قسم المبيعات بالشركة

الطاعنة في صرف متوسط تلك العمولة عن أيام الأجازات السنوية والمرضية على أساس أن هذه العمولة تعتبر جزءا من أجورهم واجب الإداء في أيام الأجازات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن النقابة المطعون ضدها تقدمت بشكوى إلى مكتب عمل الجيزة ضد الشركة الطاعنة تطلب فيها صرف متوسط عمولة التوزيع مع الأجر الثابت في حالة حصول العمال على أجازة من أى نوع ، وإذ لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيد بجدولها برقم ٥٤ سنة ٦٥ تحكيم القاهرة . وبتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٦ قررت الهيئة نذب مدير مكتب عمل الجيزة خبيرا في النزاع لأداء المأمورية المبيية بمنطوق القرار ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قررت في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ قبول الطلب وتقرير حق عمال قسم المبيعات بالشركة في صرف متوسط عمولة التوزيع بالفئات المحددة من أيام الأجازات السنوية والمرضية . طعن الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت على هذا رأى .

وحيث إن حاصل السهب الأول من أسباب الطعن أن هيئة التحكيم لا تختص ولائيا بنظر النزاع ، ذلك أن عمال الشركة الطاعنة وهى من شركات القطاع العام لا يرتبطون معها بعلاقة عمل تخضع لضوابط القانون الخاص وإنما تحكم هذه العلاقة اللوائح التى تصدرها السلطة الإدارية وبالتالي تعتبر القرارات

المتصلة بشئون هؤلاء العمال من قبيل القرارات الإدارية التي يختص القضاء الإداري وحده بالفصل في المنازعات الناشئة عنها ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وما جاء بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من مريان أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ، إذ أن خضوعهم لهذه القوانين جاء نتيجة لهذا النص ، ولولاه لما سرت عليهم فضلا عن أن القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي عمل به قبل صدور القرار المطعون فيه قطع في تبعية العاملين بالشركة لسلطتها الإدارية .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه إذ نصت المادة الأولى من نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يسرى على موظفي وعمال الشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم وأن يعتبر هذا النظام جزءا متما لعمد العمل ، ونصت المادة الرابعة من القرار الأول والمادة الثانية من القرار الثاني على أنه يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والموظف أو العامل النص على أن أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل تعتبر جزءا متما للعقد ، ونص في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام على أن " تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام " ، فإن ذلك يدل على أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة في ظل هذه النظم المتعاقبة هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية ، ولا يغير من هذا النظر خلو القرار الأخير من نص مماثل لنص المادتين سالفتي البيان الواردتين في القرارين الأولين لأن إرادته ذلك النص يفيد بقاء علاقة العاملين بهذه الشركات خاضعة للقانون الخاص . لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه إذ تصدى للفصل في النزاع لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص للولائي ، ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن النزاع الذي تضمنه الطلب لا يعدو أن يكون منازعة فردية في الأجر وليس مطلباً نقابياً، ذلك أن الطلب الذي تقدمت به النقابة المطعون صدها إنما يستند إلى أن الشركة جرت على صرف عمولة توزيع لبعض عمالها وبالتالي لا يكون للنقابة صفة في رفع هذا النزاع ولا تختص هيئة التحكيم بنظره .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم ، ولما كانت النقابة المطعون ضدها قد طلبت إلى هيئة التحكيم تقرير حق فريق من عمال الشركة في صرف متوسط عمولة التوزيع خلال أجازاتهم مستندة في ذلك إلى أحكام القانون المدني وقانون العمل وإلى ما جرى عليه العمل في الشركة ، وكان النزاع على هذا الوضع نزاعاً جماعياً ويتعلق بشروط العمل فإنه يكون للنقابة صفة في رفعه وتختص هيئة التحكيم بنظره ، ومن ثم يكون النعي على القرار المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الثالث على القرار المطعون فيه أنه خالف القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن القرار إذ قضى بتقرير حق العمال في صرف متوسط عمولة للتوزيع عن أيام الأجازات السنوية والمرضية قد خلط بين حق العمال في العمولة عند قيامهم بالتوزيع فعلاً وهو ليس محل نزاع ، وبين حقهم في صرف متوسط العمولة خلال تلك الأجازات ذلك أن هذه العمولة ترتبط بالتوزيع الفعلي ، وإذا كان العمال لا يباشرون التوزيع في فترة الأجازات فلأنهم لا يستحقون العمولة منها .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان الواقع حسبما سجله القرار المطعون فيه أن الشركة الطاعنة جرت على منع عمولة على التوزيع لعمال قسم البيع بها إلى جانب أجورهم الأساسية وأن هذه العمولة ترتبط بالتوزيع الفعلي وجوداً وعدماً ، وكان الأصل في استحقاق الأجر — وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أنه لقاء العمل الذي

يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة التوزيع التي تصرفها الشركة الطاعنة على ذلك النحوا لبعض عمالها فوق أجورهم الأصلية والتي لا تعدو أن تكون مكافأة قصده منها لإيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي ، فإذا باشره العامل استحق العمولة وبمقدار هذا التوزيع أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلا فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها الأجر الكامل الذي يؤدي للعامل من فترة الأجازات . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتقرير حق عمال قسم المبيعات بالشركة الطاعنة في صرف متوسط تلك العمولة من أيام الأجازات السنوية والموضوعة على أساس أن هذه العمولة تعتبر جزءا من أجورهم واجب الأداء في أيام الأجازات . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض طلب النقابة المطعون ضدها .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حامد وصفي ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرحومى ، وحافظ الوكيل .

(١٠٧)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) أعمال تجارية . وكالة . ملكية . " الملكية الأدبية والفنية " .

العمل الفنى لا يتدرج ضمن عروض التجارة . هو عمل مدنى تحكمه - عند الإجابة - قواعد
الوكالة . المنتج نائب قانونى عن مؤلفي المصنف السينمائي في نشر الفيلم واستغلاله . م ٣٤ ق ٣٥٤
لسنة ١٩٥٤ . زوال تلك النيابة إذا احتفظ المؤلف بحقه في استغلال مصنفه بنفسه .

(٢) وكالة . عقد .

المتعاقد مع الوكيل . ضرورة تثبته من قيام الوكالة ومن حدودها . التعرف المبرم دون نيابة .
عدم انصراف أثره إلى الأصل سواء علم المتعاقد مع مدعى الوكالة أنه يعمل دون نيابة
أو لم يعلم .

(٣) وكالة . ملكية . " الملكية الأدبية والفنية " .

اتفاق المؤلف مع منتج الفيلم السينمائي على أن يحتفظ بحقه في الأداء العلني . أثره . عدم
الاعتداد بأي اتفاق يبرمه المنتج مع الغير باسم المؤلف في شأن استغلال مصنفه . للوف أن يرجع
مباشرة على من نشر مصنفه بغير إذنه .

١ - إذ كانت طبيعة العمل الفنى لا تدرجه ضمن عروض التجارة ، كما يعتبر
تعاقد الفنان على استغلال عمله الفنى عملاً مدنياً ، فإن قواعد الوكالة في القانون
المدنى تكون هي التى تحكم هذه الحالة . وإذا كانت المادة ٣٤ من القانون
رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، وإن أثبت المنتج من مؤلفي المصنف السينمائي في نشر
الفيلم واستغلاله إلا أنها في فقرتها الأخيرة أجازت أن يتم الاتفاق على خلاف ذلك ،
ومؤدى هذا النص أنه لو احتفظ مؤلف المصنف السينمائي بحقه في الأداء العلني

تزول تلك النيابة القانونية التي للمنتج عنه ويصبح هو صاحب الحق في استغلال مصنفه بنفسه .

٢ — الأصل في قواعد الوكالة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها ، وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره . وإن تصرف الشخص كوكيل دون نيابة فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصل ويستوى في ذلك أن يكون الغير الذي تعاقد مع الوكيل عالماً بأن الوكيل يعمل دون نيابة أو غير عالم بذلك .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر في مدوناته أنه ثبت أن مؤلف المصنف الموسيقي قد اتفق مع المنتج على أن يحتفظ الأول بحقه في الأداء العلني ، ومقتضى ذلك أن يكون التوكيل الصادر من المنتج إلى الشركة الموزعة غير ذي أثر بالنسبة لمؤلف المصنف الموسيقي مما يستتبع عدم الاعتداد بأي اتفاق يبرمه المنتج مع الغير باسم المؤلف في هذه الحالة ، ويحق معه لهذا الأخير أن يرجع مباشرة على من نشر مصنفه بغير إذنه بمقتضى القواعد التي نظمها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن التوكيل الصادر من المنتج إلى الشركة الموزعة ينصرف أثره إلى المؤلف لحلول الاتفاق الذي أبرمته الشركة الموزعة مع المطعون ضدهما بصفتها وكالة من المنتج من التحفظ على حق المؤلف ، ورتب على ذلك عدم أحقية الأخير في أن يرجع مباشرة بمقابل نشر مصنفه على المطعون ضدهما — اللذين نشر المصنف بغير إذنه — فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

للطعن — نتحصل في أن الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين بصفتهم حارسا على المكتب المصري لحقوق التأليف الذي يمثل بالقاهرة جمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى بباريس — الطاعن — تقدم لرئيس محكمة القاهرة الابتدائية بطلب قال فيه إن المطعون ضده الثانى الذى يدير ويستغل دار سينما هيليو بوليس قام دون إذن من الجمعية بأداء مصنف موسيقى لأحد أعضائها أداء علنيا فى تلك الدار من خلال عرض فيلم " حرب وسلام " أنه لم يأبه بالتنبيه الذى وجه إليه فى ٢٠/١٠/١٩٥٨ بضرورة الحصول على إذن من الجمعية بخول له هذا الأداء العلنى للمصنف الموسيقى المشار إليه ودفع ما يقابل هذا الحق بواقع ٢,٢ ٪ من حصيلة إيرادات رسم الدخول ، وأن المصنف الموسيقى الذى وقع الاعتداء عليه قد اندمج فى الفيلم المشار إليه الذى جاء وليد العمل مشترك بين الفنانين من مؤلفى السيناريو والحوار والأغاني وواضح الموسيقى ، واتبنى الحارس إلى طالب تعيين خبير لإثبات ذلك الاعتداء ، على أن تكون مهمته وصف المصنفات التى يقوم المطعون ضده الثانى بأدائها علنا فى دار السينما ، كما طالب الأمر بتوقيع الحجز التحفظى على ما يوجد من إيرادات فى تلك الدار ومنع عرض الفيلم الآنف الذكر ، وبتاريخ ٩/١١/١٩٥٨ صدر أمر من رئيس المحكمة بتدب خبير لإثبات حصول الأداء العلنى لفيلم " حرب وسلام " فى دار سينما هيليو بوليس ووصف هذا الأداء ، كما أمر بتوقيع الحجز التحفظى على الإيرادات الموجودة بالسينما ومنع عرض ذلك الفيلم . قام الخبير بأداء مهمته واثبت أن الفيلم الذى يحرق عرضه هو فيلم " حرب وسلام " وأن الموسيقى التى تؤدى من خلاله هى من تأليف الموسيقار الإيطالى جيوفانى روتا العضو بجمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى ، وبإعلان تاريخه ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ أقام الحارس العام بصفته الدهوى الحالية التى قيدت برقم ٩٣ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة ، وطلب فيها الحكم بإلزام المطعون ضده الثانى بصفتهم مديرا لسينما هيليو بوليس أن يدفع له ٢,٢ ٪ من إيرادات تلك السينما عن الفترة التى عرض فيها فيلم " حرب وسلام " ومثله على سبيل التعويض مقابل الجمعية المؤلفين من حقوق متنازل لها عنها من مؤلف المصنف الموسيقى فى الفيلم المشار إليه ، كما طالب صوة الحجز التحفظى الموقع فى ١٣/١١/١٩٥٨ ، وفى أثناء سير الدهوى رفعت الحراسة من جمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى ومن المكتب المصري لحقوق التأليف وقام ممثليها باختصاص المطعون

ضدها الأولى باعتبارها المالك والمستغلة للسينما وانتهى إلى طلب الحكم عليها متضامنة مع المطعون ضده الثانى بطلباته المتقدم ذكرها ، وكانت المطعون ضدها الأولى قد تغلبت من الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتاريخ ١٩٥٨/١١/٩ ، وقضى لها بإلغاء الأمر المتظلم منه بجميع مشتعلاته وقد استؤنف ذلك القضاء وحكبت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، وفى ١٤/٦/١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى الحالية ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٢٦ سنة ٨١ ق ، وقضت محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٨ بمسئولية المطعون ضدهما عن دفع مقابل حق الأداء العائى ونذبت خيرا لمباشرة المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم ، طعن المطعون ضدهما فى هذا الحكم فى شقه القطعى بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ٤٩٥ سنة ٣٥ ق . وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١٨ نقضت هذه المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٢ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينشئ به الطاعن على الحكم المطعون فيه فى السببين الأول والرابع من أسباب الطعن مخالفته للقانون ، ذلك أنه قضى باعتبار أن العلاقة بين منتج الفيلم السينمائى وبين شركة بارامونت الموزعة للفيلم علاقة وكالة بالعمولة طبقا لحكم المادتين ٨٢ و ٨١ من قانون التجارة وأن تلك الشركة الموزعة لم تفصح فى تعاقداتها المبرم مع صاحبي دار العرض السينمائى المععون ضدهما عن احتفاظ المؤلف الموسيقى بحقه فى استغلال مصنفه وأدخل مؤلف المصنف الموسيقى للفيلم للقيام فى نطاق تلك الوكالة ، فى حين أثبت الحكم أن المؤلف احتفظ بحق استغلال مصنفه بنفسه قبل المنتج ، وهذا الذى قرره الحكم يترتب عليه أن النيابة القانونية التى لا تنتج بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ لا ينصرف أثرها إلى المؤلف مما يحول هذا الأخير الحق فى أن يطالب بحق الأداء العائى عن مصنفه قبل المطعون ضدهما أو أى شخص يعتدى على ذلك الحق ، ولا يغير من ذلك أن يكون المستغل الذى اعتدى على ذلك الحق قد ارتكب خطأ من عدمه إذ يجوز للمؤلف الرجوع على من استغل مصنفه الفنى دون إذن منه سواء كان

حسن النية أو سيئها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك وانتهى إلى عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت طبيعة العمل الفنى لا تدرجه ضمن عروض التجارة كما يعتبر تعاقد الفنان على استغلال عمله الفنى عملاً مدنياً ، فإن قواعد الوكالة فى القانون المدنى تكون هى التى تحكم هذه الحالة ، ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وإن أنابت المنتج عن مؤلف المصنف السينمائى فى نشر الفيلم واستغلاله إلا أنها فى فقرتها الأخيرة أجازت أن يتم الاتفاق على خلاف ذلك ، ومؤدى هذا النص أنه لو احتفظ مؤلف المصنف السينمائى بحقه فى الأداء العلى نزول تلك النيابة القانونية التى للنتج عنه ويصبح هو صاحب الحق فى استغلال مصنفه بنفسه ، وكان الأصل فى قواعد الوكالة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الغير الذى يتعاقد مع الوكيل عليه أن يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها وله فى سبيل ذلك أن يطالب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره ، وإن تصرف الشخص كوكيل دون نيابة فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصل ، ويستوى فى ذلك أن يكون الغير الذى يتعاقد مع الوكيل عالماً بأن الوكيل يعمل دون نيابة أو غير عالم بذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر فى مدوناته أنه ثبت أن مؤلف المصنف الموسيقى قد اتفق مع المنتج على أن يحتفظ الأول بحقه فى الأداء العلى ، ومقتضى ذلك أن يكون للتوكيل الصادر من المنتج إلى الشركة الموزعة غير ذى أثر بالنسبة لمؤلف المصنف الموسيقى ، مما يستتبع عدم الاعتداد بأى اتفاق يبرمه المنتج مع الغير باسم المؤلف فى هذه الحالة ويحق معه لهذا الأخير أن يرجع مباشرة على من نشر مصنفه بغير إذنه بمقتضى القواعد التى نظمها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن التوكيل الصادر من المنتج إلى الشركة الموزعة ينصرف أثره إلى المؤلف لحل الاتفاق الذى أبرمته الشركة الموزعة مع المطعون ضدهما بصفتها وكيلة عن المنتج من التحفظ على حق المؤلف ، ورتب على ذلك عدم أحقية الأخير فى أن يرجع مباشرة بمقابل نشر مصنفه على المطعون ضدهما — اللذين نشر المصنف بغير إذنه — فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

ولما كان الطعن بالنقض للمرة الثانية فإنه يتعين الحكم فى الموضوع .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوفى ، وحافظ الوكيل .

(١٠٨)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٨ القضائية :

نقض . « المصلحة في الطعن » . دعوى . « الصفة » . ملكية .
« الملكية الأدبية والفنية » .

مطالبة مؤلف المصنف الموسيقي اصحاب دار العرض السينائي بالحقوق الناشئة من الأداء العلني
لمصنفه . القضاء . بعدم قبول دعوى هذا المؤلف قبل صاحب دار العرض لرفعها على غير
ذى صفة . الطعن على ذلك القضاء من صاحب دار العرض . غير مقبول .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعنين قام على أنهما لم يكونا
طرفا في الاتفاق المبرم بين المنتج ومؤلف الموسيقى — التصويرية للفيلم —
وأنه علاقة أصحاب دور السينما تنحصر فقط مع المنتج ولا شأن لهم بأحد خلافه ،
وأنه إذا كان لمؤلف الموسيقى أى حق ناشئ عن الأداء العلني فإنه يكون قبل المنتج
لا قبل صاحب دار العرض . فإن . يؤدي هذا الدفاع هو أنه لا شأن للطاعنين —
مدير ومستغل السينما — بالنزاع مما لا يصح معه رفع الدعوى ضد هما ، وإذا قضى
الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد الطاعنين لرفعها على غير ذى
صفة ، فإنه يكون قد قبل دفاعهما ولم يلزمهما بشئ . ويكون طعنهما عليه
غير مقبول لإنعدام مصاحتهما فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين بصفته حارسا على المكتب المصرى لحقوق التأليف الذى يمثل بالقاهرة جمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى بباريس — المطعون ضدهما — تقدم لرئيس محكمة القاهرة الابتدائية بطالب قال فيه إن الطاعن الثانى الذى يدير ويستغل دار سينما هيليوبوليس قام دون إذن من الجمعية بأداء مصنف موسيقى لأحد أعضائها أداء علنياً فى تلك الدار خلال عرض فيلم ” حرب وسلام “ وأنه لم يأبه بالتنبيه الذى وجه إليه فى ٢٠/١٠/١٩٥٨ بضرورة الحصول على إذن من الجمعية بخول له هذا الأداء العلنى للمصنف الموسيقى المشار إليه ودفع ما يقابل هذا الحق بواقع ٢,٢ ٪ من حصيلته لإيرادات رسم الدخول وأن المصنف الموسيقى الذى وقع الاعتداء عليه قد أندج فى الفيلم المشار إليه الذى جاء ولداً لعمل مشترك بين الفنيين من مؤلفى السيناريو والحوار والأغاني وواضعى الموسيقى ، ولما انتهى الحارس على أموال المطعون ضدهما إلى طلب تعيين خبير لإثبات ذلك الاعتداء على أن تكون مهمته وصف المصنفات التى يقوم الطاعن الثانى بأدائها علناً فى دار السينما كما طلب الأمر بتوقيع المحجز التحفظى على ما يوجد من إيرادات فى تلك الدار وبمنع عرض الفيلم الآتف الذكر . وبتاريخ ٩/١١/١٩٥٨ صدر أمر من رئيس المحكمة بسندب خبير لإثبات حصول الأداء العلنى لفيلم ” حرب وسلام “ فى دار سينما هيليوبوليس ووصف هذا الأداء ، كما أمر بتوقيع المحجز التحفظى على الإيرادات الموجودة بالسينما وبمنع عرض ذلك الفيلم . وقام الخبير بأداء مهمته وأثبت أن الفيلم الذى يجرى عرضه هو فيلم ” حرب وسلام “ وأن الموسيقى التى تؤدى من خلاله هى من تأليف الموسيقار الإيطالى جيوفانى روتا العضو بجمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى . وبإعلان تاريخه ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ أقام الحارس العام بصفته الدعوى الحالية التى قيدت برقم ٩٣ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة وطلب فيها الحكم بإلزام الطاعن الثانى بصفته مديراً لسينما هيليوبوليس أن يدفع له ٢,٢ ٪ من إيرادات تلك السينما عن الفترة التى عرض فيها فيلم ” حرب وسلام “ ومثله فى سبيل التويض مقابل ما للجمعية المؤلفين من حقوق تنازل لها عنها فى مؤلف المصنف الموسيقى فى الفيلم المشار إليه كما طلب صحة المحجز التحفظى المؤرخ فى ١٣/١١/١٩٥٨ ، وفى أثناء سير الدعوى

رفعت الحراسة عن جمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى وعن المكتب المصرى لحقوق التأليف وقام ممثلها باختصاص الطاعنة الأولى بوصف أنها المالك والمستغلة للسينما، وانتهى الى طلب الحكم بإلزام متضامنة مع الطاعن الثانى بطلباته لمنقدم ذكرها ، وبتاريخ ٤/٦/١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى الحالية. فاستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٢٦ سنة ٨١ ق ، وقطعت محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٥ بمسئولية الطاعنين عن دفع مقابل حق أداء العلنى ، وندبت خبيراً لمباشرة المأموورية الميينة بمطوق ذلك الحكم . طعن الطاعنان فى هذا الحكم فى شقه القطعى بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ٤٩٥ سنة ٣٥ ق . وبتاريخ ١٨/١١/١٩٦٦ نقضت هذه المحكمة الحكم المطعون فيه ، وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٧ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على الدفع .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة لعامة أن الطعن غير مقبول لانعدام مصلحة الطاعنين فيه ، لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى لصالحهما بعدم قبول دعوى المطعون ضدهما لرفعها على غير ذى صفة ، وإلزام الآخرين بالمصاريف فلا يكون قد قضى بشىء ضد الطاعنين ، وبالتالي لم يلحقهما ضرر منه مما تنفى معه المصلحة فى الطعن .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعنين قام على أنهما لم يكونا طرفاً فى الاتفاق المبرم بين المنتج ومؤلف الموسيقى ، وأن علاقة أصحاب دور السينما تنحصر فقط مع المنتج ولا شأن لهم بأحد خلافه ، وأنه إذا كان لمؤلف الموسيقى أى حق ناشئ عن الأداء العلنى فإنه يكون قبل المنتج لا قبل صاحب دار العرض . لما كان ذلك ، فإن مؤدى هذا الدفاع هو أنه لا شأن للطاعنين بالتزاع ، مما لا يصح معه رفع الدعوى ضدهما ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد الطاعنين لرفعها على غير ذى صفة ، فإنه يكون قد قبل دفاعهما ولم يلزمهما بشىء ، ويكون طعنهما عليه غير مقبول لانعدام مصلحةتهما فيه ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلى عبد الجواد ، وحضرة السادة المستشارين :
عدي بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومجد طاهل راشد ، ومصطفى الفقى .

(١٠٩)

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ القضائية :

(٢٠١) إثبات . " عبء الإثبات " . نقل بحرى . معاهدات .
" معاهدة سندات الشحن " .

(١) التحفظ الذى يدونه الناقل فى سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة فيه .
عدم الاعتماد به إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك فى صحة بيانات
الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات مبررات التحفظ
على الناقل .

(٢) إتخاذ الحكم من المستندات المقدمة من الشاحن طوعية دليلا على أن الناقل
لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة بيانات سند الشحن . عدم اعتباره قولا
لعبء الإثبات .

(٣) " محكمة الموضوع " . " سلطتها فى تقدير الدليل " . نقل بحرى .

التدليل على عدم توافر الوسائل للكافية لدى الناقل للتحقق من صحة وزن البضاعة المشحونة .
ولما قد يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع .

(٤) حكم . " تسببه " . نقض . " السبب غير المنتج " .

إقامة الحكم على دعائين . كفاية إحداهما لحل قضائه . الذى دليه فى الأخرى .
غير منتج .

(٧٠٦٠٥) تعويض . " عناصر الضرر " . مسئولية . " مسئولية
عقدية " . نقل بحرى .

(٥) مسئولية الناقل قبل الشاحن من نقل البضاعة المشحونة بحرا وتوصيلها بمحالتها إلى ميناء الوصول . مسئولية مقدية . وجوب الوقوف في تقدير التعويض منه حد الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد . م ٢٢١ مدني .

(٦) تقدير التعويض عن فقد البضاعة أثناء الرحلة البحرية يكون على أساس للقيمة السوقية للبضاعة الفاقدة في ميناء الوصول إذا كانت تزيد عن سعر شرائها .

القيمة السوقية للبضاعة . ماهيتها . عدم الاعتماد في تقدير التعويض بالسعر الجبري الذي فرضته وزارة التموين . حلة ذلك .

(٧) اعتبار الضرر متوقعا . مناطه . قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبري لها في هذا الميناء . إمكان تحديدتها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتمائل ظروفه ميناء الوصول . على الدائن صبه إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .

١ - أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن على الناقل استلام البضائع وأخذها في عهده ، وأن يسلم إلى الشاحن بناء على طلبه سند الشحن متضمنا مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البند (أ ، ب ، ج) من تلك الفقرة ، ثم نصت على ما يأتي " ومع ذلك فليس الناقل أو الرابح أو وكيل الناقل ملزما بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عددا أو كجا أو وزنه إذا توافر لديه سبب جدي يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلا ، أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق منها " مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أن مثل هذا التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدابلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن لا يعتد به ، ولا يكون له اعتبار في رفع مسؤوليته عن فقد البضاعة المسلمة إليه إلا إذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك ، ويقع عبء إثبات جدية أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة هذه البيانات على هاتق الناقل .

(١) قض مدني ١٩٦٧/١/٢٤ - مجموعة المكاتب الفتي - السنة ١٨ ص ١٧٦

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه — بعد أن أورد حكم القانون المنطبق على الواقعة — اتخذ من المستندات التي قدمتها الطاعنة طواعية ومن تلقاء نفسها دليلا على أن الناقل لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة البيانات المثبتة بسند الشحن ، فإن ادعاء الطاعنة بخطأ الحكم بنقله عبء الإثبات من عاتق المطعون عليها (الناقل) إلى عاتقها هي يكون على غير أساس ، إذ لا يعتبر نقلا لعبء الإثبات إلا تكليف الحكم خصما بتقديم دليل لصالح خصمه على خلاف ما يجيزه القانون .

٣ — إتخاذ الحكم من تقديم الشاحن البضاعة قبيل إبحار السفينة دليلا على عدم توافر الوسائل الكافية لدى الناقل للتحقق من صحة وزن البضاعة المشحونة ، هو أمر واقعي يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع .

٤ — من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه إذا بنى الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وكان يصح بناء الحكم على إحدهما فقط ، فإن النعي عليه في ادعامة الأخرى يكون غير منتج .

٥ — إذ كانت مسئولية المطعون عليها (الناقل) قبل الطاعنة (الشاحنة) عن نقل البضاعة المشحونة بحرا وتوصيلها بحالتها إلى ميناء الوصول هي مسئولية عقدية ينظمها عند النقل ، وكانت الطاعنة لم تنع دلي الحكم المطعون فيه وقوعه في خطأ إذ لم ينسب إلى المطعون عليها ارتكاب غش أو خطأ جسيم في تنفيذ العقد ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فيما قرره من وجوب الوقوف في تقدير التعويض المستحق للطاعنة عند حد الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد . على ما تقضى به المادة ٢٢١ من القانون المدني .

٦ — يلتزم الناقل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — في حالة فقد البضاعة أثناء الرحلة البحرية بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ، إلا أن حساب هذا التعويض إنما يكون على أساس القيمة السوقية للبضاعة

(١) نقض مدني ١٩٦٩/٩/١٢ بمجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٩٢٩ .

نقض مدني ١٩٧١/٢/٤ بمجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ١٧٢ .

الفاقد في ميناء الوصول إذا كانت القيمة السوقية تزيد على سعر شراء البضاعة والمقصود بالقيمة السوقية هو سعرها في السوق الحرة التي تخضع لقواعد العرض والطلب ، ومن ثم لا يعتمد في تقدير التعويض بالسعر الذي فرضته وزارة التموين لتبيع به البن للتجار المحليين ، ذلك لأن الضرر الذي لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذي فقد بهذا السعر ليس مما كان يمكن توقعه مادة وقت التعاقد ، لأن هذا السعر الجبري هو سعر تحكمي فرضته الوزارة نفسها ، ودخلت في تحديده عوامل قريبة عن التعاقد ، وقد راعت الوزارة في تحديده أن تجني من ورائه ربحا كبيرا تعوض به ما تخسره في سبيل توفير مواد التموين الأخرى الضرورية للشعب ، هذا علاوة على أن هذا السعر قابل للتغيير في أى وقت لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التي دعت إلى فرضه .

٧ - يجب لاعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه الشخص العادى في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وقت التعاقد ، ولا يكفي توقع سبب الضرر بحسب ، بل يجب أيضا توقع مقداره ومداه ، وإذا كان لا يمكن للناقل العادى أن يتوقع مقدار الكسب الذي قد يفوت وزارة التموين (الطاعنة) نتيجة فرضها السعر الجبري في حالة فقد البضاعة ، لأنه لا يستطيع الإلمام بالأسعار الجبرية التي تفرض في البلاد التي يرسل إليها سفنه وما يطرأ عليها من تغيير ، فإنه لا يكون مسئولاً عن فوات هذا الكسب ، وإنما يسأل فقط عما فات الطاعنة من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة الفاقدة في السوق الحرة في ميناء الوصول على سعر شرائها ، ولا يحول دون معرفة ما تساويه البضاعة الفاقدة فعلا في السوق الحرة في ميناء الوصول وجود سعر جبري للبن في هذا الميناء ، إذ في الإمكان تحديد هذه القيمة بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبن ، وتماثل ظروفه ميناء الوصول . مع ملاحظة أن الدائن هو الذي يقع عليه عبء إثبات الضرر الذي يدعيه ، ومن ثم يجب للقضاء له بالتعويض عما فاتته من كسب أن يثبت أن سعر البن في السوق الحرة في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائه له ، وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه في تقدير التعويض على ما لحق الطاعنة من خسارة ، وأغفل بحث ما يكون قد فاتها من سبب

إذ أثبت أن سعر البن في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائها له ، فإنه يكون مخططا في القانون ومشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن وزارة التوين — الطاعنة — أقامت ضد الشركة المطعون عليها الدعوى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تجارى كلى الاسكندرية ، وطلبت فيها الحكم بالإلزام بان تؤدي إليها مبلغ ١٥٢٧ ج و ٥٤٩ م ، وقالت فى بيان ذلك إنها استوردت كمية من البن البرازلى شحنت على السفينة (اسكرا) التابعة للشركة المطعون عليها ، وعند تفريغها بميناء الإسكندرية فى ١٩٦٣/١٢/٢١ ظهر بها عجز قدرت الطاعنة قيمته بالمبلغ المشار إليه ، وإذا كانت الشركة المطعون عليها بوصفها وكالة لملك السفينة المأقنة مسئولة عما لحق البضاعة من عجز ، فقد أقامت عليها الطاعنة دعواها بطلانها آنفة الذكر . دفعت المطعون عليها بعدم مسئوليتها عما يجاوز قيمة العجز فى محتويات ٨٥ جوالا وجدت ممزقة محسوبة بسعر الشراء ، إذ جرى العرف البحرى على التجاوز عن نسبة ٢ ٪ من وزن البن مقابل جفافه ، وفى ١٩٦٥/٥/١٦ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام المطعون عليها بأن تؤدي إلى الطاعنة مبلغ ١١٦١ و ٧٨ دولارا أمريكيا مقوما بالعملة المصرية فى يوم ١٩٦٣/١٢/٢١ مضافا إليه مبلغ ٢١ ج مصرى و ٧٠٥ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٦ سنة ٢١ قضائية الاسكندرية طالبة تعديله إلى المبلغ المقامة به الدعوى . كما استأنفته المطعون عليها بالاستئناف رقم ٢٧١ سنة ٢١ قضائية ، وبعد أن ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين قضت برفض أولهما وتعديل الحكم المستأنف فى ثانيهما إلى إلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ٢٠٦ و ١٦ دولارا

أمريكا مقوما بالعملة المصرية في ١٩٦٣/١٢/٢١ مضافا إليه مبلغ ٧ جنيهات مصرية و ٢٣٥ م. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم جزئيا في خصوص السبب الثالث وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم أخذ بالتحفظ الوارد في سند الشحن من أن الناقل غير مسئول عن وزن البضاعة ، وذلك إستنادا من الحكم إلى القول بأن الظروف التي أحاطت بإحضار البضاعة إلى جانب السفينة يوم تحرير سند الشحن وإيجارها في اليوم ذاته تدل على انعدام الوسائل اللازمة للوزن لدى الناقل ” في حين أن هذا التحفظ — طبقا للفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن — لا يعتد به إلا في حالتين أولاهما أن يكون لدى الناقل أسباب جدية للشك في عدم مطابقة البيانات الثابتة بالسند للبضائع المسلمة إليه فعلا ، والأخرى عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة هذه البيانات ، ويقع عبء إثبات ذلك على هاتق المطعون عليه ، وإذا كانت هذه الأخيرة لم تقم بإثبات ذلك ، وكان ما استدل به الحكم المطعون فيه من سرعة إبحار السفينة لا يصلح سندا لإعفاء الناقل من المسؤولية عن المعجز في وزن البضاعة ، طالما أن تحديد موعد الإبحار منوط بإرادته ، فإن الحكم يكون بذلك قد قلب عبء الإثبات بأن نقله من كاهل الناقل إلى هاتق الشاحن ، مما يميجه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كانت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن ، بعد أن أوجبت على الناقل إستلام البضائع وأخذها في عهدته ، وأن يسلم إلى الشاحن بناء على طلبه سند الشحن متضمنا مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود أ و ب و ج من تلك الفقرة ، نصت على ما يأتي ” ومع ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل ملزما بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات

أو عدداً أو كما أو وزناً إذا توافر لديه سبب جدى يحمله على الشك فى عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلاً ، أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق منها ، مما مؤداه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مثل هذا التحفظ الذى يدونه الناقل فى سند الشحن تدليلاً على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن لا يعتد به ، ولا يكون له اعتبار فى رفع مسئوليته عن فقد البضاعة المسلمة إليه إلا إذا كانت لديه أسباب جدية لذلك فى صحة بيانات الشاحن ، أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك ، ويقع عبء إثبات جدية أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة هذه البيانات على هاتق الناقل ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى هذا الصدد قوله ” إنه يبين من الاطلاع على سند الشحن المقدم ضمن حافظة مستندات المستأنف عليه (الطاعنة) ” أنه ” وإن جاء به أن الوزن القائم لعدد ٨٠٠٠ جوالاً من البن يبالغ ٤٨٢٥٦٠ كيلو إلا أنه ورد بعد ذلك تحفظ فيما يتعلق بهذا الوزن مفاده أن البيانات الخاصة بالوزن والمشمول هى بحسب إقرار الشاحن ، وأنه لم يكن متيسراً للناقل التحقق من صحتها ، وذلك لأنه كان عليه الإبحار فوراً ، وأن الناقل لا يسأل عن الوزن والمشمول وفقاً لإقرار الشاحن ، فهذا التحفظ وإن كان فى حد ذاته لا يعتد به ولا يكون له اعتبار فى رفع مسئولية الناقل عن فقد البضاعة المسلمة إليه إلا أنه تبعاً للظروف والملازمات التى أحاطت بوزن الشحنة وإحضارها إلى جانب السفينة فى بيروت فى ذات اليوم الذى تحرر فيه سند الشحن وهو يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وهو المستفاد من المستندات المقدمة من جانب المستأنف عليه بملف الدعوى الابتدائية ، ومنها شهادة الوزن وشهادة المراجعة الصادرين فى نفس التاريخ من شركة المراجعة والنايت منهما أن كلا من وزن ال ٨٠٠٠ جوالاً من البن الأخضر البرازىلى ، ومعاينة صنف هذا البن قد أجريا فى المنطقة الحرة فى بيروت بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وإبحار السفينة من ميناء بيروت فى تاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بدليل وصولها إلى ميناء الإسكندرية فى اليوم التالى ، فضلاً عن عدم إمكان وزن ٨٠٠٠ جوالاً فى ذات اليوم بدليل أن وزن الشحنة فى ميناء الإسكندرية استغرق أربعة أيام حسب علوم الوزن المقدمة من المستأنف عليها ضمن حافظة مستندات المشار إليها

مما يحمل هذا التحفظ ليس من قبيل التحفظ المعروف بالجهل بالوزن، بل يقوم على سند صحيح هو انعدام الوسائل اللازمة لدى الناقل، لأنه كان عليه الإبحار فوراً، ولأنه يقوم على أسباب جدية تذهب إلى شك في بيان الوزن في سند الشحن حسب إقرار الشاحنين، وذلك بنوع خاص فيما يتعلق بال ٧٩٥٠٠ جوالاً التي لا شبهة في تسليمها إلى مخازن البوند وبحالة سليمة " مما مفاده أن الحكم المطعون فيه - بعد أن أورد حكم القانون المنطبق على الواقعة، اتخذ من المستندات التي قدمت الطاعة طواعية ومن تلقاء نفسها دليلاً على أن الناقل لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة البيانات المثبتة بسند الشحن، فإن ادعاء الطاعة بخطأ الحكم بنقله عبء الإثبات من هاتق المطعون طاهيا إلى عاتقها هي يكون على غير أساس، إذ لا يترقلا لعبء الإثبات إلا تكليف الحكم خصما بتقديم دائل لصح خصمه على خلاف ما يجزئه القانون، وكان اتخاذ الحكم من تقديم الشاحن البصاعة قبيل إبحار السفينة دليلاً على عدم توافر الوسائل الكافية لدى الناقل للتحقق من صحة وزن البصاعة المشحونة هو أمر واقعي يدخل في نطاق ساطة محكمة الموضوع، وكان ما استخلصه الحكم في ذلك سائفا ولا فساد فيه، لما كان متقدماً فإن الدعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول القصور في التسبيب، وتقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه في الدعوى على القول بقيام عرف مستقر على التسامح في عجز الطريق في البن في حدود نسبة ٢٪ من وزنه دون أن يبين مصدر هذا العرف، وقد خلت أوراق الدعوى مما يثبت ذلك وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بنى الحكم على دعامين كل منهما مستقلة عن الأخرى، وكان يصح بناء الحكم على واحدهما فقط، فإن النعى عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج، ولما كان الحكم المصون فيه قد اعتد بالتحفظ الذي دونه الشركة المقلدة في سند الشحن تدليلاً على جهالها بصحة البيانات المدونة فيه من وزن البصاعة المسلمة إليها،

ورتب على ذلك هدم مسئوليتها عن العجز في وزن الأجلة التي وصلت إلى ميناء الإسكندرية بحالة سليمة ، وإذ كانت هذه الدعامة كافية لحمل قضاء الحكم على ما صلف الرد به على السبب السابق ، فإن النعي على الدعامة الأخرى التي أوردتها الحكم — أيا كان وجه الرأي فيها — يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه أقام قضاءه بتقدير التعويض عن عجز البضاعة على أساس سعر الشراء وليس على أساس سعر البيع ، في حين أنه طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدني يجب أن يشمل التعويض مافات المضرور من كسب وما لحقه من خسارة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استبعد من عناصر التعويض مافات الطاعن من ربح ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما تمسكت به الطاعنة في هذا الصدد بقوله " إنه بالنسبة للائتمان رقم ٢٩٦ سنة ٢١ المقام من وزارة التموين فإن نعي الوزارة فيه على تقدير التعويض على أساس سعر البيع مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن الناقل غير مسئول إلا عن تعويض الضرر المباشر الذي كان يمكن توقعه وقت التعاقد ، ولا مراعاة في أن الناقل ما كانت تتوقع أن تجرى مسئوليتها على حساب السفر الذي تفرضه الحكومة لبيع هذه السلعة التموينية التي تحتكر استيرادها وتوزيعها بما يعادل ثلاثة أمثال ثمن شرائها ، وأن الفرق بين السعرين لم يكن في استطاعة الناقل توقعه عند التعاقد وتحرير سند الشحن ، بل كل ما كانت تتوقعه هو أن تجرى مسئوليتها في الحدود المرسومة بفاتورة الشراء ، أي بقيمة ما يهلك من البضاعة وفي حدود تلك القيمة وهي في سند الشحن الثمن طبقا لفاتورة الشراء ، ومن ثم فإن نعي المستأنفة على الحكم المستأنف جرى بعدم التعويل عليه " وكانت المادة ٢٢١ من القانون المدني تفضي بأنه " إذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو بنص في القانون فالقاضي هو الذي يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالإلتزام أو التأخر في الوفاء به ، ويعتبر

الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول ومع ذلك إذا كان الإلتزام مصدره العقد فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشا أو خطأ جسيماً إلا بالتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد، وكانت مسؤولية المطعون عليها قبل الطاعة عن نقل البضاعة المشحونة بحراً وتوصيلها محاتها إلى ميناء الوصول هي مسؤولية عقدية ينظمها عقد النقل، وكانت الطاعة لم تنع على الحكم المطعون فيه وقرعه في خطأ إذ لم ينسب إلى المطعون عليها ارتكاب غش أو خطأ جسيم في تنفيذ العقد، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فيما قرره من وجوب الوقوف في تقدير التعويض المستحق للطاعة عند حد الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد. لما كان ذلك، وكان الناقل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يلتزم في حالة فقد البضاعة أثناء الرحلة البحرية بالتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب، إلا أن حساب هذا التعويض إنما يكون على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة في ميناء الوصول إذا كانت القيمة السوقية تزيد على سعر شراء البضاعة، والمقصود بالقيمة السوقية هو سعرها في السوق الحرة التي تخضع لفواعل العرض والطلب، ولا يعتد في تقدير التعويض بالسعر الذي فرضته وزارة التوطين لتبيع به البن للتجار المحليين، ذلك لأن الضرر الذي لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذي فقد بهذا السعر ليس مما كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد، لأن هذا السعر الجبري هو سعر تحكمي فرضته الوزارة نفسها، ودخلت في تحديده عوامل غريبة عن التعاقد وقد راحت الوزارة في تحديده أن تجني من ورائه ربها كبراً تعوض به ما تخسره في سبيل توفير مواد التوطين الأخرى الضرورية للشعب، هذا علاوة على أن هذا السعر قابل للتغير في أي وقت لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التي دعت إلى فرضه، وكان يجب لاعتبار الضرر متوقفاً أن يتوقعه الشخص العادي في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وقت التعاقد، ولا يكفي توقع سبب الضرر فحسب، بل يجب أيضاً توقع مقداره ومداه، وإذا كان لا يمكن للناقل العادي أن يتوقع مقدار الكسب الذي قد يفوت وزارة التوطين نتيجة فرضها السعر الأخرى في حالة فقد البضاعة، لأنه لا يستطيع الإلمام بالأسعار الجبرية التي تفرض في البلاد التي يرسل إليها سفنه وما يطرأ عليها من تغير، فإن الناقل

لا يكون مسئولاً عن فوات هذا الكسب ، وإنما يسأل فقط عما فات الطاعنة من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة الفاقدة في السوق الحرة في ميناء الوصول على سعر شرائها ، ولا يحول درن معرفة ما تساويه البضاعة للفاقدة فعلاً في السوق الحرة في ميناء الوصول وجود سعر جبري للبن في هذا الميناء ، إذ في الإمكان تحديد هذه القيمة بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبن وتماثل ظروفه ميناء الوصول ، مع ملاحظة أن الدائن — الطاعنة — هو الذي يقع عليه عبء إثبات الضرر الذي يدعيه ، ومن ثم يجب للقضاء له بالتعويض عما فاتته من كسب أن يثبت أن سعر البن في السوق الحرة في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائه له ، وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه في تقدير التعويض على ما لحق الطاعنة من خسارة ، وأغفل بحث ما يكون قد فاتها من كسب إذا ثبت أن سعر البن في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائها له ، فإن الحكم يكون مخطئاً في القانون ومشوباً بالقصور في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المنتشرة :
جودة أحمد غيث ، و إبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر ، و اسماعيل
فرحات عثمان .

(١١٠)

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية ” . ” التنازل عن المنشأة ” .
السيارة الأجرة المستغلة استغلالا تجاريا . منشأة تجارية . وجوب الإخطار عن بيعها في مدى
٦٠ يوما . المادتان ٥٨ و ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن السيارة الأجرة كانت تستغل مع سيارة
أخرى استغلالا تجاريا ، وبالتالي يخضع لإرادتها لضريبة الأرباح التجارية ،
فإنها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — (١) تعتبر في حكم القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ منشأة يسرى عليها حكم المادتين ٥٨ و ٥٩ منه ، ويتعين
على المطعون عليه أن يبلغ مصلحة الضرائب عن بيعها في مدى ستين يوما من تاريخ
حصوله باعتباره تنازلا جزئيا ، وإلا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت صافي أرباح المطعون عليه

(١) قض ٢٥ يونيو ١٩٥٣ — مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الثاني
بند ١٢٤ ص ٨٠٣ .

من نشاطه في تشغيل محطة تشحيم وبيع المواد البترولية ومن تشغيل السيارات بمبلغ ١٧٢٠ ج في سنة ١٩٥٥ ، وبمبلغ ٢٤١٢ ج في سنة ١٩٥٦ ، وإذا اعترض وضمن اعتراضه أنه باع السيارة رقم ١٦٤ أجرة بحيرة بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٤ ، ولا يجوز إلزامه بدفع الضريبة عن هذه السنة كاملة ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي استجابت لطلبه ، وأصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦١/٦/١٠ بتخفيض أرباحه إلى مبلغ ٥٣٩ ج في سنة ١٩٥٥ ، وبمبلغ ٥٧٧ ج في سنة ١٩٥٦ ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٤٧ سنة ١٩٦١ تجارى دمنهور الابتدائية ضد المطعون عليه بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه وتأييد تقديرات المأمورية ، ومن بين الأسباب التي امتنعت إليها أن اللجعة حاسبت المول عن إيراد السيارة سالمة الذكر حتى تاريخ بيعها ، وكان يتعين محاسبته عن سنة كاملة ، لأنه لم يخطر عن بيعها وفما للمانون ، كما طعن المول في القرار المذكور أمام نفس المحكمة بالطعن رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ طالبا إلغاءه فيما زاد عن حد الإعفاء سنويا . حكمت المحكمة في كل من الطعنين بنسب مكتب الخبراء لتحقيق اعتراضات المصلحة والممول ، ثم قررت ضم الطعن الثاني إلى الطعن الأول ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٤/١١/١٩ لمحكمة بتعديل القرار المطعون فيه عليه ، وتحديد أرباح المطعون بمبلغ ٨٥٠ ج في سنة ١٩٥٥ وبمبلغ ١٣٥٢ ج في سنة ١٩٥٦ . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٥٠٥ سنة ٢٠ قى تجارى ، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف ، وتحديد صافي أرباح المطعون عليه بمبلغ ٢٧٦ ج و ٦١ م في سنة ١٩٥٥ وبمبلغ ٤٣٦ ج و ٤٥٦ م في سنة ١٩٥٦ ، طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيه الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بحاسبة المطعون عليه عن إيراد السيارة رقم ١٦٤ أجرة بحيرة حتى تاريخ بيعها في ١٩٥٦/٦/١٤ دون أن يلزمه بالضريبة عن سنة كاملة استنادا إلى أن مفاد الوقوف الجزئي أو التنازل عن بعض المنشأة طبقا للسادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تصفية المول لبعض منشأته دون البعض الآخر ، وهو يحقق عندما

يكون للمول عدة منشآت لسكل منها كيان مستقل عن غيرها في عملية الاستغلال وأن هذا الحكم يصدق على فروع المنشأة التي يملك المول لسكل منها حسابا خاصا ويقدم عنها إقرارا سنويا مستقلا ، وأن المطعون عليه يباشر عدة أنشطة من بينها تشغيل سيارات الأجرة ، وقد جرى على إدراجها جميعا في إقرار سنوي واحد ، فلا يعتبر وقوفه من مباشرة العمل في إحداها وقوفا جزئيا ، هذا إلى أن نشاط المطعون عليه في تشغيل سيارات الأجرة لم يتوقف ، لأنه تصرف بالبيع في سيارة واحدة فقط ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن معيار التوقف أو التنازل الجزئي في حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ سالفتي الذكر أن يكون للشئ الذي توقف استغلاله أو التنازل عنه كيان خاص وصلاحيه للاستمرار في النشاط وتقدير أرباح مستقلة له ، بصرف النظر عن كون هذا الشئ يستغل في نوع نشاط لا يزال المول يمارسه أو قدم إقرارا مستقلا باستغلاله ، وهو الأمر المتوافر في جانب السيارة المتنازل عنها ، وإذا كانت السيارة لا تعتبر منشأة كاملة في خصوص النزاع لاستمرار نشاط المطعون عليه في استغلال السيارات إلا أنها تعتبر جزءا من هذا النشاط مما يتعين معه الإخطار عن بيعها .

وحيث أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن السيارة رقم ١٦٤ أجرة بحيرة كانت تستغل مع سيارة أخرى استغلالا تجاريا ، وبالتالي يخضع لإرادتها لضريبة الأرباح التجارية فلانها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تعتبر في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منشأة يسرى عليها حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ منه ، ويتعين على المطعون عليه أن يبلغ مصلحة الضرائب عن بيعها في مدى ستين يوما من تاريخ حصوله باعتباره تنازلا جزئيا وإلا التزم بدفع الضريبة من سنة كاملة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على أن المطعون عليه لا يلزم بالإخطار عن بيع هذه السيارة ويحاسب عن إرادتها حتى تاريخ البيع لا من سنة كاملة ، فلأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون عليه بالضريبة المستحقة عن أرباح السيارة رقم ١٦٤ أجرة بحيرة في سنة ١٩٥٦ كاملة .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة
المستشارين : جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر ،
واسم عيل فرحات عثمان .

(١١١)

الطعن رقم ٧ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
"حلاق" . حكم . "حجية الحكم" .

الحكم الصادر في دعوى طلاق على أساس أن الزوجة تنتمى إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس .
ليس حجة على زوج آخر لم يكن طرفاً فيها .

(٢ و ٣) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
نقض . "أسباب الطعن" .

(٢) الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . مثال في تغيير الطائفة
عند غير المسلمين .

(٣) إطراح المحكمة للمقدمات المقدمة من الزوجة للتدليل على هودتها إلى طائفتها السابقة .
سبب الحكم بأنه ساق التعديل للاستدلال على انضمام الزوجة إلى الطائفة الجديدة .
هو نتج .

١ - متى كان المطعون عليه (الزوج) ليس طرفاً في الدعوى السابقة التي
أقامتها الطاعنة ضد زوج آخر للحكم بتطليقها منه ، فلا يحتاج المطعون عليه
إلى الحكم صدر في تلك الدعوى على أساس أن الطاعنة تنتمى إلى طائفة
الأقباط الأرثوذكس ، ولما كان المطعون عليه لم يسلم للطاعنة في الدعوى
الحالية اتحادها معه في الطائفة ، بل إنه أسس دعواه لإبتداء على اختلافهما
على ذلك ، فإن النعى على الحكم يكون في غير محله .

٢ — إذ استخلصت المحكمة في حدود سلطاتها الموضوعية أن الطاعة (الزوجة) قد انضمت إلى طائفة الروم الأرثوذكس واستمرت كذلك حتى انعقدت الخصومة في الدعوى الحالية (دعوى إثبات طلاق) وأطرحتمت المحكمة المستندات التي قدمتها الطاعة للتدليل على أنها عادت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس (طائفة الزوج) ولم تعول عليها ، وأنه بهذا الوضع يكون الطرفان مختلفي الطائفة ، واستندت في كل ذلك إلى أسباب سائفة لا مخالفة فيها للثابت في الأوراق ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون مجرد جدل موضوعي لا يسوغ طرحه أمام هذه المحكمة .

٣ — إذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعة (الزوجة) مقرة بأنها انضمت إلى طائفة الروم الأرثوذكس ، ولكنها تدعى أنها عادت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس (طائفة الزوج) واستدلت على ذلك بمستندات قدمتها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستند في عدم عودة الطاعة إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس إلى أنها لم تعتمد أمام هذه الطائفة ، وإنما أطرح المستندات التي قدمتها للتدليل على عودتها إلى الطائفة المذكورة ، فلا جدوى من تعيب الحكم بأنه ساق التعميد في مجال الاستدلال على انضمام الطاعة إلى طائفة الروم الأرثوذكس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المعامون عليه أقام الدعوى رقم ٣٤٦ سنة ١٩٧٠ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية " نفس " ضد الطاعة يطلب الحكم بإثبات طلاقها منه الذي أوقعه عليها في ١٩٧٠/١/٢٩ ، وقال في بيان ذلك

إنه تزوجها وفقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس في ١٩٦٣/٨/٦ أمام الموثق ،
وإذا انضمت إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١٩٥٨/٣/٤ ، وظل هو في طائفته
وأصبحا بذلك مختلفي الطائفة ، ومن حقه أن يطلقها ، وطلقها في ١٩٧٠/١/٢٩
فقد طلب الحكم بإثبات هذا الطلاق ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/١٦ حكمت المحكمة
برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة
بالاستئناف رقم ١٠٦ سنة ٨٧ ق احوال شخصية ، وبتاريخ ١٩٧١/٢/١٣
حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإثبات طلاق المطعون عليه للطاعنة
الواقع بإقراره بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٩ . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلاسة المحددة
لنظره الترتيب النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنمى للطاعنة بالسبب الأول منها
على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنها تمسكت في دفاعها
أمام محكمة الاستئناف بأنها عادت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس ، وأصبحت
متحدة مع المطعون عليه طائفة وملة ، فلا يحق له أن يطلقها بإرادته المنفردة
واستدلت على ذلك بأنها أقامت الدعوى رقم ٨٣٢ سنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية
للاحوال الشخصية تطلب الحكم بتطبيقها من زوجها السابق على أنها قبطية
أرثوذكسية واستمرت في طائفتها إلى أن قضى بطلاقها ، ولكن الحكم
المطعون فيه ودعى دفاعها بأنها تابعة لطائفة الروم الأرثوذكس من قبل صدور
الحكم في الدعوى السابقة ، وظلت كذلك إلى حين انعقاد الخصومة في الدعوى
الحالية ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه إذا رفعت الدعوى
باعتبار طرفي الخصومة فيها ينتميان إلى وحدة طائفية وسلم الطرفان بذلك واستمرا
لا يديان غيره حتى صدر الحكم في الدعوى فلا يصح لأحدهما أن يدعى
أنهما مختلفان طائفة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المطعون عليه ليس طرفا
في الدعوى السابقة رقم ٨٣٢ سنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية
التي أقامت الطاعنة ضد زوج آخر للحكم بتطبيقها منه ، فلا يحتاج المطعون عليه

بأن الحكم صدر في تلك الدعوى على أساس أن الطاعة تنمى إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس ، وكان المطعون عليه لم يسلم للطاعة في الدعوى الحالية باتحادها معه في الطائفة ، بل إنه أسس دعواه ابتداء على اختلافهما في ذلك ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثانى مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت فى الأوراق ، ذلك أن الطاعة قدمت شهادة من بطريركية الأقباط الأرثوذكس مؤرخة ١٩٧٠/٤/٢٨ تفيد أنها قبطية أرثوذكسية من قبل انعقاد الخصومة الحالية ، وعقد زواجها من المطعون عليه وثابت به أنهما من الأقباط الأرثوذكس ، وشهادة من البطريركية بالتصريح لها بالزواج على أنها قبطية أرثوذكسية ، وقدمت صورة من حكم الطلاق الصادر فى الدعوى رقم ٨٣٢ سنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية وثابت فيه أنها قبطية أرثوذكسية قبل طلاقها من زوجها الأول وزواجها من المطعون عليه ، غير أن الحكم المطعون فيه قرر أن الطاعة كانت تابعة لطائفة الروم الأرثوذكس عند زواجها بالمطعون عليه وهو ما يعيبه بخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن " الزوجة ولدت كذلك — أى قبطية أرثوذكسية — وظلت على ملتها هذه حتى تعميدها بكنيسة الروم الأرثوذكس بالخمزاوى على يد القس جورج فى ٤ مارس سنة ١٩٥٨ وسجلات بسجلات البطريركية برقم ... طبقاً للشهادة المقدمة من المستأنف — المطعون عليه — وهذا التعميد لم تستطع إنكاره ، وإنما قالت إنها بعده عادت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس مستندة على ذلك بعقد خطوبتها وعقد زواجها على المستأنف بكنيسة الأقباط الأرثوذكس ومن الحكم ٨٣٢ سنة ١٩٥٩ كلى إلى القاهرة بتطبيقها من زوجها السابق كمال بطرس ، والذي صدر فى ٢٣ / ١ / ١٩٦٠ مطبقاً شريعة الأقباط الأرثوذكس ، مثبتاً فى أسبابه أن الزوجة تتبع تلك الطائفة ، ومن ثم يترتب مناقشة هذه الأدلة . أما محضر عقد الزواج ووثيقته المحرران بتاريخ ١٩٦٣/٨/٦ فإنهما لم يعبدا فى الأصل لإثبات الطائفة أو الملة ولا تناقش فيهما هذه المسألة إنما درج الأمر على الأخذ بأقوال الطرفين فى هذا الشأن لا سيما إذا كان الظاهر

يؤيدهما ، وإذ كان الثابت أن الزوج قبطي أرثوذكسي ، وأن الزوجة كانت كذلك وليس في أوراق البطيركية ما يفيد إخطارها بتغيير الزوجة طائفتها إلى الروم الأرثوذكس ، فإن للكنيسة مذرهما إذا أخذت الأمور بظواهرها ، أما بالنسبة للزوجة فلا شك أن اختيارها الكنيسة الأقباط الأرثوذكس — طائفة زوجها — لا يفيد بذاته عودتها إلى حظيرة تلك الكنيسة ذلك أنه — على ما استقرت عليه الأحكام — لا يكفي مجرد الإعراب عن تغيير الملة أو الطائفة ولا التقدم بطلب إلى الجهة الدينية يعلن فيه الشخص رغبته ، بل لابد من موافقة الجهة والقيام بإجراءات معينة وطقوس محددة مثل التعميد والقيد في سجلات الطائفة الجديدة وبالتالي فإن أي إجراء يقوم به الشخص باعتباره منتحيا إلى طائفة معينة لا ينتج أثره ما لم يصادفه القبول الرسمي من هذه الطائفة . وحيث إنه متى كان الأمر كذلك ، وكان الثابت أن المستأنف عليها — الطاعنة — قد عمدت باعتبارها من طائفة الروم الأرثوذكس في سنة ١٩٥٨ ، فإن أي إجراء تعود به تلقائيا إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس سواء من تردد على الكنيسة للصلاة أو غيرها أو الزواج بها لا يكون مؤديا إلى القول بعودتها إلى تلك الكنيسة . وأما الشهادة المؤرخة ١٩٧٠/٤/٢٨ الصادرة من بطيركية الأقباط الأرثوذكس والتي تقول إن المستأنف عليها قبطية أرثوذكسية وإنها مولودة من أبوين قبطيين أرثوذكسيين ومعمدة بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، وأنها لا زالت حتى الآن قبطية أرثوذكسية فالواضح أنها تتحدث عن والدي المستأنف عليها وعن تعميدها حين ولادتها وحين تقول إنها لا زالت حتى الآن قبطية أرثوذكسية فلأنما تعني أن تغييرا ما لم يطرأ على طائفتها — وإذ كان الثابت أنها غيرت طائفتها فعلا في سنة ١٩٥٨ إلى الروم الأرثوذكس فقصارى القول في تفسير هذه الشهادة أنها استصحب للأصل ، وأن البطيركية لم تخطر بتغيير طائفة المستأنف عليها إلى الروم الأرثوذكس . وحيث إنه متى كان الأمر كذلك ، فقد ثبت لدى المحكمة اختلاف ملة طرفي الدعوى " ولما كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية استخلصت أن الطاعنة قد انضمت إلى طائفة الروم الأرثوذكس واستمرت كذلك حتى انعقدت الحصرمة في الدعوى الحالية ، وأطاحت المحكمة المستندات التي قدمتها الطاعنة للتدليل على أنها عادت إلى طائفة الأقباط

الأرثوذكس ولم تعول عليها ، وأنه بهذا الوضع يكون الطرفان مختلفي الطائفة ، واستندت في كل ذلك إلى أسباب سائفة لا مخالفة فيها للثابت في الأوراق ، فإن النعمى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه يكون مجرد جدل موضوعي لا يسوغ طرحه أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال نتيجة الخطأ في فهم الشريعة المسيحية ، إذ ذهب الحكم إلى أن التعميد (التنصير) يتكرر بتغيير الطائفة أو الملة ، وأن الطاعنة قد همدت بكنيسة الروم الأرثوذكس في ٤ مارس سنة ١٩٥٨ ، ولا يصح القول بعودتها إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس بمجرد تردها على الكنيسة للصلاة أو الزواج بها ، وهذا خطأ من الحكم لأن التعميد لا يتكرر مطلقا ، والطاعنة لم تعمّد أمام طائفة الروم الأرثوذكس في ٤ مارس سنة ١٩٥٨ ، إذ أن الشهادة المؤرخة ١٩٧١/٣/٥ التي حصلت عليها من بطريركية الروم الأرثوذكس والمعنونة "شهادة تنصير" والتي استند إليها الحكم في القول بحصول تعميد هي في حقيقة ثبوتها شهادة انضمام ، وقد صححت على هذا الوضع الأخير مما يدل على عدم حصول تعميد أمام الطائفة المذكورة ، وإذ أثر هذا الفهم الخاطئ للشريعة المسيحية في قضاء الحكم ، فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعمى مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الصدد ما يلي : " أما تغيير الطائفة أو الملة فطبقا للقواعد الكنسية التي سارت عليها الطوائف المسيحية لا بد من عمل إرادى وتصرف إيجابى من جانب الجهة الدينية التي يرغب الشخص في الانتظام في أمرادها فلا يكفي مجرد الإعراب عن تغيير الملة أو الطائفة ولا التقدم بطالب إلى الجهة الدينية يعلن فيه الشخص رغبته بل لا بد من موافقة الجهة والقيام بإجراءات معينة وطقوس محددة مثل التعميد والقيّد في سجلات الطائفة الجديدة " وهو ما يبين منه أن الحكم لم يقل بتكرار التعميد تبعا لتغيير الطائفة أو الملة ، وإنما ذكره من بين الطقوس الخارجية التي قد يستدل بها على أن شخصا ينتمى إلى طائفة معينة . ومردود في وجهه الثانى بأنه لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعنة مقررة بأنها انضمت

إلى طائفة الروم الأرثوذكس ولكنها تدعى أنها حادت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس ، واستندت على ذلك بمستندات قدمتها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستند في عدم عودة الطائفة إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس إلى أنها لم تعتمد أمام هذه الطائفة ، وإنما أطرح المستندات التي قدمتها للتدليل على عودتها إلى الطائفة المذكورة ، وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني ، فلا جدوى من تعييب الحكم بأنه ماق التعميد في مجال الاستدلال على انضمام الطائفة إلى طائفة الروم الأرثوذكس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين .

(١١٢)

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٧ القضائية :

حكم . " تفسير الحكم " . محكمة الموضوع . تنفيذ .

الإشكال الموضوعى . حق محكمة الموضوع عند نظره فى تفسير الحكم للوصول إلى حقيقة المنازعة فيه . م ٤٧٩ مرافعات سابق .

محكمة الموضوع وهى تنظر الإشكال فى الحكم الصادر منها طبقا للمادة ٤٧٩ من قانون المرافعات السابق تملك تفسيره وتعرف مرماه للوصول إلى حقيقة المنازعة فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المهندسين محمد يسرى وإمام على حسن البرداني أقاما فى سنة ١٩٦٧ لدى محكمة استئناف القاهرة إشكالا فى الحكم الصادر منها فى الاستئناف رقم ٤٢٧ لسنة ٨٤ ق ضد عبد العال سيد أحمد ومحافظ القاهرة ، طلبا فيه إيقاف تنفيذ الحكم المستشكل فيه فى خصوص سر يانه عليهما بصفتهم الشخصية إلى حين تسليم

المستشكل ضده الأرض المحكوم بنزع ملكيتها، وقال مبرحا لذلك إن الحكم المشار إليه قضى في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٧ بإلزامهما والمستشكل ضده الثانى متضامين أن يؤدوا للمستشكل ضده الأول ١٢٠٠ جنيه مقابل نزع الملكية من ذلك ٧٠٠ جنيه نظير الأرض الفضاء و٥٠٠ جنيه عن عدم الانتفاع، فى حين أن الأرض مازالت فى حيازته ولم يسلمها إلى المحافظ — المستشكل ضده الثانى — وأضافا بأن هذا الحكم صدر عليهما بالصفة الوظيفية دون صفتهما الشخصية، وطلب المحافظ وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى يتم تسليم الأرض موضوع نزع الملكية، وبتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاشكال شكلا، وفى الموضوع برفضه والاستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه. طعن المستشكل ضده الثانى — المحافظ — فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم ٥٧٦ سنة ٦٣ القاهرة قضى بأن عقار المطعون عليه الأول نزع ملكية أرضه ومبانيه بطريق الاستيلاء عليه لتنفيذ مشروع سور مجرى العيون وقضى بالتعويض عن ذلك شأنه شأن أى عقار نزع ملكيته للمنفعة العامة، وقبل المطعون عليه هذا الحكم ولم يستأنفه وأصبح نهائيا فى حقه حائزا حجية الشيء المقضى، كما أن الحكم فى الاستئناف الذى أقامه المحافظ وحده — الطاعن — قضى بتأييد كل ما جاء بالحكم الابتدائى فيما عدا مقابل الانتفاع فقد نزل به إلى ٥٠٠ جنيه بدلا من ٧٠٠ جنيه، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذه الحجية وهو بصدد الفصل فى الإشكال، إذ نفى صدور قرار بنزع ملكية هذا العقار، ورتب على ذلك أن التعويض المقضى به كان مقابل هدم مباني العقار خطأ، وهو منه فساد فى الاستدلال، لأن نزع الملكية كما يكون بالقرار الإدارى يكون بالاستيلاء عليه، فضلا عن مخالفته للقانون بقضائه بما يخالف القضاء السابق والذى حاز حجية الأمر المقضى.

وحيث إن هذا النعى مردود فى جملته، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائى رقم ٥٧٦ سنة ٦٣ كلى القاهرة والحكم الصادر فى الاستئناف الذى أقامه

الطاعن عن ذلك الحكم رقم ٤٢٧ سنة ٨٤ ق أن المطعون عليه الأول أقام تلك الدعوى ضد المحافظ والمهندسين المطعون عليهما الثانى والثالث طالبا الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٣٢٦ جنيهها تعويضاً عن الضرر الذى لحقه نتيجة قيامهم بهدم المنزل المبين بصحيفتها ، ظناً منهم أنه يدخل فى حدود نزع الملكية المقرر لمشروع توسيع شارع مجرى العيون ، وأن النزاع أمام محكمة الموضوع دار حول المسئول عن هدم منزل المدعى ، وانتهى الحكم الابتدائى إلى مساءلة المدعى عليهم عن هذه الواقعة واستحقاق المدعى لتعويض قدره ٧٠٠ جنيه من المباني بعد خصم ما يقابل ثمن الانقراض التى باعها - كما قدر ١٠٤٠ جنيه مقابل عدم الانتفاع به ، ودفع المحافظ فى الاستئناف الذى أقامه وحده عن هذا الحكم بسقوط الحق فى المطالبة بالتعويض عن العمل الضار بالتقادم الثلاثى ونفى قيام البلدية بالهدم ، وبعد أن رفضت محكمة الاستئناف هذا الدفع قضت بتعديل المبلغ المقضى به عن مقابل الانتفاع إلى ٥٠٠ جنيه ، وعولت فى قضائها على أنه قد خلص لها من التحقيقات الادارية والإنذار المعان لوزارة الاسكان فى أغسطس سنة ١٩٥٧ والموجه من المستأنف ضده وحكم مجلس الدولة وأقوال شهود المستأنف ضده أن الهدم سواء قام به رجال المستأنف - الطاعن - على ما هو ثابت من أقوال الشهود ، أو قام به المستأنف ضده حفاظاً على حقوقه وذلك الموقف الذى وجد فيه بعد إخلاء المنازل ومنها منزله وأخذت منتولاتهم وقامت أرباب المباني بهدمها وكذلك رجال المستأنف مؤيداً ذلك بخطاب ١٩٥٨/٢/١٢ الذى يبين منه أن ما ذهب إليه الدفاع عن المستأنف فى تعليقه لا يتفق وصراحته فى أن منزل المستأنف ضده ضمن مازرع ملكيته كاملاً فى المشروع ، الأمر الذى تنهى المحكمة من ذلك كله إلى أن المستأنف ضده لم يقيم بهدم منزله انتهازاً للفرص أو محاولة للاستغلال وإنما أكره عليه فى تلك الظروف التى وجد فيها يوم الهدم وما سبقها ولحقها من أحداث وأن المحكمة تقرر محكمة أول درجة على ما ذهب إليه من تقدير مبلغ ٧٠٠ ج تسكلمه لثمن المنزل بعد ما حصل المستأنف ضده على ثمن بيع أنقاضه ، إلا أنها ترى بالنسبة لما طلبه من ريع خلال الفترة ٦٥ شهراً بمبلغ ٥٠٠ جنيه وتبعاً لذلك يكون جملة ما هو مستحق للمستأنف ضده $٧٠٠ + ٥٠٠ = ١٢٠٠$ جنيه ، وهو مائة وعين تعديل الحكم المستأنف

إليه ، ولما استشكل المهندسان — المطعون عليهما الثاني والثالث — في تنفيذ هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف طلبا وقف تنفيذه حتى يقوم المحكوم له بتسليم الأرض الفضاء التي كان يقوم عليها البناء المهدوم ، لأنه لا يجوز له أن يجمع بينها وبين التعويض المحكوم به ، وبعد أن سردت محكمة الإشكال الوقائع سالفة الذكر حكمت برفض الإشكال تأسيسا على أن عقار المطعون عليه لم تنزع ملكيته وإنما هدمت مبانيه خطأ على اعتبار أنه داخل في نطاق نزع الملكية على غير الحقيقة ، وأن الحكم الابتدائي قضى بتعويض قدره ٧٠٠ جنيه عن هدم المباني بعد إنقاص ما يقابل أنقاضه من قيمته ، وأيدتها في ذلك محكمة ثاني درجة وبالتالي فإنه يظل المالك لأرض المنزل التي كانت خارج نطاق الخصومة إذ أن دعوى التعويض كانت تدور حول ثمن المباني وريعتها . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع وهي تنظر الإشكال في الحكم الصادر منها طبقا للمادة ٤٧٩ من قانون المرافعات السابق تملك تفسيره وتعرف مرماه للوصول إلى حقيقة المنازعة فيه ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن دعوى الموضوع كان الهدف منها الحكم بالتعويض عن المنزل المهدوم دون الأرض القائم عليها ولا يخالف قضاء الحكم المستشكل في تنفيذه فإن النعمى في حملته يكون على غير أساس ويتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ القضائية :

دعوى . " قيمة الدعوى " . رسوم . " رسوم قضائية " . شركات .
دعوى تصفية الشركة . دعوى معلومة القيمة تقدر بقيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب
التصفية . استحقاق رسم نسبي عنها في حدود ما قرره القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .
الشيء المتنازع عليه في دعوى تصفية الشركة — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة^(١) — هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية ،
لأن التصفية ليست إلا قسمة أموال بين الشركاء ، وقيمة هذه الأموال هي التي
تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، وعلى أساس هذه القيمة يتم تقدير
الدعوى ، وبذلك تكون دعوى معلومة القيمة ، يستحق عليها رسم نسبي
في حدود ما قرره القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، وهذا الرسم يستحق على قيمة
أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها . وإذا كان الطلب
في الدعوى الصادر بشأنها أمر تقدير الرسوم هو بتعيين مصنف لتصفية الشركة ،
فإن المحكم المظعون فيه إذا اعتبر تلك الدعوى مجهولة القيمة يستحق عليها رسم ثابت
يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

(١) نقض ١٧/١٢/١٩٦٨ بحزمة المكتب الفنى . ص ١٩ — ص ١٥٣٤ .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن عبد الملك الإمام الحديدي عارض في أمر تقدير الرسوم رقم ٦٤ سنة ١٩٦٦ الصادر في الدعوى ٢٧٨ سنة ١٩٦٤ المنصورة طالبا إلغائه ، وقال بيانا لذلك إنه بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٤ استصدر من رئيس محكمة المنصورة أمرا بتوقيع الجز التحفظي الاستحقاقى على موجودات الشركة القائمة بينه وبين سليمان السعيد عبد الكريم وتحديد جلسة للحكم بتعيين مصنف تكون مهمته استلام محل الشركة وما نقل منه وتصفيته طبقا للقانون وتسليم كل طرف ما يستحقه مع تثبيت الجز التحفظي وجعله نافذا ، وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بانقضاء الشركة وتصفيته وأقامت الخبير المحاسب صاحب الدور مصفيا لها ، وبتاريخ ٢٥ فبراير أثبتت المحكمة ترك المدعى الخصومة ، ولما قام قلم الكتاب باستصدار أمر تقدير الرسوم المستحقة بمبلغ ١٤٤,٥٠٠ ج عارض فيه طالبا إلغائه تأسيسا على أن طلب تعيين مصنف هو طالب مجهول القيمة ، والرسم المستحق منه وطبقا لنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ٤٤ هو رسم ثابت وقد سدده بالكامل ، أما الحكم الصادر بانقضاء الشركة فلم يطلبه أحد من الخصوم ، لأن الشركة كانت قد انقضت فعلا باستحالة تنفيذ العقد بعد أن خضعت تجارة القطن لنظام التسويق التعاوني ، وبتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول النظم وإلغاء قائمة الرسوم المتظلم فيها تأسيسا على أن الطلب في الدعوى تضمن تعيين مصنف دون الحكم بانقضاء الشركة ، فلا يجوز لقلم الكتاب تقدير الرسوم على أساس قيمة أموال الشركة . استأنف قلم الكتاب هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغائه والفضاء برفض النظم وتأيد قائمة الرسوم ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٥ سنة ١٨ ق ، وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إنه لما كان الثابت من عريضة الدعوى أن طلبات المطعون عليه لم تقتصر على طلب تعيين مصف للشركة — كما أشار الحكم المطعون فيه — بل تضمنت كذلك تصفية الشركة طبقاً للقانون وتسليم كل طرف ما يستحقه — فإن الشيء المتنازع عليه يكون هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وتقدير دعوى بقيمة رأس مال الشركة المطلوب تصفيتها أخذاً بمفهوم المخالفة لنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ التي حددت الدعوى المجهولة القيمة .

وحيث إن هذا النعمي صحيح ، ذلك أن الشيء المتنازع عليه في دعوى تصفية الشركة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طالب التصفية ، لأن التصفية ليست إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، وعلى أساس هذه القيمة يتم تقدير الدعوى ، وبذلك تكون دعوى معلومة القيمة يستحق عليها رسم نسبي في حدود ما قرره القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ ، وهذا الرسم يستحق على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها . إذ كان ذلك ، وكان الطلب في الدعوى الصادر بشأنها أمر تقدير الرسوم هو بتعيين مصف لتصفية الشركة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر تلك الدعوى مجهولة القيمة يستحق عليها رسم ثابت يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : محمد سيد أحد حاد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١١٤)

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٨ القضائية :

تأمينات عينية . " الرهن " . إثبات . حيازة . ملكية .

الرهن الحيازى التجارى . عدم تطلبه وثيقة خاصة . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات
المقبولة فى المواد التجارية . م ٧٦ من قانون التجارة .

الحيازة قرينة قانونية على الملكية . حسن نية الحائز مفترض إلى أن يقوم الدليل
على العكس .

متى كان الثابت من مدونات الحكم أن الرهن الحيازى موضوع الدعوى
رهن تجارى ، وأن الراهن تاجر قدم الموثورات للبنك الطاعن ضمانا لدينه .
وكانت حيازة الراهن للموثورات قرينة قانونية على ملكيته لها ، وكان رهنها
حيازيا لا يتطلب وثيقة رهن خاصة تشتمل على أرقامها وأوصافها لما هو
مقرر من جواز إثبات هذا الرهن سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير بكافة طرق
الإثبات المقبولة فى المواد التجارية ، عملا بالمادة ٧٦ من قانون التجارة بعد
تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ . إذ كان ذلك ، وكان حسن
النية يفترض دائما فى الحائز إلى أن يقوم الدليل على العكس الذى يقع عبء
إثباته على من يدعيه ، والذى عليه أن يثبت أن الدائن المرتهن كان يعلم وقت
إبرام الرهن أو كان فى مقدوره أن يعلم أن الراهن غير مالك للشيء المرهون ،
أو أن ملكيته له مهددة بالزوال ، فإن استدلال الحكم على سوء نية الطاعن بالقرائن
التي أوردها ، والتي لا تؤدي إلى ما استخلصه منها يكون فاسدا ومخالفا
لللقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن بنك مصر (الطاعن) أقام الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ تجارى كلى القاهرة ضد ممثل شركة انجلو اجيبوشيان موتورز (المطعون عليها) طالبا الحكم بإلزام المدعى عليه بصفته بتسليم الموتورات الأربعة التى استولت عليها الشركة والمبينة الأرقام بالعريضة وفى حالة عدم تسليمها بإلزامه بأداء مبلغ ٢٥٥٠ ج كتعويض عن سلب الحيازة ، وقال فى بيانها إنه فتح فى ١٩٦٤/٥/٦ اعتمادا لأحمد محمد الدش التاجر بضمان بضائع تودع لديه على سبيل الرهن الحيازى ، ونفاذا لهذا المقدم أودع أحمد محمد الدش لدى البنك بضائع من بينها الأربعة موتورات الموصوفة بالعريضة ، أوفعت عليها شركة مصر لحليج الأفطان حجزا تحت يده كما أوقع المدعى عليه بصفته حجزا آخر ، ولما استشكل مندوب البنك فى التنفيذ تنازل المدعى عليه عن الحجز فترك البنك الخصومة فى الإشكال إلا أن المدعى عليه رغم تنازله عن الحجز طلب استبدال الحارس مع التصريح للحارس الجديد بنقلها إلى جراج الشركة مخفيا واقعة التنازل عن الحجز ، ولما صدرت الأوامر باستبداله سخر المدعى عليه من استشكل فى تنفيذها دون علم من البنك وقضى برفض الإشكال ، ثم حكم لصالح البنك بعدم الاعتداد بالحجوز السابق توقيعها إلا أن المدعى عليه عاد واستصدر أوامر بتوقيع الحجز التحفظى على الموتورات مع تعيين مندوب الشركة حارسا عليها وتسليمها إليه لنقلها إلى مقر الشركة فاستشكل مندوب البنك فى تنفيذها ، وحكم استئنافيا بوقف تنفيذها وبعدم الاعتداد بالحجوز ، وأثناء ذلك استصدر المدعى عليه أمرا من النيابة العامة بتسليم الموتورات لمندوبه وتسليمها فورا ، وانتهى إلى طلب الحكم برد

الموتورات أو إلزامه بقيمتها البالغة ٢٥٥٠ ج تعويضا عن المجوز التي أرقمها المدعى عليه وحكم بعدم الاعتداد بها وعن تزيفه الحقيقة عند طلب استبدال الحارس وتجاهله تنازله عن المجوز ومن سلب حيازته للموتورات المرهونة له وهنا حيازيا ضمنا لدينه واستيلائه عليها بالمخالفة لقرار المحامي العام ، وطلب المدعى عليه رفض الدعوى بمقولة إن موظفى البنك للطاعن حاولوا تغطية تصرفهم الناجم عن فتحهم اعتماد للمدين دون ضمان ، فاتفقوا معه على شراء الموتورات بالتقسيط بموجب عقد بيع مع الاحتفاظ بالملكية ، ولما اشتراها قبلوا رهنها رهنيا حيازيا ، ولما كان رهنها باطلا لأنها غير مملوكة للراهن ، وكانت الأحكام المقدمة من البنك قد صدرت فى دعاوى مستعجلة ولا أثر لها على الموضوع ، فإن سلب الحيازة لا يصلح فى ذاته لأن يكون سندا للتعويض وفى ١٩٦٦/١١/٣٠ حكمت المحكمة فى مادة تجارية بإلزام الشركة المدعى عليها بتسليم المدعى الموتورات الأربعة المبينة بصحيفة الدعوى ، ورفضت طلب التعويض فى الأسباب ، واستأنف المدعى بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٩ لسنة ٨٤ ق ، وقصر طلباته بمذكرته الختامية على الحكم له بالمبلغ المطلوب كتعويض عن الموتورات التى صلبت حيازتها والتى باعها المدعى عليه بصفته ، كما استأنفه المدعى عليه بصفته بالاستئناف رقم ٧٠ لسنة ٨٤ ق طالبا بإلغاء ورفض الدعوى ، وفى ١٩٦٨/٣/١٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفساد استدلاله من وجهين (أولهما) أنه يؤخذ من نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٧٦ والفقرة الثانية من المادة ١١١٨ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٩٦٥ من القانون المدنى والمادة ٧٦ من قانون التجارة المعدلة بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ أنه وقد ثبتت حيازة البنك الطاعن للموتورات من صور الأحكام الصادرة فى القضايا المتداولة بينهما والمقدمة منه وقدم العقد

المبرم بينه وبين الراهن الدال على فتح البنك الاعتماد بالحساب الجارى بضمان رهن ما يودعه الراهن لدى البنك من مورتورات ، وسلمت المطعون عليها بقيام الرهن وعلى الأخص في صحيفة استئناها فإن من حق البنك حبس المورتورات المرهونة واسترداد حيازتها إذا سلبت إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ١١١٠ من القانون المدنى ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى إستنادا إلى عدم تقديم البنك مستندات لإيداع المورتورات المرهونة يكون فضلا عن نحر وجهه على صريح نص القانون الذى يجيز إثبات الرهن التجارى بكافة الطرق قد مسخ الوقائع . (وثانيهما) أن الحكم المطعون فيه افترض سوء نية البنك الدائن المرتهن لمجرد القول بسوء نية المدين الراهن وأعدم مطالبة الراهن بالمستندات المثبتة للملكيته للمورتورات المرهونة للتعرف على حقيقة هذه الملكية ومقدار خلوصها له ، وهو من الحكم مخالفة للقانون ، إذ فضلا عن أن حسن النية يفترض في الدائن المرتهن الحائز للنقولات عملا بصريح نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٧٦ والفقرة الثانية من المادة ٩٦٥ من القانون المدنى ، فإنه يتعين إثبات سوء نية الدائن المرتهن عملا بالفقرة الثانية من المادة ١١١٨ منه ، والتي تعطى للدائن المرتهن التمسك بحقه في الرهن إذا كان حسن النية ولو كان الراهن لا يملك التصرف في الشيء المرهون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على قوله ” وحيث إنه يبين مما تقدم أن التاجر الذى فتح البنك اعتمادا لصالحه قد أودع لدى البنك المذكور مورتورات اشتراها من الشركة المستأنف ضدها بعد أسبوعين من تاريخ مشتراه ، ولم يكن قد سدد معظم أثمانها مما يكشف عن أنه لم يكن قد اشتراها بقصد استعمالها بل بقصد تقديمها ضمانا لدين البنك المستأنف الذى كان عليه بنحو خصوص حسن النية أن يطالب المدين بمستندات ملكيته لتلك المورتورات الجديدة للتعرف على حقيقة أمر ملكيته لها ومقدار خلوصها ، ولم يقدم البنك مستندات الإيداع للتحقق من أرقام المورتورات المودعة وأوصافها فى تلك المستندات ، الأمر الذى يجعل دعوى البنك لا تقوم على أساس من القانون وينتفى معها أمر حسن النية “ . وهذا الذى قرره الحكم ينطوى على مخالفة للقانون لاستخلاصه سوء نية الدائن

المرتحن (الطاعن) من أن الموترات المرهونة جديدة، وأن رهنها تم بعد شرائها ومن عدم مطالبة الراهن بمستندات ملكيته لها ، ومن عدم تقديمه مستندات الإيداع للتحقق من أرقامها وأوصافها ، ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات أن الرهن الحيازي موضوع الدعوى رهن تجارى ، وأن الراهن تاجر قدم الموترات للبنك الطاعن ضمانا لدينه ، وكانت حيازة الراهن للموترات قرينة قانونية على ملكيته لها ، وكان رهنها حيازيا لا يتطلب وثيقة رهن خاصة تشتمل على أرقامها وأوصافها لما هو مقرر من جواز إثبات هذا الرهن سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير بكتابة طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية عملا بالمادة ٧٦ من قانون التجارة بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ . لما كان ذلك ، وكان حسن النية يفترض دائما في الحائز إلى أن يقوم الدليل على العكس الذى يقع عبء إثباته على من يدعيه ، والذى عليه أن يثبت أن الدائن المرتحن كان يعلم وقت إبرام الرهن أو كان فى مقدوره أن يعلم — أن الراهن غير مالك للشيء المرهون أو أن ملكيته له مهددة بالزوال ، فإن استدلال المحكم على سوء نية الطاعن بالقرائن التى أوردها والتى لا تؤدي إلى ما استخلصه منها يكون فاسدا ومخالفا للقانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المارجوشى ، وحافظ الوكيل .

(١١٥)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكم . نقض . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها ” . ” عمل ” .

الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز
الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . مثال بشأن
حكم نذب خبير لبحث استحقاق العامل للمعولة .

(٢) عقد . ” الوعد بالتعاقد ” . عمل .

لانعقاد الوعد بالتعاقد . شرطه . اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد
إبرامه والمدة التى يجب إبرامه فيها . المسائل الجوهرية . المقصود بها . أركان العقد وشروطه
الأساسية . مثال فى عمل .

(٣) عقد . ” انتقاص العقد ” . بطلان . ” بطلان العقد ” .

إبطال العقد فى شق منه . شرطه . عدم تعارض هذا الانتقاص مع قصد العاقدين . إنتفاء
رضا المتعاقد بإبرام العقد بغير الشق المعيب . أثره . امتداد البطلان إلى العقد بأكمله .

(٤) بطلان . عقد . ” بطلان العقد ” .

العقد الباطل بطلا فامطلقا والعقد المعلوم . لا محل للفرقة بينهما . ملة ذلك .

(٥) تعويض . ” الشرط الجزائى ” . مسئولية . ” المسئولية العقدية ” .

إثبات . ” عبء الإثبات ” . عمل .

تحقق الشرط الجزائى يجرى العمل بالضرر واقعا فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف المضرور بإثباته .
إدعاء المعتبر بانتهاء الضرر أو بأن تقدير التعويض مبالغ فى إلى درجة كبيرة . تحمله عبء إثباته .

(٦) نقض . "السبب الجديد" .

واقع لم يسبق مراحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقطع — في شقه للصادر بنديب خبر لتحديد العمولة المستحقة للمطعون ضده على ما قام ببيعه من بضائع — في استحقاق المطعون ضده لتلك العمولة ، ولم يرد في أسبابه أو منطوقه ما يوحى بأى رأى للحكمة في هذا الخصوص ، فإنه يكون قضاء صادرا قبل الفصل في الموضوع ، ولا يعتبر منها للخصومة كلها أو بعضها ، وبالتالي لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

٢ — يشترط لانعقاد الوعد بالتعاقد طبقا للمادة ١٠١ من القانون المدني أن يتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه فضلا عن المدة التي يجب إبرامه فيها ، وذلك حتى يكون السبيل مهيئا لإبرام العقد النهائي بمجرد ظهور رغبة الموعود له دون حاجة إلى اتفاق على شئ آخر ، والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان هذا العقد وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها ، والتي ما كان يتم العقد بدونها . وإذا كان يبين من مطالعة الاتفاق المبرم بين الطرفين أنه لم يفصح أصلا عن ماهية العقد المراد إبرامه ، ولم يكشف عن حقيقة العلاقة القانونية بين الطرفين أو الأركان المميزة لها ، ولم يعين صراحة أو دلالة المدة التي يجب فيها إبرام العقد النهائي ، وكان لا وجه لما تدعيه الطاعنة من أن الاتفاق ينطوى على عقد عمل غير محدود المدة مع ما ينص عليه الاتفاق صراحة من أن العلاقة بينها وبين المطعون ضده ينظمها في المستقبل عقد جديد ، فضلا عن أنه لم يتضمن باقى العناصر التي تتحقق بها علاقة العمل وهي توافر التبعية ، وكون الأعمال محل هذه العلاقة أعمالا مادية ، مما يؤدها تخلف الشرطين الواجب توافرها لانعقاد الوعد بالتعاقد ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٣ — يشترط لإبطال العقد في شق منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقاءه قائما في باقى أجزائه ألا يتعارض هذا الانتقاص مع قصد العاقدين

بحيث إذا تبين أن أيا منهما ما كان ليرضى إبرام العقد بغير الشق المغيب ، فإن البطلان أو الإبطال لابد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده .

٤ — لم ير المشرع — وعلى ما صرح به المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى — محلا للتفريق بين العقد الباطل بطلانا مطلقا والعقد المعلوم على أساس أن البطلان المطلق يرجع إلى تخلف ركن من أركان العقد في حكم الواقع أو القانون يحول دون انعقاده أو وجوده ويستتبع إعتبار العقد معدوما ، وإن كان المشرع قد استبدل عبارة " لا ينعقد " في المادة ١٠١ من القانون المدنى بعبارة " لا يكون صحيحا " في المادة ١٥٠ المقابلة لها في المشروع التمهيدى ، إلا أن ذلك لم يكن يعدو — وعلى ما جاء في الأعمال التحضيرية لهذا القانون — مجرد تعديل لفظى فى صياغة النص لم يقصد منه الخروج عن التقسيم الثنائى للبطلان .

٥ — إتفاق الطرفين مقدما — فى عقد العمل — على التعويض الذى يستحقه المطعون ضده إذا نقاعت الطاعنة من تنفيذ العقد أو ألفتة قبل نهاية مدته ، فإن تحقق هذا الشرط يجعل الضرر واقعا فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف المطعون ضده بإثباته ويتمتع على الطاعنة إذا ادعت أن المطعون ضده لم يأتحقه أى ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إلى درجة كبيرة أن تثبت ادعاءها إعمالا لأحكام الشرط الجزائى .

٦ — متى كان وجه النعى يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٤٥ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الجزية

ضد الشركة الطاعنة ، وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥١٠٣٧ ج و ٩٥٦ م ، وقال بيانا لها إنه اتفق مع الطاعنة في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ على أن يقوم بتوزيع بعض منتجاتها في الأسواق المحلية لقاء عمولة قدرها ٢٪ من قيمة المبيعات وبحد أدنى قدره ٢٠٠ ج شهريا ، ثم أسندت إليه الشركة في ١٧ يولييه سنة ١٩٦٠ إدارة قسم طباعة الأقمشة الذي أنشأته لقاء عموله قدرها ٢٪ من قيمة مبيعات الأقمشة المطبوعة وبحد أدنى قدره ١٥٠ ج شهريا علاوة على العمولة السابقة كما عهدت إليه الشركة في يولييه سنة ١٩٦١ بتوزيع إنتاجها من التريكو والنابلون لقاء عمولة قدرها ٣٪ من قيمة المبيعات ، فإنه بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٦٣ أبرم مع الشركة عقدا مدته خمس سنوات تنتهي في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، جمعت فيه هذه الاتفاقات ، وحدد البند الثالث من هذا العقد اختصاصاته بينما نص البند الحادي عشر منه على أن يتقاضى مقابل مجهوداته وتكاليف مكتبه عمولة تراوح بين ١٪ و ٣٪ حسب الأصناف وبحد أدنى قدره ٥٤٠٠ ج سنويا ، على أن يصرف له هذا المبلغ واقع ٤٥٠ ج شهريا ، وأن تجري المحاسبة بين الطرفين كل ثلاثة شهور ، وقال المطعون ضده إنه ظل يباشر عمله على هذا الوضع إلى أن خالف مجلس إدارة الشركة الطاعنة شروط العقد بأن أوقف صرف العمولة المقررة له عن شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، كما امتنعت الشركة عن تسليمه الاستثمارات الخاصة بهذه العمولة ، ورفضت أن تصرف له قيمة الرصيد الدائن لحسابه ، فلما سجن على الشركة هذه المخالفات في إنذار وجهه إليها بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أبدت رغبة في إنهاء العقد ، على أن يحل محله عقد جديد واقترح رئيس مجلس إدارتها شروطا لهذا العقد أهمها أن تستمر الشركة في الانتفاع بخبرة المطعون ضده ، على أن يتقاضى مقابل ذلك مبلغا ثابتا قدره ٤٠٠٠ ج في السنة كما تعهدت الشركة باستخدام موزعي وموظفي مكتبه لإيفائه من كافة المصروفات التي كان يتحملها في سبيل تصريف منتجاتها ، وعلى هذا الأساس تحرر بينهما في أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ اتفاق مبدئي نص على إنهاء العقد السابق اعتبارا من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ والتزمت فيه الشركة بتسوية حساباته ومستحققاته وصرفها إليه في آجال معينة ، كما نص هذا الاتفاق على أن العلاقة بين الطرفين ينظمها مستقبلا عقد جديد يتناول التفاصيل اللازمة ويعمل به بأثر رجعي

من أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، غير أن الشركة لم تقم بتنفيذ أى التزام من التزاماتها الواردة في هذا الاتفاق ، بل شاءت التحال منه وتخفيض أتعابه إلى ٢٠٠٠ ج سنويا فوجه إليها في ١٣ يناير سنة ١٩٦٥ إنذارا ضمنه أنه يعتبر الاتفاق المبدئى مفسوخا بخطئها ، وأن علاقتهما لا تزال يحكمها العقد المؤرخ ٨ يولييه سنة ١٩٦٣ ، وإذ يستحق قبل الشركة مبلغ ١٠٣٧ ج و ٩٥٦ م عبارة عن مبلغ ٩٠٠ ج قيمة الحد الأدنى للعمولة عن شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٤ ، ٢٣١٥ ج و ٤٦٠ م قيمة العمولة بواقع ٢ / ١ على البضائع المصدرة حتى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ٧٥٢٥ ج و ٧٤٥ م قيمة العمولة على البضائع الموجودة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ١٤٣٢٣ ج و ٦٠ م قيمة العمولة على ما قام ببيعها من بضائع تسليم موسم ١٩٦٥ ٣٧٣٠ ج و ٥٩١ م قيمة مكافآت وتمويلات لموظفى وعمال مكتبه ، ٢١٦٠٠ ج و ٢١٦٠٠ م قيمة الحد الأدنى للعمولة عن الأربع السنوات الباقية من العقد ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ٥٠٠٠ ج و ٥٠٠ م وقبل الفصل في موضوع ما يستحقه المطعون ضده من عمولة التصدير بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٠٢ سنة ٨٣ ق ، كما استأنفته الطاعنة وقيد استئنافها برقم ٢٠٣ سنة ٨٣ ق ، وبعد أن أمرت محكمة الاستئناف بضم الاستئنافين قضت فيهما بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦ (أولا) بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٦٨٧٣ ج و ٥٩١ م (ثانيا) وقبل الفصل في موضوع ما يستحقه المطعون ضده من عمولة على ما قام ببيعها من بضائع للتسليم اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ حتى نهاية موسم صيف سنة ١٩٦٥ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وندمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم جواز الطعن بالنسبة لقضاء الحكم في شقه الثانى بنذب خبير ، ونقض الحكم في خصوص الوجه الثالث من الشق الأول من السبب ورفض الطعن فيما عدا ذلك ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت على هذا الرأى .

وحيث إن دفع النيابة العامة بعدم جواز الطعن بالنسبة لقضاء الحكم المطعون فيه في شقه الثاني بنسب خبير لتحديد العمولة المستحقة للطعون ضده على ما قام بديعه من بضائع تسليم موسم ١٩٦٥ يقوم على أن هذا القضاء صادر قبل الفصل في الموضوع ، ولا يجوز الطعن فيه على استقلال مما يكون معه النعي الوارد في الشق الثاني من السبب الأول من أسباب الطعن والذي ينصب على هذا الشق من قضاء الحكم المطعون فيه غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقطع في هذا الشق من قضائه في استحقاق المطعون ضده تلك العمولة ، ولم يرد في أسبابه أو منظوقه ما يوحي بأي رأى للمحكمة في هذا الخصوص ، ومن ثم فهو قضاء صادر قبل الفصل في الموضوع ولا يعتبر منها للخصومة كلها أو بعضها ، وبالتالي لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع مملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، ويكون النعي بالشق الثاني من السبب الأول مما لا يجوز النظر فيه .

وحيث إن الطعن بالنسبة للقضاء القطعي الوارد في الشق الأول من الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة في الوجه الأول من السبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والبطلان في الاسناد وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بإبطال الوعد بالتعاقد الذي تضمنه الاتفاق المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ تأسيسا على أن هذا الوعد لا يتوافر فيه الشروط الواردة في المادة ١٠١ من القانون المدني ، لأنه لم يتضمن بيان طبيعة العلاقة القانونية بين الطرفين ، وهل هي علاقة عمل أم علاقة وكالة بالعمولة ، ولم يحدد حقوق وواجبات كل منهما قبل الآخر ، كما لم يعين صراحة أو دلالة المدة التي يجب إبرام العقد النهائي فيها ، في حين أن هذه المادة لا تسنلزم في الوعد بالتعاقد سوى تعيين جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها ولا تتطلب بيان العلاقة القانونية بين طرفيه ، لأن تكليف هذه العلاقة تهيم عليه المحكمة باعتباره من مسائل

القانون ، وإذ تضمن الوعد بيان نوع العمل وهو الانتفاع بخبرة المطعون ضده وتاريخ بداية العمل ، كما حدد الاتعاب أو الأجر الذي يتقاضاه المطعون ضده مقابل هذا العمل ، وكان لا ينال من صحته أنه لم يعين التاريخ الذي يبرم فيه العقد النهائي ، لأن إغفال هذا البيان لا يستتبع البطلان ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تكيف الوعد بأنه عقد عمل غير محدود المدة . وأن تستخلص من ظروف الدعوى المدة التي يجب فيها إبرام العقد النهائي ، وإذ قضى الحكم بإبطال الوعد بالتعاقد فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه في هذا الخصوص أنه أقام قضاءه ببطلان الوعد بالتعاقد على أنه " لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ١٠١ / ١ من القانون المدني أن الاتفاق الذي يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا ينعقد إلا إذا عيّنت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها ، بمعنى أنه يشترط في الوعد بالتعاقد أو في الاتفاق المبدئي أن يتفق المتعاقدان على أمرين أولهما جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه ، وثانيهما المدة التي يجب إبرام العقد النهائي فيها ، وكان الثابت من العقد الابتدائي المحرر بين المدعى (المطعون ضده) والشركة المدعى عليها (الطاعنة) بتاريخ ١ / ١١ / ١٩٦٤ أنه اتفق فيه على أن ينظم العلاقة بينهما مستقبلاً عقد جديد يكون أساسه الانتفاع بخبرة المدعى (المطعون ضده) من جميع الوجوه ، وذلك على أساس حد أعلى للأتعاب قدره ٤٠٠٠ ج سنوياً تعطى للمدعى (المطعون ضده) بمعدلات شهرية تتفق ومدى جهوده في تنفيذ التزاماته ، دون أن يتضمن هذا الاتفاق طبيعة العلاقة القانونية التي سيحكمها العقد النهائي هل هي علاقة عمل أو علاقة وكالة بالعمولة وحدود واجبات وحقوق كل من الطرفين قبل الآخر فضلاً عن عدم تحديده صراحة أو دلالة المدة التي يجب إبرام ذلك العقد فيها فإنه يكون باطلاً ، ولما كان هذا الذي قرره الحكم صحيحاً في القانون ، ذلك أنه يشترط لانعقاد الوعد بالتعاقد طبقاً للمادة ١٠١ من القانون المدني أن يتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه فضلاً عن المدة التي يجب إبرامه فيها ، وذلك حتى يكون

السبيل مهياً لإبرام العقد النهائي بمجرد ظهور رغبة الموعود دون حاجة إلى اتفاق على شيء آخر، والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان هذا العقد وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها، والتي ما كان يتم العقد بدونها، لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة الاتفاق المبرم بين الطرفين أنه لم يفصح أصلاً عن ماهية العقد المراد إبرامه، ولم يكشف عن حقيقة العلاقة القانونية بين الطرفين أو الأركان المميزة لها، ولم يبين صراحة أو دلالة المدة التي يجب فيها إبرام العقد النهائي، وكان لا وجه لما تدعيه الطاعنة من أن الاتفاق ينطوي على عقد عمل غير محدود المدة، مع ما ينص عليه الاتفاق صراحة من أن العلاقة بينها وبين المطعون ضده ينظمها في المستقبل عقد جديد، فضلاً عن أنه لم يتضمن باقي العناصر التي تتحقق بها علاقة العمل وهي توافر التبعية، وكون الأعمال محل هذه العلاقة أعمالاً مادية، وكان مؤدى ذلك هو تخلف الشرطين الواجب توافرها لانعقاد الوعد بالتعاقد، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه مسخ المستندات المقدمة في الدعوى وشابه القصور، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه بإبطال الاتفاق المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ كله على أن هذا الاتفاق لا يمكن تجزئته إلى اتفاقين أحدهما خاص بإنهاء العقد السابق والآخر بالوعد بالتعاقد، ورتب الحكم على ذلك أن إبطال الوعد يستتبع إبطال الاتفاق كله لأن المطعون ضده ما كان يقبل وضع حد للعقد الأول إلا بشرط تنفيذ الوعد وإبرام العقد الجديد، وبذلك يكون الحكم قد اعتبر العقد الأول معلقاً على شرط واقف هو إبرام العقد الثاني، أو أن الوعد بالتعاقد هو الباعث الجوهري على إنهاء العقد السابق، مع أن الاتفاق قد خلا من بيان هذا الباعث ولم يرد فيه ذلك الشرط صراحة أو دلالة، هذا إلى أن الحكم قد أغفل مناقشة دفاع الشركة المستند إلى أن الظروف الناشئة عن سياسة الدولة في تنظيم التجارة أدت إلى اقتطاع جزء أساسي من أعمال المطعون ضده، مما حمله على عقد ذلك الاتفاق مفادياً لانفساخ العقد الأول أو الالتجاء إلى القضاء لتخفيض أجره.

وحيث إن هذا النهي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه في هذا الخصوص إنه أقام قضاءه ببطالان الاتفاق المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ كله على أنه " لما كان من المقرر طبقا لبص المادة ١٤٣ من القانون المدني أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا كان العقد في شق منه باطلا أو قابلا للإبطال فهذا الشق وحده الذي يبطل ، إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع باطلا أو قابلا للإبطال فيبطل العقد كله ، وهذه القاعدة التي جاءت بتلك المادة هي ما يعبر عنه بانقاص العقد فالتصرف إن كان بطبيعته قابلا للانقسام يزول منه الجزء الباطل ويبقى الجزء الصحيح ، كل ذلك ما لم يثبت أن الشق الذي يبطل بطلانا مطلقا أو نسبيا كان هو الدافع إلى التصرف برمته إذ أنه لا ينفصل عن جملة التعاقد . لما كان ذلك ، وكان قول الشركة المدعى عليها (الطاعنة) إن الاتفاق المبدئي المحرر في ١١/١/١٩٦٤ يتضمن عقدين منفصلين وإن جمعهما محرر واحد لا تسايرها فيه المحكمة ، ذلك أن الواضح من ذلك الاتفاق أنه قصد منه تنظيم علاقة شركة (الطاعنة) بالمدعى (المطعون ضده) في الحاضر والمستقبل معا فقد أنهى العقد القديم مع استمرار المدعى (المطعون ضده) في العمل لحساب الشركة طبقا للشروط التي ينظمها العقد الجديد في المستقبل . وذلك إعتبارا من يوم انتهاء العقد السابق ، ومن غير المتصور أن يكون إنهاء المدعى (المطعون ضده) للعقد الذي ينظم صلته بالشركة (الطاعنة) حتى ٣١/١٢/١٩٦٨ مع ما يحققه له ذلك العقد من فوائد حسبما يبين ذلك من بنوده ومن الشهادات المقدمة من المدعى (المطعون ضده) الصادرة من الشركة (الطاعنة) عن أرباحه في فترة تنفيذ ذلك العقد السابقة على الاتفاق الأخير ، إلا أن يكون ذلك مرتبطا بتحرير عقد جديد مع الشركة (الطاعنة) ينظم العلاقة بينهما الأمر الذي تستخلص منه المحكمة أن بنود الاتفاق المحرر بتاريخ ١١/١/١٩٦٤ أن هي إلا فقرات من كل واحد لا يتجزأ هو ذلك العقد ، وأن هذه البنود مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يكون معه بطلان الجزء الخاص بتنظيم العلاقة بين الطرفين مستقبلا وهو جزء رئيسي في ذلك الاتفاق فمما يترتب عليه بطلان الاتفاق ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك أنه لولا اتفاق الطرفين على تحرير عقد جديد ينظم علاقتهما مستقبلا لما وافق المطعون ضده على إنهاء العقد السابق ، ولما كان يشترط لإبطال العقد في شق

منه بالتطبيق للسادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقاءه قائما في باقي أجزائه إلا يتعارض هذا الانتقاص مع قصد العاقدين بحيث إذا تبين أن أيا منهما ما كان يرضى إبرام العقد بغير الشق المعيب ، فإن البطلان أو الإبطال لا بد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية من عبارة الاتفاق وأوراق الدعوى وملاساتها وبأسباب سائغة أن الجزء الذي أبطل من الاتفاق لا يتفصل عن جملة التعاقد لأن المطعون ضده ما كان يقبل وقت إبرام ذلك الاتفاق إتمامه بغير هذا الجزء ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالاً متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، فإن النعي على الحكم بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم قضى ببطلان الوعد بالتعاقد استناداً إلى المادة ١٠١ من القانون المدني ، مع أن هذه المادة لا ترتب البطلان على عدم استيفاء الاتفاق الشروط الواردة فيها وإنما ترتب هدم انعقاده ، ولئن كان القانون المدني الجديد قد أخذ في أغلب نصوصه بتقسيم البطلان إلى بطلان مطلق تندمج فيه حالة عدم انعقاد العقد وبطلان نسبي إلا أنه خرج عن هذه القاعدة في خصوص الوعد بالتعاقد بأن أضاف إلى العيوب التي قد تلحقه عيب عدم الانعقاد ، ولذلك استبعد المشرع التعبير بالبطلان المستفاد من صياغة المادة ١٥٠ من المشروع التمهيدى للقانون عند وضعه المادة ١٠١ من القانون المدني المقابلة لتلك المادة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المشرع لم ير — وعلى ما صرح به المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني — محلاً للتفريق بين العقد الباطل بطلاناً مطلقاً والعقد المعدوم ، على أساس أن البطلان المطلق يرجع إلى تخلف ركن من أركان العقد في حكم الواقع أو القانون يحول دون انعقاده أو وجوده ويستتبع اعتبار العقد معدوماً ، ولئن كان المشرع قد استبدل عبارة " لا ينعقد " في المادة ١٠١ من القانون المدني بعبارة " لا يكون صحيحاً " في المادة ١٥٠

المقابلة لها في المشروع التمهيدى ، إلا أن ذلك لم يكن يعدو — وعلى ما جاء في الأعمال التحضيرية لهذا القانون — مجرد تعديل لفظى في صياغة النص لم يقصد منه الخروج عن التقسيم الثنائى للبطلان . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الشق الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه لحقه البطلان لتناقضه وإغفاله نصوص العقد من ثلاثة وجوه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة (أولا) إن الحكم قضى بإلزامها بمبلغ ٤٣٧٣ ج و ٥٩١ م كتعويض ومكافآت لموظفى مكتب المطعون ضده بسبب تصفية أعماله ، كما قضى بإلزامها بمبلغ ٢١٦٠٠ ج كتعويض للمطعون ضده يوازى الحد الأدنى للعمولة وهو ٥٤٠٠ ج سنويا عن الأربع السنوات الباقية من العقد ، مستندا في ذلك إلى اعتباره الشرط الوارد في البند السابع عشر من العقد المؤرخ ٨ يوليه سنة ١٩٦٣ شرطا جزائيا مع أن المبلغ الأخير يشمل تكاليف مكتب المطعون ضده وفقا للبند الحادى عشر من هذا العقد ، وبذلك يكون الحكم قد قضى بالمبلغ الأول على أساس تصفية مكتب المطعون ضده ، وقضى بكامل المبلغ الثانى على أساس بقاء هذا المكتب لمدة أربع سنوات مما يعيبه بالتناقض (ثانيا) إن الحكم قد أخطأ حين حمل الطاعنة بكامل تعويضات ومكافآت موظفى مكتب المطعون ضده ، في حين أن نشاط هذا المكتب لم يكن وفقا على أعمال الشركة ، إذ نص البند التاسع عشر من العقد على أن يحتفظ المطعون ضده بمكتبه وأعماله خاصة إلى جانب أعمال الشركة التى يقوم بتنفيذها فى المواعيد وبأن طرق التى يراها ملائمة له ، (ثالثا) إن الحكم وقع فى تناقض آخر ذلك أنه بينما قضى بإلزام الطاعنة بمبلغ ٢١٦٠٠ ج قيمة العمولة المستحقة للمطعون ضده عن الأربع السنوات الباقية من العقد التى تبدأ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، عاد وقضى فى موضوع آخر من أسبابه بإلزامها بمبلغ ٩٠٠ جنيه مقابل عمولة المطعون ضده عن شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وبذلك يكون الحكم قد قضى للمطعون ضده بالعمولة عن شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤ مرتين .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان البند السابع عشر من العقد المبرم بين الطرفين في ٨ يوليه سنة ١٩٦٣ ينص على أنه "لما كان

العمل المبين في هذا العقد يقتضى من الطرف الثانى (المطعون ضده) استخدام عدد من الموظفين يقومون بالتعهدات الواردة في هذا العقد فإنه في حالة قيام الطرف الأول (الطاعنة) بإلغاء العقد من نفسه قبل نهاية مدته أو عدم تنفيذه يكون الطرف الأول (الطاعنة) مسئولاً عن تحمل جميع المصاريف التى تكبدها الطرف الثانى (المطعون ضده) لهذا الغرض من ماهيات وعمولات وسواها، فضلاً عن تعويضه عن العمولات المقررة التى كان يحق له استحقاقها عن مدة العقد المذكور، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن مؤدى هذا النص هو اتفاق الطرفين مقدماً على التعويض الذى يستحقه المطعون ضده إذا تقاعدت الطاعنة عن تنفيذ العقد أو ألغته قبل نهاية مدته، وكان تحقق هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف المطعون ضده بإثباته ويتعين على الطاعنة إذا ادعت أن المطعون ضده لم يالحقه أى ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إلى درجة كبيرة أن تثبت ادعاءها إعمالاً لأحكام الشرط الجزائى . لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعنة لم تدع أمام محكمة الموضوع أن ضرراً لم يالحق المطعون ضده أو أن تقدير التعويض كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة ، وكان نص ذلك البند مقطوع الصلة بنص البند الحادى عشر وغيره من بنود العقد التى تنظم العلاقة بين الطرفين في حالة قيامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض المتفق عليه على هذا الأساس لا يكون قد أغفل نصوص العقد أو تناقض في قضائه ، ويكون النعى عليه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن النعى في وجهه الثانى غير مقبول ، ذلك أنه يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن النعى في وجهه الأخير صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى للمطعون ضده بمبلغ ٩٠٠ ج مقابل عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٤ وبني تقديره . لهذا المبلغ على أساس الحد الأدنى للعمولة المقررة للمطعون ضده في عقد ٨ يولييه سنة ١٩٦٣ وقدره ٤٥٠ ج شهرياً ، ثم عاد وقضى له بمبلغ ٢١٦٠٠ ج وهو ما يوازى العمولة المستحقه له على هذا الأساس

عن الأربع سنوات الباقية من هذا العقد والتي تبدأ من ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وبذلك يكون الحكم قد قضي للمطعون ضده بالعمولة عن نصف شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤ مرتين ، مما يعيبه ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين خصم مبلغ ٢٢٥ ج من المبلغ الذي قضي به الحكم المطعون فيه في شقه الأول وقدره ٢٦٨٧٢ ج ٩٥١ م وجعل المبلغ المحكوم به ٢٦٦٤٨ ج ٥٩١ م .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم الدهشان ، وعبدى بغدادى ، ومحمد طاهل راشد ، ومصطفى الفقى .

(١١٦)

تطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) إيجار . " إيجار الأماكن " .

الأجرة التى اتخذها المشرع فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أساسا للتخفيض بنسبة ٣٥٪
هى الأجرة التى اتفق عليها الطرفان دون قيد على إرادتهما قبل صدور قرار لجنة تقدير
الإيجارات . على ذلك .

(٢) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " ما يعد قصورا " .

مراعاة الأجرة التى قدرتها اللجنة تقدير الإيجارات فى الإيجار اللاحق لصدور قرارها .
تخفيض هذه الأجرة التعاقدية بنسبة ٣٥٪ عملا بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . خطأ .
ع-م بحث ما أدخله المؤجر من تحسينات وتدخلات على العين المؤجرة زادت من منفعتها عما
كانت عليه وقت تقدير أجزائها بمعرفة اللجنة . قصور .

١ - أصدر المشرع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض أجور
الأماكن ونص فى المادة الثانية منه على أن تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجور المتعاقد عليها
للمأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى لم يكن قد تم
تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام القانون تقديرها نهائياً غير قابل للطعن
وجعل لهذا التخفيض أثراً رجعياً من بدء تنفيذ الإيجار ، وإذا كان الدافع
إلى إصدار هذا القانون هو - وعلى ما صرحت به مذكرته الإيضاحية -
ما أسفر عنه تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ من وجود صعوبات عملية
حيث إن القانون يربط عملية تقدير القيمة الإيجارية بعمل اللجان مما أدى
إلى مغالة الكثير من الملاك فى تقدير الأجرة واستمرار المستأجرين فى دفع
الأجور المرتفعة وقتاً طويلاً حتى تنهى اللجان من عملها وأن الحالات المنظورة

أمام لجان تقدير الإيجارات بلغت حدا كبيرا بحيث أصبحت الحاجة ماسة إلى علاج سريع ينهى تلك الحالات في أقرب وقت حتى يرفع عن المستأجرين عبء الأجور المبالغى فيها الذى يهبط عوائقهم طوال تلك المدة ، إذ كان ذلك فإن المقصود بالأجرة التى عنها المشرع فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ واتخذها أساسا للتخفيض بنسبة ٣٥ ٪ هى الأجرة التى اتفق عليها الطرفان دون قيد على إرادتهما قبل صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات ، إذ تلك الأجرة هى التى افترض فيها المشرع المغالاة فى التقدير ، ولما كان قرار لجنة تقدير الإيجارات يصبح منذ صدوره واجب التطبيق بأثر رجعى ولا يجوز التأجير بأكثر من القيمة التى حددها ، فإذا روعيت هذه القيمة فى التأجير اللاحق لهذا القرار انتهت عن الأجرة المتعاقد عليها شبهة المغالاة ، وتكون بذلك بمثابة عن التخفيض الذى قضى به القانون المشار إليه فى المادة الثانية منه .

٢ — إذ كان عقد الإيجار موضوع النزاع قد أبرم فى تاريخ لاحق على صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرة العين المؤجرة بمبلغ شهريا وروعت هذه الأجرة عند التعاقد ، ونص فى العقد صراحة على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى التخفيض بنسبة ٣٥ ٪ عملا بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ — على تلك الأجرة يكون قد أخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه وأدى به هذا الخطأ إلى أن حجب نفسه عن بحث ما إذا كان الطاعن (المؤجر) قد أدخل على العين المؤجرة بعد تقدير أجرتها بمعرفة لجنة تقدير الإيجارات تحسينات وتعديلات زادت من منفعتها عما كانت عليه فى ذلك الوقت ومدى أحقية الطاعن فى اقتضاء مقابل الانتفاع بها ، بما يشوبه بالقصور فى التسيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٦ مدنى

كلى القاهرة على المطعون ضده ، وطلب فيها الحكم بتحديد أجرة الشقة الميينة بصحيفة الدعوى بمبلغ أربعة جنيهات شهريا ، وقال بيانا لدعواه إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٤/٩/١ استأجر منه المطعون ضده الشقة المشار إليها بأجرة شهرية قدرها أربعة جنيهات روعيت فيها القيمة التى قدرتها لها لجنة تقدير الإيجارات وهى ٣ ج و ٤١٥ م مضافا إليها مقابل الانتفاع بالتحسينات والتعديلات التى أدخلها الطاعن فى تلك الشقة ، وإذ امتنع المطعون ضده بغير حق عن سداد الأجرة المتعاقد عليها قولا منه إنها تجاوز الأجرة القانونية ، فقد أقام عليه الطاعن الدعوى بطلباته السابقة ، وبتاريخ ١٩٦٧/٢/١٢ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى تأسيسا على أنه وإن كانت لجنة تقدير الإيجارات قدرت أجرة الشقة بمبلغ ٣ ج و ٤١٥ م شهريا ، إلا أن هذا التقدير لم يصبح نهائيا قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وأنه لذلك تخفض الأجرة المتعاقد عليها بنسبة ٣٥ ٪ فتصبح أجزتها القانونية ٢ ج و ٦٠٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٧٦١ لسنة ٨٤ ق ، وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٣٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه والقصور فى التسبيب ، ويقول فى بيان ذلك إن المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ إذ نصت على أن تخفض بنسبة ٣٥ ٪ الأجرة المتعاقد عليها إذا لم يكن قد تم تقديرها نهائيا على أن يسرى هذا التخفيض بأثر رجعى منذ بدء تنفيذ عقد الإيجار ، فقد أفادت بأن الأجرة التى يعنها المشرع فى هذا القانون هى الأجرة المتفق عليها بعقد الإيجار الذى أبرم عقب إعداد العين للسكنى وقبل تقدير أجزتها بمعرفة لجنة تقدير الإيجارات وإيست هى الأجرة المتعاقد عليها فى تاريخ لاحق لتقدير تلك اللجنة متى روعى هذا التقدير عند التعاقد ، وإذا كانت العين موضوع النزاع قد سبق تأجيرها فى ١٩٦٢/٩/٢٦ عقب إعدادها للسكنى بأجرة شهرية قدرها ٦ جنيه ، وبعد أن قدرت لجنة تقدير الإيجارات أجزتها بمبلغ ٣ ج و ٤١٥ م شهريا روعيت

هذه القيمة عند تأجيرها إلى الماطعون ضده بالعقد المؤرخ ١٩٦٤/٩/١ مع إضافة مقابل الانتفاع لما أدخله الطاعن من تحسينات وتعديلات إضافية ، وبذلك فإنه لا يسرى على هذه الأجرة التخفيض الذى نص عليه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وإذا خالف الحكم الماطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه ، وقد أدى به هذا الخطأ إلى أن حجب نفسه عن بحث مدى أحقية الطاعن فى المطالبة بمقابل الانتفاع بالتحسينات والتعديلات الجوهرية التى استحدثها بالعين المؤجرة بعد تقدير أجرتها بمعرفة لجنة تقدير الإيجارات وهو ما يعيب الحكم الماطعون فيه بالقصور فى التسيب علاوة على خطئه فى تفسير القانون وتطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن المشرع قد أصدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض إيجار الأماكن ، ونص فى المادة الثانية منه على أن تخفض بنسبة ٣٥ ٪ الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام القانون تقديرًا نهائيًا غير قابل للطعن ، وجعل لهذا التخفيض أثرًا رجعيًا من بدء تنفيذ عقد الإيجار ، وإذا كان الدافع إلى إصدار هذا القانون — هو — وعلى ما صرحت به مذكرته الإيضاحية — ما أسفر عنه تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ من وجود صموبات عملية حيث إن القانون يربط عملية تقدير القيمة الإيجارية بعمل اللجان ، مما أدى إلى مغالاة الكثير من الملاك فى تقدير الأجرة واستمرار المستأجرين فى دفع الأجور المرتفعة وقتاً طويلاً حتى تنهى اللجان من عملها ، وأن الحالات المنظورة أمام لجان تقدير الإيجارات بلغت حداً كبيراً بحيث أصبحت الحاجة ماسة إلى علاج سريع ينهى تلك الحالات فى أقرب وقت حتى يرفع عن المستأجرين عبء الأجور المغالى فيها الذى يهبط عوائقهم طوال تلك المدة ، إذ كان ذلك فإن المقصود بالأجرة التى هناها المشرع فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ واتخذها أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥ ٪ هى الأجرة التى اتفق عليها الطرفان — دون قيد على إرادتهما قبل صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات — إذ تلك الأجرة هى التى افترض فيها المشرع المغالاة فى التقدير ، ولما كان قرار لجنة تقدير الإيجارات يصبح منذ صدوره واجب التطبيق بأثر

رجعى ، ولا يجوز التأجير بأكثر من القيمة التى حددها ، فإذا روعيت هذه القيمة فى التأجير اللاحق لهذا القرار انتفت عن الأجرة المتعاقد عليها شبهة المغالاة ، وتكون بذلك بمنأى من التخفيض الذى قضى به القانون المشار إليه فى المادة الثانية منه . لما كان ذلك ، وكان عقد الإيجار موضوع النزاع قد أبرم فى تاريخ لاحق على صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرة العين المؤجرة بمبلغ ٣ ج و ٤١٥ م شهريا وروعت هذه الأجرة عند التعاقد ونص فى العقد صراحة على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى التخفيض آنف الذكر على تلك الأجرة يكون قد أخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه ، وقد أدى به هذا الخطأ إلى أن حجب نفسه عن بحث ما إذا كان الطاعن قد أدخل على العين المؤجرة بعد تقدير أجرها بمعرفة لجنة تقدير الإيجارات تحسينات وتعديلات زادت عن منفعتها عما كانت عليه فى ذلك الوقت ومدى أحقية الطاعن فى اقتصاد مقابل عن الانتفاع بها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور فى التسبيب ، علاوة على خطئه فى تفسير القانون وتطبيقه بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
سيد العليم الدهشان ، وعدلى بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومجد طاييل راشد .

(١١٧)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) إيجار . ” التنبيه بالإخلاء ” . إثبات .

للتنبيه بالإخلاء . تصرف قانوني من جانب واحد . خضوعه في الإثبات للقواعد العامة .

(٢) إثبات . ” البينة ” . نظام عام . محكمة الموضوع .

عدم تعلق قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة بالنظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص القبول الضمني .

(٣) استئناف . ” نطاق الاستئناف ” . إثبات . ” طرق الإثبات ” .
” البينة ” . إيجار . ” التنبيه بالإخلاء ” .

استخلاص محكمة الاستئناف عدم حصول تنازل ضمني عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة .
نفاؤها بعدم جواز إثبات التنبيه بالإخلاء بالبينة خلافا لما ذهبت إليه محكمة أول درجة .
النفي عليها بعدم الأخذ بأقوال شاهد سمعته محكمة أول درجة . لا محل له .

١ — إذا كان التنبيه بالإخلاء هو تعبير عن إرادة أحد طرفي العقد في إنهاء الإيجار ، فإنه يعتبر بذلك تصرفا قانونيا من جانب واحد ، يخضع في إثباته للقواعد العامة ، فإذا كانت قيمة الإيجار تجاوز عشرة جنيهات . وجب إثبات التنبيه بالكتابة أو ما يقوم مقامها إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٢ — من المقرر أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا

على مخالفتها ، ولقاضي الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم ، ولا يخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية استخلاصا سائغا من وقائع الدعوى ومستنداتها عدم حصول تنازل ضمني من المطعون عليه عن الدفع بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة ، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت بعدم جواز إثبات التنبيه بشهادة الشهود باعتباره تصرفا قانونيا تزيد قيمة الإيجار الصادر بشأنه هذا التنبيه على عشرة جنيهات ، وذلك خلافا لما ذهبت إليه محكمة أول درجة ، ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك قضاءه باعتبار عقد الإيجار قائما ، فإنه لا يسوغ النعي على الحكم بعدم أخذه بأقوال شاهد استمعت إليه محكمة أول درجة نفاذا للحكم الصادر منها بإحالة الدعوى إلى التحقيق والذي ألقته محكمة الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه تقدم إلى السيد رئيس محكمة أسوان الابتدائية بطلب إصدار أمر أداء ضد الطاعن بمبلغ ٨٤٠ جنيها ، وقال بيانا لطلبه إنه بمقتضى عقد مؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ استأجر منه الطاعن قطعة أرض فضاء لإقامة دار للسكناء عليها لقاء أجرة سنوية قدرها ٤٢ جنيه ، وأنه تأخر في الوفاء بأجرة سنتي ١٩٦٤/١٩٦٥ ، ١٩٦٥/١٩٦٦ رغم تكليفه بذلك رسميا . وقد رفض رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة انظر الدعوى أمام المحكمة وقيدت برقم ٣٨ سنة ١٩٦٦ كلى أسوان . طلب الطاعن رفض الدعوى استنادا إلى أنه أخطر المطعون عليه شفاة في أكتوبر سنة ١٩٦٤ برغبته في عدم تجديد

العقد فوافق على ذلك وتسلم العين المؤجرة وطلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع بشهادة الشهود. قدم المطعون عليه مذكرة بجلسة ١٩٦٦/١/١٢ دفع فيها بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق وبذلك الجلسة قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود أنه أخطر المطعون عليه في أكتوبر سنة ١٩٦٤ برغبته في إنهاء عقد الإيجار موضوع الدعوى واينفى المطعون عليه ذلك بذات الطرق، وبعد أن سمعت المحكمة شاهدي الطاعن وتمسك المطعون عليه بدفعه السابق، قضت بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧ بإلزام الطاعن بدفع مبلغ ٤٢٠ جنيتها قيمة أجرة سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ ورفضت ما خالف ذلك. استأنف المطعون عليه هذا الحكم فيما لم يقض له به، وقيد استئنافه برقم ١٠ سنة ٤٢ ق أسيوط، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٨/١/٢٥ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٨٤٠ جنيتها. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق.

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون، ويقول في بيان ذلك إن هذا الحكم اعتبر الإخطار بالرغبة في عدم تجديد عقد الإيجار تصرفاً قانونياً لا يجوز إثباته إلا بالكتابة متى كانت قيمة الإيجار تزيد على عشرة جنيهات، ورتب على عدم تقديم الطاعن دليلاً كتابياً على ذلك إلزامه بإجرة العين عن سنة ١٩٦٥/١٩٦٦، ويرى الطاعن أن هذا من الحكم خطأ في القانون، ذلك أن التنبيه بالرغبة في إنهاء الإيجار يعد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية، هذا إلى أن المطعون عليه لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات التنبية بشهادة الشهود إلا بعد صدور الحكم القاضي بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك بهذا الطريق بدليل أن هذا الحكم لم يشر إلى مذكرة المطعون عليه التي ضمنها هذا الدفع، كما أن المطعون عليه نفذ الحكم المذكور بأن ارتضى شهادة الشاهد الأول من شهود الطاعن الذي سمعت المحكمة أقواله. وأن ذلك منه يعتبر قبولاً للإثبات بالبيئة لا يجوز له بعده أن يتمسك بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق بسقوط حقه في التحدي بهذا الدفع لأن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات

بالكتابة ليست من النظام العام ، ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بما قرره شاهده محمد وجيه عبد اللطيف من أن المطعون عليه قد وضع يده على العين المؤجرة في تاريخ سابق على أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، في حين أن هذه الواقعة التي تكفي بذاتها للتدليل على إنهاء العلاقة التجارية بين الطرفين تعتبر واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ، وهذا كله من شأنه أن يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان التنبيه بالإخلاء هو تعبير عن إرادة أحد طرفي العقد في إنهاء الإيجار ، فإنه يعتبر بذلك تصرفاً قانونياً من جانب واحد يخضع في إثباته للقواعد العامة فإذا كانت قيمة الإيجار تجاوز عشرة جنيهات وجب إثبات التنبيه بالكتابة أو ما يقوم مقامها إلا إذا انفق الطرفان على خلاف ذلك ، ولما كان من المقرر أن قاعد عدم جواز الإثبات بالبينه في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، فيجوز الانفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها ، وكان لقاضي الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم وأنه لا يخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله . . . بالرجوع إلى مذكرة المستأنف (المطعون عليه) المقدمة بجلسته ١٢/٥/١٩٦٦ مستند رقم ١١ درسيه أمام محكمة أول درجة يبين أنه ثبت فيها "فلاننا نرفض ما أثاره المدعى عليه - الطاعن - من طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم انتفاعه بالعين ، ثم إثبات عدم استلامه للعين ثم الإثبات في وجود صلح فلان هذه الوقائع لا يجوز إثباتها بالبينه طالما نظمها التعاقد المبرم بين المدعى - المطعون عليه - وبين المدعى عليه . . . " ومؤدى هذه العبارات الصريحة تمسك المستأنف - المطعون عليه - بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه ، ورغم ذلك لم تأخذ بهذا الدفع في حكمها الصادر بجلسته ١٢/٥/١٩٦٦ والقاضي بإحالة الدعوى إلى التحقيق ومن ثم فلا يمكن اعتبار عدم إثبات إعتراض المستأنف بحضور جلسة التحقيق أو حتى مناقشته للشهود إرضاء منه بهذا الحكم التمهيدى الصادر استقلالاً عن الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى . . . ولما كان الحال في الدعوى كما سبق البيان أن المستأنف قد اعترض

صراحة على جواز الإثبات بالبينة، وتمسك بوجود إثباته بالكتابة طبقاً للقواعد العامة، مما يدل دلالة واضحة على أنه لم يقبل ما حكم به وأما سكوته من إبداء أى تحفظ في الجلسة التي سمعت فيها الشهود بعد الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لا يكفي في الدلالة على أنه قبله بعد ذلك وإرضاءه، لأن الرضا الذي يفيد قبول الحكم يجب أن يكون صادراً عن اختيار لا عن إلزام. . . ويؤيد هذا النظر إصرار المستأنف على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة بمذكرته التي قدمها بعد تنفيذ حكم الإحالة على التحقيق — مستند رقم ١٢ دوسيه أمام محكمة أول درجة — لما كان ذلك فتكون الدعوى خالية من الدلائل القانونية الذي أثبت إخطار المستأنف عليه للمستأنف برغبته في إنهاء العقد طبقاً لما هو متفق عليه في البند الثالث من عقد الإيجار، وبالتالي يكون التعاقد لا يزال قائماً، ويحق المطالبة بأجرة سنة ١٩٦٥ “ وكان يبين من هذا لدى قرره الحكم المطعون فيه أنه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية استخلاصاً سائماً من وقائع الدعوى ومستنداتها عدم حصول تنازل ضمنى من المطعون عليه عن الدفع بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد قضت بعدم جواز إثبات التنبية بشهادة الشهود باعتباره تصرفاً قانونياً تزيد قيمة الإيجار الصادر بشأنه هذا التنبية على عشرة جنيهات وذلك خلافاً لما ذهبت إليه محكمة أول درجة ، ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك قضاءه باعتبار عقد الإيجار قائماً، فإنه لا يسوغ النعى على الحكم بعدم أخذه بأقوال شاهد استمعت إليه محكمة أول درجة نفاذاً للحكم الصادر منها بإحالة الدعوى إلى التحقيق والذي ألقته محكمة الاستئناف . لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ،
واسماعيل فرحات عثمان .

(١١٨)

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " ضريبة التركات " . استئناف . " ميعاد الاستئناف " .

الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة بتطبيق القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة
على التركات . . ميعاد استئنافها . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .
لا محل لتطبيق نص المادة / ٩٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . حلة ذلك .

خلت مواد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات
من النص على تحديد ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة
بتطبيق هذا القانون ، وإذ كان ما نصت عليه المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ من أن " ميعاد استئناف
الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة / ٥٤
يكون ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم " ، إنما هو استثناء من القواعد
العامة الواردة في قانون المرافعات ، يقتصر أثره على الطعون الضريبية التي وضع
هذا الحكم من أجلها ، ولا يتعداها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى
إلا بنص خاص في القانون ، وكانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ لم تحل إلى المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالفة
الذكر ، وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون ، فإن هذه الإحالة
لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه من أن ميعاد الاستئناف
في الأحكام المشار إليها هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم ، يؤيد هذا
النظر أنه عندما أراد المشرع اتباع الميعاد المذكور في شأن الأحكام الصادرة

في الدعاوى المتعلقة بالضريبة العامة على الإيراد ، أحال في المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ إلى المادة ٩٩ المذكورة . لما كان ذلك فإنه يتعين الرجوع في هذا الخصوص إلى القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ — الذي يحكم واقعة الدعوى — وتقضى المادتان ١/٣٧٩ و ٤٠٢ منه بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن ميعاد الاستئناف هو ستون يوما تبدأ من وقت صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب المنيا قدرت صافي قيمة تركة المرحوم سعد عبد الملك مورث المطعون عليهم المتوفي بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨ بمبلغ ٩٤١٣ ج و ٢٨٧ م ، وإذ اعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٨ بتخفيض صافي قيمة التركة إلى مبلغ ٧١٥٧ ج و ٢٨٧ م ثم صححته اللجنة لما شابه من خطأ مادي إلى مبلغ ٧١٦٧ ج و ٢٨٧ م بقرارها الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٧/٩ ، فقد أقاموا الدعوى رقم ٢٧٣ سنة ١٩٥٩ تجارى أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبين الحكم بتحديد صافي قيمة التركة بمبلغ ١٣٠٠ ج ، وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار صافي قيمة التركة بمبلغ ٦١٩٩ ج و ٧٢٤ م . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف بالاستئناف رقم ٦٥ سنة ٢ ق تجارى ، ودفعت مصلحة الضرائب بسقوط حق المطعون عليهم في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/١٨ حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٥/٥/١٦

فحكمت بتعديل الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن واعتبار صافي قيمة التركة مبلغ ١٥١٦ ج و ٩٤٤ م . طعننت مصلحة الضرائب في هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكمين ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع من المطعون عليهم وبقبوله شكلا استنادا إلى أن المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أجازت الطعن في قرارات اللجان أمام المحكمة الابتدائية وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونتيجة لذلك يتعين في هذا الخصوص الأخذ بما تنص عليه المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن ميعاد الاستئناف هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم وهو لم يعلن بعد ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لم ينص على تحديد ميعاد الاستئناف في الأحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بتطبيق هذا القانون كما لم يتضمن الإحالة إلى نص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فيتمين أعمال القواعد العامة في قانون المرافعات ومقتضاها أن ميعاد الاستئناف هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم ، وغير صحيح أن الإحالة إلى نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمقتضى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تستتبع تطبيق نص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأن هذه المادة وردت في الأحكام العامة الخاصة بالضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، وبالتالي فلا ينصرف حكمها إلى الضرائب الأخرى التي تنظمها قوانين خاصة إلا بنص صريح في هذه القوانين .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت مواد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الشركات قد خلت من النص على تحديد ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة بتطبيق هذا القانون ، وكان مانصت عليه المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ من أن " ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم

الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ يكون ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم ، إنما هو استثناء من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات يقتصر أثره على الطعون الضريبية التي وضع هذا الحكم من أجلها ولا يتعداها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون ، وكانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لم تحل إلى المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر ، وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون والتي تنص بعد تعديلاتها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أن " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة ، ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن أيما كانت قيمة النزاع " ، وهذه الإحالة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه من أن ميعاد الاستئناف في الأحكام المشار إليها هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم ، يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد المشرع اتباع الميعاد المذكور في شأن الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة بالضريبة العامة على الإيراد أحال في المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ إلى المادة ٩٩ المذكورة . لما كان ذلك ، فإنه يتعين الرجوع في هذا الخصوص إلى القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ — وهو الذي يحكم واقعة الدعوى — ونقضى المادتان ١/٣٧٩ ، ٤٠٢ منه بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن ميعاد الاستئناف هو ستون يوما تبدأ من وقت صدور الحكم مالم ينص القانون على غير ذلك . وإذا خالف الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٥ هذا النظر وقضى برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع من المطعون عليهم وبقبوله شكلا استنادا إلى أن المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، قد أحالت إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وأن من شأن هذه الإحالة وجوب الأخذ بنص المادة ٩٩ من هذا القانون ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ، وإذا كان هذا الحكم أساسا للحكم

الصادر في الموضوع بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٥ ، فإنه يتعين نقضه أيضا عملا بنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات .

وحيث إن موضوع النزاع صالح للفصل فيه ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الحكم الابتدائي صدر بتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٣ وأن المطعون عليهم استأنفوا هذا الحكم بصحيفة قدمت إلى قلم المحضرين في ١١/١٠/١٩٦٤ ، فإن الاستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد ، ويتعين الحكم بسقوط الحق فيه .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد فيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر ،
واسماعيل فرحات عثمان .

(١١٩)

الطلب رقم ١٩ لسنة ٣٩ القضائية "أحوال شخصية" .

(١) حكم . " بيانات الحكم " . " أحوال شخصية " . " دعوى الأحوال
الشخصية " . نيابة عامة . بطلان .

إضفاء الحكم بيان إمام عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية . لا بطلان . المادة ١٧٨
من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

(٢) دعوى . " سماع الدعوى " . " أحوال شخصية " . " دعوى الأحوال
الشخصية " .

التناقض الذى لا يمنع من سماع الدعوى . شرطه . مثال فى دعوى ثبوت نسب .

(٣) أحوال شخصية . " النسب " . إثبات .

النسب يثبت بانقراض الصحيح ، وهو الزواج الصحيح وملك التمين ، وما يلحق به .

١ — مفاد نص المادة ١/١٧٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ —
الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله — أن بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى
رأيه فى القضية ، ليس من البيانات الأساسية التى يترتب على إغفالها بطلان
الحكم ، وذلك على خلاف ما كانت تقضى به المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات
السابق ، وهو ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها " لم يترتب
المشروع على عدم ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية فى الحكم

البطلان ، لأن ذكر اسمه ليس بيانا أساسيا ، ما دامت النيابة قد أبدت بالفعل رأيها في مذكرتها ، وثبت ذلك في الحكم ، وعلة ذلك هي التخفيف من حالات البطلان . لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبتت ذلك في الحكم ، فإن النعى عليه — نخلوه من بيان اسم عضو النيابة — يكون على غير أساس .

٢ — التناقض لا يمنع من سماع الدعوى إذا وجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر ، أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم ، أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر . وإذا بين من الأوراق أن دعوى الطاعنة على المطعون عليه — بثبوت نسب ابنتها منه — أنه تزوجها بمقد صحيح عرفي وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بابنتها ، وكان ما أثبتته الطاعنة في الشهاده الإدارية التي قدمتها مع طلب الحج — من أنها لم تتزوج بعد طلاقها من زوجها الأول ، هذا القول لا ينفي لزوما أنها زوجة للمطعون عليه بعقد عرفي وإنما ينصرف إلى نفى زواجها بوثيقة رسمية ، وذلك لما هو متواضع عليه في مصر من اطلاق الزواج على الزواج الموثق فقط ، لما كان ذلك ، فلا يكون هناك تناقض بين الكلامين يمنع من سماع الدعوى .

٣ — من الأصول المقررة في الشريعة الإسلامية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن " الولد للفراش " وفرع الفقهاء على هذا الأصل أن النسب يثبت بالفراش الصحيح ، وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به ، وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو بالدعوة في وطء بشبهة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة أقات الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٦٦ القاهرة

الابتدائية للأحوال الشخصية تطلب الحكم لها بثبوت نسب ابنتها "سامية" من والدها المطعون عليه ، وقالت بيانا لدعواها إنها تزوجته بعقد عرفى صحيح فى ١٩٦٢/١١/٩ ، ودخل بها وعاش معها معاشرة الأزواج ، ورزقت منه على فراش الزوجية بابنتها "سامية" التى ولدتها فى ١٩٦٣/٧/٢١ ، وإذ أنكر نسب الصغيرة دون حق ، فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة بأن الصغيرة "سامية" ابنة المطعون عليه بصحيح النسب الشرعى ، ورزق بها على فراش الزوجية الصحيحة من الطاعة ، ونفذ هذا الحكم بإسماع شهود الطرفين ، ودفع المطعون عليه بعدم سماع الدعوى للتناقض ، لأن الطاعة فى ١٩٦٤/٣/١٤ تقدمت بطلب إلى قسم عابدين لأداء الحج وقدمت معه شهادة إدارية بأنها مطلقة ولم تتزوج بعد الطلاق حتى تاريخ الإقرار ، وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨ حكمت المحكمة بثبوت نسب الصغيرة "سامية" ابنة الطاعة إلى المطعون عليه . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية ، وفيد هذا الاستئناف برقم ١٧ سنة ٨٦ ق ، وبتاريخ ١٩٦٩/٥/١١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وعدم سماع الدعوى . طعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظرة الترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنمى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بطلان خلو من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله على أنه " يجب أن يبين فى الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ، إن كان " والنص فى الفقرة الثانية على أن " عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم " ، يدل على أن بيان اسم عضو

النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم ، وذلك على خلاف ما كانت تقضى به المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها " لم يرتب المشروع على عدم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية في الحكم البطلان ، لأن ذكر اسمه ليس بيانا أساسيا ما دامت النيابة قد أبدت بالفعل رأيها في مذكرتها ، وثبت ذلك في الحكم ، وهلة ذلك هي التخفف من حالات البطلان " ، لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك في الحكم فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم قضى بعدم سماع الدعوى للتناقض تأميسا على أن دعوى الطاعنة نسب الصغيرة بسبب الزوجية بينها وبين المطعون عليه بتاريخ ٩ / ١١ / ١٩٦٢ يتناقض مع إقرارها في الشهادة الإدارية المؤرخة ١٤ / ٣ / ١٩٦٤ التي قدمتها مع طلب الحج بأنها مطلقة ... ولم تتزوج بعد الطلاق حتى تاريخ تقديم طلبها ، وقد ثبت أن زوجها السابق طلقها على الإبراء طلاقة واحدة بتاريخ ٧ / ٨ / ١٩٦٢ ، وأنه لا يمكن التوفيق بين الكلامين ، وليس ذلك في محل خفاء ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه لا تناقض أصلا لأن إقرار الطاعنة في الجهة الإدارية ورد على عدم زواجها رسميا لمجرد تسهيل السفر لها إلى الخارج ، حيث لا يقبل في نظرها إثباته إلا بوثيقة رسمية ، والدعوى الحالية دعوى نسب يقبل فيها الإثبات بالبينة ، وإذا أمكن التوفيق بين القولين على النحو السابق فإن التناقض يرتفع وتكون الدعوى مسموعة ، ولو صح أن هناك تناقضا فهو مغتفر في دعوى النسب ، إذ أن النسب حق الصغير فلا يصادره ما قرره الطاعنة في الشهادة الإدارية ، مادامت الدعوى مقصورة على النسب فقط وأنه يحتمل في إثباته .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان التناقض لا يمنع من سماع الدعوى إذا وجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر ، أو بتصديق

الحكم ، أو بتكذيب الحاكم ، أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين بحمل أحدهما على الآخر ، وكان يبين من الأوراق أن دعوى الطاعنة على المطعون عليه أنه تزوجها بعقد صحيح عرفي في ١٩٦٢/١١/٩ وعاشرها معاشرة الأزواج ، ورزقت منه على فراش الزوجية بإبنتها " سامية " ، وكان ما أثبتته الطاعنة في الشهادة الإدارية المؤرخة ١٩٦٤/٣/١٤ من أنها لم تتزوج بعد طلاقها من زوجها الأول في ١٩٦٢/٨/٧ — هذا القول لا ينفي لزوما أنها زوجة للمطعون عليه بعقد عرفي ، وإنما ينصرف إلى نفي زواجها بوثيقة رسمية ، وذلك لما هو متواضع عليه في مصر من إطلاق الزواج على الزواج الموثق فقط ، وقد قدمت الطاعنة هذه الشهادة من بين المستندات المطلوبة للتصريح لها بالسفر إلى الحجاز لأداء الحج ، ولما كان من الأصول المقررة في الشريعة الإسلامية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن " الولد للفراش " ، وفرع الفقهاء على هذا الأصل أن النسب يثبت بالفراش الصحيح ، وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو بالدهوة في وطء بشبهة . لما كان ذلك ، فلا يكون هناك تناقض بين الكلامين يمنع من سماع الدعوى الحالية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن " المدة التي تقر فيها — الطاعنة — أنها لم تتزوج بعد الطلاق محدة من ١٩٦٢/٨/٧ تاريخ الطلاق لغاية ١٩٦٤/٣/١٤ تاريخ الإقرار فادعائها الزواج والرزق بالبنت المذكورة في خلال تلك المدة يناقض كلامها بأنها لم تتزوج فيها ولا يمكن التوفيق بين الكلامين " ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم سماع الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٢٠)

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) نقض . ” التوكيل في الطعن . وكالة . محاماة .

حدود التوكيل إلى المحامي المقرر بالطعن بالنقض من والدتي الطاعنتين بصفتها وكيلـة
عنهما . عدم تقديم توكيل هذه الأخيرة لتعرف على حدود وكالتها . أثره . عدم قبول
الطعن .

(٢) حكم . ” بيانات الحكم ” . بطلان . ” بطلان الأحكام ” .

ذكر رقم كل من استئناف الطاعنة والمطعون عليه في أسباب الحكم المطعون فيه صحيحا . انتهاء
الحكم بأسباب صريحة إلى رفض الاستئناف الأول وقبول الثاني . وقوع خطأ مادي في ذكر الأرقام
في الدعاية . لا بطلان .

(٣) قانون . ” إلغاء القانون ” . دفع . ” الدفع بعدم الدستورية ” . ضرائب .
” الرسوم المحلية ” .

إلغاء نظام قانوني معين ليستبدل به نظام قانوني جديد . أثره . نسخ القواعد القديمة
وإن لم تتعارض مع النظام الجديد . لوائح الإدارة العامة الصادرة تنفيذا للقانون القديم
وبالنسبة لنصوصها المتوافقة مع القانون الجديد . بقاؤها نافذة في ظل القانون الجديد ما لم ينص
صراحة على إلغائها . الدفع بعدم الدستورية في هذه الحالة . غير جدي .

١ — إذ كان يبين من الأوراق أن التوكيل المودع بملف الطعن لم يصدر
من الطاعنتين إلى المحامي الذي قرره ، بل صدر إليه من والدتهما بصفتها
وكيلة عنهما دون تقديم ذلك التوكيل للتصرف على حدود وكالتها ، وما إذا

كانت تشمل الإذن لها في توكيل المحامين في الطعن بالنقض أولا تشمل هذا الإذن ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن للتقرير به من غير ذي صفة يكون في محله .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد في صدر أسبابه أن الاستئناف الأول هو استئناف الطاعة ، وأن الاستئناف الآخر مرفوع من المطعون عليه ، وأثبت طلبات كل طرف في استئنافه ، وانتهى بأسباب صريحة واضحة إلى رفض الاستئناف الأول وقبول الاستئناف الثاني وإلغاء الحكم المستأنف ، وكانت البيانات الواردة بالأسباب تتفق مع الثابت في الأوراق ، ومع طلبات الطرفين في كلا الاستئنافين ، كما أن هذه الأسباب ترتبط بالمنطوق وتؤدي إليه ، فإن ما وقع في ديباجة الحكم من خطأ مادي — هو نسبة رقم استئناف الطاعة إلى استئناف المطعون عليه — لا يؤدي إلى بطلانه .

٣ — إلغاء نظام قانوني معين ليستبدل به نظام قانوني جديد وإن ترتب عليه نسخ القواعد القديمة حتى تلك التي لا تتعارض مع النظام القانوني الجديد ، إلا أن ما صدر من لوائح الإدارة العامة تنفيذا للقانون القديم ، وبالنسبة للنصوص الواردة فيها التي تتوافق مع القانون الجديد تبقى نافذة المفعول في ظل القانون الجديد ما لم ينص صراحة على إلغائها . وإذا كان القانون الجديد لبلدية الاسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ قد استبقى لها شخصيتها الاعتبارية العامة واختصاصها في تسير النظام المالي للبلدية وحققها في تحصيل الإيرادات لمواجهة ما تؤديه من خدمات والاتفاق على المرافق العامة المنوط بها إدارتها وأجهزته الإدارية للمدينة ، فإن إلغاء الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٠ بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ لا يستتبع إلغاء اللوائح السابق صدورها في ظل الأمر المنعني ، ومنها القرار الصادر في ١٩٤٢/١٠/٢١ بفرض رسوم بلدية على محال الخمر ، إذ لم ينص فيه على إلغاء ما يتوافق مع أحكام القانون الجديد ، وإنما يبقى هذا القرار قائما حتى صدور قرار جديد بتعديله أو إلغائه ، ويكون النعني عليه بعدم الدستورية غير جدي ، لأن الضرائب والرسوم المحلية لا يشترط أن يكون فرضها بقانون ، وإنما يكفي أن تصدر بناء على قانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن الطاعنة بصفتها وكالة من ابنتها
... .. وبصفتها أيضا حارسة قضائية على نصف شركة أ — دريكوس
ج بيرليس المعروفة باسم مؤسسة محلات تريانون ، أقامت الدعوى رقم ١٩٩١
سنة ١٩٦٦ مدنى كلى اسكندرية ضد محافظ الإسكندرية بصفته رئيسا
لمجلس المحافظة المطعون عليه طالبة إلزامه بأن يرد لها مبلغ ٦٠٢٩ ج و ٢٤٥ م
وهو ما حصلته بلدية الاسكندرية كرم للشروبات الروحية دون وجه حق ،
بخلاف ما يستجد حتى تاريخ الحكم ، والكف عن مطالبتها مستقبلا بهذه الرسوم
مع الفوائد القانونية من تاريخ رفع الدعوى حتى السداد ، وقالت بيانا لدعواها
أنه بتاريخ ٧ / ٨ / ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٠ بشأن مجلس بلدى
مدينة الإسكندرية وقضت المادة ٥٢ منه بإلغاء الأمر العالى الصادر
فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل قومسيون بلدية مدينة الإسكندرية المعدل بالقانون
رقم ١ لسنة ١٩٣٥ وأن هذا القومسيون أصدر بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٤٢ قرارا
بفرض رسم على محال بيع الخمر تأسيسا على الأمر العالى سالف الذكر ،
وإذ كان للشركة التى تمثلها الطاعنة خمسة محال لبيع الخمر واستمرت بلدية
الإسكندرية فى تحصيل الرسم المفروض بمقتضى القرار المذكور على الرغم من إلغاء
الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ وبلغت جملة ما حصلته
٦٠٢٩ ج و ٢٤٥ م ، فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان ، وبتاريخ
٢٦ / ١٢ / ١٩٦٦ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليه بصفته بأن يرد للطاعنة
بصفتها مبلغ ٣٠٣٩ ج و ٤٠٠ م قيمة الرسوم المحصلة من ثلاث سنوات سابقة
على رفع الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية
طالبة تعديله والحكم لها بكامل طلباتها الأصلية وقيد استئنافها برقم ١٤٨ لسنة ٢٣ ق

كما استأنفه المطعون عليه طالبا إلغاء الاستئناف رقم ١٧١ لسنة ٢٣ ق ،
وبتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة في الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف
ورفض الدعوى . طعن الطامنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة
العامة مذكرة برأيها وطابت رفض الطعن .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن بالنسبة تأسيسا
على أن التوكيل المقدم بملف الطعن لم يصدر من هاتين الطاعتين إلى المحامي
الذي قرر بالطعن بل صدر إليه من بصفتها وكيلة عنهما
ولم يقدم ما يدل على أن هذه كان لها حق التوكيل في التقرير بالطعن
نيابة عنهما .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أن التوكيل
المودع بملف الطعن لم يصدر من هاتين الطاعتين إلى المحامي الذي قرر به
بل صدر إليه من والديهما بصفتها وكيلة عنهما دون تقديم ذلك التوكيل للتعرف
على حدود وكالتها وما إذا كانت تشمل الإذن لها في توكيل المحامين في الطعن
بالنقض أولا تشمل هذا الإذن ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن للتقرير به
من غير ذي صفة يكون في محله ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطامنة بصفتها
حارسة قضائية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاسل السبب الأول منها بطلان
الحكم المطعون فيه لمخالفة منطوقه لدياباجته ، إذ جاء المنطوق قاضيا برفض
الاستئناف رقم ١٤٨ لسنة ٢٣ ق ، وهو استئناف الطامنة ، بينما ورد
في الدياباجة أن هذا الاستئناف مرفوع من المطعون عليه ، وهو ما كان يقتضي
تأييد الحكم المستأنف تجاه المطعون عليه بدلا من إغائه ، وإذا كانت دياباجة
الحكم من البيانات الجوهرية فإن هذا التناقض بينها وبين الأسباب والمنطوق
هو ما يبطل الحكم .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد
في صدر أسبابه أن الاستئناف رقم ١٤٨ لسنة ٢٣ ق هو استئناف الطامنة

وأن الاستئناف رقم ١٧١ لسنة ٢٣ ق مرفوع من المطعون عليه ، وأثبت طلبات كل طرف في استئنافه انتهى بأسباب صريحة واضحة إلى رفض الاستئناف الأول وقبول الاستئناف الثاني وإلغاء الحكم المستأنف ، ولما كانت البيانات الواردة بالأسباب تتفق مع الثابت في الأوراق ومع طلبات الطرفين في كلا الاستئنافين وكانت هذه الأسباب ترتبط بالمنطوق وتؤدي إليه ، فإن ما وقع في ديباجة الحكم من خطأ مادي لا يؤدي إلى بطلانه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني وبالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أعمل قرار قومسيون بلدية الإسكندرية الصادر في ١٩٤٢/١٠/٢١ وأتخذ منه سنداً للقول بصحة فرض الرسوم المطالب بردها رغم عدم دستوريته وصدوره بفرض ضريبة لا يجوز فرضها إلا بقانون أو بناء على قانون ، فضلاً عن أنه أصبح منعدماً بصدور القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الذي ألغى الأمر العالى الذى صدر القرار المذكور على أساسه ، وإذا تمسكت الطاعنة بعدم دستورية هذا القرار ، وأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهري ، فإنه يكون فضلاً عن مخالفته للقانون معيباً بالقصور في التسيب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله " وحيث إن القرار الصادر من قومسيون بلدية الإسكندرية في ١٩٤٢/١٠/٢١ والذي ترتكن عليه محافظة الإسكندرية في تحصيل الرسم موضوع النزاع إنما هو قرار صدر صحيحاً استناداً إلى التفويض المعطى لبلدية الإسكندرية بموجب الأمر العالى الصادر في ١٨٩٠/١/٥ ، وهو الحالة هذه بمثابة لائحة تفويضية لها قوة القانون وطالما لم يصدر تشريع من السلطة التشريعية المختصة بإغيه صراحة أو ضمناً وطالما أنه ليس في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل الصادر بتنظيم مجلس بلدية الإسكندرية ولا في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ما يفيد إلغاء هذا القرار ومن ثم فإن لبلدية الإسكندرية أن تعمل أحكام قرارها وأن تقتضى الرسوم المستحقة بموجبه " وهذا الذى قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن إلغاء نظام قانونى معين ليستبدل به نظام قانونى جديد وإن ترتب عليه نسخ القواعد القديمة

حتى تلك التي لا تتعارض مع النظام القانوني الجديد ، إلا أن ما صدر من لوائح الإدارة العامة تنفيذا للقانون القديم وبالنسبة للنصوص الواردة فيها التي تتوافق مع القانون الجديد ، تبقى نافذة المفعول في ظل القانون الجديد ما لم ينص صراحة على إلغائها . إذ كان ذلك وكان القانون الجديد لبلدية الإسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ قد استبقى لها شخصيتها الاعتبارية العامة واختصاصها في تسيير النظام المالي للبلدية وحققها في تحصيل الإيرادات لمواجهة ما تؤديه من خدمات والإتفاق على المرافق العامة المنوط بها إدارتها والجهاز الإداري للمدينة ، فإن إلغاء الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٠ بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ لا يستتبع إلغاء اللوائح السابق صدورها في ظل الأمر المنعى ومنها القرار الصادر في ١٩٤٢/١٠/٢١ بفرض رسوم بلدية على محال الخمر إذ لم ينص فيه على إلغاء ما يتوافق مع أحكام القانون الجديد، وإنما يبقى هذا القرار قائما حتى صدور قرار جديد بتعديله أو إلغائه، ويكون المنعى عليه بعدم الدستورية غير جدي لأن الضرائب والرسوم المحلية لا يشترط أن يكون فرضها بقانون وإنما يكفي أن تصدر بناء على قانون ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا المنظر وقضى برفض دعوى الطاعنة برد الرسوم البلدية السابق دفعها يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون المنعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٢١)

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٨ القضائية :

(٢٠١) تنفيذ عقارى . بطلان . ” بطلان التنفيذ “ . دعوى . وقف .

(١) طلب الحكم بعدم جواز التنفيذ استنادا إلى المادة ١/٥ مكرر قانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء الوقف على غير الخيرات . هو وجه من أوجه البطلان . وجوب إبدائه بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وليس بطريق الدعوى المبدأة . م . ٦٤٢ مرافعات سابق .

(٢) القانون ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ . بطلان كل حجز أو تنزل يقع على مازاد على الثلث في حصة مستحق في وقف . قصر مرياته على ريع الوقف دون أملاكه . م ١/٥ مكرر ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢

١ - متى كان الطاعن قد أسس دعواه بطلب الحكم بعدم جواز التنفيذ على الأتيطان المبينة بصحيفتها على أنها مما لا يجوز التنفيذ عليها نزولا على حكم الفقرة الأولى من المادة ٥ مكرر من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المضافة إليه بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ، وكان هذا الذى أسس عليه للطاعن دعواه لا يبعد أن يكون وجهها من أوجه البطلان التى ينزع بها فى صحة التنفيذ على مال معين ، وكانت المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق الذى رفعت الدعوى فى ظله توجب إبداء أوجه البطلان فى الإجراءات بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، وترتب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق فى التمسك بالبطلان ، سواء كان أساسه عيبا فى الشكل أم فى الموضوع ، وكان المشرع قد أوجد بذلك طريقا خاصا لرفع منازعات التنفيذ على العقار ، وهو أمر

متعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي فإن الخروج عليه وطرح مثل هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأة يكون مخالفا للقانون .

٢ — ما أوردته الفقرة الأولى من المادة ٥ مكرر من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المضافة إليه بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ من أن "تظل أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ — فيما قرره من أن كل حجز أو تنازل يقع على مازاد على الثلث في حصة مستحقة في وقف يقع باطلا من تلقاء نفسه وبدون حاجة إلى صدور حكم — سارية على ريع الأعيان التي ينتهي فيها الوقف . . . " صريح في قصر مريانه على ريع الوقف وحده دون أعيانه التي يرجع في شأن عدم جواز الحجز عليها لقواعد المنازعة في صحة الإجراءات التي يرسم المشرع في المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات الملغى طريق إبدائها أمام القضاء بالاعتراض على قائمة شروط البيع ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى رفض الدعوى المبتدأة المرفوعة بذلك ، قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن أقام الدعوى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٦ مدني كلى طنطا ضد ورثة المرحوم طالبا الحكم بعدم جواز التنفيذ على الأطين المبينة بقائمة شروط البيع المودعة في ١٩٥٨/١١/٢٣ بقضية البيوع رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ طنطا واعتبار إجراءات التنفيذ كأن لم تكن ، وقال شرحا لدعواه إن مورث المدعى عليهم باشر هذه الإجراءات استيفاء لدين له ، وجب سند مؤرخ ١٩٥١/١/١ ، وقد اعترض على قائمة شروط البيع وتداول الاعتراض بالجلسات حتى قضى فيه بسقوط الخصومة وتأيد هذا الحكم استئنافا

إلا أن الورثة استأنفوا السير في الإجراءات ، حددت جلسة ١٧/٣/١٩٦٦ لإتمام البيع . وإذ كانت المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، تنص على عدم جواز اتخاذ إجراءات التنفيذ على ما ينتهي فيه الوقف ضد الأشخاص الذين تشول إليهم أعيانه عن الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، فقد اضطر إلى رفع الدعوى طالبا الحكم له بطلانيه ، وفي ٢٧/٢/١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاءه والحكم له بطلانيه ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٣ لسنة ١٧ ق . وفي ٤/٣/١٩٦٨ حكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصلها أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الحظر المقرر بالمادة الخامسة مكرر من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، لا يتعلق بالنظام العام ، ويتمين الدفع به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد له وإلا سقط الحق فيه ولا يقبل بالتالي إبداءه بدعوى مبتدأة وهو خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن المادة الخامسة سالفه الذكر نصت على العمل بأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لإجراءات التنفيذ على ما ينتهي فيه الوقف التي تتخذ ضد الأشخاص الذين تشول إليهم ملكية أعيانه طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . وذلك عن الديون السابقة على تاريخ العمل به . ومن بين أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ وما نصت عليه المادة الأولى منه من بطلان كل حجز أو تنازل يقع على خلاف أحكامه بقوة القانون ودون حاجة إلى صدور حكم ببطلانه ، ومن ثم فإن تلك الحماية التي أسبغها القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لغلة الوقف تسرى أيضا على أعيانه وليس من شأن جواز التنفيذ عليهما استيفاء للديون اللاحقة لصدور المرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ الذي أضاف تلك المادة إلى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ أن يخرج حظر التنفيذ من دائرة النظام العام ، ولما كان قد ثبت أن الأعيان المنفذ عليها قد آلت إلى الطاعن عن طريق الا بحقاق في الوقف ، وأن الدين المنفذ من أجله

سابق على صدور المرسوم بقانون سالف الذكر، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الطاعن قد أسس دعواه بطلب الحكم بعدم جواز التنفيذ على الأعيان المبينة بصحتها على أنها مما لا يجوز التنفيذ عليها نزولا على حكم الفقرة الأولى من المادة ٥ مكرر من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المضافة إليه بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ التي تنص على أنه " لا يجوز اتخاذ إجراءات التنفيذ على ما يتهى فيه الوقف ضد الأشخاص الذين تتول إليهم ملكية أعيانه طبقا للواد السابقة وذلك عن الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم ، وكذلك تظل أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعدم جواز الحجز أو النزول عما يخص المستحقين في الأوقاف الأهلية إلا في حدود معينة ، صارية على بيع الأعيان التي يتهى فيها الوقف وذلك بالنسبة إلى الأشخاص الذين تتول إليهم ملكية هذه الأعيان طبقا للواد السابقة ، متى كانت الديون المحجوز من أجلها أو المتنازل عنها سابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون " . ولما كان هذا الذي أسس عليه الطاعن دعواه لا يعدو أن يكون وجها من أوجه البطلان التي ينازع بها في صحة التنفيذ على مال معين ، وكانت المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق الذي رفعت الدعوى في ظله توجب إبداء أوجه البطلان في الإجراءات بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، وترتب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق في التمسك بالبطلان سواء كان أساسه عيبا في الشكل أم في الموضوع ، وكان المشرع قد أوجد بذلك طريقا خاصا لرفع منازعات التنفيذ على العقار وهو أمر متعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي ، فإن الخروج عليه وطرح مثل هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأة يكون مخالفا للقانون ، أما استناد الطاعن في القول ببطلان التنفيذ على الأعيان التي اتهى فيها الوقف بطلانا مطلقا يجوز المطالبة بالتقرير به بدعوى مبتدأة إلى ماورد في المادة الأولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ من أن كل حجز أو تنازل يقع على مازاد على الثلث في حصة مستحقة في وقف يقع باطلا من تلقاء نفسه وبدون حاجة إلى صدور حكم ، وهو القانون الذي قررت المادة ٥ مكرر من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ استمرار سريان أحكامه فردود بأن ما أورده الفقرة الأولى

من المادة ٥ مكرر المشار إليها من أن "تظل أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ سارية على ريع الأعيان التي ينتهي فيها الوقف . . . " صريح في قصر سريانه على ريع الوقف وحده دون أعيانه التي يرجع في شأن عدم جواز المجزأ عليها لقواعد المنازعة في إجراءات التنفيذ العقاري التي رسم المشرع في المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات الملغى طريق إبدائها أمام القضاء بالاعتراض على قائمة شروط البيع . ويكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى رفض الدعوى قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعي برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حاد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) حكم . " تسبيب الكافي " . إيجار . " إيجار الأراضي الزراعية " .

إتقاء الحكم إلى التقرير بقيام العلاقة التأجيرية استخلاصا من شهادة الجمعية التعاونية
الزراعية الدالة على أنها حررت مفد الإيجار طبقا لقادة ٣٦ / ١ مكرر مرسوم بق ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ لا صيب .

(٢) حكم . " تسبيب الحكم " . نقض . " ما لا يصلح سببا للطعن " .

إقامة الحكم على دعامة كافية لحل فضائه . النعى عليه فيما يزيد فيه . غير منتج .

(٣) نقض . " ما لا يصلح سببا للطعن " . حكم . " تسبيب الحكم " .

إيجار . " إيجار الأراضي الزراعية " .

إستناد الطاعن — المشتري — في طلب تسليم الأتيان إلى أن المطعون عليهما يضعان
اليه عليهما دون سند . رفض الدعوى تأسيسا على أن وضع البديستند إلى عقد إيجار حررت الجمعية
للتعاونية الزراعية بينهما وبين الطاعن . النعى على الحكم فيما استورد إليه من سبق قيام علاقة
تأجيرية بين البائع والمطعون عليهما . غير منتج .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى التقرير بقيام العلاقة
التأجيرية استخلاصا من الشهادة الصادرة من الجمعية التعاونية الزراعية ، والدالة
على أنها قامت بتحرير عقد الإيجار بين الطاعن والمطعون عليهما ، بعد أن تحققت
من قيام العلاقة التأجيرية بينهما — طبقا للقادة ٣٦ / ١ مكرر من الموسم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي المضافة بالقانون
رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ — وسمعت الشهود من الحيران ، وبعد أن كلفت الطاعن

بتحرير العقد بخطاب أرسلته إليه ورفض استلامه ، وبعد انقضاء المدة المحددة في المادة المذكورة دون أن يذعن لطلبها ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بقيام العلاقة الإيجارية بين الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث على عقد الإيجار الذي حرره الجمعية التعاونية الزراعية ، وكانت هذه الدعوى كافية بذاتها لحمل قضائه في هذا الخصوص فإن النفي عليه في صدد ما استخلصه من قيام علاقة إيجارية سابقة بين المطعون عليه الأول والمطعون عليهما الثاني والثالث استناداً إلى ما أقر به الطاعن وما ذكره الشهود يكون - بفرض صحته - غير منتج ولا جدوى فيه .

٣- إذا كان الطاعن قد استند في طلب تسليمه الأطنان التي اشتراها من المطعون عليه الأول إلى أن المطعون عليهما الثاني والثالث يضمنان يدهما عليها دون سند قانوني ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى على أن وضع يدهما يستند إلى عقد الإيجار الذي حرره لهما الجمعية التعاونية الزراعية بعد أن امتنع الطاعن عن تحريره تطبيقاً لنصر المادة ١/٣٦ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فإن النفي على ما استطرد إليه الحكم من قيام علاقة إيجارية سابقة على الشراء بين المطعون عليه الأول والمطعون عليهما الثاني والثالث وامتدادها بقوة القانون يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن أقام الدعوى رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٥ مدني كلي

مبین الکوم ضد وآخرین طالبا الحكم بتسليمه الأتيان الموضحة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى ، وقال شرحا لدعواه إنه اشترى من المدعى عليه الأول أطيانا زراعية مساحتها ۱ ف و ۱ ط و ۱۲ م ، بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ۱۲/۱۱/۱۹۶۴ وإن المدعى عليهما الثاني والثالث يضمنان يدهما عليهما دون سند قانوني ، ولما امتنعا عن تسليمها إليه أقام الدعوى بطلباته ودفع المدعى عليهما الثاني والثالث الدعوى بأنهما يضمنان يدهما على الأرض موضوع النزاع بموجب عقد لإيجار وطلبا رفض الدعوى ، وفي ۲۷/۱/۱۹۶۵ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاء الحكم له بطلباته ، رقيدها الاستئناف برقم ۲۷ لسنة ۶ قضائية . وفي ۲/۲/۱۹۶۸ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بطلان عقد الإيجار الذي حرره الجمعية التعاونية الزراعية لاطعون عليهما الثاني والثالث من الأتيان موضوع النزاع لعدم اتباعها أحكام المادة ۳۶ مكرر من المرسوم بقانون ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ ، ذلك أنها لم تحط به بامتناعه عن تحرير عقد الإيجار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وتمكيفه بتحريره ولم تسمع اعتراضاته قبل أن تتولى هي تحرير نيابة عنه ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى بقاء مشوبا بالقصور فضلا عن مخالفة القانون .

وحيث إن المشرع نص في الفقرة الأولى من المادة ۳۶ مكرر التي أضيفت إلى المرسوم بالقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ الخاص بالإصلاح الزراعى بالقرار بالقانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۶۳ الذى يسرى على واقعة النزاع على أنه إذا امتنع أحد الطرفين عن توقيع العقد وجب على الطرف الآخر أن يبلغ ذلك إلى رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وعلى الجمعية أن تتحقق بكل الطرق من قيام العلاقة الناجرية وعليها الاستعانة بأعضاء اللجنة القومية وسماع الشهود

من الجيران وغيرهم ، فإن ثبت للجمعية قيام هذه العلاقة كلفت الطارف الممتنع بكتابة موصى عليه بعلم الوصول بتحرير العقد وتوقيعه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه الكتاب . فإن لم يذعن قامت الجمعية بكتابة العقد من ثلاث نسخ وسلمت كلا من الطرفين أحدهما واحتفظت بالثالثة . ويكون هذا العقد ملزما للطرفين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد انتهى إلى التقرير بقيام العلاقة التأجيرية استخلاصا من الشهادة المؤرخة ١٩٦٧/٢/٢٠ الصادرة من الجمعية التعاونية الزراعية ، والدالة على أنها قامت بتحرير عقد الإيجار بين الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث فى ١٩٦٥/١٠/٢٧ بمد أن تحققت من قيام العلاقة التأجيرية بينهما وسمعت الشهود من الجيران ، وبعد أن كلفت الطاعن بتحرير العقد بخطاب أرسلته إليه فى ١٩٦٥/١٠/١١ رفض استلامه ، وبعد انقضاء المدة المحددة فى المادة المذكورة دون أن يذعن لطلبها ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه دول فى إثبات العلاقة الإيجارية على أقوال الشهود وعلى إقرار الطاعن أمام محكمة أول درجة بأن المطعون عليهما الثانى والثالث يستأجران الأطنان موضوع النزاع من المطعون عليه الأول ، فى حين أن المادة ٣٦ مكرر آتفة الذكر تمنع سماع الدعاوى الناشئة عن الإيجار إذا لم يكن العقد ثابتا بالكتابة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بقيام العلاقة الإيجارية بين الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث على عقد الإيجار الذى حرره الجمعية التعاونية الزراعية على ما سلف البيان فى الرد على السبب الأول ، ولما كانت هذه الدعامة كافية بذاتها لحل قضائه فى هذا الخصوص فإن النعى عليه فى صدد ما استخلصه من قيام علاقة إيجارية سابقة بين المطعون عليه الأول والمطعون عليهما الثانى والثالث استنادا إلى ما أقرب به الطاعن وما ذكره الشهود يكون — بفرض صحته — غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر العلاقة التجارية التي أقر الطاعن بقيامها بين البائع له (المطعون عليه الأول) وبين المطعون عليهما الثاني والثالث نافذة في حقه، استنادا إلى مجرد إقراره بقيامها رغم انكارهما أمام محكمة الاستئناف تحرير عقد إيجار بينهما وبين المطعون عليه الأول، ودون أن يتحقق من أن الطاعن قد علم بها علما يقينيا يحيط بكافة شروط الإيجار الأساسية يكون قد خالف القانون، ذلك أن عقد الإيجار السابق على الشراء لا يسرى في مواجهة المشتري إلا إذا كان ثابت التاريخ، وأن القول بامتداد عقد الإيجار المذكور امتدادا قانونيا طبقا لحكم المادة ٣٦ مكرر المشار إليها لا ينطبق على أرض النزاع باعتبارها مشتلا.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان الطاعن قد استند في طلب تسليمه الأطنان التي اشتراها من المطعون عليه الأول إلى إن المطعون عليهما الثاني والثالث يضمنان يدهما عليها دون سند قانوني، وكان الحكم المطعون فيه أسس قضائه برفض الدعوى على أن وضع يدهما يستند إلى عقد الإيجار الذي حرره لهما الجمعية التعاونية الزراعية في ٢٧/١٠/١٩٦٥ بعد أن امتنع الطاعن عن تحريره تطبيقا لنص المادة ٣٦ مكرر سالفة الذكر، فإن النعي على ما استورد إليه الحكم من قيام علاقة إيجارية سابقة على الشراء بين المطعون عليه الأول والمطعون عليهما الثاني والثالث وامتدادها بقوة القانون يكون غير منتج. وإذا كان تحرير الجمعية للعقد على النحو الذي حددته المادة ٣٦ مكرر يدل على أن الأرض تخضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعي وأنها ليست مشتلا وكان الطاعن لم يقدم ما ينفي ذلك فإن النعي على هذا الشق يكون على غير أساس.

ولما تقدم بتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد ومضى ، وأديب نصبحى ، ومحمد فاضل المرجى ، وحافظ الأوكيل .

(١٢٣)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٨ القضائية :

حجز . ” حجز إدارى ” . مسئولية . ” مسئولية تقصيرية ” .

اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى . شرطه . أن يكون استعمال هذا الحق غير معصوب
بخطأ جسيم .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتمد فى تحصيله لخطأ الطاعنة —
المؤسسة المصرية العامة للكهرباء — على خطأ الكشافين التابعين لها فحسب
بل اعتمد أيضا على ما وقع منها نتيجة لهذا الخطأ ، فأوضح أنها حملت المطعون ضده
الأول بغير حق بفرق فى قيمة الاستهلاك يفوق القدر الثابت لها ، وأنها اعتبرت
هذا الفرق دينا لها فى ذمته ، وأوقعت الحجز الإدارى وفاء له على ممتلكات
المطعون ضدهما ثم باعتهما جبرا ، وكان تحصيل الحكم لخطأ الطاعنة على هذا النحو
سائغا ووصفه بأنه خطأ جسيم صحيحا فى القانون ، وإذا كان حق الطاعنة فى اتخاذ
إجراءات الحجز الإدارى على أموال مدينها عملا بالمادة الأولى من القانون
رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى مقييدا بأن يكون استعمالها
هذا الحق غير معصوب بخطأ جسيم ، وكان ما انتهى إليه الحكم من ثبوت
ركن الخطأ الموجب مسئولية الطاعنة يتضمن الرد على ادعائها بخطأ المطعون ضده
الأول لإهماله فى طالب وقف إجراءات الحجز والبيع وعدم جدوى هذا الادعاء
فى نفى مسئوليتها ، فإن النعى الوارد بسبب الطعن — على الحكم المطعون فيه
بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب بإغفاله الرد على دفاع الطاعنة
بأنها أوقعت الحجز عملا بالحق المنحول لها فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨

لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري وأنه إذا كان ثمة تقصير فهو في جانب المطعون ضده — يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٥٩٨ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة ، وطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ١٥٣٩ ج و ٧٨١ م مع إلزام الطاعنة بأن ترد له مبلغ ٦٠٧ ج و ١٣٠ م وبأن تدفع له تعويضا قدره ٢٣٥٠٠ ج وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ الحكم به حتى السداد ، وقال بيانا لها إنه تعاقد مع الطاعنة على إدخال الكهرباء بمحله التجارى والمصنعين التابعين له ، وكان يسدد لها تباعا مقابل ما يستهلكه منها ونقما لما يسجله عداد الإنارة وعداد القوى المحركة إلى أن طلبته في ١٢ يولييه سنة ١٩٥٨ بمبلغ ١٥٣٩ ج و ٧٨١ م قيمة فروق في استهلاك الكهرباء بدعوى أنه حمل هذين العدادين أحدهما على الآخر ، ثم أوقعت الحجز الإداري وفاء لهذا المبلغ على محتويات محله ومصنعيه ومنقولات مسكنه ، وأجرت بينهما بثمن بخس بلغ ٦٠٧ ج و ١٣٠ م ، وإذا كانت ذمته بريئة من ذلك الدين وبحق له بالتالى الرجوع على الطاعنة بمحصوله البيع وبالتعويض عن الأضرار التى لحقت به نتيجة خطئها ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وأثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخلت فيها المطعون ضدها الثانية منضمة إلى المطعون ضده الأول ، وطلبت الحكم لها بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من التعويض المدعى به تأميسا على أن الحجز الذى أوقعته الطاعنة تناول منقولاتها لزوجة . وبتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة الابتدائية بنadb مكتب الخبراء بوزارة العدل لأداء الأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره

قضت في ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ بتدب ثلاثة من أمانة كلية الهندسة بجامعة القاهرة المختصين بشئون الكهرباء خبراء في الدعوى لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبراء تقريرهم قضت في ١٩ يونيو سنة ١٩٦٦ بتدب مكتب الخبراء بوزارة العدل لإستظهار بعض عناصر الضرر بعد أن قطعت في أسباب حكمها بتحقيق مسئولية الطاعة فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٢٣٢ لسنة ٨٣ ق. وبتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وبالخاصة المحددة لنظره صحت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين أحدهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون كما أخطأ في الاستناد وشابه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه بمسئوليتها استنادا إلى أن خطأ الكشافين في قراءة العداد يعد خطأ تقصيرا وعملا غير مشروع ، وإلى أنها أوقعت الحجز الإداري بدين وهمي على ممثلي مكات المطعون ضدهما وباعتها جبرا ، هذا في حين أن الطاعة لم تعول على عمل الكشافين في النسوية التي أبحرتها والتي أسفرت عن مديونية المطعون ضده الأول لها في مبلغ ١٥٣٩ جنيهها و٧٨١ مليم ، وإنما اعتمدت في ذلك على تقرير لجنة فنية شكلتها لهذا الغرض وأوقعت الحجز بناء على هذا الدين الذي قدرته اللجنة طبقا للأصول الفنية تقديرا حقيقيا وليس وهميا ، كما أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاع الطاعة المستند إلى إنها أوقعت الحجز عملا بالحقوق المخول لها في المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ، وأنه إذا كان هناك تقصير فهو من جانب المطعون ضده الذي لم يسدد الدين بعد أن تنبهت عليه بالوفاء ولم ينازع في الحجز أو يطالب وقف إجراءاته أو وقف إجراءات البيع طبقا للمادة ٢٧ من هذا القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وإحال إلى أسبابه بعد أن استظهر ما انتهى إليه خبراء الدعوى في تقريرهم الذي اعتمدته المحكمة من أن المطعون ضده لم يحمل أيا من العدادين على الآخر

وأن الكشافين أخطأوا في قراءة عداد القوى المحركة في الفترة من سبتمبر سنة ١٩٥٧ إلى مارس سنة ١٩٥٨، وأن حساب الاستهلاك يجب أن يجري على أساس قراءة العدادين مع تصحيح القراءة الخاطئة دون اللجوء إلى تقدير الاستهلاك، طالما أن العدادين سليمان، عرض لسيولة الطاعة فقال إنه "يبين مما تقدم أن الكشافين التابعين للمؤسسة المدعى عليها (الطاعة) قد أخطأوا في قراءة عداد القوى في المدة من سبتمبر سنة ١٩٥٧ إلى آخر مارس سنة ١٩٥٨ خطأ ترتب عليه فرق استهلاك قدره ١٥٣٩ ج و ٧٨١ مليا — ١٦١ ج و ٩٥٢ مليا = ١٣٣٨ ج و ٧٨١ مليا وأعتبرت المؤسسة المدعى عليها (الطاعة) هذا الفرق المزعوم ديناً ثابتاً في ذمة المدعى (المطعون ضده الأول) ينحولها استعمال القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالجزء الإداري، وأوقعت بناء على ذلك هذا الجزم في ١٩٥٨/٧/٢٨ على مشتريات المحل والمصنعين من بضائع وأدوات وخامات وآلات وعلى أثاث مسكنه المملوك لزوجته الخصيصة الثالثة المنضمة إليه (المطعون ضدها الثانية) ثم باعت هذه المنقولات والموجودات المحجوز عليها في ١٨، ٢٠، ٢١/٩/١٩٥٨ بالمزاد العلني بمحيلة لا تعدو ٦٠٧ جنيه و ١٣٠ مليم. وحيث إنه لما كان الكشافون التابعون للمؤسسة المدعى عليها (الطاعة) قد أخطأوا في قراءة عداد القوى خطأ ترتب عليه مواف نشاط المدعى التجاري والمساس بمركزه الاجتماعي فإن هذا الخطأ في قراءة عداد القوى وما ترتب عليه يعتبر في حد ذاته خطأ تقصيرياً جسيماً وعملاً غير مشروع يستوجب مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر الناجم عنه "وحيث إن الضرر المادي والمعنوي — نتيجة لهذا الخطأ — ثابت ثبتنا كافياً لاشك فيه من توقيع جزم إداري ضد المدعى (المطعون ضده الأول) بدين وهمي غير موجود على مشتريات محله "و. . . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتمد في تحصيله لخطأ الطاعة على خطأ الكشافين التابعين لها فحسب بل اعتمد أيضاً على ما وقع منها نتيجة لهذا الخطأ، فأوضح أنها حملت المطعون ضده الأول بغير حق بفرق في قيمة الاستهلاك يفوق القدر الثابت لها، وأنها اعتبرت هذا الفرق ديناً لها في ذمته، وأوقعت الجزم الإداري وقاءه على ممتلكات المطعون ضدها ثم باعتها جبراً، وكان تحصيل الحكم لخطأ الطاعة على هذا النحو سائفاً ووصفه بأنه خطأ جسيم صحيحاً في القانون. لما كان ذلك، وكان حق الطاعة في اتخاذ إجراءات الجزم الإداري على أموال مدينها عملاً بالمادة الأولى من القانون

رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحيز الإداري . فبدأ بان يكون استعمالها هذا الحق غير معصوب بخطأ جسيم ، وكان ما انتهى إليه الحكم من ثبوت ركن الخطأ الموجب لمسئولية الطاعنة يتضمن الرد على ادعائها بخطأ المطعون ضده الأول لإهماله في طلب وقف إجراءات الحيز والبيع وعدم جدوى هذا الإدعاء في نفي مسئوليتها لما كان ما تقدم فإن النفي الوارد بسبب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جردة أحمد فيث ، وإبراهيم السعيد ذكري ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(١٢٤)

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) دعوى " تقديم المذكرات " . حكم . " إصدار الحكم " . بطلان .

تقديم مذكرة في فترة حجز القضية للحكم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . قبول المحكمة لها دون
التحويل على ماورد بها . لا بطلان .

(٢) دعوى " صحيفة الدعوى " . حكم " قصور " مخامة .

توقيع المحامي على أصل صحيفة الدعوى أو على صورتها المقدمة لقلم الكتاب . تحقق غرض
المشرع من التوقيع . إغفال الحكم بحث توقيع المحامي على تلك الصورة . قصور .

١ - إنه وإن كان يبين من مذكرة المطعون عليهم المقدمة لمحكمة الاستئناف
في فترة حجز القضية للحكم أنها سلمت ، يفيد اطلاع الطاعنة عليها ، إلا أنه يبين
من الحكم المطعون فيه ، أنه لم يعمل على شيء مما جاء بهذه المذكرة ، بل ولم يشر
لها إطلاقاً ، ومن ثم فإن قبول المحكمة لمذكرة المطعون عليهم ، لا يكون قد أدخل
بأى حق للطاعنة وبالتالي يكون النقص - ببطلان الحكم - على غير أساس .

٢ - قصد المشرع - وعلى ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون
المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - من توقيع المحامي على صحيفة الدعوى " رعاية
الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، ذلك أن إشراف المحامي
على تحرير صحف الاستئناف والدعوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة
أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق ، وبذلك تمتنع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ
بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية مما يعود

بالضمر على ذوى الشأن " . وإذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ توجب على المدعى أن يقدم لقلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صورة منها بقدر عدد المدعى عليهم ، وصورة لقلم الكتاب ، فإن توقيع المحامى على أصل صحيفة الدعوى أو على صورتها المقدمة لقلم الكتاب يتحقق به الغرض الذى قصد إليه المشرع من وضع الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ولما كان الحكم المطعون فيه — الذى قضى بإعلان صحيفة الدعوى تأسيسا على خلوها من توقيع محام عليها — لم يتحدث عن توقيع المحامى على صورة صحيفة الدعوى — المودعة بالملف — وهو أمر لو ثبت لكان من شأنه أن يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٣٧٣ سنة ١٩٦٣ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم طالبة الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ١٧٨٤٥ ج و ٥٤٠ م والفوائد القانونية استنادا إلى أنها دفعت هذا المبلغ بغير وجه حق إلى مراقبة ضرائب دمغة القاهرة ومن حقها استرداده ، وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإعلان صحيفة الدعوى تأسيسا على خلوها من توقيع محام عليها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٩ سنة ٨٢ ق مدنى ، وبتاريخ ١٢/٦/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالحلاسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لأن محكمة الاستئناف قبلت مذكرة من المطعون عليهم في فترة حيز للقضية للحكم دون أن تطالع عليها الطاعنة مع أن هذه المذكرة تضمنت دفاعا لم يسبق إبدائه في مواجهتها وقد اتخذت المحكمة من هذا الدفاع دعامة لقضائها في الحكم المطعون فيه ، ودون أن تطالع على وجهة نظر الطاعنة بشأنه ، وهو ما يعيب الحكم بالبطلان لمخالفة المادة ۳۴۰ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه وإن كان يبين من مذكرة المطعون عليهم المقدمة لمحكمة الاستئناف في فترة حيز القضية للحكم أنها خلو مما يفيد اطلاع الطاعنة عليها ، إلا أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على شيء مما جاء بهذه المذكرة بل ولم يشر إليها إطلاقا ، ومن ثم فإن قبول المحكمة لمذكرة المطعون عليهم لا يكون قد أخل بأي حق للطاعنة ، وبالتالي يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن مما تنص عليه الطاعنة في السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جهل بالوقائع ، وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك أن الأستاذ المحامي وقع بتاريخ ۱۹۶۳/۷/۷ على الهامش الأيسر لكل من أصل صحيفة الدعوى الابتدائية المعلنة وصورتها المودعة قلم كتاب المحكمة ، وقد أثبتت محكمة الاستئناف في الحكم اطلاعها على البيانات الواردة في هامش صحيفة الدعوى ، ثم خلصت إلى أنه تبين لها أن توقيع الأستاذ المحامي قد أثبت فوق ختم المحكمة ، وأن هذا يدل على أن الصحيفة عندما قدمت إلى قلم الكتاب ووضع عليها الختم لم تكن تحمل توقيع المحامي ، غير أن المحكمة لم توضح ما إذا كانت تقصد بذلك أصل الصحيفة أو صورتها وهو ما يعيب الحكم بالتجهيل ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان قانون المحاماة رقم ۹۶ لسنة ۱۹۵۷ قد نص في الفقرة الرابعة من المادة ۲۵ منه على أنه " لا يجوز

تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية ، إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها " وكان المشرع وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون قد قصد من توقيع المحامي على صحيفة الدعوى " رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، ذلك أن إشراف المحامي على تحرير صحف الاستئناف والدعاوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية ، مما يعود بالضرر على ذوى الشأن ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ توجب على المدعى أن يقدم لفلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لفلم الكتاب ، فإن توقيع المحامي على أصل صحيفة الدعوى أو على صورتها المقدمة لفلم الكتاب يتحقق به الغرض الذي قصد إليه المشرع من وضع الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر . لما كان ذلك وكان ملف الدعوى أمام محكمة أول درجة يحتوى على أصل الصحيفة المعلنة في ١٠/٧/١٩٦٣ ثم على صورة مطابقة لها ، ويوجد على هامش كل منهما توقيع لمحامي الشركة الطاعنة — الأستاذ وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على خلو الصحيفة المعلنة من توقيع محامي الطاعنة ، وكانت البيانات التي أثبتتها الحكم المطعون فيه من " أنه بالاطلاع على صحيفة الدعوى تبين أن القضية قدمت لفلم الكتاب في ٨ يوليو سنة ١٩٦٣ ونشرت عليها جدول مدني كلى مصر ٤٣٧٣ سنة ١٩٦٣ في ٨/٧/١٩٦٣ وتحت هذه العبارة وضع ختم الدولة وعليه توقيع الموظف المختص بنفس التاريخ ثم تأسر عليه تحت الختم بعبارة نظر في ١٧/١٢/١٩٦٤ بتوقيع رئيس المحكمة وبين الختم وهذه الأشيرة وجد توقيع قال عنه المحامي الحاضر عن الشركة أمام

هذه المحكمة إنه توقيع الأستاذ جمال الدين راشد ... وبالرجوع إلى صحيفة الدعوى يبين أن التوقيع وقع فوق الختم شأنه شأن توقيع الموظف المختص الأمر الذي يدل على أن الصحيفة عندما وضع عليها الختم لم يكن عليها توقيع المحامي " . هذه البيانات والنتيجة التي رتبها الحكم ، إنما تتعلق بأصل الصحيفة المعلقة دون صورتها المودعة ملف الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن توقيع المحامي على صورة صحيفة الدعوى وهو أمر لو ثبت لكان من شأنه أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وحضورية المادة
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب نصيبجي ، ومحمد فاضل المرجوفى ، وحافظ الوكيل .

(١٢٥)

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٧ القضائية :

عمل . " سلطة وب العمل فى تنظيم منشأته " .

إلتزام العامل بأداء عمله وفقا لتنظيم وفى المواعيد التى يحددها رب العمل ، ما دام هذا التنظيم
لا يتعارض مع القانون . الإذن للعمال المسيحيين بيده العمل فى العاشرة من صباح الأحد . جواز
العدول منه لمقتضيات العمل عند خلو العقد من نص مانع .

لرب العمل بمقتضى سلطته فى الإدارة والإشراف — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة^(١) — أن ينظم وقت العمل اليومى طبقا لحاجة العمل وظروف
الإنتاج و يلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الذى يضعه رب العمل متى كان
هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون . فإذا كانت الشركة الطامنة قد أذنت
فيا مضى لعمالها المسيحيين بأن يبدأوا عملهم صباح يوم الأحد من كل أسبوع
فى الساعة العاشرة بدلا من الساعة الثامنة ، ورأت لمقتضيات العمل أن توقف
هذا الإذن ، ولم يمنحها من ذلك نص فى عقد العمل ، فلا يجوز إلزامها بالعودة إليه .
وإذ كان الثابت من القرار المطعون فيه أن الطامنة — نقابة العمال — لم تقدم
أمام هيئة التحكيم ما يستدل منه على أن تخفيض الشركة ساعات العمل لهؤلاء
العمال فى ذلك اليوم قد اتخذ صفة الثبات والاستقرار ، فإنه لا يسوغ لها بالتالى
التعدي بأنهم كسبوا حقا فى المطالبة به ، ولا وجه لتسك الطامنة بما يجرى عليه
نظام العمل فى مصالح الحكومة أو فى المنشآت الأخرى . إذ كان ذلك ،

(١) نقض ١٩٧٢/٢/٢ مجموعة المكتب الفنى من ٢٣ ص ١١٢ ونقض ١٩٦٩/٣/١٢

مجموعة المكتب الفنى من ٢٠ ص ٤١٨ .

فإن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض طالب الطاعة لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل فى أن النقابة الطاعنة تقدمت بطالب إلى مكتب عمل شمال القاهرة ضده أن العمال المسيحيين بمصنع الشركة المطعون ضدها قدموا شكوى جماعية إلى النقابة ، قالوا فيها إنه كان من حقهم أن يبدأوا عمالهم يوم الأحد فى الساعة العاشرة صباحا بدلا من الساعة الثامنة صباحا حتى يتمكنوا من تأدية شعائرهم الدينية ، غير أن الشركة فاجأتهم أخيرا بنقص أجورهم الساعيتين وانتهوا فى شكواهم إلى طالب التصریح لهم بالحضور صباح يوم الأحد من كل أسبوع فى الساعة العاشرة دون أن ينقص ذلك من أجورهم ، وإذ لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة ، وفيد بجدولها برقم ٢٤ سنة ١٩٦٦ بتحكيم القاهرة . وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ قررت الهيئة رفض الطالب . طعن الطاعنة فى هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لظهوره صممت على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن القرار المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن القرار أقام نضاه فى النزاع على أن مطلب العمال لا يقره القانون ويتعارض مع مصلحة الشركة المطعون ضدها فى تنظيم العمل ، ويضر بالإنتاج ، وفات القرار أن العمال المسيحيين لم يطلبوا تقرير حق جديد لهم وإنما طلبوا إلغاء قرار الشركة لأنه يمس حقهم فى ممارسة شعائرهم الدينية ، إذ أنهم اعتادوا وبموافقة الشركة على الحضور صباح يوم الأحد

من كل أسبوع في الساعة العاشرة بدلا من الساعة الثامنة، ولم يتعطل الإنتاج لأن زملاءهم المسلمين كانوا يقومون بالعمل خلال هذه الفترة، كما فات القرار أن هذه القاعدة قد استقرت وأصبحت تحكم علاقات العمل في مصالح الحكومة وفي كثير من المؤسسات، وأنه لا وجه للتذرع في مخالفتها بحق الشركة في تنظيم العمل.

وحيث إن هذا النعمى مردود، ذلك أن لرب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والإشراف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروف الإنتاج، ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الذي يضعه رب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون، فإذا كانت الشركة الطامنة قد أذنت فيما مضى لعمالها المسيحيين بأن يبدأوا عملهم صباح يوم الأحد من كل أسبوع في الساعة العاشرة بدلا من الساعة الثامنة ورأت لمقتضيات العمل أن توقف هذا الإذن، ولم يمنعه من ذلك نص في عقد العمل فلا يجوز إلزامها بالعودة إليه. لما كان ذلك، وكان الثابت من القرار المطعون فيه أن الطامنة لم تقدم أمام هيئة التحكيم ما يستدل منه على أن تخفيض الشركة ساعات العمل لهؤلاء العمال في ذلك اليوم قد اتخذ صفة تثبيت ولا استقرار فإنه لا يسوغ لها بالتالي التحدى بأنهم كسبوا حقا في المطالبة به، ولما كان لا وجه لتسلك الداعنة بما يجرى عليه نظام العمل في مصالح الحكومة أو في المنشآت الأخرى، فإن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطامنة لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعمى عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
 عدلي بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومحمد طايلى راشد ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٢٦)

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٧ القضائية :

(١ ، ٢) إيجار . عقد . " عقد إدارى " . " اختصاص " . " اختصاص ولائى " . نقض .

(١) إنهاه جهة الإدارة المؤجرة عقد الإيجار الخاضع لأحكام القانون المدنى بالإرادة المنفردة
 عدم اعتباره قرارا إداريا . صلة ذلك . حكم المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بحماية
 المتأجر منه . لا مخالفة فيه للقانون فى مسألة اختصاص متلقى بولاية المحاكم .
 الطعن فيه بالنقض . غير جائز .

(٢) الترخيص يشغل المقار . وروده على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتبارى
 العام لحسب . اعتبار العقد إداريا . شرطه .

١ - إذ كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه قد كيف العلاقة
 بين طرفى هذه الدعوى بأنها علاقة إيجارية من علاقات القانون الخاص التى تخضع
 لأحكام عقد الإيجار فى القانون المدنى بصفة عامة ، ولم يعتبرها ترخيصا أو عقدا
 إداريا ، وأشار إلى أنه لا يغير من هذا النظر وصف المحسور الذى ارتبط به
 الطرفان بأنه ترخيص ، طالما أنه لم يثبت لدى المحكمة من الأوراق التى قدمها إليها
 الطاعمان أن المسكن مثار النزاع هو من الأموال العامة التى خصصت سواء
 بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار وزارى للنفقة العامة
 أو أن العقد المتعلق بذلك السكن يتصل بتسيير مرفق عام أو يحقق غرضا
 من أغراضه . لما كان ذلك ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه مستمدا
 من أوراق الدعوى ولا خطأ فيه قانونا ، فإن الحكم إذا اعتبر القرار الصادر بإنهاء
 عقد الإيجار المبرم بين المطعون عليه وبين الطاعن الثانى (رئيس مجلس المدينة)

بالإرادة المنفردة لهذا الأخير إجراء مخالفا لأحكام القانون الذي يحى المستأجر من إنهاء العقد الذى يستأجر بمقتضاه مسكنا بناء على رغبة المؤجر إلا لأسباب محددة ليس من بينها تغيير وظائفة المستأجر ، ومن ثم لا يعتبر قرارا إداريا محصنا من مساس المحاكم العادية به وقفا أو إلغاء ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

٢ - من المقرر أن الترخيص بشغل العقار لا يرد إلا على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتبارى العام ، وإذ كان يلزم لإعتبار العقد إداريا أن تكون الدولة أو ما إليها من الأشخاص العامة طرفا فيه وأن يحتوى على شروط استثنائية غير مألوفة فى العقود المدنية التى تنظمها قواعد القانون الخاص صلاوة على أن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ^(١) متصلا برفق عام اتصالا يتحقق به معنى المشاركة فى تسييره .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنين الدعوى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٦٧ مستعجل جزئى الإسكندرية وطلب فيها الحكم بتمكينه من استلام المسكن الفيلا الكائن بمدينة مرسى مطروح والمبين بصحيفة الدعوى ، وقال بيانا لدعواه إنه المستأجر ذلك المسكن من الطاعن الثانى بعقد مؤرخ ١/٤/١٩٦٤ ، واستمر شاغلا له حتى فوجئ فى ١/١/١٩٦٦ باستيلاء هذا الطاعن عليه إستنادا إلى أمر صدر منه بإنهاء عقد الإيجار ، وأنه لما كان لا سند لهذا الإجراء من القانون ، فقد أقام

(١) نقض ١٦/١١/١٩٧١ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ ص ٩٠٠ .
ونقض ٢٨/٣/١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ٦٨٤ .

المطعون عليه دهـواه بطلباته السابقة . دفع الطاعن الأول بعدم اختصاص المحاكم العادية ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن العقد المبرم بين الطاعن الثانى وبين المطعون عليه هو عقد إدارى يختص القضاء الإدارى دون غيره بنظر النزاع القائم بشأنه ، وأنه لما كان المطعون عليه يشغل ذلك المسكن بحكم كونه مديرا للشئون الصحية بمحافظة مطروح ، وكان قد صدر قرار بنقله منها إلى محافظة الإسكندرية فقد أضحي ملزما بتسليم هذا المسكن إلى الطاعنين وإلا جاز لهما إخلاؤه بالطريق الإدارى إعمالا لنصوص العقد، وفى ١٩٦٧/٣/٨ قضت المحكمة الجزئية المستعجلة للمطعون عليه بطلباته . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ٦١٤ سنة ١٩٦٧ مستأنف الإسكندرية ، وفى ١٩٦٧/٥/١٣ قضت تلك المحكمة بهئية استئنافية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت هذا الرأى .

وحيث إن الطاعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتاويله فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم وذلك من وجهين ، أولهما أن الحكم كيف العلاقة التى قامت بين الطرفين بشأن المسكن المشار إليه بأنها علاقة إيجارية مدنية ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى ، فى حين أن تلك العلاقة ليست إلا ترخيصا إداريا بالانتفاع بمال مخصص لخدمة عامة ، كما أنه بفرض اعتبارها عقدا فإنه لما كان أحد طرفيه — وهو مجلس المدينة — من أشخاص القانون العام ، وكان قد أبرم فى شأن يتصل بتسيير مرفق عام ، هو الإدارة الصحية بمحافظة مطروح ، وكان يتضمن شروطا غير مألوفة فى القانون الخاص ، على ما تفصّل عنه نصوصه ، فإنه يكون بذلك عقدا إداريا ، وأنه سواء كيفت العلاقة بأنها ترخيص أو عقد إدارى فهى على الحالين تخرج عن اختصاص القضاء العادى ، والوجه الثانى أنه وقد صدر قرار إدارى ١٩٦٦/٦/٩ بإخلاء المسكن المرخص به للمطعون عليه فإن طلبه فى هذه الدعوى يتمكينه من استلام المسكن إن هو فى حقيقته إلا دعوى بإلغاء قرار إدارى أو وقف تنفيذه ، مما لا يدخل فى ولاية المحاكم العادية ، وإنما تختص بالفصل فيها المحاكم الإدارية دون سواها ، وبذلك

كان يتعين على المحكمة المدنية المرفوعة إليها هذه الدعوى أن تقضى بقبول الدفع بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها ، وإذ لم تفعل ذلك فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم .

وحيث إنه لما كان الحكم المستأنف قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولا ئى على قوله " إن العبرة في تكييف الاتفاقات ليست بالوصف الذى يخلعه عليها المتعاقدان وإنما العبرة بمضمون الاتفاق وبالقصد المشترك لطرفيه ، وقد نص فى البند الثانى من العقد موضوع الدعوى على أن يشغل المدعى المطعمون عليه المسكن نظير عشرة جنيهات شهريا مقابل انتفاعه به ومن ثم يكون هذا العقد عقدا لإيجار ينطبق عليه التعريف الوارد فى المادة ٥٥٨ مدنى ، وإن عقد الإيجار قد يكون مدنيا وقد يكون إداريا وليس يكفى لاعتبار العقد إداريا أن تكون الإدارة طرفا فيه ، أو أن يكون قد حوى شروطا استثنائية غير مألوفة فى مجال القانون الخاص ، وإنما يشترط لاعتباره كذلك أن يتصل بمرفق عام سواء بتسييره أو إدارته أو استغلاله أو المعاونة أو المساهمة فيه ، وإنه لم ينص فى العقد المبرم بين الطرفين على أن المدعى إنما خول له الانتفاع بالمسكن تبعا لوظيفته ، وواضح أن هذا المسكن ليس ملحقا بمرفق الصحة الذى كان موظفا فيه ، وأن مساكن مجلس المدينة لا يقتصر شغلها على العاملين فى الحكومة أو القطاع العام ، والعقود المتعلقة بهذه الأماكن لا تتصل بمرفق عام وتسرى عليها كافة القواعد الآمرة التى تضمنتها قوانين الإيجارات ، وقد نصت المادة الأولى من القرار التفسيرى التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ على أنه يسرى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — فى شأن تحديد إيجار الأماكن — على المباني المملوكة للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ومجالس المحافظات والمدن التى تؤجرها . ولما تقدم يكون البادى أن العقد المبرم بين الطرفين إنما هو عقد إيجار مدنى ، ومن ثم يكون الدفع المبذول من المدعى عليه الأول الطامن الأول فى غير محله ، ويتعين إعمالا للأثر القانونى المترتب على هذا العقد إجابة المدعى إلى طلباته " وكان الحكم المطعمون فيه الذى أيد هذا الحكم وأحال إلى أسبابه قد أضاف إلى ذلك قوله " إن هذا المسكن ليس مرفقا عاما أو ملحقا بمرفق عام بطريق التبعية أو التخصيص ، كما أن مجلس المدينة لم يهدف من العقد

تحقيق مصلحة عامة ، ذلك أنه وإن كان هدفه من إنشاء تلك المسكن
 مصلحة عامة كما يذهب في دفاعه إلا أن تلك المصلحة لم تكن هدف التعاقد
 إذ لا يهدف العقد إلا إلى تحقيق مصلحة خاصة لفرد مقابل مبالغ بتقاضاه مجلس
 المدينة ، ومتى كان ذلك ، فإن قضاء الحكم المستأنف لا يكون منظوريا على إلغاء
 أمر إداري متى كان البادى من الأوراق أن جهة الإدارة قد تعدت السلطة
 المخولة لها واتخذت إجراء لا يتفق مع القانون مما يهدر الحصانة الممنوحة للأمر
 الإداري ، ويكون ما قام به المستأنفان — الطاعنان — إن هو إلا عمل عدواني يختص
 القضاء بمحاربهه ، وكان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين طرفي هذه
 الدعوى بأنها علاقة إيجارية من علاقات القانون الخاص التي تخضع لأحكام عقد الإيجار
 في القانون المدني بصفة عامة ولم يعتبرها ترخيصا أو عقدا إداريا ، وأشار
 إلى أنه لا يغير من هذا النظر وصف المحرر الذي ارتبط به الطرفان بأنه
 ترخيص ، طالما أنه لم يثبت لدى المحكمة من الأوراق التي قسمها إليها الطاعنان
 أن المسكن مشار التزاع هو من الأموال العامة التي خصصت سواء بالفعل
 أو بمقتضى قانون أو قرار جمهوري أو قرار وزاري لتنظيم العامة ، أو أن العقد
 المتعلق بذلك المسكن يتصل بتسيير صرف عام أو يحقق غرضا من أغراضه .
 ولما كان من المقرر أن الترخيص بشغل العقار لا يرد إلا على الأموال العامة
 للدولة أو للشخص الاعتباري العام ، وكان يلزم لاعتبار العقد إداريا
 أن تكون الدولة أو ما إليها من الأشخاص العامة طرفا فيه ، وأن يحتوى على شروط
 استثنائية غير ما أوفى في العقود المدنية التي تنظمها قواعد القانون الخاص علاوة
 على أن يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — متصلا بمرفق عام اتصالا
 يتحقق به معنى المشاركة في تسييره . لما كان ذلك ، وكان ما قرره الحكم
 المطعون فيه — مما سلفت الإشارة إليه — مستمدا من أوراق الدعوى
 ولا خطأ فيه ثانويا ، فإن الحكم إذ اعتبر القرار الصادر بإنهاء عقد الإيجار المبرم

بين المطمون عليه وبين الطاعن الثاني بالإرادة المنفردة لهذا الأخير ، إجراء مخالف لأحكام القانون الذي يحى المستأجر من إنهاء العقد الذي يستأجر بمقتضاء مسكنه بناء على رغبة المؤجر إلا لأسباب محددة ليس من بينها تغيير وظيفة المستأجر ، ومن ثم لا يعتبر قرارا إداريا محصنا من مساس المحاكم العادية به — وقفا أو إلغاء — فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس على عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم الدهشان ، وعدلى بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومجد طاهل راشد .

(١٢٧)

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٨ القضائية :

(٢ ، ١) ملكية . " الالتصاق " . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير
الدليل .

(١) لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص حسن النية وسوئها . استخلاص الحكم سوء نية
من أقام المبانى المطلوب إزالتها بأسباب تكفى لحل قضائه . لا يجب .

(٢) ملك الأرض حق تملك للبناء الذى يقيمه الغير فى أرضه دون رضاه . م ٦٥
مدنى قديم . الحكم بأن له الخيار بين طلب إبقاء البناء وطلب إزالته هل تنفك من أقامه .
صحيح .

١ — إذ كان من المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — أن لقاضى الموضوع
سلطة تامة فى استخلاص حسن النية وسوئها من مظاهرها فى الدوى وبما يستشفه
من ظروفها وملابساتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى حدود سلطته
الموضوعية سوء نية الطاعنين فى إقامة المبانى المطلوب إزالتها —
وكان استخلاصه قائما على أسباب مسوغة وكافية لحل قضائه ، فإن النوى عليه
يكون حل غير أساس .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت سوء نية الطاعنين فى إقامة
المبانى وطبق حل واقعة النزاع المادة ٦٥ من القانون المدنى القديم ، وكان
المشرع قد خول مالك الأرض — وفقا لأحكام الالتصاق المنصوص عليها
فى تلك المادة — الحق فى تملك البناء الذى يقيمه الغير فى أرضه دون رضاه

وقضى بأن لتلك الخيار بين طلب إبقاء البناء وطلب إزالته على نفقة من أقامه .
وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وقضى بناء على طلب ملاك الأرض
— المطعون عليهم — بإزالة المباني التي أقامها الطاعنون في أرضهم ، فإنه يكون
قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ۸۸۸ سنة ۱۹۶۵ مدني كلي
سوهاج ، وطلبوا فيها الحكم بإزالة المباني القائمة على الأرض المبينة بالصحيفة
وقالوا بيانا لدعواهم إنهم يملكون بطريق الميراث ۲ ف و ۴ س أطيانا زراعية
وأن الطاعنين ومورثهم من قبل أقاموا مباني على خمسة قراريط منها دون وجه
حق ، وأنهم لذلك رفعوا عليهم الدعوى رقم ۷۲۶ سنة ۱۹۴۶ مدني كلي سوهاج
بطلب إزالتها وإذ نازعهم "طاعنون في ملكية الأرض" ، وقضت المحكمة بوقف
السير في الدعوى حتى يفصل في الملكية ، فقد أقاموا عليهم الدعوى رقم ۳۸۱۶
سنة ۱۹۴۸ مدني مركز سوهاج بطلب تثبيت ملكيتهم للقدر الذي نازعهم فيه
وقد قضى فيها نهائيا بطلباتهم في الدعوى رقم ۳۵۶ سنة ۱۹۶۰ مدني مستأنف
سوهاج ، ولم أرادوا تعجيل الدعوى رقم ۷۲۶ سنة ۱۹۴۶ مدني كلي سوهاج
المرفوعة منهم بطلب الإزالة وجدوا أوراقها قد أرسلت إلى المستغنى عنه لمضى
المدة القانونية فاضطروا لإقامة الدعوى الحالية بذات طلباتهم في تلك الدعوى —
وبتاريخ ۱۹۶۶/۱۱/۱۵ قضت المحكمة الابتدائية برفض دعوى المطعون عليهم
فاستأنفوا هذا الحكم بالإستئناف رقم ۲۶۵ سنة ۴۱ ق أسبوط مأمورية سوهاج
وبتاريخ ۱۹۶۸/۲/۵ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإجابة

المطعون عليهم إلى طلباتهم — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقد تمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالجلسة المدة لظاهرة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعنون بالسببين الأول والثاني منهما على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق وبقولون في بيان ذلك إن الحكم استدل على سوء نية الطاعنين في إقامة المباني بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٨١٦ سنة ١٩٤٨ مدنى مركز سوهاج القاضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأرض المقامة عليها المباني في حين أن ما أورده هذا الحكم لا يؤدى إلى سوء نيتهم في حكم المسادة ٦٥ من القانون المدنى الملغى المنطبق على واقعة النزاع، التى تستلزم لإعتبارالبانى سوء النية ألا يكون لديه سبب معقول بأن الأرض التى بنى عليها هى ملكه ، إذ الثابت من هذا الحكم أن وضع يد الطاعنين على أرض النزاع كان على اعتقاد منهم بأنهم مالكون لها لإستنادهم في ذلك إلى عقد قسمة مؤرخ ١٩٠٨/٩/١٠ ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد أسند خطأ إلى حكم الملكية أن الطاعنين لم يحصلوا على إذن من مالك الأرض بإقامة المباني مع أن هذا الحكم قد تضمنت أسبابه أن إقامتها كانت من قبيل أعمال التسامح مما مؤداه أنها أقيمت بموافقة المالك، وهذا كله من شأنه أن يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن الذى بهذين السببين مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٨١٦ سنة ١٩٤٨ مدنى مركز سوهاج والذى أصبح نهائيا أنه قرر في أسبابه بأن وضع يد الطاعنين ومورثهم من قبلهم كان بسبب وقى معلوم هو عقد الإيجار، وأن وضع يدهم بهذه الصفة لا يكسبهم الملكية مهما استطالت مدته ، وأضاف إلى ذلك قوله . . . إن عقد القسمة المؤرخ ١٩٠٨/٨/١٠ قد انصب على قسمة أشجار النخيل ، وإن كل عبارة من عباراته قد وصفت مورث المدعين (المطعون عليهم) بأنه صاحب الأرض ، مما يفصح عن أن نية الطرفين المتعاقدين لم تنصرف إلى الأرض أو الماساس بملكيتها ، بل انصرفت إلى قسمة الأشجار بحسب وإنه ليس في إقامة المساكن بأرض النزاع ما يدل

على المجابهة الظاهرة الصريحة التي تدل دلالة جازمة على إزمارع إنكار الملكية ذلك أن إنشاء هذه المساكن — مالم تكن قد أنشئت بالاتفاق مع المالك أو ورثته — ليس إلا من قبيل أعمال التسلخ التي لا تنكسب حقاً خاصاً . . ولا يكون في إنامة تلك المساكن ما يخطو على تغير سبب الحيازة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — بعد أن أشار إلى أن المادة ٦٥ من القانون المدني القديم هي التي تحكم واقعة النزاع — دال على سوء نية الطاعنين بقوله : إن الثابت من مطالعة حكم تثبيت الملكية رقم ٣٨١٦ سنة ١٩٤٨ مدني مركز صوهاج أن يد المستأنف عليهم (المطعون عليهم) ومورثهم على أرض النزاع بدأت بسبب وقتي معلوم ، هو الإيجار وغرس بعض النخيل فيها على أن يكون الثمر مناصفة بين مورث المستأنفين ومورث المستأنف عليهم ، فلا يسوغ والحال كذلك أن يقوم المستأجرون بإقامة بناء ومساكن وسط الأرض خصوصاً دون تصريح أو إذن من المالك المؤجر ثم يأتون بعد انقضاء مدة على ذلك ، ويدهون ملكية الأرض بدعوى أنهم ما يكون للمساكن والمباني وتستخلص هذه المحكمة — خلافاً لما رآته محكمة أول درجة — أن من أقاموا البناء أقاموه بسوء نية لا بحسن نية ، خصوصاً وأن النخيل لا يستحق حراسة تستدعي إقامة المباني وسط الأرض والزراعة ، لأن الحراسة قاصرة على فترة الأثمار وهي مدة وجيزة بالنسبة لأيام السنة — ولذا يكون من حق المستأنفين طلب إزالتها في أي وقت ، ويكون الحكم المستأنف إذ أهمل حكم المادة ٩١٥ مدني جديد واستخلص حسن النية وقت البناء قد تنكب السبيل ، ويتعين لذلك إلغاؤه والحكم بطلبات المستأنفين . . . “

ولما كان بين مما سبق إirاده أن الحكم المطعون فيه لم يخالف الثابت في الأوراق فيما أسنده إلى حكم الملكية إذ أن هذا الحكم قد أثبت — على ما سلف بيانه — أن الطاعنين أقاموا المباني على الأرض دون إذن من مالكيها ، وأن الطاعنين قد وضعوا اليد على أرض النزاع بسبب وقتي معلوم هو الإيجار ، وأنهم لم يحصلوا على إذن من المالك بإقامة المباني وإن كان قد استطرد إلى القول تزيداً منه بأن إقامتها لا تعدو أن تكون من أعمال التساخي — وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أيضاً توافق سوء النية لدى الطاعنين في إقامة المباني ، واعتمد في ذلك على ما حصله من أوراق الدعوى وظروفها والقرائن التي أوردها من أنهم أقاموا

المباني في الأرض وهم يعلمون بأنها غير مملوكة لهم ودون إذن من مالكيها ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص حسن النية وسوءها من مظاهرها في الدعوى ومما يستشفه من ظروفها وملاساتها ، وكان الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف البيان — قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية سوء نية الطاعنين في إقامة المباني ، وكان استخلاصه قائماً على أسباب مسوقة وكافية لحل قضائه ، فإن النعي عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعمون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن حكم تثبيت الملكية قد انصب على ملكية الأرض ولم يتعرض للمباني المقامة عليها ، وإذا كانت هذه المباني مملوكة للطاعنين وقد أقاموها من مالهم من مدة تزيد على الخمسين عاماً ، فلا يجوز للطعون عليهم طلب إزالتها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالإزالة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أثبت — وعلى ما سبق الرد به على السببين السابقين — سوء نية المطعون عليهم في إقامة المباني وطبق على واقعة النزاع المادة ٦٥ من القانون المدني القديم ، ولما كان المشرع قد خول مالك الأرض — وفقاً لأحكام — الالتصاق المنصوص عليها في تلك المادة الحق في تملك البناء الذي يقيمها الغير في أرضه دون رضاه وقضى بأن للمالك الخيار بين طلب إبقاء البناء ، وطلب إزالته على نفقة من أقامه وإذا التزم الحكم المطعون فيه ذلك وقضى ببناء على ملك مالك الأرض المطعون عليهم بإزالة المباني التي أقامها الطاعنون في أرضهم ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيقه في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمود المصرى ، ومحمد طاهل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد فنى الفقى .

(١٢٨)

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٨ القضائية :

رسم . " رسوم الإنتاج " . إثبات . " عبء الإثبات " . جمارك .

دعوى مصلحة الجمارك برسوم الإنتاج المستحقة من مقدار العجز فى السوائل الكحولية لزائدة عن النسبة المسموح بها . إدعاء الشركة بأن العجز الذى أثبتته خبير الدعوى يرجع إلى فقدته أثناء العمليات الصناعية وبسببها . عبء إثباته على حائقيها .

متى كانت الطاعنة — مصلحة الجمارك — قد أقامت دعواها بالمطالبة برسوم الإنتاج المستحقة على مقدار العجز فى السوائل الكحولية الزائد عن النسبة المسموح بها والذي كشف عنه الجرد السنوى لمستودع — الشركة — المطعون ضدها ، وكان الخبير المنتدب فى الدعوى قد أثبت فى تقريره وجود عجز فى الجرد السنوى يتجاوز النسبة المسموح بها ، وكانت المطعون ضدها قد ادعت بأن العجز يرجع إلى فقدته أثناء العمليات الصناعية وبسببها وذلك للانخلاء من التزامها بسداد رسوم الإنتاج المستحقة عنه بما يأتى على حائقيها عبء إثبات ما تدعيه ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ خالف هذا النظر وألقى عبء الإثبات على حائقي الطاعنة ورتب على ذلك قضائه برفض الدعوى يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مصلحة الجمارك — الطاعنة — أقامت الدعوى رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٥ مدنى كل اسكندرية على الشركة المطعون ضدها وانتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٧٣٩٧ ج و ٢٩٠ م ، وقالت شرحا لدعواها إنه بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٤٦ تم الاتفاق بينهما على أن ترخص الطاعنة للطعون ضدها فى تخزين السوائل الكحولية التى تقطرها دون سداد رسوم إنتاج عنها إلا عند التصرف فيها مع التجاوز عن نسبة عجز مقدارها ٧ ٪ . مما يتم تخزينه سنويا لمواجهة التسرب والتبخر ، ولأنه يبين من جرد المخزون من تلك السوائل خلال السنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٥٤ وجود عجزها يتجاوز نسبة الإعفاء المنفق عليها لم تؤد عنه الشركة المطعون ضدها رسوم الإنتاج ، وإذا امتنعت من أدائها رغم مطالباتها بها ، فقد أقامت الطاعنة دعواها بطلباتها السابقة ، وبتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٥٦ نذبت المحكمة الابتدائية خيرا فى الدعوى لبيان ما إذا كانت المطعون ضدها قد قامت بسداد رسوم الإنتاج عن السوائل الكحولية المخزونة والتى تم جردها فى السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ بعد استئزال العجز الطارئ عليها بواقع ٧ ٪ . قدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن الشركة المطعون ضدها تجاوزت نسبة العجز المسموح بها فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . دفعت المطعون ضدها الدعوى بأن العجز الزائد عن النسبة المسموح بها فقد أثناء العمليات الصناعية ، ومن ثم لا تستحق عليه رسوم إنتاج طبقاً لنص المادة الخامسة من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ / ٧ / ١٩٤٧ فى شأن رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول المعدل بالمرسوم الصادر فى ١٩ / ٦ / ١٩٥٠ وبتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٩٥٩ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٠ لسنة ١٨ ق الاسكندرية

وبتاريخ ١٣/٢/١٩٦٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ، ونقول في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن العجز الذي أظهره الخبير يعتبر أنه فقد أثناء العمليات الصناعية وبسببها فلا تستحق منه رسوم إنتاج وفقا لأحكام المرسوم الصادر في ١٩/٦/١٩٥٠ ، طالما أن الطاعنة لم تثبت عكس ذلك ، وهذا من الحكم خطأ في القانون ، ذلك أن المطعون ضدها هي الملزمة بحسب الأصل بإثبات ما تدعيه من أن العجز الذي كشف عنه تقرير الخبير يرجع إلى فقدته أثناء العمليات الصناعية وبسببها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض الدعوى دون أن تقيم المطعون ضدها الدليل على دفاعها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أنه لما كانت الطاعنة قد أقامت دعواها بالمطالبة برسوم الإنتاج المستحقة على مقدار العجز في السوائل الكحولية الزائدة عن النسبة المسموح بها والذي كشف عنه الجرد السنوي المستودع بالمطعون ضدها خلال السنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٥٤ ، وكان الخبير المنتدب في الدعوى قد أثبت في تقريره وجود عجز في الجرد السنوي لعام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، تجاوز النسبة المسموح بها ، وكانت المطعون ضدها قد ادعت أن العجز يرجع إلى فقدته أثناء العمليات الصناعية وبسببها وذلك للتخلص من التزامها بسداد رسوم الإنتاج المستحقة منه بما يلقى على عاتقها عبء إثبات ما تدعيه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألقى عبء الإثبات على عاتق الطاعنة وترتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد دكرى ، والدكتور محمد زكى عبدالبر ،
سماعيل فرحات عثمان .

(١٢٩)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(٢٤١) بيع . " للالتزامات البائع " . تسجيل .

(١) مفاد البيع غير المسجل . أثره . للزام البائع بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري .
الزام المشتري بأداء الثمن .

(٢) البائع في مفاد البيع غير المسجل . ليس له أن يدعى ملك المبيع على المشتري ،
إذ هو ضامن لنقل الملكية إليه .

(٣) حكم . " هيوب التذليل " . بيع . حجز .

اعتبار الحكم أن البيع الصادر من المشتري بمفاد غير مسجل يباعا لملك الغير ، وأنه لا يصح
توقيع الحجز على باقي الثمن من دائن البائع . خطأ في تطبيق القانون .

١ - بيع العقار قبل أن يسجل ، لا يزال من طبيعته نقل الملكية إذ ينشأ
الالتزام بتنفيذها في جانب البائع ، وكل ما أحدثه قانون التسجيل ومن بعده قانون
الشهر العقاري من تغيير في أحكام البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
هو أن نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح ، أم بيع متراخيا
إلى ما بعد شهره ، ولذلك يبقى البائع ملزما بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل
الملكية للمشتري ، كما يبقى المشتري ملزما بأداء الثمن ، إلى غير ذلك من الالتزامات
التي ترتبت بينهما على التقابل بمجرد حصول البيع .

٢ — ليس للبائع لعدم تسجيل العقد وتراخي نقل الملكية بسببه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري لأن من يضمن نقل الملكية لغيره ، لا يجوز أن يدعيها لنفسه .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر تصرف المطعون عليه الأول — المشتري بعقد غير مسجل — بيع الأرض إلى صغار المشتريين ببيعاً للملك الغير ، لا يسرى في حق البائع إليه وهو المطعون عليه الثاني ، إلا إذا أجازته ، وأن إجازته موقوفة على استيفاء باقي الثمن المستحق له بتحويل أقساط الثمن في البيوع الصادرة إلى صغار المشتريين إليه ، ورتب الحكم على ذلك أن المبالغ قد أودعت خزانة المحكمة من صغار المشتريين لحساب المطعون عليه الثاني — البائع الأصلي — ولا يصح توقيع الحجر عليها من الطاعنة — مصلحة الضرائب — اقتضاء لدينها قبل المشتري الأول ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن معهد الفرير للدارس المسيحية — المطعون عليه الثاني — أقام الدعوى رقم ١٩٩٥ سنة ١٩٥٧ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه الأول في مواجهة المطعون عليه الثالث بصحيفة معلقة في ١٧/١٢/١٩٥٧ قال فيها أنه بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ٤/٢/١٩٥٤ باع إلى المطعون عليه الأول قطعة أرض فضاء مساحتها ٣١٩٣١,٧٦ متراً مربعاً بثمن قدره ٧٣٠٠٠ ج تدفع على أربعة أقساط ويستحق القسط الأول وقدره ١٠٠٠٠ ج في ١٦/٣/١٩٥٤ ، وقام المشتري بتقسيم الأرض وبيعها إلى صغار المشتريين ، ولتأخره عن سداد القسط الثاني

أقام عليه المعهد الدعوى رقم ٤٦٨٩ سنة ١٩٥٤ مستعجل الإسكندرية بطرده من الأرض وتسليمها إليه ، وأقام المشتري الدعوى رقم ٥٠٦٦ سنة ١٩٥٤ مستعجل الإسكندرية بفرض الحراسة القضائية على الأرض المبيعة ووافق المعهد على ذلك وتنزل عن دعوى الطرد ، وتدحل سمغار المشتريين في الدعوى طالبين بدورهم ذات الطنبات ، وبتاريخ ١٩٥٥/١/٣٠ حكمت محكمة الأمور المستعجلة بوضع الأرض تحت الحراسة القضائية حتى ينتهى النزاع بشأن بيعها وتعيين حارس من الجدول — استبدل به المطعون عليه الثالث فيما بعد — لإدارتها وتحصيل المبالغ المستحقة في ذمة المشتريين من الباطن وإيداعها خزانة المحكمة على ذمة الفصل في النزاع ، وإذ يعتبر عقد البيع الصادر من المعهد مفسوخا ومن حقه طبقا للعقد أن يحصل على مبلغ العشرة الآلاف جنيه المدفوعة إليه من المشتري تعويضا عن الضرر الذى أصابه من الفسخ ، فقد أقام دعواه طالبا الحكم بانفساخ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/٢/٤ وبأحققته في مبلغ العشرة الآلاف جنيه والإزام المطعون عليه الأول بتسليم الأرض بما عليها من بناء وغراس ، ثم عدل المعهد طلباته إلى طلب الحكم بالإزام المشتري بأن يدفع له باقى الثمن وقدره ٦٣٠٠٠ ج والفوائد وتقرير حق امتياز البائع على الأرض المبيعة ضمنا لسداد الثمن والملحقات والتصریح له بقبض المبالغ المسددة للحراس والمودعة خزانة المحكمة خصما من الثمن وبتاريخ ١٩٦٢/٢/١٨ وقعت مصلحة الضرائب — الطاعنة — حجرا إداريا تنفيذيا تحت يد فلم الكتاب هل المبالغ المودعة خزانة المحكمة وفاء لمبلغ ١٥١٠٦ ج و ٢٤٣ م قيمة الأرباح التجارية المستحقة على المشتري عن سنى ١٩٥٤ ، وطلبت قبولها خصما في الدعوى والحكم بأحققتها لهذا المبلغ بالتقدم على باقى الدائنين ، وقدم المعهد إلى المحكمة عقد صلح بينه وبين المشتري يتضمن إقرار الأخير بأحقية المعهد في مبلغ ٦٣٠٠٠ ج باقى الثمن وصرفه من المبالغ المودعة خزانة المحكمة ، على أن يحل المعهد محل المشتري في كافة حقوقه قبل المشتريين من الباطن ويلتزم بنقل الملكية اليهم بعقود مسجلة ، وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٧ صدقت المحكمة على عقد الصلح ، وحددت جلسة لنظر طلبات مصلحة الضرائب المتدخلة . دفعت المصلحة بعدم قبول دعوى المعهد لرفعها بغير الطريق القانونى لأنه كان يتعين اتخاذ إجراءات التقسيم المنصوص عليها في المادة ٧٢٤ وما بعدها

من قانون لمرافعات السابق ، وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع و برفض دعوى المتدخله وبإلغاء المحجز الإدارى الموقع على المبالغ المودعه خزانه المحكمة على ذمة الفصل فى الدعوى وبأحقية المعهد فى صرفها . امتنعت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٦ سنة ٢٠ ق مدنى الإسكندرية طالبة إلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى ، واحتياطيا بأحقيتها فى صرف مبلغ ١٥١.٠٦ جنيهها ٢٤٣ مليا من الوديعه بالتقدم على سائر الدائنين . وبتاريخ ١٩٦٥/٥/١١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لفارده تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلغاء المحجز الإدارى الذى وقعته وبعدم أحقيتها فى صرف دين الضريبة من المبالغ المودعة تأسيسا على أن تصرف المشتري الأول — المطعون عليه الأول — بالبيع فى الأرض الى صغار المشترين وقبل أن تنتقل إاليه الملكية بالتسجيل يعتبر بيعا لملك الغير ، ويتوقف نفاذه على إجازة معهد الفرير البائع له — المطعون عليه الثانى — وأن إجازة الأخير مشروطة بأن تحول إاليه أقساط الثمن فى البيوع العرفية الصادرة الى صغار المشترين حتى يستوفى باقى الثمن المستحق له ويمكنه بالتالى نقل الملكية رأسا إاليهم ، وبذلك تكون المبالغ قد أودعت خزانه المحكمة من صغار المشترين لحساب البائع الأصلى ، وهو من الحكم مخالفه للقانون وخطأ فى تطبيقه ، ذلك أن عقد البيع الصادر من المعهد الى المشتري الأول يرتب جميع الحقوق والالتزامات التى يرتبها عقد البيع غير المسجل ومن بينها الالتزام بالمعهد بضمان التعرض والاستحقاق ونقل الملكية الى المشتري الأول ، فلا يجوز له لعدم تسجيل العقد وتراخى نقل الملكية أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري خاصة ، وأن المعهد قد تمسك بالعقد وطالب بنفاذه ، إذ تنازل من طلب الفسخ وعدل طلباته الى طلب إلزام المشتري الأول بدفع باقى الثمن وبالتالى يكون تصرف الأخير بالبيع الى صغار المشترين قد وقع فى حدود ما آل إاليه من حقوق ولا يعتبر بيعا لملك الغير ، وتكون المبالغ قد أودعت خزانه المحكمة من صغار

المشتري وفاء للثمن المستحق للمشتري الأول مدين الطاعنة ويكون الحجز عليها صحيحا ومرتبيا آثاره القانونية .

وحيث إنه لما كان بيع العقار قبل أن يسجل لا يزال من طبيعته نقل الملكية إذ ينشئ التزاما بنقلها في جانب البائع ، وكل ما أحدثه قانون التسجيل ومن بعده قانون الشهر العقاري من تغيير في أحكام البيع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أن نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح أصبح متاخيا إلى ما بعد شهره ، ولذلك يبقى البائع ملتزما بموجب العقد بتسليم المبيع وينقل الملكية للمشتري ، كما يبقى المشتري ملتزما بإداء الثمن إلى غير ذلك من الالتزامات التي ترتبت بينهما على التقابل بمجرد حصول البيع ، كما أنه ليس للبائع عدم تسجيل العقد وتراخي نقل الملكية بسببه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري ، لأن من يضمن نقل الملكية لغيره لا يجوز أن يدعيها لنفسه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر تصرف المطعون عليه الأول ببيع الأرض إلى صفار المشتري بيعا لملك الغير لا يسرى في حق البائع إليه وهو المطعون عليه الثاني إلا إذا أجازته وإن إجازته موقوفة على استيفاء باقي الثمن المستحق له بتحويل أقساط الثمن في البيوع الصادرة إلى صفار المشتري إليه ، ورتب الحكم على ذلك أن المبالغ قد أودعت خزينة المحكمة من صفار المشتري لحساب المعهد ولا يصح توقيع الحجز عليها من الطاعنة اقتضاء لدينها قبل المشتري الأول . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أسعد محمد ، وجودة أحمد فيث ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
 فرحات هلمان .

(١٣٠)

الطعن رقم ٤٢ ٥ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " .

المادة ٥ ق ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن دعم الاقتصاد القومي قبل إلغائه بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦٢ . إعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم من أداء نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أرباحها السنوية غير الموزعة ، إذا كانت تزاوّل أحد الأنشطة المذكورة في المادة . المقصود بالأرباح السنوية غير الموزعة .

مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته — قبل إلغائه بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٢ — أن المشرع أجاز إعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، سواء القائمة وقت العمل بالقانون أو التي أنشئت بعده ، من أداء نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أرباحها السنوية غير الموزعة ، إذا كانت تزاوّل أحد الأنشطة المذكورة في المادة ، وذلك حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقصد الانتفاع بربح وس الأموال المصرية والأجنبية والعمل على اجتذابها وتوظيف الأموال الفائضة والمدخرة واستثمارها في مشروعات التنمية الاقتصادية لخلق صناعات جديدة والنهوض بالصناعات القائمة ورفع مستواها وزيادة إنتاجها ، استهدا لزيادة الدخل القومي وتنميته والمقصود بالأرباح السنوية غير الموزعة في معنى المادة الخامسة المذكورة — استهداء بالغرض الذى وضع من أجله القانون على النحو سالف البيان هي الأرباح الحقيقية الخاضعة للضريبة التجارية التي تحتفظ :

المنشأة لإعادة استثمارها ، وكان في مكنتها التصرف فيها ، وتوزيعها على المساهمين ، أما الأرباح التي لا توزع أصلاً طبقاً للنظام الأساسي للمنشأة أو وفقاً لطبيعتها ، فإنه لا يلحقها الإعفاء ، إذ لا يتحقق بها الغرض من التشريع ، وبذلك يخرج من نطاق الإعفاء بدل الحضور لأنه يعتبر توزيعاً بحكم الفقرة (رابعاً) من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ويمثل مصروفاً فعلياً لا علاقة له بالاستثمار ، كما لا يدخل الاحتياطي القانوني ، لأن المنشأة ملزمة بتكوينه لأغراض خاصة منصوص عليها في قانونها النظامي ، وكذلك الاحتياطات المخصصة لمواجهة التزامات معينة كالضرائب وتعويضات الموظفين ، لأنها لا تحتفظ بها لإعادة استثمارها في المنشأة ولا وجه للقول بأن الوعاء الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو ذات الوعاء الذي يسرى الإعفاء من هذه الضريبة على نفسه ، لأن ذلك من شأنه أن يجعل عبارة الأرباح السنوية غير الموزعة الواردة بالمادة الخامسة لغو لا معنى له ، وأو أراد المشرع ذلك لأطلاق الإشارة إلى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على نحو ما نص عليه في المادتين الثالثة والرابعة من ذات القانون ، يؤيد هذا النظر أن الإعفاء من الضريبة هو استثناء من الأصل ، فيجب عدم التوسع في تفسير مدلوله خاصة وأن المشرع جعل الإعفاء جوازياً متروكاً لتقدير وزير المالية والاقتصاد ، ولم يوجبه ، وحرّم الممول من حق الطعن في قراره تأكيداً للمنظرة الضيقة في الإعفاء ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن كل مبلغ تستحق عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يعد ربحاً غير موزع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الشركة الأهلية للصناعات المعدنية — المطعون عليها —

وهي شركة مساهمة غرضها تصنيع وإنتاج الحديد اللازم في عمليات تسليح المباني طلبت إعفاءها من أداء نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية استنادا إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ ، وقررت اللجنة المختصة بالنظر في طلبات الانتفاع بأحكام هذا القانون بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ الاستجابة لهذا الطلب ، وإذ قدمت الشركة لإقرارات بأرباحها من السنوات من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٥ ، وأدخلت المأمورية المختصة بعض التعديلات على هذه الإقرارات ، واءترضت الشركة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٨ باعتبار الإعفاء المسحوق به طبقا للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ منسوبا على نصف الضريبة الواجبة الأداء من أرباح الشركة غير الموزعة وقدرها مبلغ ٢٣٤٩٥ ج و ٢٤٥ م ، ٤٠١٠٧ ج و ٧٢٥ م في سنتي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ على التوالي ، فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٨ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة تطبيق أحكام القانون سالف الذكر بالنسبة للأرباح غير الموزعة في سنة ١٩٥٣ وقدرها ١٠٩٢٢ ج و ٢٣٨ م ، كما طعنت مصلحة الضرائب في هذا القرار بالدعوى رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٨ تجارى أمام ذات المحكمة طالبة إلغاءه والحكم بعدم أحقية الشركة في التمتع بالإعفاء بموجب هذا القانون في سنتي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ . وبعد ضم الدعويين حكمت المحكمة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٩ برفضهما وتأييد قرار اللجنة . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ لسنة ٧٦ ق القاهرة ، كما استأنفته مصلحة الضرائب بالاستئناف رقم ٨٢ لسنة ٧٧ ق القاهرة ، وبعد ضم الاستئنافين حكمت المحكمة بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظيره تنازلت الطاعنة عن السبب الثانى من سبب الطعن لأنه تبين صدور قرار وزارى بإعفاء الشركة طبقا للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ والتمت النيابة رايها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى السبب الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه انخفا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أسس قصاه برفض

دعواها على سند من القول بأن عبارة "الأرباح السنوية غير الموزعة" الواردة بالمادة الخامسة من قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ يقصد بها كل مبلغ تستحق عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، في حين أن هذا التفسير يجعل عبارة "غير الموزعة" لغوا وهو ما لا يجوز القول به ، علاوة على أن الغرض من الاعفاء هو استثمار الأموال الفائضة والمندخلة في مشروعات التنمية الاقتصادية فيكون المال المستثمر أو الممكن استثماره هو وحده الذي يحقق غرض الشارع ، وبذلك فإن مقابل الحضور والاحتياطات المخصصة لتعويض الموظفين والاحتياطات القانونية والمنوعة تخرج كلها من نطاق الاعفاء ولا تعتبر أرباحا غير موزعة لأن مقابل الحضور يمثل مصروفا فعليا لا علاقة له مباشرة بالاستثمار ، وإن الشركة تلتزم خصم الاحتياطات سالفة الذكر من الأرباح طبقا لقانونها النظامي أو لمواجهة التزامات معينة ، أما المبالغ الخاضعة للضريبة التجارية والتي ترحل للسنة التالية دون أن توزع على أى مصرف آخر فهي وحدها التي يلحقها الاعفاء ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الزمى في محله ، ذلك أن النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومى وتتميته — قبل إلغائه بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٢ — على أنه "يجوز أن تعفى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم إلى يكون نشاطها الرئيسى فى الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح لأراضى البور من أداء نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التى تستحق الأداء وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على أرباحها السنوية غير الموزعة وذلك ابتداء من السنة المالية التى تنتهى بعد تاريخ العمل بهذا القانون " يدل على أن المشرع أجاز إعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم — سواء القائمة وقت العمل بالقانون أو التى أنشئت بعده — من أداء نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أرباحها السنوية غير الموزعة إذا كانت تزاوئ أحد الأنشطة المذكورة فى المادة ، وذلك حسبما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقصد الانتفاع برءوس الأموال المصرية والأجنبية

والعمل على اجتذابها وتوظيف الأموال الفائضة والمدخرة واستثمارها في مشروعات التنمية الاقتصادية لخلق صناعات جديدة والهوض بالصناعات القائمة ورفع مستوياتها وزيادة إنتاجها استهدافا لزيادة الدخل القومي وتنميته ، والمقصود بالأرباح السنوية غير الموزعة في معنى المادة الخامسة المذكورة — استهداف بالغرض الذي وضع من أجله القانون على النحو سالف البيان — هي الأرباح الحقيقية الخاضعة للضريبة التجارية التي تحتفظ بها المنشأة لإعادة استثمارها ، وكان في مكنها التصرف فيها وتوزيعها على المساهمين ، أما الأرباح التي لا توزع أصلا طبقا للنظام الأساسي للمنشأة أو وفقا لطبيعتها فإنه لا يلحقها الإعفاء إذ لا يتحقق بها الغرض من التشريع ، وبذلك يخرج من نطاق الإعفاء بدل الحضور لأنه يعتبر توزيعا بحكم الفقرة (رابعا) من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويمثل مصروفا فعليا لا علاقة له بالإستثمار ، كما لا يدخل الاحتياطي القانوني ، لأن المنشأة ملزمة بتكوينه لأغراض خاصة منصوص عليها في قانونها النظامي ، وكذلك الاحتياطيات المخصصة لمواجهة التزامات معينة كالضرائب وتعويضات الموظفين ، لأنه لا يحتفظ بها لإعادة استثمارها في المنشأة ، ولا وجه للقول بأن الوعاء الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو ذات الوعاء الذي يسرى الإعفاء من هذه الضريبة على نصفه ، لأن ذلك من شأنه أن يجعل عبارة الأرباح السنوية غير الموزعة الواردة بالمادة الخامسة لغوا لا معنى له ، ولو أراد المشرع ذلك لأطلق الإشارة إلى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على نحو ما نص عليه في المادتين الثالثة والرابعة من ذات القانون .

يؤيد هذا النظر أن الإعفاء من الضريبة هو استثناء من الأصل فيجب عدم التوسع في تفسير مدلوله ، خاصة وأن المشرع جعل الإعفاء جوازا متروكا لتقدير وزير المالية والاقتصاد ولم يوجبه وحرّم المحول من حق الطعن في قراره تأكيداً للظرة الضيقة في الإعفاء ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن كل مبلغ تستحق عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يعد ربحا غير موزع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٣١)

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٨ القضائية :

حكم . " ميعاد الطعن " . إستئناف . " ميعاد الاستئناف " . دعوى .
" شطب الدعوى " .

ميعاد الطعن فى الحكم يبدأ من تاريخ صدوره كأصل . م ٣٧٩ مرافعات سابق . الاستثناءات
للواردة على هذا الأصل . ليس من بينها انسحاب المدعى عليه للشطب وتحلفه عن الحضور ،
بعد إذ قررت المحكمة التأجيل .

مفاد نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق — الذى يحكم التراجع —
بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن القانون جعل مواعيد الطعن
فى الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه استثنى من هذا الأصل
الأحكام التى لا تعتبر حضورية وفقا للمادة ٩٢ من ذات القانون بعد تعديلها ،
وأحكام التى افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها
من إجراءات فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التى كانت تنص عليها
المادة ٣٧٩ من ذلك القانون قبل تعديلها ، والتى تقضى بفتح مواعيد الطعن
من تاريخ إعلان الحكم ، ومن بين الحالات التى افترض المشرع جهل المحكوم عليه
بالخصومة وما اتخذ فيها من إجراءات تلك التى ينقطع فيها تسلسل الجلسات
لأى سبب من الأسباب ، متى ثبت أنه لم يحضر فى أية جلسة تالية لهذا
الانقطاع ، ولو كان قد حضر فى الفترة السابقة على ذلك . وإذا كان الثابت
من الصورة المطابقة للأصل لمحاضر جلسات الدعوى أن شركة مصر للتأمين

كانت تحضر فيها بممثل عنها حتى جلسة .. الى ثبت في محضرها حضور ممثل الشركة وانسحابه تاركاً الدعوى للشطب، ثم حضور ممثل الجمعية المدعية، وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة .. ركان مجرد تأجيل الدعوى لا ينقطع به تسلسل الجلسات طالما لم يصدر قرار بالشطب، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن الشركة آنفة الذكر لم تكن بحاجة إلى أن تتابع الدعوى، بل كان لها — إلى أن تعان بجلسة تالية — أن تعول على أن المحكمة قد قررت شطب الدعوى — في حين أنه يشترط لإعمال الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٣٧٩/٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها رقف السير في الدعوى فعلا لا مجرد توقع وقفها — ورتب على ذلك أن يعاد الاستئناف يبدأ في حق الشركة المطعون عاها من تاريخ إعلانها بالحكم المستأنف، مع أن النيعاد يبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور ذلك الحكم عملا بالأصل العام — يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التفرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تخصل في أن الجمعية التعاونية الزراعية بالإسكندرية كانت قد ادعت مدنيا ضد محمد أحمد حفي وشركة مصر للتأمين في اللجنة رقم ٢٦٠٩ لسنة ١٩٥٧ الرمل المتهمة فيها أولهما باختلاس مبلغ ٨٦٨ ج و ٦٧٥ م من أموال الجمعية وطلبت إلزامهما متضامين بأن يدفعها لها مبلغ ٩٣٨ ج و ٢٠٠ م فأحالت محكمة الجنج الدعوى المدنية إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية وقيدت برقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى، وقالت الجمعية شرحا لدعواها إن المدعى عليه الأول كان موظفا لديها ومسئولا عن العهدة بها واختلس المبلغ المطالب به، ولما كانت شركة التأمين المدعى عاها الثانية قد التزمت

بتعويض الجمعية عن كل خسارة مادية تصيبها نتيجة ارتكاب المؤمن عليه وهو المدعى عليه الأول جريمة اختلاس أو تبديد أثناء قيامه بمهام وظيفته في حدود مبلغ ألف جنيه ولم يف المدعى عليهما بالتزامتهما ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها ، وفي ١٩٦٤/٢/٢٩ قضى بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاة المدعى عليه الأول فعملائها ضد ورثته وشركة التأمين طالبة الحكم لها بنفس الطلبات ، وفي ١٩٦٦/٤/٢٤ حكمت المحكمة بإلزام ورثة المرحوم محمد أحمد حنفي من تركة مورثهم وشركة مصر للتأمين بأن يدفعوا للمدعية متضامنين مبلغ ٨٦٧ ج و ٨٧٥ م استأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية طالبة الحكم بإبطال الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢١٣ لسنة ٢٣ ق . دفعت الجمعية بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد مضي ستين يوما من تاريخ صدوره ، وفي ١٩٦٨/٤/٢٣ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للشركة المستأنفة ورفض الدعوى قبلها . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم في خصوص السهب الأول .

وحيث إن حاصل السهب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون بقضائه برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف استنادا إلى أن الشركة المطعون عليها الأولى لم تبد دفعا أو دافعا في الدعوى حتى جلسة ١٩٦٤/١٢/٥ التي حضر ممثلها فيها وحده وانسحب تاركها لباها للشطب ، وأنها لم تعلن بالجلسة التي أجأت إليها الدعوى عندما حضر ممثل الجمعية الطاعنة ولا بتلاها من جلسات ، وأنها لم تتابع الدعوى اعتمادا على شطبها ومن ثم فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانها به لا من تاريخ صدوره ، في حين أن اثبات بحضر الجلسة المذكورة عدم صدور قرار بشطب الدعوى وإنما بتأجيل نظرها بالجلسة ١٩٦٥/١/٩ بعد إثبات حضور ممثل شركة التأمين المدعى عليها وانسحابه ثم حضور ممثل الجمعية المدعية ، أما ما قرره المحكمة في تلك الجلسة من إعادة إعلان المدعى عليهم

فإنه ينصرف إلى من عدا الشركة ، كما جاء بقرار التأجيل الصادر بجاسة ١٨/١١/١٩٦٥ فضلاً عن أن الجمعية لم تبد أية طلبات في غيبة المدعى عليهم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر رغم ذلك — الحكم المستأنف غيابياً يبدأ ميعاد استئنائه من تاريخ إعلانه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم النزاع بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن ” يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ، ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ، وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور ومن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب “ يدل على أن القانون جعل مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقاً للمادة ٩٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من إجراءات ، فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ من ذلك القانون قبل تعديلها ، والتي تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ، ومن بين الحالات التي افترض المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من إجراءات تلك التي ينقطع فيها تسلسل الجلسات لأي سبب من الأسباب متى ثبت أنه لم يحضر في أية جلسة تالية لهذا الانقطاع ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك . وإذا كان الثابت من الصورة المطابقة للأصل لمحاضر جلسات الدعوى أن شركة مصر للتأمين كانت تحضر فيها بممثل عنها حتى جاسة ٥ / ١٢ / ١٩٦٤ التي ثبت في محضرها حضور ممثل الشركة وانسحابه تاركاً الدعوى للشطب ، ثم حضور ممثل الجمعية المدعية ، وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٩ / ١ / ١٩٦٥ وكان مجرد تأجيل الدعوى لا ينقطع به تسلسل الجلسات طالما لم يصدر قرار بالشطب ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن الشركة آتفة بالذكر ” لم تكن بحاجة

إلى أن تتابع الدعوى ، بل كان لها — إلى أن تعلن بجلاسة تالية — أن تعمل على أن المحكمة قد قررت شطب الدعوى ، في حين أنه يشترط لإعمال الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٣٧٩/٢ من قانون المرافعات السابق — بعد تعديلها — وقف السير في الدعوى فعلا لا مجرد توقع وقفها ، ورتب على ذلك أن ميعاد الاستئناف يبدأ في حق الشركة المطعون عليها منذ تاريخ إعلانها بالحكم المستأنف مع أن الميعاد يبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور ذلك الحكم في ١٩٦٦/٤/٢٤ عملا بالأصل العام ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستئناف أودعت قلم المحضرين بعد مضي أكثر من الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه . ولما تقدم يتعين الحكم بسقوط الحق في الاستئناف .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة -
المستشارين : حامد بوصفى ، وأديب نصيجي ، ومحمد قاضى المرجوش ،
وحافظ الوكيل .

(١٣٢)

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إعلان . " بطلان الإعلان " . بطلان . " بطلان الإعلان " .
نظام عام .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . نصي . عدم تعلقه بالنظام العام .

(٢) إستئناف . " ميعاد الاستئناف " . قضاء مستعجل . دعوى .
تأمينات اجتماعية .

" وجه الاستعجال " و " وجه السرعة " تعيران مترادفان قانونا . الأحكام الصادرة
فى الدعاوى التى تنظر بهذه الوصف . عدم اعتبارها من الأحكام الصادرة فى المواد
المستعجلة . ميعاد استئنافها ٦٠ يوما فى ظل قانون المرافعات السابق . مثال فى تأمينات
اجتماعية .

(٣) دعوى . " الطلبات فى الدعوى " . عمل . تأمينات اجتماعية .

طلب العامل بإلزام رب العمل بأداء الاشتراكات المنحقة عنه هيئة التأمينات الاجتماعية .
تعرض الحكم لبحث العلاقة القائمة بينهما وانتهاه إلى أنها علاقة عمل . فصل فى طلب داخل
فى نطاق الطلبات المطروحة .

(٤) نقض " السبب المفتقر للدليل " .

عدم تقديم الدليل على أن مذكرة الخصم قدمت فى غير ميعادها وأن الطاعة لم تعلن بها . نصي
مفتقر للدليل .

(٥) نقض . ” مالا يصلح مبيها للطعن “ التماس إعادة النظر .

قضاء الحكم بأكثر مما طلبه المصمم . سبب الطعن فيه بطريق الالتماس لا بطريق
النقض .

(٦) نقض . ” سلطة محكمة النقض “ . محكمة الموضوع .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها بلا عتب متى أقام قضاءه
على أسباب سائغة .

١ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا
بالنظام العام . وإذا كانت المطعون ضدها الثانية — هيئة التأمينات الاجتماعية —
باعتبارها صاحبة المصلحة في هذا الدفع لم تنسك به أمام محكمة الموضوع ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة
— الشركة — لا يكون قد خالف القانون .

٢ — نصت المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن ” ميعاد الاستئناف مستون يوما مالم ينص القانون
على غير ذلك . ويكون الميعاد خمسة عشر يوما في المواد المستعجلة أيا كانت
الحكمة التي أصدرت الحكم “ . وإذا كان الحكم في النزاع المردد في هذه الدعوى
— دعوى عامل يطلب إلزام رب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عنه
للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — ليس صادرا في مادة مستعجلة وفقا لما
تعنيه الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهي التي يقتصر الفصل فيها على الإجراءات
الوقفية أو التحفظية دون المساس بالموضوع ، وكانت المادة ١٢٠ من القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وإن نصت على الفصل في المنازعات المتعلقة به على وجه
الاستعجال إلا أن هذه العبارة ليست إلا مرادفا لعبارة — على وجه السرعة —
التي نص قانون المرافعات السابق في المادة ١١٨ المعدلة بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ على أن تسرى على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره

من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة بشأن مواعيد الطعن في الحكم الصادر فيها . إذ كان ذلك فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون ميتين يوما طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ مرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

٣ — إذا كان طلب المطعون ضده الأول — العامل — إلزام الطاعة — الشركة — بأن تدفع للمطعون ضدها الثانية — الهئية العامة للتأمينات الاجتماعية — قيمة ما استحق عن مدة عمله لديها من اشتراكات ، تضمن حتما وبطريق اللزوم الفصل في العلاقة التي كانت تربطه بالطاعة في مدة النزاع وهل هي علاقة عمل أو غير ذلك ، إذ بدونها لا يقوم طلب الإلزام بتسديد قيمة الاشتراكات إلى المطعون ضدها الثانية ، وكان تكييف تلك العلاقة بوصفها السابق مستمر قائما محورا للنزاع وأساسا له ، فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه من اعتبار العلاقة المشار إليها عقد عمل ، يعتبر فصلا في طلب داخل في نطاق الطلبات المطروحة ولا مخالفة فيه للقانون .

٤ — متى كانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أن مذكرة المطعون ضده الأول المشار إليها في وجه النعي ، قدمت في غير ميعادها وأنها لم تعلن بها ، فإن نعيها يكون مفتقرا للدليل .

٥ — النعي على الحكم بأنه قضى للمطعون ضده الأول بأكثر مما طلبه في استئنافه هو سبب للطعن فيه بطريق الالتماس وليس بطريق النقض .

٦ — حق تقدير الأدلة والموازنة بينها هو مما يستقل به قاضي الدعوى وحده متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦٦ عمال

كلى دمنهور ضد الشركة الطاعنة طالبا الحكم في مواجهة المطعون ضدها الثانية - هيئة التأمينات الاجتماعية - (أولا) بإعتبار عقد عمله لدى الطاعنة عقدا غير محدد المدة (ثانيا) بإلزامها بأن تؤدي إلى المطعون ضدها الثانية مبلغ ٢٩٦ ج ٢٥٠ م قيمة الاشتراكات المستحقة عنه في المدة من أول أبريل سنة ١٩٥٧ حتى آخر مارس سنة ١٩٦٥ وما يستجد بواقع ٧ ج و ٥٠٠ م شهريا مع استعداد الطاعن بأن يؤدي إلى الأخيرة ما استحق عليه من الاشتراكات ، وقال بيانا لدعواه إنه في أول أبريل سنة ١٩٥٧ أصدرت الطاعنة أمرا إداريا بالحقاقه بالعمل في مستشفىها للإشراف على عيادة الأمراض الجلدية والتسامية والمجاري البولية بها في أوقات حددتها نظير مكافأة شهرية قدرها خمسة عشر جنيها رفعت إلى خمسة وعشرين جنيها ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ ثم زيدت إلى ثلاثين جنيها اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٢ مع تعديل في أيام وساعات العمل ، وأنه لما كانت علاقته بالطاعنة ناشئة عن عقد عمل غير مكتوب وغير محدد المدة ، فقد طالبها بأن تنفي بالتزاماتها ونحوه تطبقا لقانون العمل غير إنها رفضت ثم استوفعته على عقدين متتاليين مدة كل منهما سنة واحدة بما يؤكد علاقة العمل المستمرة ، وأنه لما كانت الطاعنة قد فصلته من الخدمة بخطابها المؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٤ والتحق بعمل آخر فقد عدل طلباته إلى إلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضدها الثانية مبلغ ٣٢٦ ج ٢٥٠ م قيمة الاشتراكات المستحقة عليها عن مدة خدمته اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٧ وحتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٤ مع استعداده لسداد ما يستحق عليه من اشتراكات إلى المطعون ضدها الثانية ، وقال إن طلبه اعتبار عقد عمله غير محدد المدة ، أضحي غير ذي موضوع بالحقاقه بعمله الجديد ، وإن كان لا يزال أساسا لطلبه الآخر ، قضت محكمة أول درجة بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٥ برفض الدعوى فأدعى إلى انتفاء علاقة العمل . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وتفيد الاستئناف برقم ٧٣ لسنة ٢٢ ق ، وبتاريخ ٢٦/١/١٩٦٧ قضت المحكمة (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار العلاقة التي كانت تربط المطعون ضده الأول بالطاعنة في الفترة من ١/٤/١٩٥٧ إلى ١٤/١٠/١٩٦٤ علاقة عمل وذلك في مواجهة المطعون ضدها الثانية (ثانيا) بعدم قبول دعوى المطعون ضده الأول فيما يختص بطلب إلزام

الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها الثانية قيمة الاشتراكات الواجب عليها دفعها عنه عن الفترة المشار إليها لرفعها من غير ذي صفة أو مصلحة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها كانت قد دفعت ببطلان إعلان المطعون ضدها الثانية - هيئة التأمينات - بصحيفة الاستئناف ، ذلك أن الإعلان حوجه إليها بإدارة قضايا الحكومة في حين أنه يتعين طبقاً للمادتين ١٤ ، ١٥ من قانون المرافعات السابق أن يتم تسليم صورة الإعلان إلى النائب عنها في مركز إدارتها ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع فأخطأ بذلك في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي . مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، وكانت المطعون ضدها الثانية باعتبارها صاحبة المصلحة في هذا الدفع لم تملك به أمام محكمة الموضوع فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت بسقوط حق المطعون ضده الأول في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد لأن الدعوى وفقاً للمادة ١٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مما ينظر على وجه الاستعجال وميعاد استئنافها عملاً بالمادة ٢/٤٠٢ من قانون المرافعات السابق معاملة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو خمسة عشر يوماً ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استناداً إلى أن ميعاد الاستئناف ستون يوماً بخلاف ذلك القانون .

وحيث إن هذا الذي غير مديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق معاملة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن " ميعاد الاستئناف ستون يوماً ما لم ينص القانون على غير ذلك ،

ويكون الميعاد خمسة عشر يوما في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ، وكان الحكم في النزاع المردد في هذه الدعوى ليس صادرا في مادة مستعجلة ، وفقا لما تعنيه الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهي التي يقتصر الفصل فيها على الإجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع ، وكانت المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وإن نصت على الفصل في المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال إلا أن هذه العبارة ليست إلا مرادفا لعبارة على وجه السرعة التي نص قانون المرافعات السابق في المادة ١١٨ منه المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن تسرى على الدعوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة ، القواعد العامة بشأن موايد الطعن في الحكم الصادر فيها ، لما كان ذلك ، فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون ميتين يوما طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ مرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ويكون الحكم المظنون فيه إذ التزم هذا النظر ، صحيحا في القانون .

وحيث إن الطاعة تنهى في المدين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن المطعون ضده الأول قصر طلباته في صحيفة الاستئناف على إلزام الطاعة بأن تؤدي للمطعون ضدها الثانية مبلغ ٣٢٦ ج و ٢٥٠ م ، ولذا فإن ما قصى به الحكم المطعون فيه من اعتبار العلاقة التي تربطه بالطاعة في الفترة من ١/٤/١٩٥٧ إلى ١٤/١٠/١٩٦٤ عقد عمل يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

وحيث إن هذا الدعي مردود ، ذلك أنه لما كان طلب المطعون ضده الأول إلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضدها الثانية مبلغ ٣٢٦ ج و ٢٥٠ م قيمة ما استحق عن مدة عمله لديها من اشتراكات للمطعون ضدها الثانية — هيئة التأمينات الاجتماعية — يتضمن حتما وبطريق اللزوم الفصل في العلاقة التي كانت تربطه بالطاعة في مدة النزاع وهل هي علاقة عمل أو غير ذلك إذ بدونها لا يقوم طالب الإلزام بتحديد قيمة الاشتراكات إلى المطعون ضدها الثانية ،

وكان تكليف تلك العلاقة بوصفها السابق استمر قائما محورا للنزاع وأساسا له، فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه من اعتبار العلاقة المشار إليها عقد عمل يعتبر فصلا في طاب داخل في نطاق الطلبات المطروحة ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن المطعون ضده الأول تقدم بمذكرة بدفاعه في غير المواعيد الممنوحة له ودون إعلان الطاعنة بها فأخل بذلك بحق الطاعنة في التعقيب على ما جاء بها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن مذكرة المطعون ضده الأول المشار إليها في وجه النعى قدمت في غير ميعادها وأنها لم تعلن بها ، مما يجعل نعيها مفتقرا للدليل .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وفي بيان ذلك تقول إن المطعون ضده الأول حدد طلباته في الدعوى بأن المدة التي التحق فيها عاملا لدى الطاعنة هي من ١٩٥٧/٤/١ إلى ١٩٦٤/٩/٣٠ غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار عقد العمل ممتدا من ١٩٥٧/٤/١ إلى ١٩٦٤/١٠/١٤ بأكثر مما طلب المطعون ضده الأول .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن النعى على الحكم بأنه قضى للمستأنف — المطعون ضده الأول — بأكثر مما طلبه في استئنائه هو سبب للطعن فيه بطريق التماس وليس بطريق النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب السابع على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أهدر ما قدمته من مستندات وهي عبارة عن العقود المحررة فيما بينها وبين المطعون ضده الأول وثابت منها أنها عقود مقالة محددة المدة لإشراف المطعون ضده الأول على علاج عمالها وليست بعقود عمل .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه ناقش ما تقدم به كل طرف من مستندات وأدلة واقعية وحجج قانونية وانتهى للأسباب السائغة التي اعتمد عليها إلى تكييف العلاقة التي كانت تربط الطاعنة بالمطعون ضده الأول طوال مدة عمله لديها بأنها ناشئة عن عقد عمل توافرت له عناصره ، ولما كان مانعاه الطاعنة في هذا السبب من عدم أخذ الحكم المطعون فيه بما ورد بمستنداتها المقدمة تدليلا منها على أن علاقتها بالمطعون ضده الأول ناشئة عن عقد مقاوله ، ولم يكن أساسها عقد عمل يقوم في حقيقته على المجادلة فيما لمحكمة الموضوع من حق تقدير الأدلة والموازنة بينها ، وهو مما يستقل به قاضي الدعوى وحده متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، لما كان ذلك فإن هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم الدهنان ، ومحمود المصرى ، وعثمان حسين عبدالله ، ومصطفى الفقى .

(١٣٣)

للطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) حكم . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .

للقضاء بطلان الحكم المستأنف والتأجيل لنظر الموضوع دون التصدى له . غير منه الخصومة ، كلا
أو بعضا . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق .

(٢) دعوى . ” صحيفة الدعوى ” . بطلان .

صحيفة الدعوى أساس كل إجراءاتها . الحكم ببطلانها . أثره . إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها .
زوال ما ترتب على رفعها من آثار واعتبار الخصومة لم تنعقد .

(٣ و ٤) دعوى . ” صحيفة الدعوى ” . بطلان . استئناف . ” نطاق
الاستئناف ” . حكم . استنفاد الولاية .

(٣) قضاء محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة الدعوى لعدم إعلانها وبطلان الحكم المستأنف المبنى
عليها . مؤداه . زوال الخصومة . وجوب الوقوف عند حد تقرير البطلان .

(٤) وجوب تصدى محكمة الاستئناف للفصل في موضوع الدعوى متى استنفدت محكمة أول
درجة ولايتها . شرطه . القضاء ببطلان الحكم المستأنف لعدم إعلان صحيفة الدعوى . عدم جواز
التصدى للموضوع في هذه الحالة . مراقبة من صدر لصالح الحكم بالبطلان في موضوع الاستئناف
لا أثر له . طه ذلك .

١ — إذ كان الحكم — الصادر ببطلان الحكم المستأنف — قد قرر التأجيل
لنظر الموضوع دون أن يتصدى له ، فإنه لا يعتبر بذلك منبها للخصومة كلها أو بعضها
ومن ثم لا يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون
المرافعات السابق .

٢ — صحيفة افتتاح الدعوى هي الأساس الذي تقوم عليه كل إجراءاتها ، فإذا حكم ببطلانها فإنه ينبغي على ذلك إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها و زوال جميع الآثار التي ترتبت على رفعها واعتبار الخصومة لم تنعقد ، وإن كان ذلك لا يمنع صاحب المصلحة من تجديد الخصومة إذا شاء بإجراءات مبدأة متى انتفى المانع القانوني من ذلك .

٣ — إذ كان يترتب على عدم إعلان صحيفة الدعوى عدم انعقاد الخصومة ، فإن مؤدى قضاء محكمة الاستئناف ببطلان تلك الصحيفة والحكم المستأنف المبني عليها لا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن ثم فلا يسوغ لمحكمة الاستئناف أن تمضي بعد ذلك في نظر الموضوع بل يكون عليها أن تقف عند حد القضاء بالبطلان فإن هي جاوزت ذلك وقضت في الموضوع فإن قضاءها يكون واردا على غير خصومة .

٤ — لا وجه للتعدي بأنه وقد استنفدت محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى في موضوعها ، فإنه يترتب على محكمة الاستئناف إزاء ذلك — وقد قضت ببطلان الحكم المستأنف — أن تعرض للموضوع وتفصل فيه إذ يشترط لذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ألا يكون الحكم المستأنف قد شابه عيب يمتد إلى صحيفة افتتاح الدعوى ، فتي كانت هذه الصحيفة باطلة لعدم إعلانها فإن الخصومة لا تنعقد بها ، ومن ثم لا يترتب عليها إجراء أو حكم صحيح سواء كان ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى أو محكمة الدرجة الثانية . ولا وجه للقول بأن الطاعن وقد حضر أمام محكمة الاستئناف وترافع في موضوع الدعوى وادعى بتزوير الشيك محل النزاع فإنه يكون قد نزل ضمنا عن التمسك ببطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى وعن الحكم الصادر لصالحه ببطلان الحكم الابتدائي ، وهو فيما يقول المطعون ضده بطلان نسبي مقرر لمصلحة الطاعن ، إذ أنه علاوة على أن دفاع الطاعن كان يقوم أصلا أمام محكمة الاستئناف على التمسك ببطلان إعلانه بالدعوى ، فإن من المقرر أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها كما لا يجوز للخصوم أنفسهم الاتفاق على خلافها ولأصاحب الشأن النزاع عنها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع نتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليه طلب إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية إصدار أمر أداء بإلزام الطاعن بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه وذلك بناء على شك مسحوب على بنك الجمهورية بتاريخ ١٩٦٥/١١/٨ امتنع هذا البنك عن دفع قيمته لعدم وجود حساب لديه باسم الطاعن ، وقد رفض رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع أعلن بها الطاعن وقيدت الدعوى برقم ٧٦٣٢ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٧ قضت المحكمة للمطعون عليه بطلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٨٠ سنة ٨٣ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٩٦٧/٣/٢٩ ببطلان الحكم المستأنف وأجلت الدعوى لجلسة تالية لنظر الموضوع . ادعى الطاعن بتزوير الشيك وبعد أن نذبت تلك المحكمة خبيراً لتحقيق الادعاء بالتزوير بطريق المضاهاة وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الامضاء الموقع به على الشيك هو للطاعن ، قضت المحكمة فى ١٩٦٨/١/١١ برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن خمسة وعشرين جنيهاً وإلزامه بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٧٥٠٠ جنيه والمصروفات وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، ويقول فى بيان ذلك إن المطعون عليه قد سلك فى إعلانه بصحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة طريقاً غير مشروع بغية استصدار حكم

فی الدعوى فی حقلة منه ، وقد تبینت محكمة الاستئناف بطلان هذا الإعلان فقضت لذلك ببطلان الحكم المستأنف ، ومؤدى ذلك أن الخصومة لم تنعقد ومن ثم يكون الحكم الصادر فیها معدوما . مما كان یتعین معه علی محكمة الاستئناف — وقد قضت ببطلان صحیفة افتتاح الدعوى الابتدائیة — أن تقف عند هذا الحد ولا تمضى فی نظر الموضوع حتی لاتقوت علی الطاعن إحدى درجتی التقاضی فتخالف بذلك مبدأ التقاضی علی درجتین المتعلق بالنظام العام ، وإذا جانبت محكمة الاستئناف هذا النظر ومضت فی نظر الموضوع فإن حکمها یرکون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور فی التسیب .

وحيث إن المطعون ضده دفع بعدم قبول هذا النعی لأنه موجه إلى ما قضی به الحكم الصادر فی ١٩٦٧/٣/٢٩ من تحديد جلسة لنظر الدعوى مما یتضمن القضاء باختصاص محكمة الاستئناف بالتفصل فی الموضوع وقد أصبح هذا الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى ولم يطعن فیهِ بطریق النقص استقلالا فی الميعاد طبقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المشار إليه قد قرر التأجيل لنظر الموضوع دون أن یتصدى له ، فإنه لا یرتبر بذلك منہا للخصومة كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فیهِ علی استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشکلیة .

وحيث إن مما ینعی به الطاعن علی الحكم المطعون فیهِ بالسبب المتقدم فی محله ، ذلك أن صحیفة افتتاح الدعوى هی الأساس الذى تقوم علیه كل إجراءاتها فإذا حکم ببطلانها فإنه ینبئ علی ذلك إلغاء جمیع الإجراءات اللاحقة لها وزوال جمیع الآثار التى ترتبت علی رفعها واعتبار الخصومة لم تنعقد ، وإن كان ذلك لا یمنع صاحب المصلحة من تجديد الخصومة إذا شاء بإجراءات مبتدأة متى انتفى المساع القانونى من ذلك — ولما كانت محكمة الاستئناف قد حکمت فی ١٩٦٧/٣/٢٩ ببطلان الحكم الابتدائى الصادر فی ١٩٦٦/٢/٢٧ والقاضى بإلزام الطاعن بدفع المبلغ المطلوب وذلك لعدم إعلانه بصحیفة

الدعوى ، وكان يترتب على عدم إعلان صحيفة الدعوى عدم انعقاد الخصومة ، فإن مؤدى القضاء ببطلان تلك الصحيفة والحكم المبني عليها ألا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن ثم فما كان يسوغ لمحكمة الاستئناف أن تمضي بعد ذلك في نظر الموضوع بل كان عليها أن تقف عند حد القضاء بالبطلان ، فإن هي جاوزت ذلك وقصت في الموضوع فإن قضاءها يكون واردا على غير خصومة ، هذا ولا وجه للتجدي بأنه وقد استنفدت محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها ، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف إزاء ذلك أن تعرض للموضوع وتفصل فيه ، إذ يشترط لذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ألا يكون الحكم المستأنف قد مثابه عيب يمتد إلى صحيفة افتتاح الدعوى ، فمتى كانت هذه الصحيفة باطلة لعدم إعلانها فإن الخصومة لا تنعقد بها ، ومن ثم لا يترتب عليها إجراء أو حكم صحيح سواء كان ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى أو محكمة الدرجة الثانية ، كما لا وجه للقول بأن الطاعن وقد حضر أمام محكمة الاستئناف وترافع في موضوع الدعوى وادعى بتروير الشيك محل النزاع ، فإنه يكون بذلك قد نزل ضمنا عن التمسك ببطلان إعلانها بصحيفة افتتاح الدعوى وعن الحكم الصادر لصالحه ببطلان الحكم الابتدائي ، وهو فيما يقول المطعون ضده بطلان نسي مقرر لمصلحة الطاعن ، لا مساغ لذلك ، إذ أنه علاوة على أن دفاع الطاعن كان يقوم أصلا أمام محكمة الاستئناف على التمسك ببطلان إعلانها بالدعوى ، فإن من المقرر أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها كما لا يجوز للخصوم أنفسهم الاتفاق على خلافها ولا لصاحب الشأن التنازل عنها — لما كان ما تقدم ، فإن النعي بهذا السبب على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦٨/١/١١ يكون في محله ويتعين لذلك نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى أنه كان يجب على محكمة الاستئناف الوقوف عند حد القضاء ببطلان الحكم الابتدائي ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى دون المضي في نظر الموضوع . فإنه لا وجه لإحالة الدعوى بعد نقض الحكم المطعون فيه إلى محكمة الاستئناف إذ لم يبق للفصل فيه سوى المصروفات من درجتي التقاضي . وإذا كان ذلك صالحا للفصل فيه .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد غيث ، وحامد وصفى ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل
مفرحات عثمان .

(١٣٤)

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(٢٤١) ضرائب . " ضريبة المهن غير التجارية " . ملكية . " الملكية
الأدبية والفنية " .

(١) نشاط المؤلف في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله بطرق مباشرة أو غير مباشرة .
خضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية .

(٢) أعضاء هيئات التدريس بالجامعات . خضوعهم للضريبة على أرباح المهن غير التجارية
بالنسبة للأرباح التي يحققونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم .

(٣) ضرائب " ضريبة المهن غير التجارية " .

امتناع الممول الخاضع لضريبة المهن غير التجارية عن تقديم إقراره . أثره . ربط الضريبة
على أرباحه وفقاً لتقدير مصلحة الضرائب .

(٤) ضرائب " ضريبة المهن غير التجارية " . نقض . " أسباب الطعن " .

خصم التكاليف من الإيرادات . عدم تقديم الضامن دليلاً على تمسكه بذلك أمام
محكمة الموضوع . نعى غير مقبول . لا يمكن تقديم صورة غير رسمية من صحيفة
الاستئناف .

١ - من حق المؤلف أن يستغل مؤلفه بطريق مباشر أو غير مباشر ،
ومن وسائل هذا الاستغلال أن يتولى طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة
الغير بقصد تحقيق ربح مادي ، ونشاط المؤلف - لا الغير - في نقل مؤلفه

إلى الجمهور واستغلاله على هذه الصورة يخضع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في معنى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٠ وقولها "تسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى" وهما وصفان متغايران فصل الشارع بينهما بلفظ "أو" لكي يخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال استغلال كل نشاط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالى وإن لم يتخذ صاحبه مهنة معتادة له .

٢ — أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يخضعون للضريبة على المهن غير التجارية بالنسبة للأرباح التى بحقة — ونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم . ولا يغير من هذا النظر أن طبيعة عملهم تقتضى القيام بالأبحاث والدراسات العلمية ونشرها تحقيقا لرسالتهم ، ذلك أن المؤلف الذى يضع كتابا متعلقا بالمهنة التى يمارسها ، لا يختلف عن المؤلف العادى ، فكلاهما فى وضع واحد من حيث الخضوع للضريبة ، كما أنه لا أهمية للخافز على العمل فى نظر المشرع الضريبي ، علاوة على أن قانون الجامعات لا يحول دون خضوع أعضاء هيئة التدريس للضريبة على أرباح المهن غير التجارية متى توافرت شروط تطبيقها فى حقهم ، لأن لكل قانون مجاله الخاص فى التطبيق ، خاصة وأن قانون الجامعات لم يتضمن نصا بإعفاء هيئات التدريس من الخضوع لهذه الضريبة .

٣ — أحالت المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الواردة فى شأن أرباح المهن غير التجارية إلى المادة ٤٥ من القانون المذكور ، وتقضى المادة الأخيرة بأنه إذا امتنع الممول عن تقديم إقراراته ، قدرت المصلحة الأرباح وربطت الضريبة وفقا لهذا التقدير .

٤ — إذ كان الطاعن لم يقدم دليلا على أنه تمسك بخصم التكاليف من الإيرادات — أمام محكمة الامتئناف — ولا يبنى عن ذلك تقديم صورة غير

(١) قض ١٢/٧/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٧٩٢ .

رسمية من صحيفة الاستئناف ، إذ هي لا تكفى للاستدلال بها على ما يدعيه ،
والخصوم هم المكلفون بتقديم ما يرونه لازما من المستندات لتأييد ما يدعون
في الطعن ، لما كان ذلك فإن النعمى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب الرمل قدرت صافي أرباح الطاعن —
وهو من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية — من نشاطه في التأليف
بمبلغ ٤٨٠ ج في كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ وبمبلغ ٤٥٠ ج
في سنة ١٩٥٥ ، وإذا عارض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت
قرارها بتاريخ ١٩٥٩/١/٣١ بأحجائه من نطاق المـولين الخاضعين للضريبة
على المهن الحرة في سنوات النزاع ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى
رقم ٢١١ سنة ١٩٥٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار ،
وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وخضوع الطاعن
للضريبة على المهن الحرة وتأييد تقديرات المأمورية . استأنف الطاعن هذا
الحكم بالإستئناف رقم ٣٣٦ سنة ١٧ قى تجارى الاسكندرية طالبا إلغاء والحكم
بعدم خضوعه لضريبة المهن الحرة في سنى النزاع ، واحتياطيا بتحديد صافي
إيراداته في هذه السنوات بمبالغ ٧٤ ج و ٣٨٠ م ، ٨٦ ج و ٨٤٤ م ، ٥٩ ج
و ٢٨٠ م ، ٣٧ ج و ٦٩٦ م على التوالى . وبتاريخ ١٩٦٥/٦/١٦ حكمت
المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وتحديد صافي أرباح الطاعن بمبلغ ٣٠٠ ج
في كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ وبأنه لم يحقق ربحا في سنة ١٩٥٥ .
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من خمسة أوجه ، ويقول في بيان الوجهين الأول والثاني منها أن الحكم أقام قضاءه بخضوع إرادته من التأليف لضريبة الأرباح غير التجارية على سند من القبول بأن الفوائد الدائمة لسلامة الضريبة تقوم على العدالة والمساواة وأن الضريبة تلحق سائر الأموال والأشخاص هذا من يشملهم الإعفاء بنص صريح ، وأن ما فعله المشرع باستصدار القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٢ بإعفاء جوائز الدولة التشجيعية من الضرائب يدل على أن الأصل هو سريان ضريبة الأرباح غير التجارية على الإيرادات الناتجة من أى نشاط قوامه العمل ، في حين أن الأصل في كل الدساتير والتشريعات أن الضريبة تكليف لا يتقرر ولا يسرى إلا في الحدود التي رسمها القانون ، أما إعفاء جوائز الدولة التشجيعية من الضرائب فلا يرجع إلى مبدأ عام مطلق يفرض الضريبة على جميع الأشخاص والأموال وإنما لرفع الخطأ الذي وقعت فيه مصلحة الضرائب في حق هؤلاء العلماء إذ فرضت عليهم الضريبة دون أن تتوافر شروط تطبيقها . ويقول الطاعن بينا للوجهين الثالث والخامس أن الحكم استند في قضائه إلى أن ضريبة الأرباح غير التجارية أصبحت بعد التعديل الذي أدخله المشرع بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على نص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي ضريبة القانون العام وأنها تفرض على الإيراد الناتج من الاشتغال بعمل معين يحوى بين ثناياه شيئا من الاعتياد دون ضرورة توافر شرط الاحتراف وارتكن الحكم في ذلك إلى ما تضمنته الأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ واعتبر ركن الاعتياد متوافرا في شأن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من طبيعة عملهم التي تقتضى البحث الدائب والاطلاع المستمر ، وأن نية الكسب متوافرة لديهم من نشر أبحاثهم وتوالى هذه النشرات وتعدد مظاهرها ، وأضاف الحكم أن ركن الاعتياد قد تحقق بالنسبة للطاعن لأنه وإن لم يصدر سوى مؤلف واحد في سنة ١٩٥٢ إلا أنه أصدر عدة كتب ابتداء من سنة ١٩٥٦ واستدل على ثبوت نية الكسب لديه بأنه طبع من مؤلفه كمية ضخمة بيعت في الأسواق على نطاق واسع ، في حين أن الأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وتقرير لجنة الشؤون المالية تؤيدان وجهة نظر الطاعن من ضرورة توافر شرط الامتهان أو الاحتراف ، هذا إلى أن ركن

الاعتیاد لا ینصب علی مجرد البحث والدراسة بل علی نشر المؤلفات ، وقد اعتمد الحكم علی وقائع عامة لا تصلح دلیلا علی توافر نية المكسب لدى هیئة التدیس لأن نشر البحوث یتم استجابة لحاجة الدراسة الجامعية ، ولا یجوز الاستدلال علی توافر ركن الاعتیاد بالنسبة للطاعن بالمؤلفات التي أصدرها بعد سنة ۱۹۵۶ لأنها خارجة عن مدة المحاسبة ، كذلك فإن طبع ألف نسخة من كتابه لطلبة السنة الثانية بكلية الحقوق الذين یتبلغ عددهم كل عام حوالي ۶۰۰ طالب علی الأقل لا یمكن اعتباره كمية ضخمة ، وهو ما لم تتوافر معه شروط الخضوع للضريبة بالنسبة للطاعن . ویتحصل النعی بالوجه الرابع فی أن الطاعن استدل بتأيید لوجهة نظره بأن نشاطه فی التألیف لیس نشاطا مستقلا وإنما یدخل فی صمیم عمله كأستاذ فی الجامعة التي تفرض علیه قوانینها مواصلة البحث والتألیف ونشر بحوثه ومؤلفاته ، غیر أن الحكم لم یأخذ بهذا النظر تأمیساً علی أن قوانین الجامعة التي استند إليها الطاعن لم تكن مادية فی سنی المحاسبة ولا شأن لها بالتشريعات التي تفرض الضريبة ، وأن المادة ۷۰ من القانون رقم ۵۰۸ لسنة ۱۹۵۴ ترخص لأعضاء هیئة التدیس فی مزاولة مهنتهم خارج الجامعة علی شرط أن یمکن المرخص له فی ذلك خبرة تنفع فی اختصاصه العلمی وهو ما یمتثل منه أن الإراد الذي یحققونه من مزاولة هذه المهن المختلفة یمثل للضريبة النوعية الخاصة به ، فی حین أن النصوص التي استند إليها الطاعن وردت فی قانون الجامعات رقم ۵۰۸ لسنة ۱۹۵۴ وأن القانون رقم ۲۳ لسنة ۱۹۴۲ بتنظیم جامعة الاسكندرية التي یمثل بها الطاعن تتضمن نصوصاً عن رسالة الجامعة وهي نفس رسالة هیئة التدیس بها ، هذا إلى أن القوانين المختلفة تكون فی مجموعها نطاقاً تشريعياً واحداً بحيث یتعین أن یراعی عند تطبیق أى قانون ما تفرضه القوانين الأخرى ، ولا عمل للاستناد إلى نص المادة ۷۰ من القانون رقم ۵۰۸ لسنة ۱۹۵۴ سالفه البیان لأنها تشترط أن یمحصل أستاذ الجامعة علی إذن خاص لمزاولة مهنته فی الخارج ، وهو أمر غیر لازم لقیام عضو هیئة التدیس بنشاطه فی التألیف لأنه لا یمثل عملاً مستقلاً عن عمله كأستاذ فی الجامعة .

وحيث إن هذا النعی بجمیع أوجهه مردود ، ذلك أن من حق المؤلف أن یمتثل مؤلفه بطریق مباشر أو غیر مباشر ومن وسائل هذا الاستغلال أن یتولى

طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة الغير بقصد تحقيق ربح مادي ، ونشاط المؤلف — لا الغير — في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله على هذه الصورة يخضع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في معنى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقولها ” تسري هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى ” وهما وصفان متغايران فصل الشارع بينهما بلفظ ” أو ” ، لكي يخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال استغلال كل نشاط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالى وإن لم يتخذ صاحبه مهنة معتادة له ، ولما كان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يخضعون تبعا لذلك للضريبة على المهن غير التجارية بالنسبة للأرباح التي يحققونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم ، لا يغير من هذا النظر أن طبيعة عملهم تقتضى القيام بالابحاث والدراسات العلمية ونشرها تحقيقا لرسالتهم ، ذلك أن المؤلف الذى يضع كتابا متعلقا بالمهنة التي يمارسها لا يختلف عن المؤلف العادى فكلاهما في وضع واحد من حيث الخضوع للضريبة ، كما أنه لا أهمية للماز على العمل في نظر المشرع الضريبي ، علاوة على أن قانون الجامعات لا يحول دون خضوع أعضاء هيئة التدريس للضريبة على أرباح المهن غير التجارية متى توافرت شروط تطبيقها في حقهم لأن لكل قانون مجاله الخاص في التطبيق ، خاصة وأن قانون الجامعات لم يتضمن نصا بإعفاء هيئات التدريس من الخضوع لهذه الضريبة ، ولما كان الحكم قد استدل على خضوع أعضاء هيئات التدريس بالجامعات للضريبة على نشاطهم في التأليف ، بأن المشرع حينما رأى إعفاء جوائز الدولة التشجيعية من الضريبة لاعتبارات قدرها أصدر قانونا بذلك أخذا بما هو مقرر من أن الأصل هو خضوع النشاط في التأليف للضريبة وأن الاستثناء هو الإعفاء ولا يكون إلا بنص وهو من الحكم استدلال سائق ، ولما كان الحكم قد استخلص توافر شروط الخضوع للضريبة بالنسبة للطا من إصداره الجزء الأول من مؤلفه مخرج القانون الإدارى سنة ١٩٥٢ في ألف نسخة بيعت على نطاق واسع وبثمن يتدرج بين الطلبة والجمهور فيكون الطادن بذلك قد أخرجته من نطاق الحق المعنوى إلى نطاق الحق المالى واستغلاله وهو امتخا لاص موضوعى سائق ، ولما كانت الأسباب الدالة الذكر التي استند إليها الحكم تكفى لحمله فلا يعيبه ما أورده تزييدا من أن

الضريبة تلحق سائر الأموال والأشخاص ، أو ما استلزم إليه من الاستدلال بالمادة ٧٠ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ — أيا كان وجه الرأي فيه — مما يكون معه النعى على الحكم في هذا الخصوص غير منتج . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أن الحكم لم يأخذ في تحديد الأرباح بتقديراته التي أثبتتها في صحيفة الاستئناف ، واعتمد تقدير المصلحة الجزائية مع أنه لم يحكم بالاستناد إلى أساس ، فضلا عن أن المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تجيز الأخذ بهذه الطريقة إلا بالنسبة للمصروفات ، هذا إلى أن المأمور الفاحص قدر ثمن الجزئين من مؤلفه " القانون الإداري المصري والمقارن " بمبلغ ٢٠٠ قرش ، وقرر الطاعن أنه لم يخرج في فترة المحاسبة سوى الجزء الأول من هذا المؤلف ، وأقره الحكم على ذلك وذكر أن تقدير المأمور الفاحص للثمن مغالى فيه ، إلا أنه حدد ثمن الجزء الواحد بمبلغ ١٠٠ قرش للطلبة ومبلغ ١٥٠ قرشا لغيرهم ، فيكون الحكم قد حدد للجزء الواحد ثمن أعلى من تقدير المأمور الفاحص ، علاوة على أن الحكم اقتصر على خصم ٢٠٪ مقابل المصروفات ولم يخصم التكاليف ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الواردة في شأن أرباح المهن غير التجارية قد أحالت إلى المادة ٤٥ من القانون المذكور ، وتقضى المادة الأخيرة بأنه إذا امتنع الممول عن تقديم إقراراته قدرت المصلحة الأرباح وربطت الضريبة وفقا لهذا التقرير ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب قدرت أرباح الطاعن بطريق التقدير الجزائي لأنه امتنع عن تقديم إقراراته بأرباحه في فترة المحاسبة ، ولما كان الطاعن لم يقدم دليلا على ما أثاره بسبب النعى من أن المأمور الفاحص قدر ثمن الجزئين من مؤلفه " القانون الإداري المصري

والمقارن" بمبلغ ٢٠٠ قرش، أو أنه تمسك بخصم التكاليف من الإيرادات ، ولا يغنى عن ذلك تقديم صورة غير رسمية من صحيفة الاستئناف ، إذ هي لا تكفى للاستدلال بها على ما يدعيه ، والخصوم هم المكفون بتقديم ما يرونه لازماً من المستندات لتأييد ما يدعونه في الطعن ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان لتناقض أسبابه ، ويقول بياناً لذلك إن الحكم بعد أن قرر أنه لا يجوز أن يفلت أى دخل من الضريبة إلا ما استثنى بنص صريح ، إذا به يعود ويقرر أن الضريبة تكليف يجب أن يسرى في الحدود المرسومة له ، وتطبيق القاعدة الأولى التي قررها الحكم تستلزم خضوع أرباح الطاعن من التأليف للضريبة ، أما القاعدة الثانية فتجيز له أن يتمسك بعدم خضوعه للضريبة لأن النص لا يشملها ، كما أن الحكم يقرر في موضع آخر أن ضريبة الأرباح غير التجارية تسرى على مجرد الاشتغال بأى عمل ولو لم يتوافر في الممول شرط الامتثال ، ثم يقرر في موضع آخر أن طبيعة المهن الحرة تستلزم أن تكون ممارستها بنية الكسب ، وهو ما يعيب الحكم بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لا تعارض بين القاعدة العامة التي قررها الحكم إعمالاً لنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ من أن ضريبة المهن غير التجارية أصبحت هي ضريبة القانون العام ، وأنها تسرى على كل إيراد لا يخضع لضريبة نوعية أخرى ، وبين القاعدة الثانية التي مفادها أن الضريبة تكليف يجب أن يطبق في الحدود المرسومة له ، بل على العكس ، فإن القاعدة الأولى تعد تطبيقاً لما تضمنته القاعدة الثانية من أحكام . كما أنه لا تعارض بين ما قرره الحكم من أنه يشترط لسريان ضريبة الأرباح التجارية توافر نية الكسب لدى الممول وبين ما قرره من سريان الضريبة على مجرد الاشتغال ذلك أنه إذا كان امتثال الممول مهنة حرة يستلزم توافر نية الكسب ، فإن الاشتغال والقيام بنشاط معين يستلزم هو الآخر توافر هذه النية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمن رفضه .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل
فرحات هنان .

(١٣٥)

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . « الطعن الضريبي » . قوة الأمر المقض .

فصل لجنة الطعن في موضوع شكل المنشأة واعتبارها شركة تضامن . هدم طعن
مصلحة الضرائب في قرار اللجنة . صيرورة نهائيا مانعا من العودة للمناقشة فيه
في هذا الخصوص .

متى كانت لجنة الطعن قد فصلت في موضوع شكل المنشأة واعتبرتها شركة
تضامن ، ولم تطعن مصلحة الضرائب في قرار اللجنة ، فإن هذا القضاء — أيا كان
وجه الرأي فيه — يكون نهائيا في هذا الخصوص مانعا من العودة إلى المناقشة فيه
من مصلحة الضرائب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٤ تم حصر عقد أثبت فيه أنه تم الاتفاق على تعديل
شركة التضامن القائمة وقتذاك بين فلفل واصف فرج الله — المطعون عليه

الأول — وبين حنونة متى أرمانبوس، وتكوين شركة تضامن من المطعون عليه الأول ومن ولديه القاصرين صفوت وصموئيل المشمولين بولايته للتجارة في البقالة والعلافة برأس مال قدره ٤٠٠ ج ، دفع منه المطعون عليه الأول مبلغ ١٠٠ ج وكل من ولديه مبلغ ١٥٠ ج ، على أن يقوم والدهما بإدارة نصيبهما في الشركة لحسابهما حتى يبلغا سن الرشد وسجل هذا العقد بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٤ ، وقدرت مأمورية ضرائب الوايل أرباح المنشأة على أساس أنها شركة توصية بسيطة من المدة من ١/١٠/١٩٥٤ حتى ٣١/١٢/١٩٥٤ والسنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بمبالغ ٢٦٣ ج ، ١٠٢٩ ج ، ١٠٥٣ ج ، ١٠٥٣ ج ، ١٠٦٣ ج على التوالي ، وأخطرت المطعون عليه الأول بصفته شريكا متضامنا وبصفته مديرا لحصة التوصية بهذه التقديرات ، وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتخفيض تقديرات المأمورية في فترة المحاسبة إلى مبالغ ١٢٣ ج ، ٥٠١ ج ، ٥٣٦ ج ، ٥٤٧ ج ، ٥٦٨ ج ، على الترتيب ، على أن يوزع هذا الربح بين الشركاء حسب عقد الشركة ، فقد أقام المطعون عليه عن نفسه وبصفته وليا على ولديه الدهوى رقم ٥٩ سنة ١٩٦١ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار ، طالبا الحكم باعتماد إقراره واعتبار أرباح الشركة لا تتجاوز حد الإعفاء بالنسبة لكل من الشركاء الثلاثة في تلك الفترة ، وبتاريخ ١٦/١/١٩٦٤ حكمت المحكمة بتعديل قرار اللجنة واعتبار صافي أرباح المنشأة في فترة المحاسبة بمبالغ ١٠٤ ج ، ٤٢٧ ج ، ٤٦٢ ج ، ٤٧٢ ج ، ٤٩٤ ج على التوالي . استأنف المطعون عليه عن نفسه وبصفته وليا على ولديه " أصحاب شركة تضامن " هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٩٠ سنة ٨١ ق تجارى ، طالبا تعديله بجعل نتيجة أعمالهم في الفترة من ١/١٠/١٩٥٤ إلى ٣١/١٢/١٩٥٤ مبلغ ١٠ ج و ٦٧٥ م خسارة ، وفي باقي سنوات المحاسبة بمبالغ ٤٦ ج و ٩٠٠ م ، ١٧ ج و ٢٠٠ م ، ٢٢ ج و ٦٠٠ م ، ٢٨ ج و ٢٨٠ م على التوالي ، وبتاريخ ١٧/٦/١٩٦٥ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان صافي ربح المنشأة في مدة الخلاف ونصيب كل من الشركاء الثلاثة طبقا لما هو محدد بعقد الشركة . طعننت مصلحة الضرائب في هذا

الحكم بطريق النقض فيما قطع فيه من اعتبار المنشأة شركة تضامن وايسست شركة توصية ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن المنشأة شركة تضامن وايسست شركة توصية إستنادا إلى ما تضمنته نصوص عقد الشركة الصريحة وأن لجنة الطعن قررت توزيع الأرباح بين الشركاء حسب عقد الشركة ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن مأمورية الضرائب ربطت الضريبة على أساس أن المنشأة شركة توصية وهو أمر لم يطعن عليه أحد في كافة مراحل التقاضى ، بل انحصر النزاع منذ البداية في أسس التقدير ، هذا إلى أن المطعون عليه الأول رد على دفاع مصلحة الضرائب في مذكرته المقدمة لجلسة ١٧/٦/١٩٦٥ أمام محكمة الاستئناف بما يفيد تسليمه برأى المأمورية ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه المنشأة شركة تضامن فيكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه الأول قد أعلن بالنموذج ١٩ ضرائب بصفته شريكا متضامنا في الشركة وبصفته مديرا لخصصة التوصية فيها ، وطعن على هذا النموذج أمام لجنة الطعن بعريضة مؤرخة ٢٢/٢/١٩٦٠ أثبت فيها أن الطعن مقدم من " فلفل واصف فرج الله وشركاه " وكان الثابت من قرار اللجنة أنها قضت بتخفيض تقديرات المأمورية للأرباح " على أن توزع هذه الأرباح بين الشركاء حسب عقد الشركة " مما مؤداه أن اللجنة لم تقر المأمورية على رأيها من أن المنشأة شركة توصية ، وإنما اعتبرتها شركة تضامن بدليل ما نصت عليه في قرارها من توزيع الأرباح بين الشركاء حسب أنصبتهم المحددة في عقد الشركة وأنه طبقا لوصف المأمورية للعقد لا يوجد سوى شريك متضامن واحد هو المطعون عليه الأول وهو الذى تفرض عليه الضريبة ، أما ولداه فهما شريكان موصيان وذلك أخذا بالمبدأ الذى تقضى به المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية تفرض في شركات

التضامن على كل شريك في حدود ما يصيبه من ربح ، وأنه في شركات التوصية تفرض الضريبة على كل شريك متضامن فيها بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك تفرض عليه الضريبة باسم الشركة ، ولما كانت مصلحة الضرائب لم تطعن في هذا القرار بل طعن فيه المطعون عليه من نفسه وبصفته ولما على ولديه أمام المحكمة الابتدائية ، طالبا الحكم باعتماد إقراره واعتبار أرباح الشركة دون حد الإعفاء بالنسبة لكل من الشركاء الثلاثة في فترة المحاسبة ، ولما لم تجبه المحكمة إلى طلباته استأنف حكمها من نفسه وبصفته ولما على ولديه (أصحاب شركة تضامن) وأصر على ذات الطلبات ، وكان ما أثارته الطاعنة من أن المطعون عليه قد سلم برأى المأمورية في مذكرته المقدمة لجلسة ١٧ / ٦ / ١٩٦٥ أمام محكمة الاستئناف — هو قول عار عن الدليل ، فلك أنها لم تقدم صورة من المذكرة المشار إليها فضلا عما ثبت في الحكم من أن محكمة الاستئناف قد استبعدت هذه المذكرة لورودها بعد الميعاد لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المنشأة شركة تضامن وندب خبيرا لبيان صافي ربح المنشأة في مدة الخلاف ونصيب كل من الشركاء الثلاثة طبقا لما هو محدد بمقدار الشركة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه كيف العقد موضوع النزاع بأنه شركة تضامن استنادا إلى الوصف الذي أسبغه عليه المتعاقدان ، وهو من الحكم خطأ ، ذلك أن تكييف العقد من المسائل القانونية ، وللمحكمة أن تعطيه الوصف القانوني الصحيح غير مقيدة بتكييف المتعاقدين ، وإذا ثبت من عمدة الشركة أن الشريكين القاصرين لم يبلغا ثمانى عشرة سنة فلا يجوز لهما ممارسة التجارة أصلا ولا يكتسبان صفة التاجر ويستحيل قانونا شهر إفلامهما ، ومن ثم فلا يمكن اعتبار العقد شركة تضامن بل يعتبر شركة توصية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت فى الدهوى وعلى ما سلف بىانه فى الرد على السبب الأول أن لجنة الطعن فصلت فى موضوع شكل المنشأة واعتبرتها شركة تضامن ولم تطعن مصلحة الضرائب فى قرار اللجنة ، فإن هذا القضاء — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون نهائيا فى هذا الخصوص مانعا من العودة إلى المناقشة فيه من مصلحة الضرائب ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يمين القضاء برفض الطعن .

جلسة ١٧ من ١٠ أيار سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حاد ، وعلى صلاح الدين ، وحافظ الوكيل ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٣٦)

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٧ القضائية :

بنوك . " عقد فتح الاعتماد " . تأمينات مبنية . " الرهن الحيازي " .
مسئولية .

إتفاق البنك الطاعن والمطعون عليها الثانية على فتح اعتماد مستندى لصالح المطعون عليها الأولى
مقابل رهن البضاعة المبينة منها إلى المطعون عليها الثانية . قبول المطعون عليها الأولى تنفيذ الاتفاق .
تسليمها — من بعد — البضاعة للمطعون عليها الثانية دون الطاعن وقبل سداد قيمة الاعتماد .
مسئوليتها عن مقابل ماضع على البنك الطاعن من الرهن الضامن لفواء بهذه القيمة .

متى كان الاتفاق قد تم بين المطعون عليها الثانية والبنك الطاعن على فتح اعتماد
مستندى لصالح المطعون عليها الأولى ، التزم الطاعن بمقتضاه أن يضع المبالغ
التي حددتها المطعون عليها الثانية تحت تصرف المطعون عليها الأولى مقابل رهن
البضاعة المبينة منها للمطعون عليها الثانية ، وكانت المطعون عليها الأولى قد قبلت
تنفيذ هذا الاتفاق بإصدارها الأذن المثلثة للبضاعة والتي تضمنت أمر مخازنها
بتسليم البضائع المبينة بها للطاعن ، فإنها تكون ملزمة بتنفيذ ما تضمنه فتح الاعتماد
من شروط وتعليمات ، ومن بينها رهن البضاعة موضوع الأذن لصالح الطاعن
كضمان اقيام المطعون عليها الثانية بسداد قيمة الاعتماد ، التي لها استلام البضاعة
إذا ما سددت قيمتها وإلا ظل الغاء حابسا لها ، وتسلم البضاعة بمقتضاها ،
واستوفى قيمة الاعتماد من ثمنها قبل أي دائن آخر ، سواء كان دائنا عاديا أم دائنا
مناخرا في الترتيب ، وذلك بطلب بيعها بالكيفية المبينة بالقانون . وإذا كانت
المطعون عليها الأولى قد أضاعت على الطاعن حقه في حبس البضاعة المرهونة

والتقدم على غيره من الدائنين بتسليمها البضاعة للمطعون عليها الثانية رغم تمهدها في الأذون الصادرة منها بتسليم البضاعة إليه ، مما يجعلها مسئولة عن مقابل ماضع من الرهن الضامن لأوفاء بالدين أو ما تبقى منه ، وكان ما تضمنته طلبات فتح الاعتماد من سقوط مسئولية المطعون عليها الأولى عند سحب البضاعة بمعرفة المطعون عليها الثانية أو تسليمها إليها بخازنها قاصر على مسئوليتها الناشئة عن السرقة أو الحريق ، ولا يعفيها من تنفيذ شروط وتعليمات فتح الاعتماد ، فإن الحكم للمطعون فيه إذ حالف هذا النظر ورتب على تسليم المطعون عليها الأولى البضاعة للمطعون عليها الثانية قبل حصولها على الأذون الممثلة لها والمرهونة لدى للطاعن سقوط مسئوليتها بمقولة إن الطاعن قد أعطى للمطعون عليها الثانية حق سحب البضائع بمعرفتها أخذا بما جاء بطلبات فتح الاعتماد عن مسئوليتها في حالة السرقة أو الحريق ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن بنك القاهرة (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة ضد شركة النصر للأصواف والمنسوجات المتزة (المطعون عليها الأولى) وشركة مصر والحد التجارية (المطعون عليها الثانية) طالبا الحكم بإلزام المدعى عليها الأولى بأن تدفع له مبلغ ٢١٤١٦ ج و ١٣١ م قيمة البضائع المودعة لديها لحساب البنك المدعى وفوائد هذا المبلغ بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وإلزام المدعى عليها الأولى بالتضامن مع المدعى عليها الثانية بأن تدفع له مبلغ ٩٠٥٧ ج و ٥٧٣ م قيمة الرصيد المدين لغاية ١٩٥٨/١٢/٣٠ مع الفوائد بواقع ٦٪ من ذلك التاريخ حتى تمام السداد ، وقال في بيانها إن الشركة المدعى عليها الثانية طلبت خلال سنة ١٩٥٦ فتح اعتماد لها بالحساب

الجارى لاستيراد ١٧ بالة أقمشة بوبلين ، وأنه وافق على فتح الاعتماد بشرط رهنها
 لديه ضمانا للاعتقاد، ولقد تم بالفعل فتح الاعتماد واستيراد البضاعة وأودعت مخازن
 المدعى عليها الأولى التى أصدرت له ١٧ إذن تسليم بمقدار السبع عشرة بالة فى تواريخ
 قراوح بين ١٩٥٦/٥/٢٤ و ١٩٥٦/١١/٢٥ ، ولما رغب فى استلام البضاعة
 أبلغته المدعى عليها الأولى بأنها سلمتها للمدعى عليها الثانية فاحتج على هذا التصرف
 الخاطى وحملها بنتيجته ، إلا أنها أقرت بحقوقه على البضاعة ، وطلبت إعمالها
 لتمكين من تسوية النزاع وديا فأمهلها حتى ١٩٥٨/٧/٣١ ، ولما لم تف بوعدها
 أو تسلمه البضاعة أنذرها فى ١٩٥٨/١١/١٥ بضرورة تسليمها خلال ثلاثة أيام
 وإلا طالبها بحقوقه بما فيها فوائد التأخير من تاريخ الإنذار حتى السداد ، إلا أنها
 لم تستجب لإنذاره ، وإذا تعتبر مسئولة من كامل ثمن البضاعة المودعة لديها والبالغ
 ٢١٤١٦ ج و ١٣١ م ، كما تسأل بالتضامن مع المدعى عليها الثانية فى حدود مبلغ
 ٩٠٥٧ ج و ٥٧٣ م رصيد الحساب الجارى المدين من عملية استيراد الأقمشة
 المرهونة حتى ١٩٥٨/١٢/٣٠ ، فضلا عن فوائد التأخير بواقع ٦ ٪ ابتداء
 من ١٩٥٨/١٢/٣٠ حتى السداد ، فقد أقام دعواه بطلباته السابقة ، ثم عدل البنك
 طلبه الثانى إلى إلزام المدعى عليها الأولى بالتضامن مع المدعى عليها الثانية بأن
 تدفع له مبلغ ١٩٦٣ ج و ٣٨٥ م ، وعند نظر الدعوى وجهت المدعى عليها الأولى
 للمدعى عليها الثانية دعوى ضمان طلبت فيها الحكم بما هى أن يحكم به عليها
 فى الدعوى ، وقالت عن الشق الأول من طلبات المدعى إنه لا مصلحة له فيه
 إذ أن البضاعة غير مملوكة له ، وأن المطالبة بثمنها مع المطالبة بقيمة الدين تعتبر
 إثراء بلا سبب ، وأضافت بأن البضاعة من إنتاجها وباعتها للمدعى عليها الثانية
 لأن طلبت منها إصدار أذن تسلّم عنها إلى المدعى وأصدرت الأذن بالفعل
 إلا أن المدعى لم يقيم فى حينه باستلامها وتسليمها المدعى عليها الثانية المالكة لها
 والمدينة لها بقيمتها وأنه لا محل للقول بأن تلك البضاعة كانت مرهونة للمدعى
 وطلبت رفض الدعوى ، وفى ١٩٦٥/٥/٣٠ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها
 الثانية بأن تدفع للبنك المدعى مبلغ ١٩٦١ ج و ٣٨٥ م والفوائد بواقع ٦ ٪ سنويا
 من ١٩٦٤/١/١٥ حتى تمام السداد ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنف
 البنك هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تأييده فيما قضى به بالنسبة

للمدعى عليها الثانية وإلغاء فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للمدعى عليها الأولى والحكم له بطلباته موضوع الشق الأول ، واحتياطيا وفي حالة ثبوت تسليم المدعى عليها الأولى البضاعة للمدعى عليها الثانية إلزامهما معا بالتضامن بمبلغ ١٩٦١ ج و ٣٨٥ م وفوائده بواقع ٦٪ سنويا اعتبارا من ١٥/١/١٩٦٤ حتى تمام السداد ، وقيد الاستئناف برقم ٥٣٢ سنة ٨٢ ق ، وفي ٢٧/٦/١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعم الطاعن في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله بتقريره أن البنك الطاعن سمح في الاعتمادات المستندية للمطعون عليها الثانية بسحب البضاعة مباشرة من المطعون عليها الأولى ورتب على استلام المطعون عليها الثانية للبضاعة انتفاء مسئولية المطعون عليها الأولى قبل الطاعن ، بمقولة إنه قد نص في الاعتمادات المستندية الثلاثة المؤرخة ١٩٥٦/٣/٢٦ و ١٩٥٦/٥/٣٠ و ١٩٥٦/٨/١٥ على إسقاط مسئولية المطعون عليها الأولى عند تسليم البضاعة إلى مخازن المشتري ، وبعد أن يتم سحبها بمعرفة المطعون عليها الثانية وهي المستفيدة في كل منها ، مع أن هذه الاعتمادات فتحت لحساب المطعون عليها الثانية ولصالح المطعون عليها الأولى مقابل تسليم البنك إذون تسليم صادرة من المطعون عليها الأولى لأمر البنك على مخازنها بالإسكندرية تهديتها فيها بمسئوليتها عنها طوال مدة تخزينها في حالة السرقة والحريق على أن تسقط هذه المسئولية عند تسليمها لمخازن المشتري وإذا كان ما جاء بهذه الاعتمادات يتفق وطبيعة الاعتماد المستندي ، لأنه يفتح للعميل بضمان رهن يقع على المستندات التي تمثل البضاعة موضوع الاعتماد المستندي المفتوح فضلا عن النص فيها صراحة على رهن البضاعة لصالح البنك فإن حيازة البنك لمستندات استلام البضاعة تعتبر حيازة قانونية للبضاعة ذاتها ، تلزم معها المطعون عليها الأولى بتسليم البضاعة موضوع الإذون للبنك ، ولا يسقط عنها هذا الالتزام إلا بتسليمها فعلا إليه أو لمن يظهر الإذون إليه ، وبالتالي فإن تسليمها للبضاعة للمطعون عليها الثانية دون أن يظهر البنك الإذون إليها يكون تسليما غير قانوني لا يسقط مسئوليتها قبل البنك ، وإذا كان

مبنى الدعوى مسئولية المطعون عليها الأولى عن تنفيذ التزامها الأصلي ، وكان ماقرره الحكم من سقوط مسئوليتها والذي استخلصه مما جاء بالاعتمادات المستندية قاصرا على مسئوليتها عما يصيب البضاعة من سرقة أو حريق ، فإن الحكم إذ خلاص إلى إنتفاء مسئولية المطعون عليها الأولى فيما عدا ذلك استنادا إلى ماتم الاتفاق عليه بشأن حالى السرقة أو الحريق يكون قد أخطأ في فهم أساس مسئوليتها الأصلية خطأ أدى إلى خطئه في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله بما يوجب نقصه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من طلبات فتح الاعتماد المستندى أرقام ١٥٧٦٦ و ١٥٩٠٠ و ١٦٠٣٤ المقدمة من المطعون عليها الثانية للبنك للطاعن ومن عقد القرض المبرم بينهما ومن الفواتير وأذون التسليم الصادرة من المطعون عليها الأولى - والمرفقة بحافطتى الطاعن الأولى والثالثة - أن الشركة المطعون عليها الثانية طلبت فتح اعتماد مثبت غير قابل للرجوع فيه لدى الطاعن لصالح المطعون عليها الأولى بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه مقابل تسليمه أذون تسليم صادرة لأمره من الشركة المطعون عليها الأولى التى تتحمل مسئولية البضاعة فى حالى السرقة والحريق طوال مدة تخزينها لديها وعلى أن تسقط هذه المسئولية تلقائيا عند سحب البضاعة بمعرفة المطعون عليها الثانية أو تسليمها إليها بمخازنها ، وعلى أن تعتبر البضاعة مرهونة للبنك خاصة ضمنا لالتزامات المطعون عليها الثانية وكافة المصاريف حتى تمام السداد ، وتنفيذا لهذا الاتفاق أصدرت المطعون عليها الأولى الفواتير المشتملة على بيان للبضائع ومقدار ثمنها وأشارت فيها إلى أن الدفع باعتماد مستندى مثبت غير قابل للرجوع فيه مفتوح لدى البنك الطاعن ، كما أصدرت أذونا تضمنت أمر مخازنها بتسليم البضاعة المبينة بها لأمر الطاعن ، ومن ثم فقد تم الإتفاق بين المطعون عليها الثانية والطاعن على فتح اعتماد مستندى لصالح المطعون عليها الأولى التزم الطاعن بقتضاه أن يضع المبالغ التى حددتها المطعون عليها الثانية تحت تصرف المطعون عليها الأولى مقابل رهن البضاعة المبيعة منها للمطعون عليها الثانية ، ولقد قبلت المطعون عليها الأولى تنفيذ هذا الاتفاق بإصدارها الأذون الممثلة للبضاعة التى تضمنت أمر مخازنها بتسليم البضائع المبينة بها للطاعن فإنها تكون ملزمة بتنفيذ ما تضمنه فتح الاعتماد من شروط وتعليمات ، ومن بينها رهن

البضاعة موضوع الأذن لصالح الطاعن كضمان لقيام المطعون عليها الثانية بسداد قيمة الاعتماد التي لها استلام البضاعة إذا ما سددت قيمتها ، وإلا ظل الطاعن حابسا لها وتسليم البضاعة بمقتضاها واستوفى قيمة الاعتماد من ثمنها قبل أى دائن آخر سواء كان دائنا عاديا أم دائنا متأخرا في الترتيب ، وذلك بطلب بيعها بالكيفية المبينة بالقانون . إذ كان ذلك وكانت المطعون عليها الأولى قد أضاعت على الطاعن حقه في حوس البضاعة المرهونة والتقدم على غيره من الدائنين بتسليمها البضاعة للطاعن عليها الثانية رغم تعهدهما في الأذن الصادرة منها بتسليم البضاعة إليه ، مما يجعلها مسئولة عن مقابل ما ضاع من الرهن الضامن للوفاء بالدين أو ما تبقى منه ، وكان ما تضمنته طلبات فتح الاعتماد من سقوط مسئولية المطعون عليها الأولى عند سحب البضاعة بعرفة المطعون عليها الثانية أو تسليمها إليها بخازنها قسرا على مسئوليتها الناشئة من السرقة أو الحريق ولا يعفيها من تنفيذ شروط وتعليمات فتح الاعتماد فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ورتب على تسليم المطعون عليها الأولى البضاعة للطاعن عليها الثانية قبل حصولها على الأذن الممثلة لها والمرهونة لدى الطاعن سقوط مسئوليتها ، بقوله إن الطاعن قد أعطى للطاعن عليها الثانية حق سحب البضائع بمعرفتها أخذا بما جاء بطلبات فتح الاعتماد من مسئوليتها في حالة السرقة أو الحريق ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يوجب نقضه دون ما حاجة لبحث ما بقى من أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حامد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ القضائية .

(١) نقض . " السبب المفتقر للدليل " .

نفي الطاعن بأن مذكرة المطعون عليها لم تكن إليه دون تقديم الدليل على ذلك . عار
عن الدليل .

(٢) دعوى . " تقديم المذكرات " .

عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .
علته عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه .

(٣) قانون . " القانون الواجب التطبيق " . عقد . " انعقاد العقد " .
إثبات .

شكل التصرف . خضوعه لقانون محل إبرامه كأصل . م ٢٠ مدني . اختصاص قانون
للشكل لا يتناول إلا عناصره الخارجية . الشكلية المعبرة وكفا في انعقاد التصرف — دون
تلك المنفصلة لإثباته — خضوعها لقانون الموضوع

(٤) قانون . " القانون الواجب التطبيق " . أهلية . حق .

مجال أعمال قانون موقع للمقار . تناوله بيان طرق كسب الحقوق العينية وانتقالها
واقضائها . إفعال المادتين ١٨ ، ١٩ مدني النص على خضوع التصرف المرتب عليه كسب الحق
العيني أو تغييره أو زواله من حيث الشكل وفروط الصيغة لقانون موقع المقار . مؤداه .
خضوع الشكل الخارجي للتصرف لقانون محل إبرامه والأهلية للقانون الشخصي .

(۵) بیع . " انعقاد البیع " . وكالة . قانون .

مقد البیع فی القانون المدنی المصری عقد رضائی سواء کان فی حقیقته بیعا أو یسترهبة .
للوكالة فی هذا البیع رضائية . غرضوها فی الشكل الخارجی لقانون محل ابرامها .

(۶) نقض . " ما لا یصلح سببا للطعن " . حکم . " تسبیب الحكم " .

إقامة الحكم علی دعائین . کفاية إحداهما لحمل قضائه . النمی علی الثانية بفرض حصته غیر منتج .

(۷) نقض . " السبب المفتقر لدلیل " .

لاهی بأن القانون المدنی لا یجیز إثبات الوكالة بیع العقار الذی تزيد قیمته علی مشرة جنیهات إلا بالكتابة دون تقديم دلیل ذلك . عار عن الدلیل .

(۸) إثبات . " طرق الإثبات . الكتابة " . تزویر .

دفع حجة الورقة یكون إنکار الخصم ما هو منسوب إلیه من خط أو إمضاء إنکارا صریحا .
سکونه عند مراجعته بها . مانع من الإنکار — فیما بعد — دون الطعن بالتزویر .

(۹) بیع . " دعوی صحة التعاقد " . بطلان . قوة الأمر المقضی .

نطاق دعوی صحة التعاقد . اتساعه لفصل فی صحة البیع واستيفائه الشروط اللازمة لإنعقاده .
القضاء بصحة العقد يتضمن حتما لقضاء بأنه غیر باطل . هو مانع من رفع دعوی جديدة ببطلان العقد .

۱ — متى کار الطاعن لم يقدم ما يدل علی أن مذكرة المطعون علیها التي ضمنها دفاعها الذی أتاح إلیه بسبب النعی لم تعلن إلیه إعلانا قانونیا ، وأنها أرسلت إلیه بطریق البريد ، فإن النعی یكون عاریا عن الدلیل .

۲ — ما ترمی إلیه الفقرة الثانية من المادة ۳۴۰ من قانون المرافعات السابق من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر علیها إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم یتمکن خصمه من الرد علیہ .

٣ — مؤدى نص المادة ٢٠ من القانون المدنى أن المشرع أخذ بقاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل إبرامه . وجعلها القاعدة العامة ، على أن للمتعاقدين اختيار أى قانون من القوانين الأخرى الواردة بها ، واختصاص القانون الذى يسرى على الشكل لا يتناول — على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — إلا عناصر الشكل الخارجية ، أما الأوضاع الجوهرية فى الشكل وهى التى تعتبر ركبا فى انعقاد التصرف كالرسمية فى الرهن التأمينى ، فتخضع للقانون الذى يحكم موضوع التصرف وليس لقانون محل إبرامه ، ومن ثم فإن الشكالية التى تفضى لإثبات التصرف تخضع لقانون محل إبرامه ، وعلى هذا فإذا استلزم القانون الذى يحكم موضوع التصرف الكتابة لإثباته ولم يستلزمها قانون محل إبرامه تعين الأخذ بهذا القانون الأخير .

٤ — مفاد نص المادة ١٨ من القانون المدنى أنه يدخل فى مجال أعمال قانون موقع العقار بيان طرق كسب الحقوق العينية وانتقالها وانقضاءها ، سواء كانت خاصة بهذه الحقوق كالامتياز والتقدم المكسب أو غير خاصة بها كالمقدّم وسواء ترتب على العقد نقل الملكية فى الحال أم ترتب عليه الالتزام بنقل الملكية . وإذا أغفل المشرع النص فى المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون المدنى على خضوع التصرف المرتب عليه كسب الحق العينية أو تغييره أو زواله من حيث الشكل وشروط الصحة لقانون موقع العقار على غرار ما فعل القانون البولونى الذى استقى منه المشرع نص المادتين المذكورتين ، فإن العقد المتعلق بعقار يخضع لقانون موقعه من كافة نواحيه فيما عدا الأهلية التى تظل خاصية لسلطان القانون الشخصى ، والنكل الخارجى للتصرف الذى يظل خاصية لقانون محل إبرامه .

٥ — متى كان عقد البيع فى القانون المدنى المصرى — على ما أفصحت عنه المادة ١٨ منه — عقدا رضائيا ، إذ لم يشترط القانون لانعقاده شكلا خاصا بل بنعقد بمجرد تراضى المتبايعين ، وسواء كان فى حقيقته بيعا أو إسترهبه ، فإن الوكالة فى البيع تكون بدورها رضائية ، ولا تستوجب شكلا خاصا لانعقادها عملا بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالتالي فإن الوكالة فى البيع تخضع فى شكلها الخارجى لقانون محل إبرامها .

٦ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت الوكالة أقام قضاءه على دعائين مستقلتين إحداهما عن الأخرى ، وكانت الدعامة الثانية تكفي وحدها لحمل الحكم ، فإن النعي عليه فيما تضمنه من الدعامة الأولى بفرض صحته يكون غير مؤثر فيه وغير منتج .

٧ — إذ كان الطامن لم يقدم ما يدل على أن القانون السعودي لا يجيز إثبات الوكالات ببيع العقار الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات إلا بالكتابة ، فإن نعيه في هذا السبب يكون حارياً عن الدليل .

٨ — دفع حجية الورقة على ما أفصححت منه المادة ٣٩٤ من القانون المدني — التي تحكم واقعة الدعوى — لا يكون إلا بإنكار الخصم ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء إنكاراً صريحاً ، فإذا سكنت رغم مواجهته بها ولم يصرح بشيء فلا يستطيع أن يلجأ إلى الإنكار ، لأن سكوته في أول الأمر يعتبر إقراراً ضمنياً لها ، ويجب عليه إن نازع في حجيتها الطعن عليها بالتزوير .

٩ — تستلزم دعوى صحة التعاقد أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم ، قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقاها ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع ، ويتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لانعقاده وصحته ، ثم يفصل في أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تندرج لأن تثار فيها كل أسباب بطلان العقد ، إذ من شأن هذا البطلان اوضح أن يحول دون الحكم بصحة العقد ولهذا فإذا فات الخصم إبداء سبب من هذه الأسباب كان في استطاعته إبداءه في تلك الدعوى ، ثم حكم بصحة العقد ونفاذه ، فإن هذا الحكم يكون مانعاً لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استناداً إلى هذا السبب ، ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين ، وكونها في الدعوى الأولى صحة العقد ونفاذه ، وفي الثانية بطلانه ، ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد ، والقضاء بصحة العقد يتضمن

حتما القضاء بأنه غير باطل ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٥٢٣ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ضد ، (المطعون عليهما الأولى والثانى) وباقي المطعون عليهم طالبا الحكم ببطلان عقد البيع الاستدائى المؤرخ ١٩٥٨/١١/٣٠ الصادر من المدعى عليه الثانى إلى المدعى عليها الأولى وإلغاء ما يكون قد ترتب على ذلك من تسجيلات أوفيوذ أو تأشيرات وذلك فى مواجهة المدعى عليهم الثلاثة الآخرين ، وقال فى بيانها لأنه يمتلك العمارة المبنية بالصحيفة بمقد مسجل فى ١٩٥٣/١٢/٥ برقم ٩٢٤٧ وعلم أن المدعى عليه الثانى استغل صفته فى إدارتها وتحصيل أرباحها وحرر عقد بيع بها لزوجته المدعى عليها الأولى نص فيه على أن ثمنها ٤٠٠٠٠ ج ، وأن المشتريه سددت منه ١٠٠٠٠ ج ، وتعهدت بسداد الباقي عند تسجيل العقد وأقامت ضد زوجها بصفته وكيل عنه دعوى بصحة ونفاذ هذا العقد وحكم فعلا بصحته واستأنف المدعى عليه الثانى هذا الحكم ، ثم عاد وتصلح مع زوجته وحكم بعدم جواز الاستئناف ، ولما شرعت المدعى عليها الأولى فى تسجيل الحكم وتبين أن البائع أجنبى غير مقيم ، وأنها لم تحصل على إذن من إدارة النقد ، كما لم تودع الثمن فى حساب محمد خير مقيم بأحد البنوك المعتمدة فى الجمهورية وأبلغت إدارة النقد نيابة الشئون المالية بالواقعة ادعت المدعى عليها الأولى عند استجوابها أن العقد فى حقيقته هبة ، وأنها لم تدفع شيئا من مقدم الثمن ، وأضاف المدعى أن كل هذه الإجراءات تمت فى غيبته وبغير علمه

وأنه لم يصرح للمدعى عليه الثانى بالبيع ولا بالهبة ، وبفرض أن لدى المدعى عليه الثانى توكيل بالبيع ، وكان عليه أن يودع الثمن باسمه فى حساب مجمد غير مقيم ، وإذا تطلب الهبة توكيلا محددًا يحدد فيه اسم الموهوب له والعقار الموهوب وكان توكيله لا تتوافر فيه هذه الشروط ، فإنه يكون قد جاوز حدود الوكالة ولهذا فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة ، وطلبت المدعى عليها الأولى الحكم أصليا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة واستئنافها رقم ٩٢٨ لسنة ٨٢ فى القاهرة بصحة ونفاذ العقد المطلوب الحكم بطلانه ، واحتياطيا بعدم قبول الدعوى بحسبانها دعوى تنصل رفعت بعد الميعاد ، ومن باب الاحتياط الكلى رفضها وطلب المدعى رفض الدفع لاختلاف الخصوم ، والموضوع فى كلا الدعويتين إذ أنه لم يكن ممثلا فى الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ كلى القاهرة ولم يصدر منه توكيل للمدعى عليه الثانى كما وأن الموضوع فى الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ هو طلب صحة التعاقد والفرض منها إثبات وجود التعاقد وليس معنى الحكم الصادر فيها أن التعاقد صحيح ، وأما موضوع الدعوى الثالثة فهو طلب بطلان التعاقد ، وفى ١٩٦٧/٦/٢٧ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٦١٠ سنة ٨٤ ق طالبا إلغاء وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ، وفى ١٩٦٨/٢/٢٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم ، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب حاصل السبب الاول منها بطلان الحكم المطعون فيه ، إذ قررت المحكمة فى ١٩٦٨/٣/٣ بحجز الدعوى للحكم مع تبادل المذكرات فى مواعيد حددتها ، إلا أن المطعون عليها الأولى أودعت مذكرتها ولم تعلنها للطاعن مكتفية بإرسال صورة منها إليه بطريق البريد وهو طريق لا يقره القانون لعدم الطمأنينة إلى مطابقة الصورة للأصل ، ورفض اعتراضه فى مذكرته التكميلية على إعلانه بالمذكرة بهذه الطريقة وطالبه فتح باب المرافعة رفضت المحكمة هذا الطلب ، كما لم تقبل الحافظة المقدمة منه

وقبلت مذكرة المطعون عليها الأولى ، وعولت عليها في قضائها بصحة الوكالة وتأيد الحكم استنادا إلى ما أورد بها من أن المادة ٢٠ من القانون المدني التي تخضع العقود في شكلها لقانون البلد الذي تمت فيه هي الواجبة التطبيق دون المادة ١٨ منه ، ومن أن هناك إيصالا صادرا من الطاعن باستلام الثمن لم يطعن عليه بالتزوير مكتفيا في الادعاء بتزويره بقوله المرسل ، ومن أن حكم صحة التعاقد يعنى أن التعاقد صحيح غير باطل ، تخالف بذلك المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات التي لا تجيز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .

وحيث إن هذا الدعى مردود بأنه حار من الدليل إذا لم يقدم الطاعن ما يدل على أن مذكرة المطعون عليها الأولى التي ضمنتها دفاعها الذي ألمح إليه بسبب الدعى لم تعلن إليه إعلانا قانونيا ، وأنها أرسلت إليه بطريق البريد ، هذا إلى أنه يبين من المذكرة التي عنها الطاعن ، والتي قدمت للمطعون عليها الأولى صورتها الرسمية أنها لم تتضمن دفاعا جديدا ، وأن ماورد بها هو ذات الدفاع الذي أبدته في مذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة والمرفق صورتها الرسمية بالملف (رقم ٤ من حافظة المطعون عليها) والذي تمسكت فيه بمقد الوكالة وبخضوعه في شكله لقانون البلد الذي تم فيه عملا بالمادة ٢٠ من القانون المدني وبإقرار الطاعن المؤرخ ١٩٥٩/٩/١٥ بقبض كامل ثمن العقار ، والذي لم يطعن عليها الطاعن بالتزوير رغم فتح باب المرافعة في الدعوى ليتمكن من الطعن عليهما وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ، وإذا كان ما ترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات السابق من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ، إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، وهو ما لم يتحقق في خصوصية هذه الدعوى فإن الدعى على الحكم المطعون فيه في هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بتقريره أن عقسد الوكالة المدعى صدوره من الطاعن

للطعون عليه الثاني يخضع في شكله للقانون السعودي قانون البلد الذي تم فيه عملاً بالمادة ٢٠ من القانون المدني ، وأنه لا محل للاستناد للمادة ١٨ منه مع أن المشرع استثنى التصرف في العقارات الكائنة في الجمهورية من حكم المادة ٢٠ ، ونص في المادة ١٨ على خضوعه في شكله للقانون المصري الداخلي وإذ فات الحكم أن الوكالة بالنسبة للتصرف في العقار تخضع في شكلها وإثباتها للقانون المصري ، وأنها تختلف باختلاف السلطات الممنوحة للوكيل ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٠ من القانون المدني على أن "العقود ما بين الأحياء تخضع في شكلها لقانون البلد الذي تمت فيه ويجوز أيضاً أن تخضع للقانون الذي يسرى على أحكامها الموضوعية كما يجوز أن تخضع لقانون موطن المتعاقدين أو قانونهما الوطني المشترك" يدل على أن المشرع أخذ بقاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل إبرامه ، وجعلها القاعدة العامة على أن للمتعاقدين اختيار أى قانون من القوانين الأخرى الواردة بها وإذا كان اختصاص القانون الذي يسرى على الشكل لا يتناول على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية إلا عناصر الشكل الخارجية ، أما الأوصاف الجوهرية والشكل وهي التي تعتبر ركناً في انعقاد التصرف كالرسمية في الرهن التأميني فتخضع للقانون الذي يحكم موضوع التصرف وليس لقانون محل إبرامه ، فإن الشكالية التي تفضى لإثبات تصرف تخضع لقانون محل إبرامه ، وعلى هذا فإذا استلزم القانون الذي يحكم موضوع التصرف الكتابة لإثباته ولم يستلزمها قانون محل إبرامه تعين الأخذ بهذا القانون الأخير . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٨ من القانون المدني قد نصت في فقرتها الأولى على أن "يسرى على الحياة والملكية والحقوق العينية الأخرى قانون الموقع فيما يختص بالعقار" مما مؤداه أن يدخل في مجال أعمال قانون موقع العقار بيان طرق كسب الحقوق العينية وانتقالها وانقضاءها سواء كانت خاصة بهذه الحقوق كالإستيلاء والتقديم المكسب أم غير خاصة بها كالعقد ، وسواء ترتب على العقد نقل الملكية في الحال أم ترتب عليه الالتزام بنقل الملكية ، إلا أنه وقد أغفل المشرع النص في المادتين ١٨ و ١٩ من القانون المدني على خضوع التصرف المترتب عليه كسب الحق العيني أو تغييره أو زواله

من حيث الشكل وشروط الصحة لقانون موقع العقار على غرار ما فعل القانون البولوى الذى استقى منه المشرع نص المادتين المذكورتين ، فإن العقد المتعلق بعقار يخضع لقانون موقعه من كافة الوجوه فيما عدا الأهلية التى تظل خاضعة لسلطان القانون الشخصى ، والشكل الخارجى للتصرف الذى يظل خاضعا لقانون محل إبرامه ، وإذا كان عقد البيع فى القانون المدنى المصرى على ما أفصححت عنه المادة ٤١٨ منه عقدا رضائيا إذ لم يشترط القانون لإنعقاده شكلا خاصا بل ينعقد بمجرد تراضى المتبايعين ، وسواء كان فى حقيقته بيعا أو إسترهبه ، فإن الوكالة فى البيع تكون بدورها رضائية ولا تستوجب شكلا خاصا لإنعقادها عملا بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالتالي فإن الوكالة فى البيع تخضع فى شكلها الخارجى لقانون محل إبرامها أى للقانون السعودى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى فى هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السهين الثالث والخامس مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصور أسبابه بتقريره أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أن الشكل الذى تمت به الوكالة مخالف لما يقضى به القانون فى المملكة السعودية ، وأنه لذلك لا محل للجدل فى قيام هذه الوكالة ، مع أنه علاوة على ما أبداه من دفاع بشأن شكل الوكالة فقد أنكر صدور أية وكالة منه للمطعون عليه الثانى بشأن أى تصرف فى عقاره بالقاهرة ، مما مؤداه أن يقع عبء إثبات قيام الوكالة على حائق مدهيها ، إلا أن الحكم خالف هذه القاعدة الأصولية فى الإثبات ، وألقى على حائق الطاعن عبء إثبات قيامها رغم إنكاره ، مع أن عبء الإثبات يقع فى حالة الإنكار على من يتمسك بالسند المحرر مخالفا بذلك للقانون ، كما أغفل الحكم الرد على ما تمسك به الطاعن من أن سند الوكالة لا يستبر ورقة رسمية لخلوه من توقيعه ، مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أن يقثبت من أن قانون التوثيق فى المملكة السعودية يجرى للموظف المختص ضبط الوكالة عن طريق الاتصال التليفونى بالموكل حتى بالنسبة للتصرفات العقارية دون حاجة للتثبت من شخصيته أو التاكيد من سلامة إرادته وإذا أغفل الحكم ذلك فإنه يكون فضلا من مخالفته للقانون معيبا بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت الوكالة أقام قضاءه — على ما صرح به في أسبابه — على دعائتين مستقلتين إحداهما من الأخرى الأولى الصك الصادر من المحكمة الكبرى بالرياض الذي حرره الموظف الرسمي المختص والذي أثبت فيه صدور الوكالة من الطاعن للطعون عليه الثاني ببيع عقاره بالقاهرة وقبض قيمته، والثانية ما ثبت من الورقة المؤرخة ١٩٥٩/٩/١٥ والتي اكتفى الطاعن بقوله المرسل بأنها مزورة، دون أن يتخذ الإجراءات الواجب اتباعها لإثبات تزويرها، والتي أقر فيها بقبض باقي ثمن العمارة المباعة للطعون عليها الأولى وبملكيتها لها، والتي استخلص منها الحكم المطعون فيه إقراره الضمني بوكالة الطاعن عليه الثاني منه في إبرام عقد البيع، وإذا كانت الدعامة الثانية تكفي وحدها لحمل الحكم، فإن النعى على الحكم فيما تضمنه عن الدعامة الأولى بفرض صحته يكون غير مؤثر فيه وغير منتج .

وحيث إن -اصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بتقريره أنه وإن لم يوقع الطاعن على سند الوكالة المحرر أمام الموظف الرسمي المختص إلا أن الشاهدين الوارد أسمائهما فيه قد أقرأ أمام الموظف المذكور بصدور الوكالة من الطاعن إلى المطعون عليه الثاني ببيع عقاره الكائن بالقاهرة مع أن الاعتداد في إثبات الوكالة على شهادة الشاهدين أمر يخالف قواعد الإثبات في القانون المصري الواجب التطبيق باعتباره قانون البلد الكائن به العقار لتعلقه بتصرف تزيد قيمته على عشرة جنيهات .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك إنه لما كانت الشكليات التي تفضي لإثبات التصرف تخضع — على ما سلف القول عن الرد على السبب الثاني من أسباب الطعن — لقانون محل إبرام التصرف، وهو القانون السعودي في الدعوى الماثلة لا القانون المصري، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن القانون السعودي لا يجوز إثبات الوكالة ببيع العقار الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات إلا بالكتابة، فإن نعيه في هذا السبب يكون عارياً عن الدليل وعلى غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب السادس على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق بتقريره أن الطاعن أقر الوكالة بإقراره

بقبض الثمن في الإيصال المؤرخ ١٩٥٩/٩/١٥ الذي لم يطعن عليه بأى مطعن مكتفيا بقوله المرسل بأنه مزور عليه، دون أن يتخذ إجراءات الطعن عليه، وأنه لذلك يكون حجة عليه بما ورد فيه مع أنه فضلا عن تمسكه بتزوير هذا الإيصال واستدلاله على تزويره بما قررت المطعون عليها الأولى في تحقيق النيابة من أن التصرف صوري وإنما لم تدفع فيه ثمناء، فقد أنكر صدور التوكيل منه للمطعون عليه الثاني سواء ببيع العمارة أو هبتها مما ينفي إقراره بصحة الإيصال، ومن ثم فإن ما قرره الحكم في هذا الشأن يتجاوز على فساد في الاستدلال ومخالفة للثابت بالأوراق لما يبنى على أنكار الإيصال ويحده أن يقيم التمسك به الدليل على صحته .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن دفع حجية الورقة على ما أفصحت عنه المادة ٣٩٤ من القانون المدني لا يكون إلا بإنكار الخصم ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء إنكارا صريحا، فإذا سكت رغم مواجهته بها ولم يصرح بشيء فلا يستطيع أن يلجأ إلى الإنكار، لأن مكوثه في أول الأمر يعتبر إقرارا ضمنيا لها ويجب عليه إن نازع في حجيتها الطعن عليها بالتزوير، وإذا أشارت المطعون عليها الأولى بصحيفة الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة إلى إنها سددت باقى الثمن بالمخالصة المؤرخة ١٩٥٩/٩/١٥ الصادرة من الطاعن وعولت المحكمة على هذه المخالصة في قضائها بصحة ونفاذ العقد، كما قررت ذلك أيضا بمذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة بجلسته ١٤٤/٦/١٩٦٦ فى الدعوى المسئلة (رقم ٣ من حافظة المطعون عليها الأولى) إلا أن الطاعن لم ينكر توقيعه على هذه المخالصة إنكارا صريحا، وظل كذلك إلى أن طلب فتح باب المرافعة بعد حجز الدعوى للحكم للطعن عليها بالتزوير، ولكنه لم يسلك هذا السبيل إلى أن حكم فى الدعوى نهائيا ورغم إجابته إلى هذا الغائب . ومن ثم فتبقى للورقة حجيتها فى الإثبات، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإن النعي عليه فى هذا السبب يكور على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بنى فى السبب السابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون بتقريره أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ كلى القاهرة بصحة ونفاذ عقد البيع يتضمن القضاء ضمنا بأن للعقد فى باطل الأمر الذى يمنع معه المنازعة من جديد فى صحة البيع، فإن الحكم بصحة العقد، وطالب

الحكم ببطلانه يتصلان اتصالا عليا يؤدي إلى وحدة الموضوع في الدعويين مع أن صحة التعاقد تقتصر على إثبات واقعة حصول التعاقد أما دعوى صحة التصرف ما تعرض منها القضاء بصحته موضوعا وتبرئته من شوائب البطلان فالموضوع في كل منهما يغير الموضوع في الأخرى ، مما لا يصح معه القول بأن الحكم بصحة التعاقد يتفرع عنه بطريق اللزوم القضاء بانتفاء أى طعن على التصرف وإذا لم يثر نزاع بشأن بطلان التصرف في الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ كلى القاهرة لرفعهما في الخفاء من زوجة ضد زوجها الذى لم يمثل أمام المحكمة ، واستنادا إلى وكالة مزعومة وإيصال غير صحيح دال على دفعها كامل الثمن ، فإن القضاء بصحة التعاقد لا تكون له أية حجية في دعوى البطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة أن المطعون عليها الأولى أقامتها ضد المطعون عليه الثانى بوصفه وكىلا عن الطاعن طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/١١/٣٠ ، والمتضمن بيع العقار المبين بالعريضة طافقت المحكمة لها بطلباتها ، وفى ١٩٦٥/٦/٢٩ حكم فى الاستئناف رقم ٩٢٨ لسنة ٨٢ ق القاهرة بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن ذلك الحكم ، ثم أقام الطاعن الدعوى رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليهما الأولى والثانى طالبا الحكم ببطلان ذات العقد الذى سبق القضاء بصحته ونفاذه ، على أساس أنه لم يصرح للمطعون عليه الثانى بالبيع ولا بالهبة ويفرض أن لديه توكيلا فإن توكيله لا يخوله ذلك ، فدفعت المطعون عليها الأولى بعدم جواز نظر الدعوى الثانية لسابقة الفصل فى الدعوى الأولى نهائيا بصحة ونفاذ العقد ، وحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وتأييد الحكم استئنافية ، وإذا تستلزم دعوى صحة التعاقد أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ويتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لانعقاده وصحته ، ثم يفصل فى أمر امتناع البائع من تنفيذ التزاماته ، ومن ثم فإن ملك الدعوى تندفع لأن يشار فيها كل أسباب بطلان العقد ، إذ من شأن هذا البطلان اوضح أن يحول دون الحكم بصحة العقد ، ولهذا فإذا فات الخصم إبداء منبب من هذه الأسباب كان

في استطاعته إبداءه في تلك الدعوى، ثم حكم بصحة العقد ونفاذه، فإن هذا الحكم يكون، انما لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة ببطالان العقد استنادا إلى هذا السبب. لما كان ذلك، فإن الحكم السابق الصادر في الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ كلى القاهرة بصحة ونفاذ العقد، وقد أصبح نهائيا فإنه يحوز قوة الأمر المقضى في شأن صحة هذا العقد، ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع في هذه المسألة بالدعوى الراهنة ولو بأدلة قانونية أو واقعة لم يسبق لاثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يحثها الحكم الصادر بها، ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين وكونها في الدعوى الأولى صحة العقد ونفاذه، وفي الثانية بطلانه ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد، والقضاء بصحة العقد يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون، ويكون النعي عليه في هذا السبب على غير أساس. ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة المستشارين :
حامد وصفي ، وأديب نصيبى ، ومحمد فاضل المرجوفى ، وحافظ الموكيل .

(١٣٨)

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٧ القضائية

(١) عمل . " الأجر " . إمانة " غلاء المعيشة " .

عدم مريان قواعد إمانة غلاء المعيشة على العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة . م ٢/٢
قرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تجيد مرتبات هؤلاء إعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩
وحتى يتم التعادل . مادتان ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة .

(٣ ، ٢) نقض . " أسباب الطعن " .

(٢) الجدل فيما لقاضى الموضوع من حق تقدير الدليل وفهم الواقع فى الدعوى . موضوعى .
عدم جواز إناوة أمام محكمة النقض .

(٣) النوى دلى القرار المطعون فيه بالقصور دون بيان مواعنه . مجهل وغير مقبول .

١ — نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للؤسسات العامة صريح فيما قضى به من عدم مريان القواعد والنظم الخاصة
بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام ذلك النظام ، كما أن مقتضى نص
المادتين ٦٣ ، ٦٤ من تلك اللائحة تجيد مرتبات العاملين بالشركات
إعتباراً من تاريخ نشر القرار الصادر بها فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩
وحتى يتم تعادل وظائف الشركات بجدول الوظائف المرفق باللائحة ،
ومن ثم لم يعد هناك سند لتقرير أحقية العاملين بتلك الشركات لإعانة
غلاء جديدة .

٢ — إذ كان ما تنمناه الطاعة هو في حقيقته جدل فيها لقاض الموضوع من حق تقدير الدليل وفهم الواقع في الدهوى ، فإنه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ — إذ كانت الطاعة لم تكشف في نعيمها عن موطن القصور الذي تميته على القرار المطعون فيه ، فإن النعي يكون مجعلا وغير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعة أقامت النزاع رقم ٤١ لسنة ١٩٦٥ بتحكيم استئناف القاهرة ضد المطعون ضدها ، وطلبت (أولا) تقرير أحقية العاملين بمصنع السكر والخشب الحبيبي بكوم امبو المشتغلين بنظام الورديات لأجر ساعة إضافية في مواسم العصور التالية لصدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ طبقا لسعر الأجر الإضافي المقرر بالمادة ١٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وطوال المدة من تاريخ إنشاء مصنع الخشب الحبيبي وحتى الآن . (ثانيا) تقرير أحقية من منح من العاملين علاوة دورية عام ١٩٦٣ لما يقابلها من إهانة غلاء المعيشة والإهانة الاجتماعية المناسبتين لحالته الاجتماعية وفق جدول إهانة غلاء المعيشة والإهانة الاجتماعية الجارى عليه العمل بالشركة والأميز من الجدول الوارد بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ (ثالثا) أحقية العاملين بالمصنعين في تسوية أجورهم عند نقلهم إلى سلك المشاهدة على أساس الأجر اليومي مضروبا في $\frac{1}{4}$ ٢٨ يوما بدلا من ٢٦ يوما (رابعا) تصحيح الوضع الوظيفي لرؤساء ورديات الإطفاء ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٩ قررت هيئة التحكيم ندب مدير مكتب علاقات عمل كوم امبو خبيرا في النزاع لأداء المأمورية الموضحة بذلك القرار ،

وبعد أن قدم الخبير تقريره أصدرت هيئة التحكيم قرارا بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٥ ينص على (أولا) حق العاملين بمصنع السكر في أخذ أجر ساعة واحدة إضافية بالنسبة للشغلين بنظام الورديات في مواسم العصور التالية لصدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ محسوبة بسعر الأجر الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وحق العاملين بمصنع الخشب الحبيبي في أخذ أجر ساعة واحدة إضافية من وقت إنشائه إلى آخر شهر مارس سنة ١٩٦٦ محسوبة بذات الأسس (ثانيا) رفض الطلبين الثاني والثالث . (ثالثا) إثبات تنازل النقابة عن الطلب الرابع . طعنت النقابة الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض في خصوص قضائه في موضوع الطلبين الثاني والثالث ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وقالت بيانا لذلك إن القرار رفض طلب العاملين بمصنع السكر والخشب الحبيبي بكونهم أمبو إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية المقابلة للملاوة الدورية التي منحت لبعضهم في عام ١٩٦٣ طبقا لجدول إعانة الغلاء والإعانة الاجتماعية عملا بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، هذا في حين أن المادة الرابعة من قرار إصدار قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ نصت على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ إلى أن تصبح قرارات لجان الأجور نافذة ، وهو ما لم يتم بعد ، كما نصت المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على تطبيق قوانين العمل فيما يرد بشأنه فيما نص أكثر سخاء للعامل ، ونصت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من تلك اللائحة على إرجاء تنفيذ كادر موظفي وعمال الشركات وتعليقه على اتخاذ إجراءات معينة تبدأ بتقسيم الوظائف ومعادلتها بدرجات الكادر وتسكين العاملين فيها وتنتهي بتصديق المجلس التنفيذي على قرار مجلس إدارة المؤسسة بشأنه ، مما مفاده استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وتفاضى العمال إعانة غلاء بالتطبيق له ، إلى أن تم تسوية حالة العاملين بالشركات وفقا لأحكام اللائحة

وتنفيذها، وهو ما لم يتم بالنسبة للشركة المطعون ضدها إلا في ديسمبر سنة ١٩٦٤ تاريخ اعتماد مجلس الوزراء لعملية توصيف وظائفها وجدول التعادل الخاصة بها، ومن ثم يكون من حق العاملين الذين تفاضوا علاوة دورية سنة ١٩٦٣، صرف ما يقابلها من إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية وفق جدول إعانة الغلاء والإعانة الاجتماعية الجارى عليه العمل بالشركة والأمير من الجدول الوارد بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠، ويكون القرار المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب الطاعنة في هذا الخصوص إستنادا إلى نص المادة الثانية من قانون إصدار لائحة العاملين بالشركات رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بقوله إنها ألغت علاوة غلاء المعيشة إعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل بهذه اللائحة، وجمدت مرتبات العاملين بالشركات إبتداء من ذلك التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ لحين تعادل وظائف الشركات بجدول الوظائف المرفق باللائحة، قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده القرار المطعون فيه في هذا الخصوص من أن المادة الثانية من قرار إصدار لائحة العاملين بالشركات رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، قد ألغت علاوة غلاء المعيشة من يوم ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل بهذه اللائحة التي جمدت مرتبات العاملين بالشركات إبتداء من هذا اليوم ١٩٦٢/١٢/٢٩ لحين تعادل وظائف الشركات بجدول الوظائف المرفق باللائحة، ولما كان ما جاء بالقرار يتفق وصحيح القانون، ذلك أن نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة صريح فيما قض به من عدم مريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام ذلك النظام، كما أن مقتضى نص المادتين ٦٣، ٦٤ من تلك اللائحة تجريد مرتبات العاملين بالشركات إعتبارا من تاريخ نشر القرار الصادر بها في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ وحتى يتم تعادل وظائف الشركات بجدول الوظائف المرفق باللائحة، ومن ثم لم يعد هناك سند لتقرير أحقية العاملين بتلك الشركات لإعانة غلاء جديدة، لما كان ما تقدم، وكان القرار المطعون فيه قد ألزم هذا النظر، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنحى في السبب الثاني على القرار المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وقالت بيانا لذلك إن القرار رفض طلبها تسوية أجر من ينقل من عمال المصنعين من سلك الأجر اليومي إلى الأجر الشهري على أساس الأجر اليومي مضروبا في $\frac{1}{4}$ ٢٨ يوما بدلا من ٢٦ يوما ، ولما كان الخبير المستدب في الدعوى قد أورد في تقريره أن هؤلاء العمال كانوا يعملون فعلا ٣٢٩ يوما في السنة بمتوسط $\frac{1}{4}$ ٢٧ يوما في الشهر ، وكان لا يجوز أن يضار العامل من نقله من سلك اليومية إلى الأجر الشهري بالانتقاص من أجره السابق الذي كان يتقاضاه تطبيقا لنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي يسرى في حالة نقل العامل من أى من الفئات إلى فئة أخرى دون ما تخصيص بحالة العمال الذين ينقلون من الأجر الشهري إلى الأجر اليومي أو الأسبوعي فقط ، فإن ما أورده القرار المطعون فيه تبريرا لقضائه من أن الشهر باعتباره ثلاثين يوما يشمل أربعة أيام عطلة أسبوعية مما يترجح معه أن العامل يعمل عادة ٢٦ يوما في الشهر ينطوي على خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده القرار المطعون فيه في أسبابه في خصوص رفضه هذا الطلب من "أن الشهر باعتباره ثلاثين يوما يتضمن أربعة أيام عطلة أسبوعية لا يعمل خلالها عمال اليومية ولا يتقاضون عنها أجرا ومن ثم يمكن ترجيح أن العامل اليومي يعمل عادة ٢٦ يوما في الشهر ، ولأن افتراض الخبير بأن العامل يقع عليه الضرر المادى إذا اشتغل أيام الراحة الأسبوعية فقط هو افتراض غير عادى إذ العادة أن العامل لا يعمل في أربعة الأيام العطلة الأسبوعية ولأن المادة ٥٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تؤيد النقابة في وجهة نظرها إذ هي تنص على الحالة العكسية ، فيجوز نصها بأنه لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملا بالأجر الشهري بغير موافقته المكتوبة إلى سلك عمال المياومة والعمال المعينين بالأجر الأسبوعي أو بالقطعة أو بالساعة ، ويكون للعامل في حالة الموافقة على نقله جميع الحقوق التي كسبها في المدة التي قضاهما بالأجر الشهري طبقا لأحكام المواد ٥٨ ، ٦١ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨١" ولما كان ما انتهى إليه القرار المطعون فيه من عدم انطباق نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على واقعة النزاع صحيحا قانونا ، وكان ما استخلصه من ظروف النزاع والمعرف

للسائد من أن العمال اليوميين لا يعملون أيام العطلة الأسبوعية ، مما يرجح معه أنهم يعملون ستة وعشرين يوما في الشهر باعتبار أن الشهر ثلاثون يوما واحتسابه الأجر الشهري لهم على هذا الأساس ، هو من قبيل استظهار الواقع في النزاع مما يستقل به قاضي الموضوع ، وكان ما تنعاه الطاعنة بهذا السبب هو في حقيقته جدل في القاضي الموضوع من حق تقدير الدليل وفهم الواقع في الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثالث على القرار المطعون فيه القصور في التسيب فيما انتهى إليه من رفض مطلبها الثاني والثالث .

وحيث إن الطاعنة لم تكشف في نعيها عن موطن القصور الذي تعيبه على القرار المطعون فيه بجاء النعي مجعلا ومن ثم يتعين عدم قبوله .

وحيث أنه يتعين لما تقدم رفض الطعن .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : حامد رضى ، وأديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(١٣٩)

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . حكم . " تسبب الحكم " .

محكمة الموضوع لا تلزم بالرد استقلالا على كل حجة الخصم . حسبها أن تقيم قضاءها
على ما يكتفى لملته .

(٢) نقض . " السبب الجديد " . وكالة .

دفاع بخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة
النقض . مثال بشأن التعاقد بطريق النيابة .

(٣) نقل بحرى . بيع . " البيع سيف " . رسوم . " رسم الاستيراد " .

انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري في البيع " سيف " عند الشحن . الاتفاق على عدم
انتقال الملكية إلا بتسليم البضاعة للمشتري في ميناء الوصول . مؤداه — عدم اعتباره بيع
" سيف " . التزام البائع في هذه الحالة برسم الاستيراد تبعاً لالتزامه بتخليه المبيع .

١ — محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تنقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالا
متى أقامت قضاءها على ما يكتفى لملته .

٢ — إذ كانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة
الموضوع بانصراف اثر العقد إلى شركة ... طبقاً لأحكام المادة ١٠٦ من القانون
المدنى باعتبار أن المطعون ضدها الثالثة كانت تعلم بأنه يتعاقد معها بصفته نائباً
عن هذه الشركة ، فإنه لا يجوز للطاعن إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة
النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

٣ - لئن كان البيع " سيف " وهو بيع البضاعة لدى الشحن نظير ثمن إجمالي شامل لقيمة المبيع وأجرة النقل والتأمين ، يتم بتسليم البضاعة عند الشحن وتنتقل ملكيتها إلى المشتري بوضعها على ظهر السفينة . إلا أنه لما كان العقد المبرم بين الطرفين والمودع ملف الطعن - مع تحديده ثمن البضاعة المبيعة على أساس " سيف " الإسكندرية - قد نص صراحة في البند الثالث منه على أن يكون تسليم هذه البضاعة في ميناء الوصول - الاسكندرية - في مواعيد محددة وبواسطة لجنة نثبت في محضرها الرسمية حالة البضاعة عند تفريغها ، وكان من المقرر أن الملكية وفقا لهذا الشرط لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسليم البضاعة في ميناء الوصول ، فإنه لا يصدق على البيع في هذه الحالة وصف " سيف " ولا يكون لهذا الوصف من معنى سوى أنه يبين طريقة دفع الثمن دون أن يكون له أى أثر على تحديد وقت انتقال ملكية البضاعة . وإذا كان مقتضى ذلك أن رسم استيراد البضاعة المبيعة يتحمله البائع تبعا لالتزامه بتعليق المبيع بحيث يتمكن المشتري من استلامه في ميناء الوصول دون عائق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن الطاعن يلتزم برسم الاستيراد يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦١٢ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون ضدهم وطلب الحكم بعدم أحقية المطعون ضدهما الأولى - وزارة الاقتصاد - في مطالبته برسوم ترخيص الاستيراد رقم ٧٣٥٠٢٦ الصادر بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٦١ وبراءة ذمته من هذه الرسوم وذلك في مواجهة المطعون ضدهما الثانى والثالثة ، وقال بيانا لها إن المطعون ضدها الثالثة

مؤسسة النقل العام — عهدت إلى شركة "شوسون" الفرنسية بأن تورد لها عددا من سيارات الأوتوبيس مع قطع الغيار اللازمة لها ، وإذ طلبت هذه الشركة أن يتم دفع الثمن إليها بالفرنك الفرنسى فى فرنسا، بينما رأت المطعون ضدها الثالثة أن يكون الدفع بالجنيه المصرى ، وكان من المتعذر فتح حساب للشركة فى مصر بالجنيهات المصرية لمخالفة ذلك لقوانين النقد، فقد اتفق على أن يتدخل الطاعن كوسيط بينهما ويفتح باسمه حسابا فى مصر لدى البنك المطعون ضده الثانى على أن يباشر فى الوقت ذاته عملية تصدير بعض المنتجات المصرية إلى أوروبا حتى تتقاضى الشركة من حصيلتها فى الخارج ثمن السيارات بالعملة الفرنسية ، وعلى هذا الأساس أبرم الطاعن والمطعون ضدها الثالثة عقدا تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ تمهد فيه بأن يورد لها تلك السيارات ، ونص البند الثانى منه على أن يكون البيع "صيف" الاسكندرية وأن يكون التسليم بميناء الوصول، واشترطت المطعون ضدها الثالثة أن توقع شركة "شوسون" على هذا العقد ضمنا لتنفيذه ، ولما وصلت السيارات المتعاقد عليها إلى الإسكندرية ، وأخطر الطاعن المطعون ضدها الثالثة باستصدار ترخيص الاستيراد كلفته باستصدار هذا الترخيص تسهيلا للإجراءات فتقدم إلى مصلحة الاستيراد بطلب إصدار ترخيص لحساب المطعون ضدها الثالثة ، وصدر الترخيص فعلا على هذا الوضع ، إلا أن المطعون ضدها الأولى لم تكف عن مطالبته برسوم هذا الترخيص ، مع أن المطعون ضدها الثالثة هى المستوردة فعلا لتلك السيارة ، ولذلك تكون هى الملزومة بالحصول على ترخيص الاستيراد ، وبدفع الرسوم المستحقة عليه ، وإذ لم يجد اعتراضه نفعا وأصرت المطعون ضدها الأولى على موقفها، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان .

وبتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة، وقيد استئنافه برقم ٣٥٠ سنة ٨٣ ق، وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره صممت على هذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها بطلان الحكم المطعون فيه لا بثنائه على واقعة لا سند لها في أوراق الدعوى ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استخلص من مجرد وضع اسمه في طلب استصدار ترخيص الاستيراد المؤرخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٦١ أمام البيان الخاص باسم المستورد ، ومن صدور هذا الترخيص باسمه أنه هو المستورد للسيارات المتعاقد عليها ، في حين أن هذه الصفة لا دليل عليها في أوراق الدعوى ، بل على العكس من ذلك فإن هذه الأوراق تقطع بأنه مورد لهذه السيارات سواء باعتباره يعمل لحساب شركة "شوسون" أو بحسب ما هو ثابت في العقد المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ المبرم بينه وبين المطعون ضدها الثالثة من أنها هي المستوردة لتلك السيارات فعلا إذ أضفى عليه هذا العقد صراحة في ديباجته وفي نصوصه صفة المورد ، وبذلك يكون الحكم قد خالف الثابت في الأوراق كما خرج على عبارة العقد وهي صريحة في إبراز صفة الطاعن كمورد ، ولا يغير من ذلك أنه وصف نفسه في طلب استصدار ترخيص الاستيراد الذي كلفته المطعون ضدها الثالثة بتقديمه بأنه مستورد لأن العبرة في تحديد صفته بالواقع الصحيح الذي يستخلص من أوراق الدعوى والظروف التي أحاطت بالتعاقد ، وهي تقطع بأن الطاعن لا يعدو أن يكون موردا يتعاهد بالنيابة عن شركة "شوسون" المتعاقدة الأصلية وليس مستوردا ، ويؤكد ذلك أن الطاعن حرص على أن يضمن ذلك الطلب عبارة "لحساب مؤسسة النقل العام بالقاهرة" وهي المطعون ضدها الثالثة ، وهذه العبارة تفيد أنه تعامل وتعاقد لحسابها وأن دوره اقتصر على تقديم الطلب وبالتالي ينصرف تصرفه إليها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه " يبين من الاطلاع على عقد شراء أوتوبيس شوسون المؤرخ ٨/١١/١٩٦٠ والمتعقد بين مؤسسة النقل العام بالقاهرة (المطعون ضدها الثالثة) والمستأنف (الطاعن) باعتباره ممثلا لمكتب الزهراء للتجارة الدولية أن المستأنف (الطاعن) تعهد فيه بتوريد السيارات المينة في هذا العقد للمؤسسة المذكورة (المطعون ضدها الثالثة) كما التزم بتسليمها في ميناء الإسكندرية في المواعيد المتفق عليها فيه ، وكذلك ضمن المورد وهو المستأنف (الطاعن)

صلاحية هذه السيارات لمدة سنة، والتزم بإحضار الخبراء الفنيين والمختصين على نفقته لإبتداء من تاريخ البدء في التوريد - منح وإلى غير ذلك من الالتزامات التي تأخذ منها المحكمة أن المستأنف (الطاعن) مثل في هذا العقد كطرف أصيل فيه ملتزم بتنفيذ كافة البنود التي تضمنها هذا العقد ، ومن ثم فالقول بأن المستورد الحقيقي لهذه السيارات هي مؤسسة النقل العام (المطعون ضدها الثالثة) من شركة شوسون الفرنسية وأن المستأنف مجرد وسيط في الصفقة مردود بأن شروط وبنود هذا العقد تضي على المستأنف (الطاعن) صفة كونه طرفاً أصيلاً ملتزماً بتوريد الأوتوبيسات وقطع الغيار الخاصة بها ، بل وضمن صلاحيتها ومطابقة مواصفاتها للمواصفات المشروطة بالعقد ، وأما عن التوقيع الوارد لشركة شوسون الفرنسية على هذا العقد بضمان تنفيذه ، فإنه لا ينبغي كون المستأنف طرفاً أصيلاً فيه كمستورد مسئول عن تسليم السيارات وقطع الغيار المتفق عليها إلى الطرف الثاني في العقد وهي مؤسسة النقل العام (المطعون ضدها الثالثة) - ولما كان ما امتثلته محكمة الموضوع على هذا النحو من العقد المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ المبرم بين الطاعن والمطعون ضدها الثالثة من أن الطاعن طرف أصيل في التعاقد ، وأنه هو المستورد للسيارات التي تعهد بتوريدها للمطعون ضدها الثالثة هو تحصيل مائع يستند إلى اعتبارات مقبولة ، ولا يتعارض مع وصف الطاعن في هذا العقد بأنه مورد طالم أن تعهده بالتوريد - وهو لا يعدو أن يكون التزاماً يتضمنه عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون ضدها الثالثة - يقوم على توريد تلك السيارات لها من الخارج ، وكان مؤدى ذلك أن الطاعن قد قدم طلب استصدار ترخيص الاستيراد - والذي يستلزم أن تعين فيه الجهة المستورد من أجلها البضاعة بصفته مستورداً ليقوم بتنفيذ التزامه مما تنتفي معه صلة المطعون ضدها الثالثة بهذا الطلب . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب قضاءه على هذا النظر لا يكون قد خالف الثابت في الأوراق أو خرج على عبارة العقد ، ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه تقصير في التسهيل ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن

أنه تمسك في صحيفة الاستئناف وفي مذكراته المقدمة لمحكمة الاستئناف بأنه لم يتعاقد مع المطعون ضدها الثالثة إلا باعتباره نائبا عن شركة "شوسون" وبأنه طبقا للمادة ١٠٦ من القانون المدني تنصرف آثار العقد إلى هذه الشركة ولو لم يظهر هو في العقد بأنه نائب عنها ، لأن المطعون ضدها الثالثة كانت تعلم أنه إنما يتعاقد معها بهذه الصفة ، ولهذا تمسكت بتوقيع الشركة على العقد وعلى جميع ملحقاته ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع واكتفى بأن اعتبر الطاعن أصيلا في التعاقد مما حصله من العقد المبرم بينه وبين المطعون ضدها الثالثة وفاته أن الظروف والملايسات التي أحاطت بهذا التعاقد تكشف عن أن تدخله في الصفقة لم يكن مقصودا لذاته ، وإنما لتذليل الصعوبات النقدية التي واجهت المتعاقدين الأصليين ، ويؤيد ذلك اشتراط المطعون ضدها الثالثة توقيع شركة "شوسون" على العقد وتعهدها بتنفيذه ، ومخاطبة هذه الشركة المطعون ضدها الثالثة وأسا عندما شاءت الأخيرة تعديل بعض شروط العقد ، وإخطار الطاعن المطعون ضدها الثالثة باستصدار ترخيص الاستيراد ، وصدر هذا الترخيص لحسابها ، وإقرار تلك الشركة بأنها هي المزمة بتنفيذ العقد ، وذلك في كتابها المؤرخ في ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ للمطعون ضدها الأولى ، إذ طلبت منها فيه الموافقة على تصدير محاصيل مصرية حتى يتسنى لها اقتضاء قيمة ما تورده بالفرنكات الفرنسية .

وحيث إن هذا الالهي مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه — وعلى ما سبق بيانه في الرد على السبب السابق — قد امتنع من العقد المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ المبرم بين الطرفين وبأسباب سائغة أن الطاعن طرف أصيل في هذا العقد ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتمقب كل حجة للخصم وترد عليها مستقلا ، حتى أغامت قضائها على ما يكفي لحمله ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أنه لما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانصراف أثر العقد إلى شركة "شوسون" طبقا لأحكام المادة ١٠٦ من القانون المدني باعتبار أن المطعون ضدها الثالثة كانت تعلم بأنه يتعاقد معها بصفته نائبا عن هذه الشركة ، وكان لا يجوز للطاعن إبداء

هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث والوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أخطأ إذ اعتبر المطعون ضدها الثالثة مشتريه محليا، ذلك أن العقد المبرم بين الطرفين نص على أن البيع تم على أساس " سيف " أى تسليم ميناء الشحن ولا يتصور ذلك إلا أن تكون البضاعة مستوردة من الخارج بمعرفة المشتري في مصر، لأنه في هذا النوع من البيوع يجمع المشتري بين صفتي المشتري والمستورد ويعتبر مالكا للبضاعة من وقت الشحن، ويضيف الطاعن أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن البائع " سيف " لا يلزم إلا بالمصروفات السابقة على وضع البضاعة على ظهر السفينة، وأما المصروفات اللاحقة للشحن ومنها رسم الاستيراد والذي يستحق عند وصول البضاعة إلى ميناء الوصول فيقع على عاتق المشتري، غير أن الحكم المطعون فيه اكتفى في الرد على هذا الدفاع بأنه لا يجوز للطاعن أن يجابه به المطعون ضدها الأولى — وزارة الاقتصاد — لأنها لم تكن طرفا في التعاقد في حين أنه ينازع هذه الأخيرة في استحقاقها لذلك الرسم تأسيسا على أن السيارات قد استوردت بمعرفة المطعون ضدها الثالثة — مؤسسة النقل العام — وهي معفاة من رسم الاستيراد طبقا للمادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩، وبالتالي يحق له أن يجابه المطعون ضدها الأولى بذلك الدفاع توصلا لتحديد المسئول عن سداد هذا الرسم، لأن مناط استحقاقه ليس هو صدور الترخيص بل معرفة من المستورد واستحقاق الرسم عليه من عدمه .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه واثق كان البيع " سيف " وهو بيع البضاعة لدى الشحن نظير ثمن إجمالي شامل لقيمة المبيع وأجرة النقل والتأمين يتم بتسليم البضاعة عند الشحن وتنتقل ملكيتها إلى المشتري بوضعها على ظهر السفينة، إلا أنه لما كان العقد المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ المبرم بين الطرفين والمودع ملف الطعن — مع تحديده ثمن البضاعة المبيعة على أساس " سيف " الإسكندرية — قد نص صراحة في البند الثالث منه على أن يكون تسليم هذه

البضاعة في ميناء الوصول (الإسكندرية) في موايد محددة وبواسطة لجنة تثبت في محضرها الرسمية حالة البضاعة عند تفريغها ، وكان من المقرر أن الملكية وفقا لهذا الشرط لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسليم البضاعة في ميناء الوصول ، وأنه لا يصدق على البيع في هذه الحالة وصف " سيف " ولا يكون لهذا الوصف من معنى سوى أنه بين طريقة دفع الثمن دون أن يكون له أى أثر على تحديد وقت انتقال ملكية البضاعة ، وكان مقتضى ذلك أن رسم استيراد البضاعة المبيعة يتحمله البائع تبعا لالتزامه بتغذية المبيع بحيث يتمكن المشتري من استلامه في ميناء الوصول دون عائق . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن الطاعن يلتزم برسم الاستيراد يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون وبالتالي يكون النعى عليه في هذا الخصوص في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم المدحتان ، وعدلى بغدادى ، ومحمد طايلى راشد ، ومصطفى الفقى .

(١٤٠)

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) دعوى . " دعوى الضمان الفرعية " . بيع . إلزام . " حوادث
طارئة " . حكم . " المصلحة فى الطعن " .

تمسك المدعى عليه فى دعوى الضمان الفرعية فى مواجهة المدعى فى الدعوى الأصلية بنظرية
الظروف الطارئة تأسيسا على أن البيع انقضى بينهما ولم يكن طالب الضمان إلا اسما مستعارا .
القضاء بإلزامه بأن يدفع لطالب الضمان ما حكم به عليه . رفض ضمنى لطلبه قبل المدعى الأصل .
تحقق مصلحته فى الطعن فيه بالنسبة للدعوى .

(٢ ، ٣) صورية . إثبات . " طرق الإثبات " . " مبدأ الثبوت بالكتابة " .
محكمة الموضوع . حكم . " ما يعد قصورا " .

(٢) الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إلا بالكتابة . قيام مبدأ الثبوت بالكتابة مقام
الدليل الكامل متى مزته البينة أو القرائن

(٣) إستقلال محكمة الموضوع بتقدير البورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من حيث
كونها تجعل المدعى به قريب الاحتمال . تمسك الخصم ببورقة على اعتبار أنها مبدأ ثبوت بالكتابة
وطلبه الإحالة إلى التحقيق . إفعال المحكمة الرد على ذلك السبب . قصور .

(٤) إلزام . " حوادث طارئة " . " إصلاح زراعى " . بيع .

قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . حادث طارىء . نص م ١٤٧ / ٢ مدنى
لم يفيد الحادث الطارىء . بأن يكون عملا أو واقعة مادية . إنطباق نظرية الحوادث الطارئة على عقد
البيع الذى اشترط فيه تقسيط الثمن .

١ — متى كان يبين من الأوراق أن المطعون عليه الثالث — المدعى عليه في الدعوى الأصلية — أدخل الطاعن في الدعوى أمام محكمة أول درجة للقضاء عليه أصليا بطلبات المطعون عليهما الأولين واحتياطيا بما عسى أن يحكم به لهما ، وقد تمسك الطاعن — المدعى عليه في دعوى الضمان الفرعية — في مواجهة المطعون عليهم بتطبيق نظرية الظرف الطارئة باعتبار أن التعاقد كان في حقيقته بينه وبين المطعون عليهما الأولين وأن المطعون عليه الثالث لم يكن إلا اسما مستعارا ، وطلب الحكم على المطعون عليهما المذكورين بأن يردا له من ثمن المبيع مبلغ وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت بإلزامه بأن يدفع للمطعون عليه الثالث المبلغ المحكوم به على هذا الأخير للمطعون عليهما الأولين ، فإن ذلك يعد من تلك المحكمة رفضا ضمنيا لطلبات الطاعن قبل المطعون عليهما المذكورين ويكون استئنافه لهذا الحكم واردا على ما قضى به عليه في دعوى الضمان وعلى رفض طلباته قبل هذين المطعون عليهما على السواء ، وإذا كانت محكمة الاستئناف قد سايرت المحكمة الابتدائية في قضائها المشار إليه ، فإنه يكون للطاعن مصلحة في الطعن في حكمها بطريق النقض بإعتباره خصما محكوما عليه .

٢ — إنه وإن كان صحيحا أن الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إلا بالكتابة ، إلا أن المشرع قد أجاز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة ومتى تعزز هذا المبدأ بالبينة أو بالقرائن فإنه يقوم مقام الدليل الكتابي الكامل في الإثبات .

٣ — لئن كان تقدير الورقة المراد اختيارها مبدأ ثبوت بالكتابة من حيث كونها تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال أولا تجعله ، هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما تستقل به محكمة الموضوع ، إلا أنه يجب عليها متى تمسك الخصم أمامها بورقة مكتوبة صادرة من خصمه على اعتبار أنها تكون مبدأ ثبوت بالكتابة ، وطلب الإحالة إلى التحقيق لتكملة هذا المبدأ بشهادة الشهود أن تقول كلمتها في هذه الورقة ، فإن هي أغفلت ذلك وأطرحت الورقة بغير إبداء أسباب لهذا الإطراح ، فإن حكمها يكون قاصر البيان .

٤ — قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ موافقت فيه الشروط التى يتطلبها القانون فى الحادث الطارئ ، فهو بحكم كونه قانونا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — حادثا عاما واستثنائيا لم يكن فى الوسع توقعه ولا ممكنا دفعه ، ولا يغير من ذلك كونه تمريعا ذلك أن نص المادة ١٤٧ / ٢ من القانون المدنى قد أطلق التعبير عن الحادث فلم يقيد به بأن يكون عملا أو واقعة مادية ، كما أنه لا يغير من تطبيق هذه المادة أن البيع — موضوع التداعى — وقد اشترط فيه تقسيط الثمن بأن لا تنطبق عليه احكامها ، إذ أن نظرية الحوادث الطارئة تنطبق على عقود البيع التى يكون الثمن كله أو بعضه مؤجلا أو مقسطا ، ذلك أن تطبيق حكم المادة ١٤٧ / ٢ من القانون المدنى عليها لا يحول دون إعمال الجزاء المنصوص عليه فيها وهو رد الالتزام إلى الحد المعقول على الوجه الذى يتطلبه القانون ، لأن القاضى لا يعمل هذا الجزاء إلا بالنسبة للقسط أو الأقساط التى يثبت له أن أداء المشتري لها قد أصبح بسبب وقوع الحادث الطارئ غير المتوقع مرهقا له بحيث يهدده بخسارة فادحة ، أما باقى الأقساط المستقبلية فإن القاضى لا يعمل فى شأنها هذا الجزاء إذا تبين أن هناك احتمالا بزوال أثر ذلك الحادث عند استحقاقها ، ويكرن شأن الأقساط فى ذلك شأن الأداءات فى عقود المدة من حيث التأثير بالظروف الطارئة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما الأول والثانى قدما إلى رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية بطلب إصدار أمر أداء ضد المطعون عليه الثالث بمبلغ ٣٣٨ ج و ٣٠٠ م ، وقالوا بيانا لطلبهما إنهما باعا إليه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٢/٥/٢١ ٢٢ ف و ١٤ ط أطيانا زراعية لقاء ثمن قدره ١٢٤٢٠ ج و ٦٠٠ م دفع منه

(١) نقض مدنى ١٨/٢/١٩٦٥ مجموعة المصنف الفنى السنة ١٦ ص ١٩١ .

وقت التعاقد مبلغ ٨٤٩٨ ج و ٢٠٠ م ، واتفق على سداد الباقي على أربعة أقساط يستحق أولهما في ١٩٥٢/٦/٢٠ وباقيهما في أول نوفمبر من السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ . رفض رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعوى وقيدت برقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٨ مدني كلى الزقازيق ، وقد قام المطعون عليه الثالث بإدخال الطاعن خصما فيها وطلب الحكم أصليا بإلزامه بأن يؤدي للمطعون عليهما الأولين المبلغ المطلوب واحتياطيا بإلزامه بما عساه أن يحكم به لهما ، وذلك قولا من المطعون عليه الثالث إنه لم يكن سوى وسيط في البيع الذي أبرم في حقيقته لحساب الطاعن بدليل أن المطعون عليه المذكور حرر للطاعن في مجلس العقد عقد بيع عن ذات الأطيان وبخمس الثمن والشروط . قرر الطاعن أنه هو المشتري الحقيقي للصفقة ، وأنه هو سدد مبلغ ٤٠٠ ج من باقي الثمن في ١٩٥٢/١٠/٢٨ ، واستطرد إلى القول بأن صدور قانون الإصلاح الزراعي أدى إلى انخفاض قيمة الأراضي الزراعية وإحداث تغيير في ظروف الاقتصادية العامة ، مما أضحي معه إلزامه مرهقا ، وطلب رده إلى الحد المعقول تطبيقا لنص المادة ١٤٧ من القانون المدني باعتبار أن قانون الإصلاح الزراعي يعتبر ظرفا طارئا سواء في علاقته بالمطعون عليهما الأولين أو في علاقته بالمطعون عليه الثالث ، وانتهى إلى طلب الحكم أصليا بإلزام المطعون عليهما الأولين بأن يدفع له مبلغ ٥٢٨٥ ج واحتياطيا بنسب خبير لمعاينة الأطيان محل النزاع وتقدير قيمتها في ضوء الظروف التي جددت بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي تطبيقا لنظرية الظروف الطارئة ، وبتاريخ ١٩٦١/١/٢٢ قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بإلزام المطعون عليه الثالث بأن يدفع للمطعون عليهما الأولين باقي الثمن وقدره ٣٣٨٠ ج و ٣٠٠ م ، وفي دعوى الضمان بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الثالث المبلغ الآنف ذكره . استأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وقيد استئناف الطاعن برقم ٤/١٩١ ق المنصورة ، وطلب فيه الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وإلزام المطعون عليهما الأولين بأن يدفع له مبلغ ٥٢٨٥ ج ، وقيد استئناف المطعون عليه الثالث برقم ٦/١٩٤ ق المنصورة وبتاريخ ١٩٦٤/١/٦ قضت محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف الأخير لرفعه بعد الميعاد ، وبقبول الاستئناف الأول وببطلان الحكم المستأنف ، ثم نذبت خبيرا لتحقيق دفاع الطاعن ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى

فيه إلى أن الأطيان المبيعة هبط سعرها بمقدارها ٤٥١٦ ج و ٦٦٢ م على أثر صدور قانون الإصلاح الزراعي . قضت المحكمة في ١٩٦٨/٤/٨ بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليه الثالث مبلغ ٣٣٨٠ ج و ٣٠٠ م طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون عليهما الأولان بعدم قبول الطعن الموجه إلى قضاء الحكم في الدعوى الأصلية المرفوعة منهما على المطعون عليه الثالث ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأي برفض هذا الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المنبذ من المطعون عليهما الأولين أن الحكم الصادر في الدعوى المرفوعة منهما على المطعون عليه الثالث لم يقض على الطاعن بشيء وبذلك يكون طعنه فيه بطريق النقض غير مقبول لانعدام مصلحته .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن المطعون عليه الثالث أدخل الطاعن في الدعوى أمام محكمة أول درجة للقضاء عليه أصليا بطلبات المطعون عليهما الأولين واحتياطيا بما عسى أن يحكم به لهما ، وقد تمسك الطاعن في مواجهة المطعون عليهما بتطبيق نظرية الظروف الطارئة باعتبار أن التعاقد كان في حقيقته بينه وبين المطعون عليهما الأولين وأن المطعون عليه الثالث لم يكن إلا اسما مستعارا وطلب الحكم على المطعون عليهما المذكورين أن يرد له من ثمن المبيع مبلغ ٥٢٨٥ ج ، وإذا قضت المحكمة الابتدائية بإلزامه بأر يدفع للطعون عليه الثالث المبلغ المحكوم به على هذا الأخير للطعون عليهما الأولين ، فإن ذلك يعد من تلك المحكمة رفضا ضمنيا لطلبات الطاعن قبل المطعون عليهما المذكورين ، ويكون استئنافه لهذا الحكم واردا على ما قضى به عليه في دعوى الصار ، على رفض طلباته قبل هذين المطعون عليهما على السواء ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد سايرت المحكمة الابتدائية في قسائها المشار إليه ، فإنه يكون للطاعن مصلحة في الطعن على حكمها بطريق النقض باعتباره خصما محكوما عليه ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الطعن لانعدام مصلحته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف

بأنه هو المشتري الحقيقي للصفقة ، وأن المطعون عليه الثالث لم يكن إلا اسما مستعارا ، وقد أدلى المطعون عليهما الأولان عند استجوابهما أمام محكمة الاستئناف بأقوال تعزز دفاعه آنف الذكر ، وهذه الأقوال تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة وطلب لذلك إحالة الدعوى إلى التحقيق لتكملة هذا المبدأ بشهادة الشهود وإثبات أنه هو المشتري الحقيقي ، لكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور ، ويضيف الطاعن أنه تمسك في مواجهة المطعون عليهم برد ثمن المبيع إلى الحد المعقول بعد أن هبطت أسعار الأراضي هبوطا يهدده بالخسارة الفادحة ، وذلك من جراء صدور قانون الإصلاح الزراعي إلا أن الحكم المطعون فيه رفض إجابة هذا الطلب استنادا إلى ما قاله من أن الطاعن لا تربطه بالمطعون عليهما الأولين أية رابطة ، وأنه لم يتمسك بهذا الدفاع في علاقته بالمطعون عليه الثالث وهو ما يعيب الحكم بخالفة الثابت في الأوراق علاوة على قصوره في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي بشقيه صحيح ، ذلك أنه يبين من المذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الاستئناف بالجلسة ١٩٦٨/٤/٨ أنه تمسك أمام تلك المحكمة بدفاعه الوارد بالشق الأول من سبب النعي ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنه المشتري الحقيقي للصفقة ، وأن المطعون عليه الثالث ليس إلا اسما مستعارا ، وذلك على أساس أن أقوال المطعون عليهما الأولين الثابتة بمحض استجوابهما بجلسة ١٩٦٥/٥/٤ تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز للطاعن أن يكمله بالبيئة ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع واقتصر على القول "أنه عن الوجه الثاني للاستئناف المائل والذي يحصل فيما يؤول به المستأنف ويتساءل به المستأنف عليه الثالث من أن البيع منحرف إلى المستأنف مباشرة فترى هذه المحكمة أن أساس هذا القول هو صورية العقد المحرر بين المستأنف عليهما الأولين والمستأنف عليه الثالث ، ذلك أن الصورية كما تشمل العقد برمته يجوز أن تكون قاصرة على ركن منه كشخص المشتري أو شخص البائع أو سبب العقد أو الثمن ومن ثم كان قول المستأنف بأنه هو المشتري الحقيقي ينطوي على دفع بالصورية بالنسبة لشخص المشتري ، وهذه الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إذا كان هناك سند مكتوب إلا بموجب سند آخر ينفيه ، كما أنها لا تثبت فيما زادت قيمته

على عشرة جنهات إلا بموجب سند كتابي طبقا لقواعد الإثبات العامة وبالتالي كان طلب المستأنف عليه الثالث إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الصورية غير سديد، وكان هذا الوجه من الاستئناف بدوره - ولا سند له من الواقع والقانون - جديرا بالرفض ويكون بالتالي العقد المحرر بين المستأنف عليهما الأولين والمستأنف عليه الثالث عقدا صحيحا نافذا في حق أطرافه، كما يكون العقد المحرر بين المستأنف عليه الثالث والمستأنف عقدا صحيحا نافذا في حق عاقيه طالما أن هذا لم يقدم أى دليل ينفي هذين العقدين ومن ثم تكون طلبات المستأنف قبل المستأنف عليهما متعينة الرفض، إذ أنه لا تربطه بهما أية علاقة ويكون بالتالي الوجه الثالث للاستئناف وهو طلب تطبيق نظرية الظروف الطارئة على واقعة الدعوى منهار الاساس، ذلك أن المستأنف إنما وجه هذا الطلب إلى المستأنف عليهما الأولين اللذين لا تربطه بهما رابطة قانونية " وهذا الذى قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن آنف الذكر ذلك أنه وإن كان صحيحا أن الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إلا بالكتابة إلا أن المشرع قد أجاز الاتبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت الكتابة ومتى تعزز هذا المبدأ بالبينة أو بالفرائض فإنه يقوم مقام الدليل الكتابي الكامل فى الإثبات، وأنه وإن كان تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من حيث كونها تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال أو لا تجعله هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما تستقل به محكمة الموضوع، إلا أنه يجب عليها متى تمسك الحكم أمامها بورقة مكتوبة صادرة من خصمه على اعتبار أنها تكون مبدأ ثبوت بالكتابة، وطلب الإحالة إلى التحقيق لتسكلة هذا المبدأ بشهادة الشهود - أن تقول كلمتها فى هذه الورقة، فإن هى أفضلت ذلك وأطرحت الورقة بغير إبداء أسباب لهذا الأطراح فإن حكمها يكون قاصر البيان. لما كان ذلك، وكان لا يوجد فى أسباب الحكم المطعون فيه ما يصلح ردا على دفاع الطاعن المتضمن أن المطعون عليهما الأولين قررا عند استجوابهما بمعرفة المحكمة أن عتد البيع الصادر منهما إلى المطعون عليه الثالث والعقد الصادر من هذا الأخير إلى الطاعن حررا فى مجلس واحد وبنفس الثمن وذات الشروط، وقد تولاها شخص واحد، وأن المطعون عليه الثانى قرر أنه لا يعرف ما إذا كان المطعون عليه الثالث أو الطاعن هو الذى دفع له الثمن وأن هذه الأقوال تعتبر مبدأ ثبوت

بالكتابة ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لتكملة هذا المبدأ بشهادة الشهود .
 لما كان ذلك ، وكان الثابت من مذكرة الطاعن المشار إليها أنه تمسك فيها أيضا
 بتطبيق نظرية الظروف الطارئة بالنسبة لعلاقته مع المطعون عليه الثالث على خلاف
 ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أنه لم يتمسك بهذه النظرية إلا في مواجهة المطعون
 عليهما الأولين ، وكان الحكم بهذه المخالفة قد حجب نفسه عن بحث دفاع الطاعن
 المتقدم ذكره مع أنه دفاع جوهري لو عني الحكم ببحثه بلحاز أن يتغير وجه الرأي
 في الحكم ، ذلك أنه لما كان كل من عقدي البيع المؤرخين ١٩٥٢/٥/٢١
 قد إشتراط فيه تأجيل أقساط الثمن إلى شهر نوفمبر من السنوات ١٩٥٢ و ١٩٥٣
 و ١٩٥٤ ، وكان قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر
 قبل استحقاق هذه الأقساط قد توافرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون
 في الحادث الطارئ ، فهو بحكم كونه قانونا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه
 المحكمة — حادثا عاما واستثنائيا لم يكن في الوسخ توقعه ولا ممكنا دفعه ، ولا يغير
 من ذلك كونه تشريعا . ذلك أن نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني قد أطلق
 التعبير عن الحادث ولم يقيد به بأن يكون عملا أو واقعة مادية ، كما أنه لا يغير
 من تطبيق هذه المادة أو البيع وقد إشتراط فيه تقسيط الثمن فإنه لا تنطبق عليه
 أحكامها ، إذ أن نظرية الحوادث الطارئة تنطبق على عقود البيع التي يكون
 الثمن كله أو بعضه مؤجلا أو مقسطا ، ذلك أن تطبيق حكم المادة ١٤٧/٢ من القانون
 المدني عليها لا يحول دون أعمال الجزاء المنصوص عليه فيها — وهو رد الالتزام إلى
 الحد المعقول على الوجه الذي يتطلبه القانون ، لأن القاضي لا يعمل هذا الجزاء
 إلا بالنسبة للتقسط أو الأقساط التي يثبت له أن أداء المشتري لها قد أصبح بسبب
 وقوع الحادث الطارئ غير المتوقع مرهقا له بحيث يهدده بخسارة فادحة ، أما باقي
 الأقساط المستقبلية ، فإن القاضي لا يعمل في شأنها هذا الجزاء إذا تبين أن هناك
 احتمالا بزوال أثر ذلك الحادث عند استحقاقها ، ويكون شأن الأقساط في ذلك
 شأن الأداءات في عقود المدة من حيث التأثير بالظروف الطارئة . لما كان
 ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وشابه قصور
 في التمهيد بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب
 الطعن .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم الدهشان ، ومحمود المصري ، ومحمد طاييل راشد ، ومصطفى الفقى .

(١٤١)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ القضائية :

(٣٤٢٤١) حكم . " ترك الخصومة فى الطعن " . دهوى .

(١) ترك الخصومة فى الطعن بعد انقضاء ميعاده يتضمن النزول من الحق فيه . طة ذلك .

(٢) النزول من الحق فى الطعن . تحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة إلى قبول الخصم الآخر . عدم جواز الرجوع فى التترك الحاصل بعد فوات ميعاد الطعن . طة ذلك .

(٣) عدم تقديم الطاعن دليلا على أن تنازله من الطعن كان نتيجة إكراه . أنه . عدم الاعتداء برجوعه فيه .

(٤) قوة الأمر المقضى . إيجاز .

قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية شاملة لاتمنع من نظر دهوى أخرى متى كان الخصمان فى الدهوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما . م ٤٠٥ مدنى . مثال بشأن التزام المؤجر بقيمة استهلاك المياه .

١ — النزول عن الطعن — أوترك الخصومة فيه حسب تعبير قانون المرافعات متى حصل بعد انقضاء ميعاد الطعن ، فإنه يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن من حقه فى الطعن ، إذ هو لا يستطيع ممارسة هذا الحق مادام ميعاد الطعن قد انقضى .

٢ — إذ كان النزول من الحق فى الطعن يتم وتتحقق آثاره بمجرد حصوله وبغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ، ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه ، فإن ترك الخصومة بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه ، اعتبارا بأنه

يتضمن تنازلا عن الحق في الطعن ملزما لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر من المتنازل إليه .

٣ — متى كان الطاعن لم يقدم دليلا على أن الترك — التنازل عن الطعن — الحاصل منه كان نتيجة إكراه مبطل للرضا ، فإنه يتعين عدم الاعتداد برجوعه فيه وإثبات هذا التنازل .

٤ — القضاء في مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية لا يجوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم ، إذ أن وحدة المسألة في الدعوى وكونها كلية شاملة لا يجوز إزاء صراحة نص المادة ٤٠٥ من القانون المدنى وإطلاقه أن تمنع من الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنين يستأجرون شققا فى العمارة رقم ٣٩ بشارع القضاء بالقاهرة والملوكة للطاعنون ضده ولعدم سدادهم مقابل استهلاك المياه من المدة من أول يناير سنة ١٩٦٢ حتى آخر أغسطس سنة ١٩٦٥ فقد أقام عليهم المطعون ضده الدعاوى ٢٠٣ ، ٢٠٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٤ سنة ١٩٦٦ مدنى جزئى شبرا على التوالى بطلب الحكم بإلزام كل منهم فى الدعوى المرفوعة عليه بقيمة استهلاك المياه من المدة المذكورة ، وقد قررت المحكمة ضم تلك الدعاوى ليصدر فيها جميعا حكم واحد ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٨ رفضت المحكمة تلك الدعاوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيد استئنافه برقم ١٧٢٦ سنة ١٩٦٧ مدنى مستأنف القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٨ قضت المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام كل من الطاعنين

الخمسة الأوائل بمبلغ ٥٥ ج والطاعن السادس بمبلغ ٥١ ج . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ١٢/٥/١٩٦٨ وجه الطاعن الخامس إعلاناً بقلم كتاب محكمة النقض يقرر فيه بترك الخصومة في الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بإثبات ذلك الترك وعدم جواز الطعن ممن عدا الطاعن الأول وبنقض الحكم بالنسبة لهذا الطاعن ، وبجلسة ٢٤/٤/١٩٧٣ قدم محامي المطعون ضده أمام هذه المحكمة عقد صلح موقع عليه من الطاعن الأول في ٥/٧/١٩٧٠ يقرر فيه بتنازله عن الطعن وطالب إثبات هذا التنازل ، إلا أن محامي الطاعن المذكور قرر بذلك الجلسة أن موكله رجع في تنازله لصدوره منه تحت تأثير إكراه وطالب الفصل في الموضوع ، وأبدت النيابة رأيها بعدم جواز الاعتداد بعدول هذا الطاعن عن تنازله ، وطلبت إثبات نزوله عن الطعن وتمسكت برأيها السابق بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إنه لما كان الطاعن الخامس قد قرر بترك الخصومة في الطعن فإنه يتعين الحكم بقبول هذا الترك .

وحيث إنه لما كان الثابت أن الطاعن الأول قرر في عقد الصلح المؤرخ ٥/٧/١٩٧٠ والموقع عليه منه بتزوله عن الدعوى ، وكان ذلك بعد فوات أكثر من ستين يوماً على تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فإن ميعاد الطعن في الحكم بالنقض يكون قد انقضى وقت إقراره بهذا النزول ، وكان النزول عن الطعن — أو ترك الخصومة فيه حسب تعبير قانون المرافعات — متى حصل بعد انقضاء ميعاد الدعوى ، فإنه يتضمن بالضرورة نزولاً من الطاعن عن حقه في الطعن ، إذ هو لا يستطيع ممارسة هذا الحق ما دام ميعاد الطعن قد انقضى ، وإذا كان النزول عن الحق في الطعن يتم وتتحقق آثاره بمجرد حصوله وبغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ، ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه فإن ترك الخصومة بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه ، إعتباراً بأنه يتضمن تنازلاً عن الحق في الطعن ملزماً لمصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر من المتنازل إليه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن الأول لم يقدم دليلاً على أن الترك الحاصل منه كان نتيجة إكراه مبطل للأرضاء فإنه يتعين عدم الاعتداد برجوعه فيه وإثبات هذا التنازل .

عن الطعن بالنسبة إلى الطاعنين الثاني والثالث والرابع والسادس

حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه صدر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه هو الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة التى كان المطعون عليه قد أقامها ضد الطاعن الأول بطلب إخلاء العين المؤجرة للتأخر فى سداد قيمة استهلاك المياه ، والذي انتهى إلى إلزام المؤجر "المطعون عليه" بها ، ويرى الطاعنون أنه وإن كان الحكم المشار إليه قد صدر بين المطعون عليه وبين الطاعن الأول إلا أنه يسرى على جميع المستأجرين للعمارة ، على أساس أنهم كانوا ممثلين اعتبارا فى الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم لوحدة المصلحة وطبيعة المنازعة ، إذ القول بغير ذلك قد يؤدى إلى اختلاف الوضع بين أولئك المستأجرين فى هذه المسألة الكلية ، فى حين أنه إذا فصل الحكم فيها على نحو معين كان ملزما لهم جميعا ، واستحالت العودة إلى مناقشتها لاحتراما لحجية ذلك الحكم ، وإذا أهدر الحكم المطعون فيه حجية الحكم السابق ، وقضى على خلافه فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزا ، ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه قد أعمل البند السابع عشر من عقود الإيجار والذي يقضى بإلزام المستأجرين بقيمة استهلاك المياه رغم مخالفة ذلك للعرف ، ولما جرى التعامل بينهم وبين المطعون ضده لعدة سنوات خلت وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة أن أحدا من هؤلاء الطاعنين لم يكر طرفا فيه ، فإنه لا يكون له حجية قبلهم فيما قضى به من إلزام المطعون عليه بقيمة استهلاك المياه للطاعن الأول ذلك أنه — وعلى ما نقضى به المادة ٤٠٥ من القانون المدنى — لا يكون للأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت فيه من الحقوق إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا ومبدا ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه فى تلك المسألة على خلاف الحكم الصادر فى الدعوى آنفة الذكر لا يجوز الطعن فيه بالنقض استنادا إلى نص المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ ، وذلك لتخلف أحد شروطها ، ولا يقدح

في صحة هذا النظر ما يقوله الطاعنون من أن المسألة التي فصل فيها ذلك الحكم هي مسألة أصلية كلية، فيكون لهذا الفصل حجية مطلقة قبل جميع المستأجرين تحول دون العودة إلى مناقشة مسئولية المؤجر عن قيمة استهلاك المياه أو عدم مسئوليته في دعوى أخرى تالية، هذا الذي يقوله الطاعنون، لا يقدح في صحة النظر السابق ذلك أنه حتى في الأحوال التي تكون المسألة المفضى فيها مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية فإن هذا القضاء لا يجوز قوة الأمر المفضى في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم، إذ أن وحدة المسألة في الدعوى وكونها كلية شاملة لا يجوز إزاء صراحة نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني وإطلاقه أن تمنع من الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما لما كان ذلك، وكان الحكم السابق الصادر في الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٦ خلافا لما يقوله الطاعنون ليس من الأحكام التي تحوز حجية مطلقة فإن الطعن بهذا السبب يكون غير جائز لاختلاف شرط من شروط المادة ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ كما أن النعي بالسبب الثاني وهو لا يتدرج تحت الحالتين المنصوص عليهما في المادتين الثانية والثالثة من ذلك القانون والتي لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية إلا فيهما يكون غير جائز أيضا.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بسببه غير جائز بالنسبة إلى الطاعنين هذا الأول والخامس.

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعود ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر ، وإسماعيل فرحات عثمان .

(١٤٢)

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " ضريبة المهن الحرة " . إرث .

أصحاب المهن الحرة الخاضعون لنظام الضريبة الثابتة طبقا للقانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ قبل إلغائه بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ . جـواز محاسبتهم على أساس أرباحهم الفعلية . إذا طلبوا ذلك في الميعاد المحدد . وفاة المول قبل انقضاء الأجل . عدم التزام ورثته بتقديم طلب الاختيار في الميعاد . ثبوت حقهم في ذلك عند إعلانهم بالربط .

مؤدى نصوص المواد ١ ، ٢ ، ١ / ٥ ، من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ — قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ — أنه ابتداء من سنة ١٩٥٥ استحدث المشرع للمولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى ، نظام الضريبة الثابتة وذلك استثناء من القواعد المقررة لمحاسبة أصحاب المهن الحرة ، ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، وهذه الرخصة مقررة لمصلحة المول ، فإذا توفى قبل انقضاء الأجل المحدد لاستعمالها وقبل أن يفصح عن إرادته في طلب المحاسبة على أرباحه الفعلية ، فلا يلتزم ورثته بتقديم طلب الاختيار في الميعاد المذكور ، إذ لم ينص المشرع على إلزامهم بذلك ، بل يكون لهم عند إعلانهم بالربط أن يطلبوا محاسبتهم على الأساس الذى يرونه متفقاً مع مصلحتهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب بني سويف ربطت الضريبة على مورث المطعون عليها — وهو محام من الخاضعين لضريبة المهنة غير التجارية — بمبلغ ٨٠ ج سنة ١٩٥٧ وبمبلغ ١٣ ج و ٣٣٣ م عن المدة من ١/١/١٩٥٨ إلى ١٩٥٨/٣/٢ تاريخ وفاته على أساس الفئات الثابتة وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وبتاريخ ١٩٥٨/١٠/٣ أخطرت المأمورية المطعون عليها بربط الضريبة على النموذج ١٩ "ضرائب" ، وإذا اعترضت طالبة المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٨ برفض الطعن ، فقد أقامت الدعوى رقم ٤٠ سنة ١٩٥٩ تجاري بني سويف الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبة إلغائه واعتباره كأن لم يكن ، وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى اللجنة للفصل في موضوع الطعن على أساس الأرباح الفعلية . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٥ سنة ٢ ق تجاري بني سويف طالبة إلغائه والحكم بتأييد قرار اللجنة ، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/١٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظاره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باتخاذ الأرباح الفعلية لمورث المطعون عليها أساسا لربط الضريبة في مدة المحاسبة إستنادا

إلى أن الإلتزام الوارد بالمادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بتقديم طلب اختيار المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية هو الإلتزام شخصي لا ينتقل إلى الورثة ، وإلا لنص عليه المشرع في القانون المذكور كما فعل في المادة ١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإرادة بالنص على انتقال الإلتزام بتقديم الإقرار بإيرادات المورث إلى الورثة إذا توفى خلال السنة الضريبية ورتب الحكم على ذلك أنه يكفي أن يعترض الورثة ويطلبوا محاسبتهم على أساس الأرباح الفعلية ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، لأن الضريبة باعتبارها الإلتزام عام مصدره القانون ينتقل إلى الورثة وينتقل معه حق اختيار الأرباح الفعلية في خصوص الضريبة على المهن غير التجارية بمحدوده المرسومة قانونا ، وهو لا يعدو أن يكون رخصة تسقط إذا لم يستعملها الممول أو ورثته في الميعاد ، وتربط الضريبة طبقا للفئات الثابتة وهي الأصل في القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، وإذا لم يقدم المورث طلب الاختيار حتى تاريخ وفاته ، ومن بعده ورثته إلى أن انقضى الميعاد فإنه يخضع للضريبة الثابتة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ وقبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ ، يبين أنه نص في المادة الأولى منه على أنه " استثناء من أحكام المواد ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التي يستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى على الوجه الآتي : (أ) (ب) (ج) (د) ٨٠ جنيها في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من عشرين سنة " ، ونص في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه " يجوز للمولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية شرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية " ، كما نص في المادة الخامسة على العمل بالقانون اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ ، ومؤدى هذه النصوص أنه ابتداء من سنة ١٩٥٥ استحدث المشرع للمولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم

مال من إأءى الجامعات المصرىة أو مابعاها من الجامعات الأخرى نظام الضرىبة الثابئة ، وذلك اسثناء من القواعد المقررة لمحاسبة أصحاب المهن الحرة ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فى الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، وهذه الرخصة مقررة لمصلحة الممول فإذا توفى قبل انقضاء الأجل المحدد لاستعمالها وقبل أن يفصح عن إرادته فى طلب المحاسبة على أرباحه الفعلية ، فلا يلتزم ورثته بتقديم طلب الاختيار فى الميعاد المذكور ، إذ لم ينص المشرع على إلزامهم بذلك ، بل يكون لهم عند إعلانهم بالربط أن يطلبوا محاسبتهم على الأساس الذى يرونه متفقا مع مصالحتهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظار ، وقرر أن من حق المطعون عليه وقد توفى مورثها قبل انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الإقرار أن تعرض على النموذج ١٩ ضرائب الذى أعلنت به وتضمن ربط الضريبة على مورثها فى فترة المحاسبة طبقا للفتاى الثابئة ، وأن تطلب محاسبتها على أساس الأرباح الفعلية ورتب الحكم على ذلك قضاءه بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى اللجنة للفصل فى الموضوع على هذا الأساس ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أحمد محمود ، وإبراهيم السعيد ذكري ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
فرحات هبان .

(١٤٣)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ القضائية "أحوال شخصية":

(١) أحوال شخصية . "النسب" . إثبات .

الذنب يثبت بالفراش . استناد الحكم في ثبوت النسب إلى البيئة الشرعية وفراش مؤينة .
لا تصور .

(٢) حكم "تسبيب الحكم" . أحوال شخصية . إثبات .

المحكمة غير ملزمة بالتصريح في أسبابها بعدالة الشاهدين الذين أوردت مضمون أقوالها
وأخذت بها .

(٣) أحوال شخصية . "النسب" . إثبات . "الإقرار" .

النسب حق أصلي للأُم والولد . تعلق حق الله تعالى به أيضا ، الأُم لأنك إسقاط حقوق
ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى .

(٤) نقض . "أسباب الطعن" . حكم . "تسبيب الحكم" .

إشارة الحكم في أسبابه إلى الممتنعات المقدمة من الخصم بعد حجز الدعوى
والتي لم يطلع عليها خصمه . عدم تعويل الحكم عليها في نفيه ، لا إخلال بحق
الدفاع .

١ — النسب يثبت بالفراش ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه
أقام قضاءه بأن نسب الصغيرة من الطاعن ثبت بالفراش ، واستند في ذلك
إلى أقوال شاهدي المطعون عليها ، وأضاف إلى هذه البيئة الشرعية سكوت

الطاعن عن نفي النسب من تاريخ ولادة البنت في يولييه سنة ١٩٦٢ حتى
سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وإقدامه على الزواج الرسمي من المطعون عليها في سنة ١٩٦٤
بعد ولادتها للصغيرة ، وكان ما استند إليه الحكم يكفي لحمله ، فإن النعى عليه
بالقصور يكون على غير أساس .

٢ — لما كانت محكمة الاستئناف قد اكتفت بذكر اسمي شاهدي المطعون عليها
ومضمون أقوالهما التي أوردها الحكم الابتدائي ، فإنها غير ملزمة بالتصريح
بعدالة هذين الشاهدين اكتفاء بدلالة الأخذ بشهادتهما .

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة^(١) أنه وإن كان ثبوت النسب حق
أصلي للأُم لتدفع عن نفسها تهمة الزنا ، أو لأنها تعبر بولد ليس له أب معروف ،
فهو في نفس الوقت حق أصلي للولد ، لأنه يرتب له حقوقا بينها المشرع والقوانين
الوضعية كحق النفقة والرضاع والحضانة والإرث ، ويتعلق به أيضا حق الله تعالى
لاتصاله بحقوق وحرمان أوجب الله رعايتها ، فلا تملك الأم إسقاط حقوق
ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر
وقرر " إن الاعتراف المنسوب إلى المطعون عليها بإنكار نسب البنت ، لا يؤثر
على حق الصغيرة في ثبوت النسب ولا يدفع ما ثبت بالبينة الشرعية " ،
فإن النعى عليه يكون في غير محله .

٤ — إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه اكتفى بإثبات الطلب المقدم
من المطعون عليها بفتح باب المرافعة والمستندات المقدمة معه ، دون أن يعول عليها
في قضائه ، بل عول على البينة الشرعية ، فإن النعى عليه — بالإخلال بحق الدفاع
لعدم استبعاد المحكمة هذه المستندات التي لم تأذن بتقديمها ولم يعلن بها الطاعن —
يكون على غير أساس .

(١) نقض ١٩٦٧/١١/٨ بمجموعة المكاتب القنى . السنة ١٨ — ص ١٦٣٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ۳۲۳ سنة ۱۹۶۸ الإسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية تطلب الحكم بثبوت نسب إبنتها الصغيرة "آمال" من الطاعن ، وقالت شرحا لدعواها إنها تزوجته بعقد عرفى وعاشرها معاشرة الأزواج منذ شهر يونيه سنة ۱۹۶۱ ، وأنجبت منه على فراش الزوجية إبنتها "آمال" المولودة فى ۱۹۶۲/۷/۲۷ ، ثم عقد عليها بوثيقة رسمية فى ۱۹۶۴/۱۲/۲۱ ثم طلقها رجعا فى يونيه سنة ۱۹۶۶ وراجعها بإشهاد رسمى فى ۱۹۶۶/۱۰/۲۶ ، وإذا أنكر نسب هذه البنت فقد اتهمت إلى طلب الحكم لها بطلانها ، وبتاريخ ۱۹۶۸/۴/۹ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المطعون عليها أنها تزوجت من الطاعن فى سنة ۱۹۶۱ بعقد غير رسمى ، وأنها أنجبت منه على فراش الزوجية البنت المذكورة ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ۱۹۶۸/۱۲/۳۱ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية ، وقيد الاستئناف برقم ۶ سنة ۱۹۶۹ أحوال شخصية ، وبتاريخ ۱۹۶۹/۶/۱۰ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت نسب البنت "آمال" إلى والدها الطاعن من أمها المطعون عليها ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلاسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ذلك أنه تمسك فى دفاعه بأنه علم أن المطعون عليها استلمت البنت المطلوب إثبات نسبها إليه من مؤسسة بالإسكندرية سنة ۱۹۶۶ ، ودل على ذلك بكتاب تلقاه من محافظة الإسكندرية

مؤرخ ١٩٦٨/٩/١ جاء فيه " أن الطفلة موضع المنازعة قد عاشت في كنف أسرته زهاء أربع سنوات ، ولما شب الخلاف بينكم وبين زوجتكم عرض الأمر على القضاء وما زال معروضا " وطلب من المحكمة ضم ملف الطفلة الموجود بالمؤسسة وسؤال المنطقة التعليمية بالإسكندرية التي تعمل بها المطعون عليها عما إذا كانت حصلت على إجازة وضع في شهر يولييه سنة ١٩٦٢ تاريخ ولادة البنت ، غير أن المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع ، واكتفت بالقول بأنه لم يقدّم دليل على أن طفلة المؤسسة هي المتنازع عليها ، وهو رد مبهم ، هذا إلى أن الحكم رجح بين المطعون عليها على بينة الطامن دون أن يثبت أسماء الشهود ومضمون أقوالهم ويتحقق من أن قائلها شهود عدول ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النسب يثبت بالفراش ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بأن نسب الصغيرة " آمال " من الطامن ثبت بالفراش ، واستند في ذلك إلى أقوال شاهدي المطعون عليها وحاصلها على ما أوردها الحكم الابتدائي أن الطامن زوج للمطعون عليها منذ سنة ١٩٦١ وأنجبت منه البنت المذكورة سنة ١٩٦٢ ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى هذه البينة الشرعية سكوت الطامن عن نفي النسب من تاريخ ولادة البنت في يولييه سنة ١٩٦٢ حتى سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وإقدامه على الزواج الرسمي من المطعون عليها في سنة ١٩٦٤ بعد ولادتها للصغيرة ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد اكتفت بذكر أسماء شاهدي المطعون عليها ومضمون أقوالهما التي أوردها الحكم الابتدائي وهي غير ملزمة بالتصريح بعدالة هذين الشاهدين اكتفاء بدلالة الأخذ بشهادتهما ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد انتهت من الموازنة بين الأدلة المقدمة في الدعوى وفي حدود سلطاتها الموضوعية إلى ترجيح بينة المطعون عليها على بينة الطامن ، ولم تطعن إلى صحة دفاعه من أن طفلة المؤسسة هي الطفلة المتنازع عليها ، ولما كان ما استند إليه الحكم يكفي لحمله فإن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم ومجيبهم وطلباتهم وترد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ، لأن قيام الحقيقة التي افتتعت بها

وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .
لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد
فى الاستدلال من سنة أوجه (أولها) ذهب الحكم إلى أن إفساد الطاعن
على العقد الرسمى إقرار منه بثبوت نسب البنت منه مع أن العقد الرسمى ليس
عقد تصادق على زواج سابق وإنما هو عقد زواج مبتدأ و (ثانيها) قدم الطاعن
ما يثبت أنه كان يقيم بدمهور حتى نهاية سنة ١٩٦٣ ليهدم ما زعمته المطعون عليها
من أنه تزوجها زواجا عرفيا وأقام معها بالإسكندرية منذ سنة ١٩٦١ ، وأنها رزقت
منه بهذه البنت سنة ١٩٦٢ ، غير أن الحكم رد على ذلك بأن من أصله من دمنهور
لا يتمتع عليه أن يتزوج من الإسكندرية ، مما يفيد أن المحكمة لم تدرك
ما قصد إليه . و (ثالثها) قرار الحكم أنه فى الفترة من يولييه سنة ١٩٦٢
إلى سبتمبر سنة ١٩٦٧ لم يحرك الطاعن ما كنا بشأن نفى نسب هذه البنت إليه
ولو كانت معروفة النسب من سواء لقال ذلك ودلل عليه ، مع أن الثابت
فى الأوراق أن الطاعن نفى اتصاله بالمطعون عليها قبل سنة ١٩٦٤ ، وقرر أنها
أحضرت البنت المذكورة سنة ١٩٦٦ ، وادعت أنها بنت إحدى زميلاتها
فى التدريس وقد كفلتها لمرض والدتها ، فضلا عن أن الطاعن ليس ملزما ببيان الوالد
الحقيقى للطفلة ، ويكفى أن ينفى نسبها إليه . و (رابعها) أن الحكم جعل
الزواج العرفى ظاهرا مثبتا للنسب ورجحه على الظاهر النافى له دون أن يفرق بين الظاهر
وبين الاقراء ، كما أنه لم يقيم الدليل على وجود الظاهر المثبت . و (خامسها) نسب
الحكم إلى الموثق التقصير إذ لم يستند الزواج الرسمى إلى التاريخ السابق الحقيقى
بالمصادقة ، فى حين أن أحدا من طرفي الخصومة لم يقل إنه كان تصادقا على زواج
سابق ، بل إن عقد الزواج الموثق سنة ١٩٦٤ دليل على فساد ادعاء المطعون عليها
قيام الزوجية قبل ذلك التاريخ ، فضلا عن أنها حين رفعت عليه دعوى النفقة
سنة ١٩٦٧ لم تدع أن لها منه بنتا تطلب لها النفقة . و (سادسها) أفرت
المطعون عليها فى المحضر الإدارى رقم ٦٩٨٧ سنة ١٩٦٧ الرمل بأنها لم تنجب
من الطاعن منذ تزوجا ولكن الحكم أطرح هذا الإقرار بمقولة لأنه ليس من مصلحة

الصغير نخط بين تواطؤ الزوجين على اهدار مصلحة الصغير وبين الحالة المعروضة في الدعوى ، والتي لاتعلق بها شبهة التواطؤ ومصلحة الصغير لاتقوم إلا على الحقيقة .

وحيث إن النعى في الوجوه الخمسة الأولى مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول قد قضى بثبوت النسب بالفراش ، وأضاف إلى ذلك أن الطاعن تزوج بمن المطعون عليها بعقد رسمي بعد ولادتها للبنت ، وأنه سكت عن نفى نسبها من تاريخ ولادتها سنة ١٩٦٢ حتى سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، ولم يبرر سكوته طوال هذه المدة ، وهو استدلال موضوعي سائغ ، وكان الحكم في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الدليل لم يعول على دفاع الطاعن من أنه كان يقيم بدمنهو استنادا إلى أن هذا لا يمنع من زواجه من الإسكندرية ، وكان الحكم قد قرر في شأن ترجيحه للظاهر المثبت للنسب مايلي ” فالظاهر المثبت أن البنت المتنازع في نسبها بهذه الدعوى قد ولدت من نكاح ومن معاشرة زوجية مشروعة سابقة على العقد الرسمي قامت البينة عليها ولم تولد من سفاح “ وأقام الحكم الدليل على هذا الظاهر على ما سلف البيان ولما كانت الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها دون دليل آخر لم تطمئن إليه المحكمة لا يعتبر من قبيل الفساد في الاستدلال ، وكان ما أورده الحكم يكفى لإقامته فلا يعيبه ما استورد إليه تزييدا من أن الموثق قد قصر إذا لم يسند الزواج إلى التاريخ السابق الحقبى بالمصادقة . والنعى في وجهه السادس مردود بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان ثبوت النسب حق أصلي للأثم لتدفع عن نفسها تهمة الزنا ، أو لأنها تعبر بولد ليس له أب معروف ، فهو في نفس الوقت حق أصلي للولد ، لأنه يرتب له حقوقا بينها المشرع والقوانين الوضعية كحق النفقة والرضاع والحضانة والإرث ، ويتعلق به أيضا حق الله تعالى لاتصاله بحقوق وحرمانات أوجب الله رعايتها ، فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر ” أن الاعتراف المنسوب إليها — المطعون عليها — بإنكار نسب البنت لا يؤثر على حق الصغيرة في ثبوت النسب ولا يدفع ما ثبت بالبينة الشرعية “ ، فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المطعون عليها تقدمت بعد حجز القضية للحكم بطلب فتح باب المرافعة ، وأرفقت به حافظة مستندات اشتملت على عقد زواج عرفي مؤرخ ١٩٦١/٦/١٣ بينها وبين الطاعن سبق أن قدمته ثم صحته لما قرر الطاعن أنه مزور ، وعلى صورة للطاعن وخطابين مرسلين لها منه وضعت عليهما وعلى الصورة تاريخا سابقا على عقد الزواج الرسمي ، وكان يتعين على المحكمة أن تستبعد هذه المستندات لأنها لم تأذن بتقديمها ولم يعلن بها الطاعن ، غير أنها أشارت إلى مضمونها وتأثرت بها في قضائها ، مما يعيب حكمها بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن البين من الحكم المطعون فيه أنه اكتفى بإثبات الطلب المقدم من المطعون عليها بفتح باب المرافعة والمستندات المقدمة معه دون أن يعول عليها في قضائه ، بل حول على البيئة الشرعية على ما جاء في الرد على السبب الأول ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٤٤)

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) حكم . " تسييب الحكم " . خبرة .

تقرر الخبير المرجح . لا يعيبه سابقة اعتماد واضعه التقرير الخبير الأول بوصفه رئيسا له
تعويل الحكم على ذلك التقرير . لا عيب .

(٢) حكم . " تسييب الحكم " . نقض . " ما لا يصاح سببا للطعن . "

إقامة الحكم على دعامة صحيحة تكفى لحمله . النemy عليه فى باقى ما ورد به .
غير منتج .

١ - لا يعيب تقرير الخبير المرجح سابقة اعتماد واضعة لتقرير الخبير الأول
بوصفه رئيسا له ، ومن ثم فلا على الحكم إن عول فى قضائه على التقرير
المذكور .

٢ - متى كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برد وبطلان
عقد البيع على ثبوت تزوير التوقيع المطعون فيه أخذا بتقريرى قسم أبحاث
للتزييف والتزوير ، وليس على صحة توقيعى المضاهاة ، وكانت هذه الدعامة
صحيحة ، وتكفى وحدها لحمل الحكم ، فإن النemy على باقى ما ورد به يكون
غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن السيدة أقامت الدعوى رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥١ مدنى الزقازيق ضد عن نفسه وبصفته وليا على أولاده القصر تطلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ١ ف و ١٧ ط و ١/٣ س شائعة فى ١٠ ف و ٦ ط و ٢ س من تركة مورثتها المرحومة وقالت بيانا للدعوى إن المورثة توفيت عن زوجها وأولادها المدعى عليهم وعن جدة ترث للسدس هى المدعية وإذا استأثر الزوج بأعيان التركية، فقد أقامت دعواها بطلباتها السالفة البيان ودفع المدعى عليه الدعوى بأنه اشترى بصفته ٦ س ١٩ ط ٧ ف من هذا القدر بعقد ابتدائي مؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥٧، ولما دفعت المدعية بجهلها توقيع مورثتها على ذلك العقد أقام المدعى عليه الدعوى رقم ٣٧١ سنة ١٩٦١ مدنى الزقازيق بصحة ونفاذ عقده، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين حكمت فى ١٠ مايو سنة ١٩٦١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المشتري بصفته أن المورثة هى التى وقعت على العقد الذى يستند إليه، وبعد أن نفذ هذا الحكم طعنّت المدعية فى هذا العقد بالتزوير، بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بنبذ قسم أبحاث الزيف والتزوير، بمصلحة الطب الشرعى خيرا فى الدعوى لمضاهاة التوقيع المنسوب إلى المورثة على ما يقدمه الطرفان من عقود رسمية أو مصادق على توقيعاتها أو أوراق معترف بها لبيان صحة هذا التوقيع، وقدم الخبير المنتدب تقريرا انتهى فيه إلى أن التوقيع المنسوب للمورثة مزور عليها بطريق الاستعانة بورق الكربون والإعادة، وقدم المدعى عليه تقريرا استشاريا نفى فيه وجود آثار للكربون وانتهى إلى صحة هذا التوقيع، وبعد أن ناقشت المحكمة كلا من الخبرين حكمت بنبذ كبير خبراء الخطوط بمصلحة الطب الشرعى للاطلاع على التقريرين

والترجيح بينهما وبعد أن قدم تقريره مؤيدا للتقرير الأول حكمت المحكمة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ برد وبطلان عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٠ يناير سنة ١٩٥٧ ورفض الدعوى رقم ٣٧١ سنة ١٩٦١ الزقازيق وبثبتت ملكية المدعية إلى ١ ف و ١٧ ط و ١/٢ س شائعة في ١٠ ف و ٦ ط و ٢ س. استأنف جرجس باسيلي جرجس بصفتيه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة مأمورية الزقازيق طالبا إلغاءه والحكم بطلباته ورفض الدعوى الأخرى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١ سنة ١٠ ق ، وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن بنى على سببين حاصل الثاني منهما أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه بنى استئنافه على أسرين (أولهما) أن التقرير الأول المقدم من الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة لم يثبت وجود شوائب كربونية توحى بالنقل الكاربوني بالتوقيع المطعون عليه بينما أثبت التقرير المرجح والمقدم من مدير القسم وجود رواسب كربونية وقد علل الحكم الابتدائي ذلك بأن التصوير والفحص الثاني هو الذي يمكن من ظهور هذه الآثار الكاربونية ، في حين أن من نظرة المحكمة بالعين المجردة أثبتت وجود هذه الآثار ، وهو ما يؤكد دفاع الطاعن الذي أبداه لدى محكمة الموضوع من أن المادة الكاربونية لم تمكن موجودة حل فحص الخبير الأول ، وأنها انتعلت أثناء فحص مدير قسم الطب الشرعي لها ليغطي بذلك خطأ مرءوسه الخبير الأول وكان على المحكمة أن تندب خبيرا من غير قسم أبحاث التزييف ، وإذا لم تفعل فإنها تكون قد أغفلت دفاعا جوهريا متجعا في الدعوى (وثانيهما) أنه وقد نفى التقرير الاستشاري وجود آثار الكاربون بالتوقيع على خلاف ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي المقدم من مدير القسم ، فقد كان يتعين على المحكمة أن تبين سبب ظهور هذه الآثار بالصورة التي قدمها مدير القسم دون الصورة التي قدمها الخبير الأول ، هذا إلى أن الطاعن قد تمسك لدى محكمة أول درجة بعدم صلاحية تقرير مدير القسم لاعتماده التقرير الأول لمرءوسه ، وبضرورة ندب خبير أو ثلاثة خبراء خطوط من الجدول أو أحد خبراء المعمل الجنائي ، ورفضت المحكمة هذا الطلب

وإذ سايرتها في ذلك محكمة الاستئناف ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فضلا عن إخلاله بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن التقرير الأول المقدم من الخبير المتدب من قسم أبحاث التزييف والتزوير أثبت وجود آثار كربون أسود اللون بالتوقيع ناقشها التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ونفى وجودها ، وإذ كان لا يعيب تقرير الخبير المرجح سابقة اعتماد واضعه لتقرير الخبير الأول بوصفه رئيسا له ، فلا على الحكم إن هول في قضائه على التقرير المذكور مما يصحبه معه النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السهب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه الفصور والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده أقام قضاءه بتزوير توقيع المورثة على ثبوت صحة التوقيعين المقدمين للمضاهاة ، مع أن ثبوت صحة هذين التوقيعين لا يستتبع حتما ثبوت تزوير توقيع المورثة على العقد ، كما أن القرائن التي أقيم عليها ذلك الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه هول في قضائه بتزوير التوقيع المطعون عليه بطريق النقل بالكربون والإعادة عليه بالمداد على ماورد بتقرير الخبير الأول وتقرير الخبير المرجح الذي اطمأن إليه ، وعلى أنه وإن وجدت بعض أوجه الخلاف بين توقيعى المضاهاة إلا أن بينهما العديد من أوجه الاتفاق والاتحاد ، وعلى ما احتشفه من ظروف الدعوى وملايساتها التي تؤيد تزوير التوقيع ، إذ صدر العقد المطعون فيه من زوجة لزوجها وأولادها القصر بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٠ ، ومن عدم التوقيع على العقد النهائي في الأجل المحدد ، ومن أن الزوج لم يتمسك بالعقد عند رفع الدعوى ضده في ١٩٥٩/٥/٢٥ بتثبيت ملكية مورثة المطعون عليهم للقدر ذاته ميراثا عن الزوجة (البائعة) ، ومن عدم ظهور العقد إلا في ١٩٦١/٣/٨ ، وأخذ الحكم من ذلك السلوك ما يرجح تزوير العقد ، كما أخذ من طعن مورثة المطعون عليهم

على هذا العقد بالتجهيل بآدى الأمر عاقبة عبء إاثبات حجته على المتمسك به ، ثم طعننا عليه بالتزوير بعد ذلك متحملة عبء الإثبات مايدل على جدية طعننا ، وهو مايبين منه أن الحكم أقام قضاءه برد وبطلان عقد البيع على ثبوت تزوير التوقيع المطعون فيه أخذا بتقريرى قسم أبحاث للتزييف والتزوير ، وليس على صحة توقيعى المضاهاة ، وإذ كانت هذه الدعامة صحيحة وتكفى وحدها لحمل الحكم فإن النعى على باقى ماورد به يكون غير منتج .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حامد ومنفى ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوش ، وحافظ الوكيل .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكم . ” الأحكام الجائز الطعن فيها “ . تأمينات اجتماعية .

قضاء الحكم الصادر بتدب الخير بعدم خضوع المدارس الحرة في ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين
الشيخوخة والعجز والوفاة . قضاء قطعى فى شئ من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨
مرافعات سابق .

(٢) تأمينات اجتماعية . ضرائب . ” مسائل عامة “ .

استثناء أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد الضريبة المستحقة عليهم على عشرين جنيا
من أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة . قرار وزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ . شرطه .
عدم شموله صاحب المهنة غير التجارية . معنى أصلا من الضريبة . حلة ذلك .

١ — إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتدب خير لبيان مقدار
المبالغ التى أداها المطعون ضده — صاحب مدرسة خاصة — لاطاعة — الهيئة
العامة للتأمينات الاجتماعية — من اشتراكات وتوابعها عن الفترة من ١/٨/١٩٥٩
حتى ١٩٦١/٧/٣١ ، إلا أنه قد أقام قضاءه بذلك على ما قطع به فى أسبابه
من أن الاستثناء الوارد فى القرار وزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الذى يسرى ابتداء
من ١/٨/١٩٥٩ والذى يستثنى من مجال تطبيقه أصحاب المهن غير التجارية الذين
لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم على مبلغ عشرين جنيا ينطبق من باب
أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفيين من أداء ضريبة المهن ، وأنه تأسيسا
على ذلك لا تخضع المدارس فى ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز
والوفاة وإنما تخضع لأحكام القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ المعمول به من ١/٨/١٩٦١

الذى نص على سريان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على الجميع والحكم بذلك يكون قد بت في أساس الحصومة فلا يعتبر في هذا الخصوص صادرا قبل الفصل في الموضوع ، بل هو حكم أنهى بصفة قطعية جزءا أساسيا من الحصومة لامتلاك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه ، ومن ثم فإن الطعن فيه على استقلال يكون جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

٢ — مفاد نص المادة ٣/٧ من مواد إصدار القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية ، والمادة الثانية من قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية ، والمادة الأولى من قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ — أن المشرع رأى أن يعمم نظام التأمينات تدريجيا ، وجعل الأصل هو أن تسرى أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين المعجز والوفاة على جميع المؤسسات الموجودة في الجمهورية ، ولم يستثن من هذا الأصل إلا الهيئات التي نص عليها القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ على سبيل الحصر ومنها " أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم حسب آخر ربط على عشرين جنيها " وهو استثناء يشترط لتطبيقه أن تكون هناك ضريبة مستحقة أصلا على أصحاب هذه المهن والأتريد هذه الضريبة المستحقة على عشرين جنيها ، ومن ثم فلا يشمل الاستثناء المذكور صاحب المهنة غير التجارية المعفى من هذه الضريبة لهدف خاص توخاه المشرع ، يؤيد هذا النظر أن القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ السابق الإشارة إليه والذي تم بمقتضاه تنفيذ القانون في جميع أنحاء الجمهورية على جميع العمال والطوائف التي كانت مستثناء خلال الفترة السابقة على العمل به لم ينص على سريانه أيضا على الطوائف المعفاة من ضريبة المهن بقوة القانون ، مما يدل على أن الاستثناء السابق لم يكن يشملها . إذ كان ذلك ، وكان الاستثناء لا يجوز القياس عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى بأن الاستثناء سالف الذكر ينطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفين من أداء ضريبة هذه المهن وأنه تأسيسا على ذلك لا تخضع المدارس الحرة في ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضده وهو صاحب مدرسة الوادى بالزقازيق أقام الدعوى رقم ٦٤٥ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الزقازيق طالبا الحكم براءة ذمته من مبلغ ٣٥٠ جنيا تقول الهيئة الطاعنة إنه مستحق لها عن المدة من ١/٤/١٩٥٩ حتى ٣١/٧/١٩٦١ ، وقال شرحا لدعواه إن المدارس لا تخضع لقانون التأمينات رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلا بالقرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ المعمول به من ١/٨/١٩٦١ ، ولا يسرى عليها القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ المعمول به من ١/٨/١٩٥٩ والمتضمن تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية على جميع المؤسسات ما عدا هيئات معينة حددها هذا القرار من بينها المؤسسات التى لا تدار بآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ، ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصنافية المستحقة على أصحابها حسب آخر ربط على مشرين جنيا سنويا ، وكذلك أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهنة عليهم حسب آخر ربط على المبالغ المذكور ، وأنه لما كانت معاهد التعليم معفاة من الضريبة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإنه وهو صاحب مهنة غير تجارية لا يدنع ضريبة إعمالا . يكون مستثنى من تطبيق أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ حتى ١/٨/١٩٦١ ويكون المبالغ الذى تطالب به الهيئة الطاعنة عن المدة من ١/٨/١٩٥٩ إلى ١/٨/١٩٦١ لا حق لها فيه ، ولذلك رفع الدعوى براءة ذمته منه ، وبتاريخ ١١/٥/١٩٦١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة ، وقيد استئنافه برقم ١١٦ سنة ١٩٦١ ، وبتاريخ ٢٨/١/١٩٦٧ قضت المحكمة بنصب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان مقدار المبالغ التى أداها المعطون ضده للطاعنة من اشتراكات وتوابعها عن الفترة من ١/٨/١٩٥٩

حتى ١٩٦١/٧/٣١ وقطع هذا الحكم في أسبابه بأن الاستثناء الوارد في القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الذي يسرى ابتداء من ١ / ٨ / ١٩٥٩ ، والذي يستثنى من مجال تطبيقه أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم على مبلغ عشرين جنيها ينطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفيين من أداء ضريبة هذه المهن . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضده بعدم جواز الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الدفع ونقض الحكم المطعون فيه ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع الذي أبداه المطعون ضده بعدم جواز الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتدب خبر يكون غير منه للتخصومة ولا يجوز الطعن فيه عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد قضى بتدب خبر لبيان مقدار المبالغ التي أداها المطعون ضده للطاعة من اشتراكات وتوابعها عن الفترة ١ / ٨ / ١٩٥٩ حتى ١٩٦١/٧/٣١ ، إلا أنه قد أقام قضاءه بذلك على ما قطع به في أسبابه من أن الاستثناء الوارد في القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الذي يسرى ابتداء من ١ / ٨ / ١٩٥٩ ، والذي يستثنى من مجال تطبيقه أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم على مبلغ عشرين جنيها ينطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفيين من أداء ضريبة المهن ، وأنه تأسيساً على ذلك لا تخضع المدارس الحرة في ١ / ٨ / ١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ، وإنما تخضع لأحكام القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ المعمول به من ١ / ٨ / ١٩٥٩ الذي نص على صريان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على الجميع ، والحكم بذلك يكون قدبت في أساس الخصومة ، فلا يعتبر في هذا الخصوص صادراً قبل الفصل في الموضوع ، بل هو حكم أنهى بصفة قطعية جزءاً أساسياً من الخصومة لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه ، ومن ثم فإن الطعن فيه على استقلاله يكون جائزاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن مخالفته للذاتون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول إنه طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية فإن الأصل هو أن ينفذ هذا القانون على كافة المؤسسات والجهات اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ باستثناء الحالات التي أوردها القرار الوزاري رقم ١٨/١٩٥٩ على سبيل الحصر ، ومنها أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم حسب آخر ربط على عشرين جنيها سنويا ، وأن المطعون ضده باعتباره صاحب مدرسة خاصة لا يشمل هذا الاستثناء لأن تطبيقه مشروط بشرطين (أولا) أن يكون من أصحاب المهن غير التجارية . و (ثانيا) ألا تزيد ضريبة المهن غير التجارية المستحقة عليه على عشرين جنيها سنويا ، وهذا الشرط يقتضى أن يكون الشخص خاضعا لهذه الضريبة وأن لا يزيد ما يدفعه منها على عشرين جنيها ، وعلة ذلك هي عدم ارهاق هذه الفئة بسبب ظروفهم وصغر محلاتهم وقلة كسبهم ، وبذلك فلا يشمل هذا الاستثناء المطعون ضده باعتبار أنه معفى من أداء ضريبة المهن غير التجارية بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، لأنه صاحب معهد تعليمي ، وذلك لأن الاستثناء لا يقاس عليه ، كما أن علة هذا الاستثناء غير متوافقة في المطعون ضده ، لأن مدرسته تحقق أرباحا قد تزيد ضريبتها على عشرين جنيها ، وكون المشرع قد أعفاه تشجيعا على فتح المعاهد التعليمية لنشر العلم ، فإن هذا الإعفاء لا يجعله من صغار المولين الذين أعفاهم الاستثناء سالف الذكر ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتطبيق هذا الاستثناء على المطعون ضده تأسيسا على أن الاستثناء إذ يشمل من يدفع ضريبة أقل من عشرين جنيها فمن باب أولى ينطبق على المعفى نهائيا من أداء الضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة السابعة من مواد إصدار القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية نصت على أن " يكون تطبيقه تدريجيا بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها

تباعا قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي، على أن يتم سر يانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر“ وقد أصدر الوزير المذكور القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية، على أن يعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ ونصت المادة النابعة منه على أنه “مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه تسرى أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة المنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من قانون التأمينات الاجتماعية اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ على جميع المؤسسات الموجودة في الإقليم الجنوبي فيما عدا: (١) (٢) (٣) المؤسسات التي لاتدار بالآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال، ولاتزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أصحابها حسب آخر ربط على عشرين جنيها سنويا . وكذلك أصحاب المهن غير التجارية الذين لاتزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم حسب آخر ربط على المبلغ المذكور“ . ثم صدر بعد ذلك قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١، ونص في المادة الأولى منه على أن “تسرى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على جميع المنشآت والمؤسسات وكذا جميع أصحاب المهن غير التجارية إذا كانوا يستخدمون عادة أقل من خمسة عمال“ ومفاد هذه النصوص أن المشرع رأى أن يعمم نظام التأمينات تدريجيا وجعل الأصل هو أن تسرى أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة على جميع المؤسسات الموجودة في الجمهورية، ولم يستثن من هذا الأصل إلا الهيئات التي نص عليها القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ على سبيل الحصر، ومنها “أصحاب المهن غير التجارية الذين لاتزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم حسب آخر ربط على عشرين جنيها“ وهو استثناء يشترط لتطبيقه أن تكون هناك ضريبة مستحقة أصلا على أصحاب هذه المهن، ولاتزيد هذه الضريبة المستحقة على عشرين جنيها، ومن ثم فلا يشمل الاستثناء المذكور صاحب المهنة غير التجارية المسمى من هذه الضريبة لهدف خاص توخاه المشرع، ويؤيد هذا النظر أن القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ السابق الإشارة إليه والذي تم بمقتضاه

تنفيذ القانون في جميع أنحاء الجمهورية على جميع العمال والطوائف التي كانت مستثناءة خلال الفترة السابقة على العمل به لم ينص على سريانه أيضا على الطوائف المعفاة من ضريبة المهن بقوة القانون مما يدل على أن الاستثناء السابق لم يكن يشملها . لما كان ذلك وكان الاستثناء لا يجوز القياس عليه وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأن الاستثناء سالف الذكر ينطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفيين من أداء ضريبة هذه المهن وأنه تأسيسا على ذلك لا تخضع المدارس الحرة في ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني من سبب الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٣

رئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد رضى ، وأديب قصبجى ، و محمد فاضل المبرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(١٤٦)

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٨ القضائية :

تأمينات اجتماعية . قانون . الأثر الرجعى .

التفرقة فى الجزاء بين حالة تخلف رب العمل عن الاشتراك أصلا فى هيئة التأمينات الاجتماعية وبين تأخره بعد اشتراكه فى سداد المبالغ المستحقة . م ١٧ ق ٢٣ لسنة ١٩٦٤ . سرمانها بأثر رجعى . إغفال بحث حالة رب العمل وما إذا كان قد تخلف أصلا من الاشتراك فى الهيئة أم إنه تأخر من سداد المبالغ المستحقة . قصور .

جرى نص المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى تحكم النزاع إعمالا لأثرها الرجعى المقرر بالمادة الخامسة من مواد إصدار هذا القانون على التفرقة بين حالة تخلف صاحب العمل أصلا عن الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية عن كل أو بعض عماله أو عدم أدائه الاشتراكات على أساس أجورهم الحقيقية وبين حالة تأخر صاحب العمل بعد اشتراكه فى توريد المبالغ المستحقة للهيئة فى المواعيد المحددة ، وفرض على صاحب العمل فى الحالة الأولى غرامة إضافية بواقع ٥٠ ٪ من قيمة الاشتراكات التى لم يؤدها ، بينما حدد هذه الغرامة فى الحالة الثانية بواقع ١٠ ٪ من قيمة الاشتراكات التى تأخر صاحب العمل فى أدائها عن كل شهر وبحد أقصى قدره ٣٠ ٪ ، وإذا كن إخطار المطعون ضدهما - رب العمل - هيئة التأمينات الاجتماعية بعدد عمالهما وأجورهم الصحيحة بمقتضى الاستمارة المقدمة منهما ، لا يدل بذاته على تاريخ بدء اشتراك المطعون ضدهما فى التأمين عن كل عمالهما فى الفترة السابقة على هذا الإخطار ، وكان تحديد حالة المطعون ضدهما وهل هى حالة تخلف عن الاشتراك فى التأمين أم حالة تأخر فى أداء الاشتراكات يقتضى الوقوف

على تاريخ اشتراكهما لدى هيئة التأمينات الاجتماعية وما إذا كان هذا التاريخ يوافق بداية خضوعهما لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أو أنهما تأخرتا في سداد المستحق عليهما فتنطبق على حالتهما الفقرة الثانية من المادة ١٧ المشار إليها أم أن اشتراكهما على ذلك فتعتبر الفقرة السابقة على الاشتراك في التأمين فترة تخلف تسرى عليها الفقرة الأولى من هذه المادة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث ذلك ولم يواجه دفاع الصاعنة في هذا الخصوص رغم ماله من أثر جوهري في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٤٨٧ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى المنصورة ضد هيئة التأمينات الاجتماعية " الطاعنة " ، وطلبا الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ٩٥٥ ج و ١٦٩ م وإلغاء الحجز الإدارى الموقع ضدهما واعتباره كأن لم يكن ، وقالوا بيانا لم أن الطاعنة أوقعت ضدهما فى أول أغسطس سنة ١٩٦٢ حجزا إداريا وفاء لمبلغ ٩٧٧ ج و ٤١٧ م منه مبلغ ٩٥٥ ج و ١٦٩ م قيمة الاشتراك المضاعف طبقا للمادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وأنه إذ كانت هذه المادة لا تنطبق على حالتهما لأنهما لم يتخلفا عن الاشتراك فى التأمين ، وكانت ذمتها لذلك بريئة من هذا المبلغ فقد أقاما الدعوى بطلباتهما سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة الابتدائية ببراءة ذمة المطعون ضدهما من مبلغ ٩٢٢ ج و ٦٩٢ م قيمة الاشتراك المضاعف عن المدة من سبتمبر سنة ١٩٥٩ حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٦٢ وقصر الحجز الإدارى الموقع ضدهما على مبلغ ٥٤ ج و ٧٢٥ م ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف

المنصورة، وقيد استئنافها برقم ٧٥ سنة ١٧ ق ، وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ قضت محكمة الاستئناف بنبذ مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٣ يناير ١٩٦٨ بتعديل الحكم المستأنف إلى براءة ذمة المطعون ضدهما من المبالغ التي تطلبها للطاعنة فيما عدا مبلغ ٣٩٣ ج و ٣٥ م وقصر الجزاء الإداري الموقع ضدهما في أول أغسطس سنة ١٩٦٢ وفاء لهذا المبلغ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة انظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه شابه القصور وأخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الهيئة الطاعنة إنها تمسكت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن المطعون ضدهما تخلفا عن الاشتراك في التأمين اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠، لأنهما لم يقدمتا للهيئة الاستمارة الخاصة بالتأمين على عمالهما إلا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وبأنه يتعين تبعا لذلك احتساب المبلغ الإضافي المستحق عليهما عن هذه الفترة بواقع ٥٠ ٪ من قيمة الاشتراكات طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وليس بواقع ٣٠ ٪ ، كما رأى الخبير استنادا إلى أن حالة المطعون ضدهما تنطبق عليها الفقرة الثانية من هذه المادة التي ينصرف حكمها إلى حالة تأخر صاحب العمل في سداد الاشتراكات المستحقة للهيئة ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدواع الجوهري واكتفى بأن أحال في أسبابه إلى تقرير الخبير مما يعيبه فضلا عن خطئه في تطبيق القانون بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن الثابت من مذكرة الطاعنة المقدمة بالحلقة ١٠ يناير سنة ١٩٦٨ أمام محكمة الاستئناف والمودعة صورتها الرسمية ملف الطعن أنها تمسكت في دفاعها بأن المطعون ضدهما لم يقدمتا للهيئة الاستمارة الخاصة بالتأمين على عمالهما إلا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وأنهما تخلفا بذلك

عن الاشتراك في التأمين في الفترة من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ حتى تاريخ تقديم هذه الاستمارة، مما يتعين معه احتساب الغرامة الإضافية التي يلتزم بها المطعون ضدهما عن الفترة بواقع ٥٠٪ من قيمة الاشتراكات وليس بواقع ٣٠٪ كما ذهب الخبير، وذلك لانطباق الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على حالتهما دون للفقرة الثانية من هذه المادة التي ينص حكمها حالة تأخر صاحب العمل في أداء الاشتراكات المستحقة للهيئة، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا من الإشارة إلى دفاع الطاعنة سالف البيان ولم يرد عليه، واكتفى بأن أحال في أسبابه إلى تقرير الخبير الذي اعتمد عليه في قضائه، وكان يبين من الاطلاع على هذا التقرير المرفقة صورته الرسمية بالأوراق أن الخبير عند فحصه كشف الحساب المقدم من الطاعنة بتسوية مستحققاتها قبل المطعون ضدهما والذي حددت فيه الغرامة الإضافية عن تلك الفترة بواقع ٥٠٪ من قيمة الاشتراكات رأى احتساب هذه الغرامة بواقع ٣٠٪ وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٧ المشار إليها، على أساس أن الاستمارة التي قدمها المطعون ضدهما للهيئة للتأمين على عمالهما قد حوت بيانات صحيحة عن عدد هؤلاء العمال وأجورهم وأن الهيئة أجرت محاسبتهم من واقع هذه البيانات دون أن يحقق الخبير تاريخ اشتراكهما في التأمين. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ التي تحكم النزاع إعمالا لأثرها الرجعي المقرر بالمادة الخامسة من مواد إصدار هذا القانون جرى نصها على التفرقة بين حالة تخلف صاحب العمل أصلا عن الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية عن كل أو بعض عماله أو عدم أدائه الاشتراكات على أساس أجورهم الحقيقية وبين حالة تأخر صاحب العمل بعد اشتراكه في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد المحددة، وفرض على صاحب العمل في الحالة الأولى غرامة إضافية بواقع ٥٠٪ من قيمة الاشتراكات التي لم يؤدها، بينما حدد هذه الغرامة في الحالة الثانية بواقع ١٠٪ من قيمة الاشتراكات التي تأخر صاحب العمل في أدائها عن كل شهر وبحد أقصى قدره ٣٠٪. لما كان ذلك وكان إخطار المطعون ضدهما هيئة التأمينات الاجتماعية بحد عمالهما وأجورهم الصحيحة بمقتضى الاستمارة المقدمة منهما لا يدل بذاته على تاريخ بدء اشتراك المطعون ضدهما في التأمين عن كل عمالهما في الفترة السابقة

على هذا الإخطار ، وكان تحديد حالة المطعون ضدهما وهل هى حالة تخلف عن الاشتراك فى التأمين أم حالة تأخر فى أداء الاشتراكات يقتضى الوقوف على تاريخ اشتراكهما لدى هيئة التأمينات الاجتماعية ، وما إذا كان هذا التاريخ يوافق بداية خضوعهما لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلا أنهما تأخر فى السداد المستحق عليهما ، فتطبق على حالتها الفقرة الثانية من المادة ١٧ المشار إليها أم أن اشتراكهما يلى ذلك فتعتبر الفقرة السابقة على الاشتراك فى التأمين فترة تخلف تسرى عليها الفقرة الأولى من هذه المادة. لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث ذلك ولم يواجه دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص رغم ما له من أثر جوهري فى الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العظيم الدهشان ، ومدى بغدادى ، وعبد طاهل راشد ، ومصطفى الفقى .

(١٤٧)

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٨ القضائية :

إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " الطعن فى الحكم " .

الإخلاء للتأجير من الباطن ومدى توافر شروطه . منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم فيها غير قابل لأى طعن عملاً بنص م ٤/١٥ من هذا القانون . دفاع وكيل الدائنين بأن تأجيله لحل الملفس بالحدك لا يخضع لأحكام ذلك القانون . بحث المحكمة لهذا الدفاع . فصل فى صميم المنازعة الإيجارية .

يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأى طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادراً فى منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقاً لأحكامه ، فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات ، وإذا كان الإخلاء للتأجير من الباطن ومدى توافر شروطه من المسائل التى يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليه فى المادة الثانية فقرة ب ، وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت بالإخلاء مطابقة أحكام ذلك القانون ، فإن حكمها يكون صادراً فى منازعة ناشئة عن تطبيقه بالمعنى المقصود فى المادة ١٥ منه ، وبالتالي غير قابل لأى طعن وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد دافع فى الدعوى بأن تأجير وكيل الدائنين لحل الملفس بالحدك لا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ذلك أن هذا الدفاع لا يعدر أن يكون حجة ماقها الطاعن لتدعيم وجهة نظره فى انطباق أحكام القانون المدنى على واقعة الدعوى وعدم خصوصيتها بالتالى

للانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷ المشار إلیه ، ومن ثم فإن بحث المحكمة لهذا الدلیل وإطراحه — بما أورده من أسباب — لا یغیر من وصف المنازعة بأنها إیجاریة ، ولا یعتبر فصل المحكمة فی هذا الدفاع فصلا فی منازعة مدنیة مما ینخرج عن نطاق تطبیق الانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷ ویقبل الطعن وفقا للقواعد العامة كما یذهب الطاعن ، بل إنه فصل فی صیم المنازعة الإیجاریة الی قضت فیها المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التقرير الذی تلاه السید المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حیث إن الوقائع — علی ما یبین من الحکم المطعون فیهِ وسائر الأوراق — تحصل فی أن المطعون ضده الأول أقام الدعوی رقم ۹۵۶ لسنة ۱۹۶۶ کلی القاهرة ضد الطاعن بصفته والمطعون ضده الثانی بطلب إلزامهما بإخلاء المحل المبین بصحیفة الدعوی ، وقال بیانا لذلك إن ل . ب بلاسترا استأجر منه المحل المشار إلیه ، وإذ أشهر إفلاسه فقد عین الطاعن وکیلا لدائیه ، وقد أجر هذا الآخر ذلك المحل من باطنه إلی المطعون ضده الثانی بغير موافقة کتابیة من المطعون ضده الأول مما یدیع له طلب إخلاء المحل تطبیقا للفقرة (ب) من المادة الثانیة من القانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷ . تدخلت المصعون ضدهما الثالثة والرابعة فی الدعوی منضمین إلی الطاعن فی طلب رفضها تأسیسا علی أنهما المستأجران للمحل بالحدک من الطاعن بصفته وکیلا لدائیه المستأجر المقاس بعقد وافق علیه مأمور بتعلیسه ، وأن المطعون ضده الثانی لا یعدو أن یكون مدیرا للمحل وایس مستأجرا له ، وفی ۲۲/۲/۱۹۶۷ قضت المحكمة الابتدائیة بقبول تدخلهما فی الدعوی وإخلاء المحل المؤجر . استأنف الطاعن هذا الحکم بالاستئناف رقم ۷۲۶ لسنة ۸۴ ق القاهرة ، وفی ۲۵/۲/۱۹۶۸ قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن فی هذا الحکم بطریق النقض ، وقدمت النیابة العامة مذكرة أبدت فیها الرأی برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النیابة علی رأیها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينحى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم الابتدائي طبق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى باعتبارها منازعة إيجارية تخضع لأحكام هذا القانون ، في حين أنها تخضع لأحكام القانون المدني ، ذلك أن الطاعن — بوصفه وكيلًا لدائني المفاس — المستأجر الأصلي — قد أجزأ محل موضوع النزاع باعتباره محلا تجاريا بالحدك ، أى بكافة عناصره ومقوماته بما في ذلك الإسم التجاري ، وليس مجرد مكان فقط ، مما يخرج النزاع من نطاق تطبيق القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ويكون الحكم الصادر فيه قابلا للاستئناف ، وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا الظرف وقضى بعدم جواز الاستئناف لنهائية الحكم الابتدائي فإنه يكون قد خالف القانون ويضيف الطاعن أنه فرع مسموح المحكمة الاستئنافية بهذا الدفاع وأنه أجزأ محل الأعمال لحكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني ، والتي تعتبر قيدا على الأحكام العامة في حظر النزاع عن الإيجار أو التأجير من الباطن ، ونفاذا لأمر مأمور التفليسة استنادا إلى الحق المخول له في المادة ٢٦٢ من القانون التجاري التي تجيز لوكلاء الدائنين الاستمرار في تشغيل محل تجارة المفاس بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة ، وأن ذلك جميعه يخرج النزاع من نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ويخضعه لأحكام القانون المدني ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى ، واكتفى بالقول بأن العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة إيجارية فيكون نهائيا أو غير إيجارية فيكون قابلا للاستئناف هي بما قضت به المحكمة لا بما يطلبه الخصوم ، وهو قول لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ، إذ لم يبين الحكم المطعون فيه كيف تكون المنازعة مع هذا الواقع الثابت وحكم القانون محكمة بالتشريع الاستثنائي ليكون الحكم فيها نهائيا ، وهو مما يعيب هذا الحكم بالقصور في التسبيب علاوة على مخالفته للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده الأول قد رفع الدعوى على الطاعن بطلب الإخلاء استنادا إلى الفقرة ب من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وذلك على اعتبار

أن للطاعن أجر من الباطن المحل المذكور بغير إذن كتابي منه وبالمخالفة لشروط عقد الإيجار ، وقد قضت المحكمة الابتدائية تطبيقاً لهذا القانون بالإخلاء ، وأقامت قضاءها على القول ” إن المستفاد من الفقرة ب من المادة الثانية من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أنه اشترط حتى يجوز للمالك طلب الإخلاء أن يقوم المستأجر بتأجير المكان المؤجر من باطنه . . . وأن يتم التأجير من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المالك . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الواقع في الدعوى أن المدعى عليه الأول — بصفته الطاعن — أجر محل النزاع بالحدك إلى المتدخلين دون إذن كتابي صريح من المدعى بصفته — المطعون ضده الأول — وكان نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني لا يمكن تطبيقه في حالة تأجير الحدك ، لأنه نص استثنائي يجب تطبيقه وتفسيره بدقة ولأنه وضع حكماً خاصاً لحالة البيع الاضطراري للحدك ، فقد خرج على القاعدة العامة الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، فلا يجوز التوسع في تطبيقه ومد حكمه إلى حالة تأجير الحدك ، وعلى ذلك أنه قد اجتمع الفقه واستقر القضاء ، ومن ثم فإن دعوى الإخلاء تكون مبنية على أساس سليم . . . “ وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم جواز الاستئناف على قوله ” إنه يبين من مردد الوقائع على الشرح السابق أن محكمة أول درجة قد طبقت في خصوص الدعوى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأسست حكمها بالإخلاء على الفقرة ب من المادة الثانية من القانون ، ومن ثم فقد صدر الحكم من المحكمة الكلية في منازعة إيجارية وتوفر بذلك للحكم نهائيته عملاً بالمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وأنه عملاً بقول المستأنف — الطاعن — من أن محكمة أول درجة قد أخطأت في تفسير المادة ٥٩٤ مدني بما يشوب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون ، ويجعل استئنافه جائزاً لهذا السبب ، فإن هذا القول مردود بأن العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادراً في منازعة إيجارية فيكون نهائياً بما قضت به المحكمة لا بما يطالبه الخصوم ، فإذا طبقت المحكمة حكماً من أحكام التشريع الاستثنائي كان حكمها نهائياً لا يقبل أي طعن ، ذلك أن هذا وحده يكفي لاعتبار حكمها صادراً بالتطبيق لأحكام التشريع الاستثنائي لأحكام القانون العام ، ذلك أنه لا خلاف بين الطرفين بأن عقد الإيجار الذي أبرمه المستأنف بصفته هو عقد إيجار ، وقد طبقت عليه محكمة الإيجارات حكم القانون ١٢١

لسنة ١٩٤٧ . لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف النهائية الحكم المستأنف * لما كان ذلك ، وكان يشترط لإعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادرا في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقا لأحكامه ، فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الإخلاء للتأجير من الباطن ومدى توافر شروطه في المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليه في المادة الثانية فقرة ب ، وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت بالإخلاء مطبقة أحكام ذلك القانون فإن حكمها يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيقه بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه ، وبالتالي غير قابل لأي طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد دافع في الدعوى بأن تأجير وكيل الدائنين لمحل المفلس بالحدك لا يخضع لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ذلك أن هذا الدفاع لا يعدو أن يكون حجة ساقها الطاعن لتدعيم وجهة نظره في انطباق أحكام القانون المدني على واقعة الدعوى ، وعدم خضوعها بالتالي للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه ، ومن ثم فإن بحث المحكمة لهذا الدليل وإطراحها له بقولها المتقدم ذكره لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ، ولا يعتبر فصل المحكمة في هذا الدفاع فصلا في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقا للقواعد العامة كما يذهب الطاعن ، بل إنه فصل في صميم المنازعة الإيجارية التي قضت فيها المحكمة لما كان ما تقدم ، فإن دفاع الطاعن أمام محكمة الاستئناف المتضمن أن هذا الفصل يعتبر فصلا في منازعة مدنية ، وأنه لذلك يكون قابلا للاستئناف يكون دافعا لا سند له من القانون ، وغير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه ، وبالتالي يكون النعي على الحكم بالقصور لإغفاله الرد عليه غير مستج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٣١ من ١٠ أيار سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٤٨)

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٨ القضائية :

حكم . " الفساد في الاستدلال " . إيجاز . إثبات .

عدم تمسك المطعون عليه بوجود اتفاق بينه وبين زوجته على عدم تحميله بأجرة مسكنين من ملكها
كان يساكنها فيها . قيام الحكم على وجود مثل هذا الاتفاق واتخاذ من عدم وجود عقد إيجار
مكتوب وعدم مطالبة الزوجة بالأجرة قرينة عليه . اعتقاد إلى ما ليس له أصل في الأوراق وفساد
في الاستدلال .

إذا كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه يتجافى مع دفاع المطعون عليه الذي
جاء خلواً من تمسكه بوجود اتفاق بينه وبين زوجته على عدم تحميله بأجرة مسكنين
من ملكها كان يساكنها فيها ، أو بالتبرع له بها أو لإبرائه منها بعد استحقاقها ،
وليس من شأنه أن يؤدي إلى إعفائه منها ، ذلك أن وجود عقد كتابي ليس بلام
لقيام العلاقة التأجيرية ، وأن الأجرة لا تسقط لعدم المطالبة بها إلا بشروط
لم تتعرض المحكمة لبحثها ، وكان الحكم قد اتخذ من هاتين الواقعتين قرينة
على وجود اتفاق على عدم تحميل المطعون عليه بالأجرة أو التبرع له بها أو لإبرائه
منها ، فإنه يكون قد استند إلى ما ليس له أصل في الأوراق ، ولم يتمسك به المطعون
عليه ، كما أن ما ساقه الحكم المطعون فيه لتأييد دعائه من أن " طلب الزوجة
محاكمة زوجها عن إيجار المسكنين من وقت إقامتهما فيهما سوياً ومطالبةها باحتساب
هذا الإيجار ديناً في ذمته خلال مدة وكالته عنها يعتبر في واقع الأمر مطالبة منها
بمتجمد نفقة المسكن ، مع أنه وفقاً للسادة ٩/٦ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية نهايتها تاريخ رفع الدعوى لا يصلح تبريرا لقضائه في هذا الخصوص ، ومن ثم فإن النعى عليه بالفساد في الاستدلال ومخالفة القانون يكون في محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تتحصل في أن المرحومة (مورثة الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ٩٢٩ سنة ٦٠ كلى القاهرة تطالب الحكم بإلزام (المطعون عليه) بتقديم حساب مشفوع بالمستندات (عن مدة وكالته هنا من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٩ بالتوكيل الرسمي رقم ٥١/٧٦٢٠ توثيق عام القاهرة) والحكم لها بما يثبت أنه مستحق لها ، وقالت شرحا للدعوى إنها وكلت في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ زوجها المدعى عليه ، توكيلا عاما في إدارة أملاكها وبيعها ورهنها وصحب المبالغ المستحقة لها في البنوك والمصالح ومكاتب البريد على نحو ما بين من مطالعة التوكيل المعطى له ، وأنه ظل يباشر أعمال الوكالة عنها حتى قامت بإلغاء توكيله في ٧ مايو سنة ١٩٥٩ ، ولما أنذرت في ١٧ يناير سنة ١٩٦٠ بأن يقدم لها كشف حساب مؤيدا بالمستندات عن فترة وكالته التي لم تحاسبه خلالها ، رد عليها بإنذار في ٢٤ يناير سنة ١٩٦٠ بأقوال مبهمة غير مؤيدة بالمستندات ، فأقامت الدعوى بطلباتها السالفة . نذبت المحكمة خيرا لفحص الحساب المقدم من المدعى عليه وتصفيه الحساب بين الطرفين وبين ما يسفر عنه ، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن المدعى عليه كان يشغل دورين من منزل المدعية — رقم ٨ شارع مدكور بالهرم — ويحصل الإيجار من باقى مستأجره ، وبلغ مجموع الإيجار في المدة من ١/٨/١٩٥١ حتى ٣١/١٢/١٩٥٩ ، مبلغ

٥٠٤٩ ج و ٢٧٠ م ، كما أنه قام بالإتفاق على تكملة الدور الثالث بالمتزل وإقامة دور رابع ، ويدفع العوائد والمياه وغير ذلك من المصروفات الأخرى — الموضحة بالتقرير — وبلغ مجموع ذلك ٣٠٧٠ ج و ٢٠٣ م بخصمها من الإيرادات يكون الباقي ١٩٧٩ ج و ٠٦٧ م ، وبتاريخ ١١/١٠/١٩٦٣ قضى بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعية ، ولما استأنفت الدعوى سيرها ، اعترض المدعى عليه على تقرير الخبير بعدة اعتراضات رأت المحكمة معها نذب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيقها وبعد أن قدم خبير المكتب تقريره عادت وحكت بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٧ بالإلزام المدعى عليه بأن يدفع للطاعنة مبلغ ٤٦٢ ج و ٣١١ م . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه ورفض دعوى المستأنف عليها وقيد استئنافه برقم ١٠٦٨ سنة ٨٤ ق ، وبتاريخ ٧/٣/١٩٦٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخافة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم اتخذ من واقعة عدم تحرير عقدي إيجار بين الزوجين على الدورين اللذين كان يشغلانها الزوج قرينة على الاتفاق بينهما على عدم تحميل المطعون عليه بالأجرة أو على التبرع له بها أو إبرائه منها بعد استحقاقها ، وهذه الواقعة لا تؤدي بذاتها إلى تلك النتيجة ، لأن المطعون عليه هو الذي كان يشرف على إدارة واستغلال عقارات زوجته ، ويحور عقود الإيجار مع المستأجرين بالنيابة عنها ، فلم يكن ثمة داع لأن يحور عقدي إيجار مع نفسه ولم يزعم الزوج ذاته في دفاعه أنه اتفق مع زوجته على شيء من ذلك الذي استخلصه الحكم ، وكل ما قاله في مذكراته أمام محكمة أول درجة ، وفي صحيفة استئنافه أن استمرار إقامته مع زوجته في منزلها المملوك له يعتبر مساهمة منها في نفقات المعيشة وهو ما ينفي حصول اتفاق بينهما حول الأجرة ، ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من استدلال في هذا المجال لا أصل له في أوراق الدعوى ومخالفا للثابت فيها ، كما أن الحكم باستناده إلى جانب ذلك إلى أن المطالبة بأجرة المسكنين تعتبر مطالبة بنفقة مسكن لا يجوز سماؤها ثمرا فيما زاد على ثلاث

سنوات ورفضه الدعوى برمتها على هذا الأساس ، يكون قد أقام قضاءه على سببين فاسدين لا يكفي أحدهما لحمل هذه النتيجة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قد أقام دفاعه بعدم جواز مطالبته بأجرة الأما كن التي كان يشغلها مع زوجته على أن الزوج إذا ساكن زوجته في ملكها ، اعتبر ذلك منها مساهمة في نفقات المعيشة الزوجية ، ولا يحل لها بعده أن تطالبه بأجرة هذا المسكن ، وأنه إذا صح أن الزوج يلتزم بأجرة المسكن الذي يستأجره في ملك زوجته ، فإنه يكون من حقه كمستأجر أن يتمسك بالتقادم الخمسى ضد مطالبته بالأجرة ، وبالتالي لا تجوز مطالبته بأجرة أكثر من خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى . إذ كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها على أن " احتساب أجرة الدورين الأول والرابع على المستأنف خلال إقامته وزوجته فيهما لا تقوم على سند صحيح ، ذلك لأن هذه الإقامة استمرت نحو تسع سنوات بالنسبة للدور الأول وقرابة ثلاث سنوات بالنسبة للدور الرابع . منذ تشييده في سنة ١٩٥٦ ، وقد ظلت الزوجة خلال هذه السنوات وأتمك لا تطلب من زوجها أجرة هذين المسكنين أو تحاسبه عنها ، ولم تحرر معه عقدى إيجار عنهما ، ولذلك فإنها تعتبر متفقة مع زوجها على عدم تحميله بالأجرة أو على أنها متبرعة له أو أبرائه منها بعد استحقاقها ... " وكان ما انتهى إليه الحكم على النحو السالف يتجافى مع دفاع المطعون عليه الذي جاء خلوا من تمسكه بوجود اتفاق على عدم تحميله بالأجرة أو التبرع له بها أو أبرائه منها بعد استحقاقها ، وليس من شأنه أن يؤدي إلى إعفائه منها ، ذلك أن وجود عقد كتابي ليس بلازم لقيام العلاقة التأجيرية وأن الأجرة لا تسقط بعدم المطالبة بها إلا بشرط لم تتعرض المحكمة لبحثها ، وإذا اتخذ الحكم من هاتين الواقعتين قرينة على وجود اتفاق على عدم تحميل المطعون عليه بالأجرة أو التبرع له بها أو أبرائه منها فإنه يكون قد استند إلى ما ليس له أصل في الأوراق ولم يتمسك به المطعون عليه ، وإذا كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه لتأييد هذه الدعامة

من أن "طلب الزوجة محاسبة زوجها المستأنف عن إيجار المسكنين من وقت إقامتهما فيهما سوياً ومطالبتهما باحتساب هذا الإيجار ديناً في ذمته خلال مدة وكالته عنها ، يعتبر في واقع الأمر مطالبة منها بمتجمد نفقة المسكن ، مع أنه وفقاً للمادة ٩/٦ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية نهايتها تاريخ رفع الدعوى " . لا يصلح تبريراً لقضائه في هذا الخصوص ، فإن النعمى على الحكم بالفساد في الاستدلال ومخالفة القانون يكون في محله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة
السادة المستشارين : محمد سيد أحمد حامد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٤٩)

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٨ القضائية :

إعلان . " إعلان رجال الجيش " . بطلان . " بطلان الإعلان " . حكم .
" ما يعد قصورا " .

إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين . كيفيته . م ٧/١٤ مرافعات سابق .
تمسك الطاعن بإعلان إعلانه بأمر الأداء . رد الحكم بأنه أعلن عن طريق النيابة باعتباره
من رجال الجيش دون بيان ما إذا كان الإعلان قد تم بتسليم الصورة إلى قائد الوحدة .
قصور .

مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن إعلان ضباط الجيش
والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الإعلان
ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم
فقط مثلها مثل المحضر تماما . وإذا كان الثابت أن الطاعن تملك أمام محكمة
الموضوع بإعلان إعلانه لعدم إتمامه بالطريق الذى رسمه القانون بالنسبة
لرجال الجيش ومن فى حكمهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى الرد
على هذا الدفاع بقوله " إنه ثابت من الصورة التنفيذية لأمر الأداء أنه أعلن
للاستأنف عن طريق النيابة باعتباره من رجال القوات المسلحة " ، دون
أن يفصح عما إذا كان هذا الإعلان قد تم صحيحا بتسليم الصورة إلى قائد
الوحدة أم لا ، مما يميز محكمة النقض عن أعمال سلطتها فى مراقبة هذا القضاء
فإنه يكون معيبا بالقصور ، ولا يشفع له فى هذا الخصوص تقريره أن الطاعن
أعلن مع شخصه بتوقيع المحجز على منقولاته تنفيذا لهذا الأمر ، ذلك أن إعلان
أمر الأداء هو الذى جعله القانون مجريا لميعاد التظلم .

المحكمة

بعء الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعء المءاولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن استصدر من رئيس محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٩ أسرا بالزام بأن يؤدى له مبلغ ٤٣٥ جنيهًا و٣٨٢ مليم بموجب مستخلص حساب ختامى عن عقد مقاول مؤرخ ١٩٦٢/١١/٢٩ . نظم المءين من هذا الأمر بالصوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٦٧ كلى الجيزة طالبًا لإلغاءه، وءفع المنظم ضءه بعء قبول المنظم شكلا لرفعه بعء الميعاء ذلك أن أمر الأداء أعلن إلى المءين فى ١٩٦٦/١٢/٢٨ ، وأنه نظم منه بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٢ وفى ١٩٦٧/٥/٢١ حكمت المحكمه بعء قبول المنظم شكلا لرفعه بعء الميعاء . استأنف المنظم هذا الحكم لءى محكمة استئناف القاهرة طالبًا لإلغاءه وبطلان أمر الأداء الصادر ضءه ، وفيد هذا الاستئناف برقم ١٤٦٦ لسنة ٨٤ ق وفى ١٩٦٨/٤/٢٤ حكمت المحكمه بآيىء الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقءمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم فى خصوص الوجه الثانى من السبب الثانى والسبب الثالث .

وحيث إن مما ينعم الطاعن فى السببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيىب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه بوصفه من رجال القوات المسلحة يتعين إعلانه طبقا للمادة ٧/١٤ من قانون المرافعات بتسليم صورة الإعلان إلى قائد الوحدة التابع لها . إلا أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بعء قبول المنظم شكلا على أن إعلانه بأمر الأداء تم صحيحا عن طريق النيابة فى ١٩٦٦/١٢/٢٨ باعتباره من رجال القوات المسلحة ، ءون بيان ما إذا كان هذا التاريخ هو تاريخ تسليم الإعلان إلى النيابة

أو إلى قائد الوحدة التابع لها ، ولا يغني عن تمام الإعلان على هذا النحو ما أثبتته المحكمة من أن الطاعن أعلن مع شخصه في ١٩٦٧/٣/٩ بتوقيع المحجز على منقولاته تنفيذا لهذا الأمر ، ذلك أن التنفيذ يكون باطلا ، إذا لم يسبقه إعلان صحيح بالسند التنفيذي ، الأمر الذي يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق إذ نص على أنه ” فيما يتعلق برجال الجيش ومن حكمهم تسلم الورقة بواسطة النيابة إلى قائد الوحدة التابع لها الخصم ” فقد أفادت بذلك أن إعلان ضابط الجيش والجنود النظاميين يكون بامتثال قائد الوحدة التابع لها الخصم بصورة الإعلان ، ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثلها مثل المحضر تماما . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلانه بالأمر لعدم إنعائه بالطريق الذي رسمه القانون بالنسبة لرجال الجيش ومن في حكمهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر في الرد على هذا الدفاع بقوله ” إنه ثابت من الصورة التنفيذية لأمر الأداء أنه أعلن في ١٩٦٦/١٢/٢٨ للمستأنف عن طريق النيابة باعتباره من رجال القوات المسلحة ” دون أن يفصح عما إذا كان هذا الإعلان قد تم صحيحا بتسليم الصورة إلى قائد الوحدة أم لا ، مما يعجز محكمة النقض عن أعمال سلطتها في مراقبة هذا القضاء ويعيب الحكم بالقصور ، ولا يشفع للحكم في هذا الخصوص تقريره أن الطاعن أعلن مع شخصه في ١٩٦٧/٣/٢٩ بتوقيع المحجز على منقولاته تنفيذا لهذا الأمر ، ذلك أن إعلان أمر الأداء هو الذي جعله القانون يجرى بالميعاد النظم .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وحضوية
السادة المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٥٠)

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٨ القضائية :

تقادم . تقادم . ” تقادم مسقط ” . دعوى . ” دعوى الضمان ” . مقالة .
” ضمان المقاول ” . حكم . ” الأسباب الزائدة ” .

دعوى ضمان المهندس المعماري والمقاول . ميعاد مقروطها . تاريخ بدء الميعاد . التوحيد
في أسباب الحكم . عدم تأثيره على نتيجة النتيجة .

مؤدى نص المادتين ٦٥١ ، ٦٥٤ من القانون المدنى أن ميعاد مقوطدعوى
ضمان المهندس المعماري والمقاول يبدأ من تاريخ التهدم الفعلى الكلى أو الجزئى
فى حالة عدم انكشاف العيب الذى أدى إليه ، ومن تاريخ انكشاف العيب
دون انتظار إلى تفاقمه حتى يؤدي إلى تهدم المبنى ، واضطرار صاحبه إلى هدمه .
وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد علم بعيوب المبنى من تاريخ رفع
دعوى إثبات الحالة ، ولم يثبت أن عيوباً أخرى غير تلك التى كشفها خبير تلك
الدعوى أدت إلى اضطرابه إلى هدم المبنى ، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول
الدعوى لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين انكشاف العيب ورفع الدعوى
لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، أو شابه القصور فى التسبيب ، ولا يؤثر
فى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه ما قرره من أنه يشترط
لتطبيق المادة ٦٥٤ من القانون المدنى حصول تهمم تلقائى وليس هدماً بفعل
رب العمل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وعليه إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن هلال محمد وهبة أقام الدعوى رقم ٦٨٩٥ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة ضد أحمد محمد محمود وآخر طالبا الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٧٠٠ ج ثم عدل طلباته إلى إلزامهما متضامنين بدفع مبلغ ١٧٠٠ ج ، وقال شرحا لدعواه إنه تعاقد فى ١٩٥٣/٧/٤ مع المدعى عليهما بوصفهما مقاولين على أن يقوموا ببناء الطابق الأول من المنزل محل التعويض مع ما يتطلبه من أعمال الحراسة والمجارى وتسليمه إليه صالحا للسكنى ، ولما كانت المواصفات معدة لإقامة المنزل من أربعة طوابق فقد اتفق معهما على أن تحمل الأساسات هذا العدد من الطوابق وذلك مقابل ١٧٠٠ ج ، إلا أنهما أخلا بالتزاماتهما بأن أجريا تعديلات على الرسم الهندسى لم يتفق عليهما ، ونفذا الأساسات ووضعوا واسير صرف المجارى والأدوات الصحية على خلاف الأصول الفنية ، واستعملوا فى البناء مواد رديئة مما أدى إلى تسرب مياه الصرف إلى المبنى وظهور شروخ فيه ، فأقام ضدتهما الدعوى رقم ١٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ مستعجل القاهرة لإثبات حالة المبنى ، وقدم الخبر تقريراً ذكر فيه العيوب الفنية فى الأساسات وأنها لا تتحمل أدواراً علوية وأن إزالتها تتكلف ٢٠٠ ج ، وقدر المدعى الأضرار التى لحقت به من جراء ذلك بمبلغ ٧٠٠ ج ثم عدله إلى مبلغ ١٧٠٠ ج قولا منه أنه اضطر إلى هدم المنزل بأكمله بعد حصوله على ترخيص بالهدم ، وانتهى المدعى إلى طلب الحكم له بطلباته ، ودفع المدعى عليهما بسقوط حق المدعى فى مطالبتهما بالفيضان لمضى أكثر من عشر سنوات من تاريخ إقامة المبنى فى سنة ١٩٥٠ حتى تاريخ رفع الدعوى فى سنة ١٩٦٤ ، فضلا عن انقضاء مدة الثلاث سنوات المقررة لرفع الدعوى بعد اكتشاف العيب بالمدعى به فى سنة ١٩٥٨ ، وطلبا من قبيل الاحتياط رفض الدعوى لعدم مسئوليتهما

عن الخلل الذي حدث بالمبنى ، وفي ٥ / ٤ / ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الدفع بالسقوط وبعدم قبول الدعوى . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طائبا الغاء والحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٨٥ سنة ٨٤ ق ، وفي ٢٩ / ٤ / ١٩٦٨ حكمة المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصلهما الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على أن علمه بعيوب المبنى يرجع إلى تاريخ رفع دعوى إثبات الحالة رقم ٢٢٥ سنة ١٩٥٩ مستعجل القاهرة في ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٩ ، مستدلا على ذلك بما ذكره الطاعن في صحيفة من أن المطعون عليهما ارتكبا أخطاء فنية في البناء أدت إلى تصدعه ، ولكنه لم يقم دعواه الحالية بالمطالبة بالتعويض عن هذه الأخطاء إلا في ٢ / ١٢ / ١٩٦٤ ، أي بعد مضي أكثر من الثلاث سنوات المقررة في المادة ٦٥٤ من القانون المدني لإقامة دعوى الضمان ، في حين أنه وإن كان قد رفع دعواه ابتداء للمطالبة بالتعويض عن تلك الأخطاء إلا أنه عدلها بصحيفة معلقة في ١٤ / ١٠ / ١٩٦٦ إلى المطالبة بالتعويض عن هدم المبنى بأكمله ، وليس عن العيوب الفنية التي ذكرها في صحيفة دعوى إثبات الحالة آنفة الذكر ، ولم يقم بهدم المبنى في ١٦ / ٢ / ١٩٦٥ إلا بسبب أيلولته للسقوط ، وبعد حصوله على رخصة بالهدم في ٩ / ٨ / ١٩٦٤ طبقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني الذي يمنع الترخيص بهدم المباني التي لم يمض على إقامتها أربعون سنة على الأقل إلا إذا كانت آيلة للسقوط ومن ثم لا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الهدم في ١٦ / ٥ / ١٩٦٥ فضلا عن أن مدة عشر السنوات المقررة في المادة ٦٥١ من القانون المدني لضمان عيوب البناء لم تبدأ إلا من تاريخ تسلمه المبنى في ١٠ / ١٠ / ١٩٥٨ ، وقد تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف بعد تعديل أساس الدعوى ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر هذا التعديل مجرد زيادة في قيمة التعويض دون الالتفات إلى تغيير أساس الدعوى مما يشوبه بالقصور ، فضلا عن أنه اعتبر هدم المبنى ليس

من قبيل التهدم المنصوص عليه في المادتين ٦٥١ و ٦٥٤ آنفي الذكر، ومن ثم لم يحتسب تاريخ السقوط المنصوص عليه فيهما من تاريخ الهدم واحتسبه من تاريخ دعوى إثبات الحالة ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا للنعي مردود ، ذلك إن المادة ٦٥١ من القانون المدني تنص على أن "يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهم كلى أو جزئى فيما شيدوه من مبان أو أقاموه من منشآت ثابتة أخرى وعلى أن يشمل هذا الضمان ما يوجد فيها من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته"، وتنص المادة ٦٥٤ منه على أن "تسقط دعاوى الضمان بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو انكشاف العيب" ومؤدى هذين النصين إن ميعاد السقوط يبدأ من تاريخ التهدم الفعلى للسكى أو الجزئى فى حالة عدم انكشاف العيب الذى أدى إليه" ومن تاريخ انكشاف العيب دون إنتظار إلى تفاقمه حتى يؤدي إلى تهدم المبنى واضطرار صاحبه إلى هدمه . إذ كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن الطاعن قد علم بعيوب المبنى من تاريخ رفع دعوى إثبات الحالة فى ٢٤/١٠/١٩٥٩ ، ولم يثبت أن عيوباً أخرى غير تلك التى كشفها خبير تلك الدعوى أدت إلى اضطراره إلى هدم المبنى ، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول الدعوى لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين انكشاف العيب ورفع الدعوى لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه القصور فى التسيب ، ولا يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه ما قرره من أنه يشترط لتطبيق المادة ٦٥٤ من القانون المدني حصول تهدم تلقائى وليس هدماً بفعل رب العمل . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل .

(١٥١)

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) عمل . ” تجديد العقد “ .

عقد العمل محدد المدة . استمرار تنفيذه بعد انقضاء مدته . إعتباره مجددا لمدة غير محددة .
م ٧١ ق ٩١ سنة ١٩٥٩ . إبرام عقد غير محدد المدة بعد عقد محدد المدة . نروجه عن نطاق
المادة سالفة الذكر . مثال .

(٢ ، ٣) نقض . ” السبب الجديد “ .

(٢) قيام الدفاع على أمور موضوعية . خلو الأوراق مما يدل على التمسك به أمام محكمة
الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) إبداء وجه النفي في المذكرة الشارحة دون تقرير الطعن . غير مقبول .

١ — يتضمن نص المادة ٧١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل
بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ قاعدة خاصة بتحديد العقد محدد المدة إذا ما استمر
تنفيذه بعد انقضاء مدته ، إذ يعتبر مجددا لمدة غير محددة . وذلك حرصا من الشارع
على عدم العبث بحقوق العمال إذا ما تجددت عقودهم لمدة محددة ، ومؤدى ذلك
أنه لا يشمل حالة إبرام عقد غير محدد المدة بعد عقد محدد المدة انتهت مدته
لانتفاء المحكمة التي دعت إلى هذا النص ، وإذا كان القرار المطعون فيه قد أقام
قضاؤه على أن العقد الموسمى انتهى بانتهاء الموسم ، ثم حرر للعمال الشاكين عقد
عمل جديد كمقد عمل دائم ، مما لا يعتبر معه أن هذا العقد الجديد استمرار
لعقد العمل الموسمى ، وكان القرار قد طبق أحكام لائحة العاملين بالشركات

رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي نصت على تجريد إمانة غلاء المعيشة على حالة هؤلاء العمال باعتبار أنه عمل بها من ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢ قبل إبرام العقد الجديد ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إذ كان الدفاع الذي تشير إليه الطاعنة يقوم على أمور موضوعية ، وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن الطاعنة قد تمسكت أمام هيئة التحكيم بهذا الدفاع ، فإنه لا يقبل لأنها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — إن المعول عليه في بيان أسباب الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ما جاء بتقرير الطعن وحده ، ولما كان سبب النعي غير متعلق بالنظام العام ولم يرد إلا في المذكرة الشارحة ، فإنه يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن النقابة الطاعنة تقدمت بطلب إلى مكتب عمل أرمنت بمحافظة قنا ، قالت فيه إنه يوجد ٢٤٠ عاملا بمصنع أرمنت سبق لهم العمل في هذا المصنع مدة طويلة تقرب من خمس سنوات بعقود محددة المدة ، وقد قامت الشركة المطعون ضدها بتثبيتهم اعتبارا من ١/٣/١٩٦٣ ، وأصبحوا بذلك لهم الحق في الحصول على إمانة غلاء المعيشة طبقا للنظام المعمول به بالشركة ومساواتهم بزملائهم المعيّنين بعقود غير محددة المدة بالمصنع ، إلا أن شركة السكر التي يتبعها هذا المصنع أبت عليهم هذا الحق ، مما دهم لأن يتقدموا بهذا الطلب للحصول على حقوقهم المذكور ، وقد أحال مكتب العمل الطلب

إلى هيئة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم بحكمة امتثاف القاهرة
 وقيد برقم ٦٠ لسنة ١٩٦٥ تحكيم القاهرة، وأوصحت الطاعنة في دفاعها أمام الهيئة
 بأن عقود العمال كانت موسمية تنتهي بنهاية الموسم، وأن الموسم ابتداءً في ١٦/٥/١٩٦٢
 وبعد انتهائه في ٢٠/١٢/١٩٦٢ استمروا في العمل حتى حورت لهم عقود عمل
 جديدة غير محددة المدة بتاريخ ٣/١/١٩٦٣، وأنهم بذلك يعتبرون عمالاً دائمين
 من تاريخ ١٦/٥/١٩٦٢ استناداً إلى نص المادة ٧١ من القانون
 رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وفي ٢٨/١٢/١٩٦٦ قررت الهيئة رفض الطالب. طعنت
 النقابة الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة
 أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة
 على رأيها.

وحيث أن النقابة الطاعنة تنعى بالشق الأول من السبب الأول من أسباب
 الطعن على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول
 إن القرار المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن عقد العمل الدائم لا يعتبر استمراراً
 لعقد العمل الموسمي، وأنه لا يمكن اعتبار العمال مثبتين من تاريخ عقد العمل
 الموسمي المحرر في ١٦/٥/١٩٦٢، وإنما يعتبرون مثبتين من ٣/١/١٩٦٣ وهو تاريخ
 تحرير عقد عملهم الدائم، وأن لائحة العاملين بالشركات رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
 المعمول بها من ٢٩/١٢/١٩٦٢ لا تنطبق عليهم يكون قد أخطأ في تطبيق المادة ٧١
 من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩، ذلك أن عقد عمل هؤلاء العمال محدد المدة
 من ١٦/٥/١٩٦٢ حتى ٢٠/١٢/١٩٦٢، وقد تجدد بقوة القانون عملاً بالمادة سالفة
 الذكر وقبل التعاقد الجديد الحاصل في ٣/١/١٩٦٣، ومن ثم فإن لائحة العاملين
 بالشركات المشار إليها والمعمول بها من ٢٩/١٢/١٩٦٢ تنطبق عليها.

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أن المادة ٧١ من القانون رقم ٩١
 لسنة ١٩٥٩، المعدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ نصت على أنه :
 ” إذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد إنقضاء مدته
 اعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة، ويعتبر التجديد لمدة غير محددة أيضاً ولو حصل
 بتعاقد جديد يشمل شروطاً جديدة، وإذا كان العقد لعمل موسمي أو مافي حكمه

وانتهت مدته استحق العامل عنها مكافأة مدة الخدمة المنصوص عليها في المادة ٧٣، ولما كان يبين من هذا النص أنه يتضمن قاعدة خاصة بتجديد العقد محدد المدة إذا ما استمر تنفيذه بعد انقضاء مدته، إذ يعتبر مجدداً لمدة غير محددة، وذلك حرصاً من الشارع على عدم العبث بحقوق العمال إذا ما تجددت عقودهم لمدة محددة ومؤدى ذلك أنه لا يشمل حالة إبرام عقد غير محدد المدة بعد عقد محدد المدة انتهت مدته لإنتفاء الحكمة التي دعت إلى هذا النص، وكان القرار المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن العقد الموسمى الذى ابتداءً فى ١٦/٥/١٩٦٢ انتهى بإنهاء الموسم، ثم حرر للعمال الشاكن عقد عمل جديد بتاريخ ١/٣/١٩٦٣ كعقد عمل دائم، مما لا يعتبر معه أن هذا العقد الجديد استمرار لعقد العمل الموسمى وكان القرار قد طبق أحكام لأئحة العاملين بالشركات رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ التى نصت على تجديد إعانة غلاء المعيشة على حالة هؤلاء العمال باعتبار أنه عمل بها من ٢٩/١٢/١٩٦٢ قبل إبرام العقد الجديد فى ١/٣/١٩٦٣، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالشق الثانى من السبب الأول وبالسبب الثانى من أسباب الطعن على القرار المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال، وفى بيان ذلك تقول إن الشركة المطعون ضدها أقرت بحق العمال فى إعانة الغلاء بأن صرفتها لهم و إعطتهم أجازاتهم وعلاواتهم التشجيعية، مع أنها لا تستحق إلا بعد سنة من تاريخ إلحاق العامل فى العمل حسب اللائحة، فضلاً عن أنها كانت تقسم أجورهم إلى أجر أسامى وإعانة غلاء معيشة واستمر الصرف على هذا الأساس حتى مارس سنة ١٩٦٣ . وإذ اعتبر القرار المطعون فيه العقد مجدداً من ١/٣/١٩٦٣، وأغفل إقرار الشركة فى مسالكها باعتبارها أن العقد كان غير محدد المدة قبل تحرير العقد الجديد، كما أغفل مسالكها فى تقسيم الأجور واستمرارها فى الصرف على النحو سالف الذكر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الدفاع الذى تشير إليه الطاعنة يقوم على أمور موضوعية، وكانت أوراق الدعوى قد خاتمت ما يدل على أن

الطاعنة قد تمسكت أمام هيئة التحكيم بهذا الدفاع ، فإنه لا يقبل منها السجدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة نعت في مذكرتها الشارحة على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وقالت في بيان ذلك إن القرار أخطأ في تطبيق أحكام لائحة العاملين بالشركات الصادرة بالقرار رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ فيما ذهب إليه من أن المادة الثالثة من قرار إصدارها نصت على أن يعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية في ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، وأنها بالتالي تنطبق على العمال الشاكنين في خصوص تجييد إمانة غلاء المعيشة من تاريخ تحرير عقد عملهم الدائم في ١٩٦٣/١/٣ . في حين أن أحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إعانة غلاء المعيشة تظل سارية المفعول ، وتحكم كل تغيير يحدث في حالة العامل الاجتماعية حتى يتم تسكين العاملين في الدرجات المقابلة لوظائفهم طبقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الممول عليه في بيان أسباب الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ما جاء بتقرير الطعن وحده ، ولما كان هذا السبب غير متعلق بالنظام العام ولم يرد إلا في المذكرة الشارحة فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين : عدلى بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومحمد طاييل راشد ، ومصفى الفقى .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) جمارك . بيع . " نظام التسليم لصاحبه " . إثبات . " القرينة القانونية " . نقل بحرى .

النقص فى البضاعة أو الطرود المفرغة من السفينة . قرينة قانونية على مظنة التهريب للربان تقضها بمقتضىات حقيقية فى الحالات المحددة باللائحة الجمركية ، وبكافة الطرق فيما عداها . عدم التزام الربان بالغرامة إذا قدم البراهين المبررة للنقص خلال أربع وعشرين ساعة من كشفه . حقه فى تقديم تلك البراهين إلى المحكمة بعد انقضاء موعدها أربعة أشهر المنصوص عليه فى تلك اللائحة .

علة ذلك .

إلتحاق ما تقدم على البضائع الخاضعة لنظام تسليم صاحبه .

(٢) جمارك . رسوم . " الرسوم الجمركية " . تضامن .

قيام التضامن المنصوص عليه فى المادتين ٢٤ و ٢٦ من اللائحة الجمركية فى حالة الحكم بالعقوبات المقررة فى مواد التهريب الجمركى والغرامات دون الرسوم الجمركية .

١ — مفاد ما تقضى به المادة ١٧ من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالى فى ٢/٤/١٨٨٤ والمعدل فى سنة ١٩٠٩ — والمنطبقة على واقعة الدعوى — أن المشرع قد افترض فى حالة وجود نقص فى مقدار البضائع أو الطرود المفرغة من السفينة عما هو مدرج فى قائمة الشحن " المانيستو " قيام مظنة التهريب ، وأجاز للربان دفع هذه المظنة بتقديم البراهين المبررة لهذا النقص ، فإذا ادعى أن النقص راجع إلى أن البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلاً من ميناء الشحن ، أو أنها لم تفرغ فى ميناء الوصول أو فرغت فى ميناء آخر ، وجب

أن يكون البرهان على ذلك بمستندات حقيقية أى كتابية ، فإذا أمكن للربان تقديم البراهين المبررة للنقص خلال أربع وعشرين ساعة من كشفه ، فلا يلزم بشئ من الغرامة المقررة في المادة ٣٧ أو من الرسوم الجزركية ، وإذا لم يستطع وطلب مهلة لتقديم هذه البراهين جاز لمصلحة الجمارك أن تمنحه مهلة بحيث لا تتجاوز أربعة أشهر ، أما إذا لم يدع الربان أن النقص مرده إلى أحد هذه الأسباب الثلاثة المشار إليها ، فإن القانون لم يستلزم طرقا معينة لنفي مظنة التهريب ، ومن ثم تخضع للقواعد القانونية العامة المقررة للإثبات . وإذا لم يرد في اللائحة الجزركية نص يمنع المحكمة من قبول أوجه دفاع أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك ، أو يقضى بسقوط حق الربان في تقديم البراهين المبررة لنقص البضائع أو الطرود عند تفرغها بيميناء الوصول بانقضاء ميعاد الأربعة الأشهر المنصوص عليه في المادة ١٧ آنفة الذكر فإن سلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه تكون غير مقيدة إلا بما يرد عليها من قيود في قانون المرافعات ، وبالتالي يكون للربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ولو لم يكن قد قدمها لمصلحة الجمارك خلال تلك الأشهر التي قيدت بها اللائحة مصلحة الجمارك دون الربان أو المحكمة ، وإذا كان حكم المادة ١٧ على النحو السالف بيانه ينطبق على البضائع الخاضعة لنظام تسليم صاحبه انطباقه على سواها من البضائع المفرغة ، وذلك كله على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، وكان يبين مما قرره الحكم المطعون فيه أنه قد استخلص من وقائع الدعوى أن النقص الذي اكتشفته الطاعنة - مصلحة الجمارك - في البضاعة عند خروجها من أبواب الجمرك إنما حدث بعد أن قام ربان السفينة بتسليم البضاعة كاملة إلى المرسل إليه ، وامتد الحكم في ذلك إلى الأسباب السائفة التي أوردتها ، واتخذ منها سندا لنفي مظنة التهريب عن الربان ومن بعده الشركة الناقلة - المطعون عليها - وإذا كان ذلك من الحكم يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ويكفي بذاته لحمل قضائه بما لا معقب لمحكمة النقض عليه فيه ، فإن النعي عليه بأنه نقل عبء الإثبات ، واستلزم من الطاعنة إثبات أن البضاعة لم تسلم من الناقل إلى المرسل إليه كاملة ، ورتب على تخلفها عن ذلك قضاءه برفض الدعوى يكون برفض مته غير متج ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه إذا بني الحكم

على دعائتين مستقلتين تصبح كل منهما بغيرها لحل قضائه فإن فساد إحداها لا يؤدي إلى نقضه .

٢ - تقضى المادة ٣٤ من اللائحة الجمركية بأن تكون العقوبات في مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين والمشاركين في الاحتيال أيا كانوا وعلى أصحاب البضائع وتقضى المادة ٣٦ من تلك اللائحة بأن يعاقب على المخالفات بغرامة تحصل بطريق التضامن من فاعليها أو المقربين عليها أو المشاركين فيها وكذا من أصحاب البضائع وقباطين السفن ، ومفاد هذين النصين أن هذا التضامن إنما يقوم بشروطه في حالة الحكم بالعقوبات المقررة في مواد التهريب والغرامات دون الرسوم الجمركية التي نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ على أنه " لا علاقة لتقرير هذه الغرامات بالرسوم المستحقة طبقا للمعاهدات والقوانين والأنظمة " وإذا كان يشترط لقيام التضامن بين المدينين إنشغال ذمة كل منهم بالدين الذي يحق للدائن مطالبة أيهم به كاملا ، وكان موضوع الدعوى الراهنة هو المطالبة برسوم جمركية ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الشركة المطعون عليها المناقلة مظنة التهريب ، ورتب على ذلك عدم مسئوليتها عن تلك الرسوم ، فإنه لا يكون ثمة وجه لم تتحدى به الطاعنة مصلحة الجمارك من أن تلك الشركة تعتبر مسئولة مع المرسل إليه بالتضامن عن الرسوم المطالب بها لعدم قيام موجبها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر أوراق الطعن - تتصل في أن مصلحة الجمارك - الطاعنة - أقامت الدعوى رقم ١٠١٧ سنة ١٩٦٥ تجارى كلى الإسكندرية ضد الشركة المطعون عليها ، وطلبت فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٦٠ ج و ٨١٠ م ، وقالت بيانا

لذلك إنه بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ وصلت السفينة "سى ليدى" التابعة للشركة المطعون عليها إلى ميناء الإسكندرية ، وعند استلام البضائع المفرغة ومراجعتها على البيانات الثابتة بقائمة الشحن ظهر وجود عجز قدره ١٥٦ جوالاً من الدقيق ، وإذ كانت تلك القائمة وسند الشحن خاليين من أية تحفظات مما يقطع بأن الرسالة شحنت كاملة ، وأن العجز قد فرغ بالأراضي المصرية دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عنه وقدرها المبالغ المشار إليه ، فقد أقامت الطاعنة الدعوى به وفي ٢٩/٥/١٩٦٦ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم الاستئناف رقم ٣٦٩ سنة ٢٢ قضائية تجارى الإسكندرية ، وفي ٢٥/١/١٩٦٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وبالحللة المحددة لنظر الطعن ، التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتناوله من وجهين (أولهما) أن الشركة الناقلة المطعون عليها — تعتبر مسئولة — وفقاً لحكم المادة ١٧ من اللائحة الجمركية — عن البضاعة المفرغة من السفينة حتى يقوم موظف الجمر ك المختص بتسديدها على إحدى صور قائمة الشحن ، ويختلف الوقت الذى يتم فيه ذلك باختلاف الطريقة التى تتبع في تسليم البضاعة فاما أن يتسلمها الجمر ك ، وفي هذه الحالة لا يتم الاستلام الفعلى لها إلا عند وصولها إلى أبواب المخازن ، وإما أن يتسلمها صاحبها من السفينة مباشرة وهو ما يعرف بنظام تسليم صاحبه ، وفيه يتم تسديد البضاعة على إحدى صور قائمة الشحن عند الإفراج عنها ، فإذا ما أسفر التسديد عن ظهور عجز في البضاعة افترض أن ربان السفينة قد قام بتحويله إلى داخل البلاد فيلزم بالغرامة وبالرسوم الجمركية المستحقة من هذا العجز طبقاً لنص المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية ولا تنفى مسئوليته إلا بإثبات أن البضاعة الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسله برسمها ، أو أن الرسالة قد فرغت وسلمت بالكامل إلى المرسل إليه على رصيف الميناء ، ويتم إثبات ذلك على النحو وفي المواعيد المحددة في المادة ١٧ من تلك اللائحة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى استناداً إلى أن البضاعة المفرغة تخضع لنظام تسليم صاحبه ، دون أن يتحقق من قيام المطعون عليها

بتسليمها كاملة إلى المرسل إليه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (والوجه الثاني) أن الحكم ألقى على عاتق الطاعنة عبء إثبات عدم تسليم البضاعة كاملة إلى المرسل إليه، في حين أن المادة ١٧ من اللائحة المشار إليها لم تفرض على مصلحة الجمارك سوى تسديد البضاعة المفرغة أى مطابقتها على إحدى صور قائمة الشحن — مما يلقى على عاتق الدافع عبء نفى قرينة التهريب التي تقوم في حقه بظهور النقص في البضاعة المفرغة عن تلك النابتة بالقائمة وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون، وتضيف الطاعنة أن الشركة المطعون عليها تعتبر مسئولة أيضا بالتضامن مع المرسل إليه عن الرسوم الجمركية طبقا لنص المادتين ٣٤ و٣٦ من اللائحة الجمركية، مما يجيز للطاعنة الرجوع على أيهما بكامل الرسوم، وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتؤيله.

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت المادة ١٧ من اللائحة الجمركية الصادرة بها الأمر العالي في ١٨٨٤/٤/٢ والمعدل في سنة ١٩٠٩ — والمنطبقة على واقعة الدعوى — تقضى بأن تسدد البضائع والطرود المفرغة على إحدى صور "المانيفستو" بمعرفة أحد مأموري الجمرک وبحضور قبطان السفينة أو وكيله وتنقل البضائع إلى الجمرک لأجل إجراءات المراجعة والقيّد... وإذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفرغة أقل مما هو مبين في المانيفستو فيجب على القبطان أو وكيله أن يبرهن على أسباب النقصان الحاصل، وإذا كانت البضائع أو الطرود المناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة برسمها في الأصل، فيجب أن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع... وإذا لم يمكن تقديم البراهين المنصوص عليها في هذه المادة خلال ٢٤ ساعة، فيتعين على القبطان أو وكيله إعطاء كفالة أو إيداع قيمة الغرامة طبقا لأحكام المادة السابعة والثلاثين، ويجوز أن يمنح في هذه الحالة مهلة لا يمكن أن تتجاوز أربعة أشهر لأجل تقديم البراهين المذكورة، مما مفاده أن المشرع قد افترض في حالة وجود نقص في مقدار البضائع أو الطرود المفرغة من السفينة عما هو مدرج في قائمة الشحن المانيفستو — قيام مظنة التهريب وأجاز للربان دفع هذه المظنة بتقديم البراهين المبررة لهذا النقص، فإذا ادعى

أن النقص راجع إلى أن البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلا من ميناء الشحن ، أو أنها لم تفرع في ميناء الوصول أو فرغت في ميناء أخرى ، وجب أن يكون البرهان على ذلك بمسندات حقيقية أى كتابية ، فإذا أمكن للربان تقديم البراهين المبررة للنقص خلال أربع وعشرين ساعة من كشفه فلا يلزم بشيء من الغرامة المقررة في المادة ٣٧ أو من الرسوم الجمركية ، وإذا لم يستطع وطلب مهلة لتقديم هذه البراهين جاز لمصلحة الجمارك أن تمنحه مهلة بحيث لا تتجاوز أربعة أشهر ، أما إذا لم يدع الربان أن النقص مرده إلى أحد هذه الأسباب الثلاثة المشار إليها ، فإن القانون لم يستلزم طرفا معينة لنفى مظنة التهريب ، ومن ثم تخضع للقواعد القانونية العامة المقررة للإثبات ، وإذا لم يرد في اللائحة الجمركية نص يمنع المحكمة من قبول أوجه دفاع أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك أو يقضى بسقوط حق الربان في تقديم البراهين المبررة لنقص البضائع أو الطرود عند تفرغها بميناء الوصول بانقضاء ميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليه في المادة ١٧ آنفة الذكر ، فإن سلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه تكون غير مقيدة إلا بما يرد عليها من قيود في قانون المرافعات ، وبالتالي للربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ولو لم يكن قد قدمها لمصلحة الجمارك خلال تلك الأشهر التي قيدت بها اللائحة مصلحة الجمارك دون الربان أو المحكمة ، وإذا كان حكم المادة ١٧ على النحو السالف بيانه ينطبق على البضائع الخاصة لنظام تسليم صاحبه انطباقه على سواها من البضائع المفرغة ، وذلك كله على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، وكان من بين ما امتد إليه الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه في قضائه برفض دعوى الطاعنة قوله " إن الأصل أن تكون البضائع والطرود المفرغة طبقا لبيانات المسانيفستو وأن كل عجز في البضاعة المشحونة يفترض أن ربان السفينة قد هربه فيلزم بالغرامة التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية ، فضلا عن الرسوم الجمركية ، وعملا بالفقرة الرابعة من المادة ١٧ من هذه اللائحة أجاز المشرع للربان نفى هذه القرينة .. وأن العبرة في خصوص البضائع التي يظهر تهريبها داخل أراضي الجمهورية والتفريم وأداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، هي بمقدارها وقت تفرغها من ظهر السفينة فعلا ، ومدى مطابقة البضائع المفرغة للبيانات المدرجة بمسانيفستو الشحن .. فإذا ما ثبت أن البضائع المفرغة فعلا تطابق

ما أدرج بالمانيستو فلا يسأل الربان عما يظهر فيها من عجز بعد ذلك قد يكون مرده سوء عملية التفريغ أو سوء الحراسة على الارصفة أو أى سبب آخر لا يرد للربان فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك قوله إن المستخلص من مستندات ... المستأنفة "الطاعنة" مانيستو الباهرة وإذن الإفراج — أن وزارة التوین مستوردة الرسالة قد قامت بالتفريغ والاستلام بمعرفة عمال من قبيلها ، وأنها قامت بصرفها من أبواب الجمرک بعد ذلك بمعرفة دون أن يكون للمنافلة ثمة شأن بها ، ولم توقع هى ولا ممثليها على كارتات الصرف أو إذن الإفراج ، وبذلك يكون ما اعتورها من نقص أو عوارية قد حدث بعد ذلك ، ويكون فيه المبرر الكفى لانتفاء قرينة التهريب قبل الشركة الناقلة على ما ذهب إليه الحكم المستأنف بحق ، وكان يبين من هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه أنه قد استخلص من وقائع الدعوى أن النقص الذى اكتشفته الطاعنة فى البضاعة المودار إليها عند خروجها من أبواب الجمرک إنما حدث بعد أن قام ربان السفينة بتسليم البضاعة كاملة إلى المرسل إليه ، واستند الحكم فى ذلك إلى الأسباب السائغة التى أوردها واتخذ منها سندا لنفى مظنة التهريب من الربان ومن بعده الشركة الناقلة "المطعون عليها" وإذ كان ذلك من الحكم يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ويكفى بذاته لحل قضائه بما لا معقب لمحكمة النقض عليه فيه ، فإن النعى عليه بأنه نقل عبء الإثبات على النحوى الوارد بسبب النعى بأن استلزم من الطاعنة إثبات أن البضاعة لم تسلم من الناقل إلى المرسل إليه كاملة ورتب على تخلفها عن ذلك قضاءه برفض الدعوى ، هذا النعى يكون — بفرض صحته — غير منتج ، لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه إذا بنى الحكم على دعامتين مستقلتين أصبح كل منهما بمفردها لحل قضائه ، فإن فساد إحداها لا يؤدى إلى نقضه ، وأما ما ينهيه الطاعن من أن الناقل متضامن مع المرسل إليه فى المسئولية مما لا ينص المادتين ٣٤ و ٣٦ من اللائحة الجمركية فمردود بأنه لما كانت أولاهما تقضى بأن تكون للمقوبات فى مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين والمشاركين فى الاحتيال أيا كانوا وعلى أصحاب البضائع ، وكانت الأخرى تقضى بأن يعاقب على المخالفات بغرامة تحصل بطريق التضامن

من فاعليها أو المقرين عليها والمشاركين فيها ، وكذا من أصحاب البضائع وقباطين السفن فإن مفارهما أن هذا التضامن إنما يقوم بشروطه — في حالة الحكم بالعقوبات المقررة في مواد التهريب والغرامات ، دون الرسوم الجمركية التي نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ على أنه ” لا علاقة لتقرير هذه الغرامات بالرسوم المستحقة طبقا للمعاهدات والقوانين والأنظمة ” وكان يشترط اقيام التضامن بين المدنيين انشغال ذمة كل منهم بالدين الذي يحق للدائن مطالبة أيهم به كاملا ، وكان موضوع الدعوى الراهنة هو المطالبة برسوم جمركية وكان الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف البيان — قد نفى عن الشركة المطعون عليها مظنة التهريب ، ورتب على ذلك عدم مسئوليتها عن تلك الرسوم بخلافه لا يكون لذلك ثمة وجه لما تتحدى به الطاعنة من أن تلك الشركة تعتبر مسئولة مع المرسل إليه بالتضامن عن الرسوم المطالب بها لعدم قيام موجبها ، ومن ثم يكون هذا الشق من النعي في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب نفي جميع ما تضمنه على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحدغيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
فرحات هلمان .

(١٥٣)

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٤ القضائية "أحوال شخصية" :

(١، ٢، ٣) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير
المسلمين " . قانون . " تنازع قوانين الأحوال الشخصية " . نظام عام .

(١) مسائل الأحوال الشخصية للصيرين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين
لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تطبيق
شريعتهم في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ شريعتهم .

(٢) الحكم بالتطبيق إستنادا إلى مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية
للاقباط الأرثوذكس . دون أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ . صحيح . ملة ذلك .

(٣) اعتياد الزوج على الملوكة المعية . جواز الحكم بالتطبيق طبقا للسادة ٥٦ من مجموعة
سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس . لا محل لاشتراط
توبيخ الرئيس الديني .

(٤) حكم . " إصدار الحكم " . دعوى . " إعادة الدعوى للمرافعة " .

فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة من اطلاقات محكمة الموضوع .

١ - تقضى الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية على أنه " أما بالنسبة للمنازعات
المتعلقة بالأحوال الشخصية للصيرين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة
الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام

في نطاق النظام العام طبقا لشريعتهم " ولفظ شريعتهم التي تصدر الأحكام طبقا لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء في الكتب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء المالي قبل إلغائها باعتباره شريعة نافذة ، إذ لم يكن في ميسور المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، فاكتمل بتوحيد جهات القضاء تاركا الوضع على ما كان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي يتعين على المحاكم تطبيقها ، وأحال إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل أمام جهات القضاء المالي ، ولم تكن هذه الشريعة التي جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية .

٢ - إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بالتطبيق لسوء السلوك وفساد الأخلاق إلى نص المادة ٥٦ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس المالي العام في ١٩٣٨/٥/٩ ، وعمل بها من ١٩٣٨/٧/٨ بعد تجميعها من مصادرها واضطردت المجالس المالية على تطبيقها ، لما كان ذلك ، وكان لا محل للتعدي بأن أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ هي الواجبة التطبيق وأنها قد خلت من نص خاص يجوز التطبيق لهذا السبب ، ذلك أنه لا إلزام في الاستناد إلى الأحكام التي حوتها نصوص هذه المجموعة دون غيرها من المصادر الأخرى التي يرجع إليها لدى الطائفة المذكورة ، إذ لم يصدر بأى منهما تشريع من الدولة بحيث يجوز القول بأن التنظيم اللاحق يلغى التنظيم السابق ، والعبرة في هذا الخصوص بما كانت تسير عليه المحاكم المالية في قضائها امتقاء من المصادر المختلفة لشريعة تلك الطائفة ، ولما كان الحكم المطعون فيه ، وعلى ما سلف البيان ، قد طبق على واقعة الدعوى النص الوارد بشأنها في مجموعة سنة ١٩٣٨ باعتبار أن المحاكم المالية قد جرت على تطبيق أحكام هذه المجموعة منذ وضعها حتى

(١) نقض أول ديسمبر ١٩٧١ مجموعة المكنب الفني السنة ٢٢ ص ٩٧٢ .

(١) نقض ١٩٧٢/٥/١٠ مجموعة المكنب الفني السنة ٢٣ ص ٨٤٢ .

ألغيت تلك المحاكم بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — النص في المادة ٥٦ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس على أنه ” إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حماة الرذيلة ، ولم يجد في إصلاحه توبىخ الرئيس الدينى ونصائحهم ، فللزوج الآخر أن يطلب الطلاق “ يدل على أنه يجوز الحكم بالتطبيق إذا أتى أحد الزوجين أفعالا تنطوى على إخلال جسيم بواجب الإخلاص نحو الزوج الآخر ، دون أن تصل إلى حد الزنا وأن يعتاد على ذلك بصورة لا يرجى منها صلاحه ، على أنه لا محل لاشتراط توبىخ الرئيس الدينى مادام قد ثبت اعتياد الزوج على السلوك السيئ .

٤ — فتح باب المرافعة فى الدعوى لتقديم مستندات جديدة هو من إطلاقات محكمة الموضوع ، ولا يعاب عليها عدم الاستجابة إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٧١ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاعنة يطلب الحكم بفسخ عقد زواجه بها وتطبيقها منه ، وقال شرحا لدعواه إنه تزوجها بعقد صحيح موثق فى ١٩٧٠/١/٢٥ طبقا للشريعة الأقباط الأرثوذكس ، ودخل بها ولاحظ عليها انحرافا عن السلوك القويم حتى فاجأها فى مساء يوم ١٩٧٠/٩/١٦ ووجد معها بمنزل الزوجية شابا بملابسه الداخلية فى غرفة النوم مخبئا تحت السرير ، وإذ تجيز

شريعتهما تطليقها للزنا وسوء السلوك ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته .
وبتاريخ ١ / ٥ / ١٩٧١ حكمت المحكمة بتطبيق الطاعة من المطعون عليه .
استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافها
برقم ٥٦ : سنة ٨٨ ق أحوال شخصية (ملغى) وبتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٧٢ حكمت
المحكمة برفض الاستئناف وتأيد بالحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ،
وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ، تنعى الطاعة بالسبب الأول منها
على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بالتطبيق إستنادا
إلى نص المادة ٥٦ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس
الصادرة سنة ١٩٣٨ التى تجيز الطلاق لسوء السلوك وفساد الاخلاق ، رغم أن هذه
المجموعة قد نسختها المجموعة الصادرة سنة ١٩٥٥ ، وهى لا تجيز الطلاق إلا للزنا الحقيقى
دون سوء السلوك وفساد الأخلاق ، كما هو الأصل فى المسيحية التى لا يجوز
مخالفة أحكامها ، وقد أقر هذه المجموعة المجمع المقدس والمحاسن الملئ العام
فتكون هى الواجبة التطبيق على الدهوى ، وإذا قضى الحكم بالتطبيق لسوء
السلوك وفساد الاخلاق ، فيكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة
السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية تنص
على أنه " أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير
المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة
وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام — فى نطاق النظام العام — طبقا
لشريعهم " ، وكان لفظ " شريعتهم " التى تصدر الأحكام طبقا لها
فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة
والذين لهم جهات مالية منظمة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو
لفظ هام لا يقتصر مدلوله على ما جاء فى الكتب السماوية وحدها بل ينصرف
إلى كل ما كانت تعاقبه جهات القضاء الملى قبل إلغائها باعتباره شريعة نافذة

إذ لم يكن في ميسور المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، فاكتمل بتوحيد جهات القضاء تاركا الوضع على ما كانت عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي يتعين على المحاكم تطبيقها ، وأحال إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل أمام جهات القضاء الملى ، ولم تكن هذه الشريعة التي جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بالتطبيق لسوء السلوك وفساد الاخلاق إلى نص المادة ٥٦ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للائقبات الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملى العام في ١٩٣٨/٥/٩ ، وعمل بها من ١٩٣٨/٧/٨ بعد تجميعها من مصادرها واضطردت المجالس الملية على تطبيقها . لما كان ذلك وكان لا محل للتحدى بأن أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ هي الواجبة التطبيق وأنها قد دخلت من نص خاص يحجز التطبيق لهذا السبب ، ذلك أنه لا إلزام في الاستناد إلى الأحكام التي حوتها نصوص هذه المجموعة دون غيرها من المصادر الأخرى التي يرجع إليها لدى الطائفة المذكورة ، إذ لم يصدر بأى منهما تشريع من الدولة بحيث يجوز القول بأن التنظيم اللاحق يلغى التنظيم السابق ، والعبرة في هذا الخصوص بما كانت تسير عليه المحاكم الملية في قضائها استقاء من المصادر المختلفة لشريعة تلك الطائفة ، ولما كان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان قد طبق على واقعة الدعوى النص الوارد بشأنها في مجموعة سنة ١٩٣٨ باعتبار أن المحاكم الملية قد جرت على تطبيق أحكام هذه المجموعة منذ وضعها حتى ألغيت تلك المحاكم بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبهين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنه مع التسليم بتطبيق المادة ٥٦ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للائقبات الأرثوذكس ، فإنه يشترط لإعمال حكمها سوء السلوك وفساد الأخلاق والانغماس في حماسة الرذيلة ، وعدم جدوى التوبيخ من الرئيس

الديني ونصائحه ، وتكرار الفعل المسمى لسوء السلوك ، وهو ما لم يتوافر في واقعة الدهوى لأن من ضبطه المطعون عليه مع الطاعنة هو ولد يبلغ من العمر خمس عشرة سنة وهي في الثامنة والعشرين من عمرها وكانت تحمله صغيرا لتجاوز العائلتين ، وقد وجد معها بالحالة التي كان عليها لسبب قهري ولم يثبت أن المطعون عليه شكاهها للرئيس الديني من قبل عن فعل مماثل وأن الرئيس الديني وبخها على ذلك ، هذا إلى أن الوقائع المنسوبة إلى الطاعنة لا ينطبق عليها وصف التكرار ، ورغم أن الحكم استلزم تكرار الأفعال المكونة لسوء السلوك إلا أنه لم يبين هذه الأفعال التي أسس عليها قضاءه بالتطبيق ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض والقصور .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٥٦ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس على أنه " إذا ساء سلوك أحد الزوجين فسدت أخلاقه وأنغمس في حماة الرذيلة ولم يجد في إصلاحه توبخ الرئيس الديني ونصائحه فللزوجة الآخر أن يطلب الطلاق " ، يدل على أنه يجوز الحكم بالتطبيق إذا أتى أحد الزوجين أفعالا تنطوي على إخلال جسيم بواجب الإخلاص نحو الزوج الآخر دون أن تصل إلى حد الزنا ، وأن يعتاد على ذلك بصورة لا يرجح معها صلاحه ، على أنه لا محل لاشتراط توبخ الرئيس الديني مادام قد ثبت اعتياد الزوج على السلوك السيئ ، ولما كان البين من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى شروط التطبيق لسوء السلوك قرر ما يلي : " أنه بتطبيق تلك القواعد على واقعة الدهوى نجد أنها قد انطوت على تحقيق أجرة الشرطة والنيابة العامة بخصوص ضبط الزوج المدعى — المطعون عليه — زوجته المدعى عليها — الطاعنة — مع شخص غيره وغير محرم عليها في حجرة نومها عاريا من ملابسها سوى الداخلية منها ، وقد أقرت هي تلك الواقعة وإن علمت ذلك بأنه شخص غير مشكوك فيه ، وهو شقيق إحدى صديقاتها التي كانت ترافقه في زيارتها ، ثم تركته عندما انسكب قدح القهوة على بنتطونه لتنظيفه لمقابلة خطيبها ، ثم عدلت من ذلك مقررة الاتصال بخطيبها تليفونيا ، ثم عدلت عن ذلك مقررة أنها قد أخبرت من تواجد تحت السرير بعد خلع البنطلون لغسله أنه عند حضور زوجها عليه أن يختفي

أسفل السرير ثم أردفت قائلة بأنه عند كسر الزوج الباب وقيامها بفتح الترابس أسرع الشاب المذكور بارتداء ملابسه وتمكن من الهرب عند ما شاهد الزوج يعتدى عليها. في أقوال جميعها مناقضات فوق مناقضات يهدر بعضها بعضا، ولا تظمن المحكمة إليها حيث تغلب علم الصناعة، وإنما أرادت أن تسخر صديقتها وشقيقتها لإخفاء جريمتها، وبفرض صحة ما تقرره فمن أين أحضر هذا الشاب البنطلون الذي كان بحيازتها بالحمام، وكانت تقوم بغسله وتنظيفه عندما حضر الزوج وما صعب توأجدها في مثل هذا الوقت بالحمام . . . وإذا ما أضيف إلى جانب ذلك ما حوته المستندات المقدمة من الزوج وإقرارات الشهود والحياران وبواب المنزل والى تفيد جميعها مشاهدتهم الزوجة في أوضاع توحى بالريبة والشك، وتدل على سوء سلوكها وتردد بعض الشباب بمنزلها في غيبة الزوج، وترددتها هي على الأردني بمنزلها المجاور لمنزلها وسيرها بالطرقات منأبطة ذراع ثمريكها الذي شاهده البواب ينزل مسرعا من المنزل عقب الحادث، ذلك كله يقطع في الدلالة على دمجها بالانحراف والتردى في حماة الرذيلة . . . ، ولما كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية حصلت أن شروط التطبيق لسوء السلوك قد توافرت في الدعوى، واستندت في ذلك إلى أسباب سائغة تكفى لحمل الحكم. لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم بهذين السببين يكون غير صديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع، ذلك أنها تقدمت بطلب لإعادة الدعوى إلى المرافعة لتقديم مستندات، غير أن المحكمة رفضت هذا الطلب مما يعيب حكمها بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة رفضت طلب الطاعنة تقديم مستندات بعد حجز الدعوى للحكم، لأنها لم تأذن بذلك، ولما كان فتح باب المرافعة في الدعوى لتقديم مستندات جديدة هو من إطلاقات محكمة الموضوع ولا يعاب عليها هدم الاستجابة إليه، فيكون النعى على الحكم بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
حفاء الدين .

(١٥٤)

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٨ القضائية :

وكالة . " الوكالة التجارية " . سمسرة .

اختلاف الوكالة التجارية من أعمال السمسرة . اقتصر عمل السمسار على التقريب
بين شخصين لإتمام الصفقة . الوكيل بالعمولة في الوكالة التجارية يتعاقد مع الغير باسمه حظر مزاولة
أعمال الوكالة التجارية إلا للشركات الحكومية أو التابعة للجهات العامة . هذا الحظر لا يتناول
أعمال السمسرة .

تختلف الوكالة التجارية عن أعمال السمسرة ، وتتميز كل منهما عن الأخرى ،
إذ يقتصر عمل السمسار على التقريب بين شخصين لإتمام الصفقة ، دون أن يكون له
شأن فيما يتم التعاقد عليه ، فهو لا يمثل أحد المتعاقدين ، ولا يوقع على العقد بوصفه
طرفاً فيه ، أما الوكيل بالعمولة في الوكالة التجارية فإنه يتعاقد مع الغير باسمه
دون اسم موكله الذى قد يجهله المتعاقد الآخر ، وإن كان على الوكيل بالعمولة
أن ينقل إلى ذمة موكله كل الحقوق وما ترتب على العقد من التزامات ، وإذا كان
القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٩ من يولييه سنة ١٩٦١ قد حظر
بمادته الأولى مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا للشركات الحكومية أو التابعة
للجهات العامة ، فإن هذا الحظر يكون قاصراً على أعمال الوكالة بالعمولة دون
أعمال السمسرة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بما قرره من أن أعمال
الوكالة التجارية تتضمن أعمال السمسرة ، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى
المطالبة بالسمسرة المستحقة لمورث الطاعنين عن الصفقة التى ادعى إتمامها بين
المطعون عليهما ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٠٤٦ سنة ١٩٦٣ تجارى القاهرة ضد المطعون عليهما يطلبون الحكم بالإلزام شركة هيلد المطعون عليها الأولى — فى مواجهة المطعون عليها الثانية — بأن تدفع لهم ما يقابل مبالغ ١٣٥ ألفا من الجنيهات الاسترلينية ، وقالوا بيانا للدعوى إن مورثهم (أنس رباط) كان وسيطا فى إبرام عقد صفقة بين المدعى عليهما بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٢ يستحق عنها عمولة قدرها ٣ ٪ من قيمتها ، وهى النسبة التى كانت مقررة له بمقتضى العقد المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ الصادر من الشركة المطعون عليها الأولى بتعيينه وكيلًا عنها بالعمولة ، وإذ نازعت الشركة فى أحقية مورثهم للعمولة المقررة أقاموا الدعوى بطلباتهم ، وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ نذبت المحكمة مكتب الخبراء لفحص دفاتر المطعون عليها الثانية للوقوف على حجم التعامل المترتب على هذه الصفقة ، وحساب حقوق المورث على أساس ما قضى به الحكم فى أسبابه من استحقاقه عمولة بواقع ١ ٪ . استأنفت شركة هيلد هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤ سنة ٨٢ قضائية ، وأقام المدعون استئنافا مقابلا طلبوا فيه الحكم لهم بكل طلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١١ سنة ٨٤ قضائية ، وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، تأسيسا على أن أعمال الوكالة التجارية تشمل أعمال السمسرة ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٦١ إذ حظر مباشرة أعمال الوكالة التجارية لغير الشركات الحكومية أو التابعة للتؤسسات العامة ، ومنع قرار وزير الاقتصاد

رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١ مهلة ثلاثة شهور لتصفية أعمال الوكالة المحظورة مع فرض عقوبة على مخالفة هذه الأحكام، فإن الاتفاق المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ الذي عقد لسنة واحدة يصبح باطلا، وإذا لم يعد مورث الطاعنين من الأشخاص المسموح لهم بمزاولة أعمال الوكالة التجارية في ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٢ تاريخ عقد الصفقة موضوع الدعوى، فإن حقه في المطالبة بعمولة عنها يكون على غير أساس. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم.

وحيث إن حاصل أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله، كما شابه القصور، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن أعمال الوكالة التجارية تختلف عن أعمال السمسرة، لأن الوكيل التجاري كما عرفته المادة ٨١ من قانون التجارة هو من يعمل عملا باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل وعلى ذمته في مقابل أجرة أو عمولة، أما السمسار فهو وكيل يكلفه أحد المتعاقدين التوسط لدى العاقد الآخر لإتمام صفقة بينهما بأجر يستحق له عند نجاح وساطته بإبرام الصفقة على يديه، وإذ لما كان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ لم يحظر أعمال السمسرة صراحة أو ضمنا، فإن الحكم المطعون فيه إذ جعل أحكام ذلك القانون تمتد إلى أعمال السمسرة، ودون أن يبين سبب ذلك يكون قد خلط بين أعمال الوكالة التجارية وبين أعمال السمسرة.

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أن الوكالة التجارية تختلف عن أعمال السمسرة وتتميز كل منها عن الأخرى، إذ يقتصر عمل السمسار على التقريب بين شخصين لإتمام الصفقة، دون أن يكون له شأن فيما يتم التعاقد عليه، فهو لا يمثل أحد المتعاقدين ولا يوقع على العقد بوصفه طرفا فيه، أما الوكيل بالعمولة في الوكالة التجارية فإنه يتعاقد مع الغير باسمه دون اسم موكله الذي قد يجهله المتعاقد الآخر، وإن كان على الوكيل بالعمولة أن ينقل إلى ذمة موكله كل الحقوق وما ترتب على العقد من التزامات. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ والصادر في ٩ يولية سنة ١٩٦١ حظر بمادته الأولى حزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا للشركات الحكومية أو التابعة للوحدات العامة

فإن هذا الحظر يكون قاصرا على أعمال الوكالة بالعمولة دون أعمال السمسرة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بما قرره من أن أعمال الوكالة التجارية تتضمن أعمال السمسرة، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى المطالبة بالسمسرة المستحقة لمورث الطاعنين من الصفقة التي ادعى إتمامها بين المطعون عليهم، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، وإذا تحجب الحكم بهذا الخطأ عن الفصل في استحقاق المورث لهذه السمسرة وقيمتها لذلك يتعين أن يكون مع نقض الحكم الإحالة .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٥٥)

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٨ القضائية :

تأميم . " مسئولية الدولة عن التزامات المنشآت المؤممة " . مسئولية .

تأميم بعض الشركات والمنشآت . ق ٧٢ لسنة ١٩٦٣ . عدم مسئولية الدولة
عن التزاماتها إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم .
أموال أصحاب تلك المنشآت وزوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بما زاد على هذه الأموال
وتلك الحقوق .

إذ نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتأميم بعض الشركات والمنشآت
في مادته الثالثة على أن تتولى اللجان المنصوص عليها فيها تقييم المنشآت غير
المتخذة شكل شركات مساهمة ، وتكون قرارات هذه اللجان نهائية وغير
قابلة للطعن فيها ، وفي المادة الرابعة على ألا تسأل الدولة عن التزامات المنشآت
المشار إليها إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم
وتكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات
الزائدة على أصول هذه المنشآت — فقد دل على أن تكون الدولة مسئولة أصلا
عن سداد التزامات هذه المنشآت في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها
في تاريخ التأميم ، وأن أموال أصحاب تلك المنشآت وزوجاتهم وأولادهم
لا تكون ضامنة للوفاء بالتزاماتها إلا بالنسبة لما زاد عن هذه الأموال وتلك
الحقوق . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم قبول الدعوى استنادا إلى زيادة

خصوم المنشأة عن أصولها، دون أن يبحث ما إذا كانت هذه الأصول أو ما بقي فيها يسمح بالوفاء بدين الطاعن أو بجزء منه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن الأستاذ (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٥٧٥٥ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة يطلب إلزام شركة البويات والصناعات الكيماوية (المطعمون عليها) بمبلغ ١٣٤٤ ج و ٥٢٢ م ، وقال شرحا لدعواه إن ”مصانع بحرى للبويات“ عهدت إليه كتابة مباشرة أعمالها القضائية والقانونية مقابل أجر شهري عن بعضها ومقابل مبلغ ٣٥٠٠ ج عن البعض الآخر ، وفى ٨/٨/١٩٦٣ صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم هذه المصانع التى أدمجت بعد ذلك فى الشركة المطعمون عليها ، ولما أخطر هذه الشركة بمضمون الاتفاقية . وبالقضايا التى يباشرها أرسلت إليه مبلغ ٢٣ ج و ٨١٥ م باعتباره أتعابا عن المدة من ١/٨/١٩٦٣ حتى تاريخ التأميم ، ولكنه رفض استلامه على أساس أن الاتفاق بينه وبين مصانع بحرى ما زال ساريا لأن أحدا لم يخطره — على النحو المنصوص عليه فيه — بعدم تجديده فى الميعاد ، وأعادت إليه الشركة هذا المبلغ مقررة أن الاتفاق الذى يشير إليه قد سقط تلقائيا بصدر قانون التأميم ، فوجه إليها فى ٢٠/٢/١٩٦٤ إنذارا بسداد أتعابه البالغ قدرها ١٣٤٤ ج و ٥٢٢ م والتى بحثتها لجنة التقييم ، وقامت بتخصيص احتياطى لها ، ولما لم يجد ذلك نفعا أقام الدعوى بطلباته السابقة . دفعت الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة إستنادا إلى ما ثبت من قرار التقييم من أن خصوم المنشأة تزيد

على أصولها ، مما يتعين معه توجيه الدعوى إلى صاحبها وزوجه وأولاده وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذي صفة مؤسسة قضائية على ما ثبت من قرار التقييم من أن المنشأة قدرت بلا شيء ، ومن ثم فلا تسأل الدولة عن التزاماتها طبقاً لقانون التأمين ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته وفيد استئنافه برقم ١٠٠٧ سنة ٨٣ ق ، وبتاريخ ١٩٦٨/٣/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالنقد ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما ينشأ الطاعن في السبب الأول من الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتمد في قضائه على تفسير خاطيء للمادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتفسيره أن الدولة لا تسأل عن جميع التزامات المنشأة المؤتممة مادام قرار التقييم قد انتهى إلى أنها غير ذات قيمة في حين أن التفسير الصحيح للمادة المذكورة أنه إذا تساوت الخصوم والأصول التزمت الدولة بالخصوم جميعها ، فإذا زادت الخصوم التزمت الدولة منها في حدود ما آلت إليها من الأصول ، ويرجع في كيفية السداد إلى القواعد العامة في القانون المدني فتوزع الديون غير المتأزاة على أساس قسمة الغرماء .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومن بينها مصانع بحرى للبويات التي أدمجت في الشركة المطعون عليها — إذ نص في مادته الثالثة على أن تتولى اللجان المنصوص عليها فيها تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة وتكون قرارات هذه اللجان نهائية وغير قابلة للطعن فيها ، وفي المادة الرابعة على ألا تسأل الدولة عن التزامات المنشآت المشار إليها إلا في حدود ما آلت إليها من أموال وحقوقها في تاريخ التأمين ، وتكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت ، فقد دل على أن تكون

الدولة مسئولة أصلاً عن سداد التزامات هذه المنشآت في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وأن أموال أصحاب تلك المنشآت وزوجاتهم وأولادهم لا تكون ضامنة للوفاء بالتزاماتها إلا بالنسبة لما زاد من هذه الأموال وتلك الحقوق ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم قبول الدعوى استناداً إلى زيادة خصوم المنشأة عن أصولها ، دون أن يبحث ما إذا كانت هذه الأصول أو ما بقي منها تسمح بالوفاء بدين الطامن أو بجزء منه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم الدهشان ، وهدي بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومحمد طاهل راشد .

(١٥٦)

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ للقضائية :

(١) حكم . " الأحكام الجائز الطعن فيها " . تعويض . مسئولية .

فصل الحكم بتدب غير في أسبابه المرتبطة بالمنطوق في وقوع الخلل من الطاعن وبأنه قد تسبب منه ضرر للطعون ضده . حكم قطعى أنهى الخصومة في شق منها . جواز الطعن فيه استقلالا .
م ٣٧٨ مرافعات سابق .

(٢) استئناف . " شكل الاستئناف " . قوة الأمر المقضى . بطلان .
نقض . " الأحكام الجائز الطعن فيها " .

الحكم بقبول الاستئناف شكلا — الذى تضمن فعلا في شق من الموضوع — أثره .
امتناع الدفع أمام محكمة الاستئناف بعد ذلك . بطلان صحيفته . عدم قبول الطعن بالنقض .
في الحكم برفض هذا الدفع رغم اشتماله على أسباب تتعلق بشكل الاستئناف .
حالة ذلك .

(٣) أشخاص اعتبارية . دعوى . " الصفة في الدعوى " . حكم .
" القصور " . بطلان .

المدرسة لا تعد شخصا اعتباريا متى كانت منشأة فردية مملوكة ملكية خاصة . هي جزء
من الذمة المالية لصاحبها . لصاحبها صفة في الخصومة منها أمام القضاء . فعور الحكم في أسبابه
القانونية لا يطله ما دام لم يؤثر في نتيجة الصحيحة .

١ — متى كان يبين مما قرره الحكم أنه قطع في أسبابه المرتبطة بالمنطوق
بوقوع خطأ من الطاعن — ناظر مدرسة خاصة — بإهماله في تحصيل المصروفات
المدرسية ، وأن هذا الخطأ تسبب عنه ضرر يستوجب مسئوليته عن تعويض

المطعون ضده — مالك المدرسة — عنه ، ولم يبق سوى الفصل في مقدار التعويض في ضوء تقرير الخبير ، وإذ يعد هذا من الحكم فصلا قطعيا في شق من الموضوع كان منازع بين الخصوم وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه ، فإن الحكم وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو مما يجوز الطعن فيه على استقلال لاشتماله على قضاء في الموضوع .

٢ — إذ كانت محكمة الاستئناف قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥ — الذي فصل أيضا في شق من الموضوع — بقبول الاستئناف شكلا ، فإنه لا يقبل بعد ذلك إثارة أى دفع أمامها يتعلق بهذا الشكل الذى قبلته ، ولما كان الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف يتضمن تجريما للحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا ، والذي لم يطعن فيه الطاعن بطريق النقض في الميعاد ، فحاز قوة الأمر المقضى ، فإن طعنه في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٠ برفض ذلك الدفع — للسبب المتقدم يكون غير مقبول ، لأن الحكم الأول هو الذى حاز قوة الأمر المقضى ، ولم يكن الحكم الأخير إلا تكرارا لأمر استقرت حجته ، ولا يجدى بعد ذلك التمسك بأن هذا الحكم قد أعاد القول في الدفع بعدم قبول الاستئناف ورفضه ، إذ كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تنقيد بالقضاء بقبول الاستئناف شكلا بغير إيراد أسباب لتأييده ، ومن ثم يكون ما اشتمل عليه حكمها المطعون فيه من أسباب تتعلق بشكل الاستئناف من قبيل الأسباب الناقلية .

٣ — إذ كان لا نزاع بين الطرفين فى أن المدرسة منشأة فردية مملوكة للمطعون ضده ، وبالتالي لا تعد شخصا اعتباريا له ذمة مالية مستقلة ، بل هى جزء من ذمة صاحبها ، فما يصيب تلك المنشأة من أضرار إنما يصيب ذمة المطعون ضده شخصيا ، وبالتالي يكون هو صاحب الصفة فى الخصومة ضده أمام القضاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء برفض الدفع بانعدام صفة المطعون ضده فى التقاضى ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون ، ولا يؤثر فى ذلك ما يعيبه عليه الطاعن من قصور فى أسبابه القانونية ، ذلك لأنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يبطل الحكم مجرد القصور فى أسبابه القانونية ، مادام أنه لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والموافقة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتوصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٥ كلى
المنصورة ، وطلب فيها الحكم بالإلزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل
التعويض المؤقت ، وقال ثم رجا لدعواه إنه يملك مدرسة مهد بنظارتها إلى الطاعن ،
ولأنه أهمل في تحصيل المصروفات المدرسية من التلاميذ خلال السنة الدراسية
١٩٦٣/١٩٦٤ ، ولم يقيم بأداء ماعلى المدرسة من أفساط استحققت لهيئة التأمينات
الاجتماعية ، وقد ترتب على ذلك أن وقع حجزه على منقولات المدرسة واستولت عليها
وزارة التربية والتعليم بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٤ ، ولذلك أقام الطاعن دعواه بطالباته
السابقة ، وبتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٥ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى ،
استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ١٨ ق المنصورة .
وبتاريخ ٥/٥/١٩٦٦ حكمت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل
في الموضوع بتدب خبير للاطلاع على سجلات المدرسة وبيان ما إذا كانت هناك
مصرفات لم تحصل من التلاميذ خلال سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ الدراسية ومقدارها
وما تم تحصيله منها بعد انتهاء السنة المذكورة ، وبعد ذلك وبتاريخ ٨/١٠/١٩٦٦
دفع الطاعن بطلان صحيفة الاستئناف لخلوها من التوقيع عليها من محام مقرر أمام
محكمة الاستئناف ، وقد قضت تلك المحكمة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٦ برفض هذا
الدفع ، ثم حكمت في ٧/١١/١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبالإلزام الطاعن بأن
يدفع للطعون ضده مبلغ ٣٥٠ ج ، طعن الطاعن بطريق النقض في الأحكام
الصادرة من محكمة الاستئناف بتاريخ ٥/٥/١٩٦٦ و ١٠/١٢/١٩٦٦ و ٧/١١/١٩٦٧ ،
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى الحكم
الأول برفض الطعن فيما عدا ذلك ، وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة
برأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥ أنه قطع في أسبابه بمسئولية الطاعن عن تعويض الضرر ، وهو قضاء في صميم موضوع النزاع بين الطرفين أنهى بصفه قطعية جزءا أساسيا من الخصومة لا تملك المحكمة إعادة النظر فيه ، ويجوز الطعن فيه على استقلال عملا بمفهوم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، وإذ فات الطاعن أن يظن في هذا الحكم في الميعاد المحدد قانونا للطعن بالنقض فإن طعنه فيه يكون غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥ أنه إذ قضى بتدابير خبير لبيان مقدار المصاريف المدرسية التي لم تحصل من التلاميذ قد أسس قضاءه على قوله "إن الملائحة التنفيذية لقانون النعائم الخاص أوجبت على الناظر تحصيل المصروفات المقررة على التلاميذ إذا كانت المدرسة بمصروفات ، ومن ثم يتعين عليه - أي الطاعن - القيام بهذا الالتزام الذي فرضته عليه لائحة النعائم التي يلتزم بالخضوع لأحكامها فإذا امتنع عن تنفيذ هذا الواجب عن عمد أو إهمال عد مسئولا والتزم قبل المستأنف - المطعون ضده - بالتعويض عن الأضرار التي يقوم الدليل على أنها لحقته بسبب تقصيره أو إهماله ، وبما أن المستأنف ضده - الطاعن - لا يجادل في هذه الدعوى ، بل أقر أنه طوال العام الدراسي لم يتخذ أي إجراء لتحصيل الرسوم من الدابة أو أولياء أمورهم ، واستمر في مسلكه هذا رغم أن المستأنف - الطاعن - صاحب المدرسة نبه في مراسلاته وإنذاراته أكثر من مرة لتلافي هذا التقصير وما يترتب عليه من أضرار يقع على عاتقه سبب تعويضه عنها ، فظل ممعنا في إهماله رغم أن مجلس إدارة المدرسة سجل عليه في الاجتماع الذي عقده في ١٩٦٤/٤/٢ هذا الإهمال ، وكلفه بإنذار أولياء أمور الطلبة بخطابات مسجلة لسداد الرسوم وإرسال خطاب لمديرية التربية والتعليم بدلب منع الذين لم يسددوا الرسوم من دخول الامتحان ، إلا أنه بدلا من أن يذعن لما كلف به ويحاول تصحيح ما وقع فيه من خطأ أو إهمال ويتدارك ما قد يلحق بالمستأنف المطعون ضده من أضرار بسبب تعنته ، خصوصا وقد أرشك العام الدراسي على الانتهاء وإذا لم تحصل الرسوم المتأخرة قبل نهايته صعب تحصيلها بعد ذلك - ظل ممتنعا عن تنفيذ ما كلف به ، فلم يرسل الإخطارات لأولياء أمور الطلبة

ولم يحاول إيجاد حل لهذا الموقف مع المنطقة التعليمية، وهو لم يكتف بهذا الإهمال بل عمد رغبة منه في الكيد بالمستأنف — المطعون ضده — وإلحاق الضرر به بسبب ما بينهما من خلافات منذ بدء التعاقد ناظرا للمدرسة ، ولأن المستأنف أظهر له رغبته في عدم التعارض معه — إلى إرسال برقية مؤرخة ١ / ٤ / ١٩٦٤ زعم فيها على غير حق أن المنطقة التعليمية قررت غلق المدرسة وهو ما اعترف به في مذكرته المدعمة لمحكمة أول درجة وإن حاول تبرير مسلكه بأنه أراد أن يحثه على الحضور للمدرسة ليحاول تدارك المخالفات التي تأخذها عليه المنطقة التعليمية (ثانيا) أن مثل هذه البرقية لا بد أن تحدث إذا ما شاع أمرها أثرا سيئا لدى أولياء أمور الطلبة فيجتمع من كان عازما منهم على سداد الرسوم عن صدادها ولا يخفف من مسؤولية المستأنف ضده — الطاعن — أو يرفع عنه هذا الجزء عن التقصير الذي أشارت إليه المحكمة ما يحاول إلصاقه بالمستأنف — المطعون ضده عن تقصير في تدارك أو معالجة المخالفات التي أخطرها ، لأنه غير مسئول من محاسبته ، بل المسئول عن ذلك المنطقة التعليمية وهي صاحبة السلطة في إيقاع الجزاء المناسب في مثل هذه الحالة ، ولأن إهمال صاحب المدرسة أو تقصيره في القيام بواجباته لا يبرر مطلقا قعوده أو تقاعسه هو عن القيام بما يفرضه عليه عمله من واجبات — ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه قطع في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بوقوع خطأ من الطاعن بإهماله في تحصيل المصروفات المدرسية ، وأن هذا الخطأ تسبب عنه ضرر يستوجب مسئوليته عن تعريض المطعون ضده عنه ، ولم يبق سوى الفصل في مقدار التعويض في ضوء تقرير الخبير ، وإذ يعد هذا من الحكم فصلا قطعيا في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الخصوم وأنهى الخصومة في شأنه ، بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه فإن الحكم وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو مما يجوز الطعن فيه على استقلال لاشتماله على قضاء في الموضوع ، وإذ كان هذا الحكم قد صدر في ١٩٦٦/٥/٥ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بالقض إلا بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ مع الحكم الذي قضى بالتعويض الصادر في ١٩٦٧/١١/٧ فإن الطاعن يكون قد فوت ميعاد الطعن في الحكم الأول ومدته ثلاثون يوما من تاريخ صدوره

ويكون الطعن فيه غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان مبنى السببين الثاني والثالث والشق الاول من السبب الرابع من الأسباب التي أقيم عليها الطعن أن محكمة الاستئناف أخطأت في القانون ، ذلك أن الطاعن ليس ملزما بتحصيل المصروفات المدرسية ، لأنها من الأمور المالية التي تدخل في اختصاص المطعون ضده وذلك طبقا لمفهوم المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص وصرح نص المادة ٤٣ من اللائحة الداخلية للمدرسة ، وأن مسؤولية الطاعن طبقا للمادة السابعة من اللائحة المدرسية مقصورة على وجوب مراعاة عدم تحصيل مصروفات تجاوز المصروفات المقررة وذلك حماية للتلاميذ وأولياء أمورهم ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى بتسائلة الطاعن عن عدم تحصيله المصروفات ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، ولما كانت هذه الأسباب موجهة إلى قضاء الحكم الصادر في ١٩٦٦/٥/٥ فحسب فإن النعي بها وعلى ما سبق بيانه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى الحكمين الصادرين في ١٩٦٦/١٢/١٠ ، ١٩٦٧/١١/٧ قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦٦/١٢/١٠ الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه دفع ببطلان صحيفة الاستئناف تلخوها من توقيع محام مقرر أمام محكمة الاستئناف غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا إلى القول بأن المستأنف محام في المعاش وأنه لا يلزم في هذه الحالة طبقا لنص المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام آخر ، هذا في حين أن المستأنف من نصوص القانون المشار إليه أن حق التوقيع على صحيفة الاستئناف قاصر على المحامين المشتغلين فعلا دون غيرهم مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وقد قضت محكمة الاستئناف بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥ بقبول الاستئناف شكلا فإنه لا يقبل بعد ذلك إثارة أي دفع أمامها يتعلق بهذا الشكل الذي قبلته ، ولما كان الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف يتضمن تجريحا للحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا والذي لم يطعن فيه

لما من بطريق المتقاضى في الميعاد على النجور السالف بيانه فحاز قوة الأمر
بقضى ، فإن طعنه في الحكم الصادر في ١٠/١٢/١٩٦٦ للسبب المتقدم يكون
برمقبول ، لأن الحكم الأول هو الذى حاز قوة الأمر المقضى ، ولم يكن
لحكم الأخير إلا تكرارا لأمر استقرت حججه ، ولا يجدى بعد ذلك — التمسك
ن هذا الحكم قد أعاد القول في الدفع بعدم قبول الاستئناف ورفضه ، إذ كان
عين على محكمة الاستئناف أن تتقيد بالقضاء بقبول الاستئناف شكلا بغير إيراد
مباب اتايبده ، ومن ثم يكون ما اشتمل عليه حكمها المطعون فيه من أسباب تتعلق
بكل الامتئناف من قبيل الأسباب النافلة ، وبالتالي يكون النعى عليها
لخطأ في تطبيق القانون بفرض صحته غير منتج ، ولهذا فإن النعى بهذا السبب يكون
لى غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الثانى من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه
صادر في ٧/١١/١٩٦٧ الخطأ في القانون والقصور في التسييب ، ويقول في بيان
ذلك إنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة إستنادا إلى أن للمدرسة
تخصيتها المعنوية وبالتالي تكون هى صاحبة الصفة في التقاضى ، إلا أن الحكم
لمطعون فيه رفض هذا الدفع بقوله إن المطعون ضده رفع الدعوى بصفته الشخصية
لا بصفته ممثلا للمدرسة وهذا من الحكم خطأ في القانون ولا يصلح ردا على الدفع
بل هو ترديد له بما يشوبه بالقصور ، ويضيف الطاعن أنه طلب من الخبير
بيان أسماء الطلبة الذين تخلفوا عن دفع المصروفات المدرسية والمستندات الدالة
على ذلك لأن دفاتر المدرسة غير منتظمة لكنه لم يحقق هذا الدفاع الجوهري
كما التفت الحكم المطعون فيه عن ذلك مما يعيبه بالقصور في التسييب أيضا .

وحيث إن هذا الوجه في شقه الأول مردود لأنه لا نزاع بين الطرفين
في أن المدرسة منشأة فردية مملوكة لمطعون ضده ، وبالتالي فإنها لا تعد شخصا اعتباريا له
ذمة مالية مستقلة بل هى جزء من ذمة صاحبها ، فما يصيب تلك المنشأة من أضرار
إنما يصيب ذمة المطعون ضده شخصيا ، وبالتالي يكون هو صاحب الصفة
في المحاصمة هنا أمام القضاء ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى
إلى القضاء برفض الدفع بانعدام صفة المطعون ضده في التقاضى ، فإنه لا يكون
قد أخطأ في القانون ولا يؤثر في ذلك ما يعيبه عليه الطاعن من قصور في أسبابه

القانونية ، ذلك لأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يبطل الحكم مجرد القصور في أسبابه القانونية مادام أنه لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها الحكم . والنعمى في شقه الثانى مردود أيضا ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص قوله " وأما آثاره المستأنف ضده - الطاعن - من أن دفاتر المدرسة غير منتظمة بحيث لا يطمأن إلى البيانات المستخرجة منها ، فإنه لا يوجب بتقرير الخبير ما يشير إلى ذلك ، بل إن الخبير المنتدب قد تمكن من فحص تلك السجلات واستخراج البيانات المطلوبة على أسس حسابية سليمة تطمئن إليها المحكمة ، وإذا كان هذا الذى امتنع به الحكم مائعا ومستعدا من أوراق الدعوى وملايساتها وكافيا لحمل قضائه ، فإن النعمى بهذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعمى بالسهب الخامس والأخير على الحكم المطعون فيه الصادر فى ١٧/١/١٩٦٧ تمصوري التمهيد ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم ألزمه بمبلغ ٣١٦ ج و ٦٠٠ م ، فى حين أن الخبير وإن أثبت أن مقدار المصروفات التى لم يقم الطاعن بتخصيلها حتى نهاية العام الدراسى ١٩٦٣/١٩٦٤ هو المبلغ المشار إليه إلا أن الثابت أنه قد تم تحصيل مبلغ ١١٨ ج و ٨٠٠ م من ذلك المبلغ فى بداية العام الدراسى التالى بعد استيلاء الوزارة على المدرسة مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقصر حكمها على إلزام الطاعن بالفرق بين المبلغين ١٩٣ ج و ٨٠٠ م ، إذ للمطعون ضده الحق فى أن يرجع على الوزارة بما حصلته من المصروفات المستحقة له ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعمى صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى خصوص ما يشبه الطاعن قوله "إن الخبير المنتدب انتهى فى تقريره إلى أن المستأنف ضده - الطاعن - أهمل فى تحصيل مبلغ ٣١١ ج و ٦٠٠ م أثناء فترة إدارته للمدرسة ، إلا أن مبلغ ١١٨ ج و ٨٠٠ م من تلك المتأخرات قد أسكن تحصيله فى بداية العام الدراسى التالى ، وبعد ترك المستأنف ضده - الطاعن - لعمله بالمدرسة ، ولا جدال فى أن هذا الإهمال من جانب المستأنف ضده قد فوت

علی المستأنف دخول مبلغ ۳۱۱ ج و ۶۰۰ م فی ذمته قبل استیلاء الوزارة علی المدرسة ، إذ أن ما حصل بعد ذلك لم یصل إلی یده فی الوقت الذی تحصل فیہ كافة نفقات المدرسة فی الفترة السابقة علی الاستیلاء الی کان یتولی المستأنف ضده فیها عمله بالمدرسة ، وعلی هدی هذا النظر یكون تقريره ما یتستحقه المستأنف — المطعون ضده — من تعویض “ و یبین من ذلك أن الحكم أدخل ضمن المبلغ المحکوم به ماتم تحصیله من مصروفات متأخرة قدرها ۱۱۸ ج و ۸۰۰ م فی العام الدراسي ۱۹۶۴/۱۹۶۵ بعد استیلاء وزارة التربية والتعليم علی المدرسة ورن أن یبین ما إذا کان من حق المطعون ضده الرجوع علی الوزارة بالمبلغ المشار إلیه وأثر ذلك علی مسؤولية الطاعن عنه ، مما یعیب الحكم بالفصو فی السبب بما یتوجب تقضیه لهذا السبب فی خصوص قضائه بذلزام الطاعن بذلك المبلغ .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبدى بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومحمد طابى راشد ، ومصطفى الفقى .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ القضائية :

(٢٠١) إعلان " الاعلان للنياية " محكمة الموضوع .

(١) إعلان الأوراق القضائية فى النياية . استثناء لامسح الجرح . إليه إلا بعد القيام بتحريات كافية دقيقة للنقضى من محل إقامة المعلن إليه وعدم الاعتداء . إليه . ليس بكفى مجرد رد الورقة .
يفير إعلان .

كفاية تلك التحريات . أمر يخضع لتقدير محكمة الموضوع .

(٢) تمسك أحد أفراد القوات المسلحة بطلان إعلانه المخالفة نص المادة ١/٧ مرافعات .
رفض المحكمة لهذا الدفع . استنادا إلى أن صفته لم تذكر فى أى ورقة من أوراق الدعوى وأن خصمه كان يجهل هذه الصفة . لا خطأ .

(٣) إثبات .

لا يجوز أن يتخذ الشخص من عمل نفسه لنفسه دليلا يحتج به على الغير .

(٤) قوة الأمر المقضى .

الخبرة فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى دواعها أمام المحاكم المدنية . مناطها . صدور حكم فى موضوع الدعوى الجنائية .

(٥) مسؤولية . نقض . " سلطة محكمة النقض " . محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " .

تمسك بغيره بأن خطأ أو غير خطأ . خاضع لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا .

(٦) إيجار . مسئولية . "المسئولية العقدية" .

إلتزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة وحفظها . أسامه المسئولية العقدية .

(٧) نقض . مسئولية

نسبة خطأ لكل من مالك العقار والمحافظ أدى إلى انهياره . نقض الحكم في خصوص فضائه بنفى المسئولية عن المحافظ . أثره . وجوب نقضه بالنسبة لك . علة ذلك .

١ — لئن كان صحيحا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من إعلانها للشخص المراد إعلانه أو في محل إقامته — إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ، ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريرات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للنقضي عن محل إقامة المعلن إليه ، بحيث لا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، إلا أن تقدير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر موضوعي يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة ، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون مراقبة عليها من محكمة النقض في ذلك مادام قضاؤها قائما على أسباب سائغة .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعن بشأن بطلان إعلانه بالاستئناف بوصفه ضابطا بالقوات المسلحة ، ورد عليه بأصواب لاخطأ فيها قانونا بقوله "أما القول بأنه نقيب احتياطي بالقوات المسلحة فهي صفة لم تذكر في أية ورقة من أوراق الدعوى ، فكان كل من المستأنفين يجهل هذه الصفة ، وهو لم يذكر صفته في إدعواه المدنية التي رفعها . . ." لما كان ، ذلك فإن الحكم إذا اعتبر الإعلان صحيحا لا يكون قد جاوز السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بما لا يعقب عليها من محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .

٣ — لا يملك الشخص أن يتخذ من عمل نفسه لنفسه دليلا يحتاج به على الغير .

(١) نقض ١٢/٣/١٩٧١ مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ ص ٤٤٦ .

» ١٩٧١/٤/٣٠ » » » » ٢١ ص ٧٤٨ .

٤ — الجحبة فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها تقوم أمام المحاكم المدنية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية بناء على الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية .

٥ — أنه وإن كان يكتيف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف منه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود الساطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

٦ — مسؤولية المؤجر قبل المستأجر في صيانة العين المؤجرة وإجراء ما يلزم لحفظها هي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مسؤولية عقدية يسرى عليها أحكام المقدم وما هو مقرر في القانون بشأنه .

٧ — إذ كان المستأجرون قد أسسوا دعاوهم على أنه إلى جانب خطأ المالك يقوم خطأ آخر هو خطأ محافظ القاهرة بصفته "المطعمون عليه الثاني" أدى إلى انهيار المنزل وإلحاق الضرر بهم ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى المسؤولية عن المطعمون عليه الثاني اعتبر أن الخطأ الذي أثبتته في جانب المالك هو السبب في إحداث الضرر ، وكانت هذه المحكمة قد نقضت الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بنفي المسؤولية عن محافظ القاهرة وأحالت القضية في هذا الخصوص إلى محكمة الاستئناف للفصل في هذه المسؤولية ، وكان من شأن تحقق هذه المسؤولية لو ثبتت التأثير في مسؤولية المالك لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن فعل الغير يرفع المسؤولية عن الأهمال الشخصية أو يخفف منها إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأحدث وحده الضرر أو صاهم فيه . إذ كان ذلك ، فإن نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى المحافظ يستتبع نقضه بالنسبة إلى المالك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتوصل فى أن الطاعنين فى الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ قضائية أقاموا ضد المطعون عليهما
الأول والثانى فيه الدعاوى ٧٥٣٠ ، ٧٥٣١ ، ٧٥٣٢ ، ٧٥٣٣ لسنة ١٩٦٣ ،
٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة ، وطالبوا فيها الحكم بالزامهما متضامنين
بأن يؤديا إليهم المبالغ المبينة بصحيفة تلك الدعاوى وذلك تعويضا لهم عما أصابهم
من أضرار نتيجة إتهيار المنزل الذى يقطنون فيه بطريق الإيجار من مالكة —
المطعون عليه الأول — أثر قيامه بتعليقه بترخيص من المطعون عليه الثانى
” محافظ القاهرة ” وبعد أن ضمت المحكمة الابتدائية هذه الدعاوى ليصدر فيها
حكم واحد نذبت فى ١٩٦٤/٧/٢٩ خبرا لبيان السبب المباشر فى إتهيار المنزل
وما إذا كان هو تأثير مياه الفيضان أم عيب فى التصميم والإنشاء أم ثقل المبنى
الحديدية الصادر بإقامتها الترخيص المشار إليه أم غير ذلك من الأسباب ، وبعد
أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ١٩٦٦/٥/٢٦ بإلزام المطعون عليهما
الأول والثانى بأن يدفعوا متضامنين مبلغ ألفى جنيه للطاعنين الأول والثانية
والخامس وألف جنيه للسادس وثمانمائة جنيه للثالث . استأنف المطعون عليهما
المذكوران هذا الحكم بالإستئناف رقمى ١٠٩٣ ، ١٠٧٦ لسنة ٨٣ قضائية
القاهرة . دفع الطاعنون الثالث والرابع والخامس بإعتبار الإستئناف كأن
لم يكونا بالنسبة إليهم ، لأنهم لم يعلنوا بهما خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم
صحيفتهما إلى قلم المحضرين . قررت محكمة الإستئناف ضم هذين الإستئنافين
ليصدر فيهما حكم واحد ، وفى ١٩٦٧/١١/٢٥ قضت برفض هذا الدفع وبقبول
الإستئنافين شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة إلى المطعون عليه
الثانى وبرفض الدعوى قبله ، وبتعديل الحكم فيما قضى به بالنسبة إلى المطعون عليه

الأولى وبتخفيض المبالغ المقررة بها إلى النصف . طعن المستأجرون (الطاعنون) في الطعن رقم ٢٨/٩ قضائية في هذا الحكم ضد محافظ القاهرة والمالك بطريق النقض ، كما طعن فيه المالك وقيد طعنه برقم ٣١ لسنة ٣٨ قضائية وقدمت النيابة العامة مذكرة في الطعن الأول أبدت فيها الرأي برفضه وأخرى في الطعن الثاني رأت فيها نقض الحكم ، وبالحراسة المحددة لنظر الطعنين أمرت المحكمة بضم ثانيهما إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة رأيا فيهما .

أولا : عن الطعن رقم ٣٨/٢٩ قضائية

حيث إن الطاعنين الثالث والخامس ينعيان على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون برفضه الدفع باعتبار الاستئنافين الموجهين إلى كل منهما من المظاعون عليهما كأن لم يكونا ، إذ لم يعلن أولهما بالاستئناف رقم ٨٣/١٠٩٣ المرفوع من المظاعون عليه الأول والمودعة صحيفته فلم المحضرين في ٤/٧/١٩٦٦ إلا في ١/١٢/١٩٦٦ ، كما لم يعلن به ثانيهما إلا في ١٧/٤/١٩٦٧ وكذلك لم يعلن أولهما بالاستئناف رقم ١١٧٦ لسنة ٨٣ قضائية المرفوع من المظاعون عليه الثاني والمودعة صحيفته فلم المحضرين في ٢٤/٧/١٩٦٦ إلا في ٦/٤/١٩٦٧ ، ولم يعلن به ثانيهما إلا في ٢٦/٣/١٩٦٧ ، وبذلك تكون هذه الإعلانات قد تمت بعد فوات ميعاد الثلاثين يوما المحددة في قانون المرافعات السابق ، وأنه لا عبرة في ذلك بإعلانهما خلال هذا الميعاد في مواجهة النيابة العامة رغم عدم وجود موطن لهما إذ لم يكن هذا الإعلان مسبوقا بتحريرات دقيقة للنقص عن موطنهما مما يعيبه بالبطلان ، هذا إلى أن إعلان ثانيهما وهو ضابط بالقوات المسلحة بلحمة الإدارة في الاستئناف رقم ١٠٩٣ لسنة ٨٣ قضائية باطل من وجه آخر لمخالفته حكم الفقرة السابقة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات السابق التي كانت توجب فيما يتعلق برجال الجيش ومن في حكمهم تسليم الورقة بواسطة النيابة إلى قائد الوحدة التابع لها الخصم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه القانون في ذلك ، وقضى برفض الدفع باعتبار الاستئنافين المشار إليهما كأن لم يكونا وبقبولهما فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مديد ، ذلك أنه وإن كان صحيحا وهلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن إعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو فى محل إقامته — إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ، ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه ، بحيث لا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى ، إلا أن تقدير كفاية التحريات التى تسبق الإعلان للنيابة أمر موضوعى يرجع إلى ظروف كل واقعة على حداثها ، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض فى ذلك ما دام قضاؤها قائما على أسباب سائغة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المبدى من الطاعن الثالث باعتبار الاستئناف المرفوع عن ضده كأن لم يكونا بقوله ” هذا الدفع غير صحيح لأنه فى الاستئناف رقم ١٠٩٣ لسنة ٨٣ ق أعلن لأول مرة فى ١٩٦٦/٧/٥ وأعيدت الأوراق بدون إعلانه لعدم الاستدلال ، ثم أعيد إعلانه فى ١٩٦٦/٧/٢٦ مخاطبا مع الإدارة لعلق مسكنه الجديد ، أى أنه أعلن فى بحر الثلاثين يوما ... ولأنه فى الاستئناف رقم ١١٧٦ لسنة ٨٣ ق أعلن لأول مرة فى ١٩٦٦/٧/٢٦ فأعيدت الأوراق بدون إعلانه فأعيد إعلانه فى ١٩٦٦/٨/٢١ فى مواجهة النيابة العامة أى أنه أعلن فى بحر الثلاثين يوما المذكورة ” كما رد الحكم على الدفع الممثل المبدى من الطاعن الخامس بقوله ” هذا الدفع غير صحيح لأنه فى الاستئناف رقم ١٠٩٣ لسنة ٨٣ ق أعلن لأول مرة فى ١٩٦٦/٧/٢٦ فأعيدت الصحيفة بدون إعلان فى مواجهة النيابة العامة فى ١٩٦٦/٨/٢١ أى فى ميعاد الثلاثين يوما ... ولأنه فى الاستئناف رقم ١١٧٦ لسنة ٨٣ ق أعلن لأول مرة فى ١٩٦٦/٧/٥ فأعيدت الصحيفة بدون إعلانه فى ١٩٦٦/٧/٢٥ مع الإدارة لغيابه وامتناع من بالمترل عن تسليم الإعلان أى فى ميعاد الثلاثين يوما المذكورة ... أما قوله بأنه تقيب احتياطى بالفوات المسلحة فهى صفة لم تذكر فى أية ورقة من أوراق الدعوى ، فمكان كل من المستأنفين بجهل هذه الصفة وهو لم يذكر صفته فى دعواه المدنية التى كان رفعها لاحقا لإجراء تحقيقات اللجنة ” ، ولما كان الطاعنان لم يبينوا فى طعنهما وجه نعيمهما على الحكم

المطعمون فيه فيما انتهى إليه من صحة إعلانهما في مواجهة جهة الإدارة، وهو إجراء موافق لحكم المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق الذي تم الإعلان في ظله في حالة عدم وجود الشخص المطلوب إعلانه في موطنه وعدم وجود أحد ممن أجازت تلك المادة تسليم ورقة الإعلان إليه أو امتناع من وجد منهم عن تسليمها، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يمكن الاستدلال منه على أنه لو بذل المطعمون عليهما جهدا في سبيل الاهتداء إلى الموطن الجديد للطايعين لتوصلا إلى معرفته ولاستطاعا إعلانهما فيه فيما بقي من الميعاد المحدد للإعلان، كما أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعن الخاص بشأن بطلان إعلانه بالاستئناف بوصفه ضابطا بالقوات المسلحة، ورد عليه بأصـباب لا خطأ فيها قانونا. لما كان ذلك، فإن الحكم إذ اعتبر تلك الإعلانات صحيحة لا يكون قد جاوز السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بما لا مدقـب عليها فيه من محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي، ويكون المعنى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب لثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال، ويقولون في بيان ذلك إنهم أسسوا دعواهم قبل محاظ القاهرة — المطعون عليه الثاني — على أن تابعيه من العاملين بمصلحة التنظيم كانوا ضالعين مع المطعمون عليه الأول في الأخطاء التي وقعت منسـا وأدت إلى انهيار المنزل مما ترتب عليه الضرر المطالب بالتعويض عنه، وأنه علاوة على أنه لم يثبت أن المطعمون عليه الأول قد أجرى الإصلاحات المحددة بنموذج الخلل فإن خطأ تابعي المطعمون عليه الثاني قد امتد إلى إصدار ترخيص بإقامة بناء جديد فوق ذلك المنزل بغير اطلاع على الملف الخاص به والوقوف على حالته للتحقق من صلاحيته لتحمل ذلك البناء الجديد، وذلك أخذا بما أقرب به رجال مصلحة التنظيم في تحقيق النيابة العامة من أنهم لم يكونوا على علم بسبق تحرير نموذج خلل بشأن ذلك المنزل، وأنهم استندوا في إصدار الترخيص بالبناء إلى مجرد معاينة ظاهرية للمنزل، وهو ما ينهض بذاته خطأ موجبا للمسئولية، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن ذلك كله، وأقام قضاءه برفض الدعوى قبل المطعمون عليه الثاني على دليل سلبى قوامه القول بأن عدم إقامة الدعوى الجنائية على المالك —

المطعون عليه الأول بتهمة عدم تنفيذ الإصلاح المكلف به بموجب نموذج الخلل الموجه إليه يعد دليلا على قيامه بهذا الإصلاح ، وأنه لاخطأ في إصدار ترخيص بالبناء الجديد ، وإذا انتزع الحكم ذلك من أصول لا تتجه فإنه يكون قد جاء فيها مشوبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي صديد ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه بنفي مسؤولية المطعون عليه الثاني ورفض الدعوى قبله على قوله " يبين من الاطلاع على ملف نموذج الخلل أنه لم تتخذ إجراءات قضائية ضد المالك " المطعون عليه الأول " لعدم تنفيذه ، والتنظيم متى قام بعمل نموذج خلل فإنه يراقب المالك فيما إذا قام بعمل الاصطلاحات في المدة المحددة به من عدمه فإذا لم يقم المالك بها حررت له مخالفة وقدم للمحاكمة ، وعدم تقديم المالك للمحاكمة يدل على أنه قام بهذه الاصطلاحات ، وقد جاء بتقرير مراقبة التنظيم أنه عند ما تقدم المالك بطلب الحصول على ترخيص لبناء أربع غرف على جزء من سطح المنزل قام المهندس المختص بمعاينته ولم يلاحظ أى خلل ظاهري بالمنزل ، وقرر مالك المنزل أنه قام بالإصلاحات التي أعلن بها في نموذج الخلل المذكور ، كما قرر المستأنف عليهم (الطاعنون) مستأجرو المنزل في تحقيق النيابة العامة أن المالك قام بهذه الإصلاحات ... فأقوال المستأنف عليهم جميعا تؤكد أن مالك المنزل قد قام بتنفيذ نموذج الخلل وأن مهندس التنظيم لم يتوانوا في متابعته حتى قام بالتنفيذ ، ومن ثم فلم يرتكبوا أى خطأ من هذه الناحية " ، ويبين من ذلك أن الحكم قد اتخذ من قول المطعون عليه الأول إصلاحه المنزل ، ومن عدم محاكمته جنائيا بتهمة عدم إحرائه ذلك الإصلاح دليلا على قيامه به ، كما استخلص الحكم ذلك من قول مهندس التنظيم بعدم ملاحظته خللا ظاهريا بالمنزل عند معاينته له قبل إصدار الترخيص بتعليته ، ومن أقوال الطاعنين في تحقيق النيابة العامة ، ورتب على ذلك إنتفاء مسؤولية المطعون عليه الثاني ، ولما كان قول المطعون عليه الأول بقيامه بإصلاح المنزل وفق نموذج الخلل لا يصح في القانون دليلا على صحة هذه الواقعة ، إذ لا يملك الشخص أن يتخذ من عمل نفسه لنفسه دليلا يحتج به على الغير ، وكان عدم إقامة الدعوى الجنائية ضد ذلك المطعون عليه بتهمة عدم تنفيذه ما كلف به من إصلاح بموجب نموذج الخلل لا ينهض دليلا على قيامه بذلك

لانتفاء التلازم بين الأمرين ، ولأن الحجية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها إنما تقوم أمام المحاكم المدنية — وعلى ما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية — بناء على الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية، وكان ما أسنده الحكم المطعون فيه إلى مستأجرى المنزل الطاعنين من أنهم قرروا أن المالك (المطعون عليه الأول) قد قام بتملك الإصلاحات ، يخالف الثابت من مدونات الحكم ، إذ لم يرد على لسان الطاعنين الثالث والخامس والسادس سوى أنهم لم يلحظوا بالمنزل خلافاً لإلا ليلة انهياره مما لا يفيد المعنى الذى نسبة الحكم إليهم ، ويكون ما خلاص إليه من إجماع الطاعنين على تأكيد قيام المالك بتنفيذ ما كلف به بموجب نموذج التحلل منترها من مصدر لا يؤدى إليه ، وكان عدم ملاحظة مهندس التنظيم وجود خلل ظاهرى بالمنزل عند معاينته له قبل الترخيص بتعليته لا ينفى وجود خلل فعلى فيه ولا تثبت سلامته وقدرته بالتالى على تحمل الأبنية الجديدة المطلوب الترخيص بها ، ولا يدفع ما تمسك به الطاعنون من أن الخطأ ثابت فى جانب تابعى المطعون عليه الثانى من أنه كان عليهم قبل الترخيص للمالك بالبناء التأكيد ببراءته من قيامه بإجراء الإصلاح المكلف به باعتباره إصلاحاً ضرورياً للحفاظ على سلامة المنزل ومنع تزايد الخلل الذى شوهد فيه ، مما أشار إليه الحكم المطعون فيه ولم يرد عليه بغير ما صلفت الإشارة إليه من أسباب ، على الرغم مما تقضى به المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني من عدم جواز إنشاء بناء أو تعليته إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ، لآلى لا تصرف هذا الترخيص إلا متى ثبت لها أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب تعليتها مطابقة للشروط والأوضاع المنصوص عليها قانوناً ، وما تخطره المادة الحادية عشرة من ذلك القانون من إقامة بناء إلا إذا كان مطابقاً للأصول الفنية ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما قضى به من رفض دعوى الطاعنين قبل المطعون عليه الثانى بناء على الأسباب آتفه الذكر مشوباً بالفساد فى الاستدلال المبطل لقضائه بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف .

ثانيا : عن الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٨ قضائية

حيث إن هذا الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن إلى الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ويقول في بيان ذلك إنه بعد أن نفى هذا الحكم عنه ما كان قد أسنده إليه الحكم الابتدائي من أنه لم يقيم بإصلاح الخلل الذي أثبتت الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وجوده في المنزل المملوك له ، كما استبعد الحكم مجاوزته حدود الترخيص الصادر له من تلك الجهة بإقامة أربع غرف فوق سطح المنزل ، أسس الحكم المطعون فيه قضاءه بمسؤوليته عن التعويض على مجرد القول بأنه قام ببناء الغرف على الرغم من علمه بسبق وجود خلل بالمنزل وعدم تحميله بالتالي أبنية جديدة فوقه ، هذا في حين أن بناء تلك الغرف التي لم تكن قد اكتملت وقت انهيار المنزل إنما كان بعد إصلاح ما أصابه من خلل ، وبعد حصول الطاعن على ترخيص بالبناء من الجهة المختصة لم تصدره إلا نتيجة معاينة قام بها مهندس التنظيم ، علاوة على المهندس النقابي الذي عهد إليه الطاعن بوضع التصميم المعماري للتعلية الجديدة ، وقد دلت المعاينة على تحمل أبنية المنزل للتعلية المرخص بها ، وهو ما لا يعد خطأ من جانب الطاعن ، هذا إلى أنه لا تلازم بين ما قرره الحكم من أن انهيار المنزل مرده إلى زيادة التحميل عليه وبين اعتبار هذه الزيادة بذاتها خطأ من الطاعن يستوجب مسؤوليته ، إذ لا تغني السببية بين الفعل والضرر عن وجوب توافر وصف الخطأ في هذا الفعل ، مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والخلل في القانون .

وحيث إنه وإن كان تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستهدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد امتد في إثبات خطأ الطاعن إلى قوله "إنه أخطأ في بناء أربع غرف المرخص بها ، وهذه المسئولية

ثابتة ثبوتاً مؤكداً في حقه ، فعلى فرض أنه لم يتجاوز الترخيص فما كان له أن يبنى أربع الغرف لعلمه بأن المنزل سبق به خلال أصاح ، فهو بذلك لا يتحمل مبانى جديدة فوقه ، وقد جاء بتقرير الخبير المنتدب أن السبب الرئيسي لإنهيار المنزل هو زيادة التحميل على المبانى القديمة ببناء الإنشاءات الجديدة ، والمحكمة تأخذ بهذا التقرير لصحته وصحة أسبابه ، ولولا قيام المستأنف الطاعن في الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٨ قضائية بإقامة أربع الغرف — ولو لم تكتمل بعد — لما حصل الانهيار فكان قيامه بهذه الإقامة سبباً لإنهيار المنزل ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أفصح عن أن إقدام الطاعن على إنشاء أبنية جديدة فوق منزل يعلم بسبق إختلال مبانيه بما يفقده القدرة على تحمل المزيد من الأعمال يعد خطأ من جانبه ، وإذا كانت مسئولية المؤجر قبل المستأجر عن صيانة العين المؤجرة ، وإجراء ما يلزم لحفظها هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مسئولية عقدية يسرى عليها أحكام العقد وما هو مقرر في القانون بشأنه ، وكان ما وقع من الطاعن من أفعال اعتبرها الحكم المطعون فيه خطأ موجباً للمسئولية هو كذلك؟ لما فيه من إخلال بالتزامات المؤجر ، وكان ما استند إليه الحكم في ثبوت الفعل الذي اعتبره بحق خطأ مستمداً من أوراق الدعوى وكان استخلاصه سائناً وكافياً لحمل قضائه في هذا الخصوص ، فإن النعمى عليه بالخطأ في القانون والقصور في التسبب يكون في غير محله ، ولما كان المستأجرون (الطاعنون في الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ قضائية) قد أسسوا دعاوهم على أنه إلى جانب خطأ المالك (المطعون عليه الأول في هذا الطعن) يقوم خطأ آخر هو خطأ محافظ القاهرة بصفته " المطعون عليه الثاني " أدى إلى انهيار المنزل وإلحاق الضرر بهم ، وكان الحكم المطعون فيه يعد أن نفى المسئولية عن المطعون عليه الثاني اعتبر أن الخطأ الذي أثبتته في جانب المالك هو السبب في إحداث الضرر . لما كان ما تقدم ، وكانت هذه المحكمة وعلى ما سلف البيان قد نقضت الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بنفى المسئولية عن محافظ القاهرة وأحالت القضية في هذا الخصوص إلى محكمة الاستئناف للفصل في هذه المسئولية ، وكان من شأن تحقق هذه المسئولية —

لو ثبتت التأثير في مسئولية المالك ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن فعل الغير يرفع المسئولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف منها ، إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه . لما كان ما سلف جميعه فإن نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى المحلف يستتبع نقضه بالنسبة إلى المالك .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمى هيد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العظيم الدهشان ، ومحمود المصرى ، ومحمد طاهل راشد ، ومصطفى الفقى .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٨ القضائية :

تنفيذ . بنوك .

الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى . شروطه . وجوب أن يكون السند
للتنفيذى دالا بذاته على توافرها .

جواز التنفيذ استثناء بعقود فتح الاعتماد الرسمية . وجوب إعلان مستخرج بحساب المدين
من واقع دفاتر الدائن التجارية مع عقد فتح الاعتماد عند الشروع فى التنفيذ . للمدين أن يثير المنازعة
الجديدة حول وجود الحق أو حقيقة مقداره .

مؤدى ما نصت عليه المادتان ٤٥٩ ، ٤٦٠/٢٤١ من قانون المرافعات
السابق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) — أنه يجب أن يكون الحق
الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال
الأداء ، وأن يكون السند التنفيذى دالا بذاته على توافرها هذه الشروط فيه ، فإذا
تخلف فى الحق أحده هذه الشروط فإنه لا يجوز التنفيذ لاقتضائه ، وكل إجراء يتخذ
فى سبيل التنفيذ يكون باطلا ، إلا أن المشرع أجاز استثناء من هذا الأصل التنفيذ
بعقود فتح الاعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الإقرار بقبض ثمنه ، وأوجب فى ذات
الوقت — حماية لمصلحة المدين الحاصل للتنفيذ ضده — أن يعلن عند الشروع
فى التنفيذ مع عقد فتح الاعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن
التجارية ، وأن المحكمة التى استهدفها المشرع من ذلك هى إعلام المدين وأخطاره

(١) نقض ١٩٧١/١/١٩ بمجموعة المكاتب الفنى السنة ٢٢ ص ٥٢ .

بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكائية والموضوعية التي يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ بمقتضاه، فإن أثار المدين منازعة بشأن فقدان الحق لشرطى تحقق الوجود أو تعيين المقدار تحتم أن تكون منازعته جدية تثير الشك في وجود الحق أو حقيقة مقداره، وتقدير ما إذا كانت المنازعة جدية أو غير جدية هو مما يستقل به قاضى الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الرقوع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما على البنك الطاعن الدعوى رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى اسكندرية ، وطلبا فيها الحكم بعدم الاعتراف بالحجز الإدارى التنفيذى الذى أرقعه البنك الطاعن بتاريخ ١٩٦٦/٧/٦ تحت يد مستأجرى العمارة المملوكة لهما والمبينة بالصحيفة . وقالوا شرعا لدعواهما إن هذا البنك أرقع الحجز المشار إليه استيفاء لدين ادعى أنه مستحق له فى ذمتها ؛ الأول بصفته مدينا والثانية كقيلة متضامنة ، بيد أن هذا الدين غير معين المقدار وغير حال الأداء ، وأنهما أقاما بشأنه دعوى الحساب رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى القاهرة ولم يفصل فيها ، وأنكرا على البنك الحق فى أن يسلك فى التنفيذ طريق الحجز الإدارى . أجاب هذا البنك بأن دينه ناشئ عن عقد رسمى بفتح اعتماد مضمون برهن رسمى ، وأنه قام بقفل الحساب وأعلن المطعون ضدهما بذلك العقد وبمستخرج بحسابهما من واقع دفاتره التجارية ، وأن المطعون ضده الأول قد وافق على الحجز فى خطابه المؤرخ ١٩٦٦/١٠/٩ ، مما يعتبر معه الدين معين المقدار وحال الأداء ، وبتاريخ ١٩٦٧/٧/١٣ قضت المحكمة الابتدائية بعدم الاعتراف بالحجز . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧٣ لسنة ٣٣ ق اسكندرية ، وبتاريخ ١٩٦٨/٣/٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم

المستأنف تأسيسا على أن الدين الموقع المحجز من أجله محل نزاع جدى من جانب المدين، وأن هذا النزاع مطروح أمره أمام القضاء ولما يفصل فيه، وأن المصادقة على الحساب المؤرخة ١٩٦٤/٥/٣١ لا تعتبر إقرارا بالدين لمنازعة المطعون ضده الأول فيه، كما أن الخطاب المؤرخ ١٩٦٦/١٠/٩ لا يتضمن إقرارا بالدين ولا قبولاً للحجز. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن، وبالحلقة المحمدية لظهوره تمسكت النيابة برأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحصران في الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والنصوص في التسبيب، ويقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه بعدم الاعتداد بالحجز على أن الدين الذى وقع هذا الحجز اقتضاه له متنازع فيه من جانب المدين، واستند الحكم في ذلك إلى دعوى الحساب رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى القاهرة المقامة من المطعون ضدهما على البنك الطاعن بطالب تصفية الدين المشار إليه والتي لما يفصل فيها، وإلى أنه لا يغير من اعتبار الدين متنازعا فيه إعلان المدين بمستخرج بحسابه من واقع دفاتر البنك التجارية ويرى الطاعن أن هذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك، أن الثابت بالأوراق أن البنك الطاعن فتح للمطعون ضده الأول بكفالة المطعون ضدها الثانية اعتمادا بحساب جار مضمون برهن رسمى فى حدود مبلغ سبعين ألف جنيه، وقد بلغ رصيده المدين عند قفل الحساب بتاريخ ١٩٦٤/٦/٣٠ مبلغ ٥٩٤٥٣ ج و ١٠٣ م وهو الدين المنفذ به وأنه بعد إقفال الحساب التجارى يصبح الرصيد ديناً معلوم المقدار حال الأداء بما يعتبر معه الدين خالياً من النزاع، وتكون بذلك منازعة المدين فيه غير جدية، وأنه وإن كان يجب فى الحق المراد اقتضاؤه بالتنفيذ أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء، إلا أن المشرع فى خصوص العقد الرسمى بفتح الاعتماد أجاز على خلاف الأصل طبقاً للمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق التنفيذ بدليل غير مستمد من العقد الرسمى ذاته، وهو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية، وإذا كان هذا المستخرج هو الدليل الوحيد الذى أجازته الشارع خارج العقد الرسمى استثناء لإثبات الشروط اللازمة فى الحق المنفذ به، فإنه لا يجوز الاعتماد فى حق توافر

هذه الشروط على دليل آخر ، وإذا استند الحكم المطعون فيه — في القول بأن الدين المنفذ به تقوم بشأنه منازعة جدية إلى الدليل المستند من دعوى الحساب المرددة بين الطرفين بطلب تصفية هذا الدين خلافا لما تقتضيه المادة ٢/٤٦٠ المشار إليها — فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويضيف الطاعن بأنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الأول (المدين) قد أقر بإشغال ذمته بالدين الحاصل التنفيذ اقتضاء له ، وذلك بمقتضى ورقة المصادقة المؤرخة ١٩٦٤/٥/٣١ الصادرة من وكيله إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعتبرها إقرارا بالدين لمنازعة المدين فيه ، واستند في ذلك إلى الحكم الصادر في دعوى الحساب سالف الذكر ، في حين أن هذا الحكم لم يقطع برأى صريح أو ضمنى في شأن المصادقة المشار إليها ، وإذا حجب الحكم المطعون فيه نفسه بهذه المخالفة عن الرد على الدلالة المستفادة من تلك المصادقة فإنه يكون قد أغفل الرد على دفاع جوهرى للطاعن من شأنه أو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، كما استخلص الحكم من خطاب البنك المركزى المصرى المؤرخ ١٩٦٦/٦/١٢ أن الدين متنازع فى مقداره مع أن عبارته لا تؤدي إلى ذلك ، إذ أنها لا تفيد سوى اقتراح من البنك بتسوية النزاع على أساس تنازله عن جزء من الدين وتقسيم الباقي على عدة سنوات وكذلك فإن الحكم لم يعتبر ما ورد بالخطاب الصادر من المطعون ضده الأول إلى البنك الطاعن بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٩ إقرارا منه بالدين أو موافقة على الجزر وذلك على الرغم من أن عبارة هذا الخطاب صريحة فى ذلك ، وهذا كله من شأنه أن يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسيب حلاوة على خطئته فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى جميع ما تضمنه مردود ، ذلك أن المادة ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه لا يجوز التنفيذ اقتضاء لحق غير محقق الوجود أو غير معين المقدار أو غير حال الأداء ، وأن المادة ١/٤٦٠ منه تقتضى بأنه يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذى لنفس المدين أو لموطنه الأصيل وإلا كان باطلا ، وتجرى عبارة الفقرة الثانية منها على أنه ” يجب عند الشروع فى تنفيذ عقد رسمى بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية “ ومؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

أنه يجب أن يكون الحق الموضوعي المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وأن يكون السند التنفيذي دالا بذاته على توافر هذه الشروط فيه ، فإذا تخلف في الحق أحده هذه الشروط فلا يجوز التنفيذ لاقتضائه وكل إجراء يتخذ في سبيل التنفيذ يكون باطلا ، إلا أن المشرع أجاز استثناء من هذا الأصل التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية ولولم تتضمن الإقرار بقبض شيء ، وأوجب في ذات الوقت حماية لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ ضده أن يعلن ، عند الشروع في التنفيذ ، مع عقد فتح الاعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية ، وأن المحكمة التى استهدفها المشرع من ذلك هى إعلام المدين وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التى يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ بمقتضاه ، فإن أضر المدين منازعة بشأن فقدان الحق لشرطى تحقق الوجود أو تعيين المقدار تحتم أن تكون منازعته جدية تثير الشك في وجود الحق أو حقيقة مقداره ، وإذا كان تقدير ما إذا كانت المنازعة جدية أو غير جدية هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله " إن المحكمة ترى أن المصادقة على الحساب المؤرخة ١٩٦٤/٥/٣١ لا تعتبر حتى الآن إقرارا من المدين (المستأنف عليه الأول) بالدين المحجوز من أجله ، وذلك لمنازعته فيها طبقا لما هو ثابت من الحكم الصادر في ١٩٦٧/٢/٢٣ في القضية رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى القاهرة وطالما أنه لم يبت حتى الآن في صحة هذه المصادقة والتزام المدين بها فإن الدين الثابت بها يعتبر منازعا فيه ، ويؤكد هذا النظر أن محكمة القاهرة التجارية فى حكمها المشار إليه لم ترفىها ما يقطع بانتهاء الحساب بين الطرفين وانتهت فى قضائها المؤرخ ١٩٦٧/٢/٢٣ إلى تعيين خبير لفحص الحساب واستجلاء حقوق الطرفين ، كما يؤكد أن البنك المستأنف رغم وجود هذه المصادقة تحت يده قبل أن يكون دينه مبلغ حوالى أربعين ألف جنيه طبقا لما هو ثابت من خطاب البنك المركزى المصرى المؤرخ ١٩٦٦/٦/١٢ الذى لم ينازع فيه البنك المستأنف ، الأمر الذى يفيد أن الرصيد الوارد فى المصادقة المؤرخة ١٩٦٤/٥/٣١ لم يكن نهائيا ، وكان محل نزاع جدى بين الطرفين ، ويخلص

كما تقدم أن الدين المحجوز من أجله محل نزاع جدى من المحجوز عليه ما زال أمره مطروحا أمام القضاء ولم يفصل فيه ، وكان يبين مما سلف أن الدين المحجوز من أجله متنازع فى شأنه ، وإذا كان ذلك فإن توقيع الحجز يكون على غير أساس من القانون ، ولا يفسر من هذا النظر ما جاء فى خطاب المستأنف عليه الأول المؤرخ ١٩٦٦/١٠/٩ المشار إليه فيما تقدم ، ذلك أن هذا الخطاب لا يتضمن إقرارا بصحة الحجز موضوع النزاع ولا يمكن أن تحمل عباراته على موافقته على ذلك الحجز ، وكل ما تفيدته هو الرجاء برفع حجز كان موقعا فى ١٩٦٦/٩/٨ على منقولات المدين ، كما تعبر عنه ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون المرافعات التى تقضى بأنه عند الشروع فى تنفيذ عقد رسمى بفتح اعتماد يعان معه مستخرج بحساب الدين من واقع دفاتر الدائن التجارية ، لأن إعلان هذا المستخرج لا يؤدى بذاته إلى جعل الدين غير متنازع فيه ، وإنما يبقى بعد هذا الإعلان حق المدين فى تلك المنازعة فلان ثبتت جديتها فإن الحجز لا يكون صحيحا منتجا لآثاره “ وكان يبين من هذا الذى أورده الحكم أنه انتهى إلى أن الدين الحاصل التنفيذ اقتضاء له متنازع فيه ، وأن إعلان المدين بمستخرج بحسابه من واقع دفاتر البنك الدائن التجارية لا يؤدى بذاته إلى جعل الدين غير متنازع فيه ، وإنما يبقى للمدين بعد الإعلان حق المنازعة فيه ، ودلل الحكم على أن الدين تقوم به منازعة جدية بعدة قرائن متسادة يستمد منها أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدى فى مجموعها إلى الدلالة التى استخلصها منها وهو من الحكم سائق ولا خطأ فيه .

وكان يبين من الحكم المطعون فيه أيضا أنه عرض إلى ورقة المصادقة المؤرخة ١٩٦٤/٥/٣١ وتناولها بالبحث ، وخلص إلى أنها لا تعتبر إقرارا من المدين بالدين ، ولا تدل على أن الدين غير متنازع فيه ، واستند فى ذلك إلى القرائن التى يماقها ومن بينها عدم اعتداد الحكم الصادر فى دعوى الحساب رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٥ تجارى كل القاهرة بتلك المصادقة ، وناديه خيرا لتصفية الحساب بين الطرفين . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على النحو السابق بيانه مستمدا من أوراق الدعوى وفيه الرد الكافى على ما أثاره الطاعن بشأن ورقة المصادقة ، وكان ما استخلصه الحكم من خطاب البنك المركزى المصرى

المؤرخ ١٩٦٦/١/١٢ من أن الرصيد الوارد بالمصادقة محل نزاع جدى هو استخلاص سائغ من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، وكان الخطاب الصادر من المطعون ضده الأول والمؤرخ ١٩٦٦/١٠/٩ قد جاء به مانصه " وحيث إنى مدين لليك فى مبلغ من معاملتى فى تجارة الأقطان ولم تتحدد هذه المديونية لوجود منازعات قضائية فى هذا الصدد، وفوجئت بأن البنك أوقع حجزا إداريا على منقولات شقتى بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨، ولما كان البنك سبق أن أوقع حجزا إداريا للمدين لدى الغير تحت يد سكان العمارة المملوكة لى والكائنة بطريق الجيش رقم ١٨١ بالاسكندرية ويقوم السكان بسداد الإيجار المستحق للبنك شهريا ، ولما كنت قد تقدمت بطلب تسوية إلى سيادتكم لذلك أرجو التكرم بالموافقة على رفع الحجز الإدارى المتوقع على مسكنى وإلغاء هذا الحجز بكافة آثاره لحين موافقة سيادتكم على الطلب المقدم منى لتسوية المديونية" وكان يبين مما أورده الحكم فى هذا الخصوص — وعلى ما سبق ذكره — أنه إذ فسر عبارة الخطاب المشار إليه بأنها لا تعدو أن تكون طلبا من المدين برفع الحجز الذى أوقعه البنك على منقولاته ، ولا تفيد إقراره بالمدين أو موافقته على الحجز ، فإن الحكم يكون قد التزم فى تفسير عبارة الخطاب المعنى الظاهر لمدلولها بما لا يعقب عليه من محكمة النقض فى ذلك . لما كان ما تقدم كله . فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المحترمين :
 محمد أسعد محمد ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد دكرى ، والدكتور محمد زكي
 عبد البر .

(١٥٩)

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " ضريبة المهن الحرة " . محاماة .

الإعفاء من ضريبة المهن الحرة في السنوات الخمس من تاريخ الحصول على الدبلوم العالي .
 م ٧٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . المحامي الحاصل على شهادة العالمية
 من الجامع الأزهر سنة ١٩٢٣ . الحكم بسريان هذا الإعفاء المؤقت عليه اعتباراً من أول يناير ١٩٥٦ .
 خطأ في القانون .

النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة
 بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن " ... ويعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة
 التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ
 حصولهم على الدبلوم ، ولا يلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالي
 لانقضاء السنوات الخمس المذكورة " يدل على أنه يشترط للإفادة من الإعفاء
 المقرر بها أن تستلزم مزاواة المهنة الحصول على دبلوم عال ، وألا يكون قد مضى
 خمس سنوات على تاريخ الحصول على هذا الدبلوم ، ولما كان مفاد
 ما تقضى به المادة الثالثة والعشرون من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
 من سريان العمل بالمادة ٧٦ المعدلة آتية الذكر ابتداء من أول يناير ١٩٥١
 ألا ينطبق الإعفاء المشار إليه فيها إلا على من تحقق فيه شرط عدم مضى
 السنوات الخمس من تاريخ الحصول على الدبلوم حتى التاريخ سالف الذكر .
 ولما كان مورث المطعون عليهما — محام — قد حصل على شهادة العالمية
 من الجامع الأزهر في سنة ١٩٢٣ م فإنه لا يستفيد من هذا الإعفاء المؤقت

ومدته خمس سنوات ، ولا محل للاستناد في مريان هذا الإعفاء على مورث المطعون عليهما لابتداء من أول يناير ١٩٥٦ إلى ما تنص عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية ، والمادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة ، ذلك أن هذه النصوص إنما وردت لتنظيم انتقال المحامين المقيدين بجدول المحامين الشرعيين لغاية ٣١ من ديسمبر ١٩٥٥ إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية بمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية لإبتغاء عدم حرمانهم من مورد رزق عرلوا عليه في معاشهم ، فمنحهم المشرع حق المرافعة أمام المحاكم الوطنية دون اشتراط الحصول على درجة الميسانس في القانون ، وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية على ما صرح به في صدر المادة العاشرة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، معتمدا في ذلك بدرايتهم وخبرتهم في الشريعة الإسلامية ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بسريان الإعفاء المؤقت المخصوص على في المادة ٧٦/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على مورث المطعون عليهما إعتبارا من أول يناير ١٩٥٦ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل في أن مراقبة الضرائب المختصة بالإسكندرية قدرت أرباح المرحوم الشيخ عبد الفتاح البانوبى المحامى — مورث المطعون عليهما — في كل

من سنه ۱۹۵۶ ، ۱۹۵۷ الى أساس الفئه الثابته المنصوص عليها في البند (د) من المادة الأولى من القانون رقم ۶۴۲ لسنة ۱۹۵۵ ، وإذا عترض إستنادا إلى أنه حصل على شهادة العالمية من الجاه الأزهر في سنة ۱۹۲۳ ، والنهق بالقضاء الشرعي ، ثم قيد اسمه في سنة ۱۹۴۰ بجدول المحامين الشرعيين غير المشتغلين ، وظل يتقلب في مختلف الوظائف حتى أحيل إلى التقاعد في ۱۷ من سبتمبر سنة ۱۹۵۵ ، وفي هذا التاريخ نقل اسمه إلى جدول المحامين الشرعيين المشتغلين ، ثم أدرج بجدول المحامين أمام المحاكم الوطنية إعمالا لحكم القانونين رقمي ۴۶۲ و ۶۲۵ لسنة ۱۹۵۵ ، ومن حقه أن يتمتع بالإعفاء المؤقت المنصوص عليه في المادة ۷۶ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ إعتبارا من أول يناير سنة ۱۹۵۶ ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ۲۹ من يوليو سنة ۱۹۶۳ بخضوع مورث المطعون عليهما للقانون رقم ۶۴۲ لسنة ۱۹۵۵ وإعفائه من ضريبة المهن الحرة لمدة خمس سنوات إعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ۴۶۲ لسنة ۱۹۵۵ بإلغاء المحاكم الشرعية ، وقد أقامت مصلحة الضرائب - الطاعنة - الدعوى رقم ۱۰۳۳ لسنة ۱۹۶۳ تجاري أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ضد مورث المطعون عليهما بالطعن في هذا القرار طالبة إلتغائه وإلحکم بخضوع المورث للضريبة الثابته المقررة بالبند (د) من المادة الأولى من القانون رقم ۶۴۲ لسنة ۱۹۵۵ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أبواب المهن الحرة ، وبتاريخ ۲۵ من يونيو سنة ۱۹۶۴ حكمت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة وبخضوع مورث المطعون عليهما للضريبة الثابته طبقا لطلبات المصلحة . استأنف المورث هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ۴۲۲ لسنة ۲۰ ق تجاري الاسكندرية ، وبتاريخ ۱۰ من نوفمبر سنة ۱۹۶۵ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بإعفاء مورث المطعون عليهما من الضريبة لمدة خمس سنوات ابتداء من أول يناير

سنة ١٩٥٦ على سند من القول بأن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة سوى المحامين الشرعيين بالمحامين الوطنيين ، واستبرهم في حكم الحاصلين على مؤهل عال ، فأصبحوا بموجبيه من أصحاب المهن الحرة الذين ينطبق عليهم نص الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ تحقق فيهم شرط الإعفاء باشتغالهم بمهنة يستلزم مزاواتها الحصول على دبلوم عال ، وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر ، الذي أباح لهم الحضور أمام المحاكم الوطنية ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن نطاق الإعفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٧٦ سالف الإشارة قاصر على أولئك الذين يزاولون مهنة تستلزم الحصول على دبلوم عال على أن يحتسب الإعفاء من تاريخ الحصول على الدبلوم ، وإذ نص القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ على نقل المحامين الشرعيين المقيدين حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية وهي المهنة التي تستلزم مزاواتها الحصول على دبلوم عال ، تعين احتساب إعفاء مورث المطعون عليهما مدة خمس السنوات اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالي في سنة ١٩٢٣ . ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المشرع إذ قضى بنقل المحامين الشرعيين إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية يكون قد اعتبرهم في حكم الحاصلين على مؤهل عال ، ذلك أن الشهادات الدراسية لا تمنح بإصدار قوانين وإنما بعد اجتياز دراسات معينة ، علاوة على أن النقل مرده إلى اعتبارات خاصة بتيسير سبل العيش للمحامين الشرعيين بعد إلغاء المحاكم الشرعية .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن " .. ويعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاواتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم ولا يلزمون بالضريبة إلا اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء السنوات الخمس المذكورة " ، يدل على أنه يشترط للافادة من الإعفاء المقرر بها أن تستلزم مزاولة المهنة الحصول على دبلوم عال ، وألا يكون قد مضى خمس سنوات على تاريخ الحصول على هذا الدبلوم ، ولما كان مفاد ما تقضى به المادة الثالثة والعشرون

من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ من سريان العمل بالمادة ٧٦ المعدلة آنفة الذكر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ لا ينطبق الإعفاء المشار إليه فيها إلا على من تحقق فيه شرط عدم مضي السنوات الخمس من تاريخ الحصول على الدبلوم حتى التاريخ سالف الذكر ، ولما كان مورث المطعون عليهما قد حصل على شهادة العالمية من الجامع الأزهر في سنة ١٩٢٣ فإنه لا يستفيد من هذا الإعفاء المؤقت ومدته خمس سنوات ، وكان لا محل للاستناد في سريان هذا الإعفاء على مورث المطعون عليهما ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ إلى ما تنص عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية من أنه "إستثناء من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالشماعة أمام المحاكم الوطنية يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الشرعية الحضور في الدعاوى التي كانت تدخل في اختصاص تلك المحاكم أمام المحاكم الوطنية ... " ، والمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة من أنه "ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل في الدرجة الممتازة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة أمامها وبأقدميته فيها ... " ، والمادة الثانية من ذلك القانون من أن "للمحامين المنقولين وفق المادة السابقة الحضور في جميع الدعاوى والتحقيقات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ... " ، ذلك أن هذه النصوص إنما وردت لتنظيم انتقال المحامين المقيدين بجدول المحامين الشرعيين لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية بمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية ابتغاء عدم حرمانهم من مورد رزق عولوا عليه في معاشهم ، فمنحهم المشرع حق المرافعة أمام المحاكم الوطنية دون اشتراط الحصول على درجة الليسانس في القانون ، وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالشماعة أمام المحاكم الوطنية على ما صرح به صدر المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ معتداً في ذلك بدرايتهم وخبرتهم في الشريعة الإسلامية ، وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ بقولها "كان لزاماً تدير مستقبل المحامين المقيدين بجدول الشماعة أمام المحاكم الشرعية دون سواها ، ذلك لأنهم كانوا قد رتبوا معيشتهم على ما تدره عليهم ممارستهم مهنتهم أمام هذه المحاكم فحسب

ثم بوغثوا بإلغائها ، أما المحامون المقيدون بهذا الجدول وبجدول المحاماة الوطنية على السواء فلا وجه للتصدي لأمرهم بعد ذلك الإلغاء ، لأنهم سيمضون في مزاوله عملهم أمام المحاكم الوطنية شأنهم في ذلك شأن المحامين المقيدين أمام هذه المحاكم وحدها ، وقد أعد مشروع القانون المرافق مستهديا بالروح التي صدرت عنها المادة العاشرة من قانون الإلغاء (رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) ومتوخيا علاج حالهم بالعدل إزاء أسر لم يكن لهم فيه يد وقد كان في وسع الشارع أن يلتزم الحد الذي أبانته المادة العاشرة ، فتقف بذلك ميزة النقل على الترافع في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية فحسب ، بيد أنه رأى أن يمد في حبل هذا التيسير بمنحهم مزيدا من رعايته ، فأطلق لهم حق الحضور في ضروب الأفضية جميعا وفي التحقيقات وفق أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية ، ذلك لأن دراستهم وخبرتهم في الشريعة الغراء تتيح لهم في بسر الإحاطة بالتشريعات الوضعية التي تطبقها المحاكم الوطنية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى بسر بيان الإعفاء المؤقت المنصوص عليه في المادة ٧٦/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على مورث المطعون عليهما اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . وإذ لم يتعرض الحكم في أسبابه لبحث ما إذا كان القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة — قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ — يسرى على مورث المطعون عليهما ، رافقة صرف منطوقه على تأييد قرار اللجنة الذي لم يعرض لهذا القانون إلا بشأن سر بيان الإعفاء المستفاد من مادته الأولى على مورث المطعون عليهما ، دون أن يبحث خضوعه للضريبة الثابتة طبقا للقانون المذكور ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ مريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صيد أحمد حامد ، ودلى عبد الرحمن ، ودلى ملاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٦٠)

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٨ القضائية .

(١) استئناف . ” نطاق الاستئناف “ . إيجار . حكم .

إقتصار المستأجر — أمام محكمة أول درجة — على طلب وقف مريان عقد الإيجار بالنسبة
لالتزاماته ، والتعويض عما قاله من ضرر ، وسقوط حق المؤجر في الأجرة من تاريخ تعرضه .
طلبه في الاستئناف إعادة الحال إلى ما كانت عليه . طلب جديد . القضاء بعدم قبوله . لا خطأ .

(٢) تعويض . ” تقدير التعويض “ . محكمة الموضوع . نقض .

تقدير التعويض من مسائل الواقع . استئلال قاض الموضوع به دون معتب .

(٣) حكم . ” الأسباب الزائدة “ . تعويض . إيجار . نقض . ” ما لا يصلح
سبباً للطعن “ .

حصر المستأجر عناصر الضرر الذى أصابه من جراء تعرض المؤجر واضطراره للانتقال إلى مسكن
آخر بأجرة أهل . انتهاء الحكم بأسباب كافية إلى أن هذا الضرر مباشر ومتوقع . انتهى عليه فيما تزيد
فيه من نفي الغش والخطأ الجسيم من المؤجر بفرض صحته . غير منتج .

(٤) حكم . ” عيوب التدليل “ . إيجار .

طلب المستأجر من محكمة أول درجة الحكم بوقف مريان عقد الإيجار وسقوط حق المؤجر
في الأجرة اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ . انصراف هذا الطلب إلى المدة التالية لذلك التاريخ
اتهاء الحكم إلى أن أجرة هذه المدة لم تكن محل طلب أمام محكمة أول درجة . خطأ في فهم الواقع
في الدعوى .

(٥) دفع . " الدفع بالإحالة " . اختصاص .

رفع الدعوى بوقف سريان عقد الإيجار وسقوط حق المؤجر في الأجرة . ليس من شأنه أن يمنع محكمة أخرى من الفصل في ذات الطلب طالما لم يدفع أمانها بالإحالة .

١ - متى كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن طلبات الطاعن - المستأجر - أمام محكمة أول درجة قد انحصرت في طلب وقف سريان عقد الإيجار بالنسبة لالتزاماته وحدها ، وسقوط حق المطعون عليه في الأجرة اعتباراً من وبإلزامه برد ما استولى عليه وما يستجد ، وبالكف عن المطالبة بشئ من الأجرة اعتباراً من وبتعويضه عما ناله من ضرر ، ولم يكن من بينها طلب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعرض ، الذي طلبه لأول مرة عند نظر الاستئناف ، وكان موضوع هذا الطلب يختلف عن موضوع باقي طلبات الطاعن التي تضرها محكمة أول درجة ، ولا يندرج في مضمونها ، فإنه بذلك يعتبر طلباً جديداً لا يجوز إيدأؤه في الاستئناف ، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بنص المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق الذي نظر الاستئناف في ظله ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا المنظر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع في الدعوى يكون هلى غير أساس .

٢ - تقدير التعويض الجابر للضرر هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض في ذلك مادام قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

٣ - متى كان الطاعن قد حدد عناصر الضرر الذي أصابه - من جراء تعرض المؤجر له في الانتفاع - بالعين المؤجرة - وحصرها في اضطرابه للانتقال إلى مسكن آخر بأجرة أقل ، وانتهى الحكم المطعون فيه إلى أن هذا الضرر مباشر ومتوقع ، وقدر التعويض الجابر له ، وكانت الأسباب التي استند إليها في هذا الخصوص كافية لحمله ، فإن خطأه فيما تزبد فيه من نفى الغش والخطأ الجسيم من المطعون عليه يكون - بفرض صحته - غير منتج .

٤ - إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن طالب من محكمة أول درجة الحكم بوقف سريان عقد الإيجار الصادر من الشقة المؤجرة له فيما يتعلق بالتزاماته

وحدها و يسقوط حق المطعون عليه في الأجرة اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ فإن طلبه هذا ينصرف إلى المدة التالية للتاريخ المذكور ، ومنها الفترة من ١٩٥٦/٩/١ حتى ١٩٥٩/٢/٢٨ ، ولذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن أجرة هذه المدة لم تكن محل طلب أمام محكمة أول درجة ، فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى .

هـ — رفع الدعوى بوقف سريان عقد الإيجار و يسقوط حق المؤجر في أجرة المدة من إلى أمام إحدى المحاكم ليس من شأنه أن يمنع محكمة أخرى من الفصل في ذات الطلب ، مادام قد رفع إليها ولم يتمك أحد من الخصوم بالدفع بإحالة الدعوى بشأنه إلى المحكمة الأولى لقيام ذات النزاع أمامها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأعرض عن الفصل في طلب وقف سريان عقد الإيجار في المدة المذكورة و يسقوط حق المؤجر في لأجرة خلالها قيام النزاع بشأنها أمام محكمة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه رسائل أوراق الطعن — تتحصل في أن (الطاعن) أقام الدعوى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ كلى القاهرة ضد — المطعون عليه — طالبا (أولا) — وقف سريان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٣٦/٦/٢١ الصادر عن الشقة المؤجرة له بالمتزل المبين بصحيفتها فيما يتعلق بالتزامات المدعى وحدها و يسقوط حق المدعى عليه في الأجرة اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ (ثانيا) بإلزام المدعى عليه برد ما استولى عليه من المدعى وقدره ٤١ ج و ١٣٠ م رما يستجد ، وإلزامه بالكف عن مطالبته بشيء من الأجرة اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٧ وبأن يدفع له تعويضا قدره ٥٠ ج

وقال في بيانها إنه يستأجر شقة من منزل آلت ملكيته للمطعون عليه بأجرة شهرية بلغت بعد الزيادة القانونية ٦ ج و ٨٥٥ م بمقدار محسور في ١٩٣٦/٦/٢٩ بينه وبين المسالكة السابقة، ولما اشترى المطعون دليه المنزل أقام ضد المستأجرين الدعوى رقم ٢٨٠٩ لسنة ١٩٥٦ كلى القاهرة للحكم بإخلاء مساكنهم بحجة أنه انتوى هدم المنزل لإعادة بنائه بشكل أوسع، ولما قضى بوقفها لعدم حصوله على ترخيص بالهدم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ عمداً المطعون عليه من جانبه إلى إجبار الطاعن على إخلاء مسكنه بغير الطريق القانوني بأن خرب المنزل ونزع نوافذ وأبواب الشقق الأخرى التي أخلاها مستأجروها باتفاقهم معه، وأبطل نور السلم وأصبح مسكن الطاعن وسط خرائب لا يأمن فيها على نفسه أو على ماله مما اضطر معه لأن يستأجر مسكناً آخر انتقل إليه في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦، ثم وجه إنذاراً للمطعون عليه سجل عليه فيه ما قام به من أعمال تعتبر تعرضاً له في انتفاعه بالعين المؤجرة، وطالبة بإعادة المنزل إلى الحالة التي كان عليها عند التعاقد حتى يتسنى له الانتفاع به كما كان، وأعقب ذلك برفع الدعوى رقم ٩٣١٤ لسنة ١٩٥٦ مستعجل مصر عليه لإثبات حالة المنزل، وعينت المحكمة خبيراً أثبت في تقريره أن ما أجراه المطعون عليه في المنزل أمر يجعله موحشاً لساكنيه، وأنه بعد أن انكشفت المناور أصبحت أنابيب دورة المياه وسيلة يتيسر بها الصعود إلى مسكن الطاعن عن طريق المنور، كما أصبح الوصول إليه يسيراً أيضاً عن طريق إحدى الشرفات وأنه لذلك أقام دعواه بطلبه السابقة، وطلب المدعى عليه رفض الدعوى استناداً إلى أنه قد ثبت من تقرير خبير دعوى إثبات الحالة أن أعمال الهدم التي أجراها كانت في الشقق الحالية من السكان، وأن شقة المدعى وجدت سليمة، وأنه قام بتنفيذ ما أوصى به الخبير في تقريره بالنسبة لإفارة بئر السلم ووضع الحديد على النوافذ، وفي ١٩٥٨/٣/٨ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات، وامتناف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الحكم له بما رفضته المحكمة الابتدائية، وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٦٩ لسنة ٧٥ ق، وعند نظر الاستئناف قدم المدعى مذكرة عدل فيها مبلغ التعويض المطالب به إلى ١٠٤٠ ج و ١١٥ م

وفي ١٩٦٠/٥/٣١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وفي ١٩٦٥/١١/١١ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه برفض طلب وقف تنفيذ إلزامه بدفع الأجرة وسقوط حق المؤجر في المطالبة بها من تاريخ تعرضه للطاعن في انتفاعه واسترداد ما قبضه منه بعد هذا التاريخ ، وفي خصوص قضائه برفض طلب التعويض عن الضرر الذي أصاب الطاعن بسبب اضطرابه لاستئجار مسكن آخر أغلى أجرة من العين المؤجرة وبإعلان تم في ١٩٦٨/٦/٦ عجن الطاعن استئنافه طالبا إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما عدا المحكوم به لصالحه ، والحكم له (أولا) بوقف سريان عقد الإيجار فيما يتعلق بالتزامات المستأنف (الطاعن) دون المطعون عليه ابتداء من تاريخ التعرض الحاصل في أول أغسطس سنة ١٩٥٦ (ثانيا) بسقوط حق المستأنف عليه (المطعون عليه) في الأجرة اعتبارا من التاريخ المذكور وإلزامه بالكف عن المطالبة بها (ثالثا) بإلزامه برد مبلغ ٨٩ جنيه و ١١٥ مليا عبارة من الأجرة التي حصل عليها بعد التعرض وبغير حق وبلا مقابل انتفاع (رابعا) بإلزامه بأن يدفع للطاعن تعويضا مؤقتا قدره ١٥٦١ جنبا منها ١٠٠٠ جنيه عبارة عن فروق أجرة من ١٩٦٦/١٠/٣١ بخلاف ما يستجد ، ومنها التفتقات الأخرى التي تكبدتها بسبب الانتقال إلى مسكن آخر مؤقت (وخامسا) بإلزام المستأنف عليه (المطعون عليه) بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعرض وتمكين المستأنف (الطاعن) من الانتفاع المتفق عليه في ميعاد تحدده المحكمة وبمصاريف على حساب المستأنف عليه ، وفي ١٩٦٨/٤/٢١ حكمت المحكمة (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض باقى طلبات المستأنف فيما عدا التعويض المحكوم به وقدره ٢٠٠ جنيه (ثانيا) بإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف مبلغ ٨٩ جنبا و ١١٥ مليا قيمة الأجرة المدفوعة بغير حق من المستأنف عن المدة من ١٩٥٦/٨/١ حتى ١٩٥٧/٨/٣١ ومبلغ ٨٠ جنيه على سبيل التعويض (ثالثا) بعدم قبول الطلب الأخير من طلبات المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم في خصوص السبب الأول .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وفى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وفى بيان

ذلك يقول إن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول طلب ارام المطعون عليه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعرض ، وتمكين الطاعن من الانتفاع بالعين المؤجرة على أساس أنه طلب جديد لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة ولا يجوز عرضه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ينطوي على خطأ في فهم طلبات الطاعن أمام محكمة أول درجة ، والتي يدخل هذا الطلب في مضمونها ، إذ أن طلب وقف سريان العقد وسقوط الحق في الأجرة والكف عن المطالبة بها ، مستقبلا ورد ما دفع منها بغير حق ، كل ذلك الفصد منه مساعدة وتشجيع المطعون عليه ، بل وحمله على إعادة الحالة إلى ما كانت عليه ليعود الانتفاع بالعين وهو ما سبق أن طالبه به بإنذاره المؤرخ ١٣/١١/١٩٦٥ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن طلبات الطاعن أمام محكمة أول درجة قد انحصرت في طلب وقف سريان عقد الإيجار بالنسبة لالتزاماته وحدها ، وبسقوط حق المطعون عليه في الأجرة إعتبارا من ١/٨/١٩٥٦ ، وبإلزامه برد ما استولى عليه وما يستجد ، وبالكف عن المطالبة بشيء من الأجرة اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٧ ، وبتعويضه عما ناله من ضرر ، ولم يكن من بينها طلب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعرض الذي طلبه لأول مرة عند نظر الاستئناف ولما كان موضوع هذا الطلب يختلف عن موضوع باقي طلبات الطاعن التي نظرتها محكمة أول درجة ، ولا يندرج في مضمونها ، فإنه بذلك يعتبر طالبا جديدا لا يجوز إبدائه في الاستئناف ، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملا بنص المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق الذي نظر الاستئناف في ظله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النحر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع في الدعوى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث مخالفته الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي فهم الواقع في الدعوى والإخلال بدفاع جوهرى وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن التعويض المطالب به هو مقابل ما ترتب من نفقات وفروق في الأجرة بسبب الانتقال من المسكن المؤجر إلى مسكن

مؤقت إلى أن يزيل المطعون عليه أسباب التعرض ويعيد الحالة إلى ما كانت عليه من قبل ، و يمكنه من الانتفاع بالعين ، وإذا سلم الحكم بمسئولية المطعون عليه عن هذا الضرر على أساس أنه ضرر مباشر ومتوقع ، فقد كان يتعين عليه أن يقضى له بمبلغ المرق الثابت بين عقدي الإيجار والذي استحق كاملا مع ما يستجد منه ، لأن في مقدور المطعون عليه أن يضع حدا لمسئوليته بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه وتمحيبه من الانتفاع ، إلا أن الحكم قدر التعويض المستحق له بمبلغ ٨٠ ج دون أن يلقى بالالفرق بين أجرة عين النزاع وأجرة العين الجديدة التي استأجرها ، أو يبين العلة في عدم أخذه بتقدير الطاعن لمبلغ التعويض ، وهل كان هذا التقدير غير متوقع بالنسبة لما زاد على الـ ٨٠ ج التي قدرها ، وإذا كان ما قرره الحكم من أن التعرض كان في سنة ١٩٥٦ وقبل أن تشتد أزمة المساكن يخالف الواقع الذي دعا المشرع إلى إصدار القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض قيود على الملاك المستعدين ممن حاولوا زيادة الأجرة بدون مبرر وابتزاز أموال الناس بالباطل ، فإن الحكم يكون فضلا عن مخالفته للقانون وخطئه في تطبيقه وتأويله معيبا بخالفة فهم الواقع في الدعوى والقصور في التسيب والإخلال بدفاع جوهرى فتمتلا عن الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الخصوص قوله ” وحيث إنه عن طاب التعويض القائم عنصره على الضرر الذي حاق بالمستأجر من جراء اضطرابه إلى تأجير مسكن آخر تفوق أجرته أجرة عين النزاع ، والمبنى على قواعد المسئولية العقدية ، فإنه عملا بحكم المادة ٥٧١ مدني على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو ملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع ، وأنه من المقرر أن مسئولية المؤجر في هذا الخصوص هي مسئولية عقدية يدعى فيها المستأجر على المؤجر عدم تنفيذه لالتزامه ، ويطالبه بالتعويض على هذا الأساس ، ومن ثم يقع على الدائن عبء إثبات أن المدين لم ينفذ التزامه ، فإذا أثبت ذلك كان هذا إثباتا للخطأ العقدي . وحيث إن المستأنف قد أثبت مما حواه تقرير الخبر في دعوى إثبات الحالة قيام المؤجر بهدم بعض أجزاء المبنى المشتمل على شقته بحيث جعل السكنى فيها موحشة وغير مأمونة ، مما يعتبر

من المؤجر تعرضا للاستأجر . وحيث إن الأصل في المسؤولية العقدية أن الضرر المباشر المتوقع هو الذي يعرض عنه في غير حالات الغش والخطأ الجسيم . وحيث إن البادي من أوراق الدعوى أن المستأنف عليه وهو مؤجر قد تعرض لمستأجره المستأنف مما جعل انتفاعه بالعين معدوما ، ومن ثم فإنه يسأل عن تعويض هذا الضرر المباشر المتوقع وباعتبار أن هذا الخطأ من جانب المؤجر هو الذي تسبب في الإضرار به بتركه العين المؤجرة واضطراره إلى استئجار عين أخرى أغلى قيمة ، وأفقد المحكمة هذا التعويض بالنسبة لظروف الدعوى وبالنظر إلى أن التعرض كان في سنة ١٩٥٦ وقبل أن تشتد أزمة المساكن بمبلغ ٨٠ ج "وتبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد حدد عناصر الضرر الذي ادعاه الطاعن وحصرها في اضطراره لترك العين المؤجرة واستئجار عين أخرى أغلى قيمة ، ثم قدر الحكم للطاعن مبلغ ٨٠ ج تعويضا عن الضرر الذي حاق به من جراء ذلك ، ولما كان تقدير التعويض الجائر للضرر هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا يعقب عليه من محكمة النقض في ذلك ما دام قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه ، فإن النعي في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره .

وحيث إن الطاعن ينعي في الذهب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي تطبيقه وتأويله وفي تحصيل فهم الواقع في الدعوى والنصوص في التسيب والفساد في الاستدلال والتناقض ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه بنفيه عن المطعون عليه الغش والخطأ الجسيم يصل إلى عدم مسؤوليته عن الضرر غير المتوقع بقوله إن المطعون عليه كان قد أقام دعواه بالهدم وإعادة البناء بشكل أوسع قبل واقعة التعرض ، وأخلت بعض شقة المنزل فلا فإجرى بعض أعمال الهدم فيها متوقعا صدور حكم بإخلاء باقي الشقة ، غير أن القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الذي توجب أحكامه الحصول على ترخيص بالهدم من اللجنة المختصة قد أدرك دعواه فقضى فيها بالإيقاف ، ولم يتمم المطعون عليه الإضرار بشقة الطاعن ، بل لحقها الضرر بسبب الأعمال التي أجريت في الشقة الأخرى وفي السلم العمومي ، مع أن هذا الذي قررته يدل على غش المطعون عليه وخلفه الجسيم ، إذ أن طلب الإخلاء بزعم الهدم وإعادة البناء بشكل أوسع لم يكن

المهدف منه إلا التوصل إلى رفع الأجرة الذي كان قد فشل في الحصول عليه ولقد كان يتعين عليه أن ينتظر حتى يصدر الحكم لصالحه فيه ، لا أن يجعل من نفسه خصما وحكما ، ورغم أنه كان طلبا غير محتمل الكسب ، إذ كانت تنقصه المستندات المؤيدة له إلا أن المطعون عليه لم يكن يقصد من رفعه سوى تهيئة الجو لأعمال التخريب التي ارتكبها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وقد حدد الطاعن عناصر الضرر الذي أصابه وحصرها في اضطرابه للانتقال إلى مسكن آخر بأجرة أعلى ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن هذا الضرر مباشر ومتوقع ونادر التعويض الجابر له ، وكانت الأسباب التي استند إليها في هذا الخصوص كافية لحمله فإن خطأه فيما تزيد فيه من نفى الغش والخطأ الجسم عن المطعون عليه يكون — بفرض صحته — غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي تحصيل فهم الواقع والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن استيفاع الطاعن بالعين المؤجرة بعد تعرض المطعون عليه أصبح في حكم المعلوم لتجرده من الأمان على النفس والمال ، عاد وانتهى إلى أن طلي وقف سريان عقد الإيجار فيما يتعلق بالتزامات الطاعن من تاريخ التعرض الحاصل في ١٩٥٦/٨/١ وسقوط حق المطعون عليه في الأجرة من هذا التاريخ وإلزامه بالكف عن المطالبة بها بدرجة ان تحت طلب رد ما حصل من الأجرة منذ بدأ التعرض حتى ١٩٥٧/٨/٣١ وأنه من أجرة المدة التالية التي تبدأ من ١٩٥٧/٩/١ حتى ١٩٥٩/٢/٢٨ فإنه وقد رفعت بشأنها دعوى أمام محكمة الوائلي ولم تكن محل طلب أمام محكمة أول درجة فلا يصح إلزام المؤجر بالكف عن المطالبة بالأجرة على إطلاقه وفي جميع المدة مادام أن بعض الأجرة مطالب به أمام محكمة أخرى ، وهو من الحكم خطأ في فهم الواقع في الدعوى وفي القانون ، ذلك أن أجرة تلك المدة وما سبقها وما تلاها تدخل كلها صراحة في طلبات الطاعن أمام محكمة الموضوع منذ تاريخ رفع الدعوى وليس في القانون ما يجعل للدعوى المقامة بين نفس الخصوم أمام محكمة الوائلي

أى أثر على الدعوى المسائلة أو طلباته فيها أو لمطة محكمة الموضوع بشأنها، وإذا كان طلبه الأصلي هو وقف سريان العقد، وكان سقوط الحق في الأجرة والكف من المطالبة بها حتى يعود الانتفاع بالعين المؤجرة كملا واسترداد ما دفع منها بغير حق ودون أن يقابله انتفاع يتفرع من هذا الطالب الأصلي، وكانت التزامات المستأجر لا تقتصر على دفع الأجرة، كما وأن التزامات المؤجر لا تنتهى ولا تتوقف بمجرد الفصل في طلب التعويض، فإن رفض طلب وقف سريان العقد وما تفرع عنه ينطوي على خلط بين التمسح وبين وقف التزامات الطاعن مع بقاء التزامات المطعون عليه.

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن أورد ما أثبتته خبير دعوى إثباتات الحالة أقام قضاءه على قوله: "وحيث إن هذا الذي قرره الخبير من شأنه ألا يأن المستأجر على ماله أو نفسه إن شغل العين المؤجرة وهي على هذا الحال. الأمر الذي ترى معه المحكمة أن انتفاع المستأنف بعين النزاع بعد تعرض المستأنف عليه له في تلك العين أصبح في حكم المعدوم مادام هذا الانتفاع قد تجرد عن الأمان على النفس والمال... وقد تأيد هذا النظر بالحكم رقم ٥١٥ لسنة ١٩٥٩ الوابلي الصادر بين الطرفين، والذي قضى بعدم أحقية المستأنف عليه لأجرة شقة النزاع في مدة لاحقة لذات السهب وقد أصبح الحكم المذكور نهائيا حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه، وقد قدم المستأنف صورة ذلك الحكم والتي لم يمحدها المستأنف عليه، وأنه على هدى ما تقدم فلأنه يتعين إجابة المستأنف إلى طلب رد مبلغ ٨٩ ج و ١١٥ م المدفوعة منه والتي لم ينزع في مقدارها المستأنف عليه، وهي تشمل مجموع الأجرة في المدة من ١/٨/١٩٥٦ حتى ٣١/٨/١٩٥٧ بواقع ٦ ج و ٥٥ م شهريا، وأنه عن طلب وقف سريان عقد الإيجار فيما يتعلق بالتزامات المستأنف دون المستأنف عليه من تاريخ التعرض والزامه بالكف عن المطالبة بها فإن الطلبين يتدرجان تحت طلب رد ما حصل من الأجرة منذ بدأ التعرض حتى ٣١/٨/١٩٥٧، ذلك أنه وقد انتهت المحكمة إلى عدم أحقية المؤجر في اقتضاء الأجرة من تاريخ التعرض فلأنما يقتضى ذلك بطلان لازم وقف سريان عقد الإيجار بالنسبة لالتزامات المستأجر، وهذه الالتزامات هي دفع الأجرة التي تقرر عدم أحقية المؤجر لها في المدة

المشار إليها . . . هذا بالإضافة إلى أن مبلغ الأجرة عن المدة الثانية والتي تبدأ من ١٩٥٧/٩/١ حتى ١٩٥٩/٨/٢٨ فإن المطالبة بها موضوع دعوى أخرى أمام محكمة الوايل وليست محل طلب لدى محكمة أول درجة، مما لا يمنع معه طاب الزام المؤجر بما كلف من المطالبة بالأجرة على إطلاقه وفي جميع المدة أمام بعض هذه الأجرة محل نظر محكمة أخرى " وهذا الذي قرره الحكم وإن تضمن في شطره الأول القضاء بوقف سريان عقد الإيجار بالنسبة لانتزام الطاعن بدفع الأجرة منذ بدأ التعرض حتى ١٩٥٧/٨/٣١، إلا أن ما أورده بشطره الأخير ينطوي على خطأ في فهم الواقع في الدعوى وفي تطبيق القانون، ذلك أنه لما كان الثابت بأوراق أن الطاعن قد طلب من محكمة أول درجة الحكم له بوقف سريان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٣٦/٦/٢٩ الصادر عن الشقة المؤجرة له فيما يتعلق باتزاماته وحدها وبسقوط حق المطعون عليه في الأجرة اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ فإن طابعه هذا ينصرف إلى المدة التالية للتاريخ المذكور ومنها الفترة من ١٩٥٧/٩/١ حتى ١٩٥٩/٢/٢٨، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن أجرة هذه المدة لم تكن محل طاب أمام محكمة أول درجة، فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى. لما كان ذلك، وكان رفع الدعوى بوقف سريان العقد وبسقوط حق المطعون عليه في أجرة المدة المذكورة أمام محكمة الوايل لا يمنع المحكمة من الفصل في ذات الطاب، مادام قد رفع إليها ولم يتسك أحد من الخصوم بالدفع بإحالة الدعوى بشأنه إلى المحكمة المذكورة لقيام ذات النزاع أمامها، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وأعرض عن الفصل في طاب وقف سريان عقد الإيجار في المدة المذكورة وسقوط حق المؤجر في الأجرة خلالها لقيام النزاع بشأنها أمام محكمة الوايل، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطعن للمرة الثانية .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول وألزمت المطعون عليه بنصف مصروفات الطعن وأمرت بالتعاسة في أتماب التماس وحددت جلسة ١٩٧٣/١٠/١٨ لنظر الموضوع وعلى قلم الكتاب ضم المفردات وإخطار الخصوم .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٦١)

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٨ القضائية :

دعوى . ” وقف الدعوى ” . قانون . ” مريان القانون من حيث الزمان ” .

وقف الدعوى جزاء في ١٩/٦/١٩٦١ . قيام قلم الكتاب بتحريرها بجلسته ١٦/٢/١٩٦٢
ثم تأجيلها لإداريا بجلسته ٨/١٠/١٩٦٢ . انتقال عبء التعجيل إلى المدعى من هذا التاريخ
ومنه يبدأ ميعاد السقوط . م ١٠٩ مرافعات سابق معدلة بق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

القت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ على قلم الكتاب القيام بإجراء تعجيل الدعوى المقضى بوقفها بعد
انقضاء مدة هذا الوقف ، ثم جعل التعديل الذي أدخله ذلك القانون هذا التعجيل
على المدعى وحده اعتبارا من ١٤ من يولييه سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل به . وإذا كان يبين
من مدونات الحكم المطعون فيه أن حكم الوقف جزاء صدر في ١٩ من يونيه
سنة ١٩٦١ ، وأن قلم الكتاب حرك الدعوى بجلسته ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ ،
ثم أجلت إداريا بجلسته ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ التي تقع بعد تاريخ العمل
بالتعديل السابق ، فإن عبء تعجيل الدعوى ينتقل من هذا التاريخ إلى عاتق المدعى ،
ويبدأ منه ميعاد السقوط ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى أعلن الطاعن
بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، فإنه يكون قد قطع مدة السقوط قبل تمامها .
وإذا عول الحكم المطعون فيه في قضائه بسقوط الخصومة على أن تاريخ وقف الدعوى
جزاء هو مبدأ ميعاد سقوط الخصومة ، ورتب على ذلك ، أن المدعى لم يتخذ
من هذا التاريخ وحتى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ إجراء قاطعا له فإنه يكون قد
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن وزارة الحربية (الطاعنه) أقامت الدعوى رقم ١٤٥ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية ضد محمد نجيب زخارى وأرجناس دافر ومدير مصلحة التأمين بصفته الممثل القانونى لشركة جريشام للتأمين طلبت فيها الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا متضامين مبلغ ٤٦٣ جنيه و ٨٧٠ مليم ، وقالت بيانا قدعوى إن المدعى عليه الثانى كان يقود السيارة الملوكة للمدعى عليه الأول بمرعة كبيرة على الممرات الخاصة بهبوط الطائرات ، مطار ألب ظه الأمر الذى اضطر قائد الطائرة الحربية رقم ٤٣٥ إلى الانحراف بالطائرة تفاديا للاصطدام بهذه السيارة ، ولكن جناح الطائرة اصطدم بالونش الملوك لشركة مصر للطيران وأصيب بتلف بلغت تكاليف إصلاحه المبلغ المطالب به ، وأنه لما كانت هذه السيارة مؤمنة عليها لدى شركة جريشام للتأمين فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٦١/٦/١٩ قضت المحكمة بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر لعدم إعلان مدير شركة التأمين وبعد إعلانه بالجلسة ١٩٦٣/٩/٣٠ دفع بجلسة ١٩٦٥/٢/٨ بسقوط الدعوى بالتقادم وفقا لنص المادة ٧٥٢ من القانون المدنى لمضى أكثر من ثلاث سنوات على وقوع الحادث المؤمن منه ، كما دفع بسقوط الخصومة طبقا لنص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات لمضى سنة على آحر إجراء صحيح اتخذته المدعى بعد وقف الدعوى جزاء ، وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٢ حكمت المحكمة برفض هذين الدعين وإلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى بصفته مبلغ ٤٦٣ ج و ٨٧٠ مليم استأنف مدير شركة التأمين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وتمسك بالدعين سالفى الذكر ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٣ سنة ٨٢ القاهرة وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط الخصومة طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن الأول والثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه لما كانت الخصومة لاتنقضي إلا بإعلان الخصم بصحيفة الدعوى وكانت شركة التأمين لم يتم إعلانها بها إلا في ١٩٦٣/٩/٣٠ بعد تأجيل الدعوى عدة مرات ثم وقفها جزاء عدم إتمام الإعلان فإنه لا يمكن نسبة أى إهمال سابق على انعقاد الخصومة التي لم تكن قد بدأت بعد ، ولهذا لا يحق للخصم الجديد أن يدفع بالسقوط عن إجراءات سابقة على اختصاصه لأنه لم يكن خصما فيها ، هذا إلى أن المادة ١٠٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ كانت تلقي عبء تعجيل الدعوى بعد وقفها جزاء على قلم الكتاب ، وبالتالي فلا يمكن نسبة أى تقصير للطاعن إذا تقاعس قلم الكتاب عن هذا التعجيل مهما طاللت المدة ، فضلا عن أن المادة ٣٠١ من قانون المرافعات اشترطت لسقوط الخصومة أن يكون عدم السير في الدعوى راجعا إلى فعل المدعى أو امتناعه ، في حين أن قلم الكتاب دون المدعى هو المكلف بتعجيل الدعوى ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه قضى خطأ بسقوط الخصومة .

وحيث إن المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق وقبل تعديلها ألقت على قلم الكتاب عبء القيام بإجراءات تعجيل الدعوى المقضى بوقفها بعد إنقضاء مدة هذا الوقف ، ثم جعل التعديل الذي أدخله القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هذا التعجيل على المدعى وحده اعتبارا من ١٤ يولية سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل به ، ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن حكم الوقف جزاء صدر في ١٩ يولية سنة ١٩٦١ وأن قلم الكتاب حرك الدعوى بـ ١٦ جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٦٢ ، ثم أجلت إداريا بـ ٨ جلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ التي تقع بعد تاريخ العمل بالتعديل السابق . فإن عبء تعجيل الدعوى ينتقل من هذا التاريخ إلى عاتق المدعى ويبدأ منه ميعاد السقوط ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى أعلن الطاعن بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، فإنه يكون قد قطع مدة السقوط قبل تمامها ، وإذا عول الحكم المطعون فيه في قضائه بسقوط الخصومة على أن تاريخ وقف الدعوى جزاء هو مبدأ ميعاد سقوط الخصومة ، ورتب على ذلك أن المدعى لم يتخذ من هذا التاريخ وحتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣ إجراء فاعلا له يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المنتشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوفى ، وحافظ الوكيل .

(١٦٢)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) قانون . " الأثر الرجعى للقانون " . تأميمات اجتماعية .

الأثر الرجعى للمادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . انسحابه إلى حالى الخلف
عن الاشتراك والتأخر عن أدائه فى المواعيد المحددة وذلك إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ٩٢
لسنة ١٩٥٩ .

(٢ ، ٣) تأميمات اجتماعية . دعوى . " رفع الدعوى " .

(٢) الحساب الذى تجر به الهيئة وتخطر به صاحب العمل وفقاً للمادة ١٣ ق
لسنة ١٩٦٣ . شموله الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة ومنها غرامة المادة ١٧ .
النزاع فى أرقام ذلك الحساب أو فى التطبيق القانونى . خضوعه لمواعيد الاعتراض الواردة
بالمادة ١٣ سالفة الذكر .

(٣) مواعيد المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الاعتراض على الحساب .
افتتاحها بإخطار الهيئة لصاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . الدعوى بعد
فوات تلك المواعيد . غير مقبولة .

١ - إذ نصت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأميمات الاجتماعية
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ ، وكانت هذه المادة الأخيرة قد تناولت فى فقرتها
الأولى حالة تخلف صاحب العمل عن الاشتراك فى الهيئة ، وفرضت عليه
فى هذه الحالة غرامة إضافية توازى ٥٠ ٪ من الاشتراكات التى لم يؤدها ،
بينما تناولت فى فقرتها الثانية حالة تأخر صاحب العمل فى أداء الاشتراكات

المستحقة للهيئة في المواعيد المعينة في هذا القانون ، وألزمته في هذه الحالة بغرامة إضافية توازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وبحد أقصى قدره ٣٠ ٪ ، فإن مؤدى ذلك أن الأثر الرجعي لهذه المادة ينسحب إلى هاتين الحالتين على السواء ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه يجب على الهيئة تسوية حسابات أصحاب الأعمال وفقا لأحكام المادة ١٧ في جميع الحالات التي استحققت فيها مبالغ إضافية بواقع ١٠٠ ٪ ، إذ أن نص تلك الفقرة لا يتأدى منه أن الأثر الرجعي لهذه المادة يقتصر على حالة تخلف صاحب العمل عن الاشتراك في الهيئة ، وإنما أضافه المشرع إلى المادة الخامسة تمشيا مع ما كان يقصده — وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — من تطبيق المادتين ٧٣ ، ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالتى التخلف والتأخير في سداد الاشتراكات ، وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٦ ، وهو مضاعفة الاشتراك في هاتين الحالتين .

٢ — مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الحساب الذى تجريه الهيئة وتخطره به صاحب العمل ، وبحق له الاعتراض عليه إنما يتضمن علاوة على الاشتراكات التي تطالب بها المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقا لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومنها الغرامة الإضافية التي تفرضها الفقرة الثانية من المادة ١٧ منه ، وإذ كانت المواعيد الواردة في ذلك النص لم تخصص بأى قيد ، فإن التفرقة التي تقول بها الطائفة تكون على غير أساس ، ومن ثم فسرى أحكام تلك المادة على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة بشأن المبالغ المستحقة لها وفقا لأحكام هذا القانون ، سواء أكان النزاع يقوم على خلاف في أرقام الحساب أو على التطبيق القانوني ، لأن الاعتراض على الحساب لا يكون إلا بتناوله من كافة نواحيه ، فضلا عن أن تلك التفرقة تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد ، وهو البت في ذلك الحساب في أقرب وقت .

٣ — الإجراء المعمول عليه والذي تنفتح به المواعيد الواردة في المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب

موصى عليه مع علم الوصول ، وأما توقيع الهيئة الجزاء الإداري ضد صاحب العمل فهو إجراء خوله لها القانون لتحصيل المبالغ المستحقة لها قبله ، والتي أصبحت واجبة الأداء ، وإذا كان الثابت أن الهيئة أخطرت مورث الطاعنة بالمبالغ المستحقة عليه على ذلك النحو ، وأنه لم يعترض أصلاً على الحساب ، فإنه لا يسوغ بحال اعتبار إجراءات هذا الجزاء بمثابة إخطار جديد حتى ولو كان المبلغ المحجوز من أجله يقل عن رصيد الحساب السابق لإخطاره به ، ومن ثم فإن النعمى على الحكم — إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الأوان — يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مورث الطاعنة أمام الدعوى رقم ٣٥٤ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى بورسعيد ضد هيئة التأمينات الاجتماعية — المطعون ضدها — وطالب الحكم ببراءة ذمته من المبالغ المبينة بصحيفة الدعوى مع إلزام الهيئة برد ما دفعه لها من هذه المبالغ ، وقال بياناً لها إنه تأخر فى سداد الاشتراكات المستحقة للهيئة عن المدة من أبريل سنة ١٩٥٩ حتى أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، وقام بسدادها إلا أن الهيئة أخطرت فى ٣١ يونيو سنة ١٩٦٥ بأنها تستحق قبله مبلغ ١٣١٩ ج و ٤٤٣ م قيمة الغرامة الإضافية طبقاً للمادة ٢/١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المتأخره فى أداء تلك الاشتراكات ، ثم أوقعت ضده فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٦ حجزاً إدارياً وقام للمبلغ ١٢٨٦ ج و ١١٩ م ، وأنه إذ كان قد سدد الاشتراكات المتأخرة قبل صدور هذا القانون ، وكانت المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ لا تلزم صاحب العمل بالغرامة الإضافية إلا فى حالة تخلفه عن الاشتراك فى الهيئة ، وكانت المادة ٢/١٧ من القانون ٦٣

لسنة ١٩٦٤ لا تنطبق على حالته، لأنها ليست من الحالات التي تستحق فيها مبالغ إضافية بواقع ١٠٠٪ طبقاً للمادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، وبالتالي لا تسرى في حقه المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ من هذا القانون، فقد أقام هذه الدعوى بطلباته سالفة البيان، وبتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الأوان فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة (مأمورية بورسعيد) وقيد استئنافها برقم ٨٢ سنة ٨ ق، وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ووقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن، وبالحلقة المحددة لنظره صحت على هذا الرأي.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ترى المحكمة أن تبدأ بهما، وحاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نصت على أن تسرى المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، وعلى أن تقوم الهيئة بتسوية حسابات أصحاب الأعمال وفقاً لأحكام هذه المادة في جميع الحالات التي استحدثت فيها مبالغ إضافية بواقع ١٠٠٪، مما يدل على أن هذه التسوية إنما تنصرف إلى حالة تخلف صاحب العمل عن الاشتراك في الهيئة دون حالة تأخره في أداء الاشتراكات المستحقة لها، وبالتالي فلا تنطبق المادة ١٧ المشار إليها في هذه الحالة الأخيرة إذا تم سداد الاشتراكات المتأخرة قبل صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كما فعل مورث الطاعة، وإذا أقام الحكم قضاه على أن هذه المادة تسرى في حقه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إذ نصت على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، وقد تناولت هذه المادة الأخيرة في فقرتها الأولى حالة تخلف صاحب العمل عن الاشتراك في الهيئة وفرضت عليه في هذه الحالة غرامة إضافية توازي ٥٠٪ من الاشتراكات التي لم يؤديها، بينما تناولت في فقرتها الثانية حالة تأخر صاحب العمل في أداء الاشتراكات

المستحقة للهيئة في المواعيد المعينة في هذا القانون، وألزمت في هذه الحالة بغرامة إضافية نوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وبمقد أقصى قدره ٣٠٪، فإن مؤدى ذلك أن الأثر الرجعي لهذه المادة ينسحب إلى هاتين الحالتين على السواء، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه يجب على الهيئة تسوية حسابات أصحاب الأعمال وفقا لأحكام المادة ١٧ في جميع الحالات التي استحققت فيها مبالغ إضافية بواقع ١٠٠٪، إذ أن نص تلك الفقرة لا يتأدى منه أن الأثر الرجعي لهذه المادة يقتصر على حالة تخلف صاحب العمل عن الاشتراك في الهيئة وإنما أضافه المشرع إلى المادة الخامسة تمشيا مع ما كان يقصده - وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - من تطبيق المادتين ٧٣ و٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالتى التخلف والتأخير في سداد الاشتراكات وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٦، وهو مضاعفة الاشتراك في هاتين الحالتين، لما كان ذلك وكان الثابت أن مورث الطاعنة قد تأخر في سداد الاشتراكات المستحقة عليه للهيئة المطعون ضدها في المواعيد المحددة في القانون، فإنه يكون قد استحققت عليه بالتطبيق لأحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الغرامة الإضافية الواردة في هذه المادة، وذلك نتيجة للأثر الرجعي الذي جعله هذا القانون لأحكامها على النحو السالف الإشارة إليه. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا المنظر، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله.

وحيث أن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين، وفي بيان الوجه الأول تقول الطاعنة إن الحكم قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الأوان استنادا إلى أن المواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين هيئة التأمينات الاجتماعية أيما كان سببه مع أن نص هذه المادة يفيد أنها لا تنطبق إلا حيث يقوم النزاع على خلاف في حساب الاشتراكات فلا تسرى على النزاع موضوع الدعوى الدائر حول مدى خضوع الطاعنة لأحكام

المادة ٥ من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ و ٢/١٧ من هذا القانون وبالتالي لا تتقيد دعواها بتلك الواعيد ، وفي بيان الوجه الثاني تقول الطاعنة إن الهيئة أوقمت ضد مورثها بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٦ حجزا إداريا وفاء لمبلغ يقل عن المبالغ الذي سبق أن أخطرت به ، مما يعتبر معه هذا الحجز اخطارا جديدا من جانب الهيئة بالمبلغ المستحق لها قبله بعد تعديله تبدأ منه المواعيد الواردة في المادة ١٣ المشار إليها ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا الإخطار مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في وجهه الأول مردود ، ذلك أن المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد أن بينت في فقراتها الثلاث الأولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل نصت في فقراتها التالية على أن " تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقا لأحكام القانون واجبة الأداء بعد انقضاء خمسة وأربعين يوما من إخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للإخطار ، وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والإصرار الحساب نهائيا ، ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض " ومؤدى هذه النصوص أن الحساب الذي تجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل ويحق له الاعتراض عليه إنما يتضمن حلاوة على الاشتراكات التي تطالب بها المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقا لأحكام القانون رقم ٦٣/١٩٦٤ ومنها الغرامة الإضافية التي تفرضها الفقرة الثانية من المادة ١٧ منه . لما كان ذلك ، وكانت المواعيد الواردة في تلك النصوص لم تخصص بأى قيد فإن التفرقة التي تقول بها الطاعنة تكون على غير أساس ومن ثم فتمرى أحكام تلك المادة على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن المبالغ المستحقة لها وفقا لأحكام هذا القانون ، سواء أكان النزاع يقوم

على خلاف في أرقام الحساب ، أو على التطبيق القانوني ، لأن الاعتراض على الحساب لا يكون إلا بتناوله من كافة نواحيه ، فضلا عن أن تلك التفرقة تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد ، وهو البت في ذلك الحساب في أقرب وقت ، وإذا ائتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون . والنهي في وجهه الثاني مردود ، ذلك أن الإجراء المعول عليه في هذا الصدد والذي تنفتح به المواعيد الواردة في المادة ١٣ المشار إليها هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وأما توقيع الهيئة المحجز الإداري ضد صاحب العمل فهو إجراء خوله لها القانون لتحصيل المبالغ المستحقة لها قبله والتي أصبحت واجبة الأداء . وإذا كان الثابت أن الهيئة أخطرت مورث الطاعنه بالمبالغ المستحقة عليه على ذلك النحو ، وأنه لم يعترض أصلا على الحساب ، فإنه لا يسوغ بحال اعتبار إجراءات هذا المحجز بمثابة إخطار جديد حتى ولو كان المبلغ المحجوز من أجله يقل عن رصيد الحساب السابق لإخطاره به . لما كان ما تقدم فإن النهي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم الدهشان ، ومحمود المصري ، ومحمد طاهيل راشد ، ومحمد طهاني الفقي .

(١٦٣)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) بنوك . تأميمات عينية . " الرهن الحيازي " . تعويض . مسئولية .

تأسيس للقضاء بالتعويض على وقوع خطأ من البنك يستوجب مسؤوليته ببيع الغلال المرهونة
لديه دون التنبيه على المدين بالوفاء قبل استصدار إذن بالبيع من القاضى . لاختصاص .

(٢) دعوى . " تكيف الدعوى " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في فروع للواقع .

للتزام محكمة الموضوع بإسطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . عدم تقديمها
بتكييف المعلوم لها .

(٣) إثبات . " عبء الإثبات " .

التزام المدعى بأى ادعاء بإقامة الدليل على ما يدعيه ، سواء كان المدعى أصلاً فى الدعوى
أو المدعى عليه فيها .

(٤) إثبات . " ضم الأوراق " . حكم . " التسبب الكافى " .

محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب أحد المعلوم بضم أوراق أخرى . حسبها
إقامة قضائها على ما يكفى لحله .

١ - لما كان يبين مما قرره الحكم أنه أسس قضاءه بالتعويض على أن البنك
الطامن قد وقع منه خطأ يستوجب مسؤوليته ببيع الغلال المرهونة لديه دون اتباع
ما تقتضيه به المادة ٧٨ من قانون التجارة من وجوب التنبيه على المدين بوفاء الدين

قبل استصدار إذن من القاضي بالبيع ، ولم يؤسس الحكم قضاءه بالمسئولية على مجرد امتناع البنك للطامن عن رد الغلال المرهونة على نحو ما ذهب إليه الطامن في طعنه — فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والحقا في تطبيقه يكون غير صحيح .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها ، وإذا حصل الحكم المطعون فيه بما له من سلطة فهم الواقع أن دعوى المطعون عليه هي مطالبة بتعويض عن الأضرار التي حاققت به بسبب خطأ الطامن ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون .

٣ — لما كان المطعون عليه قد أنكر على البنك الطامن حصول التنبيه بالوفاء ، وكان هذا الأخير وهو الذي يباشر الإجراءات قد ادعى حصول هذا التنبيه ، فلما بذلك يصير مدهيا بهذا الادعاء ومطالبا بأن يقيم الدليل على ما يدعيه بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلا في الدعوى أو المدعى عليه فيها ، وتكون مطالبته بتقديم هذا الدليل لا خطأ فيها .

٤ — جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى أمام محكمة الموضوع كافية لتكون عقيدتها ، فلا تريب عليها إذا هي لم تأمر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب أحد الخصوم ، وهي غير ملزمة بتكييف الخصم الذي لم يقدم دايلا على دفاعه بتقديم هذا الدليل أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع ، وحسبها أن تقيم قضاها وفقا للاستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي للحل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه لأول أقام على الطامن وعلى باقي

المطعون عليهم الدعوى رقم ٥٩٧ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى أسيوط طالباً بالحكم بإلزامهم متضامين بأن يؤدوا إليه مبالغ ٦١٩ ج، وقل في بيان دعواه إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٩/١/٦ فتح له البنك الطاعن اعتماداً بحساب جار بضمان بضائع يودعها لديه وتعتبر مرهونة لصالحه رهناً حيازياً، وإنه تنفيذاً لهذا العقد أودع المطعون عليه الأول لدى البنك ١٦٨ أردباً من السمسم وثمانية أرادب من الحلبة محصول سنة ١٩٥٨، وإنه عندما أراد استردادها من البنك مقابل قيامه بالوفاء بدينه رفض، بحجة أنه أوقع عليها حجزاً تحت يده كطالب المطعون عليه الأخير وإنه على الرغم من أن الحجز لم يقع إلا على ٢١ أردباً من السمسم وأن الحجاز قد تنازل عن الحجز، وانتهى النزاع صاحبا بينهما في الدعوى رقم ٣١٤ سنة ١٩٥١ مدنى منفلوط، إلا أن البنك أصر على عدم التسليم، وقام عن طريق المطعون عليهما الثانى والثالث ببيع البضاعة بالمزاد العام دون أن ينبه عليه بالوفاء طبقاً للمادة ٧٨ من قانون التجارة، وقد ترتب على ذلك أن بيعت الغلال المرهونة بثمن يقل عن سعر السوق، مما ألحق ضرراً بالمطعون عليه الأول يحق له المطالبة بالتعويض منه وأنه لذلك أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان، وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ قضت المحكمة الابتدائية بنذب خبير فى الدعوى، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٢ بإلزام الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث بأن يؤدوا للمطعون عليه الأول مبالغ ٢٩٥ ج و ٤٠٠ م. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١ سنة ٤٢ ق أسيوط. وبتاريخ ١٩٦٨/٣/٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من ثلاثة أوجه، الأول أن الحكم ألزم الطاعن بالتعويض لامتناعه عن رد الغلال المرهونة مع أن له الحق قانوناً فى حبسها لحين اقتضاء دينه الذى لم يقم المطعون عليه الأول بالوفاء به، والوجه الثانى أن دعوى المطعون عليه الأول هى فى حقيقةها نظام من الأمر الصادر من القاضى بالإذن للبنك ببيع الغلال المرهونة، وإذ لم يملك المطعون عليه الأول

السبل التي رسمها القانون لهذا التظلم، فإن دعواه تكون غير مقبولة، والوجه الثالث أن الحكم ألقى على الطاعن عبء إثبات صحة إجراءات بيع البضاعة المرهونة في حين أن المطعون عليه الأول وهو في مركز المدعى في هذا الخصوص يقع عليه عبء إثبات مدعاه، وفي ذلك كله ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن النفي في وجهه الأول مردود، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أورد في شأن ما يشترط الطاعن بهذا الوجه قوله " لما كان ذلك، وكنت البضاعة قد أودعت بخازن الدائن البنك، فيكون للبنك طبقاً للمادتين ٧٧ و ٧٨ من القانون التجاري اتخاذ إجراءات البيع الواردة بالمادة ٧٨ من القانون التجاري، وطبقاً للمادة المذكورة يكون للدائن المرتهن في حالة الرهن التجاري التنفيذ على الشيء المرهون بشرط اتباع ما يأتي (أولاً) التنبيه على المدين بالوفاء، وبلا حظ أن المادة لم تنص على وجوب أن يقع التنبيه بطريقة معينة، ولذلك يمكن أن يحصل بورقة من أوراق المحضرين أو بخطاب موصى عليه (ثانياً) إذا لم يتم المدين بالوفاء بالدين بعد حصول التنبيه وانقضت عليه ثلاثة أيام مضافاً إليها ميعاد المسافة وجب على الدائن استصدار إذن بالبيع من قاضي الأمور الوقفية في المحكمة الكائن محله في دائرتها (ثالثاً) إذا صدر الإذن فيجب أن يقع البيع بالمازاد العاني وعلى يد ميسر يعينه القاضي في الإذن الصادر بالبيع . لما كان ذلك، وكان البنك (الطاعن) باعتباره دائناً مرتباً وفي حيازته الغلال المرهونة لم يقدم للمحكمة رغم أن الدهوى استمرت تتداول بالمحكمة من ١٩٦٠/٥/٢٩ تاريخ بيع الغلال إلى ١٩٦٦/١٢/٩ (تاريخ حجز الدهوى للحكم ما يقطع في أنه نبيه على المدين (المطعون عليه الأول) بوفاء الدين في ظرف ثلاثة أيام ولم يقدم أيضاً صورة من الإذن الصادر من قاضي الأمور الوقفية بإجراء البيع لتحقيق المحكمة من شروط البيع وإجراءاته — وقد أمرت المحكمة بضم الدهوى رقم ٣٣٨ سنة ١٩٦٠ كلى . صر فتبت أنها لا تمت للنزاع الحالي بصلته . لما كان ذلك فيكون المدعى عليهم الثلاثة الأول (الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث) قد أخطأوا فيلزمون بالتعويض عما ينص المادة ١٦٣ مدني .. " .

ولما كان يبين من هذا الذي قررته المحكمة أنه أسس قضاءه بالتعويض على أن البنك الطاعن قد وقع منه خطأ يستوجب مسئولية بديعه الغلان المرهونة لديه دون اتباع ما تقضى به المادة ٧٨ من قانون التجارة من وجوب التنبيه على المدين بوفاء الدين قبل استصدار إذن من القاضى بالبيع ، ولم يؤسس الحكم قضاءه بالمسئولية على مجرد امتناع البنك الطاعن عن رد الغلان المرهونة على نحو ما ذهب إليه الطاعن في طعنه . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون غير صحيح . والنمى في وجهه الثانى مردود بأنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون أن تتقيد فى ذلك بتكييف الخصوم لها ، وإذا حصل الحكم المطعون فيه — بماله من سلطة فى فهم الواقع — أن دعوى المطعون عليه الأول هى مطالبة بتعويض عن الأضرار التى سبقت به بسبب خطأ الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس . والنمى فى وجهه الثالث مردود أيضا ، ذلك أنه لما كان المطعون عليه الأول قد أنكر على البنك الطاعن حصول التنبيه بالوفاء ، وكان هذا الأخير وهو الذى يباشر الإجراءات قد ادعى حصول هذا التنبيه فلأنه بذلك يصير مدعى بهذا الإدعاء ومطالباً بأن يقيم الدليل على ما يدعىه بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلا فى الدعوى أو المدعى عليه فيها ، وتكون مطالبته بتقديم هذا الدليل لا خطأ فيها . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب برمته يكون فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع ، ويقول فى بيان ذلك إنه طلب من محكمة الاستئناف ضم الاستئناف رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٧ القاهرة الذى يحتوى على كافة مستنداته ، إلا أن تلك المحكمة لم تجبه إلى طلبه مما يعيب الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى أمام محكمة الموضوع كافية لتكوين عقيدتها ، فلا تريب عليها إذا هى لم تأمر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب

أحد الخصوم ، وهي غير ملزمة بتكليف الخصم الذي لم يقدم دليلاً على دفاعه بتقديم هذا الدليل أولت نظره إلى مفتضيات هذا الدفاع ، وحسبها أن تقيم قضاها وفقاً للاستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لحمله . لما كان ذلك ، كان الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف البيان في الرد على السبب الأول — قد أقام قضاها على أسباب مستمدة من المستندات والأدلة المطروحة في الدعوى ، ورأى فيها ما يكفي لتكوين عقيدته فيها ولم يجد به حاجة بعد ذلك إلى ضم أوراق أخرى فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض ويقول في بيان ذلك إنه بينما استند الحكم في قضاها بمسؤولية الطاعن إلى أنه لم يقدم ما يدل على إنه استصدر أمراً من القاض ببيع الغلال المرهونة إذ به يلزمه بالفرق بين سعر السوق لها وبين الثمن الذي بيعت به تنفيذاً لذلك الأمر الذي سبق أن نفي الحكم وجوده وهو ما يعيب الحكم بالتناقض .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أورد في هذا الخصوص قوله " ... الثابت أن السهم بيع في ٢٦/٥/١٩٦٠ بسعر ٧ ج و ١٥٠ م والحلابة بسعر ٢ ج و ٩٠٠ م ، وقد ثبت من الحافظة التي تقدم بها اليك (الطاعن) أن سعر الأردب من السهم في هذا الوقت يتراوح ما بين ٨٥٠ قرشا ، ٩٢٥ قرشا وثمانين الأردب من الحلابة يتراوح ما بين ٥٦٠ قرشا ، ٥٨٠ قرشا . لما كان ذلك ، فإن المحكمة تقدر أن ثمن الأردب من السهم في السوق وقت إجراء البيع هو مبلغ ٨٨٧ قرشا و ٥ مليات وأن ثمن الأردب من الحلابة بالسوق وقت البيع هو ٥٧٠ قرشا ، وبالتالي يكون التعويض المستحق للمدعي (المطعون عليه الأول) هو ٨٨٧ قرشا و ٥ مليات — ٧١٥ قرشا ثمن بيع السهم \times ١٦٨ أردباً + ٥٧٠ قرشا ثمن أردب الحلابة بالسوق — ٢٩٠ قرشا ثمن البيع \times ٨ أردب = ٢٩٥ ج و ٤٠٠ م " ، وببين من ذلك أن قصد المحكمة كان ظاهراً ورأيها واضحاً ، ورأيها في الحكم من أنها قضت بالتعويض على أساس الفرق بين ثمن الغلال الذي باعها به اليك — دون اتباعه الإجراءات القانونية — وبين سعرها في السوق وقت البيع ، ومن ثم فلا سبيل للنعي على الحكم بالتناقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن ميسك فائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أحمد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور
محمد زكى عبد البر .

(١٦٤)

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ القضائية :

- (١) ضرائب . ” ضرائب القيم المنقولة ” . فوائد . بنوك .
 - (١) الضريبة على القيم المنقولة الضريبة على فوائد الدين والودائع والتأمينات .
عدم جواز الجمع بينهما متى كان المكلف شخصا واحدا . فيصل التفقة بينهما .
 - (٢) مبريان الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على الفوائد التى تدفعها الشركات
المساهمة وشركات التوصية ولو لم تكن متعلقة بقرض ، ولو نشأت عن فتح اعتماد
أو حساب جار .
 - (٣) منح المصدر الأجنبى تمهيدا لتماثيا للسترد المصرى بسداد الثمن على أقساط .
خضوع الفوائد المستحقة عن هذه العملية للضريبة على القيم المنقولة .
 - (٤) نقض . ” أثر نقض الحكم ” . تجزئة .
- نقض الحكم لمصلحة الطاعن . يستتبع نقضه بالنسبة لمن لم يطعن من الخصوم متى كان هناك
ارتباط بين مركز كل منهما .

١ - نص الفقرة (ثالثا) من المادة الأولى للواردة فى الباب الأول
من الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٣٩
لسنة ١٩٤١ ، والفقرة الأولى من المادة ١٥ الواردة فى الباب الثانى
من الكتاب الأول من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ ،
والمادة ١٦ الواردة فى الباب الثانى من القانون نفسه قبل تعديلها بالقانون
رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ يدل على أن المشرع فرض الضريبة على القيم المنقولة

في الباب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ثم أخضع في الباب الثاني منه فوائد الديون والودائع والتأمينات للضريبة أيضا ، لأن ضريبة القيم المنقولة قد لا تصيب هذه الفوائد ، وتعتبر الضريبة الأولى مكاملة للضريبة الثانية لأن كلا منهما يصيب إيراد رهوس الأموال المنقولة ، ونتيجة لذلك لا يصح أن تتناول إحداها من الإيرادات ما تتناوله الضريبة الأخرى تطبيقا لقاعدة عدم الجمع بين ضريبتين على نفس المال متى كان المكلف شخصا واحدا ، على أن يفصل التفرقة بين هاتين الضريبتين مرده إلى شخصية المدين بالإيراد الذي تفرض عليه الضريبة فإن كان المدين هو الحكومة أو هيئات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو الشركات المساهمة أو شركات التوصية ، خضع نتاج الدين لضريبة القيم المنقولة مالم تكن معفاة منها ، وإن كان المدين من الأفراد أو شركات التضامن خضع النتاج للضريبة على فوائد الدين .

٢ - المستقر في قضاء هذه المحكمة أن نص المادتين الأولى والخامسة عشرة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وما اقترن بوضعها من أعمال تحضيرية ، صريح في الدلالة على أن نية المشرع كانت واضحة في إطلاق سريان الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على الفوائد التي تدفعها الشركات المساهمة وشركات التوصية ولو لم تكن متعلقة بسافة أو قرض بالنعنى القانونى الخاص بالقرض ، بل ولو كانت ناشئة عن فتح اعتماد أو حساب جار .

٣ - الائتمان لا يقتصر على النشاط الاقتصادى داخل الدولة ، بل يتجاوزها إلى المعاملات الدولية ، إذ يلجأ إليه كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية ، ومن قبيل ذلك منح المصدر الأجنبى لاستورد المصرى إثمًا يمكنه من شراء المنتجات الأجنبية على أن يسدد المشتري المصرى ثمن ما اشتراه على أقساط أو آجال معينة ، وهذه العملية وإن تسكن وفقا للقانون المدنى تعتبر تأجيلا لباقي الثمن ، إلا أنها وفقا للقانون التجارى تعتبر بمثابة تسهيل ائتمانى وتخضع الفوائد المستحقة عنه للضريبة على إيرادات القيم المنقولة أو للضريبة على فوائد الدين تبعًا لشخصية المدين .

٤ — متى كان هناك ارتباط بين مركز مصلحة الضرائب — الطاعنة — وبين مركز البنك الذي احتجز ضريبة القيمة المضافة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحيث لا يستقيم عقلاً نقض الحكم بالنسبة لمصلحة الضرائب ، وبقاؤه بالنسبة للبنك ، فإن نقض الحكم لصالحها يستتبع نقضه بالنسبة للبنك ولو لم يطعن فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن شركة "نوفو بايوتى" — المطعون عليها الأولى — وهى شركة مساهمة إيطالية مقرها مدينة فلورنسا ، أقامت الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٦١ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد كل من مصلحة الضرائب — الطاعنة — والبنك الأهلى المعمرى — المطعون عليه الثانى — بطلب الحكم على المصلحة بعدم استحقاق أية ضريبة على المبالغ التى تؤديها إليها الشركة الشرقية للبترول تنفيذاً للعقد المبرم بينهما ، والحكم على البنك برد مبلغ ١٨٠٨ ج و ٠٨٤ م ، وقالت شرعاً لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ باءت على دفعات إلى الشركة الشرقية للبترول — وهى شركة مساهمة مصرية بالجمهورية العربية المتحدة — معدات وآلات للبحث والتنقيب عن البترول فى حدود مبلغ ١٠٦٠٨ ج و ٨٩٣ م ، على أن تقوم الشركة المشترية بدفع ١٥٪ من قيمة كل دفعة نقداً ويسدد الباقي على أقساط تستحق عليها فوائد بمعدل ٥٪ سنوياً ، وقد بلغت قيمة هذه الدفعات حتى سنة ١٩٦١ مبلغ ٢٩٢٧٣٨ ج و ٣٢٣ م ، سدد منه مبلغ ٣٩١٠ ج و ٧٤٩ م ، واستحق للشركة المطعون عليها الأولى فوائد على المبالغ المؤجل ، وإذا أخضعت مصلحة الضرائب هذه الفوائد للضريبة عملاً بحكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغير وجه حق ، واحتجز البنك

قيمة هذه الضريبة من المبالغ المستحقة للشركة ، فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بعدم استحقاق أية ضريبة على الفوائد التي تؤديها الشركة الشرقية للبتروول إلى الشركة المطعون عليها الأولى تنفيذا للعقد المبرم بينهما ، مع إلزام البنك المطعون عليه الثاني بأن يرد إلى المطعون عليها الأولى مبالغ ١٨٠٨ ج و ٠٨٤ م . استأنف البنك الأهلى المصرى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٩ لسنة ٨٠ ق تجارى القاهرة . كما استأنفته مصلحة الضرائب بالاستئناف رقم ٣١٧ لسنة ٨٠ ق تجارى القاهرة ، وبعد ضم الاستئنافين حكمت المحكمة بتاريخ ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق القرض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفى بيان ذلك نقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه بعدم استحقاق أية ضريبة على الفوائد التي تؤديها الشركة الشرقية للبتروول إلى الشركة المطعون عليها الأولى ، على سند من القول بأن العقد تم بين الشركتين ونفذ فى إيطاليا فيسرى القانون الإطالى على الالتزامات التعاقدية الناشئة عنه طبقا للمادة ١٩ من القانون المدنى وقد استحق باقى الثمن وفوائده للمطعون عليها الأولى فى إيطاليا طبقا للاتفاق ، هذا إلى أن الأدوات والمهمات التي اشترتها الشركة الشرقية للبتروول من المطعون عليها الأولى لا تعتبر رأس مال للشركة الأخيرة يستثمر فى مصر ، لأن ملكيتها انتقلت إلى الشركة المشترية واسلمتها فى إيطاليا ، فلا توجد فوائد مستحقة للسداد فى مصر نتيجة لاستثمار رأس مال أجنبى فيها حتى تخضع للضريبة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فى حين أن نص المادة الأخيرة بعمومه وإطلاقه يشمل جميع صور توظيف الأموال بما يأتى بفائدة فى مصر ، فتسرى الضريبة على الفائدة التي تولدت من العلاقة بين هاتين الشركتين بصرف النظر عن مصدر الالتزام بها ، باعتبار أن الشركة الدائنة تستثمر أوالها فى مصر ، وأن مقر المدين هو الذى يحدد مكان الاستثمار الذى يغل الفائدة ولا محل لاستناد الحكم إلى أن باقى الثمن يستحق مع فوائده فى إيطاليا حسب الاتفاق ، ذلك أن مكان الوفاء لا يؤثر على مكان الاستثمار وهو مصر ، كذلك لا وجه لما ذهب

إليه الحكم من أن القانون الإيطالي هو الذي يسرى على الالتزامات التعاقدية الناشئة عن العقد الذي تم في إيطاليا ، لأن هذا القول لا يصدق على حق الدولة في اقتضاء الضريبة ، الأمر الذي يعيب الحكم بخالفه القانون .

وحيث إن النص في الفقرة (ثالثا) من المادة الأولى الواردة في الباب الأول من الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ على سريان ضريبة القيم المنقولة على " الفوائد وغيرها مما تتجه بصفة عامة للسندات والقراطيس وأذونات الخزينة والسلفيات على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تمقدها الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو الشركات أو المنشآت المشار إليها في الفقرتين (أولا) (وثانيا) من هذه المادة أو تكون مطلوبة لديها بأية صفة كانت ... " وفي الفقرة الأولى من المادة ١٥ الواردة في الباب الثاني من الكتاب الأول من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ على أن " تسرى الضريبة بذات السهم المقرر في المادة السابعة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر وأو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج ... " وفي المادة ١٦ الواردة في الباب الثاني من القانون نفسه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ على أنه " وكذلك تسرى الضريبة المقررة في المادة السابقة على فوائد رهوس الأموال المستثمرة في مصر ولو كان أصحابها من الأجانب غير المستوطنين أو المقيمين في مصر " ، يدل على أن المشرع فرض الضريبة على القيم المنقولة في الباب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ثم أخضع في الباب الثاني منه فوائد الديون والودائع والتأمينات للضريبة أيضا لأن ضريبة القيم المنقولة قد لا تصيب هذه الفوائد ، وتعتبر الضريبة الأولى مكملة للضريبة الثانية ، لأن كلا منهما يصيب إيراد رهوس الأموال المنقولة ، ونتيجة لذلك لا يصح أن تتناول إحداها من الإيرادات ما تناوله الضريبة الأخرى تطابقا لقاعدة عدم الجمع بين ضربيتين على نفس المال متى كان المكلف شخصا واحدا ، على أن يفصل التفرقة بين هاتين الضريبتين مردد إلى شخصية المدين بالإيراد الذي تفرض

عليه الضريبة ، فإن كان المدين هو الحكومة أو هيئات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو الشركات المساهمة أو شركات التوصية خضع نتاج الدين لضريبة القيم المنقولة مالم تكن معفاة منها وإن كان المدين من الأفراد أو شركات التضامن خضع النتاج للضريبة على فوائد الديون ، ولما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن نص المادتين الأولى والخامسة عشرة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وما اقترن بوضعهما من أعمال تحضيرية صريح في الدلالة على أن نية المشرع كانت واضحة في إطلاق سريان الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على الفوائد التي تدفعها الشركات المساهمة وشركات التوصية ولو لم تكن متعلقة بسلفة أو قرض بالمعنى القانوني الخاص بالفرض بل ولو كانت ناشئة عن فتح اعتماد أو حساب جار ، وكان الائتمان لا يقتصر على النشاط الإقتصادي داخل الدولة بل يجاوزه إلى المعاملات الدوائية إذ يلجأ إليه كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية ، ومن قبيل ذلك منع المصدر الأجنبي لاستورد المصري اثباتا يمكنه من شراء المنتجات الأجنبية على أن يسدد المشتري المصري ثمن ما اشتراه على أفساط أو آجال معينة ، وهذه العملية وإن تكن وفقا للقانون المدني تعتبر تأجيلا لباقي الثمن إلا أنها وفقا للقانون التجاري تعتبر بمثابة تسهيل إئتماني ، فتخضع الفوائد المستحقة منه للضريبة على إيرادات القيم المنقولة أو للضريبة على فوائد الديون تبعا لشخصية المدين على ما سلف البيان ، لما كان ذلك وكان النابت في الدعوى أن الشركة الشرقية للبتروك — وهي شركة مساهمة معربة — قد تعافدت مع شركة نوفو بنيوتى — المطعون عليها الأولى — وهي شركة أجنبية على شراء آلات ومعدات يسدد ثمنها على أفساط وآجال معينة وتستحق فوائد على هذه الأفساط ، فإن هذه الفوائد تخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ دون الضريبة على فوائد الديون المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من القانون المذكور ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم استحقاق أية ضريبة على الفوائد التي تدفعها

الشركة الشرقية للبتروول إلى الشركة المطعون عليها الأولى تنفيذا للعقد المبرم بينهما رغم وحدة الوعاء بين الضريبتين ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه . ولما كان هناك ارتباط بين مركز مصلحة الضرائب وبين مركز البنك إذا احتجز الأخير الضريبة تطيئة لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بحيث لا يستقيم عقلا نقض الحكم بالنسبة لمصلحة الضرائب وبقاؤه بالنسبة للبنك ، فإن نقض الحكم لصالحها يستتبع نقضه بالنسبة للبنك ولو لم يطعن فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تطبيق القانون الصحيح وإعمال حكم الفقرة ثانيا من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لمصلحة الضرائب والبنك الأهلي المصري والقضاء برفض دعوى الشركة المطعون عليها الأولى بالنسبة لها .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٦٥)

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) إيجار . " إيجار الأماكن " . دعوى . " قيمة الدعوى " .

الفصل فى النزاع الدائر حول إثبات حقيقة الأجرة الاتفاقية قبل أعمال التخفيض القانوني
عليها . فصل فى نزاع خارج عن نطاق تطبيق قوانين الإيجارات . الدعوى بتحديد الأجرة
فى العقود الممندة قانونا . غير مقدرة القيمة .

(٢) عقد . " تفسير العقد " . إيجار . " إيجار الأماكن " .

تفسير العقد . وجوب أعمال الظاهر الثابت به إلا أن يثبت ما يذهب إلى العدول منه . الادعاء
بوقوع غلط فى تحديد الأجرة المثبتة بعقد الإيجار . شروط إثباته .

(٣) حكم . " عيوب التدليل . ما يعقد قصورا " . إيجار . " إيجار
الأماكن " .

إلغيات الحكم عن مناقشة المستندات المقدمة مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة فى الدعوى .
قصور . مثال فى دعوى تحديد أجرة مسكن .

١ — متى كان النزاع الذى ثار بين الطرفين أمام محكمة الموضوع . وفصلت
فيه المحكمة كان يدور حول إثبات حقيقة الأجرة الاتفاقية قبل أعمال التخفيض
عليها وهو نزاع يتعلق بواقعة تخرج عن دائرة تطبيق أحكام قوانين الإيجارات
فتطبق عليها القواعد العامة ، وإذ كانت الدعوى بتحديد الأجرة فى العقود التى يسرى
عليها الامتداد بمقتضى القوانين سالفة الذكر تعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة^(١) — غير مقدرة القيمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا النظر لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٢ — يجب في تفسير العقد أعمال الظاهر الثابت به ، ولا يجوز العدول عنه إلا إذا ثبت ما يدعو إلى هذا العدول ، وإذا كان ادعاء المطعون عليه وقوع الغلط في تحديد الأجرة المثبتة بعقد الإيجار بأعماله التخفيض الوارد بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ يستلزم — وعلى ما نصت عليه المادة ١٢٠ من القانون المدني — أن يثبت إما أن المتعاقد الآخر اشترك معه في الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، وكانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه لا تؤدي إلى ذلك ، فإنه إذ قضى بتحديد أصل الأجرة على خلاف ما ورد صريحا بالعقد يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه^(٢) .

٣ — إذا كان الطاعن — المستأجر — قد قدم للتدليل على انتفاء حدوث الغلط المدعى به — في تحديد أجرة الشقة المبينة بعقد الإيجار — قرار اللجنة المختصة الصادرة بتقدير إيجار شقته والخطاب الذي أرسله إليه المطعون عليه — المؤجر — بقبول هذا التقدير ، وكذلك الكشف الرسمي المتضمن أن إيجار هذه الشقة أصبح بعد تخفيضه بنسبة ٣٥٪ مبلغ بما يفيد أن أصل الأجرة التي أنزل عليها هذا التخفيض هو مبلغ وهي الأجرة المتفق عليها صراحة بعقد الإيجار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يناقش هذه المستندات مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور^(٣) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) نقض ١٩٧٣/٣/٢٧ مجموعة المكتب الفني . السنة ٢٤ ص ٤٩٠

(٢ و ٣) ذات القواعد قررتها المحكمة في الحكم الصادر في الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق بنقض الجلسة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٩١٧ سنة ١٩٦٦ بإيجارات الحيزة
يطلب تحديد أجرة الشقة التي يستأجرها منه الطاعن بمبلغ ٩ ج و ٧٥٠ م شهريا
وقال في بيان الدعوى إن الطاعن استأجر منه في ٢٥ يولية سنة ١٩٦٢ الشقة رقم ٤
بالمبنى الذي يملكه ، وكانت قيمة إيجار الوحدة في المنطقة التي يقع فيها المبنى ٣ ج
فيكون إيجار هذه الشقة ١٥ ج إلا أنه وقع في خطأ قانوني باعتقاده إنطباق أحكام
القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦١ فأثبت بمقد الإيجار صافي الأجرة بعد أعمال
التخفيض الوارد بهذا القانون دون أن يشير إلى أصل القيمة الإيجارية ، ولما
صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي عهد إلى لجان خاصة بتقدير أجرة المساكن
الجديدة ومن بينها المسكن موضوع الدعوى قدرت أجرته بمبلغ ٧ ج و ٦٩٠ م
شهريا تقديرا غير نهائي ثم صدر القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ بتخفيض أجرة المساكن
التي لم يصبح الطعن على تقديرها نهائيا بنسبة ٣٥٪ من قيمتها وأن هذا التخفيض
الأخير يجب أن ينصرف إلى القيمة الإيجارية الأصلية وهي ١٥ ج شهريا ، ودفع
المدعى عليه الدعوى بأن القيمة الإيجارية الأصلية هي ٨ ج و ٥٠٠ م وليست
١٥ ج ، وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف
المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته
وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٠٤ سنة ٨٤ ق ، وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٨
حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وإلغاء الحكم المستأنف
وتحديد أجرة الشقة موضوع الدعوى بمبلغ ٩ ج و ٧٥٠ م . طعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت نقض
الحكم .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه
صدر باطلا ذلك أن الدعوى أقيمت بطلب تحديد أجرة الشقة موضوع النزاع بواقع
٩ ج و ٧٥٠ م شهريا فتكون قيمتها أقل من النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية
وقدره ٢٥٠ ج كما أنه صادر في منازعة إيجارية ويكون الحكم فيها نهائيا ،
إلا أن الحكم المطعون فيه قبل استئناف المطعون عليه مخالفا بذلك حكم القانون
وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النزاع الذي ثار بين الطرفين أمام محكمة الموضوع وفصلت فيه المحكمة كان يدور حول إثبات حقيقة الأجرة الاتفاقية قبل أعمال التخفيض عليها وهو نزاع يتعلق بواقعة تخرج عن دائرة تطبيق أحكام قوانين الإيجارات فتطبق عليها القواعد العامة ، وإذ كانت الدعوى بتحديد الأجرة في العقود التي يسرى عليها الامتداد بمقتضى القوانين سالفه الذكر تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مقدرة القيمة فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا النظر لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الطاعن ينعى بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه لما كانت الأجرة الثابتة في عقد الإيجار هو ٨٥ ج و ٥٠٠ م ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف المعنى الظاهر لمداول عبارة العقد في هذا الخصوص وذلك على أن المؤجر قد وقع في غلط عند تحديد الأجرة بقرائن فاسدة كما أغفل الرد على التقدير الذي حددته اللجنة وقبول المطعون عليه له وما ورد بالكشف الرسمي عن مقدار الأجرة فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بتحديد الأجرة على أنها كانت أصلاً ١٥٠ ج شهرياً قبل أعمال التخفيض خطأ على مقتضى القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وأن ما أثبت بعقد الإيجار هو الصافي وحده إلى قرائن ثلاث هي : (١) أن المؤجر أنزل ذات التخفيض على شقة المستأجر التي تقع أسفل الشقة ، موضوع النزاع وأثبت ذلك صراحة بالعقد الذي يحمل تاريخاً سابقاً على تاريخ عقد الطاعن . (٢) أثبت المؤجر في طلبه إلى رئيس لجنة تقدير الإيجارات أنه قام بتأجير شقة المبنى بواقع ٣ ج للوحدة وأنه أعمل التخفيض الوارد بقوانين سنة ١٩٦١ على شقة الطاعن وتلك التي تقع أسفل منها . (٣) قدر مجلس المراجعة القيمة الإيجارية لشقة المالك - المطعون عليه - بمبلغ ٩ ج و ١٠٠ م وهو ما يزيد على صافي أجرة شقة الطاعن . إذ كان ذلك ، وكان يجب في تفسير العقد أعمال الظاهر الثابت به ولا يجوز العدول عنه إلا إذا ثبت ما يدعوا إلى هذا العدول ، وكان ادعاء المطعون عليه وقوع الغلط في تحديد الأجرة المنهية بعقد الإيجار بأعمال التخفيض الوارد بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ يستلزم - وعلى ما نصت عايه المادة ١٢٠ من القانون المدني - أن يثبت

إما أن المتعاقد الآخر اشترك معه في الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه وكانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه لا تؤدي إلى ذلك ، فإن الحكم إذ قضى رغم ذلك بتحديد أصل الأجرة على خلاف ماورد صريحا بالعقد يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، هذا إلى أنه لما كان الطامن قدم للتدليل على انتفاء حدوث الغلط المدعى به قرار اللجنة المختصة الصادر بتقدير إيجار شقته بمبلغ ٧ ج و ٦٩٠ م والخطاب الذي أرسله إليه المطعون عليه بقبول هذا التقدير وكذلك الكشف الرسمي المتضمن أن إيجار هذه الشقة أصبح بعد تخفيضه بنسبة ٣٥ ٪ بمبلغ ٥ ج و ٥٢٥ م شهريا بما يفيد أن أصل الأجرة التي أنزل عليها هذا التخفيض هو ٨ ج و ٥٠٠ م وهي الأجرة المتفق عليها صراحة بعقد الإيجار ، وكان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذه المستندات مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة في الدهوى فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب نصيجي ، ومجدي فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل .

(١٦٦)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تأمينات اجتماعية . " مكافأة نهاية الخدمة " .

إلتزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء المكافأة من مدة الخدمة السابقة للعامل . ق ١٤٣
لسنة ١٩٦١ . تعجيل رب العمل الوفاء للعامل بجزء من المكافأة قبل ميعاد استحقاقه . أثره .
عدم جواز اقتضائه مرة أخرى من هيئة التأمينات .

(٢) محكمة الموضوع . إثبات .

لمحكمة الموضوع رفض طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت أنها ليست في حاجة إليه .

١ - إنه وإن كانت هيئة التأمينات الاجتماعية طبقاً للقانون رقم ١٤٣
لسنة ١٩٦١ هي الملزومة بأن تؤدي للعامل المكافأة من مدة الخدمة السابقة
على أن تقتضيها من رب العمل طبقاً للمادة ٥٦/٤ ، إلا أنه لما كان الثابت
من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن - العامل - استوفى من رب
العمل - المطعون ضدها الثانية - مبلغ ... من أصل مكافأة نهاية الخدمة وذلك
بموجب إيصالات موقعة منه خلال مدة عمله ، وكان تعجيل رب العمل الوفاء بجزء
من مبلغ مكافأة نهاية الخدمة لعامله قبل ميعاد استحقاقه - باعتبار أنه حق
مالى له - قد تم بناء على طلبه ، وكان لا يجوز للطاعن اقتضاء حقه
في المكافأة مرة أخرى من هيئة التأمينات الاجتماعية ، فإن الحكم المطعون فيه
إذ التزم هذا النظر يكون صحيحاً في القانون .

٢ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ترفض
طلب التحقيق الذي يطلب منها كما رأت أنها ليست في حاجة إليه بما لها

من سلطة نامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها تقديمًا صحيحًا وترجيح ما تظمن إليه منها واستخلاص ما تراه من واقع الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٦٣ عمال كلى القاهرة ضد هيئة التأمينات الاجتماعية وشركة كوتسيكا (المطعون ضدهما) وطلب الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٦٤٨ ج و ٤٠٠ م قيمة ما خهم من مكافأة نهاية خدمته دون وجه حق وإلزام المطعون ضدها الثانية بأن تدفع له مبلغ ٣٩٩ جنيزها قيمة مقابل بدل السكن والأجازه والعلاوة الدورية والمكافأة السنوية ، وقال ببيان الدعواه إنه التحقق بخدمة شركة كوتسيكا - المطعون ضدها الثانية في ١٩٣٥/١٢/٢٢ واستمر حاملها حتى استقال في ١٩٦٢/٦/٣٠ وأنه يستحق المبالغ المطالب بها . وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها الثانية بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٤ ج و ٥٠٠ م مقابل أجازته من السنة الأخيرة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٣٦٧ لسنة ٨٣ ق . وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة انظره التزم النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينمى في السهين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت من الاستمارة رقم ٦ تأمينات اجتماعية أنه اشترك لدى المطعون ضدها الأولى إختياراً من ١/١/١٩٥٨ ، ووفقاً لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٤١٩

لسنة ١٩٥٥ والمادة ٦٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٥٩ ، ٦٠ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تلازم المطعمون ضدها الأولى بالوفاء للطاغن بقيمة مكافأة نهاية خدمته كاملة ، فلا يحق لها أن تلتصص منها ما سبق أن دفعته إليه المطعمون ضدها الثانية من حساب المكافأة وقدره ٦٤٨ ج و ٤٠٠ م ، ذلك أنه بعد تاريخ ١/١/١٩٥٨ لا يلتزم صاحب العمل بأداء المكافأة إلى عماله ، ويقع هذا الالتزام كاملا على هيئة التأمينات بغير أى إنتقاص ، كما أن ما قرره الحكم المطعون فيه ، من أن صرف مكافأة نهاية الخدمة قبل تاريخ انتهائها لا يتعارض مع النظام العام ، دون إيضاح الأساس القانوني الذي بني عليه قضاءه ، يشوب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كانت هيئة التأمينات الاجتماعية طبقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ هي المزمة بأن تؤدي للعامل المكافأة عن مدة الخدمة السابقة على أن تقتضيها من رب العمل طبقا للمادة ٥٦ / ٤ إلا أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاغن استوفى من رب العمل - المطعمون ضدها الثانية - مبلغ ٦٤٨ جنيها من أصل مكافأة نهاية الخدمة وذلك بموجب إيصالات موقعة منه خلال مدة عمله التي بدأت في ٢٢/١٢/١٩٣٥ وانتهت في ٣٠/٦/١٩٦٢ وكان تمجيل رب العمل الوفاء بجزء من مبلغ مكانة نهاية الخدمة لعامله قبل ميعاد استحقاقه - باعتبار أنه حق مالي له - قد تم بناء على طلبه ، وكان لا يجوز للطاغن إقتضاء حقه في المكافأة مرة أخرى من الهيئة المطعمون ضدها الأولى ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذا التزم هذا النظر يكون صحيحا في القانون ، ويكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه رفض الاستجابة إلى طلب الطاغن الإحالة إلى التحقيق لإثبات طلباته الأخرى ، أخذا بما تنص عليه المادة ٤٣ من قانون العمل ، وقضى برفضها مخالفا بذلك القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لم يقدم ما يبرر طلب الإحالة إلى التحقيق بالنسبة لباقي طلباته ، ولما كان لمحكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ترفض طلب التحقيق الذي يطلب منها كلما رأت أنها ليست في حاجة إليه بما لها من سلطة تامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها تقديمها صحيحا وترجيح ما تطعن إليه منها واستخلاص ما تراه من واقع الدعوى ، لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إنه يتعين لما تقدم رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوثي ، وحافظ الوكيل .

(١٦٧)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(٢٤١) قوة الأمر المقضى . عمل . مسئولية .

(١) جواز أن يكون هناك خطأ مدنى دون أن يوجد خطأ جنائى . الحكم براءة العامل
من الجريمة المسندة إليه . فیر مانع من اعتبار ما وقع منه إخلالا بالتزامات العقد الجوهرية .

(٢) قرينة قوة الأمر المقضى . شروطها . رفع الدوى السابقة بطلب مقابل
الإنذار والمكافأة . رفع الدوى اللاحقة بطلب التعويض عن الفصل للتسفى . إخلاف
الدعويين موضوعا .

١ — لا يتنع على المحكمة المدنية البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة
الجريمة يعتبر إهمالا جسيما ، إذ يجوز أن يكون هناك خطأ مدنى دون أن يوجد
خطأ جنائى وإذا كانت حجية الحكم الجنائى السابق فيما قضى به من براءة الطاعن
العامل — مقصورة على أنه لم تثبت ارتكابه للجريمة ولا تنفى عنه الإهمال
الجسيم الذى نسب إليه الحكم المطعون فيه ، واعتبره إخلالا بالتزامات الجوهرية
المرتبة على عقد العمل فانه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — إنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز الحكم السابق
قوة الأمر المقضى بالنسبة للدوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع فى كل
من الدعويين واتحد السبب المباشر الذى تولدت عنه كل منهما ، هذا فضلا
عن وحدة المحصوم . وإذا كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر فى الدوى
السابقة أن الطاعن رفعها بطلب مكافأة إدارة وحلاوة نوبتية ونصيب
فى الأرباح وما يستحقه فى صندوق الادخار والمعاشات ومقابل الإنذار

ومكافأة نهاية الخدمة . ، وكانت طلبات الطاعن في الدعوى الحالية هي الحكم له بتعويض من فصله تعسفيا ، الأمر الذي لم يكن معروضا في الدعوى السابقة ، فإن الدعويين تكونان مختلفتين موضوعا ، ويكون النعمى على الحكم المطعون فيه بخالفه الحكم السابق في غير محله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨١ سنة ١٩٦٣ عمال كلى الاسكندرية ضد الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ١٣٠٢٧ ج و ٥٠٠ م والفوائد من تاريخ الحكم حتى السداد ، وقال في بيان ذلك إنه عمل بالشركة إلى أن وصل إلى وظيفته مدير حسابات بمرتب قدره ١٦٠ ج و ٨٣٣ م شهر يار في ١٨/٣/١٩٦٢ أخطرت الشركة بالفصل إعتبارا من آخر مارس سنة ١٩٦٢ ، وإذا كان هذا الفصل دون مبرر ويعتبر فصلا تعسفيا فقد أقام الدعوى مطالبا بالتعويض . وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٤ قضت محكمة أول درجة بالزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ألف جنيه وفوائده القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ الحكم النهائي حتى السداد . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٥٨ سنة ٢٢ ق كما استأنفته المطعون ضدها وقيد استئنافها برقم ٨٩ سنة ٢٢ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف قضت في ١٦/٣/١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وأقامت حكما على أنه وإن كان قد قضى ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه في اللجنة رقم ٤٦٩ سنة ١٩٦٣ جنح الميناء فإن هذا لا يمنع من اعتبار ما ارتكبه إهمالا جسيما يبرر فصله لإخلاله بالتزاماته الجوهرية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة

العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صحت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني من أسباب الطعن مخالفته للقانون إذ جاء مناقضا للحكم الجنائي الصادر في اللجنة رقم ٤٦٩ / ١٩٥٣ الميناء والذي قضى ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه ، ذلك أن الحكم الجنائي وإن كان قد قال إن المحكمة ترى في صرف المبالغ الثابتة بالأذونات مجرد مخالفة إدارية أو مالية إلا أنه أضاف أن الطاعن لا شأن له بأعمال الخزانة وصرف المبالغ المدرجة بأذونات ، وإذا نسب الحكم المطعون فيه إلى الطاعن الإهمال الجسيم بمقولة إنه لم يشرف على الحسابات ووقع على الأذونات يكون قد ساءل الطاعن على أساس أن له شأنًا بأعمال الخزانة والصرف الأمر الذي قطع الحكم الجنائي بانعدام صلته به ، كما أن الحكم المطعون فيه إذ ساءل الطاعن عن ضياع بعض مال الشركة في حين قطع الحكم الجنائي بعدم مساءلته عن التبديد يكون قد ناقض الحكم الجنائي السابق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد سجل في تقريراته "إن النائب من الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ٤/٥/١٩٦٥ في الدهوى رقم ٤٦٩ سنة ١٩٦٣ جنح الميناء التي كان - الطاعن - متهما فيها أن الاتهام المسند إليه فيها وإلى عضو مجلس الإدارة السابق ووكيل الحسابات وأمين الخزانة بالشركة أنهم في خلال عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ قد تم صرف مبالغ عديدة لمجهولين بموجب أذونات صرف موقع عليها بأعضاء المستلم ورغم ذلك فإنها معتمدة من المذكورين كل بصفته وبلغت قيمتها ١٣٥٨٤ ج و ٣٥٧ م وقد قضى ببراءة الطاعن استنادا إلى أنه لم يثبت من الأوراق والمستندات أنه ضالع في ارتكاب الجريمة وأنها ترى في صرف المبالغ الثابتة بالأذونات مجرد مخالفة إدارية ومالية وقع فيها مسايرة للنظم المالية الفاسدة التي درجت الشركة ومستخدموها على اتباعها قبل صدور قرار تأميمها ، ولذلك فإن لهذا الحكم حججه في نطاق معين ويكون لهذه المحكمة أن تتعرض للواقعة لبحث مدى إخلال - الطاعن - بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل بإهماله الجسيم في الإشراف

على حسابات الشركة بوصفه مديرا لحساباتها والموقع على الأذونات بهذه الصفة دون أن يعارض ذلك ما قضى به ، إذ ليس ثمة قلازم بين إنعدام المسؤولية الجنائية والإهمال الجسيم بواجبات وظيفته بوصفه رئيسا لحساباتها وله حق الإشراف والتحقق من أوجه الصرف قبل أن يقوم بالتوقيع على تلك الأذونات التي ثبت أنها وهمية ومصطنعة لأشخاص وهميين واعتمدها بتوقيعه عليها على الرغم من عدم سلامتها وخلوها من توقيع المسئلم وأدى ذلك إلى تبديد أموال الشركة بالقدر سالف البيان وهي أمور سابقة على فصله الحاصل اعتبارا من ١٩٦٢/٤/١ ومن ثم يكون فصله من عمله مبررا لإخلاله بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل تطبيقا لنص المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ " وكان لا يمتنع على المحكمة المدنية البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة يعتبر إهمالا جسيما ، إذ يجوز أن يكون هناك خطأ مدني دون أن يوجد خطأ جنائي ، وكانت حجة الحكم الجنائي السابق فيما قضى به من براءة الطاعن مقصورة على أنه لم يثبت ارتكابه للجريمة ولا ينفي عنه الإهمال الجسيم الذي نسبته إليه الحكم المطعون فيه واعتبره إخلالا بالتزامات الجوهرية المترتبة على عقد العمل ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي عليه بهذين السببين في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن مخالفته لحكم سابق ، وقال في بيان ذلك إنه سبق أن رفع الدعوى رقم ٦٤٩ سنة ١٩٦٤ عمال الاسكندرية ضد شركة مخازن البوندد المصرية التي خلفتها الشركة المطعون ضدها وكان من بين طلباته فيها مقابل الانذار عن الفصل وحكم له بما يعادل مبالغ ٤٠٢ جنيه و ٨٠٠ مليم وأصبح هذا الحكم نهائيا بعدم استئنافه ، وإذا بنى الحكم المطعون فيه فصل الطاعن على إخلاله بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل طبقا للمادة ٧٦ فقرة ٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي تحرم العامل الذي يفصل طبقا لها من مقابل الانذار ، فإنه يكون قد خالف ذلك الحكم النهائي السابق .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع

في كل من الدعويين واتحد السهب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما هذا فضلا عن وحدة الخصوم، ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٤٩ سنة ١٩٦٤ عمال كلى الاسكندرية المقدمة منه صورة رسمية بملف الطعن، أن الطاعن رفع هذه الدعوى ضد شركة مخازن البوندد المصرية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بطلب الحكم بالزام الأولى وحدها بأن تدفع له مبالغ ٢٢١٧ ج ٩٥١ و ٩٥١ مليم تمثل مكافأة إدارة وملاوة وتبجيعة ونصيبه في الأرباح وما يستحقه في صندوق الادخار والمعاشات ومقابل الانذار بواقع أجر ثلاثة شهور، والحكم بالزام الشركة المذكورة وهيئة التأمينات بالتضامن بمبالغ ٣٣٧٤ جنيه ٩٢٥ و ٩٢٥ مليم تمثل مكافأة نهاية الخدمة ومدخراته، وفي ١٧/٦/١٩٦٤ قضت المحكمة بالزام المدعى عليها الأولى - هيئة التأمينات الاجتماعية - بأن تدفع للمدعى - الطاعن - مبالغ ٤٤٨ جنيه و ١٢٠ مليم منها مبالغ ٤٠٢ جنيه و ٨٠ مليم مقابل مهلة الانذار المستحقة للطاعن من شهرين ونصف ومبالغ ٤٦ جنيه و ٤٠ مليم المستحق للطاعن في أرباح سنة ١٩٦١، وكانت طلبات الطاعن في الدعوى الحالية هي الحكم له بتعويض قدره ١٣٠٢٧ جنيها و ٥٠٠ مليم من فصله تعسفيا الأمر الذي لم يكن معروضا في الدعوى السابقة، فإن الدعويين تكوينان مختلفين موضوعا ويكون النهي على الحكم المطعون فيه بخاتمة الحكم السابق في غير محله.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد العليم الدهشان ، وعدلى بغدادى ، ومحمد طايلى راشد ، ومصطفى الفقى .

(١٦٨)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) إثبات . " طرق الإثبات " . بيع . " الالتزام بنقل الملكية " .
تسجيل . خلف . صورية .

اعتبار الخلف الخاص من الغير بالنسبة للصرف الصادر من البائع له إلى مشتر آخر .
لهذا الخلف إثبات الصورية بكافة الطرق .

(٢ ، ٣) إثبات . " البيئة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . حكم . التسبيب الكافى .

(٢) لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاها هل ما تسخره من أقوال الشهود ، متى كان
استخلاصها سائغا . عدم إلزامها ببيان أسباب ترجيحها لما اطمأنت إليه من أقوال وإطراحها
لسواها .

(٣) لمحكمة الموضوع إستنباط القرائن القضائية التى تأخذ بها من وقائع الدوى ما دامت
مؤدية عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها .

(٤) إثبات . " الكتابة " . محكمة الموضوع . صورية . نقص .

الصورة الرسمية من شكوى وصورتها الفوتوغرافية . عدم مجادلة الطاعن فى مطابقة الأثر
للأصل . عدم تقديمه ما يدل على اعتراضه على الثانية . اتخاذ الحكم من هاتين الصورتين قرينة
على صورية عقد بيع . لا خطأ .

(٥) صورية . " الصورية المطلقة " . " حكم " . " تسبيب الحكم " .

الحكم بصورية عقد الطاعن صورية مطلقة وأنه لا محل للفاصلة بين — هذا العقد الباطل وعقد
المطمون عليها . رد ضمنى بإطراح ما أثير بشأن صورية عقد المطعون عليها .

(٦) لإثبات "الكتابة" .

استناد الطاعن إلى صورة من عقد البيع سند دفاعه باعتبارها مطابقة للأصل . إعتبار هـ .
الصورة مطابقة للأصل مادام المطعون عليهم لم يشكروا ذلك . النعى بعدم اطلاع المحكمة على أصل
هذا العقد . لا محل له .

(٧) بيع . صورية . بطلان . دعوى .

عدم إختصاص بعض ورثة البائع في الدعوى بصورية عقد البيع . أثره . عدم الاحتجاج بالحكم
الصادر فيها عليهم . النعى على الحكم بالبطلان . لا محل له .

١ — يجوز لمن كسب من البائع حقاً على المبيع — كمشتري ثان — أن يثبت
بكافة طرق الإثبات صورية البيع الصادر من سلفه صورية مطلقة ليزيل جميع
العوائق القائمة في سبيل تحقيق أثر عقده ، ولو كان العقد المطعون فيه مسجلاً ،
فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد الصوري عقداً جدياً ، كما أن التسجيل
لا يكفي وحده لنقل الملكية بل لابد أن يرد على عقد جدي ، ويعتبر الخلف
الخاص من الغير بالنسبة إلى التصرف الصوري الصادر من البائع له إلى مشتري آخر .

٢ — لمحكمة الموضوع استخلاص ما تراه من أقوال الشهود وإقامة قضائها
على ما استخلصه منها متى كان استخلاصها سائغاً ولا مخالفاً فيه للثابت بالأوراق
دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض ، كما أنه لا إلزام عليها ببيان أسباب
ترجيحها لما اطمأنت إليه من أقوال وإطراحها أسوأها .

٣ — لمحكمة الموضوع حرية استنباط القرائن القضائية التي تأخذ بها من وقائع
الدعوى مادامت مؤدية عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها بما لا رقابة لمحكمة
النقض عليها فيه .

٤ — متى كان الطاعن لم يقدم ما يثبت اعتراضه على الصورة الفوتوغرافية
من الشكوى المقدمة في الدعوى وكالخطأ في وصف الصورة الرسمية منها بأنها
هي الأصل ، غير منتج لما هو مقرر قانوناً من أن الصورة الرسمية للمحرر الرسمي
تكون حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل مما لم يكن محرمى من الطاعن
وإذا كان استخلاص الحكم المطعون فيه للقرينة القضائية محل النعى — الاستناد
في إثبات صورية عقد بيع إلى هاتين الصورتين — مستمداً من أصل غير منكور

في أوراق الدعوى ولا خروج فيه على المنطق فإن مجادلة الطاعن في شأنها تكون متعلقة بتقدير الدلائل الذي تستقل به محكمة الموضوع .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة السانغة التي تؤدي إلى صورية عقد الطاعن صورية مطلقاً ، وانتهى إلى القول بأن لا محل للمفاضلة بين هذا العقد الباطل وبين عقد المطعون عليها ، إذ لا تنأى المفاضلة إلا بين عقدين صحيحين ، فإنه يكون قد رد ضمناً على ما أثاره الطاعن بشأن صورية عقد المطعون عليها مطلقاً هذا الوجه من دفاعه .

٦ — لما كان الطاعن وهو المكلف بالاثبات هو الذي قدم صورة عقد البيع الذي يستند إليه في دفاعه في الدعوى على أساس أنها مطابقة للأصل وكان المطعون عليهم لم يشكروا عليه ذلك ، فإن مطابقة الصورة للأصل تكون بذلك غير متنازع فيها ومن ثم في غير حاجة إلى إثبات ، ولهذا لا يجوز للطاعن التحدى بعدم إطلاع المحكمة على أصل العقد الذي قضت بصوريته والموذج بالشهر العقاري .

٧ — لا يوجب القانون في دعوى الصورية — المرفوعة من المشتري الثاني ضد المشتري الأول وهو أحد ورثة البائع — اختصاص أشخاص معينين ، ومن ثم فإن عدم اختصاص ورثة البائع لا يترتب عليه سوى أنه لا يكون للحكم الصادر في الدعوى حجية عليهم دون أن يؤدي ذلك إلى بطلان الحكم ، لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن — المشتري الأول — التحدى بعدم اختصاص ورثة البائع له ^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) صدر بذات الجلسة الحكم في الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٨ ق مقرراً ذات المبادئ .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليها الدعوى رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى الزقازيق وطلب الحكم بتثبيت ملكيته للنزل المبين بصحيفة الدعوى ، وقال بيانا لها إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٦/٢/١٢ اشترى ذلك المنزل من والدته ثم أقام عليها وعلى ورثتها من بعدها الدعوى رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٦ مدنى كلى الزقازيق التى سجلت صحيفتها فى ١٩٥٦/٧/١٢ وطلب الحكم بصحة ونفاذ ذلك العقد ، وقد ادعى الورثة تزويره ولكن قضى برفض هذا الإدعاء وحكم له نهائيا بطلباته وسجل الحكم فى ١٩٦٣/١٢/٢١ ، بيد أن البائنة عادت فباعت ذلك المنزل إلى المطعون عليها بعقد سجل فى ١٩٥٧/١/٧ أى بتاريخ لاحق على تسجيل ، صحيفة دهواه ، وإذا كان عقده يفضل عقد المطعون عليها لأنه أسبق تسجيلا ولأنها سيئة النية فقد أقام عليها دهواه بطلباته مائة ألفا البيان . دفعت المطعون عليها بصورية العقد الصادر إلى الطاعن من والدته صورية مطلقا وأنه قصديه الاضرار بالمطعون عليها . وفى ١٩٦٥/١/١١ قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها هذا الدفاع بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود ولينفى الطاعن ذلك . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت فى ١٩٦٦/١٢/٢٨ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢ سنة ١٠ قضائية المنصورة مأمورية الزقازيق — وفى ١٩٦٨/١/٣٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره بالتمسك بالنيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقول فى بيان ذلك إنه عندما أقام الدعوى رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٦ مدنى كلى الزقازيق بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من والدته ادعى ورثتها تزويره ، وقد قضى برفض هذا الإدعاء وبصحة العقد ، وإذا طعن المطعون عليها بصوريته فى الدعوى الراهنة ، فقد تمسك الطاعن بأن هذا الطعن يتعارض مع الإدعاء بالتزوير غير أن محكمة الموضوع رفضت

دفاعه إستنادا إلى القول بأن حجية الأحكام قاصرة على أطرافها، في حين أن حجية ذلك الحكم تمتد إلى المطعون عليها باعتبارها خلفا خاصا للبائنة لها، هذا إلى أن ادعاء ورثة هذا الأخير بتزوير العقد الصادر إليه منها دون أن يطعنوا بصوريته، مع أنهم هم أصحاب المصلحة في ذلك دليل على جدية هذا العقد، ولما كان شراء المطعون عليها لائزنا لاحقا على شراء الطاعن له وتسجيله صحيفة دعواه المقامة بشأنه ضد البائنة، فلا يقبل من المطعون عليها الطعن بصورية عقده بدعوى أنه قصد منه الإضرار بها، وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فلأنه يكون قد خالف القانون.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على قوله "إن المحكمة تستخلص من جماع من سمعوا من الشهود أن عقد شراء المدعى (الطاعن) من والدته وإن كان سابقا في تسجيله على عقد شراء المدعى عليها (المطعون عليها) وكلاهما من بائنة واحدة وهي والدته المدعى إلا أنه صوري صورية مطلقة، وأنه من المفروض أنه إذا ثبت صورية عقد البيع صورية مطلقة فإنه يكون باطلا ولا يترتب عليه نقل ملكية القدر المبيع ولو كان مسجلا إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقدا باطلا". وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك "إن المشتري يعتبر من الغير في أحكام الصورية بالنسبة إلى مشتر آخر من نفس البائع له يزاحمه في الملكية وأن حجيه الأحكام مقصورة على أطرافها... والقول بأن المستأنف عليها (المطعون عليها) تعتبر خلفا للبائنة لها إنما مجاله أن يكون عقد المستأنف (الطاعن) صحيحا... وإن ما ينعاه المستأنف في شأن التعارض بين الإدعاء بالتزوير والصورية، فإن المستأنف ضدها لم تطعن على عقده بالتزوير وإنما طعنوا كان قاصرا على الصورية المطلقة" ولما كان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يخالف فيه للقانون، ذلك أنه يجوز لمن كسب من البائع حقا على المبيع — كمشتري ثان — أن يثبت بكافة طرق الإثبات صورية البيع الصادر من سلفه صورية مطلقة ليزيل جميع العوائق القائمة في سبيل تحقيق أثر عقده ولو كان العقد المطعون فيه مسجلا، فالنسخة ليس من شأنه أن يجعل العقد الصوري عقدا جديا كما أن التسجيل لا يكفي وحده

لنقل الملكية بل لابد أن يرد على عقد جدى ، ويعتبر الخلف الخاص من الغير بالنسبة إلى التصرف الصورى الصادر من البائع له إلى مشتر آخر ، وذلك كله على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، لما كان ذلك فإن البائعة آنفة الذكر لا تمثل المطعون عليها فى الدعوى رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٦ مدينى كلى الزقازيق التى أقامها الطاعن على البائعة له بصحة عقده ، ومن ثم لا يكون للحكم الصادر فى تلك الدعوى حجىة بالنسبة إلى المطعون عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه قد انترم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التدبىب ويقول فى بيان ذلك إنه وجه إلى أقوال شهود المطعون عليها من المطاعن ما كان حريا بالرد عليه ، إذ شهد شاهدا الأول بأنه علم من الطاعن أن والدته باعت المنزل مشار النزاع إلى المطعون عليها ، وأن الطاعن اتفق مع ابنها على أن ينقده مائة جنيه ، وإذا دفع له نصفها وأمسك من أداء الباقي فقد حددته بأنه سيرفع دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع صادر إليه من والدته (والد الطاعن) عن المنزل ذاته ، وهذه الأقوال غير صحيحة لأن الطاعن رفع دعواه بصحة عقده قبل ظهور عقد المطعون عليها ، كما أن الحكم الابتدائى نسب إلى الشاهد الثانى — خلافا للثبات بشهادته أنه قرر أن عقد الطاعن صورى لعدم قدرته على دفع الثمن ولكن محكمة الاستئناف أيدت الحكم المستأنف فيما استخلصه من أقوال هذين الشاهدين ، دون أن تعمل رقابتها على ذلك مما يعيب حكمها بالقصور فى التسبىب .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن لمحكمة الموضوع استخلاص ما تراه من أقوال الشهود وإقامة قضائها على ما تستخلصه منها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق دون معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض ، كما أنه لا إلزام عليها ببيان أسباب ترجيحها لما اطمأنت إليه من أقوال وإطراحها لسواها ، وإذا كان يبين من حكم محكمة الدرجة الأولى أنها بعد أن استعرضت أقوال شهود الطرفين بما لا يخرج عما جاء بأقوالهم فى التحقيق رجحت أقوال شهود المطعون عليها لا طمئنانها

إليها وللاعتبارات السائغة التي أوردتها والتي استندت إليها من أوراق الدعوى ووقائعها وكان الحكم المطعون فيه قد رد على المطاعن التي وجهها الطاعن إلى أقوال شهود المطعون عليها بقوله "إن ما ينهيه المستأنف (الطاعن) في شأن خطأ الحكم المستأنف في استخلاص الحقائق من أقوال الشهود في غير محله مما يتعين رفضه ذلك لأن ظاهر تقارير هذا الحكم تشير إلى أنه تناول تفنيده أقوال الطرفين وانتهى إلى ترجيح أقوال شهود المستأنف عليها وإلى إهدار أقوال شهود المستأنف للأسباب التي أوردتها وأقام قضائه عليها وهي أسباب ترى هذه المحكمة — محكمة الاستئناف — أنها سائغة وسليمة ومؤدية إلى النتيجة التي خلص إليها ولذا فلا يمكن اعتماد هذه الأسباب وتأخذ بها" وكان مؤدى هذا الذي قرره الحكم أن محكمة الاستئناف قد أعمت رقبتها على تقدير محكمة الدرجة الأولى وأيدتها فيما إطمأن إليه وجدانها من أقوال الشهود، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه لم يخالف الثابت بأقوال شهود المطعون عليها بالتحقيق ولم يخرج عما يؤدي إليه مدلولها فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وذلك من وجهين يقول الطاعن في بيان أولهما إن الحكم استند في إثبات الضرورية إلى صورة فوتوغرافية من أوراق الشكوى رقم ١٠٣١ لسنة ١٩٥٦ ، وإلى صورة رسمية منها مقدمة في استئناف آخر كان منظورا مع الاستئناف الراجع وصفها الحكم خطأ بأنها أصل الشكوى ، واستخلص الضرورية من عدم إشارة الطاعن في تلك الشكوى إلى عقد البيع الصادر إليه من والدته في حين أنه لم يسأل فيها عن ذلك وهذا استخلاص غير مائغ مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ، ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من ضرورة عقد المطعون عليها وهو ما يشوبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي بهذين السببين غير مديد ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع حرية استبعاد القرائن القضائية التي تأخذ بها من وقائع الدعوى ما دامت مؤدية

عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها بما لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه ، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت إعتراضه على الصورة الفوتوغرافية من الشكوى المقدمة في الدعوى ، وكان الخطأ في وصف الصورة الرسمية منها بأنها هي الأصل غير منتج لما هو مقرر قانونا من أن الصورة الرسمية لأحرر الرسمي تكون حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل مما لم يكن محل نعي من الطاعن ، وكان إستخلاص الحكم المطعون فيه للقرينة القضاائية محل النعي مستمد من أصل غير منكور في أوراق الدعوى ولا خروج فيه على المنطق ، فإن مجادلة الطاعن في شأنها تكون متعلقة بتقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أورد الأدلة السائغة التي تؤدي إلى صورية عقد الطاعن صورية مطلقة وانتهت إلى القول بأنه لا محل للمفاضلة بين هذا العقد الباطل وبين عقد المطعون عليها إذ لاتأتى المفاضلة إلا بين عقدين صحيحين ، فإنه يكون قد رد ضمنا على ما أثاره الطاعن بشأن صورية عقد المطعون عليها معارضا هذا الوجه من دفاعه ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في النسب ، ويقول في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف لم تطالع على عقد البيع الذي قضت بصوريته إذ أنه مودع في مصلحة الشهر العقاري كما أن ورثة البائعة له لم يختصموا في هذه الدعوى على الرغم من أن النزاع فيها قد تار حول بطلان العقد ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور المبطل .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأنه لما كان الطاعن وهو المكلف بالإثبات هو الذي قدم صورة من عقد البيع الذي يستند إليه في دعواه على أساس أنها مطابقة للأصل ، وكانت المطعون عليها لم تنكرها ، ذلك فإن مطابقة الصورة للأصل تكون بذلك غير متنازع فيها ، ومن ثم في غير حاجة إلى إبات

ولهذا لا يجوز للطاعن التحدى بهذا الوجه ، والنعى فى شقه الثانى مردود أيضا
لأنه لما كان الطاعن وهو المدعى أصلا لم يوجه دعواه إلا إلى المطعون عليها
باعتبار أنها هى التى تنازعه فى مدعاه ، فطعننت هذه الأخيرة بصورية عقده
ولما كان القانون لا يوجب فى هذه الحالة اختصام أشخاص معينين فى الدعوى ،
فإن عدم اختصام ورثة البائعة لا يترتب عليه سوى أنه لا يكون للحكم الصادر فيها
حجية عليهم دون أن يؤدى ذلك إلى بطلان الحكم ، لما كان ذلك فإنه لا يقبل
من الطاعن التحدى بعدم اختصام ورثة البائعة له ، ويكون نعيه على الحكم المطعون فيه
بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن مكي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد أحمد محمود ، وإبراهيم السعيد ذكري ، والدكتور محمد زكي عبد البر ،
واسماعيل فرحات عثمان .

(١٦٩)

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) تأميمات عينية . " إمتياز " . ضرائب . " إمتياز دين
الضريبة " .

(١) المبالغ المستحقة للخزانة العامة ومنها الضرائب والرسوم . ثبوت الامتياز لها .
شرطه . أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بكل منها بالشروط والقيود
التي تقررها .

(٢) لخزانة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ المستحقة
للحكومة . م . ٩٠ من القانون ١٢ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره ولا يثبت فيه حق التبع
ولو كان محله عقارا .

(٣) تخويل المشرع الخزانة العامة حق تتبع أموال مدينيها إحتفاءً لحق من حقوقها المنازعة .
لا يغير من ذلك عدم شهر الحق في أحوال منصوص عليها في القوانين الخاصة بضرائب لأطيان
والمباني والرسوم الجمركية ورسوم الأبلولة على التراكات .

١ — النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٣٩ من القانون المدني على أن المبالغ
المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ،
يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن
يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — (١) على أن المبالغ المستحقة للخزانة

(١) نقض ١٧/٦/١٩٦٩ مجموعة المكنب الفنى السنة ٢٠ ص ٩٨٩ .

نقض ١١/٥/١٩٦٦ مجموعة المكنب الفنى . السنة ١٧ — ص ١٠٢٠ .

العامة بجميع أنواعها ومنها — وعلى سبيل المثال — الضرائب والرسوم ، لا تكون ممتازة ، ولا يثبت لها هذا الامتياز إلا إذا قضت بامتيازها القوانين والأوامر الخاصة لكل منها ، وبالشروط والقيود التي تقررها هذه القوانين والأوامر ، بحيث إذا استحق للخرانة العامة مبلغ ما ولم يوجد قانون أو أمر يقضى بامتيازها ، فإنه لا يتمتع بهذا الامتياز ، وإذا وجد تعين الرجوع إليه للتعرف على شروط الامتياز ونطاقه ووعائه ، وما عساه أن يرد عليه من أموال .

٢ — بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتعديلات التي أدخلت عليه بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ بين أنه نص في المادة ٩٠ منه على أن " تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون " وهو بذلك إنما يقرر للخرانة العامة — مصلحة الضرائب — حق امتياز عام على أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها فتجوز في شأنها ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدني من أن حقوق الامتياز العامة لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التتبع ولو كان محلها عقاراً غير محمل بذاته بدين الضريبة ، واكتفى بما قرره من ضمانات ووسائل خاصة للحفاظ على حقوق الخزانة فضلاً عن الضمانات العامة في القانون ومن جهة أخرى فإن إطلاق يد مصلحة الضرائب على أموال المدينين بالضريبة المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يخلو من أثر ميسر على المعاملات وتعطيلها وارتباكها إضراراً بمن يتعاملون فيها من يريدون البيع ومن يريدون الشراء على السواء ، خصوصاً وأنه فيما عدا حالة التنازل عن المنشأة لم ينظم الشارع — ومع مراعاة سر المهنة — وسيلة للعلم بحقوق المصلحة تسهل على ذوى الشأن سهيل التعرف على حقيقة المركز المالى للمولين وتكون بمثابة شهادة التعريفات العقارية في أحوال التعامل العادى ، يؤيد ذلك أن امتياز الخزانة العامة لا يخلوها حق تتبع أموال مدينينها إلا بنص في القوانين والأوامر الخاصة بكل منها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه

على أن دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يخول مصلحة الضرائب حق تتبع عقارات مدينتها المثقلة بامتياز الخزنة العامة ورتب على ذلك قضاءه برفض طلبات الطاعنين — بوقف إجراءات البيع الإداري بالنسبة إلى أطيانها وبعدم الاعتداد بالحجز الإداري الموقع عليها — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٣ — بالرجوع إلى القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم يبين أنه كلما أراد الشارع أن يخول الخزنة العامة حق تتبع أموال مدينتها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة ، وبصرف النظر عن عدم شهره ، نص على هذا الامتياز الخاص ورسم معاملته ونطاقه ولم يسطر يد الخزنة العامة في تتبعها تحت أي يد كانت ، بل تخفف وبالقدر اللازم لكفالة حقوقها ، وهو ما نصت عليه القوانين الخاصة بـضرائب الأطيان والمباني والرسوم الجمركية والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الركات ، وخلا منه القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولا يغير من هذا الوضع ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٩ من القانون المدني في قولها ” وتستوفي هذه المبالغ من ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز في أية يد كانت “ إذ هي مقيدة بما تقرره القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم ومحكومة بما يحددها إذا قررت هذه القوانين والأوامر امتيازاً خاصاً على بعض أموال مدينتها وابعض أنواع الضرائب والرسوم فتستوفي مبالغها ” من ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز في أية يد كانت “ وإن لم تكن مشهورة وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٩ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق

الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٨٣ سنة ١٩٦٢ بنى سوييف الابتدائية ضد المطعون عليهم يطالبان بالحكم بوقف إجراءات البيع الإداري المحدد له يوم ١٩٦٢/٩/٢٤ بالنسبة إلى أطيانهما البالغ مساحتها ٤ ف و ٦ ط و ٩ س والموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبعدم الاعتداد بالجزء الإداري الموقع عليهما في ١٩٥٢/٦/٨ و ١٩٥٥/٧/٢١، وقالوا شرعا لدعواهما إن المطعون عليه الثاني أعلنهما بمحضرى الجزئ سالفى الذكر الموقعين على تلك الأطيان ضد المطعون عليه الثالث وفاء للضريبة المستحقة على أرباحه التجارية في الفترة من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٣ كما أخطرها بتحديد يوم ١٩٦٢/٩/٢٤ لبيع العقارات المحجوزة، وإذا اشتريا هذا القدر من المطعون عليه الثالث بعقود بيع مسجلة في سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ دون أن يرد في الشهادات العقارية ما يدل على وجود حقوق عينية أو تسجيلات لمصلحة الضرائب فقد انتهيا إلى طلب الحكم لهما بطلبتهما .

وبتاريخ ١٩٦٥/١/١٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطادنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سوييف بالاستئناف رقم ٦٤ سنة ٣ ق مدنى .

وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظرة الترتب النيابة رأها .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى برفض الدعوى استنادا إلى أن الامتياز المقرر للخزانة العامة من دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يخولها حق تتبع أموال مدينها في أى يد كانت ولو لم يكن مشهرا ، في حين أن حقوق الامتياز العامة لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها تتبع ولو كان محلها عقارا ما لم ينص القانون الخاص بها على منحها هذا الحق ، وقد خلا القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من النص على اقتران امتياز دين الضريبة بميزة التتبع ، وقد خرجت العقارات المحجوزة عن ملكية مدين مصلحة الضرائب المطعون عليه الثالث بعقود مسجلة قبل توقيع الجزئ ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على أن "المبايع المستحقة للخزانة العامة

من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة فى هذا الشأن " ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة بجميع أنواعها ومنها — وعلى سبيل المثال — الضرائب والرسوم لا تكون ممتازة ولا يثبت لها هذا الامتياز إلا إذا قضت بامتيازها القوانين والأوامر الخاصة بكل منها وبالشروط والقيود التى تقررها هذه القوانين والأوامر ، بحيث إذا استحق للخزانة العامة مبلغ ما ولم يوجد قانون أو أمر يقضى بامتيازها فإنه لا يتمتع بهذا الامتياز وإذا وجد تعين الرجوع إليه للتعرف على شروط الامتياز ونطاقه ووعائه واعدائه أن يرد عليه من أموال وبالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتعديلات التى أدخلت عليه بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ يبين أنه نص فى المادة ٩٠ منه على أن " تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون " ، وهو بذلك إنما يقرر للخزانة العامة — مصلحة الضرائب — حق امتياز عام على أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها فتجوز فى شأنها مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدنى من أن حقوق الامتياز العامة " لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التتبع " ولو كان محلها عقاراً غير محمل بذاته بدين الضريبة ، واكتفى بما قرره من ضمانات ووسائل خاصة للحفاظ على حقوق الخزانة — فضلاً عن الضمانات العامة فى القانون . ومن جهة أخرى فإن إطلاق يد مصلحة الضرائب على أموال المدينين بالضريبة المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يخلو من أثره على المعاملات وتعطيلها وإرتباكها لإضراراً بمن يتعاملون فيها ، من يريدون البيع ومن يريدون الشراء على السواء ، خصوصاً وأنه فيما عدا حالة التنازل عن المنشأة لم ينظم الشارع — ومع مراعاة سر المهنة — وسيلة للدلم بحقوق المصلحة تمهل على ذوى الشأن سبيل التعرف على حقيقة المركز المالى للمولين وتكون بمثابة شهادة التصرفات العقارية فى أحوال التعامل العادى — يؤيد ذلك أن امتياز الخزانة العامة لا يخلو لها حق تتبع أموال مدينها

إلا بنصر في القوانين والأوامر الخاصة بكل منها ، وأنه بالرجوع إلى القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم يبين أنه كلما أراد الشارع أن يخول الخزنة العامة حق تتبع أموال مدينها إستيفاء لحق من حقوقها الممتازة وبصرف النظر عن عدم شهره نص على هذا الامتياز الخاص ورسم معاملته ونطاقه ولم يسطر يد الخزنة العامة في تتبعها تحت أي يد كانت بل تخفف وبالقدر اللازم لكفالة حقوقها ، وهو ما نصت عليه القوانين الخاصة بضرائب الاطيان والمبلى والرسوم الجمركية والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات وخلا منه القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولا يغير من هذا الوضع ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٩ من القانون المدني في قولها ” وتستوفي هذه المبالغ من ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز في أية يد كانت “ إذ هي مقيدة بما تقرره القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم ومحكومة بما بحيث إذا قررت هذه القوانين والأوامر امتيازاً خاصاً على بعض أموال مدينها ولبعض أنواع الضرائب والرسوم فتستوفي مبالغها من ” ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز في أية يد كانت “ وإن لم تكن مشهورة وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدني بقولها ” ولا حاجة للشهر أيضاً في حقوق الامتياز العقارية الضامنة لمبالغ مستحقة للخزنة العامة “ والمعنى فيها أن حقوق الامتياز العقارية الخاصة والضامنة لمبالغ مستحقة للخزنة العامة يثبت فيها حق التتبع وإن لم تكن هناك حاجة لشهرها وذلك على وجه المقابلة وبالمغايرة لما نصت عليه قبلها من أن ” حقوق الامتياز العامة ولو كان محلها عقاراً لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التتبع “ ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا المنظر وجرى في قضائه على أن دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يخول مصلحة الضرائب حق تتبع مقاررات مدينها المثقلة بامتياز الخزنة العامة ورتب على ذلك قضاءه برفض طاببات الطاعنين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وإبراهيم السيد ذكرى ، والدكتور
محمد زكي عبد البر .

(١٧٠)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ القضائية "أحوال شخصية" :

(١) نقض . " نظر الطعن " . دعوى . " انقطاع سير الخصومة " .

للدعوى تعتبر مهياة للحكم أمام محكمة النقض بعد استيفاء جميع الإجراءات من إيداع المذكرات
وتبادلها بين الطرفين . وفاة للطعن بمذلك . لا أثر له .

(٢) نقض . " المصلحة في الطعن " . دعوى . " المصلحة في الدعوى " .
أحوال شخصية . " طلاق " . إرث .

دعوى الطلاق يترتب عليها آثار مالية . المصلحة في الطعن بالنقض . العبرة بتحقيقها
وقت صدور الحكم المطعون فيه . طلب الحلل من وارث للطاعة في دعوى الطلاق . تحقق
المصلحة المحتملة له في الاستمرار في الطعن .

(٣) حكم . " حجية الحكم " . أحوال شخصية . " طلاق " . دفع .

الحكم في دعوى طلاق بالرفض . القضاء بعدم جواز نظر دعوى طلاق لاحقة بين ذات الخصوم
مع اختلاف تاريخ واقعة الطلاق المدعاة . خطأ .

١ - وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم
في موضوعها ، لا يمنع وفقاً لما تقضى به المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات
السابق من الحكم في موضوعها على موجب الأقوال والطلبات الختامية .
والدعوى تعتبر مهياة للحكم أمام محكمة النقض - على مقتضى المادتين ٢٩٦ ،
٤٤١ من ذات القانون - بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع

المذكرات وتبادلها بين الطرفين . لما كان ذلك فلا تأثير لوفاة الطاعنة بعد تمام ذلك في نظر الدعوى أمامها .

٢ — لن كانت دعوى الطلاق من مسائل الأحوال الشخصية إلا أنه يترتب عليها آثار مالية قد تختلف باختلاف الإبقاء على عودة الزوجية أو فسخها بالطلاق ، ومن المستقر في قضاء هذه المحكمة (١) — إن العبرة في قيام المصلحة في الطعن بطريق النقض هي بوجودها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، ولا يعتمد بانعدامها بعد ذلك ، ولما كان لطالب الحلول — محل الطاعنة المتوفاة — مصلحة محتملة في الاستمرار في الطعن المعروف ، تمثل في كونه أحد ورثة الطاعنة ، وكانت هذه المصلحة متحققة يوم صدور الحكم المطعون فيه لوجود الطاعنة على قيد الحياة حينذاك ، فإن وفاتها بعد ذلك لا تؤثر لها على تحقق هذه المصلحة وتوافرها في هذا الطعن . لما كان ذلك ، فإن طلب الحلول يكون في محله .

(٣) إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الدعوى الأولى بالرفض — دعوى طلاق بين ذات الخصوم — المؤيد استئنافيا كان بشأن طلاق ادعت الطاعنة أن المطعون عليه أوقعه عليها ثلاث مرات ، الثالثة منها في آخر سبتمبر ١٩٦٢ ، في حين أن النزاع الحالي يدور حول طلاق مثبت في إقرار منسوب صدوره إلى المطعون عليه بتطبيقه للطاعنة ثلاث طلاقات أولاها في آخر يوليو ١٩٦٢ والثانية في ١٤ سبتمبر ١٩٦٢ والثالثة في ٢١ سبتمبر ١٩٦٢ ، وإذا اعتبر الحكم الطالق المسكلة للثلاث المحدد وقوعها في الدعوى الأولى بآخر سبتمبر ١٩٦٢ هي بعينها الطلقة الثالثة المثبتة في الإقرار صدورها بتاريخ ٢١ من سبتمبر ١٩٦٢ استنادا إلى أن كلا من الطلقتين صدرت في أواخر ذلك الشهر ، مع أن هذين التاريخين مختلفان ، ورتب الحكم على ذلك عدم جواز نظر الدعوى الحالية لسبق الفصل فيها في الدعوى الأولى ، فلا بد يكون فوق مخالفته للقانون قد شابته فساد في الاستدلال .

(١) قضا ١٩٧١/١/٦ بحجوة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٢٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — — بما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — —
تتوصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى
رقم ٨٢٣ لسنة ١٩٦٠ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية
ضد المطعون عليه تطلب الحكم بطلاقها منه
طلاقا بائنا يبنونه كبرى ويمنع تعرضه لها فى أى أمر من أمور الزوجية ،
وقالت شرحا لها إن المطعون عليه تزوجها فى ٤ من مايو سنة ١٩٦١ ،
وإذ أقر كتابة وبخط يده بأنه طلقها ثلاث طلاقات ، الأولى فى آخر يوليو
سنة ١٩٦٢ والثانية فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ والثالثة فى ٢١ من سبتمبر
سنة ١٩٦٢ بما أبانها منه يبنونه كبرى ، وتعهده بإثبات هذا الطلاق لدى
مأذون شرعى ثم أنكر طلاقه لها ، فقد أقامت دعواها بالطلبات سالفة البيان .
دفع المطعون عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى
رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية التى أقامتها
الطاعنة ضده بذات الطلبات وقضى برفضها ، وصار هذا الحكم نهائيا فى الاستئناف
رقم ١١٠ لسنة ٨٠ ق القاهرة للأحوال الشخصية ، وبتاريخ ٢٣ من مايو
سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى . استأنفت
الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١ لسنة ٨٣ ق القاهرة أحوال شخصية ،
وبتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد
الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٤ من
مايو سنة ١٩٦٧ ، وبعد إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه وتقديم مذكرات
الطرفين والنيابة العامة حدد لنظر الطعن أمام هذه المحكمة جلسة ٢٦ من نوفمبر
سنة ١٩٦٩ ، وفيه — — حضر وقرر أن الطاعنة توفيت بتاريخ
٥ من يناير سنة ١٩٦٨ ، وأنه ابن عمها وأحد ورثتها ويحل محلها فى الطعن لأن له
مصلحة محتملة إذا ما قضى بنقض الحكم ، وقدم إعلاما شرعيا . دفع المطعون

عليه بعدم قبول هذا الطلب لأن موضوع الطعن لضيق بشخص الطاعنة وقد انقضى بوفاتها، ولا محل للقول باحتمال المصلحة إلا بعد أن يقضى في موضوع الطعن بقبوله، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بقبول طلب الحلول وفي الموضوع برفض الطعن، وبالجلسة المحددة انظره إنترمت النيابة رأيها

وحيث إن الدفع بعدم قبول طلب الحلول مردود، ذلك أنه لما كانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع وفقاً لما تقضى به المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات السابق من الحكم في موضوعها على موجب الأقوال والطلبات الختامية، وكانت الدعوى تعتبر مهياًة للحكم أمام محكمة النقض — على مقتضى المادتين ٢٩٦، ٤٤١ من ذات القانون — بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — فلا تأثير لوفاة الطاعنة بعد تمام ذلك في نظر الدعوى أمامها، ولئن كانت دعوى الطلاق من مسائل الأحوال الشخصية إلا أنه يترتب عليها آثار مالية تختلف باختلاف الإبقاء على عروة الزوجية أو فسخها بالطلاق، وكان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في قيام المصلحة في الطعن بطريق النقض هي بوجودها وقت صدور الحكم المطعون فيه ولا يعتد بإنعدامها بعد ذلك، وإذا كان لطالب الحلول مصلحة محتملة في الاستمرار في الطعن الممروض، تتمثل في كونه أحد ورثة الطاعنة طبقاً للاعلام الشرعي الصادر بتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٦٨ من محكمة باب شرق للأحوال الشخصية في مادة الوراثة رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٨، وكانت هذه المصلحة متحققة يوم صدور الحكم المطعون فيه لوجود الطاعنة على قيد الحياة حينذاك، فإن وفاتها بعد ذلك لا تأثير لها على تحقق هذه المصلحة وتوافرها في هذا الطعن. لما كان ذلك فإن طلب الحلول يكون في محله، ويكون الدفع بعدم قبوله واجب الرفض.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١١٠ لسنة ٨٠ ق

انقاهرة للأحوال الشخصية على سند من وحدة الخصوم والموضوع والسبب في كل من الدعويين ، في حين أن الثابت من تقديرات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه في الدعوى السابقة أوقع دليها ثلاث طلاقات لم تحملها أية رجعة والثالثة منها في آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وأن النزاع الحالي يدور حول إقرار محرر بخط المطعون عليه — لم تحصل الطاعة عليه إلا بعد حيرونة الحكم السابق نهائيا — أقر فيه بتطبيق الطاعة ثلاث طلاقات أولاها في آخر يوليو سنة ١٩٦٢ والثانية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ والثالثة في الحادي والعشرين من ذات الشهر ، وأنه راجعها قبل إنقضاء عدتها من كل من الطلقتين الأولىين ، وأصبحت بالطلقة الثالثة بائنة منه بينونة كبرى ، وهو ملا يتوافق معه وحدة السبب في الدعويين ويعيب الحكم بالحط في تطبيق القانون ، هذا إلى أن الحكم اعتبر أن الطلقة المسكلة للثلاث في كل من الدعويين صدرت في أواخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، مع أن تاريخ إيقاع الطلقة الثالثة في الدعوى الأولى حسبما قرر الحكم وهو آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ لا ينصرف إلا لآخر يوم منه ، وأن الطلقة الثالثة في الدعوى المسألة وقعت بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن المحرر المنسوب بدوره للمطعون عليه — وهو غير مؤرخ — جرى نصه بما يلي : " أقر أنا ... الخامي باني سبق أن طلقت السيدة ... ثلاث طلاقات الأولى بتاريخ آخر يوليو سنة ١٩٦٢ ثم راجعتها قبل انقضاء العدة ، ثم طلقتها طلقة ثانية بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ ثم راجعتها قبل انقضاء العدة ، وطلقتها طلقة ثالثة وأخيرة بتاريخ ٢١/٩/١٩٦٢ ، وبذلك أصبحت بائنة منى بينونة كبرى اعتبارا من التاريخ المذكور ، وأتعهد بإثبات الطلاق البائن المذكور لدى مأذون شرعي واتخاذ اللازم لموافاة السيدة ... بوثيقة الطلاق الرسمية خلال مدة ثلاثة أيام " . وما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على ما قرره من أنه " ... يبين من الاطلاع على عريضة الدعوى رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٦٢ أن المستأنفة — الطاعة — ذكرت فيها أن المستأنف عليه — المطعون عليه — أوقع عليها الطلاق ثلاث مرات نهايتها آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وقالت في عريضة الدعوى المستأنفة المسألة إنه أوقع عليها الطلاق ثلاث مرات كانت الأخيرة منها

في ١٩٦٢/٩/٢١ فالمطلوب في كل من الدعويين هو إثبات إيقاع الطلاق المكل للثلاث بتطبيقه لها الطلاق المنوه عنه بها ، والطلقة الثالثة والمكاملة للثلاث التي ذكرتها المستأنفة في كل من الدعويين كانت في أواخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ فالطلبات التي في الدعوى الثانية هي التي كانت بعينها في الدعوى الأولى ، وفقط قالت في الدعوى الأولى إن الثالثة كانت في آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ ولم تذكر تاريخا للأولى أو الثانية ، وفي الدعوى المستأنفة قالت إن الأولى كانت في آخر يوليو سنة ١٩٦٢ والثانية في ١٩٦٢/٩/١٤ والثالثة في ١٩٦٢/٩/٢١ وهذا لا يتعارض مع ما جاء بالدعوى الأولى من أن الثالثة نهايتها في آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، فموضوع الدعويين واحد وسببهما واحد وقد حكم في الدعوى الأولى بالرفض ... وقول المستأنفة بأن الطلاق المطلوب الحكم به ثبت بإقرار المستأنف عليه بالورقة المنوه عنها وهو إقرار بالكتابة ، أما الطلاق في القضية التي تقرر رفضها فكان شفوياً ، هذا القول ينافى عنه لأن هذا كلام في الدليل وإن كان في الدعوى الأولى البينة أما في هذه الدعوى فهو بالإقرار والكلام في الدليل لا يكون إلا بعد سماع الدعوى ، أما إذا كانت الدعوى غير مسموعة أسبق الفصل في موضوعها فبلغت عن كل كلام يقال بالنسبة للدليل ... " وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية المؤيد بالاستئناف رقم ١١٠ لسنة ٨٠ ق القاهرة للأحوال الشخصية أنه كان بشأن طلاق ادعت الطاعنة أن المطعون عليه أوقعه عليها ثلاث مرات الثالثة منها في آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، في حين أن النزاع الحالي يدور حول طلاق مثبت في إقرار منسوب صدوره إلى المطعون عليه بتطبيقه للطاعنة ثلاث طلبات أولاها في آخر يوليو سنة ١٩٦٢ والثانية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ والثالثة في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وإذا اعتبر الحكم الطلقة المكاملة للثلاث المحدد وقوعها في الدعوى الأولى بأخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ هي بعينها الطلقة الثالثة المثبت في الإقرار صدورها بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ استناداً إلى أن كلا من الطالقتين صدرت في أواخر ذلك الشهر مع أن هذين التاريخين مختلفان ، ورتب الحكم على ذلك هدم جواز نظر الدعوى الحالية لسبق الفصل فيها في الدعوى الأولى ، فإنه يكون فوق مخالفته للقانون قد شابته فساد في الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : محمد عبد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٧١)

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تقادم . " التقادم المسقط " . محاماه . " أتعاب المحامى " .

مدة تقادم حقوق أصحاب المهن الحرة . بدء مزاياها . . مثال بالنسبة لأتعاب
محام .

(٢) محاماه . " أتعاب المحامى " . تقادم . نقض . " السبب المفتقر
للدليل " .

إعتبار الحكم تاريخ الفصل فى آخر القضايا التى حضر فيها الطاعن محاميا عن المطعون عليها مبدأ لمریان
التقادم . . نعى الطاعن على الحكم دون تقديم الدليل على قيامه بعد هذا التاريخ بأعمال . تنق
أتعابا عنها . عار عن الدليل .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطتها فى تفسير المستندات " . نقض . " السبب
المتعلق بالواقع " .

ملطة محكمة الموضوع فى تفسير المستندات بما لا يخرج عن عبارتها الواضحة . المنازعة
فى ذلك جلد موضوعى . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .

١ - حدد المشرع فى المادة ٣٧٦ من القانون المدنى مدة تقادم حقوق
أصحاب المهن الحرة ومنهم المحامون بخمس سنوات ، ثم نص فى المادة ٢٧٩
على أن يبدأ مريان التقادم فى الحقوق المشار إليها من الوقت الذى يتم فيه
الدائنون تقدماتهم ولو استمروا يؤدون تقدمات أخرى ، وعلة ذلك على ما جاء
بالأعمال التحضيرية أن الديون التى يرد عليها التقادم المذكور تترتب فى الغالب

على عقود تقتضى نشاطا مستمرا أو متجددا ، يجعل كل دين منها قائما بذاته رغم استمرار نشاط الدائن وتجدده ، فيسقط بإنقضاء مدة التقادم متى اكتملت ذاتيته ، وأصبح مستحق الأداء ، وذلك ما لم يثبت قيام ارتباط بينها يجعلها كلا غير قابل للتجزئة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بالأسباب السائغة التي أوردتها ، والتي ليست محل نعي من الطاعن إلى أن القضايا التي باشرها الطاعن لصالح الوقف لا يمكن أن تعتبر كلا لا يقبل التجزئة ، وأن الأتعاب المستحقة من كل منها تعتبر ديناً قائماً بذاته ، يسقط الحق في المطالبة به بمضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء العمل في كل منها على حدة وكان ما أورده الحكم في هذا الصدد يتضمن الرد المسقط لدفاع الطاعن بخصوص قيام المانع الأدبي فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

۲ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر تاريخ الفصل في الدعوى رقم باعتبارها آخر القضايا التي حضر فيها الطاعن محامياً عن المطعون عليها مبدأ لسريان التقادم . وكان الطاعن لم يقدم الدلائل على أنه قام بعد هذا التاريخ بأعمال أخرى يستحق أتعاباً عنها . فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون عارياً عن الدلائل .

۳ - لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير المستندات المقدمة إليها بما لا يخرج عن عبارتها الواضحة . وإذا كان استخلاص المحكمة أن الطاعن قد استلم أتعابه كاملة عن الأعمال المنوه عنها بسبب النعي هو استخلاص موضوعي سائغ ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جديلاً موضوعياً بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها الحكم ، مما لا يجوز التحدى به لدى محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الأستاذ المحامي تقدم في ١٩/٤/١٩٦٠ إلى نقابة المحامين بطلب تقدير مبالغ عشرة آلاف جنيه أتعابا له مقابل قيامه بمباشرة القضايا والتحقيقات التي أجراها لصالح وقف المرحومة الذي تمثله المطعون عليها والتي لم يتفق معها على أجراها . وقال مشرعا لذلك إنه كان موكلا عن الوقف المذكور من قبل النازرة السابقة بتوكيل رسمي رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٣٧ الاسكندرية ، ولمسحات محامها المدعى عليها أصدرت له توكيلا جديدا بالإستمرار في مباشرة شئون الوقف القانونية فقم بهذه وكالة إلى أن صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف وتعيين المدعى عليها حارسة عليه فكانت تؤدي إليه قدرا يسيرا من الأتعاب انتظارا لتنفيذ الحكم الصادر باستلام أعيانه ولكمه فوجيء في ٧/٥/١٩٥٥ بعزله عن التوكيل فلجأ إلى مجلس النقابة لتقدير أتعابه . وفي ٧/٥/١٩٦٤ قضى المجلس برفض الدفع بستموط الحق في المطالبة بالأتعاب بالتقدم بتقدير أتعاب الطالب بمبلغ ٥٠٠ ج . أعظم الطرفان من هذا التقدير لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية وفي ١٨/١/١٩٦٦ قضت المحكمة بقبول التظلمين شكلا وفي الموضوع بإلغاء أمر التقدير المتظلم فيه ورفض الدعوى استنادا إلى أن التضايا التي باثمرها الطالب مستقلة كل منها عن الأخرى ولا تكون كلا غير قابل للتجزئة فيسقط الحق في المطالبة بالأتعاب في كل منها بانتهاء العمل فيها طبقا لنص المادتين ٣٧٦ من القانون المدني و ٥١ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، واستأنف الطالب (الطاعن) هذا الحكم طالبا إلغاءه والقضاء له بطلباته وقيد الإستئناف برقم ٢٦٥ قضائية الاسكندرية . وفي ٢٧/٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاسل الأول منها أن مجلس النقابة قضى برفض الدفع بستموط الحق في المطالبة بالأتعاب المبدى من المطعون عليها لعدم مضي خمس سنوات من ٧/٥/١٩٥٥ تاريخ عزله من التوكيل حتى ١٩/٤/١٩٦٠ تاريخ المطالبة بالأتعاب أخذا بنص المادة ٥١ من القانون

رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي يحكم واقعة النزاع وخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر استنادا إلى أن حق المحامي في اقتضاء الأتعاب يسقط بمضي خمس سنوات من انتهاء المرافعة في كل قضية على حدة طبقا لنص المادة ٥١ المشار إليها والمادة ٣٧١ من القانون المدني التي تقضي بسريان التقادم من الوقت الذي يتم فيه الدائون تقديماتهم وأو استمروا يؤدون تقدمات أخرى ، ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن المادة ٥١ من قانون المحاماة ليست إلا إعمالا لنص المادتين ٣٧٩ و ٣٨٢ من القانون المدني ولما كان المشرع قد حدد في المادة ٥١ سائفة البيان بدء سريان تقادم أتعاب المحامي من تاريخ انتهاء التوكيل وليس ببلوغ انتهاء التقديم ، تقديرًا للعلاقة الأدبية التي تربط المحامي بموكله ، وكانت هذه العلاقة تعتبر طبقا لنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني مانعا يتعذر معه المطالبة بالأتعاب قبل انتهاء التوكيل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه في المطالبة بالأتعاب استنادا إلى نص المادة ٣٧٩ منفصلا عن نص المادة ٣٨٢ من القانون المدني يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده وأخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله . " وحيث إن المادة ٥١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن إخمارة تنص على أن يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالأتعاب عند عدم وجود سند بها بمضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء التوكيل ، وهذا الصواب لا تطبيقا للقواعد العامة المقررة في التقادم المسقط المنصوص عليه في المادتين ٣٧٦ و ٣٧٩ من القانون المدني وليس المقصود بعبارة انتهاء التوكيل هو انتهاء الوكالة نهائيا كما في حالة العزل ، وإنما المقصود بها انتهاء التوكيل في كل عمل قضائي بذاته بمعنى أن كل عمل قضائي يجريه المحامي يبقى محتفظا بكيانه وبذاتيته ويسقط الحق في المطالبة عن أتعابه بانقضاء خمس سنوات من انتهاء التوكيل بخصوص هذا العمل بذاته ، فإن كان المحامي موكلا في قضايا متعددة فإنه يجب في هذه الحالة البحث فيما إذا كان يقوم فيها ارتباط لا يقبل التجزئة أو لا يقوم فيها جميعا هذا الارتباط ، فإن ارتبطت لقضايا متعددة برباط وثيق يجعلها كلالا لا تقبل التجزئة لا تنفك أحداها عن الأخرى

أو إذا اتفق صراحة أو ضمنا بين المحامي وموكله على ألا تستحق الأتعاب إلا بعد الانتهاء فيها كلها فإن التقادم لا يسرى إلا بعد الانتهاء من آخر قضية من هذه القضايا ولا يسرى التقادم الخمسى بمجرد انتهاء كل قضية على حدة . وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيح فى القانون ذلك أن المشرع بعد أن حدد فى المادة ٣٧٦ من القانون المدنى مدة تقادم حقوق أصحاب المهن الحرة ومنهم المحامون بخمس سنوات نص فى المادة ٣٧٦ على أن يبدأ سريان التقادم فى الحقوق المشار إليها من الوقت الذى يتم فيه الدائنون تقدماتهم ولو استمروا يؤدون تقدمات أخرى ، وعلة ذلك — على ما جاء بالأعمال التحضيرية — أن للديون التى يرد عليها التقادم المذكور ترتب فى الغالب على عقود تقتضى نشاطا مستمرا أو متجددا يجعل كل دين منها قائما بذاته رغم استمرار نشاط الدائن وتجديده فيسقط بانقضاء مدة التقادم متى اكتملت ذاتيته وأصبح مستحق الأداء وذلك ما لم يثبت قيام ارتباط بينها يجعلها كلاً غير قابل للتجزئة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بالأصناف السائغة التى أوردها وإلى ليست محل نهي من الطاعن إلى أن القضايا إلى باشرها لصالح الوقف لا يمكن أن تعتبر كلاً لا يقبل التجزئة وأن الأتعاب المستحقة عن كل منها يعتبر ديناً قائماً بذاته يسقط الحق فى المطالبة به بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء العمل فى كل منها على حدة ، وكان ما أورده الحكم فى هذا الصدد يتضمن الرد المسقط لدفاع الطاعن بخصوص قيام المانع الأدبى فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بعدم سقوط الأتعاب المطالب بها بالتقادم استناداً إلى نص المادة ٣٨٢ من القانون المدنى التى تقضى بعدم سريان التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً وكذلك فيما بين الأصيل والنائب ، كما تمسك بأن المبالغ القليلة التى تقاضاها من المطعون عليها كانت تحت حساب الأتعاب وإن هذا الحساب لا زال قائماً فلا يسرى التقادم بشأنها طبقاً لنص المادة ٣٨١ من القانون المدنى إلا من اليوم الذى يصبح فيه

الدين مستحق الأداء أى من يوم قفل الحساب وترصيده ، لأن دين الوكيل قبل موكله يكون قبل ذلك احتماليا لا يلحقه السقوط ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت من هذا الدفاع في شقه الأول فلم يناقشه أو يرد عليه ورفض الشق الثانى منه استنادا إلى النظر الذى سبق تعيينه بالسبب الأول بفناء خاطئا ومشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الأول منه بما سبق الرد به على السبب الأول من أن قضاء المحكمة بتحديد بدء التقادم بالنسبة للأتعاب المستحقة للطاعن من كل دعوى باثرها لصالح المطعون عليها من تاريخ انتهاء عمله فيها يتضمن رفضا لما أثاره من أن علاقته بموكلته بوصفه محاميا كانت مانعا أدبيا يتعذر معه مطالبتها بأتعابه ، وما أثاره الطاعن من أنه كان ية بعض جزاء من الأتعاب انتظارا لتصفية الحساب وأن دينه قبل موكلته لا يلحقه السقوط ، فقد تكفل الحكم بالرد عليه حين اعتبر تمام العمل في كل دعوى على حدة مجريا لبدء تقادم الأتعاب المستحقة عنها .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم الابتدائي خلص إلى أن القضايا المطلوب تقدير الأتعاب عنها قضايا متفرقة وأن تقادم الأتعاب يسرى بالنسبة لكل منها على حدة ولكنه لم يستظهر بدء مريان التقادم في كل منها اكتفاء ببحث آخر قضية منها واعتبار تاريخ الحكم فيها بدءا لمريان تقادم الأتعاب المستحقة عن القضايا جميعا رغم تمسك الطاعن لدى محكمة الاستئناف بأن هذا التحديد تحكى بحت ويترتب عليه الخطأ في تحديد بدء مريان التقادم لأن الدعوى قد ترفع قبل غيرها ويصدر الحكم في الدعوى التالية وحدها وترتب على منطق الحكم مريان التقادم بالنسبة للدعوىين معا بينما تكون الأولى لا تزال منظورة ويكون الحكم المطعون فيه قد تخلى عن البحث اللازم للتعرف على بدء التقادم بالنسبة لكل دعوى على حدة ، هذا فضلا عن أنه أوضح لمحكمة الموضوع القضايا التي استمر في مباشرتها بعد تاريخ الفصل في آخر دعوى وكل فيها والذي اعتبره الحكم بدءا للتقادم في الدعوى جميعا وأوضح لها كذلك أن وكالته لا تقتصر على مباشرة الدعوى بل تمتد إلى تنفيذ الأحكام التي صدرت فيها والتي لم تنفذ بعد إلا أنها لم تلتفت

إلى هذا الدفاع الجوهري بفناء حكمها مشوبا بالقصور في التسبيب وبالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده وأخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن مرد وقائع الدعوى وانتهى إلى أن تقادم أتعاب المحامي يسرى بالنسبة لكل قضية على حدة من تاريخ انتهاء المرافعة فيها طبقا لنص المادة ٣٧٩ من القانون المدني عاد وعرض للقضايا التي بانمرها الطاعن لصالح مركلته وأثبت أن آخرها كانت القضية رقم ٦ لسنة ١٩٥٥، مستعجل الاسكندرية التي صدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٥٥/١/٣ أما القضية رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٥ مستعجل الاسكندرية التي رفعت بعدها فلم يباشر الطاعن عملا من الأعمال القضائية فيها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر تاريخ الفصل في الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٥٥ مستعجل الاسكندرية باعتبارها آخر القضايا التي حضر فيها الطاعن محاميا عن المطعون عليها مبدأ لسريان التقادم ، وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أنه قام بمد هذا التاريخ بأعمال أخرى يستحق أتعابا عنها فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الخامس القصور في السبب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه طلب تقدير أتعابه بمنع ألقى جنبيه عن العمل الشاق الذي قام به لشهر الوقف الذي اقتضى منه تحديد كشوف التحديد الخاصة بأعيان الوقف ومساحتها ١٧٧٧ فدانا وهي تقرب من عشرين كشفا كان ينتقل للإشراف على تحريرها من واقع الخرائط المساحية وتطبيقها على حجة الوقف التي ترجع إلى مائة سنة تقريبا وحكم الملكية الصادر ضد الحكومة والتحقق من إعلانات الوراثة وتحرير اقرارات المستحقين التي يعصادق بعضهم فيها على نصيب البعض الآخر حتى أمكنه الحصول على موافقتهم دلى التقسيم وتسجيل اقراراتهم رغم كثرتهم واختلاف اتجاهاتهم وأن هذه الأعمال استغرقت من وقته زهاء سنتين ، ولكن المحكمة الابتدائية رفضت طلبه في هذا الخصوص إستنادا إلى أن الإيصالات المقدمة من المطعون عليها تثبت أنه استلم أتعابه منها دون تحفظ أراحياط ، وبالرغم من تمسكه لدى محكمة الاستئناف بعدم الاتفاق على الاتعاب المتعلقة بهذه الأعمال وأن الاقرار باستلام جزء من الأتعاب

لا تفيد حتما نزوله عن الباقي منها ، فإن الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الدفاع وأهدر حقه في الأتعاب المستحقة عن الأعمال المشار إليها بحجة عدم تحفظه في الإيصالات الصادرة منه في حين أن التحفظ لم يكن لازما ولا مظلوما وقتئذ لصدور تلك الإيصالات قبل تمام العمل الموكل إليه لأن طلب الإشهار ما زان قننا حتى الآن بمصلحة الشهر العقاري ولأن التحفظ لا يعطى صاحبه حقا ليس له كما أن عدم التحفظ لا يسقط الحق الثابت في ذمة المدين هذا إلى أن الحكم وقد سلم بقيام الانفاق على أبحر الوكالة عن هذه الأعمال فإنه لم يعمل سلطته المخولة له بمقتضى المادة ٧٠٩ من القانون المدني بزيادة الأتعاب أو خفضها . وإذا كانت الإيصالات المقدمة من المطعون عليها لم تصدر من الطاعن بعد تمام العمل الموكل إليه وكانت دلالتها لا تنصرف إلى الإبراء من باقي الأتعاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلبه المشار إليه يكون قاصرا لقيامه على أسبابه لا تكفى لجملة .

وحيث إن هذا النعي مردود بما قرره الحكم الابتدائي الذي أيده وأخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه "أما عن إجراءات إشهار حل الوقف فقد ثبت من الإيصالات المقدمة بحفاظة المنظم ضدها أن السيد المحامي قد استلم أتعابه منها دون ما تحفظ أو احتياط وقد باقت هذه الأتعاب نيفاً ونحوه من جنسها فيتمتع استبعاد هذه الأعمال من مجال الحديث عن سقوط الحق ، ومن ذلك يبين أن الحكم قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما تفيد عبارة المستندات المقدمة في الدعوى دون خروج على مدلولها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير المستندات المقدمة إليها بما لا يخرج من عبارتها الواضحة وكان استخلاص المحكمة أن الطاعن قد استلم أتعابه كاملة عن الأعمال المنوه عنها بسبب النعي هو استخلاص موضوعي سائق فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يعدوا أن يكون جدلا موضوعيا بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها الحكم — مما لا يجوز التحدي به لدى محكمة النقض .

ولما تقدم يترتب رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٧٢)

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٨ القضائية :

دعوى . " ضم دعاوى " . بيع . " دعوى صحة التعاقد " . حكم . " الطعن
في الحكم " . تزوير . نقض . " أثر نقض الحكم " .

ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا لا يفقد كلا منهما استقلالهما . الأمر بضم دعوى صحة
عقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد . أثره . اندماج الدعويين . الفصل في التزوير
في هذه الحالة . قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
م ٣٧٨ مرافعات سابق . نقض الحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز استئناف هذا القضاء .
أثره . نقض الحكم الصادر من بعد رد وبطلان عقد البيع .

لأنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهila
للإجراءات لا يترتب عليه اندماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل منهما
استقلالها واو اتحد الخصوم فيهما ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب
في إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب في القضية الأخرى ، فإذا كان
الثابت أن محكمة الموضوع بعد أن ضمت الدعويين انتهت إلى أن عقد البيع
في دعوى صحة العقد هو بذاته العقد موضوع دعوى التزوير الأصلية ، وكانت
دعوى صحة العقد هي الوجه الآخر لدعوى بطلانه ، فإن الاندماج يتم بين الدعويين ،
ويترتب عليه أن يصير الادعاء بالتزوير واحدا فيهما ، والفصل فيه هو قضاء
صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد ، غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه
على استقلال عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، وإذا خالف
الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف

من الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير ، فانه يكون قد خالف القانون ، وإذ كان هذا الحكم أساساً للحكم الصادر برد وبطلان عقد البيع ، فانه يترتب على نقض الحكم الأول نقض الحكم اللاحق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن — تحصل في أن رزق علي يوسف أقام الدعوى رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٦٥ ك سـوهاج ضد سعد رزق علي يوسف طلب فيها الحكم برد وبطلان عقد البيع الابتدائي المنسوب صدوره منه للدعي عليه من بيع ثلاثة أفدنة ضمن ٤ ف و ١٤ ط و ١٢ س وقال بياناً للدعوى إنه يملك القدر الأخير وعلم أن ابنه المدعى عليه اصطنع عقد بيع نسبه إليه بمساحة قدرها ثلاثة أفدنة من هذا القدر ، ولما كان لم يتصرف في شيء من ملكه ولا يعرف بيانات هذا العقد فقد أقام دعواه بطلانته سالفة البيان . رد المدعى عليه باقامة الدعوى رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦٥ ك سـوهاج ضد والده طلب فيها الحكم بصحة التعاقد من عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٤/٨/١٦ ببيعه له فدائين نظير ثمن بمبوض قدره ٨٥٠ جنيهاً وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٨ قررت المحكمة ضم الدعوى الأولى إلى الثانية ليفصل فيهما بحكم واحد ولما توفي رزق علي يوسف طعن المطعون عليهما الأول والثانية بتزوير هذا العقد وطلبوا رفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦ أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة التزوير وبعد أن سمعت شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ حكمت برفض الادعاء بالتزوير . استأنف المطعون عليهما الأول والثانية هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبين بإلغاء الحكم برد وبطلان عقد البيع ورفض دعوى المستأنف عليه الأول — الطاعن — رقيدها الاستئناف برقم ٢١٥ سنة ٤٢ ق ، ودفع الطاعن بردم جواز الاستئناف وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٧

حكمت المحكمة برفض هذا الدفع و بقبول الاستئناف شكلا كما قضت في ٥ مايو سنة ١٩٦٨ في موضوع التزوير بإلغاء الحكم المستأنف ورد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٦/٨/١٩٥٤ . طعن الطاعن بطريق النقض في هذين الحكمين وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكمين المطعون فيهما بالسببين الأول والثاني مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن مورث المطعون عليهما أقام الدعوى برد وبطلان عقد البيع المنسوب إليه يبيعه إلى الطاعن ثلاثة أفدنة مما يملكه كما أقام الطاعن على المورث المذكور الدعوى رقم ٥٨٥ سنة ١٩٦٥ بصحة العقد المؤرخ ١٦/٨/١٩٥٤ بشرائه فدائين منه وطعن المطعون عليهما — بعد وفاة مورثهما — بتزوير عقد البيع الأخير وانصبت عليه شواهد التزوير وأقوال الشهود ، ومؤدى ذلك أن يكون عقد البيع موضوع دعوى التزوير الأصلية مغايرا للعقد موضوع دعوى صحة التعاقد المدعى بتزويره ويجعل الطعن في الحكم الصادر برفض الادعاء بالتزوير غير جائز على استقلال لصدوره قبل الفصل في موضوع دعوى صحة العقد ، إلا أن المحكمة قبلت الاستئناف المرفوع عنه تأسيسا على وحدة التمتدين في الدعويين وجعلت من هذا الحكم أساسا لقضاها الصادر برد وبطلان العقد المقدم في الدعوى المرفوعة منه بطالب صحته ونفاذه في حين أنه يترتب على القول بوحدة الموضوع في الدعويين واتحادهما في الخصوم والسبب اندماج هاتين الدعويين فيكون هناك موضوع واحد معروض عليهما هو صحة عقد البيع ودفاع فرعى من المدعى عليهم ببطلان هذا العقد لتزويره ويكون الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير حكما غير منه للخصومة فلا يجوز استئنافه استقلالا .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه الصادر في ٧/٢/١٩٦٨ بعد أن أشار إلى قيام محكمة أول درجة بضم الدعوى بصدور فيهما حكم واحد أقام قضاءه بقبول الاستئناف على ما قرره من أن "الحكم المستأنف الصادر فيهما برفض الادعاء بالتزوير قد فصل فصلا ضمنيا برفض دعوى التزوير الأصلية لوحدة الخصوم والموضوع وأن هذا القضاء ليس منصبا على الادعاء

بالتزوير وحده الذى هو دفع فى دعوى صحة التعاقد فلا يجوز استئناف الحكم الصادر بشأنه استقلالا بل موصيا أيضا على موضوع دعوى التزوير الأصلية وهو ما يبين منه أن الحكم بعد أن قطع بأن عقد البيع موضوع دعوى صحة التعاقد هو بذاته العقد موضوع دعوى التزوير الأصلية ذهب إلى أن ضم الدعويين واتحاد الخصوم والموضوع يجعل الحكم الصادر برفض الادعاء بتزوير العقد حاسما للنزاع فى دعوى التزوير الأصلية وترتب على ذلك قبول الاستئناف عنه فى حين أنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين مباحا وموضوعها إلى بعضهما تسهيلا للأجراءات لا يترتب عليه اندماج الواحدة فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيهما إلا أن الأمر بخلاف إذا كان الطالب فى إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطالب فى القضية الأخرى ، فإذا كان الثابت أن محكمة الموضوع بعد أن ضمت الدعويين انتهت إلى أن عقد البيع فى دعوى صحة العقد هو بذاته العقد موضوع دعوى التزوير الأصلية وكانت دعوى صحة العقد هى الوجه الآخر للدعوى بطلانه فإن الاندماج يتم بين الدعويين ويترتب عليه أن يصبح الادعاء بالتزوير واحدا فيهما والفصل فيه هو قضاء صادر قبل الفصل فى موضوع صحة العقد غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه على استقلال عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف عن الحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثالث ، وإذا كان هذا الحكم أساسا للحكم الصادر برفض العقد فإنه يترتب على نقض الحكم الأول نقض الحكم اللاحق الصادر بجلسة ١٩٦٨/٥/٥ .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم بتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف .

جلسة ١١ من يولييه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(١٧٣)

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة التركات " .

خضم الديون من وعاء الضريبة . شرطه . أن تكون ثابتة بمسند يصلح دليلا على المتوفى أمام
القضاء .

(٢) ضرائب . " ضريبة الزكات " . تأميمات عينية . " الرهن " .
مجزئة . " أحوال عدم التجزئة " . التزام .

الرهن الرسمي على العقار . غير قابل للتجزئة . للدائن المرتهن التنفيذ على العقار المرهون بكل
الدين أو ما بق منه . مسؤولية المورث وشرائه المدين اخترايا العقار المرهون مسؤولية شخصية من
مداد الدين لا باعتبارهما حائزين للعقار . وجوب خضم الدين كله من أصول التركة ، ولو أن التركة
حق الرجوع على المدين الآخر .

١ - نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة
على التركات ، يدل على أنه لتحديد وعاء الضريبة على التركات ، يتعين خضم
الديون التي تلازم بها التركة متى كانت ثابتة بمسند يصلح دليلا على المتوفى أمام
القضاء .

٢ - مفاد ما تنص عليه المادة ١٠٤٠ من القانون المدني من أن كل جزء
من العقار أو العقارات المرهونة ضامن لكل الدين ، وكل جزء من الدين مضمون
بالعقار أو العقارات المرهونة كلها ما لم ينص القانون أو يقضى بالاتفاق بغير
ذلك ، أن الرهن الرسمي على العقار حق غير قابل للتجزئة ، سواء بالنسبة إلى العقار

المرهون أو بالنسبة إلى الدين المضمون ، فإذا انقضى جزء من هذا الدين بقي العقار المرهون ضامنا لما بقي من الدين ، فلا يخلص منه ما يقابل ما انقضى من الدين . لما كان ذلك ، فإنه يكون للبنك الدائن المرتهن أن ينفذ على العقار المرهون بكل الدين أو بما بقي منه ، على أن يكون التنفيذ في مواجهة المورث وشريكه في الدين المضمون اللذين اشتريا العقار المرهون باعتبارهما مسئولين مسئولية شخصية من الدين ، لا باعتبارهما حائزين للعقار ، لأنهما حلا محل البائع في صداد الدين ويشترط في الحائز طبقا لنص المادة ١٠٦٠/٢ من القانون المدني ، أن يكون غير مسئول شخصيا عن الدين ، ولا يحول دون ذلك أن يكون للتركة عند التنفيذ على العقار بكل الدين حق الرجوع على المدين الآخر بمقدار حصته فيه ، لأن الممول عليه في تحديد وعاء الضريبة على التركات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — انشغال ذمة المتوفى بالدين قبل الدائن ، وليس بحصته فيه ، قبل باقي المدينين . وإذا انتهى الحكم إلى أن دين بنك الأراضى ، غير قابل للانقسام في علاقة الدائن بالمورث وشريكه في الدين المضمون ، ووجب على ذلك وجوب خهم الدين كله من أصول التركة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتصل في أن ماهورية ضرائب ملوى قدمت صافي تركة مورث المطعون عليهم بمبلغ ٢٣١٩١ ج و ٩٨٥ م ، وإذا عترض الورثة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها

(١) قضا ٢١ فبراير ١٩٧٣ بحجوة المسكنب الفنى لسنة ٢٤ ص ٣٠٧

بتاريخ ١٩٥٥/٧/١٤ بتخفيض تقدير المأمورية الى مبلغ ٢٠٩٦٧ ج و ١٣٠ م ،
 قد أقاموا الدعوى رقم ٨٧ سنة ١٩٥٥ تجارى المنيا الابتدائية ضد مصلحة
 الضرائب بالطمع فى هذا القرار طلبة تعديل على ضوء اعتراضاتهم ، ومن بين
 الأسباب التى استندوا إليها أن المصلحة لم تحسب دين بنك الأراضى البالغ
 قدره ٢١٨٤ ج و ٦٦٦ م ضمن خصوم الشركة . وبتاريخ ١٩٥٦/١١/١ حكمت
 المحكمة بنذب مكتب الخبراء الحكوميين بالمنيا لبحث اعتراضات المطعون عليهم .
 باشر الخبير المنتدب المأمورية وقدم تقريره . وبتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٨ حكمت
 المحكمة بإضافة دين بنك الأراضى الى خصوم الشركة وبإحالة الدعوى الى التحقيق
 لإثبات ونفى مادون بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شاهدى
 المطعون عليهم عادت وبتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٦ حكمت بتعديل القرار المطعون
 فيه وتحديد صافي الزكاة بمبلغ ١٧٨١٨ ج و ٦٦٠ م ، استأنفت مصلحة الضرائب
 هذا الحكم والحكمين الصادرين بتاريخى ١٩٥٦/١١/١ و ١٩٥٩/٢/٢٨ بالاستئناف
 رقم ٧١ سنة ١٩٥٩ ق تجارى بنى سوييف طالبة إلغائها والحكم بتأييد قرار اللجنة .
 وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٨ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وتحديد صافي
 الشركة بمبلغ ١٧٧٩٨ ج و ٦٦٠ م ، طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق
 النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة
 المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأىها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه امتنع
 من أصول الزكاة مبلغ ٢١٨٤ ج و ٦٦٠ م تأسيسا على أن المورث وآخر اشترى
 خمسة عشر فدانا كانت مرهونة لملك الأراضى رهنا رسميا مقابل دين فى ذمة
 البائعين و على أن يحلا محلهما فى سداد الدين
 البالغ قدره ٢١٨٤ ج و ٦٦٠ م ، وأن المورث يعتبر حائزا للعقار المرهون ومن حق
 الدائن المرتهن عند حلول أجل الدين طبقا لأحكام المادة ١٠٦٠ من القانون
 المدنى أن يزرع ملكية العقار المرهون فى يد الحائز إلا إذا اختار الأخير أن يتمضى
 الدين أو يطهر العقار أو يتخلى عنه ومقتضى ذلك أن ينخصم الدين كله من أصول
 الشركة ، وهو من الحكم مخالف للفقانون وخطأ فى تطبيقه ، ذلك أن الدين موضوع
 النزاع لم يلحقه وصف التضامن فينقسم على المورث وشريكه فى الدين المضمون ،

وإذا وفي من الركة فللا ركة وفقا لأحكام المادة ١٠٦١ من القانون المدني أن يرجعوا على المدين الآخر بقدر حصته في الدين وبالتالي لا تلتزم الركة إلا بنصيب المورث ، وهو ما يتعين خصمه من أصولها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات على أن " يستبعد من الركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمسندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء " ، يدل على أنه لتحديد وعاء الضريبة على التركات يتعين خصم الديون التي تلتزم بها الركة متى كانت ثابتة بمسند يصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء ، ولما كان مفاد ما تنص عليه المادة ١٠٤٠ من القانون المدني من أن كل جزء من العقار أو العقارات المرهونة ضامن لكل الدين وكل جزء من الدين مضمون بالعقار أو العقارات المرهونة كلها ما لم ينص القانون أو ينقض الاتفاق بغير ذلك ، أن الرهن الرسمي على العقار حق غير قابل للتجزئة سواء بالنسبة إلى العقار المرهون أو بالنسبة إلى الدين المضمون ، فإذا انقضى جزء من هذا الدين بقي العقار المرهون ضامنا لما بقي من الدين فلا يخلص منه ما يقابل ما انقضى من الدين . لما كان ذلك ، فإنه يكون للبنك الدائن المرتهن أن ينفذ على العقار المرهون بكل الدين أو بما بقي منه على أن يكون التنفيذ في مواجهة المورث وشريكه في الدين المضمون اللذين اشتريا العقار المرهون باعتبارهما مسئولين مسئولية شخصية عن الدين لا باعتبارهما حائزين للعقار لأنهما حلا محل البائع في سداد الدين ويشترط في الحائز طبقا لنص المادة ٢/١٠٦٠ من القانون المدني أن يكون غير مسئول شخصيا عن الدين ، لا يحول دون ذلك أن يكون لاركة عند التنفيذ على العقار بكل الدين حق الرجوع على المدين الآخر بمقدار حصته فيه لأن الممول عليه في تحديد وعاء الضريبة على التركات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انشغال ذمة المتوفى بالدين قبل الدائن وليس بحصته فيه قبل باقي المدينين ، وإذا انتهى الحكم إلى أن دين بنك الأراضي غير قابل للانقسام في علاقة الدائن بالمورث وشريكه في الدين المضمون ، ورتب على ذلك وجوب خصم الدين كله من أصول الركة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يولييه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المنتشرين :
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وإبراهيم السيد ذكرى ، وإسماعيل
 فرحات ممان .

(١٧٤)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ القضائية "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . "النسب" . دعوى . "شروط قبول الدعوى" .
 دعوى النسب . مماها مجردة . شرطه . التناقض فيها مغتفر . مماها ضمن حق آخر .
 شرطه . التناقض فيها . لا يغتفر ما دام لا يوجد ما يرفعه .

الأصل في دعوى النسب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — أن ينظر
 إلى النسب المتنازع فيه ، فلو كان مما يصح إقرار المدعى عليه به ويثبت باعترافه
 وليس فيه تحميل النسب على الغير كالأبوة والبنوة ، فإنها تسمع مجردة أو ضمن
 حق آخر ، سواء ادعى لنفسه حقاً أو لم يدع ، ويغتفر فيها التناقض لأن مقصودها
 الأصل هو النسب ، والنسب يغتفر فيه التناقض ، لئلا يفتقر الأصل فيه .
 أما لو كان مما لا يصح إقرار المدعى عليه به ، ولا يثبت باعترافه وفيه تحميل
 النسب على الغير ، كالأخوة والعمومة ، فلا تسمع إلا أن يدعى حقاً من إرث
 أو نفقة ، ويكون هو المقصود الأول فيها ولا يغتفر فيها التناقض ، لأنه
 تناقض في دعوى مال لا في دعوى نسب ، ودعوى المال يضرها التناقض
 ما دام باقياً لم يرتفع ، ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل الكلامين على الآخر ،
 أو بتصديق الخصم أو تكذيب الحاكم ، أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول
 مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر ، والتناقض يتحقق
 متى كان الكلامان قد صدرا من شخص واحد ، وكان أحد الكلامين في مجلس

(١) قض ٢٩/٥/١٩٦٦ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٤٨٠ .

القاضي والآخرون خارجة ، ولكن ثبت أمام القاضي حصوله ، إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي . وإذا كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٩ مدني بندر طنطا أن مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين — المدعى في دعوى النسب — دعى للإدلاء بشهادته فيها بجلسته أول ديسمبر ١٩٦٠ وأقر بأنه لا تربطه بالمتوفاة صلة قرابة ، وكان هذا القول منه يتناقض مع الأساس الذي أقام عليه دعواه المأثمة في سنة ١٩٦٦ ، من أنه ابن ابن عمها ويرث نصف تركتها تعصيا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول وذهب إلى أن التناقض في النسب عفو يغتفر ، مع أن النزاع يتعلق بدعوى للعمومة ، والمقصود الأول فيها هو المال ، ولا يتعلق بدعوى أبوه أو بنوه فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وإذا حجب الحكم نفسه بهذا التقرير القانوني الخاطئ عن بحث إمكان رفع هذا التناقض بين الكلامين فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين أقام الدعوى رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ أحوال شخصية نفس أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد الطاعنة والنيابة العامة — المطعون عليها السادسة — يطلب الحكم بثبوت وفاة المرحومة يتأريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٦٦ وأنه من ورثتها بصفته ابن ابن عمها ويستحق في تركتها النصف تعصيا ، وأمر الطاعنة بتسليمه ما يقابل هذا النصيب من التركة وبعدم التعرض له في ذلك . وقال شرحا لدعواه إن المرحومة توفيت في ٣ من أبريل سنة ١٩٦٦

وتركت ما يورث عنها شرعا الأعيان الموضحة بصحيفة الدعوى وانحصر ميراثها الشرعى فيه وهو ابن ابن عمها وفي إبتها الطاعنة وتستحق النصف فرضا ويستحق هو النصف الآخر تعصيا . وإن نازعته الطاعنة وأنكرت نسبه فترفاة واستغنت عن تسليمه نصيبه في التركة بغير حق ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بالطلبات سالفة البيان . وأثناء نظر الدعوى توفي المدعى وحل محله ورثته — المطعون عليهم الخمسة الأولون — بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم الخمسة الأولون أن مورثهم ابن ابن عم المتوفاة وأنه يستحق نصف تركتها تعصيا وأنها تركت ما يورث عنها شرعا ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٨ بثبوت وفاة المرحومة يوم ٣ من أبريل سنة ١٩٦٦ وانحصر ميراثها في إبتها الطاعنة بحق النصف فرضا ومورث المطعون عليهم الخمسة الأولين وهو ابن ابن عمها ، ويستحق باقي تركتها تعصيا والزيتا بتسليمهم نصيبهم في التركة وبعدم التعرض لهم في ذلك . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ لسنة ١٨ ق أحوال شخصية نفس طنطا ، بتاريخ ٨ من يونيو سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم وبالحجاسة المحددة لنظر الطعن ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بثبوت نسب مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين للمتوفاة والتفت عمدا قرره المورث المذكور في الدعوى رقم ١٣٨٣ لسنة ١٩٥٩ مدنى بندر طنطا — التى كانت المتوفاة طرفا فيها — من أنه لا تربطه بها أية صلة قرىبي ، استنادا إلى أن التناقص في الذمب عفو يغفر وتسمع الدعوى معه ، في حين أن هذه الأقوال تعد إقرارا له بحجته صدر من المورث في مجلس القضاء فلا يقبل منه بعد ذلك إنكاره والادعاء بأنه من ورثة المتوفاة بدعوى قيام رابطة قرابة سق أن نفاها وقطع بعدم وجودها ، الأمر الذى يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا التمسك في محله ، ذلك أن الأصل في دعوى النسب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينظر إلى النسب المتنازع فيه ، فلو كان مما يصح إقرار المدعى عليه به ويثبت باعترافه وليس فيه تحميل النسب على الغير كالأبوة والبنوة فلأنها تسمع بمجردة أو ضمن حق آخر سواء ادعى لنفسه حقاً أو لم يدع ، ويغفر فيها التناقض لأن مقصودها الأصلي هو النسب والنسب يغفر فيه التناقض للخفاء الحاصل فيه ، أما لو كان مما لا يصح إقرار المدعى عليه به ولا يثبت باعترافه وفيه تحميل النسب على الغير كالأخوة والعمومة فلا تسمع إلا أن يدعى حقاً من إرث أو نفقة ويكون هو المقصود الأول فيها ولا يفتقر فيها التناقض لأنه تنقض في دعوى مال لا في دعوى نسب ، ودعوى المال يضرها التناقض مادام باقياً لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل الكلامين على الآخر ، أو بتصديق الخصم أو تكذيب الحاكم ، أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر ، والتناقض يتحقق متى كان الكلامان قد صدرا من شخص واحد وكن أحد الكلامين في مجلس القاضى والآخر خارجة ولكن ثبت أمام القاضى حصوله إذ يشترط الكلامان وكأنهما في شئ من القاضى ، وإذا كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات الدعوى رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٩ مدنى سدر طنطا أن مورت المضمون عليهم الخمسة الأولين دعى للإدلاء بشهادته فيها بجملة أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ وأقر بأنه لا تربطه بالموتواة صلة قرابة ، وكانت هذا القول منه يتناقض مع الأساس الذى أقام عليه دعواه المبثثة من أنه ابن ابن عمها ويرث نصف تركتها تعصياً . وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول وذهب إلى أن التناقض فى النسب سقو يغفر مع أن النزاع يتعلق بدعوى العمومة والمقصود الأول فيها هو المال ولا يتعلق بدعوى أبوة أو بنوة ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، وإذا حجب الحكم نفسه بهذا التقرير القاونى الخاطيء عن بحث إمكان رفع هذا التناقض بين الكلامين فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

فهرس هجائى موضوعى

للأحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(العدد الثانى - السنة الرابعة والعشرون)

(أ) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		<u>إجراءات . إقامة</u>
		إجراءات
		١ — اعتبار القرار الجمهوري المطعون فيه عديم الأثر . مؤداه . عدم تحصنه والقرارات الصادرة بموجبه بقوات مواعيد الطعن فيها .
٥٣٩	٩٥	(الطلاب رقم ٢٤ لسنة ١٤١١ ر ٢ لسنة ١٩٧٣/٤/١٩ جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
		٢ — القرار الضمني برفض منح الطالب علاوته المحدد لها ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ . عدم ثبوت علمه اليقيني بهذا القرار إلا بقبضه مرتب شهر أبريل التالي المستحق في أول مايو بغير دلالة . تقديم الطعن في ٨ من مايو سنة ١٩٦٥ . مقبول .
٥٥٣	٩٧	(الطلب رقم ٢٣٠ لسنة ٢٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٤)
		إقامة
		أما كن إقامة رجال القضاء والنيابة واستراحاتهم . وزير العدل هو المختص بتحديد أجر الإقامة بها . تحديد هذا الأجر باستراحات المستشارين بواقع ١٠٪ من أول مربوط درجة المستشار . تقاضى الوزارة هذه النسبة ثم قيامها بنحس ربع بدل السفر طبقا للأئحة بدل السفر . خطأ .
٥٥٦	٩٨	(الطلب رقم ٧ لسنة ٣٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ت)
		تأديب
		١ — اختصاص مجلس تأديب القضاة في إصدار حكم عقابي بالعزل أو اللوم في خصوص الخطأ المنسوب للقاضي . اختصاص قضائي . المواد ١٠٨ — ١١٨ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ (الطلبات أرقام ١٥ ، ٢٢ لسنة ٢٩ و ٦ لسنة ٤٠ ق — "رجال القضاء" جلسة ١٧/٥/١٩٧٣)
٥٤٧	٩٦	
		٢ — أحكام مجالس تأديب القضاة . نهائية . قرار رئيس الجمهورية في شأن عقوبة العزل وقرار وزير العدل في شأن عقوبة اللوم . كل منهما قرار بتنفيذ العقوبة التي أصدرها مجلس التأديب . م ٢/١١٩ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . (الطلبات أرقام ١٥ و ٢٢ لسنة ٢٩ ق و ٦ لسنة ٤٠ ق — "رجال القضاء" — جلسة ١٧/٥/١٩٧٣)
٥٤٧	٩٦	
		٣ — صدور حكم من مجلس التأديب بعزل الطالب من ولاية القضاء قبل صدور القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩ . طعنه على هذا القرار وما لحقه من قرارات تنفيذية لإغفال إعادة تعيينه في وظيفته . غير مقبول . (الطلبات أرقام ١٥ و ٢٢ لسنة ٢٩ ق و ٦ لسنة ٤٠ ق — "رجال القضاء" — جلسة ١٧/٥/١٩٧٣)
٥٤٧	٩٦	
		(ع)
		عزل
		١ — قرارات السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية . قرارات إدارية . مدى حجيتها . حق القضاء الإداري في إلغائها

الصفحة	القاعدة	
٥٣٩	٩٥	إذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التي يقوم عليها . حيازتها حجية التشريع باقرار المجلس النيابي (الطالبان رقا ٢٤ لسنة ٤١ و ١ لسنة ٤٢ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
٥٣٩	٩٥	٢ — التفويض التشريعي المقرر بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ . سنده وحدوده . ما تضمنه القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بالإستناد إلى هذا التفويض من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون . نرجوه عن نطاق قانون التفويض . أثر ذلك . (الطالبان رقا ٢٤ لسنة ٤١ و ١ لسنة ٤٢ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
٥٣٩	٩٥	٣ — عزل القضاء من وظائفهم . من الأمور التي لا يجوز وفقا لدمتور سنة ١٩٦٤ تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش . غير قائم على أساس من الشرعية . (الطالبان رقا ٢٤ لسنة ٤١ و ١ لسنة ٤٢ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
٥٣٩	٩٥	٤ — اعتبار القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما . مؤداه . عدم صلاحيته كأداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور قرار جمهوري بالعزل من ولاية القضاء . (الطالبان رقا ٢٤ لسنة ٤١ و ١ لسنة ٤٢ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)

الصفحة

القاعدة

(م)

مرتبات

١ — طلبات إلغاء القرارات الجمهورية المتعلقة بالترقية .
عدم اختصاص محكمة النقض بنظرها . م ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
ترتيب القرار الجمهوري ٣٠٠٩ سنة ١٩٧١ حقا للطالب في مرتب
ومعاش الوظيفة التي حرم منها . اختصاص محكمة النقض بذلك .

(الطلبان رقم ٢٤ لسنة ٤١ و ١ لسنة ٤٢ ق — "رجال القضاء"

جلسة ١٩١٣/٤/١٩ ٩٥ ٥٣٩

٢ — النص على أن يكون مرتب مستشار النقض معادلا
لمرتب من يعين رئيسا لإحدى محاكم الاستئناف ممن كانوا يلونه
في الأقدمية قبل تعيينه بالنقض . ثبوت أن من يلي الطالب
في الأقدمية قبل تعيينه بالنقض قد عين رئيسا لمحكمة الاستئناف .
أثره . استحقاقه المرتب المقرر لرئيس الاستئناف .

(الطلبان رقم ٢٤ لسنة ٤١ و ١ لسنة ٤٢ ق — "رجال القضاء"

جلسة ١٩٧٣/٤/١٩) ٩٥ ٥٣٩

٣ — منح الطالب علاوته الدورية في أول يولييه سنة ١٩٦٤
تأميدا على الأثر الفوري للقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٤ . تأثير هذه
العلاوة من حيث استحقاقها على ما يليها من علاوات مستقبلية .
نص القانون المذكور على سنوية العلاوة . مؤداه . استحقاق
الطالب علاوته كل سنة في نفس التاريخ .

(الطلب رقم ٢٢٠ لسنة ٣٥ ق — "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٣/٥/٢٤)

٩٧ ٥٥٣

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		إثبات . إثراء بلا سبب . إحالة . أحوال شخصية . إختصاص . إرث . استئناف . أشخاص اعتبارية . إصلاح زراعي . إعلان . أعمال تجارية . التزام . إلتباس إمادة نظر . أموال . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ — تدليل الحكم على أن المنزل مخصص لسكنى الورثة . إضافة الحكم أن مصلحة الضرائب لم تدل على خلاف ذلك . لا يعد نقلا لعبء إثبات شرط الإعفاء من الضريبة إلى عاتق المصلحة .
٥٨٤	١٠٣	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٣)
		٢ — إتخاذ الحكم من المستندات المقدمة من الشاحن طوعية دليلا على أن الناقل لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة بيانات سند الشحن . عدم اعتباره نقلا لعبء الإثبات .
٦١٦	١٠٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — معاهدة بروكسل . التحفظ الذي يدرنه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة فيه . عدم الاعتداد به إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات مبررات التحفظ على الناقل .
٦١٦	١٠٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٧)
		٤ — إعتبار الضرر متوقعا . منطاه . قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبرى لها في هذا الميناء . إمكان تحديدها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتمائل ظروفه ميناء الوصول . هل الدائن عبء إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .
٦١٦	١٠٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)
		٥ — تحقق الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين لا يكاف المضرور بإثباته . إدعاء المسئول بانقضاء الضرر أو بأن تقدير التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة . تحمله عبء إثباته .
٦٤٩	١٢٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢١)
		٦ — دعوى مصاحبة الجمارك بالمطالبة برسوم الإنتاج المستحقة عن مقدار العجز في السوائل الكحولية الزائدة عن النسبة المسموح بها . إدعاء الشركة بأن العجز الذي أثبتته خبير الدعوى يرجع إلى فقدته أثناء العمليات الصناعية وبسببها . عبء إثباته على عاتقها .
٧٢٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — التزام المدعى بإقامة الدليل على ما يدعيه ، سواء كان المدعى أصيلاً في الدعوى أو المدعى عليه فيها .
٩٤٠	١٦٣	(الظمن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٩)
		إجراءات الإثبات :
		(أولاً) الإحالة إلى التحقيق .
		١ — محكمة الموضوع . حقها في رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٥٥٩	٩٩	(الظمن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٣)
		٢ — لمحكمة الموضوع رفض طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت أنها ليست في حاجة إليه .
٩٥٨	١٦٦	(الظمن رقم ١٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣)
		”الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة“
		١ — استخلاص محكمة الاستئناف عدم حصول تنازل ضمني عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . قضاؤها بعدم جواز إثبات التنبيه بالإخلاء بالبيئة خلافا لما ذهبت إليه محكمة أول درجة . النعي عليها بعدم الأخذ بأقوال شاعده سمعته محكمة أول درجة . لا محل له .
٦٦٧	١١٧	(الظمن رقم ١٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٤)
		٢ — عدم تعلق قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة بالنظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص قبول الخصم الضمني للإثبات بالبيئة .
٦٦٧	١١٧	(الظمن رقم ١٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) ضم الأوراق .
		كفاية ما قدم أمام محكمة الموضوع من أوراق في الدعوى لتكوين عقيدتها فيها . عدم إلزامها بإجابة طلب أحد الخصوم بضم أوراق أخرى . حسبها إقامة قضائها على ما يكفي لحملة .
٩٤٠	١٦٣	(الملحق رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٩) (ثالثا) الخبرة . راجع (خ . خبرة)
		طرق الإثبات :
		أحكام عامة .
		١ - التنبيه بالإخلاء . تصرف قانوني من جانب واحد . خضوعه في الإثبات للقواعد العامة .
٦٦٧	١١٧	(الملحق رقم ١٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٤) ٢ - شكل التصرف . خضوعه لقانون محل إبرامه كاصل . م ٢ مدني . اختصاص قانون الشكل لا يتناول إلا عناصره الخارجية . الشكلية المعتبرة ركنا في انعقاد التصرف - دون تلك المفضية لإثباته . خضوعها لقانون الموضوع .
٧٧٢	١٣٧	(الملحق رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٧) ٣ - لا يجوز أن يتخذ الشخص من عمل نفسه لنفسه دليلا يحتج به على الغير .
٨٩٤	١٥٧	(الملحق رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٢) (أولا) الكتابة .
		١ - إستناد الطاعن إلى صورة من عقد البيع سند دفاعه باعتبارها مطابقة للأصل . اعتبار هذه الصورة مطابقة للأصل

الصفحة	القاعدة	
		مادام المطعون عليهم لم ينكروا ذلك . النعى بعدم اطلاع المحكمة على أصل هذا العقد . لا محل له .
٩٦٧	١٦٨	(الظعن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)
		٢ - الصورة الرسمية من شكوى وصورتها الفوتوغرافية . عدم مجادلة الطاعن في مطابقة الأولى للأصل . عدم تقديمه ما يدل على اعتراضه على الثانية . اتخاذ الحكم من هاتين الصورتين قرينة على صورية عقد البيع . لا خطأ .
٩٦٧	١٦٨	(الظعن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)
		٣ - خصم الديون من وعاء الضريبة . شرطه . أن تكون ثابتة بمستند يصاح دليله على المتوفى أمام القضاء .
٩٠٠٠	١٧٣	(الظعن رقم ١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٧/١١)
		”مبدأ الثبوت بالكتابة“
		١ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من حيث كونها تجعل المدعى به قريب الاحتمال . تمسك الخصم بورقة على اعتبار أنها مبدأ ثبوت بالكتابة وطلبه الإحالة إلى التحقيق . إغفال المحكمة الرد على ذلك . قصور .
٧٩٩	١٤٠	(الظعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢)
		٢ - الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إلا بالكتابة . قيام مبدأ الثبوت بالكتابة مقام الدليل الكامل متى عززته البيئة أو الفرائن .
٧٩٩	١٤٠	(الظعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانياً) البينة .
		اعتبار الخلف الخاص من الغير بالنسبة للتصرف الصوري الصادر من البائع له إلى مشترخر . لهذا الخلف إثبات الصورية بكافة الطرق .
٦٩٧	١٦٨	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦) "مسائل الأحوال الشخصية"
		١ - النسب يثبت بالفراش الصحيح ، وهو الزواج الصحيح وملك اليمين ، وما يلحق به .
٦٧٧	١١٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥)
		٢ - النسب يثبت بالفراش . استناد الحكم في ثبوت النسب إلى البينة الشرعية وقرائن مؤيدة . لا قصور .
٨١٦	١٤٣	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٣)
		٣ - المحكمة غير ملزمة بالتصريح في أسبابها بعدالة الشاهدين اللذين أوردت مضمون أقوالهما وأخذت بها .
٨١٦	١٤٣	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٣)
		"تقدير أقوال الشهود"
		١ - تقدير أقوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع .
٥٧٠	١٠١	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)
		٢ - لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاها على ما تستخلصه من أقوال الشهود ، متى كان استخلاصها سائفا . عدم التزامها ببيان أسباب ترجيحها لما اطمأنت إليه من أقوال واطراحها لسواها
٩٦٧	١٦٨	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)

(ثالثاً) القرائن :

(١) القرائن القانونية .

” قرينة قوة الأمر المنقضى “ .

راجع (حكم ” حجية الحكم “ - ق . قوة الأمر المنقضى) .

” قرينة المادة ٩١٧ مدني “ .

قرينة المادة ٩١٧ مدني . قيامها باجتماع شرطين .
احتفاظ المنصرف بحيازة العين المتصرف فيها واحتفاظه بحقه
في الانتفاع بها ، على أن يكون ذلك مدى حياته . لقاضي
الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين . عدم جواز
التحدي بعدم توافرها استناداً إلى صيغة العقد . حلة ذلك .

(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣) ١٠٢ ٥٧٧

” قرائن متنوعة “

١ — الرهن الحيازي التجاري . عدم تطلبه وثيقة خاصة .
جواز إثباته بكافة طرق الإثبات المقبولة في المـراد التجارية .
م ٧٦ من قانون التجارة . الحيازة قرينة قانونية على الملكية .
حسن نية الحائز مفترض إلى أن يقرم الدليل على العكس .

(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٣) ١١٤ ٥٤٤

٢ — النقص في البضاعة أو الطرود المفرغة من السفينة .
قرينة قانونية على التهريب . للربان نقضها بمستندات حقيقية
في المـالات المحددة باللائحة الجمركية ، وبكافة الطرق فيما عداها .
عدم إلزام الربان بالغرامة إذا قدم البراهين المبررة للنقص خلال
أربع وعشرين ساعة من كشفه . حقه في تقديم تلك البراهين

الصفحة	القاعدة	
		إلى المحكمة بعد انقضاء ميعاد أربعة أشهر المنصوص عليه في تلك اللائحة . علة ذلك . انطباق حكم ما تقدم على البضائع الخاضعة لنظام تسليم صاحبه .
٨٦٢	١٥٢	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٥) (ب) القرائن الضائية .
		١ — استخلاص الحكم من عدم وجود السندات بأقساط باقى الثمن بيد البائع وعجزه عن إثبات ضياعها بسبب الهدوان لثلاثي قرينة على الوفاء بها ، سائغ ولا خطأ فيه .
٥٧٠	١٠١	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)
		٢ — عدم تمسك المطعون عليه بوجود اتفاق بينه وبين زوجته على عدم تحميله بأجرة مسكنين من ملكها كان يساكنها فيها . قيام الحكم على وجود مثل هذا الاتفاق واتخاذ من عدم وجود عقد إيجار مكتوب وعدم طلبة الزوجة بالأجرة قرينة عليه . استنادا إلى ما ليس له أصل في الأوراق وفساد في الاستدلال .
٨٤٥	١٤٨	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٣١)
		٣ — قيام الحكم على أدلة وقرائن متسادة في مجموعها إلى ما خلاص إليه من انصراف نية الطرفين إلى الوصية لالبيع المنجز . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٥٧٧	١٠٢	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠) ” تقدير القرائن “
		١ — استقلال قاضي الدعوى بتقدير القرائن . لا معقب عليه في ذلك متى كان امتنباطه سائغا .
٥٧٧	١٠٢	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع . المجادلة أمام محكمة لتقضى في تقدير محكمة الموضوع للأدلة ، غير جائز . مثال في ضريبة التركات .
٨٤	١٠٣	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١١)
		٣ — لمحكمة الموضوع استنباط القرائن القضائية التي تأخذها من وقائع الدعوى ما دامت مؤدية عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٩٦	١٦٨	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)
		(رابعاً) الإقرار .
		١ — الإقرار غير القضائي . عدم اشتراط صدوره لأقرله . جواز استخلاصه من أى دليل أو ورقة مقدمة إلى جهة أخرى . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع .
٩٦	١٠٥	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٢)
		٢ — الإقرار ليس سبباً لمداولة . حكمه ظهور ما أقر به المقر لا ثبوته ابتداءً . صحته ولو خلا من ذكر سببه . هو حجة على ورثة المقر .
٩٦	١٠٥	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٢)
		٣ — الذنب حق أصلى للأُم وللولد . تعلق حق الله تعالى به أيضاً . الأم لاتملك إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى .
٨١٦	١٤٣	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٣)

المرجع	القاعدة	
		إثراء بلا سبب
		دعوى الإثراء بلا سبب . لا تقوم حيث يقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية . إلا عندئذ مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .
٥٥٩	٩١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٣)
		إحالة
		رفع الدعوى بوقف مريان فقد الإيجار وسقوط حق المؤجر في الأجرة . ليس من شأنه أن يمنع محكمة أخرى من الفصل في ذات الطلب طالما لم يدفع أمامها بالإحالة .
٩١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٤)
		أحوال شخصية
		المسائل الخاصة بالمسلمين .
		(أولا) الطلاق :
		١ - دعوى الطلاق يترتب عليها آثار مالية . المصلحة في الطعن بالنقض . العبرة بتحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . طلب الحلول من وارث الطاعنة في دعوى الطلاق . تحقق مصلحة محتملة له في الاستمرار في الطعن بالنقض .
٩٨٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)
		٢ - الحكم في دعوى طلاق بالرفض . القضاء بعدم جواز نظر دعوى طلاق لاحقة بين ذات الخصوم مع اختلاف تاريخ واقعة الطلاق المدعى . خطأ .
٩٨٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) النسب .
		١ - النسب يثبت بالفراش الصحيح ، وهو الزواج الصحيح وملك اليمين ، وما يلحق به . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥)
٦٧٧	١١٩	
		٢ - النسب يثبت بالفراش . استناد الحكم في ثبوت النسب إلى البينة الشرعية وقرائن مؤيدة . لا قصور . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٣)
٨١٦	١٤٣	
		٣ - التناقض الذي لا يمنع من سماع الدعوى . شرطه . مثال في دعوى ثبوت نسب . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥)
٦٧٧	١١٩	
		٤ - دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . التناقض فيها . لا يغتفر مادام لا يوجد ما يرفعه . (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٧/١١)
١٠٠٤	١٧٤	
		٥ - النسب حق أصلي للام وللولد . تعلق حق الله تعالى به أيضا . الأم لا تملك إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)
٨١٦	١٤٣	
		المسائل الخاصة بغير المسلمين :
		(أولا) الطلاق .
		١ - تغير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره بمجرد الطلب وإنما بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية وقبول الطالب . العجز عن إثبات التغير بطريقة لا تقبل الشك .

الصفحة	القاعدة	
		اعتبار الشخص باقيا على طائفته أو ملته القديمة . شرعية الأقباط الأرثوذكس . لا تجوز الطلاق بالإرادة المنفردة .
٥٩١	١٠٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٤/١٩٧٢) .. ٢ — إقامة الحكم قضاء على دعامة تكفي لحمله . النهي عليه فيا تزيد فيه . غير منتج . مثال في دعوى طلاق عند غير المسلمين .
٥٩١	١٠٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٤/١٩٧٢) .. ٣ — الحكم الصادر في دعوى طلاق على أساس أن الزوجة تنتمي إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس . ليس حجة على زوج آخر لم يكن طرفا فيها .
٦٣٠	١١١	(الطن رقم ٧ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٨/٤/١٩٧٢) .. ٤ — طرح المحكمة للمستندات المقدمة من الزوجة للتدليل على عودتها إلى طائفتها السابقة . تعيب الحكم بأنه ساق التعميد للاستدلال على انضمام الزوجة إلى الطائفة الجديدة . غير منتج .
٦٣٠	١١١	(الطن رقم ٧ لسنة ٤١ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٨/٤/١٩٧٢) .. ٥ — الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . مثال في تغيير الطائفة عند غير المسلمين .
٦٣٠	١١١	(الطن رقم ٧ لسنة ٤١ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٨/٤/١٩٧٢) .. ٦ — الحكم بالتطليق استنادا إلى مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، دون أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ . صحيح . علة ذلك .
٨٧٠	١٥٣	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ٦/٦/١٩٧٢) .. ٧ — امتياز الزوج على السلوك السيء . جواز الحكم بالتطليق طبقا للمادة ٥٦ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	
٨٧٠	١٥٣	للاقباط الأرثوذكس . لا محل لإشتراط توبيخ الرئيس الديني (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٦/٦) ... (ثانيا) القانون الواجب التطبيق.
٨٧٠	١٥٣	مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تطبيق مريعهم في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ مريعهم . (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٦/٦) .. دعوى الأحوال الشخصية :
٦٧٧	١١٩	إغفال الحكم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان . المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥) .. "تسبب الحكم"
٨١٦	١٤٣	المحكمة غير ملزمة بالتصريح في أسبابها بعدالة الشاهدين اللذين أوردت مضمون أقوالهما وأخذت بها . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		إختصاص
		الاختصاص الولائي :
		١ — إنهاء جهة الإدارة المؤجرة عقد الإيجار الخاضع لأحكام القانون المدني بالإرادة المنفردة . عدم اعتباره قرارا إداريا . حالة ذلك . حكم المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بحماية المستأجر

الصفحة	القاعدة	
		منه . لا مخالفة فيه للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
٧١١	١٢٦	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٨)
		٢ — الترخيص بشغل العقار . وروده على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتباري العام فحسب . إعتبار العقد إداريا . شرطه .
٧١١	١٢٦	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٨)
		٣ — اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل . مناطه . دعوى القباية بطلب تقرير حق بعض عمال الشركة في صرف متوسط عمولة التوزيع خلال أجازاتهم . دعوى مقامة من ذي صفة . اختصاص هيئة التحكيم بنظرها . عليه ذلك .
٦٠٢	١٠٦	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٤)
		إختصاص محكمة النقض :
		١ — طلبات إلغاء القرارات الجمهورية المتعلقة بالترقية . عدم اختصاص محكمة النقض بنظرها . م ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . ترتيب القرار الجمهوري ٣٠٠٩ لسنة ١٩٧١ حق اللطال في مرتب ومعاش الوظيفة التي حرم منها . اختصاص محكمة النقض بذلك . (الطالبان رقا ٤٢ لسنة ٤١ و ١ لسنة ٤٢ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
٥٣٩	٩٥	٢ — قرارات السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية . مدى حجيتها . حق القضاء الإداري في إلغائها إذا تجاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأمر التي يقوم عليها . حيازتها حجية التشريع باقرار المجلس النيابي . (الطالبان رقا ٢٤ لسنة ٤١ و ١ لسنة ٤٢ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
٥٣٩	٩٥	١٩٧٣/٤/١٩

الصفحة	القاعدة	إختصاص مجلس تأديب القضاة :
		إختصاص مجلس تأديب القضاة في إصدار حكم عقابي بالعزل أو باللوم في خصوص الخطأ المنسوب للقاضي . إختصاص قضائي . المواد ١٠٨ - ١١٨ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . (الطبقات أرقام ١٥ و ٢٢ لسنة ١٩٣٩ و ٦ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
٥٤٧	٩٦	
		إرث
		١ - إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى والمفروشات المخصصة لاستعمالهم من رسم الأيلولة . م ١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المقصود بأسرة المتوفى . ذرو قرياه الذين يجمعهم معه أصل مشترك ، سواء كانت قرابة مباشرة أو قرابة حواشي . (الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٢)
٥٨٤	١٠٣	
		٢ - أصحاب المهن الحرة الخاضعون لنظام الضريبة الثابتة طبقا للقانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ قبل إلغائه بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ . جواز محاميتهم على أساس أرباحهم الفعلية إذا طلبوا ذلك في الميعاد المحدد . وفاة المول قبل انقضاء الأجل . عدم التزام ورثته بتقديم طالب الاختيار في الميعاد . ثبوت حقهم في ذلك عند إعلانهم بالربط .
٨١١	١٤٢	
		(الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢)
		٣ - عدم الاعتداد بأجازة الوارث لتصرف صدر من مورثه إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث . مثال بشأن توقيع الوارث شاهدا على العقد .
٥٧٧	١٠٢	
		(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
٩٨٢	١٧٠	٤ — دعوى الطلاق يترتب عليها آثار مالية . المصلحة في الطعن بالنقض . العبرة بتحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . طلب الحلول من وارث الطامنة في دعوى الطلاق . تحقق مصلحة محتملة له في الاستمرار في الطعن بالنقض . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)
استئناف		
ميعاد الاستئناف :		
٦٧٢	١١٨	١ — الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة بتطبيق القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . ميعاد استئنافها . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لا محل لتطبيق نص المادة / ٩٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥)
٧٣٦	١٣١	٢ — ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من تاريخ صدوره كأصل . م ٣٧٩ مرافعات سابق . الاستثناءات الواردة على هذا الأصل . ليس من بينها انسحاب المدعى عليه لالشطب وتخلفه عن الحضور بعد إذ قررت المحكمة تأجيل الدعوى بعد حضور المدعى . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٠)
٧٤١	١٣٢	٣ — وجه الاستعجال ووجه السرعة تعبيران مترادفان قانوناً . الأحكام الصادرة في الدعاوى التي تنظر بهذا الوصف . عدم اعتبارها من الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة . ميعاد استئنافها ٦٠ يوماً في ظل قانون المرافعات السابق . مثال في تأمينات اجتماعية . (الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		شكل الاستئناف :
		الحكم بقبول الاستئناف شكلا . اثره . امتناع الدفع أمام محكمة الاستئناف بعد ذلك ببطلان صحيفته . عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم برفض هذا الدفع رغم اشتماله على أسباب تتعلق بشكل الاستئناف . علة ذلك .
٨٨٥	١٥٦	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
		نطاق الاستئناف :
		١ - قضاء محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة الدعوى لعدم إعلانها وبطلان الحكم المستأنف المبني عليها . اثره . زوال الخصومة . ووجوب الوقوف عند حد تقرير البطلان .
٧٤٨	١٣٣	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٥)
		٢ - وجوب تصدى محكمة الاستئناف للفصل في موضوع الدعوى متى استنفذت محكمة أول درجة ولايتها . شرطه . القضاء ببطلان الحكم المستأنف لعدم إعلان صحيفة الدعوى . عدم جواز التصدى للأوضاع في هذه الحالة . مرافعة من صدر لصالحه الحكم بالبطلان في موضوع الاستئناف . لا أثر له .
٧٤٨	١٣٣	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٥)
		” الطلبات الجديدة “
		اقتضار المستأجر - أمام محكمة أول درجة - على طلب وقف سر يان عقد الإيجار بالنسبة لالتزاماته ، والتعويض عما ناله من ضرر ، وسقوط حق المؤجر في الأجرة من تاريخ تعرضه . طلبه في الاستئناف إعادة الحال إلى ما كانت عليه . طلب جديد . القضاء بعدم قبوله . لا خطأ .
٩١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٩/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		الحكم فى الاستئناف :
		استخلاص محكمة الاستئناف عدم حصول تنازل ضمنى من الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . فضاؤها بعدم جواز إثبات التنبيه بالإخلاء بالبينة خلافا لما ذهبت إليه محكمة أول درجة . النعى عليها بعدم الأخذ بأقوال شاهد سمعته محكمة أول درجة . لا محل له .
٦٦٧	١١٧	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٤)
		أشخاص اعتبارية
		المدرسة لا تعد شخصا اعتباريا متى كانت منشأة فردية مملوكة ملكية خاصة . هى جزء من الذمة المالية لمصاحبها وهو صاحب الصفة فى المخاصمة عنها أمام القضاء . قصور الحكم فى أسبابه القانونية . لا يبطله مادام لم يؤثر فى نتيجته الصحيحة .
٨٨٥	١٥٦	(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
		إصلاح زراعى
		اعتبار قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حادث طارئ . المادة ١٤٧/٢ مدنى لم تقيد الحادث الطارئ بأن يكون عملا أو واقعة مادية . انطباق نظرية الحوادث الطارئة على عقد البيع الذى اشترط فيه تقسيط الثمن .
٧١٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢)
		إعلان
		الإعلان فى النيابة :
		إعلان الأوراق القضائية فى النيابة . استثناء لا يصح الرجوع إليه إلا بعد القيام بتحريرات كاتبة دقيقة للتقصى عن محل

الصفحة	القاعدة	
		إقامة المعلن إليه وعدم الامتداء إليه . لا يكفي مجرد رد الورقة بغير إعلان . كفاية تلك التحريات . أمر يخضع لتقدير محكمة الموضوع .
٨٩٤	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٢) ...
		إعلان رجال الجيش :
		١ — إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين . كفيته . م ٧/١٤ مرافعات سابق . تمسك الطاعن بإعلان إعلانه . رد الحكم بأنه أعلن عن طريق النيابة باعتباره من رجال الجيش دون بيان ما إذا كان الإعلان قد تم بتسليم الصورة إلى قائد الوحدة . قصور .
٨٥٠	١٤٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٣١)
		٢ — تمسك أحد أفراد القوات المسلحة بإعلان إعلانه لمخالفة نص المادة ٧/١٤ مرافعات . رفض المحكمة لهذا الدفع استنادا إلى أن صفته لم تذكر في أي ورقة من أوراق الدعوى وأن خصمه كان يجهل هذه الصفة . لا خطأ .
٨٩٤	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
		بطلان الإعلان :
		بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . عدم تعلقه بالنظام العام .
٧٤١	١٣٢	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)

أعمال تجارية

- ١ — الأصل في السند أن يكون مدنيا ولو أدرج فيه شرط الإذن . اعتبار السند الإذني ورقة تجارية . مناطه .
- ٥٧٠ ١٠١ ... (العلم رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣) ...
- ٢ — العمل الفني لا يندرج ضمن مروض التجارة . هو عمل مدني تحكمه — عند الانابة — قواعد الوكالة . المنتج نائب قانوني عن مؤلفي المصنف السينمائي في نشر الفيلم واستغلاله . م ٣٤ ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . زوال تلك النيابة إذا احتفظ المؤلف بحقه في استغلال مصنفه بنفسه .
- ٦٠٨ ١٠٧ ... (العلم رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٣) ...

إلتزام

انقسام الإلتزام :

- الرهن الرسمي على العقار . غير قابل التجزئة . للدائن الموهن التنفيذ على العقار المرهون بكل الدين أو بما بق منه . مسئولية المورث ومثريه اللذين اشترى العقار المرهون مسئولية شخصية عن سداد الدين لا باعتبارهما حائزين للعقار . وجوب خصم الدين كله من أصول التركة ، ولو أن للتركة حق الرجوع على المدين الآخر .
- ١٠٠٠ ١٧٣ ... (العلم رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١١/٧/١٩٧٣) ...
- وراجع (ت . تجزئة) .

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذ الإلتزام :
		راجع (ح . حوادث طارئة) .
		إنقضاء الإلتزام :
		” التجديد ” .
		١ — نشوء التزم جديد ” صرفي ” من السندات الاذنية المحررة بباقي الثمن الى جانب الإلتزام الأصلي . مناطه . أن تكون ملك السندات أوراقا تجارية .
٥٧٠	١٠١	(اللعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣)
		٢ — تحرير سندات بباقي الثمن . لاية تبر تجديدا للدين مالم يتفق على فذلك أو تظهر نية التجديد بوضوح من الظروف .
٥٧٠	١٠١	(اللعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣)
		” الوفاء ”
		استخلاص الحكم من عدم وجود السندات بأقساط باقى الثمن بيد البائع وعجزه عن إثبات ضياعها بسبب العدوان الثلاثى قرينة على الوفاء بها . سائق ولاخطا فيه .
٥٧٠	١٠١	(اللعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣)
		إلتماس إعادة النظر
		قضاء الحكم بأكثر مما طلبه الخصم . مذهب للطن فيه بطريق الإلتماس لا بطريق النقض .
٧٤١	١٣٢	(اللعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٣)

الصفحة	القائمة	
		أموال
		الترخيص بشغل العقار . وروده على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتباري العام فحسب . إعتبار العقد إداريا . شرطه .
٧١١	١٢٦	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٨)
		أهلية
		١ — مجال أعمال قانون موقع العقار . تناوله بيان طرق كسب الحقوق العينية وانتقالها وانقضائها . إعمال المصادين ١٨١٩٦ مدني النص على خضوع التصرف المرتب عليه كسب الحق العيني أو تغييره أو زواله من حيث الشكل وشروط الصحة لقانون موقع العقار . مؤداه . خضوع الشكل الخارجي للتصرف لقانون محل إبرامه والأهلية للقانون الشخصي .
٧٧٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٧)
		أوراق تجارية
		١ — الأصل في السند أن يكون مدنيا ولو أدرج فيه شرط الإذن . إعتبار السند الإذني ورقة تجارية . مناطه .
٥٧٠	١٠١	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)
		٢ — نشوء الزام جديد " صرفي " عن السندات الإذنية المحررة بباقي الثمن إلى جانب الالتزام الأصلي . مناطه . أن تكون تلك السندات أوراقا تجارية .
٥٧٠	١٠١	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)

الصفحة	المقابلة	إيجار
		مسائل عامة :
٦٦٧	١١٧	١ — التنبيه بالإخلاء . تصرف قانوني من جانب واحد . خضوعه في الإثبات للقواعد العامة . (الضم رقم ١٥٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٦٧	١١٧	٢ — استخلاص محكمة الاستئناف عدم حصول تنازل ضمنى عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . قضاؤها بعدم جواز إثبات التنبيه بالإخلاء بالبينة خلافا لما ذهب إليه محكمة أول درجة . الذمى عليها بعدم الأخذ بأقوال شاهد سمعته محكمة أول درجة . لا محل له . (الضم رقم ١٥٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٧١١	١٢٦	٣ — إنهاء جهة الإدارة المؤجرة عقد الإيجار الخاضع لأحكام القانون المدنى بالإرادة المفردة . عدم اعتباره قرارا إداريا . عله ذلك . حكم المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بحماية المستأجر منه . لا مخالفة فيه للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . الطعن فيه بالنقض . فيرجأ . (الضم رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٧١١	١٢٦	٤ — الترخيص بشغل العقار . وروده على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتباري العام فحسب . اعتبار العقد إداريا . شرطه . (الضم رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٧١١	١٢٦	٥ — عدم تمسك المطعون عليه بوجود اتفاق بينه وبين زوجته على عدم تحميله أجرة مسكنين من ملكها كان يساكنها فيهما . قيام الحكم على وجود مثل هذا الاتفاق واتخاذ من عدم

الصفحة	القاعدة	
		وجود عقد إيجار مكتوب وعدم مطالبة الزوجة بالأجرة قرينة عليه . استناد إلى ما ليس له أصل في الأوراق وفساد في الاستدلال .
٨٤٥	١٤٨	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ٦ — التزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة . أسامة المسئولية العقدية .
٨٩٤	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩ و ٣١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) .. ٧ — إقامة دعوى التعويض على أساس نسبة خطأ لكل من مالك العقار والمحافظ أدى إلى انهياره . نقض الحكم في خصوص قضائه بنفي المسئولية عن المحافظ . أثره ، وجوب نقضه بالنسبة لذلك . علة ذلك .
٨٩٤	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩ و ٣١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٨ — إقتصار المستأجر — أمام محكمة أول درجة — على طاب وقف سر يان عقد الإيجار بالنسبة لالتزاماته ، والتعويض عما ناله من ضرر ، وسقوط حق المؤجر في الأجرة من تاريخ تعرضه . طلبه في الاستئناف إعادة الحال إلى ما كانت عليه . طلب جديد . القضاء بعدم قبوله . لا خطأ .
٩١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٤) ٩ — عنصر المستأجر عناصر الضرر الذي أصابه من جراء تعرض المؤجر في اضطرابه للانتقال إلى مسكن آخر بأجرة أعلى . إنهاء الحكم بأسباب كافية إلى أن هذا الضرر مباشر ومتوقع . الذي عليه فيما يزيد من نفي الغش والخطأ الجسيم عن المؤجر بفرض صحته . غير منتج .
٩١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)

١٠ - طلب الممتاجر من محكمة أول درجة الحكم بوقف سريان عقد الإيجار ومقروط حق المؤجر في الأجرة اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ . انصراف هذا الطلب إلى المدة التالية لذلك التاريخ . انتهاء الحكم إلى أن اجرة هذه المدة لم تكن محل طلب أمام محكمة أول درجة . خطأ في فهم الواقع .

(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٣) ١٦٠ ٩١٩

إيجار الأماكن :

" تحديد الأجرة "

١ - الأجرة التي اتخذها المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥٪ هي الأجرة التي اتفق عليها الطرفان دون قيد على إرادتهما قبل صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٧٣) ١١٦ ٦٦٢

٢ - مراعاة المؤجر للأجرة التي قدرتها لجنة تقدير الإيجارات عند إبرام العقد اللاحق لصدور قرارها . تخفيض هذه الأجرة التعاقدية بنسبة ٣٥٪ عملاً بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . خطأ . عدم بحث ما أدخله المؤجر من تحسينات وتعديلات على العين المؤجرة زادت من منفعتها عما كانت عليه وقت تقدير أجرها بمعرفة اللجنة . قصور .

(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٧٣) ١١٦ ٦٦٢

٣ - الفصل في النزاع الدائر حول إثبات حقيقة الأجرة الاتفاقية قبل أعمال التخفيض القانوني عليها . فصل في نزاع خارج من نطاق تطبيق قوانين الإيجارات .

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى بتحديد الأجرة في العقود الممتدة قانوناً . غير مقدرة القيمة .
٩٥٣	١٦٥	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢١) ٤ — تفسير العقد . وجوب إعمال الظاهر الثابت به إلا أن يثبت ما يدعى إلى العدول عنه . الإدعاء بوقوع غلط في تحديد الأجرة المثبتة بعقد الإيجار . شروط إثباته .
٩٥٣	١٦٥	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢١) ٥ — التفات الحكم من مناقشة المستندات المقدمة مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة في الدعوى . قصور . مثال في دعوى تحديد أجرة مسكن .
٩٥٣	١٦٥	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢١) ” استهلاك المياه “ قوة الأمر المقضى في مسألة كلية شاملة لا يمنع من نظردعوى أخرى متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما . م ٤٠٥ مدني . مثال بشأن التزام المؤجر بقيمة استهلاك المياه .
٨٠٧	١٤١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢) ” التأجير من الباطن “ الإخلاء للتأجير من الباطن ومدى توافر شروطه . منازعة إيجارية ناشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم فيها غير قابل لأي طعن عملاً بنص المادة ٤/١٥ من هذا القانون . دفاع وكيل الدائنين بأن تأجيره لمحل المفاس بالحدك لا يخضع لأحكام ذلك القانون . بحث المحكمة لهذا الدفاع . فصل في صميم المنازعة الإيجارية .
٨٤٠	١٤٧	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٩)

إيجار الأراضي الزراعية :

١ - انتهاء الحكم إلى التقرير بقيام العلاقة التأجيرية استخلاصا من شهادة الجمعية التعاونية الزراعية الدالة على أنها حررت مقدار الإيجار طبقا للمادة ١/٣٦ مكرر مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . لا عيب .

(الظن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦) ١٢٢ ٦٩٣

٢ - استناد الطاعن - المشتري - في طلب تسليم الأطنان إلى أن المطعون عليهما يضعان اليد عليها دون سند . رفض الدعوى تأسيسا على أن وضع اليد يستند إلى عقد إيجار حررت الجمعية التعاونية الزراعية بينهما وبين الطاعن . النعي على الحكم فيما استورد إليه من سبق قيام علاقة تأجيرية بين البائع والمطعون عليهما . غير منتج .

(الظن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦) ١٢٢ ٦١٣

(ب)

بطلان . بنوك . بيع

بطلان

بطلان التصرفات :

١ - الدفع ببطلان البيع لأنه يستر وصية . هو دفع بالصوربة النسبية بطريق التستر عدم سقوطه بالتقادم . علة ذلك .

(الظن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٠) ١٠٢ ٥٧٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إبطال العقد في شق منه . شرطه . عدم تعارض هذا الانتقاص مع قصد العاقدین . انتفاء رضا المتعاقد بإبرام العقد بغير الشق المغيب . أثره . امتداد البطلان إلى العقد بأكمله .
٦٤٩	١١٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢١)
		٣ — العقد الباطل بطلانا مطلقا والعقد المعلوم . لا محل للفرقة بينهما . هـ ذك .
٦٤٩	١١٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢١)
		بطلان الإجراءات :
		” بطلان الإعلان “
		١ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الإعلان . نسبي . تعلقه بالنظام العام .
٧٤١	١٣٢	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)
		٢ — إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين . كفيته . م ٧/١٤ مرافعات سابق . تمسك الطاعن ببطلان الإعلان . رد الحكم بأنه أعلن عن طريق النيابة باعتباره من رجال الجيش دون بيان ما إذا كان الإعلان قد تم بتسليم الصورة إلى قائد الوحدة . قصور .
٨٥٠	١٤٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٣١)
		٣ — تمسك أحد أفراد القوات المسلحة ببطلان إعلانه لمخالفة نص المادة ٧/١٤ مرافعات . رفض المحكمة لهذا الدفع باستنادا إلى أن صفته لم تذكر في أي ورقة من أوراق الدعوى وأن خصمه كان مجهول هذه الصفة . لا خطأ .
٨٩٤	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩١ و ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		” بطلان الصحيفة “
		١ — صحيفة الدعوى أساس كل إجراءاتها . الحكم ببطلانها . أثره . إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها . زوال ما ترتب على رفعها من آثار واعتبار الحصومة لم تنعقد . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ١٣٣ ٧٤٨
		٢ — قضاء محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة الدعوى لعدم إعلانها وبطلان الحكم المستأنف المبني عليها . مؤداه . زوال الحصومة ووجوب الوقوف عند حد تقرير البطلان . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ١٣٣ ٧٤٨
		٣ — الحكم بقبول الاستئناف شكلاً . أثره . امتناع الدفع أمام محكمة الاستئناف بعد ذلك ببطلان صحيفته . عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم برفض هذا الدفع رغم اشتماله على أسباب تتعلق بشكل الاستئناف . علة ذلك . (الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٢) ١٥٦ ٨٨٥
		” بطلان الحكم “
		١ — إغفال الحكم ببيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان . المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق — “أحوال شخصية” — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥) ... ١١٩ ٦٧٧
		٢ — ذكر رقم كل من استئنأ في الطاعة والمطعون عليه في أسباب الحكم المطعون فيه صحيحاً . انتهاء الحكم بأسباب صريحة إلى رفض الاستئناف الأول وقبول الثاني . وقوع خطأ مادي في ذكر الأرقام في الديباجة . لا بطلان . (الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦) ١٢٠ ٦٨٢

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقديم مذكرة في فترة حجز القضية للحكم دون اطلاع الخصم الآخر عليهم قبول المحكمة لها دون التعويل على ما ورد بها . لا بطلان .
٧٠٣	١٢٤	(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢)
		٤ — القضاء ببطلان الحكم المستأنف والأجبل لنظر الموضوع دون التصدي له . غير منه للتصومه كلا أو بعضا . جواز الطعن فيه باستقلال . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٧٤٨	١٣٣	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٥)
		٥ — وجوب تصدى محكمة الاستئناف للفصل في موضوع الدعوى متى استنفذت محكمة أول درجة ولايتها . شرطه . القضاء ببطلان الحكم المستأنف لعدم إعلان صحيفة الدعوى . عدم جواز التصدى للموضوع ن هذه الحالة . مرافعة من صدر لصالحه الحكم بالبطلان في موضوع الاستئناف . لا أثر له . علة ذلك .
٧٤٨	١٣٣	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٥)
		٦ — المدرسة لا تعد شخصا اعتباريا متى كانت منشأة فردية مملوكة ملكية خاصة . هي جزء من الذمة المالية لصاحبها ، وهو صاحب الصفة في المخاصمة عنها أمام القضاء . قصور الحكم في أسبابه القانونية لا يبطله ما دام لم يؤثر في نتيجه الصحيحة .
٨٨٥	١٥٦	(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
		” بطلان التنفيذ ”
		١ — طلب الحكم بعدم جواز التنفيذ استنادا إلى المادة ١/٥ مكرر قانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء الوقف على غير الخيرات . هو وجه من أوجه البطلان . وجوب إبدائه بطريق الاعتراض

الصفحة	القاعدة	
		على قائمة شروط البيع وليس بطريق الدعوى المبتدأة . م ٦٤٢ مرافعات سابق .
٦٨٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦) ٢ — القانون ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ . بطلان كل حجز أو تنازل يقع على ما زاد على الثلث في حصة مستحق في وقف . قصر سريانه على ربع الوقف دون أعيانه . م ١/٥ مكرر ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .
٦٨٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)

بنوك

		١ — اتفاق البنك الطاعن والمطعون عليها الثانية على فتح اعتماد مستندى لصالح المطعون عليها الأولى مقابل ردن البضاعة المباعة منها إلى المطعون عليها الثانية . قبول المطعون عليها الأولى تنفيذ لإتفاق . تسليمها البضاعة للمطعون عليها الثانية دون البنك وقبل سداد قيمة الاعتماد . مسئوليتها عن مقابل ما ضاع على البنك من الرهن الضامن للوفاء بهذه القيمة .
٧٦٦	١٣٦	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٧)
		٢ — الحق الموضوعي المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى . شروطه . وجوب أن يكون السند التنفيذي دالا بذاته على توافرها . جواز التنفيذ استثناء بعقود فتح الاعتماد الرسمية . وجوب إعلان مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية مع عقد فتح الاعتماد عند الشروع في التنفيذ . للمدين أن يثير المنازعة الجدية حول وجود الحق أو حقيقة مقداره .
٩٠٦	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٩٤٠	١٦٣	٣ - تأسيس القضاء بالتعويض على وقوع خطأ من البنك يستوجب مسئولية ببيع الغلال المرهونة لديه دون التنويه على المدين بالوفاء قبل استصدار إذن بالبيع من القاضى . لا خطأ . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٩)
٩٤٦	١٦٤	٤ - الضريبة على القيم المنقولة . الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات . عدم جواز الجمع بينهما متى كان المكلف بها شخصا واحدا . فيصل التفرقة بينهما . (الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٠)
٩٤٦	١٦٤	٥ - سر يان ضريبة إيرادات القيم المنقولة على الفوائد التى تدفعها الشركات المساهمة وشركات النوصية ولو لم تكن متعلقة بقرض ، ولو نشأت عن فتح اعتماد أو حساب جار . (الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٠)
٩٤٦	١٦٤	٦ - منح المصدر الأجنبى تسهيلات ثمانية للمستورد المصرى بسداد الثمن على أقساط . خضوع الفوائد المستحقة عن هذه العملية للضريبة على القيم المنقولة . (الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٠)

بيع

إتعاقد البيع :

عقد البيع فى القانون المدنى المصرى . عقد رضائى سواء كان فى حقيقته بيعا أو يسترهبة . مؤدى ذلك أن الوكالة فى البيع تكون رضائية . خضوعها فى الشكل الخارجى لقانون محل إبرامها .

(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٧) ٧٧٢ ١٣٧

الصفحة	القاعدة	
		أثر البيع :
		اعتبار الحكم أن البيع الصادر من المشتري بعمد غير مسجل بيعا لملك الغير ، وأنه لا يصح توقيع المجزء على باقي الثمن من دائن البائع — مصلحة الضرائب — خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٩) ١٢٩ ٧٢٦
		التزامات البائع :
		” نقل الملكية “
		١ — عقد البيع غير المسجل . أثره . التزام البائع بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري . التزام المشتري بأداء الثمن . (الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٩) ١٢٩ ٧٢٦
		٢ — البائع في عقد البيع غير المسجل . ليس له أن يدعى ملك المبيع على المشتري ، إذ هو ضامن لنقل الملكية . (الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٩) ١٢٩ ٧٢٦
		” دعوى صحة التعاقد “
		١ — دعوى صحة التعاقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع نقل الملكية . اتساع نطاقها لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه وبصحته أو بطلانه أو صوريته . (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٢) ١٠٥ ٥٩٦
		٢ — ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا لا يفقد كلا منهما استقلالهما . الأمر بضم دعوى صحة التعاقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد . أثره . اندماج الدعويين . الفصل في التزوير في هذه الحالة . قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .

الصفحة	القاعدة	
		م ٣٧٨ مرافعات سابق . نقض الحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز استئناف هذا القضاء . أثره . نقض الحكم الصادر من بعد برد وبطلان عقد البيع .
٩٩٦	١٧٢	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨)
		إلتزامات المشتري :
		” دفع الثمن ”
		١ — تحرير سندات بباقي الثمن . لا يعتبر تجديدًا للدين مالم يتفق على غير ذلك أو تظهر نية التجديد بوضوح من الظروف .
٥٧٠	١٠١	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)
		٢ — استخلاص الحكم من عدم وجود السندات بأفراط بأن الثمن بيد البائع وعجزه عن إثبات ضياعها بسبب العدوان الثلاثي قرينة على الوفاء بها . سائق ولا خطأ فيه .
٥٧٠	١٠١	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)
		٣ — نشوء التزام جديد ” صرفي ” من السندات الاذنية المحررة بباقي الثمن إلى جانب الالتزام الأصلي . مناطه . أن تكون تلك السندات أوراقا تجارية .
٥٧٠	١٠١	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)
		٤ — قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . حادث طارئ . نص م ٢/١٤٧ مدني لم يقيد الحادث الطارئ بأن يكون عملا أو واقعة مادية . انطبق نظرية الحوادث الطارئة على عقد البيع الذي اشترط فيه تقسيط الثمن .
٧٩٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		صورىة البىع :
		١ - الءفء بءطلاء البىع لآنه يستروصىة . ءفء بالصورىة النسبىة بطرىق التستر . عءم سقوطة بالتقءام . علة ذلك .
٥٧٧	١٠٢	(العطن رقم ١٠٩ لسنة ٢٨ ق - ءلسة ١٠/٤/٩١٢)
		٢ - قرىنة المءاة ٩١٧ مءنى . قىامها باءتماع شرطىن . اءفاظا المتصرف بءىـازة العىن المتصرف فىها واءفاظه بءقه فى الاءافاع بها ، على أن يكون ذلك مءى ءىاته . لقاضى الموضوع سلطة اءءقق من ءوافرهذىن الشرطىن . عءم ءواز اءءءى بعءم ءوافرهما إساءءاءا إلى صىفة العقء . علة ذلك .
٥٧٧	١٠٢	(العطن رقم ١٠٩ لسنة ٢٨ ق - ءلسة ١٠/٤/١٩٧٢)
		٣ - إءءبار الءلف الءاص من الغىر بالنسبة للمتصرف الصورى الصاءر من البائع له إلى مشءر آءر . لهذا الءلف إءباء الصورىة بكافة الطرق .
٩٦٧	١٦٨	(العطن رقم ١٦١ لسنة ٢٨ ق - ءلسة ٢٦/٦/١٩٧٢)
		٤ - الءكم بصورىة عقء الطاعن صورىة مطلقة وأنه لا ءل للمفاضلة بىن هذا العقء الباطل وعقء الماطعون علفها . رءضمنى باطراح ما أءىر بشأن صورىة عقء الماطعون علفها .
٩٦٧	١٦٨	(العطن رقم ١٦١ لسنة ٢٨ ق - ءلسة ٢٦/٦/١٩٧٢)
		٥ - عءم اءءصام بعض ورءة البائع فى الءعوى بصورىة عقء البىع . أءره . عءم الاءءءاء بالءكم الصاءر فىها علفهم . النعى على الءكم بالبطلان . لا ءل له .
٩٦٧	١٦٨	(العطن رقم ١٦١ لسنة ٢٨ ق - ءلسة ٢٦/٦/١٩١٢)

القاعدة الصفحة

بعض أنواع الميوع :

" البيع سيف "

انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري في البيع "سيف" بوضعها على ظهر السفينة . الاتفاق على عدم انتقال الملكية إلا بتسليم البضاعة للمشتري في ميناء الوصول . عدم اعتباره بيع "سيف" . التزام البائع في هذه الحالة برسم الاستيراد تبعاً لالتزامه بتخليه المبيع .

(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٩) ... ١٣٩ ٧٩١

" البيع فوب "

البيع "فوب" . أثره . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام . تحمل المشتري بمخاطر الطريق . التعاقد على نقل البضاعة يقع عبؤه عليه إلا أن يذنب المشتري البائع في ذلك بوصفه وكيل عنه .

(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٣) ... ٩٩ ٥٥٩

(ت)

تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات عينية .
تجزئة . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل .
تعويض . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى

تأمين

تأمين بعض الشركات والمنشآت . ق ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .
عدم مسئولية الدولة عن التزاماتها إلا في حدود ما آل إليها

الصفحة	القاعدة	
		من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين . أموال أصحاب تلك المنشآت وزوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بما زاد على هذه الأموال وتلك الحقوق .
٨٨١	١٥٥	(الظن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٧)
		تأمينات اجتماعية
		١ - العاملون بالشركات التابعة للأوسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .
٦٠٢	١٥٦	(الظن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٤)
		٢ - طلب العامل إلزام رب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة هذه لهيئة التأمينات الاجتماعية . تعرض الحكم لبحث العلاقة القائمة بينهما وانتهائه إلى أنها علاقة عمل . فصل في طلب داخل في نطاق الطلبات المطروحة .
٧٤١	١٣٢	(الظن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)
		٣ - "وجه الاستعجال" و "وجه السرعة" . تعبيران مترادفان قانونا . الأحكام الصادرة في الدعاوى التي تنظر بهذا الوصف . عدم اعتبارها من الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة . ميعاد استئنافها ٦٠ يوما في ظل قانون المرافعات السابق . مثال في تأمينات اجتماعية .
٧٤١	١٣٢	(الظن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)
		٤ - استثناء أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم على عشرين جنيها من أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة . القرار الوزاري رقم ١٨

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٥٩ . شرطه . عدم شموله صاحب المهنة غير التجارية المعفى أصلا من الضريبة . ملة ذلك .
٨٢٨	١٤٥	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٦) ٥ - قضاء الحكم الصادر بنسب الحبير بعدم خضوع المدارس الحرة في ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . قضاء قطعي في شق من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٨٢٨	١٤٥	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٦) ٦ - التفرقة في الجزاء بين حالة تخلف رب العمل عن الاشتراك أصلا في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وبين تأخره بعد اشتراكه في سداد المبالغ المستحقة . م ١٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مرياتها بأثر رجعي . إغفال بحث حالة رب العمل وما إذا كان قد تخلف أصلا عن الاشتراك في الهيئة أم أنه تأخر عن سداد المبالغ المستحقة . قصور .
٨٣٥	١٤٦	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٦) ٧ - الأثر الرجعي للمادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . انسحابه إلى حالتى التخلف عن الاشتراك والتأخر عن أدائه في المواعيد المحددة وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
٩٢٣	١٦٢	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٦) ٨ - الحساب الذى تجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل وفقا للمادة ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . شموله الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة ومنها غرامة المادة ١٧ . النزاع في أرقام ذلك الحساب أو في التطبيق القانوني . خضوعه لمواعيد الاعتراض الواردة بالمادة ١٣ ساقطة الذكر .
٩٣٣	١٦٢	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٦)

الصفحة	المادة	
		٩ — مواعيد المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الاعتراض على الحساب . إفتاحها باخطار الهيئة صاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . الدعوى بعد فوات تلك المواعيد غير مقبولة .
٩٣٣	١٦٢	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٦)
		١٠ — التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء المكافأة عن مدة الخدمة السابقة للعامل . ق ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . تعجيل رب العمل الوفاء للعامل بجزء من المكافأة قبل ميعاد استحقاقه . أثره . عدم جواز إقتضائه مرة أخرى من هيئة التأمينات .
٩٥٨	١٦٦	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٢)

تأمينات عيضية

(أولا) الرهن .

		١ — الرهن الحيازي التجاري . عدم تطلبه وثيقة خاصة . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية . م ٧٦ من قانون التجارة . الحيازة قرينة قانونية على الملكية . حسن نية الحائر مفترض إلى أن يقوم الدليل على العكس .
٦٤٤	١١٤	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
		٢ — إتفاق البنك الطاعن والمطعون عليها الثانية على فتح اعتماد مستندي لصالح المطعون عليها الأولى مقابل رهن البضاعة المبيعة منها إلى المطعون عليها الثانية . قبول المطعون عليها الأولى تنفيذ الإتفاق . تسليمها من بعد البضاعة للمطعون عليها الثانية دون الطاعن وقبل سداد قيمة الاعتماد .

الصفحة	القائمة	
		مستوياتها عن . مقابل ما ضاع على البنك الطاعن من الرهن الضامن للوفاء بهذه القيمة .
٧٦٦	١٦٣	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٧)
		٣ — تأسيس القضاء بالتعويض على وقوع خطأ من البنك يستوجب مسئولية بائعه الغلال المرهونة لديه دون التنبيه على المدين بالوفاء قبل استصدار إذن بالبيع من القاضي . لا خطأ .
٩٤٠	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٩)
		٤ — الرهن الرسمي على العقار . غير قابل للتجزئة . للدائن المرتفع التنفيذ على العقار المرهون بكل الدين أو بما بقي منه . مسئولية المورث وشريكه اللذين اشتريا العقار المرهون مسؤولية شخصية من سداد الدين لا باعتبارهما حائزين للعقار . وجوب خصم الدين كله من أصول التركة ، ولو أن للتركة حق الرجوع على المدين الآخر .
١٠٠٠	١٧٣	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٧/١١)
		(ثانيا) الإمتياز .
		١ — المبالغ المستحقة للخزانة العامة ومنها الضرائب والرسوم . ثبوت الإمتياز لها . شرطه . أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بكل منها بالشروط والقيود التي تقرها .
٩٧٦	١٦٩	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٠/٢٧)
		٢ — للخزانة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ المستحقة للحكومة . م ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره ولا يثبت فيه حق التبع ولو كان محله عقار .
٩٧٦	١٦٩	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تحويل المشرع الحزاة العامة حق تتبع أموال مدينها امتيافاء لى من حقوقها المنازة . لا يغير من ذلك عدم شهر الحق فى أحوال منصوص عليها فى القوانين الخاصة بفرائب الأيطان والمبانى والرسوم الجمركية ورسم الأيلولة على التركات .
٩٧٦	١٦٩	(الطن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)
		تجزئة
		١ — نقض الحكم لمصلحة الطاعن . يستتبع نقضه بالنسبة لمن لم يطعن من الخصوم متى كان هناك ارتباط بين مركز كل منهما .
٩٤٦	١٦٢	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٠)
		٢ — الرهن الرسمى على العقار . غير قابل التجزئة . للدائن المرتين التنفيذ على العقار المرهون بكل الدين أو بما بق منه . مسئولية المورث وشريكه اللذين اشتريا العقار المرهون مسئولية شخصية عن سداد الدين لا باعتبارهما حائزين للعقار . وجوب خصم الدين كله من أصول التركة ، ولو أن للتركة حق الرجوع على المدين الآخر .
١٠٠٠	١٧٣	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٧/١١)
		تحكيم
		اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنص المدة ٦٨٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مناطه . دعوى النقابة بطلب تقرير حق بعض عمال الشركة فى صرف متوسط عمولة التوزيع خلال اجازاتهم . دعوى مقامة من ذى صفة . اختصاص هيئة التحكيم بنظرها . علة ذلك .
٩٠٢	١٠٦	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		تركة
		عدم الاعتداد بأجازة الوارث لتصرف صدر عن مورثه إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث . حلة ذلك . مثال بشأن توقيع الوارث كشاهد على العقد .
٥٧٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)
		تزوير
		ضم الدعويين المختلفتين سببا وموضوعا لا يفقد كلا منهما استقلالهما . الأمر بضم دعوى صحة التعاقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد . أثره . اندماج الدعويين . الفصل في التزوير في هذه الحالة . قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق . نقض الحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز استئناف هذا القضاء . أثره . نقض الحكم الصادر بن بعد برد و بطلان عقد البيع .
٩٩٦	١٧٢	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨)
		تسجيل
		١ — عقد البيع غير المسجل . أثره . التزام البائع بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري . التزام المشتري بأداء الثمن .
٧٣٦	١٢٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٩)
		٢ — البائع في عقد البيع غير المسجل . ليس له أن يدعى ملك المبيع على المشتري ، إذ هو ضامن لنقل الملكية إليه .
٧٢٦	١٢٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٩)

الصفحة	المادة	تعويض
		١ — مسؤولية الناقل قبل الشاحن عن نقل البضاعة المشحونة بحراً وتوصيلها بحالتها إلى ميناء الوصول . مسؤولية عقدية ينظمها عقد النقل . وجوب الوقوف في تقدير التعويض عند حد الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد . م ٢٢١ مدني .
٦١٦	١٠٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)
		٢ — تقدير التعويض عن فقد البضاعة أثناء الرحلة البحرية على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة في ميناء الوصول إذا كانت تزيد عن سعر شرائها . القيمة السوقية للبضاعة . ماهيتها . عدم الاعتداد في تقدير التعويض بالسعر الجبري الذي فرضته وزارة التموين . حلة ذلك .
٦١٦	١٠٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)
		٣ — إعتبار الضرر متوقفاً . مناطه . . قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبري لها في هذا الميناء . إمكانية تحديدها بالاستمداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول . على الدائن عبء إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .
٦١٦	١٠٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)
		٤ — تقدير التعويض من مسائل الواقع . استقلال قاضي الموضوع به دون معقب .
٩١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — حصر المستأجر عناصر الضرر الذي أصابه من جراء تعرض المؤجر له في اضطراره للانتقال إلى مكان آخر بأجرة أدلى . انتهاء الحكم بأسباب كافية إلى أن هذا الضرر مباشر ومتوقع . النعى عليه فيما تزيد فيه من نفى الغش والخطأ الجسيم عن المؤجر بفرض صحته . غير منتج .
٩١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٣)
		« الشرط الجزائي »
		تحقق الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعا في تقديره . قدين فلا يكاف المضرور بإثباته . إدهاء المسئول إنتفاء الضرر أو بأن تقدير التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة . تحمله عبء إثباته .
٦٤٩	١١٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٧٣)
		تقادم
		١ — الدفع ببطلان البيع لأنه يستروصية . هو دفع بالصورية النسبية بطريق التستر . عدم سقوطه بالتقادم . حلة ذلك .
٥٧٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣)
		٢ — دعاوى ضمان المهندس المعماري والمقاول . ميعاد سقوطها . تاريخ بدء الميعاد . التزيد في أسباب الحكم . عدم تأثيره على نتيجة الحكم الصحيحة .
٨٥٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٣)
		٣ — مدة تقادم حقوق أصحاب المهن الحرة . بدء سريانها . حلة ذلك . مثال بالنسبة لأتاعاب محام .
٩٨٨	١٧١	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤- اعتبار الحكم تاريخ الفصل في آخر القضايا التي حضر فيها الطاعن محاميا عن المطعون عليها مبدأ لسريان التقادم . النعى على الحكم دون تقديم الدليل على قيامه بعد هذا التاريخ بأعمال يستحق أتعابا عنها . هار عن الدليل . .
٩٨٨	١٧١	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨)
		تنفيذ
		١- الإشكال الموضوعى . حق محكمة الموضوع عند نظره فى تفسير الحكم للوصول إلى حقيقة المنازعة فيه . م ٤٧٩ مرافعات سابق .
٦٣٧	١١٢	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
		٢- الحق الموضوعى - وعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى . شروطه . وجوب أن يكون السند التنفيذى دالا بذاته على توافرها . جواز التنفيذ استثناء بعقود فتح الاعتماد الرسمية . وجوب إعلان مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية مع عقد فتح الاعتماد عند الشروع فى التنفيذ . للمدين أن يثير المنازعة الجدية حول وجود الحق أو حقيقة مقداره .
٩٠٦	١٥٨	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
		تنفيذ عقارى
		١- طلب الحكم بعدم جواز التنفيذ استنادا إلى المادة ١/٥ مكرر قانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء الوقف على غير الخبرات . هو وجه من أوجه البطلان . وجوب إبدائه بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وليس بطريق الدعوى المبتدأة . م ٢٤٢ مرافعات سابق .
٦٨٨	١٢١	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القانون ١٦٢ لسنة ١٩٤٤ . بطلان كل حجز أو تنازل يقع على مازاد على الثلث في حصة مستحق في وقف . قصر سريانه على ربع الوقف دون أعيانه . م ١/٥ مكرر ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .
٦٨٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٦)
(ج)		
جمارك		
		١ — دعوى مصلحة الجمارك برسوم الانتاج المستحقة عن مقدار المعجز في السوائل الكحولية الزائدة عن النسبة المسموح بها . إدعاء الشركة بأن المعجز الذى أثبتته خبير الدعوى يرجع إلى فقدة أثناء العمليات الصناعية وبسببها . عبء إثباته على عاتقها .
٧٢٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٨)
		٢ — النقص في البضاعة أو الطرود المفرغة من السفينة . قرينة قانونية على مظنة التهريب . للربان نفيها بمستندات حقيقية في الحالات المحددة باللائحة الجمركية ، وبكافة الطرق فيما عداها . عدم التزام الربان بالغرامة إذا قدم البراهين المبررة للنقص خلال أربع وعشرين ساعة من كشفه . حقه في تقديم تلك البراهين إلى المحكمة بعد انقضاء ميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليه في تلك اللائحة . حلة ذلك . انطباق ما تقدم على البضائع الخاضعة لنظام تسليم صاحبه .
٨٦٢	١٥٢	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٥)

الصفحة	القاعدة	
٨٦٢	١٥٢	٣ - قيام التضامن المنصوص عليه في الساتين ٣٤ و ٣٦ من اللاتمة الجركية بشروطه في حالة الحكم بالعقوبات المقررة في مواد التهريب الجركي والغرامات دون الرسوم الجركية . (الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٥)
(ح)		
حـ . حـ . حوادث طارئة . حـ . حـ .		
حـ		
٦٨٨	١٢١	١ - القانون ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ . بطلان كل حـ أو تنازل يقع على ما زاد على التلت في حصة مستحق في وقف . قصر مريانه على ريع الوقف دون أهـ . م ١/٥ مكرق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)
٦٩٨	١٢٣	٢ - اتخاذ إجراءات الحـ الإداري . شرطه . أن يكون استعمال هذا الحق غير مصحوب بخطأ جسيم . (الطن رقم ١٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٨)
٧٢٦	١٢٩	٣ - اعتبار الحكم أن البيع الصادر من المشتري بعقد غير مسجل بيعاً لملك الغير ، وأنه لا يصح توقيع الحـ على باقي الثمن من دائن البائع - مصلحة الضرائب - خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	حكم
		إصدار الحكم .
		”إعادة الدعوى إلى المرافعة“
		١ — إعادة الدعوى إلى المرافعة من إطلاقات محكمة الموضوع .
٥٩٦	١٠٥	(اللمن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٢)
		٢ — فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٨٧٠	١٥٢	(اللمن ٣ لسنة ٤٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٣/٦/٦)
		”تقديم المذكرات“
		١ — تقديم مذكرة في فترة حجب القضية للحكم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . قبول المحكمة لها دون التعويل على ماورد بها . لا بطلان .
٧٠٣	١٢٤	(اللمن رقم ٥١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢)
		٢ — عدم تقديم الدليل على أن مذكرة الخصم قدمت في غير ميعادها وأن الطاعنة لم تعلن بها . نعى مفتقر للدليل .
٧٤١	١٣٢	(اللمن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)
		٣ — عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . علة ذلك . عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لابتداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه .
٧٧٢	١٣٧	(اللمن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٧)
		بيانات الحكم :
		١ — إغفال الحكم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان . المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨
٦٧٧	١١٩	(اللمن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق — ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ذكر رقم كل من استثنى في الطاعة والمطعون عليه في أسباب الحكم المطعون فيه صحيحا . انتهاء الحكم بأسباب صريحة إلى رفض الاستئناف الأول وقبول الثاني . وقوع خطأ مادي في ذكر الأرقام في الديباجة . لا بطلان .
٦٨٢	١٢٠	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)
		تسبب الحكم :
		١ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير الأدلة دون رقابة من محكمة النقض . حسبها أن تقيم قضاها على أسباب تسوغه .
٥٥٩	٩٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٣)
		٢ - محكمة الموضوع . حقها في رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٥٥٩	٩٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٣)
		٣ - المحكمة غير ملزمة بالتصريح في أسبابها بعدالة الشاهدين اللذين أوردت مضمون أقوالهما وأخذت بها .
٨١٦	١٤٣	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٣)
		٤ - لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاها على ما تستخلصه من أقوال الشهود متى كان استخلاصها سائغا . عدم التزامها ببيان أسباب ترجيحها لما اطمأت إليه من أقوال وإطراحها لسواها .
٩٦٧	١٦٨	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)
		٥ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير القرائن . لا معقب عليه في ذلك متى كان احتياطه سائغا .
٥٢٢	٢٠٢	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — تقدير القرائن . مما يستقل به قاضي الموضوع . المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع للأدلة . غير جائز . مثال في ضريبة التركات .
٥٨٤	١٠٣	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١١) ٧ — قيام الحكم على أدلة وقرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٥٧٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠) ٨ — استخلاص الحكم من عدم وجود السندات بأفراط باقى الثمن بيد البائع وعجزه عن إثبات ضياعها بسبب العدوان الثلاثى قرينة على الوفاء بها . سائق ولا خطأ فيه .
٥٧٠	١٠١	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠) ٩ — لمحكمة الموضوع استنباط القرائن القضائية التي تأخذ بها من وقائع الدعوى ما دامت مؤدية عقلا إلى النتيجة التي انتهت عليها .
٩٦٧	١٦٨	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦) ١٠ — محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد استقلالا على كل حجة للنخص . حسبها أن تقيم قضاءها على ما يكفى لحمله .
٧٩١	١٣٩	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٩) ١١ — تدليل الحكم على أن المزل مخصص لسكنى الورثة . إضافة أن مصاحبة الضرائب لم تدال على خلاف ذلك . لا يعد نقلا لعبء إثبات شرط الإعفاء من الضريبة إلى عائق المصلحة .
٥٨٤	١٠٣	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١١) ١٢ — انتهاء الحكم إلى التقرير بقيام العلاقة التأجيريه استخلاصا من شهادة الجمعية التعاونية الزراعية الدالة على أنها حررت عقدا لإيجار طبقا للمادة ٣٦ مكرر من المرسوم بق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . لا عيب .
٦٩٣	١٢٢	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
٨١٦	١٤٣	١٣ - إشارة الحكم في أسبابه إلى المستندات المقدمة من الخصم بعد حجز الدعوى للحكم والتي لم يطلع عليها خصمه . عدم تعويل الحكم عليها في قضائه . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٣) ..
٨٢٣	١٤٤	١٤ - تقرير الخبير المرجح . لا يعيبه سابقة اعتياد واضعه لتقرير الخبير الأول بوصفه رئيسا له . تعويل الحكم على ذلك التقرير . لا عيب . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٤)
٨٨٥	١٥٦	١٥ - الحكم بقبول الاستئناف شكلا . أثره . إمتناع الدفع أمام محكمة الاستئناف بعد ذلك بإعلان صحيفته . عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم برفض هذا الدفع رغم اشتماله على أسباب تتعلق بشكل الاستئناف . علة ذلك . (الطن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
٩٦٧	١٦٨	١٦ - الحكم بصورية عقد الطامن صورية مطلقة وأنه لا محل للمفاضلة بين هذا العقد الباطل وعقد المطعون عليها . رد ضمني باطراح ما أثير بشأن صورية عقد المطعون عليها . (الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)
٩٤٠	١٦٣	١٧ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب أحد الخصوم بضم أوراق أخرى . حسنها إقامة قضائها على ما يكفي للحملة . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٩) "الأسباب الزائدة"
٥٥٩	٩٩	١ - إقامة الحكم على دعامتين مستقلتين . كفاية إحداهما للحملة . النعي عليه في الأخرى . غير منتج . (الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٣)
٦١٦	١٠٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)
٧٧٢	١٣٧	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٧)
٨٢٣	١٤٤	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إقامة الحكم قضاءه على دعامة تكفي لجملة . النعي عليه فيما تزيد فيه . غير منتج . مثال في دعوى أحوال شخصية .
٥٩١	١٠٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٤/١٩٧٢)
٦٩٣	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٧٣)
		٣ — استناد الطاعن — المشتري — في طلب تسليم الأطنان إلى أن المطعون عليهما يضمنان اليد عليهما دون صند . رفض الدعوى تأسيسا . على أن وضع اليد يستند إلى عقد إيجار حرته الجمعية التعاونية الزراعية بينهما وبين الطاعن . النعي على الحكم فيما استورد إليه من سبق قيام علاقة تاجيرية بين البائع والمطعون عليهما . غير منتج .
٦٩٣	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٧٣)
		٤ — دهاوى ضمان المهندس المعماري والمقاول . ميعاد سقوطها . تاريخ بدء الميعاد . التريد في أسباب الحكم . عدم تأثيره على نتيجة الحكم الصحيحة .
٨٥٣	١٥	(الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٣)
		٥ — حصر المستاجر عناصر الضرر الذي أصابه من جراء تعرض المؤجر لاضطراره للانتقال إلى مسكن آخر بأجرة أهلى . انتهاء الحكم بأسباب كافية إلى أن هذا الضرر مباشر ومتوقع . النعي عليه فيما تزيد فيه من نفى الغش والخطأ الجسيم عن المؤجر بفرض صحته . غير منتج .
٩١٩	١٦٠	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٣)
		عيوب التدليل :
		(أولا) القصور .
		١ — مراعاة المؤجر للأجرة التي قدرتها لجنة تقدير الإيجارات في الإيجار اللاحق لصدور قرارها . تخفيض هذه الأجرة

الرقم	القاعدة	المادة
		التعاقدية بنسبة ٣٥ ٪ عملا بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . خطأ . عدم بحث ما أدخله المؤجر من تحسينات وتعديلات على العين المؤجرة زادت من منفعتها عما كانت عليه وقت تقدير أجرتها بمعرفة اللجنة . قصور .
٦٦٢	١١٦	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٤) ٢ — توقيع المحامي على أصل صحيفة الدعوى أو على صورتها المقدمة لقلم الكتاب . تحقق غرض المشرع من التوقيع . إغفال الحكم ببحث توقيع المحامي على تلك الصورة . قصور .
٧٠٣	١٢٤	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢) ٣ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير الورقة المراد اعتبارها مبدءا ثبوت بالكتابة من حيث كونها تجعل المدعى به قريب الاحتمال . تمسك الخصم بورقة على اعتبار أنها مبدء ثبوت بالكتابة وطلبه الإحالة إلى التحقيق . إغفال المحكمة الرد على ذلك . قصور .
٧٩٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢) ٤ — إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين . كلفيته . م ٧/١٤ مرافعات سابق . تمسك الطاعن ببطلان إعلانه بأمر الأداء . رد الحكم بأنه أمان عن طريق النيابة باعتباره من رجال الجيش دون بيان ما إذا كان الإعلان قد تم تسليم الصورة إلى قائد الوحدة . قصور .
٨٥٠	١٤٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٣١) ٥ — التفات الحكم عن مناقشة المستندات المقدمة مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة في الدعوى . قصور . مثال في دعوى تحديد أجرة مسكن .
٩٥٣	١٦٥	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		”القصور في الأسباب القانونية“
		المدرسة لا تعد شخصا اعتباريا متى كانت منشأة فردية مملوكة ملكية خاصة . هي جزء من الذمة المالية لصاحبها وهو صاحب الصفة في المخاصمة عنها أمام القضاء . قصور الحكم في أسبابه القانونية . لا يبطله ما دام لم يؤثر في نتيجته الصحيحة .
٨٨٥	١٥٦	(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
		”بيان مواطن القصور“
		النعي على القرار المطعون فيه بالقصور دون بيان مواطنه .
		مجهل وغير مقبول .
٧٨٥	١٣٨	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٩)
		(ثانيا) الفساد في الاستدلال .
		عدم تمسك المطعون عليه بوجود اتفاق بينه وبين زوجته على عدم تحميله بأجرة مسكنين من ملكها كان يساكنها فيهما .
		قيام الحكم على وجود مثل هذا الاتفاق واتخاذ من عدم وجود عقد إيجار مكتوب وعدم مطالبة الزوجة له بالأجرة قرينة عليه .
		فساد في الاستدلال .
٨٤٥	١٤٨	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٣١)
		(ثالثا) الخطأ في القانون .
		اعتبار الحكم أن البيع الصادر من المشتري بعقد غير مسجل يباع للملك الغير ، وأنه لا يصح توقيع الحجر على باقي الثمن من دائن البائع — مصلحة الضرائب — خطأ في تطبيق القانون .
٧٢٦	١٢٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) الخطأ في فهم الواقع .
.		طلب المستأجر من محكمة أول درجة الحكم بوقف سريان عقد الإيجار وسقوط حق المؤجر في الأجرة اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ . انصراف هذا الطلب إلى المدة التالية لذلك التاريخ . انتهاء الحكم إلى أن أجرة هذه المدة لم تكن محل طلب أمام محكمة أول درجة . خطأ في فهم الواقع .
٩١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٣)
		تصحيح الحكم :
		للمحكمة المطعون أمامها في قرار لجنة الطعن تدارك ما يكون قد ورد في القرار من أخطاء مادية .
٥٦٧	١٠٠	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٤/٤/١٩٧٣)
		تفسير الحكم :
		الإشكال الموضوعي . حق محكمة الموضوع عند نظره في تفسير الحكم للوصول إلى حقيقة المنازعة فيه . م ٤٧٩ مرافعات سابق .
٦٣٧	١١٢	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٣)
		الطعن في الحكم :
		” المصلحة في الطعن ”
		تمسك المدعى عليه في دعوى الضمان الفرعية في مواجهة المدعى في الدعوى الأصلية برد جزء من ثمن المبيع لتمسكه بنظرية الظروف الطارئة تأسيسا على أن البيع انعقد بينهما ولم يكن طالب الضمان إلا اسما مستعارا . القضاء بالزامه بأن يدفع لطالبي الضمان ما حكم

الصفحة	القاعدة	
		به عليه رفض ضمنى لطلبه قبل المدعى الأصلي . تحقق مصاحته في الطعن فيه النسبة للدعوى .
٧٩٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ”ميعاد الطعن“
		ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من تاريخ صدوره كأصل . م ٣٧٩ مرافعات سابق . الاستثناءات الواردة على هذا الأصل . ليس من بينها انسحاب المدعى عليه للشطب وتخلفه عن الحضور بعد أن قررت المحكمة التأجيل لحضور المدعى .
٧٣٦	١٣١	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠) ”ترك الخصومة في الطعن“
		١ — ترك الخصومة في الطعن بعد انقضاء ميعاده ، يتضمن النزول عن الحق فيه . علة ذلك .
٨٠٧	١٤١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ٢ — النزول عن الحق في الطعن . تحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة إلى قبول الخصم الآخر . عدم جواز الرجوع في الترك الحاصل بعد فوات ميعاد الطعن . علة ذلك .
٨٠٧	١٤١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ٣ — عدم تقديم الطامن دليلا على أن تنازله عن الطعن كان نتيجة إكراه . أثره . عدم الاعتداد برجوعه فيه .
٨٠٧	١٤١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ”الأحكام الجائز الطعن فيها“
		١ — قضاء الحكم الصادر بنسب الخبر بعدم خضوع المدارس الحرة في ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء . قضاء قطعي في شق من النزاع . جواز الطعن فيه استقلا . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٨٢٨	١٤٥	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — فصل الحكم بنذب خبير في أسبابه المرتبطة بالمنطوق في وقوع الخطأ من الطاعن وبأنه قد تسبب عنه ضرر للطاعن ضده . حكم قطعي أنهى الخصومة في شق منها . جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٨٨٥	١٥٦	(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) « الأحكام غير الجائز الطعن فيها »
		١ — الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . مثال بشأن حكم نذب خبير لبحث استحقاق العامل للعمولة .
٦٤٩	١١٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٧٢)
		٢ — القضاء ببطالان الحكم المستأنف والتأجيل لنظر الموضوع دون التصدي له . غير منه للخصومة كلا أو بعضا . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٧٤٨	١٣٣	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٣ — الإخلاء للتأجير من الباطن ومدى توافر شروطه . منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم فيها غير قابل لأي طعن عملا بنص المادة م ٤/١٥ من هذا القانون . دفاع وكيل الدائنين بأن تأجيره لمحل المفلس بالحدك لا يخضع لأحكام ذلك القانون . بحث المحكمة لهذا الدفاع . فصل في صميم المنازعة الإيجارية .
٨٤٠	١٤٧	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢)
		٤ — ضم الدعويين المختلفتين . بيا وموضوعا . لا يفقد كلا منهما استقلالهما . الأمر بضم دعوى صحة التعاقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد . أثره . اندماج الدعويين . الفصل في دعوى التزوير

الصفحة	القاعدة	
		قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة التمسك . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨ صرافعات سابق . نقض الحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز استئناف هذا القضاء . أثره . نقض الحكم الصادر بصد وبطلان عقد البيع . (الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٠/٢٨) ١٧٢ ٩٩٦
		حجية الحكم :
		١ - الحكم الصادر في دعوى طلاق على أساس أن الزوجة تنتمي إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس . ليس حجة على زوج آخر لم يكن طرفاً فيها . (الطن رقم ٧ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٤/١٨) .. ١١١ ٦٣٠
		٢ - عدم اختصاص بعض ورثة البائع في الدعوى بصورية عقد البيع . أثره . عدم الاحتجاج بالحكم الصادر فيها عليهم . الزعم على الحكم بالبطلان . لا محل له . (الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦) ١٦٨ ٩٦٧
		٣ - الحكم في دعوى طلاق بالرفض . القضاء بعدم جواز نظر دعوى طلاق لاحقة بين ذات الخصوم مع اختلاف تاريخ واقعة الطلاق المدعى . خطأ . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٦/٣٧) ١٧٠ ٩٨٢
		حوادث طارئة
		١ - قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . حادث طارئ . المادة ١٤٧/٢ مدني لم تقيد الحادث الطارئ بأن يكون عملاً أو واقعة مادية . انطباق نظرية الحوادث الطارئة على عقد البيع الذي اشترط فيه تقسيط الثمن . (الطن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢) ١٤٠ ٧٩٩

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تمسك المدعى عليه في دعوى الضمان الفرعية في مواجهة المدعى في الدعوى الأصلية بنظرية الظروف الطارئة تأسيسا على أن البيع انعقد بينهما ولم يكن طاب الضمان إلا اسما مستعارا . القضاء بالزامه بأن يدفع لطالبي الضمان ما حكم به عليه . رفض ضمنى لطلبه قبل المدعى الأصلي . تحقق مصلحته في الطعن فيه بالنسبة للدعويين .
٧٩٩	١٤	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
حيازة		
		الرهن الحيازي التجاري . عدم تطلبه وثيقة خاصة . جواز إباته بكافة طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية . م ٧٦ من قانون التجارة . الحيازة قرينة قانونية على الملكية . حسن نية الحائز مفترض إلى أن يقوم الدليل على العكس .
٦٤٤	١١٤	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
(خ)		
خبرة . خلف		
خبرة		
		تقرير الخبير المرجح . لا يعيبه سابقة اعتماد واضعه لتقرير الخبير الأول بوصفه رئيسا له . تعويل الحكم على ذلك التقرير . لا عيب .
٨٢٣	١٤٤	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	خلف
		١ — الإقرار ليس سببا لمداو له . حكمه ظهور ما أقرب به المقر لأثبوتة ابتداء . صحته ولو خلا من ذكر سببه . هو حجة على ورثة المقر .
٥٩٦	١٠٥	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٣)
		٢ — إعتبار الخلف الخاص من الغير بالنسبة للتصرف الصوري الصادر من البائع له إلى مشتر آخر . لهذا الخلف إثبات الصورية بكافة الطرق .
٩٦٧	١٦٨	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٣)
(د)		
دعوى . دفع		
دعوى		
صحيفة الدعوى :		
		١ — توقيع المحامي على أصل صحيفة الدعوى أو على صورتها المقدمة لقلم الكتاب . تحقق غرض المشرع من التوقيع . إغفال الحكم بمحت توقيع المحامي على تلك الصورة . قصور .
٧٠٣	١٢٤	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢/٥/١٩٧٣)
		٢ — صحيفة الدعوى أساس كل إجراءاتها . الحكم ببطلانها . إثره . إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها وزوال ما ترتب على رفعها من آثار واعتبار الخصومة لم تنعقد .
٧٤٨	١٣٣	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٣)

الصفحة	الفاصلة	
		٣ — قضاء محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة الدعوى لعدم إعلانها والحكم المستأنف المبني عليها . مؤداه . زوال الخصومة ووجوب الوقوف عند حد تقرير البطلان .
٧٤٨	١٣٣	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٣)
		٤ — وجوب تصدى محكمة الاستئناف للفصل في موضوع الدعوى متى استنفدت محكمة أول درجة ولايتها . شرطية القضاء ببطلان الحكم المستأنف لعدم إعلان صحيفة الدعوى . عدم جواز التصدى للموضوع في هذه الحالة . مرافعة من صدر لصالحه الحكم بالبطلان في موضوع الاستئناف . لا أثر له . إالة ذلك .
٧٤٨	١٣٣	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٣)
		رفع الدعوى :
		١ — طالب الحكم بعدم جواز التنفيذ استنادا إلى المادة ١/٥ مكرر قانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء الوقف على غير الخيرات . هو رجه من أوجه البطلان . وجوب إبدائه بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وليس بطريق الدعوى المبتدأة . م ٦٤٢ مرافعات سابق .
٦٨٨	١٢١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٧٣)
		٢ — الحساب الذى تجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل وفقا للمادة ٢٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . شموله الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة ومنها غرامة المادة ١٧ . النزاع في أرقام ذلك الحساب أوفى التطبيق القانوني . خضوعه لمواعيد الاعتراض الواردة بالمادة ١٣ مالفة الذكر .
٩٣٣	١٦٢	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٣)
		٣ — مواعيد المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الاعتراض على الحساب . إنفتاحها بإخطار الهيئة صاحب العمل

الصفحة	القاعدة	
		بخطاب موسى عليه مع علم الوصول . رفع الدعوى بعد فوات ملك المواعيد . غير مقبولة .
٩٣٣	١٦٢	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٣)
		شروط قبول الدعوى :
		”المصلحة“
		دعوى الطلاق يترتب عليها آثار مالية . المصلحة في الطعن بالنقض . العبرة بتحقيقها وقت صدور الحكم المطعون فيه . طلب الحل من وارث الطاعنة في دعوى الطلاق . تحقق مصلحة محتملة له في الاستمرار في الطعن .
٩٨٢	١٧٠	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٣)
		”الصفة“
		١ — اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل . مناطه . دعوى النقابة بطلب تقرير حق بعض عمال الشركة في صرف متوسط عمولة التوزيع خلال اجازاتهم . دعوى إقامة من ذي صفة . اختصاص هيئة التحكيم بنظرها . علة ذلك .
٦٠٢	١٠٦	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٣)
		٢ — مطالبة مؤلف المصنف الموسيقي لصاحب دار العرض السينمائي بالحقوق الناشئة عن الأداء العلني لمصنفه . القضاء بعدم قبول دعوى هذا المؤلف قبل صاحب دار العرض لرفعها على غير ذی صفة . الطعن على ذلك القضاء من صاحب دار العرض . غير مقبول .
٦١٣	١٠٨	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٣)

الصفحة	القائمة	
		٣ — المدرسة لاتعد شخصا اعتباريا متى كانت منشأة فردية مملوكة ملكية خاصة . هي جزء من الذمة المالية لمصاحبها وهو صاحب الصفة في المخاصمة عنها أمام القضاء . فصور الحكم في أسبابه القانونية لا يبطله مادام لم يؤثر في نتيجه الصحيحة .
٨٨٥	١٥٦	(الطن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٢) ”سماع دعوى الأحوال الشخصية“
		١ — التناقض الذى لا يمنع من سماع الدعوى . شرطه . مثال في دعوى ثبوت نسب .
٦٧٧	١١٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق — ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥) ٢ — دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . التناقض فيها مغتفر . سماعها ضمن حق آخر . شرطه . التناقض فيها . لا يغتفر ما دام لا يوجد ما يرفعه .
٩٠٠٤	١٧٤	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٣/٧/١١) الطلبات في الدعوى :
		طلاب العامل إلزام رب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عنه لهيئة التأمينات الاجتماعية . تعرض الحكم لبحث العلاقة القائمة بينهما واتهاؤه إلى أنها علاقة عمل . فصل في طلب داخل في نطاق الطلبات المطروحة .
٧٤١	١٣٢	(الطن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢) ”تكييف الدعوى“
		إلتزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانون الصحيح . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها .
٩٤٠	١٦٣	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	قيمة الدعوى :
		١ - دعوى تصفية الشركة . دعوى معلومة القيمة . تقديرها بقيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية . استحقاق رسم نسبي عنها في حدود ما قرره القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .
٦٤١	١١٣	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٧٣)
		٢ - الفصل في النزاع الدائر حول إثبات حقيقة الأجرة الاتفاقية قبل إعمال التخفيض القانوني عليها . فصل في نزاع خارج من نطاق تطبيق قوانين الإيجارات . الدعوى بتحديد الأجرة في العقود الممتدة قانونا . غير مقدرة القيمة .
٩٥٣	١٦٥	(الطعن ١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٧٣)
		الخصوم في الدعوى :
		١ - تمسك المدعى عليه في دعوى الضمان الفرعية في مواجهة المدعى في الدعوى الأصلية بنظرية الظروف الطارئة تأميدا على أن البيع انعقد بينهما ولم يكن طالب الضمان إلا إسما مستعارا . للقضاء بالزامه بأن يدفع لطالبي الضمان ما حكم به عليه . رفض ضمنى لطلبه قبل المدعى الأصلي . تحقق مصلحته في الطعن فيه بالنسبة للدعويين .
٧٩٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٧٣)
		٢ - عدم اختصاص بعض ورثة البائع في الدعوى بصورية عقد البيع . أثره . عدم الاحتجاج بالحكم الصادر فيها عليهم . النهي على الحكم بالبطلان . لا محل له .
٩٦٧	١٦٨	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٦/٦/١٩٧٣)

المادة	القاعدة	
		نظر الدهوى :
		”وجه الاستعجال“ و ”وجه السرعة“ . تعبيران مترادفان قانونا . الأحكام الصادرة فى الدعوى التى تنظر بهذا الوصف . عدم اعتبارها من الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة . ميعاد استئنافها ٦٠ يوما فى ظل قانون المرافعات السابق . مثال فى تأييدات اجتماعية .
٧٤١	١٣٢	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)
		”شطب الدهوى“
		ميعاد الطعن فى الحكم يبدأ من تاريخ صدوره كأصل م٠ ٣٧٩ مرافعات سابق . الاستثناءات الواردة على هذا الأصل . ليس من بينها انسحاب المدعى عليه للشطب وتخلفه من الحضور بعد أن قررت المحكمة التأجيل لحضور المدعى .
٧٣٦	١٣١	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٠)
		”الإعادة للمرافعة“
		١ — إعادة الدعوى إلى المرافعة من إطلاقات محكمة الموضوع .
٥٩٦	١٠٥	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٢)
		٢ — فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٨٧٠	١٥٣	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق — ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٣/٦/٦)
		”تقديم المذكرات“
		١ — تقديم مذكرة فى فترة حجز القضية للحكم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . قبول المحكمة لها دون التعويل على ما ورد بها . لا بطلان .
٧٠٣	١٢٤	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢)

الصفحة	القامة	
٧٧٢	١٣٧	<p>٢ — عدم جواز قبول أوراق أر مذ كرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . حلة ذلك . عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٣)</p> <p>” أثر ضم الدعاوى “</p> <p>ضم الدعويين المختلفتين سببا وموضوعا لا يفقد كلا منهما استقلالهما . الأمر بضم دعوى صحة التعاقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد . أثره . اندماج ادعويين . الفصل في التزوير في هذه الحالة . قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨</p> <p>مرافعات سابق . نقض الحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز استئناف هذا القضاء . أثره . نقض الحكم الصادر من بعد برد وبطلان عقد البيع .</p>
٩٩٦	١٧٢	<p>(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٧٣)</p> <p>مسائل تعترض سير الخصومة :</p> <p>” ترك الخصومة “</p> <p>١ — ترك الخصومة في الطعن بعد انقضاء ميعاده يتضمن النزول عن الحق فيه . حلة ذلك .</p>
٨٠٧	١٤١	<p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٣)</p> <p>٢ — النزول عن الحق في الطعن . تحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة إلى قبول الخصم الآخر . عدم جواز الرجوع في الترك الحاصل بعد فوات ميعاد الطعن . حلة ذلك .</p>
٨٠٧	١٤١	<p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم تقديم الطاعن دليلا على أن تنازله عن الطعن كان نتيجة إكراه . أثره . عدم الاعتداد برجوعه فيه .
٧٠٨	١٤١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢) <p>”وقف الدعوى“</p> <p>وقف الدعوى جزاء في ١٩ / ٦ / ١٩٦١ . قيام قلم الكتاب بتعجيلها بالجلسة ١٦ / ٢ / ١٩٦٢ ثم تأجيلها إداريا بالجلسة ٨ / ١٠ / ١٩٦٢ . إنتقال عبء التعجيل إلى المدعى من هذا التاريخ ومنه يبدأ ميعاد السقوط . م ١٠٩ مرافعات سابق بعدم تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .</p>
٩٣٠	١٦١	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٤) <p>”إنقطاع سير الخصومة“</p> <p>الدعوى تعتبر مهياة للحكم أمام محكمة النقض بعد استيفاء جميع الإجراءات من إيداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين . وفاة الطاعن بعد ذلك . لا أثر له .</p>
٩٨٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق . ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧) <p>بعض أنواع الدعاوى :</p> <p>”دعوى الضمان“</p> <p>دعوى ضمان المهندس المعماري والمقاول . ميعاد سقوطها . تاريخ بدء الميعاد . التزيد في أسباب الحكم . عدم تأثيره على نتيجة الصحيحة .</p>
٨٥٣	١٥٠	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	دفع
		الدفع بعدم الدستورية :
		إلغاء نظام قانوني معين ليستبدل به نظام قانوني جديد . أثره . نسخ القواعد القديمة وإن لم تتعارض مع النظام الجديد . لوائح الإدارة العامة الصادرة تنفيذا للقانون القديم بالنسبة لنصوصها المتوافقة مع القانون الجديد . بقاؤها نافذة في ظل القانون الجديد ما لم ينص صراحة على إلغائها . الدفع بعدم الدستورية في هذه الحالة . غير جدي .
٦٨٢	١٢٠	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)
		الدفع بالإحالة :
		رفع الدعوى بوقف سريان عقد الإيجار وسقوط حق المؤجر في الأجرة . ليس من شأنه أن يمنع محكمة أخرى من الفصل في ذات الطلب طالما لم يدفع أمامها بالإحالة .
٩١٩	١٦٠	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٤)
		(ر)
		رسوم قضائية :
		دعوى تصفية الشركة . دعوى معلومة القيمة تقدر بقيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية . استحقاق رسم نسبي عنها في حدود ماقرره القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .
٦٤١	١١٣	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)

الصفحة القاعدة

رسوم الانتاج :

دعوى مصلحة الجمارك برسوم الإنتاج المستحقة عن مقدار العجز في السوائل الكحولية الزائدة عن النسبة المسموح بها .
ادعاء الشركة بأن العجز الذي أثبتته خبير الدعوى يرجع إلى فقداء أثناء العمليات الصناعية وبسببها . عبء إثباته على عائقها .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٨) ٧٢٢ ١٢٨

رسوم الاستيراد :

انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري في البيع " سيف " بوضعها على ظهر السفينة . الاتفاق على عدم انتقال الملكية إلا بتسليم البضاعة للمشتري في ميناء الوصول . عدم اعتباره بيع " سيف " .
التزام البائع في هذه الحالة برسم الاستيراد تبعاً لالتزامه بتخليصة المبيع .

(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٩) ٧٩١ ١٣٩

رسوم جمركية :

راجع : (ج . جمارك)

(س)

سمسة

إختلاف الوكالة التجارية من أعمال السمسة . اقتصار عمل السمسمار على التقريب بين شخصين لإتمام الصفقة . الوكيل بالعمولة في الوكالة التجارية يتعاقد مع الغير باسمه . حظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا للشركات الحكومية أو التابعة للمؤسسات العامة . هذا الحظر لا يتناول أعمال السمسة .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٧) ٨٧٧ ١٥٤

القاعدة

الصفحة

(ش)

شركات

١ — العالمون بالشركات التابعة لـ مؤسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لانتظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

٦٠٢ ١٠٦ ... (الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٣)

٢ — دعوى تصفية الشركة . دعوى معلومة القيمة تقدر بقيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية . استحقاق رسم نسبي عنها في حدود ماقرره القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

٦٤١ ١١٣ ... (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٣)

(ص)

صورية

١ — الدفع ببطالان البيع لأنه يستر وصية . دفع بالصورية الفدية بطريق التستر . عدم سقوطه بالتقادم . علة ذلك .

٥٧٧ ١٠٢ ... (الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣)

٢ — عدم الاعتداد بإجازة الوارث لتصرف صدر من مورثه إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث . علة ذلك . مثال بشأن توقيع الوارث كشاهد على العقد .

٥٧٧ ١٠٢ ... (الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — دعوى صحة التعاقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع نقل الملكية . اتساع نطاقها لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه وبصحته أو بطلانه أو صوريته . (الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٢)
٥٩٦	١ ٥	٤ — عدم اختصاص بعض ورثة البائع في الدعوى بصورية عقد البيع . أثره . عدم الاحتجاج بالحكم الصادر فيها عليهم . النهي على الحكم الصادر بالبطلان . لا محل له . (الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٦)
٩٦٧	١٦٨	٥ — الحكم بصورية عقد الطاعن صورية مطقة وأنه لا محل للمنازلة بين هذا العقد الباطل وعقد المطعون عليها . رد ضمنى باطراح ما أثير بشأن صورية عقد المطعون عليها . (الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)
٩٦٧	١٦٨	إثبات الصورية : ١ — الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إلا بالكتابة . قيام مبدأ الثبوت بالكتابة مقام الدليل الكامل متى عززته البيئة أو القرائن . (الطن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢)
٧٩٩	١٤	٢ — اعتبار الحلف الخاص من الغير بالنسبة للتصرف الصوري الصادر من البائع له إلى مشتر آخر . لهذا الحلف إثبات الصورية بكافة الطرق . (الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)
٩٦٧	١٦٨	٣ — الصورة الرسمية من شكوى وصورتها الفوتوغرافية . عدم مجادلة الطاعن في مطابقة الأولى للأصل . عدم تقديم ما يدل على اعتراضه على الثانية . اتخاذ الحكم من هاتين الصورتين قرينة على صورية عقد بيع . لا خطأ . (الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٦)
٩٦٧	١٦٨	

الصفحة	القائمة	
		« قرينة المادة ٩١٧ مدني »
		القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . قيامها باجتماع شرطين . احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافرهاذين الشرطين . عدم جواز التحدى بعدم توافرها استنادا إلى صيغة العقد . حلة ذلك .
٥٧٧	١٠٢	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣)
		(ض)
		ضرائب
		(أولا) ضريبة القيم المنقولة .
		١ — الضرائب على القيم المنقولة . الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات . عدم جواز الجمع بينهما متى كان المكلف شخصا واحدا . فيصل التفرقة بينهما .
٩٤٦	١٦٤	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٧٣)
		٢ — سريان الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على الفوائد التي تدفعها الشركات المساهمة وشركات التوصية ولو لم تكن متعلقة بقرض ، ولو نشأت من فتح اعتماد أو حساب جار .
٩٤٦	١٦٤	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٧٣)

الصفحة	العدد	
		٣ - منح المصدر الأجنبي تسهيلا أثمة نيا لاستورد المصري بإسداد الثمن على أقساط . خضوع الفوائد المستحقة عن هذه العملية للضريبة على القيم المنقولة . (الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣٠) ١٦٤ ٩٤٦
		(ثانيا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . المادة ٥ ق ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن دعم الاقتصاد القومي قبل إلغائه بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦٢ . إعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم من أداء نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أرباحها السنوية غير الموزعة إذا كانت تزاوّل أحد الأنشطة المذكورة في المادة . المقصود بالأرباح السنوية غير الموزعة . (الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٩) ١٣٠ ٧٣١
		”التنازل عن المنشأة“ السيارة الأجرة المستغلة استغلالا تجاريا . منشأة تجارية وجوب الاخطار عن بيعها في مدى ٦٠ يوما . المادتين ٥٩٠ و ٥٨٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . (الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٨) ١١ ٦٢٧
		(ثالثا) ضريبة المهن غير التجارية . ١ - نشط المؤلف في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلال بطريق مباشر أو غير مباشر . خضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية . (الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٦) ١٣٤ ٧٥٣
		٢ - إعفاء هيئات التدريس بالجامعات . خضوعهم للضريبة على أرباح المهن غير التجارية بالنسبة للأرباح التي يحققونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم . (الطن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٦) ١٣٤ ٧٥٣

الصفحة	القاعدة	
		٣ — امتناع الممول الخاضع لضريبة المهن غير التجارية عن تقديم إقراره . أثره . ربط الضريبة على أرباحه وفقا لتقدير مصلحة الضرائب .
٧٥٣	١٣٤	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٦)
		٤ — خصم التكاليف من الإيرادات . عدم تقديم الطاعن دليلا على تمسكه بذلك أمام محكمة الموضوع . نعى غير مقبول . لا يكفي تقديم صورة غير رسمية من صحيفة الاستداف .
٧٥٣	١٣٤	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٦)
		٥ — أصحاب المهن الحرة الخاضعون لنظام الضريبة الثابتة طبقا للقانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ قبل إلغائه بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ . جواز محاسبتهم على أساس أرباحهم الفعلية إذا طلبوا ذلك في الميعاد المحدد . وفاة الممول قبل انقضاء الأجل . عدم التزام ورثته بتقديم طلب الاختيار في الميعاد . ثبوت حقهم في ذلك عند إعلانهم بالربط .
٨١١	١٤٢	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢)
		٦ — الإعفاء من ضريبة المهن الحرة في السنوات الخمس من تاريخ الحصول على الدبلوم العالي . م ٧٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . المحامي الحاصل على شهادة العالمية من الجامع الأزهر سنة ١٩٦٣ . الحكم بسريان هذا الإعفاء المؤقت عليه اعتبارا من أول يناير ١٩٥٦ . خطأ في القانون .
٩٠٣	١٥٩	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٣)
		(رابعاً) ضريبة التركات .
		١ — تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع . المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع للأدلة . غير جائز . مثال في ضريبة التركات .
٥٨٤	١٠٣	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١١)

الصفحة	القائمة	
		٢ — خصم الديون من وعاء الضريبة . شرطه . أن تكون ثابتة بمسند يصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء . (الطن رقم ٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١١/٧/١٩٧٢)
١٠٠٠	١٧٣	٣ — الرهن الرسمي على العقار . غير قابل للتجزئة . للدائن المرتهن التنفيذ على العقار المرهون بكل الدين أو بما بقي منه . مسئولية المورث ومشاركه اللذين اشتريا العقار المرهون مسؤولية شخصية من سداد الدين لا باعتبارهما حائزين للعقار . وجوب خصم الدين كله من أصول الزكاة ، ولو أن للزكاة حق الرجوع على المدين الآخر . (الطن رقم ٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١١/٧/١٩٧٢)
١٠٠٠	١٧٣	” إعفاء مسكن الأسرة “ ١ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى والمفروشات المخصصة لاستعمالهم من رسم الأيلولة . م ١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المقصود بأسرة المتوفى . ذوو قريبه الذين يجمعهم أصل مشترك سواء كانت قرابة مباشرة أو قرابة حواشي . (الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢)
٥٨٤	١٠٣	٢ — تدليل الحكم على أن المنزل مخصص لسكنى الورثة . إضافته أن مصلحة الضرائب لم تدل على خلاف ذلك . لا يعد نقلا لعبء إثبات شرط الإعفاء من الضريبة إلى عائق المصلحة . (الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢)
٥٨٤	١٠٣	٣ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة . بيعها خلال عشر السنوات التالية للوفاء . أثره . استحقاق الرسم . نزع ملكيتها للمنفعة العامة خلال هذه المدة . لا يوجب استحقاق الرسم . (الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢)
٥٨٤	١٠٣	٣ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة . بيعها خلال عشر السنوات التالية للوفاء . أثره . استحقاق الرسم . نزع ملكيتها للمنفعة العامة خلال هذه المدة . لا يوجب استحقاق الرسم . (الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) الطعن الضريبي :
		١ — للمحكمة المطعون أمامها في قرار لجنة الطعن . تدارك ما يكون قد ورد في القرار من أخطاء مادية .
٥٦٧	١٠٠	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٤)
		٢ — الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . ميعاد استئنافها . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لأجل لتطبيق نص المادة ٩٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ملة ذلك .
٦٧٢	١١٨	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥)
		٣ — فصل لجنة الطعن في موضوع شكل المنشأة واعتبارها شركة تضامن . عدم طعن مصلحة الضرائب في قرار اللجنة . صيورته نهائيا مانعا من العودة للمناقشة فيه في هذا الخصوص .
٧٦١	١٣٥	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		(سادسا) إمتياز دين الضريبة .
		١ — اعتبار الحكم أن البيع الصادر من المشتري بعقد غير مسجل بيما للملك الغير ، وأنه لا يصح توقيع الحجر على باقي الثلث من دائن البائع — مصلحة الضرائب — خطأ في تطبيق القانون .
٧٢٦	١٢٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٩)
		٢ — المبالغ المستحقة للخزانة العامة ومنها الضرائب والرسوم . ثبوت الامتياز لها . شرطه . أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بكل منها بالشروط والقيود التي تقررها .
٩٧٦	١٦٩	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — للخرانة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ المستحقة للحكومة . م ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره ولا يثبت فيه حق التبعية ولو كان محله عقار .
٩٧٦	١٦٩	(الظن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)
		٤ — تحويل المشرع للخرانة العامة حق تدفع أموال مدينها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة . لا يغير من ذلك عدم شهر الحق في أحوال منصوص عليها في القوانين الخاصة بالضرائب الأتيطان والمباني والرسوم الجمركية ورسم الأيلولة على التركات .
٩٧٦	١٦٩	(الظن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)

(ع)

عقد . عمل

عقد

انعقاد العقد :

		١ — شكل التصرف . خضوعه لقانون محل إبرامه كأصل . م ٢٠ مدني . اختصاص قانون الشكل لا يتناول إلا عناصره الخارجية . انشكائية المعتبرة ركنا في انعقاد التصرف دون تلك المقضية لإثباته . خضوعها لقانون الموضوع .
٧٧٢	١٣٧	(الظن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٧)
		٢ — مجال إعمال قانون موقع العقار . تناوله بيان طرق كسب الحقوق العينية وانتفاؤها وانقضاءها . اغفال المادتين ١٨ و ١٩

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المتعاقد مع الوكيل . ضرورة تثبته من قيام الوكالة ومن حدودها . التصرف المبرم دون نيابة . عدم انصراف أثر العقد للأصيل سواء علم المتعاقد مع مدعى الوكالة أنه يعمل دون نيابة أو لم يعلم .
٦٠٨	١٠٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٣) بطلان العقد :
		١ — العقد الباطل بطلانا مطلقا والعقد المعلوم . لا محل للفرقة بينهما . علة ذلك .
٦٤٩	١١٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٧٣) ٢ — إبطال العقد في شق منه . شرطه . عدم تعارض هذا الاختصاص مع قصد العاقدين . انتفاء رضا المتعاقد بإبرام العقد بغير الشق المغيب . أثره . امتداد البطلان إلى العقد بأكمله .
٦٤٩	١١٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٧٣) العقد الإداري :
		١ — إنهاء جهة الإدارة المؤجرة عقد الإيجار الخاضع لأحكام القانون المدني بالإرادة المنفردة . عدم اعتباره قرارا إداريا . علة ذلك . حكم المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بحماية المستأجر منه . لا مخالفة فيه للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
٧١١	١٢٦	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٣) ٢ — الترخيص بشغل العقار . وروده على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتباري العام فحسب . اعتبار العقد إداريا . شرطه .
٧١١	١٢٦	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	عمل
		عقد العمل :
٦٠٢	١٠٦	١ — العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٣)
٦٤٩	١١٥	٢ — انعقاد الوعد بالتعاقد . شرطه . إتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها . المسائل الجوهرية . المقصود بها . أركان العقد وشروطه الأساسية . مثال في عمل . (الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٧٣)
٧٤١	١٣٢	٣ — طلب العامل إلزام رب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عنه لهيئة التأمينات الاجتماعية . تعرض الحكم لبحث العلاقة القائمة بينهما وانتهائه إلى أنها علاقة عمل . فصل في طلب داخل في نطاق الطلبات المطروحة . (الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٣)
٨٥٧	١٥١	٤ — عقد العمل محدد المدة . استمرار تنفيذه بعد انقضاء مدته . اعتباره مجدداً لمدة غير محددة . م ٢١ ق ٩١ سنة ١٩٥٩ . لإبرام عقد غير محدد المدة بعد عقد محدد المدة . نرجعه عن نطاق المادة سالفة الذكر . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٣)
		” تحديد وقت العمل “
		التزام العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم وفي المواعيد التي يحددها رب العمل مادام هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون . الإذن

الصفحة	القاعدة	
		للعمال المسيحيين ببدء العمل في العاشرة من صباح الأحد . جواز العدول عنه لمقتضيات العمل عند حلول العقد من نص مانع .
٧٠٨	١٢٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٥)
		الأجر .
		« العمولة »
		١ - الأصل في استحقاق الأجر أنه لقاء العمل . العمولة المرتبطة بالتوزيع وجودا وعدما من ملحقات الأجر غير الدائنة . عدم استحقاق العامل لها إلا بالتوزيع الفعلي . القضاء بأحقية العاملين في صرف متوسط هذه العمولة من أيام الأجازات السنوية والمرضية . خطأ .
٦٠٢	١٠٦	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٤)
		٢ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . مثال بشأن حكم بدب خير يبحث استحقاق العامل للعمولة .
٦٤٩	١١٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢١)
		« إعانة غلاء المعيشة »
		عدم سر بان قواعد إعانة غلاء المعيشة على العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة . م ٢/٢ قرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تجريد مرتبات هؤلاء اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٩ وحتى يتم التعادل . المادتان ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة .
٧٨٥	١٣٨	(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٩)

القاعدة الصفحة

إنتهاء العقد :

١ - قرينة قوة الأمر المقضى . شروطها . رفع الدعوى السابقة بطلب مقابل الانذار والمكافأة . رفع الدعوى اللاحقة بطلب التعويض عن الفصل التعسفى . اختلاف الدعويين موضوعا (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٣) ١٦٧ ٩٦٢

٢ - جواز أن يكون هناك خطأ مدنى دون أن يوجد خطأ جنائى . الحكم ببراءة العامل من الجريمة المسندة إليه . غير مانع من اعتبار ما وقع منه إخلالا بالتزاماته الجوهرية . (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣) ١٦٧ ٩٦٢

التحكيم فى منازعات العمل :

اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل . مناطه . دعوى النقابة بطلب تقرير حق بعض عمال الشركة فى صرف متوسط عمولة التوزيع خلال أجازاتهم . دعوى مقامة من ذى صفة . اختصاص هيئة للتحكيم بنظرها . حلة ذلك . (الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٤) ١٠٦ ٦٠٢

(ف)

فوائد

١ - الضريبة على القيم المنقولة . الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات . عدم جواز الجمع بينهما متى كان المكلف شخصا واحدا . فيصل التفرقة بينهما . (الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٠) ١٦٤ ٩٤٦

الصفحة	المادة	
٩٤٦	١٦٤	٣ - مريان الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على الفوائد التي تدفعها الشركات المساهمة وشركات التوصية ولو لم تكن متعلقة بقرض ، ولو نشأت عن فتح اعتماد أو حساب جار . (الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣٠)
٩٤٦	١٦٤	٣ - منع المصدر الأجنبي تسهيلا اثماليا للمستورد المصري بسداد الثمن على أقساط . خضوع الفوائد المستحقة عن هذه العملية للضريبة على القيم المنقولة . (الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣٠)

(ق)

قانون . قرار إدارى . قضاء مستعجل .
قضاء . قوة الأمر المفضى

قانون

مراتب التشريع :

١ - قرارات السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية . قرارات إدارية . مدى حجيتها . حق القضاء الإدارى فى إلغائها إذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التى يقوم عليها . حيازتها حجية التشريع بإقرار المجلس النيابى .

(الطباة رقم ٢٤ لسنة ٤١ و ١٥ لسنة ٤٢ ق رجال القضاء -

جلسة ١٩٧٣/٤/١٩) ٩٥

٥٣٩

٢ - التفويض التشريعى المقرر بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ .
سند و حدوده . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ -

		<p>الصادر بالاستناد إلى هذا التفويض — من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون . نرجوه من نطاق قانون التفويض . أثر ذلك .</p> <p>(الطالبان رقم ٢٤ لسنة ٤١ و ١٥ لسنة ٤٢ ق رجال القضاء —</p>
٥٣٩	٩٥	<p>جاسة ١٩٧٣/٤/١٩)</p> <p>٣ — عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش . غير قائم على أساس من الشرعية .</p> <p>(الطالبان رقم ٢٤ لسنة ٤١ و ١٥ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة</p>
٥٣٩	٩٥	<p>١٩٧٣/٤/١٩)</p> <p>٤ — اعتبار القرار الجمهوري المطعون فيه عديم الأثر . مؤداه عدم تحصنه والقرارات الصادرة بموجبه بفوات مواعيد الطعن فيها .</p> <p>(الطالبان رقم ٢٤ لسنة ٤١ و ١٥ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة</p>
٥٣٩	٩٥	<p>١٩٧٣/٤/١٩)</p> <p>٥ — اعتبار القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما . مؤداه . عدم صلاحيته كأداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور قرار جمهوري بالعزل من ولاية القضاء .</p> <p>(الطالبان رقم ٢٤ لسنة ٤١ و ١٥ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة</p>
٥٣٩	٩٥	<p>١٩٧٣/٤/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		أثر إلغاء القانون :
		إلغاء نظام قانونى معين ليستبدل به نظام قانونى جديد . أثره . نسخ القواعد القديمة وإن لم تتعارض مع النظام الجديد . لوائح الإدارة العامة الصادرة تنفيذا للقانون القديم بالنسبة لنصوصها المتوافقة مع القانون الجديد . بقاؤها نافذة فى ظل القانون الجديد مالم ينص صراحة على إلغائها . الدافع بعدم الدستورية فى هذه الحالة . غير جدى .
٦٨٢	١٢٠	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٦)
		تنازع القوانين من حيث المكان :
		١ — شكل التصرف . خضوعه لقانون محل إبرامه كأصل . م ٢٠ مدنى . اختصاص قانون الشكل لا بتناول إلا عناصره الخارجية . الشكلية المعتبرة ركنا فى انعقاد التصرف دون تلك المعضية لإثباته . خضوعها لقانون الموضوع .
٧٧٢	١٣٧	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
		٢ — مجال أعمال قانون موقع العقار . تناوله يبان طرق كسب الحقوق العينية وانتقالها وانقضاءها . إفعال المادتين ١٨ و ١٩ مدنى النص على خضوع التصرف المترتب عليه كسب الحق العينية أو تغييره أو زواله من حيث الشكل وشروط الصحة لقانون موقع العقار . مؤداه . خضوع الشكل الخارجى للتصرف لقانون محل إبرامه والأهلية للقانون الشخصى .
٧٧٢	١٣٧	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
		٣ — عقد البيع فى القانون المدنى المصرى . عقد رضائى سواء كان فى حقيقته بيعا أو إسترهبية . مؤدى ذلك أن الوكالة فى البيع تكون رضائية ومن ثم تخضع فى الشكل الخارجى لقانون محل إبرامها .
٧٧٢	١٣٧	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)

القانون الواجب التطبيق في الأحوال الشخصية :

- ١ - تنوير الطائفة أو الملة . عمل إرادي . لا ينتج أثره بمجرد الطلب ، وإنما بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية وقبول الطلب . العجز عن إثبات التغير بطريقة لا تقبل النك . اعتبار الشخص باقيا على طائفته أو ملته القديمة . شريعة الأقباط الأرثوذكس . لا تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة .
(المعلن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٤/١٩٧٣) ١٠٤ ٥٩١
- ٢ - مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ شريعتهم .
(المعلن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٦/٦/١٩٧٣) ١٥٣ ٨٧٠
- ٣ - الحكم بالتطليق استنادا إلى مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس دون أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ . صحيح . حلة ذلك .
(المعلن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٦/٦/١٩٧٣) ١٥٣ ٨٧٠

مريان القانون من حيث الزمان :

- ١ - التفرقة في الحزاء بين حالة تخلف رب العمل عن الاشتراك أصلا في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وبين تأخره بعد اشتراكه في سداد المبالغ المستحقة . م ١٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . سريانها بأثر رجعي . إفعال بحث حالة رب العمل وما إذا كان قد تخلف أصلا عن الاشتراك في الهيئة أم أنه تأخر عن سداد المبالغ المستحقة . قصور .
(المعلن رقم ١٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٦٣) ١٤٦ ٨٣٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأثر الرجعي للسادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٦ . انسحابه إلى حالتي التخلف عن الاشتراك والتأخر عن أدائه في المواعيد المحددة وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩
٩٣٣	١٦٢	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٦) ٣ — وقف الدعوى جزاء في ١٩/٦/١٩٦٦ . قيام قلم الكتاب بتعجيلها بالجلسة ١٦/٢/١٩٦٢ ثم تأجيلها إداريا بالجلسة ٨/١٠/١٩٦٢ . انتقل عبء التعجيل إلى المدعى من هذا التاريخ ومنه يبدأ ميعاد السقوط . م ١٠٩ مرافعات سابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
٩٣	١٦١	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٤) <h3>قرار إداري</h3> ١ — قرارات السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية . قرارات إدارية . مدى حجيتها . حق القضاء الإداري في إلغائها إذا جازت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التي يقوم عليها . حيازتها حجية التشريع بإقرار المجلس النيابي . (الطلبان رقا ٢٤ لسنة ٤١ و ١٥ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
٥٣٩	٩٥	٢ — إنهاء جهة الإدارة المؤجرة لعقد الإيجار الخاضع لأحكام القانون المدني بالإدارة المنفردة . عدم اعتباره قرارا إداريا . هل ذلك . حكم المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بحماية المستأجر منه . لا مخالفة فيه للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية الحكم . الطعن فيه بالنقض . غير جائز . (الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٧١١	١٢٦	

الصفحة	القاعدة	قضااء مستعجل
		<p>”وجه الاستعجال“ و ”وجه السرعة“ . تعبيران مترادفان قانونا . الأحكام الصادرة في الدعاوى التي تنظر بهذا الوصف . عدم اعتبارها من الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة . ميعاد استئنافها ٦٠ يوما في ظل قانون المرافعات السابق . مثال في تأمينات اجتماعية .</p>
٧٤١	١٣٢	(الملحق رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)
		قضااه
		<p>١ - التفويض التشريعي المقرر بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ . منحه وحدوده . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ - الصادر بالاستناد إلى هذا التفويض - من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون . خروجه عن نطاق قانون التفويض . أثر ذلك .</p>
٥٣٩	٩٥	(الطلبان رقم ٢٤ لسنة ٤١ و ١٥ لسنة ٤٢ ق . ” رجال القضاء “ - جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
		<p>٢ - عزل القضاء من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش . غير قائم على أساس من الشرعية .</p>
٥٣٩	٩٥	(الطلبان رقم ٢٤ لسنة ٤١ و ١٥ لسنة ٤٢ ق . ” رجال القضاء “ - جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٥٣٩	٩٥	٣ — اعتبار القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما . مؤداه . عدم صلاحيته كأداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور قرار جمهوري بالعزل من ولاية القضاء . (الطلبات أرقام ٢٤ و ١٥ ر ١٥ لسنة ٤٢ ق "جال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		قوة الأمر المقضي
٧٦١	١٣٥	١ — فصل لجنة الطعن في موضوع شكل المنشأة واعتبارها شركة تضامن . عدم طعن مصلحة الضرائب في قرار اللجنة . صيرورته نهائيا مانعا من العودة للمناقشة فيه في هذا الخصوص . (الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
٨٠٧	١٤١	٢ — قوة الأمر المقضي في مسألة كلية شاملة لا يمنع من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
٨٩٤	١٥٧	٢ — الحجية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها أمام المحاكم المدنية . مناطها . صدور حكم في موضوع الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
٨٨٥	١٥٦	٤ — الحكم بقبول الاستئناف شكلا . أثره . إمتناع الدفع أمام محكمة الاستئناف بعد ذلك بإعلان صحيفته . عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم برفض هذا الدفع رغم اشتتاله على أسباب تتعلق بشكل الاستئناف . طلة ذلك . (الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — جواز أن يكون هناك خطأ مدنى دون أن يوجد خطأ جنائى . الحكم ببراءة العامل من الجريمة المسندة إليه . غير مانع من اعتبار ما وقع منه إخلالا بالتزاماته الجوهرية .
٩٦٢	١٦٧	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٣)
		٦ — قرينة قوة الأمر المقضى . شروطها . رفع الدعوى السابقة بطلب مقابل الإنذار والمكافأة . رفع الدعوى اللاحقة بطلب التعويض عن الفصل التعسفى . اختلاف الدعويين موضوعا .
٩٦٢	١٦٧	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٣)
(م)		
محاماه . محكمة الموضوع . مسئولية معاهدات . مقابلة . ملكية		
محاماة		
		١ — صدور التوكيل إلى المحامى المقرر بالطعن بالنقض من وكالة الطاعنين . عدم تقديم توكيل هذه الأخيرة للعرف على حدود وكالتها . أثره . عدم قبول الطعن .
٦٨٢	١٢٠	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)
		٢ — توقيع المحامى على أصل صحيفة الدعوى أو على صورتها المقدمة لقلم الكتاب . تحقق فرض المشرع من التوقيع . إغفال المحكم ببحث توقيع المحامى على تلك الصورة . قصور .
٧٠٣	١٢٤	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الإعفاء من ضريبة المهن الحرة في السنوات الخمس من تاريخ الحصول على الدبلوم العالي . م ٧٦ في ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة في ١٤ لسنة ١٩٥٠ . المحامي الحاصل على شهادة العالمية من الجامع الأزهر سنة ١٩٢٣ . الحكم بسريان هذا الإعفاء المؤقت عليه اعتبارا من أول يناير ١٩٥٦ . خطأ في القانون (الضم رقم ٥٩٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٣)
٩١٣	١٥٩	٤ - مدة تقادم حقوق أصحاب المهن الحرة . بدء سريانها . مثال بالنسبة لأتاعب محام . (الضم رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨)
٩٨٨	١٧١	٥ - اعتبار الحكم تاريخ الفصل في آخر القضايا التي حضر فيها الطاعن محاميا عن المطعون عليها مبدأ لسريان التقادم . نعى الطاعن على الحكم دون تقديم الدليل على قيامه بعد هذا التاريخ بأعمال يستحق أتعابا عنها . عار عن الدليل . (الضم رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨)
٩٨٨	١٧١	

محكمة الموضوع

(أولا) التفسير .

		١ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير المستندات بما لا يخرج عن صيغتها الواضحة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض . (الضم رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨)
٩٨٨	١٧١	٢ - الإشكال الموضوعي . حق محكمة الموضوع عند نظره في تفسير الحكم للوصول إلى حقيقة المنازعة فيه . م ٤٧٩ مرافعات سابق . (الضم رقم ٥١٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
٦٣٧	١١٢	

الصفحة	المادة	
		(ثانيا) انتكيف .
		١ - تكيف الفعل بأنه خطأ أو غير خطأ . خاضع لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للاستوائية . من سلطة محكمة الموضوع ما دام استخلاصها مائفا .
٨٩٤	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩٩ و ٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
		٢ - التزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح بما لها من سلطة فهم الواقع فيها . عدم تقيدها بتكيف الخصوم لها .
٩٤٠	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٩)
		(ثالثا) مسائل الاثبات .
		١ - حق محكمة الموضوع في رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٥٥٩	٩٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٢ - لمحكمة الموضوع رفض طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت أنها ليست في حاجة إليه .
٩٥٨	١٦٦	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣)
		٣ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . لاتعلق بالنظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص قبول الخصم الضمني .
٦٦٧	١١٧	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٤)
		٤ - الإقرار غير القضائي . عدم اشتراط صدوره للمقر له . جواز استخلاصه من أى دليل أو ورقة مقدمة إلى جهة أخرى . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع .
٥٩٦	١٠٥	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من حيث كونها تجعل المدعى به قريب الاحتمال . تمسك الخصم بورقة على اعتبار أنها مبدأ ثبوت بالكتابة وطلبه الإحالة إلى التحقيق . إغفال المحكمة الرد على ذلك . قصور .
٩٩	١٤٠	(المطن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢) (رابعا) تقدير الدليل .
		١ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير الأدلة دون رقابة من محكمة للنقض . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تسوغه .
٥٥٩	٩٩	(المطن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٢ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها بلا معقب متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٧٤١	١٣٢	(المطن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)
		٣ - الجدل فيما نفاذ الموضوع من حق تقدير الدليل وفهم الواقع في الدعوى . غير مقبول .
٧٨٥	١٣٨	(المطن رقم ١٧٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٩)
		٤ - تقدير أقوال الشهود من سلطة محكمة الموضوع .
٥٧٠	١٠١	(المطن رقم ٧٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)
		٥ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير القرائن وما يستنبطه منها . محكمة النقض لا شأن لها في ذلك متى كان استنباطه سائغا .
٥٧٧	١٠٢	(المطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع . المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع للأدلة . غير جائز . مثال في ضريبة التركات .
٥٨٤	١٠٣	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) — — — (خامسا) مسائل متنوعة .
		١ — إعادة الدعوى إلى المرافعة . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٥٩٦	١٠٥	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٢) — — —
		٢ — التدايل على عدم توافر الوسائل الكافية لدى الناقل للتحقق من صحة وزن البضاعة المشحونة . واقع يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع .
٦١٦	١٠٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٧) — — —
		٣ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص حسن النية أو سوءها . استخلاص الحكم سوء نية من أقام المباني المطلوب إزالتها بأسباب تكفي لحمل قضائه . لا عيب .
٧١٧	١٢٧	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٨) — — —
		٤ — إعلان الأوراق القضائية في النيابة . استثناء لا يصح اللجوء إليه إلا بعد القيام بتحريات كافية دقيقة للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه وعدم الاعتداء إليه . لا يكفي مجرد رد الورقة بغير إعلان كفاية تلك التحريات . أمر يخضع لتقدير محكمة الموضوع .
٨٩٤	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٢) — — —
		٥ — تقدير التعويض من مسائل الواقع . استقلال قاضي الموضوع به دون معقب .
٩١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٤) — — —

الصفحة القاعدة

مسئولية

(أولاً) المسؤولية العقدية .

١ — تحقق الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف المضرور إثباته . ادعاء المسئول باستفاء الضرر أو بأن تقدير التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة . تحمله عبء إثباته .

٦٤٩ ١١٥ (الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢١)

٢ — مسؤولية الناقل قبل الشاحن عن نقل البضاعة المشحونة بحراً وتوصيلها بحالتها إلى ميناء الوصول . مسؤولية عقدية . وجوب الوقوف في تقدير التعويض عند حد الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد . م ٢٢١ مدني .

٦١٦ ١٠٩ (الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)

٣ — إتفاق البنك الطاعن والمطعون عليها الثانية على فتح اعتماد مستندي لصالح المطعون عليها الأولى . مقابل رهن البضاعة المبيعة منها إلى المطعون عليها الثانية . قبول المطعون عليها الأولى تنفيذ الاتفاق . تسليمها — من بعد — البضاعة للمطعون عليها الثانية دون الطاعن وقبل سداد قيمة الاعتماد . مسئوليتها عن مقابل ما ضاع على البنك الطاعن من الرهن الضامن للوفاء بهذه القيمة .

٧٦٦ ١٣٦ (الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٧)

٤ — تأسيس القضاء بالتعويض على وقوع خطأ من البنك يستوجب مسئوليته ببيعه الغلال المرهونة لديه دون التنبيه على المدين بالوفاء قبل امتصاار إذن بالبيع من القاضي . لا خطأ .

٩٤٠ ١٦٣ (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تمكيف الفعل بأنه خطأ أو غير خطأ . خاضع لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمستولية . من سلطة محكمة الموضوع ما دام استخلاصها مائفا .
٨٩٤	١٥٧	(الطمان رقا ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٣)
		٦ - التزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة . أساسه المسؤولية العقدية .
٨٩٤	١٥٧	(الطمان رقا ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٣)
		٧ - إقامة دعوى التعويض على أساس نسبة خطأ لكل من مالك العقار والمحافظ أدى إلى انهياره . نقض الحكم في خصوص قضائه بنفى المسؤولية من المحافظ . اثره . وجوب نقضه بالنسبة لملك . علة ذلك .
٨٩٤	١٥٧	(الطمان رقا ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٣)
		٨ - جواز أن يكون هناك خطأ مدني دون أن يوجد خطأ جنائي . الحكم ببراءة العامل من الجريمة الماسندة إليه . غير مانع من اعتبار ما وقع منه إخلالا بالتزاماته الجوهرية .
٩٦٢	١٦٧	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٧٣)
		(ثانيا) المسؤولية التقصيرية .
		١ - اتخاذ إجراءات التجز الإداري . شرطه . أن يكون استعمال هذا الحق غير مصحوب بخطأ جسيم .
٦٩٨	١٢٣	(الطن رقم ١٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٣)
		٢ - فصل الحكم بنذب خبير في أسبابه المرتبطة بالمنطوق في وقوع الخطأ من الطاعن وبأنه قد تسبب عنه ضرر للطعون ضده . حكم قطعي أنهى الخصومة في شق منها . جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٨٨٥	١٥٦	(الطن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	معاهدات
		١ — معاهدة بروكسل . التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة فيه . عدم الاعتداد به إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات مبررات التحفظ يقع على الناقل .
٦١٦	١٠٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٣)
		مقالة
		دعاوى ضمان المهندس المعماري والمقاول . ميعاد سقوطها . تاريخ بدء الميعاد . التردد في أسباب الحكم . عدم تأثيره على نتيجة الصحيحة .
٨٥٣	١٥٠	(الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٣)
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		(أولا) الحيازة .
		الرهن الحيازي التجاري . عدم تطلبه وثيقة خاصة . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية . م ٧٦ من قانون التجارة . الحيازة قرينة قانونية على الملكية . حسن نية الحائز مفترض إلى أن يقوم الدليل على العكس .
٦٤٤	١١٤	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٣)

الصفحة	القائمة	
		(ثانيا) الالتصاق .
		١ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص حسن النية . استخلاص الحكم سوء نية من أقام المباني المطلوب إزالتها بأسباب تكفي لحمل قضائه . لا عيب .
٧١٧	١٢٧	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٨)
		٢ — لمالك الأرض حق تملك البناء الذي يقيمه الغير في أرضه دون رضاه . م ٦٥ مدني قديم . الحكم بأن له الخيار بين طلب إبقاء البناء وطلب إزالته على نفقة من أقامه . صحيح .
٧١٧	١٢٧	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٨)
		الملكية الأدبية والفنية :
		١ — العمل الفني لا يندرج ضمن عروض التجارة . هو عمل مدني تحكمه — عند الإنابة — قواعد الوكالة . المنتج نائب قانوني عن مؤلفي المصنف السينمائي في نشر الفيلم واستغلاله . م ٣٤ ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . زوال تلك النيابة إذا احتفظ المؤلف بحقه في استغلال مصنفه بنفسه .
٦١٣	١٠٦	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٤)
		٢ — مطالبة مؤلف المصنف الموسيقي لصاحب دار العرض السينمائي بالحقوق الناشئة عن الأداء العلني لمصنفه . القضاء بعدم قبول دعوى هذا المؤلف قبل صاحب دار العرض لرفعها على غير ذي صفة . الطعن على ذلك القضاء من صاحب دار العرض . غير مقبول .
٦١٣	١٠٨	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٤)
		٣ — اتفاق المؤلف مع منتج الفيلم السينمائي على أن يحتفظ بحقه في الأداء العلني . أثره . عدم الاعتداد بأي اتفاق يبرمه المنتج

الصفحة	المقابلة	
		مع الغير باسم المؤلف في شأن استغلال مصنفه . للمؤلف أن يرجع مباشرة على من نشر مصنفه بغير إذنه .
٦٠٨	١٠٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٢)
		٤ - نشاط المؤلف في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله بطريق مباشر أو غير مباشر . خضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية .
٧٥٣	١٣٤	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
(ن)		
نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نقابات .		
نقض . نقل بحرى . نيابة عامة		
نزع الملكية للنفعة العامة		
		إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة .
		يتمها خلال عشر السنوات التالية للوفاء . أثره . استحقاق الرسم .
		نزع ملكيتها للنفعة العامة خلال هذه المدة . لا يوجب استحقاق الرسم .
٥٨٤	١٠٣	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٢)
نظام عام		
		١ - عدم تعلق قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة بالنظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص قبول الخصم الضمنى .
٦٦٧	١١٧	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . عدم تعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢) ١٣٢ ٧٤١
		٣ — مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ شريعتهم . (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٣/٦/٦) .. ١٥٣ ٨٧٠

نقابات

		اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل . مناطه . دعوى النقابة بطلب تقرير حق بعض عمال الشركة في صرف متوسط عمولة التوزيع خلال أجازاتهم . دعوى مقامة من ذى صفة . اختصاص هيئة التحكيم بنظرها . علة ذلك . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٤) ١٠٦ ٦٠٢
--	--	---

نقض

إبداع التوكيل :

		صدور التوكيل إلى المحامي المقرر بالطعن بالنقض من وكالة الطاعين . عدم تقديم توكيل هذه الأخيرة للتعرف على حدود وكالتها . أثره . عدم قبول الطعن . (الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦) ١٢٠ ٦٨٢
--	--	---

الصفحة	القاعدة	
		المصلحة والصفة في الطعن :
		١ - دعوى الطلاق يترتب عليها آثار مالية . المصلحة في الطعن بالنقض . العبرة بتحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . طلب الحلول من وارث الطائفة في دعوى الطلاق . تحقق مصلحة محتملة له في الاستمرار في الطعن بالنقض .
٩٨٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧ ..
		٢ - مطالبة مؤلف المصنف الموسيقي لصاحب دار العرض السينمائي بالحقوق الناشئة عن الأداء العلني لمصنفه . القضاء بعدم قبول دعوى هذا المؤلف قبل صاحب دار العرض لرفعها على غير ذي صفة . الطعن على ذلك القضاء من صاحب دار العرض . غير مقبول .
٦١٣	١٠٨	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٤)
		حالات الطعن :
		إنهاء جهة الإدارة عقد الإيجار الخاضع لأحكام القانون المدني بالإرادة المنفردة . عدم إعتباره قراراً إدارياً . مله ذلك . حكم المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بحماية المستأجر منه . لا مخالفة فيه للقانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
٧١١	١٢٦	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٧ - جلسة ١٩٧٣/٥/٨)
		الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . مثال بشأن حكم نذب خير لبحث استحقاق العامل للعمولة .
٦٤٩	١١٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء ببطالان الحكم المستأنف والتأجيل لنظر الموضوع دون التصدي له . غير منه للتصومة كلاً أو بعضاً . عدم جواز الطعن فيه استقلاً . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٧٤٨	١٣٢	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٣)
		٣ — الحكم بقبول الاستئناف شكلاً . أثره . امتناع الدفع أمام محكمة الاستئناف بعد ذلك ببطالان صحيفته . عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم برفض هذا الدفع رغم اشتغاله على أسباب تتعلق بشكل الاستئناف . علة ذلك .
٨٨٥	١٥٦	(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٣)
		أسباب الطعن :
		(أولاً) بيان الأسباب .
		١ — النعي على القرار المطعون فيه بالتصور دون بيان مواطنه . مجمل وغير مقبول .
٧٨٥	١٣٨	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٣)
		٢ — إبداء وجه النعي في المذكرة الشارحة دون تقرير الطعن . غير مقبول .
٨٥٧	١٥١	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٣)
		(ثانياً) السبب الجليد .
		١ — واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التصدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٤٩	١١٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٧٣)
		٢ — دفاع بخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن التعاقد بطريق النيابة .
٧٩١	١٣٩	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٣)

الصفحة	القائمة	
		٣ — ختم التكاليف من الإيرادات . عدم تقديم الطاهن دليلا على تمسكه بذلك أمام محكمة الموضوع . نعى غير مقبول . لا يكفي تقديم صورة غير رسمية من صحيفة الاستئناف .
٧٥٣	١٣٤	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٦)
		٤ — قيام الدفاع على أمور موضعية . خلو الأوراق مما يدل على التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٥٧	١٥١	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢)
		(ثالثا) السبب الموضوعي .
		١ — قيام الحكم على أدلة وقرائن متسائلة ومؤدية في مجملها إلى ما خلص إليه من انصراف نية الطرفين إلى الوصية لا البيع المنجز . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة الإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٥٧٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٠)
		٢ — تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع . المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع للأدلة . غير جائز . مثال في ضريبة التركات .
٥٨٤	١٠٢	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١١)
		٣ — الجدل فيما لقاضى الموضوع من حق تقدير الدليل وفهم الواقع في الدعوى . غير مقبول .
٧٨٥	١٣٨	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٩)
		٤ — استقلال قاضى الموضوع بتقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها بلا معقب متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٧٤١	١٣٢	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — إجلال الموضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . مثال في تغيير الطائفة عند غير المسلمين .
٦٣٠	١١١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٨/٤/١٩٧٣)
		٦ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير المستندات بما لا يخرج عن عبارتها الواضحة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز التحدي به أمام محكمة النقض .
٩٨٨	١٧١	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٧٣)
		(وابعا) السبب غير المنتج .
		إقامة الحكم على دعائتين مستقلتين . كفاية إحداهما للملح . النعي عليه في الأخرى . غير منتج .
٥٥٩	٩٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/٤/١٩٧٣)
٥٩١	١٠٤	(والطعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٣)
٦١٦	١٠٩	(والطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٣)
٦٩٣	١٢٢	(والطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٧٣)
٧٧٢	١٣٧	(والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٣)
٨٢٣	١٤٤	(والطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٣)
		٢ — طرح المحكمة للمستندات المقدمة من الزوجة للتدليل على عودتها إلى طائفتها السابقة . تعيب الحكم بأنه ساق التعميد للاستدلال على انضمام الزوجة إلى الطائفة الجديدة . غير منتج .
٦٣٠	١١١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٨/٤/١٩٧٣)
		٣ — استناد الطاعن — المشتري — في طلب تسليم الأطيان إلى أن المطعون عليهما يضعان اليد عليها دون سند . رفض الدعوى تأميسا على أن وضع اليد يستند إلى عقد إيجار حررته الجمعية التعاونية الزراعية بينهما وبين الطاعن . النعي على الحكم فيها استطراد إليه

الصفحة	القاعدة	
		من سبق قياس علاقة تاجيرية بين البائع والمطعون عليهما . غير منتج .
٦٩٣	١٢٢	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦) ٤ — حصر المستأجر عناصر الضرر الذي أصابه من جراء تعرض المؤجر له في اضطراره للانتقال إلى مسكن آخر بأجرة أعلى . انتهاء الحكم بأسباب كافية إلى أن هذا الضرر مباشر ومتوقع . الزمى عليه فيما يزيد فيه من نفى الغش والخطأ الجسيم عن المؤجر بفرض مهمته . غير منتج .
٩١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٤) (خامسا) السبب المفترق للدليل . ١ — عدم تقديم الدليل على أن مذكرة الخصم قدمت في غير ميعادها وأن الطاعة لم تعلن بها . نعى مفترق للدليل .
٧٤١	١٣٢	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢) ٢ — نعى الطاعن بأن مذكرة المطعون عليها لم تعلن ، ليه دون تقديم الدليل على ذلك . عار عن الدليل .
٧٧٢	١٢٧	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٧) ٣ — اعتبار الحكم تاريخ الفصل في آخر القضايا التي حضر فيها الطاعن محاميا عن المطعون عليها مبدءا لسريان التقادم . نعى الطاعن على الحكم دون تقديم الدليل على قيامه بعد هذا التاريخ بأعمال يستحق أمعابا عنها . عار عن الدليل .
٩٨٨	١٧١	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨) (سادسا) ما لا يصلح سببا للطعن . فضاء الحكم بأكثر مما طلبه الخصم . جواز الطعن فيه بطريق الالتماس لا بطريق النقض .
٧٤١	١٣٢	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)

الصفحة	القائمة	
		نظر الطعن :
		الدعوى تعتبر مهياة للحكم أمام محكمة النقض بعد استيفاء جميع الاجراءات من ايداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين . وفاة الطاعن بعد ذلك . لا أثر له .
٩٨٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣) "سلطة محكمة النقض"
		تكيف الفعل بأنه خطأ أو غير خطأ . خاضع لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها مائفا .
٨٩٤	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
		أثر نقض الحكم :
		١ - إقامة دعوى التعويض على أساس نسبة خطأ لكل من مالك العقار والمحافظ أدى الى انهياره . نقض الحكم في خصوص قضائه بنفى المسؤولية عن المحافظ . أثره . وجوب نقضه بالنسبة للمالك . حلة ذلك .
٨٩٤	١٥٧	(الطعن رقم ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٢)
		٢ - ضم الدعويتين المختلفتين مهيا وموضوعا . لا يفقد كلا منهما استقلالهما . الأمر بضم دعوى صحة التعاقد الى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد . أثره . اندماج الدعويتين . الفصل في دعوى التزوير في هذه الحالة . قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق . نقض الحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز استئناف هذا القضاء . أثره . نقض الحكم الصادر من بعد برد وبطلان عقد البيع .
٩٩٦	١٧٢	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٨) - - -

الصفحة	القائمة	
		٣ - تقضى الحكم لمصلحة الطاعن . يستتبع نقضه بالنسبة ان لم يطعن من الخصوم متى كان هناك ارتباط بين مركز كل منهما .
٩٤٦	١٦٤	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٠)
		نقل بحرى
		١ - سند الشحن . اعتبار المرسل إليه طرفا فيه . تسكافو مركزه عندما يطالب بتنفيذ عقد النقل ومركز الشاحن .
٥٥٩	٩٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٣)
		٢ - معاهدة بروكسل . التحفظ الذى يدونه الناقل فى سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة فيه . عدم الاعتداد به إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك فى صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات مبررات التحفظ يقع على الناقل .
٦١٦	١٠٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)
		٣ - اتخاذ الحكم من المستندات المقدمة من الشاحن طوعية دليلا على أن الناقل لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة بيانات سند الشحن . عدم اعتباره نقلا لعبء الإثبات .
٦١٦	١٠٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)
		٤ - التدليل على عدم توافر الوسائل الكافية لدى الناقل للتحقق من صحة وزن البضاعة المشحونة . واقع دخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع .
٦١٦	١٠٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — مسؤولية الناقل قبل الشاحن عن نقل البضاعة المشحونة بحرا وتوصيلها بحالتها إلى الميناء . مسؤولية عقدية . وجوب الوقوف في تقدير التعويض عند حد الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد . م ٢٢١ مدني .
٦١٦	١٠٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٣)
		٦ — تقدير التعويض عن نقد البضاعة أثناء الرحلة البحرية يكون على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة في ميناء الوصول إذا كانت تزيد عن سعر شرائها .
٦١٦	١٠٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٣)
		٧ — القيمة السوقية للبضاعة . ماهيتها . عدم الاعتداد في تقدير التعويض بالسعر الجبري الذي فرضته وزارة التموين . حلة ذلك .
٦١٦	١٠٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٣)
		٨ — إعتبار الضرر متوقعا . مناطه . قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبري لها في هذا الميناء . إمكان تحديدها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول . على الدائن عبء إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .
٦١٦	١٠٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٣)
		٩ — البيع "قوب" . أثره . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام . تحمل المشتري بخاطر الطريق . التعاقد على نقل البضاعة . عبءة عليه إلا أن ينبى البائع في ذلك بوصفه وكيل عنه .
٥٥٩	٩٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/٤/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		١. — انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري في البيع "سيف" بوضعها على ظهر السفينة . الاتفاق على عدم انتقال الملكية إلا بتسليم البضاعة للمشتري في ميناء الوصول . مؤداه عدم اعتباره بيع "سيف" . التزام البائع في هذه الحالة برسم الاستيراد تبعاً لالتزامه بتخلية المبيع .
٧٩١	١٣٩	(العلم رقم ٢٦١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٢)
		نيابة عامة
		إغفال الحكم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان . المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ .
٦٧٧	١١٩	(العلم رقم ١٩ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٥/٤/١٩٧٢)
		(و)
		وصية . وقف . وكالة
		وصية
		١ — الدفع ببطلان البيع لأنه يستر وصية . دفع بالصورية النسبية بطريق التستر . عدم سقوطه بالتقادم . حلة ذلك .
٥٧٧	١٠٢	(العلم رقم ١٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٢)
		٢ — قرينة المادة ٩١٧ مدني . قيامها باجتماع شرطين . احتفاظ المتصرف بميزة الدين المتصرف فيها واحتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون ذلك مدى حياته . لقاضي

الصفحة	القاعدة	
٥٧٧	١٠٢	الموضوع ملطمة التحقق من توافر هذين الشرطين . عدم جواز التعدي بعدم توافرها استنادا إلى صيغة العقد . علة ذلك . (المظن رقم ١٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٣)

وقف

٦٨٨	١٢١	١ — طالب الحكم بعدم جواز التنفيذ استنادا إلى المادة ١/٥ مكرر من قانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن إلغاء الوقف على غير الخيرات . هو وجه من أوجه البطلان . وجوب إبدائه بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وايس بطريق الدعوى المبتدأة . م ٦٤٢ مرافعات سابق . (المظن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)
-----	-----	--

٦٨٨	١٢١	٢ — القانون ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ . بطلان كل حجز أو تنازل يقع على ما زاد على الثلث في حصة مستحق في وقف . قصر مريانه على ربع الوقف دون أعيانه . م ١/٥ مكرر ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٦ . (المظن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)
-----	-----	---

وكالة

٥٥٩	٩٩	١ — البيع " فوب " . أثره . التزام البائع بالتسليم على ظهر السفينة في ميناء القيام . تحمل المشتري بخاطر الطريق . التعاقد على نقل البضاعة . عبثة عليه إلا أن يذنب البائع في ذلك بوصفه وكلاءه . (المظن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٣)
		٢ — المتعاقد مع الوكيل . ضرورة تثبته من قيام الوكالة وحصولها . التصرف المبرم دون نيابة . عدم انصراف أثره

الصفحة	الدعوة	
		إلى الأصل سواء علم المتعاقد مع مدعى الوكالة أنه يعمل دون نيابة أو لم يعلم .
٦٠٨	١٠٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٣)
		٣ — العمل الفني لا يندرج ضمن عروض التجارة . هو عمل مدني تحكمه — عند الإنابة — قواعد الوكالة . المنتج نائب قانوني عن مؤلفي المصنف السينمائي في نشر الفيلم . م ٣٤ ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . زوال تلك النيابة إذا احتفظ المؤلف بحقه في استغلال مصنفه بنفسه .
٦٠٨	١٠٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٣)
		٤ — اتفاق المؤلف مع منتج الفيلم السينمائي على أن يحتفظ بحقه في الأداء العلني . أثره . عدم الاعتداد بأي اتفاق يبرمه المنتج مع الغير باسم المؤلف في شأن استغلال مصنفه . للمؤلف أن يرجع مباشرة على من نشر مصنفه بغير إذنه .
٦٠٨	١٠٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٣)
		٥ — صدور التوكيل إلى المحامي المقرر بالطعن بالنقض من وكالة الطاعنتين . عدم تقديم توكيل هذه الأخيرة للتعرف على حدود وكالتها . أثره . عدم قبول الطعن .
٦٨٢	١٢	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٧٣)
		٦ — عقد البيع في القانون المدني المصري . عقد رضائي سواء كان في حقيقته بيعاً أو إسترهبية . يؤدي ذلك أن الوكالة في البيع تكون رضائية ومن ثم تخضع في الشكل الخارجي لقانون محل إبرامها .
٧٧٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن التعاقد بطريق النيابة .
٧٩١	١٣٩	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٩)
		٨ — إختلاف الوكالة التجارية من أعمال السمسرة . إقتصار عمل السمسار على التقريب بين شخصين لإتمام الصفقة . الوكيل بالمعولة التجارية يتعاقد مع الغير باسمه . حظر مزاوله أعمال الوكالة التجارية إلا للشركات الحكومية أو التابعة للمؤسسات العامة . هذا الحظر لا يتناول أعمال السمسرة .
٨٧٧	١٥٤	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٧)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من دوائر المواد المدنية والتجارية

ودوائر الأحوال الشخصية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٦	أحوال شخصية		طلبات رجال القضاء
١٩	إختصاص		(١)
٢١	إرث		إجراءات
٢٢	استئناف	٣	إقامة
٢٤	أشخاص اعتبارية	٣	(ت)
٢٤	إصلاح زراعى		تأديب
٢٤	إعلان	٤	(ع)
٢٦	أعمال تجارية		هزل
٢٦	إلتزام	٤	(م)
٢٧	إلتباس إعادة نظر		مرتبات
٢٨	أموال		
٢٨	أهلية	٦	
٢٨	أوراق تجارية		
٢٩	إيجار		المواد المدنية والتجارية
	(ب)		والأحوال الشخصية
			(١)
٣٣	بطلان	٧	إثبات
٣٧	بنوك	١٦	إثراء بلا سبب
٣٨	بيع	١٦	إحالة

(ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ت)		(خ)	
تأمين	٤٢	خبرة	٦٥
تأمينات اجتماعية	٤٣	خلف	٦٦
تأمينات عائلية	٤٥		
تجزئة	٤٧	(د)	
تحكيم	٤٧	دهوى	٦٦
تركة	٤٨	دفوع	٧٤
تزوير	٤٨		
تسجيل	٤٨	(ر)	
تمويض	٤٩	رسوم	٧٤
تقادم	٥٠		
تنفيذ	٥١	(س)	
تنفيذ عقارى	٥١	سميرة	٧٥
(ج)		(ش)	
جمارك	٥٢	شركات	٧٦
(ح)		(ص)	
هجز	٥٣	صورية	٧٦
حكم	٥٤		
حوادث طارئة	٦٤	(ض)	
حيازة	٦٥	ضرائب	٧٨

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ع)		مسئولية	١٠١
حقد	٨٣	معاهدات	١٠٣
عمل	٨٦	مقاولة	١٠٣
(ف)		ملكية	١٠٣
فوائد	٨٨	(ن)	
(ق)		نزاع الملكية للنفعة العامة	١٠٥
خانون	٨٩	نظام عام	١٠٥
قرار إدارى	٩٣	نقابات	١٠٦
قضاء مستعجل	٩٤	نقض	١٠٦
قضاة	٩٤	نقل بحرى	١١٣
قوة الأمر المقتضى	٩٥	نيابة عامة	١١٥
(م)		(و)	
محاماة	٩٦	وصية	١١٥
محكمة الموضوع	٩٧	وقف	١١٦
		وكالة	١١٦

نظمي / رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢ أبريل سنة ١٩٦٤
الصفحة ١٥ - مجموعة المكتب الفني - تأريخ ١٨ ص ٥٠٣

الصفحة ١٥ - مجموعة المكتب الفني - قاعدة ٨١ م ٥٠٣

وَأَمَّا مَنْ تَلَقَّى مِنْ أَمَةِ الشُّرَكَاءِ فَتَقًا فَفُزْرًا فَإِنَّهُ لَمْ يَغْتَبِرْ

غيراً ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل تسجيل القس، إذ أن حقه في
 زد المفروض الذي إرتفع عليه التعرف يتوقف مصيره على النتيجة التي
 تنهى إليها القس وذلك لما عرفت من المادة ٨٢٦/٢ من القانون المدني

أن التصرف إذا رغب على جزء يفرز من المال الشائع ولم يقع
الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه
وقت التصرف إلى الجزء الذي رغب به المتصرف بموجب القسمة
مفاده أن القسمة غير المجلة يكتج بها على من اشترى جزءاً
رأى من أحد المتقاسمين ويرتباً عليها في شأنه ما يترتب
إلى شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل
سهم ما لكالجزء المفرز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة
كان ما تقدم جميعه ، فإنه لو يكون لمن اشترى جزءاً مفرزاً

يقع في نصيب الجائع له موعيب الله أن يطالب الحكم

عقد البيع بالنسيئة إلى ذلك الجزر ذاته لئلا أن

شبه وارن کانت لم تجل نصیر حجه علیہ و تربت انتقال

من اجزاء الخرز المعقود عليه راي النصيب الذي افترض

البائع له بموجب تلك القصة .

سُردى المادة الطائفة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٦٦ الخاص
بشهر العقارى اعتبار المتقاسم بين المتقاسمين الآخرين
لكل الجزء المفضل الذى وقع فى نصيبه . عدم الاحتياج بهذه

تصويبات

العدد الثاني من السنة الرابعة والعشرين
(أبريل ، مايو ، يونيو سنة ١٩٧٣) مدني

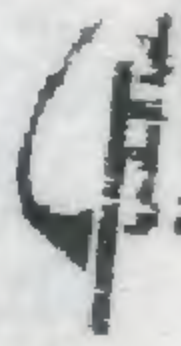
الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٤٩	الثالث	وعلى وصلاح الدين	وعلى صلاح الدين
٥٩٣	الثاني	اعتبار من	اعتبارا من
٦٢١	٩	وإيجارها	وإيجارها
٦٢٢	٢٢	الصادرين	الصادرين
٦٢٣	٢٤	على أحدهما	على إحداهما
٦٢٥	قبل الأخير	السعر الحري	السعر الجبري
٦٢٨	١٦	أرباح المطعون	أرباح المطعون عليه
٦٦٦	١١	في اقتصاد	في اقتضاء
٦٧٤	١٩	رؤوس	رءوس
٦٩٠	الأخير	الا حقاق	الاستحقاق
٧٠١	٣	درن	دون
٧٠١	٢٠	ضدى المدعى	ضد المدعى
٧٠٥	الثاني	حجز للقضية	حجز القضية
٧٣٦	الثالث	ركان	وكان
٧٣٦	٨	وقف	وقف
٧٤٦	١٩	بطريق التماس	بطريق الالتماس
٧٥٩	١١	المأمور للفاحص	المأمور الفاحص
٨٠٦	٢٣	حتالا	احتمالا
٨٣٩	٥	إلا أنهما تأخر	إلا أنهما تأخرا
٨٣٩	٦	الفقرة السابقة	الفترة السابقة

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٥٦	١٢	صباحه	صباحه
٨٦٧	الثاني	لم تفرغ	لم تفرغ
٨٧٨	١٤	١٥٦٤	١٩٦٤
٩٠٢	٢٢	وما تحظره المادة	وما تحظره المادة
٩١٤	٧	حرمانهم	حرمانهم
٩٢٣	١٢	عبارة من	عبارة عن
٩٣٣	١٩	اعتبارا عن	اعتبارا من
٩٣٤	الأول	الحله	الحالة
٩٣٩	٥	مرود	مرودود
٩٣٩	٦	الوادة	الواردة
٩٤٧	١٠	خضع التاج	خضع التاج
٩٤٩	٢٤	تستثمر أوأها	تستثمر أموالها
٩٥١	٤	التاج للضريبة	التاج للضريبة
٩٦٨	٢٤	محر نعى	محل نعى
٩٧٤	٦	مستمد من	مستمدا من
٩٨٥	الأول	لضيق بشخص	لصيق بشخص

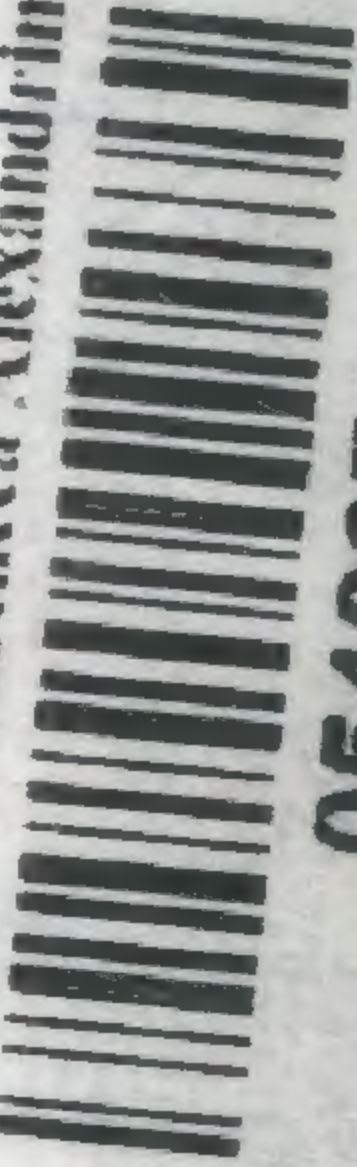
التي هي غير المسبقة . أثرها . الإلهتجام برأ على من إشتري
 روا تفرزاً من أحد المتقاسمين وتدرتب عليها في شأنها ما يدرتب
 بها في شأن المتقاسمين من إزلا و طائفة الشروع وإختيار كل
 باسم ما لا يجوز الحفر انذار وقع في رضى به بوجه التسوية .
 رسم وتوقع الجزر الحفر في رضى به البائع له . منه من طلب
 بحسب به وثفا ذ عه البيع بالنسبة إلى ذلك الجزر ذاته .

“رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٤”

“هيئة المطابع الاميرية (دار القضاء) ١٠٥ / ١٩٧٥ / ٣٢٠١”



Bibliotheca Alexandrina



0542373